مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء السابع عشر

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

لبنان

مسعود الخوند

لبنان المعاصر

مشهد تاريخي وسياسي عام

(٢)

لبنان

الجزء ١٧ من الموسوعة التاريخية الجغرافية

الناشر:
Universal Company For Encyclopedia s.a.r.l.
(الشركة العالمية للموسوعات) ش.م.م.
تلفون : ٢٩٤٧٠٠ (١) ٠٠٩٦١
٢٩٢٦٤٥ (١) ٠٠٩٦١
فاكس : ٢٩١٦٩٣ (١) ٠٠٩٦١
خليوي: ٣٧٤٣٧١ (٣) ٠٠٩٦١ السيد فادي المقنزح
٩٤١٠٥١ (٣) ٠٠٩٦١

Email: Fadymou@inco.com.lb
P.O.Box: 50137
لبنان – بيروت، ٢٠٠٤

تنضيد الحروف وتنسيق الصفحات:
درغام ش م م
جديدة المتن – لبنان
ت: ٠١/٦٨٨٩٨٨ – فاكس: ٠١/٦٨٨٩٨٧

طبع في لبنان

فهرست

إسرائيل تجتاح لبنان ١٩٨٢

عهد أمين الجميّل
١٩٨٢–١٩٨٨

إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ (٤٧١)

معالم في الحرب اللبنانية (ومحاولة في الأسباب)

الجمهورية الثالثة
«جمهورية الطائف»
(١٩٩٠ - ٢٠٠١)

عهد الياس الهراوي
١٩٨٩–١٩٩٨

عهد إميل لحود -١٩٩٨

كرونولوجيا أهم أحداث كانون الثاني – ٥ أيلول ٢٠٠١

الجنوب

نبذة تاريخية

الجنوب (١٩٢٠–٢٠٠١)

لبنان المعاصر، الحرب اللبنانية

(تتمة الكتاب السابق)

إسرائيل تجتاح لبنان
١٩٨٢

استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان تجهض من الاجتماع الأول: نجح لبنان، في القمة العربية (فاس، تشرين الثاني ١٩٨١)، رغم الانقسامات العربية حول عملية السلام، في الحصول على تشكيل لجنة من جامعة الدول العربية مكلفة وضع استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان. وقد تشكلت اللجنة من أعضاء يعوزهم الحد المطلوب من التجانس والتضامن: سورية، الأردن، العراق، الكويت ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولم تتوصل اللجنة إلى الاتفاق على عقد اجتماعها الأول إلا في ١٥ شباط ١٩٨٢. وأكثر من ذلك، فقد خرجت اللجنة من هذا الاجتماع باتفاق واحد هو اتفاقها «على تأجيل اجتماعها اللاحق إلى أجل غير مسمّى». فعاد لبنان يبحث في الممكن، فالتفت ناحية الأمم المتحدة طالبًا منها زيادة عديد عناصر القوة الدولية المنتدبة للعمل في لبنان FINUL، وقرّر مجلس الأمن (٢٥ شباط ١٩٨٢) إضافة ألف عنصر جديد على القوة الدولية، فأصبح عددها سبعة آلاف.

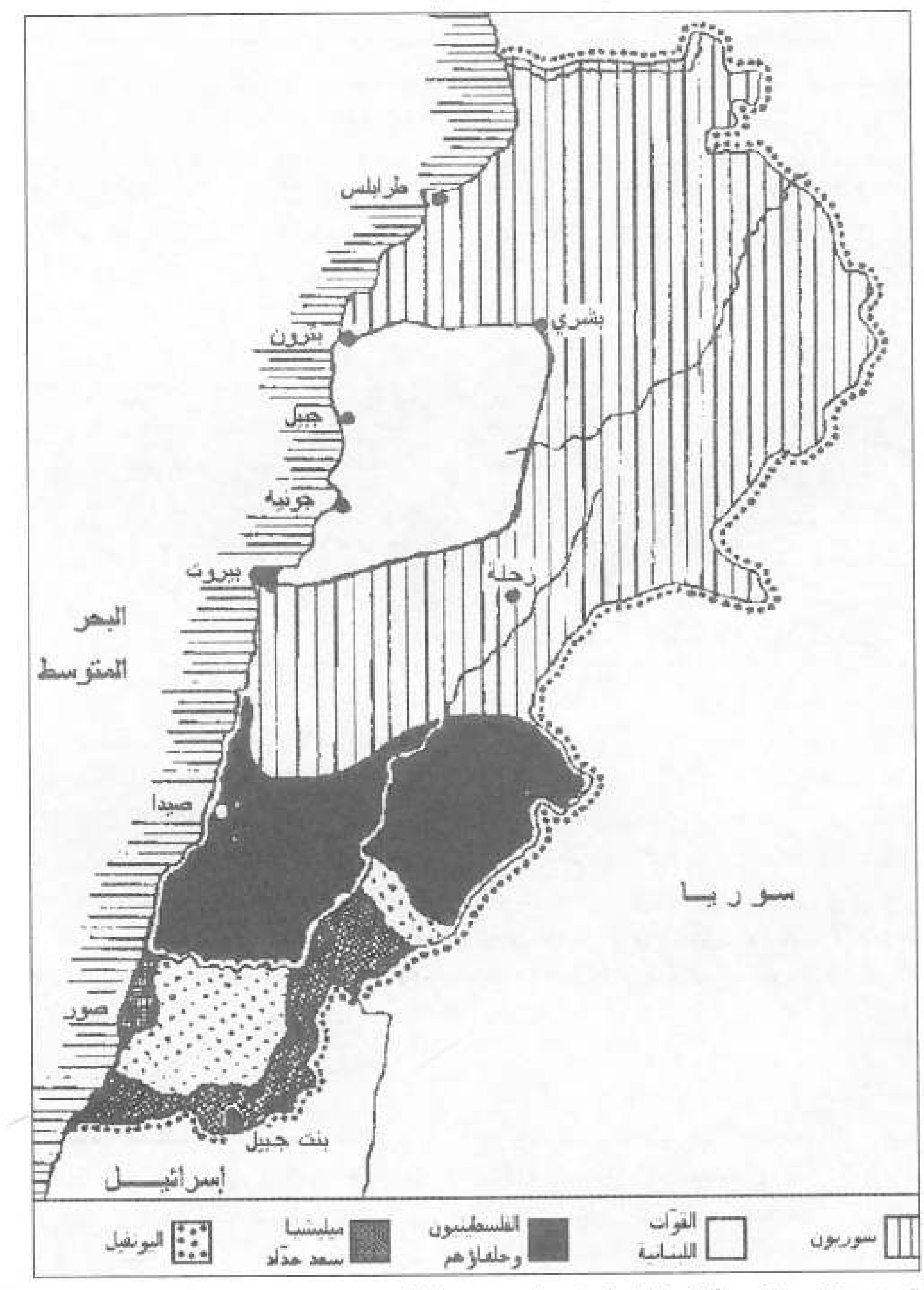
ومع ذلك، لم تبدّد هذه الجهود، ولا الهدنة التي كانت سارية منذ إعلان وقف النار في ٢٤ تموز ١٩٨١، من مخاوف قيام إسرائيل بعمل عسكري واسع ضد لبنان.

استعدادات فلسطينية: هذه المخاوف ظهرت غداة الاتفاق المذكور (تموز ١٩٨١). ففي آب ١٩٨١، جمع ياسر عرفات المجلس العسكري الأعلى في منظمة التحرير لتنظيم استعدادات الدفاع ضد الغزو المرتقب. وتقرّر تخزين المؤن والذخائر، والتعجيل في حفر الاستحكامات الأرضية في المخيمات، ونشر وحدات الاحتياط حول بيروت. كما تقرّر مركزة القيادة العسكرية في هيئة ثلاثية من عرفات وأبو جهاد وأبو الوليد. وقد واجهت القيادة صعوبات عملانية، أبرزها إمكانية تحويل القوات الفلسطينية (الوحدات الفدائية) إلى جيش نظامي، إذ كان هناك أكثر من نصف المقاتلين من غير المحترفين. فعلى نحو ٤ آلاف مقاتل في القوات المشتركة (الفلسطينيون واللبنانيون) في الجنوب، كان ألفا مقاتل نظامي فقط، وعلى نحو سبعة آلاف في منطقة بيروت، لم يتعدّ عدد المقاتلين النظاميين الألفين أيضًا، وفي باقي مناطق البلاد انتشر ألف مقاتل نظامي من أصل عديد بلغ أكثر من ثلاثة آلاف. أما في ما يتعلق بالتسليح، فقد زادت كميته، ولكن نوعيته بقيت على حالها. تلقّت المقاومة، على سبيل المثال، نحو ستين دبابة ت – ٣٤، لكنها قديمة ومهملة.

والأخطر من كل ذلك أن المقاومة الفلسطينية لم تحاول أي تعديل في علاقاتها على الساحة اللبنانية رغم حالة التراجع والانكفاء والضعف التي أصابت حلفاءها في الحركة الوطنية. كما أنها لم تحاول التعاون أو التنسيق مع سورية، وعرفات نفسه كان أكثر المقاطعين لسورية في الأثناء. «فالحذر بين الطرفين والتباعد ازدادا بعد قمة فاس (تشرين الثاني ١٩٨١)، إضافة إلى أن أكثر قادة منظمة فتح كانوا يعتبرون سورية مسؤولة عن عمليات تفجير السيارات المفخخة في مناطق سيطرة المقاومة الفلسطينية بهدف دقّ أسافين التباعد بين المقاومة ومحيطها اللبناني» (S. Kassir, *op. cit.*, p. 478-479).

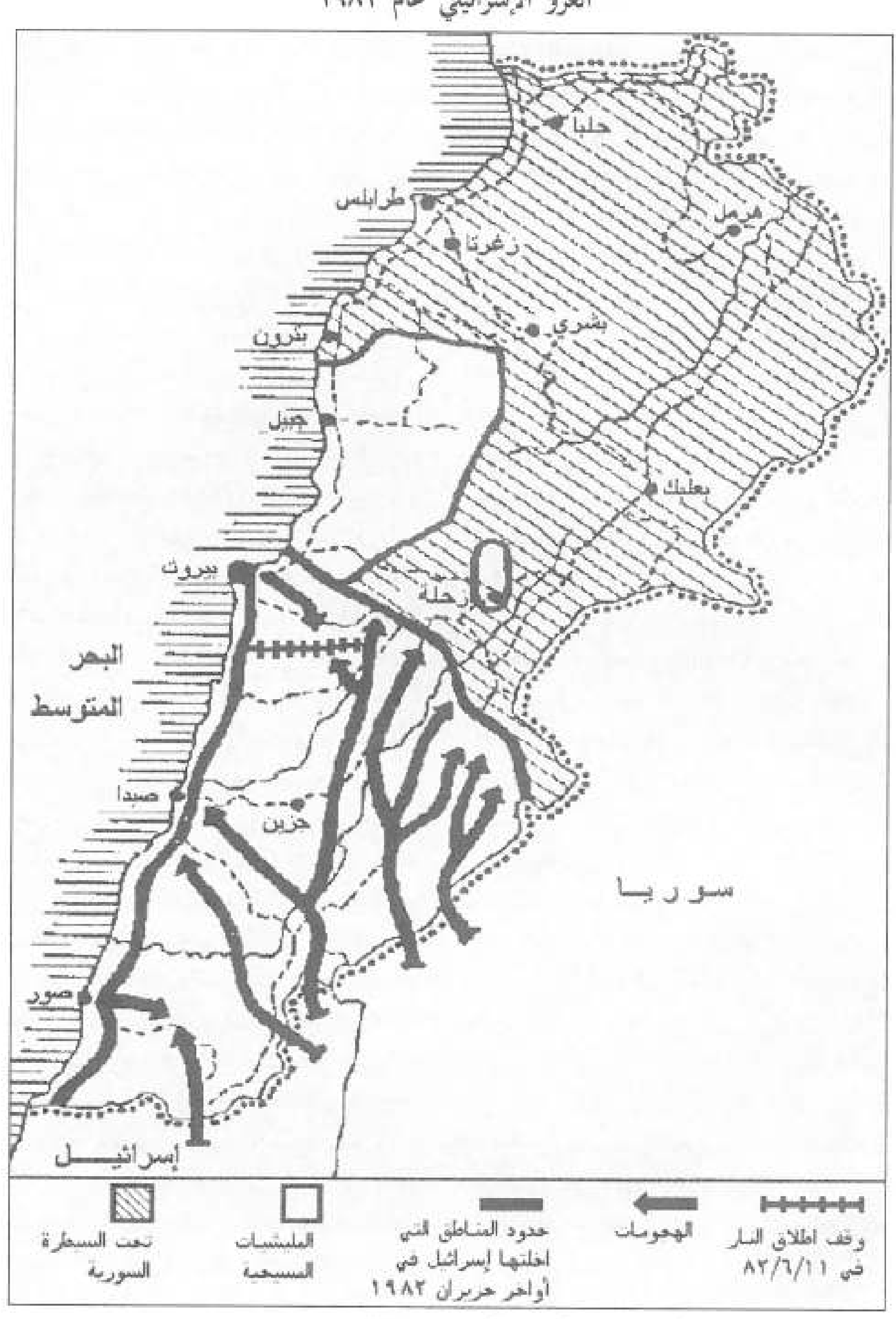
ظروف آتت إسرائيل فمضت في استعداداتها للاجتياح: على رأس هذه الظروف (والتطورات) ما حدث في مصر، أي مقتل الرئيس أنور

مناطق النفوذ العسكري ١٩٧٦-١٩٨٢



المصدر: تيودور هانف، «لبنان، تعايش في زمن الحرب»، ص٣١٧.

الغزو الإسرائيلي عام ١٩٨٢



المصدر: تيودور هانف، «لبنان، تعايش في زمن الحرب»، ص٣٢٣.

السادات في ٦ تشرين الأول ١٩٨١، وضعف المشاركة الشعبية في جنازته، ما رأى إليه الاسرائيليون تعبيرًا عن هشاشة عملية كامب دافيد وسلامها الموعود، رغم تأكيد الرئيس المصري العتيد حسني مبارك على أن مصر ماضية في اتفاقاتها الموقّعة.

مشروع الأمير (الملك في ما بعد) فهد الذي طرح في قمة فاس (تشرين الثاني ١٩٨١) وينص على إنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس وعلى اعتراف باسرائيل، ولو لم تقرّه القمة ولا استطاع عرفات جعل القيادة الفلسطينية تقبل به. وكذلك المشروع المشابه الذي طرحه الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف (شباط ١٩٨٢)، كلاهما التقى، وإلى حد بعيد، مع المفهوم الأوروبي للسلام في الشرق الأوسط الذي كانت أوروبا قد عبّرت عنه في «إعلان البندقية» في حزيران ١٩٨٠. لكن إسرائيل ما كانت لتعيرهما انتباهًا في وقت كان العالم فيه مشدودًا إلى أحداث بولندا وكانت هي ماضية في تعزيز المستوطنات وفي انتهاج سياسة «اليد الحديد» في الأراضي المحتلة. ودفع رئيس الوزراء مناحيم بيغن الكنيست إلى إعلان ضم الجولان السورية (كانون الأول ١٩٨١). ومع مطلع العام ١٩٨٢، عكف القادة الاسرائيليون، بتصريحاتهم، على تضخيم أخطار المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان على أمن إسرائيل.

و«لبنان، بحد ذاته، هدف إسرائيلي. فقد كان موضوع استراتيجية اسرائيلية قائمة على زعزعة استقراره، وأصبح، منذ ١٩٧٦، المكان الذي تؤكد الحركة الصهيونية فيه، ومن خلاله، سياستها الإقليمية وبصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذه الحركة. وعليه، فقد باتت مختلف أقسام الجهاز السياسي – العسكري الاسرائيلي تتطلع إلى لبنان كركيزة دعم لطموح جيوبوليتيكي لا يعرف الحدود. ففي اللحظة التي كان فيها وزير الدفاع الاسرائيلي، أريل شارون، يدعو إلى توسيع دائرة المصالح الاستراتيجية لاسرائيل «إلى ما وراء بلدان الشرق الأوسط العربية وشواطئ البحر المتوسط أو البحر الأحمر» لتشمل «خلال العقد الحالي» بلدانًا «مثل تركيا وايران وباكستان ومناطق مثل الخليج الفارسي وأفريقيا خاصة منها بلدان أفريقيا الشمالية والوسطى»، في اللحظة ذاتها كانت قد أصبحت متداولة تعبيرات حول مسألة الأقليات في العالم العربي تبيّن فضائل البلقنة. وكان معبّرًا وموحيًا سحب مقال يقترح تقسيم لبنان إلى خمس مناطق من النشر في مجلة للمنظمة الصهيونية العالمية، في شباط ١٩٨٢» (S. Kassir, *op. cit.*, p. 480-481؛ والمقال المذكور كتبه أوديد ينون، وعنوانه «استراتيجية لاسرائيل في الثمانينات»، والمجلة هي «كيفونيم»، العدد ١٤، شباط ١٩٨٢. حصلت «مجلة الدراسات الفلسطينية» على المقال، ونشرته في عددها رقم ٥، خريف ١٩٨٢، ص٧٣–٨٣).

خطة «أورانيم» Oranim: تخطيط عملية الغزو بدأ في الأيام التي تلت وقف إطلاق النار (٢٤ تموز ١٩٨١). هندس الخطة الجنرال أريل شارون الذي عيّن وزيرًا للدفاع في حكومة مناحيم بيغن (تشكلت في ٤ آب ١٩٨١). وما إن تسلّم شارون حقيبته حتى باشر التحضير لحملة عسكرية ضد لبنان أطلق عليها الإسم المرمّز «أورانيم» وتعني «جهنّم». ودخلت الاستعدادات الاسرائيلية مرحلتها النهائية خلال شهر كانون الثاني ١٩٨٢. وقام شارون بزيارة سرية إلى بيروت الشرقية، سرعان ما تسرّبت أخبارها إلى الصحافة الأميركية التي بدأت تتوقّع غزوًا إسرائيليًا للبنان في شباط ١٩٨٢. وجاء تحليق طائرتين حربيتين اسرائيليتين فوق البقاع وتعرضهما لإطلاق الصواريخ، في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٢، ليزيد من أخطار المواجهة ومن توقّعات الغزو.

والغزو لم يحصل في شباط، بل بعد أربعة أشهر. وفي غضون ذلك، قطعت إسرائيل وقف إطلاق النار، في ٢١ نيسان ١٩٨٢، بقيامها بست غارات جوية على الساحل الجنوبي (خلدة، عرمون، الناعمة، الدامور، السعديات والجية)، استتبعتها معركة جوية اسرائيلية – سورية سقطت أثناءها طائرة ميغ. وفي ٩ أيار ١٩٨٢، شنّت إسرائيل سلسلة أخرى من الغارات الجوية على الجنوب، فردّت المقاومة، هذه المرة، بقصف مدفعي على «إصبع الجليل». وفي ٢٥ أيار ١٩٨٢، نشبت معركة جوية أخرى، سقطت فيها طائرتا ميغ. وفي ٣ حزيران (١٩٨٢)، أعلنت إسرائيل أن الفلسطينيين يتمركزون في الجنوب وأن كميات ضخمة من الأسلحة في حوزتهم؛ وفي مساء اليوم نفسه، وجدت ذريعتها المباشرة في محاولة اغتيال سفيرها في لندن على يد مجموعة «أبو نضال». وفي صبيحة اليوم التالي، بدأت المدفعية الاسرائيلية تقصف مواقع جنوبية، وأغار الطيران الاسرائيلي على بيروت، وردّت المقاومة بقصف شمالي الجليل. وفي صبيحة ٦ حزيرن، كانت طوابير الجيش الاسرائيلي تدخل الأراضي اللبنانية، وتصل إلى بيروت في ١٣ حزيران.

مطامح بشير الجميّل: بدأ الغزو قبل ستة أسابيع من بدء المهلة الدستورية التي يتوجب على المجلس النيابي الانعقاد خلالها لانتخاب رئيس للجمهورية. وكان انتخاب مرشّح تسوية هو الخيار المحتمل، ذلك أن مثل هذه الفرضية هي الأقرب لقواعد تصرف الطبقة السياسية اللبنانية.

لكن ثمة مرشحًا خارج هذا «المألوف»، وهو بشير الجميّل الذي لم يكن قد أعلن ترشيحه حتى الغزو الاسرائيلي، لكنه كان قد دخل «المشهد الرئاسي» من بعيد منذ خريف ١٩٨١ عندما أعلن في خطاب ألقاه بمناسبة ذكرى تأسيس حزب الكتائب (تشرين الثاني ١٩٨١) معارضته لإمكانية إجراء أي انتخابات حرة طالما أن القوات السورية موجودة في لبنان، وطالب بالسلطة لحزبه، وأعطى وصفًا للرئيس العتيد لا ينطبق إلا عليه: رئيس «قوي» يتمتع بثقة «المقاومة اللبنانية» (أي «القوات اللبنانية») ويعرف كيف يستفيد منها لفرض الحل؛ وأهاب بالذين لا يرون في أنفسهم مواصفات «رجل الإنقاذ» أن لا يقدموا على الترشّح. ولخّص، في الوقت نفسه، الخطوط العريضة لبرنامج متمحور حول انسحاب القوات السورية، وإعادة تنظيم العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة إقامة سلطة الجيش في المناطق التي اعتبرها محتلة.

في كانون الثاني ١٩٨٢، اتخذ بشير قراره النهائي بتقديم ترشّحه للرئاسة في اجتماع ضمّه إلى أقرب معاونيه. وبدأ بعدها بإجراء اتصالات مع سورية ومنظمة التحرير والبلدان العربية الرئيسية. وأعطت الجبهة اللبنانية موافقتها المبدئية على ترشيحه في مطلع شهر أيار ١٩٨٢. وبعد ثلاثة أسابيع، قرّر المكتب السياسي لحزب الكتائب، بالإجماع، أن بشير الجميّل هو مرشحه للرئاسة، ولكن من غير أن يعلن هذا القرار (Pakradouni, Karim, «La Paix manquée...», *op. cit.*, p. 145-146).

لا شك أن بشير الجميّل، بمقابلته للجنرال أرييل شارون في بيروت في كانون الثاني ١٩٨٢، ضمِن ما بمستطاع إسرائيل، التي ستكون غازية لبنان، فعله لمصلحة وصوله إلى الرئاسة. لكن ما أنجزه هو على رأس قواته (القوات اللبنانية)، عسكريًا وأمنيًا وسياسيًا، على الساحة اللبنانية («تكاملية» مع الرئيس سركيس ووحدات الجيش اللبناني في مناطق سيطرته، الخطاب السياسي المعتدل الذي أراده وطنيًا معتدلًا وملتقيًا مع الإسلام التقليدي...) كان له أثره أيضًا في بلورة صورة «الرئيس» المحتمل. أضف إلى ذلك ما باشره من علاقات مع الولايات المتحدة.

«فبعد أسابيع قليلة من انتهاء معركة زحلة، قام بزيارة لواشنطن (آب ١٩٨١)، زيارة كرّست وزنه وبدّدت التحفظات الأميركية السابقة عليه (تصريح للناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية اعتبر فيه أن بشير الجميّل مدعو للعب دور كبير في المستقبل، «النهار»، ٥ آب ١٩٨١). وتجب الإشارة هنا إلى ما كشفه الصحافي الأميركي بوب وودورد B. Woodward عن أن بشيرًا كان يقبض منذ ١٩٧٣ من الوكالة المركزية للمخابرات الأميركية. لكن،

أيًا كانت صحة هذه المعلومات، فإنها لا تبدو لنا صالحة لتفسير الخط التصاعدي الذي تمكّن بشير من رسمه لنفسه، حيث كان من الواضح والجلي أن مبادراته السياسية، منذ ١٩٧٨، تندرج في نطاق استراتيجية شخصية للفوز. وهذه المعلومات تصبح أقل قيمة استدلالية إذا ما أُخذت بعين الاعتبار علاقات بشير العلنية بالولايات المتحدة، إذ من الجلي والمؤكد أنه لم يتلقّ أي معاملة خاصة أو حظوة من جانب وزارة الخارجية الأميركية حتى العام ١٩٨١. من هنا أهمية زيارته لواشنطن (آب ١٩٨١) التي أظهرت، أو أعطت انطباعًا في الخارج بأن بشير الجميّل أصبح، منذئذ، يتمتّع بتفهّم الولايات المتحدة، وحتى بدعمها. والعمل شبه الرسمي الذي حظي به مكتب القوات اللبنانية في واشنطن، وزيارات فيليب حبيب اللاحقة إلى بيروت (٢٩ تشرين الثاني ١٩٨١، ٢٦ شباط ١٩٨٢)، كان من شأنهما تغذية هذا الانطباع. وإعادة تعويم اللجنة الرباعية العربية ساهمت أيضًا في إضفاء الصدقية على شخصية بشير الجميّل، الذي، وإن بدا ملزمًا بقطع علاقاته باسرائيل (وفق قرار هذه اللجنة)، الأمر الذي قد يُفسّر بأنه إشارة ضعف له، إلا أنه كان بالنسبة إليه مناسبة لتقديم نفسه كرجل حوار إزاء السعودية، ومن خلالها إزاء السنّة اللبنانيين (...) والزعماء المسلمون التقليديون، الذين أخذوا يتكتلون ويستعيدون شارعهم المتململ والرافض للحركة الوطنية، بدأوا يبعثون بإشارات الرد الإيجابي على سياسات بشير الانفتاحية. وحالة التعفّن في المناطق ذات الأكثرية المسلمة تفاقمت إلى حد أن الخوف من سيطرة القوات اللبنانية بدأ يتلاشى ويحلّ محله الإعجاب بالنمط الذي كانت تعيشه بيروت الشرقية. وهذا النزوع ظهر أيضًا لدى عدد من المثقفين في بيروت الغربية، الذين كانوا مرتبطين سابقًا باليسار، فأعادوا تقويم الأحكام التي كانت تُطلق على بشير، والبعض منهم، من المسيحيين، تركوا بيروت الغربية وأقاموا في بيروت الشرقية، وذهبوا، في بعض الحالات، إلى حد العمل مع القوات اللبنانية» (S. Kassir, *op. cit.*, p. 484, 485).

لكن حظوظ بشير الجميّل في الوصول إلى رئاسة الجمهورية ظلت ضعيفة حتى عشية الغزو الإسرائيلي رغم صورته وخطابه الجديدين اللذين عكف على ابتنائهما واللذين أصاب بهما نقاطًا لمصلحته في بعض الأوساط الإسلامية التقليدية. وكان الرئيس سركيس يؤيّده في طموحه الرئاسي. وينقل سمير قصير (المرجع المذكور، ص٤٨٤) عن فؤاد بطرس قوله إن الرئيس سركيس أصبح مقتنعًا، بعد أزمة زحلة، في أن بشير الجميّل هو المرشّح الجدي الوحيد للانتخابات الرئاسية، وعن بقرادوني (في كتابه المذكور آنفًا *La Paix manquée*، ص٢٤٥) أن سركيس اشترك منذ أيلول ١٩٨١ في التفكير حول فرضية ترشيح بشير، وأنه لم ينفك يدافع عنه ويعمل له.

العدوان من منظور «الحرب الوقائية» الاسرائيلية: في كتابه «من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان» (ترجمة ساسين نون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦)، يقول أغاريتشيف إنه جاء في برنامج الحرب الوقائية (الذي كانت رئاسة أركان الجيش الاسرائيلي قد وضعته في الخمسينات ونشرته بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦) «أن ظرفًا آخر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار والذي يمهّد لاختيار اللحظة الضرورية لبدء الحرب أي «الاستفادة من وجود التناقضات الداخلية الحادة بين العرب». وهنا يجب الاعتراف بأن الظرف الذي بدأ فيه العدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف ١٩٨٢ كان ملائمًا جدًا، لأن العالم العربي لم يكن أبدًا بمثل هذا التشتّت الذي يعتبر النتيجة الحتمية لصفقة كمب دايفيد» (ص٤٩).

وجاء في برنامج الحرب الوقائية الاسرائيلية، بحسب ما أورده أغاريتشيف أيضًا (ص٥٢): «... وإن تل أبيب قد أخذت بعين الاعتبار أن الأنظمة الرجعية العربية لا يمكنها الاعتماد كليًا على الجماهير الشعبية، وبأن الجيوش في هذه

المخيّمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٥



المصدر: تيودور هانف، «لبنان، تعايش في زمن الحرب»، ص٢٤٨.

البلدان سيئة التسليح ولا تجاري في ذلك المتطلبات الحديثة لخوض الحرب. إلا أنه وفي الوقت نفسه أدركت اسرائيل أنه من الصعب إجبار الدول العربية على الاستسلام، لذلك وضعوا في مخططاتهم مهمة احتلال بعض العواصم العربية القريبة كعمان ودمشق وبيروت، وان عملية كهذه لن تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر».

وفي برنامج الحرب الوقائية أنه يقتضي، لتفتيت الدول العربية، «استخدام الجاسوسية الاسرائيلية في العالم العربي (...) وتمشيًا مع هذه الأهداف انتقت إسرائيل لنفسها من صفوف الجيش اللبناني الرائد سعد حداد (...) ومنذ بداية العدوان الاسرائيلي على لبنان في حزيران ١٩٨٢ كان سعد حداد يصرّح بأنه حليف اسرائيل وسيشترك إلى جانبها في العمليات العسكرية (...) «انني منذ الآن أسيطر على منطقة يقطنها قرابة مليون شخص»، هكذا صرّح سعد حداد متباهيًا لمراسل «فرانس برس» تشارلي باغمان، وذلك بعد أسبوع من بداية العدوان وهو جالس وراء مقود اللاندروفر الذي كان يواكبه جيبان عسكريان إسرائيليان» (أغاريتشيف، ص٥٤-٥٥).

ويضيف أغاريتشيف (ص٥٥-٥٦):

«وبالإضافة إلى محاولات اسرائيل إقامة دويلة مارونية فقد سعى الصهاينة أكثر من مرة إلى تمرير فكرة «الدويلة الدرزية». ففي أيام العدوان الاسرائيلي ضد لبنان حاولت اسرائيل الإسراع في إنجاز هذا المشروع، ولتحقيق هدفه كلف نائب الكنيست الاسرائيلي الأسبق جبر مهدي - وهو درزي - بتوجيه نداء إلى رئيس الوزراء مناحيم بيغن يحثّه على إقامة «دويلة درزية مستقلة» في لبنان. إن برقية بهذا المعنى نشرتها صحيفة دافار، وبدأ جهاز خاص بجمع المعلومات لمعرفة رد فعل السكان الدروز على هذا الطعم المدسوس، فكان أن كل المعلومات التي وصلت اتخذت طابعًا «سلبيًا». فالأوساط الدرزية كانت تدرك جيدًا أن جبر مهدي خادم أمين للصهاينة، وأن دروز لبنان، بالإجماع، يؤيّدون زعيم القوى الوطنية وليد جنبلاط. ومع كل ذلك فإن اسرائيل لم تتخلّ عن مشاريعها لتقسيم لبنان وتشكيل دويلة درزية عميلة لها. فعند احتلالها للبنان استطاعت أن تشتري بعض الشخصيات السياسية ومن بينها شخصيات درزية. وقد أجرت هذه الشخصيات صفقات معيّنة مع المحتلين (...) فكانت اسرائيل تعتمد عليها كاعتمادها على جواسيسها واستخدامها في حال نجاح تقسيم لبنان. ولكن هؤلاء لم يكونوا يتمتعون بالتأثير على الساحة اللبنانية (...) ولقد جاء صراحة في برنامج اسرائيل الاستراتيجي عن ضرورة تقسيم لبنان إلى دويلات طائفية: درزية، شيعية، مارونية، علوية، الخ... وعلى نفس المبدأ فمن المفترض أن تُقسم سورية والعراق وحتى مصر إلى دولة عربية وأخرى قبطية».

العدوان بعلم الولايات المتحدة الأميركية:

بعد كامب دافيد، والدور الأساس للولايات المتحدة فيه، وتحقيقها بنتيجته كسبًا كبيرًا لجهة حصولها على تسهيلات عسكرية في سيناء وفي جزر تيران وسانفير في البحر الأحمر، وتبع ذلك انتشار «قوات التدخّل السريع»، كان لا بدّ لإسرائيل أن تكفل تأييد الولايات المتحدة لها في عدوانها (الاحتلال) على لبنان، خاصة وأن بين الدولتين وثيقة موقّعة هي «وثيقة التعاون الاستراتيجي»، إضافة إلى شبه التطابق في أهداف العدوان، خاصة منها ما يطال منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة.

في ٢٥ شباط ١٩٨٢، أعلن سفير اسرائيل الجديد في واشنطن موشي أرينز، خلال مؤتمره الصحافي، بأن دخول الجيش الاسرائيلي إلى لبنان «يعتبر مسألة وقت ليس إلا».

وقبيل بدء العدوان، أي في ٢٥ أيار ١٩٨٢، زار وزير الدفاع الاسرائيلي أريل شارون واشنطن، وبنتيجتها قرّرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأميركي مضاعفة القروض المالية لاسرائيل لشراء معدات حربية بقيمة ٨٠٠ مليون

دولار، وصرف مبلغ إضافي للمساعدات الاقتصادية بقيمة ١٢٥ مليون دولار، إضافة إلى أن الولايات المتحدة باشرت، عشية العدوان، بإرسال ٧٥ طائرة ف - ١٦ إلى اسرائيل. وفي ٢٦ أيار ١٩٨٢، صرّح وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ بقوله إن الوقت حان لحل في لبنان.

في آذار ١٩٨٢، تكلمت الصحافة اللبنانية والعربية والعالمية على أن اسرائيل حشدت على الحدود مع لبنان قوات عسكرية ضخمة، وأنها على وشك غزو البلد واحتلاله «إحتلالًا مطوّلًا». وأكثر التحليلات وأعمقها ركّز على أن الهدف هو إجبار الحكومة اللبنانية على توقيع اتفاقية سلام على الطراز المصري - الاسرائيلي، وبالشروط التي تفرضها إسرائيل. أما لماذا تأجّل الغزو إلى حزيران، فلأن إسرائيل عاشت، طيلة ربيع ١٩٨٢، وضعًا داخليًا مأزومًا بسبب موجة الاحتجاج الواسعة التي قام بها السكان العرب ضد السياسة الاسرائيلية ومطالبتهم بحق تقرير المصير.

العدوان والاجتياح: في صبيحة ٦ حزيران ١٩٨٢، بدأ الجيش الاسرائيلي عدوانه (مدعومًا بغارات من السلاح الاسرائيلي الجوي والبحري)، وركّز اتجاهه، في مرحلة أولى، على صور ومنطقتها حيث انتشرت عدة مخيّمات للفلسطينيين. وفي اليوم الأول للعدوان، أكّدت اسرائيل انها تسعى لإقامة منطقة عازلة من ٢٥ ميلًا على حدودها الشمالية خالية من وجود الفدائيين الفلسطينيين. ثم أعلنت، بعدها أنها ستشنّ حربًا للتصفية الكاملة تنال «البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية» ونواتها القيادية.

وفي مساء ٨ حزيران، اقترب الجيش الاسرائيلي إلى مسافة ١٥ كلم من بيروت، وطيرانه لم يتوقف عن قصف أحياء العاصمة، في حين أن الجنوب كان قد رزح تحت الاحتلال ومخلفاته: الأنقاض. وفي حين كان الجيش الاسرائيلي قد تمركز قرب بعبدا وبدأ بقصف مخيم برج البراجنة وحي السلم، وأسقط عددًا كبيرًا من الضحايا أكثرهم من المدنيين، أعلنت الإذاعات عن سقوط «آخر معقل» للمقاومة الفلسطينية في مخيم عين الحلوة.

وخلال تمركز الجيش الاسرائيلي حول بيروت، أخذ يحضر لاقتحام بيروت الغربية بشنّ حملة دعائية واسعة زعم فيها أن مقاومة «القوات المشتركة» (من الفلسطينيين واللبنانيين) ستسقط قريبًا، وأخذ طيرانه الحربي بقصف المخيمات ومواقع المدافعين والأحياء، ويلقي، أحيانًا، منشورات تدعو المقاتلين إلى إلقاء سلاحهم وتسليم قادتهم ليسلموا هم من الموت.

وبقيت بيروت الغربية ممتنعة على الجيش الاسرائيلي حتى اغتيال بشير الجميّل في ١٤ أيلول ١٩٨٢. ففي صباح اليوم التالي حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق بيروت، وتحرّكت الدبابات الاسرائيلية باتجاه بيروت الغربية (علمًا أن الاسرائيليين لا يحق لهم دخولها حسب الاتفاقية التي تمّ التوصّل إليها لإخراج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت قبل وقت قصير)، وأخذ الاسرائيليون يقتحمون مواقع القوى الوطنية اللبنانية (الشق اللبناني من القوات المشتركة). وما مضى يومان من المعارك حتى شغل الاسرائيليون كل النقاط الرئيسية من المدينة، وعزّزوا وجودهم قرب المخيّمات الفلسطينية، واقتادوا إلى البلاجات وإلى ملاعب المدينة الرياضية، خلال ثلاثة أيام، نحو ١٥٠٠ مواطن (كما أعلنت الإذاعة اللبنانية) أجرت معهم تحقيقاتها. وفي الوقت نفسه، كانت القوات الاسرائيلية تستولي على حسابات منظمة التحرير الفلسطينية الموجودة في البنك العربي، وعلى وثائق وأرشيف مركز الأبحاث الفلسطينية، كما نهبت الكثير من البيوت والمحلات. ولكن الجريمة الأفظع كانت تلك التي ارتكبها الاسرائيليون آنذاك في مخيّمي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، وفي مستشفيي غزة وعكا (في بيروت الغربية).

ماذا عن فظائع العدوان الاسرائيلي، من بدايته في ٦ حزيران حتى قبيل ارتكاب مجزرة صبرا وشاتيلا في أيلول؟

يجمل أغاريتشيف (في كتابه: «من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان»، ترجمة ساسين نون، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٦، ص١٦٣–١٦٤) هذه الفظائع، مستندًا إلى تحقيقات وتقارير لجان دولية وهيئات وجمعيات إنسانية، بالتالي:

«لقد منعت الرقابة العسكرية الاسرائيلية المراسلين الأجانب من إرسال معلوماتهم عن وحشية الاحتلال. والجدير بالذكر أن من بين الـ ١٥ ألف شخص المحتجزين والذين أسماهم الاسرائيليون رسميًا «بالفدائيين» كان هناك عدد من الأطباء الأجانب الذين رأوا الحقيقة عن إرهاب السلطات الاسرائيلية في جنوب لبنان. وقد تلقّت وسائل الإعلام حقائق قاطعة عن استخدام إسرائيل وسائل حربية تحرّمها القوانين الدولية، بما في ذلك المواد السامة والغاز والقنابل الإنشطارية المصنوعة في الولايات المتحدة.

«إن اللجنة الدولية العاملة في قبرص أصبحت هي أيضًا شاهدًا على الجرائم الاسرائيلية في لبنان، حيث جمعت عددًا من الوقائع الدالّة على وحشية المعتدي الصهيوني. وعلى سبيل المثال، فقد عرض ف. ليمب – الشخصية الاجتماعية الأميركية – في قبرص «قنبلة على شكل قرنفلة» والتي صنعت خصيصًا لقتل الأطفال. ومن القنابل المشابهة الأخرى التي ألقتها إسرائيل على بيروت وجدها أيضًا الصحافي الفنلندي ميككو لوخيتوسكي.

«وبانت أسماء الكثيرين من الـ ١٥ ألف شخص الذين اقتادتهم اسرائيل وبقي مصيرهم مجهولًا، ومن بينهم الطبيب المصري محمد فرج، الذي كان يعمل في منظمة الهلال الأحمر الفلسطيني، حيث خطفه الاسرائيليون بالرغم من «العلاقات الطبية» التي تربط القاهرة وتل أبيب.

«إن اللجنة الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة في لبنان قد حدّدت سياسة اسرائيل في هذا البلد بأنها إبادة جماعية، ويدل على ذلك عشرات الألوف من القتلى والجرحى ومئات الألوف من المهجرين والكثير من المفقودين، وكذلك عشرات المدن والقرى المهدمة من أساسها.

«ولتبرير الاحتلال على أساس «قانوني» في الجنوب اللبناني، اخترع الإعلام الاسرائيلي، ومنذ مدة طويلة، صيغة كاذبة عن الطابع اليهودي للمدن الفينيقية القديمة – صور وصيدا – ولقد سعت إسرائيل خلال عدوانها لتثبيت هذه الصيغة من خلال تهديمها لهذه المدن والآثار التاريخية فيها والتي ترتبط بثقافة الشعوب الأخرى. وقصف المعتدون الصهاينة بالطيران، عمدًا، بقايا الآثار القديمة لمدينة صور وقلعة صيدون التي بناها الصليبيون في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وكذلك معبدي جوبتير وفينيزا وغيرها من آثار بعلبك الشهيرة، المعروفة في كل العالم. وبالوحشية نفسها قصف المتحف الوطني في بيروت وقصر بني أمية على طريق بيروت – الشام، كما طمرت تحت الأنقاض المكتبة القيّمة للجامعة العربية في بيروت الغربية، التي تحتوي على أهم المجلدات النادرة المتعلقة بآثار العهود القديمة».

وعلى صعيد تقدير خسائر الاجتياح بالأرواح والممتلكات، ذكر وليد نويهض («الحياة»، ١٩ آذار ١٩٩٧، ص١٨) عن المصادر الرسمية تقديرها هذه الخسائر، من حزيران ١٩٨٢ إلى نهاية أيلول ١٩٨٢، «بوقوع أكثر من ١٩٠٨٥ شهيدًا و٣١٩١٥ جريحًا من اللبنانيين والفلسطينيين. وألحق الاجتياح دمارًا كبيرًا بأربع مدن هي بيروت وصيدا وصور والنبطية إضافة إلى تدمير أجزاء كبيرة من مئات البلدات والقرى في الجنوب والبقاع الغربي والأقضية الجنوبية من محافظة جبل لبنان. وأنهكت الحرب المفروضة الاقتصاد اللبناني واستنزفت ثروته النقدية ودمّرت أجزاء واسعة من بنيته التحتية التي أُصيبت بخسائر فادحة تجاوزت آنذاك مئات البلايين من الليرات اللبنانية».

قرارات مجلس الأمن ونداءات الأمم المتحدة: في ثالث أيام العدوان، أصدر مجلس الأمن القرار ٥٠٨ دعا فيه كل الأطراف التزام وقف إطلاق النار. ثم أصدر، في اليوم التالي، القرار ٥٠٩ دعا اسرائيل إلى سحب قواتها فورًا من لبنان ومن دون شروط. واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا في ٢٦ حزيران يدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية. كذلك وافق مجلس الأمن في ٥ تموز على مشروع قرار طالب فيه باحترام حقوق السكان المدنيين بعد ورود معلومات عن مجازر ترتكبها القوات المحتلة ضد أهالي القرى والبلدات اللبنانية. ثم أصدر مجلس الأمن القرار ١٥٦ طالب فيه بوقف إطلاق النار وإرسال مراقبين دوليين.

كانت إسرائيل ترفض الاستجابة للقرارات والنداءات الدولية مستخدمة بذلك الغطاء الأميركي (الفيتو). ولم تبدأ بانسحابات جزئية وعلى دفعات متقطعة إلا بعد خروج الفدائيين من بيروت، وبدء تعرّضها لهجمات من «المقاومة الوطنية اللبنانية»، التي يعيد الباحثون عمليتها الأولى ضد الاحتلال الاسرائيلي، إلى يوم ٢١ تموز ١٩٨٢، وتصاعد هذه المقاومة المستمر بعد ذلك كمًا ونوعًا. فبدأ الجيش الاسرائيلي هذه الانسحابات في ٢٧–٢٨ أيلول ١٩٨٢ من بيروت ومنطقة المرفأ، ثم من مطار بيروت الدولي في اليوم التالي، وسلّمت مواقعها للقوات الأميركية المشاركة في «القوة المتعددة الجنسية».

المعارك الأخيرة للقوات المشتركة (حزيران ١٩٨٢): ما إن بدأ الجيش الاسرائيلي بالتحرّك مجتازًا الحدود اللبنانية حتى تصدّت المقاومات الأرضية للقوات المشتركة (الفدائيون وميليشيات أحزاب الحركة الوطنية) للطيران الاسرائيلي وللسفن الحربية الاسرائيلية. واصطدم فدائيو مخيّم الرشيدية بالقوات الاسرائيلية المتقدمة وفجّروا اثنتين من مصفحاتها، وفي باقي مناطق الجنوب، كانت هذه القوات تصطدم، في أحيان كثيرة، بمقاومة القوات المشتركة في كل حي. وفي قلعة الشقيف، يعترف الجنرال الاسرائيلي شاوول ناكريمون لإذاعة «صوت إسرائيل» (١٨ حزيران ١٩٨٢) بقوله: «لقد هاجمت القلعة ١٣ طائرة بقصف كثيف، واعتقدنا أن أطنان القنابل التي سقطت عليها لم تهدمها فقط، بل ومحتها عن وجه الأرض، واننا لن نعثر هناك على أي أثر للفلسطينيين (...) وفي الواقع، فإن المعارك العنيفة التي دارت عند قلعة الشقيف والخسائر الكبيرة التي تكبدناها قد زرعت فينا التشاؤم. لقد فقدنا خلال هذه المعارك أفضل الجنود والضباط المنتقين من فرقة المظليين (...) لقد بدأنا الحرب بقوات الجيش النظامي البالغ عددها ٢٨ ألفًا (...) إلا أنه في الأيام الأولى للحرب ارتفع عدد هذه القوات إلى ٣٣ ألفًا. إن الصمود والمقاومة العنيدة للعدو أجبرانا على طلب التعزيزات (...) وإنني أشكّك في أننا لم نترك نوعًا من الأسلحة الحديثة إلا واستخدمناه، طبعًا باستثناء السلاح الذري، وكل ذلك من أجل القضاء على هؤلاء الفلسطينيين» (أغاريتشيف، ص١٤٩).

وفي مخيم عين الحلوة (صيدا)، كبّدت القوات المشتركة الجيش الاسرائيلي خسائر فادحة رغم مشاركة الطيران في المعارك. وأما المدافعون عن مخيم برج الشمالي والدامور فقد كانوا يواصلون القتال في حين كانت اسرائيل تعلن عن سقوطهما.

وفي بيروت الغربية، اضطرّ جنرالات الجيش الاسرائيلي إلى ألغاء أوامرهم باقتحامها، أكثر من مرة، مخافة أن يتلقوا في أحيائها هزيمة تقضي على «أسطورة» الجيش الاسرائيلي. وينقل أغاريتشيف (في كتابه المذكور آنفًا، «من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان»، ص١٥١) عن الجنرال الاسرائيلي شرايدر قوله: «لقد ألقينا على بيروت يوم الأحد في أول آب ١٩٨٢ ما يقارب ٢٢٠ ألفًا من القنابل والقذائف. أنا لست جبانًا وإنما يقلقني جدًا هذا الجيل الفلسطيني الطالع، لقد فجّر إثنان من الأولاد الدبابة التي كانت تقلّني شخصيًا، وكانا على وشك أن يأخذاني أسيرًا».

ويمضي أغاريتشيف معلّقًا (ص١٥١، ١٥٢، ١٥٣): «لقد مضى ذلك الزمن الذي سار فيه

الجنود الاسرائيليون إلى الحرب مع العرب كما يذهبون في نزهة مسلية (...) كانت اسرائيل تخاف من أنها ستتلقى في أحياء بيروت ضربة ستتناثر فيها وإلى الأبد أوهام استحالة هزيمة الجيش الاسرائيلي. وهنا بالضبط كانت تكمن خصائص الوضع الراهن في الشرق الأوسط. وبهذه الحالة غير العادية، عندما يخرج المنتصرون منهزمين (...) لم يتمكن العدو من تحطيم المقاومة الفلسطينية في المناطق التي احتلتها واستمرت بؤر المقاومة بتكبيد الجيش الاسرائيلي خلف خطوط الجبهة خسائر كبيرة...» (رغم أن هذه المقاومة للقوات المشتركة فقدت دعمًا كان يأتيها من مقاومات الدبابات السورية التي كانت متمركزة في جبل الريحان، وخاصة على طريق العيشية – كفرحونة، والتي تمكّن الطيران الاسرائيلي من تدميرها).

انتهى دور القوات المشتركة (صيف ١٩٨٢) مع خروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت. ومع هذه النهاية كان بدأ دور «المقاومة الوطنية اللبنانية» التي كان لضرباتها، الكمية والنوعية، أثر بالغ في إجبار اسرائيل على الانسحاب (قبل استكمال السياق الذي نحن في صدده، لا بدّ من استعجال ذكر أمر مهم وهو أن بريق هذه المقاومة سرعان ما أخذ يخبو ويتلاشى مع صعود نجم الحركة الأصولية الشيعية والخمينية في لبنان، واضطلاع منظمتها العسكرية «حزب الله» بأعمال مقاومة اسرائيل في الجنوب تحت لواء «المقاومة الإسلامية». وقد جاء تفكّك المقاومة الوطنية اللبنانية ولفظها أنفاسها الأخيرة في نهاية الثمانينات وعودة القوات السورية إلى بيروت الغربية إثر حوادث ومعارك نشبت بين مختلف التنظيمات. وكان عمادا المقاومة الوطنية الرئيسيان الحزب الشيوعي اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد غابت هذه المقاومة مذاك وحتى اليوم – أي العام ٢٠٠١ – حتى عن كل ذكرى احتفالية).

الجانب الحربي الاسرائيلي – السوري في عملية الاجتياح: لم تتخذ الحكومة الاسرائيلية أي قرار واضح بشأن مفهوم أو حجم عمليتها العسكرية في لبنان التي بدت وكأنها تستهدف «سلام الجليل» عبر إقامة منطقة أمنية تمتد إلى ٤٠ كلم شمالي الحدود.

لكن بدا واضحًا، في ظل غياب القرار الاسرائيلي الواضح، أن شارون ورئيس أركان جيشه إيتان عملا ما وسعهما كي تتجاوز عملية الاجتياح هذه «المنطقة الأمنية». فتقدم الجيش الاسرائيلي خلال ثلاثة أيام حتى الدامور على خط الساحل، وتقدم، في الوقت نفسه، على خط ثان عبر جزين والشوف، وعلى خط ثالث نحو الشمال عبر جنوبي البقاع. حينها أبلغت الحكومة الاسرائيلية، بواسطة الدبلوماسية الأميركية، السوريين بأن هجومها يستهدف فقط الفلسطينيين وليس سورية. ولكن نظرًا إلى وجود قوات سورية في الجبال المحيطة بالبقاع (ابتداء من أعالي منطقة جزين، في خراج بلدة كفرحونة)، حصلت اشتباكات عنيفة لبعض الأيام بين السوريين والاسرائيليين. إلا أن الأمر الحاسم في هذه الحرب أثارته الضربة القوية التي ألحقها سلاح الجو الاسرائيلي، في ١٠ حزيران، بقواعد الصواريخ السورية وبسلاح الجو السوري أيضًا، فجرى تدميرها باستخدام تقنيات جديدة غير معروفة حتى ذلك الوقت. وهذا ما أفقد سورية، في المعارك الجوية، إمكانيات كبيرة في طيرانها ومضاداتها الجوية، الأمر الذي وضع قواتها البرية في وضع صعب للغاية. ولكن هذه القوات، رغم ذلك، واصلت مقاومتها في الجبل كما في البقاع.

تحركت الدول الكبرى، هذه المرة أيضًا، خوفًا من نشوب حرب واسعة بين سورية واسرائيل. لجأت الحكومة السورية إلى الاتحاد السوفياتي الذي تفاوض بدوره مع الحكومة الأميركية طالبًا منها ممارسة ضغط على اسرائيل. وفي ١١ حزيران ١٩٨٢، جرى الإعلان عن اتفاق سوري – اسرائيلي لوقف إطلاق النار، قبل أن

ينجح الجيش الاسرائيلي في الوصول إلى احتلال طريق بيروت – دمشق (طريق الشام).

كان لهذا الاتفاق أهمية بالغة لاعتبارات عديدة، منها: إشارة الاتحاد السوفياتي إلى أن معاهدة الدفاع السورية – السوفياتية لا تشمل القوات السورية في لبنان، وتوضيح الولايات المتحدة بأن موافقتها على الضربة الاسرائيلية ضد الفلسطينيين لا تعني رضاها عن نصر اسرائيلي على سورية في لبنان. وأهمية هذا الاتفاق، من ناحية ثانية وخاصة بلبنان، وهي «أهمية سلبية جدًا»، أن الدولتين الكبريين ضغطا لوقف النار لصالح السوريين ولخوفهما من خطر اندلاع حرب أوسع بين حليفتيهما في المنطقة دون أي اهتمام أو اكتراث بالأحداث الدامية المتواصلة في لبنان.

قبلت سورية بوقف لإطلاق النار من جانب واحد، وكانت قواتها تكتفي بالرد حيثما يُعتدى عليها، كما قاومت هجومات عدة. ورغم تفوّق قوات الغزو الاسرائيلي، بقيت القوات السورية متمركزة جنوب شرقي بيروت وشرقيها عندما أعلن وقف إطلاق النار في ١١ حزيران. حتى ذلك الوقت لم تكن بيروت قد حوصرت، ولكن الجيش الاسرائيلي لم يحترم وقف إطلاق النار بل واصل القتال في اتجاه بيروت. وفي ١٣ حزيران، وعندما دُعي إلى وقف ثان لإطلاق النار، كان الجيش الاسرائيلي قد نجح في الوصول إلى جوار بعبدا واليرزة وإلى طريق بيروت – دمشق، وتمكّن، بالتالي، من الاتصال بالقوات اللبنانية، وواصل القتال، وتمكّن، بالتعاون مع القوات، من مواصلة التقدّم شرقًا وإجبار السوريين، في ٢٤ حزيران، على الانسحاب من عاليه وبحمدون.

هكذا جرى عزل الفلسطينيين ولواء من الجيش السوري كان متمركزًا في بيروت الغربية عن الوحدات الرئيسية للجيش السوري. فتمركزت وحدات اسرائيلية على الجبهة الشرقية من الخط الفاصل في بيروت، بينما كانت البحرية الاسرائيلية تعزّز الحصار البحري على المدينة، وجرى تطويق المنطقة الغربية من كل الجهات. فالحرب السورية – الاسرائيلية على الأرض اللبنانية، وهي نتيجة جانبية لحرب إسرائيل على لبنان وعلى منظمة التحرير الفلسطينية، انتهت بذلك عمليًا. فقد



أريبل شارون مع ضباطه يوم دخوله سراي بعبدا وجلوسه مكان قائد فصيلة الدرك.

نجحت إسرائيل في إرجاع القوات السورية من كل بقعة كانت هذه الأخيرة تقف عائقًا أمامها في طريقها لضرب الفلسطينيين.

ولكن مخطط القيادة الاسرائيلية الهادف إلى أبعد من ذلك، أي بحسب ما كان يبتغي شارون، لم يتم إنجازه. فشارون اتّهم الولايات المتحدة لعرقلتها الجهود الاسرائيلية وذلك «بالضغط على اسرائيل لوقف إطلاق النار قبل ساعات من تمكّنها إنزال هزيمة بالقوات السورية في لبنان (...) فلو واصلنا القتال بضع ساعات أخرى، لتمكّنا من القضاء على الجيش السوري في البقاع في منطقة شتورا (من حديث له نشرته «إنترناشيونال هارالد تريبون، عدد ٢ آذار ١٩٨٤). إذ صحيح أن الجيش السوري تكبّد خسائر فادحة، خاصة سلاح جوّه، ولكنه لم يهزم. فعندما أعلن عن وقف تام لإطلاق النار، كانت سورية ما تزال في القسم الشمالي من البقاع وفي كل المنطقة الشمالية من لبنان، وفي القسم الأكبر من طريق بيروت – دمشق، وخاصة منطقة المتن الأعلى في وسط الجبل، وظلت بيروت على مرمى من مدفعيتها.

يوميات حصار بيروت

بدأ حصار بيروت الفعلي في ١٣ حزيران ١٩٨٢ عندما وسّعت إسرائيل نطاق اجتياحها للبنان، فاحتلت قواتها بلدة بعبدا والسرايا والمستشفى الحكومي فيها، ثم واصلت تقدمها إلى الحدث وأدركت مشارف الشويفات، وكانت احتلت قبلًا قرى قضاء عاليه، ولا سيّما منها حومال وبليبل ووادي شحرور ثم كفرشيما وبطشيه وصولًا إلى بعبدا. ورافق هذه القوات وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون الذي أشرف على تمركزها.

في اليوم نفسه (١٣ حزيران)، ربط وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هيغ الانسحاب الاسرائيلي بانسحاب سوري وفلسطيني في لبنان. وفي المعنى نفسه تحدّث وزير الخارجية الألماني الغربي هانس ديتريش غينشر. وأبدى البابا يوحنا بولس الثاني استعداده للقدوم إلى لبنان إذا كان ذلك يؤدي إلى السلام. وشهد هذا اليوم وفاة الملك السعودي خالد بن عبد العزيز، ومبايعة الأمير ولي العهد فهد بن عبد العزيز. وأغلقت أستراليا سفارتها في بيروت، فيما دعت سفارات فرنسا وألمانيا الغربية وكندا رعاياها المقيمين في لبنان للتوجّه إلى ميناء جونية بعد وصول ثلاث بواخر فرنسية لنقل المغادرين.

وفي المختارة، وزّع بيان صادر عن اجتماع عقد في دار وليد جنبلاط للفعاليات في منطقة الشوف أدان التعامل مع إسرائيل ودعا إلى تأكيد وحدة الصف واستمرار النضال، كما دعت الحركة الوطنية، في بيان لها، إلى تعزيز وحدة الصف الوطني وأعلنت استمرارها بالنضال «حتى تحرير لبنان».

تشكيل هيئة إنقاذ وطني ووصول فيليب حبيب: في اليوم التالي (١٤ حزيران)، وسّعت إسرائيل نطاق احتلالها لمشارف بيروت، ووصلت قواتها المؤللة إلى عين سعادة في المتن الشمالي، وأعلنت الحكومة اللبنانية تشكيل «هيئة إنقاذ وطني» برئاسة الرئيس الياس سركيس، ووصل إلى بيروت المبعوث الشخصي للرئيس الأميركي السفير فيليب حبيب آتيًا من دمشق وبدأ لتوّه محادثاته مع المسؤولين اللبنانيين.

أما هيئة الإنقاذ الوطني فتألفت إلى رئيسها رئيس الجمهورية، من رئيس الحكومة شفيق الوزّان، ونائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية فؤاد بطرس، والنائب نصري المعلوف، ونبيه بري، وبشير الجميّل ووليد جنبلاط.

وواصل الاسرائيليون تقدمهم (١٥ حزيران) وحفروا الخنادق في محلة مونتيفردي، واحتلوا دير القلعة في بيت مري، وانتشروا على جسر قرطاضة الذي يربط المتنين الشمالي والأعلى، ووجّهوا رسالة (عبر قائد «قوات الردع» العميد سامي الخطيب) طالبوا فيها القوات السورية الموجودة في بيروت والضواحي إخلاء مواقعها. فرفضها

المسؤولون السوريون «مؤكدين استمرار الدفاع عن الأراضي اللبنانية والشعبين اللبناني والفلسطيني». وذلك في وقت كانت القوات المشتركة تخوض معركة ضد القوات الاسرائيلية على محور خلدة – صحراء الشويفات، وفي مخيم عين الحلوة (صيدا).

بيروت بدون ماء وكهرباء والسعودية تضغط (١٥ حزيران): بعد معارك مع القوات المشتركة، تمكّن الاسرائيليون من التمركز في قسم من كلية العلوم التابعة للجامعة اللبنانية في الشويفات، وقصفوا منطقة برج البراجنة وصحراء الشويفات من البر والبحر. وكان انقطاع الماء والكهرباء عن بيروت من أشد الأسلحة التي استُعملت ضد أهليها لإخضاعهم. وقد جرت مشاورات، شارك فيها فيليب حبيب وشملت ياسر عرفات وقياديين لبنانيين، لتنفيذ تدابير أمنية في المنطقة الغربية من بيروت يكون للجيش اللبناني دور فيها. ومن السعودية خرج موقف ضاغط على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل الذي اعتبر «ان الولايات المتحدة قادرة على إرغام اسرائيل على الانسحاب من لبنان إذا قطعت عنها المساعدات العسكرية». وقال إن ربط الانسحاب الاسرائيلي بسحب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان متروك للحكومة اللبنانية باعتبارها صاحبة القرار، و«ليس من حق اسرائيل أو الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى أن تشترط هذا على لبنان».

ريغان وهيغ يلتقيان بيغن (١٦ حزيران): ظلّ الخطر يتهدد بيروت رغم المواقف الاسرائيلية المعلنة بعدم اقتحام العاصمة، وآخرها إعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي موافقته على اقتراح المبعوث الأميركي فيليب حبيب بوقف النار ٤٨ ساعة للإفساح في المجال أمام الاتصالات السياسية. وأهم هذه «الاتصالات» كانت زيارة مناحيم بيغن للولايات المتحدة ومحادثاته مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان ووزير خارجيته ألكسندر هيغ. وأحاط الزيارة حديث أن رئيس الوزراء الاسرائيلي حمل مجموعة أهداف يريد مشاركة واشنطن في تحقيقها، وتندرج جميعًا تحت عنوان عريض هو «توقيع اتفاق سلام بين لبنان واسرائيل».

على الصعيد الداخلي، برز إلى الواجهة «التجمّع الإسلامي» في سعيه لمنع اجتياح بيروت، وعقد اجتماعًا في دار صائب سلام الذي أبدى أسفه «للعراقيل التي توضع في طريق هيئة الإنقاذ الوطني».

بشير الجميّل يعلن «سقوط خرافة التقسيم» (١٧ حزيران): فيما العمليات العسكرية مستمرة بين القوات المشتركة وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الضاحية الجنوبية من بيروت وعلى جبهة بدادون – القماطية، أعلن أبو إياد أن المقاومة لن تسلّم سلاحها. وخرج من العواصم الغربية تصريحات تفيد أنها تبحث في حل لإنهاء «الاحتلالات الثلاثة» للبنان، وعن الجامعة العربية أن أمينها العام يسعى لعقد قمة عربية، وعن وكالة الصحافة الفرنسية أن شمعون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي التقى وليد جنبلاط في المختارة بناءً على طلب رئاسة الاشتراكية الدولية ولإعلام جنبلاط أن الحكومة الاسرائيلية لن تفرض الإقامة الجبرية عليه. وعلى صعيد آخر، صرّح بشير الجميّل «ان التقسيم خرافة زالت ولبنان سيكون ديمقراطيًا للجميع»، وأكد أن لبنان ليس بحاجة لقوات عربية أو دولية والمطلوب فقط هو رحيل الغرباء.

مواقف معتدلة (١٨ حزيران): أعلنت دمشق، في ما اعتبر أنه موقف «جديد ومعتدل»، أنها لم ترسل قواتها إلى لبنان لمواجهة إسرائيل أو إعلان الحرب عليها؛ وأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي، مناحيم بيغن، ان بلاده تريد من حكومة لبنان إخراج الفلسطينيين المسلّحين منه؛ وأعلنت المقاومة على لسان أبو إياد استعدادها لحل

سلمي «ولكن ليس لرفع الأعلام البيضاء والاستسلام للعدو».

سليم الحص دعا إلى تكليف الجيش مهمة الدفاع عن بيروت الغربية والانتشار فيها، والمفتي حسن خالد دعا الزعماء العرب والمسلمين لمساعدة لبنان لدى الدول الكبرى لإجلاء الاسرائيليين، فيما استبعد مندوب لبنان لدى جامعة الدول العربية فكرة عقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب الذي اقترحته الكويت. ورئيس الحكومة شفيق الوزّان اجتمع إلى صائب سلام والمفتي خالد ورشيد الصلح والرئيس سركيس والمندوب الأميركي فيليب حبيب والسفير البابوي، وصرّح بأن «لبنان قد يكون بعد ساعة في ظروف أخطر».

اجتماع هيئة الإنقاذ، فكرة «حكومة فلسطينية في المنفى» (١٩ حزيران): اجتمعت هيئة الإنقاذ الوطني، لأول مرة، في القصر الجمهوري، وبحضور كامل أعضائها (الرئيس سركيس، الوزّان، فؤاد بطرس، نصري المعلوف، نبيه برّي، بشير الجميّل ووليد جنبلاط). وتدهور الوضع الأمني، وقصفت اسرائيل برج البراجنة وحي السلم ومحيط المطار والمدينة الرياضية والفاكهاني والرملة البيضاء وكورنيش المزرعة؛ وردّت القوات المشتركة على القصف بالمثل.

الرئيس المصري حسني مبارك انتقد الموقف الأميركي من الأحداث في لبنان، ورحّب بتشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى في القاهرة، وهي المرة الأولى التي يتحدث فيها مبارك عن مثل هذه الحكومة، التي طالما ردّد فكرتها الرئيس السادات. وحذّر مبارك من لعبة تفضي إلى نقل الفلسطينيين إلى الأردن.

وزير الدفاع الأميركي، واينبرغر، انتقد الغزو الاسرائيلي للبنان، وأعلن أن هدف الولايات المتحدة في الوقت الحالي انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان وتعزيز قدرات الحكومة اللبنانية.

انهيار وقف النار (٢٠ حزيران): الاجتماع الثاني لهيئة الإنقاذ الوطني، ولقاء أعضائها نصري المعلوف ووليد جنبلاط ونبيه بري بياسر عرفات، وكذلك اجتماع هذا الأخير بالتجمّع الإسلامي. كل ذلك ترافق، في أول أيام شهر رمضان، مع انهيار وقف النار وتصعيد خطير بالقصف المدفعي والصاروخي الاسرائيلي لأحياء عدة من بيروت والضاحية الجنوبية ومحاور الجبل، ووقوع المزيد من القتلى والجرحى والأضرار. وركّز رد القوات المشتركة على أماكن تجمّع الاسرائيليين في المشارف المطلة على بيروت. واستمر حصار الموانئ اللبنانية يمنع إرسال مساعدات من الصليب الأحمر إلى المناطق المنكوبة.

مشروع فك ارتباط، والفلسطينيون يستنجدون بالسوفيات (٢١ حزيران): طلب فيليب حبيب، ووافقت اسرائيل على وقف جديد لإطلاق النار. وذلك بعد أن نقلت هيئة الإنقاذ إلى حبيب مشروع منظمة التحرير لفك الحصار عن بيروت. وقالت مصادر فلسطينية إن السعودية نقلت إلى المقاومة، عبر الولايات المتحدة، موافقة اسرائيل على فكرة فك ارتباط في المناطق المحيطة ببيروت على مسافة ٥ كلم. ونشرت مجلة «فلسطين الثورة» التي تعكس وجهة النظر الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية دعوة الاتحاد السوفياتي «للتدخّل ولو أقل بمراحل من الحجم الأميركي (...) المطلوب هو محاولة التوازن وليس مطلوبًا أن يقاتل الآخرون عنا». وفي الوقت نفسه، كشف مسؤولون في البنتاغون أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عزّزا أسطوليهما في المتوسط بعد الغزو الاسرائيلي للبنان.

القيادات الإسلامية ترفض رفع الأعلام البيضاء والاستسلام وبدء الحديث عن إنشاء قوة متعددة الجنسيات (٢٣ حزيران): وقف النار لم يصمد لأكثر من بضع ساعات. وهذه المرة تدخّلت الطائرات في قصف بيروت ومواقع القوات المشتركة. كما نشبت معركة دبابات بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية شرقي بحيرة القرعون. كما تواصلت عمليات التفجير للعبوات والسيارات المفخخة في بيروت الغربية (في هذا اليوم، انفجرت عبوتان ضخمتان أدّتا إلى مقتل ٤٠ مواطنًا وجرح ١٢٣ آخرين).

ومع حديث السفير الاسرائيلي في الأمم المتحدة عن بقاء عسكري لاسرائيل في لبنان بضعة أشهر، بدأت إشارات عن إنشاء قوة متعددة الجنسيات تعزّزت مع إبلاغ رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، بعد عودته من الولايات المتحدة، الصحافيين انه تباحث والرئيس الأميركي حول بقاء القوات الاسرائيلية في لبنان إلى حين تشكيل قوة متعددة الجنسيات للتأكد من عدم حدوث عمليات هجوم فلسطينية من لبنان.

وفي ما خصّ مناقشات هيئة الإنقاذ مع فيليب حبيب، فقد نقل هذا الأخير رد إسرائيل على المقترحات الفلسطينية القاضية بانسحاب اسرائيل ٥ كلم مقابل الانكفاء الفلسطيني المسلّح إلى المخيمات وجمع الجيش للسلاح الثقيل ونزوله بكثافة في العاصمة. وجاء في الرد الاسرائيلي أن اسرائيل لن تنسحب من محيط بيروت وأنها تطالب بحل الوجود المسلح الفلسطيني وبتصوّر مسبق لمسألة الوجود السياسي الفلسطيني.

وأما المؤتمر الإسلامي الذي عقد في دار الإفتاء، وحضره أعضاء هيئة الإنقاذ الوطني، فقد نقل الرئيس شفيق الوزّان موقفه إلى فيليب حبيب مؤكدًا له أن القيادات الإسلامية ترفض رفع الأعلام البيضاء والتسليم بالشروط الاسرائيلية تحت الضغط العسكري على بيروت وغيرها.

وتفاقم الوضع المتدهور (٢٢–٢٣ حزيران)، وطال القصف البري والبحري والجوي جميع أنحاء بيروت ومناطق في الجبل، ووقع اشتباك جوي بين السوريين والاسرائيليين أسفر عن إصابة طائرتين سوريتين. ووقع انفجار في عين المريسة وآخر في الشياح.

استقالة الوزّان وانسحاب جنبلاط (٢٤ حزيران): استمرّ التصعيد والقصف الاسرائيلي البري والبحري والجوي لبيروت (سقوط أكثر من ٣٠٠ بين قتيل وجريح)، وكذلك المعارك بين القوات المشتركة (اللبنانية – الفلسطينية – السورية) والقوات الاسرائيلية في محاور الجبل، تقدم بعدها الاسرائيليون من الجمهور حتى أول عاليه على طريق دمشق، وكذلك صمت العواصم العربية والعالمية عمّا تتعرض له بيروت (ولبنان)، وقدّم رئيس الحكومة شفيق الوزّان استقالته، وانسحب وليد جنبلاط من هيئة الإنقاذ الوطني، وجمّد نبيه بري نشاطه فيها، وتلقّت منظمة التحرير «طروحات مهمة» من الخارجية الأميركية عبر الخارجية الفرنسية تتعلق بوضع مدينة بيروت، واستقال وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ وعيّن جورج شولتز خلفًا له. وجرت اتصالات عربية سريعة بغية وقف النار لإتاحة المجال أمام المشاورات السياسية، وأعلنت اسرائيل موافقتها على وقف رابع للنار يشمل كل الجبهات بناء على طلب فيليب حبيب.

اسرائيل تدمّر بطاريات سام في البقاع (٢٥ حزيران): احتلّ الاسرائيليون عاليه وسوق الغرب والقماطية بعد بحمدون وقطعوا طريق بيروت – دمشق في أول صوفر. وأعلن ناطق عسكري اسرائيلي عن تدمير بطارية سام ٦ السورية في البقاع. واستخدمت الولايات المتحدة حق «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع قرار فرنسي يدعو إلى فك الارتباط بين القوات في بيروت الغربية وتحييد العاصمة اللبنانية، وصوّتت ضد مشروع قرار في الجمعية العمومية أيّدته ١٢٧ دولة، يدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان. وبعث كل من الملك فهد والرئيس حسني مبارك برسالة إلى الرئيس ريغان، يدعوانه فيها إلى القيام بعمل عاجل من أجل وقف الغزو الاسرائيلي للبنان. وداخليًا، تراوحت المواقف بين الدعوة إلى الصمود وعودة رئيس الحكومة شفيق الوزّان عن

استقالته، وبين دعوة المقاومة لتسليم سلاحها وعودة الشرعية إلى المنطقة الغربية من بيروت عبر إنزال الجيش.

نداء الرئيس سركيس (٢٦ حزيران): وجّه الرئيس الياس سركيس نداء لملوك ورؤساء الدول العربية والصديقة دعاهم فيه إلى المساهمة في إنقاذ بيروت من «كارثة حقيقية من شأنها إذا حلّت أن تعيد إلينا ذكرى النكبات الكبرى التي حصلت في التاريخ قديمه وحديثه». ورافق النداء تحرّك للمقاومة الفلسطينية في لقاءات ركّزت على إيجاد حل للعاصمة ومخرج لائق لمستقبل الوجود الفلسطيني السياسي والعسكري في لبنان. وما زاد في قلق الناس إلقاء طائرات إسرائيلية، مناشير تدعو السكان إلى «اغتنام وقف إطلاق النار» ومغادرة بيروت الغربية.

وانتهى الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في تونس بقرار وحيد أعلنه الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية وهو تشكيل لجنة وزارية مصغّرة (وزراء خارجية الجزائر والسعودية والكويت وسورية ولبنان ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير) من أجل «متابعة الجهود العربية الهادفة إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة بالنسبة إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان».

«الاستمرار في الثورة» ودخول القوات اللبنانية إلى الجبل (٢٧ حزيران): في ظل استمرار التهديد الاسرائيلي، عادت المقاومة الفلسطينية عن مقولة قبولها بـ«مخرج لائق ومشرف»، وأعلن عرفات أن المقاتلين «أقسموا على الاستمرار في الثورة». وجرت حركة نزوح كثيف من بيروت الغربية إلى الشرقية. وبدأت أقسام الكتائب تعيد فتح مقرّاتها في الجبل بموازاة دخول «القوات اللبنانية» التي عقد قائدها بشير الجميّل، في مقر قسم الكتائب في بلدة الكحالة اجتماعًا مع وفد من المشايخ والوجهاء الدروز في بلدات المتن الأعلى. وحضر الاجتماع الأباتي بولس نعمان وكريم بقرادوني. وطمأن بشير الجميّل الوفد «أن تجربة صليما لن تتكرر»، وأعلن قبوله المطالب الثلاثة: ١- إذا كانت القوات اللبنانية ستعود إلى المتن الأعلى فليكن دخولها دونما قتال؛ ٢- عدم جمع السلاح؛ ٣- ألا تجري اعتقالات.

اشتباكات في الجبل ومواقف (٢٨ حزيران): فيما قطع الاسرائيليون الطريق المؤدية إلى قرى المتن الأعلى في بحمدون المحطة، وقعت اشتباكات بين القوات اللبنانية والقوات المشتركة على محاور القريّة وقبّيع ومحيط حمّانا.

بيغن جدّد رفضه إعطاء أي تعهّد بعدم دخول الجيش الاسرائيلي بيروت الغربية. ودعا المدنيين المقيمين فيها إلى مغادرتها فورًا، وطالب بدخول الجيش اللبناني وخروج الفلسطينيين «برًا وبحرًا»، وقال إنه بعد رحيل المنظمة تبدأ مفاوضات لضمان سلامة الأراضي اللبنانية... «وسنجلس مع الحكومة اللبنانية ونوقّع معاهدة سلام» (من حديثه خلال جلسة مناقشات في الكنيست).

بطرس غالي، وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، أعلن، بعد محادثات مع مسؤولين فرنسيين، إنه «لم نصل بعد إلى مرحلة مغادرة الفلسطينيين لبنان»؛ بينما اعتبر الرئيس حسني مبارك أن حل الأزمة في لبنان هو أن يسلّم الفلسطينيون أسلحتهم إلى الجيش الوطني اللبناني.

البابا يوحنا بولس الثاني أمل في أن «يتمكن لبنان من استعادة السلام وأن ينبثق من خرابه... وفي أن يرى الشعب الفلسطيني أمانيه المشروعة معترفًا بها، وهي في الدرجة الأولى إمكان الحصول على وطن...».

القمة الأوروبية في بروكسيل دعت إلى انسحاب فوري للقوات الاسرائيلية من مواقعها حول بيروت، على أن يرافقه انسحاب للقوات الفلسطينية من بيروت الغربية.

مهلة اسرائيلية للولايات المتحدة (٢٨-٢٩ حزيران): قرّر مجلس الوزراء الاسرائيلي تمديد المهلة المعطاة للولايات المتحدة لبذل جهود تهدف إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ونسبت إذاعة اسرائيل (فجر ٢٩ حزيران) إلى مصادر غربية في بيروت «إن اسرائيل أبدت استعدادًا لانسحاب محدد من منطقة بيروت في الوقت الذي يبدأ المخربون فعليًا بمغادرة غربي بيروت (...) وعلى رغم وجود دلائل على حدوث تقدم في المفاوضات، ما زالت هناك عقبات كبرى في طريق التوصّل إلى تسوية، وان إحدى هذه العقبات طلب المخربين إبقاء وحدة رمزية من قواتهم (إذاعة إسرائيل تقصد بـ«المخربون» المقاومة الفلسطينية) في لبنان تكون خاضعة لقيادة الجيش اللبناني، على أن تخرج هذه الوحدة أيضًا لدى خروج بقية القوات الأجنبية من لبنان، السورية والاسرائيلية».

وفي مسلسل التفجيرات الطائفية، انفجرت عبوة ناسفة على مدخل دار الطائفة الدرزية في شارع فردان في بيروت، وقُتل «في ظروف غامضة» رئيس دير قبّيع الأب فرنسيس ضاهر أبي أنطون، وكانت اشتباكات وقعت بين القوات اللبنانية من جهة والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات المشتركة من جهة ثانية في قبّيع والقريّة.

بشير الجميّل في السعودية (٣٠ حزيران – ٢ تموز): لقاءات واجتماعات بين الرئيس سركيس وشفيق الوزّان وفؤاد بطرس وصائب سلام وفيليب حبيب، فُهم في ضوئها أن مسألة جانبية قد جرى تطويقها، وذلك بتخلي الولايات المتحدة (وأعلن فيليب حبيب ذلك) عن المطالبة بنزع أسلحة الحركة الوطنية اللبنانية.

ونقل السفير السعودي في بيروت الفريق علي الشاعر دعوة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الشيخ بشير الجميّل لزيارة الطائف. ونقلت طائرة هليكوبتر عسكرية أميركية الشيخ بشير من مرفأ جونية إلى ميناء لارنكا، حيث توجّه من هناك على متن طائرة سعودية خاصة إلى الطائف حيث تواصل اللجنة السداسية المنبثقة عن المؤتمر الطارئ لوزراء الخارجية العرب أعمالها لإيجاد مخرج للوضع القائم في لبنان. وفور عودته التقاه في القصر الجمهوري الرئيس سركيس والرئيس الوزّان وفؤاد بطرس، وانضمّ إلى الاجتماع فيليب حبيب ومرافقوه، ومنهم موريس درايبر الذي كان عائدًا من اسرائيل. وبعد ذلك التقى الوزّان ياسر عرفات، وقال بأنه متفائل «وقد وصلنا في الحل إلى منتصف الطريق».

في باريس، أصدرت ثلاث شخصيات يهودية: رئيس الوزراء الفرنسي السابق بيار منديس فرانس، والرئيس السابق للوكالة اليهودية ناحوم غولدمان، ووزير التجارة الأميركي السابق فيليب كلوتزنيك، بيانًا مشتركًا دعوا فيه إلى اعتراف متبادل بين اسرائيل والشعب الفلسطيني.

استياء في الولايات المتحدة وفي اسرائيل نفسها (أواخر حزيران – مطلع تموز): جاءت نتائج القصف الاسرائيلي لبيروت (بري وجوي وبحري)، على الصعيد الدولي، شبيهة بقصف اسرائيل للمواقع السورية، خاصة وأن هذا القصف لم يؤذ المقاتلين المتمركزين في الملاجئ المحصنة، بل السكان المدنيين من اللبنانيين والفلسطينيين. فلم يكن على الحكومة الاسرائيلية أن تواجه، كما حصل سابقًا مع السوريين، الاستنكار الدولي فقط، بل أيضًا استنكار واستياء سكان إسرائيل وضباط من الجيش الاسرائيلي بالذات. فقدم أحد الضباط استقالته من الجيش «لأن ضميري لم يعد يسمح لي بإطلاق النار على بيروت ولا بقصف مدينة بطريقة عشوائية». كذلك تشكّلت، في أواخر حزيران، «لجنة ضد الحرب في لبنان»، أعقبها، في ٣ تموز، مظاهرة ضخمة ضمّت حوالى ١٠٠ ألف متظاهر في تل أبيب، طالبوا بإجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. أما حكومة بيغن فتمسكت بالحصار، ولكنها أعلنت

في الوقت نفسه استعدادها لقبول عرض الولايات المتحدة بتكليف المبعوث الأميركي فيليب حبيب للبحث عن حل عبر المفاوضات. وكما حصل في اسرائيل نشأت أيضًا نزاعات وخلافات بين أعضاء الحكومة والإدارة الأميركية والرأي العام الأميركي. فرفضت إدارة الرئيس ريغان، مثلما رفضت سابقًا الهجومات الاسرائيلية على السوريين، محاصرة مدينة بيروت الغربية، ومارست ضغطًا شديدًا على اسرائيل. ولما لم يوافق وزير الخارجية ألكسندر هيغ على هذا الضغط على اسرائيل، أُقيل من منصبه في ٢٥ حزيران مع عدد كبير من موظفي الإدارة الأميركية، وخلفه جورج شولتز، المعروف بعلاقته الجيّدة مع المملكة العربية السعودية. فسارع شولتز إلى إعطاء توجيه جديد لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، جرى، في إطاره، التخلّي عن مفهوم «التوافق الاستراتيجي» والأخذ بالاعتبار «المصالح المميزة لاسرائيل». وقد أعطى هذا التبدّل دفعًا جديدًا لقدرة المقاومة الفلسطينية على الصمود في بيروت الغربية.

«تقدم ما» ومشروع جديد أمام مجلس الأمن (٢–٣ تموز): اسرائيل تحدثت عن «تقدّم ما» في مباحثات المبعوث الأميركي فيليب حبيب، في حين أنها شدّدت من حصارها لبيروت وحربها النفسية على الأهالي. وصرّح صائب سلام ان البحث الجاري الآن هو حول استقدام قوات متعددة الجنسية، وان المبعوث الأميركي والاسرائيليين وافقوا على هذا الأمر. وقال بشير الجميّل أنه لمس في الطائف تفاهمًا عربيًا كاملًا. وقدّمت لمجلس الأمن مبادرة فرنسية – مصرية، من نقاطها الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية من ضواحي بيروت، ورحيل القوات الفلسطينية عن بيروت الغربية بأسلحتها الخفيفة إلى أحد المخيّمات.

تعثّر المفاوضات وتصريح خطير لمبارك (٤–٥ تموز): زادت إسرائيل من حرب تجويعها لغربي بيروت، وتعثرت المفاوضات، وأعلن سليم الحص تأييده إنزال الجيش اللبناني في العاصمة بشطريها ريثما تتكوّن القوات الدولية، ولم تسفر مباحثات المبعوثين الفرنسيين غوتمان ودولاي في اسرائيل ولبنان وسورية والأردن والسعودية عن نتيجة. وقصفت إسرائيل الضاحية الجنوبية وأحياء في بيروت الغربية، ودارت معركة بين قواتها والقوات المشتركة في محيط المطار.

وحمل الرئيس المصري حسني مبارك على سورية، وانتقد في شدة الأداء العسكري السوري في المعارك الأخيرة ضد القوات الاسرائيلية في لبنان. وقال في حديث إلى الصحافيين «إن القوات السورية لم تبدأ الاشتباك مع القوات الاسرائيلية إلا بعدما أصبحت المسافة بينهما لا تتجاوز ٢٠ مترًا». وسئل عمّا إذا كان هناك «اتفاق سرّي» بين سورية واسرائيل على هذه المسألة، فأجاب أن هذا هو فهمه للوضع، معتبرًا أن المعارك الجوية بين الطائرات السورية والاسرائيلية لم تكن حقيقية.

ووافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على مشروع قرار أردني يطالب باحترام حقوق السكان المدنيين في لبنان، ولم يذكر اسرائيل بالاسم.

حول خروج الفلسطينيين (٥–٨ تموز): فيما المعارك مستمرة (عشرات القتلى والجرحى وعمليات خطف) ظهرت مؤشرات قد تسهّل التوصّل إلى حل سياسي. فالرئيس الأميركي رونالد ريغان أعلن أنه وافق مبدئيًا على اقتراح لبناني «غير رسمي» بمساهمة أميركية في قوة متعددة الجنسيات تحل في بيروت وتشرف على خروج الفدائيين منها بحرًا. ورحّب رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن بتعاون فرنسي – أميركي لإخراج القوات الفلسطينية من بيروت، وحذّر في الوقت نفسه من أن اسرائيل ستجد نفسها مضطرة إلى اعتماد الخيار العسكري إذا طالت المفاوضات.

بعد لقائه السفير الأميركي في القاهرة ألفرد أثرتون صرّح كمال حسن علي وزير الخارجية المصري أن منظمة التحرير وافقت على أن يغادر

الفلسطينيون بيروت الغربية بحرًا بعد اتفاق في هذا الشأن بين فيليب حبيب والسلطات اللبنانية والمقاومة الفلسطينية.

في اجتماع الجبهة اللبنانية في عوكر أكّدت أن الإجلاء يجب أن يتم بأي «طريقة من الطرق ويجب عدم التراجع عنه».

واعترف ناطق عسكري اسرائيلي أن عدد قتلى الجيش الاسرائيلي في لبنان ارتفع إلى ٢٧٧.

وزير الدفاع أرييل شارون اجتمع في البرزة بالمبعوث الأميركي فيليب حبيب في حضور المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية ديفيد كيمحي، كذلك التقى حبيب رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال رفول إيتان.

والتقى قائد القوات اللبنانية بشير الجميّل بوفد صيداوي طالب بدعم تسلّم الشرعية اللبنانية لمقاليد الأمور في صيدا.

وترأس المفتي حسن خالد اجتماعًا إسلاميًا أدلى على أثره سليم الحص ببيان معلنًا فيه دعم المجتمعين للرئيس شفيق الوزّان.

سورية ترفض استقبال المقاتلين وصائب سلام يهاجم أبو إياد (٨–٩ تموز): معارك عنيفة بين القوات الاسرائيلية والقوات المشتركة، لتسع ساعات متواصلة، شملت بيروت الغربية والشرقية وامتدت إلى الضواحي حتى طالت البرزة.

وردًا على اتهام «أبو إياد» لصائب سلام بأنه يمنع انعقاد اجتماع إسلامي موسّع، قال الأخير بأن أبو إياد «لم يفهم لبنان واللبنانيين، ولا في صورة خاصة الجمهور الإسلامي العريق في الوطنية والصامت في هذا البلد الطيب».

وصرّح ناطق باسم المفوضية العليا الدولية لشؤون اللاجئين أن خمسة آلاف لبناني على الأقل لجأوا إلى سورية منذ بدء الغزو الاسرائيلي للبنان، وأن عددًا مماثلًا من اللاجئين الفلسطينيين وصل إلى سورية أيضًا من لبنان.

وأدلى ناطق رسمي سوري بتصريح قال فيه: «... إن سورية في الظروف العادية وطن للفلسطينيين وللعرب عمومًا. أما في هذه الظروف فلا مجال لانتقال المقاتلين الفلسطينيين من بيروت إلى سورية، لأن مكانهم الطبيعي حيث هم الآن في انتظار استعادة حقوقهم المشروعة».

استعداد فرنسي، وحديث التقسيم (٩–١٠ تموز): أعلنت باريس عن استعداد حكومة الرئيس فرنسوا ميتران للمشاركة في القوة الدولية لفك الاشتباك في بيروت. ووصل مساعد وزير الخارجية الأميركي موريس درايبر إلى دمشق، ولم يرشح شيء عن مباحثاته هناك.

وتناقلت وسائل الإعلام أخبار مؤتمر عقده أكاديميون أميركيون واسرائيليون في واشنطن (في ٥ تموز) تباحثوا خلاله مسألة «تفتيت لبنان مذهبيًا»، ثم خبر البرقية التي أرسلها النائب الدرزي الاسرائيلي السابق جابر المعادي إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي وضمنها نداءه لإقامة دولة درزية في المناطق الدرزية من لبنان وهضبة الجولان. وردّ وليد جنبلاط معتبرًا المعادي وأمثاله أدوات اسرائيلية؛ وكذلك وزير السياحة مروان حماده الذي قال: «... إن المقترحات الخاصة بإقامة دولة درزية لا تعدو أن تكون أحلامًا قديمة تندرج في إطار العمل على تجزئة الشرق الأوسط إلى مجموعة من الدول الطائفية والعنصرية».

جحيم المعارك مستمرّ، «سنثأر من الدول العربية» (١٠–١١ تموز): ٧٨٤٠ قذيفة على بيروت والضواحي في ١٦ ساعة، وأكثر من ٧٥ قتيلًا ومئات الجرحى (٢٨ جريحًا في صفوف الاسرائيليين).

وفي تصريح نقلته وكالة «يونايتد برس» الأميركية لصلاح خلف (أبو إياد) أنه حذّر من أن الفلسطينيين «سيثأرون لأمور كثيرة بعد الحرب بدءًا بالدول العربية التي أغلقت عيونها عن مأزقهم في لبنان». في حين أعلن صائب سلام أن الفرج ليس بعيدًا وأن ثمة مساعي «جبّارة» يدعمها عرب على رأسهم الملك فهد وآخرهم الرئيس المصري حسني مبارك.

أصداء عربية ودولية (١١-١٦ تموز): دعت تونس إلى عقد قمة عربية في شأن لبنان، ووافقت ليبيا والمغرب وسورية واليمن الشمالية واليمن الجنوبية وموريتانيا والكويت والجزائر ومنظمة التحرير (ولم تعقد القمة بسبب عدم اكتمال العدد المطلوب). ودعا الملك فهد القوى الكبرى في العالم إلى مواقف أكثر حزمًا «لوقف المجازر اللاإنسانية في لبنان»، وأكّد أن الرئيس الأميركي ريغان أبدى تجاوبًا معه.

وعلى أثر اتخاذ مجلس الوزراء اللبناني قرار «تأمين خروج كل القوات غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية»، وموافقة ياسر عرفات علي طلب الحكومة اللبنانية مغادرة كل القوات المسلّحة من لبنان، قال الرئيس الفرنسي إن فرنسا تساهم مساهمة بارزة في فرض حل في لبنان. وصرّح السيناتور بيرسي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي أن «مصدرًا محايدًا» أبلغه أن منظمة التحرير «على استعداد للاعتراف باسرائيل». وفي كوبنهاغن أذاع زعماء الاشتراكية الدولية بيانًا من ست نقاط دعوا فيه إلى احترام وقف النار في لبنان وعدم احتلال بيروت عسكريًا، وقيام لبنان بدون قوات اسرائيلية أو سورية أو فلسطينية، وحل المشكلة الفلسطينية بالوسائل السياسية، وأخذ المقتضيات المشروعة لأمن إسرائيل في الاعتبار في البحث عن حل لأزمة المنطقة.

وفيما المفاوضات راوحت مكانها، أعربت الإدارة الأميركية عن اعتقادها «أن إيجاد مكان يلجأ إليه مقاتلو منظمة التحرير يعتبر مسؤولية عربية». وفي نيقوسيا عقد اجتماع وزاري طارئ لمكتب التنسيق لدول عدم الانحياز للبحث في الأزمة اللبنانية، وتولّى صياغة بيانه مندوبو منظمة التحرير وكوبا وقبرص، وطالب بفرض عقوبات «شاملة وملزمة» على إسرائيل. دول عدم الانحياز تجتمع وتدين اسرائيل، والعرب مدعوون، على لسان الرئيس المصري، إلى عقد قمة عربية.

وفي بون، لمح وزير خارجية ألمانيا الغربية هانس ديتريش غينشر إلى أن الأسرة الأوروبية تحاول إقناع الولايات المتحدة بإنهاء معارضتها لإجراء محادثات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية.

بيروت تنتظر نتائج اجتماع واشنطن (١٦-٢٠ تموز): زار وليد جنبلاط الرئيس سركيس، والتقى، في القصر، بشير الجميّل. وعقد في القصر اجتماع ضمّ سركيس والوزّان وبطرس والسفير فيليب حبيب. واتجهت الأنظار صوب واشنطن التي أعلنت عن اجتماع قريب سيعقد في واشنطن بين الرئيس الأميركي ريغان ووزير خارجيته شولتز ووزيري خارجية السعودية سعود الفيصل وسورية عبد الحليم خدّام.

زار جنبلاط دمشق، وبعد عودته التقى بشير الجميّل. وأعلن بيغن أن «معركة تصفية منظمة التحرير الفلسطينية... ستنتهي قريبًا».

وما رشح عن اجتماع واشنطن نقاط اتّخذ معظمها شكلًا خطيًا أضيف إلى ملف الأزمة في الخارجية الأميركية والبيت الأبيض. أهمها:

- إبراز كون المصالح العربية – الأميركية متلاقية وذات مستقبل.
- تفادي الشكوى من الولايات المتحدة ومن لومها أو تحميلها مسؤولية كل ما جرى.
- التركيز على أن الفلسطينيين ليسوا شيوعيين أو إرهابيين.
- منظمة التحرير الفلسطينية حركة تستهدف تحقيق الهوية الفلسطينية وهي مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود في مقابل العلاقات الأميركية معها.
- إظهار استعداد سورية للوصول مع إدارة الرئيس ريغان إلى ما وصلت إليه محادثات الأسد مع الرئيس كارتر من إيجابيات.
- إظهار استعداد سورية لدخول عملية السلام الشامل على أسس لا ترتدي طابع الفرض والهيمنة من جانب اسرائيل.
- تعاون عربي أميركي لمنع تحقيق انتصار سياسي اسرائيلي. وهذه النقطة جاءت مكمّلة، أو في إطار نقطتين سابقتين: – التركيز على أن المصالح الحيوية للولايات المتحدة هي مع العالم العربي؛ – والايحاء بأن المصالح الأميركية يجب أن تتقدم في نظر الولايات المتحدة على المصالح الاسرائيلية في الشرق الأوسط.
- إنقاذ بيروت ولبنان من منظمة التحرير عبر الدور الأميركي لا عبر الاصطدام الفلسطيني الاسرائيلي.
- الإكثار من الاتصالات الفلسطينية – الأميركية غير الرسمية على صعيد الشخصيات الفلسطينية العلمية والأكاديمية والاقتصادية.

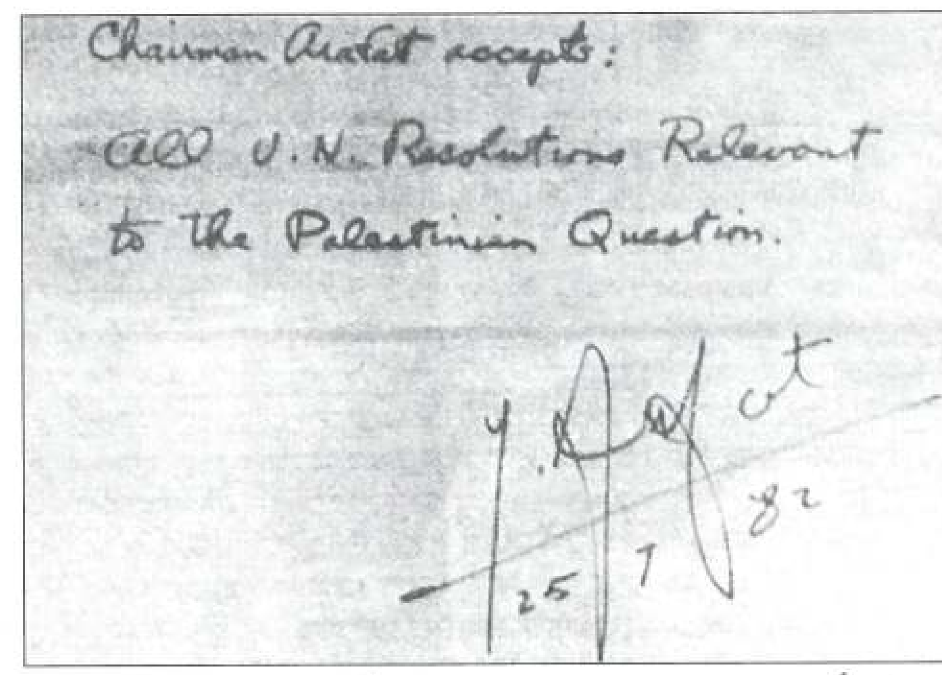
غارات إسرائيلية، رسالة مبارك لبشير الجميّل وإعلان الأخير ترشيحه لرئاسة الجمهورية (٢١-٢٤ تموز): عاودت اسرائيل غاراتها على بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، إضافة إلى المواقع السورية والفلسطينية في البقاع، وأوقعت نحو ٣٥٠ إصابة بين قتيل وجريح. وردّت «القوات المشتركة» بسلسلة هجمات خلف مواقع القوات الاسرائيلية (وأعلن عن نحو ١١٠٠ مفقود).

انفردت مجلة «المصور» في الكشف عن رسالة الرئيس المصري حسني مبارك إلى بشير الجميّل، تسلّمها الرائد فؤاد مالك في باريس من الدكتور بطرس غالي، وأعرب فيها مبارك عن «قلق القاهرة البالغ من أي مخالفات يمكن أن تتورط فيها الكتائب للمشاركة في المخطط الاسرائيلي لتصفية منظمة التحرير (...) والكتائب ستقع في خطأ تاريخي يصعب محوه إذا ما تأكدت صورتها في العالم العربي خلال هذه المحنة كوجه حليف يساند مخططات اسرائيل (...) إن الموقف يفرض على الكتائب أن ترتفع فوق الحزازات القديمة وألا تعوق أي جهود إيجابية (...) إن وحدة لبنان واستقرار أوضاعه مستقبلًا، بل قدرته على إعادة بناء ما دمّرته الحرب سوف تتوقف على المسلك الراهن للكتائب».

أعلن بشير الجميّل (٢٤ تموز) ترشيحه لرئاسة الجمهورية، وقال: «أؤكد وأجزم أن هذا الترشيح ليس للمناورة وليس للمساومة، وليس للتراجع عنه». وأكّد تمسّكه بوحدة لبنان، وطالب بخروج كل الغرباء والقوى المسلحة من لبنان وبانصهار كل التنظيمات المسلحة في القوى الشرعية. وقال إنه لا يمانع في بقاء الوجود الفلسطيني المدني في لبنان.

دوليًا، برز تصريح المستشار النمساوي د. برونو كرايسكي الذي عبّر عن اعتقاده أن على اسرائيل «فتح حوار بنّاء» مع منظمة التحرير التي باتت مستعدة «للاعتراف بالحقوق المتبادلة للاسرائيليين والفلسطينيين». وبرز كذلك تصريح ناحوم غولدمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي العالمي، وجاء فيه «... إن الشعب اليهودي ليس موجودًا بفضل جنرالاته وسياسييه بل بفضل مفكريه وأنبيائه (...) وبيغن ليس سوى رسم كاريكاتوري لتاريخنا، ونظامه مرحلة مأسوية منه»؛ ودعا غولدمان إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين وإلى مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط يشترك فيه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

عرفات يوقّع وثيقة الاعتراف بوجود إسرائيل (٢٥ تموز): الغارات الاسرائيلية تتجدد، والوضع العسكري على حالة من التوتّر والتراشق، ووفد من مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين يباشر جولة من المحادثات شملت سركيس وسلام ومروان حماده ووليد جنبلاط. كما اجتمع الوفد برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات، واتّسم هذا الاجتماع بحدث سياسي بارز هو توقيع عرفات وثيقة جاء فيها: «إن الرئيس عرفات يوافق على كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالمسألة الفلسطينية». وأعلن هذه الوثيقة المزيّلة بتوقيع عرفات وأبانها على الصحافيين النائب الأميركي بول مكلوسكي الذي كان في عداد الوفد الأميركي برئاسة النائب اللبناني الأصل نيك رحّال. وأعلن مكلوسكي أن الوثيقة تعني أن عرفات قبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.



الوثيقة التي وقّعها ياسر عرفات: «الرئيس عرفات يقبل كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية». ي. عرفات. ٨٢/٧/٢٥.

توقّع اقتحام بيروت (٢٦-٢٨ تموز): غارات وقذائف ومعارك (القتلى والجرحى بالمئات خلال هذه الأيام الثلاثة). العقيد سعد صايل (أبو الوليد، وهو فلسطيني) رئيس غرفة العمليات العسكرية للقوات المشتركة، قال «إن معركة بيروت واقعة لا محالة» (وكانت الغارات مستمرة منذ أربعة أيام).

من تصريح الرئيس المصري حسني مبارك أنه طُرحت على مصر فكرة استقبال قيادة منظمة التحرير ومقاتليها، لكنه لم يذكر صراحة قبوله أو رفضه للفكرة.

فيليب حبيب اجتمع بالرئيسين سركيس والوزّان وأطلعهما على محادثاته مع زعماء مصر والسعودية وسورية والأردن واسرائيل. وأكّد الوزّان وجود جوانب ايجابية في هذه المحادثات. وبعدها، التقى الوزّان ياسر عرفات.

بيغن أكّد مغادرة المقاتلين لبيروت «أو الحرب الشاملة».

الحركة الوطنية اللبنانية أكّدت رفضها ترشيح بشير الجميّل للرئاسة، ورفضها إجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي.

منظمة التحرير توافق على الانسحاب من بيروت (٢٨-٣١ تموز): توصلت اللجنة الوزارية السداسية المنبثقة من مؤتمر وزراء الخارجية العرب، والتي أنهت اجتماعاتها في جدة، إلى قرار تضمّن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على إخراج مقاتليها من بيروت. وكانت اللجنة تشرف على أعمال اجتماع الوفدين اللبناني والفلسطيني.

وأصدر مجلس الأمن القرار ٥١٥ الذي يدعو اسرائيل إلى رفع الحصار عن بيروت.

وفيما رحّبت الولايات المتحدة ومصر ببيان جدة، بدأت السلطات اللبنانية استعداداتها لبدء البحث مع منظمة التحرير لتنفيذ قرار جدة. وأعلن الوزير فؤاد بطرس «أن الانسجام لم يتوافر بعد».

القصف والاشتباكات مستمران وغارات جوية (أكثر من ٦٠٠ بين قتيل وجريح)، والاسرائيليون يحتلون مبنى المطار، ثم يتقدمون ويتمركزون عند محلة الكوكودي.

قرار مجلس الأمن بوقف النار (١ آب): استخدمت اسرائيل الأسلحة البرية والبحرية والجوية في قصفها لأحياء بيروت، وبصورة مترافقة مع معركة مطار بيروت ومحيطه (١٤ ساعة قصف متواصل، ونحو ١٨٠ ألف قذيفة، وقتلى وجرحى بالمئات، وحرائق ودمار واسع...)، وذلك رغم موافقة مجلس الأمن على مشروع قرار طالب بوقف نار فوري في لبنان وعبر حدوده وبإرسال مراقبين دوليين لمراقبة الوضع في بيروت (القرار ٥١٦).

اعترف ناطق عسكري اسرائيلي بأن خسائر الجيش الاسرائيلي منذ دخول قواته لبنان (أوائل حزيران ١٩٨٢) بلغت ٢٩٩ قتيلاً.

وبرز أثناء زيارة شامير، وزير خارجية اسرائيل، للولايات المتحدة، أنه والرئيس الأميركي ريغان يعلّقان أهمية على مهمة المبعوث الأميركي فيليب حبيب، ووصفها الناطق باسم البيت الأبيض بأنها تجتاز «مرحلة بالغة الدقة».

إنذار إلى الجيش اللبناني (٢-٣ آب): ضاعفت اسرائيل من حشودها في منطقة خلدة - المطار - كوكودي - غاليري سمعان - المتحف، وأنزلت قوات كوماندوس في منطقة مرفأ بيروت، وأحكمت مراقبة المعابر بين شطري بيروت، فيما كانت مدافعها تدكّ الضاحية وبعض أحياء المنطقة الغربية من العاصمة، وتغطي الجو بالقنابل المضيئة من رأس النبع إلى قصقص وشاتيلا وبئر حسن والرملة البيضاء، ووجّهت إنذارًا إلى الجيش اللبناني في ثكنة هنري شهاب بضرورة إخلائها، علمًا أن اتصالات سياسية كانت قد أدّت إلى رفع أسهم الحل السياسي، وإلى إحراز بعض التقدّم في شأن تأمين خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. وأرفقت اسرائيل تصعيدها العسكري بتصعيد سياسي عنوانه الكبير رفضها لوصول قوات متعددة الجنسية قبل رحيل المقاتلين الفلسطينيين. وقد أكّد شارون هذا الرفض أثناء تجواله في منطقة المطار الدولي ولقائه قادة وحداته (في اليوم نفسه، ذكرت إذاعة اسرائيل أن الجيش الاسرائيلي ألقى القبض على ٧٤٠٠ فدائي منذ بدء الاجتياح، ومعظم هؤلاء موجودون في معتقل أنصار).

بدء اجتياح بيروت الغربية (٤ آب): على امتداد يوم وليلة كاملين من القذائف الصاروخية والمدفعية والجوية غطت بيروت من الأوزاعي إلى المرفأ والضاحية الجنوبية، احترقت بيروت ولم ترفع العلم الأبيض أمام قوات الاحتلال المطبقة عليها من الجو والبر والبحر. مئات البنايات دمّرت أو أحرقت، آلاف المنازل السكنية اشتعلت بالقنابل الفوسفورية أو الانشطارية، ٥٠٠ ألف مدني أمضوا يومًا وليلتين في الملاجئ من دون كهرباء ولا ماء، أكثر من ٣٠٠ قتيل وجريح (أمكن إحصاء ٣٠ قتيلاً و٥٧ جريحًا في مستشفى الجامعة الأميركية وحدها...)، و«القوات المشتركة» تبدي، في الشوارع والأحياء، مقاومة كما لا مقاومة في التاريخ (تكبّد الاسرائيلي خسائر بالغة في آلياته: ٢١ دبابة و١٨ ناقلة جند مدرعة و٥ جرافات و٣ كاسحات ألغام، وقتل وجرح نحو ١٠٠ جندي - اعترف الاسرائيلي بـ ٦٤ إصابة...)، والاجتياح كما لا اجتياح في التاريخ، آلةً وإمكانيات.

الرئيس الأميركي رونالد ريغان عقد اجتماعين على أعلى مستوى، لمجلس الأمن القومي وللمجموعة الخاصة بإدارة الأزمات، واكتفى بالدعوة إلى وقف إطلاق النار، وطالب الفدائيين الفلسطينيين بمغادرة بيروت على الفور، واسرائيل بأن تعيد وقف إطلاق النار وتحافظ عليه حتى يمكن حل الأزمة في لبنان.

رئيس الوزراء الاسرائيلي هدّد بأنه «إذا لم يرحل المخربون عن بيروت فإن اسرائيل ستحلّ هذه المشكلة بنفسها». وذكر، أمام وفد من الجالية اليهودية في الولايات المتحدة كان يزور إسرائيل، ما كان السناتور تشارلز بيرسي قاله حول ضرورة «إرغام اسرائيل على أن تركع»، فقال بيغن: «ليس ثمة من يرغم اسرائيل على الركوع، واليهود لا يركعون إلا لرب العالمين». وذهب بيغن في غطرسته إلى حدّ أنه طلب من الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أن يعتذر عن مقارنته ما يجري في بيروت بما فعله النازيون في بلدة أورادور في فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، وقال «إن على الرئيس الفرنسي أن يطلب العفو من الشعب اليهودي ومن الشعب الفرنسي أيضًا على مثل هذه المقارنة».

قرار جديد لمجلس الأمن (٤-٥ آب): فيما المعارك مستمرة والقوات المشتركة (اللبنانية - الفلسطينية) تسطّر ملاحم قتالية لا سيّما على محاور البربير - المتحف، وشاتيلا - الطيونة، وبدارو، يدلّ عليها حجم الخسائر الاسرائيلية (اعترفت اسرائيل بمقتل ١٩ جنديًا، وهو أكبر معدّل خسائر يومية على مدى الأسابيع السابقة)، أصدر مجلس الأمن قرارًا (امتناع الولايات المتحدة فقط عن التصويت) دعا اسرائيل للانسحاب فورًا إلى مواقعها قبل الأول من آب، والامتثال للقرار ٥١٦ الداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار وإيفاد مراقبين دوليين.

العرب يوافقون على استقبال المقاومة (٥-٦ آب): أبشع عمليات الغزو، على الصعيد الانساني، تمثّل في هذا اليوم باستعمال اسرائيل طيرانها الحربي في تدمير مبنى تسكن فيه عائلات مهجّرة مؤلف من سبع طبقات قرب القصر الحكومي ووزارة الإعلام ومبنى الإذاعة، وسقوط ٢٥٠ قتيلًا وجريحًا، وتفجير سيارة مفخخة قرب المبنى بعد ذلك بثلاث ساعات حيث كانت المنطقة تعجّ برجال الإنقاذ وسيارات الإسعاف والدفاع المدني.

وفي اليوم نفسه، استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار سوفياتي وافقت عليه ١١ دولة بفرض حظر على تزويد اسرائيل بالأسلحة إلى أن تنسحب قواتها من لبنان.

فيليب حبيب، بعد لقائه شارون في بيروت، تحدث عن وثيقة فلسطينية وصفها بأنها «بنّاءة وإيجابية وتصلح كمقدمة للشروع بحل سياسي كامل». وما أعطى الوثيقة صدقية حديث «مصادر أردنية مسؤولة» عن استعداد الأردن لاستقبال ما بين ألفين وثلاثة آلاف مقاتل يحملون جوازات سفر أردنية، وإعلان سفير مصر في فرنسا أن حكومة بلاده توافق على استقبال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والمقاتلين (إذا خرجوا من بيروت بشكل لائق».

سفينة حربية فرنسية في لارنكا (٧-٨ آب): ذكرت الإذاعة الاسرائيلية، أن ١٦٥ جنديًا اسرائيليًا سقطوا بين قتيل وجريح خلال معارك الأيام الأربعة الأخيرة في بيروت. وبين القتلى نائب رئيس أركان الجيش الاسرائيلي موشيه ليفي. وفي سياق تعداد رئيس الحكومة الاسرائيلي مناحيم بيغن لأسماء الضباط الذين سقطوا قال إنه لا يحبّذ دخول الجيش الاسرائيلي إلى غربي بيروت.

وذكرت باريس أن سفينة حربية فرنسية رست خارج مدينة لارنكا القبرصية لتكون مستعدّة للتوجّه إلى بيروت فورًا وعليها الدفعة الأولى من الجنود الفرنسيين الذين يشاركون في القوة المتعددة الجنسيات.

وفي ما اعتبر ردًا على التحرّك الفرنسي، تمركزت قوة تابعة للجيش الاسرائيلي حول ثكنة للبحرية اللبنانية في جونية.

خطوة إسرائيلية وتزايد الاستعدادات العربية (٩ آب): أعلن مجلس الوزراء الاسرائيلي، بعد اجتماع طارئ، موافقته من حيث المبدأ على خطة المبعوث الأميركي فيليب حبيب لترحيل المقاومة

الفلسطينية من بيروت. وتوالت الاستعدادات العربية لقبول استقبال المقاتلين الفلسطينيين: السودان، اليمن الديمقراطية، برقية من دمشق، وقبلها كان العراق أبلغ شفيق الوزّان برقيًا باستعداده لاستقبال عدد من المقاتلين، كما أبلغت تونس قيادة المقاومة باستعدادها لاستقبال ألف مقاتل.

على الصعيد العسكري، استمرّت المعارك وتمّ إحصاء ١٢ قتيلًا و٢٠ جريحًا في ٣٢ غارة جديدة على بيروت.

ريغان يدعو للتوطين وبيريز للتقسيم (١٠ آب): في حديث لصحيفة «لو فيغارو» الفرنسية، قال الرئيس الأميركي ريغان: «... إذا ما تحقق السلام ألا يوجد فلسطينيون يفضّلون أن يصبحوا مواطنين لبنانيين؟ وألا يوجد فلسطينيون يفضّلون العودة إلى البلاد العربية التي جاؤوا منها؟ (...) هذه المشكلة الأساسية التي أتعامل معها الآن، ولهذا فإنني أحاول التوصّل إلى حل سريع لمشكلة بيروت (...) الكثير من البلدان العربية مستعد أن يمنحهم اللجوء ولكن لا توجد دولة عربية واحدة على استعداد لأن تقبلهم جميعًا. لذلك لا بد من توزيعهم على الدول العربية...».

رئيس حزب العمل شمعون بيريز اعتبر، في حوار مع صحيفة «واشنطن بوست»، أن الحل الأقرب للتحقيق بالنسبة إلى مستقبل لبنان هو تقسيمه وإعادته مصغرًا إلى الحدود التي كان عليها قبل الحرب العالمية الأولى.

قوات الاحتلال في المجلس النيابي (١١-١٢ آب): فيما الوضع العسكري متصاعدًا، وفيليب حبيب معلنًا، بعد مباحثات مع بيغن، ان «الحل الدبلوماسي لأزمة بيروت أصبح قريبًا جدًا»، وشارون مهددًا «سورية بضرورة الانسحاب من لبنان أو اقتراب الجيش الاسرائيلي إلى مسافة ٢٥ كلم عن دمشق»، أعلن الأمين العام للمجلس النيابي اللبناني إحسان أبو خليل أنه بناء لأوامر رئيس المجلس كامل الأسعد، تمّ سحب ضباط وأفراد شرطة المجلس من مبنى «قصر منصور» بسبب وجود القوات الاسرائيلية في حرم المجلس النيابي ومحيطه.

وأعلن أنه على امتداد ١١ ساعة، ومن خلال ٢٢٠ غارة اسرائيلية جوية و٤٤ ألف قذيفة، سقط نحو ٥٠٠ ضحية بين قتيل وجريح، وتدمّر ٨٠٠ منزل بينها ٦٠٠ في المخيمات.

ووافق مجلس الأمن، الذي انعقد بناء على طلب عاجل من الاتحاد السوفياتي، على مشروع قرار يدعو إلى احترام وقف النار في بيروت، ورفع الحصار عنها، ونشر مراقبين دوليين فيها.

عودة إلى المفاوضات وضغوط على إسرائيل (١٣ آب): استؤنفت المفاوضات في الاجتماع الذي عقد في القصر الجمهوري: سركيس والوزّان وبطرس والمبعوث الأميركي حبيب. وأعلن الوزّان أنه «أصبحت لدى حبيب العناصر الكافية التي تمكّنه من استكمال المفاوضات...».

في بون اتّهم المستشار الألماني الغربي هيلموت شميت إسرائيل «بقتل المدنيين بشكل عشوائي في عمليات قصف بيروت...».

وعلى أثر تلقّي بيغن تحذيرًا من الرئيس الأميركي رونالد ريغان يهدّد فيه بسحب مبعوثه فيليب حبيب ما لم يوقف الطيران الاسرائيلي غاراته على بيروت، اجتمع مجلس الوزراء الاسرائيلي وانتهى بإعلان أن سلاح الجو لن يستخدم بعد الآن «إلا بعد مصادقة رئيس مجلس الوزراء الذي يستشير أعضاء الحكومة لهذا الغرض».

ورفض لبنان الاشتراك في مؤتمر وزراء الخارجية العرب أو في القمة العربية في فاس بسبب الظروف الراهنة العسكرية والدبلوماسية.

حبيب يحلّ جزءًا من العقد الاسرائيلية (١٤-١٥ آب): سجلت المفاوضات السياسية التي يجريها حبيب شوطًا في حل جزء من العقد الاسرائيلية المتعلقة بتزامن وصول القوات الفرنسية والانسحاب الفلسطيني، وبتسليم قوائم بأسماء

المقاتلين الفلسطينيين المغادرين، وحصول منظمة التحرير الفلسطينية على ضمانات بعدم التعرّض لقوافلها المغادرة.

انتخابات الرئاسة الأولى (١٦–١٨ آب): حدّد رئيس المجلس موعد هذه الانتخابات في ١٨ آب (عاد وتأجّل إلى ٢٣ آب ريثما يتمّ الانسحاب الاسرائيلي من محيط المجلس).

المرشّح بشير الجميّل كان متأكدًا من فوزه قبل موعد الانتخابات (١٨ ثم ٢٣ آب). يروي بول عنداري (في كتابه «هذه شهادتي»، ط١، ١٩٩٣، ص١٢٦–١٢٧) تحت عنوان «بشير: الاجتماع الأخير والرئاسة»، وهذا الاجتماع هو الأخير مع قيادة القوات اللبنانية (١٦ آب) حيث يقول بشير: «... بشكر فيليب حبيب وروبرت ديلون للشي اللي نعمل معنا، ساعدونا كتير وبشكر جون كونتر دين...». ويمضي عنداري بإعطاء الدلائل على التنافس والتباعد الشديد بين الشقيقين بشير وأمين الجميّل.

وجرت اجتماعات ومباحثات كثيرة بين الزعماء اللبنانيين (شارك في بعضها الرئيسان سركيس والوزّان، وكذلك فيليب حبيب)، تركّزت بعضها، خاصة تلك التي عقدها الزعماء المسلمون، على إقناع الشيخ بيار الجميّل بسحب ترشيح نجله الشيخ بشير للاتفاق على مرشّح ترضى عنه جميع الأطراف ولا يعرض وحدة لبنان للخطر، إلا أن الشيخ بيار رفض هذا الاقتراح.

وأعلن بشير الجميّل أنه سوف يعمل سريعًا وبحزم من أجل التوصّل إلى رحيل القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان إذا ما انتخبه البرلمان رئيسًا للجمهورية. ووجّه، في حديث نشرته صحيفة «لوموند» الفرنسية نداء إلى القادة السياسيين المسلمين والمسيحيين من أجل «الوحدة المقدسة» لإنقاذ لبنان. ونفى رغبته بتقسيم لبنان، ورأى أنه «يمكن تجنيد الميليشيات من الاتجاهات كافة في شكل متطوعين في الجيش اللبناني».

وفي ١٨ آب، أعلن كامل الأسعد تأجيل جلسة الانتخاب إلى ٢٣ آب. وعقب اجتماع لمجلس الوزراء، أبلغ الوزّان الصحافيين أن المجلس وافق على استقدام القوة الدولية التي سيتم نشرها في لبنان كجزء من خطة لانتقال الفلسطينيين من بيروت الغربية.

وتبنّت الجبهة اللبنانية ترشيح بشير الجميّل، وقرّر حزبه، الكتائب، إعفاءه من مهماته الحزبية.

وخلال هذه الأيام، عملت إسرائيل على زيادة وتائر ما أسمته «التطبيع الاقتصادي» مع لبنان. وقال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي جدعون بات في تصريح نقلته الإذاعة الاسرائيلية، ان حجم التبادل التجاري بين اسرائيل ولبنان بلغ في الشهرين الأخيرين ما يزيد عن عشرة ملايين دولار. وأضاف أن هذا المبلغ يزيد عن قيمة التبادل التجاري السنوي بين مصر واسرائيل.

تحديد ساعة الصفر لخروج الفلسطينيين وبدء وصول القوات المتعددة الجنسية (١٩ آب): بعد وضع اللمسات الأخيرة على الحل السياسي حددت ساعة الصفر لانتقال المقاتلين الفلسطينيين من بيروت اعتبارًا من يوم ٢٣ آب ١٩٨٢، بعد ساعات من وصول القوة الفرنسية المشاركة في القوات المتعددة الجنسية. وكان اجتماع سركيس – الوزّان – حبيب قد حلّ سلسلة إشكالات بما فيها القضية المتعلقة بتسليم الطيار الاسرائيلي الأسير. وأعلن الوزير فؤاد بطرس أن الدفعة الأولى من القوات الفرنسية «ستصل غدًا السبت ويبدأ الفدائيون في الانسحابات بعد ظهر اليوم نفسه». وأعلن أن القوات المتعددة الجنسية ستتألف من ٨٠٠ جندي من فرنسا، و٨٠٠ من الولايات المتحدة، و٥٣٠ من ايطاليا و٣٠٠٠ جندي لبناني. وأُعلن في واشنطن أن الرئيس الأميركي ريغان سيتولى الإعلان عن الاتفاق الذي سمّي «إتفاق حبيب» (باسم المبعوث الأميركي فيليب حبيب).

وعشية بدء تنفيذ الحل السياسي لمدينة بيروت تواصلت الاتصالات السياسية اللبنانية حول انتخابات الرئاسة، وأجرت قيادات سياسية اتصالات بالعميد ريمون إده الموجود في باريس لمعرفة جدية ترشيحه للرئاسة، فأكّد أنه لن يعارض ذلك إذا تبنّى النوّاب ترشيحه.

روزنامة مغادرة الفدائيين وبشير الجميّل ماضٍ في معركته الرئاسية (٢٠–٢١ آب): أقام الأميركيون شبكة مراقبة دقيقة استراتيجية برًا وبحرًا وجوًا لمراقبة عملية تنفيذ إخراج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت. وسلّمت منظمة التحرير اسرائيل عسكريين أسيرين ممهّدة بذلك الطريق لإنجاح عملية الحل. ووضع جدول زمني، أذاعته الخارجية الأميركية، بترحيل منظمة التحرير والفدائيين وتوزيعهم على البلدان العربية التي سبق ووافقت على استقبال أعداد منهم. ويبدأ الجدول بتحديد يوم ٢١ آب ١٩٨٢ لوصول نحو ٣٥٠ جندي فرنسي وانتشارهم في منطقة ميناء بيروت، ولتمركز الجيش اللبناني، ولتجميع ورحيل دفعة من الفدائيين بحرًا إلى الأردن والعراق. وينتهي الجدول بتعيين أيام ٤–٢١ أيلول ١٩٨٢ (أي بعد إتمام الترحيل) لتساعد القوات المتعددة الجنسيات الجيش اللبناني في ترتيبات وفق ما يتفق عليه بين الحكومات المعنية لضمان الأمن الفعّال والدائم في جميع أنحاء منطقة العمليات؛ ثم بتعيين أيام ٢١–٢٦ أيلول لمغادرة القوات المتعددة الجنسيات.

وفيما الوداع كان يصاحب عمليات انتقال الفدائيين على دفعات، تمحور النشاط السياسي الداخلي على مضي بشير الجميّل في ترشيحه للرئاسة وعلى لغة الاعتدال التي تكلمها كسبًا لمعارضيه، خاصة من المسلمين. وعقد بشير في مقر القوات اللبنانية اجتماعًا ضمّه ونائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط موريس درايبر وضباطًا من الجيش اللبناني ومن القوات المتعددة الجنسية. ومما قاله عقب الاجتماع: «لقد كنا على اتصال في صورة مستمرة بالسيد حبيب في اجتماعات بعيدة عن الأضواء...».

وليد جنبلاط، الذي كان في وداع الفدائيين، قال: «... إن ٧٠٪ من اللبنانيين حزينون اليوم، وهؤلاء الـ ٧٠٪ يرفضون الشيخ بشير الجميّل».

صائب سلام بعث برقية إلى العاهل السعودي الملك فهد «حثّه فيها على بذل مساعيه الدولية من أجل تجنيب لبنان أية خضة سياسية جديدة ودعم الجهود المبذولة للتوصّل إلى توافق بين اللبنانيين على مرشّح يُجمع البلاد».

بشير الجميّل: على القوات الاسرائيلية والسورية أن تنسحب (٢٢ آب): فيما الدفعة الثانية من الفدائيين تغادر بيروت، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» حديثًا لبشير الجميّل قال فيه: «إن الاحتلال الثلاثي للبنان يجب أن يتوقف (...) وإن إعادة إضفاء الطابع اللبناني على لبنان مسألة جوهرية بالنسبة إلى وحدته وسيادته (...) لن تسمح لجيراننا، بعد اليوم، أو لقوى أخرى بأن يجرّونا إلى منازعاتهم (...) وعلى القوات الاسرائيلية والسورية أن تنسحب، ويجب تأسيس جيش لبناني لديه من القوة ما يمكنه من الحفاظ على وحدة أراضي لبنان (...) على مئات الآلاف من الفلسطينيين الذي سيظلون في لبنان أن يخضعوا لسلطة الحكومة اللبنانية وينبغي أن تتغير العلاقات اللبنانية الفلسطينية بحيث تضع في اعتبارها الروابط التاريخية القائمة بين الشعبين والطابع المؤقت لوجود الفلسطينيين في لبنان».

طلب مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين تأجيل الجلسة النيابية لانتخاب رئيس الجمهورية لإتاحة الفرصة لاتفاق اللبنانيين على انتخاب رئيس جديد على أساس توافق لبناني إسلامي مسيحي حقيقي.

وجرى لقاء بين كميل شمعون ووليد جنبلاط، والتقى صائب سلام عددًا من النواب، ورفض كامل الأسعد، رئيس المجلس النيابي، تأجيل

جلسة انتخابات الرئيس، وقال: «إن شعار لا انتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي قد سقط والحمد لله».

سليمان فرنجية وجّه نداء إلى النواب دعاهم فيه إلى مقاطعة جلسة الانتخاب، فيما طالب ريمون إدّه بمقاطعة الجلسة استنكارًا لمحاولة اغتيال النائب حسن الرفاعي التي جرت أمام منزله في بعلبك والتي أصابته بجراح خطرة. وتابع الرئيسان سركيس والوزّان عمليات تنفيذ الاتفاق حول مغادرة الفدائيين.

فوز بشير الجميّل بالرئاسة (٢٣ آب): فيما الدفعة الثالثة من الفدائيين تغادر بيروت متوجهة إلى اليمن الديمقراطية، انتخب مجلس النواب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية بأكثرية ٥٧ صوتًا نالها في الدورة الثانية للاقتراع. وقد عقدت الجلسة في المدرسة الحربية في الفياضية، وحضرها ٦٢ نائبًا (٢٣ آب). وفي اليوم التالي، تلقّى بشير برقية تهنئة من الرئيس الأميركي رونالد ريغان.

وتقرّر إلغاء انتقال المقاتلين الفلسطينيين برًا إلى سورية. وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية أنه لم يتخذ قرارًا بعد بشأن موعد نزول جنود مشاة البحرية الأميركية، ولكنه قال إن ذلك سيتم خلال ٤٨ ساعة، وإن هؤلاء الجنود سيوفرون ما تطلبه السلطات اللبنانية من مساعدات.

وعكفت تونس على تحضير الخيام لإقامة نحو ألف فدائي، وأعلن أنه سيتم إقامة حوالي ١٠٠ من القادة المدنيين والعسكريين لمنظمة التحرير في فندق سياحي في مصيف برج سدريه جنوبي تونس.

وفي هافانا، أعلن الرئيس الكوبي فيدل كاسترو أن كوبا ستستقبل ٥٠٠ طفل فلسطيني من اليتامى يمكنهم إكمال دراستهم في مدرسة أطلق عليها إسم «معركة بيروت».

بيغن وشارون لمعاهدة مع لبنان (٢٥ آب): نفذت المرحلة الخامسة لانسحاب المقاتلين الفلسطينيين على دفعتين: إلى طرطوس في سورية وإلى السودان.

نسب التلفزيون الاسرائيلي إلى الرئيس المنتخب بشير الجميّل قوله: «أنوي حل الحكومة الحاضرة وتشكيل حكومة جديدة يكون أحد أهدافها الأولى إمكان توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل». وتوقّع كل من بيغن وشارون أن يوقّع بشير هذه المعاهدة.

«هذا الرجل مفضل علينا جدًا» (٢٦ آب): دفعة جديدة من الفدائيين غادرت بيروت. وزار فيليب حبيب الرئيس المنتخب مهنئًا في منزله في الأشرفية. وبعد اللقاء، أدلى بشير بتصريح قال فيه: «... إن هذا الرجل مفضل علينا جدًا جدًا نظرًا إلى المساعدة التي أدّاها لنا للتخلّص من المحنة (...) ونحن كشعب لبناني مدينون له كثيرًا وللرئيس ريغان».

وبعث الرئيس سركيس برسالة شفوية (حملها مدير المخابرات في الجيش جوني عبده) إلى ياسر عرفات حملت «أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح لحمل القضية الفلسطينية إلى هدفها الأسمى». وكذلك أبلغ جوني عبده عرفات رسالة شفوية أخرى من الرئيس المنتخب، ورسالة شفوية ثالثة غير رسمية من فيليب حبيب.

زار شارون واشنطن، وهناك أعلن أن الدبلوماسيين الاسرائيليين يضعون الخطوط العريضة للمعاهدة التي توقّع أن تعرض على الحكومة اللبنانية وأن يوقّعها الجانبان بالأحرف الأولى «في وقت قريب جدًا». ونفى شارون الأنباء القائلة أن الرئيس ريغان وكبار المسؤولين الأميركيين كانوا على علم سابق بالغزو الاسرائيلي للبنان.

وأعلن ياكوف مريدور وزير الدولة الاسرائيلي المكلّف مشاريع إعادة البناء في جنوبي لبنان أن وكالة الأونروا ستعيد بناء مخيّمات اللاجئين في المنطقة لتستوعب نحو ٤٠ ألف فلسطيني شرّدهم الاجتياح الاسرائيلي؛ وأوضح أن اسرائيل تخلت عن اعتراضاتها على إعادة بناء المخيّمات بعدما رفضت الحكومة اللبنانية رفضًا قاطعًا توفير أراض لمخيّمات جديدة في مناطق أخرى.

وأعلن في الرباط أن «مشروع الملك فهد للسلام في الشرق الأوسط» سيكون الموضوع الرئيسي في أعمال قمة فاس المتوقع عقدها في ٦ أيلول.

زيارات الرئيس المنتخب واحصاء في عدد المغادرين (٢٧–٢٨ آب): كانت الزيارة الأولى للرئيس المنتخب بعد الإعلان عن فوزه للبطريرك الماروني، ثم للرئيس سركيس. وواصل زياراته التي شملت الرئيس كميل شمعون وعددًا كبيرًا من الزعماء والنوّاب، والتي ساهمت في إزالة التشنّج بينه والمعترضين عليه. وتلقى برقيات تهنئة من زعماء أجانب، بينهم رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت تاتشر.

وفي سياق استمرار مغادرة الفدائيين، تقرر أن تبدأ القوات السورية انسحابها من بيروت «في الأيام القريبة».

مغادرة عرفات والجيش السوري بيروت (٢٩–٣٠ آب): فيما الرئيس المنتخب يواصل زياراته البروتوكولية، والجيش اللبناني انتشاره في العاصمة والضواحي، وصلت إلى بيروت ١٤٣ آلية سورية بين شاحنة وحاملة جنود وقاطرة لنقل الجنود السوريين مع معداتهم، وكرّر بيغن قوله إن إسرائيل ستنسحب من لبنان فور انسحاب القوات السورية، وإنه يأمل «في أننا سنوقّع معاهدة سلام مع لبنان».

وودّع رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، «أبو عمّار»، بيروت بالإعلان: «إنني لست ذاهبًا حقيقة. إن جسمي ذاهب ولكن قلبي باق هنا»؛ وقرّر «باسم الجهاد منح كل من ساهم في شرف الدفاع وفي شرف الجهاد عن مدينة بيروت الباسلة وسام صمود بيروت المجاهدة». وكان، وهو على متن الباخرة اليونانية «أطلانتيس» التي أقلّته ومرافقيه إلى أثينا، مراقبًا من أرييل شارون الذي كان في مبنى شركة الكهرباء في شارع مار مخايل (البعض يقول أنه كان في منطقة الجمهور)، «وفجأة تلقى شارون إشارة لاسلكية من ضابط كان يتولى مهمة مراقبة الموكب، يقول له إن عرفات أصبح هدفًا سهلًا للاغتيال، وإن رصاص بندقيته المجهّزة بمنظار مكبّر يستطيع بلوغ المرمى بسهولة. وأنذره شارون بألا يقدم على هذا العمل المتهوّر وهدّده بعقاب صارم إذا هو عصى الأمر» (سليم نصّار، «الحياة» و«النهار»، ١٠ شباط ٢٠٠١).

وقبيل مغادرته بيروت جال عرفات على بعض زعماء الحركة الوطنية، ثم توجّه إلى القصر الحكومي، يرافقه وزير السياحة مروان حمادة، ووليد جنبلاط وجورج حاوي ومحسن ابراهيم وإنعام رعد ونبيه بري ومحمد قباني ومصطفى الترك وعدنان عيتاني وبشارة مرهج، فاستقبله رئيس الحكومة شفيق الوزّان وسلّمه رسالة إلى الشعب الفلسطيني، جاء فيها: «... ولئن كانت نقلة من ساحة إلى ساحة فقد وضعتم العالم العربي بأسره أمام مسؤولياته الحقيقية تجاه قضيتكم. فلم يعد بإمكانه أن يتنصّل من التزاماته نحوها كما لم يعد بإمكانه أن يلقي جميع أعبائها على كاهل هذا الوطن الصغير الذي تشهدون أنتم أكثر من غيركم على جسامة ما قدّم من تضحيات لنصرة حقوقكم...».

وغادر، برًا وعلى طريق بيروت – دمشق، ١٢٠٠ جندي سوري من غربي بيروت، تواكبهم ٣٠٢ شاحنة وناقلة جند وسيارات جيب ودبابات ومدافع مضاد وهاون وصواريخ. وكم كانت غريبة وداعية للأسى تلك الصور التي نشرتها وسائل الإعلام للجنود السوريين وهم يرفعون شارات النصر أثناء عبورهم مستديرة الصياد في الحازمية ويحيط بهم جنود اسرائيليون وأعلام اسرائيلية.

بشير الجميّل يباشر اجتماعات العمل واستكمال الانسحاب السوري من بيروت

وعقدة المطار (٣١ آب): باشر الرئيس المنتخب بشير الجميل اجتماعات العمل الرسمية تمهيدًا لتسلّمه سلطاته الدستورية في ٢٣ أيلول. فشارك في جانب من اجتماع عقد في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس الياس سركيس، مع مدير الوكالة الأميركية للتنمية بيتر ماكفرسون وفي حضور مساعد وزير الخارجية الأميركية لبرامج اللاجئين أرثر دوي، وسفير الولايات المتحدة روبرت ديلون والقائم بأعمال السفارة روبرت باريت، ورئيس مجلس الإنماء والإعمار د. محمد عطا الله. ثم ترأس بشير الجميّل اجتماع عمل في أحد مكاتب القصر حضره فريق العمل الأميركي برئاسة ماكفرسون وفريق عمل لبناني ضمّ محمد عطا الله وآخرين، وتركّز البحث على مدى استعداد الحكومة الأميركية لمساعدة لبنان في إعادة تعميره. ثم استقبل الجميّل سفيري فرنسا وايطاليا، وعاد بعد ذلك لزياراته البروتوكولية للزعماء والنوّاب.

واستكمل الانسحاب السوري البري من بيروت بمغادرة ألف جندي من اللواء ٨٥. وبحرًا غادر حوالي ألف مقاتل فلسطيني في اتجاه اليمن، وغادر معهم صلاح خلف «أبو إياد» معلنًا أنه ذاهب إلى سورية.

وفي حادثة هي الأولى منذ وقف إطلاق النار الأخير، أسقطت الطائرات الاسرائيلية طائرة سورية من نوع ميغ – ٢٥ فوق انطلياس. وكان الاشتباك الجوي بدأ قبل ساعات فوق البقاع، وطاردت الطائرات الاسرائيلية الطائرة السورية حتى جونية حيث تمكّنت منها.

وبرزت عقدة جديدة حول موضوع بيروت، خاصة على صعيد الاتصالات الجارية لفتح مطار بيروت الدولي، إذ لا زالت اسرائيل تعارض إخلاء المطار، وتصرّ على تجريد الحركة الوطنية اللبنانية من أسلحتها، على رغم أن حبيب أبلغ المسؤولين ان هذا الموضوع خارج عن الخطة الأميركية التي نفّذها لحل أزمة بيروت الغربية. كما أثار الاسرائيليون عقدة أخرى مفادها أن الفلسطينيين الذين انسحبوا من لبنان إلى سورية دخلوا لبنان مجددًا عبر البقاع والشمال. وأكّدت السلطات اللبنانية عدم صحة ذلك. وأعلن رئيس الحكومة شفيق الوزّان، في ردّه على المطلب الاسرائيلي، تسليم سلاح الحركة الوطنية، إن «الخطة لا تتضمن جمع السلاح وإنما سحب المسلّحين من الشوارع»؛ في حين أن إطار عمل أركان الحكم كان منصبًا على دراسة مشروع متكامل يتضمن عودة الشرعية إلى بيروت بشطريها الشرقي والغربي تمهيدًا لبسطها على لبنان بكامله.

الدفعة الأخيرة من الفلسطينيين المغادرين وواينبرغر في بيروت (١ أيلول): فيما عملية ترحيل المقاتلين الفلسطينيين تشهد مرحلتها الأخيرة (الدفعة الخامسة عشرة والأخيرة: ٦٨٢ مقاتلًا إلى طرطوس بحرًا)، زار بيروت وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر زيارة خاطفة تفقّد خلالها الوحدة الأميركية في القوة المتعددة الجنسيات، وأجرى محادثات واسعة مع الرئيس سركيس في حضور الوزّان وبطرس، ثم مع الرئيس المنتخب بشير الجميّل في حضور فريق عسكري لبناني. وأعرب واينبرغر، قبيل مغادرته الى اسرائيل، عن اعتقاده بأن مشاة البحرية الأميركية (المارينز) سيكونون مستعدين للرحيل خلال بضعة أيام. وقال إن السوريين والإسرائيليين سيغادرون لبنان في وقت واحد «وإن هذا يمكن إنجازه، وقد بدأ العمل في هذا الاتجاه». وأشار إلى أن مشكلة الميليشيات اليسارية في لبنان ستعالج، وأعرب عن أمله في أن تلبّي بلاده «سريعًا معظم مطالب المسؤولين اللبنانيين في شأن المساعدات للجيش اللبناني».

أرقام الخارجية الأميركية عن المغادرين وقيود المستشفيات عن الضحايا (١ أيلول): في واشنطن أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن نحو ٨٣٠٠ من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية و٢٦٠٠ من جيش التحرير الفلسطيني و٣٦٠٠ جندي سوري غادروا بيروت بين ٢١ آب وأول أيلول (١٩٨٢). وأوضحت الوزارة أن هذه الأرقام «تقريبية» وهي لا تشمل ١٧٥ شخصًا جرحى أو مرضى نُقلوا إلى اليونان وقبرص بواسطة الصليب الأحمر الدولي. وأشارت إلى أن أكثرية المقاتلين الفلسطينيين (نحو ٣٨٥٠) انتقلوا إلى سورية ونحو ألف إلى تونس ونحو ١١٠٠ إلى اليمن الجنوبية. أما الدول المضيفة الأخرى فكانت الأردن (٢٦٠ مقاتلًا) والعراق (١٣٠) والسودان (٥٠٠) والجزائر (٦٠٠) واليمن الشمالية (٨٥٠).

وأظهرت قيود المستشفيات والمستوصفات وأجهزة الدفاع المدني والإسعاف العام والإحصاءات التي أعدّتها الأجهزة الأمنية بما توافر لها من إمكانات، أن عدد الذين قتلوا وجرحوا منذ بداية الغزو الإسرائيلي للبنان في ٤ حزيران (١٩٨٢) وحتى نهاية شهر آب (١٩٨٢)، بلغ ١٧٨٢٥ قتيلًا و٣٠١٠٣ جرحى، أكثريتهم الساحقة من الفلسطينيين واللبنانيين، مدنيين ومقاتلين، وثمة عدد منهم من السوريين. وأوضحت مصادر المستشفيات والأجهزة الأمنية (وكذلك أشار الدارسون في ما بعد) أن عدد القتلى هو نتيجة إحصاء ميداني، لكنه قد يرتفع لأن عشرات من القتلى دُفنوا في قبور جماعية لتعذر نقلهم إلى برادات المستشفيات، أو بسبب تقطّع جثثهم أشلاء مبعثرة واستحالة جمعها. وأحيانًا عمد البعض إلى إحراق هذه الجثث. ومن القتلى مَن احترقوا في أبنية مقصوفة وتحوّلت جثثهم إلى رماد. هذا إضافة إلى المفقودين، إذ أعلنت الأجهزة الأمنية أنها تبلغت فقدان ٢٣٧ شخصًا طيلة الأشهر الثلاثة الماضية على بدء الغزو الاسرائيلي.

«بشير الجميّل في نهاريا» (١ أيلول): عن أنطوان نجم، أحد مثقفي حزب الكتائب، وأحد مساعدي بشير الجميّل المقربين، نقل بول عنداري («هذه شهادتي»، ط١، ١٩٩٣، ص١٢٦–١٢٧):

«في الأول من أيلول جرى لقاء في نهاريا ضمّ الشيخ بشير وبعض معاونيه مع الزعماء الاسرائيليين الثلاثة: بيغن وشامير وشارون وعدد من معاونيهم. القسم الأول من الاجتماع ساده التشنّج نظرًا إلى تأخّر بيغن ساعة عن الاجتماع من دون أن يعرف أحد السبب، وتبيّن في ما بعد أن السفير الأميركي صموئيل لويس اتصل به وطلب مقابلته فورًا وأبلغه: «غدًا سيذيع الرئيس ريغان مشروع سلام وأريد أن أعلمك به قبل إذاعته، ومن بنوده إعادة القدس الشرقية إلى الأردن والضفة الغربية»، أي الأرض مقابل السلام... وقيل إن بيغن غضب كثيرًا وقال: «نحن نقوم بحرب... ويموت شبابنا ثم يأتي رئيسك ليربح على ظهرنا نفوذًا دوليًا ويفرض علينا اتفاق سلام ضد مصلحتنا؟!».

ويتابع عنداري ما رواه له انطوان نجم: «إلى ذلك فإن موت زوجة بيغن وألمًا شديدًا في جنبه المكسور ومحاولته الحصول على اتفاقية سلام مع لبنان قبل إذاعة ريغان مشروعه للسلام إضافة إلى التأخير عن الموعد، كل هذه الأمور جعلت بيغن في حال عصبية فبدا متجهّم الوجه مفرقًا في حديثه والشيخ بشير حاد الطباع ولا يمكن أن يتحمّل ذلك». وأضاف نجم: «لقد طرح بيغن موضوع سعد حداد فأشاد بالرجل ورفض أية محاكمة له. ثم طلب اتفاقية سلام وبأسرع وقت ممكن. كل ذلك وشامير وشارون يستغربان تصرف بيغن بهذه الطريقة. وعندما أراد الشيخ بشير العودة إلى لبنان قالا له «نحن سنصلح الأمور».

خطة ريغان (١ أيلول): يضيف أرييل شارون، على وصف جو اجتماع نهاريا بين «العجوز والشاب» (بيغن – بشير)، نظرته إلى مشروع أو خطة ريغان («مذكرات أرييل شارون»، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان – بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص٦٦٠–٦٦١): «في ٢٣ آب، انتخب مجلس النواب اللبناني بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية، حدث كنا نرجوه من دون أن نكون متأكدين منه. لكن هذه البشرى فقدت بريقها حين

أعلن الأميركيون، بعد مضي أسبوع، خطة الرئيس ريغان التي طلبت في الواقع من الأردن تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات الرامية إلى الحصول على تنازلات عن الأراضي الواقعة في الضفة الغربية وغزة. كانت وزارة الشؤون الخارجية الأميركية تعلم أن هذه الخطة لا تسير في خط اتفاقات كمب دافيد ولا يمكن لاسرائيل قبولها. أما الإعلان عن هذه الخطة، الذي تزامن مع رحيل آخر وحدة من الإرهابيين في الأول من أيلول، فجاء صدمة عنيفة. وألمح الأميركيون عبر اختيارهم هذا التاريخ إلى أن لبنان لا يشكّل سوى مرحلة من مراحل عملية كبرى. وهكذا قام تباين بين أولويات كل منا خلال المفاوضات الطويلة والصعبة التي جرت في أثناء وجود الجيش الاسرائيلي على أبواب بيروت طوال شهرين ونصف شهر. وراحوا يعملون في اتجاه مغاير مع أن مصير لبنان كان لا يزال غير معروف».

هذا عن خطة ريغان على لسان شارون، أما ما أعلنه الرئيس الأميركي ريغان فيستفاد منه أن خطته تضمنت عددًا من الاقتراحات الهادفة إلى تحقيق البنود المتصلة بالفلسطينيين في اتفاق كامب دافيد، وكان هذا الاتفاق لحظ حكمًا ذاتيًا لهم في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن اتحاد مع الأردن. كما أن الخطوة الأولى في الخطة تقضي بتجميد سياسة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة. وأردف ريغان الإعلان عن خطته بإعلان أن نجاح اسرائيل العسكري في لبنان دلّ على أنها الدولة الأقوى في المنطقة، ولكن القوة وحدها لا تستطيع بناء أي سلام، إذ إن الأمر يتعلق بتسوية تضمن رغبة اسرائيل المشروعة بالأمن واحترام الحقوق الشرعية للفلسطينيين.

وبمثل أن هذه الخطة لم تلق قبولًا من الحكومة الاسرائيلية، هكذا رفضتها الحكومة السورية معتبرة أن «الحل الأردني» للقضية الفلسطينية محاولة مشبوهة وغير مقبولة، ستؤدي إلى توقيع اتفاق سلام ثنائي، كما حصل في اتفاق كامب دافيد سابقًا، وسيجري تنفيذها بدون سورية وضدها.

آمال الأيام الأولى من أيلول: ما إن انتهى إجلاء المقاتلين الفلسطينيين عن بيروت، حتى بدأت شخصيات سياسية ودينية على رأس وفود شعبية سنية ودرزية تزور الرئيس المنتخب مهنئة ومعربة عن كامل استعدادها للتعاون معه. والدافع الرئيسي لهذا التحوّل كان السياسة التي عبّر عنها الرئيس الجديد معلنًا عن عزمه ليكون رئيسًا لكل اللبنانيين دون استثناء. وقد اكتسب صدقية كبيرة عندما أعلن عن وضع حدود لنفسه إزاء إسرائيل، إذ رفض بنوع خاص إبرام معاهدة سلام منفصلة معها. وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة بين المسلمين. واجتمع (١١ أيلول) بالرئيس صائب سلام وحصل من جديد توافق لبناني.

الدكتور جورج قرم (إقتصادي، كاتب ومفكّر، ووزير المالية ١٩٩٨–٢٠٠٠)، الذي كان دائمًا شديد الانتقاد لحزب الكتائب وللقوات اللبنانية، ومعتبرًا صديقًا للحركة الوطنية قبل الحرب اللبنانية وأثناءها، كتب، بخصوص ظاهرة التحوّل هذه، يقول:

«... نجح الرئيس اللبناني خلال ٢٠ يومًا في استمالة قلوب كل اللبنانيين من كل الطوائف اللبنانية. في مقابلاته اليومية على شاشات التلفزيون، كان بشير يتحدث بلغة بسيطة ومباشرة، بعيدًا عن العبارات المعقّدة والمتكلفة في اللغة العربية الفصحى، عن حلمه، أي عن شعب موحّد وقوي، عن إدارة يطرد منها الفساد، عن مجتمع يتمّ الترقّي فيه على أساس الكفاءات وليس على أساس الثروة أو الولاء العائلي والطائفي، عن بلد يفرض احترامه على الأجنبي، بفضل جيشه القوي ودبلوماسيته الفعّالة. فسكان بيروت الغربية الذين حيّوا بالدموع رحيل ثورة مفقودة، وجدوا أخيرًا بطلًا لبنانيًا، شابًا، فخورًا ومندفعًا. وفجأة بدأت تلوح في الأفق إمكانية زوال الإذلالات والإهانات (...) وكذلك غابت صورة التمييز والعنف التي أعطاها الرئيس الشاب خلال سنوات الأحداث في عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ (...) ظهر بشير الجميّل وكأنه المخلّص ذو الهبة اللدنية الذي انتظره طويلًا

شعب بكامله (...) ولكن اغتياله في ١٤ أيلول، تسعة أيام قبل تسلّمه مهام الرئاسة، أبكى كل الناس» (G. Corm, Le Proche Orient éclaté: *De Suez à l'Invasion du Liban*, 1956-1982, Paris 1983, p. 224).

لقاء بشير – شارون في بكفيا (١٢ أيلول): عن لقائه الرئيس المنتخب بشير الجميّل في بكفيا يوم ١٢ أيلول ١٩٨٢، يقول شارون (مذكراته، مرجع مذكور آنفًا، ص٦٦٣–٦٦٤):

«علمتُ أنه يتعيّن عليّ أولًا تبديد الضغينة التي نشأت عن اللقاء الذي عقد بين الرئيس بشير ومناحيم بيغن في نهاريا قبل أسبوعين: فالاتصال الذي قام بين العجوز والشاب في تلك الليلة لم يكن حسنًا. ومع احتمال قيام علاقات عتيدة واعدة بين البلدين، ركّز النقاش في نهاريا على التباين في وجهات النظر، لا سيّما حول وضع الرائد سعد حدّاد (...) قرّرت، على غرار بيغن، حماية حدّاد الذي حارب إلى جانبنا منذ سنين. ولكني كنت أفهم حقيقة مشاعر الرئيس بشير، ولما جلسنا في بيته للتحدّث في ليل ١٢ أيلول بذلت قصارى جهدي لتبديد ما تبقّى في نفسه من غضب. ثم انتقلنا إلى مواضيع جوهرية، تناول أولها التدابير المفترض اتخاذها لتطهير بيروت من كوادر منظمة التحرير الفلسطينية وإعلانها مدينة مفتوحة وآمنة. وما كنّا أنا والرئيس بشير لنوهم أنفسنا بإمكانياته في تأليف حكومة مركزية مستقرة ما دامت العاصمة المقسّمة تشكّل أرضًا خصبة لظهور منظمة التحرير الفلسطينية مجددًا (...) ولم يكن بشير قد زار بعد صيدا ولا صور ولا حتى جزين مع أن بلاده تحرّرت من قبضة منظمة التحرير الفلسطينية وسورية. ورأيت في هذا مؤشرًا سلبيًا (...) تطرقنا خلال محادثاتنا إلى هذه النقطة كما تناولنا العلاقات المقبلة بين لبنان واسرائيل. فتلاقت وجهات نظرنا حول هذا الموضوع وقد أدركنا الصعوبة التي سيعانيها الرئيس بشير لتعزيز مكانته كرئيس على لبنان المسيحي والمسلم على حد سواء. وتمّ الاتفاق على البدء بمفاوضات مباشرة في أسرع وقت ممكن، وشرعنا في درس طبيعة اتفاقية السلام التي نصبو إليها. ولما لمسنا أولوية هذه القضية حدّدنا موعدًا للقاء جديد (يشارك فيه وزير الشؤون الخارجية اسحق شامير) في ١٥ أيلول، أي بعد ثلاثة أيام».

بول عنداري، في كتابه المذكور («هذه شهادتي»، ص١٢٩) يورد نص اتفاق بين الرجلين، واضعًا إياه بين مزدوجين، ولم يشر إلى مصدره أو مرجعه، فيقول: «اتفقا على ما يلي: «عندما يتسلّم الشيخ بشير الرئاسة في ٢٣ أيلول، يطلب مباشرة من إسرائيل متابعة خطتها في لبنان فتكمل المعركة إلى النهر الكبير الجنوبي فلا يبقى سوري أو فلسطيني مسلح على أرض لبنان فيدخل لبنان بمفاوضات مع اسرائيل ويوقّع اتفاقية سلام».

إغتيال بشير (١٤ أيلول): «في ١٤ أيلول طلب الشيخ بشير من الدكتور جورج فريحة عدم حضور اجتماع الأشرفية (في مقر حزب الكتائب) والبقاء في الهوليداي بيتش في نهر الكلب ليتسلم رسالة من أحد أعضاء السفارة الأميركية. لكن الموفد رفض تسليم الرسالة إلا للشيخ بشير شخصيًا. وأوضح فريحة للموفد الأميركي أن الشيخ بشير كلّفه شخصيًا بذلك فأصرّ على رفضه. لكنه قرأ نص البرقية: «نعم لاتفاق شارون وبشير». الإمضاء بيغن» (بول عنداري، ص١٢٩).

ويمضي عنداري في قوله إنه في الساعة السادسة عشرة وعشر دقائق، من اليوم نفسه (١٤ أيلول)، ثمة اتفاق آخر «أقدم على تنفيذه حبيب الشرتوني من الحزب السوري القومي الاجتماعي... لقد فجّر بيت كتائب الأشرفية حيث كان الشيخ بشير مجتمعًا كعادته مع معاونيه...» (ص١٢٩).

أما شارون، فبعد أن يشير إلى مقتل الشيخ بشير، ويشدّد على ان بيروت كانت لا تزال ترسانة أسلحة سلّمها الفلسطينيون لحلفائهم



الرئيس المنتخب بشير الجميّل، رافعًا يده بالتحية، في آخر صورة له قبيل اغتياله.

(الحركة الوطنية)، يقول («مذكرات أرييل شارون»، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان – بيروت، ص٦٦٧-٦٦٨):

«درسنا الوضع أنا وزملائي في مساء ١٤ أيلول (...) وبعد أن اطلعنا على التقارير الواردة من بيروت زاد اقتناعي – واقتناع رفول إيتان ورئيس مجلس الوزراء – أن ساعة الصفر قد حانت. واعتمدنا قرارًا يقضي بأن تسيطر القوات الاسرائيلية على بيروت الغربية (...) لكن القوات الاسرائيلية لن تدخل الضواحي. وكنت منذ ١٥ حزيران طلبتُ من المسيحيين أن يلعبوا دورًا رئيسيًا في حال اندلعت المعارك في بيروت. فنحن لا نريد أن تتكبّد قواتنا خسائر في حرب الشوارع، أما البحث عن الإرهابيين فسيكون أكثر فاعلية إذا قام به لبنانيون يتكلمون اللغة العربية، ويعرفون مختلف اللهجات المحلية ومنهج العمل الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية في المدن. لذا، كانت القوات اللبنانية مدعوّة إلى دخول بيروت الغربية إلى جانب جيش الدفاع الاسرائيلي. وستُلقى على عاتقها مهمة الدخول إلى الضواحي وطرد الإرهابيين».

وعن مجزرة صبرا وشاتيلا (راجع العنوان الفرعي التالي) يقول شارون:

«صباح اليوم التالي، الواقع فيه ١٦ أيلول (...)، كان الكتائبيون الذين سيدخلون صبرا وشاتيلا موجودين في المقر العام التابع لأمير دروري لإيضاح التنسيق وإنهاء الاستعدادات (...)، وفي ساعة متقدمة من المساء دخل الكتائبيون إلى صبرا وشاتيلا في بيروت. وقرابة الساعة عينها، اجتمعت الحكومة في القدس لتدرس الوضع القائم في لبنان عقب اغتيال

الرئيس بشير (...) وفي اليوم التالي... أبلغني رفول إيتان أنه عاد توًا من بيروت (...) لكن إيتان قال: «لقد ذهبوا بعيدًا». حتى كاد أن يتخذ قرارًا بإيقاف العملية وإصدار أمر للكتائبيين بالخروج (...) في اليوم التالي، اتضح أن ما حدث في صبرا وشاتيلا تجاوز المجزرة الطارئة (...) كان من الجلي أن ما من ضابط ولا جندي اسرائيلي قد تورّط في ما جرى (...) صحيح أن قائدهم الرئيس بشير قد قتل لكن الجاني لم يكن فلسطينيًا، بل لبنانيًا مسيحيًا أُلقي القبض عليه فورًا وهو ينتمي إلى الحزب القومي السوري الواقع تحت سيطرة دمشق. لذلك لم يتردد أحدنا عندما وردت فكرة إرسال الكتائبيين إلى المخيمات، ومن الواضح أن الأحداث التي طرأت تلك الليلة لم يتوقعها أي إنسان» (ص٦٧١-٦٧٤).

مجزرة صبرا وشاتيلا (١٦-١٨ أيلول ١٩٨٢): «روايات كثيرة تناقلتها الصحف ووكالات الأنباء العالمية عن المذابح الجماعية التي نفّذتها القوات اللبنانية ضد المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين في مخيّمَي صبرا وشاتيلا، والتي قدّر عدد ضحاياها بحوالي ٣٥٠٠ طفل وامرأة وشيخ ورجل.

«ويروي مراسل الواشنطن بوست، جوناثان رندال، في كتاب «حرب الألف سنة» أن المسلحين «استخدموا في وحشيتهم القنابل اليدوية... السكاكين، الفؤوس... المسدسات... البنادق... وبعض قطع المدفعية، وحفروا صلبانًا في الأجساد... بقروا بطون الحوامل، حتى الأطفال قطعوها إربًا – وجدت أطراف طفل مقطّعة وموضوعة حول رأسه».

«ويقول رندال: «روى لي أحد القتلة بطريقة مثيرة كيفية مشاركته في المجزرة، فقرأ يومياته بصوت عال: «أطلقنا عليهم النار أمام الجدران... ذبحناهم في عتمة الليل». كم من الفلسطينيين قضى نحبه في هذا الهجوم؟ أجاب مسؤوله الذي يستمع إلينا: «ستعرف ذلك يومًا ما، إذا حفروا نفقًا للمترو في بيروت»، ملمّحًا إلى أن عدد الضحايا أكبر بكثير مما أعلنته الأرقام الرسمية».

«وفي كتاب صدر في باريس للصحافي أمنون كابيليوك يحمل إسم «صبرا – شاتيلا»، قال المؤلف: إن عشرات من سكان المخيمين شوهدوا أثناء اقتيادهم إلى عربات نقل أقلتهم إلى جهة مجهولة. وأضاف أنه تمّ العثور على جثث لسكان المخيمين في كفرشيما والناعمة، وعلى طريق المطار.

«وذكر المؤلف أن أفراد الميليشيا المسيحية التي شاركت في المجزرة تناولوا الحشيش والكحول قبل دخولهم المخيمين بعد أن أضاءتها إسرائيل بأنوار كاشفة».

بهذه العبارات قدّم «المركز العربي للأبحاث والتوثيق» (رئيس التحرير رجا سري الدين، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٣٥) لما أورده تاليًا من نقاط محدّدة ومفصّلة جرت في الأيام الثلاثة للمجزرة.

وُصفت الجريمة، لفظاعتها وعدد ضحاياها، بـ«جريمة العصر». ومن وثائقها أفلام فيديو، صوّرتها الأقمار الاصطناعية، وجرى تداولها وشاهدها الكثيرون في لبنان والعالم. والأبلغ منها أقوال واعترافات شهود، وكذلك اعترافات ايلي (الياس) حبيقة في عدد غير قليل من المقابلات الصحافية معه، المقروءة والمسموعة والمتلفزة، ولكن بصفة «قائد حزبي أمني» تلقّى أمرًا من قيادة أعلى منه. ومن الوثائق البليغة أيضًا تقرير لجنة كاهان الاسرائيلية.

ما نُشر عن المجزرة وعُرف، أنها لم تكن عملًا عفويًا، بمعنى ردة الفعل على اغتيال بشير الجميّل، بل كانت عملًا مدبرًا استفاد من ظروف هذا الاغتيال. الصحافة الغربية (الأوروبية والأميركية) أجمعت حول هذا التفسير، وصحيفة «التايم» الأميركية أوجزته بالتالي (نقلًا عن «وثائق الحرب اللبنانية»، مرجع مذكور آنفًا، ص٣٧):

«كانت المجزرة نتيجة عملية حسابية طويلة نفّذتها فرق من القوات اللبنانية بقيادة الياس حبيقة رئيس جهاز المخابرات القوّاتي وبموافقة من وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون وقائد المنطقة الشمالية الجنرال أمير دروري وأن ضباطًا اسرائيليين رفيعي المستوى خططوا منذ مدة لتمكين القوات اللبنانية من الدخول إلى مخيمات الفلسطينيين بعد الانتهاء من حصار بيروت الغربية.

«أما استخدام الميليشيات المسيحية فكان له هدفان: التقليل من حجم الخسائر الاسرائيلية ثم عدم تورّط اسرائيل مباشرة في العملية. وشارون نفسه اعترف بأن الاسرائيليين سهّلوا أمر دخول القوات اللبنانية إلى المخيّمات (...) المصادر السياسية اللبنانية تصر على أن الكتائبيين لم يعطوا أي أمر (حزبي) بالهجوم على المخيمات، وأن أمين الجميّل، الذي أصبح رئيسًا للجمهورية لم يكن يعلم بخطة الهجوم على هذه المخيّمات (والمصادر الفلسطينية نفسها، والقيادة الفلسطينية وعلى لسان رئيسها ياسر عرفات، لم تعلن، ولا مرة واحدة، عن مسؤولية الكتائب، ولا أي جهة لبنانية أخرى، عن هذه المجزرة. ما يعني أن إيلي حبيقة تصرّف منفردًا).

«لكن ما هو مؤكد أن بعض عناصر من القوات اللبنانية تورطت في المجزرة فيما أشارت التقارير إلى وجود جنود من ميليشيات سعد حداد. إن قوات الميليشبات المسيحية التي دخلت المخيمات تمّ تدريبها في اسرائيل وذلك استنادًا إلى مصادر اسرائيلية ولبنانية ومن بين هذه القوات كتيبة الدامور التي تضم مئات عدة من أفراد ميليشيا الكتائب ومن العناصر المؤيدة للرئيس السابق كميل شمعون.

«وقد تمّ الاجتماع الحاسم ظهر يوم الخميس ١٦ أيلول في مقر القائد الاسرائيلي في مرفأ بيروت، وقد ضمّ الجنرال أمير دروري وثلاثة ضباط اسرائيليين كبار آخرين (...) والياس حبيقة رئيس جهاز المخابرات في القوات اللبنانية الذي تمّ تأهيله في المدرسة الحربية في اسرائيل (Staff and command college)، وقد تمّ اختياره ليكون آمر القوة التي ستدخل إلى المخيّمات.

«وهذا الرجل الذي يحمل المسدس باستمرار إلى جانب خنجر وقنبلة يدوية هو الكتائبي الذي يخشاه لبنان أكثر من غيره؛ لقد اشترك في مجزرة تل الزعتر وفي المجازر التي ارتكبت ضد خصوم بشير الجميّل، والاسرائيليون يعرفونه من خلال بأسه وعنفه ويعلمون بأن رجاله لا يشكّلون قوة عسكرية منضبطة (...) ومن خلال كونه مسؤولًا عن حماية بشير الجميّل فقد وُجهت إلى حبيقة انتقادات بعد اغتيال بشير. ما دفعه إلى أن يفرغ جام غضبه في الغير. وفي اجتماع ١٦ أيلول مع الاسرائيليين تقرّر أن يقود حبيقة رجاله إلى داخل مخيّم شاتيلا، وأعطى دروري الضوء الأخضر، وبعد ذلك قال دروري بالهاتف لشارون في مقر هذا الأخير في تل أبيب: «إن أصدقاءنا يدخلون المخيمات، لقد أمرت بتسهيل دخولهم إليها مع قادتهم». فأجابه شارون: «مبروك، إن عملية أصدقاءنا مسموح بها».

«وفي الساعة الخامسة من مساء يوم الخميس تجمّعت قوات حبيقة في مطار بيروت الدولي قبل أن تدخل إلى مخيم شاتيلا، وقد ساعدتها المدفعية الاسرائيلية بإطلاق قنابل مضيئة، تمّ بعد ذلك إطلاق قذائف الدبابات وقذائف المورتر. وفجر يوم الجمعة سمح الاسرائيليون لحبيقة بإدخال كتيبتين إضافيتين إلى المخيمات لكن كتيبة واحدة فقط دخلت إليها.

«وقد تتابعت العملية الإجرامية ليل نهار، ووصل رافائيل إيتان قائد الأركان الاسرائيلي يوم الجمعة وسمع من ضباطه إن ما يجري ليس عملية عسكرية إنما هو مذبحة.

«لقد أقام الاسرائيليون بعض نقاط المراقبة على سطح أبنية عدة ترتفع أكثر من سبع طبقات حول مستديرة السفارة الكويتية وعلى مقربة من مخيم شاتيلا.

«وقد زار مراسل التايم، سورو، سطح إحدى هذه البنايات حيث كان يقيم الجنود الاسرائيليون، وقد وجد المراسل على السطح بقايا علب غذائية محفوظة تركها الجنود. ووجد أيضًا صحفًا إسرائيلية، كما أطلّ على منطقة مخيم شاتيلا حيث جرت أبشع أنواع المجازر».

لجنة كاهان للتحقيق في مجازر صبرا وشاتيلا: تحت ضغط الرأي العام العالمي والاسرائيلي، الذي روّعته مشاهد المجازر، اضطرّ رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن إلى إنشاء لجنة تحقيق بظروف المذابح الجماعية لسكان المخيمين. وعملت هذه اللجنة تحت إشراف رئيس القضاء الأعلى في اسرائيل إسحق كاهان، وعلى رأس مهماتها، رغم طابع استقلاليتها، إبعاد تهمة المسؤولية المباشرة للمجازر عن الزعماء الاسرائيليين وإنقاذ سمعة اسرائيل والصهيونية في العالم. لكن سرعان ما تبيّن «أن تحقيق هذه المهمة ليس أمرًا سهلًا، فقد انهال على اللجنة سيلٌ من المعلومات التي تشهد على اشتراك مباشر من زعماء عسكريين وسياسيين معروفين في اسرائيل وفي مقدمتهم وزير الدفاع شارون ورئيس الحكومة بيغن في تنظيم المجازر الجماعية في المخيّمات الفلسطينية وعمليات إرهابية أخرى علي الأرض اللبنانية. ومن أجل إعطاء التحقيق شكلًا موضوعيًا، قامت اللجنة أكثر من مرة بدعوة وزير الدفاع وحتى بيغن بالذات للمثول أمامها، وهذا ما تعمّدت الصحافة نشره وإظهاره بشكل مثير» (أغاريتشيف، «من كمب دايفيد إلى مأساة لبنان»، ترجمة ساسين نون، دار الفارابي، مرجع مذكور آنفًا، ص٢٠٣).

ولقد اضطرّ وزير الدفاع شارون للاعتراف بأنه «كان على علم بالإعداد للمجزرة، وأكثر من ذلك فقد اعترف أمام لجنة كاهان بأنه تباحث بعملية الإبادة الجماعية للاجئين الفلسطينيين مع نائب مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية الموجود آنذاك في بيروت م. درايبر والذي أعطاه الضوء الأخضر عمليًا» (أغاريتشيف، ص١٦٨–١٦٩).

وأخيرًا، نشرت اللجنة تقريرها البالغ ١٠٨ صفحات باللغتين العبرية والانكليزية. وتبيّن من التقرير أن أعضاء اللجنة بذلوا ما وسعهم لإخفاء آثار الجريمة، وإن كمية كبيرة من مواد التحقيق، والتي لا يمكن تحاشيها، قد حُفظت في ملحقات سرية للتقرير.

«وبالرغم من كل ذلك فإن اللجنة لم تستطع أن تنفي كليًا تلك الحقيقة حول مسؤولية السلطات الاسرائيلية للمجازر الدموية في صبرا وشاتيلا، إلا أنه في سبيل إنقاذ هيبة الحكم ورئيس الوزراء كان لا بد من التضحية بأحد ما، ولذلك وقع اختيار لجنة التحقيق على الجنرال شارون. فقد اتّهمه تقريرها بتحمّل «مسؤولية غير مباشرة» فقط عن المذابح في صبرا وشاتيلا» (أغاريتشيف، ص٢٠٣–٢٠٤). ومما جاء في التقرير: «يتحمّل شارون المسؤولية لتجاهله خطر عمليات انتقامية وسفك دماء ستقوم بها الكتائب ضد سكان المخيمين».

هكذا، فالمسؤولية الكاملة ألقتها اللجنة على عاتق رئيس جهاز مخابرات حزب الكتائب إيلي حبيقة وعناصره من الحزب والقوات اللبنانية، متغافلة عن واقع أنه «منفّذ» هذه الفظائع في منطقة كان الجيش الاسرائيلي مسيطرًا عليها، وإنه كان على اتصال وثيق معهم منذ ١٩٧٦. كما رفضت اللجنة كليًا «بيانات الشهود على الجريمة، الذين صرّحوا بأنهم شاهدوا الاسرائيليين ضمن القتلة وسمعوا الأوامر تعطى باللغة العبرية» (أغاريتشيف، ص٢٠٤).

وأما بيغن، فقد برّأته اللجنة كليًا من المسؤولية، وجاء في تقريرها: «إن رئيس الوزراء لم يتلقّ أي خبر عن اتخاذ القرار» بإرسال الإرهابيين قبل افتتاح جلسة الحكومة مساء ١٦ أيلول، وبأنه لم يُظهر أي «اهتمام» بعد ذلك بما يحصل في المخيّمات» (أغاريتشيف، ص٢٠٤).

وبعد ثلاثة أيام من المناقشات الحكومية، تخللها التفتيش عن كبش محرقة، قرّر شارون التنحي عن منصب وزير الدفاع، ومقابل ذلك عُرض عليه منصب وزير بلا حقيبة، وعيّن الجنرال أرينز (كان سفيرًا لاسرائيل في الولايات المتحدة) وزيرًا للدفاع.

وأثارت الصحافة الغربية المؤيدة لإسرائيل ضجة إعلامية حول تقرير لجنة كاهان زاعمة بأنه «نصر للديمقراطية الاسرائيلية»، وقد وصلت مجلة نيوزويك الأميركية حدّ القول بأن «إسرائيل أعطت درسًا للديمقراطية الأميركية».

ولم يغادر شارون المسرح السياسي، وهو كوزير بلا حقيبة استطاع أن يلعب دورًا لا يقل عن الماضي. فعاد تأثيره في الجيش يتجدد وعيّنه بيغن في اللجنة الوزارية لمسائل الدفاع، وأعلن أيضًا أنه سيشترك في اللجنة التي ستجري المفاوضات بين لبنان واسرائيل. وعاد وزيرًا أصيلًا في أغلب الحكومات التي تشكّلت مذئذ في اسرائيل.

ظلّ طيف مجزرة صبرا وشاتيلا يلاحق شارون حتى وهو يتسلّق، ويقترب من الزعامة الأولى في اسرائيل مسجلًا نقاطًا على خصمه رئيس الوزراء إيهود باراك في مطلع العام ٢٠٠١. فقد سئل عن مسؤوليته في صبرا وشاتيلا، فأجاب إن أحدًا من الاسرائيليين لم يكن متورطًا في المجزرة: «لقد عبّرت عن أسفي وأعتقد أن ما حصل كان مأساة فظيعة. لن أعتذر لأنني لست مسؤولًا عما حصل من قتل» («الحياة»، ١١ كانون الثاني ٢٠٠١).

وفي مطلع حزيران ٢٠٠١، وكان شارون قد أصبح رئيسًا للوزراء ويحضّر لجولة يقوم بها إلى أوروبا، أعلن في بروكسيل أن قاضي التحقيق البلجيكي في صدد استلام دعوى يقيمها على رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون المحاميان البلجيكي مايكل فيرغي واللبناني شبلي ملاط؛ فأعلن شارون، على أثر ذلك إرجاء جولته الأوروبية بذريعة حادث انفجار نفّذه استشهادي فلسطيني إسلامي في تل أبيب. وموضوع الدعوى مسؤولية شارون في مجزرة صبرا وشاتيلا، إذ ينص القانون البلجيكي الصادر في العام ١٩٩٣ والمعدّل في ١٩٩٩، في مادته الخامسة (فقرة ٣) على أن تولي أي منصب رسمي لا يمنع تطبيق القانون. وكان قاضي التحقيق البلجيكي نفسه (دانيال فاندرومرش) رفض قبلًا الاعتراف بأي حصانة للدكتاتور التشيلي أوغيستو بينوشيه.

والدعوى ضد شارون رفعها فلسطينيون ولبنانيون ومغاربة وبلجيكيون، واستندوا فيها إلى أن «تقرير كاهانا» أقرّ بـ«المسؤولية الشخصية» لشارون عن المجازر التي اعتبرتها الأمم المتحدة «مذبحة»، و«المسؤولية الشخصية» ترتّب ملاحقة يفترض أن تنتهي بمحاكمة وعقوبة. وقد عمل المحامي اللبناني شبلي ملاط بمعاونة الباحثة روز ماري صايغ أربعة أشهر من أجل جمع الشهادات، وتحضيرها وترجمتها. واستند، وزميله البلجيكي، إلى أن ذوي الضحايا لم ينالوا أي جزاء. واستفاد الإثنان من خصوصية القانون البلجيكي من أجل إطلاق المطاردة القانونية، علمًا أن بروكسيل تشهد هذه الأيام (٢٠٠١) حركة تعقّب لمجرمين دينوا لأدوارهم في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتُكبت في أفريقيا. والمعروف أن هذا التحرّك ضد شارون هو جزء من تيار واسع أخذ بالتبلور في بلدان أوروبية عدة. وهو إذ يأخذ في بروكسيل شكل المسعى القانوني، فهو يأخذ في عواصم أخرى شكل عرائض وكتابات ودعوات إلى التحرّك احتجاجًا على استقبال مجرم الحرب («الحياة»، ٤ حزيران ٢٠٠١).



سعاد مرعي (إحدى الناجيات من المجزرة) ومحاميها شبلي الملاط في مؤتمرها الصحافي في بروكسيل يوم ١٨ حزيران ٢٠٠١.



من مجزرة صبرا وشاتيلا.
وحددت الغرفة الاتهامية التابعة لمحكمة الاستئناف في بروكسيل يوم ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١ للنظر في صلاحية القضاء البلجيكي في الدعوى المقامة ضد شارون من جانب فريق الادعاء، المؤلف من البروفسور اللبناني شبلي ملاط والمحامين البلجيكيين مايكل فيرهاغي ولوك والين في حزيران ٢٠٠١ بوكالتهم عن ٢٣ مدنيًا فلسطينيًا ولبنانيًا نجوا من مذبحة صبرا وشاتيلا.

عهد أمين الجميّل
١٩٨٢ – ١٩٨٨

الانتخاب: بعد يومين من مقتل الرئيس المنتخب بشير الجميّل، أي في ١٦ أيلول ١٩٨٢، رشّح المكتب السياسي لحزب الكتائب، في اجتماع استثنائي، شقيقه نائب المتن الشمالي الشيخ أمين الجميّل لرئاسة الجمهورية، واعتبره «مرشح الوفاق الوطني». وبعده، رشح حزب الوطنيين الأحرار رئيسه كميل شمعون، الذي ما لبث أن سحب ترشيحه؛ وانتخب مجلس النواب، في ٢١ أيلول، أمين الجميّل رئيسًا للجمهورية كمرشّح إجماع بأغلبية ٧٧ صوتًا من أصل ٨٠ صوتًا. وتوالت المواقف المؤيدة لانتخابه من اللبنانيين والعرب والعالم، وارتفعت صوره في مناطق بيروت الغربية كما في الشرقية، وعلّق اللبنانيون عليه آمالًا كبيرة.

قبل إفراد عناوين خاصة بأبرز محطات الحرب اللبنانية في عهد أمين الجميّل، نتوقّف عند عناوين فرعية تؤرّخ لانطلاقة العهد يحدوه الأمل في إنهاء الحرب وإطلاق ورشة الإعمار. لكن ما سيلي خطواته الأولى، أو يزامنها، أعاق كل إنجاز بل شكّل أقسى وأمرّ مراحل الحرب اللبنانية.

حكومة شفيق الوزّان الثانية (تشرين الأول ١٩٨٢ – نيسان ١٩٨٤): في ٢٤ أيلول ١٩٨٢، قدّم رئيس الحكومة شفيق الوزّان (الحكومة الأخيرة في عهد سركيس) استقالته للرئيس أمين الجميّل الذي قبلها في ٢٩ من الشهر نفسه. وعاد الجميّل وكلّف الوزّان من جديد تشكيل حكومة عهده الأولى التي أعلنت في ٧ تشرين الأول ١٩٨٢، وتألفت إلى رئيسها من: ايلي سالم (نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للخارجية والمغتربين) وروجيه شيخاني وبهاء الدين البساط وبيار الخوري وعصام خوري وجورج افرام وعدنان مروة وابراهيم حلاوي وعادل حمية؛ وكل أعضائها من خارج المجلس النيابي. وقد أجاز هذا المجلس للحكومة، ولمدة ستة أشهر، أن تتخذ مراسيم اشتراعية في ما يتعلق بالشؤون الأمنية والدفاعية وشؤون السلامة العامة والإنماء والبناء والإسكان والتنظيم المدني... والأمل الذي كان معقودًا على العهد وحكومته (التي أكّدت في بيانها الوزاري عزمها على التحرير وتقوية الجيش والإصلاح والإنماء ومعالجة التضخّم) عكسه نيل هذه الحكومة الثقة بغالبية ٥٨ صوتًا من أصل ٥٩.

(خلال ولاية هذه الحكومة، سجّل للمرة الأولى في تاريخ لبنان خطف ثلاثة وزراء واحتجازهم لمدة ١٦ ساعة وهم: بيار خوري، عدنان مروة وعادل حمية، أعضاء اللجنة الوزراية الوفاقية، وذلك بعد توجّههم إلى منطقة الشوف للمساهمة في المساعي التي كانت تبذل آنذاك لإنهاء حرب الجبل، في ١٠ آب ١٩٨٣).

وصول القوة المتعددة الجنسية وإعلان توحيد بيروت: بعد ثلاثة أيام من انتخاب الجميّل، بدأت طلائع القوة المتعددة الجنسية في الوصول إلى بيروت، وأخذت القوات الاسرائيلية تخلي مواقعها في المنطقة الغربية من بيروت باستثناء المرفأ والمطار.

وفي ٣٠ أيلول، أعلن الرئيس الجميّل توحيد بيروت وفتح كل المعابر والطرق في احتفال تكريمي للقوة المتعددة الجنسية أقيم في ساحة المتحف. وعاد مطار بيروت إلى العمل بعد توقّف دام أربعة شهور، وفاجأ الجميّل الجميع بوصوله إلى المدرج قبل وصول الطائرة الأولى، واكتمل أفراد القوة المتعددة الجنسية بنزول القوات الأميركية على شاطئ الأوزاعي وتوزّع أفرادها داخل المطار. وتمركزت وحدات الجيش اللبناني والقوة المتعددة في المراكز المحددة لها في بيروت والضواحي، وبدأت حملة دهم في المنطقة الغربية من بيروت «تهدف إلى مصادرة الأسلحة واعتقال المطلوبين والمشبوهين».

جولة غربية وعربية: في ١٧ تشرين الأول ١٩٨٢، قام الجميّل بزيارة رسمية لواشنطن، وعرض على العالم من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم في مجلس الأمن، في خطابين، وضع لبنان وتطلعاته ومواقفه من القضايا التي تواجهه وتواجه الشرق الأوسط، وطالب بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، وأطلق عبارته الشهيرة: «أعطونا السلام وخذوا منا ما يُدهش العالم».

وركّز الجميّل، في لقائه مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، على الدور الأميركي في إنقاذ لبنان وتحقيق انسحاب كل القوات الأجنبية من أراضيه، وردّ ريغان مؤكدًا أن في استطاعة لبنان الاعتماد على مساعدة الولايات المتحدة.

ومن الولايات المتحدة توجّه الجميّل، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٨٢، إلى فرنسا، والتقى رئيسها فرنسوا ميتران الذي أكّد التزام فرنسا الكامل بالاستجابة لكل طلبات لبنان. وعقد الجميّل ندوة صحافية (حضر جانبًا منها وليد جنبلاط) كرّر فيها المطالبة بانسحاب الاسرائيليين والسوريين والفلسطينيين من لبنان. وبعدها انتقل إلى روما والفاتيكان، فقابل البابا يوحنا بولس الثاني والرئيس الايطالي برتيني ورئيس الوزراء سبادوليني، كما التقى في العاصمة الايطالية وزير الخارجية المصري كمال حسن علي. واعتبر الجميّل أن جولته هذه كانت إيجابية وأعادت لبنان إلى خريطة العالم.

وفي ١ تشرين الثاني ١٩٨٢، زار المغرب حيث التقى الملك الحسن الثاني، كذلك التقى سرًا أبو إياد بناءً على مسعى من الملك المغربي، وبحث معه في موضوع الوجود الفلسطيني في لبنان.

مراسيم: في ٨ كانون الأول ١٩٨٢، باشر مجلس الوزراء، وبموجب الصلاحيات الاستثنائية التي حصلت عليها الحكومة، حركة تعيينات وترفيعات ومناقلات عسكرية وإدارية ودبلوماسية... وأفسح في المجال أمام الضباط والموظفين للاستقالة، وقرّر إنشاء المجلس الوطني للعلاقات الاقتصادية الخارجية (٢٦ كانون الثاني ١٩٨٣)، وأصدر مرسومًا اشتراعيًا رقم ١٠ كلف الجيش بموجبه بمهام استثنائية في بيروت الكبرى ووضع القوى الأمنية كلها بتصرّف قائد الجيش العماد ابراهيم طنوس (١٤ شباط ١٩٨٣)، وقرّر رفع الحصانة عن الموظفين والقضاة، وأعطى الحكومة الحق في إقالتهم في مهلة ثلاثة أشهر (١٥ حزيران ١٩٨٣)، وأقرّ في ١٦ أيلول ١٩٨٣، مائة وخمسين مرسومًا اشتراعيًا، وذلك قبل انتهاء فترة الصلاحيات الاستثنائية.

الجيش: في ١٥ شباط ١٩٨٣، أصدر الرئيس أمين الجميّل أمرًا إلى ثلاثة ألوية من الجيش اللبناني بالانتشار في بيروت الكبرى تنفيذًا للمرسوم الاشتراعي رقم ١٠. وأصدرت قيادة الجيش، بعد أسبوع، بلاغًا تمنع بموجبه نشر اللافتات وتعليق الصور وكتابة الشعارات في بيروت الكبرى. وفي اليوم التالي، صدر بلاغ عن مفوض الحكومة في المحكمة العسكرية أسعد جرمانوس حذّر فيه حمل أي شعار أو علم، وإلقاء الخطب والأغاني والصراخ الداعية إلى الشغب، ونشر أخبار كاذبة وإنشاء أو نشر أو توزيع أو حمل مقالات أو يافطات تخل بالأمن. وفي مطلع آذار ١٩٨٣، أعلن الجميّل تصميم الدولة على «إطلاق يد الجيش»، وعلى أن «الأمن لن يكون بالتراضي». وفي ٢٩ أيلول ١٩٨٣، قررت قيادة الجيش إخضاع الإذاعات الخاصة للمراقبة المسبقة.

إنتشار الجيش في بيروت الكبرى، وما تلاه من إجراءات، بدأت تبرز معه معارضة شديدة من قبل «أمل» والحزب التقدمي الاشتراكي ومنظمات وهيئات وشخصيات إسلامية معارضة تتهم الرئيس بالحكم الفئوي بل الكتائبي للبلاد تغذيها في الجانب المسيحي أقوال وممارسات ما عرفت أو ما أرادت تسهيل الحكم أمام الرئيس الخارج من صفوفها في الأساس. ففي اليوم التالي من بدء انتشار الجيش قالت جريدة «العمل» الكتائبية إن «المقصود بالانتشار ليس دخول المناطق الشرقية

حيث للجيش وجود لا ينقطع». وأكّد فادي افرام قائد القوات اللبنانية، في مؤتمر صحافي، إن «تسلّم الجيش أمن الشرقية لا يلغي دور القوات اللبنانية».

كانت قد بُذلت جهود كبيرة لإعادة بناء الجيش في عهد الرئيس الياس سركيس ورجع كل الجنود إلى الخدمة مع استثناءات قليلة، وأجري إصلاح دستوري طال قانون الدفاع الوطني، ونقلت بموجبه سلطة القيادة العليا للجيش من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الأعلى، اللذين أوكلت إليهما مهمة تحديد أهداف سياسة الدفاع الوطني. لكن «مع ذلك، ورغم هذا الإصلاح الذي استقبله القادة المسلمون بشكل إيجابي، فإن الجيش ظل عاجزًا عن الانتشار في كل المناطق الاستراتيجية التي تشرف عليها الميليشيات الطائفية أو الفلسطينيون. وقد أقدم الرئيس الجميّل على تكثيف تسليح الجيش كمًا ونوعًا، مع محاولة تقليص الحدود السياسية للإصلاح الذي أجراه سلفه. ولكن الجيش المعاد بناؤه، تعرّض للتفكّك مجددًا إثر عقد اتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣ مع اسرائيل، بعد إشراكه بمعارك ضد المناطق ذات الأكثرية الإسلامية في الشوف وبيروت وضاحيتها الجنوبية. فانتهت هذه المحاولة الجديدة لإعادة بناء الجيش إلى فشل جديد، بسبب الانسحاب العملي لأكثرية الجنود المسلمين. فعمدت أكثرية الألوية العسكرية إلى الالتحاق بالقوى السياسية والطائفية المسيطرة على مناطقها: اللواء الخامس في بيروت الشرقية، التحق بالقوات اللبنانية، واللواء السادس في بيروت الغربية، التحق بأمل، واللواء الأول في الشوف، التحق بالحزب التقدمي الاشتراكي...» (كمال حمدان، الأزمة اللبنانية، دار الفارابي و UNRISD، ط١، ١٩٩٨، ص١٩٤–١٩٥).

حكومة رشيد كرامي: وقّع الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والحكومة الاسرائيلية (بعد مفاوضات دامت شهورًا طويلة) في ١٧ أيار ١٩٨٣ برعاية الولايات المتحدة. فساهم هذا الاتفاق في تأجيج التناقضات اللبنانية. وبذريعته، وبدعم صريح وقوي من سورية، تنامت المعارضة (أكثريتها إسلامية، وركناها الأساسيان الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل) وتألبت ضد الحكم وتمكّنت بقوة السلاح من إنهائه قبل مرور سنة واحدة على توقيعه، يساعدها في ذلك سبب داخلي مهم تمكّنت من تسويقه على نطاق واسع داخليًا وخارجيًا، ويتعلق بـ«محاولة رئيس الجمهورية – أمين الجميّل – إقامة نوع من الحكم الرئاسي القوي، الذي يخفي، على الأقل بالنسبة إلى المعارضة، الرغبة غير الواقعية في إدامة الهيمنة المارونية على البلد. هذه المحاولة انتهت إلى تركيز السلطة بين يدي الرئيس بمعاونة أنصاره، ومن بينهم بعض الخبراء الطموحين والتكنوقراط المعدين على الطريقة الأميركية. السلطوية المفرطة، الغطرسة، التبديد المنهجي للموارد، الرفض للإصلاحات، النقص في المشاركة: هذه كانت ميزات هذه المحاولة، التي انتهت بفشل مدو في نهاية ١٩٨٣ وبداية ١٩٨٤ تحت ضربات المعارضة الداخلية (حرب الجبل في آب – أيلول ١٩٨٣ ومعركة بيروت الغربية في كانون الثاني – شباط ١٩٨٤)» (كمال حمدان، مرجع مذكور آنفًا، ص٢٨١-٢٨٠؛ و G. Salamé, *La chimie confessionnelle au Liban, espoirs et réalités*, IFRI, 1987).

هذا التطوّر العميق فرض حكومة جديدة. وكان الرئيس شفيق الوزّان قد قدّم استقالة حكومته في ٢٦ أيلول ١٩٨٣، لكن الرئيس الجميّل رفضها خلال جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ١٣ كانون الأول ١٩٨٣. فظلت الحكومة تقوم بأعمالها الدستورية حتى موعد تقديم الاستقالة مرة رابعة في ٥ شباط ١٩٨٤، بعد استقالة الوزراء عدنان مروة وبهاء الدين البساط وابراهيم حلاوة منها احتجاجًا على القصف العسكري للضاحية الجنوبية، فقبلت الاستقالة على أن تستمر الحكومة في تصريف الأعمال.

كانت دمشق جدية وحاسمة جدًا في معارضتها الرئيس شفيق الوزّان (حديث الرئيس أمين الجميّل في برنامج «حوار العمر» على LBC، ليل ٨–٩ نيسان ٢٠٠١، في معرض إشادته بخصائص الرئيس الوزّان ومواقفه الوطنية)، فكلّف الرئيس الجميّل الرئيس رشيد كرامي تشكيل حكومة «وحدة وطنية» رأت النور في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ واستمرّت حتى آخر يوم من عهده في ٢٢ أيلول ١٩٨٨، وضمّت، إلى الرئيس كرامي، الرئيس كميل شمعون وعادل عسيران والرئيس سليم الحص وجوزف سكاف وبيار الجميّل وعبد الله الراسي وفيكتور قصير ونبيه بري ووليد جنبلاط.

جاء تشكيل هذه الحكومة بعد أسابيع قليلة من اختتام مؤتمر لوزان (١٢–١٨ آذار ١٩٨٤ تحت رعاية سورية والمملكة العربية السعودية) الذي جمع، للمرة الأولى، شخصيات سياسية رسمية تقليدية وزعماء الميليشيات الجدد؛ وعكست الحكومة الجديدة ميزان القوى الجديد بعد معركة الجبل وانتفاضة ٦ شباط وإلغاء اتفاق ١٧ أيار، هذا الإلغاء الذي مهّد الطريق أمام رحيل القوة المتعددة الجنسية. وفي برنامجها الوزاري، أعادت حكومة كرامي طرح القسم الأكبر من الإصلاحات التي كان قد اقترحها في الوثيقة الدستورية عام ١٩٧٦: فرض المشاركة في مجلس الوزراء، وتوزيع أفضل للصلاحيات بين الطوائف، وتصحيح الخلل في التوازن الطائفي انطلاقًا من المنطق الداخلي للنظام القائم.

«لم يشكّل البيان الوزاري، بصفته مساومة شديدة الارتباط بضغوط وملابسات اللحظة، سوى فترة هدنة للأطراف المسلحة المتقاتلة. وقد أظهرت الخطابات الحادة للفرقاء (القوات اللبنانية، الحزب التقدمي الاشتراكي، حركة أمل) ورفضهم تقديم أية تنازلات للحكم الجديد، أن لا أحد ينظر بجدية إلى السلطة القائمة. لقد اعتقد أمين الجميّل، أنه بإلغائه اتفاق ١٧ أيار، ربّما يستطيع المساومة مع سورية على حساب المسلمين اللبنانيين. في المقابل، راهنت المعارضة على متابعة هجومها المضاد بهدف فرض المشاركة بين الطوائف أو استبدال هيمنة طائفية بهيمنة طائفية جديدة. ولم يمضِ وقت طويل حتى انهار البيان الوزاري مع انتفاضة القوات اللبنانية في ربيع ١٩٨٥، ودخلت البلاد نفق الأزمة من جديد» (كمال حمدان، مرجع مذكور، ص٢٨٢).

والآن، ما هي، ببعض التفصيل، أهم الأحداث التي عرفها العهد وعطّلت لديه أية إمكانية لممارسة الحكم بصورة فعلية، علمًا أن صاحب العهد، الشيخ أمين الجميّل، عُرف بميزتين أساسيتين شكّلتا الأرضية الفعلية للترحيب به، رسميًا وشعبيًا ولدى كل الطوائف، عندما ترشّح وفاز: اعتداله السياسي واتجاهه الإنمائي، متأثرًا أكثر ما يكون التأثر بخاله العلّامة الشيخ موريس الجميّل الذي يحظى باحترام كبير من اللبنانيين جميعًا (ينقل كثيرون، منهم الأب انطوان ضو، أن نبيه بري، زعيم حركة أمل، كان يحتفظ بصورة للشيخ موريس الجميّل في مكتبه حتى في أحلك أيام المعارك والأزمة).

إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣

إرث الاحتلال ووجوب الاتفاق: ورث الشيخ أمين الجميّل، منذ لحظة عهده الأولى، احتلالًا عسكريًا إسرائيليًا، ووجودًا عسكريًا سوريًا (في الجبل والشمال والبقاع، وكان اتفاق، عبر الوسيط الأميركي فيليب حبيب، أوجب انسحاب القوات السورية من بيروت والضواحي) وفلسطينيًا (في البقاع والشمال). فكان من الحتمي إجراء اتفاق مع إسرائيل يضمن انسحاب قواتها من لبنان وسط كتلة هائلة من ضغط الظروف، وفي إطار ضغط وتشجيع أميركي للسير في اتجاه اتفاق لبناني – إسرائيلي، ومباركة عربية خاصة من المملكة العربية السعودية «التي لم تتخلّ عنا

لحظة واحدة» (من حديث الشيخ أمين الجميّل المتلفز – LBC – ليلة ٨–٩ نيسان ٢٠٠١، في برنامج «حوار العمر»). وبالأخص أن سورية نفسها لم تتخذ، في البداية وطيلة الشهور الأولى، موقفًا معارضًا أو مؤيدًا صريحًا: «الرئيس الأسد لم يكن مشجعًا ولكنه لم يعطِ موقفًا حاسمًا»، بحسب ما لمسه الجميّل منه أثناء اجتماعه به في نيودلهي (من حديث الجميّل المتلفز المذكور).

والجدير ملاحظته، بادئ ذي بدء، أن الجانب اللبناني المفاوض حرص كل الحرص وتمسّك بعناد على أن لا يتضمن الاتفاق أي ذكر لكلمة «سلام»، فلا تكون مفاوضات على سلام، ولا مفاوضات سياسية ولا مفاوضات في القدس (الشروط التي كانت تتمسّك بها اسرائيل)، وعلى أن تنحصر في الشق العسكري القاضي بالانسحاب الاسرائيلي. ما ساعد الراعي الأميركي للمفاوضات على أن يبدي المزيد من برودة ظاهرة إزاء الاتفاق، والجانب الاسرائيلي ما عاد همّه، إزاء العناد اللبناني برفض «معاهدة سلام»، سوى الحصول على «ورقة عليها توقيعه وتوقيع لبنان» تخدمه في مصلحة ظرفية مع الولايات المتحدة، كما سيلي الكلام عليه ببعض التفصيل. ومع ذلك، لم يوفر أفرقاء المعارضة اللبنانية كلمة في قاموس «العمالة والخيانة» إلا واستعملوها ضد الحكم بعد التوقيع على الاتفاق في ١٧ أيار ١٩٨٣، وفي حرب الجبل وانتفاضة ٦ شباط، بدعم قوي من سورية المتطلعة إلى عودة قواتها إلى العاصمة والضواحي، وكذلك بدعم قوي من الاتحاد السوفياتي: «زارني السفير سولداتوف وقال لي: «نحن في معركة مع الأميركيين ولن نجعلهم يخرجون سالمين من المستنقع اللبناني...». هذا يفسّر كل شيء (حرب الجبل، ٦ شباط...). ثمة فرز دولي التقى على الساحة اللبنانية: الاتحاد السوفياتي، سورية، إيران (حرس الثورة الإيرانيين كانوا قد أصبحوا موجودين في لبنان ويأتون من الزبداني في سورية) وليبيا التي أنفقت أكثر من مليار دولار في حرب لبنان... من جهة، والمعسكر الأميركي – الاسرائيلي من جهة ثانية...» (أمين الجميّل، من الحديث المتلفز المذكور).

رؤساء الوفود الثلاثة: الأول، اللبناني انطوان فتّال، في الوسط، الاسرائيلي دافيد كيمحي، ثم الأميركي موريس درايبر.

الموقف الاسرائيلي قبل إطلاق المفاوضات:

منذ اجتياح حزيران ١٩٨٢، أعلنت إسرائيل أن «سلام الجليل» يقضي بإجراء «معاهدة سلام» مع لبنان كشرط أساسي لانسحاب قواتها منه.

ويذكر شارون في كتابه «مذكرات أرييل شارون» (ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان – بيروت، ١٩٩٢) أنه زار ووزير الخارجية الاسرائيلي إسحق شامير، في أيلول ١٩٨٢، الرئيس أمين الجميّل، ويقول: «لم ألمس عند الرئيس أمين حماسة كبرى... فأدركتُ في قرارة نفسي وأنا أنظر إليه، أن أيامًا عصيبة تنتظرنا» (ص٦٨٠).

ويتابع شارون انه استمرّ، أواخر أيلول – مطلع تشرين الأول، في وضع برنامج انسحاب القوات الاسرائيلية التدريجي من لبنان على أساس اتفاق يبقي القوات الاسرائيلية في قلب البلاد حتى يصار إلى ترحيل رجال منظمة التحرير الفلسطينية (لا يزالون في شمال البلاد)، وإلى انسحاب السوريين من منطقة جبل لبنان، واسترجاع أسرى الحرب وجثث الجنود الاسرائيليين. وقال: «ما إن تستوفى هذه الشروط حتى تنسحب القوات الاسرائيلية مسافة تبعد ٤٥–٥٠ كلم (أي إلى صيدا). وفي غضون ذلك، تتواصل المفاوضات في سبيل مغادرة كافة القوات الغريبة عن لبنان وتوقيع اتفاقية ثنائية بين إسرائيل ولبنان، ترتكز على شروط إحلال أمن دائم وتطبيع العلاقات» (ص٦٨١).

ويقول شارون إن الحكومة الاسرائيلية «اعتمدت هذه المبادئ في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٢، ثم عرضتها على الرئيس أمين الجميّل ووزير الخارجية (الأميركي) جورج شولتز في واشنطن» (ص٦٨١).

واعترف شارون ان الرئيس الجميّل «راح يخضع لضغوطات أتت من كل حدب وصوب»، واعتبر أن موقف الجميّل سوف يؤدي «إلى قيام إحدى الإمكانيتين: إما أن ينتهي به المطاف لا كرئيس للجمهورية أو حتى رئيس لبيروت أو بعبدا، بل كرئيس على القصر الجمهوري فحسب، على غرار سلفه، وإما أن يصبح رئيسًا لبلد موحّد ينعم بالسلام. لكن هذا رهن بالموقف الأميركي والتعليمات التي ستمليها الولايات المتحدة على الرئيس أمين» (ص٦٨٢).

وذكر شارون (وقد أعلنت ذلك وسائل الإعلام في ٨ كانون الأول ١٩٨٢ في تغطيتها لكلمته التي ألقاها في مأدبة عشاء في نيويورك وخصصت لجمع التبرعات لإسرائيل) أنه ناقش هذا الأمر مع القادة وأعضاء الكونغرس الأميركيين، محذرًا إياهم من أن «في الأمس كان السوريون يسيطرون على لبنان، وبمعنى آخر كان السوفيات يسيطرون على لبنان، أما اليوم فأنتم في لبنان وتملكون إمكانية إدخاله إلى العالم الحر ليصبح جزءًا لا يتجزأ منه» (ص٦٨٣).

مفاوضات لبنانية – إسرائيلية برعاية أميركية:

بدأت في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢، ورأس الوفد اللبناني إليها السفير الدكتور أنطوان فتّال، والوفد الأميركي السفير موريس درايبر نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، والوفد الاسرائيلي دافيد كيمحي المدير العام لوزارة الخارجية.

عقدت الجولة الأولى من المفاوضات في فندق «ليبانون بيتش» في خلدة. وما إن طرح لبنان جدول الأعمال المتضمن انسحاب القوات الأجنبية والترتيبات الأمنية ومستقبل علاقات البلدين بعد تطوير اتفاقية الهدنة، حتى ضرب عضو الوفد الاسرائيلي مساعد وزير الدفاع إبراهيم تامير بقبضة يده على طاولة المفاوضات، ورفع صوته في وجه الوفد اللبناني قائلًا: «ضعوا في اعتباركم أننا لن نتخلى عن مطالبتنا بتطبيع علاقاتنا معكم ونصرّ على هذا الموقف، وكل كلام آخر هو لغو تمامًا... إذا رفضتم التطبيع اننا باقون في بلادكم ولن نخرج منها أبدًا... ودون ذلك لا مجال للبحث...».

وقدّم الوفد الاسرائيلي مشروعًا يركّز أساسًا على التطبيع شبه الكامل في العلاقات ويضع

الانسحاب في المقام الأخير. ويشمل فتح الحدود بين البلدين، وترتيبات أمنية في الجنوب، وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى فتح مكاتب اتصال أو ممثلية في البلدين، والتبادل الاقتصادي والسياحي، والمطالبة بألا يكون لبنان قاعدة لعمليات عسكرية ضد إسرائيل، وإقامة أجهزة إنذار مبكر، وإنهاء الوجود المسلّح الفلسطيني في لبنان، وتسليم جثث الاسرائيليين والأسرى، وتولّي الجيش اللبناني الأمن في الجنوب على أن تحدّد نوعية أسلحته وعددها، وتأكيد شرعية سعد حداد على أن تكون قواته نواة «حرس الحدود».

مسألة خروج القوات السورية ومحطات الإنذار المبكر: استمرّ الطرفان على موقفهما، ولم يبديا ليونة إلا أثناء الجولة السادسة (كريات شمونة، ١٣ كانون الثاني ١٩٨٣) حيث توافقا على مواضيع جدول الأعمال وفق المقترحات الأميركية: جدول أعمال مركب. وبعد ساعات من انتهاء الجلسة، عاد فيليب حبيب حاملًا رسالة من الرئيس ريغان إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، ثم زار لبنان ليعود إلى اسرائيل حاملًا إصرار لبنان على تحقيق الانسحابات دون ثمن. فردّ وزير خارجية إسرائيل، إسحق شامير، أنها تنسحب ولكن بعد خروج القوات السورية. وعادت اسرائيل، في الجولة الثامنة (٢٠ كانون الثاني ١٩٨٣)، وأقحمت من جديد موضوع تطبيع العلاقات. وانتهت الجولة باتفاق على تشكيل ٤ لجان فرعية، وبرفض لبنان إنشاء محطات إنذار مبكر فيه لفترة محدودة، حدّد رئيس الوفد الاسرائيلي (في الجولة التاسعة) إقامتها في الباروك ومرتفعات النبطية وصيدا.

اقتراح أميركي حول انسحابات متزامنة: قبل الجولة العاشرة (٢٧ كانون الثاني ١٩٨٣)، قدّم فيليب حبيب مشروعًا للمسؤولين الاسرائيليين حول جلاء القوات الاسرائيلية عن لبنان في وقت متزامن مع القوات السورية والفلسطينية. ويرفض المشروع اقتراح الاسرائيليين أن تقوم قواتهم بتشغيل محطات الإنذار المبكر في الأراضي اللبنانية، ويدعو إلى توسيع القوات الدولية في الجنوب، وتشكيل لجنة تعتبر استمرارًا للجنة الهدنة. ورفض الاسرائيليون المشروع، وردّوا بالتشدّد في المطالبة بمحطات الإنذار ودور سعد حداد. وفي الجولة الحادية عشرة (خلدة، ٣١ كانون الثاني)، أكّد رئيس الوفد اللبناني مجددًا تمسّك لبنان بدور أميركا كشريك كامل وأساسي في المفاوضات، ورفضه لأية انسحابات جزئية اسرائيلية أو إقامة أي نوع من محطات الإنذار أو أبراج المراقبة، واستمرّ الخلاف في الجولة الثانية عشرة (٣ شباط ١٩٨٣).

حرب الجبل، تضييق الخلاف: عشية الجولة الثالثة عشرة (٧ شباط)، احتدّت الاشتباكات في الجبل، وأعلن في اسرائيل تقرير لجنة كاهان عن مجازر صبرا وشاتيلا، وأبلغ رئيس الجمهورية مجلس الوزراء الاستثنائي «أن اسرائيل تتقدم بشروط تعجيزية ولبنان غير مستعد لقبولها». وفي الجولة الـ ١٤ (١٠ شباط)، أبدى الوفد الاسرائيلي استعدادًا للمباشرة بتحقيق انسحاب جزئي من لبنان، إلا أن الوفد اللبناني واجهه بموقف متشدد على أساس خطة شاملة ومتكاملة للانسحاب.

وقبل الجولة الـ ١٥: وصل فيليب حبيب والتقى الرئيس الجميّل ناقلًا له مقترحات جديدة لدفع المفاوضات، وأبعد شارون عن وزارة الدفاع لتورطه في مجزرتي صبرا وشاتيلا (تقرير كاهان)، وصعدت إسرائيل، في الجولة الـ ١٥ (١٤ شباط في خلدة) من شروطها.

وفي ناتانيا، عقدت الجولتان الـ ١٦ والـ ١٧ (١٧ و٢٢ شباط). توصّلت فيهما المفاوضات إلى اتفاق يقضي ببرمجة فنية للانسحابات الاسرائيلية ضمن خطة شاملة، لكن الخلاف بقي حول «الترتيبات» و «العلاقات» و «القوات الدولية».

إعلان الرئيس الأميركي ونقل المفاوضات إلى واشنطن: عشية الجولة الـ ١٨ (خلدة، ٢٤ شباط)، أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان استعداد بلاده لاتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان أمن الحدود الشمالية لإسرائيل إذا ما سحب الاسرائيليون قواتهم من لبنان. فردّت اسرائيل، في المفاوضات، بالتمسّك بالترتيبات الأمنية (٣ محطات إنذار، ٦ محطات مراقبة)، فتمسّك لبنان بدوره برفضه لهذه المطالب. وتصلّبت إسرائيل في الجولة الـ ١٩ (١ آذار ١٩٨٣) وزادت على مطالبها الأمنية المذكورة مطلب إقامة منطقة أمنية بعمق ٤٥ كلم ومطلب إلغاء المقاطعة الاقتصادية. وعادت المفاوضات إلى نقطة الصفر في الجولة الـ ٢٠ (ناتانيا، ٣ آذار)، وبقيت عند الصفر في الجولة الـ ٢١ (خلدة، ٨ آذار). وفي اليوم التالي، أعلن شامير أنه متوجّه إلى الولايات المتحدة بدعوة من وزير خارجيتها جورج شولتز، كما أعلن في لبنان عن توجّه وزير خارجيته إيلي سالم إلى واشنطن بدعوة من شولتز أيضًا. وبذلك انتقلت المفاوضات إلى واشنطن، وتزامنت معها مفاوضات الجولة الـ ٢٢ (ناتانيا، ١٠ آذار).

وفي واشنطن (١٤ آذار)، اتّفق عبر مفاوضات ثنائية، أميركية - لبنانية وأميركية - اسرائيلية، على البحث في مبادئ عامة لاتفاق محتمل بين لبنان واسرائيل، والبحث في ضمانات أميركية لكل من البلدين، واتفق على البحث في التفاصيل في اجتماعات خلدة وناتانيا. ودُعي حبيب إلى العودة مجددًا إلى جولاته المكوكية بين لبنان واسرائيل.

وعقد الجولة الـ ٢٣ (ناتانيا، ٢١ آذار)، وانتهت بتحضير نصوص وطريقة صياغة الاتفاق. وفي الجوبة الـ ٢٤ (٢٥ آذار)، عادت اسرائيل إلى التصلّب رافضة المقترحات الأميركية.

لجنة عسكرية: غادر فيليب حبيب إلى واشنطن، وقرّر الرئيس الأميركي وقف تسليم اسرائيل ٧٥ مقاتلة قاذفة من طراز «إف ١٦» ما دامت قواتها لم تغادر لبنان. فأبدت إسرائيل ليونة في الجولة الـ ٢٥ (كريات شمونة - الخالصة، ٣١ آذار)، وأحرزت المفاوضات تقدمًا ملموسًا لجهة إقرار تشكيل لجنة عسكرية لبنانية - اسرائيلية - أميركية تتخذ لها مكتبًا دائمًا داخل الأراضي اللبنانية مهمتها الإشراف على تطبيق التدابير الأمنية في الجنوب. وفي اجتماعات الجولة الـ ٢٦ (الأسبوع الأول من نيسان ١٩٨٣)، اتفق على تشكيل «لجان مراقبة». وتناولت الجولة الـ ٢٧ (ناتانيا - الخالصة، ١١ نيسان) التفاصيل الدقيقة والعقد النهائية، وشكّلت لجنتان، واحدة مختلطة والأخرى عسكرية. وترأس فيليب حبيب نفسه، ولأول مرة، الوفد الأميركي في الجولة الـ ٢٨ (ناتانيا، ١٢ نيسان) بدلًا من السفير درايبر الذي غادر إلى واشنطن بصورة مفاجئة، وكذلك الجولة الـ ٢٩ (خلدة، ١٣ نيسان) والـ ٣٠ (خلدة، ١٤ نيسان)، حيث جرى اتفاق ثنائي لبناني - أميركي وأميركي - اسرائيلي حول الضمانات المحتملة، وبقيت عالقة حقيقة الوضع الذي سيسود منطقة الحدود بين لبنان واسرائيل في الأشهر الستة التي ستعطى كمهلة لتنفيذ الانسحابات وإصرار إسرائيل على أن تكون هناك ست بوابات عبور.

تفجير السفارة الأميركية وتصلّب اسرائيلي: عشية الجولة الـ ٣١ (ناتانيا، ١٩ نيسان)، تعرّضت السفارة الأميركية في بيروت (عوكر) لحادث تفجير كبير أودى بعشرات القتلى والجرحى. واستغلت اسرائيل الحادث لتؤكّد خطر «الإرهاب الموجود»، واشتد تصلّبها في الجولة الـ ٣٢ (خلدة، ٢١ نيسان) من حيث مطالبتها بالضمانات الأمنية المطلوبة، وكذلك في الجولة الـ ٣٣ (خلدة، ٢٥ نيسان) التي أعقبها اندفاع أميركي جديد في اتجاه إنجاز الاتفاق.

«العقد التسع»: في ٢٥ نيسان ١٩٨٣، باشر وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز جولة جديدة

في المنطقة لتذليل العقد الشائكة توصّلًا إلى اتفاق يؤمّن انسحاب جميع القوات الغريبة عن لبنان، ومؤكّدًا «أن مطالب اسرائيل في شأن الترتيبات الأمنية هي العقبة الأساسية في طريق التوصّل إلى اتفاق مع لبنان». وفي الوقت نفسه كشف وزير الخارجية اللبناني ايلي سالم، في جلسة سرية أمام مجلس النواب، «العقد التسع» التي تعرقل المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، مشيرًا إلى أن البلدين اتفقا على **٥٢** نقطة من اصل ٦١، ولم يبقَ إلا العقد الاسرائيلية التسع التي تعكس إصرار إسرائيل على ترتيبات أمنية ومحطات مراقبة والاعتراف بها وإقامة علاقات اقتصادية معها، وهي مطالب رفضها لبنان جملة وتفصيلًا.

الجولة الختامية والرفض السوري: هي الجولة الـ ٣٤ (ناتانيا، ٣١ نيسان)، وانتهت بإقرار النص الانكليزي للاتفاق اللبناني – الاسرائيلي. وفي هذا الوقت أعلن الرئيس السوري حافظ الأسد رفض سورية القاطع لمشروع الاتفاق «لأنه ينتهك استقلال لبنان ويحوّله إلى محمية اسرائيلية ويشكّل خطرًا داهمًا على أمن سورية».

الموافقة على الاتفاق: في ١٤ أيار ١٩٨٣، وافق مجلس الوزراء اللبناني، في جلسة استثنائية، على مشروع الاتفاق اللبناني – الاسرائيلي – الأميركي، وفوّض الدكتور أنطوان فتّال التوقيع عليه. وفي اليوم التالي، تمّ إقرار الصيغ النهائية للاتفاق باللغات الأربع: العربية، العبرية، الانكليزية والفرنسية. وفي اليوم التالي (١٦ أيار)، وافق الكنيست الاسرائيلي على الاتفاق بأغلبية **٥٧** صوتًا ضد ستة وامتناع **٤٥** عن التصويت.

وفي ١٧ أيار ١٩٨٣، تمّ توقيع الاتفاق بين لبنان واسرائيل بشهادة الولايات المتحدة الأميركية في اجتماعين عقدا، بالتناوب، بين خلدة وكريات شمونة. ووقّع عن الجانب اللبناني رئيس وفده الدكتور انطوان فتّال، وعن الجانب الاسرائيلي الدكتور دافيد كيمحي، وعن الوفد الأميركي موريس درايبر. وفي ١٤ حزيران ١٩٨٣، أقرّ مجلس النواب اللبناني الاتفاق بأغلبية ٦٥ صوتًا ومعارضة النائبين زاهر الخطيب ونجاح واكيم وامتناع رشيد الصلح، حسين الحسيني وألبير منصور عن التصويت، وتحفّظ النائب الدكتور عبد المجيد الرافعي.

إلغاء الاتفاق: لغة سياسية عنيفة توجّهها المعارضة ضد الاتفاق والحكم ورئيسه على وقع الرفض السوري، وبدعمه لها، وفي إطار أمني شديد التوتّر يجد ترجمته العملية في اشتباكات عسكرية (حرب الجبل، شرق صيدا، انتفاضة ٦ شباط). لغة بدأت، فور التوقيع على الاتفاق، بإعلان منطقة البقاع «الحداد الوطني» رفضًا للاتفاق، وإعلان الإضراب العام بدعوة من أحزاب الحركة الوطنية و«علماء المسلمين» ولجنة المتابعة للمؤتمر الوطني والشعبي الذي يضم القوى السياسية والهيئات الشعبية في البقاع. وكذلك، نفّذ مئات من أبناء الضاحية الجنوبية في بيروت، تلبية لدعوة «العلماء المسلمين» يتقدمهم العلّامة السيد محمد حسين فضل الله وعدد من رجال الدين، اعتصامًا في جامع الإمام الرضا في بئر العبد احتجاجًا على توقيع الاتفاق.

في سياق المحاولات للتهدئة، وقبل موعد مؤتمر الحوار الوطني في لوزان (١٢ آذار ١٩٨٤) بأسبوع واحد، ألغى لبنان رسميًا الاتفاق (٥ آذار ١٩٨٤).

ماذا في الاتفاق؟: يتكوّن متن الاتفاق من ١٢ مادة، خلت جميعها من أي ذكر لـ «سلام» أو «معاهدة سلام» أو «إعتراف» أو «تطبيع» أو «تبادل دبلوماسي»... والسقف الأعلى الذي قبل به الوفد اللبناني، توصّلًا لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية، هو ما نصّ عليه البند الثاني من المادة الأولى: «يؤكّد الفريقان أن حالة الحرب بين لبنان واسرائيل أنهيت ولم تعد قائمة».

ويلي متن الاتفاق ملحق بعنوان «الترتيبات الأمنية»، وفيها تحديد للمنطقة الأمنية (الشريط الحدودي في الجنوب) وللخطة الأمنية وترتيباتها، وللجنة الترتيبات الأمنية التي «تتألف من مندوبين لبنانيين واسرائيليين متساوين بالعدد»، ويشترك «مندوب الولايات المتحدة الأميركية في اجتماعات اللجنة بناءً على طلب أي من الفريقين. وتتخذ قرارات لجنة الترتيبات الأمنية باتفاق الفرقاء». والنقطة السادسة والأخيرة من الملحق، بند (أ)، تنص على: «في خلال مهلة تتراوح بين ثمانية أسابيع وإثني عشر أسبوعًا من سريان مفعول الاتفاق، تكون جميع القوات الاسرائيلية قد انسحبت من لبنان، انسجامًا مع هدف لبنان الرامي إلى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان».

وتنتهي نصوص الاتفاق بذيل تفسيري وفني.

كلام الجميّل على الاتفاق بعد ١٨ سنة: أكّد الرئيس أمين الجميّل، بعد ١٣ سنة من انتهاء ولايته و١٨ سنة من توقيع الاتفاق الذي عاد لبنان وألغاه بعد أقل من عشرة أشهر، في حديث متلفز معه (برنامج «حوار العمر» على LBC، ليلة ٨–٩ نيسان ٢٠٠١). ما كان كثير من التحليلات قد أشار إليه وقدّم عليه بعض البراهين حول أن لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة الأميركية كانت مقتنعة حقًا بالاتفاق أو كانت تريد تنفيذه عمليًا. أما لماذا كانت المفاوضات، إذًا، التي انتهت بتوقيع الأفرقاء الثلاثة، لبنان واسرائيل والولايات المتحدة؟. أجاب الرئيس أمين الجميّل (في حديثه المذكور) أن المبعوث الفرنسي، كلود شيسون، قال له إن باريس كانت على علم بأن إسرائيل لن تعمد إلى تنفيذ الاتفاق حتى ولو تمّ التوقيع عليه من قبل الوفود المفاوضة الثلاثة، وأن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة كان يضغط في اتجاه رفع العقوبات عن إسرائيل التي قررتها واشنطن فور اجتياح الجيش الإسرائيلي بيروت، خاصة لجهة وقف العمل بتصنيع طائرة حربية إسرائيلية – أميركية مشتركة. فإفساحًا في المجال أمام الكونغرس لإقرار رفع العقوبات عن إسرائيل كان لا بد من «ورقة» عليها تواقيع إسرائيل ولبنان والراعي الأميركي يستند إليها الكونغرس لرفع العقوبات. وهذا ما حصل بالفعل. وأضاف الجميّل أيضًا أن الاتفاق عقيم من الأساس، وأشار إلى فقرة في كتاب كان بحوزته، أثناء حديثه المتلفز، لمؤلفه وزير الدفاع الأميركي واينبرغر الذي يذكر فيها أن وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز وافق على الشرط الاسرائيلي القاضي بعدم الانسحاب قبل انسحاب القوات السورية (وبذا، بدأت لعبة «مَن ينسحب قبل مَن» التي استمرّت حتى الانسحاب الاسرائيلي في أيار ٢٠٠٠).

تفجيرات أثناء المفاوضات وبعد التوقيع: تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة التفجيرات، بالعبوات والسيارات المفخخة، التي كانت تدور فصولًا قبل المفاوضات استمرّت أثناءها وبعد التوقيع على الاتفاق. وقد سجّل في الفترة بين كانون الثاني ١٩٨٣ وآخر شباط ١٩٨٤ (أي قبل نحو أسبوع من إلغاء لبنان للاتفاق رسميًا) ١٩ عملية تفجير، في عين المريسة، في شتورة (مكاتب للمقاومة الفلسطينية والردع)، عند مدخل بعلبك (تمثال جمال عبد الناصر)، على بعد ٧٥م من القصر الحكومي في بيروت، في عين الرمانة، مستشفى عكا في بيروت، حارة حريك، محلة أبي شاكر في بيروت، السفارة الكويتية، طريق الجديدة، تلة الخياط... أودت بحياة نحو ١٥٠ قتيلًا وجرحت المئات.

وأكبر هذه التفجيرات ما طال السفارة الأميركية وجنود المارينز والجنود الفرنسيين. ففي ١٨ نيسان ١٩٨٣، دمّرت سفارة الولايات المتحدة في بيروت إثر انفجار شحنة تزن ٢٠٠ كلغ من المتفجرات، وأعلن عن سقوط ٦٣ قتيلًا بينهم ١٧ من الأميركيين. واتّهمت دمشق اسرائيل بتفجير السفارة لدعم مطالبها في المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية.

وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٨٣، استهدفت عملية تفجير قيادة قوات المارينز في مديرية الطيران المدني، واستهدفت عملية أخرى، في الوقت نفسه، مقرًا للوحدة الفرنسية في بئر حسن. وأدّت العمليتان إلى تدمير المبنيين وإلى مصرع ٢٤١ أميركيًا وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين، وإلى مصرع ٧٤ فرنسيًا وجرح أكثر من ٦٠ آخرين.

حرب الجبل

مقدمات قريبة: «من بين مشاكلنا كدروز، هناك مشكلة وجود جماعة درزية في اسرائيل، هؤلاء ليسوا كما يحكي البعض، خدّامًا أوفياء للدولة اليهودية، ولكن الدرزي من الحكمة، من حيث لا يتخلى عن أرضه متى جاء المحتل» (كمال جنبلاط، «هذه وصيتي»، ص٥٥). والجماعة الدرزية في اسرائيل باتت تعد نحو ١٠٠ ألف نسمة، يعيشون في ١٨ قرية معظمها في الجليل، وهم، خلافًا للعرب في اسرائيل، المسلمين والمسيحيين، يحق لهم الانخراط في الجيش الاسرائيلي (ويسري عليهم التجنيد الإجباري)، ويجمعهم بدروز لبنان، بعض روابط القربى تاريخيًا، وروحيًا مركز خلوات البياضة في الجنوب اللبناني.

ومع الاجتياح الاسرائيلي ودخوله منطقة الجبل (حزيران ١٩٨٢) دون مقاومة، شأن دخوله المناطق المسيحية، وأعلن في حينه، أن شمعون بيريز التقى وليد جنبلاط وصرّح أن «السيد جنبلاط حر في التنقّل إلى أي مكان يشاء». بدأ الكتائبيون و«القوات اللبنانية»، لتوهم، يتوافدون بأسلحتهم على البلدات والقرى الشوفية والمتنية وعاليه وقضائها، المسيحية والدرزية والمختلطة، ويقومون بتصرفات ألّبت ضدهم مشاعر الدروز وجزء كبير من الأهالي المسيحيين في المنطقة، حتى أن أحد هؤلاء القواتيين الذين شاركوا في معركة الجبل، بول عنداري، كتب في مؤلفه «الجبل، حقيقة لا ترحم» (ط٥، ١٩٩٩، ص٢٦) يقول: «هذه التصرفات ساهمت، عن وعي أو بلا وعي، في إيهام الشباب بأنه لا فرق بين انتصار الجيش الاسرائيلي وانتصارهم».

وبنتيجة الاستفزازات والتعديات بدأت (منذ حزيران ١٩٨٢) تقع الاشتباكات المتفرقة هنا وهناك من بلدات وقرى الجبل (القريّة – قبّيع حيث قتل مانويل أرنست الجميّل ابن شقيقة الشيخ بيار الجميّل، وعاليه حيث قتل ١٢ شخصًا من الدروز، وبيت الدين، وكفرمتى، وضهور العبادية، وعبيه، وقبر شمون، وعين عنوب، وشملان، وسوق الغرب، والجية، ورشميا، وبمريم، وبحمدون...)، وسقط عدد من القتلى من الجانبين.

في ١٨ تموز ١٩٨٢، التقى بشير الجميّل ووليد جنبلاط في القصر الجمهوري للبحث بأمن الجبل، وقال جنبلاط بعد الاجتماع: «ليس هناك من خلاف شخصي ولكن الخلاف السياسي كبير. القهر يولد القهر والدم يولد الدم». وفي اليوم التالي، صرّح جنبلاط على أثر مقابلته الرئيس السوري حافظ الأسد: «إن إنقاذ لبنان يكون بتثبيت الخط العربي وتوثيقه ببعده القومي سوريًا» (عنداري، ص٢٩).

في غضون ذلك، كان القواتيون المسيحيون والدروز (الحزب التقدمي الاشتراكي) يعقدون اجتماعات «تنسيق» مع المحتلين الاسرائيليين، وكلٌّ من الطرفين، القواتي المسيحي والاشتراكي الدرزي، يريده «تنسيقًا» لمصلحته، وأظهر الاسرائيليون ووعدوا بـ«التنسيق» مع كل منهما على حدة، فيما عملوا على زيادة الفرقة وإشعال الفتنة إعلاميًا وعملانيًا.

بعد أسبوعين من انتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية، أعلن لوفد درزي أرسلاني جاء لتهنئته في بكفيا (٦ أيلول ١٩٨٢): «بدأ الجبل يتوحّد تمهيدًا لتوحيد الوطن...». لكن، قبل هذه الزيارة بأيام قليلة، كانت القوات اللبنانية تجمع المتطوعين في بحمدون ومنطقتها لتدريبهم في ملعب بحمدون، كما كانت بدأت أولى موجات النزوح الدرزية والمسيحية من المنطقة. ومباشرة بعد اغتياله، راحت خطوط تماس ترتسم، وباتت طريق عاليه – بحمدون غير آمنة، وبدأ الطرفان يمارسان أعمال القنص والخطف، وتزامن ذلك مع نزوح سكاني نحو الساحل بعدما كانت شوارع بحمدون قد ازدحمت بالناس في شهري تموز وآب، خصوصًا بعدما لجأ إليها سكان من بيروت الغربية هربًا من القصف الاسرائيلي.

تفاقم الخطر ودعوة الجيش: وبدأت العلاقة المسيحية – الاسرائيلية تسوء منذ أن انتخب الشيخ أمين الجميّل رئيسًا للجمهورية. وفي ٢ تشرين الأول (١٩٨٢) زار الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الطائفة الدرزية، الرئيس أمين الجميّل، على رأس وفد من مشايخ الطائفة، وأعلن استعداده لمؤازرته. وفي ٧ تشرين الأول، قرّرت قوات الاحتلال الاسرائيلي التمركز في محور كفرمتى بعد اجتماعات مع قيادات الأطراف المتنازعة في حضور النائب الدرزي في الكنيست الاسرائيلي أمل ناصر الدين. وتفقّد وزير الدفاع الاسرائيلي شارون موقع القوات الاسرائيلية في بيت الدين، وعقد في ثكنة الأمير أمين اجتماعًا ضمّ عددًا من المخاتير ورؤساء البلدات والوجوه. ورافق شارون في زيارته خمسة جنرالات عُرف منهم أمير دروري قائد المنطقة الشمالية والكولونيل فريد عباس حاكم رام الله. وعندما أكّد له الجميع أن الجبل وحدة متماسكة بجميع طوائفه، ردّ شارون: «حضوركم يعني ذلك...» («وثائق الحرب اللبنانية»، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص١٥٤).

لكن في اليوم التالي (٨ تشرين الأول)، اتّسعت دائرة الاشتباكات في محور كفرمتى – عبيه – بعورته– دقون، وتصاعدت في الأسبوع التالي. فزار وفد من كفرمتى، يرافقه نائب رئيس المجلس النيابي منير أبو فاضل رئيس الحكومة، وطالب بإرسال الجيش إلى المنطقة من أجل السيطرة على الأمن. وفي ١٥ تشرين الأول، دخلت قوات الاحتلال الاسرائيلي بلدة كفرمتى وتمركزت في نقاط فاصلة.

وفي اليوم نفسه (١٥ تشرين الأول)، عقد مؤتمر درزي موسّع في قصر الأمير مجيد أرسلان في عاليه، شارك فيه شيخ عقل الطائفة محمد أبو شقرا والوزيران السابقان سامي يونس وخالد جنبلاط (ممثلًا وليد جنبلاط) ومشايخ وأعيان ووفود من المناطق. وأصدر المؤتمر قرارات تضمنت المطالبة بإدخال وحدات من الجيش اللبناني إلى منطقة عاليه وتسلّم الأمن في منطقة الجبل. كما عقد في اليوم نفسه (١٥ تشرين الأول)، اجتماع ديني درزي في معبد البياضة في حضور الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في اسرائيل الشيخ أمين طريف وقاضي المحكمة الدرزية في حيفا نور الدين الحلبي وشيخ البياضة نور الدين شجاع، وأصدر بيانًا «يؤكّد أن الحكومة الاسرائيلية هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن سلامة المواطنين، إذ لا يعقل أن تحمل فئة أحدث الأسلحة وتقصف بيوت الدروز الذين لا يملكون سوى البندقية. ودعا إلى إضراب عام للمؤسسات الدرزية في اسرائيل وهضبة الجولان وجميع الدروز العاملين في مختلف القطاعات» (وثائق الحرب اللبنانية، ص١٥٤–١٥٥). كما أصدرت «رابطة العمل الاجتماعي – رابطة الجامعيين الدروز» بيانًا يؤكد «أن الدروز لا يقبلون الحماية من أحد خصوصًا جيش الاحتلال الذي يقوم بتحريض الفئات اللبنانية بعضها على بعض»، ويطالب حزب الكتائب بأن ينفي ما تنسبه اسرائيل إليه و«يعلن استعداده لسحب قواته من المنطقة لتفويت الفرصة على مخطط الفتنة» (وثائق الحرب اللبنانية، ص١٥٥).

محاولات تطويق الأزمة: في ١٧ تشرين الأول (١٩٨٢)، اجتمع فرقاء النزاع في القصر الجمهوري بدعوة من الرئيس أمين الجميّل. وحضر الاجتماع، إضافة إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة (شفيق الوزّان)، الوزيران بيار خوري وعادل حمية، والوزيران السابقان سامي يونس وخالد جنبلاط، وفيصل أرسلان، وفؤاد سلمان،



«قوات الشهيد كمال جنبلاط» إثر إحدى معارك حرب الجبل.

وهشام ناصر الدين، وداود حامد (عن الحزب التقدمي الاشتراكي)، وانطوان بريدي وعباس عباس وجان غانم (عن القوات اللبنانية)؛ وتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار وسحب المقاتلين وإرسال وحدات من الجيش («المكافحة»).

وبدأت هذه الوحدات انتشارها في كفرمتى، وتمركزت عند مفترق دقون، ووسعت انتشارها في منطقة الشحار الغربي إلى عبيه وبعورته. في حين انسحبت القوات الاسرائيلية من وسط كفرمتى وأبقت على نقاطها في مرتفعات كفرمتى وفي قبر شمون وبعورته وعبيه ودقون وبيصور. لكن انتشار وحدات «المكافحة» ترافق مع اشتباكات بينها وبين مسلحين دروز.

في غضون ذلك، قام الرئيس الجميّل بجولة في أوروبا وأميركا، والتقى الرئيس الأميركي رونالد ريغان، وألقى خطابًا في الأمم المتحدة تحدث فيه عن وطن للفلسطينيين، وعن العدوان الاسرائيلي على لبنان. وكانت ردود الفعل الاسرائيلية سلبية جدًا إزاءه وإزاء المسيحيين، وبدأت تنعكس عملانيًا على أرض الجبل، حيث أخذت الأمور تسوء أكثر فأكثر مع القوات بموازاة معارضة متصاعدة في إسرائيل لحزب العمل ترفض التعاون مع المسيحيين، وبموازاة «دهاء درزي» في التعامل مع الأمر الواقع (الاحتلال الاسرائيلي) الذي بدأ يميل لمصلحتهم بوضوح. وينقل بول عنداري، أحد الكوادر

القوّاتية في الجبل أثناء ذلك، (في «الجبل، حقيقة لا ترحم»، مرجع مذكور، ص٣٨)، عن الجنرال الإسرائيلي أمنون ليبكي في عاليه، قوله للمسؤول عن الارتباط في القوات اللبنانية بعد ٤٨ ساعة على خطاب الجميّل: He is not clever in what he is saying. This man don't like us. You as phalangist, you will support the result، «هذا الرجل لم يكن ذكيًا في ما قاله، هذا الرجل لا يحبّنا وأنتم ككتائب ستتحمّلون النتيجة».

واستمرّت وتائر الوضع الأمني المتدهور في الجبل متصاعدة، ولم يخلُ يوم من حادث اشتباك، ووقوع ضحايا، وتدخّل إسرائيلي ظاهره «وصفة حل» وباطنه «كل أنواع الوصفات المعمّقة لأسباب الفتنة». وأبرز هذه الاشتباكات ما حدث في قرية بريح (٢ تشرين الثاني ١٩٨٢، وتجددت في ٢٣ كانون الأول ١٩٨٢)، وفي قرية الغابون في قضاء عاليه (٢٦ كانون الأول ١٩٨٢). ولم تنفع المعالجات السياسية في الحد من التدهور. وكان أبرزها:

– تحذير كميل شمعون من أحداث الجبل من أنها «إذا لم تعالج في صورة جذرية، ستنقلب إلى حرب طائفية شاملة بين مواطنين كانوا طيلة حرب الثماني سنوات مثالًا للتعاون والمحبّة والهدوء والسكينة» (١ تشرين الثاني ١٩٨٢).

– إعلان وليد جنبلاط عن استعداده للتعاون مع رئيس الجمهورية لتثبيت الهدوء في الجبل، ولنزع سلاح حزبه في إطار نزع عام للسلاح (٦ تشرين الثاني).

– اجتماع في القصر الجمهوري، ضمّ، إلى رئيس الجمهورية رئيس الحكومة شفيق الوزّان، وكميل شمعون وبيار الجميّل ووليد جنبلاط ومجيد أرسلان، وفكتور خوري (قائد الجيش) وأحمد الحاج (مدير قوى الأمن الداخلي)، وجوني عبده (مدير المخابرات)، وممثلين عن الحزب التقدمي الاشتراكي وعن القوات اللبنانية (٤ تشرين الثاني).

– ثلاثة اجتماعات عقدها أمين الجميّل في القصر الجمهوري (في ١٧ تشرين الثاني)، وموضوعها الأساسي تطويق أحداث الجبل، الأول مع كميل شمعون، والثاني مع مجيد أرسلان ونجله فيصل، والثالث مع الشيخ محمد أبو شقرا.

– اجتماع في القصر الجمهوري برئاسة الرئيس الجميّل وحضور وليد جنبلاط وكميل شمعون والقيادات الأمنية وقادة القوات اللبنانية، أدّى إلى الاتفاق على تشكيل قوة رادعة من قوى الأمن الداخلي والأمن العام والجيش اللبناني تقدّر بثلاث كتائب، مهمتها الفصل بين المقاتلين والتمركز في النقاط الاستراتيجية في الشوف وعاليه. وأسندت إمرة هذه القوة للمقدّم جورج حرّوق (٢ كانون الأول).

– اتفاق في عاليه (١٣ كانون الأول) على إلغاء المظاهر المسلّحة وسحب الحواجز وتشكيل قوة عسكرية تضم ضابطًا اسرائيليًا وممثلين عن القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي للإشراف على تنفيذ الاتفاق.

– اجتماع في مقر القيادة الاسرائيلية في عاليه (١٧ كانون الأول) ضمّ جنرالًا اسرائيليًا، وجان غانم عن القوات اللبنانية، وعاطف سلوم عن الأهالي، وممثل عن الحزب التقدمي الاشتراكي.

– وفي ٢٧ كانون الأول، أعلنت إسرائيل مثلث خلدة – عرمون – الشويفات منطقة عسكرية.

جميع هذه المعالجات، التي توالت طيلة الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ١٩٨٢، لم تسفر عن أي نتيجة إيجابية على الأرض. فكانت الاشتباكات تستمرّ وتتصاعد وتنتقل من قرية إلى قرية ومن محور إلى محور، والقتلى والجرحى يتزايد عددهم. وبدأ العام ١٩٨٣ على المنوال نفسه.

وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٨٢، بدأت المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية «وشكّلت أحداث الجبل فصلًا من فصول تلك المفاوضات إذ إن المواقف التي لم تكن تعلن

بالكلام حول طاولة المفاوضات كانت «تعلن» أحداثًا على الأرض في الشوف وعاليه وسواهما من المناطق التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي» (عنداري، ص٥٤).

سمير جعجع قائدًا للقوات اللبنانية في الجبل: في كتاب بول عنداري، رفيق سمير جعجع، «الجبل حقيقة لا ترحم»، أن جعجع وصل إلى بحمدون ومعه مئتا مقاتل في ٧ كانون الثاني ١٩٨٣، وتسلّم قيادة معركة القوات في الجبل من دون قرار حزبي (كتائبي) أو قواتي صريح، وفي جو من انهيار معنويات «القوات» هناك (سجّلت حالات فرار كثيرة). «... لذلك كان علينا أن نبدأ باستعادة هذه الثقة المفقودة (...) المهمة لم تكن سهلة ولا ممكنة من قبل مئتي عنصر جاءوا من الشمال اللبناني حاملين على ظهورهم أسلحتهم الفردية والمتوسطة وفي صدورهم إيمانًا لا يتزعزع (...) ودخل الشمال، للمرة الأولى، عمق الجبل، بعدما كان دائمًا يتوقف عند حدوده. أمامنا الصورة القاتمة ووراءنا مجتمع مسيحي مفكّك غاب عنه القائد والقرار والرؤيا» (ص٦٤-٦٥).

اتخذ سمير جعجع من مبنى المطرانية في عين تراز مقرًا لقيادته، وبدأ يجري اللقاءات بالأهالي المسيحيين الباقين في قراهم: «قرى وبلدات برمّتها لم يكن يوجد فيها أي مظهر من مظاهر الحياة: رويسة النعمان، دفون، لم يكن يوجد فيهما سوى حفنة من شباب «الصخرة» مع إدوار الشرتوني. سكان شرتون الباقون فيها لا يتعدّون الثلاثين... ونادرة القرى التي كانت آهلة (...) وأما بحمدون، ذات البضع عشرات من آلاف السكان، لم يكن يوجد فيها حينذاك سوى ألف شخص في بحمدون الضيعة وبحمدون المحطة» (عنداري، ص٦٣-٦٤).

واستمرّت الاشتباكات، ومعها المساعي والاتصالات، بما فيها «مساعي» قوات الاحتلال الاسرائيلي. «فعقد في العشرين من كانون الثاني اجتماع في المجلس الحربي الكتائبي ضمّ مسؤولين عن الجيش الاسرائيلي وعن القوات اللبنانية تظهر منه بداية التحوّل الاسرائيلي» (عنداري، ص٦٩). «وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٣، وصل إلى بلدة بيصور عضو الكنيست الاسرائيلي النائب أمل نصر الدين، والتقى في منزل سليم ملاعب عددًا من مشايخ البلدة (...) وفي اليوم التالي، اشتباكات واسعة بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي في الجبل، وقذائف الغراد والـ إس. إس. والهاون تتساقط على قرى الشوف وعاليه والمتن الأعلى والعاصمة بيروت وضواحيها وصولًا إلى بيت مري، وتؤدي إلى سقوط ٢٠ قتيلًا و٣٥ جريحًا (...) وسقط على بلدة بيصور أكثر من ألف قذيفة (...) ودارت اشتباكات مواجهة مباشرة في الحي الغربي من عاليه تمكّن خلالها مقاتلو الحزب التقدمي من محاصرة مركز القوات اللبنانية (...) وفي ٤ شباط ١٩٨٣، تجاوزت حرب الجبل محاورها التقليدية، وامتدّ القصف إلى مناطق بيروت الشرقية (...) وفي ٦ شباط، أعلن الحزب التقدمي السيطرة على الحي الغربي في عاليه وتدمير مقر الكتائب...» (وثائق الحرب اللبنانية، ص١٦٤-١٦٥، ١٦٧).

إسرائيل «ترعى» اتفاقًا أمنيًا بين الدروز والمسيحيين (٧ شباط ١٩٨٣): في أجواء هدوء نسبي في عاليه رعت قوات الاحتلال الاسرائيلي اتفاقًا أمنيًا «هو بين الطائفة الدرزية وبين الفريق المسيحي» (النقطة الثالثة من المبادئ العامة في نص الاتفاق)، تكون «دولة إسرائيل هي طرف في هذا الاتفاق وعليها تقع مسؤولية مراقبته ومعاقبة مخالفي بنوده» (النقطة الرابعة).

جاء توقيع هذا الاتفاق (٧ شباط ١٩٨٣) في أجواء تزايد الحديث عن «خيبة» اسرائيل من المسيحيين وما نُقل عن لسان شارون قوله لرئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل إنه «يشك في أن إبنه الشيخ أمين سيبقى رئيسًا للجمهورية في أكثر من محيط بعبدا إذا استمرّ في تلقّي أوامره من دمشق والسعودية»، كما في أجواء عسيرة كانت تدور فيها المفاوضات اللبنانية – الاسرائيلية، خاصة مع إعلان دمشق أنها ستعمل على إسقاط أي اتفاق «يمسّ أمن لبنان».

وفي اليوم نفسه (٧ شباط ١٩٨٣)، عقد جعجع أول اجتماع عام لكل المسؤولين القواتيين في قيادة الجبل. وعن هذا الاجتماع ينقل بول عنداري (مرجع مذكور، ص٨٠) عن لسان عبدو كرم رئيس قسم بحمدون المحطة، قوله: «... وأعيدت الثقة إلى النفوس (...) فالعمل يكاد لا يتوقّف في كافة القرى (...) فتحت الطرقات ووصلت المناطق المسيحية بعضها ببعض. وسائل الاتصال، التي كنّا نفتقر إليها، أصبحت متوافرة حتى إلى أبعد متراس وموقع. وُزّعت الأسلحة بحسب المعطيات الجغرافية كما نُصبت المدافع على أتمّ وجه، فلم تبقَ قطعة أرض للدروز إلا وأصبحت تحت مرمى مدفعيتنا، بالإضافة إلى التنسيق مع مدفعية بيروت». وبيروت هذه، أُعلنت «بيروت الكبرى» في خطة أمنية وضعتها السلطات اللبنانية، لكن كريم بقرادوني اعتبر أن «لا معنى لبيروت الكبرى من دون الجبل» (٢٨ شباط ١٩٨٣).

عودة إلى الاشتباكات: لم يصمد الاتفاق الأمني لأكثر من يوم واحد. ففي ٩ شباط، قصفت القوات في تلة العنازية قرية بعورته، وفي ٢١ شباط قصفت الأحياء السكنية في بلدة عيتات. وفي ٣ آذار ١٩٨٣، عاد التوتّر ليشمل الجبل قاطبة بعد عمليات خطف وشائعات عن اغتيال وليد جنبلاط. ولم يخفّف من حدّته ما أعلنه وليد جنبلاط في مؤتمر صحافي (١٠ آذار) عن استعداده «للحل السياسي في أية لحظة»، طارحًا مبادرة سياسية، تستند إلى برنامج «الجبهة الوطنية الاشتراكية» (التي شكلت عام ١٩٥٢ من قبل كمال جنبلاط وكميل شمعون وعدد من الشخصيات السياسية آنذاك)، وداعيًا إلى «تحديد أسس الاستقلال الوطني والهوية الوطنية»، وإلى «فصل الدين عن الدولة، وإلغاء الطائفية السياسية».

وعادت الاشتباكات لتطال دفون وبيصور (٢٨ آذار)، وعيتات وسوق الغرب (٢٩ آذار)، وعانوت والشويفات وكفرشيما وسوق الغرب (٣ نيسان)، وبحمدون وبعلشميه، وكفرشيما والشويفات (٦ نيسان)... وتجاوزت مناطق الجبل (٥ أيار ١٩٨٣) وطالت القذائف الصاروخية والمدفعية «بيروت الكبرى» ومناطق ساحل المتن والمتن الشمالي وجونيه وكسروان. وامتدّت، ولأول مرة، إلى إقليم الخروب (٦-٧ أيار ١٩٨٣). وطالت القذائف إحدى سفن قوات «المارينز» قبالة شاطئ الأوزاعي، ومركزًا لها جنوب شرقي المطار. فردّت البوارج الأميركية بقصف بعض المواقع في الجبل (٢٣ قتيلًا).

في غضون ذلك، كانت قيادة القوات في الجبل، وعناصرها، وأهلوهم من المسيحيين، يستشعرون أكثر فأكثر انحيازًا لقوات الاحتلال الاسرائيلي إلى جانب مسلّحي الدروز. «منعناهم (القوات للدروز) من شقّ طريق الغابون فوفّر لهم الاسرائيليون الحماية فلم نتردّد في قصف الاسرائيليين أنفسهم، وقمنا بتظاهرات احتجاجًا على التحيّز الاسرائيلي شملت كل مناطق الجبل. أكبر تلك التظاهرات حدثت على أوتوستراد بحمدون يوم ٢٩ نيسان ١٩٨٣، عندما تجمّع أكثر من ألف شخص وأقفلوا الطريق وأبدوا استنكارهم لتسهيل الاسرائيليين فتح طريق الغابون أمام الدروز وإبقاء طريق عاليه مقفلة في وجه المسيحيين، إضافة إلى عدم السماح لنا بشق طريق سرجبال (...) كان الاسرائيليون يربطون كل شيء بالاتفاق مع أمين الجميّل، ويعزون كل أمر إلى عدم توقيعه اتفاق ١٧ أيار...» (بول عنداري، مرجع مذكور، ص٩٠، ٩٢، وبول كان عُيّن أثناء ذلك قائدًا للقوات في قطاع بحمدون).

واستمرّت الاشتباكات على مختلف محاور الجبل، وأفادت تقارير أمنية (آخر أيار ١٩٨٣) «أن

القوات الاسرائيلية توزّع قذائفها على الطرفين المتقاتلين معًا، ثم على عدد من المناطق، وذلك لتفجير الوضع الأمني بشكل كامل». وسبق ذلك بأيام قليلة وقوع مجزرتين طائفيتين: في ٢١ أيار، خطف متبادل أعقب مقتل الشيخ رفيق غنام من كفرحيم بانفجار لغم أرضي، فقتل الدروز ٩ مسيحيين من شباب دير دوريت، فخطفت القوات ٦٠ درزيًا وقتلت منهم ١٤ (٢٢ أيار).

«ما كُتب قد كُتب» (١ حزيران – ٣١ آب ١٩٨٣): أمنيًا، الجبل على حاله: تراشق واشتباكات وخطف وخطف مضاد وقتلى وجرحى وتهديم بيوت... إضافة إلى إدخال عنصر أمني جديد هو مشاركة وحدات الجيش، أحيانًا، وخاصة في منطقة الشحار بالعمليات العسكرية، وكان أهمها الاشتباكات التي وقعت بين الجيش وميليشيا الحزب التقدمي في ١٠ آب في منطقة «الشحار الغربي»، وكانت حصيلتها ١٢ قتيلًا و٤٢ جريحًا واحتجاز عدد من العسكريين. وفي اليوم نفسه، احتجز مسلّحو الحزب التقدمي الوزراء عادل حمية وعدنان مروة وبيار خوري في الشوف، وأطلقوهم في اليوم التالي مزوّدين بمذكرة من الحزب التقدمي تتضمن مطالب كشرط لبدء «الحوار الوطني»، أهمها: استقالة الحكومة، اعتبار الجيش غير مؤهل لدخول الجبل إلا بالتراضي (قائد الجيش كان ابراهيم طنوس)، سحب الأسلحة الثقيلة الموجّهة على الجبل، إلغاء كل التعيينات الكتائبية الأخيرة في الدولة، وخاصة منها تعيين زاهي البستاني مديرًا عامًا للأمن العام.

وفيما الجبل يسير نحو انفجاره (في أيلول ١٩٨٣)، انفجر الوضع فجأة في الضاحية الجنوبية للعاصمة بين حركة «أمل» والجيش اللبناني، وبلغ ذروته في نهاية آب (سقط ١٥ من الجيش، و٢ من المارينز الأميركيين، و٢٠ مدنيًا، و٣٠ جريحًا)، واحتلّت أمل مبنى التلفزيون في تلة الخياط، وأعيدت «خطوط التماس» في بيروت كما كانت عليه في حرب السنتين.

سياسيًا، وليد جنبلاط أعلن في مؤتمر صحافي (٢٣ تموز) قيام «جبهة الخلاص الوطني» من سبعة أحزاب بقيادة ثلاثية، منه ومن الرئيس سليمان فرنجية والرئيس رشيد كرامي، واعتماد ميثاق سياسي وهيكلية تنظيمية للجبهة بهدف إسقاط «اتفاق ١٧ أيار» اللبناني – الاسرائيلي، ولمواجهة «هيمنة حزب الكتائب وتسلّطه على مقدرات الحكم ومؤسساته».

في ٢٥ آب، أعلن الرئيس أمين الجميّل، في رسالة إلى اللبنانيين أن الجيش «سيدخل الشوف في وقت قريب...». والحزب التقدمي الاشتراكي رفض دخول الجيش قبل الوفاق السياسي. وحزب الكتائب أعلن عن إقرار خطة سياسية – عسكرية، أرفقها رئيس الحزب بيار الجميّل بالحديث عن استعداد حزبه والقوات اللبنانية لتسهيل مهمة السلطة لملء الفراغ الأمني في الجبل.

وبعد أيام قليلة، أي بعد اشتباكات الضاحية الجنوبية، تساءل الرئيس الجميّل عن أبعاد استدراج الجيش إلى معركة جانبية في بيروت والضاحية وهو يستعدّ لدخول الجبل. ووليد جنبلاط أعلن: «إننا نعتبر أنفسنا في حالة حرب مع الحكم». وقال شيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا: «إن التصميم على مواجهة الجيش في الجبل أصبح أمرًا لا مفرّ منه». ونبيه برّي أعلن تضامنه ضد الحكم: «الحكم دخل الوفاق بدبابة فلن ندخله نحن راجلين».

وفي أثناء ذلك، أبدت فرنسا قلقها البالغ حيال التدهور المستجد في لبنان. وعكفت «لجنة إدارة الأزمات» الأميركية على درس الوضع اللبناني، وأمر الرئيس الأميركي ريغان بإرسال ألفين من رجال المارينز إلى لبنان. وموسكو قالت إنها لن تقف غير مبالية حيال تطوّر الأحداث في لبنان.

إسرائيليًا، «في مطلع الصيف قام شارون بجولة على الجبل... والتقى «الحكيم» (سمير جعجع) في عين تراز... لكن بدا أن هذا اللقاء قد حصل بعد فوات الأوان. كذلك مرّ أيضًا وزير الدفاع موشي أرينز على عين تراز والتقى «الحكيم» ولكن مصير الجبل كان قد كُتب (...) وجاء شهر تموز ليحمل الدليل القاطع على أن الانسحاب الإسرائيلي لن يتعدى أشهرًا ثلاثة في أفضل الحالات (...) وفي ١٤ تموز حددت إسرائيل نهر الأولي خطًا لإعادة توزيع قواتها...» (عنداري، ص١٠٠).

وفي ٦ آب، التقى شارون زعماء مسيحيين في بيروت، لا سيّما منهم الشيخ بيار الجميّل. عن لقاء الرجلين، نقل بول عنداري (المرجع المذكور، ص١٠٨–١٠٩) ما نشرته مجلة «باري ماتش» الفرنسية عن فشل شارون في إقناع الجميّل بضرورة إدارة ظهر المسيحيين في لبنان للأميركيين والسوريين والعرب. وبعد شارون، جاء أرينز (في ١٦ آب) لمقابلة رئيس الجمهورية. فرفض الرئيس الجميّل مقابلته. فاجتمع مع الشيخ بيار الجميّل، وقال بعد هذا الاجتماع، موجّهًا كلامه لقائد القوات فادي افرام: «الاجتماع كان كارثة، كارثة، كارثة...» (عنداري، ص١١٠).

ثم عقد أرينز مؤتمرًا صحافيًا في اليرزة أعلن فيه أن الاسرائيليين سينسحبون إلى نهر الأولي، وأنها لن تتخلى عن الدروز في لبنان. وبعد ٤٨ ساعة (أي في ١٨ آب) حذّر أرينز من حرب أهلية ملقيًا تبعتها على «الحكومة اللبنانية التي ترفض التنسيق» (مع اسرائيل). وفي ٢٦ آب أعلن أرينز: «لا نسلّم بدخول الجيش قبل اتفاق مع الدروز». وبعد ٤٨ ساعة، أُقحم الجيش في معركة جانبية مع حركة «أمل» في الضاحية الجنوبية لبيروت. وفي الأول من أيلول، ارتكبت مجزرة في قرية بمريم ذهب ضحيتها ٢٤ من أبنائها المسيحيين، بينهم كاهن القرية. وفي اليوم نفسه (١ أيلول)، طلب هشام ناصر الدين من داود حامد تأمين جرّاحين وأدوية وأموال للعناصر من نبيه بري، في إطار التنسيق الكامل بين الاثنين لخوض المعركة (...) وكان الدروز في شبه تعبئة كاملة لم يشهد التاريخ الدرزي المعاصر مثيلًا لها. فسورية مفتوحة عليهم مع ما في ذلك من دعم بالعتاد والرجال، واسرائيل أيضًا تسهّل لهم كل شيء سياسيًا وعلى الأرض» (عنداري، ص١١٥). وربّما كان ما كتبه وزير الدفاع الأميركي، واينبرغر، واستشهد به الرئيس أمين الجميّل بعد نحو ١٨ سنة من حرب الجبل في حديثه المتلفز (على القناة LBC، ليلة ٨–٩ نيسان ٢٠٠١) أبلغ برهان على حقيقة الدور الاسرائيلي في حرب الجبل. يقول واينبرغر – في فقرة من كتابه أشار إليها الرئيس الجميّل – إن الاسرائيليين كانوا يعملون مع الدروز والمسيحيين في الوقت نفسه... «وصلتنا (يقول واينبرغر) معلومات موثوقة أن الجيش الاسرائيلي عمل ما في وسعه لمنع الجيش اللبناني من إيقاف الصدام...».

حركة اللحظات الأخيرة قبل الانفجار الكبير: في الأول من أيلول (١٩٨٣)، أصدر الرئيس الأميركي رونالد ريغان أوامره بإرسال أسطول من البحرية الأميركية وعلى متنه ألفين من مشاة البحرية إلى عرض البحر أمام السواحل اللبنانية في مبادرة وُصفت في حينه أنها لدعم الرئيس اللبناني في دعوته إلى عقد لقاء وطني في القصر الجمهوري، خصوصًا وأن الجيش اللبناني كان قد تمكّن من استكمال انتشاره في أحياء بيروت الغربية بعد معارك بينه من جهة وبين «أمل» والحزب التقدمي من جهة ثانية، فيما المعارضة الممثلة بـ«جبهة الخلاص الوطني» قدّمت أربعة مقترحات كشرط للقاء والحوار وتلبية دعوة الجميّل: إلغاء الاتفاق مع اسرائيل (إتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣)، حل الميليشيات، تسوية وضع الإعلام الرسمي والحفاظ على الجيش للدفاع عن الوطن وليس إدخاله في خلافات داخلية.

ورافق دعوة الرئيس الجميّل إلى لقاء وطني تحرّك عربي ودولي للتوسّط بين الحكم اللبناني ومعارضيه لمنع المزيد من التدهور في الشوف لدى انسحاب الاسرائيليين. ففي ٢ أيلول، «أوفدت السعودية الأمير بندر بن سلطان إلى دمشق حاملًا صيغة وفاقية بين اللبنانيين، ترتكز

على استجابة من الرئيس أمين الجميّل لبعض مطالب جبهة الخلاص الوطني التي عبّر عنها جنبلاط، وإلى تشديد الحكم اللبناني على أنه من دون دخول الجيش الجبل، فإن مصداقيته ستتهاوى في أعين الأميركيين، وهذا بدوره قد يعطي أميركا حجة للتملّص من التزاماتها إزاء لبنان. وفي هذا الوقت، الذي تكثفت فيه الاتصالات واللقاءات، سواء في القصر الجمهوري أو في دمشق بين الأمير بندر بن سلطان (الموفد السعودي) والرئيس السوري حافظ الأسد ووليد جنبلاط، بدأت اسرائيل، في ٣ أيلول، انسحابها المفاجئ من الجبل باتجاه الأولي بعد اجتماع تمّ بين وزير الدفاع الاسرائيلي موشي أرينز ومساعد المبعوث الأميركي ريتشارد فيربانكس في بلدة دير القمر في الشوف» («وثائق الحرب اللبنانية».، ص١٧٥).

«والآن تستطيعون أن تفنوا بعضكم»: شهود عيان، وقائع موثقة، كتابات تأريخية وتحليلية... كلها تتحدث عن تسليم الجيش الاسرائيلي بعض مواقعه للقوات اللبنانية، والبعض الآخر للمقاتلين الدروز (ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي) بحسب المحاور. من الشهود بول عنداري، مسؤول قطاع بحمدون في القوات اللبنانية، الذي يقول («الجبل، حقيقة لا ترحم»، مرجع مذكور آنفًا، ص١١٩–١٢٠): «الجنود الاسرائيليون كانوا في فرحة لا توصف: اليوم إلى نهر الأولي، وغدًا إلى اسرائيل بعيدًا عن العمليات الفدائية ضدهم التي تكاثرت في الآونة الأخيرة، أما بعدهم فليكن الطوفان! (...) أول أمر بالانسحاب أُعطي للاسرائيليين المتمركزين في تلة الروس جنوب بتاتر (...) وجرت معركة مع الدروز سيطرنا على أثرها على التلة وعلى بقية التلال التي انسحب منها الاسرائيليون (...) لكن أميرام –ضابط اسرائيلي– طلب مني وقف الاشتباكات (...) ووقف ليقول لي: تستطيعون الآن أن تفنوا بعضكم... ولكن دعونا نبتعد قليلًا (...) لقد بدأت المعركة... الطائرات الاسرائيلية تمطر القنابل المضيئة، والانفجارات تفجّر عتمة الليل والرصاص يسمع في كل مكان».

الاشتراكيون يسيطرون على بحمدون والأهالي المسيحيون إلى دير القمر: في اليوم التالي (٤–٩ أيلول ١٩٨٣) دخلت حرب الجبل مرحلتها الحاسمة، وتركّزت المعارك في بحمدون وسوق الغرب وعيتات وخلدة؛ وشنّت القوات اللبنانية هجومًا على كفرمتى، وأنباء عن مجزرة رهيبة فيها اتهمت بها القوات اللبنانية (وقبلها اتهمت بتدنيس مقام الأمير عبد الله التنوخي في عبيه، أرفع المقامات الدينية الدرزية في لبنان، في سلسلة من أفعال وردود أفعال متطرفة دنّست مقامات دينية درزية وهدمت كنائس...).

وفي وقت يكرّر فيه الشيخ بيار الجميّل وكميل شمعون تأييدهما دخول الجيش إلى الجبل، والجيش يتمركز في ضهر الوحش (جنوبي عاليه)، ويصل رفيق الحريري إلى بيروت حاملًا وساطة سعودية (وقف إطلاق النار، تأليف حكومة اتحاد وطني، دخول الجيش إلى الجبل مع القوة المتعددة الجنسيات)، وتحذّر دمشق الجيش اللبناني من دخول الجبل، ويجتمع الأباتي بولس نعمان بالرئيس أمين الجميّل ويرجوه: «دخيلك خلّص الموضوع واتصل إما بسورية وإما باسرائيل... دخيلك اتصل بأرينز» (عنداري، «الجبل، حقيقة لا ترحم»، ص١٣٥)، وينتقد أرينز الحكومة اللبنانية ويدعوها إلى ابرام الاتفاق... في هذا الوقت كان المقاتلون الدروز (الاشتراكيون) يحكمون سيطرتهم على بحمدون والقرى المجاورة ويربطون مواقعهم الممتدة من المتن الأعلى إلى قبرشمون مرورًا ببحمدون وعاليه وبيصور (٦ أيلول)، ويبدأ نزوح الأهالي المسيحيين إلى دير القمر فيما القوات الدرزية تتابع دخول الوديا، مجدل المعوش، شرتون، رشميا، عين تراز، الرملية، وادي الست، الفوارة وجسر القاضي (٧ أيلول)؛ ثم تدخل دير دوريت ومعاصر بيت

الدين، وبيت الدين وتلال كفرقطرة والكنيسة وعميق ورمحالا وسلفايا وبو زريدة، وتحكم الطوق على دير القمر (٨–٩ أيلول)، التي أمر وليد جنبلاط بعدم التعرّض لها، ودعا أهاليها والمهجّرين فيها إلى الوقوف «في وجه المسلّحين الغرباء» (كثيرًا ما تكلمت وسائل الإعلام عن وجود فلسطينيين يقاتلون إلى جانب الاشتراكيين، وعن قصف مدفعي سوري داعم لهم أيضًا).

أضحت دير القمر تحتوي كتلة بشرية كبيرة، محاصرة، خائفة وتعيش أوضاعًا حياتية بائسة. وقد قُدّر عدد المهجّرين إليها بنحو ٨ آلاف جاءوا من ٦٠ قرية في الشوف وعاليه.

أما الإطار السياسي العام (٨–٩ أيلول) فكانت خطوطه العريضة: اسرائيل «أكدت» وجود خبراء سوفيات في الجبل، فيما أعلنت الولايات المتحدة أنها تحمّل سورية مسؤولية كبيرة في ما يجري في الجبل، وسورية ردّت بلسان وزير دفاعها عن استعدادها لتقديم كل دعم لـ«جبهة الخلاص الوطني»، وسماء لبنان شهدت طلعات عدة لطيران القوات المتعددة الجنسيات، والوسيط السعودي الأمير بندر بن سلطان اجتمع بالرئيس حافظ الأسد والتقى خدّام وجنبلاط في دمشق.

أيام سابقة على وقف إطلاق النار (١٠–٢٠ أيلول): عسكريًا، شهدت هذه الأيام التي تتوسط شهر أيلول ١٩٨٣ تقدّم الاشتراكيين في إقليم الخروب فيما الجيش اللبناني صدّ هجومًا على سوق الغرب، والاشتباكات استمرّت في محاور عاليه وضهر الوحش والسعديات والجية وبرجا والدبية (ساحل الشوف والشحار الغربي)، والطيران الحربي اللبناني يشترك في القتال (سوق الغرب والجبل) ويخسر طائرة «هوكر هنتر»، والبوارج الحربية الأميركية تقصف («إرهابًا وتحذيرًا» أكثر منه فعلًا عسكريًا)، مواقع للاشتراكيين، فيما الولايات المتحدة تزوّد الجيش اللبناني بالذخيرة على أساس طارئ.

سياسيًا، وليد جنبلاط أعلن، في مقابلة مع محطة «إي.بي.سي»، أنه لا يريد إسقاط النظام بل «إخراج الكتائب من كل مناطقنا وتحقيق حل سياسي وسط»، وأعطى تعليماته لتأمين المواد الغذائية والأدوية للمحاصرين في دير القمر بالتنسيق مع الصليب الأحمر الدولي. الرئيس صائب سلام وجّه نداء لتجنيب إقليم الخروب «صراعات الحقد والدمار وتجربة الجبل المدمرة»، وانتقد «عملاء شارون في صعودهم إلى الجبل بحجة حماية المسيحيين...». الرئيس سليمان فرنجية كرّر دعوته إلى إلغاء الاتفاق مع اسرائيل، وتمنى «لو تمتد الحرب إلى الشمال» ليلقّن عصابات الكتائب دروسًا أقسى.

المبعوث السعودي الأمير بندر بن سلطان التقى الدكتور وديع حداد، مستشار الرئيس أمين الجميّل، في قبرص بعد اجتماعه إلى خدّام وجنبلاط قبل يوم واحد في دمشق، والحكومة اللبنانية رفضت مسودة مشروع الاتفاق التي وضعها بندر بالتفاهم مع جنبلاط وخدّام، ولم يتوصّل إلى نتيجة بعد اجتماعه، لمدة خمس ساعات، مع الجميّل والوزّان ووزير الخارجية ايلي سالم، فيعود إلى دمشق حيث يلتقي مجددًا خدّام وجنبلاط.

سورية هدّدت بالرد على اي قصف تتعرض له المناطق التي ترابط فيها القوات السورية، ونددت بـ«الدور الإرهابي» الذي تلعبه واشنطن ضد سورية. والزعيم الليبي معمّر القذافي أرسل برقيتي تأييد للرئيس السوري حافظ الأسد ولوليد جنبلاط.

وزير الدفاع الاسرائيلي موشي أرينز قال، في تقرير قدّمه إلى الكنيست، إن القوات اللبنانية أبدت «عدم ثبات في المقاومة ضد الميليشيات الدرزية».

إتفاق على وقف إطلاق النار (٢٥ أيلول ١٩٨٣): البوارج الأميركية استمرّت في قصف مواقع في الجبل (٢١–٢٤ أيلول)، والطيران الحربي الفرنسي كذلك (٢٢ أيلول) ردًا على

قصف صاروخي أصاب مقر قيادة الوحدة الفرنسية في قصر الصنوبر. وتُوّج التوتر العسكري بوصول البارجة الحربية الأميركية «نيو جرسي» إلى المياه اللبنانية.

لقاء إسلامي مهم، في ٢١ أيلول، ضمّ المفتي حسن خالد، الشيخ محمد مهدي شمس الدين، الشيخ حليم تقي الدين، عادل عسيران، صائب سلام، سليم الحص، سامي يونس وحسين الحسيني، وأصدر بيانًا حدّد ثوابت الموقف الإسلامي الموحّد: وحدة لبنان، رفض اللامركزية والكانتونات، إنهاء الاحتلال الاسرائيلي، نهائية الوطن اللبناني بحدوده الدولية وعروبته.

وفيما الاشتباكات تدور عنيفة في محاور سوق الغرب – عاليه – عيتات، أعلن وليد جنبلاط (٢٣ أيلول) موافقته على مشروع اتفاق وقف إطلاق النار وفق الوساطة السعودية. وفي ٢٥ أيلول، أُعلن رسميًا نص الاتفاق، وفي اليوم التالي، قلّد الملك فهد الأمير بندر والسيد رفيق الحريري وسامين تقديرًا لجهودهما في إقرار وقف إطلاق النار لإنهاء حرب الجبل.

وجاء في نص الاتفاق: «... انطلاقًا من المحادثات والاتصالات التي جرت في كل من العواصم العربية، بيروت ودمشق والرياض حول ايجاد تصوّر مشترك... وتمهيدًا لتحقيق وفاق وطني شامل... اتفق على ما يلي (...) ثانيًا: تشكل لجنة من الأطراف التالية: الجيش، الجبهة اللبنانية، جبهة الخلاص الوطني، حركة أمل، لوضع ترتيبات وقف إطلاق النار وتثبيته. ثالثًا: يدعو رئيس الجمهورية إلى اجتماع عاجل وشامل لبدء الحوار الوطني فورًا. ويضمّ الاجتماع كلًا من: جبهة الخلاص الوطني: السادة سليمان فرنجية، رشيد كرامي ووليد جنبلاط؛ الجبهة اللبنانية: السيدين كميل شمعون وبيار الجميّل؛ حركة أمل: السيد نبيه بري. كذلك السادة صائب سلام، عادل عسيران وريمون إده...».

نحو الشحار الغربي وإقليم الخروب (تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٨٣): عسكريًا، استهلّ شهر تشرين الأول ١٩٨٣ بتبادل قصف مدفعي، ثم باشتباكات بين القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي في محاور إقليم الخروب (٨ تشرين الأول)، وخاصة بين الجية وبرجا وداريا وعين الحور (١١ تشرين الأول)، ثم على محاور داريا – عين الحور، سبلين – وادي الزينة، والوردانية – الرميلة، امتدّت إلى الضاحية الجنوبية من بيروت (١٥–١٦ تشرين الأول)، تلتها اشتباكات عنيفة بين مواقع الجيش اللبناني ومسلّحي الحزب التقدمي الاشتراكي في سوق الغرب، كيفون، قبر شمون و تلال خلدة وعرمون، وطاولت القذائف محيط مطار بيروت وضواحيها والمتن الشمالي (٢٢–٢٩ تشرين الأول).

سياسيًا، في ١ تشرين الأول، أعلن وليد جنبلاط تشكيل إدارة مدنية في الشوف لتسيير الشؤون المدنية للمواطنين. وفي ١٠ تشرين الأول، عقدت اللجنة الأمنية (المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المذكور أعلاه) اجتماعها الحادي عشر ووافقت على اشتراك مراقبين يونانيين وايطاليين في مهمة مراقبة وقف إطلاق النار. وبعد يومين علّق الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل عضويتهما في هذه اللجنة، ثم عادا إليها بعد اجتماع عقده الوسيط رفيق الحريري مع وزير الخارجية ايلي سالم ومع نبيه بري. فطلب لبنان رسميًا من الحكومتين اليونانية والايطالية إرسال ٨٠٠ مراقب للانتشار في مناطق القتال بالتحديد في الشوف وعاليه والضاحية الجنوبية من أجل الإشراف على تثبيت وقف إطلاق النار.

واستمرّت الاشتباكات على المحاور التقليدية طيلة شهر تشرين الثاني ١٩٨٣ الذي شهد، في مطلعه، أولى العمليات الانسانية الآيلة إلى حل مشكلة المهجّرين في دير القمر، إذ تمّ إخلاء ٢١٠ من المسنين والمرضى ونُقلوا إلى بيروت عبر

جزين بالتعاون بين الحزب التقدمي الاشتراكي والصليب الأحمر (في ٤ كانون الأول ١٩٨٣، أعلن وليد جنبلاط عن السماح بخروج جميع المحاصرين في دير القمر، وفي ١٥ من الشهر نفسه، أخلت القوات اللبنانية دير القمر بواسطة شاحنات اسرائيلية، مع بدء مغادرة المهجّرين البلدة، وقد نقلوا في معظمهم إلى المناطق الشرقية من بيروت).

كانون الأول ١٩٨٣ شهد وتائر الاشتباكات نفسها وعلى المحاور التقليدية إياها. لكنه تميّز باغتيال الشيخ حليم تقي الدين رئيس القضاء المذهبي الدرزي في منزله بمحلة الصنائع في بيروت (١ كانون الأول)، وبغارة للطيران الحربي الأميركي على المواقع السورية في جبل لبنان، وإعلان سورية أنها أسقطت ٣ طائرات أميركية وأسرت طيارين.

قوات الحزب التقدمي والحركة الوطنية تسيطر على الشحار الغربي (١٣–١٤ شباط ١٩٨٤)...: اشتباكات المحاور نفسها، وبقذائفها المدفعية العشوائية التي طالت المناطق السكنية البعيدة عن خطوط التوتّر، استمرّت طيلة شهر كانون الثاني والنصف الأول من شباط ١٩٨٤ مخلفةً المزيد من القتلى والجرحى، إضافة إلى نقاط أبرزها: – الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان أعلن عن ١٥٠٠ معتقل لدى القوات اللبنانية التي رفض قائدها فادي افرام اقتراحًا بإطلاق سراحهم (٢٢ كانون الثاني). – إذاعة «صوت الجبل» بدأت بثها العادي (١ شباط). – انهيار أمني واسع (٢–١٠ شباط) واشتباكات طاحنة على محاور الجبل والإقليم وآلاف القذائف والصواريخ تغطي الجبل والشوف والمتن وكسروان وزحلة وبيروت الكبرى. – قنابل المدمّرة الأميركية نيوجرسي تغطي قرى الشوف وعاليه والمتن وتزيل معالم قرية تبيات الدرزية (٨–٩ شباط). – جبهة الخلاص الوطني (سليمان فرنجية، رشيد كرامي ووليد جنبلاط) تعقد اجتماعًا في زغرتا وتدعو إلى وقف إطلاق النار وتحييد الجيش وعدم زجّه في الصراع الداخلي (٣ شباط)، وتعود إلى الاجتماع في دمشق (١٠ شباط).

بعد ذلك بثلاثة أيام سقط الشحار الغربي في يد قوات الحزب التقدمي والحركة الوطنية اللبنانية التي انضمّ إليها وقاتل إلى جانبها ضباط في الجيش اللبناني رجّحوا ميزان القوة العسكرية وحسموا المعركة بسرعة.

«الشحار الغربي» (يقال له أيضًا «جبل الغرب») هو المنطقة التي تشرف على مثلث قبرشمون في الجبل وعلى الخط الساحلي للشوف من الدامور حتى مثلث خلدة عند مدخل بيروت الجنوبي ويربط العاصمة بالجنوب (ساحليًا) والشوف بمنطقة عاليه (في الجبل).

كان الجيش اللبناني (وقد عُيّن قائدًا له العماد ابراهيم طنوس) مسيطرًا على الشحار الغربي سيطرة كاملة. لكن كان لاستمرار الأحداث والاشتباكات في الجبل (وبيروت والضاحية) والمجازر الطائفية والخلافات السياسية والتهم الموجّهة ضد رئيس الجمهورية أمين الجميّل وقائد الجيش ابراهيم طنوس حول «استخدامهما» الجيش لمصلحة فئة واحدة هي حزب الكتائب والقوات اللبنانية أن بعث روح التمرّد عند العديد من ضباط وعناصر الجيش، فالتحقوا بثكنة حمانا في الجبل بناءً على طلب وليد جنبلاط. من هؤلاء الضباط كان النقيب حسّان البعيني الذي التحق بثكنة حمانا في تشرين الأول ١٩٨٣ والذي أوكلت له قيادة جبهة قبرشمون – عيناب – عيتات – كيفون – بيصور. و«حاول النقيب البعيني منذ استلامه قيادة هذه المنطقة وبتوجيه من وليد جنبلاط أن يجمع المعلومات الكافية حول دفاعات الجيش في الشحار الغربي ليكوّن الفكرة المبدئية عن إمكانية مهاجمة هذه الدفاعات وتدميرها بغية تحرير الشحار الغربي...» (وثائق الحرب اللبنانية، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط١، ١٩٨٥، ص١٩١).

«وفي مطلع عام ١٩٨٤ تلقّى النقيب البعيني معلومات سرية تفيد بأن صديقه في الجيش النقيب وليد سكرية، وهو أحد الضباط الوطنيين التقدميين وابن منطقة البقاع، قد كُلّف بأمر من العماد إبراهيم طنوس قائد الجيش، بقيادة الكتيبة ٤٣ التابعة للواء الرابع المتمركز في منطقة الشحار الغربي، وقد أتاحت هذه المعلومات للضابطين الصديقين فرصة التنسيق بينهما للقيام بعمل عسكري خاطف يؤدي إلى تحرير الشحار...» (وثائق الحرب اللبنانية، المرجع المذكور، ص١٩١).

وسرّع الضابطان من الاتصالات والتنسيق في ما بينهما. وفي اتصال لاسلكي مشفّر بينهما «عُلم من خلاله أن الجيش يستعد للقيام بهجوم عسكري بغية احتلال تلة الرادار في بيصور تمهيدًا لوصل قبرشمون بسوق الغرب، كما عُلم أن العماد إبراهيم طنوس قائد الجيش قام مع عدد من الضباط الأميركيين بجولة استطلاعية في الشحار الغربي، وأعطى أوامره لقيادة اللواء الرابع بوجوب تحضير خطة الهجوم على بيصور وتلالها خلال ٤٨ ساعة فقط وقد كان ذلك في ١٠ شباط ١٩٨٤» (وثائق الحرب اللبنانية، ص١٩١). وتمّ إبلاغ وليد جنبلاط بالأمر، «فاتخذ قرارًا فوريًا بمباشرة عملية الهجوم، وأطلق على العملية إسم عملية الأمير السيد عبد الله التنوخي» (المرجع نفسه، ص١٩١). و «تمّ تحرير هذه المنطقة – الشحار الغربي – خلال ١٨ ساعة وتحديدًا بين الثامنة من مساء ١٣ شباط ١٩٨٤ والثانية بعد ظهر ١٤ شباط ١٩٨٤» (ص١٩٢). «أما بالنسبة إلى القوات اللبنانية فقد سبقت كل الجنود إلى ساحلي الدامور والناعمة ومن ثم إلى البحر ولم تشارك أبدًا في هذا القتال، فيما تابع المقاتلون تحرير منطقة الساحل من الدامور حتى خلدة» (ص١٩٢).

... **وعلى إقليم الخروب**...: الشريطان: شريط أحداث إثارة الفتنة وشريط أحداث الفتنة. استمرا متصلين ومتواصلين، فكانت «انتفاضة ٦ شباط» وأحداث الضاحية وبيروت، ثم بعدها أحداث شرقي صيدا (راجع في مكان آخر) وإقليم الخروب.

حتى أواخر نيسان ١٩٨٥، كانت القوات اللبنانية لا تزال مسيطرة في إقليم الخروب والطريق الساحلية. لكن في ٢٨ نيسان ١٩٨٥، وبأقل من ست ساعات، تمكّن الاشتراكيون الدروز (قوات الشهيد كمال جنبلاط)، بمؤازرة أمل وقوات الحركة الوطنية في الإقليم وفي صيدا (خاصة قوات الشهيد معروف سعد)، من السيطرة على الإقليم، وأعلن عن سقوط ٥ مقاتلين من الحزب التقدمي الاشتراكي و٣٥ من القوات اللبنانية بينهم ٥ عسكريين، وأصبحت طريق الساحل مفتوحة أمام «القوى الوطنية». وبصورة متزامنة كانت تجري أحداث شرقي صيدا.

... **وعلى شرقي صيدا (وإقليم التفاح)**: شرقي صيدا هي المنطقة (مجموعة قرى أكثرية أهلها من المسيحيين) المرابطة عند مداخل صيدا، الإقليم، الشوف، منطقة جزين والجنوب، وهي ساحلية في الوقت نفسه.

أحداث الفتنة هناك غلّب التحليل السياسي لدوافعها رغبة مصدرها الأساسي (إسرائيل) في زرع الفتنة مجددًا – بعد الجبل – في مدينة صيدا وجوارها بين المسلمين والمسيحيين بهدف إحداث فرز سكاني يتلخّص بتهجير المسيحيين إلى الشريط الحدودي ليشكلوا حزامًا أمنيًا لها (حيث الميليشيات المتعاونة معها بقيادة أنطوان لحد) فيما يقوم تهجير معاكس، أي للمسلمين من الشريط الحدودي.

دبّابات وضعتها اسرائيل هناك بتصرّف القوات اللبنانية، وقصفت صيدا ومخيّمات الفلسطينيين في عين الحلوة والمية ومية (أواسط آذار ١٩٨٥)، ومواقع للجيش اللبناني في عبرا والهلالية، وأعلن نائب رئيس إقليم الزهراني الكتائبي «أن ربع مليون مسيحي في الجنوب معنيون بانتفاضة سمير جعجع

في مناطق بيروت الشرقية، وانهم ركن أساسي في المقاومة المسيحية» (١٨ آذار ١٩٨٥). وبعد ثلاثة أيام، تعرّض مصطفى معروف سعد لمحاولة اغتيال. وبدأ المسلسل اليومي للاشتباكات والقصف الذي استمرّ نحو ٤٠ يومًا، إذ انتهى هناك في ٢٦ نيسان ١٩٨٥، حيث تمكّنت قوات «الحركة الوطنية» و«الإسلامية» و«جيش التحرير الشعبي – قوات الشهيد معروف سعد» من السيطرة على قرى القياعة والهلالية والبرامية وعبرا، وأحكمت حركة «أمل» سيطرتها على ١٥ قرية وبلدة في إقليم التفاح، ودخلت بلدة مغدوشة. وأسفر هذا الجزء من شريط الحرب اللبنانية عن هزيمة أخرى للقوات اللبنانية (التي انتقلت قيادتها إلى سمير جعجع إثر انتفاضة كانون الثاني ١٩٨٥)، وعن سقوط مئات القتلى والجرحى وتهجير نحو ٥٠ ألفًا أكثريتهم من أبناء المنطقة المسيحيين.

انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤

مقدمات: الضاحية في أيلول وتشرين الأول ١٩٨٢: في الأسبوع الأول من أيلول ١٩٨٢، استقبلت الضاحية الجنوبية لبيروت (وكذلك بيروت الغربية) وحدات من الجيش اللبناني بتظاهرة شعبية عفوية نثرت خلالها النسوة الرز والزهور والعطور على رجال القوة اللبنانية، وانسحب مقاتلو «القوات المشتركة» (الحركة الوطنية) من بعض مواقعهم وسلموها إلى الجيش تسهيلًا لـ«الخطة الأمنية». وراح الجيش يزيل العوائق والأتربة والألغام من الشوارع، وتمركز في المواقع التي أخلتها القوة المتعددة الجنسية.

وفي أعقاب الاجتياح الإسرائيلي لبيروت الغربية ومجزرة مخيّمي صبرا وشاتيلا (١٥–١٦ أيلول)، عقدت لجنة الاتصال العسكرية اللبنانية – الإسرائيلية اجتماعًا واتّخذت قرارًا بدخول وحدات من الجيش اللبناني المخيمين. فدخل



الرئيس سليم الحص، متأثرًا ودامع العينين، لما شاهده من دمار في الضاحية وسمعه من شكاوى المواطنين ومآسيهم.

الجيش المخيمين وانتشر في شوارع وأحياء بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية مجددًا.

عن دخول الجيش الضاحية أثناء ذلك، يروي الرئيس أمين الجميّل (في حديثه المتلفز، LBC، ليلة ٨–٩ نيسان ٢٠٠١) أن مخاوف جدية سيطرت على أهالي الضاحية، فاتصل به السيد محمد مهدي شمس الدين، وكذلك الشيخ عبد الأمير قبلان، وطالباه بإرسال الجيش إلى الضاحية. فأصرّ قائد الجيش العماد ابراهيم طنوس، على ما روى الرئيس الجميّل، أن يكون اللواء السادس (بقيادة العقيد لطفي جابر، وهو شيعي، كما أن معظم ضباط وعناصر هذا اللواء من الشيعة) هو الذي يُعطى مهمة الدخول والانتشار في الضاحية. وقال الرئيس الجميّل ان عناصر أصولية كانت تحضر إلى الضاحية، وفوجئ الجميع مرة أن فرقة من الجيش (اللواء السادس) حوصرت وخُطف عناصرها، وتبيّن في ما بعد أن حركة «أمل» نفسها فوجئت بالحادثة التي كانت العنصر الأساسي في تصعيد الموقف. وربط الجميّل بين هذا التصعيد في الضاحية (وصولًا الى انتفاضة ٦ شباط، وكذلك في الجبل) وبين ما قاله له سفير الاتحاد السوفياتي سولداتوف من أن السوفيات في معركة مع الأميركيين «ولم نجعلهم يخرجون سالمين من المستنقع اللبناني...».

رافقت عملية انتشار الجيش حملة مداهمات واسعة شملت بعض المؤسسات الصحافية (مجلة الشراع، مجلة صباح الخير، جرائد السفير والنداء وبيروت المساء، ومجلة الراية. وكذلك مقر الحزب الشيوعي، ومنازل الرئيس رشيد كرامي والنائب زاهر الخطيب وقائد جيش لبنان العربي أحمد الخطيب).

ورافق عملية الدهم عملية هدم شملت عشرات المنازل والمحلات التجارية في المنطقة الممتدة من حسينية الرمل العالي إلى تلة الكوكودي في الجانب الشرقي من طريق المطار، بحجة إزالة مخالفات البناء في الأملاك العامة.

وتعرّضت الحكومة لنقد شديد على هذه العمليات وما رافقها من اعتقالات، أقساه عليها جاء من جانب حكومة أوروبية. إذ أعلن وزير الدفاع الإيطالي ليليو لاغوريو، في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٢، أن عدد المعتقلين من لبنانيين وفلسطينيين وغيرهم بلغ ١٤٤١ شخصًا، ونفى لاغوريو، أمام لجنة الدفاع في البرلمان الإيطالي، أن يكون أي جندي من الوحدة الايطالية (في القوة المتعددة الجنسية) قد شارك في عمليات الدهم التي نفّذها الجيش اللبناني في بيروت، وأعلن أن «ايطاليا أبلغت قلقها من هذه العمليات البوليسية إلى الحكومة اللبنانية وإلى الرئيسين الفرنسي والأميركي»، وحذّر من أن «هناك خوف من أن الحكومة اللبنانية قد تجد نفسها أمام حقبات خطيرة من خرق حقوق الإنسان».

وأشد ما آلم وأقلق أهالي الضاحية وبيروت الغربية أنه في الوقت الذي كانوا يتعرضون فيه للدهم والاعتقالات كانت بيروت الشرقية لا تزال تحت سيطرة القوات اللبنانية وحزب الكتائب، على الرغم من الاستفزازات التي كانت تتعرّض لها حواجز الجيش في الشرقية والتي كانت أخبارها تتوارد تباعًا. وأكثر من ذلك، فقد دخلت عناصر كتائبية وقواتية الى أحياء بيروت الغربية والضاحية، في ظل دخول الجيش ولجأت الى أعمال استفزازية الى حد «القبض على مطلوبين وسحبهم الى بيروت الشرقية» (نتيجة لذلك حصلت عدة مواجهات بين قوى الحركة الوطنية من جهة وميليشيا القوات والكتائب – مستظلة الجيش – من جهة ثانية، كان أبرزها أشتباكات ٢٨–٢٩ آب ١٩٨٣ في المريجة، ثم شملت مختلف أحياء بيروت الغربية، وأدّت إلى اقتحام الجيش مقر حركة أمل في برج البراجنة، واستيلاء حركة أمل على مبنى تلفزيون لبنان في تلة الخياط).

مسلسل توثيقي لبدايات انتفاضة ٦ شباط: طال هذا المسلسل ١٣ شهرًا (٦ كانون الثاني ١٩٨٣ – ٦ شباط ١٩٨٤) من الحوادث الأمنية التي شحنت النفوس فانفجرت معارك ضارية في ما عُرف بانتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، وفي ما يلي أهم هذه الحوادث:

- ٦ كانون الثاني ١٩٨٣، حملة مداهمات واسعة للجيش في الضاحية.
- ٢٧ آذار، إطلاق جميع معتقلي الضاحية، والجيش يكثّف حواجزه ودورياته.
- ١٧ أيار، قتيل و٦ جرحى في اشتباك بين الجيش ومتظاهرين احتجاجًا على اتفاق ١٧ أيار.
- ١٥ تموز، سقوط ٧ قتلى و٤٠ جريحًا في صدام بين الجيش ومهجّري وادي أبو جميل وعناصر حركة أمل بسبب محاولة إخلاء مدرسة الأليانس، وإضراب عام في بيروت الغربية والضاحية دعمًا لقضية المهجّرين.
- ٢٣–٣١ آب، اشتباكات واسعة في الضاحية وبيروت الغربية (الجيش والقوات من جهة وأمل والحزب التقدمي الاشتراكي من جهة ثانية)، وطال القصف المركز بيروت والضواحي القريبة والبعيدة، وعاليه، والمتنين، وساحل كسروان، وحصد عشرات القتلى والجرحى، إضافة الى عشرات آخرين سقطوا في أرض المعركة.
- في أيلول، تجددت الاشتباكات بين الجيش وأمل (في الشياح، المريجة، حي الليلكي، حي السلم، محاور النيرو، برج البراجنة)، وانتهت باتفاق وقف إطلاق النار، أعاد الجيش بموجبه (٢٥ أيلول) تمركزه في المريجة على أن يكون ممنوعًا على القوات اللبنانية العودة الى المنطقة.
- في ٤ تشرين الأول ١٩٨٣، عادت الاشتباكات من جديد بين الجيش وأمل حاصدة موجة جديدة من القتلى والجرحى (قدّرت بالمئات) واستمرت حتى بلوغ ذروتها في ٦ شباط ١٩٨٤، ولم تكن تشهد انقطاعًا إلا لأيام قليلة.

الانتفاضة (٦ شباط ١٩٨٤): فيما الاشتباكات العنيفة متواصلة على محاور الضاحية، والاقتحامات المتبادلة، والقصف العشوائي، وتساقط العشرات من القتلى والجرحى بالإضافة الى الأضرار المادية الفادحة في الممتلكات خاصة لجهة تدمير المنازل، دعا رئيس حركة أمل نبيه بري، في مؤتمر صحافي (٤ شباط ١٩٨٤) إلى «استقالة الوزراء المسلمين والوطنيين». فتبلّغ رئيس الحكومة شفيق الوزّان، في اليوم نفسه، استقالة الوزراء عدنان مروّة وبهاء الدين البساط وابراهيم حلاوي، وقرّر بدوره تقديم استقالة حكومته. وفي اليوم التالي، قبل الرئيس أمين الجميّل استقالة الوزّان، ودعا في رسالة إلى اللبنانيين، إلى استئناف مؤتمر الحوار الوطني.

لم تمر ساعات على رسالة الرئيس الجميّل، أي في صبيحة ٦ شباط، تصاعد التدهور الأمني في الضاحية الجنوبية وامتدّ إلى الغربية حيث سرعان ما تمكّن مقاتلو أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وباقي فصائل قوى الحركة الوطنية من السيطرة على الموقف في كل المواقع والثكنات والمراكز العسكرية بعد معارك ضارية وأدّت إلى مقتل وجرح نحو ٣٠٠ شخص. وقد تزامن هذا الوضع مع إعلان ضباط وجنود في الجيش إلتزامهم بما جاء في المؤتمر الصحافي لنبيه بري، ومع نداءات للمفتي حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين وبطريرك الروم الأرثوذكس هزيم والبطريرك الماروني خريش لوقف النار، وكذلك إعلان رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميّل أنه «إذا تعذّر الاتفاق فليذهب كل فريق من اللبنانيين في طريقه».

بعد سيطرة «القوى الوطنية» على بيروت الغربية والضاحية، عادت الاشتباكات مجددًا (وكما في جولات الحرب المعهودة) إلى خطوط التماس خاصة عند محوري مار مخايل والعمروسية – الشويفات (٧ شباط). وفي الوقت نفسه، أذاع قائد اللواء السادس العقيد لطفي جابر بيانًا جاء فيه: «... نعلن تأييدنا لموقف قيادة حركة أمل الذي أعلنه الأستاذ نبيه بري في مؤتمره الصحافي في ٤ شباط ١٩٨٤ ولتوجهات القيادات الإسلامية

والوطنيّة (...) ونعلن أننا نتولى المهام الأمنية في بيروت الغربية مؤكدين على رفضنا زج الجيش في الخلافات الداخلية، وعلى دعمنا للحوار السياسي...»، وطالب المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (٨ شباط) بـ«محاكمة المسؤولين عن تدمير الضاحية الجنوبية»، فيما التوتر إستمر على خطوط التماس.

في ١١ شباط، اتّفق على تمركز وحدة فرنسية (من القوة المتعددة الجنسية) في محيط البريد بناية العجة. وعقد اجتماع موسّع في منزل المفتي حسن خالد حضره رفيق الحريري وبحث في التطورات الأخيرة. وفي ٢٣ شباط، اتّفق على وقف إطلاق النار وأعلنه من دمشق المبعوث السعودي الأمير بندر بن سلطان. وبدأ على الفور تنفيذ التدابير في بيروت الغربية عبر انتشار قوى الأمن يؤازرها اللواء السادس في الجيش.

مؤتمر الحوار الوطني في جنيف ولوزان ١٩٨٣-١٩٨٤

الدعوة الى مؤتمر الحوار: بعد سقوط كل القرى الجبلية في منطقتي عاليه والشوف في أيدي مقاتلي الحزب التقدمي الاشتراكي (٩ أيلول ١٩٨٣، كما تقدّم ذكره في «حرب الجبل»، ضاعفت المملكة العربية السعودية جهودها وكلفت الأمير بندر بن سلطان والسيد رفيق الحريري القيام بوساطة مع سورية انتهت بإعلان وقف النار من دمشق في ١٢ أيلول ١٩٨٣. والإعلان نفسه حمل الدعوة الى حوار وطني.

وفي ٢٥ أيلول (١٩٨٣)، أعلنت السعودية وسورية من دمشق أنه تمّ الإتفاق على إنهاء الحرب ووقف النار في لبنان والبدء بالحوار الوطني.

كما أعلن في بيان صدر عن قصر الرئاسة في بعبدا اتفاق وقف النار والدعوة الى بدء الحوار، وسمّى البيان المدعوين إليه: وليد جنبلاط، نبيه بري، كميل شمعون، صائب سلام، عادل عسيران، بيار الجميّل، سليمان فرنجية، رشيد كرامي وريمون إده.

اتفاق على بنود الحوار: في ١٣ تشرين الأول ١٩٨٣، تشكّلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني، وعقدت، في اليوم نفسه، إجتماعًا وحيدًا في مبنى وزارة الصحة العامة استمرّ ٨ ساعات، وترأسه خليل مكاوي الأمين العام لوزارة الخارجية (ممثلًا رئيس الجمهورية)، وحضره محسن دلول (ممثلًا وليد جنبلاط)، عاكف حيدر (ممثلًا نبيه بري)، مارون حلو (ممثلًا كميل شمعون)، محمد المشنوق (ممثلًا صائب سلام)، عدنان حب الله (ممثلًا عادل عسيران)، وألفرد ماضي (ممثلًا بيار الجميّل). وغاب عن الاجتماع ممثلو سليمان فرنجية ورشيد كرامي وريمون إده (كان إده أعلن أنه لن يشارك في هيئة الحوار).

في الاجتماع توصّلت اللجنة إلى الاتفاق على جدول أعمال للحوار من ثمانية بنود:
- الوفاق الوطني الشامل والدائم.
- هوية لبنان وعلاقته العربية والدولية.
- إنهاء الإحتلال الإسرائيلي.
- تأمين انسحاب القوات غير اللبنانية من لبنان باستثناء القوات الموجودة بموافقة الحكومة اللبنانية.
- الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري والمالي والإعلامي.
- تأمين العدالة الاجتماعية والمساواة، وتكافؤ الفرص بين جميع اللبنانيين، وتحقيق التكامل الإنمائي العادل والمتوازن لمختلف المناطق اللبنانية.
- البحث في أوضاع المؤسسة العسكرية.
- بسط سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية.

مؤتمر الحوار في جنيف: أكّد الرئيس الجميّل ما جرى التوافق عليه حول أن تكون جنيف مكانًا لاجتماع هيئة الحوار، وحدّد موعده في ٣١

تشرين الأول ١٩٨٣، واتصل، قبل أيام، بالعاهل السعودي الملك فهد والرئيس السوري حافظ الأسد داعيًا إياهما إلى إرسال مراقبين من قبلهما لحضور المؤتمر.

وفي الموعد المحدد، ٣١ تشرين الأول ١٩٨٣، افتتح المؤتمر أعماله في فندق أنتركونتيننتال في جنيف، بمشاركة:
- أركان جبهة الخلاص الوطني: سليمان فرنجيه (ومعه عبد الله الراسي ورامز الخازن)، رشيد كرامي (ومعه عمر مسيكة ومحمد المملوك)، وليد جنبلاط (ومعه مروان حمادة، خالد جنبلاط وعبد الله الأمين).
- رئيس حركة أمل نبيه بري (ومعه هيثم جمعة ومحمد بيضون).
- ركنا الجبهة اللبنانية: كميل شمعون (ومعه ميشال ساسين ومارون حلو)، وبيار الجميّل (ومعه جورج سعادة، جوزف أبو خليل وألفرد ماضي).
- عادل عسيران (ومعه نجله علي عسيران وعادل قانصوه).
- صائب سلام (ومعه جميل كبي ومحمد المشنوق).
- الوفدان المراقبان: السعودي، وضمّ وزير الدولة محمد ابراهيم مسعود وسفير السعودية في لبنان الشيخ أحمد الكحيمي ورفيق الحريري، والسوري مثّله وزير الخارجية عبد الحليم خدّام.

اقتصرت جلسة الافتتاح على كلمة ألقاها الرئيس اللبناني وأخرى للرئيس السويسري المضيف بيار أوبير الذي تمنى للمؤتمر النجاح «سيّما وأن أنظار العالم تنصبّ عليكم».

وبعد سبع جلسات من المناقشات انتهت المرحلة الأولى من مؤتمر الحوار في ٣ تشرين الثاني ١٩٨٣ وصدر بيان (راجع تاليًا)، وتشكلت لجنة فرعية (من المستشارين الذين ذكرت أسماؤهم آنفًا) لتحضير جدول أعمال الدورة الثانية للحوار، ولمتابعة البحث في المشاريع الإصلاحية المقترحة.

بيان جنيف: تضمّن البيان الختامي لجلسات المؤتمر الوطني في جنيف أربع نقاط هي:

«أولًا: الإقرار بالإجماع لصيغة هوية لبنان وفقًا لما يأتي: لبنان بلد سيّد حرّ مستقل وواحد أرضًا وشعبًا ومؤسسات في حدوده المنصوص عليها في الدستور اللبناني والمعترف بها دوليًا وهو عربي الانتماء والهوية وعضو مؤسس وعامل لجامعة الدول العربية وملتزم كل مواثيقها على أن تجسد الدولة هذه المبادئ في كل الحقول والمجالات من دون استثناء.

ثانيًا: إجماع الرأي على أنه بسبب الظروف التي رافقت توقيع اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣، ونظرًا إلى الملابسات الدولية التي قد تنتج من استمرار الوضع الحالي القائم، يطلب المؤتمر إلى رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ أمين الجميّل أن يقوم بالإجراءات والاتصالات الدولية اللازمة من أجل إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتأمين سيادة لبنان الكاملة على كل أراضيه وفي كل المجالات الوطنية.

ثالثًا: تعزيز اللجنة الأمنية للإشراف على استتباب الأمن والعمل على اتخاذ التدابير وتلقّي الشكاوى والنظر فيها والسهر على حسن تنفيذ المقررات التي تتّخذ.

رابعًا: تقديم المشاريع الإصلاحية في شتى الحقول والمعدةمن المشاركين في المؤتمر إلى أمانة السر من أجل جمعها وتنسيقها وإعدادها للمناقشة في الجلسات المقبلة للمؤتمر تسهيلًا لأعماله».

أحداث أجّلت الحلقة الثانية من المؤتمر: في ختام أعمال الحلقة الأولى في جنيف قرّر المؤتمرون استئناف جلساتهم في جنيف في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٣. لكن تسارع الأحداث العسكرية في الضاحية والجبل بين الجيش اللبناني من جهة والحزب التقدمي الإشتراكي وحركة أمل من جهة ثانية، والحركة السياسية المتسارعة والضاغطة خاصة لجهة إلغاء أو تعديل اتفاق ١٧ أيار، ما دفع الحكم للتحرّك بكثافة عربيًا ودوليًا خاصة في اتجاه دمشق.

ففي ١١ تشرين الثاني ١٩٨٣، تمّ اتصال هاتفي بين الرئيسين الجميّل والأسد أدّى إلى زيارة عبد الحليم خدّام لبيروت واجتماعه بالجميّل مؤكّدًا رغبة سورية في وجوب إلغاء اتفاق ١٧ أيار.

وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٣، إجتمع المبعوث الأميركي الجديد دونالد رامسفيلد بالرئيس الجميّل، ونقل إليه وجهة النظر الأميركية وهي اعتبار اتفاق ١٧ أيار «مجمّدًا» إلى حين إيجاد الأجواء الإقليمية والدولية الملائمة لتطبيقه.

ومع تصاعد أحداث الضاحية قرّر الحكم قطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران (حديث عن تواجد أصوليين ومسلحين ايرانيين في الضاحية، عاد الجميل وذكره في حديثه المتلفز، ليلة ٨-٩ نيسان ٢٠٠١)، وتجميد العلاقات مع ليبيا و«درسها» مع اليمن الشمالية.

وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٨٣، توجّه الجميّل إلى روما، واجتمع إلى البابا يوحنا بولس الثاني والرئيس الإيطالي ساندرو برتيني. وترأس في روما اجتماعًا للجنة الأمنية (جان غانم، حسن هاشم، أيوب حميد، خالد جنبلاط، مروان حمادة، وبحضور رفيق الحريري) من أجل إيجاد خطة عملية لوقف النار وفصل القوات.

وفي أول كانون الأول ١٩٨٣، عقد الجميّل قمة ثالثة مع الرئيس الأميركي ريغان تركزت على مصير اتفاق ١٧ أيار. وفي ٨ كانون الثاني ١٩٨٤، إجتمع في الرياض وزراء خارجية لبنان وسورية والسعودية من أجل إيجاد خطة أمنية، واستئناف الحوار الوطني. واستمرت الاجتماعات مدة يومين دون أن تؤدي إلى نتائج محددة لا سيّما حول مصير اتفاق ١٧ أيار.

وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٨٤، أعلن الرئيس حافظ الأسد، أثناء استقباله المبعوث الأميركي رامسفيلد «إن الاتفاق اللبناني - الاسرائيلي يجب أن يلغى لأنه جعل لبنان محمية اسرائيلية وإن القوات السورية ستكون آخر من يغادر لبنان».

ظرف صعب للغاية أمام الجميّل واستئناف الوساطة السعودية: انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، سيطرة حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي على بيروت الغربية، استقالة الحكومة (حكومة الوزّان)، قرار الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا سحب قواتها (القوة المتعددة الجنسية) من لبنان، سقوط منطقة الشحار الغربي في أيدي مقاتلي الحزب التقدمي الإشتراكي، وسقوط الدامور والمشرف والناعمة وخلدة في أيدي الحزب وحركة أمل، ومطالبة زعيميهما باستقالة الرئيس الجميّل، والانتقادات الحادة الموجّهة للجميّل داخل الصف المسيحي، لا بل داخل القوات اللبنانية وحزب الكتائب خاصة من قبل سمير جعجع (الخارج مهزومًا من حرب الجبل) وأنصاره... كلها أمور وضعت الرئيس أمين الجميّل في مأزق ضيّق وضاغط الى أقصى حد.

لكن بعد أيام قليلة على توالي أحداث هذا المأزق، ثمة متنفس تقدمت به المملكة العربية السعودية باستئناف وساطتها، وتوصلها في ٢٣ شباط ١٩٨٤ إلى اتفاق لوقف إطلاق النار أعلنه الأمير بندر بن سلطان من دمشق، ثم، وبعد أقل من أسبوع، بالقمة اللبنانية - السورية في دمشق (٢٩ شباط) التي وُصفت بـ«الإيجابية»، لكونها أدّت الى إلغاء لبنان رسميًا، في ٥ آذار، اتفاق ١٧ أيار.

استئناف الحوار الوطني في لوزان: وفي اليوم التالي، أي في ٦ آذار ١٩٨٤، وُجّهت رسميًا الدعوات لعقد الحلقة الثانية من مؤتمر الحوار الوطني في لوزان (سويسرا). وعقدت الجلسة الأولى في فندق بوريفاج (لوزان - سويسرا، ١٢ آذار ١٩٨٤) وسط أصداء انهيار الوضع الأمني في لبنان وسقوط عشرات القتلى والجرحى. وانتهت الجلسة بقرار يدعو الى «وقف شامل وكامل لإطلاق النار».

وفي اليوم الثاني عاد المؤتمر وأكّد نداءه لوقف إطلاق النار، ولما لم يحترم، تلبّدت أجواء المؤتمر

خاصة إزاء ورقة العمل المشتركة التي تقدم بها حزبا الكتائب والوطنيين الأحرار (بيار الجميّل وكميل شمعون) تحت عنوان «لبنان، جمهورية اتحادية»، وإزاء إصرار نبيه بري، رئيس حركة أمل، على محاسبة رئيس الجمهورية واستقالته.

في اليوم الثالث، اتّسمت المناقشات بروح التفاوض والتحاور مع دخولها في صلب المشكلات السياسية والإصلاح المنشود. وأبرز ما ميّز جلسة اليوم الثالث كلمة وليد جنبلاط الذي أكد على رفض الفدرالية والتقسيم، وعلى تحرير الجنوب، وإلغاء الطائفية السياسية، وإعادة بناء جيش وطني عربي، وإعلان «الجمهورية العربية اللبنانية»، وإنشاء مجلس رئاسة ينتخب من الشعب وتكون رئاسته مداورة كل سنة، والدعوة إلى اعتماد الاستفتاء الشعبي للبتّ في القضايا المصيرية.

في جلسة اليوم الرابع حصل خلاف بين بيار الجميل وسليمان فرنجية بسبب موقف «القوات اللبنانية» و«الفعاليات المسيحية» التي حملت على سورية والعروبة، ورفض بيار الجميّل وكميل شمعون التنكر لهذا الموقف.

واقتصرت جلسة اليوم الخامس (١٧ آذار ١٩٨٤) على رؤساء الوفود وتحوّلت الى سرية بناء لاقتراح عبد الحليم خدّام، وكانت أخبار تواصل القصف وسقوط القتلى والجرحى تتوالى على المؤتمرين. ورفض جنبلاط وبري ورقة عمل تقدّم بها رئيس الجمهورية في الجلسة، لأنها برأيهما «غير صالحة للنقاش أصلًا». واستأثر موضوع إنهاء الاقتتال بقسم من الجلسة، وموضوع إلغاء الطائفية السياسية بالقسم الآخر. وكان فرنجية رافضًا أي شيء يمسّ صلاحيات رئيس الجمهورية، فيما رفض شمعون وبيار الجميّل إلغاء الطائفية السياسية.

البيان: اختتم مؤتمر الحوار الوطني في لوزان في ٢٠ آذار ١٩٨٤، ببيان أكد على وقف إطلاق النار، وعلى تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد:

«...أولًا وقف إطلاق النار ووضع خطة أمنية تقوم على ما يأتي:

- فصل القوات المتقاتلة.
- سحب الأسلحة الثقيلة.
- وضع خطة من أجل إعادة الجيش إلى ثكنه.
- تولية قوى الأمن الداخلي مسؤولية الأمن على أن تفصل إليها عناصر من مجنّدي خدمة العلم واحتياط الجيش.
- تشكيل لجنة أمنية عليا عسكرية - سياسية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة الأمنية واتخاذ القرارات والإجراءات الملائمة في ضوء المبادئ المشار إليها.

ثانيًا: وقف الحملات الإعلامية بكل أشكالها.

ثالثًا: تشكيل هيئة تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد للبنان الغد مكوّنة من ٣٢ عضوًا يختارهم فخامة رئيس الجمهورية بالتعاون مع أعضاء هيئة الحوار الوطني، على أن تتقدم بتقرير عن نتائج أعمالها خلال ستة أشهر (...)».

أوراق العمل: أربع أوراق عمل شكلت محور مناقشات مؤتمر الحوار الوطني في لوزان، وهي تباعًا:

١- ورقة عمل الجبهة اللبنانية لإنشاء «جمهورية اتحادية»، التي اعتبرت في ما اعتبرت أن «ما أدّى إلى هذا الانفجار هو أن الدولة المذكورة (دولة الأربعينات) دولة وحدوية تصلح لمجتمع متجانس فيما المجتمع اللبناني مجتمع مركب ومتنوع وتعددي، الأمر الذي زاد من حدة الصراع حول السلطة، بدلًا من أن يخففه، أو يقلّل من الاحتكاك والنزاعات المسلحة (...). وقد برهنت ظروف الحرب... كم هي حريصة هذه الطوائف على شخصياتها وطوائفها ومتمسكة أيضًا بأنظمتها الخاصة (...) وليس صحيحًا أن النظام الاتحادي نظام تقسيمي أو هو يمهّد له أو يعرض لبنان لمثل ذلك، بل العكس هو الصحيح...».

وتنتهي الورقة بتحديد صلاحيات السلطة الاتحادية (السياسة الخارجية، النقد... وفق ما هو معروف في أنظمة الدول الاتحادية). ورسم إطار التنظيم اللامركزي: «١- يقسم لبنان إلى مقاطعات تكون العاصمة بيروت إحداها. وتقسم كل مقاطعة إلى أقضية ويراعى في تحديد حدود الأقضية أكبر قدر ممكن من التجانس الطائفي...». وتذيل بالمكان (لوزان) والتاريخ (١٢ آذار ١٩٨٤)، والتوقيعين: بيار الجميّل رئيس حزب الكتائب اللبنانية، وكميل شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار.

٢- ورقة عمل حركة أمل: رفض التقسيم «رفضًا باتًا وقاطعًا... وهذا الموقف يحتّم رفض التوطين...» وتحقيق الانسحاب الإسرائيلي وإلغاء هيمنة الحزب الواحد، و«محاسبة ومعاقبة المسؤولين عن مجازر وتدمير الضاحية والجبل وبيروت والإقليم...» و«إلغاء الطائفية السياسية إلغاءً عامًا وشاملًا»، و«وضع سياسة دفاعية تتلاءم مع هوية لبنان وانتمائه العربي»، و«العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة من خلال الإصلاح المالي والإقتصادي والإجتماعي».

٣- ورقة رئيس الجمهورية أمين الجميّل: صاغ رئيس الجمهورية هذه الورقة لتكون نقاطًا «تمّ الاتفاق عليها» بعد سلسلة اجتماعات لوزان بين ١٢ و١٨ آذار ١٩٨٤ (لكنها رُفضت). وأهم ما تضمنته الورقة: «تطوير النظام السياسي في الاتجاهين التاليين:

«أ- مركزية سياسية تضمن وحدة الأرض والشعب والمؤسسات والتوازن الوطني والمساواة بين العائلات الروحية التي تؤلف لبنان.

«ب- لا مركزية إدارية واسعة تشرك الشعب بصورة مباشرة في تنمية مناطق البلاد كافة، تنمية عادلة ومتكاملة في إطار وحدات إقليمية فاعلة ومتفاعلة (...).

«توسيع التمثيل النيابي من خلال زيادة عدد النواب... وعلى قاعدة المناصفة بين المسيحيين والمسلمين (...).

«تصير تسمية رئيس الوزراء من قبل المجلس النيابي، ويتولى الرئيس المكلف إجراء الاستشارات البرلمانية لتشكيل الحكومة، ويضع بعدها لائحة بأسماء الوزراء بالاتفاق مع رئيس الجمهورية والحكومة، وتحمل توقيعهما، في ما عدا مرسوم تعيين رئيس الوزراء وقبول استقالة الحكومة أو إقالتها (...).

«إلغاء الطائفية في التعيين للوظائف في الإدارات العامة مع المحافظة على المساواة في وظائف الفئة الأولى (...).

«التعجيل في وضع سياسة دفاعية وأمنية وفي تنظيم القوى المسلحة... فيكون الجيش مسؤولًا عن أمن الوطن والدولة وحماية الحدود، وتكون قوى الأمن الداخلي مسؤولة عن أمن المواطن...».

٤- ورقة العمل «الوطنية - الإسلامية»، مقدمة من الرؤساء عادل عسيران، صائب سلام ورشيد كرامي، ومن نبيه بري ووليد جنبلاط:

- «العمل على إنهاء الإحتلال الإسرائيلي على أساس مقررات مجلس الأمن بما في ذلك القرار ٤٢٥ (...).
- وقف العمل بالمراسيم الإشتراعية الصادرة العام ١٩٨٣ (...) حل جميع الميليشيات والتنظيمات المسلحة، وإزالة كل مظاهر الهيمنة الحزبية والفئوية (...).
- إلغاء الطائفية السياسية (...).
- انتخاب رئيس الجمهورية في المجلس النيابي ومجلس الشيوخ (...).
- إنشاء مجلس الشيوخ... ورفع عدد النواب الى ١٢٠ نائبًا (...).
- إلغاء طائفية الوظيفة على كل المستويات (...).
- إنشاء مجلس اقتصادي اجتماعي من الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والنقابية (...).
- وضع سياسة دفاعية تتلاءم مع هوية لبنان وانتمائه العربي... وإخضاع المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية... والامتناع عن زجّ الجيش في أي صراع داخلي...».

◆ أحداث ١٩٨٥

في تقديمه لمجلد العام ١٩٨٥ من «وثائق الحرب اللبنانية» (المركز العربي للأبحاث والتوثيق تشرين الثاني ١٩٨٦)، يلخّص رجا سري الدين مختلف ما جاءت به التحليلات الجادة والموضوعية في تفسيرها لأحداث العام ١٩٨٥: انتفاضات بيروت الشرقية وبيروت الغربية، طرابلس، حرب المخيّمات، الاتفاق الثلاثي، الممارسات اليومية لقوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا:

«لقد كانت التطورات الأمنية في لبنان، منذ بداية حربه العام ١٩٧٥ وحتى الآن، انعكاسًا للتطورات السياسية في المنطقة منذ الكيلومتر ١٠١، إلى زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس، واتفاقي كامب دافيد، والخيار الأردني وغيره من المشاريع، حتى اتفاق عمان والتحركات المشتركة للأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية... والمعنيون بأزمة لبنان، محليين وإقليميين، ربطوا كل ما جرى على الساحة اللبنانية برياح التسوية التي تهب على منطقة الشرق الأوسط. واختيار لبنان ليكون ساحة للصراع العربي - الإسرائيلي ومرآة للصراع العربي - العربي وثمنًا لأي حل مرتقب لأزمة الشرق الأوسط لا يحمل إلّا تفسيرًا واحدًا، هو ضرب صيغة التعايش بين كافة الطوائف اللبنانية لتبرير وجود الدولة العبرية العنصرية المستحدثة بين دول المنطقة. والمؤامرة التي استهدفت لبنان منذ ١١ عامًا ولا تزال تحمل في طياتها معنًى واحدًا هو السعي الدؤوب لمخططي المؤامرة من أجل الوصول باللبنانيين إلى حاجة كل طائفة أو فئة للانغلاق في مجتمع متجانس دينيًا ومذهبيًا. وزعماء إسرائيل لا يطمحون، في مرحلة نهاية هذا القرن، بأكثر من إضعاف كافة أبناء الطوائف والأقليات الدينية التي تقطن شرقي البحر الأبيض المتوسط ليظهروا اليهود، في النتيجة، بمظهر النخبة الأقوى والأكثر قدرة وتفوقًا على باقي الشعوب».

ملخص الوضع الأمني: بيروت تحولت إلى غابة من السلاح والمسلحين، الذين يتوزّعون على عشرات المنظمات، يضيع وسطها، يوميًا، عشرات الأبرياء بين قتيل وجريح. في بيروت الشرقية، صراع بين حزب الكتائب والقوات حول الاستئثار بـ«القرار المسيحي»؛ في بيروت الغربية، صراع حول النفوذ والسيطرة بين كافة الأحزاب «الوطنية والتقدمية» الخارجة منتصرة من حرب الجبل وانتفاضة ٦ شباط، من حركة أمل إلى الحزب التقدمي الاشتراكي إلى حزب الله، إلى «المرابطون» وغيرهم.

كانون الثاني (١٩٨٥): استمرار الاشتباكات في محاور الجبل: سوق الغرب، كفرشيما - الشويفات، خلدة، إقليم الخروب...

اشتباكات بين حركة أمل والمرابطون في صبرا والطريق الجديدة، وقيام لجنة ترتيبات أمنية وغرفة عمليات في الجيش اللبناني الذي سيّر دوريات في شوارع بيروت. لكن حاجزًا للجيش في خلدة طوقته مجموعات مسلحة، وقصف عشوائي على بيروت الشرقية.

شباط: استمرار الاشتباكات على محاور الجبل. إشكالات أمنية واشتباكات بين تنظيمات محلية تتزامن ومحاولات الجيش التمركز في مواقع في العاصمة.

آذار: استمرار الاشتباكات على محاور الجبل. قذائف على مطار بيروت. اشتباك بين مرافقي رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وعناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي في ساقية الجنزير في بيروت. انتفاضة سمير جعجع في القوات ردًا على قرار المكتب السياسي لحزب الكتائب بفصله من الحزب؛ وحركة جعجع تحكم قبضتها سياسيًا وعسكريًا على المنطقة الشرقية، وتحدّد «الكانتون المسيحي من المدفون إلى كفرشيما».

نيسان: تراشق واشتباكات في محاور الجبل. عودة إلى إقفال المعابر في بيروت، وتزايد الاشتباكات بين حركة الناصريين المستقلين «المرابطون»، ورئيس الحكومة رشيد كرامي يقدّم استقالته، واحتدام المعارك على خطوط التماس بين البيروتين. أركان لقاء دمشق يجتمعون في منزل المفتي حسن خالد في عرمون ويقررون خطة أمنية لبيروت الغربية.

أيار: اشتباكات محدودة في محاور الجبل، ومتواصلة وعنيفة في محاور (خطوط التماس) العاصمة؛ فيما القوات اللبنانية تزيد من توسيع هيمنتها في المناطق الشرقية على حساب حزب الكتائب، وطلّابها في الخارج ينظمون عمليات اعتصام في السفارات اللبنانية في بروكسيل وسيدني ومونتريال وباريس. ورئيس الهيئة التنفيذية في «القوات»، ايلي حبيقة، يعلن إلغاء «مكتب القوات» في القدس، وسحب القوات من جزين والشريط الحدودي، والعمل لوقف النار في العاصمة.

حزيران: المحاور التقليدية على حالها، وعودة إلى الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي (كلية الحقوق)، ومقاتلو القوى الوطنية والإسلامية يصدّون هجومًا لميليشيا أنطوان لحد (الشريط الحدودي) على محور كفرفالوس.

تموز: تميّز هذا الشهر بتوسّع الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي في بيروت الغربية، واعتبار الحزبين، في بيانات وتصريحات، «ان التدهور لم يأخذ مداه لو لم يكن هناك جهات متضررة من تحالفهما قد دخلت على الخط». ورئيس الحكومة رشيد كرامي يعلن تأليف لجنة تنسيق عليا للإشراف على تنفيذ ما اتّفق عليه في لقاء دمشق، تضم ممثلين للجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والقوى الحزبية والسياسية الموجودة على الساحة البيروتية، على أن ينضم إليها مراقبان سوريان. محاور الجبل بقيت على سخونتها، ومحور كفرفالوس (قوات الشهيد معروف سعد – جيش لبنان الجنوبي) شهد تصعيدًا.

آب: اشتباكات وقصف مجنون طاول جميع محاور خطوط التماس في بيروت وشوارعها وأحيائها. تقارير رسمية أشارت إلى أن حصيلة عشرة أيام فقط (١١–٢٠ آب) بلغت ٢٤٦ قتيلًا و٧٧٥ جريحًا، وتضرّر أو تدمّر ٢٥٠٠ منزل، وتبادل المتقاتلون ١٥ ألف قذيفة استهدفت ١٥٠ حيًا وبلدة وقرية في بيروت وضاحيتها والجبل. وقد أبلغت سورية أطرافًا لبنانية أنها «قد تلجأ إلى الحسم العسكري فيما لو استمرت عمليات التصعيد...». والقوات اللبنانية كلّفت الرئيس السابق سليمان فرنجية ترتيب وقف لإطلاق النار. وعقد اجتماع اللجنة الأمنية في مقر رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان العميد غازي كنعان في عنجر، وصدر بيان أعلن وقف إطلاق النار... والبحث بنشر مراقبين سوريين على خطوط التماس. الاجتماع الثاني للجنة، وبحضور كنعان، بحث في طرق نشر المراقبين السوريين، ومندوب القوات اللبنانية أعطى موافقته، على نشرهم على خطوط التماس لكنه رفض انتشارهم في عمق المناطق الشرقية. عودة إلى الانتكاسة الأمنية على المحاور، كما في داخل بيروت الغربية حيث وقع في محلة عائشة بكار، اشتباك بين أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.

أيلول: انتكاسات أمنية واشتباكات في محاور الجبل (مفرزة أمنية من القوات السورية تدخل زحلة) وفي محاور خطوط التماس في بيروت، واشتباكات بين الحزب التقدمي والحزب السوري القومي (في شارع الحمراء في بيروت)، وأمل والحزب التقدمي، والكتائب والقوات (في محلة أوليفيتي، بدارو، السيوفي في بيروت)، وكذلك في محور كفرفالوس. ومفاوضات في دمشق.

تشرين الأول: إضافة إلى استمرار التوتر، وأحيانًا اشتباكات وقصف، في المحاور التقليدية (بيروت، الجبل، كفرفالوس)، عرفت «الجبهة الداخلية» لكلا الفريقين توترًا آخر فاقم في التمزّق الفئوي والوطني: اغتيال أحد أعضاء الحزب الشيوعي اللبناني، سليم بشير الملقّب بـ«المختار» في مقر جمعية الصداقة اللبنانية – البلغارية، وانفجار عبوة ناسفة أمام مكتب مجلة «صباح الخير» الناطقة بلسان الحزب السوري القومي الاجتماعي؛ في الشرقية: اشتباكات مسلحة بين أجنحة في القوات اللبنانية، ومداهمة جريدة «العمل» الناطقة بلسان حزب الكتائب، وجريدة «الريفاي» العائدة للرئيس أمين الجميّل. الجناحان الأساسيان في القوات: جناح رئيس الهيئة التنفيذية ايلي حبيقة، وجناح رئيس الأركان سمير جعجع.

تشرين الثاني: الوضع على حاله في المحاور وعلى «الجبهتين الداخليتين»: القوات اللبنانية تحاول منع مهرجان للكتائب في انطلياس، وعودة الاشتباكات بين أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.

كانون الأول: لم يسفر الإعلان عن اتفاق دمشق، الذي ينص على إناطة أمن بيروت إلى قوى الأمن الداخلي تؤازرها القوة الخاصة الموضوعة بإمرة رئيس الحكومة، عن نتائج ملموسة، خاصة في المناطق الشرقية التي عرفت مزيدًا من الاشتباكات الدموية بين أهل البيت الواحد: القوات والكتائب، فغطّت اشتباكاتهما مناطق الدورة، الزلقا، أنطلياس، المتن، برمانا، الحازمية وبعبدا. وتعرض موكب رئيس الجمهورية أمين الجميّل، في منطقة نهر الموت لكمين مسلّح وإطلاق نار فيما كان الرئيس ينتقل إلى قصر بعبدا بواسطة طوافة عسكرية.

حرب العبوات والسيارات المفخّخة: لا تزال في خانة «الوضع الأمني» في العام ١٩٨٥ لنشير إلى حرب «العبوات والسيارات المفخخة» التي استمرت وتزايدت في العام المذكور، فكانت بالعشرات، وذهب ضحيتها المئات من المواطنين الأبرياء. أما مرتكب هذه الجرائم البشعة فبقي إما «مجهولًا» و«إمّا اسرائيل وعملاؤها».

أبرز هذه العمليات، العملية التي إستهدفت مصطفى معروف سعد (٢١ كانون الثاني ١٩٨٥) وأدّت إلى إصابته مع جميع أفراد عائلته ومقتل ابنته (١٣ عامًا) إلى جانب عدد كبير من الجرحى. ومتفجرة طرابلس (١ شباط ١٩٨٥) يوم صلاة



حرب السيارات المفخخة.

الجمعة قرب مسجد الإمام علي، فأوقعت العديد من القتلى والجرحى. ومتفجرة بئر العبد (بيروت، ٨ آذار ١٩٨٥) التي استهدفت العلّامة محمد حسين فضل الله، وأدّت إلى مقتل ٧٥ قتيلًا وجرح ٢٥٣ آخرين. ومتفجرة سن الفيل (٢٢ أيار ١٩٨٥) التي حصدت ٥٥ قتيلًا و٧٤ جريحًا. ومتفجرة (سيارة مفخخة) سوبرماركت ملكي في انطلياس (١٧ آب ١٩٨٥) التي قضت على ٤٥ شخصًا وجرحت أكثر من ١٢٠، وأوقعت أضرارًا في دائرة قطرها ٥٠٠م. ومتفجرة دير عوكر (١٣ تشرين الثاني ١٩٨٥) التي استهدفت قادة الجبهة اللبنانية بواسطة شاحنة مفخخة بـ ٤٠٠ كيلو من مادة «ت.ن.ت» ممزوجة بمادة الأوكسيجين وقذائف، أثناء اجتماع لهم في الدير المذكور. وأوقع الانفجار أربعة قتلى بينهم عسكريان أطلقا النار على الشاحنة المفخخة مما أدّى إلى انفجارها قبل وصولها إلى هدفها، وسقط أيضًا نحو ٤٠ جريحًا، بينهم أركان الجبهة: كميل شمعون، إيلي كرامة (رئيس حزب الكتائب، كان الشيخ بيار الجميّل قد توفي أواخر آب ١٩٨٤)، داني شمعون، فؤاد افرام البستاني، ادوار حنين، وجوزف سكاف. أحدث الإنفجار فجوة في الأرض قطرها ١٢م.

حرب الخطف: مع مطلع ١٩٨٥، أعلن أن هناك ٢١١١ مخطوفًا لدى الكتائب والقوات منذ العام ١٩٨٢، والتنظيمان المذكوران نفيا وجود مخطوفين لديهم، الأمر الذي دعا بأهالي المخطوفين واللجان المنبثقة عنهم إلى القيام بسلسلة تحركات تطالب بالكشف عن مصير المخطوفين. وبعد عدة عمليات خطف وخطف مضاد عند خطوط التماس، جرت بعض عمليات تبادل لمخطوفين بين المنطقتين (خاصة بين القوات اللبنانية وحركة أمل).

وشهد العام ١٩٨٥ عشرات عمليات خطف لمسؤولين وموظفين ودبلوماسيين ورعايا أجانب (خاصة من الأميركيين)، أُفرج عن غالبيتهم؛ لكن في ٣ تشرين الأول ١٩٨٥، أعلنت منظمة «الجهاد الإسلامي» أنها نفّذت حكم الإعدام بالديبلوماسي الأميركي وليم باكلي «بعد محاكمته وثبوت مشاركته في جرائم المخابرات الأميركية في العالم». وكان باكلي قد خُطف في بيروت في ١٨ آذار ١٩٨٤، ولم تفلح الاتصالات التي أجرتها الإدارة الأميركية مع جهات محلية وإقليمية في تأمين إطلاقه مع أميركيين آخرين خطفوا في فترات مختلفة.

وأبرز عمليات الخطف، في ذاك العام (١٩٨٥)، كان خطف الطائرة الأميركية TWA وهي تحلّق في أجواء اليونان (١٤ حزيران ١٩٨٥)، وهدّد الخاطفون بقتل الركاب إذا لم ينفّذ مطلبهم بإطلاق سراح «العرب المحتجزين في سجون إسرائيل»، و«إدانة الأعمال الأميركية في العالم العربي». وتوالت فصول العملية، وامتدت الى أيام طويلة. هدّدت الإدارة الأميركية أثناءها بتدمير مطار بيروت، وأفرج الخاطفون عن بعض الرهائن، وبقي منهم ٣٩ رهينة. ودخلت دمشق على خط إيجاد حل للأزمة، وفي ٣٠ حزيران (١٩٨٥)، وصل الركاب الرهائن الـ٣٩ إلى دمشق بعد رحلة في إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ ومن هناك تمّ نقلهم إلى الولايات المتحدة الأميركية. وفي اليوم التالي، اتخذت واشنطن إجراءات لـ«عزل» مطار بيروت، فهدّدت «منظمة الجهاد الإسلامي» بـ«مصير أسود» للأميركيين السبعة المحتجزين لديها في حال قيام الولايات المتحدة بأي عمل. وفي ١٣ آب ١٩٨٥، وصل عدد المعتقلين الذين أطلقت إسرائيل سراحهم، منذ بدء خطف الطائرة إلى ٧٦٠ معتقلًا.



المتهمون بخطف طائرة «تي.دبليو.إي» (حزيران ١٩٨٥)، من اليمين: علي عطوي، عماد مغنية وحسن عز الدين. وقد عادت وسائل الإعلام العالمية إلى نشر صورهم على نطاق واسع بعد تفجيرات الولايات المتحدة في ١١ أيلول ٢٠٠١.

خطة الساحل تنجح فترد إسرائيل في شرقي صيدا وإقليم الخروب: كانت إسرائيل قبل انسحاب قواتها من الجنوب، تلوّح بأن مجازر في صيدا وجوارها ستحدث على غرار ما حصل في منطقة الجبل العام ١٩٨٣، «خاصة أن منطقة صيدا تضم سكانًا من مختلف الأديان والمذاهب».

وتداركًا لما قد يحصل، توصلت الحكومة، بعد اجتماعات عديدة وجهود بذلتها مع مختلف الأفرقاء، خاصة الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل إلى تنفيذ «خطة الساحل» التي ترمي إلى انتشار الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على طول الخط الساحلي وصولًا إلى صيدا وجوارها وكافة المراكز التي ستنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي. وفي ١٠ شباط ١٩٨٥، أعطى رئيس حركة أمل زخمًا قويًا لهذه الخطة بإصداره تعميمًا لعناصر حركة أمل في الجنوب يطلب فيه «إعطاء كل الزخم والدعم للجيش اللبناني وتسهيل مهمته» فور حصول الانسحاب الاسرائيلي، وعدم فتح أي مكتب للحركة أو رفع أعلام لها في المناطق التي يشملها الانسحاب، وعدم حمل السلاح.

وبعد يومين أخلى «جيش لبنان الجنوبي» (الميليشيا الحدوديّة) صيدا وجوارها، وفي اليوم التالي انتشرت قوى الأمن الداخلي في صيدا. وفي ١٦ شباط، نفّذت قوات الاحتلال الإسرائيلي المرحلة الأولى من خطة انسحابها (بعد سنتين و٨ أشهر من الإجتياح)، ودخل الجيش اللبناني عاصمة الجنوب وسط تأييد رسمي وشعبي شامل ووسط تظاهرات عارمة تعبّر عن توق اللبنانيين إلى التحرّر والعودة إلى كنف الشرعية.

في اليوم التالي (١٧ شباط)، زار رئيسا الجمهورية والحكومة، أمين الجميّل ورشيد كرامي، والرؤساء سليم الحص وعادل عسيران وصائب سلام، صيدا والتقوا فعالياتها. واستقبل الصيداويون الرئيس الجميّل والقادة المرافقين بالهتافات والزغاريد، ورفعوا تحيات التأييد للجيش والشرعية، وأعلن الرئيس الجميّل «أن المقاومة الوطنية اللبنانية الشريفة البطلة رفعت الكرامة اللبنانية وأعادت إلى شعب لبنان عنفوانه وأصبحت رمزًا لوحدة لبنان وتحريره». وتوالت الاحتفالات، في اليوم التالي، حيث انطلقت من بيروت مسيرة سيّارة حاشدة، بدعوة من تجمّع العلماء المسلمين وتجمّع علماء جبل عامل، رفعت الرايات الإسلامية وأعلام «حزب الله» وصور الإمام الخميني، ودعت إلى استكمال التحرير الشامل.

في اليوم نفسه (١٨ شباط)، أعلن الحزب التقدمي الإشتراكي «رفض اختلاط الأمور في الأذهان... ومحاولة القفز إلى الواجهة... لسرقة الانتصار في صيدا...» وأعرب عن خشيته من أن تكون زيارة رئيس الجمهورية إلى صيدا «كزيارته للضاحية قبل سنتين والتي قصفت في ما بعد ودمّرت...». وأكّد الرئيس فرنجية أن تحرير صيدا وجوارها «يعود إلى المقاومة الوطنية وليس إلى الاتفاقات والمفاوضات مع العدو».

وبعد نحو شهر واحد، أي في ٢١ آذار ١٩٨٥، جرت محاولة اغتيال مصطفى معروف سعد في صيدا، وبدأت القوات اللبنانية قصف مخيمات الفلسطينيين قرب صيدا، كما بدأت أحداث شرقي صيدا بتزامن مع أحداث إقليم الخروب (كما مرّ معنا سابقًا، خاصة في «حرب الجبل») حيث كانت الأصابع الإسرائيلية واضحة في دعمها للقوات اللبنانية، وطبعًا لميليشيا أنطوان لحد («جيش لبنان الجنوبي»).

حرب المخيمات: بدأت ليل ١٩–٢٠ أيار ١٩٨٥، على أثر خلاف بين عناصر من «أمل» وبين فلسطينيين في منطقة صبرا في بيروت، ما لبث أن تطوّر إلى اشتباكات طاحنة شملت مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، واستمرت ٢٩ يومًا، وحصدت ٧٩ قتيلا و٤٧٨ جريحًا. وقد تبادل الطرفان هجمات للسيطرة على المواقع. وتوقفت الاشتباكات على أثر أجتماع عقد في جامعة بيروت العربية وحضره مسؤولون من الفريقين اتفقوا فيه على وقف إطلاق النار وتكليف اللواء السادس في الجيش اللبناني تولي أمن المناطق التي كانت مسرحًا للاشتباكات.

الإطار السياسي لحرب المخيمات رسمته، في خطوطه العريضة، تصريحات ومواقف، أبرزها:

– اتهام ياسر عرفات سورية بتشجيع القتال بين أمل والمخيمات، وطلبه التدخّل العربي لحماية المخيمات. ولم يمنع هذا الاتهام انهماك القيادات السياسية اللبنانية والفلسطينية، بالتنسيق مع دمشق وتواصل الاجتماعات فيها بحثًا عن حل.

– تأكيد العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله أن ما يمنع إيقاف المعارك هو وجود اختراقات أمنية من الأجهزة المخابراتية.

– وصول أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي إلى بيروت (٢٦ أيار) ولقاؤه المسؤولين والقادة، ودعوته إلى «ضبط النفس». وبعده وصول وزير الخارجية الليبي علي عبد السلام التريكي.

– انعقاد مجلس الأمن بناء لطلب مصر ورغم معارضة لبنان الذي اعتبر الجلسة تمس بالسيادة اللبنانية، وصدور القرار الدولي رقم ٥٦٤: وقف أعمال العنف في لبنان لا سيّما «في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وحولها».

– دعوة مجلس جامعة الدول العربية (٩ حزيران) إلى «وقف فوري وكامل» لإطلاق النار في المخيمات، وإلى «فك الحصار المضروب عليها». وتضمين قرار الجامعة تحفظ الوفد السوري المبدئي على بحث مسائل لبنانية داخلية في غياب الوفد اللبناني، واقتراح المغرب على مجلس الجامعة العربية عقد قمة عربية طارئة من أجل إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بالفلسطينيين.

في ١٨ حزيران ١٩٨٥، جرى توقيع اتفاق اعتبر نهائيًا وحاسمًا، في دمشق وفي مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وحضره ممثلون لحركة «أمل» و«جبهة الإنقاذ الفلسطينية» و«الجبهة الوطنية الديمقراطية»، تألف من ١٢ بندًا، وقام على رفض الأمن الذاتي، واعتبر الأمن في المخيمات جزءًا لا يتجزأ من أمن بيروت. وباشرت لجنة التنسيق المنبثقة من اجتماع دمشق إزالة المظاهر المسلّحة.

لكن ثمة حوادث فرديّة، وأحيانًا اشتباكات ضيقة النطاق ومتفرقة استمرت بين عناصر من أمل وفلسطينيين في المخيمات وحولها في بيروت، وانتقل بعضها إلى مخيم البص في صور، والمية ومية وعين الحلوة في جوار صيدا، لتعود وتتوسع في مخيمي صبرا وشاتيلا (١٧ آب)، وبرج البراجنة (أيلول)، ولا تنفع في إيقافها «لجنة التنسيق المشتركة». وقد تزامنت مع هذه الصدامات المتجددة بين أمل والفلسطينيين خلافات (وأحيانًا اشتباكات داخل المخيمات) فلسطينية – فلسطينية بين مؤيدين لرئيس منظمة التحرير ياسر عرفات وعناصر «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» التي اتهمت عرفات بـ«زعزعة التحالف الوطني اللبناني – السوري – الفلسطيني».

وانتهى العام ١٩٨٥ على بقاء «حرب المخيمات» تراوح بين الصدام وبين محاولات تنفيذ اتفاق دمشق بشأنها. وكان آخر انتكاس لهذا الاتفاق، في ذاك العام، اشتباكات ٢٠ تشرين الثاني في مخيمي صبرا وشاتيلا بين أمل والفلسطينيين استُعملت فيها الأسلحة الرشّاشة والقذائف الصاروخيّة المباشرة، في حين كان أعضاء لجنة التنسيق يعملون على معالجة الموقف بمشاركة المراقبين السوريين. كما كان الوضع الانقسامي الفلسطيني الداخلي آخذًا في التفاقم.

فشهد مخيم برج البراجنة (١ كانون الأول ١٩٨٥) اشتباك بين مؤيدي رئيس منظمة التحرير ومؤيدي الانتفاضة في حركة فتح المناهضة لعرفات والقريبة من سورية.

حرب طرابلس: إن ما اتفق على تسميته «حرب طرابلس» بدأ في العام ١٩٧٩ بين منطقتي بعل محسن (علويون) وباب التبانة (سنيون وأحزاب وتنظيمات دينية ووطنية، أحزاب الحركة الوطنية)، وزادت حدّة في ١٩٨٠ (٣٥ قتيلًا و٧٥ جريحًا)، وفي ١٩٨١ (١٠٩ قتلى و٢٧٠ جريحًا)، وعنفت في ١٩٨٢ وازدادت ضحاياها وخسائرها.

وشهد العام ١٩٨٣، معارك عنيفة بين الشيوعيين والقوميين من جهة، و«حركة التوحيد» من جهة أخرى، سقط خلالها ٨٧ قتيلًا وحمّل الحزب الشيوعي ياسر عرفات المسؤولية. وتمّ الاتفاق على وقف النار بعدما أخلى الشيوعيون مراكزهم.

وما كادت حرب الطرابلسيين تنتهي حتى بدأت حرب الفلسطينيين في البقاع التي ما لبثت أن انتقلت إلى طرابلس، بين مؤيدي عرفات والمنشقّين عنه بقيادة أبو موسى. واتهم عرفات سورية بدعم المنشقين، وبأن الرئيس الأسد اتّفق مع وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز على إخراج الفلسطينيين من البقاع التي خضعت للقوات المنشقة والقوات المشتركة والسورية. ومع انتقال الموالين لعرفات من البقاع إلى طرابلس انتقلت معهم الحرب إليها، ودارت معارك ضارية بين المنشقين عن عرفات، تدعمهم سورية، وبين مؤيديه. ووصل عرفات إلى طرابلس للمرة الأولى بعد خروجه من لبنان (١٩٨٢). وأدّت المعارك إلى سقوط مخيمات الشمال في أيدي المنشقّين، وعاد عرفات وغادر المدينة بعدما دعته القيادات الطرابلسية إلى المغادرة حقنًا لمزيد من الدماء (سقط أكثر من ألف قتيل).

وفي العام ١٩٨٥، شهدت طرابلس حربًا شرسة بين الحزب العربي الديمقراطي والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة حزب البعث العربي الإشتراكي من جهة وبدعم من سورية، وأطراف اللقاء الإسلامي و«حركة التوحيد» التي يتزعمها الشيخ سعيد شعبان، من جهة ثانية وبدعم من ياسر عرفات. وأدّت هذه الحرب إلى سقوط أكثر من ٥٠٠ قتيل وألفي جريح ونحو ٢٠٠ ألف مهجّر ومشرّد. وكانت سبقت اندلاع معارك ١٩٨٥ سلسلة من الحوادث الأمنية: اغتيالات، عبوات ناسفة، اعتداءات على كنائس المدينة، انفجارات، عمليات خطف، اشتباكات محدودة خاصة بين الحزب العربي و«لجان المساجد والأحياء الإسلامية»، فشل كل المحاولات الأمنية... إلى أن بدأت المعارك على نطاق شامل في حزيران ١٩٨٥، التي ما كانت تهدأ قليلًا حتى تعود وتشتعل مجددًا، وتستمر في تموز وآب، وتتصاعد في أيلول، حيث ازدادت التحركات السياسية (اجتماع موسّع في منزل الرئيس رشيد كرامي دام أكثر من ٨ ساعات، في ٢٤ أيلول) بحثًا عن سبل توفير الأداة الأمنية القادرة على ضبط الوضع والمواقع المقترحة لتمركز القوات السورية داخل طرابلس.

ومع الاشتباكات تشكلت خطوط التماس بين مواقع المسلحين في التبانة والقبّة وبعل محسن. واستمر أمير حركة التوحيد سعيد شعبان يرفض دخول القوات السورية إلى طرابلس واصفًا «معركة طرابلس» بأنها «معركة الخيانة الكبرى نيابة عن إسرائيل».

ودخلت طرابلس مرحلة الحسم العسكري بعدما وصلت محاولات الحل إلى الطريق المسدود (٢٨ أيلول ١٩٨٥)، وشهدت محاور القتال محاولات تقدّم لقوات الحزب السوري القومي والحزب الشيوعي ومنظمة حزب البعث إضافة إلى الحزب العربي الديمقراطي، وحوصرت المدينة وانقطعت عن العالم الخارجي (قدّر عدد النازحين منها بنحو نصف مليون). وتجدّدت محاولات التقدم، في اليوم

التالي (٢٩ أيلول)، تحت غطاء من القصف المدفعي والصاروخي العنيف. واحتلّ مقاتلو الحزب القومي والشيوعي والديمقراطي، في ٣٠ أيلول، مواقع جديدة، وناشد شعبان الإمام الخميني التدخّل من أجل إنقاذ «المدينة المسلمة». وفي ١ تشرين الأول، وصل وفد إيراني لاصطحاب الشيخ سعيد شعبان إلى دمشق، وطلب من قوات الردع العربية العمل على وقف النار لمدة ست ساعات ليتمكن الوفد من الدخول إلى طرابلس والخروج بالشيخ شعبان. وفي ٢ تشرين الأول، تجدّدت المعارك، ونفّذت بيروت وصيدا والمخيمات الفلسطينية في صور إضرابًا عامًا تضامنًا مع طرابلس.

وفي ٣ تشرين الأول ١٩٨٥، وفيما المعارك على أشدّها، أعلن في دمشق عن الاتفاق على وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، رعاه الرئيس حافظ الأسد، وشكّلت لجنة تنسيق برئاسة رشيد كرامي، وقوة أمنية من القوات السورية والدرك والجيش اللبناني تتولى المهام الأمنية في المدينة بأوامر من غرفة عمليات يرأسها قائد القوات السورية في الشمال. وقبل الإعلان عن الاتفاق، كان الرئيس الأسد عقد اجتماعين مع أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان، ومع قادة الأحزاب المشاركة في معارك طرابلس. وعاد الشيخ شعبان من دمشق، ومما صرّح به: «لم تعد هناك مشاكل مع الإخوة السوريين...». وبعد يومين، أي في ٦ تشرين الأول، بدأ تنفيذ الاتفاق، ودخلت القوات السورية معظم أحياء طرابلس، ورافق ذلك انسحاب الجيش اللبناني من عمق المدينة واختفاء السلاح والمسلحين من الشوارع.

المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية في الناقورة ومراحل الإنسحاب الإسرائيلي: بعد سقوط إتفاقية ١٧ أيار، عادت المفاوضات اللبنانية – الإسرائيلية برعاية الأمم المتحدة هذه المرة وفي مقر قيادة قوات الطوارئ الدولية في



العلمان اللبناني والإسرائيلي عند «الجدار الطيب».

الناقورة، «لترتيب الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الجنوب والبقاع الغربي وراشيا»، بحسب ما أعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي.

في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٤، بدأت الجولة الأولى من المفاوضات، وكان رئيس الوفد اللبناني العميد الركن محمد الحاج الذي شدّد على تمسّك لبنان باتفاقية الهدنة وقرارات مجلس الأمن الدولي ودور قوات الطوارئ في الجنوب.

خلال المفاوضات، كانت إسرائيل تضغط بمداهمة المدن والقرى الجنوبية وتعتقل عددًا من الأهالي، فأعلن لبنان رسميًا (في ١٠ تشرين الثاني) تعليق المفاوضات احتجاجًا على الممارسات الإسرائيلية، وأعلن إضراب عام في الجنوب. فأفرجت إسرائيل عن ٣ معتقلين من قياديي حركة أمل، واستؤنفت الجولة الثانية في ١٥ تشرين الثاني.

في هذه الجولة، أصرّ الوفد الإسرائيلي على تسليم «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة أنطوان لحد مهمات أمنية في الجنوب. فرفض الوفد اللبناني هذا الطلب «جملة وتفصيلًا»، وطالب بانسحاب إسرائيلي من دون قيد أو شرط مؤكّدًا «أن أمن لبنان تؤمّنه قواته الشرعية من دون سواها».

في الجولة الثالثة (١٩ تشرين الثاني ١٩٨٤)، عاد الوفد الإسرائيلي وأكّد إصراره على «إعطاء دور لجيش لبنان الجنوبي». وأثار في الجولة الرابعة (بعد يومين) موضوع «اتفاق القاهرة» الذي وقّعه لبنان عام ١٩٦٩، واعتبره «تخليًا عن السيادة في الجنوب للفلسطينيين». فرّد الوفد اللبناني بالدخول مباشرة في صلب الموضوع وطلب جدولًا زمنيًا للانسحاب. وفي الجولة الخامسة (٢٦ تشرين الثاني)، هدّدت إسرائيل بإجراءات أمنية من جانب واحد «إذا لم يتم إحراز أي تقدم». ولم تحرز الجولة السادسة (٢٩ تشرين الثاني) أي تقدم بسبب الخلاف على دور وأطر انتشار قوات الطوارئ الدولية بعد انسحاب إسرائيل.

قبل الجولة السابعة (٣ كانون الأول ١٩٨٤)، اجتمع الرئيس أمين الجميّل مع معاون الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية جان كلود إيميه، وأبلغه ثوابت الموقف اللبناني من مفاوضات الناقورة. ولكن الجولة الثامنة (٦ كانون الأول ١٩٨٤) مسحت ما لاح من إيجابيات وكذلك الجولة التاسعة (١٠ كانون الأول)، والجولة العاشرة (١٧ كانون الأول) التي نفّذت إسرائيل قبيلها عملية عسكرية واسعة ضد سبع قرى في قضاء صور تقع في نطاق عمليات قوات الطوارئ الدولية.

عشية الجولة الحادية عشرة (٢٠ كانون الأول ١٩٨٤)، وصل إلى بيروت مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي، والتقى رئيس جهاز المخابرات في الجيش السوري العامل في لبنان العميد غازي كنعان عددًا من المسؤولين اللبنانيين. وفي الجولة، هدّدت إسرائيل بقطع المفاوضات مع لبنان إذا ظل يعارض نشر قوات الطوارئ الدولية في شمالي نهر الليطاني وحتى الحدود السورية. وكان لبنان أوضح أكثر من مرة، خاصة على لسان رئيس الحكومة رشيد كرامي، رفضه أي توسيع لدور قوات الأمم المتحدة شمالي نهر الليطاني. وازداد الوضع تأزمًا في الجولة الثانية عشرة (٧ كانون الثاني ١٩٨٥).

في ٩ كانون الثاني ١٩٨٥، قصف الطيران الإسرائيلي قاعدة فلسطينية في منطقة المرج في البقاع، وهددت إسرائيل باتخاذ قرار من جانب واحد. وفي ١٤ كانون الثاني ١٩٨٥، نفّذت تهديدها، إذ قررت الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها من لبنان على ثلاث مراحل دون تحديد جدول زمني. في حين وصل مساعد الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية بريان أوركهارت وقام بزيارات لبيروت ودمشق وإسرائيل لتحريك مفاوضات الناقورة على



من يمين الصورة: ليفي، شامير، لحد وأور في لقاء، سنة ١٩٨٥. تحت أحد أعلام وشعارات كانت الميليشيا الجنوبية العميلة لإسرائيل تستخدمها.

أساس حوار جدي حول جدول أعمال زمني للانسحابات الإسرائيلية على ثلاث مراحل يتمكن خلالها لبنان من الحصول على موعد نهاية المرحلة الأخيرة من خطة الانسحابات.

وعقدت الجولة الثالثة عشرة (٢٢ كانون الثاني ١٩٨٥)، ولم تؤدّ الى نتيجة مع بقاء لبنان على موقفه المطالب بجدول زمني وجغرافي واضح للانسحابات. وفي الجولة الرابعة عشرة (٢٤ كانون الثاني)، هدّدت إسرائيل على لسان رئيس وفدها عاموس غيلبوا: «ليس من داع لاجتماع آخر». إضافة الى كلام لمسؤولين إسرائيليين بأن إسرائيل غير مسؤولة عما سيحدث بعد انسحابها من صيدا وجوارها (وبالفعل فقد كانت أحداث شرقي صيدا وإقليم الحروب، كما مرّ معنا آنفًا).

في ٢١ كانون الثاني ١٩٨٥، بدأت قوات الإحتلال الإسرائيلي نقل عتادها وتجهيزاتها من منطقة صيدا. وفي ٧ شباط ١٩٨٥، باشرت سحب آلياتها من بعلول في البقاع الغربي. وفي ١٢ شباط رحلت ميليشيات أنطوان لحد عن صيدا. وفي ١٦ شباط، انتهت المرحلة الأولى من الانسحاب بإخلاء قوات الاحتلال منطقة صيدا وبإشراف وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين، ودخل الجيش اللبناني إلى صيدا وجوارها وسط ترحيب شعبي عارم.

في ٣ آذار ١٩٨٥، بدأت مرحلة الانسحابات الثانية بإقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي، بالإجماع، اقتراح شمعون بيريز رئيس الوزراء الشروع فورًا في تنفيذ المرحلة الثانية من الانسحاب التي تشمل جبل الباروك والقطاع الشرقي من لبنان في مواجهة الخطوط السورية. وفي ٢٩ نيسان ١٩٨٥، أنهت قوات الاحتلال المرحلة الثانية من انسحابها، وشملت منطقة كانت تضم نحو ١٥٠ ألف نسمة وتبلغ مساحتها ٧٥٠ كلم[٢] أي ما يقارب ٨٪ من مساحة لبنان. وبقي، بعد المرحلة الثانية، نحو ٢٣٥ ألف لبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي، يعيشون على أراضي تبلغ مساحتها ١٢٥٠ كلم[٢].

«الحزام الأمني»: في ٢١ نيسان ١٩٨٥، قرّر مجلس الوزراء الاسرائيلي إنهاء الانسحاب من لبنان بحلول مطلع حزيران (١٩٨٥)، كما قرّر إقامة «حزام أمني» في جنوب لبنان تشرف عليه ميليشيات «جيش لبنان الجنوبي».



وفي ١٠ حزيران ١٩٨٥، أي بعد ثلاث سنوات على اجتياح لبنان (حزيران ١٩٨٢)، أعلنت إسرائيل أنها أكملت المرحلة الثالثة والأخيرة من الانسحاب، وأنها تركت «مستشارين عسكريين» لتأمين «انتقال هادئ للسلطة» إلى «جيش لبنان الجنوبي». وقد وصف لبنان هذه المرحلة من الانسحاب بأنه «إعلامي» فقط لتضليل الرأي العام العالمي.

أبقت إسرائيل في «الحزام الأمني» ٥٠٠ رجل يشكّلون طواقم المستشارين والمساعدين لـ «جيش لبنان الجنوبي» الذي تسلّم هذا الحزام المكوّن من ٨٥ مدينة وبلدة وقرية ومزرعة في أقضية مرجعيون والنبطية وحاصبيا وبنت جبيل وصور وجزّين، ومساحته نحو ٨٥٠ كلم[٢]، وله خمسة معابر هي: كفرحونة، جسر القعقعية، الجميجمة، بيت ياحون والبياضة.

انتفاضة جعجع في القوات اللبنانية (آذار ١٩٨٥): بدا واضحًا أن سمير جعجع سائر، منذ حرب الجبل (١٩٨٣)، في طريق وضع اللوم لا بل مسؤولية هزيمة القوات في الجبل على أطراف مسيحية ثلاثة: قصر بعبدا (سياسة الرئيس أمين الجميّل)، حزب الكتائب وامتداداته داخل القوات. وبلغت ذروة معارضته السياسية برفضه استجابة الرئيس الجميّل لإرادة الأطراف والقوى الوطنية وسورية بإلغاء اتفاق ١٧ أيار وإعلان التزامه الخيار العربي عمومًا والخيار السوري خصوصًا.

وقبيل انفجار الوضع بين الأطراف الثلاثة (الجميّل – الكتائب – القوات) في المنطقة الشرقية، في ١١ آذار ١٩٨٥، صرّح سمير جعجع، وكان أقوى الكوادر العسكرية في القوات (كان قائدها فؤاد أبو ناضر) كما وله مناصرون في حزب الكتائب سواء في القاعدة أو في المكتب السياسي، انه يرفض إزالة حاجز البربارة إلا في إطار خطة أمنية شاملة ومتكاملة لمنطقة الشمال وفي إطار حل نهائي لمسألة الشمال، وأنه في صدد إعادة نظر شاملة لوضع القيادة الحالية في حزب الكتائب ليصار في أسرع وقت ممكن إلى تصحيح مسيرة الحزب وإعادته إلى دوره التاريخي الفاعل والرائد (وكان كتب في جريدة «العمل»، قبل أشهر قليلة، وتحديدًا في ١٣ أيلول ١٩٨٤، داعيًا إلى «... إقامة سلطة مسيحية واحدة... والعمل على إبعاد السياسيين التقليديين وتغيير الذهنية السائدة التي تحكم التعامل السياسي...»).

في ١١ آذار ١٩٨٥، اتّخذ المكتب السياسي لحزب الكتائب قرارًا بفصل جعجع من الحزب. وفي اليوم التالي، أعلن جعجع انتفاضته ضد حزب الكتائب، وأقام مناصروه في القوات «غابة» من الحواجز في المنطقة الشرقية من بيروت، وألغى الرئيس الجميّل سفره إلى موسكو للمشاركة في تشييع الرئيس السوفياتي تشيرنينكو، وكلّف رئيس الحكومة رشيد كرامي بالمهمة. ونشرت جريدة «السفير» أن معاوني الجميّل الأمنيين رصدوا مكالمات هاتفية ولاسلكية بين سمير جعجع ومسؤول الأمن في القوات إيلي حبيقة، يستشف منها بوضوح أنهما في صدد تدبير محاولة انقلابية للسيطرة على قصر بعبدا. فسارعت قوات كتائبية موالية للجميّل (رئيس الحزب د. إيلي كرامه) وأخرى من الجيش إلى إقامة سد ترابي على طريق ضبيه، حيث منعت وصول قوات جعجع (أكثر أنصاره من الشماليين المنتشرين في مناطق جبيل وكسروان) برتل من الدبابات، التي كانت ستلتقي بقوات ايلي حبيقة في الأشرفية، ثم التوجّه إلى القصر الجمهوري، بعد أن أحكم الانتفاضيون سيطرتهم على المناطق الشرقية.

ولم ينفع الاجتماع المسيحي الذي عقد في القصر الجمهوري وحضره ٦٢ شخصية يتقدّمهم البطريرك الماروني مار أنطونيوس بطرس خريش، وإعلانه «الرفض الحاسم لكل محاولة ترمي إلى الخروج عن السياسة اللبنانية والتحذير من خطرَي التنكّر للإجماع اللبناني واللجوء إلى السلاح»، ولا اجتماع «هيئة الطوارئ» (في بيت صولانج الجميّل، زوجة بشير الجميّل، من فؤاد أبو ناضر، سمير جعجع، ايلي حبيقة، فادي افرام، انطوان

بريدي، كريم بقرادوني، شارل غسطين وجورج عدوان)، في العودة إلى ما كانت عليه الحال قبل ١١ آذار. فأكملت قوات سمير جعجع سيطرتها على معظم المناطق الشرقية. وشهد يوم ١٤ آذار بعض الصدامات بين فريقي الصراع داخل حزب الكتائب والقوات اللبنانية، وعمليات خطف وخطف مضاد. واحتدم الصراع، في ١٥ آذار، وانتقلت المعارك من شارع إلى شارع، وشملت أكثر من موقع. وفي ١٦ آذار، أحكمت الانتفاضة قبضتها السياسية والعسكرية على المناطق الشرقية، وأعلنت أن «قادة الأسلحة والوحدات المركزية في القوات اللبنانية اجتمعوا مع د. سمير جعجع وايلي حبيقة ووضعوا كل إمكانياتهم في تصرّف الانتفاضة لمواجهة أي طارئ».

ووقّعت الانتفاضة بياناتها باسم «انتفاضة القوات اللبنانية – حركة القرار المسيحي»، وشدّدت فيها على التعددية واللامركزية وإنشاء «مؤتمر مسيحي دائم يشكّل البرلمان المسيحي المولج بوضع المواثيق الأساسية للوجود المسيحي المجتمعي». وفي ١٧ آذار، حدّدت الانتفاضة أهدافها في مؤتمر صحافي عقده عضو «هيئة الطوارئ» للقوات كريم بقرادوني، أعلن فيه:

- وحدة لبنان وتحريره كاملًا من جميع القوات الأجنبية.
- صيغة تعايش جديدة بين المسلمين والمسيحيين تدور حول اللامركزية.
- أمن وسلامة المجتمع المسيحي فوق كل اعتبار.

وأهم انعكاس مباشر للانتفاضة، خارج المنطقة الشرقية في بيروت، كان في صيدا وجوارها، حيث أعلنت قيادة القوات في الجنوب (نزار نجاريان) انضمامها إلى «حركة جعجع»، ما أدّى إلى أحداث دامية هناك (وفق ما ذكر آنفًا).

أما انعكاس الانتفاضة على الأجواء السياسية في البلاد فتمثل، بصورة عامة، في نعتها بـ«الإنطوائية» لأنها توجّهت إلى المجتمع المسيحي دون سواه. وحذّرت دمشق، بلسان نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، من أن سورية لا يمكن أن تأخذ موقف اللامبالاة حيال أي تحرّك في لبنان موجّه من اسرائيل أو يخدم أهداف اسرائيل في لبنان، ويضرّ بالمصلحة الوطنية اللبنانية وبالمصالح القومية العربية (في لقاء متلفز، ليل ٨–٩ نيسان ٢٠٠١، على قناة LBC، قال الرئيس أمين الجميّل إن الرئيس الأسد اتصل به، في اليوم الأول من الانتفاضة، وعرض عليه إرسال فرقة من القوات السورية الخاصة لمعالجة الأمر بسرعة؛ وقال إنه رفض هذا العرض على أساس أن «أهل البيت الواحد» قادرون على ترتيب وتسوية خلافاتهم).

محادثات دمشق و«الاتفاق الثلاثي» بين أمل والتقدمي والقوات: هذه المحادثات، التي أوصلت الأطراف اللبنانية الثلاثة إلى ما سُمّي «الاتفاق الثلاثي»، أساسها العملي التحوّل (إنتفاضة في الانتفاضة) الذي قاده إيلي حبيقة، رئيس جهاز الأمن في القوات، وأسفر عن إبعاد سمير جعجع عن الواجهة، وتشكيل هيئة تنفيذية برئاسة حبيقة الذي حدّد مواقف سياسية أبرزها تبنّي الخيار السوري لحل الأزمة اللبنانية. وهذا الموقف– التحوّل أعلن في ٩ أيار ١٩٨٥، وأول ترجمة عملية له كان لقاء حبيقة والرئيس السابق سليمان فرنجية في إهدن في ٣١ تموز ١٩٨٥ (أول لقاء في نوعه منذ ١٣ حزيران ١٩٧٨، تاريخ حصول مجزرة إهدن). وقد أكّد كريم بقرادوني، رئيس الدائرة الإعلامية في القوات، أن «دمشق شجّعت الخطوة وهناك اتصالات لزيارة حبيقة لدمشق...». وكان سبق لقاء فرنجية – حبيقة قرار القوات إقفال مكتبها التمثيلي في القدس في ١٨ أيار، أي بعد ٩ أيام من انتفاضة حبيقة.

المعلم الآخر لسياسة القوات الجديدة اعتراضها على ما خرج به اللقاء المسيحي في بلدة سمار جبيل (٢٨ آب ١٩٨٥، فرنجية وشمعون وحلو) حول ضرورة «البحث في خطة عمل ترمي إلى توحيد الصف المسيحي»، وتأكيدها على «التعبير عن وجهة نظرها بوسائلها الخاصة...». ثم الرسائل التي حملها مدير عام شركة التلفزيون اللبنانية ميشال سماحة من إيلي حبيقة إلى عبد الحليم خدّام، وتضمنت وجهة النظر الأولية للقوات من قضايا «الإصلاح» و«العلاقات اللبنانية – السورية».

في ٩ أيلول، وصل إيلي حبيقة إلى دمشق على رأس وفد من القوات اللبنانية (أول زيارة للقوات إلى العاصمة السورية)، وأجرى محادثات أكّد في أعقابها على «... انتماء لبنان العربي... وعلى الدور العربي السوري في المساهمة الفعلية في التوصّل إلى الحلول المرجوّة».

وخلال الأشهر الأربعة الفاصلة بين ٩ أيار و٩ أيلول، شهدت المنطقة الشرقية (المسيحية) تطورات عدة، أبرزها إعلان «اتفاق المتن» (١٧ تموز) بين القوات والكتائب، بعد صدامات عدة بين الطرفين، ويقضي بدمج الوحدات النظامية الكتائبية في إطار القوات. فوضعت القوات يدها على المؤسسات العسكرية والمالية للحزب ما عدا «مجلس الأمن الكتائبي» الذي حُصرت مهمته بحماية البيت المركزي للحزب في محلة الصيفي من بيروت.

محادثات دمشق أسفرت عن تشكيل لجنة ثلاثية من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، عقدت بين ٢٤ أيلول و٢٣ كانون الأول ١٩٨٥، ثماني جولات من المحادثات انتهت بتوقيع «الاتفاق الثلاثي» في دمشق في ٢٨ كانون الأول ١٩٨٥ (بعد أيام قليلة، في مطلع ١٩٨٦، سقط هذا الاتفاق بفعل انتفاضة جديدة قادها سمير جعجع ثانية وأجبرت حبيقة على الخروج من بيروت).

تخلّل محادثات دمشق بين الأطراف الثلاثة تصاعد الحملة المسيحية المعارضة: الكتائب، شمعون وفرنجية، وحركة عصيان قام بها جعجع داخل القوات (١١ تشرين الأول)، وانعقاد قمة لبنانية – سورية في دمشق (١٨ تشرين الأول)، ومداهمة عناصر من القوات جريدة «العمل» واحتجاز رئيس تحريرها جوزف أبو خليل (٢٤ تشرين الأول)، تكثيف اتصالات دمشق بهدف تأمين إجماع وطني حول الاتفاق، ونجاة قادة الجبهة اللبنانية من عملية اغتيال جماعية (عوكر، ١٢ تشرين الثاني)...

وقّع الاتفاق الثلاثي (الذي لم يرَ النور) قادة القوات والحزب التقدمي وحركة أمل، ايلي حبيقة والوزيران وليد جنبلاط ونبيه بري؛ وجاء تحت عنوان: «مشروع اتفاق لحل وطني في لبنان»، ونص، في الفصل الأول، على وحدة لبنان وعلى انه «عربي الانتماء والهوية»، وهو «جمهورية ديمقراطية برلمانية»، و«الاستمرار في تصعيد المقاومة لتحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي»؛ وفي الفصل الثاني (مبادئ النظام السياسي) نصّ على أن «الارتقاء من الصيغة الطائفية إلى صيغة تضمن الانصهار الوطني في ظل النظام الجمهوري الديمقراطي البرلماني يمر في مرحلة انتقال وتدرج نحو اللاطائفية التامة... ويتمّ تشكيل حكومة جديدة فورًا، ويكون بدء المرحلة الانتقالية تاريخ تشكيل هذه الحكومة... ويتمّ توسيع المجلس النيابي الحالي»؛ وتكلّم الفصل الثالث على «قواعد المرحلة الانتقالية» على مستوى رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والسلطة التشريعية؛ وخصّص الفصل الرابع لـ«العلاقات العسكرية: «... يجب الاتفاق على تمركز وحدات عسكرية سورية في نقاط معينة من لبنان تحدّدها لجان عسكرية مشتركة وفق مقتضيات الأمن الاستراتيجي السوري واللبناني، وذلك ريثما تتمّ إعادة بناء الجيش اللبناني وتأهيله وفقًا لعقيدة قتالية وطنية تفرز العدو الحقيقي من الصديق الحقيقي وتنسجم مع انتماء لبنان وخياراته الوطنية، وعند اكتمال بناء هذا الجيش ذي المهام الدفاعية في مواجهة العدو، يجب أن يأخذ دوره الحقيقي في التوازن الاستراتيجي في المنطقة من خلال دوره على أرضه اللبنانية»؛ وكذلك في مجال العلاقات الأمنية: «ان اعتبار

أمن لبنان من أمن سورية وأمن سورية من أمن لبنان مقولة صحيحة ولا بد من ترجمتها عمليًا من خلال تكامل أمني لبناني – سوري»؛ وكذلك في مجال العلاقات الاقتصادية والتربوية وفي المجال الإعلامي. وانتهى نص الاتفاق بملحق «حول آلية إنهاء الحرب».

أبرز اللقاءات اللبنانية – السورية: على صعيد اللقاءات التي أجراها رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل في العام ١٩٨٥: زيارته، ورئيس الحكومة رشيد كرامي، دمشق لتهنئة الرئيس الأسد بإعادة انتخابه رئيسًا للجمهورية (١٢ شباط)؛ استقباله نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام في بكفيا الذي أجرى محادثات معه ومع الرئيس كرامي (٥ آذار)، واتصال هاتفي بين الجميّل والأسد (٧ آذار)، وعودة إلى محادثات بكفيا بين الجميّل وخدّام وكرامي، وانضمّ إليهم الوزيران جنبلاط وبري، واتفاق حول إلغاء ١٨ مرسومًا من المراسيم الاشتراعية (١٠ آذار)؛ لقاء قمة الجميّل – الأسد ينتهي بتأكيد التزام الجميّل سياسة الوفاق الوطني وتصميمه على مقاومة انتفاضة جعجع (٢٣ آذار)؛ استقبال الجميّل العميد محمد خولي (١ و٢٧ نيسان) الذي نقل إليه رسالتين من الرئيس الأسد تتعلقان بالأوضاع في صيدا؛ لقاء قمة بين الجميّل والأسد حول سبل إنهاء الحرب اللبنانية (٢٩–٣١ أيار)، أعقبها تبادل رسائل بينهما حول الوضع في جزين (٦ و١٣ حزيران)؛ لقاء قمة بين الجميّل والأسد حول سبل إتمام تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي، وسبل تحقيق الوفاق الوطني ورفض الحلول المنفردة (٨ آب)؛ لقاء قمة أخرى بين الرئيسين اللذين أكّدا على تلازم المشروع السياسي والمشروع الأمني لحل الأزمة اللبنانية (١٨–١٩ تشرين الأول).



أحد لقاءات القمة بين الرئيسين الجميّل والأسد (١٩٨٥).

على صعيد لقاءات الزعماء المسيحيين مع القادة السوريين، فأبرزها كان، باستثناء اجتماعات قادة القوات اللبنانية في إطار المحادثات التي أدّت إلى «الاتفاق الثلاثي»، لقاء جوزف سكاف وزير الداخلية مع عبد الحليم خدّام (٢٤ تموز)، والرئيس سليمان فرنجية مع الرئيس حافظ الأسد (٢٩ تموز)، والوفد الكتائبي (جورج سعادة وجوزف أبو خليل وألفرد ماضي وجورج عقل) مع عبد الحليم خدّام (١ أيلول).

وعلى صعيد لقاءات الزعماء المسلمين وأركان «الجبهة الوطنية الديمقراطية» مع القادة السوريين، فقد كان أبرزها (باستثناء لقاءات جنبلاط وبري في إطار محادثات الاتفاق الثلاثي) لقاء بري وجنبلاط مع خدّام والشرع بحضور أركان الجبهة الوطنية الديمقراطية جورج حاوي وعاصم قانصوه وعصام محايري وآخرين (٢٤ كانون الثاني)؛ ولقاء الرئيس كرامي مع الرئيس الأسد، والحص وبري وجنبلاط مع خدّام (٣٠ كانون الثاني)؛ والحص وبري وجنبلاط مع الرئيس الأسد (١٨ شباط)؛ ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني ووفد نيابي مع الأسد (٢٠ شباط)؛ ومفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد ووفد مرافق مع الأسد (٢٥ شباط)؛ وكرامي والحص وبري وجنبلاط مع خدّام (١٥ و٣١ آذار)؛ الحسيني وكرامي وعسيران وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح والحص وبري وجنبلاط ونزيه البزري ومفتي الجمهورية حسن خالد وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا والمفتي الجعفري الممتاز عبد الأمير قبلان يعقدون في دمشق، وبحضور عبد الحليم خدّام، مؤتمرًا إسلاميًا موسّعًا ينتهي بعودة كرامي عن استقالته (٢٣–٢٤ نيسان)؛ ومؤتمر إسلامي موسّع آخر في دمشق ينهي أعماله ببيان أذاعه كرامي ويتضمن برنامجًا وطنيًا لحل الأزمة اللبنانية (٧–٨ تموز)، أعقبته (٩ تموز)، سلسلة اجتماعات مع بري وجنبلاط وقادة الجبهة الديمقراطية أجراها خدّام في دمشق، واسفرت عن قيام جبهة التحالف الوطني في لبنان التي تضم أمل والجبهة الوطنية والمجلس الوطني لمدينة صيدا؛ وتكرّر الاجتماع في أواخر الشهر (تموز)، وصرّح جورج حاوي على أثره بأن الأبحاث تركّزت على تكريس التحالف بين الحزب الاشتراكي وأمل. وعاد الحص والتقى خدّام (٢٠ آب)، وكرامي والرئيس الأسد (٢٧ أيلول)، والحسيني والأسد (٢ تشرين الثاني)، وبعد عودته من دمشق (٢٤ تشرين الثاني) صرّح بقوله: «إن الجهود السورية جازمة وحازمة لوضع حد نهائي وسريع لحال الفلتان الأمني».

المقاومة الوطنية (١٩٨٢–١٩٨٥): كان العام ١٩٨٥ عام الانسحاب الاسرائيلي إلى الشريط الحدودي، «الحزام الأمني»، حيث تلطى إحتلال إسرائيل بـ«جيش لبنان الجنوبي» أو ميليشيا انطوان لحد. مع الانسحاب وبعده، خارج الشريط الحدودي وداخله، استمرّت الاعتداءات الاسرائيلية شبه يومية على البلدان والقرى والأهالي والاشخاص. كما استمرّت في المقابل المقاومة الوطنية، التي خاضت معارك ضارية ضد قوات الاحتلال وبتلاحم أحيانًا مع الأهالي وجنود الجيش اللبناني، إلى جانب عمليات عناصرها المتفرقة على مواقع الجيش الاسرائيلي وميليشيا لحد سواء داخل منطقة الشريط الحدودي أو خارجه، والتي تعدّ بالمئات.

كانت معركة الزرارية في قضاء الزهراني (١١ آذار، بعد أسبوع من إعلان نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين «الجهاد الدفاعي» ضد اسرائيل) أشدّ معارك المقاومة ضراوة. فبعد أن مهّدت قوات الاحتلال لاقتحام الزرارية بقصف مركّز لمدة ست ساعات ونصف الساعة، فيما كانت مجموعات من قوات الكوماندوس والمظليين الاسرائيليين تهبط بواسطة المروحيات العسكرية فوق التلال المشرفة على البلدة، قامت هذه القوات بتطويق البلدة من جميع منافذها ودفعت إلى أرض المعركة بـ ١٢٠ آلية مدرعة. في هذا الوقت، بدأت عناصر الجيش

اللبناني الموجودة في البلدة إلى جانبها رجال المقاومة والأهالي، شنّ هجمات معاكسة في محاولة لمنع القوات المقتحمة من التقدّم. وجرى التحام عنيف بمختلف أنواع الاسلحة بينها السلاح الأبيض. وأقدمت قوات الاحتلال، فور دخولها البلدة، على تدمير المنازل وإطلاق النار عشوائيًا على الأهالي، وسقط العشرات من القتلى.

لقد أثبتت عمليات المقاومة الوطنية، على حد ما اعترف به رئيس الأركان الاسرائيلي الجنرال رافائيل إيتان وما قاله: «إن لبنان ليس صحراء سيناء الرملية الجدباء حيث مكثت اسرائيل ١٣ عامًا، بل إن لبنان مستنقع قد يتورط فيه الجيش الاسرائيلي على نحو لا يرجى فيه الخلاص»، عقب تفجير مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في صور يوم ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢ الذي سقط فيه نحو ٩١ قتيلًا وأكثر من ١٠٠ جريح.

ومنذ ذلك اليوم، تصاعدت عمليات المقاومة الوطنية. وقبله بقليل، كانت عملية ٢١ أيلول ١٩٨٢ الجريئة التي نفّذتها المقاومة في منطقة الصنائع في بيروت، وأدّت إلى مقتل وجرح ٨ جنود إسرائيليين، تلاها أربع عمليات في منطقة عائشة بكار والجناح وكورنيش المزرعة ومقهى «الويمبي» في شارع الحمراء وقد نفّذ العملية الأخيرة خالد علوان في ٢٤ أيلول ١٩٨٢، بإطلاقه النار على أربعة ضباط اسرائيليين كانوا يجلسون في مقهى «الويمبي»، فقتل ثلاثة منهم، وراح الاسرائيليون بعدها يذيعون عبر مكبرات الصوت في شوارع بيروت: «لا تطلقوا النار علينا فنحن منسحبون».

وسلسلة العمليات التي نفّذتها المقاومة الوطنية بين ١٩٨٢ و١٩٨٥ أدّت إلى خطف البريق العسكري الذي «تمتّع» به جنرالات اسرائيل جراء حروبهم النظامية مع الدول العربية وإلى فقدان صورة الجندي الاسرائيلي «السوبرمان» من عيون العرب والعالم.

واعترف وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين انه «ليس هناك خط واضح بين القوة المقاتلة والسكان، فأنت لا تعرف إذا كانت فتاة تتقدم باتجاه حاجز هي مجرد فتاة عادية أم قنبلة انتحارية... ولا تعرف ما إذا كان مدني يسير إلى جانب الطريق هو مجرد مدني...». وكشف رابين أن ٢١ جنديًا اسرائيليًا انتحروا في لبنان خلال تأديتهم الخدمة العسكرية، وقال إن الإجهاد في الجنوب اللبناني هو أحد الأسباب وراء ذلك.

ونقل تقرير أميركي عن أبراهام بورغ (أحد القادة العسكريين الاسرائيليين، ابن وزير الأديان في الحكومة الاسرائيلية يوسف بورغ) قوله عن تجربته وقت الاحتلال في لبنان «إنك أبدًا لا تعرف مكان العدو. إنها حرب لم يجربها الاسرائيليون. لقد قاتلنا الجيوش الأردنية والسورية والمصرية، ولكننا لم نقاتل أبدًا المدنيين (...) حيث خطوت فأنت محاصر بالحرب... وكل ما حولك هو عدو: الطريق، الشاحنة، الطعام، البحر... إنني لا أستطيع أن أحارب هؤلاء جميعًا».

وفي ثبته لـ«وثائق الحرب اللبنانية – العام ١٩٨٥» يذكر «المركز التربوي للأبحاث والتوثيق» في الخانة المخصصة لكل شهر من شهور العام ١٩٨٥ عدد عمليات المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الجيش الاسرائيلي وميليشيا لحد:

- ١٨٥ عملية في كانون الثاني، أوقعت ٢٨ قتيلًا و٤٥ جريحًا.
- ٢١٠ عمليات في شباط، أوقعت ٣٥ قتيلًا و٩٥ جريحًا.
- ٢٢٦ عملية في آذار، أبرزها العملية الانتحارية بالقرب من المطلة، والعملية الانتحارية التي نفّذها وجدي الصايغ على طريق جزين – كفرحونة، وأسفرت جميعًا عن مقتل ١٩ جنديًا اسرائيليًا وجرح ٤١ آخرين.
- ثلاث عمليات انتحارية أوقعت عددًا من القتلى في الجنود الاسرائيليين: الأولى، نفّذتها سناء محيدلي على طريق باتر – جزين، والثانية نفّذها مالك وهبي على مدخل جسر القاسمية الشرقي، والثالثة نفّذتها لولا الياس عبود على مدخل بلدة القرعون في البقاع الغربي. والعمليات الثلاث في سياق ٢٩ عملية للمقاومة شهدها شهر نيسان.
- ٢١ عملية في أيار، أبرزها العملية الانتحارية التي نفّذتها وفاء نور الدين على مدخل حاصبيا.
- ٢٣ عملية في حزيران، أكثرها ضد جيش لبنان الجنوبي.
- ٢٧ عملية في تموز، أبرزها أربع انتحارية، نفّذها هشام ابراهيم عباس في تلة كفرتبنيت، ابتسام حرب في رأس البياضة على طريق صور، خالد أزرق عند بوابة الزامرية، وعلي غازي طالب في بلدة أرنون.
- ٣٠ عملية في آب، أبرزها ثلاث انتحارية، نفّذها جمال ساطي ضد مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي في حاصبيا، عبد الله محمد خالد عبد القادر على معبر بيت ياحون قضاء بنت جبيل، ومناع قطايا في مزرعة ريمات قضاء جزين.
- ٢٩ عملية في أيلول، بينها ثلاث عمليات انتحارية نفّذها عصام أحمد حسين خضر في مثلث كفرحونة قضاء جزين، ومريم خير الدين في زغلة قضاء حاصبيا، وعلي طلبة حسن في رأس البياضة في منطقة صور.
- ٣١ عملية في تشرين الأول، بينهما عمليتان انتحاريتان نفذهما أحمد جمعة على بوابة ياحون، ومجموعة انتحارية ضد محطة إذاعة «صوت الأمل» الناطقة بلسان ميليشيا لحد على الحدود في منطقة مرجعيون.
- ٢٦ عملية في تشرين الثاني، بينها ثلاث عمليات انتحارية نفّذها عمّار الأعسر في بلدة أرنون، ومجموعة انتحارية في منطقة خلة خازن في جبل الريحان، وحميدة مصطفى طاهر في مزرعة ريمات قضاء جزين.
- ٢٨ عملية في كانون الأول.

الوضع الاقتصادي (١٩٨٥): مع مطلع هذا العام أخذت كلمة «التجويع» تحتلّ مكانًا لها في أحاديث اللبنانيين اليومية إلى جانب «المدفع» و«الموت» و«القهر» و«التهجير»... و«المؤامرة». ومنذ أواخر كانون الثاني (١٩٨٥) أخذ الدولار يعرف ارتفاعًا يوميًا تقريبًا من ٨ ليرات... إلى حوالي ٢٠ ليرة في أواخر السنة. وارتفعت أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية كافة، وصاحب الارتفاع احتجاجات واسعة، أبرزها تظاهرة كبرى ضمّت أكثر من ٣٠ ألفًا في بيروت (٢٦ آذار)، ومواقف بعض القيادات التي حمّلت السلطة مسؤولية التدهور الاقتصادي. فتساءل النائب ألبير منصور عن مصير ذهب احتياط النقد الأجنبي في المصرف المركزي، وحمّل العميد ريمون إده «السلطة العليا» (رئيس الجمهورية) مسؤولية الكارثة المالية نتيجة قرارها سحب مليار دولار من المصرف المركزي ودفعها لأميركا ثمن سلاح، وتساءل لماذا قرّر الرئيس أمين الجميّل دفع المليار دولار نقدًا؟ وقال نائب رئيس مجلس النواب منير أبو فاضل إن المؤامرة الاقتصادية والسياسية لا تزال قائمة، بل إن البعض عمد إلى استغلال بعض القضايا والمشاكل بهدف ضرب اقتصادنا.

القرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة لم تؤدّ إلى نتيجة، والرئيس الجميّل اعتبر «أن الأزمة الاقتصادية أكبر من لبنان» (١٤ شباط)، والرئيس كرامي حذّر من انهيار اقتصادي يعمل له المتضررون من مساعي الخلاص، «وهم الذين يعملون على تفجير الساحة، وخطف المواطنين والتضييق عليهم من وراء الحصار التمويني والحصار السياسي وإقفال المعابر، وإلهاء الناس وراء الرغيف وصفيحة البنزين (...)، أن كل هذا تأكّد لي من خلال اتصالات يقوم بها البعض مع بعض الموظفين طالبين إليهم المساعدة بكل الوسائل من أجل العمل على إفلاس هذا البلد وانهيار اقتصاده انهيارًا كاملًا، وهم كي يعزّزوا دورهم ويعطوا لأنفسهم المكانة والأهمية، يعلنون أنهم كانوا في أميركا وهم عائدون منها، لكنهم خاسئون هم ومَن وراءهم» (٢٠ أيلول).

مواقف الدول العربية: استمرّت هذه المواقف معبّرة عن «العاطفة الأخوية» إزاء لبنان، وإدانة الممارسات الاسرائيلية، وغاب عنها كل موقف أو قرار حاسم.

جامعة الدول العربية دعت مجلس الأمن إلى إدانة الممارسات الاسرائيلية (٣ آذار)، وأسف أمينها العام الشاذلي القليبي لـ«الفيتو» الأميركي في المجلس، مشيدًا في الوقت نفسه بموقف فرنسا التي قاومت الضغوط وصوّتت إلى جانب مشروع القرار اللبناني الذي يدين الممارسات الاسرائيلية في جنوب لبنان (١٣ آذار). ووجّه القليبي نداء إلى جميع الدول العربية الأعضاء في الجامعة من أجل مساندة لبنان بجميع الوسائل المادية والدبلوماسية والإعلامية (٢٥ آذار). وفي اليوم التالي، أكّد مجلس الجامعة دعمه لجهود الحكومة اللبنانية لإزالة الاحتلال الاسرائيلي، وأشاد بالأعمال البطولية التي تنفّذها المقاومة الوطنية. وعاد مجلس الجامعة وأدان من جديد (٩ نيسان) «ممارسات الكيان الصهيوني واعتداءاته الوحشية ضد القرى والمدن اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان». وحدّد القليبي (٢٦ نيسان) يوم ٧ حزيران الذي سيكون «يومًا لدعم صمود المقاومة الوطنية اللبنانية في جنوب لبنان»، وسيتضمن تنظيم حملات تبرّع في جميع الدول العربية. ودعا مجلس الجامعة (٩ حزيران) إلى وقف «فوري وكامل» لإطلاق النار في المخيمات، كما دعا الحكومة اللبنانية للتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ملك المغرب الحسن الثاني قال: «لا يمكن إجراء أية مفاوضات يمكن أن تفضي إلى نتيجة في شأن جنوبي لبنان ما لم يفرض النظام والأمن وسلطة الدولة في كل أنحاء لبنان» (٨ كانون الثاني). والعاهل الأردني الملك حسين أعلن أن الأردن سيستأنف تسيير طائراته إلى مطار بيروت «عندما يعود مطارًا تابعًا لدولة عربية شقيقة ذات سيادة...» (٨ تموز)، ودعا الشعب اللبناني (أن يرحم حاله وبلده وأبناءه والأجيال المتعاقبة» (٢ تشرين الثاني).

الكويت دعت سورية لبذل كل الجهود لحقن الدماء في القتال الدائر في لبنان (٢٩ أيلول). أما المملكة العربية السعودية فكانت دعت الدول العربية إلى التدخّل في لبنان والعمل على وقف سفك الدماء وضمان حقوق الفلسطينيين (٢٥ أيار)، ثم أعلن الملك فهد بن عبد العزيز عن استعداد المملكة للاشتراك في أي اجتماع عربي ينتهي بحلول فورية لوقف المعارك (١١ حزيران).

الزعيم الليبي معمّر القذافي حمّل «سورية مسؤولية كبيرة لما يجري في المخيّمات الفلسطينية في بيروت، لا لأن سورية تقوم بهذا العمل، ولكن لكونها قادرة على التدخّل» (١٢ حزيران)، ثم عاد وأكّد دعم بلاده لسورية «التي يعود إليها حل القضية اللبنانية بطريقة وحدوية، وهذه المسألة يجب أن تحل، فمن الخطأ أن يستمرّ لبنان في وسط سورية، وهذا لا يعني أن سورية يجب أن تستعمر لبنان أو تسحق اللبنانيين، إذا قامت سورية بضمّ لبنان وحدويًا فيجب أن ندعمها بكل قوانا» (١ أيلول).

الرئيس المصري حسني مبارك دعا إلى «انسحاب القوات الاسرائيلية والأجنبية» من لبنان «لكي يتمكّن الشعب اللبناني من تقرير مصيره...» (٨ كانون الثاني). وسارت الدبلوماسية المصرية، إزاء الأزمة اللبنانية، في إطار هذا العنوان الذي وضعه الرئيس مبارك، كما برز ذلك في تصريحات وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية بطرس غالي (١١ كانون الثاني)، ووزير الخارجية عصمت عبد المجيد (٣١ كانون الثاني و٧ شباط)، ورئيس الوزراء كمال حسن علي الذي أكّد أن «العلاقات المصرية – الاسرائيلية رهن بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان...» (٨ شباط)، فيصف الرئيس مبارك الانسحاب الاسرائيلي من صيدا بأنه «خطوة جيدة» باتجاه تحسين العلاقات بين العرب واسرائيل (١٧ شباط)، ليعود ويقول، نتيجة «القبضة الحديدية الاسرائيلية في الجنوب»، أن «على اسرائيل أن تعجّل في انسحابها من لبنان» (١٥ آذار). ومع استمرار دوامة العنف الداخلي اللبناني، أعلن مبارك أن «الحل للمشكلة اللبنانية أن نترك اللبنانيين يحلّون مشاكلهم ونساعدهم على ذلك، لكن طالما هناك تدخّل في لبنان، وطالما فيه قوى عسكرية غير لبنانية، فلن تستقر الأمور إطلاقًا» (٤ نيسان). ويضيف، بعد أيام قليلة، «أن وراء الأحداث المؤسفة في لبنان قوى خارجية تصفّي حساباتها عبر الأطراف اللبنانيين المتصارعين...» (٢٧ نيسان)، و«ننبّه جميع الأطراف أننا لن نسمح بتردّي الأوضاع إلى هذا الدرك، لأن لمصر مسؤولياتها التاريخية والقومية في الحفاظ على تماسك المجتمع اللبناني والذود عن وحدته الوطنية» (٢ أيار).

المواقف الدولية: – إسرائيل (حكومة وحدة وطنية: شمعون بيريز رئيس الحكومة، رابين وزير الدفاع، شامير وزير الخارجية... أوري لوبراني المنسّق الإسرائيلي في جنوب لبنان) بدأت، منذ مطلع السنة (١٩٨٥) تحضر للانسحاب من الجنوب، فتنشر بيانات إحصائية حول خسائرها في لبنان، وتعلن عن قرارها سحب قواتها من لبنان (١٤ كانون الثاني). وأكثر ما لفت في تصريحات مسؤوليها، تصريح اسحق رابين (١١ شباط) الذي قال «إن إسرائيل أطلقت مارد الإرهاب الشيعي من القمقم» في لبنان، وحذّر من إنه « إذا استمرّ الإرهاب الشيعي بعد انسحابنا من لبنان، فسيكون ذلك مشكلة خطرة»؛ وأردف، بعد يومين، إنه يرى «في الإرهاب الآتي من لبنان القضية الأمنية المركزية لاسرائيل في المستقبل القريب». وفي ١٦ آذار، قال إن الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ جعل من سورية «صاحبة الملكية السياسية الحقيقية للبنان»؛ وكشف (في ٢ نيسان) أن الدولة العبرية تنوي إنشاء «حزام أمني» في جنوب لبنان. وبعد ثلاثة أيام (أي في ٥ نيسان) أعلن رئيس الوزراء شمعون بيريز أن اسرائيل «ستشجع قيام ميليشيات محلية مسيحية وشيعية ودرزية في القرى التي ستدخل ضمن نطاق مناطق الأمن التي سينشئها الجيش الاسرائيلي على طول الحدود في جنوبي لبنان». وفي ١١ حزيران، أعلن بيريز أنه قد تمّ سحب الجيش الاسرائيلي من «الوحول اللبنانية»؛ في حين أعلن المنسّق الاسرائيلي أوري لوبراني (١٤ حزيران) أنه «لا توجد في لبنان شخصية أو هيئة مسؤولة يمكن الاعتماد عليها في حال الحاجة إلى إجراء اتصال بين اسرائيل ولبنان». وفي ٢٥ تشرين الثاني، اعتبر قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلية الجنرال أوري أور أن «الحزام الأمني» أثبت جدواه، ولكنه لا يشكّل ضمانًا للمستقبل.

– الموقف الإيراني في لبنان أخذ بعدًا مهمًا مع دعوة حجة الإسلام هاشمي رفسنجاني رئيس «مجلس الشورى الإسلامي» الإيراني إلى إقامة «لبنان مسلم» لا تقسمه «مؤامرة تقسيمية»، وقال: «نأمل في أن يلعب لبنان مستقل مسلم تحكمه غالبية شعبه، دوره في المنطقة» (١٠ أيار). وفي ١٩ آب، قال علي أكبر ولايتي وزير الخارجية الإيراني، في معرض دعوته جميع القوى اللبنانية إلى العمل من أجل الحفاظ على وحدة لبنان، إن «حزب الله» بات قوة مؤثرة في الساحة السياسية اللبنانية. وقبيل نهاية السنة (٢٦ كانون الأول)، دعا الرئيس الإيراني حجة الإسلام علي خامنئي، مسلمي لبنان إلى تشكيل حكومة إسلامية «للحفاظ على الطبيعة الإسلامية للبنان».

– دولة الفاتيكان، وعلى لسان البابا يوحنا بولس الثاني، دعت لوقف التدخلات الخارجية في الصراعات الدائرة في لبنان (١٢ كانون الثاني). وقال البابا إن بالإمكان «قيام اتفاق منصف وطويل الأمد على القضايا المتعلقة بالاعتراف المتبادل بحقوق كل طائفة وخصائصها» (٢٨ كانون الثاني)، وأكّد لوفد نيابي لبناني (٣٠ آذار) دعمه «للشرعية ووحدة اللبنانيين» (في حين كانت انتفاضة القوات تركّز على «المجتمع المسيحي»). ووجّه البابا (في ١٠ أيار) نداء إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لـ«عدم التخلي عن لبنان»، كما وجّه نداء إلى المسيحيين والمسلمين في لبنان (١٩ أيار) من أجل المباشرة في «حوار أساسي»،

استكمله (في ٨ حزيران) بالدعوة إلى أخذ التعددية الثقافية والتنوّع الديني في الاعتبار في أي حل للنزاع في لبنان.

– الاتحاد السوفياتي انتقد اسرائيل في محادثات الناقورة، واعتبر بعد قرار اسرائيل الانسحاب أنها لم تفعل ذلك «حبًا بالسلام»، وإنما لأنها مرغمة لتواجه إفلاسها العسكري والسياسي (٢٠ كانون الثاني). وحول أحداث الانتفاضة في الشرقية (آذار)، اعتبرت موسكو أن اسرائيل وراء هذه الأحداث في إطار سعيها إلى إنشاء كانتونات. وأصدر الاتحاد السوفياتي بيانًا رسميًا (١٠ نيسان) حمل فيه بعنف على السياسة الاسرائيلية في لبنان، ودعا إلى انسحاب اسرائيلي فوري وغير مشروط من كل الأراضي اللبنانية وفقًا لقرارات مجلس الأمن. وندّدت اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو– آسيوي (٢٣ نيسان) بجرائم اسرائيل وعملائها التي تقترفها بحق الشعب اللبناني. واتهم السوفيات (٢٩ آب) أميركا واسرائيل بالحؤول دون تحقيق التسوية العادلة للنزاع اللبناني وتحويل لبنان إلى بؤرة عدم استقرار دائم، وأكّدوا وصول مجموعة خاصة من الاستخبارات الأميركية إلى بيروت؛ وجدّدوا (١٧ أيلول) دعمهم وتأييدهم للمقاومة الوطنية اللبنانية.

– فرنسا أعلنت (١٧ كانون الثاني) أن سياستها في لبنان «لم تتغير»، وأن المراقبين الفرنسيين «يواصلون مهمتهم للسلام». وأكّد وزير خارجيتها رولان دوما (٢٦ آذار) أن فرنسا ستبقي «وجودها الدبلوماسي والعملي» في لبنان، وأنها لن ترضخ «لأي عنف أو تهديد أو ابتزاز». واقترح دوما (١٧ أيار) على وزيري الخارجية السوفياتي والأميركي، غروميكو وشولتز، تأييد عقد مؤتمر مصالحة وطني في لبنان وتوسيع دور قوة الطوارئ الدولية في الجنوب.

– مستشار النمسا سابقًا، برونو كرايسكي أكّد، في ٢٦ شباط، أن «نتائج الحرب في لبنان أدّت إلى شبه كارثة بالنسبة إلى اسرائيل» التي لم تحقّق أيًا من أهدافها وخسرت الكثير «وخاصة خسائرها البشرية التي تتزايد باستمرار».

– بريطانيا اعتبرت الاجتياح الاسرائيلي للبنان عملًا غير شرعي، وأدانت أعمال العنف ضد أهالي الجنوب (٢١ شباط)، ووزير خارجيتها جيفري هاو أعلن أنه «من الصعب جدًا إعفاء إسرائيل من مسؤولية ما يجري من تدهور في جنوب لبنان» (٣ أيار). وفي ١٧ أيلول، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية، ان الحكومة البريطانية «تؤيد الجهود السورية» من أجل التغلّب على العوائق التي تحول دون بدء المؤتمر الوطني المقترح عقده في دمشق من أجل تحقيق المصالحة الوطنية اللبنانية.

– وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية أصدروا بيانًا (١٢ شباط) رحّبوا فيه بقرار اسرائيل الانسحاب من «أراضي محتلة»، وأعلنوا أنهم يتطلعون «إلى الحكومة السورية من أجل تسهيل مهمة منع أعمال عنف جديدة، ومن أجل مساعدة لبنان على استعادة كل أراضيه». ووافق البرلمان الأوروبي (٩ أيار) على مشروع قرار قدّمته الأحزاب الديمقراطية المسيحية والاشتراكية الديمقراطية الأوروبية الذي يندّد «بأي تدخّل أجنبي في الشؤون الداخلية للبنان». ودعت بلدان السوق الأوروبية المشتركة، في بيان (٢٠ أيار) إلى عقد «مؤتمر مصالحة وطنية حقيقية في لبنان».

– الأمم المتحدة أعربت، بلسان أمينها العام بيريز دي كويلار عن القلق على سلامة جنود القوات الدولية في الجنوب (٢٧ شباط)، ومجلس الأمن لم يتوصّل إلى تبنّي القرار اللبناني الذي يدعو إلى إدانة الممارسات الاسرائيلية في الجنوب بسبب الفيتو الأميركي (١٢ آذار)، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة بريان أوركهارت أكّد «أن الحل في الجنوب هو بتنفيذ القرار ٤٢٥، والتعاون بين السلطات اللبنانية والجيش اللبناني وقوات الطوارئ الدولية» (٤ نيسان)، ومجلس الأمن دعا بالإجماع إلى نهاية

لأعمال العنف ضد المدنيين في لبنان وخصوصًا بحق اللاجئين الفلسطينيين (٢ حزيران) ولكن لبنان رفض هذا القرار الدولي لأنه يعد خرقًا لسيادته. والأمين العام دوكويلار تعهّد بمواصلة جهوده من أجل حشد أكبر مساعدات ممكنة للبنان، وأعلن أن برامج الأمم المتحدة لإعادة إعمار لبنان توقفت عمليًا منذ منتصف حزيران الماضي (١٩٨٥) بسبب المشكلات الأمنية في البلاد، وإن الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي يتوقف بدرجة كبيرة على وقف الأعمال الحربية (٢١ تشرين الأول).

– الولايات المتحدة أيّدت مفاوضات الناقورة (كانون الثاني)، ووزير خارجيتها الأسبق، الكسندر هيغ، قال إنه كان ينبغي للرئيس رونالد ريغان أن يأمر بشنّ هجمات على القوات السورية في لبنان انتقامًا لتفجير السفارة الأميركية في بيروت في نيسان ١٩٨٣ (٧ شباط). ووصف «مسؤول أميركي» التطورات في المنطقة الشرقية بأنها «خطيرة جدًا» (١٩ آذار)، ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر قال إن الخطر الأكبر على اسرائيل ليس في أزماتها الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، بل في خسارتها المعنوية التي سبّبها غزوها للبنان وانسحابها الحالي منه (٣ نيسان). إدوارد جيرجيان، الناطق باسم الخارجية الأميركية، أكّد أن الولايات المتحدة تفتقر إلى وسائل لمساعدة لبنان على تحقيق الاستقرار (١٨ نيسان).

◆ أحداث ١٩٨٦

من زاوية الواقف على الحدث اليومي والمراقب والموثّق، أجمل رجا سري الدين (وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦، المركز العربي للأبحاث والتوثيق) «لبنان ١٩٨٦» بقوله إنه «بقي في دوامة العنف يختصر أزمات المنطقة التي تضغط على زناد الجولات القتالية في معظم المعارك (...) وأرض لبنان تحوّلت في العام ١٩٨٦ من «رمال متحركة» تحت أقدام الغزاة والطامعين إلى «كمائن متنقلة» تغتال الأبرياء (...) وتجاوز الصراع في لبنان نطاق الجبهات التقليدية واخترق خطوط التماس والمعابر ليسجل أبشع المعارك بين أبناء الصف الواحد والحزب الواحد والدين الواحد والقضية الواحدة في مختلف المناطق (...) وقد سجّل العام ١٩٨٦ سقوط ٢٥٩٢ قتيلًا وأكثر من ٧٢٥٠ جريحًا... بالإضافة إلى التصفيات السرية التي نفّذتها القوات اللبنانية ضد أنصار إيلي حبيقة في المناطق الشرقية (...) ولعل أبرز ما تميز به الوضع الأمني في العام ١٩٨٦، عمليات الاغتيال التي بلغت ٤٢ عملية طالت رموزًا وطنية وسياسية وأقلامًا جريئة (...).

«إن إسرائيل تعتبر أن لبنان «غلطة جغرافية» حان وقت تصحيحها بإعادة تفصيل الكيان اللبناني من خلال التقاسم والتقسيم. ومشروع تقاسم لبنان بين إسرائيل وسورية لم يعد سرًا من أسرار الآلهة، فهو مشروع إسرائيلي قديم تبناه مسؤولون أميركيون كبار ورفضته سورية بالوسائل الدبلوماسية ومن خلال محادثات أجراها موفد الرئيس ريغان يومذاك ماكفرلين مع كبار المسؤولين السوريين في دمشق. ويقضي المشروع بأن يصبح الجنوب تحت السيطرة الإسرائيلية، والبقاع وجزء من الشمال تحت السيطرة السورية، فيعود لبنان الكبير كما كان من قبل صغيرًا. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، دخلت إسرائيل من بوابة الجنوب (...) وبالتالي، فلا يعود باستطاعة سورية الإنسحاب من المناطق التي تتواجد فيها لأسباب أمنية، ما دامت إسرائيل موجودة في الجنوب، فيتم عندئذ التقاسم الواقعي بين سورية وإسرائيل» (كانت هذه النظرة تحظى بهامش صدقية واسع، واعتقد بها كثيرون حتى كان التحرير والانسحاب الإسرائيلي في أيار ٢٠٠٠ وبقاء القوات السورية بعده حتى اليوم، خريف ٢٠٠١).



الرئيس الأسد والوزير نبيه بري.

الرئيس الأسد والوزير وليد جنبلاط.

ملخص الوضع الأمني: إن ما ميّز الحرب اللبنانية في العام ١٩٨٦ أنها تجاوزت الجبهات التقليدية على المحاور وخطوط التماس في الجبل والجنوب والشمال والعاصمة لتسجل معارك في عمق أحياء ومناطق أبناء الصف الواحد (٩٧ اشتباكًا داخليًا بين حلفاء وعناصر حزبية من طرف واحد)، وعمليات اغتيال (٤٢ عملية) أبرزها اغتيال الشيخ صبحي الصالح (٧ تشرين الأول)، والملحق العسكري في السفارة الفرنسية الكولونيل كريستيان غوتيير (١٨ أيلول)، وقائد اللواء الخامس في الجيش اللبناني العقيد الركن خليل كنعان (٢٩ أيلول).

أحداث المناطق «الوطنية – الإسلامية» الأمنية

الأحزاب: توالى فشل إتفاق دمشق الأمني (١٩٨٥) فصولًا، وكان فصله الأول في مطلع العام ١٩٨٦ (٤ كانون الثاني) عندما تعرض أنطوان العلم، أحد المسؤولين العسكريين في الحزب السوري القومي الاجتماعي لإطلاق نار قرب سينما فرساي في شارع الحمراء من العاصمة تلاه انتشار كثيف للمسلحين، وبعده تعرّض طارق نصر الدين، عضو قيادة المؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية، لمحاولة اغتيال في منزله في محلة كاراكاس (٢٢ كانون الثاني)، وبعده إطلاق نار على المسؤول التنظيمي لحركة أمل في الجنوب محمود الفقيه أثناء مروره في منطقة الجبّة (٧ شباط)؛ وبعد يومين، اغتيال رئيس لجنة المساجد والأحياء الإسلامية في طرابلس خليل عكاوي، وتوتر في المدينة واجتماع طارئ لـ «اللقاء الإسلامي» برئاسة أمير حركة التوحيد الشيخ سعيد شعبان.

اشتدّ التوتّر في بيروت في أعقاب الحادث الأمني أثناء افتتاح المعرض السنوي للجنة الفنية للإعلام الإسلامي لدعم «المقاومة الإسلامية» في القاعة الزجاجية لوزارة السياحة في الذكرى السنوية الثانية لاغتيال الشيخ راغب حرب، بين مسلحين من «حزب الله» ودورية تابعة للقوة الخاصة أمام مصرف لبنان في شارع الحمراء (القوة الخاصة من الجيش اللبناني والدرك، ومشكّلة بموجب خطة أمنية تشرف عليها لجنة أمنية يرأسها رئيس الحكومة رشيد كرامي)، وسقوط قتيل و٣ جرحى، وأعقب الحادث انتشار كثيف للمسلحين وخطف ٧ ضباط و٢٠ رقيبًا وجنديًا (١٦ شباط)؛ وفي اليوم التالي، جرت محاولة اغتيال المسؤول عن العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي في الجنوب حسن شمس الدين، وبعده بيومين اغتيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي خليل نعوس في وطى المصيطبة، فدعت الأحزاب الوطنية والتقدمية إلى إضراب سلمي في بيروت معتبرة «الجريمة محاولة مفضوحة لإرباك الساحة الوطنية وزرع الفتنة فيها».

في ٢٣ شباط، وقعت اشتباكات عنيفة بين عناصر من الحزب الشيوعي وأخرى من حزب الله في محيط سفارة جمهورية إيران الإسلامية، لم تهدأ إلا بعد اتصالات أجراها رئيس حركة أمل، والحزب التقدمي وفريق المراقبين السوريين ولجنة التنسيق الأمنية. وفي اليوم التالي، اغتيل عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي سهيل طويلة بعد خطفه، كما اغتيل الأمين العام «للتنظيم الشعبي الناصري – قوات ناصر»، عصام العرب داخل منزله.

وتلقّى الحزب الشيوعي ضربة أخرى باغتيال مسؤوله السياسي في النبطية كامل الصباح وعضو الحزب في منطقة صور خضر جوني، إضافة إلى اغتيال عنصرين في جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (٧ نيسان).

ومع هدوء جبهة حزب الله – الشيوعي، انفجر الوضع بين حزب الله والحزب السوري القومي الإجتماعي في حزيران في بلدة مشغرة، وساد توتر شديد في المنطقة، ووقعت اشتباكات ضارية بينهما خاصة على أثر الاعلان عن تصفية القوميين

جورج أبو مراد وكميل بركة (١٢ حزيران)، وطالت الاشتباكات، إضافة إلى مشغرة، قرى سحمر وعين التينة وعيتنيت، ولم يهدأ الوضع إلّا بعد الاتفاق على تمركز سرية من الوحدات الخاصة السورية و٥٠ عنصرًا من اللواء الأول في الجيش اللبناني في بلدة مشغرة (١٥ حزيران)؛ وقد تخلل هذا الهدوء، اشتباك آخر، في ٢ كانون الأول، أثناء عودة عناصر من «المقاومة الإسلامية» (حزب الله) من العملية العسكرية التي نفذتها ضد مواقع ميليشيا لحد (من أولى العمليات التي بدأتها المقاومة الإسلامية ضد اسرائيل وحلفائها في الشريط الحدودي).

الخلافات المسلحة الأخرى بين أطراف الصف الواحد في المناطق «الوطنية – الإسلامية» كانت كثيرة خلال عام ١٩٨٦، ولكنها أقل استفحالًا، وكانت لجنة التنسيق المشرفة على الخطة الأمنية بمؤازرة المراقبين السوريين تتوصل، في كل مرة، إلى إيقافها: أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، أمل وقوات الشهيد معروف سعد، أمل و«حركة ٦ شباط»، أمل والحزب الشيوعي، وأمل وحزب الله، والحزب القومي و«عناصر منشقّة عنه» (٢٧ حزيران)... لعل أشدها خطرًا حادث إطلاق النار عند حاجز للجيش اللبناني على طريق المطار وإصابة ضابط في الجيش وعنصرين من حزب الله (١٥ تموز)، وإطلاق قذيفة إينرغا على مقر قيادة المراقبين السوريين في فندق بوريفاج (١٦ تموز)، وتوتّر الوضع بسبب خطف عناصر من حزب الله أربعة جنود سوريين في مشغرة ردًا على اعتقال حاجز مشترك من الجيش اللبناني والقوات السورية عنصرين من الحزب (٢٨ تشرين الأول)، وعودة إلى الاشتباكات في طرابلس (١٩ كانون الأول) للمرة الأولى منذ دخول القوات السورية إلى المدينة بعد «حرب طرابلس» في ١٩٨٥ خاصة في أحياء منطقة التبانة بسبب مهاجمة أحد الحواجز السورية (توقفت الاشتباكات في ٢١ كانون الأول واعتقلت القوات السورية «الأمير» السابق لحركة التوحيد الإسلامي في ميناء طرابلس هاشم منقارة مع عدد من أنصاره، في ٢٦ كانون الأول، في نطاق حملة الدهم والملاحقة للمشبوهين).

اغتيال الشيخ صبحي الصالح: من أبرز الاغتيالات التي طالت شخصيات غير حزبية كان اغتيال الشيخ صبحي الصالح (٧ تشرين الأول)، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى، بيد مسلحين مقنّعين خلال وجوده في ساقية الجنزير لتفقّد مدرسة الجمعية الخيرية لرعاية أبناء المسلمين. وعلى أثر الحادثة، قطع المفتي حسن خالد زيارته للاتحاد السوفياتي، واستنكرت الجريمة شخصيات رسمية وحزبية وسياسية ودينية وشعبية، ودعا «تجمّع العلماء المسلمين» وعلماء الدين في بيروت وهيئة التنسيق الشمالية والمجلس السياسي الوطني لمدينة صيدا إلى الإضراب.

وقبلها برزت أيضًا حادثة اغتيال الملحق العسكري الفرنسي في بيروت (١٨ أيلول) أمام مقر السفارة الفرنسية في حي مار تقلا بالحازمية بإطلاق النار على رأسه من مسدس مزوّد بكاتم للصوت، وأعلنت منظمة «جبهة العدالة والإنتقام» مسؤوليتها عن الإغتيال.

حرب المخيمات: هذه الحرب، المندلعة منذ ١٩٨٤، اجتازت عتبة ١٩٨٦ لتلج ١٩٨٧، وهي تنتظر الحل.

شهد العام ١٩٨٦ «الجولة الثالثة» منها، أو «حرب المخيمات الثالثة»، وطالت مخيمات صور وصيدا وبيروت. بدأت في ٢٩ آذار بين «أمل» والمسلحين من اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، واستمر التقاتل رغم سلسلة اتفاقات وقف إطلاق النار، ورغم اجتماع الوزيرين نبيه بري ووليد جنبلاط مع قيادة «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام (٩ نيسان) والخروج باتفاق لوقف إطلاق النار ونشر قوة عسكرية من الجيش اللبناني

وفرقاء النزاع حول المخيمات. وبعد ذلك بيومين، اجتمعت القيادة السياسية العليا لهيئة العمل الوطني في بيروت في منزل عاصم قانصوه بحضور الوزيرين بري وجنبلاط وقيادة جبهة الإنقاذ، وأقرّت ما سبق الاتفاق عليه في دمشق.

تقلّصت معارك أمل – المخيمات بعض الشيء، لكنها تجدّدت في ٢٧ أيار في محيط المخيمين المذكورين، وبرزت مواقف سياسية: بري اتّهم رئيس الجمهورية بالتحالف مع ياسر عرفات، ووجه انتقادات لمواقف «حلفائه الوطنيين»، ثم صرّح بأنه يريد التفاوض أمنيًا مع جماعة ياسر عرفات بعدما أعلنت «جبهة الإنقاذ» الفلسطينية عن عجزها على لجم الموقف، ورد عرفات عن رغبته في الحوار الذي بقي في حدود الإعلان.

ومن أبرز ما رافق حرب المخيمات من خلافات سياسية: إصدار حزب الله لبيان (٢١ أيار) قال فيه: «إن حرب المخيمات لا يخوضها إلّا عابث أو جاهل أو متآمر». فردّت أمل: «هناك مَن ينصّبون أنفسهم شركاء لله تعالى فيصدرون الفتاوى والأحكام...». واتهمت أمل في الوقت نفسه، الحزب التقدمي الاشتراكي بأنه سمح للفلسطينيين بحشد قواتهم في الجبل، واستطاع الاجتماع الذي ضمّ بري وجنبلاط ورئيس جهاز الأمن والإستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان العميد غازي كنعان (٢ حزيران) أن يضيّق من شقة الخلاف بين أمل والتقدمي.

أمّا على صعيد خلافات أمل وحزب الله حول مخيمي صبرا وشاتيلا، فكانت محاولة المعالجة على يد محمد علي بشارتي النائب الأول لوزير الخارجية الإيراني الذي عقد اجتماعًا في السفارة الإيرانية ضمّه وقيادات من أمل وحزب الله، وأعلن بشارتي أنه تمّ التوصل إلى اتفاق نهائي لوقف إطلاق النار (٩–١٠ حزيران). ولكن ما إن وصل بشارتي إلى طهران عائدًا من بيروت حتى انفجر القتال ودام عدّة أيام، تقلّص بعدها بمناوشات محدودة.

وفي مطلع تشرين الأول، عادت حرب المخيمات لتنفجر أكثر من السابق، منطلقة هذه المرة من مخيم الرشيدية (صور)، ثم ما لبثت أن امتدت إلى مخيمي عين الحلوة والمية ومية، حيث تمكن الفلسطينيون من التمدد باتجاه مناطق شرقي صيدا، وخاصة بلدة مغدوشة التي هجّر أهلوها، ثم كان انفجار المعارك حول مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، في الضاحية الجنوبية لبيروت.

تسارعت الحركة السياسية، المحلية والعربية، وتزخّمت حتى طمست «الأزمة اللبنانية» لصالح «الأزمة الفلسطينية» وإن كانت أرض هذه الأزمة هي الأرض اللبنانية: وفد إيراني في المخيمات، ومندوب إيراني في مخيم الرشيدية لمدة ثلاثة أشهر؛ عبد السلام جلود (الرجل الثاني في ليبيا) مكث أيضًا ثلاثة أشهر في دمشق؛ ياسر عرفات يزور عاصمة عربية تلو عاصمة، واجتماعات للمجالس الوزارية في جامعة الدول العربية ووفود عربية إلى لبنان وسوريا، ومواقف دولية، ومؤتمر قمة إسلامي خامس انعقد في الكويت. وكانت مشاريع حلول كثيرة فشلت كلها أمام ضراوة المعارك (أمل – المخيمات) خاصة في محيط مخيمات منطقة صيدا، وبالأخص في مغدوشة (الأشهر الأخيرة من السنة ١٩٨٦).

في ٢٨ تشرين الثاني، أعلن الأمين العام للتنظيم الشعبي الناصري المهندس مصطفى سعد من دمشق، بعد سلسلة اجتماعات عقدت في مقر إقامة الرائد عبد السلام جلود وضمته مع جورج حاوي أمين عام الحزب الشيوعي وعاصم قانصوه الأمين القطري لمنظمة حزب البعث في لبنان، أن الإتفاق تمّ «على أن تتولى قوة أمنية وطنية موحدة بقيادة الرفيق وليد جنبلاط حفظ الأمن وضمان المرور للجميع على الطريق الساحلية من بيروت حتى صور». وسارعت حركة أمل ورفضت المشروع، وتقدم، في الوقت نفسه، أبو إياد (صلاح خلف) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح (الرجل الثاني بعد عرفات) بثلاثة شروط لوقف الحرب: ينسحب الفلسطينيون من مغدوشة إذا

رفعت أمل الحصار عن مخيم الرشيديّة، السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم، وتقديم أمل تعهدًا علنيًا بعدم مهاجمة المخيمات مجددًا.

في ٥ كانون الأول، عقد إجتماع ضمّ نائب وزير الخارجية الإيراني ورئيس أمل نبيه بري ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين وقادة الأحزاب الوطنية اللبنانية، وصدر عنه مشروع حل لحرب المخيمات سُمّي «المبادرة الايرانية» التي قضت بانسحاب الفلسطينيين من بلدة مغدوشة، وفك الحصار عن مخيم الرشيديّة، وتسليم مواقع الفصل بين الطرفين لعناصر من حزب الله.

لكن في ٨ كانون الأول صدر في دمشق اتفاق عرف باسم «إتفاق جلّود» (نسبة إلى الوزير الليبي) وجاء مطابقًا إلى حد كبير مع «المبادرة الإيرانية»، لكن نبيه بري رفضه وتمسك بالمشروع الايراني للحل. أمّا مجلس وزراء جامعة الدول العربية الذي انعقد في اليوم نفسه (٨ كانون الأول) فاكتفى بتوجيه نداء لوقف إطلاق النار. وأضيفت إلى المساعي العربية والليبية والإيرانية مساع دولية، أبرزها مسعى الحكومة الفرنسية مع الوزير بري عبر سفيرها في بيروت كريستيان غراف، ومسعى السفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا الذي عقد مباحثات مع الرؤساء أمين الجميل وحسين الحسيني ورشيد كرامي. وكلها لم تنجح في لجم مسيرة الاقتتال الضاري حول المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا وصور.

رهائن أجانب: شكّلت سنة ١٩٨٦ سنة «الرهائن» بامتياز، سواء لجهة عدد هؤلاء وتعدّد جنسياتهم «حيث بات كل انسان له سحنة أجنبية من حيث لون الشعر او البشرة برسم الإحتجاز الذي طال رعايا من دول غربية عديدة»، أم لجهة انعكاسات هذه القضية دوليًا وخطرها على لبنان والمنطقة.

بداية قضية الرهائن، للعام ١٩٨٦، كانت مع اعلان «منظمة المستضعفين في العالم»، في ١٥ شباط، عن اعتقال يهود، أعدمت إثنين منهم، أحدهما الطبيب اللبناني إيلي حلاق.

وفي ٦ آذار، أعلنت «منظمة الجهاد الإسلامي» عن إعدام عالم الاجتماع والباحث والكاتب الفرنسي ميشال سورا (المعروف بتأييده القضايا العربية)، وكان خُطف قبل نحو سنة، وأبرزت صورة له قبيل إعدامه. وبعد يومين، خطف أربعة صحافيين فرنسيين، وأعلنت «منظمة القضاء الثوري» مسؤوليتها عن خطفهم. وفي ٢٩ آذار أعلنت «المنظمة الثورية للمسلمين الاشتراكيين» أن حياة الصحافي البريطاني إليك كوليت الذي كانت قد خطفته قبل نحو سنة، باتت في خطر.

وفي ١٣ نيسان، خطف مدرس إيرلندي في الجامعة الأميركية في بيروت. وفي اليوم نفسه وقعت حادثة لافتة، إذ تم إنقاذ فرنسي مخطوف هو ميشال بريان في منطقة الهرمل، وأعلنت وكالة الأنباء العربية السورية (سانا) أن قوات الأمن السورية تمكنت من إطلاق سراحه بعدما اشتبكت مع خاطفيه، فيما ذكرت وكالة «الأسوشيتد برس» أن ثلاثة من صيادي الأرانب اللبنانيين من آل دندش هم الذين أطلقوا سراحه. وبعد يومين خطف المدرس البريطاني في الجامعة الأميركية جون لي دوغلاس، كما خطف مدير المركز الدولي للغات البريطاني فيليب بادفيلد. وبعد يومين آخرين، أي في ١٧ نيسان عُثر على جثث البريطانيين الثلاثة: كوليت، دوغلاس وبادفيلد في بلدة بعلشميه قرب بحمدون. وفي ٧ أيار خطف الفرنسي كميل سونتاغ (٨٤ عامًا) بينما كان يتنزه مع زوجته على جادة المنارة في بيروت الغربية.

في أيلول خطف أميركيان، وفي ٢١ تشرين الأول أعلنت «منظمة العدالة الثورية» عن خطفهما من داخل حرم الجامعة الأميركية.

تحرّك العالم لهول هذه العمليات الجارية على أرض لبنان. وجاء تيري ويت، كبير الأساقفة في بريطانيا، إلى لبنان في عدة زيارات لمفاوضة الخاطفين. وتصاعدت لهجة الانذارات ضد لبنان وسورية تحت عنوان «مكافحة الإرهاب»، لتعود وتخف بعض الشيء، ولكن لتثير في الوقت نفسه تساؤلات و«فضائح» عندما بثت شبكة تلفزيون «سي.بي.إس» الأميركية (٢٩ أيار) أن الحكومة الفرنسية وافقت على دفع مليار دولار لايران مقابل إطلاق رهائنها. وقد ردّ السفير الإيراني لدى الأمم المتحدة نافيًا «هذه المعلومات». وفي ٢٠ حزيران، أطلقت «منظمة العدالة الثورية» رهينتين فرنسيتين. فوجه رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك الشكر لكل من سورية والجزائر وايران على «المساعي التي بذلتها لإطلاق المخطوفين». وفي اليوم نفسه، أطلق أيضًا سراح طالبين قبرصيين، وقيل إن ذلك تمّ بتدخل شخصي من عرفات.

في حديث مع صحيفة الـ «تايم» الأميركية (١٢ تشرين الأول)، قال الرئيس حافظ الأسد: «نحن لسنا شرطة دولية للبنان، ولا نمارس سلطة داخلية ولا نتدخل في شؤون أي ميليشيا موجودة في لبنان، والميليشيات هناك كثيرة، ولست أدري لماذا علينا في سورية أن نضرب الآخرين في لبنان، ولماذا علينا أن نضحي بجنودنا من أجل أن نبحث في لبنان أين تقوم هذه المعسكرات ونضرب من فيها».

وقال وزير الحرس الثوري الإيراني السيد محسن رفيق دوست لمجلة «الاكسبرس» الفرنسية (١٧ تشرين الأول): «إن الإفراج عن الرهائن الفرنسيين في لبنان هو أولًا في يد فرنسا. وما نستطيع فعله هو أن ننصح محتجزي الرهائن إذا كانوا من أصدقائنا، أن يطلقوهم».

في ٢ تشرين الثاني، بدأت تتوالى فصول فضيحة، سُمّيت في ما بعد «إيران غيت» (وكانت الحرب العراقية – الإيرانية في أوجها)، عندما أعلنت «منظمة الجهاد الإسلامي» عن إطلاقها سراح الأميركي المخطوف دافيد جاكوبسون، فيما ذكرت صحيفة «الواشنطن بوست» (٣ تشرين الثاني) أن إيران لعبت دورًا مهمًا في إطلاقه. ثم ما لبثت الصحافة الأميركية أن كشفت عن تفاصيل

خطيرة أحاطت بإطلاق سراح جاكوبسون، فذكرت، في ٤ تشرين الثاني، أن المستشار السابق للرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي، روبرت ماكفرلين، قد زار إيران سرًا ولعب دورًا في عملية إطلاق سراح جاكوبسون.

مجلة «الشراع» اللبنانية نشرت أن ماكفرلين زار إيران خلال شهر أيلول (أي قبل أقل من شهرين من إطلاق جاكوبسون)، ونزل في فندق الإستقلال (هيلتون سابقًا)، وأجرى اتصالات مع مسؤولين إيرانيين، وكانت صفقة تزويد الولايات المتحدة إيران بمعدات حربية وشحنات من قطع الغيار والذخائر العسكرية، هذه الصفقة التي عاد الرئيس ريغان وكشف عنها في ١٣ تشرين الثاني بقوله: «لقد زودنا إيران بأسلحة دفاعية قليلة لا تتجاوز حمولة طائرة واحدة ونحن مرتاحون إلى الجهود التي بذلتها إيران وتبذلها حيال الرهائن».

طغت هذه القضية (إيران غيت) على اجتماعات الولايات المتحدة وشغلت رأيها العام. وأكدت طهران أن ماكفرلين زارها بجواز سفر مزور، وأنه أُبعد عن البلاد. فيما بدأت داخل الولايات المتحدة لجان تحقيق من الكونغرس عملها في هذه القضية، وكشفت أن باخرة تولت نقل السلاح والذخائر من إسرائيل إلى إيران، في حين ردت طهران بأنها تشتري السلاح من السوق السوداء دون معرفة بمصدره.

على جبهة الرهائن الأجانب الآخرين، زار بيروت مجددًا مبعوث الكنيسة الأنغليكانية تيري ويت، وقامت بحمايته عناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي، وباشر مفاوضاته مع الخاطفين. وأثناء ذلك، خطف ثلاثة مدرسين أميركيين ومدرّس هندي من كلية بيروت الجامعية، بل إن ويت نفسه بات محتجزًا ولم يعد أحد يعرف مصيره.

عادت الضجة الدولية حول قضية الرهائن ومكافحة الإرهاب، وسط معلومات عن اتصالات أميركية مع دول حلف الأطلسي بهدف الإقدام على عمل عسكري ضد لبنان وخاطفي الرهائن فيه، وهو ما رفضته فرنسا وبريطانيا، فيما أعلنت

قبرص معارضتها لاستخدام القواعد العسكرية على أرضها منطلقًا لهذا العمل. فوجّهت الولايات المتحدة، منفردة، أسطولها السادس إلى المياه الاقليمية اللبنانية. لكن التطورات التي حصلت بعد ذلك، مع مستهل العام ١٩٨٧، دفعتها إلى التراجع وسحب قواتها البحرية، في الوقت الذي كان فيه رئيس الجمهورية أمين الجميّل يعلن، في بلجيكا وبريطانيا وفرنسا، رفضه لمنطق تفاوض عواصم العالم مع خاطفي الرهائن، ويطرح مشروعه البديل، وهو تقوية الدولة اللبنانية لتستطيع بسط نفوذها على كل أراضيها وتقوم بحماية كل المتواجدين في لبنان (هذه المادة – رهائن أجنبية – ملخص الثبت التوثيقي الوارد في «وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٦»، المركز العربي للأبحاث والتوثيق).

خطف، متفجرات، إعدامات: «خطف الرهائن الأجانب»، بمعزل عن الجانب الانساني الذي يبقى مسألة خاصة، قضية سياسية يكمن فيها اعتقاد، يكاد يكون اعتقاد الجميع، حول أن المنظمات التي أقدمت على هذا الأسلوب إنما هي، بمجملها (في العام ١٩٨٦)، منظمات «أصولية إسلامية» توخت من هذا العمل أقصى درجات التعبير عن رفض السياسات الغربية، واقتحام دائرة الحضور والنفوذ في الساحة السياسية المحلية والاقليمية والدولية. وبالفعل، تمكنت قضية «الرهائن الأجانب» – كما مّر معنا آنفًا – من تضمين ثناياها قنوات اتصال دبلوماسية وغير دبلوماسية (سياسية وأمنية ومخابراتية) على المستوى الدولي.

أما قضية «خطف المواطنين اللبنانيين» فاستمرت في العام ١٩٨٦، ومعها «قضية المخطوفين» عبر لجان أهالي المخطوفين والتنظيمات الإنسانية، تدور فصولًا وتُظهر إحدى أبشع صور الحرب اللبنانية.

بدأ مطلع العام ١٩٨٦ بخطف الصحافي في جريدة «الجمهورية» في المنطقة الشرقية غسان كفوري (٢ كانون الثاني)، والإفراج عنه دلّ على أنه تعرّض للضرب. وتوالت عمليات الخطف، وطالت، (في المناطق الغربية) العشرات من الأشخاص، غالبيتهم من تبادلت الأحزاب المتنازعة اختطافهم. من المخطوفين، سواء كانوا حزبيين أو مواطنين مستقلين، مَن أُفرج عنهم ومنهم مَن عُثر على جثثهم بعد تصفيتهم أو «تنفيذ حكم الإعدام بهم» (عُثر على جثة المربي ميشال واكد من حارة حريك، في ٦ شباط بعد ٦٤ يومًا من اختطافه...)، ومنهم من بقي مصيرهم مجهولًا.

وكان بارزًا، في مسلسل عمليات الخطف، وقضية المخطوفين، ما أعلنته، في ١٨ أيار «الحركة المستقلة لتحرير المخطوفين»، عن قتل خمسة مواطنين أرمن، وهددت بتهجير كل المواطنين الأرمن من بيروت الغربية إذا لم يرفض قادتهم «المشروع المسيحي» وإذا لم يدينوا الرئيس أمين الجميّل وحكمه. وكذلك ما أعلنته الحركة نفسها عن خطفها أربعة موظفين مسيحيين يعملون في مطابع جريدة «النهار»، إضافة إلى خمسة طلاب مسيحيين آخرين. لكن وساطات جرت، وتدخل فيها البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير، أدت إلى إطلاقهم جميعًا (١٩ حزيران). وكان قد مرّ على تنصيب البطريرك أقل من ثلاثة أشهر، وكان قد قال في أول عظة له في يوم تنصيبه (٢٧ نيسان): «كفانا سقوط ضحايا، كفانا ما حلّ بنا من فواجع وخراب، وينبغي بناء الدولة وإنهاء الدويلات القائمة».

وكان بارزًا أيضًا، إقدام حزب الله، في ٣ آذار، على إعلان أنه «نفّذ الحكم الشرعي القاضي بقتل القاتل المتعمد والمفسد في الأرض» في ١١ مواطنًا بينهم امرأتان، بتهمة تأليف «شبكة إرهابية تولّت تنفيذ سلسلة تفجيرات واغتيالات»، أبرزها متفجرة بئر العبد التي كانت تستهدف العلامة السيد محمد حسين فضل الله.

نحو ١٥٠ متفجرة، بين سيارات مفخخة وعبوات ناسفة وقنابل موقوتة وأصابع ديناميت... شهدها العام ١٩٨٦ وذهبت بالمئات بين قتلى وجرحى، وتوزعت بصورة شبه «متساوية وعادلة» (من حيث عددها وضحاياها) بين المناطق الشرقية والغربية (خاصة في بيروت وصيدا). وإذا كانت المناطق الغربية عرفت موجة المتفجرات هذه متزامنة مع خلافات ومنازعات واشتباكات أحزابها ومنظماتها «الوطنية – الإسلامية – الفلسطينية»، فإن المناطق «الشرقية – المسيحية» عرفت حصتها من هذه الموجة بصورة متزامنة أيضًا أو في إطار انتفاضات أهل الصف الواحد أيضًا: القوات اللبنانية (جعجع – حبيقة) والكتائب.

أحداث المناطق «الشرقية – المسيحية» الأمنية (القوات اللبنانية)

كانون الثاني: ليلة رأس السنة (١٩٨٥–١٩٨٦) استُهدف إيلي حبيقة رئيس الهيئة التنفيذية في القوات، وأسعد شفتري مسؤول الأمن فيها، لمحاولة اغتيال من كمين مسلح عند نهر الموت، وصادف وصول الموكب الذي يرافق رئيس الجمهورية عادة إلى المكان، فجرى تبادل نار بين عناصر الكمين وعناصر الموكب وعناصر حبيقة، ودخلت أيضًا في الاشتباك قوة من المجلس الحربي الكتائبي، وسقط عدد من القتلى والجرحى.

بيان القوات اتّهم جهاز أمن رئيس الجمهورية ورئيسه عيد نصر بمسؤولية محاولة اغتيال حبيقة وشفتري و«تنفيذ عمليات إرهابية ضد كل من يعارض سياسة الرئيس أمين الجميّل على الساحة المسيحية...».

وانتشرت حواجز مسلّحة على طريق أنطلياس – الزلقا وفي محيط الكرنتينا والمرفأ، وتحدثت تقارير أمنية عن خطف عدد من الأشخاص، وعن اشتباكات في المناطق المذكورة امتدادًا إلى سن الفيل... كل ذلك في إطار إحتقان سياسي وأمني بين مؤيد للإتفاق الثلاثي (حبيقة – جنبلاط – بري) ومعارض له.

وفيما الوضع على حاله من الإستنفار السياسي والعسكري، ومحاولات حوار بذلها البعض (بمن فيهم كريم بقرادوني كما أعلن في ١٠ كانون الثاني) بين مختلف أفرقاء الصف المسيحي تحت سقف الاحتكام إلى بكركي، تعرضت مكاتب جريدة «العمل» لمحاولات إنتزاعها من جماعة حبيقة وإعادتها إلى حزب الكتائب، كما إقتحم مسلحون مطابع جريدة «الجمهورية» في المكلس الموالية لحبيقة (رئيس تحريرها الياس المر نجل ميشال المر)، ونشبت معارك (١٣ كانون الثاني) بين مقاتلين من القوات وآخرين من القوى النظامية الكتائبية بدأت في منطقة جسر الواطي في سن الفيل واتسعت لتشمل جسر الباشا وفرن الشباك والحازمية والتحويطة والمكلس وتل الزعتر وسن الفيل والبوشرية والدورة وبرج حمود والكرنتينا وضبيه ونهر الكلب وعوكر وعمارة شلهوب... وسقط العديد من القتلى والجرحى، وسيطرت بعدها القوات على الطرق الرئيسيّة ما بين قصر بعبدا ومنطقة المتن، كما سيطرت على جيوب لمؤيدي الرئيس الجميّل في ضواحي بيروت الشرقية بالإضافة إلى سيطرتها على الطريق الساحلية بين الدورة وكسروان.

وفيما كان حبيقة يبرر هذه الخطوات بأنها «لوقف إبتزاز قطع الطرق من مرتزقة صاحب القصر...»، كان رئيس هيئة الأركان في القوات سمير جعجع (كان صامتًا وشبه صامت منذ انتفاضة حبيقة – أواسط ١٩٨٥) يعلن أن رجاله لم يشتركوا في القتال، فيما أعلن «مصدر» كتائبي في المتن (رئيس الحزب د. إيلي كرامة) أن العملية مدروسة لإضعاف موقف الرئيس الجميّل في القمة اللبنانية – السورية. وعقد، في الوقت نفسه (١٣ كانون الثاني)، في مكتب قائد الجيش العماد ميشال عون، في اليرزة، اجتماع بحضوره والوزير جوزف الهاشم والوزير السابق ميشال المر ومدير المخابرات في الجيش سيمون قسيس، أسفر عن اتفاق بتسهيل إنتشار الجيش اللبناني في مناطق الإشتباكات.

جعجع من جديد، عملية عسكرية خاطفة تلغي الاتفاق الثلاثي (١٥ كانون الثاني): فيما الجيش يعمل على تنفيذ انتشاره وفق خطة اجتماع اليرزة، والظهور المسلح يتراجع في الطرقات الرئيسية، شنّت قوات جعجع هجومًا مفاجئًا على قوات حبيقة في منطقة أدونيس في كسروان (١٥ كانون الثاني) تطور إلى معارك ضارية استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة والدبابات وشملت مناطق كسروان والمتن الشمالي والمتن الجنوبي والأشرفية ومختلف مناطق وأحياء الضاحية الشرقية وخطوط التماس، كان من نتيجتها سيطرة جعجع على هذه المناطق. وكانت أعنف المعارك تلك التي دارت في منطقة الكرنتينا للسيطرة على المجلس الحربي الكتائبي ومقر الأمن المركزي (مقر إيلي حبيقة ويبعد نحو ٣٠٠م شمالي المجلس الحربي)، وأدّت هذه الاشتباكات إلى سقوط نحو ٢٠٠ قتيل و٦٠٠ جريح، وانتهت باتفاق على وقف إطلاق النار، أعقبته إتصالات لتأمين إخراج حبيقة سالمًا من مقره ومعه مساعديه بينهم أسعد شفتري والياس المر، شارك فيها المدبر الرسولي المطران إبراهيم الحلو، وأدّت إلى انتقال حبيقة ومعاونيه و٢٥٠ مقاتلًا كانوا محاصرين معه إلى وزارة الدفاع في اليرزة، وتقديم استقالته ومغادرة لبنان.

وعقب اجتماع عقد في مقر إقليم المتن الشمالي الكتائبي أعلن رئيس حزب الكتائب إيلي كرامة أن «الوضع الجديد الذي نشأ في شرق بيروت هو إعادة تجميع الحزب ولملمة العائلة من خلال توحيد الكتائب والقوات اللبنانية».

وفي اليوم نفسه (١٥ كانون الثاني) عقد اجتماع طارئ في منزل الوزير وليد جنبلاط ضمه والوزير نبيه بري وممثلي الحزب التقدمي وحركة أمل في اللجنة الثلاثية التي وقّعت الاتفاق الثلاثي، وبحثوا في «وسائل الرد على الغدر بالإتفاق»، متهمين رئيس الجمهورية بعملية الغدر. وأعلنت أحزاب «جبهة الإتحاد الوطني» (في المناطق الوطنية – الإسلامية) إستنفارًا عامًا في صفوف مقاتليها، فيما اشتعلت جبهتان هما جبهة ضهور الشوير – بكفيا (على أساس أن بكفيا هي النقطة المركزية لنفوذ الرئيس الجميّل)، وجبهة المدفون – البربارة (على أساس أن المدفون نقطة تجميع وانطلاق أساسية لرجال جعجع).

جعجع وبعض معاونيه يوم الانقلاب على الاتفاق الثلاثي.

حبيقة يعود إلى مناطق سيطرة «الأحزاب الوطنية»: وصل حبيقة إلى باريس (١٦ كانون الثاني)، ومنها عاد إلى دمشق (٢٢ كانون الثاني) برفقة ميشال المر وميشال سماحة، وعقد الثلاثة اجتماعًا مع عبد الحليم خدام. وفي اليوم التالي، تفقد الثلاثة (حبيقة والمر وسماحة) مناطق الخنشارة وبتغرين وجوارهما. وفي اليوم التالي (٢٤ كانون الثاني) انتقل حبيقة إلى زغرتا وقابل الرئيس السابق سليمان فرنجية، فيما إنتقل ميشال سماحة إلى بيروت الغربية وباشر اتصالات مع الأطراف الموقعين على الاتفاق الثلاثي والمؤيدين له بغية «تنسيق المواقف لترجمة ما اتفق عليه لجبهة التصدي للإنقلاب ولمسار الحكم». وفي اليوم الأخير من كانون الثاني، نجا حبيقة من محاولة اغتيال بين مخيمي البارد والبداوي أثناء عودته إلى دمشق.

«ترتيبات» قواتية وكتائبية في النصف الثاني من كانون الثاني: لاحق جعجع أنصار حبيقة في الأشرفية وكسروان، واستعاد إذاعة «صوت لبنان»، ووجه إنذارًا إلى إقليم المتن الشمالي الكتائبي (رفاق ومؤيدو ومعقل رئيس الجمهورية أمين الجميّل، حتى في عز أيام شقيقه قائد القوات ورئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميّل) بوجوب الإنضمام إلى قواته معلنًا «أن القرار العسكري في يده»، فيما أعلنت الهيئة التنفيذية للقوات، برئاسة جعجع، أنها تؤيد حل الأزمة اللبنانية بمساعدة سورية وبالتعاون مع «جبهة الإتحاد الوطني»، وأنها تدعو إلى قيام «تجمع مسيحي».

أعلن المكتب السياسي لحزب الكتائب إنشاء هيئة طوارئ كتائبية برئاسة رئيس الحزب إيلي كرامة وتضم جعجع وثمانية من أعضاء المكتب السياسي للكتائب والهيئة التنفيذية للقوات، ومهمتها الإشراف على القضايا التي تواجه الحزب والقوات وحل المشاكل بينهما. ذلك مع تكرار تأكيد جعجع أنه لن يكون هناك مجال لأية «ثنائية عسكرية»، وتأكيده، في الوقت نفسه، أنه حزبي كتائبي، وأنه يدعو، بصفته هذه، إلى تجديد الحزب بوضع نظام داخلي جديد.

في ٢٤ كانون الثاني، عقدت القوات اجتماعًا استثنائيًا برئاسة أمينها العام جورج عدوان، وانتخبت ثلاثة أعضاء جدد في هيئتها هم نادر سكر وجورج كساب ووليد فارس، ثم انتخبت سمير جعجع رئيسًا لها، وكريم بقرادوني نائبًا للرئيس، ثم أعلن بقرادوني أن ليس لإسرائيل أو أميركا أي علاقة أو صلة بقرار حركة ١٥ كانون الثاني، وأن الحركة لم توجه ضد سورية أو ضد دورها في لبنان.

شباط، متفجرات واتهامات متبادلة: في ظل إلقاء متفجرات في أنحاء متفرقة (في الشرقية كما في الغربية)، أعتقلت القوات العشرات من أنصار حبيقة – جرى تصفية بعضهم – بتهمة الضلوع في أعمال تخريبية وإرهابية، واقتادتهم إلى ذوق مصبح حيث أُقيم معتقل «أوبرلي». وردّ حبيقة على التهمة وعلى الاعتقالات بأن «الشارع المسيحي عنده مرض داخلي... إسمه أمين الجميّل والباقي تفاصيل»، واعتبر أن المتفجرات في المنطقة الشرقية «تعود إلى الصراع القائم بين أجهزة أمين الجميّل وسمير جعجع وكميل شمعون».

وإزاء تكرار مطالبة الرئيس السابق سليمان فرنجية، باستقالة رئيس الجمهورية أمين الجميّل، تمنى حزب الكتائب على فرنجية «أن يعود إلى مواقفه السابقة من رئاسة الجمهورية ومن الإتفاق الثلاثي»، معتبرًا «أن المأزق ناتج عن جمود بسبب المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية وليس بسبب الإنقلاب على الاتفاق الثلاثي».

آذار ونيسان، حملة على سورية: «سورية هي سبب المشاكل في لبنان وسبب إستمرارها...» هو العنوان الذي رفعته القوات، وشارك فيه الرئيس كميل شمعون وعدد من الشخصيات المسيحية والأباتي بولس نعمان وحزب الكتائب. وقد ترافق ذلك مع أجواء انتخاب بطريرك ماروني جديد، وأجواء مناقشة «مشروع مسيحي»، وكذلك مع حوادث أمنية بين القوات والجيش وقوى الأمن الداخلي (في الدكوانة)، واشتعال جبهات القتال على جميع المحاور.

تموز وآب: الحوادث الأمنية بين القوات وعناصر من الجيش وقوى الأمن شهدها بصورة خاصة شهر تموز وآب، في المتن الشمالي وأطراف كسروان لا سيما في أبو ميزان امتدادًا إلى عين التفاحة والقليعات، وفي البوار حيث سقط أربعة عسكريين، وفي منطقة ساحل المتن. ووصلت هذه الحوادث إلى حد اعلان القوات

الإستنفار العسكري (٩ آب) لا سيما في محلتي الشفروليه والحازمية.

وفي اليوم التالي، قاد مارون مشعلاني، قائد كتيبة الشحروري في الأشرفية، حركة تمرد على القوات امتدت حتى وصلت إلى كسروان، وأعنف اشتباكاتها كان في محيط المجلس الحربي، وأدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى، وبذلت محاولات لتطويقها خاصة من جانب رئيس حزب الكتائب الجديد د. جورج سعادة. وأثناءها تعرض رئيس مجلس الأقاليم في حزب الكتائب فؤاد أبو ناضر (كان قائدًا للقوات قبل الانتفاضة الأولى في آذار ١٩٨٥) لكمين مسلح في الدورة، وأصيب مع عشرة من مرافقيه بجروح.

الهدوء الذي أعقب هذه الإنتفاضة الجديدة لمارون مشعلاني شابه التوتر والظهور المسلح وإعلان جعجع عن مشروع «لإعادة تأهيل القوات» وإعلان حبيقة (من زحلة حيث يقيم وأنصاره) أن القتال الواقع في المنطقة الشرقية هو أمر طبيعي نتيجة النهج الخاطئ لسياسة سمير جعجع، مشيرًا إلى أن عودته إلى بيروت باتت وشيكة، وكلام صحافي عن أن حبيقة رفع درجة الإستنفار في ثكناته العسكرية في مناطق زحلة وحمانا.

لم يتمكن جعجع من السيطرة التامة على الوضع في الشرقية، رغم التفويض الذي حظي به من الكتائب بضبط الأمن واعتباره المسؤول عن ذلك. فعاد التوتر (٢٠ آب) في أعقاب اشتباكات بدأت في الأشرفية – الكرنتينا إثر محاولات لاقتحام ثكنة الشحروري (مارون مشعلاني)، وثكنات في محلة النهر والجعيتاوي وعين الرمانة. ورغم إعلان القوات عن سيطرتها على «شراذم» المتمردين، استمرّت أجواء الحذر والتوتّر خاصة بعد ظهور مسلح كثيف في حي السريان ومحيطه (الأشرفية) في أعقاب مداهمة مجموعة من القوات منزل أحد أنصار إيلي حبيقة.

أيلول، اختراق يحققه حبيقة ويفشل: في وقت كانت تسود فيه أجواء الحذر وصولًا إلى يوم ٢٦ أيلول الذي شهد حرب «بيانات» يحمل أحدها عنوان «بلاغ رقم ١» بتوقيع «قيادة الجيش الجمهوري المسيحي»، وتضمن أكثرها انتقادات حادة لأكثر القادة المسيحيين، إستفاق المواطنون في حي السوديكو، صبيحة ٢٧ أيلول، على قوة تقدر بنحو ٢٥٠ عنصرًا يقودها ايلي حبيقة وتنجح في اقتحام الحواجز الفاصلة وتلتحم مع مناصرين لها كانوا ينتظرون وصولها. وما كان لافتًا عدم قيام الجيش المتواجد على خط التماس بأي رد، ما سهّل اختراق الأشرفية بسرعة لا تصدق، وقد وصل المهاجمون إلى حي السريان. ولوحظ أن عدد مؤيدي حبيقة، بين المقاتلين، كان يزداد بسرعة حتى استطاعوا إطباق سيطرتهم على أكثر أحياء الأشرفية. وسرعان ما أعقبت هذه الاختراقات مواجهات عنيفة مع عناصر القوات المؤيدة لجعجع أوقعت عددًا كبيرًا من القتلى والجرحى. وكانت هذه المعارك مترافقة مع قصف عشوائي طاول المنطقتين الشرقية والغربية والضاحية الجنوبية وصولًا إلى ساحل المتن وكسروان، وتدخلت المدفعية، وقاذفات الصواريخ، والتهبت كل المنطقة الجنوبية من الأشرفية، خاصة بين مركز إذاعة «صوت لبنان» وقصر العدل والمتحف، سيطرت بعدها القوات على أحياء الأشرفية. وتمّ تدخل اللواء العاشر في الجيش في أعقاب اجتماع عسكري ترأسه الرئيس الجميّل، وتمكن من التمركز في مواقع كانت تتمركز فيها القوات قبل بدء الاشتباكات، وأعلن في بيان له أنه تدخل لـ «إصلاح الخلل» و «إعادة الأمور إلى نصابها»، فيما اتهمت القوات حركة أمل وحزب البعث السوري والحزب الشيوعي بمشاركة حبيقة عملية الاختراق، في حين أكد حبيقة أن قوات عملية الاختراق هي التي طُردت من المناطق الشرقية في ١٥ كانون الثاني و٩–١٠ آب، نافيًا مشاركة أمل أو أطراف أخرى في المعارك.

في اليوم التالي، أحكم الجيش سيطرته على المحاور التي اخترقت، وعززت القوات وجودها على خطوط التماس وراحت تتعقب جماعة إيلي

حبيقة، وتقوم، مع الجيش، بعمليات دهم في الأحياء القريبة من خطوط التماس، أسفرت عن اعتقال «مجموعات مسلحة غريبة».

اغتيال اللواء الركن خليل كنعان: في ٢٨ أيلول، طلب الجيش من القوات إزالة الحاجز الذي ركزته وراء مركز للجيش على الطريق العسكرية في منطقة مونتيفردي، ولم تؤد المفاوضات التي دامت ثلاث ساعات إلى نتيجة، فوقع اشتباك قتل فيه إثنان من القوات (هاني وعصام رحمة) وأزيل بعده حاجز القوات التي حملت على «الضباط المتهورين». وفي اليوم التالي، ٢٩ أيلول، إغتال مسلحون تابعون لجعجع قائد اللواء الخامس في الجيش العقيد الركن خليل كنعان في منزله في الريحانية قرب الفياضيّة بإطلاق النار من مسدسات كاتمة للصوت، وجُرحت زوجته. وأثارت الحادثة موجة عارمة من الإستنكار والإدانة في كل الأوساط الرسمية والسياسية والعسكرية والشعبية.

تشرين الأول، تصفيات طالت العشرات من مؤيدي حبيقة: «العثور على ثماني جثث لشبان تتراوح أعمارهم بين العشرين والثلاثين في مناطق مختلفة تابعة لنفوذ جعجع بين الأشرفية وجونية»، كان هذا ما أعلن ونشر في اليوم الأول من تشرين الأول. وفي اليوم الأخير من هذا الشهر، أعلن عن مصادر أمنية رسمية أنها تؤكد «أن عدد الجثث التي عثر عليها حتى الآن في المنطقة بلغ ١٠٧ جثث نتيجة التصفيات التي قامت بها القوات اللبنانية في أعقاب عملية اختراق الأشرفية من قبل إيلي حبيقة في حين بلغ عدد المفقودين ٢٥٠».

ساد القلق المناطق الشرقية نتيجة بقاء المشاكل عالقة من دون حلول، وشخصيات وفاعليات طالبت الجيش بتسلّم الأمن في الشرقية، وجرى تحرّك لإحياء «الجبهة اللبنانية».

الجنوب

ممارسات القوات الإسرائيلية وحليفتها الميليشيا الحدودية: بقيت إسرائيل، كما هو معلوم، في الشريط الحدودي وقرى العرقوب (ربع مساحة الجنوب)، وأضافت القوات العميلة لها (الميليشيا الحدودية، أو «جيش لبنان الجنوبي») جزين ومنطقتها. والمشروع الإسرائيلي الأساسي استمرّ فصولًا: اقتطاع أراضٍ وتقسيم شعبي. يتضح ذلك في مسلسل الممارسات العدوانية اليومي ضد أهل الجنوب وقراه، ابتداء من التمشيط اليومي بالمدفعية والرشّاشات الثقيلة خاصة لمدينة النبطية ومثلثها، والمداهمات المتكررة لقرى منطقة صور ومنطقة العرقوب، فضلًا عن الاعتداءات التي قامت بها قوات لحد سواء في الشريط الحدودي أو في منطقة جزين.

خلال الشهر الأول من ١٩٨٦، بدأت تتوالى التقارير الأمنية التي كشفت عن إقدام إسرائيل على قضم أراضٍ جنوبية في الشريط الحدودي تبلغ مساحتها ٣٥ كلم^2 وتشمل منابع نهر الوزاني.

وبقي سجن الخيام أبلغ دليل على عدوانية الممارسات الإسرائيلية ضد أبناء الجنوب، وخصوصًا الشبّان منهم. كما بقي كذلك التحكّم الإسرائيلي بالمعابر بين القرى المحتلة والقرى المحررة أبلغ دليل على النية الإسرائيلية في إحداث الفرز السكاني داخل الجنوب، والتي ثبتتها أكثر فأكثر أعمال التهجير المتواصلة للعائلات والإبعاد المستمر للشبّان عن القرى المحتلة.

المقاومة الوطنية والإسلامية: لم يمر يوم من أيام ١٩٨٦ من دون أن تنفّذ فيه المقاومة عمليات ضد قوات الاحتلال وأدواته قصفًا وكمائن واشتباكات في المواقع أو مع الدوريات، في الشريط الحدودي وخارجه. ونادرة هي الأيام التي عرفت عملية واحدة للمقاومة، إذ كانت عملياتها تصل إلى عشر عمليات في اليوم الواحد، وذلك

على الرغم من انهيار الوضع الوطني الداخلي واشتداد التقاتل وانصراف الإهتمام عن الهم الجنوبي الوطني المشترك وضياع الجميع في الحروب الصغيرة سواء في المخيمات أو في أحياء المناطق كافة. من مئات عمليات المقاومة في الجنوب، برزت نوعيًا. وعلى سبيل المثال، عملية ١٧ شباط ضد دورية تابعة للمخابرات الإسرائيلية مؤلفة من أربع سيارات مدنية وعسكرية وتحمل ١٢ عسكريًا أثناء مرورها على معبر بيت ياحون – كونين، ومقتل ١٠ من عناصر الدورية وأسر إثنين من الجنود الإسرائيليين، وقد أعلنت جبهة المقاومة الإسلامية مسؤوليتها عنها. وكذلك عملية ٨ نيسان الانتحارية التي نفّذها حيدر حيدر قيس بواسطة سيارة مفخخة بالمواد الشديدة الإنفجار إقتحم بها مقر قيادة وتجمّع دبابات لميليشيا لحد في كوكبا (منطقة حاصبيا)، ما أدّى إلى إصابة ١٥ عنصرًا من «جيش لحد».

قوات الطوارئ الدولية: كان العام ١٩٨٦ أصعب الأعوام التي مرّت على قوات الطوارئ الدولية ومهماتها في الجنوب. فما إن هدأت بعض الشيء الضجة التي أثارتها إسرائيل بإقدامها على قضم أراض جنوبية في الشريط الحدودي خلال الشهر الأول من العام، وإثارة الحكومة اللبنانية هذا الأمر لدى الأمم المتحدة، حتى حدثت مجابهة بين المقاومة ودورية إسرائيلية أسفرت عن أسر جنديين إسرائيليين، وعن رد إسرائيلي (١٨ شباط) باجتياح طال ٢٠ قرية جنوبية خارج «الحزام الأمني».

بعد ذلك بدأت قوات الطوارئ تعيش وضعها الأصعب لأسباب إسرائيلية من جهة، ولأسباب متصلة بالمقاومة الوطنية والإسلامية من جهة ثانية:

١– إسرائيل التقطت عملية ١٨ شباط وانطلقت منها في حملة تشكيك واسعة بمهمة قوات الطوارئ، ما دفع بالأمين العام المساعد للأمم المتحدة ماراك غولدنغ للمجيء إلى المنطقة (١٥ آذار) وعقد جولات من المحادثات مع المسؤولين اللبنانيين والإسرائيليين بهدف تمكين القوة الدولية من تنفيذ المهام التي انتُدبت إليها في الأساس، والقاضية بتنفيذ القرارات ٥٠٨ و٥٠٩ و٤٢٥ و٤٢٦، أي انسحاب إسرائيل غير المشروط من الأراضي اللبنانية كافة ومساعدة حكومة لبنان على بسط كامل سيطرتها على المنطقة الجنوبية حتى الحدود الدولية.

لكن وزير الدفاع اسحق رابين ومدير عام وزارة الخارجية دافيد كيمحي أبلغا غولدنغ أن إسرائيل لا تقبل بالقوة الدولية بديلًا عن الحزام الأمني.

واتسعت دائرة الضغط على مهمة قوات الطوارئ الدولية حينما أعلنت واشنطن امتناعها عن استئناف مساهمتها في تمويل هذه القوات والبالغة ١٨ مليون دولار.

وتحرّك لبنان دبلوماسيًا لانتشال مهمة القوة الدولية، خاصة إزاء فرنسا والاتحاد السوفياتي، فزارهما رئيس مجلس النواب حسين الحسيني (فرنسا في ٩ حزيران، الاتحاد السوفياتي في ٢١ حزيران). وقبله كان عاد إلى المنطقة ماراك غولدنغ (أيار)، وعقد مباحثات في لبنان وسورية وإسرائيل. ونجحت الحركة الدبلوماسية في إظهار نوع من توافق دولي حول دعم وجود وعمل ومهمة القوة الدولية في الجنوب، والمؤشر الأهم على ذلك كان إعلان الإتحاد السوفياتي عن موقفه المؤيّد لتمديد عمل القوة الدولية واستعداده للمشاركة في تمويلها والطلب من إحدى دول اوروبا الشرقية (رومانيا) المشاركة فيها إذا دعت الحاجة.

٢– لكن يوم ١٢ آب كان بداية لتعقيد جديد جاء هذه المرة من المقاومة الوطنية والإسلامية، وتلوّن بلون الخلفية العقائدية الإسلامية الجذرية التي لا ترى غير أسلوب المقاومة المسلّحة طريقًا لتحرير الجنوب، والتي تعتبر وجود القوات الدولية عائقًا أمام المقاومة والإعتراف بالقرار ٤٢٥ هو اعتراف، بشكل أو بآخر، بإسرائيل.

ففي ١٢ آب، وبينما كان نائب المسؤول التنظيمي لحركة أمل في الجنوب حيدر خليل يجتاز في سيارته ومع مرافقه حاجزًا للوحدة الفرنسية في قرية العباسية (قضاء صور)، وقع إطلاق نار وسقط على أثره خليل ومرافقه صريعين، واشتعلت أوسع اشتباكات عرفها الجنوب مع قوات الطوارئ الدولية، دارت على مدى ١٦ ساعة متواصلة مع الوحدة الفرنسية في كل منطقة صور، واستخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة وأسفرت عن سقوط ١٧ جريحًا من الجنود الفرنسيين.

فرنسا دعت (٢١ آب) مجلس الأمن لعقد جلسة سريعة لبحث مستقبل القوة الدولية في الجنوب. وطالب رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك بـ«تغيير مهمة قوات الطوارئ الدولية والوسائل التي تملكها، وإلا سيكون هناك خطر في أن يتحول ٥٨٠٠ رجل إلى رهائن في مواقعهم».

وفي حين أجمع الرسميون وغير الرسميين من القادة والزعماء اللبنانيين على التمسّك بالقوة الدولية وعملها ومهمتها، بمن فيهم الوزير نبيه بري الذي كان أعطى تعليمات مشددة بوجوب وقف الاشتباكات فورًا، مشددًا في الوقت نفسه على دور قوات الطوارئ، برز موقف في إيران خلال اجتماع اللجنة التأسيسية لجمهورية إيران الإسلامية برئاسة رئيس الوزراء السيد مير حسين موسوي (٢١ آب) تركّز البحث فيه حول جنوب لبنان، وأعلنت اللجنة عن رفضها المطلق لتطبيق القرار الدولي ٤٢٥. وقد أيّد هذا الموقف في لبنان العلّامة السيد محمد حسين فضل الله الذي أعلن (٢٤ آب) أن هذا القرار الدولي ينهي المقاومة ضد إسرائيل ويجعل العمليات الجهادية في حجم الجريمة الوطنية.

وقد تحوّل هذا الموضوع إلى قضية خلافية بين أطراف الساحة اللبنانية بعدما حرّم نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين الاعتداء على قوات الطوارئ الدولية. فأجمعت، بعد ذلك، القيادات السياسية على إدانة هذه التصرفات، وعلى التمسّك بالقرار الدولي ومهمة القوة الدولية.

استمرّ استهداف الفرنسيين، وكانت عملية اغتيال الملحق العسكري في السفارة الفرنسية في بيروت الكولونيل كريستيان غوتيير. وقرّر أمين عام الأمم المتحدة دوكويار إعادة توزيع وانتشار الوحدة الفرنسية على قاعدة نقل مراكزها من مناطق التوتّر. ودعت الحكومة الفرنسية مجلس الأمن مجددًا للانعقاد، وتقدمت بمشروع قرار يدين الاعتداءات على القوة الدولية. وتبنّى المجلس (٢٣ أيلول) مشروع القرار الفرنسي ودعا لنشر قوات الطوارئ حتى الحدود الدولية الجنوبية للبنان (١٤ صوتًا وامتناع واشنطن). واحتجت الحكومة الإسرائيلية، ودفعت بتعزيزات إلى منطقة جزين التي يسيطر عليها «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة أنطوان لحد، وأقفلت كل بوابات العبور على طول الحدود الدولية، ووجّه وزير دفاعها إسحق رابين تحذيرًا شديد اللهجة إلى سورية، وأعقبها بغارات جوية على مواقع للفلسطينيين في الجبل ومخيمي عين الحلوة والمية ومية، ثم كرّر هذه الغارات (١٦ تشرين الأول)، إلّا أن مقاتلًا فلسطينيًا يحمل صاروخ سام – ٧ استطاع إسقاط طائرة إسرائيلية (فانتوم)، وأسرت حركة أمل طيارها، حيث أعلن رئيسها الوزير نبيه بري عن استعداده لاستبدال الأسير بـ٤٠٠ أسير فلسطيني ولبناني لدى إسرائيل، وانفتحت ساحة الجنوب على أحداث خطيرة ومأساوية أدخلتها، ومعها المخيمات، في آتون فتنة داخل الصف الواحد.

وفي النتيجة، كان عام قوات الطوارئ الدولية صعبًا ومليئًا بالأحداث والمواقف المؤيدة والمعادية، ولكنها بقيت ولم ترحل عن الجنوب (جدّد لها مجلس الأمن)، إلّا أنها في الوقت نفسه لم تستطع أن تطوّر مهمتها وفق القرار ٤٢٥.

المواقف السياسية

اللقاءات اللبنانية – السورية: القمة العاشرة بين الجميّل والأسد عقدت في ثاني أيام العام ١٩٨٦ (٢ كانون الثاني)، واتفق فيها على عقد

قمة جديدة التي عقدت (القمة الحادية عشرة) في ١٣–١٤ كانون الثاني وتضمنت ثلاث جولات من المحادثات استمرت ١٥ ساعة، وتناولت مضمون الاتفاق الثلاثي. وما إن عاد الجميّل إلى بيروت حتى توجّه إلى دمشق ميشال المر وأعضاء اللجنة الثلاثية المؤلفة من مروان حماده، محمد بيضون وأكرم شهيّب، واجتمعوا بعبد الحليم خدّام لمدة ساعتين ثم عادوا إلى بيروت لإطلاع بري وجنبلاط وحبيقة على أجواء قمة دمشق وما طرحه الجميّل. ووصفت مصادر اللجنة الثلاثية طروحات الجميّل بأنها «محاولة جديدة لنسف الاتفاق (الثلاثي) جملة وتفصيلًا، لا سيّما ما يتعلق بإنهاء حال الحرب والعلاقات المميزة بين لبنان وسورية، وإلغاء الطائفية السياسية، وصلاحيات المجلس الوزاري ورئيس الجمهورية وصولًا إلى معظم بنود الإتفاق...»، في حين وُصفت نتائج القمة الحادية عشرة بأنها «أفشل قمة لبنانية – سورية بالمقارنة مع سابقاتها في ظل العهود كافة». هذا إضافة إلى تصريح خدّام نفسه بأنه لن تكون هناك قمة ثانية عشرة. وكانت انتفاضة ١٥ كانون الثاني التي أزاحت حبيقة.

وتوالت اللقاءات اللبنانية – السورية، الرسمية والحزبية وعلى مستوى الشخصيات اللبنانية الدينية والسياسية مع الرئيس الأسد. وكان أبرزها استقبال الأسد للرئيس السابق سليمان فرنجية (٤–٥ كانون الثاني)، ثم استقباله الوزير جنبلاط (٦ كانون الثاني) الذي صرّح بأنه لا يرى أملًا في التفاهم مع الجميّل»، واستقباله (١٩ كانون الثاني، بعد حركة ١٥ كانون الثاني) الرؤساء الحسيني وكرامي والحص لوضع أفضل تصور لمواجهة المأزق القائم، وكرامي يقول فور عودته «إن فرصة الإنقاذ تضيع على أيدي هؤلاء الذين يتشبثون بصلاحيات رئاسة الجمهورية...».

والتقى الرئيس حافظ الأسد أيضًا (١٠ شباط) وفد «اللقاء الإسلامي» الذي ضمّ المفتي حسن خالد والرئيسين تقي الدين الصلح ورشيد الصلح وآخرين؛ كما التقى، وللمرة الثالثة في العام ١٩٨٦ (١٠ آذار) الرئيس فرنجية وحفيده سليمان طوني فرنجية، واستقبل، بعد يومين الموفد البابوي المونسنيور سيلفستريني وأبلغه «أن سورية تنطلق في موقفها من لبنان من واقع أننا شعب واحد، وهي مصممة على بذل الجهد للوصول إلى حل وطني يضمن وحدة لبنان». وفي دمشق اجتمع فرنجية بالموفد البابوي وأبلغه إصراره على «ضرورة رحيل الجميّل وإلّا فلن يكون هناك حل للأزمة اللبنانية». وأنهى الموفد البابوي مهمته في لبنان وسورية (١٣ آذار) مؤكّدًا أن السوريين لا يرفضون أي حل يريده اللبنانيون، وأن سورية لا تفرض حلًا عليهم.

وفي إطار التحرّك الخارجي لمعالجة الأزمة اللبنانية، إستقبل الأسد رئيس وزراء مقاطعة بافاريا الألمانية جوزف شتراوس (٢٣ آذار).

واستقبل (١٨ حزيران) وفد البطريركية المارونية برئاسة المطران رولان أبو جودة، وأعلن أعضاء الوفد أنهم يعلقون أمالًا كبيرة على سورية ويتطلعون إلى حل في لبنان بالتعاون معها. وبعد أسبوع استقبل الأسد الرئيس فرنجية مجددًا، ووزير الداخلية عبدالله الراسي (٢٠ تموز) والرئيسين كرامي والحص والوزيرين بري وجنبلاط (٣٠ آب)، وكرامي يقول: «إن التفاهم مع الرئيس حافظ الأسد والقيادة السورية كان كاملًا». واستقبل الأسد الوزير وليد جنبلاط والرئيس حسين الحسيني (٢١ أيلول)، والوزير بري (١٧ تشرين الثاني)، والرائد عبد السلام جلود (٣٠ تشرين الثاني، حول الوضع في لبنان)، والرئيس فرنجية ونجله روبير (٢٢ كانون الاول).

وفي إطار المساعي لعقد قمة ثالثة عشرة بين الجميّل والأسد، بذلها بصورة خاصة جوزف شتراوس (بافاريا – ألمانيا)، وموفد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وزير الثقافة والإعلام بوعلام بسايح، وموفد الأمين العام لجامعة الدول العربية حمادي الصيد، وسفير الإمارات السابق مهدي التاجر، استقبل الرئيس الأسد موفد الرئيس

الجميّل هاني سلام (١٦ كانون الأول) الذي نقل إلى الجميّل «أجواء إيجابية من دمشق».

هذا على صعيد «اللقاءات اللبنانية» التي أجراها الرئيس حافظ الأسد شخصيًا خلال العام ١٩٨٦. أمّا على صعيد القيادة السورية، ممثلة برئيس الوزراء السوري عبد الرؤوف الكسم، وخاصة بنائب الرئيس عبد الحليم خدّام وأحيانًا حكمت الشهابي وقادة سوريين آخرين، فقد أجرت سلسلة لقاءات عديدة (طيلة السنة، وخاصة في مكتب خدّام) مع أكثر الرسميين والقادة والشخصيات اللبنانيين، لا سيّما مع حبيقة وجنبلاط وكرامي، و«تجمّع الموارنة المستقلين» (جبران طوق، الياس الهراوي، الياس الخازن، بطرس حرب، حبيب كيروز وأوغست باخوس)، وأركان «اللقاء الإسلامي»، وقادة حزبيين (عاصم قانصوه، عصام المحايري، مروان حماده، محسن دلول، محمد بيضون...). وكانت مواضيع الساعة اللبنانية محور المحادثات و«الاتفاقات»: حركة ١٥ كانون الثاني ونتائجها، صدامات المنطقة الغربية، حرب المخيمات، الجنوب.

الوضع السياسي الداخلي: «الإنقلاب الدامي» أو «انتفاضة ١٥ كانون الثاني» أو «معركة إسقاط الاتفاق الثلاثي»... تسميات عديدة لحركة إزاحة حبيقة والإطاحة، عمليًا، باتفاق دمشق الثلاثي.

في حين آثر رئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل عدم التعليق، أول الأمر، على التطورات، ساعده على هذا الموقف، في الأيام الأولى، حرص سمير جعجع وإيلي كرامه على إعلان عدم علاقة الحكم بما جرى في ١٥ كانون الثاني، فإن الأمور أخذت تتداعى بسرعة فور عودة رئيس الحكومة رشيد كرامي من دمشق (كانون الثاني) وإعلانه المقاطعة السياسية من جانب «الوزراء الوطنيين» لرئيس الجمهورية، وقوله: «تبين أن وجود حزبي على رأس الدولة يمكن أن يعرّض الدولة وأجهزتها من أجل خدمة الحزب وليس من أجل خدمة الشعب»، ما ترجم مقاطعة لرئيس الجمهورية وتوقفًا لاجتماعات الوزراء وخضوع الوضع اللبناني برمّته لجمود في الحركة السياسية والمبادرات.

الرئيس سليم الحص قال: «إن رئيسًا يحرم بلده فرصة الخلاص من مشكلته يصبح هو مشكلة بلده». ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني أعلن بدوره عن مقاطعته للحكم ووصف ما جرى في المنطقة الشرقية بأنه «خيانة وطنية». والوزير وليد جنبلاط أعلن: «لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف ولا وطن مع الكتائب». والوزير نبيه بري قال «إن الرئيس الجميّل هو الذي يتحمّل مسؤولية الأحداث التي وقعت»، ودعا إلى استقالته أو لاختصار ولايته حتى أربع سنوات. وذهب الرئيس سليمان فرنجية إلى حد نعت رئيس الجمهورية بـ«الرأس المريض»، وحدّد آخر شباط موعدًا لاستقالته، و«إلّا سيكون لكل حادث حديث».

طرح الحكم والكتائب والقوات، ردًا على مواقف المقاطعين، مبادرات بديلة عن الإتفاق الثلاثي. فانعقد مؤتمر موسّع في بكركي (٢٥ كانون الثاني) بحضور رؤساء الجمهورية السابقين باستثناء فرنجية الذي وصف المؤتمر بأنه طائفي، ومعظم الشخصيات المارونية، ورحّب بأهداف الاتفاق الثلاثي (إنهاء الحرب، إعادة المهجّرين، الإصلاح السياسي، العلاقات المميزة مع سورية...)، لكنه رأى وجوب عرضه على المؤسسات الدستورية وفقًا للأصول.

ودعا الرئيس الجميّل (٢ شباط) الحكومة لعقد اجتماع استثنائي في اليوم التالي لدراسة الإتفاق الثلاثي وإحالته إلى مجلس النواب وإلّا فإن رئيس الجمهورية سيحيله إلى المجلس. ولما لم تجتمع الحكومة، أحال الرئيس الاتفاق إلى مجلس النواب، فاصطدم بنص دستوري يقول إن الإحالة ينبغي إتمامها وفق الأصول الدستورية، أي على أساس «مشروع قانون» يطرحه مجلس الوزراء مجتمعًا، أو على أساس عريضة يوقعها ويقدمها عشرة نواب.

وبادر «تجمّع النواب الموارنة المستقلين» وزار وفد منه دمشق (٣١ كانون الثاني – ١ شباط) حيث التقى الرئيس حافظ الأسد ونائبه عبد الحليم خدام. واستمرّ التجمّع ناشطًا في حركته، فالتقى الرئيسين الجميّل وكرامي والوزيرين بري وجنبلاط في محاولة لإيجاد قواسم مشتركة تخرج الأزمة من النفق.

تحرّك أركان «اللقاء الإسلامي» (المفتي حسن خالد، الرئيسان تقي الدين الصلح ورشيد الصلح، النواب زكي مزبودي وحسن الرفاعي وناظم القادري وجميل كبي، والوزيران مالك سلام ونسيب البربير) وزاروا دمشق، وحرصوا على تأييد دور الحوار ونبذ العنف، وعقدوا جلسات شبه دورية مع تجمّع نواب الموارنة المستقلين (جبران طوق، الياس الهراوي، الياس الخازن، بطرس حرب، حبيب كيروز وأوغست باخوس) في قصر منصور حيث المقر المؤقت لمجلس النواب، لتنسيق الجهود والخروج برؤى مشتركة.

انقضت أشهر وأزمة الاتفاق الثلاثي على حالها، والمعنيون يحاولون الخروج من الجمود، مرة بعقد مجلس وزاري يضم «الوزراء الوطنيين» ويسمى «هيئة حكومية»، ومرة ثانية باتّباع طريقة «المحاضر الجوّالة» لإصدار مراسيم قوانين محددة في عدد من الشؤون العامة.

وخلال ذلك كانت تتواصل المطالب المتناقضة بين استمرار المطالب باستقالة رئيس الجمهورية، ومطالب بعودة الحكومة إلى الاجتماع برئاسة رئيس الجمهورية، أو استقالة الحكومة (الجبهة اللبنانية والقوات اللبنانية)، واقتراح رئيس الحكومة رشيد كرامي بتقديم الاستقالة الجماعية من جانب الحكومة ورئيس الجمهورية معًا... إلى مبادرة رئيس الجمهورية بمناسبة عيد الجيش (١ آب) باقتراح دعوة المجلس النيابي إلى الإنعقاد في جلسة تحضرها الحكومة بجميع أعضائها، ويحضرها هو، لحسم موضوع الوفاق السياسي من خلال ما أعد من مشاريع إصلاحات واتفاقات، وتأكيد دور المجلس النيابي الذي «في وسعه إذا شاء أن يعمد إلى تعديل دستوري يحقّق المناصفة في توزيع المقاعد النيابية...». واعتبر الجميّل «أن صلات القربى والتاريخ والجغرافيا بين لبنان وسورية تحتّم على الشقيقين علاقات خاصة ومميزة»، وتمنى على «الأخ الرئيس حافظ الأسد مواصلة ما بناه وتعهده على مدى سنوات»، وأكد «أن لنا في العثرات التي اعترضت مساعيه ومساعينا في السابق ما يساعدنا على تسديد خطواتنا في المرحلة الآتية».

وقد ردّ رئيس الحكومة رشيد كرامي على هذا الخطاب – المبادرة بدعوة الحكومة إلى الانعقاد كـ«هيئة حوار»؛ وقد إجتمعت فعلًا في ميدان سباق الخيل مع مطلع شهر أيلول. وسارت من جديد الوساطات بين بيروت ودمشق، كما ذكر آنفًا، وأثمرت عن عقد جولات من الحوار المباشر بين ممثلين عن الرئيسين الجميّل والأسد.

على الصعيد الأمني، كان البارز إرسال قوات نظامية سورية إلى بيروت الغربية. وقول عبد الحليم خدّام (١٧ تموز) إن زيادة عدد المراقبين السوريين في بيروت جاءت «استجابة لطلب رئيس الوزراء اللبناني بصفته يمثل الحكومة اللبنانية وفق الدستور اللبناني»، في حين حملت صحيفة «تشرين» السورية بعنف على «أهل الحكم في لبنان» لمعارضتهم دخول القوات السورية لبيروت الغربية (١٩ تموز). وبعد أقل من أسبوع وصلت قوة مؤلفة من ١٥٠ عنصرًا من الوحدات الخاصة السورية لدعم القوة الأمنية من اللواء السادس.

الوضع الإقتصادي (١٩٨٦): أقفل العام ١٩٨٥ على سعر ٢٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد. لكن الأيام الأولى من العام ١٩٨٦ رفعت سعر الدولار إلى ٢٧ ليرة، واستمرّ متصاعدًا حتى بلغ نحو ١٠٠ ليرة في آخر العام.

لم تكن الأزمة الإقتصارية محصورة بالأزمة المالية أو النقدية، وإن كانت هذه هي التعبير عن عمق الإنهيار الإقتصادي والمعيشي. فالأزمة الاقتصارية – المعيشية تأتت من أسباب عديدة، أهمها فقدان المالية العامة لمواردها من المرافئ والمرافق العامة التي خضعت، ابتداء من العام ١٩٨٤، لسلطة الميليشيات المسلحة، ومن ثم قامت على هامشها مرافئ ومرافق غير شرعية، ما يعني أنه لم يكن هناك من أزمة إقتصادية صرفة، وبالتالي لم يكن هناك علاج لها، خارج الأصل والأساس، أي خارج الأزمة السياسية والأمنية، وخارج علاجها.

تصريحات المسؤولين، كتصريح الرئيس شمعون على سبيل المثال بعد لقائه الرئيس أمين الجميّل (٤ حزيران) الذي قال فيه إن وضع النقداللبناني مهدّد بالهبوط أكثر، وغياب المعالجات الجذرية، أخصها ما كان يقترحه حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم بدعوته الدولة إلى تسلّم زمام الأمور ووضع يدها على المرافئ، كلها كانت في أساس مواصلة الدولار في الإرتفاع على حساب الليرة سعرًا وقدرة شرائية.

في ٣ تموز، نفّذت الإتحادات والنقابات إضرابًا شاملًا ضد «الغلاء وسياسة التجويع»، وعمّ، لأول مرة منذ بداية الحرب اللبنانية، كل القطاعات والمرافق الحيوية، كما جرت إعتصامات في الدوائر الرسمية ومقر النقابات المهنية والمؤسسات. وفي تشرين الثاني حمّل وليد جنبلاط رئيس الجمهورية المسؤولية غير المباشرة عن مواصلة الدولار إرتفاعه وبممارسة لعبة الضغط الإقتصادي مؤكدًا أن الرئيس الجميّل أبلغ مسؤولين اقتصاديين أن سعر الدولار سيبقى «يطلع حتى يطلع كرامي إلى القصر».

في موازاة ذلك، كان تهافت المواطنين مستمرًا على شراء الحاجيات والمواد الغذائية والمياه المعدنية، في ظل الانقطاع المستمر للمياه فضلًا عن استفحال أزمة البنزين. وأظهرت الدراسة الدورية التي يصدرها الإتحاد الوطني لنقابات العمّال والمستخدمين حول الإنفاق الشهري لأسرة من خمسة أشخاص (أواخر تشرين الثاني) بأن الحد الأدنى للإنفاق في تشرين الأول (أي قبل شهر واحد) من الغذاء ومواد التنظيف والنقل بلغ ١٤ ألف ليرة شهريًا من دون احتساب التعليم والإيجارات والطبابة، مما يعبّر عن مدى المعاناة المعيشية. وفي ٢ كانون الأول، نفّذت البلاد إضرابًا عامًا تحذيريًا تلبية لدعوة الاتحاد العمّالي العام.

المواقف العربية: في حين استمرّ الأردن في الإشادة بالدور السوري في لبنان و«بالتضحيات التي تقدمها سورية على مختلف المستويات من أجل إعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان...» (رئيس مجلس النواب الأردني عاكف الفايز، ٧ تموز)، أعرب العاهل السعودي الملك فهد عن أسفه لفشل كل مساعي الخير بسبب النزاعات الطائفية والتيارات الغريبة الدخيلة على لبنان (١٠ آب)، ووصف الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي مشاكل لبنان بأنها أصبحت المرآة المكسورة للصراع في الشرق الأوسط.

أما مصر فقد ثبتت على موقفها الداعي إلى «رفع الأيادي السورية والعربية وغير العربية عن لبنان». الرئيس المصري حسني مبارك وجّه نداء (٢ أيار) إلى «كل الذين يجدون في لبنان مرتعًا لأطماعهم الإقليمية أن يرفعوا أيديهم عن لبنان، وأن يكفوا عن ضرب شعب لبنان المناضل بكل طوائفه بسلاح عربي»، وحذّر من أن «مصر قادرة على كشف جميع الأوراق». وبعد أسبوع (٩ أيار)، دعا مبارك الرئيس حافظ الأسد إلى سحب القوات السورية من لبنان، في حين رد الأسد، في اليوم نفسه، بقوله: «أقول للذين يطالبونني بأن ترفع سورية يدها عن لبنان وبينهم الرئيس حسني مبارك، هل نترك لبنان لإسرائيل لينعكس ذلك في النتيجة على سورية».

في رسالة خطية بعث بها الرئيس المصري إلى الرئيس أمين الجميّل (٢٢ أيار) أكد فيها عدم رغبة مصر إشراك قواتها في قوات الأمن العربية المقترحة، وأشار إلى أنه في حالة عدم خروج القوات السورية من لبنان، بعد تشكيل القوة

المقترحة «قد تحدث مواجهة عسكرية مع سورية، ومصر تريد أن توفّر على لبنان مغبة هذا الإحتمال». وفي أجواء تصاعد المعارضة المدعومة من سورية في وجه الرئيس اللبناني، أعلن مبارك مساندته للرئيس الجميّل ودعا اللبنانيين إلى توحيد صفوفهم (٢٠ تموز). وفي أجواء ما تعرضت له الوحدة الفرنسية العاملة في قوات الطوارئ الدولية، قال الرئيس المصري «إن لفرنسا علاقات تقليدية مع لبنان وعليها عدم التخلي عن علاقاتها هذه تحت أية ذريعة كانت، وإنني أعتقد أن على كل الدول الأجنبية أن تنسحب من لبنان...» (١٥ تشرين الأول).

المواقف الدولية: البارز في العام ١٩٨٦، على صعيد الحرب اللبنانية دوليًا، أنه سجّل حضورًا سوفياتيًا قويًا إلى جانب الإبقاء على قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان والتمديد لها، ومواقف أميركية تقليدية تنأى بنفسها عن اتخاذ «الموقف الحاسم»، ومواقف أوروبية تقليدية أيضًا مع ملاحظة دور لفرنسا وألمانيا الغربية على صعيد تسوية الخلافات بين الحكمين في لبنان وسورية، وللفاتيكان على صعيد توحيد الموقف المسيحي في إطار مهمة الكاردينال سيلفستريني.

– السوفيات أيّدوا، في بادئ الأمر، اتفاق دمشق «الثلاثي»، واعتبروا أن الهدف من العمليات الإسرائيلية في الجنوب هو الحؤول دون بدء تنفيذ هذا الاتفاق و«تعزيز النزعات الإنفصالية وإضعاف لبنان وتجزئته» (صحيفة البرافدا، ٢٢ شباط). بعد ذلك حصروا اهتمامهم في تأمين بقاء قوات الطوارئ الدولية في الجنوب (كما تقدم ذكره آنفًا)، وفي دعوة اللبنانيين إلى حل خلافاتهم بأنفسهم.

– الولايات المتحدة انتقلت بموقفها المعلن من تأييد الاتفاق الثلاثي الموقّع من الميليشيات إلى الدعوة لحل الميليشيات. الناطق باسم البيت الأبيض ادوارد جيرجيان قال (١٤ شباط)إن الولايات المتحدة «تراقب الوضع في لبنان عن كثب وهي مستمرة في المراقبة». وبرز، عن الوجود العسكري السوري في لبنان، كلام جون كيلي الذي رشحته الإدارة الأميركية ليكون سفيرًا في بيروت، أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في ردّه على سؤال حول عودة القوات السورية إلى بيروت الغربية، حيث قال: «إن الولايات المتحدةتريد بوضوح انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان: لذلك لن نؤيد مرابطة القوات السورية في شكل دائم في هذا البلد» (٢٨ تموز). وبعده، قال جورج بوش نائب الرئيس الأميركي في مؤتمر الرابطة اللبنانية – الأميركية الحادي عشر (١١ أيلول): «إن الرئيس الأميركي، رونالد ريغان، يعمل بجهد لإخراج القوات الأجنبية من لبنان وبناء وطن آمن سيد ينعم بحكومة مركزية قوية تحافظ على التقاليد التعددية في لبنان»، وشدّد على أن بلاده تقف ضد التطرف في الشرق الأوسط وأنها ستعمل بجهد لمنع الأصوليين من التسلط على لبنان» (الجدير ذكره أن الولايات المتحدة كانت عاكفة، وعلى لسان مسؤوليها في مختلف مراتبهم، على تكرار مثل هذا الكلام، حتى حرب الخليج الثانية، حيث بدا بوضوح، منذ لحظة إنتهاء هذه الحرب، إن لبنان أصبح في أدنى درجات الإهتمام الأميركي. وقد ربط كثيرون بين هذا الأمر والمشاركة العسكرية السورية –ولو الرمزية– في هذه الحرب ضد العراق).

– بريطانيا، وعقب محادثات أجراها وزير الخارجية السوري فاروق الشرع في لندن (١٣ آذار)، تحدثت عن اقتناعها بأهمية الدور السوري في لبنان وبأنه لا يمكن الإستغناء عن دمشق إذا كان لا بد من الوصول إلى حلّ نهائي للأزمة اللبنانية».

– فرنسا حاولت المحافظة على دور «صداقتها التقليدية» مع لبنان على الرغم من قرارها (١٣ آذار) سحب فريق المراقبين الفرنسيين من لبنان، وما تعرضت له وحدتها العسكرية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية. وفي معرض حديثه عن أن فرنسا لا تنوي أبدًا فك إرتباطها السياسي والثقافي مع لبنان، ولا تريد أى تسحب وحدتها العسكرية في الجنوب، أشار رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك (٢٢ أيار) إلى أن «سورية مفاوض ضروري» لتسوية الأزمة اللبنانية. وبعد نحو عشرة أيام (أي في ٣ حزيران)، إستقبل شيراك مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد الذي طلب منه أن تساند فرنسا دور سورية وتؤيد الاتفاق الثلاثي الذي عقد في دمشق. وأكّد وزير الخارجية الفرنسي جان برنار ريمون أهمية الدور السوري في إشارته (١٦ تموز) إلى حال «الفوضى الكبيرة» التي سادت طويلًا بيروت الغربية قبل الدخول العسكري السوري إليها. ثم عاد شيراك ليؤكد أن «لا غنى عن الدور السوري» وعن «التنسيق مع سورية» (٩ تشرين الثاني، ١٣ كانون الأول).

– ألمانيا الغربية، برز في سياستها، إزاء لبنان، زيارة رئيس وزراء مقاطعة بافاريا جوزف فرانتس شتراوس لسورية واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد، ثم اجتماع شتراوس والرئيس الجميّل. وحول التحرك الألماني الغربي أُذيعت معلومات أنه يصبّ في إطار المساعي الجارية لإيجاد تسوية للأزمة اللبنانية بالتنسيق مع الفاتيكان من جهة، وأنه يعمل لتقريب الحكمين اللبناني والسوري بعد قطيعة القمة الثانية عشرة.

– الفاتيكان سجّل أبرز تحرّك في مجال المبادرات والمساعي مع بداية شهر آذار. فقد أعلن رسميًا أن دوائره كلفت المونسنيور لويجي غاتي المختص بشؤون الشرق الأوسط المجيء إلى لبنان تمهيدًا لزيارة وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور آشيل سيلفستريني بهدف التقريب بين أركان الطائفة المسيحية، وبينهم وبين أركان الطائفة الإسلامية، والتقريب كذلك بين الحكمين اللبناني والسوري إضافة إلى انتخاب بطريرك جديد للموارنة.

وعندما وصل سيلفستريني إلى بيروت (٩ آذار)، وجّه إلى الذين التقاهم من القيادات المسيحية أسئلة محددة حول الاتفاق الثلاثي والعلاقة مع سورية، فيما طرح على القيادات الإسلامية، وتحديدًا المفتي حسن خالد والشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ محمد أبو شقرا، الذين اجتمع بهم في دار الإفتاء، إقتراحًا بعقد قمة روحية مع رؤساء الطوائف المسيحية. فرحّبوا بذلك، لكنهم أكّدوا أن المشكلة سياسية، ولذا فإن حلها سياسي بالدرجة الأولى. وقد حرص سيلفستريني على التأكيد بأن البابا يوحنا بولس الثاني يسعى بكل جهده لمساعدة لبنان، «لكن لا يوجد لديه مشروع جاهز»، وبأن المساعي التي يقوم بها في لبنان تقوم على ترتيب «أفكار لحل يقترحه البابا سواء حيال أزمة لبنان أو مع سورية».

وفي دمشق، التي وصلها (١١ آذار)، أكّد سيلفستريني إثر لقائه الرئيس الأسد أن هدف الفاتيكان هو «إطفاء الحريق في لبنان»، فيما قال الرئيس السوري: «إننا مصممون على المساعدة لتحقيق حل وطني في لبنان». أمّا نائبه، عبد الحليم خدّام، فقال: «لم تعد لنا علاقة، وإذا كان لدى أي طرف شيء جديد، فليبحثه مع أطراف الاتفاق الثلاثي». وكان هذا الموقف مؤشر واضح على امتعاض دمشق من عدم لقاء سيلفستريني حبيقة وجنبلاط وبري. وهذا ما أعلنه بوضوح الوزير مروان حماده (١٥ نيسان) بقوله: «إن المبادرة الفاتيكانية سقطت بنظر سورية، وسيلفستريني قد لا يعود إلى لبنان ودمشق».

ولم يأت تفشيل مبادرة سيلفستريني من سورية وحلفائها فحسب، بل أيضًا من الأفرقاء المسيحيين، وبصورة خاصة من القوات اللبنانية. ففي احتفال لمناسبة «انتفاضة ١٢ آذار»، قال سمير جعجع: «إننا نرفض كل وصاية علينا، وليس هناك من يفرض علينا اتفاقًا أو وفاقًا».

– إيران، وخارج إطار دورها في حرب المخيمات (كما سبق ذكره)، تناولت الإتفاق الثلاثي تلميحًا (٢ كانون الثاني) على لسان الرئيس حجة الإسلام علي خامنئي: «إن إيران تهتم بمصير

جميع المسلمين في كل بلدان العالم خصوصًا مسلمي لبنان الذين تجسدت مبادئهم بالجمهورية الإسلامية»، وإن هذا العامل «يجب أن يؤخذ في الاعتبار في أي مبادرة أو أي اتفاق أو مشروع سياسي يتعلق بلبنان». وتناول خامنئي بروز عمليات المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان ليشدّد على الحاجة إلى إقامة حكومة إسلامية في لبنان، مشيدًا «بانتشار فكرة المقاومة والنضال بين مسلمي البقاع وبيروت وشمال لبنان وخصوصًا جنوبه» (٢٣ شباط).

ومع تزايد عمليات هذه المقاومة، قال أوري لوبراني منسق العمليات الإسرائيلية في لبنان إن «إيران هي المحرض على الهجمات التي يتعرض لها الجنود الفرنسيون...» (٢٠ أيلول). وأعلن إسحق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أن إسرائيل ستجعل الذين هاجموا جيش لبنان الجنوبي يدفعون ثمنًا غاليًا، واتهم حزب الله والمتطرفين من أمل بأنهم وراء هذه الهجمات. واعتبر أن حزب الله دخل معركة تستهدف الهيمنة على الطائفة الشيعية في لبنان (٢١ أيلول).

◆ أحداث ١٩٨٧

لمحة عامة: دخلت الحرب اللبنانية عامها الـ ١٣، واستمرت بكل عناصرها الداخلية والخارجية، بل ازدادت تفتيتًا في الوطن، فتشكّلت الكانتونات الطائفية عمليًا، وحكم كل كانتون «أمير حرب» له سياسته على الصعيد الداخلي والخارجي، وتحوّل لبنان إلى ما درج تسميته «جثة كيان» أو «جثة سياسية».

في الجنوب، استمرت إسرائيل تعمل على تعديل حدودها الدولية، فتقضم الأراضي وتشق الطرق وتسيّجها وتمنع الأهالي من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وتفرض التجنيد الإجباري على شباب القرى الحدودية وتطرد كل مواطن في الشريط الحدودي يرفض التعامل معها وتجبر العمّال اللبنانيين على العمل داخلها والأهالي على هجر أرضهم.

رغم كل هذه المخاطر استمر «أمراء الحرب» (التعبير الذي بدأ يُعرف به قادة الميليشيات، وقد أطلقته عليهم الصحافة الأجنبية وتبنته الصحافة اللبنانية) في المواجهة السياسية والعسكرية من دون أن يتمكن أحدهم من الحسم، وحصدت حروبهم نحو ٨٧٥ قتيلًا وأكثر من ٢٢٠٠ جريح، ما عدا الذين سقطوا في مواجهة إسرائيل، وترافقت مع شتى أنواع الأحداث الأمنية من قتل وخطف واغتيالات، كان أبرزها إغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي.

حرب المخيمات بقيت تراوح مكانها.

التحالفات بين الأحزاب والتنظيمات في بيروت الغربية سقطت ودارت المعارك بين أمل من جهة والحزبين الشيوعي والتقدمي من جهة ثانية، ولم تتوقف إلّا بعد دخول القوات السورية.

الصراع على السلطة في المنطقة الشرقية لم ينته بين القوات والكتائب، وداخل الكتائب بعد التغييرات التي أجراها رئيس الحزب الدكتور جورج سعادة تحت شعار الإنتقال من حزب «المؤسس» إلى حزب «المؤسسة».



المفتي حسن خالد يتفقد جامعة بيروت العربية بعد القصف والدمار (١٩٨٧).

منذ مطلع العام (١٩٨٧)، وزّع رئيس الجمهورية أمين الجميّل إهتمامه في اتجاهين أساسيين: إتجاه دمشق حيث أوفد فريق عمل رسمي أجرى مفاوضات توزعت على جولات متتالية لإيجاد حل يكون مقبولًا من الجميع ولم تصل الى نتيجة إيجابية. واتجاه رؤساء الجمهورية السابقين حيث عقد لقاء سمار جبيل بين الرؤساء الجميّل وشمعون وحلو وفرنجية للاتفاق على صيغة للعلاقات المميزة مع سورية وعلى خطوات للإصلاح السياسي، ولم يتوصل هذا الاتجاه أيضًا إلى نتيجة إيجابية، ذلك أن لقاء سمار جبيل لم ينجح في تأمين استمراريته لأن القطيعة عادت بين الرئيسين الجميّل وفرنجية.

اقتصاديًا ومعيشيًا، تردّى الوضع كثيرًا، وفُتحت الأبواب على مصراعيها أمام المتاجرة والمقايضة بالعملات الأجنبية، وسجل سعر الدولار قفزات واسعة بين يوم وآخر، وأكل الغلاء كل زيادة في الأجور (وحتى ولو كانت مضاعفة) في القطاعين العام والخاص. كل ذلك وسط استمرار الحواجز بين المناطق وتكريس خطوط التماس، ووضع اليد على المرافئ والمرافق الخاصة، وتعطيل مطار بيروت بعد قصفه والمطالبة بفتح عدة مطارات في عدة مناطق، وفي مقدمها مطالبة القوات بـ«مطار حالات».

الوضع الأمني

شكّل العام ١٩٨٧ عام انحسار للتفجيرات الأمنية الواسعة على المحاور التقليدية في لبنان وإن عرفت بعض التوتّر والاشتباكات المتفرقة، ولكنه شكّل، قبل كل شيء، عام الاشتباكات الدموية بين أمل والحزبين الشيوعي والتقدمي الاشتراكي فالدخول العسكري السوري مجددًا إلى بيروت الغربية، وعام اغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي.

كانون الثاني: استهلّ العام باشتباكات على محاور العمروسية – الليلكي – كلية العلوم – كفرشيما، ومحاور كفرفالوس وقصف صيدا (ميليشيا لحد وجيش التحرير الشعبي)، واشتباكات بين الحزب التقدمي الإشتراكي والحزب السوري القومي الإجتماعي شملت عدة أحياء، خاصة الحمراء وكليمنصو وفردان، في بيروت الغربية (٦ كانون الثاني)، وتعرّض مطار بيروت لقصف عشوائي في إطار اشتعال محاور الضاحية الجنوبية (٨–٩ كانون الثاني). واستمرّ الوضع الأمني على حاله طيلة الشهر رغم إعلان رئيس الحكومة رشيد كرامي (١٩ كانون الثاني) عن تدعيم الخطة الأمنية وطلبه من السوريين تكثيف نشاطهم وتواجدهم في أعقاب إطلاق النار على موكب رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد أثناء مروره على طريق الأوزاعي. وانتهى الشهر باشتباك بين الحزب التقدمي وأمل في محلة الطريق الجديدة ومحلة الكولا، أعقبها اجتماعات أمنية بينهما بحضور رئيس المراقبين السوريين علي حمود.

شباط: أعيد إحياء الخطة الأمنية لبيروت الغربية، والقوى الأمنية النظامية تنجح مرة في تطويق إشكال أو اشتباك وتفشل مرة أخرى. في ١٢ شباط، اشتبكت دورية مشتركة من القوة النظامية وقوى الأمن الداخلي والمراقبين السوريين مع مسلحين من حزب الله في منطقة البسطة بسبب توقيف مسلح قرب مقر حزب الله، وتخلّل الاشتباك احتجاز عدد من عناصر قوى الأمن والجيش والمراقبين السوريين (أُطلقوا في ما بعد) واستنكرت حركة أمل الحادث واعتبرت التعرّض للمراقبين السوريين محاولة لطعن الدور السوري في لبنان.

بيروت الغربية تنفجر قتالًا ضاريًا: في ١٥ شباط، وفيما كانت محاور الضاحية الجنوبية تشهد تصعيدًا، ويطال التراشق المدفعي معظم أحياء الغربية والشرقية وصولًا إلى ساحل كسروان، نشب خلاف في شارع سليم البستاني قرب مستشفى الأطباء بين مسلحين تطوّر إلى اشتباك بين أمل من جهة والحزب الشيوعي والحزب التقدمي الإشتراكي من جهة ثانية، وامتد إلى معظم أحياء المنطقة الغربية من بيروت، وكان قتالًا ضاريًا بين الفريقين استمر حتى ٢١ شباط، استُعملت فيه القذائف المدفعية والصاروخية، وسقطت بيروت الغربية في حصار كبير من النار زنّر كل أحيائها وشوارعها وحبس المواطنين في ملاجئهم. وتميّزت المعارك بهجمات متبادلة عنيفة انتهى بعضها بسقوط مكاتب مسلحة، وبعمليات كرّ وفرّ، واندلعت الحرائق، ووقعت الخسائر الجسيمة في الأرواح والممتلكات.

في اليوم الثالث من المعارك، عُقد اجتماع في مقر المراقبين السوريين ضم ممثلين عن أمل والتقدمي والشيوعي، تبعه اجتماع موسّع في منزل عاصم قانصوه، فيما وصل إلى بيروت غازي كنعان (رئيس جهاز الإستطلاع السوري في لبنان) الذي أعلن: «سأواجه المسلحين بصدري»، واتّهم ياسر عرفات بتدبير المؤامرة وتحريكها. ووصف نبيه بري، رئيس أمل، الوضع بأنه أسوأ مما كان عليه قبل العام ١٩٨٢، فيما دعا جورج حاوي، أمين عام الحزب الشيوعي، حركة أمل إلى التخلي عن وجهها المذهبي الطائفي، في حين اعتبر الحزب التقدمي الإشتراكي الحملات الإعلامية إنها للإيقاع بين الحزب وسورية والحلفاء.

لم يتقيد المتقاتلون بقرارات وقف إطلاق النار، وتبادلوا الإتهامات وأصرّوا على مواصلة القتال، فيما وجّه العميد غازي كنعان إنذارات بضرورة وقف إطلاق النار.

دخول القوات السورية إلى بيروت الغربية: في ١٩–٢٠ شباط تمكنت القوة الأمنية من إيقاف الإشتباكات، وتمركزت في نقاط ثابتة في مناطق التوتّر، فيما أشرف العميد غازي كنعان على تنفيذ وقف إطلاق النار بعد اجتماع برئاسته في مقر المراقبين السوريين (٢٠ شباط). وما نُشر عن خسائر معارك الأيام الخمسة بين أمل وبين الشيوعي والتقدمي أن القتلى بلغ عددهم أكثر من ٢٠٠ والجرحى نحو ٤٥٠، إضافة إلى الأضرار المادية التي قدّرت بمئات الملايين من الليرات اللبنانية.

في الوقت نفسه (٢٠ شباط) أعلن أن الرئيس السوري حافظ الأسد استجاب لطلب قدّمه رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الحكومة رشيد كرامي ووزير التربية سليم الحص والوزيران نبيه بري ووليد جنبلاط بتقديم «معونة عسكرية سورية للمساعدة على إعادة الوضع الطبيعي وإنهاء الفتنة» في بيروت الغربية التي شهدت معارك ضارية بين «الحلفاء». كما أعلن عن صدور بيان عن الإجتماع الذي عقد في دمشق برعاية الرئيس الأسد يقضي بـ:

١– الدعوة إلى وقف القتال فورًا وانسحاب جميع المسلحين من الشوارع،
٢– الطلب من سورية الشقيقة تقديم عون عسكري للمساعدة في فرض الأمن والاستقرار وعودة الهدوء إلى العاصمة،
٣– تشكيل قوة أمنية من القوى النظامية اللبنانية والقوة العسكرية السورية لفرض الأمن والنظام وتطبيق القانون...
٤– حل جميع الميليشيات المسلحة في بيروت الغربية وإغلاق مكاتبها...

في اليوم التالي (٢١ شباط)، تحركت القوة السورية من المديرج نحو بيروت، فيما اللجنة المشتركة من المراقبين السوريين وحركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي تواصل معالجة الخروقات الأمنية وتمهّد الطريق لوصول القوات السورية وسط ترحيب شعبي لشدة ما كان الأهالي قد قاسوه من معاناة أيام الإشتباكات. وفي ٢٢ شباط، وصلت هذه القوة وأخذت مواقعها من خلدة إلى بيروت الغربية التي استعادت هدوءها تدريجًا، بعد وقوع بعض أعمال الخطف ومقتل ١٢ مسلحًا وإلقاء القبض على عشرة مسلحين وإقفال ٥٠ مركزًا حزبيًا. وجمع الحزب التقدمي قواته في ثكنة جل البحر وسحبها إلى الجبل. وأعلن رئيس الحكومة رشيد كرامي عن تشكيل «الهيئة العامة» التي تضم ضباطًا من قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني وممثلًا عن القوات السورية، ومهمتها متابعة تنفيذ الخطة الأمنية التي كانت أعلنت في دمشق تقضي بنشر الجيش على خطوط التماس؛ وعن تشكيل «غرفة عمليات». هكذا عادت القوات السورية إلى بيروت الغربية بعد أن كانت قد غادرتها في أعقاب الإجتياح الإسرائيلي في العام ١٩٨٢.

في ٢٤ شباط، تمركّزت القوات السورية في مركز حزب الله الرئيسي في شارع فتح الله بعد اشتباك مع عناصر الحزب ومقتل ٢٣ شخصًا، وتابعت تمركزها في مواقع ومراكز أخرى حزبية وغير حزبية، وتابعت حملة مداهماتها بحثًا عن

مخازن أسلحة ومطلوبين. وشيّع حزب الله ضحاياه الـ ١٢ في تظاهرة حاشدة هتفت ضد سورية (٢٥ شباط).

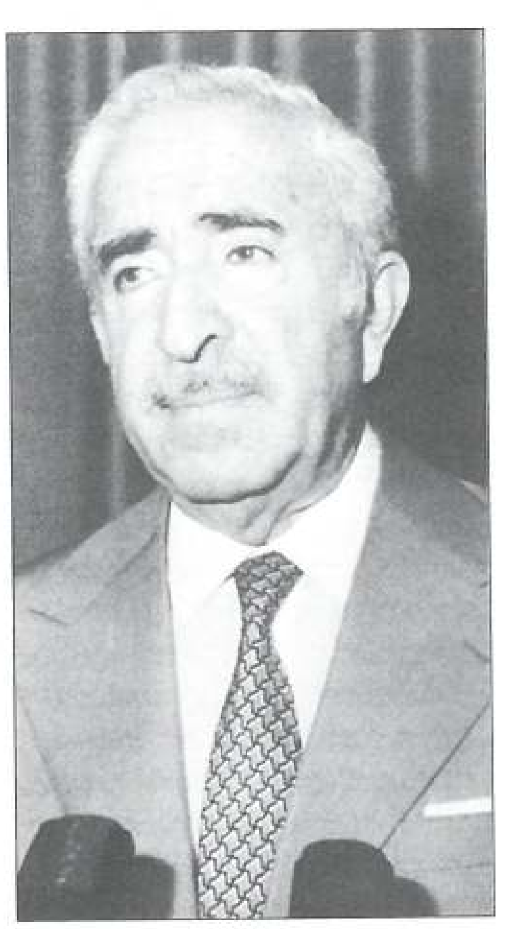
آذار: فيما كانت القوات السورية تواصل تنفيذ الخطة الأمنية في بيروت الغربية كانت صيدا ومنطقتها (محاور كفرفالوس) تشهد تصعيدًا بين جيش التحرير الشعبي و«جيش لبنان الجنوبي»، ومنطقة الزهراني توتّرًا شديدًا وانتشار حواجز مسلحة لعناصر مؤيدة لرئيس الهيئة التنفيذية السابق لحركة أمل حسن هاشم (١ آذار).

اعتبر وليد جنبلاط الخطة السورية في بيروت الغربية «هشّة ولا تستطيع فرض الأمن نهائيًا من دون مشروع سياسي»، في حين تمنّى سليمان فرنجية شمول الخطة الأمنية كل لبنان (١٧ آذار).

نيسان: التوتّر والاشتباكات المتفرقة أحيانًا على المحاور التقليدية يستمران بالصورة التي باتت معهودة. الجديد في الصورة أن كتيبة من القوات السورية تمركزت على طريق الساحل من خلدة إلى جسر الأولي، وأقامت أربع نقاط لها إلى جانب عناصر اللواء الثاني عشر في الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، فيما أشارت «مصادر عسكرية إسرائيلية» إلى أن إسرائيل تراقب عن كثب نشر قوات سورية قرب ميناء صيدا، لكنها لا تعتبر هذا التحرك خطرًا مباشرًا عليها (١٤ نيسان).

أيار: في أول أيام هذا الشهر (عيد العمّال)، أعلنت إدارة جريدة «النداء» أن مجموعات من عناصر حركة أمل هاجمت الجريدة في محلة الوتوات، واعتبر الحزب الشيوعي هذا الإعتداء «ظاهرة خطيرة يسيء إلى الخطة الأمنية التي ترعاها سورية». وفي ٤ أيار قدّم رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالته.

حزيران (إغتيال كرامي): في أول أيام هذا الشهر اغتيل رئيس الحكومة رشيد كرامي في الطائرة التي أقلته، وهي مروحيّة من نوع «بوما»، أقلعت من قاعدة أدما الجوية القريبة من جونية والتابعة للجيش اللبناني عند الساعة التاسعة إلا عشر دقائق صباحًا. فحطّت أولًا في باحة قصر الرئيس سليمان فرنجية في زغرتا لمدة ثلاث دقائق أقلّت خلالها وزير الداخلية الدكتور عبد الله الراسي (صهر فرنجية) وبعض مرافقيه، ثم انتقلت إلى باحة معرض طرابلس الدولي حيث مكثت لمدة ثماني دقائق صعد خلالها إلى الطائرة الرئيس كرامي وعدد من مرافقيه، وشقيقته ومدبّرة منزله وملازم أول في الجيش يدعى جمال موّاس ومرافقون عسكريون ومدنيون، ثم أقلعت باتجاه بيروت. وأثناء طيرانها فوق البحر بمحاذاة رأس الشقعة حصل فيها انفجار، ولكنها تابعت التحليق



رشيد كرامي

وهبطت في قاعدة حالات. أدّى الحادث الى استشهاد الرئيس كرامي وجرح طاقم الطائرة والوزير الدكتور عبد الله الراسي وبعض الركاب وأضرار مادية جسيمة بالطوافة.

جاء في تقرير «لجنة التحقيق العسكرية»: «تأكد أن سبب الإنفجار هو: عبوة ناسفة كانت داخل الطوافة: - مواصفاتها الأساسية: قوتها: حوالي ٢٠٠ غرام. - وزنها: حوالي ٢٧٠٠ غرام. - مجهزة ببطارية مع جهاز لاقط لاستلام إشارة التفجير عن بعد. - موضوعة خلف مقعد الرئيس كرامي بين جدار الطوافة والقماش الداخلي». وأكد التقرير أن التفخيخ حصل «قبل إقلاعها من أدما وذلك استنادًا إلى مواصفات العبوة الناسفة... وإفادة معالي وزير الداخلية الذي استقلّ المقعد المقابل لمقعد الرئيس كرامي ولازمه طيلة الوقت، وشهادات باقي الركاب والطاقم، واستقرار عادات الرئيس كرامي لجهة جلوسه على نفس المقعد».

وبعد استماع المجلس العسكري إلى رئيس لجنة التحقيق حول ما توصلت إليه اللجنة (١٥ حزيران)، كُلّفت اللجنة مواصلة التحقيق ورفع النتيجة إلى المجلس العسكري حتى يوم ١٩ حزيران ١٩٨٧ كحد أقصى.

وفي اليوم المحدد، رفعت اللجنة تقريرها الأخير، وجاء فيه: «تبين من التحقيقات الأساسية والمكملة أن تدابير الوقاية والحيطة غير كافية، وعدم توافر البنية والتجهيزات الأساسية للقاعدة الجوية في أدما... وعدم وجود تدابير أمنية خاصة عند انتقال المسؤولين الكبار جوًا... وإن الوضع الأمني العام أضعف مناعة العناصر وجعل مراقبتها أكثر صعوبة (وورد في «الاستنتاج» أخيرًا): بعد التحقيقات الإضافية التي قامت بها اللجنة ازدادت قناعة أنه لا يمكنها تحديد المسؤولين عن عدم كفاية التدابير قبل اكتشاف الجاني وتحديد مسار الاختراق الذي أوصل إلى الحلقة المستغلة في تنفيذ الجريمة».

تموز: فيما تميز شهر حزيران، أمنيًا (إضافة إلى أحد أهم وأبرز الأحداث الأمنية المأسوية، اغتيال رشيد كرامي)، بعودة التوتّر والاشتباكات والقصف والقنص على المحاور التقليدية في الجبل والجنوب وبيروت، استهلّ شهر تموز بسقوط ٣ قتلى و٣ جرحى من اللواء السادس في الجيش اللبناني نتيجة حادث أمني بالقرب من مستديرة المطار وتبادل إطلاق النار مع عناصر حاجز أمني للقوات السورية.

في ٥ تموز، كشف داود داود عضو المكتب السياسي لحركة أمل أسماء ١٦ عضوًا في «الشبكة التي نفذت العديد من جرائم الإغتيال في منطقة صور ضد بعض المسيحيين والمسلمين والعسكريين والشيوعيين».

في ٢٦ تموز، قتل سبعة من عناصر الشرطة الأمنية التابعة للتنظيم الشعبي الناصري وجرح أربعة آخرين على الطريق الساحلية جنوبي صيدا في كمين إسرائيلي مسلح.

أقفل شهر تموز على إجتماع اللجنة الأمنية، في مقرها بميدان سباق الخيل، تخلله مشادة كلامية بين ممثل قيادة الجيش العميد جان ناصيف وممثل القوات اللبنانية جان غانم بسبب موافقة قيادة الجيش (العماد ميشال عون) على فتح المعابر كافة شرط عدم تواجد عناصر مسلحة غير القوى الشرعية وإصرار القوات على إبقاء حاجزها عند بناية «الأوليفيتي».

آب: خارج إطار محاور الإشتباكات التقليدية، والإعتداءات الإسرائيلية، شهدت بلدة القرية في منطقة شرقي صيدا جريمة قتل لثلاثة شبان جنوبيين نفّذتها إحدى المنظمات الفلسطينية ولاقت استنكارًا واسعًا من مختلف أحزاب ومنظمات وشخصيات صيدا والجنوب (٤ آب).

سقط ٣ قتلى و٤ جرحى في بلدة بشامون في اشتباك بين عناصر الحزب السوري القومي الإجتماعي وأخرى من الحزب التقدمي الإشتراكي (٢١ آب) واشتباك بين الحزب السوري القومي

وحركة أمل في مشغرة (٣٠ آب)، وتوتّر بين الحزبين في بلدة عيتيت.

أيلول: سقط ٨ قتلى و٢٢ جريحًا في اشتباكات بين أنصار رئيس الحزب السوري القومي الإجتماعي – قيادة الطوارئ (عصام المحايري) وأنصار رئيس الحزب جبران جريج في عدد من بلدات الكورة (٤ أيلول)، واستمر التوتّر بين الجناحين فيما توجّه وفد من المجلس الأعلى للحزب إلى دمشق لمعالجة التطورات (٥ أيلول)، واجتمع بعبد الحليم خدام. ووقع اشتباك مسلح في منطقة التبانة في طرابلس بين عناصر من الحزب العربي الديمقراطي ومسلحين في المنطقة، واشتباك آخر في النبطية بين أمل وحزب الله (٧ أيلول).

تشرين الأول (محاولة اغتيال النائب نجاح واكيم): في أول أيام هذا الشهر نجا النائب نجاح واكيم من محاولة اغتيال على يد مسلح دخل منزله في منطقة قصقص في بيروت الغربية مهددًا زوجته وابنته، فيما تمكّن واكيم من إحباط المحاولة، فأطلق النار على المسلح وأرداه، وتمكّنت الفتاة التي كانت ترافقه من الهرب. القتيل يدعى عبود الياس عبود، وأفاد التحقيق أنه من مواليد المصيطبة ويسكن جونية. وأعلن واكيم (٣ تشرين الأول) أن الرجل والمرأة اللذين حاولا اغتياله في منزله هما اللذان نفّذا عملية محاولة اغتيال النائب نزيه البزري في صيدا. وفي ٨ تشرين الأول، كشف التحقيق القضائي هوية الفتاة التي كانت ترافق عبود، وأفاد أنها خطيبته وتدعى انطوانيت نجار من مدينة زحلة وتعمل في الأشرفية، وأكّد معلومات واكيم حول ضلوع القتيل بمحاولة إغتيال النائب نزيه البزري.

تشرين الثاني – كانون الأول: المحاور التقليدية على حالها من التوتر، بين هدوء حذر واشتباكات متقطعة وقصف مدفعي... أما على «جبهات الصف الواحد»، فبرزت الاشتباكات العنيفة والواسعة بين عناصر الشرطة الأمنية في التنظيم الشعبي الناصري وعناصر فلسطينية في صيدا (١٦ تشرين الأول)، وجرى لقاء لبناني – فلسطيني موسّع (١٩ تشرين الأول) في منزل رئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد لمعالجة ذيول الإشتباكات. كما برز تعرّض جنود سوريين لإطلاق نار في خمس عمليات أسفرت عن مقتل عدد منهم، وتبنتها منظمة «كتيبة التحرير»: في منطقة البطريركية (١٦ تشرين الأول)، في منطقة الكولا (٦ كانون الأول)، في منطقة زقاق البلاط (٩ كانون الأول)، أمام أوتيل البريستول (١١ كانون الأول)، وقرب المقر السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية في كورنيش المزرعة (٢٣ كانون الأول)، وجميعها في بيروت الغربية.

إغتيالات ومحاولات إغتيال وتفجيرات (١٩٨٧): «٤٣ عملية اغتيال أودت بحياة ٤٤ شخصًا من قياديين ومفكرين وعسكريين، بينهم رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي في ١ حزيران ١٩٨٧، إضافة إلى ٢٤ محاولة اغتيال فاشلة استهدفت نوابًا وسياسيين ورؤساء أحزاب، وأوقعت ١٢ قتيلًا وأكثر من ٧٠ جريحًا، سقطوا خلال تنفيذ هذه العمليات. ومن بين المستهدفين الذين نجوا من محاولات الإغتيال، أربعة نواب هم الرئيس كميل شمعون، نزيه البزري، نجاح واكيم والدكتور هاشم الحسيني، إضافة إلى رئيس التنظيم الشعبي الناصري المهندس مصطفى سعد، والرئيس السابق للقوات اللبنانية إيلي حبيقة» (وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٧، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص٨٤).

من المحاولات الفاشلة محاولة استهدفت الرئيس كميل شمعون بسيارة مفخخة على طريق كورنيش النهر (٧ كانون الثاني). وأخرى استهدفت مصطفى سعد بإطلاق النار على طريق الأوزاعي (١٨ كانون الثاني)؛ ومحاولة إغتيال الرئيس كرامي بإلقاء قنبلتين يدويتين، واحدة قرب مكتبه في القصر الحكومي والثانية قرب منزله في تلة الخياط (١٠ شباط)، والرئيس كرامي اتّهم إسرائيل وعملاءها؛ ومحاولة أخرى استهدفت رئيس مجلس الإنماء والإعمار المهندس مالك سلام على مدخل منزله في بيروت الغربية (٦ أيار)؛ وأخرى لاغتيال مدير مخابرات الجيش اللبناني في البقاع الرائد جميل السيّد أمام منزله في بلدته النبي إيلا (١٣ أيار)؛ وعضو المجلس الأعلى في الحزب السوري القومي الإجتماعي محمود عبد الخالق وعميد الدفاع في الحزب أمين الداعوق، والحزب اتّهم عناصر مؤيدة لعصام المحايري (٢٠ أيار)؛ والمسؤول العسكري في حركة أمل عقل حمية في منطقة بئر العبد (٢٣ حزيران)؛ ورئيس تحرير مجلة الشراع الصحافي حسن صبرا (١٤ أيلول)؛ وإيلي حبيقة بعبوة ناسفة في دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة أثناء انعقاد اجتماع بين قيادة «قوات» حبيقة في زحلة و«الجبهة الزحلية» والمطران أندريه حداد (١٥ أيلول)، وأصيب أكثر من عشرين شخصًا بجروح إضافة إلى حبيقة والمطران حداد، و«قوات» حبيقة قالت إنها كشفت الفاعل وهو أحد كهنة المطرانية الأب سميح حداد، وإنه أطلق النار على نفسه لدى مواجهته بالأدلة الثبوتية؛ وحسام أبو مجاهد مدير «شركة المطبوعات اللبنانية – دار الفارابي» (٢٥ تشرين الثاني).

أما الاغتيالات فطالت ياسر ذبيان عضو قيادة منطقة الشوف في الحزب التقدمي (٣ كانون الثاني)؛ وديب الجسيم سكرتير اللجنة الإقليمية للحزب الشيوعي في منطقة صور (٥ كانون الثاني)؛ وعضو الحزب السوري القومي الطبيب منير وازن (٢٦ كانون الثاني)؛ وحسن أحمد الصباغ أحد مسؤولي الحزب الشيوعي (٣٠ كانون الثاني)؛ والكاتب والمفكّر الشيوعي الدكتور حسين مروّة بإطلاق النار عليه من مسدس بكاتم للصوت داخل منزله قرب المطعم الصيني في محلة الرملة البيضاء (١٧ شباط)، وشيوعيان آخران بعده بثلاثة أيام، وشيوعي آخر بعد ذلك بخمسة أيام؛ ومنفذ عام الحزب القومي السوري في منطقة النبطية عدنان قانصوه (٢٤ شباط)، وبعده بأقل من أسبوعين مسؤول الحزب في البقاع مفضل علوه؛ وشريف صاغية رئيس «الجبهة الوطنية» في عكار (٣ نيسان)؛ والدكتور حسن حمدان المعروف باسم «مهدي عامل»، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمفكر المعروف وأستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية، بإطلاق النار عليه قرب منزله أمام قصر كتانة في منطقة الملا في بيروت الغربية؛ وحسام درويش ممثل «المقاومة الطرابلسية» في «هيئة التنسيق الشمالية» (٢٤ حزيران)؛ ومحمد شقير مستشار رئيس الجمهورية بإطلاق النار عليه داخل منزله في رأس بيروت (٢ آب)؛ وعلي أحمد عبد الله عضو قيادة منظمة حزب البعث العربي الإشتراكي في الجنوب عند مفترق بلدة كفررمان (١٢ آب)؛ الأب اليسوعي الفرنسي أندره ماس، مدير مركز الدراسات الجامعية التابع للجامعة اليسوعية (٢٤ أيلول)؛ وحبيب كيروز عميد الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي، وتوفيق الصفدي عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب بعد اختطافه من مكاتب مجلة «صباح الخير» (٢٢ تشرين الأول).

أما عن عمليات التفجيرات (العبوات والسيارات المفخخة) فقد خفّت في العام ١٩٨٧، عددًا ونوعًا، قياسًا على سنوات سابقة. في منطقة الدورة انفجرت سيارتان مفخختان، وسيارة أخرى استهدفت موكب الرئيس شمعون، ورابعة في زحلة (٨ كانون الثاني)، وخامسة في الرمل العالي (٢٥ شباط)، وسادسة قبالة المسبح الشعبي في الرملة البيضاء (٢٨ آذار)، وسابعة في محلة الكولا (١٧ نيسان)، وثامنة في بلدة تولين (٢٢ نيسان)، وتاسعة في ساحة مدينة زغرتا أثناء زيارة الرئيس الجميّل للرئيس فرنجية (١٩ أيار)، وعاشرة في بلدة عدلون على طريق صيدا (٥

حزيران)، وحادية عشرة في شارع بلحة في مدينة طرابلس (١٥ تموز)، وثانية عشرة في طرابلس نجا منها النائب هاشم الحسيني (١٠ تشرين الأول).

العبوات الناسفة (والقنابل الموقوتة) الموضوعة تحت السيارات أو في المحلات التجارية أو قرب المراكز الحزبية... عُدّت بالعشرات. وكانت حصيلة هذه التفجيرات عشرات القتلى ومئات الجرحى، غالبيتهم العظمى من المدنيين الأبرياء.

اغتيالات وتفجيرات اتُّهمت بها «القوات اللبنانية»: في ٢٤ تشرين الأول وُضع «تلفزيون لبنان – تلة الخياط» بتصرف شارل حبيقة (لم يُعرف قبل هذا اليوم، وغاب عن الصورة بعده، وهو شقيق إيلي حبيقة) ليعقد فيه مؤتمرًا صحافيًا قدّم خلاله معلومات حول مسؤولية أجهزة أمن القوات اللبنانية، خاصة مسؤولية سمير جعجع وكريم بقرادوني، عن عدد من عمليات الإغتيال ومحاولات الإغتيال والتفجيرات: – محاولة إغتيال فؤاد أبو ناضر نتيجة لحركة ١٠ آب ١٩٨٦؛ – التصفيات التي أعقبت عملية إختراق ٢٧ أيلول ١٩٨٦؛ – إغتيال العقيد خليل كنعان؛ – متفجرة الطريق الجديدة في مطلع صيف ١٩٨٦؛ – محاولة إغتيال النائب الياس الهراوي أواخر ١٩٨٦؛ – إغتيال رئيس الحكومة رشيد كرامي، «بعد قيام جعجع وأبواقه السياسية بحملة ضغط على رئيس الحكومة بغية دفعه إلى تقديم إستقالته، وعلى رئيس الجمهورية لإقالته، أو قبول الإستقالة عند تقديمها، وبعد أن باءت هذه المحاولات بالفشل، خصوصًا بما يتعلق بقبول الإستقالة تحوّل القرار لدى جعجع باتجاه تصفية رئيس الحكومة، وذلك لإحداث الفراغ الدستوري المطلوب لنجاح مشروع التقسيم»؛ – محاولة إغتيال النواب واكيم والبزري وهاشم الحسيني؛ – عملية تفجير دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة؛ – عدة تفجيرات بالسيارات المفخخة والعبوات في بيروت الغربية، وأبرز الأسماء التي ذكرها حبيقة واعتبرها مسؤولة عن هذه العمليات الأمنية، غسان توما، نادر سكر، جوزف رزق، وغيرهم. وسياسيًا، اتّهم حبيقة جعجع بـ«المشروع المسيحي التقسيمي»، وبقرادوني بترتيب تحالفات مع بعض الأنظمة العربية كمصر والعراق، ومع جناح عرفات الفلسطيني.

حوادث أمنية في إطار صراع الجميّل – الكتائب – القوات في المنطقة الشرقية: الصراع السياسي بين هذه الأطراف الثلاثة، أهل البيت الواحد، كثيرًا ما انعكس حوادث أمنية بينها على ساحة المنطقة الشرقية. فاستهلّ كانون الثاني بحادث إطلاق نار بين عناصر من إقليم المتن الشمالي الكتائبي وعناصر من الجيش اللبناني في منطقة جديدة المتن، وتعرّض جان داغر، مسؤول أمن الإقليم لمحاولة إغتيال.

في شباط، نقلت وسائل الإعلام «معلومات» عن تعرّض سمير جعجع لمحاولة إغتيال في قضاء جبيل. وهذه العملية هي العملية الـ٢٦ التي استهدفت حياة جعجع بحسب ما كان يتواتر إعلاميًا منذ حركة ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦. وفي منطقة ضبيه، وقعت اشتباكات بين القوات اللبنانية (جعجع) وبين أنصار القائد السابق للقوات وعضو المكتب السياسي الكتائبي فؤاد أبو ناضر (١٥ شباط). واشتباكات بالأسلحة الرشاشة والقذائف الصاروخية «بين مسلحين» في منطقة المعاملتين (٢٥ آذار)، واشتباك في منطقة برمانا بين عناصر حاجز للكتائب وعناصر حاجز للقوات (٢٩ حزيران)، والشرطة العسكرية في القوات (يقودها إميل عيد) طوقت منزل الرئيس كميل شمعون واعتقلت بعض مرافقيه بتهمة التعرّض لأحد المسؤولين الأمنيين في القوات (١٣ تموز)، وقتل خمسة من عناصر الشرطة المدنية التابعة للقوات في بلدة ترتج (منطقة جبيل) بعدما أقدم أحد سجناء الشرطة على انتزاع سلاح أحد عناصرها وأطلق النار، ثم تمكّن من الهرب (٢٨ تموز)، وبعد ثلاثة أسابيع (أي في ٢١ آب) وقع عدد من القتلى في اشتباك بين كتائب المتن الشمالي (الجميّل) وبين القوات في منطقة الدكوانة، واستمر التوتّر هناك وعادت الاشتباكات بين الطرفين في ٢٥ أيلول.

في ٢٧ تشرين الأول، نقلت وسائل الإعلام ما تداولته «مراجع عليا وقيادات عسكرية وأمنية» عن خطة محكمة نفذت قبل أسبوعين، وتمّ إحباطها «صدفة»، لاغتيال جعجع ونائبه كريم بقرادوني، أعدها إيلي حبيقة في أعقاب محاولة اغتياله في دار مطرانية الروم الكاثوليك في زحلة. الغاية من الخطة «إنقلاب عسكري» في المنطقة الشرقية يبدأ بسقوط الثكنات العسكرية وخاصة مقر جعجع في القطارة في يد «قوات» حبيقة، وشق جيب (دفرسوار) في مناطق سيطرة جعجع عبر البربارة وصولًا إلى جبيل.

في ٢٨ كانون الأول، أعلن عن فشل محاولة اغتيال قائد الجيش ميشال عون، وعن ضبط مستندات تؤكد رصد تحركاته، وضلوع القوات اللبنانية بالمحاولة، وبوجود توتر حاد أساسًا بين القوات والعماد ميشال عون، خاصة بعد اغتيال العقيد خليل كنعان والتعرض لبعض الضباط بوسائل مختلفة.

أمّا الحادث الأمني الأبرز في المنطقة الشرقية فهو اختراق القوات (جعجع) لمراكز قوى الرئيس الجميّل، وخاصة في الجيش. وهذا ما كشفته جريدة «السفير» (١٧ تموز)، ولم يجر تكذيبه، بكلامها عن «محاولة إنقلاب» في المنطقة الشرقية للسيطرة على القصر الجمهوري واليرزة (وزارة الدفاع وقيادة الجيش) بعد رفض بعض الجهات القيادية والروحية في المنطقة الشرقية لفكرة القوات بتشكيل «حكومة الاستقلال»، ما دفع القوات إلى عقد سلسلة إجتماعات بالإشتراك مع عدد من ضباط الجيش لمواجهة مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس كرامي، فيما تمكنت القوات من استقطاب ٢٧ ضابطًا لبنانيًا في مواقع عسكرية عن طريق الرشوة. وأرفقت عملية الإختراق للجيش بتطويع تلامذة ضباط في معهد بشير الجميّل (في غوسطا) التابع للقوات، ودعا سمير جعجع إلى

اجتماع عقد في منزل صولانج الجميّل (زوجة بشير الجميّل) بحضور قائد اللواء الخامس المقدم بول فارس ونائب قائد سلاح الجو سمير حرب، وتقرر تنفيذ خطة للسيطرة على المنطقة الشرقية، في حين عقد قائد الجيش العماد ميشال عون اجتماعًا عسكريًا طارئًا وأعلن حالة الاستنفار بعد تلقيه تقريرًا عمّا تتعرض له المؤسسة العسكرية من اختراق قواتي لها، ووجه نداء إلى جميع الألوية في المنطقة الشرقية يدعوهم فيه إلى تلقي الأوامر منه شخصيًا، كما اتخذ قرارًا فوريًا بتطويق ثكنة صربا (الأكثر اختراقًا من القوات) وبإعطاء قائد اللواء الخامس بول فارس إجازة مفتوحة وإصدار الأمر له بمغادرة ثكنة صربا على الفور.

بعدها، جرت اتصالات مكثفة في المنطقة الشرقية لإقامة هدنة بين فرقاء الصراع، رئاسة الجمهورية – الجيش – القوات، وتكريسها. واتخذت إجراءات أمنية مشدّدة، بينها إقامة ستة حواجز للشرطة العسكرية التابعة للجيش من تقاطع الشيفروليه حتى مستديرة الصياد. ولا شك أن القوات كانت تحاول الإستفادة إلى أقصى حد من خلافات جناحي الكتائب: جناح مناصري الرئيس الجميّل وجناح رئيس الحزب جورج سعادة. وقد وصل الخلاف إلى أوجه منذ أواخر أيلول عندما بدأت تتوالى إستقالات الجناح الأول من المكتب السياسي وباقي أجهزة الحزب: جوزف أبو خليل، شارل دحداح، سمعان كرم، بسام أبو فاضل، سليم زوازيري، جورج مغامس، سامي خويري، جورج قسيس... معلنين رفضهم «نهج رئيس الحزب جورج سعادة».

الرهائن الأجانب: مع بداية العام ١٩٨٧ كان هناك عشرون مخطوفًا أجنبيًا، ثم قفز العدد إلى ٢٤ مع اختطاف الأساتذة الأميركيين الثلاثة من كلية بيروت الجامعية وزميلهم الأستاذ الهندي الذي يحمل جواز سفر أميركيا (٢٤ كانون الثاني)، ثم إلى ٢٥ مع خطف الصحافي الأميركي تشارلز غلاس (١٧ حزيران).

المنظمات التي أعلنت مسؤوليتها عن خطف الأجانب واحتجازهم رهائن لديها، تعددت أسماؤها. فمن «الحق ضد الباطل»، إلى «الدفاع عن الشعب الحر»، إلى «المستضعفين في العالم»، إلى «الجهاد الإسلامي»، و«الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين»... وكلها كان يعتمد صيغة توزيع بيان مرفق بشريط «فيديو» يظهر فيه المخطوف الذي «يظهره التحقيق» بأنه جاسوس للدولة التي ينتمي إليها أو لاسرائيل.

وإذا كانت الجهود والمساعي الدولية والإقليمية (خاصة في اتجاه دمشق، وأحيانًا في اتجاه طهران، أو في اتجاه الأحزاب والمنظمات في بيروت بسبب أن السلطة في بيروت قد تحولت إلى «جثة سياسية») قد نجحت في اطلاق عدد من المخطوفين، ومنهم الصحافي الأميركي تشارلز غلاس، والألماني الغربي شميت، ورهينتين فرنسيتين، ودبلوماسي ومواطن من التابعية السعودية، إلا أن ما أصبح مؤكدًا هو وجود صفقة سياسية وراء كل عملية خطف أجنبي، وكذلك وراء كل عملية إطلاق رهينة، ما أوجد أكثر من «إيران غيت» في عدد من عواصم الدول الأوروبية، ومع ان عمليات خطف الأجانب في بيروت إستهدفت التأثير على موقف سياسي لعاصمة كبرى تجاه أزمة إقليمية، أو الإفراج عن أرصدة مالية ضخمة تمتلكها عاصمة إقليمية (طهران بصورة أساسية) في بعض دول العالم، أو الضغط على دولة معينة بهدف الإفراج عن المعتقلين لديها (مثلًا، مطلب الإفراج عن أنيس نقاش المعتقل في فرنسا، أو عن محمد علي حمادي في ألمانيا)، إلا أن النتيجة الأساسية كانت إفراغ بيروت من الوجود الدبلوماسي الدولي ومن المراكز الثقافية العالمية.

تيري ويت، وقضية رهائن لسورية وإيران فيها الدور الأفعل: وحده مبعوث الكنيسة الأنغليكانية، تيري ويت اختطف ولم تعلن أية جهة مسؤولية اختطافه في حينه وبقي مصيره مجهولًا مدة طويلة.



تيري ويت

عاد ويت إلى بيروت في ١٢ كانون الثاني، في مهمة تستهدف الإفراج عن جميع الرهائن الأجنبية في لبنان، واجتمع بجنبلاط الذي تمنى له النجاح في مهمته. وفي ١٥ كانون الثاني قال تيري ويت إن مهمته الجديدة تحقق تقدمًا بعد ليل من المحادثات السرية، وأخذ يجول على القيادات الإسلامية الروحية والزمنية، واجتمع بالرئيس كرامي وأكد أن مشكلة الرهائن لا تنفصل عن المشكلة اللبنانية. وقال في مؤتمر صحافي (١٩ كانون الثاني) إنه أجرى مفاوضات مباشرة مع «منظمة الجهاد الإسلامي». وفي اليوم التالي (٢٠ كانون الثاني)، اختفى ويت، إذ أعلن أن أحدًا لم يعد يشاهده وسط أنباء تشير إلى مواصلة اتصالاته مع الخاطفين بعيدًا عن الأضواء. وفي ٢٧ كانون الثاني، أمر وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو السفير البريطاني في بيروت جون غراي ببدء عملية بحث عن ويت، فيما قال رئيس مجلس الشورى الإيراني هاشمي رفسنجاني: «ليس لدي معلومات

حول ويت... وإذا كان بإمكاننا عمل شيء من أجله فسوف نعمل». وعرض الوزير جنبلاط تقديم نفسه رهينة مكان ويت إذا تبين أنه محتجز، واصفًا موجة الخطف بأنها «نهج مدروس في شكل جيد جدًا لإخراج الأجانب وجميع المؤسسات الحضارية من بيروت الغربية».

أعلنت ناطقة بإسم الكنيسة الأنغليكانية أن مبعوث الكنيسة تيري ويت ترك رسالة قبل مغادرته لندن في مهمته الأخيرة يقول فيها إنه ينبغي عدم دفع فدية في مقابل إطلاقه أو المخاطرة بأي أرواح من أجل إنقاذه إذا ما تعرض للخطف (١ شباط). وفي اليوم التالي، ٢ شباط، وجّه كبير أساقفة كانتربري روبرت رونسي رسالة إلى رئيس مجلس الشورى الإيراني رفسنجاني طالبًا منه المساعدة في العثور على مبعوثه تيري ويت؛ والوزير نبيه بري قال إن ويت موقوف لدى خاطفي الرهائن الأميركيين لكنه ليس مخطوفًا، فيما أكد الوزير جنبلاط إنه سيبذل جهده لإطلاق سراح ويت، مشيرًا إلى أنه «في مكان ما تحت المراقبة» وعاد بري، بعد يومين، ليقول إن محتجزي ويت «ليسوا لبنانيين» وفي ٥ شباط، نشرت وكالة «الأسوشيتد برس» أن ويت شوهد يتجول في الضاحية الجنوبية برفقة عشرة مسلحين وأربعة رجال دين، فيما علق العلّامة السيد محمد حسين فضل الله بقوله إن ويت كان في «مهمة دعائية»، واعتبر أنه «كان في وسع أميركا حل المشكلة في بدايتها لأنها كانت مشكلة مبادلة الرهائن بسجناء في الكويت»، متهمًا الولايات المتحدة بالضغط على الكويت كي لا تطلق السجناء.

في وقت صعّدت الولايات المتحدة من تهديدها، ملمحة إلى إمكانية قيامها بعمل عسكري لتحرير الرهائن الأميركيين والغربيين في لبنان، وكلام لوزير خارجيتها جورج شولتز يحمّل فيه أهالي بيروت مسؤولية ما يحدث من أعمال خطف واحتجاز رهائن في مدينتهم المصابة بـ «طاعون» ويدعو إلى «عزل سكان بيروت» (٨ شباط)، حذّرت «منظمة العدالة الثورية» من عواقب أي هجوم أميركي في بيان مرفق بصورة بالألوان للأميركي إدوارد أوستن (خطف في تشرين الأول ١٩٨٦) وتحدث عن «جهاز ركب في جسم المبعوث الأنغليكاني تيري ويت لتحديد بعض الأمكنة المعتقد بوجود الرهائن فيها»، واعترفت المنظمة بأنها خطفت تيري ويت، وبأنها تحتجز مواطنين أميركيين ومواطنًا فرنسيًا. وأعقب ذلك، في اليوم التالي (٩ شباط)، تعليق في صحيفة «تشرين» السورية يتهم الولايات المتحدة بالسعي إلى ضرب الدور العربي في لبنان، وبأنه إذا كانت الإدارة الأميركية راغبة في إيجاد مخرج لقضية الرهائن في لبنان فعليها «وقف التدخل في شؤون لبنان والكف عن تعطيل جهود الوفاق». في اليوم نفسه، ٩ شباط، أعلنت «منظمة الجهاد الإسلامي لتحرير فلسطين» عن إرجاء حكم الإعدام بالأساتذة الأربعة الأميركيين الذين تحتجزهم، وفي اليوم التالي، رحّب الوزير بري بهذا الإرجاء للحكم، وجدّد عرضه المساعدة على حل قضية الأساتذة الأربعة باطلاقهم مقابل مبادلة طيار إسرائيلي أسير لدى حركة أمل بـ ٤٠٠ معتقل في السجون الإسرائيلية. ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير قال إن إسرائيل ستبحث إمكانية مبادلة سجناء عرب بطيار إسرائيلي أسير في لبنان في إطار صفقة قد تؤدي إلى الإفراج عن أربعة رهائن أميركيين. وفي ١٢ شباط، قال رئيس مجلس الشورى الإيراني رفسنجاني إن المستشار الأميركي السابق للأمن القومي روبرت ماكفرلين عرض مبادلة نفسه بالرهائن، في حين نفت واشنطن وجود اتصالات جديدة مع طهران.

وفي محاولة لطمأنة خاطفي الألمانيين الغربيين ألفرد شميت ورودولف كوردس، ذكر في بون (١٤ شباط) أن الحكومة الألمانية الغربية قد تقدم اللبناني الشيعي محمد علي حمادي (متهم بعملية ضد المصالح الأميركية) إلى المحاكمة في ألمانيا الغربية بدلًا من تسليمه إلى الولايات المتحدة. أمّا بريطانيا فبقيت، في بحثها عن مصير تيري ويت، مصرة على عدم إجراء اتصالات مع سورية وإيران للعمل على

إطلاقه (١٧ شباط)، في حين أن فرنسا، وعلى لسان رئيسها فرنسوا ميتران، رحّبت بالتغيير الذي حصل بعد الانتشار السوري في بيروت الغربية إذا كان سيؤدي إلى الإفراج عن الرهائن الفرنسيين؛ وأشار ميتران إلى أن سورية «أبدت استعدادًا لتسوية مشكلة الرهائن الفرنسيين في لبنان» (١٠ آذار).

كان لافتًا ما تناقلته وسائل الإعلام (١١ آذار) عن كاتب سوفياتي متخصص في شؤون الشرق الأوسط قوله إن تيري ويت له صلات بوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، مشيرًا إلى «أن رحلات ويت إلى بيروت كانت تتعلق بتسيير شحنات سرية من الأسلحة الأميركية إلى إيران أكثر من تعلقها بمحاولة الإفراج عن غربيين محتجزين رهائن». وبعد أسبوع، نشرت مجلة «غازيتا» السوفياتية أن ويت محتجز في سفارة إيران في بيروت، الأمر الذي نفته إيران (١٩ آذار).

وصل الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر إلى دمشق (٢١ آذار) ليطلب مساعدة الرئيس حافظ الأسد على إطلاق الرهائن، وقال (٢٤ آذار) إن الرئيس الأسد أكد له أن سورية لن تدخر وسعًا في العمل على المساعدة في الإفراج عن الرهائن الأجانب في لبنان، مشيرًا إلى أن فرص رصد أماكن الرهائن زادت بعد انتشار القوات السورية في بيروت الغربية.

في ٢٥–٢٧ آذار، ظهر خيط جديد في شبكة قضية الرهائن المعقدة من طهران التي أعلنت إذاعتها أن «المخابرات الأميركية والإسرائيلية متورطة في اختطاف أربعة إيرانيين العام ١٩٨٢»، الأمر الذي أدّى إلى «العملية الإنتحارية التي إستهدفت مقر قيادة المارينز في بيروت. كما أكد رئيس مكتب الإعلام الحربي الإيراني كمال خرازي أن إطلاق سراح تيري ويت «مرتبط بجهود رئيس أساقفة كانتربري المونسنيور رونسي من أجل إطلاق سراح أربع رهائن إيرانيين يحتجزهم حزب الكتائب منذ العام ١٩٨٢». وبعد أقل من أسبوعين قال مسؤول إيراني كبير في وزارة الدفاع إن إيران ستساعد على الإفراج عن رهائن أميركيين في لبنان إذا سلّمت الولايات المتحدة إيران أسلحة دفعت ثمنها بالفعل. وفي ١٣ أيار، قال هاشمي رفسنجاني إن المسؤولين الإيرانيين يواصلون جهودهم للعثور على أي أثر لتيري ويت. ووعد (٢٥ أيار) ألمانيا الغربية بـ«نقل رسالة» إلى خاطفي الألمانيين، رودولف كوردس وألفرد شميت، وطالب في الوقت نفسه بون بطرد المعارضين الإيرانيين لديها. وكانت ألمانيا الغربية قبل ذلك بيومين قد أعلنت عن استعدادها للإفراج عن لبنانيين معتقلين لديها (بينهم محمد علي حمادي المتهم بتورطه في خطف طائرة أميركية وقتل أحد ركابها).

في ٦ تموز، وصل إلى دمشق مبعوث خاص للرئيس الأميركي ريغان، والتقى الرئيس الأسد. وبعد أربعة أيام، كان أوليفر نورث يعترف، أمام لجنة الكونغرس التي تحقق في فضيحة «إيران غيت»، بأن عملية بيع أسلحة أميركية لإيران كانت منذ البداية محاولة لشراء رهائن أميركيين في لبنان. وكان مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة فرنون ولترز يشير ألى أن محادثاته مع الرئيس السوري حافظ الأسد ستؤدي إلى «حركة ما» في شأن الرهائن الأجانب في لبنان (١٦ تموز).

في ٦ آب، قال رجل الأعمال السوري عمران أدهم، الذي عمل وسيطًا في قضية الرهائن، إن سورية مستعدة منذ أكثر من عام لاستخدام القوة لتحرير الرهائن الغربيين في لبنان، ولكن فرنسا لم تعط موافقتها على ذلك، مشيرًا إلى أنه أبلغ السلطات الفرنسية بالعرض السوري.

في ١٩ آب، أطلق سراح الصحافي الأميركي المخطوف تشارلز غلاس، والرئيس حافظ الأسد يتلقى (٢٢ آب) رسالة من الرئيس الأميركي رونالد ريغان يشكره فيها على الجهود التي بذلها لإطلاق غلاس. وفي حين أكدت الإذاعة البريطانية أن تيري ويت لا يزال حيًا وأنه محتجز لدى جماعة صغيرة تابعة لحزب الله (٢٧ آب)، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني أن إيران تتفاوض مع محتجزي الرهينتين الألمانيين، وأنه سيتم قريبًا إطلاق سراحهما (٢٩ آب).

وتم بالفعل إطلاق أحدهما (٧ أيلول) وهو شميت، فيما بقي الآخر رودولف كوردس محتجزًا، وأعرب وزير الخارجية الألماني الغربي هانز غينشر عن شكر ألمانيا الغربية لسورية وإيران على تعاونهما. وفي ١٧ كانون الأول، أبلغ الرئيس السوري رئيس الإتحاد البرلماني الدولي أن سورية تحاول ضمان الإفراج عن الرهينة الألماني الثاني.

وفي ٢٧ تشرين الثاني، أطلقت «منظمة العدالة الثورية» الصحافيين الفرنسيين جان لوي نورماندان وروجيه أوك (محتجزان منذ العام ١٩٨٦) «نتيجة جهود بذلتها سورية وإيران»، ووجهت الحكومة الفرنسية الشكر إلى سورية، ونفت أن تكون دفعت فدية للخاطفين معتبرة أن عملية الإفراج «خطوة على طريق تسوية الخلافات مع إيران».

أما تيري ويت فقد أعلنت الكنيسة الأنغليكانية أنها تلقت تعهدات من دمشق بالمساعدة لإطلاق سراحه (١٨ تشرين الأول، وكان قد اختطف منذ ٢٠ كانون الثاني). وغابت قضيته بعض الشيء عن الأنظار التي انشغلت بمسلسل الإفراج عن بعض الرهائن، وبالدور السوري والإيراني وأخبار «الصفقات» التي أجرتها العواصم الغربية، لتعود في آخر العام (٢٧ كانون الأول) مع خبر صحيفة «صنداي إكسبرس» البريطانية الذي يقول إن قمرًا صناعيًا تمكّن من تعقّب رهائن أجانب في بيروت بينما كان خاطفوهم ينقلونهم من مكان إلى آخر، وأن تيري ويت وعددًا آخر من الرهائن نقلهم الخاطفون إلى سجن كائن في حي البسطة ببيروت الغربية. وتوالت قضية تيري والرهائن الآخرين فصولًا في العام ١٩٨٨.

موجة خطف طالت مواطنين وأطفالًا: نفّذت هذه الموجة، كما في السابق، حواجز الميليشيات كفعل وردة فعل وضغط للإفراج عن مخطوفين، كما ظلّ بعض المخطوفين مجهولي المصير. ونفّذت جزءًا من هذه الموجة أيضًا عصابات مسلحة بهدف فدية مالية وكان ضحاياها في أغلب الأحيان تلاميذ وأطفالًا.

موجة الخطف، في ١٩٨٧، بدأت مع خطف مدير شركة «دار الهندسة» في بيروت سابا داود عبده (في منطقة الحمراء، ٥ كانون الثاني، وأفرج عنه بعد ثلاثة أيام)، ثم الطالب يوسف قباني في مدرسة الكرمل القديس يوسف (٧ كانون الثاني)، وفي اليوم التالي الطبيب في مستشفى الجامعة الأميركية رجا صوايا، ثم أنطوان قرطباوي على طريق المطار، وحسن علي حسن في منطقة الحمراء (١٢ كانون الثاني)، ثم المحامي أسامة العرب عضو «تجمّع اللجان والروابط الشعبية» (١٣ كانون الثاني).

وبعد يوم واحد من تبادل «القوات» و«أمل» لعدد من المخطوفين (١٤ كانون الثاني)، خطف قنصل لبنان في لندن فريد عبود على طريق المطار، وأطلق سراحه بعد فترة قصيرة، وستة أشخاص في يوم واحد في بيروت الغربية (٢٧ كانون الثاني)، وجاك صيقلي الذي يعمل في مطابع «بيروت إكسبرس» (٦ شباط)، والطالب في مدرسة المهنية العاملية أحمد باسم فارس وطلب الخاطفون فدية مالية (٩ شباط)، وجان عبيد المستشار السابق لرئيس الجمهورية أثناء مروره بسيارته على كورنيش المزرعة ومعه زوجته وإحدى السيدات وسائقه وهو في طريقه إلى منزل رئيس مجلس النواب حسين الحسيني إلى القصر الحكومي في الصنائع لمقابلة الرئيس رشيد كرامي (١٢ شباط، وأفرج عنه بعد فترة وجيزة)، وألفرد القارح في اليوم نفسه.

كان يوما ٢٢ و٢٣ شباط مشهودين على صعيد بورصة الخطف، إذ جرت عمليات خطف متبادلة بين المسلحين في بيروت الغربية، ووجّه العميد السوري غازي كنعان إنذارًا إلى الخاطفين بإخلاء سراح المخطوفين، وأعلنت حركة أمل عن أعمال خطف طالت ١٥ شخصًا على حاجزين للحزب التقدمي الإشتراكي على طريق الجبل. وفي صيدا، خُطف النقيب في اللواء الثاني عشر علي نديم سرور قرب نادي الضباط (٣ آذار). وناشد حاكم مصرف لبنان الدكتور إدمون نعيم الجهات المعنية إطلاق مدير الإحصاءات والدراسات الإقتصادية في

المصرف أندره شعيب وزميليه جاك واسكندر ديب الذين مضى على خطفهم أكثر من ١٩ شهرًا (١ نيسان). وخطف مسلحون المسؤول التنظيمي لحركة أمل في النبطية يوسف الحريري وأمين الصباح في صيدا (٩ نيسان، أُفرج عنهما في ٢٨ نيسان)، والرائد في الجيش اللبناني توفيق التقي أمام سرايا صيدا (١ حزيران).

وفي ١٧ حزيران، خطف مسلحون، في محلة الأوزاعي في بيروت الغربية المهندس علي عسيران نجل وزير الدفاع الرئيس عادل عسيران، والصحافي الأميركي تشارلز غلاس الذي كان يصطحبه في سيارته مع مرافقه سليمان سلمان. وتمّ إطلاق عسيران في ٢٤ حزيران، وغلاس في ١٨ آب. وفي ١٦ تموز، خطف مسلحون موظفين في شركة طيران الشرق الأوسط هما وديع الحاج وإيلي مخيبر. وفي ١٤ آب أُفرج عن الحاكم السابق لأندية الليونز في لبنان فكتور كنعو بعد احتجاز دام أكثر من ١١ شهرًا، وكان اختُطف بالقرب من منزله.

وعرفت الشهور المتبقية من العام ١٩٨٧ حوادث خطف طالت أكثر من عشرة أشخاص، بينهم رئيس مجلس إدارة شركة التأمين العربية بدر الفاهوم وسائقه في شارع فردان (٢٢ تشرين الأول)، ومدير مدرسة الصرفند الرسمية وصاحب مدرسة الإرشاد في صيدا رشيد خليفة (٢٦ تشرين الأول)، والمنفّذ العام في الحزب السوري القومي صبحي ياغي في بلدة يونين في البقاع (٣١ تشرين الأول)، والموظف في مجلة «الموقف» ثائر ملكي في بئر حسن (١٧ تشرين الثاني)، والطفل بشير حسام حمادي في محلة الجناح (٢٥ تشرين الثاني)... وجرى، مرة ثانية، تبادل إطلاق المخطوفين بين حركة أمل والقوات اللبنانية (١٥ كانون الأول)، وأفرجت أمل عن ستة مخطوفين لديها لمناسبة حلول عيد الميلاد وسلمتهم إلى مندوبي الجيش اللبناني والقوات اللبنانية في اللجنة الأمنية المركزية في ميدان سباق الخيل (٢٤ كانون الأول)... واستمرت لجان أهالي المخطوفين تطلق نداءاتها الإنسانية للكشف عن مصير أبنائها.

حرب المخيمات: خفّت هذه الحرب، بصورة عامة، في العام ١٩٨٧، ولم تخلُ في بيروت والجنوب من مناوشات بمختلف أنواع الأسلحة، فكانت تبرد حينًا لتشتعل حينًا آخر. ثم ليتخللها حصار تمويني تمّ، في الأخير، فكه بعد سلسلة مبادرات عربية ودولية. وقد شهدت هذه الحرب تقدمًا فلسطينيًا في شرقي صيدا شمل بعض القرى، يقابله اشتداد الضغط على مخيمات بيروت، وتكثيف للحركة السياسية على مستوى جامعة الدول العربية وقمة عمان العربية الاستثنائية واللقاءات بين القادة العرب، وكذلك في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية، لينتهي العام ١٩٨٧ بمبادرة فك الحصار وتنفيذ خطة أمنية في مخيمات بيروت.

الطرفان الرئيسيان في هذه الحرب استمرّا ذاتهما: أمل والمنظمات الفلسطينية. وهذه الأخيرة كانت منقسمة بدورها – بغير تقاتل ميداني وإن كان الخلاف حادًا بينها – بين منظمات مؤيدة لياسر عرفات وأخرى معارضة يتقدم زعامتها أبو موسى.

وأعنف المعارك، سواء في مخيمات بيروت أو الجنوب وفي محيطها، حصلت في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وكان يرافقها مبادرات معالجة وحلول من جامعة الدول العربية وأمينها العام الشاذلي القليبي، ومن سورية، ومصر والعراق اللذين طلبا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي للبحث في «الوضع اللاإنساني» في المخيمات (٣ نيسان)، وإيران التي كان موقفها الداعي لوقف الإقتتال يترجمه حزب الله بحركية ميدانية وفاقية، واجتماعات بين أمل وجبهة الإنقاذ الفلسطينية.

وفي وقت خيّم فيه الحذر نتيجة فشل مجلس وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في تونس (٤ نيسان) الذي برز فيه خلاف سوري – فلسطيني حاد عكسه انسحاب وزير الخارجية السوري فاروق الشرع لحظة وصول ياسر عرفات، فيما وزير خارجية الجزائر ورئيس اللجنة الوزارية الخاصة بالمخيمات أحمد طالب الإبراهيمي يعلن أن «اللجنة وصلت إلى طريق مسدود يستدعي من مجلس الجامعة اتخاذ ما يراه مناسبًا لمعالجة هذا الوضع المتأزم»، أعلن، في اليوم التالي (٥ نيسان)، العميد غازي كنعان عن التوصّل إلى اتفاق شامل لإطلاق النار في المخيمات وفك الحصار التمويني عنها. وعقب ذلك أعلنت «لجنة التنسيق المشتركة لأمن المخيمات» وقف النار «بناءً على توجيهات الرئيس حافظ الأسد وبرعاية العميد غازي كنعان». بعدها، أخذ الهدوء يسود مخيمات بيروت ومحيطها يومًا بعد يوم (بعد جولة من العنف استمرت أكثر من مائة يوم وبصورة متواصلة) وفق خطة أمنية أعلنها العميد كنعان (٧ نيسان) بدأت بوضع نقاط سورية حول مخيم شاتيلا ونقطة مراقبة على محور المشنوق في مخيم برج البراجنة. وتوالت بعدها الخطوات الميدانية لإنهاء حرب المخيمات.

لكن هذه الحرب التي هدأت في بيروت نسبيًا (تواصلت الحوادث الفردية والاشتباكات المحدودة) استمرّت في الجنوب، لكن بوادر حلها لاحت مع تأكيد ياسر عرفات حرصه «على تنفيذ كل الإتفاقات مع الوزير نبيه بري» (٣ كانون الأول)، وتواصل الاجتماعات، وإطلاق حركة أمل عددًا من المعتقلين الفلسطينيين، وانسحابات فلسطينية من قرى شرقي صيدا.

في الجنوب: قرى الشريط المحتل بقيت تتعرض، بصورة شبه يومية، للمداهمات الإسرائيلية (مباشرة أو بواسطة الميليشيا الحدودية)، قرى وبلدات إقليم العرقوب، رغم أنها واقعة ضمن نطاق قوات الطوارئ الدولية، غير أنها تعرّضت للغزو والإعتداءات وحملات التمشيط من قوات الاحتلال بصورة متواصلة لإخضاع أهاليها وجعلهم يرتضون التطبيع. وقد سُجّل لمخاتيرهم ورؤساء بلدياتهم مواقف وطنية مشرّفة. أمّا البلدات والقرى الباقية والواقعة بمحاذاة الشريط الحدودي ومنطقة العرقوب، فكانت تتعرّض لقذائف وصواريخ الإسرائيليين وحلفائهم (ميليشيا لحد) في أقضية صور والبقاع الغربي والنبطية وإقليم التفاح وجزين وقراها.

وإلى جانب هذه الإعتداءات العسكرية والأمنية، أقامت إسرائيل المنشآت على مصب نهر الليطاني وشقت الطرقات وأكملت إمدادات القساطل تحت الأرض فيما كانت جرافاتها تعمل على تسوية أراضي منطقة مشهد الطير في خراج بلدة شبعا التابعة للأوقاف الإسلامية في صور، وقيل حينها إن إسرائيل إنما كانت تقصد من وراء ذلك إسكان «الفالاشا» (يهود إثيوبيا) هناك.

أما مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، من شرقي صيدا إلى ضواحي صور، فكانت عرضة لغارات الطائرات الحربية الإسرائيلية التي دمّرت أحياء كاملة في عين الحلوة والمية ومية كما قصفت البوارج مخيم الرشيدية. وأكثر من ١٠٠ قتيل ونحو ٢٨٣ جريحًا، بينهم عدد من النساء والأطفال حصيلة هذه الغارات التي بلغت، في العام ١٩٨٧، ٢٣ غارة وزّعها الطيران الحربي الإسرائيلي على المخيمات وبعض القرى والبلدات في الجنوب، إضافة إلى ٢٠ غارة وهمية لترويع الجنوبيين وإجبارهم على الرحيل.

مجلس الأمن الدولي ناقش مرارًا، وكالعادة، هذه الاعتداءات، وتراوحت قراراته بين الاصطدام بـ«الفيتو» الأميركي أو بالاكتفاء بإصدار توصية تدعو «الجانبين» إلى احترام «وقف إطلاق النار»، أو إرسال بعثة لتقصي الحقائق. ووحدها قرارات التجديد لقوات الطوارئ الدولية كانت بالإجماع وتنفّذ بصورة جدية. ووحده تحرّك دولي تمكّن من منع إسرائيل من تكرار إجتياح الجنوب أواخر تشرين الأول، حينما تذرّعت إسرائيل بعملية نوعية عالية نفّذتها مجموعة فدائية في بلدة الخالصة بواسطة طائرة شراعية، وحاولت إسرائيل على أثرها فرض أمر واقع جديد على قمة الرئيسين رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في واشنطن.

ولم تتوقف المقاومة الوطنية والإسلامية، على امتداد العام ١٩٨٧، عن مقارعة قوات الاحتلال، ففجّرت الألغام تحت مدرعاتها واحتلت عددًا من مواقعها واخترقت تحصيناتها، فتسببت بذعر شديد في صفوفها وصفوف ميليشيا لحد التي بدأت تعرف حالات فرار كثيرة لعناصرها. وتخلل عمليات المقاومة الوطنية والإسلامية، التي كانت تحصل بصورة شبه يومية تقريبًا، عملية للمقاومة الفلسطينية أعادت، بنوعيتها العالية تقنيًا، صورة العمل الفدائي الفلسطيني إلى واجهة الإعلام الدولي على مدى أيام لاحقة. ففي ٢٥تشرين الثاني، وللمرة الأولى منذ انطلاق حركة المقاومة الفلسطينية في الستينات، تمكّنت مجموعة فدائية من اختراق المجال الجوي الإسرائيلي ونجحت في الإغارة على موقع عسكري إسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية، بواسطة «طائرة شراعية» تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة هبطت على مدرج للطوافات العسكرية الإسرائيلية في «غيبور» قرب مستعمرة كريات شمونة (الخالصة)، وتمكّن فدائي من أصل خمسة شاركوا في العملية من مباغتة المعسكر وإطلاق النار، فصرع ستة جنود وجرح سبعة آخرين (باعتراف إسرائيل) قبل سقوطه في أرض المعركة. ووصف رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان شومرون العملية بأنها «ضربة في غاية القسوة».

وعلى صعيد قوات الطوارئ الدولية فقد كان العام ١٩٨٧ صعبًا بالنسبة إليها، إذ تعرضت لاعتداءات إسرائيلية متكررة طوال العام (عشرات الاعتداءات)، اعتداءات كانت بدأت منذ خريف ١٩٨٦، وأعلن بصددها ضابط في قيادة الطوارئ (٢٣ كانون الثاني ١٩٨٧) أن الكتيبة الإيرلندية العاملة في الطوارئ تعرضت إلى ١٢٥ اعتداء خلال الأشهر الأربعة الماضية من قبل الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي – ميليشيات أنطوان لحد.

لاحظ مجلس الأمن في ١٥ كانون الثاني أن إسرائيل لم تكتف برفض قراراته بل عمدت «إلى وضع العراقيل والاعتداء السافر من دون مبرر على مواقع الوحدات الدولية». وجاء في التقرير الذي رفعه الأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويار إلى مجلس الأمن في اليوم التالي (١٦ كانون الثاني) والذي استند إليه المجلس في التمديد لقوات الطوارئ، أن المشكلة الأساسية التي تواجهها المنظمة الدولية هي رفض إسرائيل الإنسحاب انسحابًا كاملًا من لبنان وإصرارها على المحافظة على «منطقة الأمن» مما يثير بالمثل مقاومة عنيدة من جانب الجماعات المسلحة في لبنان. وقال دي كويار في تقريره أيضًا إن قواته غالبًا ما كانت عرضة لإطلاق نار متعمّد من قبل ميليشيات لحد والقوات الاسرائيلية دونما سابق استفزاز.

ولعل أكبر هذه الإعتداءات وقع في ٩ كانون الثاني عندما أطلقت دبابة إسرائيلية متمركزة في تلة برعشيت ثلاث قذائف على مركز ايرلندي داخل البلدة فقتل أحد الجنود الإيرلنديين، وقد اعتذر (في ١٨ كانون الثاني) رئيس الأركان الإسرائيلي موشي ليفي عن مقتل الجندي، وقال «... إنها غلطة مشينة لا أستطيع أن أفتخر بها».

الوضع السياسي

اللقاءات اللبنانية – السورية والموقف الداخلي (الإصلاحات): في اللقاء التقليدي الذي يجريه رئيس الجمهورية مع رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان مطلع كل سنة حدّد الرئيس أمين الجميّل أربع لاءات هي: لا لتعريض وحدة لبنان واستقلاله للطعن، لا لأن يكون لبنان عملة للمقايضة، لا وطنًا بديلًا ومنطقة عازلة ولا ممرًا تعبر من خلاله المطامح السياسية والمصالح الاستراتيجية.

جاء هذا الكلام متزامنًا مع تركيز الجميّل على تحضير لقاء قمة بينه وبين الرئيس السوري حافظ الأسد. فأوفد، في ٥ كانون الثاني، د. إيلي سالم ومدير المخابرات في الجيش العقيد سيمون قسيس

وانضم إليهما المهندس هاني سلام، إلى دمشق لعقد محادثات تبحث في ورقة حلول ويتم على أساسها عقد لقاء قمة. وقد عقد الوفد محادثات مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع، أعلن بعده رئيس الحكومة عن تفاؤله أكثر من أي وقت مضى وأن معلوماته الخاصة تشير إلى أن القمة اللبنانية – السورية باتت قريبة. وجاءت هذه المحادثات على أثر أول اتصال مباشر تمّ بين قصر بعبدا وكبار المسؤولين منذ حركة ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦ (إنتفاضة جعجع) التي استهدفت الإتفاق الثلاثي (حبيقة، بري، جنبلاط). وقد جرت، حتى مطلع أيار، أكثر من عشر جولات أجراها الوفد الرئاسي في دمشق من دون التوصّل إلى إتفاق على نقاط مطروحة للحل، ولا على لقاء قمة (لقاء جانبي بين الجميّل والأسد أثناء انعقاد القمة الإسلامية في الكويت أواخر كانون الثاني).

اكتسبت هذه المحادثات صفة «المفاوضات الرسمية اللبنانية – السورية في دمشق»، وشدّت إليها أنظار اللبنانيين، وكانت تهب في أجواء جلساتها نفحات تفاؤل تارة، لكن لتعقبها غيوم تشاؤم تارة أخرى، والمحور السياسي الأساسي فيها كان الإصلاحات السياسية الثلاثة المطروحة: إلغاء الطائفية السياسية، المثالثة ضمن المناصفة في التمثيل وصلاحيات رئيس الجمهورية.

بعد كل جلسة كان الوفد اللبناني (إيلي سالم، سيمون قسيس، هاني سلام، نقولا نصر) يعود إلى قصر بعبدا ليطلع الرئيس الجميّل على النتائج، فيما كان المسؤولون السوريون يتشاورون فيها مع حلفائهم اللبنانيين، لتعود الاجتماعات إلى الانعقاد حول وجهات نظر إمّا جديدة أو متجددة أو معدّلة.

حمل الوفد اللبناني إلى الجولة السابعة (شباط، قبيل جولة الجميّل الأوروبية) من المحادثات أفكارًا اعتبرها الحكم اللبناني «متقدمة». وعقد اجتماع في مكتب نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام حضره الرؤساء حسين الحسيني ورشيد كرامي وسليم الحص، والوزيران نبيه بري ووليد جنبلاط، ونشرت معلومات عن الإجتماع تفيد أن المجتمعين توصلوا إلى تصوّر مشترك حول «أفكار» سُمّيت باسم «الاتفاق الخماسي» وتضمّن التأكيد على المثالثة ضمن المناصفة في مجلس النواب، وعلى عدم ترؤس رئيس الجمهورية لمجلس الوزراء إلّا في حالات يحدّدها الدستور الذي يتفق عليه، وعلى التخلي عن حقه في التصويت في مجلس الوزراء، وعلى انتخاب رئيس الحكومة في مجلس النواب، وعلى القبول المبدئي بإلغاء الطائفية السياسية.

موقف رئيس الجمهورية أمين الجميّل من «الاتفاق الخماسي» بقي غامضًا. ففي حين أن بعض وسائل الإعلام نقلت عنه موافقته نفى «مصدر رسمي لبناني» هذا الأمر مضيفًا «إن رئيس الجمهورية عندما يريد تحديد موقف فإنما يحدده علنًا وبالطرق الرسمية المتبعة». فكان أن ردّ رئيس الحكومة رشيد كرامي على هذا «المصدر» (٢ آذار) داعيًا الرئيس الجميّل لتحديد خياراته ومواقفه بوضوح. ثم كانت نهاية «الاتفاق الخماسي» حينما التقى داني شمعون رئيس حزب الوطنيين الأحرار مع الموفد الرئاسي هاني سلام حيث أكد له الأخير عدم وجود صيغة تحمل إسم «الاتفاق الخماسي» (٤ آذار).

الجولة الثامنة (٥ آذار) عقدها الوفد اللبناني إلى دمشق في جلستين مع فاروق الشرع والعميد غازي كنعان (في اليوم نفسه استقبل الرئيس الأسد الشيخ محمد مهدي شمس الدين، والبحث تناول مساعدات سورية لإقرار الأمن في بيروت الغربية و «الجهود المبذولة لبدء الحوار الوطني اللبناني»)، وزامنها تفاؤل مع إعلان الرئيس كميل شمعون: «نحن الآن عشية الحل».

لكن نائب قائد القوات اللبنانية كريم بقرادوني أطلق، في ١٦ آذار، خمس لاءات أعادت التشنّج والتشاؤم إلى الأجواء السياسية في لبنان: لا لأن يصبح رئيس الجمهورية «مطرانًا على مكة» (أي لا لنزع صلاحيات رئيس الجمهورية)، لا للمثالثة ضمن المناصفة، لا للعلاقات المميزة مع

سورية، لا لإلغاء الطائفية السياسية قبل زوال الحال الطائفية، ولا لسحب الجيش إلى ثكناته وإعادة تأهيله.

في ٢٠ آذار، وعشية الجلسة التاسعة من المحادثات «المفاوضات الرسمية»، اجتمع الرئيس الجميّل مع أعضاء الوفد («الفريق الرسمي») وأكد أن المحادثات مستمرة، في إشارة رد على كلام بقرادوني، وأن الفشل ممنوع، والمصالحة تحتّم التوافق. وقال إن العلاقات اللبنانية – السورية تعالج منذ البداية بمعزل عن أي موقع إقليمي أو دولي.

تركّزت مناقشات الجلسة التاسعة (الوفد اللبناني: إيلي سالم، سيمون قسيس ونقولا نصر؛ الجانب السوري: فاروق الشرع وغازي كنعان) حول إلغاء الطائفية السياسية، العلاقات اللبنانية – السورية، وضع الجيش اللبناني ودوره الوطني و«تأهيله» من وجهة النظر السورية وحلفائها اللبنانيين، المشاركة في الحكم، وضع السلطة الإجرائية، انتخاب رئيس المجلس النيابي وانتخاب رئيس الحكومة. رئيس الوفد اللبناني د. إيلي سالم أعلن: «إن المحادثات تحرز تقدمًا في الاتجاه الصحيح»، في حين أشارت وسائل إعلام غربية، منها إذاعة «مونتي كارلو»، إلى عراقيل كثيرة تواجه المحادثات.

وبدا واضحًا أنّ موضوع «تأهيل» أو «إعادة تأهيل» الجيش اللبناني قد أثار استشعارًا بالمهانة في صفوفه، على أساس أنه إذا كان المقصود بـ«التأهيل» تأهيلًا فنيًا فالمعروف عن الجيش اللبناني أنه يتقدم كثيرًا من جيوش المنطقة على هذا الصعيد، وقد تابع أكثر ضباطه دوراتهم الدراسية في أرقى الكليات والأكاديميات الدولية وكانوا من المبرزين فيها؛ وأما إذا كان المقصود تأهيلًا سياسيًا ووطنيًا وعقائديًا... فما من ثغرة في هذا المجال إلّا وكان «السياسي» هو المسؤول عنها وليس «العسكري». وقد عكس هذا الاستشعار قائد الجيش العماد ميشال عون بحديثه المنشور في مجلة «الجيش» (أواخر آذار) بقوله: «... إن الجيش لا يطالب بإعادة التأهيل، بل هو الذي يطالب بإعادة تأهيل البعض».

الجلسة العاشرة انعقدت في ٢٧ آذار، واقتصرت على تسليم الوفد اللبناني الفريق السوري أجوبة نهائية تتعلق بالنقاط العالقة لا سيّما موضوع «المشاركة». وفي اليوم نفسه، حمّل الرئيس كميل شمعون الرئيس رشيد كرامي مسؤولية «شلل كل عمل منتج»، وأكّد فشل المفاوضات وجدّد معارضته إلغاء الطائفية السياسية. فردّ عليه كرامي: «إنهم يخططون لفشل محادثات دمشق من أجل الهروب من الاستحقاقات»؛ في حين أخذت دمشق تزخّم من اجتماعاتها بحلفائها اللبنانيين.

لم تتوقف الجهود لإعادة المفاوضات في دمشق. وأبرز هذه الجهود كان اجتماع الأول من نيسان في منزل الرئيس حسين الحسيني ضمّه والرئيسين رشيد كرامي وسليم الحص والوزير نبيه بري فيما كان الوزير وليد جنبلاط مسافرًا إلى لندن، حيث أعلن أن الهدف من الاجتماع هو «إيجاد مناخات تعطي مفاوضات دمشق جرعة إنعاش». وإثر اللقاء قال الرئيس الحسيني إن المجتمعين تمنوا التعجيل في هذه المفاوضات التي من شأنها أن تتوّج بعقد قمة لبنانية – سورية.

غير أن هذه الجهود توقفت عند عراقيل كثيرة تسبّبت بها عودة المواقف التصعيدية، وخاصة استقالة رئيس الحكومة رشيد كرامي (٤ أيار).

استقالة كرامي: في ٤ أيار، قدّم رئيس الحكومة رشيد كرامي استقالة حكومته «إلى الشعب» لا إلى رئيس الجمهورية، موضحًا بأنه بات «مقتنعًا بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد مصلحة المواطنين ولبنان».

جاءت استقالة كرامي مفاجأة وأعقبت مباشرة الاجتماع الأسبوعي للهيئة العامة لبيروت الغربية التي اجتمعت بعيد الظهر (٤ أيار) في القصر الحكومي وبحضور وزير الداخلية عبد الله الراسي، ورئيس هيئة الأركان العامة في الجيش اللواء الركن محمود طي أبو ضرغم، وقادة أمنيين آخرين.

انتهى الاجتماع في الساعة الثالثة إلا ربعًا، وخرج منه كرامي ليدلي بتصريح مطوّل جاء فيه: «... فقد عشنا هذه الأيام، وخصوصًا أول أيار، وما استمعنا إليه من آراء وخطب. كلها زادت اليقين عند الكثيرين بأن هذا الذي يجري إذا كان مخططًا له إنما أبعاده خطيرة، وإن كان عفويًا فنتائجه أخطر وأبعد على مصلحة هذا الشعب ومصير هذا البلد. فكلنا عندما يجمع تلك الآراء والطروحات التي استمعنا إليها يجد بأنه بين مُشرق ومُغرب لا يمكن الالتقاء على أي حل، وقد أكّدت ذلك المحاولة الأخيرة في قصر منصور والتي لم تعمر طويلًا، فكان نتيجتها التعليق والإرجاء (...) استمعنا إلى من يطالب بالحياد والقوات الدولية وبإجلاء الغرباء والقوى جميعًا عن ساحة لبنان، وآخر يطالب بأن تكون هنالك القوى ملتئمة ومجتمعة لكي يصار إلى وضع الإدارة الذاتية وما شابه. وكلها طروحات لا يمكن الوقوف عندها دون التخوف على وحدة هذا البلد. وقد وصلنا إلى حد البحث في الإضرابات التي بدأت ولا ندري كيف ستنتهي، وكل هذا لا يساهم في إيجاد الحلول المبحوث فيها. وهناك من يطالب رئيس الحكومة بألا يوقّع قانون أخذ بالإجماع في المجلس النيابي... فالاعتمادات التي ووفق عليها في المجلس النيابي إنما هي من أجل تأمين الغذاء والدواء والملبس وكذلك صيانة أجهزة الجيش (...) وإذا كان البعض والبعض الآخر يطالب الحكومة بالاستقالة، ولقد رفضت مثل هذا الطلب وباستمرار، عندما كان يأتي لسوء نيّة ومن دون هدف، من أجل خدمة هذا البلد وإخراج الناس من الصعوبات والضغوطات التي يتعرضون لها. أمّا وأني اليوم بت مقتنعًا بأن كل هذا الذي يجري يصب ضد مصلحة المواطنين ولبنان عمومًا، فقد أصبح واجبًا عليّ أن اتخذ الموقف الذي أراه يخدم مصلحة هذا البلد وأهله ويفتح الطريق أمام إنقاذه. لذلك أعلن إستقالتي من الحكم وشكرًا».

على الرغم من وصول أزمة الحكم إلى هذه الدرجة من الحدة، استمرّت محاولات إيجاد الحل. فرفض رئيس الجمهورية استقالة الحكومة، واندفع الجميع في العمل لاستئناف مفاوضات دمشق. فقام الرئيس الجميّل بزيارة الرئيس فرنجية في زغرتا (٩ أيار)، وأجرى من عنده اتصالًا بالرئيس كرامي الذي كان في طرابلس، وأعلن في اليوم نفسه عن استئناف المباحثات الرسمية اللبنانية – السورية (الجلسة الحادية عشرة للوفد الرسمي اللبناني الذي التقى فيها خدام والشرع وكنعان)، وكان خدام التقى الرئيس حسين الحسيني.

لكن العقد المستعصية في هذه المحادثات بقيت على حالها، ومع اختتام الجلسة الثانية عشرة (١٤ أيار) أعلن أن الخلافات في وجهات النظر بين الفرقاء اللبنانيين بقيت حول المشاركة في الحكم وصلاحيات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء. ولم تعقد بعدها جلسة محادثات أخرى.

«ما استمعنا إليه في أول أيار... والمحاولة الأخيرة في قصر منصور»: هاتان العبارتان الواردتان في إعلان كرامي استقالته بدتا وكأنهما شكّلتا ذروة المأزق السياسي الذي دفع باتجاه استقالة رئيس الحكومة، وتجدان تفسيرهما في تطورات الأيام السابقة للاستقالة:

التطورات كانت تتسارع وتشهد تقلبات ومواقف حادة، بحيث أنها كانت تخذل توقعات المراقبين الذين ما إن يضعوا بوادر الانفراج في رأس احتمالاتهم حتى يسقط في يدهم وتتغير الأمور كليًا نحو المزيد من التعقيد.

فبعد أبحاث مستفيضة حول ضرورة التئام الحكومة (بعد أن كان رئيسها أعلن مقاطعته رئيس الجمهورية كما مرّ ذكره آنفًا) لتدارك الأوضاع، كانت تدور نقاشات حامية حول طبيعة هذا اللقاء الحكومي بصورة متوازية ومكملة لمباحثات دمشق التي كانت تركّز على «صلاحيات مجلس الوزراء، صلاحيات رئيس الجمهورية»، فهل يكون هذا اللقاء

من طبيعة سياسية أم اقتصادية، إضافة إلى مكان وزمان الاجتماع: مجرد لقاء، أو مجلس وزراء، برئاسة رئيس الجمهورية أو بدون رئاسته...؟

وإزاء رفض فريق وزاري لانعقاد الاجتماع الحكومي في قصر بعبدا وتصلّب فريق آخر على وجوب انعقاده هناك (لكي يكون مجلسًا وزاريًا برئاسة رئيس الجمهورية)، كان الحل الوسط الذي ارتآه الرئيس حسين الحسيني بأن يلتئم شمل الحكومة في مجلس النواب أولًا، فإن تم الاتفاق خلاله على النقاط المطروحة، يكون الاجتماع الثاني في القصر الجمهوري.

وهكذا اجتمعت الحكومة بكامل أعضائها، ما عدا الوزير وليد جنبلاط، في مجلس النواب (٢٣ نيسان)، فكان أول اجتماع لها بعد ٢٢٦ يومًا من القطيعة، واستمرّ الاجتماع ثلاث ساعات ونصف الساعة. وأذاع الرئيس حسين الحسيني ما توصّل اللقاء الحكومي إلى اتخاذه من مقررات: التأكيد على ضرورة تكوين المكتب الوطني للدواء والمجلس الوطني لشؤون المهجرين، وعلى تسليم المرافئ والمرافق الشرعية إلى الدولة وإقفال ما هو غير شرعي منها، وفتح المعابر بين شطري العاصمة بيروت وإزالة الحواجز بين المناطق كافة، على أن يطلب وزير الدفاع من قائد الجيش تنفيذ قرار اللقاء الحكومي بتسليم الجيش المهمات الأمنية بدءًا من بيروت الإدارية، وفتح المطار، ودرس المطالب العمّالية وتحقيق هدنة إعلامية.

لكن الذي حصل أن الرئيس كميل شمعون غادر الاجتماع بعد ساعة ونصف الساعة من انعقاده، والتقى قائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وصرّح بعد اللقاء أنه لا علم له بما اتّخذ من مقررات في اللقاء الحكومي المنعقد في مجلس النواب (قصر منصور)، ما دفع الرئيس سليم الحص إلى القول: «إن التبرّؤ من المقررات يضع اللقاء الحكومي في مأزق».

ولم يعقد لقاء حكومي ثان، ونشأت سلسلة من المواقف المتعارضة تبلورت أكثر ما يكون خلال الاحتفالات التي أُقيمت بمناسبة عيد العمل في الأول من أيار.

رئيس الكتائب جورج سعاده دعا إلى وقف القتال وإعلان هدنة مفتوحة وإنهاء المقاطعة وتسليم المرافئ للدولة وإعادة المهجرين وعقد ميثاق اجتماعي – اقتصادي.

نائب قائد القوات اللبنانية كريم بقرادوني دعا إلى انسحاب كل الجيوش الأجنبية من لبنان وانتشار قوات سلم دولية فوق كل الأراضي اللبنانية وإعلان حياد لبنان.

الوزير نبيه بري ندّد بالنظام الفاسد وأبدى استعداده لحضور مجلس الوزراء كهيئة حوار وبرئاسة أمين الجميّل على أن تجتمع الحكومة في دمشق.

الوزير وليد جنبلاط هاجم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ودعا إلى إقامة إدارة وطنية شاملة في المناطق اللبنانية غير الخاضعة لسيطرة الحكم. وقال «إننا نريد بندقية وطنية لبنانية – فلسطينية – سورية موحدة بعدما عادت منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر الجزائر إلى وحدتها واختارت الطريق العربي والدولي الصحيح».

إلغاء اتفاق القاهرة: على الرغم من هذه المواقف التصادمية، توصّل مجلس النواب، في هيئته العامة المنعقدة في ٢١ أيار، إلى التصديق بالإجماع على قانون يقضي بإلغاء القانون الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاق ١٧ أيار، واعتبار القانون نفسه الذي جاء في مادة وحيدة ومنح صفة المعجل المكرر، اتفاق القاهرة لاغيًا وكأنه لم يكن وساقطًا مع جميع ملحقاته وتوابعه. وقد أقرّ هذا القانون في جلسة رأسها الرئيس حسين الحسيني بإجماع النواب الحاضرين الذين بلغ عددهم ٤٤ نائبًا، فيما اقتصر حضور الحكومة فيها على وزير الإعلام جوزف سكاف، واستغرق بحث وإقرار القانون الذي نوقش باختصار زهاء عشر دقائق خصّص معظمها للنائب بطرس حرب الذي تلا كلمة مكتوبة ضمّنها وجهة نظره.

أيّد هذه الخطوة النيابية الرئيس سليمان فرنجية والوزير بري والعميد ريمون إدّه والرئيس كميل شمعون والرئيس سليم الحص الذي شدّد على أن المهم «ألّا ندع إلغاء اتفاق القاهرة يشكّل سببًا لشرخ جديد في ساحتنا». وعارضها وليد جنبلاط الذي اعتبر أن إلغاء هذا الاتفاق هو «ببساطة استمرار للمؤامرة الإسرائيلية – الكتائبية في لبنان»؛ وأعلن ياسر عرفات ان ما اتخذه مجلس النواب اللبناني هو قرار غير شرعي في ظل غياب الحكومة، والتقى معه فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، الذي قال إن مجلس النواب اللبناني ليس له أي حق في إلغاء اتفاق القاهرة.

في يوم الإلغاء نفسه (٢١ أيار)، أجرى الوزير نبيه بري اتصالًا هاتفيًا بالرئيس أمين الجميّل، كان الأول منذ المقاطعة الحكومية قبل سنة ونصف السنة، وبحث معه التهديدات الإسرائيلية للجنوب، فبادر رئيس الجمهورية واتصل بالسفير الأميركي جون كيلي طالبًا إليه تدخّل بلاده لمنع تنفيذ هذه التهديدات، كما زوّد مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة السفير رشيد فاخوري بتعليمات حول هذه المسألة كي يثيرها في إطار الهيئة الدولية.

هزّة سياسية أحدثتها استقالة كرامي: في ما عدا هذين الموقفين الايجابيين: إلغاء اتفاق القاهرة وإثارة موضوع الجنوب، ازدادت مواقف الأفرقاء اللبنانيين كافة تباينًا إثر استقالة الرئيس رشيد كرامي (٤ أيار) التي أحدثت هزّة سياسية كبيرة. فتكثفت الاتصالات واللقاءات، وظهر معها أن لبنان يواجه ثلاثة احتمالات: إما أن يقبل رئيس الجمهورية استقالة الحكومة ويباشر اتصالاته لتشكيل حكومة جديدة، وإمّا أن يتريّث في بت موضوع الاستقالة بانتظار نتائج الإتصالات التي تكثّفت بين دمشق والرئيس كرامي، وإمّا أن يعلن رئيس الجمهورية رفضه للإستقالة مقابل إنهاء القطيعة الحكومية له.

من جهته، أصرّ كرامي على استقالته، وقال في ١٢ أيار إن هناك برنامجًا إصلاحيًا مطروحًا، وإن الاتفاق عليه تنفّذه أي حكومة، وأعلن في ١٥ أيار: «إن الاستقالة هي هزّة ضمير ودعوة إلى الحوار لتقرير الحلول».

وبدا واضحًا من الموقف المتريث لرئيس الجمهورية أنه متجه إلى تعويم الحكومة خاصة في ضوء اجتماع مسيحي في بكركي (١١ أيار) دعا إليه البطريرك مار نصر الله بطرس صفير وحضره كميل شمعون والوزير جوزف الهاشم وجورج سعادة وبطرس حرب وداني شمعون وسمير جعجع، أعلن كميل شمعون في أثره «أن البحث تناول الأزمة الوزارية وسبل حلها بالتشاور مع رئيس الجمهورية والمسؤولين المعنيين من الطرفين»، ودعا إلى «التريث في قبول استقالة الرئيس كرامي».

كما بدا واضحًا أيضًا أن المجتمعين في بكركي لم يكونوا موحّدي الكلمة، إذ صدر عنهم ما يفيد أن هناك تأكيدًا من داني شمعون وسمير جعجع على ضرورة قبول الاستقالة وإتاحة المجال لتأليف حكومة جديدة تعيد العمل إلى المؤسسات الدستورية وتنهي المقاطعة؛ فيما أعلن البطريرك أن الاجتماع لم يخرج بقرارات في انتظار معرفة نتائج محادثات دمشق. وفي اليوم التالي (١٢ أيار)، اعتبر جعجع أن عدم قبول رئيس الجمهورية استقالة كرامي هو «قبول باستمرار الأزمة واستمرار سياسة المقاطعة».

وهزّة أكبر أحدثها اغتياله: جريمة اغتيال الرئيس رشيد كرامي (١ حزيران) فتحت حملة سياسية على الحكم باعتبار أن الطوافة التي أقلّت الرئيس كرامي وكان مقعده فيها مفخخًا لاغتياله هي طوافة عسكرية وانطلقت من مطار عسكري هو قاعدة أدما الجوية وقادها ضابط عسكري.

في يوم الاغتيال نفسه، أصدر الرئيس الجميّل مرسومًا بتكليف وزير العمل والتربية الوطنية سليم الحص رئاسة الحكومة، التي كانت مستقبلة والتي

لم يقبل رئيس الجمهورية استقالتها، حكمًا بفعل اغتيال رئيسها. فكانت حكومة تصريف أعمال أحاط بها لغط دستوري ناتج من تكليف أحد وزرائها رئاستها بالوكالة. وفي هذا الصدد يقول الحص:

«كنت قد قبلت رئاسة الحكومة خلفًا للرئيس الشهيد نزولًا عند إلحاح لقاء إسلامي – وطني موسّع انعقد في دار الفتوى في بيروت... واشترطت أن يكون ذلك وكالةً احترامًا مني لمكانة الشهيد ولمشاعر الناس التي ألهبها الحدث الجلل. وقد سجّل النائب الأستاذ حسن الرفاعي، المعروف بطول الباع في الفقه الدستوري، اعتراضه على صيغة الوكالة، مؤكّدًا أن لا وكالة عن ميت، وأن سلامة الموقف الدستوري تقتضي أن يكون تعييني رئيسًا للوزراء أصالة، ولكنني لم أستمرئ ذلك في ظل الجو المحموم الذي كان سائدًا، آملًا في أن يتم تصحيح للوضع الحكومي قريبًا بتشكيل حكومة جديدة حسب الأصول. فبقي الوضع الحكومي غريبًا شاذًا حتى نهاية فترة الاستحقاق الدستوري بعد نحو سنة ونصف السنة: حكومة مستقيلة تمارس صلاحيات كاملة، وهي منقسمة على نفسها ومقاطعة لرئيس الجمهورية، منذ ما قبل استقالة الرئيس كرامي ومن ثمّ استشهاده، وأنا رئيس لها بالوكالة فيما الوكالة لم تكن تستقيم دستوريًا في تلك الحالة» (د. سليم الحص، «عهد القرار والهوى، تجارب الحكم في حقبة الانقسام»، ص١٣).

في ٥ حزيران، أعلن الرئيس حسين الحسيني استقالته من رئاسة مجلس النواب، متسائلًا: «أي مصلحة للبنان، بل لأي فئة لبنانية كانت، في القضاء على مؤسسة الجيش، عن طريق اختراقها وتوريطها في عملية اغتيال رئيس الوزراء؟». إلا أن مجلس النواب رفض استقالة الحسيني في اجتماع عقده النواب في قصر منصور (٦ حزيران) برئاسة نائب الرئيس ألبير منصور وبحضور ٥١ نائبًا.

وفي أجواء تنظيم «المؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية» اعتصامات في مساجد بيروت (١٩ حزيران) استنكارًا لجريمة اغتيال كرامي ومطالبة بكشف ملابسات الاغتيال كافة، قال عمر كرامي، شقيق الرئيس رشيد كرامي، «إن المعلومات الخاصة بالجريمة موجودة عند الرئيس أمين الجميّل وقائد الجيش ميشال عون ورئيس جهاز المخابرات سيمون قسيس».

بعد يوم واحد (أي في ٢٠ حزيران)، كشف الرئيس الجميّل، في حديث للتلفزيون الفرنسي – القناة ٣، عن أن المفاوضات التي كانت جارية بينه وبين كرامي وظلت سرية قد تكون الدافع إلى اغتياله. لكن هذا التصريح للرئيس الجميّل لم يحسّن من وضعه بنظر قادة «القوى الإسلامية والوطنية»، فاعتبروه مجرد مناورة ومماطلة تستهدف تضييع المسؤول عن هذه الجريمة التي تتعدى الإطار القضائي إلى كونها جريمة سياسية تمسّ أمن البلاد. وهذا ما أكّده خطباء ذكرى الأربعين على استشهاد كرامي (٢٢ تموز) حيث أعلن الرئيس حسين الحسيني أن «صاحب القرار لم يتخذ القرار ولم يكن إلى جانب مصلحة الدولة وإرادة الشعب»، وحضّ الرئيس سليم الحص على اتخاذ «قرار سياسي ينقذ الشعب من شباك المؤامرة»، ودعا الوزير نبيه بري إلى «إقامة مؤتمر وطني»، وأعلن الوزير وليد جنبلاط أن الشرعية سقطت، وطالب عمر كرامي بتطهير الجيش لتعود الثقة إليه.

«**جبهة التحرير والتوحيد**»: الحركة باتجاه دمشق، بعد كرامي، على حالها من الديناميكية. ففي ١٠ حزيران، زار دمشق رئيس مجلس النواب حسين الحسيني ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص والوزيران نبيه بري، رئيس حركة أمل، ووليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي. وأعلن، في الوقت نفسه في دمشق، عن تشكيل لجنة من أمل والحزب التقدمي والحزب الشيوعي ومنظمة حزب البعث والتنظيم الشعبي الناصري، مهمتها الإعداد لبرنامج جبهة وطنية شاملة، وقد عقدت هذه اللجنة، في اليوم التالي (١١ حزيران) أول اجتماعاتها في منزل عاصم قانصوه في بيروت.

وفي ١٧ حزيران رعى نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام لقاء مصالحة بين بري وجنبلاط، صدر على أثره في دمشق بيان مشترك عن حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، جاء فيه: «تطوير الحالة الوطنية وتصليبها في مواجهة مشاريع التقسيم واعتبار إسقاط النظام الطائفي الإطار الوحيد لتحقيق الخلاص...». ولقاء المصالحة والبيان جاءا على أساس إعلان مبادىء لجبهة سياسية جديدة هي «جبهة التحرير والتوحيد».

يوم ٨ تموز كان موعدًا لقيادات وشخصيات «القوى الإسلامية والوطنية» في دمشق. فتوجّه إليها مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد، ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ محمد مهدي شمس الدين، وشيخ عقل الطائفة الدرزية محمد أبو شقرا، والرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعادل عسيران وتقي الدين الصلح ورشيد الصلح، والوزيران بري وجنبلاط، وعقدوا اجتماعًا مع عبد الحليم خدّام، ثم مع الرئيس حافظ الأسد. وبعد هذا اليوم، وعلى مدى نحو أسبوعين، وجّه الرئيس فرنجية أكثر من نداء إلى الرئيس الأسد مناشدًا إيّاه استعمال «حكمته وإن اقتضى الأمر قوته لإنقاذ لبنان».

وفي ٢٣ تموز، تمّ الإعلان عن ولادة «جبهة التوحيد والتحرير» في اجتماع موسّع عُقد في فندق «كارلتون» في بيروت بحضور قادة الأحزاب وعدد من النواب والوزراء السابقين والشخصيات السياسية المستقلة، وفي مقدمهم قادة «لقاء ١٧ حزيران» في مكتب عبد الحليم خدام في دمشق، بري وجنبلاط، والأمين العام للحزب الشيوعي جورج حاوي ورئيس التنظيم الشعبي الناصري مصطفى سعد. وتلا عاصم قانصوه بيان إعلان ولادة الجبهة الذي ركّز على: توحيد المناطق اللبنانية، مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، تنظيم العلاقات اللبنانية – الفلسطينية، عدم العودة إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل ١٩٨٢، إسقاط النظام الطائفي، العلاقة المميزة مع سورية، وضع دستور جديد، وضع قانون انتخاب جديد، وضع قانون جديد للجنسية، إعادة بناء الجيش بناءً كاملًا «لتطهير المؤسسة العسكرية من الجنود والضباط المرتبطين بالعدو الإسرائيلي ومحاكمتهم».

«**حكومة الإستقلال**»: في اليوم التالي (١٨ حزيران)، دعا قائد القوات اللبنانية سمير جعجع إلى إقامة «حكومة استقلال» على غرار «حكومة بشامون» الأولى، «تعمل كقيادة واحدة لكل القوى التي تعاني من المحتلين وتواجه السوريين، يعني الجيش اللبناني والقوات اللبنانية (...) يجب أن لا نفكّر بأي إصلاح أو تحديث أو تطوير أو صيغة للبنان قبل تحرير بلادنا». وبعد أسبوع أعلنت القوات اللبنانية، في بيان، أنها انتقلت إلى «مرحلة المبادرة»، وأن طرحها قيام «حكومة الإستقلال» جدي جدًا وليس للمناورة ولا لتعبئة الفراغ السياسي، وأوضحت أن الحكومة التي تطرحها «ليست تقسيمية»، وأن هناك اتصالات لإنجاحها، «ونريدها مع من يريد الاشتراك فيها والقادرين على المشاركة فيها»، منتقدة سورية وواصفة وجودها بـ«الاحتلال»، وداعية إلى خروجها أولًا من لبنان «لأن إسرائيل تدخل في الخانة الثالثة» (أي الخانة التي تأتي بعد «الإحتلالين» الفلسطيني والسوري).

اصطدمت هذه الدعوة للقوات اللبنانية بتحفّظ الرئيس الجميّل، ورفض البطريرك الماروني صفير وتجمّع النواب الموارنة المستقلين، وبتردّد الرئيس كميل شمعون، فيما أبلغ السفير البابوي لوتشيانو أنجيلوني الرئيس الجميّل والبطريرك صفير عدم قبول الفاتيكان بهذا المشروع، كما أبلغ نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد مورفي رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون معارضة الإدارة الأميركية لفكرة «حكومة الإستقلال».

جولات الرئيس: قام الرئيس الجميّل بجولات خارجية، عربية وعالمية، تولى خلالها شرح رؤيته لتطورات الأزمة اللبنانية، وطلب دعم لبنان اقتصاديًا لينهض من حال الإنهيار.

زار الجزائر (٣٠ آب) وهو في طريقه إلى القمة الفرنكوفونية في كيبيك (كندا)، وتباحث مع الرئيس الشاذلي بن جديد. وفي القمة الفرنكوفونية، قال إن الحل لأزمة الشرق الأوسط يكون بمؤتمر دولي، وطالب بانسحاب إسرائيل من لبنان وفقًا لقرارات الشرعية الدولية. وقرّرت القمة في ختام أعمالها (٤ أيلول) إنشاء صندوق مستقل لمساعدة لبنان. إلا أن ما فُهم في كلمته عن أنه ساوى بين «الاحتلال الإسرائيلي» و«الاحتلال الأجنبي» أثار في وجهه موجة استنكار واسعة من قبل حلفاء سورية في لبنان.

في ٢٤ أيلول، خطب الجميّل من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة محذرًا من أن لبنان في طريقه إلى كارثة اقتصادية وعاصفة سياسية، وقال إن الحكم يسعى إلى تعديل دستوري يؤمن مشاركة فعلية في السلطة، وحضّ مجلس الأمن على تنفيذ قراراته القاضية بالانسحاب الإسرائيلي، وأعلن أنه «لا يمكن أن يكون هناك حل سوري للأزمة اللبنانية كما لا يمكن أن يكون هناك حل لهذه الأزمة بمعزل عن سورية».

وعلى هامش الدورة العادية لمجلس الأمن، التقى الجميّل وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز، والمندوب الدائم للولايات المتحدة في مجلس الأمن فيرنان وولترز، وسلمهما مشروعه لحل الأزمة اللبنانية.

وعشية قمة عمان العربية الاستثنائية، زار الرئيس الجميّل (أواخر تشرين الأول) مصر والبحرين وقطر. ووصف قمة عمان (١٢ تشرين الثاني) بأنها تاريخية، وبأنه مطمئن إلى ما ستقوم به سورية من المساعدة على الوفاق الوطني اللبناني.

وفي ٢٤ تشرين الثاني، زار ألمانيا الغربية واجتمع إلى المسؤولين هناك، وقال إن الحل في لبنان هو عربي ودولي أيضًا.

تخبّط ومأزق النصف الثاني من العام ١٩٨٧: الرئيس سليمان فرنجية، الذي كان أعلن في ٢٥ آب أن «المؤتمر الوطني» سينعقد أواخر أيلول وأنه يحظى بتأييد عدد من القوى الوطنية والمقامات الدينية ومن أبرزها البطريرك الماروني وتجمّع نواب الموارنة المستقلين وعمر كرامي واللقاء الإسلامي والمؤتمر الشعبي للقوى الإسلامية والوطنية، عاد وأعلن (٩ أيلول) عن إرجاء هذا المؤتمر إلى أجل غير مسمّى «لأن التحضير له يقتضي مدة زمنية طويلة».

ما إن أعلنت القوات اللبنانية أنها بصدد طرح برنامج سياسي مشترك للفاعليات المسيحية حتى نشبت الخلافات بين أجنحة منها ومن حزب الكتائب الذي شهد استقالة أمينه العام شارل دحداح ومعه فريق من المكتب السياسي للحزب رافعًا راية التصحيح ومعلنًا (٢٢ تشرين الأول) أن حركته ليس اعتراضًا على تحرّك القوات بل على تخلي حزب الكتائب برئاسة جورج سعاده عن دوره.

وبعد أن عقد قائد القوات اللبنانية سمير جعجع ثلاثة اجتماعات مع النواب المسيحيين في المنطقة الشرقية بهدف دفعهم إلى اتخاذ موقف معارض لإعادة انتخاب الرئيس حسين الحسيني لولاية جديدة في رئاسة مجلس النواب، أدلى هؤلاء النواب بأصواتهم لصالح الرئيس الحسيني، فأعلن جعجع (٢٠ تشرين الأول) أن «القوات خاضت موقفًا سياسيًا لا معركة، وأن الاجتماع بالنواب المسيحيين أظهر عدم وجود رأي موحّد».

ومع استمرار الصراعات بين جناحي الحزب السوري القومي الإجتماعي االتي أسفرت، في ٢٢ تشرين الأول، عن اغتيال عميد الإذاعة في الحزب – قيادة الطوارئ حبيب كيروز، وعن اغتيال عميد العمل في الحزب – المجلس الأعلى توفيق الصفدي، فإن «جبهة التوحيد والتحرير» لم تعمّر طويلًا، إذ أعلن أمينها العام، الأمين القطري لمنظمة حزب البعث عاصم قانصوه (١٦ تشرين الثاني) انسحابه من الجبهة، بينما كان المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان قال (٢٦ تشرين الأول) إن الوزيرين، بري وجنبلاط، يتفقان في دمشق ويختلفان في بيروت.

هذه الصورة دفعت بعدد من القيادات السياسية إلى تحديد مواقف رافضة لمنطق الميليشيات وسلطتها، وللعقلية التجريبية التي تحكمها وتترك إنعكاسات سلبية على المواطن. فقال نائب رئيس مجلس النواب ألبير مخيبر (٢٣ تشرين الثاني) إن الرئيس أمين الجميّل أصبح فريقًا في منطقته بالنسبة إلى الميليشيات، وأكّد أن «الناس في الشرقية يرفضون السير مع القوى التقسيمية، وأن حل الأزمة اللبنانية يبدأ مع نهاية عهد الميليشيات».

رئيس الحكومة بـ«الوكالة» الدكتور سليم الحص قال (١ كانون الأول) إن الميليشيات هي مصدر كل علة في المجتمع، و«لسوف تنتهي محنة الإنسان في هذا الوطن يوم ترفع الميليشيات يدها عن خناقه».

ولم يخرج الوضع الحكومي عن سياق المأزق السياسي العام في البلاد، بل وقع في صميم هذا المأزق، خاصة بعدما قدّم وزير الإعلام جوزف سكاف استقالته (٢٦ تشرين الثاني) معلنًا أن التوازن داخل الحكومة الحالية ازداد اختلالًا بعد وفاة الرئيس كميل شمعون (٧ آب)، بحيث انحصر عدد كبير من الوزارات الحيوية بين أيدي بعض الوزراء (هذه الجولة السريعة في «تخبط ومأزق...»، عن «وثائق الحرب اللبنانية لعام ١٩٨٧»، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ص٢٥–٢٧).

لمحة في الوضع الاقتصادي: سجّل سعر الدولار الأميركي منذ بداية عام ١٩٨٧ حتى نهايته ارتفاعًا تجاوز نسبة الـ ٣٠٠٪، فيما تجاوز متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة العادية المكونة من أربعة أفراد، وحسبما أذاع الاتحاد الوطني لنقابات العمّال (٤ تشرين الثاني) مبلغ ٣٣ ألف ليرة ليصل مع نهاية العام إلى أكثر من ٤٠ ألفًا.

أصبح التسابق عشوائيًا بين الأجر والمصروف. والغائب الأكبر في سياسات الدولة هو التخطيط الإقتصادي. وفي ٢٠ حزيران حذّر صندوق النقد الدولي من الانهيار الاقتصادي الشامل في لبنان، مؤكدًا أن الحل يتمثل في التشديد على خفض العجز في الميزانية، وتحسين موارد الدولة، وتجنّب الدين الخارجي واعتماد معدلات فائدة مرتفعة.

وفيما كان الإنهيار يتسارع كان البحث عن وسائل لجم الدولار والإنقاذ يدور في حلقة مفرغة. فلا أجهزة وزارة الاقتصاد تحركت لحماية المستهلك، ولا مصرف لبنان استطاع مواجهة المضاربة على الليرة كونه أصبح «المصرف الأضعف»، ما دفعه للمشاركة في لعبة الأسهم والتدخّل في سوق النقد بائعًا وشاريًا، ولا القضاء توصّل إلى نتائج ملموسة أو فعلية ضد المتلاعبين بمعيشة المواطنين. وحينما كانت أي قضية تصل إلى القضاء كانت الاجتهادات القانونية تتوالى بسرعة بحيث تضيع الأمور بين مسؤولية المصارف وقانون السرية المصرفية، وتعاد الأسباب إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية.

تقدم رئيس الحكومة بالوكالة الدكتور سليم الحص بمشروع يقضي بتسييل ٢٠٪ من احتياطي الذهب الذي يملكه لبنان مقابل قرض مقداره ٨٠٠ مليون دولار يتم بواسطته تعويم سوق النقد وتمكين الدولة من أن تصبح «المضارب الأكبر» فتلجم بالتالي ارتفاع سعر الدولار.

لكن هذا المشروع ووجه بجملة اعتراضات، ومنها من العميد ريمون إدّه الذي قال (١٧ آب) من أن هناك أمرين لا يجوز مسّهما: السرية المصرفية والتغطية الذهبية، كما عارض مشروع الحص حزب الكتائب والحزب الشيوعي والقوات اللبنانية وعدد من النواب. وإزاء ذلك قال الحص (٢١ آب): «لقد أعلنا مشروعًا اقتصاديًا مرحليًا مدروسًا يحقّق الغاية، فجاء الرد عليه من كل جانب رفضًا سياسيًا، فليأتوا بأي مشروع بديل يوقف الإنهيار، ونحن سنكون معه قلبًا وقالبًا».

حديث «ثورة الجياع» بدأ يعلو صوته (لكنه لم يُترجم مرة إلى فعل)، خاصة في أجواء الإضراب الشامل أيام ٢٣ و٢٤ و٢٥ نيسان بدعوة من الاتحاد العمّالي العام، وتلته، في ٤ أيار، تظاهرة

لنساء بيروت بدعوة من الاتحاد النسائي الوطني، فسلسلة ندوات واجتماعات ومهرجانات ندّدت بحرب التجويع والقائمين بها.

المواقف العربية: مع ارتفاع وتيرة القلق العربي من انتقال «اللبننة» إلى بعض الساحات العربية، والخطر الآتي من المخيمات بحيث أن حربها وثيقة الصلة بـ«القضية المركزية، القضية الفلسطينية» وما لها في «الجماهير العربية» من قوة جذب وتأثير، ومن الموجة الأصولية التي باتت تطرح نفسها في لبنان («حزب الله») وفي المنطقة مستندة إلى مقومات انخراطها بقوة في المقاومة ضد إسرائيل انطلاقًا من الجنوب، من جبهة المواجهة العسكرية الوحيدة مع إسرائيل كما إلى مقومات لها علاقة عضوية بحرب الخليج... مع ارتفاع وتيرة القلق العربي هذا ارتفع نسبيًا الاهتمام العربي بالمسألة اللبنانية، لكن دائمًا دون الوصول إلى حد الموقف العربي الموحّد والحاسم. فكانت الأزمة اللبنانية حاضرة على جداول لقاءات المسؤولين العرب فيما كانت حرب المخيمات تتصدر اهتمامات المجالس الوزارية لجامعة الدول العربية. وصدرت عدة مواقف عربية أكّدت على ضرورة الوفاق الوطني وعلى سيادة لبنان واستقلاله.

وإذا كانت مقررات قمة عمان العربية الاستثنائية قد لحظت سطرين للأزمة اللبنانية دعت فيهما إلى إحلال الوفاق الوطني على قاعدة عروبة لبنان وتحرّره من إسرائيل واستعادة وحدته وسيادته، فإن الرئيس الجميّل وعددًا من القادة العرب تحدثوا عن اتفاقات عربية غير معلنة إزاء القضية اللبنانية، لم يُلحظ منها سوى زيارتين للعاهل الأردني الملك حسين إلى سورية حيث بحث خلالهما مع الرئيس حافظ الأسد مشروعًا وفاقيًا قدّمه الرئيس الجميّل، وزيارة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق أيضًا تطرّق أثناءها إلى الموضوع اللبناني.

أمّا هذا «الإيجاز»، أو حتى «اجتناب» قمة عمان للقضية اللبنانية، فقد برّره وزير خارجية الأردن طاهر المصري بقوله «إن الانقسام اللبناني لم يساعد القمة العربية الطارئة في عمان على دراسة وضع لبنان وحل مشاكله، حيث تساءل العرب عن الجهة التي يمكن أن تتلقّى وتستغل المساعدات الاقتصادية إذا تقررت» (١٤ تشرين الثاني). وبالفعل، فقد عبّرت مذكّرة رئيس الحكومة سليم الحص إلى قمة عمان (٧ تشرين الثاني) الذي قال، مخاطبًا أصحاب الجلالة والسمو والسيادة، إن رئيس الجمهورية لا يعبّر عن إجماع لبناني والنظام لا يسمح له بالانفراد في القرار: «ما كنا لنخاطب القمة من خارجها لو كان لنا داخل القمة من يتحدث باسمنا. يحضر المؤتمر عن لبنان بطبيعة الحال رئيس جمهورية، لكنه في ظل الانقسام السياسي الحاصل في لبنان، ويا للأسف، لا يستطيع التعبير عن رأي جميع اللبنانيين، ولا عن رأي أكثريتهم...».

– مجلس جامعة الدول العربية تبنّى، في ٢٣ أيلول، قرارين تعلّقا بلبنان، الأول دعا إلى تقديم إغاثة عاجلة، والثاني دعا إلى إعفاء لبنان من تسديد حصته من موازنة الجامعة العربية للعام المقبل (١٩٨٨).

– رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان دعا الدول العربية (٧ كانون الأول) إلى عقد مؤتمر يخصص لوقف الحرب والاقتتال في لبنان وتحقيق السلام والاستقرار في ربوعه.

– نائب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الأحمد دعا جميع اللبنانيين إلى التجاوب مع «المبادرة السورية الجديدة حول إرسال قوات لضمان الأمن في بيروت الغربية بناء على طلب الزعماء المسلمين اللبنانيين»، في حين اعتبر ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تونس أن دخول قوات سورية جديدة إلى بيروت الغربية يعد «تهديدًا سافرًا للوجود الفلسطيني في لبنان» (٢١ شباط).

– في العراق، نددت الصحف بالتدخّل السوري في بيروت الغربية، معتبرة أنه «مؤامرة تستهدف تقسيم لبنان وتصفية الوجود الفلسطيني» (٢٣ شباط).

– الملك السعودي فهد بن عبد العزيز دعا الأطراف اللبنانيين إلى إلقاء السلاح (٢١ كانون الثاني). وأكّد للرئيس الجميّل دعم السعودية لجهوده (٢٩ كانون الثاني)، وأكّد أن أي حل لأزمة لبنان «ينبغي أن ينبثق عن اللبنانيين أنفسهم» (٢٣ آذار)، ولا حد نهائي للأزمة اللبنانية إلا بتثبيت الشرعية اللبنانية (٢٥ آذار). وندّد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل بـ«تدخّل إيران في شؤون لبنان الداخلية مما يسهم في تأجيج نار الحرب الأهلية»، في كلمته امام مجلس جامعة الدول العربية في تونس (٢٣ آب). وأدان الملك فهد «الضغوط الإرهابية التي تمارسها إيران على القيادات الوطنية في لبنان» (١٤ أيلول).

– في الجزائر، وزير الخارجية أحمد طالب الإبراهيمي قال، في حديثه عن الوضع اللبناني، إن الصهيونية تسعى إلى تحطيم رمز التعايش في لبنان (١٧ كانون الثاني). وفيما انتقدت صحيفة «الثورة الأفريقية» الناطقة باسم حزب التحرير الوطني الحاكم في الجزائر الدخول السوري إلى بيروت (٢٨ شباط)، أكّد الرئيس الشاذلي بن جديد «الدور المهم» لسورية في لبنان (٢٠ آذار)، واستقبل وفد «الأحزاب والقوى الوطنية» اللبنانية الموجود في العاصمة الجزائرية للمشاركة في احتفالات الذكرى الـ٢٣ لانتصار الثورة، وضم الوفد الوزيرين بري وجنبلاط، ومصطفى سعد، نديم عبد الصمد، مروان فارس ومحسن إبراهيم (١ تشرين الثاني).

– في ليبيا، العقيد معمّر القذافي أعلن عن ثقة ليبيا بالقيادة السورية وأسلوبها في حل الأزمة اللبنانية (٢٣ كانون الثاني)، وهاجم الدعوات إلى قيام جمهورية إسلامية في لبنان معتبرًا أن الهدف من هذه الصيغة «سحق المسيحيين»، وأيّد دخول القوات السورية إلى بيروت (٣ آذار).

– في مصر، هاجمت إذاعة «صوت العرب» الدخول السوري إلى بيروت، ووصفت القوات السورية بأنها «قوات غزو» (٢٣ شباط)، واستنكر الرئيس المصري «الدور السوري الذي يمارس على أرض لبنان في ضرب المخيمات الفلسطينية» (١٧ آذار)، واتهمت صحيفة «الجمهورية» المصرية سورية بالوقوف وراء قرار إلغاء اتفاق القاهرة الذي «يهدف إلى حرمان منظمة التحرير الفلسطينية من كل وجود مشروع في لبنان»، واعتبرت الإلغاء «بداية لمذبحة جديدة» (٢٣ أيار).

وتوّج الدور المصري بتقديم مصر لمشروع حل للأزمة اللبنانية (٣٠ حزيران) لقي قبولًا من الرئيس الجميّل، ويتضمن ١٤ نقطة تتركّز حول وحدة لبنان وحياده الدولي على أن يُضمن هذا الحياد ويُقر في إطار قمة عربية كاملة، كما يتضمن المشروع بديلين في حال عدم التمكّن من تنفيذه: البديل الأول يقضي بوجود قوات كبيرة من الأمم المتحدة تغطي معظم مساحة لبنان الجغرافية على أن تشارك فيها قوات عربية توافق على إختيارها القمة العربية المقترحة من أجل لبنان؛ والبديل الثاني يتضمن طلب تدخّل أميركي – سوفياتي مشترك لحماية استقلال لبنان، على أن تتعهد مصر، في حال موافقة لبنان على البديل الثاني، أن تجري الاتصالات اللازمة مع كل من موسكو وواشنطن لإقناعهما بهذا الدور المشترك.

المواقف الدولية، أهمية الدور السوري أميركيًا ودوليًا: مشكلة الرهائن الأجانب (أميركيين، ألمان، فرنسيين...) اضطرّت المجتمع الدولي، في العام ١٩٨٧، أن يزيد من اهتماماته بالأزمة اللبنانية لما تركته مشكلة رهائنه من انعكاسات وحسابات سياسية وانتخابية، إضافة إلى الجانب الإنساني.

مشكلة الرهائن زادت، في مرحلتها الأولى، من الحصار الدولي على لبنان. فالولايات المتحدة الأميركية أبقت الحظر على سفر اللبنانيين إليها،

وكذلك فرنسا. ووقع بعض العواصم العالمية (واشنطن، بون، باريس) في حالة ابتزاز بسبب قضية الرهائن، حيث كانت الحسابات تتسع او تتراجع قبل محاكمة لبناني (أنيس نقاش) في باريس، أو في بون (محمد علي حمادي) أو واشنطن (إيران غيت) أو سويسرا، اعتُقل بتهمة خطف طائرة أو تهريب سلاح أو تفجير أو تهديد حياة... لأن الخطوة المتوقعة في المقابل كانت تهديد حياة رهينة أجنبية أو احتجاز المزيد من الرعايا الأجانب (في بيروت، وربّما في سواها من العواصم تبعًا لإمكانية تحرّك «منظمة إسلامية» أو «ثورية»).

وكانت ثمّة زيارات لبنانية لعدد من دول العالم، كما كانت زيارات لموفدين أجانب إلى بيروت، علاوة عن نشاطات بارزة لسفراء الدول الأجنبية المعتمدين في العاصمة اللبنانية. وعرضت باريس أكثر من مرة استعدادها لاستضافة أي حوار بين اللبنانيين، فيما فتح السفير السوفياتي فاسيلي كولوتوشا أبواب الحوار مع الحكم اللبناني والقوات اللبنانية والبطريرك الماروني مار نصر الله صفير الذي زار موسكو، وعقد السفير البريطاني جون غراي عدة لقاءات مع مختلف القيادات اللبنانية من الشمال إلى الجبل فالجنوب. كما كانت الوساطة بين الحكمين اللبناني والسوري من اهتمامات رئيس وزراء بافاريا (ألمانيا الغربية) جوزف شتراوس.

هكذا بقيت، وبصورة موازية لقضية الرهائن (ورغم أولويتها في العواصم الغربية)، قضية الوفاق اللبناني على طاولة البحث في عواصم القرار العالمية، وكانت تأخذ مكانًا شبه ثابت في المباحثات الأوروبية والأميركية مع دول المنطقة. وإذا كانت المحادثات الرسمية بين الحكم اللبناني وسورية قد وصلت إلى الطريق المسدود (منذ أواخر حزيران، حيث توقفت مع الجلسة الثانية عشرة من هذه المحادثات في دمشق)، إلا أن المحادثات الدولية استمرّت لإعادة تحريكها ودائمًا في إطار مراعاة الدور الخاص لسورية في لبنان.

ففي ختام زيارته واشنطن (١ نيسان) قال رئيس وزراء فرنسا جاك شيراك «من الصعب جدًا إيجاد حل للمشكلة اللبنانية من دون التحدث إلى سورية».



جندي سوري أمام مصرف لبنان (١٩٨٧).

«التحدث إلى سورية» وسم معظم المواقف الأميركية في تطورات الأزمة اللبنانية. فقال نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد مورفي (٧ نيسان): «إن الولايات المتحدة تلقّت معلومات مفادها أن سورية مهتمة بعملية السلام في لبنان، والإدارة الأميركية، من جهتها، مهتمة بالإشارات الصادرة عن دمشق». ووصف المسؤولون اللبنانيون، حكوميون وسواهم، زيارة المندوب الأميركي الدائم في الأمم المتحدة فيرنان وولترز، سورية (٢٨ حزيران) كموفد من الرئيس الأميركي ريغان ولقاءه الرئيس الأسد، بأنها ذات أهمية بالغة، «إذ إن واشنطن اعترفت لدمشق بدور رئيسي في لبنان». وبعد ثلاثة أيام، أي في الأول من تموز، التقى الرئيس أمين الجميّل السفير الأميركي في بيروت جون كيلي الذي قال «إن وولترز جاء إلى دمشق ليرى ما إذا كان ممكنًا تحسين العلاقات بين البلدين، وهي التي تمر منذ تشرين الثاني ١٩٨٦ بصعوبات».

بعد أن زار الجميّل واشنطن وخطب في الأمم المتحدة مقدمًا مشروعه لحل الأزمة اللبنانية، حضر إلى دمشق ريتشارد مورفي وعرض على الرئيس الأسد ونائبه خدام مشروع الرئيس الجميّل، ثم انتقل إلى بيروت (٢٣ تشرين الأول) والتقى رئيس الجمهورية أمين الجميّل ورئيس الحكومة بالوكالة سليم الحص، وأبلغهما أنه ناقش المشروع مع عبد الحليم خدام. كما أطلعهما على نتائج المحادثات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في المنطقة. وبعيد مغادرته لبنان وسورية، وفي اليوم الذي صرّح فيه وزير الخارجية البريطاني جيفري هاو أنه ليس لدى بريطانيا أو الدول الأوروبية الأخرى أي تصوّر بشأن الحلول الممكنة لمشاكل لبنان مشيرًا إلى أن «الوضع المأساوي في لبنان يزداد تعقيدًا»، أكّد مورفي أنه من الصعب توقّع تطورات سريعة تؤدي إلى تحسّن في الأجواء السياسية وبالتالي الاقتصادية في لبنان، وشدّد على «عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب دور فاعل حاليًا على الساحة اللبنانية، وأن هذا العجز يقلق الإدارة الأميركية ويزعجها» (من الأهمية بمكان الإشارة هنا، أو ملاحظة أن هذه العبارة أو مثلها: «عدم قدرة الولايات المتحدة على لعب...» و«عجز الإدارة الأميركية وقلقها...» وردت مرات كثيرة على لسان أكثر من مسؤول أميركي إزاء الحرب اللبنانية، ولكن دائمًا من دون أي توضيح لـ«عدم القدرة» ولـ«القلق»، وكأن في الأمر نوعًا من «صدى ضمير»، أو محاولة «إراحة ضمير» عن «مسؤولية» وليس عن «عجز»).

سورية تفتح صفحة الانتخابات الرئاسية في لبنان بهجوم على الجميّل: القطيعة بين الحكمين اللبناني والسوري بدأت، كما ذكر آنفًا، مع فشل الجلسة الثانية عشرة التي أجراها الوفد الرئاسي اللبناني في دمشق (حزيران). تلا هذا الفشل تزخيم لحركية دمشق باتجاه حلفائها في المعارضة اللبنانية ولحركية هؤلاء باتجاه دمشق، وتصاعد لهجة الإثنين ضد الحكم وضد الرئيس الجميّل شخصيًا.

قبل سنة بالضبط من انتهاء ولاية الجميّل، أي في ٢٠ أيلول ١٩٨٧، قال الرئيس السوري حافظ الأسد «إن سورية تحاول نشر الأمن في لبنان عن طريق المصالحة»، وأشار إلى أن الانتخابات الرئاسية اللبنانية العام المقبل ستكون رمزًا لاستعادة هوية لبنان ووحدته الوطنية. واعتبر أن حزب الله ليس سوى جزء من المشكلة الأمنية في لبنان.

في ٢٧ أيلول، تصدرت إذاعة دمشق الردود على خطاب الجميّل في الأمم المتحدة (٢٤ أيلول): «إن اللبنانيين لمسوا بشكل عملي أنه حيث تتواجد القوات السورية يتواجد الأمن والاستقرار والطمأنينة»، ووضحت أن هذه القوات «دخلت لنجدة لبنان بطلب من الشرعية وتلبية لنداءات المواطنين اللبنانيين».

في ٢ تشرين الأول، أكّدت صحيفة «الثورة» السورية أن سورية «ستواصل مساعدتها الأخوية

للحفاظ على وحدة لبنان وعروبته... على رغم الأقوال التي تفوّه بها الجميّل أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ووضع فيها الوجودين السوري والإسرائيلي في لبنان على قدم المساواة»؛ وفي ٨ تشرين الأول، قالت: «إن من انقلب على دور سورية بكلام بهلواني لا يختلف عن أولئك الذين ينفّذون المخطط الإسرائيلي». وعادت إذاعة دمشق (٩ تشرين الأول) إلى «تحذير الجميّل من مغبة الوضع الخطير الذي وضع نفسه فيه بإقدامه على المساس بدور سورية في لبنان».

في ٧ تشرين الأول، أبلغت سورية بعض العواصم العربية، والعاصمة الأميركية، أنها لن تقبل بمجيء» رئيس جمهورية جديد للبنان من مدرسة الرئيس الراحل الياس سركيس، مدرسة التمييع للمواقف وتكريس الجمود، أو من مدرسة الرئيس الحالي أمين الجميّل التي تتسم بعدم الصدقية واعتماد المناورة والتهرّب من الالتزام والوعود، مؤكّدة أنها ستدعم مجيء» رئيس للجمهورية له برنامج إنتخابي واضح يشكّل في حد ذاته عناوين الحل الوطني للأزمة التي عصفت بلبنان منذ ١٣ عامًا ونيف.

وتوالت الانتقادات السورية الحادة للرئيس الجميّل، ولم يكن موضوعها فقط خطابه في الأمم المتحدة وزياراته العواصم الغربية، بل أيضًا زيارته القاهرة، حيث كتبت صحيفة «تشرين» السورية في تعليقها على هذه الزيارة (١ تشرين الثاني): «إنه قام بزيارة للقاهرة... من أجل تعزيز دور مصر في مواجهة الدور السوري (...) تهرّب من مسؤولياته وما زال يتجاهل النداءات الموجهة من أجل تحقيق الوفاق الوطني اللبناني». وعادت الإذاعة السورية لتقول (٧ كانون الأول): «ليس سرًّا أن سورية ترى في وصول رئيس لبناني واضح الانتماء الوطني والعربي يحمل مشروعًا لحل وطني ويملك الشجاعة والقدرة على المساهمة في تنفيذ هذا المشروع خطوة مهمة على طريق إخراج لبنان من أزمته الحالية».

◆ أحداث ١٩٨٨–١٩٩٠

أبرز نقاط هذه الأعوام (١٠٠ نقطة)

١ – **في الإطار المحلي**: حمل العام ١٩٨٧ إلى العام ١٩٨٨ كل مشكلاته التي بقيت عالقة إلى نهاية ولاية الرئيس الجميّل. فلا انعقدت قمة لبنانية – سورية (إلا قبل ساعات من انتهاء ولاية الجميّل)، ولا أنهى حلفاء سورية عزلتهم للرئيس الجميّل، ولا هم أيضًا توصّلوا إلى حلول ثابتة لخلافاتهم داخل صفهم المعارض الواحد، وكذلك على الصعيد المسيحي: رئيس الجمهورية، الكتائب، القوات... استمرّت الخلافات عاصفة بينهم. أما على صعيد مشكلة الرهائن الأجانب فقد استمرّت بدورها مصدر أذى هائل للبنان، دولة ومجتمعًا، ذلك أن أطراف المفاوضين، علانية أو سرًّا، الولايات المتحدة ودول غربية، المنظمات الخاطفة وأصدقاؤها من الأحزاب، سورية وإيران... (تمّ الإفراج عن بعض الرهائن، منهم تيري ويت) جميعهم فاوضوا ما عدا لبنان كدولة وسلطة شرعية، إذ لم يكن لبنان في هذه المشكلة سوى «حيّز جغرافي»، ومع ذلك أظهروه «مسؤولًا» عنها، ولا يزال يتحمّل هذه «المسؤولية»: في مطلع أيلول ١٩٩٩، زارت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت بيروت، وهي المرة الأولى التي يزور فيها وزير خارجية أميركي أو مسؤول أميركي رفيع المستوى لبنان منذ ١٦ عامًا، وأعلنت في مؤتمر صحافي، بعد محادثات مع رئيس الوزراء سليم الحص: «... في الواقع لا تزال لدينا مسائل عالقة، من مثل خطف طائرة TWA الأميركية عام ١٩٨٥، ومقتل جندي في البحرية الأميركية. وبودي أن أطلب مساعدتكم لاسترداد المتهمين (لمحاكمتهم أمام القضاء الأميركي) في قضايا تفجير مركز المارينز، تفجير السفارة الأميركية، حوادث الخطف، واغتيال السفير الأميركي في بيروت. وإلى أن تحلّ هذه القضايا، ستبقى علاقتنا مشوبة بالتعقيدات».

٢ – **في إطار المنطقة**: كل التغييرات المهمة والأحداث الكبرى، منذ السنوات التي مهّدت لاندلاع الحرب اللبنانية، كانت انعكاسًا، أو نتيجة، أو بسبب، أو لتكون سببًا لأحداث وقعت في المنطقة العربية، خاصة منها منطقة المواجهة المباشرة مع إسرائيل.

فيما العالم يتهيأ لاستقبال عام ١٩٨٨ الجديد، أي في كانون الأول ١٩٨٧، انتفض فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكانت انتفاضة أطفال الحجارة المدوية التي عاشها العالم لحظة بلحظة وعلى مدى شهور طويلة.

وفي نهاية تموز (١٩٨٨)، تخلى الأردن عن مطالبه في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية). وعقب ذلك إعلان منظمة التحرير الفلسطينية تأسيس دولة فلسطين المستقلة، واعترفت بدولة إسرائيل، وأعلنت عن استعدادها لمفاوضات السلام معها. وشعرت أكثرية الدول العربية بأن مفصلًا تاريخيًا بالغ الأهمية آن أوانه، فتمنت القيام بمحاولة جديدة لتسوية القضية الفلسطينية.

٣ – **في إطار سورية التي انفردت بموقف استراتيجي**: وحدها سورية انفردت بسياستها القائمة على المجابهة. فدعمت، وحدها، من بين كل الدول العربية، ايران في حرب الخليج الأولى التي انتهت في نهاية تموز ١٩٨٨ بخروج العراق منتصرًا بجيش قوي وبميل شديد للثأر من نظام دمشق عبر خصومه في لبنان: القوات اللبنانية في بداية الأمر، ثم فصائل الجيش اللبناني المرابضة في المنطقة المسيحية.

ثمة تهديد جدي، إذًا، لسورية يأتيها من الشرق. فردّت بمساع وفاعلية لتأمين ما يريحها تمامًا في جبهة الغرب، أي في الساحة اللبنانية، حيث أوراق كثيرة تساعدها على فرض هيمنتها، وحيث الفرصة السياسية، فرصة نهاية ولاية الرئيس أمين الجميّل التي من المفترض إجراء انتخاب رئيس جديد للبلاد قبل ٢٢ أيلول ١٩٨٨.

٤ – استعدادات إنتخابية: حتى نهاية شهر تموز ١٩٨٨، كانت كل الاستعدادات للانتخابات الرئاسية قد مرّت حسب التقاليد اللبنانية. فاقترحت آنذاك بعض أسماء المرشحين أو قدّم بعض السياسيين ترشيحهم. ووضعت الميليشيات والأحزاب السياسية «فيتو» على هذا المرشح أو ذاك، كما كان البحث يدور عن مرشح تسوية تقبل به كل القوى السياسية اللبنانية.

ونظرًا إلى توزيع موازين القوى واقعيًا في البلاد، كان من البديهي أن يسعى أكثر المرشحين إلى الحصول على تأييد القيادة السورية له. ولمَ لا؟ ففي ظروف سابقة، جرى الاتفاق على انتخاب اللواء فؤاد شهاب عام ١٩٥٨ بالتفاهم بين الولايات المتحدة الأميركية ومصر، والياس سركيس عام ١٩٧٦ بالتفاهم مع سورية، وبشير الجميّل بتأييد من إسرائيل، وأمين الجميّل بدعم من الولايات المتحدة.

أمّا هذه المرة، والوضع ضاغط وقلق بالنسبة إلى القيادة السورية، فقد ذهبت هذه مذهب الرفض الصريح والواضح لكل مرشح لا تثق به، وطلبت من السياسيين اللبنانيين الذين كانوا يحجون إلى دمشق، للحصول على موافقتها، تقديم برامج عمل خطية والتعهّد بتطبيقها بعد تضمينها بكل وضوح ما جاء في اتفاق الميليشيات الثلاثي في دمشق (حبيقة، جنبلاط، بري) الذي أفشلته حركة جعجع في ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦. لكن معظم هؤلاء المرشحين أو المفترض أنهم مرشحون لم يوافقوا على ذلك.

٥ – ترشيح سليمان فرنجية: وحده الرئيس السابق سليمان فرنجية أعلن ترشيحه رسميًا، لكنه لم يتحدث عن أي برنامج إصلاحي. ومع ذلك أعلنت القيادة السورية تأييدها التام له، وكذلك معظم السياسيين المسلمين ولكن من غير حماس.

أمّا المسيحيون فانقسمت اتجاهاتهم بين سياسيين تقليديين رأوا إليه أنه، وإن كان فعلًا حليفًا لسورية، ولكنه أيضًا رجل يتحلى بوطنية صلبة وقادر على تأمين استمرارية الدولة، وسياسيين آخرين معتدلين لم يحبذوا انتخاب الرجل الذي لم يستطع إبان ولايته (١٩٧٠–١٩٧٦) الحؤول دون اندلاع الحرب بل أصبح رمزًا لإخضاع لبنان لإرادة سورية، والقوات اللبنانية التي عارضت بشدة ترشيحه باعتبارها ألدّ أعدائه منذ ١٩٧٨ بعدما طرد وهجّر كل عناصرها ومؤيديها من المنطقة المسيحية في لبنان الشمالي إثر مجزرة إهدن.

٦ – الدعوة لانتخاب رئيس جديد: دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني أعضاء المجلس لعقد جلسة نيابية في ١٨ آب ١٩٨٨ في قصر منصور (المبنى المؤقت للمجلس). حضر من النواب ٣٨ نائبًا: ٢٨ نائبًا مسلمًا من أصل ٣٥، و١٠ نواب مسيحيين من أصل ٤١، بينهم نائبان مارونيان فقط. ومنعت القوات اللبنانية بعض النواب من الحضور إلى المجلس، وبقي البعض الآخر بعيدًا عن الأضواء. وهكذا لم يكتمل النصاب لعقد الجلسة، وفشلت عملية انتخاب رئيس جديد.

٧ – استعدادات «قانونية» لمواجهة الحالة المستجدة: للمرة الأولى في تاريخ لبنان تبين أنه ليس مستبعدًا عدم انتخاب رئيس للجمهورية ضمن المهلة القانونية المحددة في الدستور. فبدأ حلفاء سورية وأخصامها بالاستعداد لمواجهة هذه الحال، وأمامهم المادة ٦٢ من الدستور التي تنص على أن تقوم السلطة التنفيذية بممارسة الحكم في حال شغور منصب رئاسة الجمهورية لسبب من الأسباب.

وضع السلطة التنفيذية كان على هذه الحال: رئيس الحكومة رشيد كرامي كان قد استقال في ٤ أيار ١٩٨٧ ورئيس الجمهورية لم يقبل استقالته، ثم جرى اغتيال الرئيس كرامي في أول حزيران ١٩٨٧. عندئذ كلّف الرئيس أمين الجميّل وزير التربية، سليم الحص، بتصريف أعمال الحكومة حتى تأليف حكومة جديدة. واستمرّ الحص رئيسًا لحكومة تصريف الأعمال، «رئيس حكومة بالوكالة» حتى شهر آب ١٩٨٨، الشهر الذي شهد فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية. عندها، أعلن سليم الحص سحب استقالة الحكومة (التي يرأسها بالوكالة لتصريف الأعمال والتي كان رئيسها العتيد رشيد كرامي قد أعلن استقالتها) بهدف ممارسة كامل سلطات رئيس الجمهورية في حال عدم التوصل إلى انتخاب رئيس جديد.

أمّا رئيس الجمهورية أمين الجميّل فكان قد أبلغ الحص رسميًا بأن استقالة حكومة كرامي هي نهائية بموجب الدستور، مضيفًا أنه إذا لم ينتخب رئيس جديد للجمهورية قبل نهاية ولايته سيعمد إلى تشكيل حكومة جديدة.

٨ – «إمّا الضاهر أو الفوضى»: رغم هذه «المواجهة الدستورية» بين الجميّل والحص استمرت المساعي لتأمين انتخاب رئيس جديد.

في ١٥ أيلول ١٩٨٨، زار دمشق ريتشارد مورفي المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، وأجرى محادثات مع القيادة السورية لمدة ثلاثة أيام، جاءت نتيجتها مفاجئة مفادها أن الحكومتين الأميركية والسورية تؤيدان ترشيح النائب ميخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية. وبعدها، جاء مورفي إلى بيروت، وأعلن بعد مقابلته البطريرك مار نصر الله بطرس صفير: «هناك خيار واحد فقط، إمّا الضاهر أو الفوضى».

لقد كان من غير المألوف ومن المستهجن أن تعمد دولتان إلى تسمية مرشح رئاسي في دولة ثالثة. في التدخلات السابقة من هذا النوع كان يجري، على الأقل، الحفاظ على السرية والدبلوماسية وماء وجه الدولة الثالثة (لبنان).

لكن هذه المرة برز بوضوح المغزى السياسي لهذا الخيار – الظاهرة: ميخايل الضاهر نائب شمالي، من منطقة عكار التي تعاون سكانها المسيحيون، عن اضطرار بالنسبة إلى بعضهم وقناعة بالنسبة إلى البعض الآخر، مع السوريين منذ العام ١٩٧٦. وكان الضاهر معروفًا كمحام لامع أكثر ممّا كان معروفًا كنائب، ولم تكن له المواقف (ولا النفوذ المحلي) التي كانت لحليف سورية في الشمال سليمان فرنجية.

أمّا الولايات المتحدة الأميركية فكانت سياستها داعمة، بصورة عامة، لمجمل المبادرة السورية في لبنان منذ بداية الحرب اللبنانية، كما مرّ معنا في أكثر من مناسبة وموقف. وإضافة إلى هذا السياق العام كانت قضية الرهائن الأجانب (راجع ما جاء بصددهم آنفًا «أحداث ١٩٨٧») التي أملت الولايات المتحدة في مساعدة سورية لها لتحريرهم، خاصة وأن قضيتهم باتت ذات ثقل مهم في الرأي العام الأميركي على أبواب انتخابات رئاسية أميركية.

٩ – دعوة لجلسة نيابية جديدة ورفض قائد الجيش لـ «الرئيس المعيّن»: كان ثمة من يعتقد من اللبنانيين، وقد يكونون الأكثرية، أن سورية وحلفاءها اللبنانيين ليسوا في وارد السماح بأي انتخاب جدي لرئاسة الجمهورية حتى يقوم «الفراغ الدستوري» وتقوم «الفوضى». لكن هذا الاعتقاد زال تمامًا عندما دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني النواب مجددًا لعقد جلسة نيابية، ليس هذه المرة في قصر منصور الواقع في مكان «محايد»، بل في مبنى مجلس النواب القديم، الذي لم يُستعمل إطلاقًا منذ بداية الحرب والواقع في ساحة النجمة في منطقة سيطرة الجيش السوري.

المسيحيون، سياسيين، ونوابًا، ورجال دين، وقائد الجيش، والقوات اللبنانية، وحتى الذين كانوا سيقترعون لسليمان فرنجية، عارضوا هذه الجلسة في ساحة النجمة. فقد إجتمع ٢٧ نائبًا لدى البطريرك الماروني وطالبوا بانتخابات حرة في قصر منصور.

وأمّا الرفض القاطع فقد جاء من قائد الجيش العماد ميشال عون الذي اعتبر أن الجيش ملزم

بالحفاظ على الديمقراطية البرلمانية، وأنه يرفض تعيين رئيس للجمهورية من قبل الولايات المتحدة وسورية.

١٠ – اليوم الأخير من ولاية الرئيس أمين الجميّل: في اليوم الأخير من ولايته (٢٢ أيلول)، قصد الرئيس الجميّل دمشق في آخر محاولة توسط. وفي الوقت نفسه، اجتمع قائد الجيش ميشال عون وقائد القوات سمير جعجع رغم أنهما كانا على خلاف كبير، إذ لم ينفك الأول عن ترداد قوله بعدم قبوله إطلاقًا بأجهزة غير أجهزة الجيش كسلطة مسلحة شرعية ووحيدة في الدولة، وأنه ينبغي حلّ الميليشيات جميعًا، في حين أن الثاني كان يبذل جهده لتحويل القوات اللبنانية من ميليشيا إلى «جيش نظامي». وهذا ما شكّل أحد أهم الدلائل على أنه «ماضٍ في مشروعه التقسيمي» رغم ما كان يظهره، أحيانًا، من مواقف سياسية تأخذ بالاعتبار مصلحة الوطن اللبناني بكيانه ونظامه القائمين. أمّا ما دفع إلى اجتماع الرجلين في ذاك اليوم فكان تخوفهما من أن يخضع الجميّل، في النهاية، للضغوط السورية.

مع عودة الجميّل من دمشق قصد لتوه الصرح البطريركي، وأعلن أمام النواب المجتمعين هناك أنه لا يرى إمكانية أخرى سوى الموافقة على انتخاب الضاهر (هذا ما نشرته وسائل الإعلام في حينه، وذكرته أكثر المراجع والمصادر، لكن الرئيس الجميّل نفى قوله هذا في حديثه المتلفز، نيسان ٢٠٠١)، ولكن النواب رفضوا ذلك.

١١ – حكومة عون: كانت لا تزال أحداث اليوم الأخير من ولاية الجميّل تتوالى لحظة بلحظة، على رأسها محاولة الجميّل تأليف حكومة جديدة. ولكنه لم يجد أي سياسي مسلم على استعداد لقبول تشكيل حكومة أو حتى القبول بحقيبة وزارية. فحاول أخيرًا تكليف ماروني تأليف حكومة هو النائب بيار حلو الذي، بعد ساعات قليلة قضاها في الإستشارات والمداولات، اعتذر عن قبوله المهمة.

وفي ساعة متأخرة من ليل ٢٢ أيلول، اتّفق عون وجعجع على توجيه «إنذار» إلى رئيس الجمهورية طالباه فيه بعدم إبقاء سليم الحص على رأس الحكومة طالما أن «الدستور يخولكم تأليف حكومة»، محمّلين إيّاه مسؤولية كل ما سيترتب عليه الوضع ابتداء من منتصف «هذا الليل».

وقبل ربع ساعة من انتصاف الليل، وقّع الجميّل على مرسومين: الأول يقيل فيه حكومة تصريف الأعمال (كما اعتبرها هو، في حين اعتبر رئيسها سليم الحص أنها أصبحت حكومة أصيلة منذ سحب استقالة الحكومة قبل نحو شهر)، والثاني يعيّن حكومة انتقالية حتى انتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وشكّلت هذه الحكومة من ستة عسكريين: ماروني وأرثوذكسي وسني وشيعي ودرزي وكاثوليكي، وعيّن الماروني، ميشال عون، رئيسًا لها. والآخرون هم: العقيد عصام أبو جمرة، اللواء محمود طي أبو ضرغم، العميد إدغار معلوف، العميد محمد نبيل قريطم والعقيد لطفي جابر. وهي حكومة عسكرية ضمت الأعضاء الستة في المجلس العسكري. وفور إعلانها، أعلن الوزراء أبو ضرغم وقريطم وجابر اعتذارهم عن الإشتراك فيها.

١٢ – خلاف دستوري: إعتبر مؤيّدو حكومة عون أنها شرعية وفقًا للدستور اللبناني الذي يخوّل رئيس الجمهورية، في المادة ٥٣، تعيين الوزراء و «اختيار أحدهم رئيسًا للحكومة»، وأنه حتى وإن لم يستقل رئيس الحكومة فلرئيس الجمهورية حق إقالته وتعيين آخر مكانه، إضافة إلى أن قواعد الميثاق الوطني تسمح لرئيس الجمهورية مثل هذا الإجراء. ففي حال شغور منصب الرئاسة تمارس الحكومة السلطة التنفيذية وحيدة، ويجري توزيع الحقائب بين الطوائف داخل الحكومة، وقد حصلت سابقة مماثلة عام ١٩٥٢، عندما عيّن الرئيس بشارة الخوري قائد الجيش آنذاك اللواء فؤاد شهاب رئيسًا لحكومة انتقالية.

ادّعت حكومة الحص بأنها الحكومة الدستورية باعتبار أن إجراءات الربع الساعة الأخيرة لرئيس الجمهورية لا هي دستورية ولا هي ميثاقية (الميثاق الوطني)، إذ إنها وليدة تخبّط عشوائي من الرئيس وضغط فريق واحد، إضافة إلى مقاطعة الحكومة والفريق «الإسلامي – الوطني» له وعزله منذ شهور عديدة، الوضع الذي لم يعرف أي سابقة له في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

١٣ – عهد الحكومتين، عون والحص: في واقع الأمر، حكم عون في المنطقة المسيحية والحص في المناطق ذات الأكثرية الإسلامية الخاضعة لميليشيات الأحزاب «الإسلامية – الوطنية» والجيش السوري.

لم تعد كلا الحكومتين تمثلان كل طوائف لبنان، لأن الوزراء الثلاثة (سني وشيعي ودرزي) في حكومة عون رفضوا تسلم حقائبهم، ولأن وزيرين مسيحيين في حكومة الحص (الباقيين بعد وفاة الوزيرين بيار الجميّل وكميل شمعون) اعتبرا حكومته منحلة وتوقفا عن ممارسة نشاطهما.

هكذا أصبح منصب رئيس الجمهورية شاغرًا، وقامت حكومتان تدّعي كل منهما قانونيتها وشرعيتها. وبدءًا من ١٢ تشرين الأول ١٩٨٨، شغر أيضًا منصب رئيس مجلس النواب بانتهاء ولاية رئيسه حسين الحسيني، وتوقف مجلس النواب عن الانعقاد (حتى كانت جلسة «الطائف»).

١٤ – انقسام في الإدارة أيضًا: عقب انقسام السلطة التنفيذية انقسام في الإدارة وفي قيادة الجيش.

عيّن العماد ميشال عون مدراء جددًا لمخابرات الجيش، والحرس الجمهوري، والأمن العام. وردّ الحص بتعيينات مقابلة. وفي مطلع تشرين الثاني طلب وزير دفاع حكومة الحص من العماد ميشال عون «الكف عن نشاطاته السياسية» التي لا تتفق مع وظيفته كقائد للجيش. ولما لم يستجب عون، عيّن الرئيس سليم الحص اللواء سامي الخطيب قائدًا للجيش بالوكالة ريثما تُحل مشكلة «تمرّد» العماد ميشال عون. واستبدلت حكومة عون كل ضباط الجيش ورجال الأمن الذين لم يلتحقوا بمراكز عملهم، ومعظمهم من المسلمين، بضباط من المناطق الواقعة تحت سيطرتها ومعظمهم من المسيحيين. أما الإدارات الرسمية والسلطات المختلفة (البلديات وغيرها) فقد التحقت بالحكومة التي تسيطر على المنطقة التي تقع فيها مراكزها ومكاتبها». وأما البنك المركزي فقد تجنّب، وبموافقة الحكومتين، الالتحاق بأي منهما، وواصل تمويل حاجاتهما من رواتب وأوجه إنفاق مختلفة. وبعد مرور نحو ثلاثة أشهر، أي حتى آخر ١٩٨٨، على فشل انتخاب رئيس للجمهورية، كانت عملية انهيار الدولة اللبنانية قد قطعت شوطًا بعيدًا.

١٥ – بدأت المواقف الحادة: من جهة القوى «الإسلامية – الوطنية» الحليفة لسورية: أعلن كل من نبيه بري ووليد جنبلاط، الوزيران في حكومة الحص، في مؤتمر عقد في المختارة وشارك فيه ممثلون عن منظمة حزب البعث والحزب السوري القومي الإجتماعي والحزب الشيوعي وميليشيا حبيقة، عن «وفاة الميثاق الوطني»، وطالبا بـ «الديمقراطية العددية». وذهب جنبلاط إلى حد تفضيله ضم «المناطق الوطنية» إلى سورية على إعادة الاتحاد مع «منطقة تخضع لسيطرة الغرب ولأصدقاء إسرائيل». وقد رفض بري وجنبلاط كل عروض الوساطة، خاصة العرض الذي تقدمت به فرنسا لإجراء انتخابات في حماية وإشراف قوات الأمم المتحدة؛ وكذلك عرض البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير للبحث مجددًا عن مرشح تسوية. ولقد ساعدت مواقف الحليفين هذه عبد الحليم خدام، نائب الرئيس السوري، إلى الإعلان عن أن كل مرشح للرئاسة في لبنان ينبغي عليه أن يقدم برنامجًا خطيًا

يجري الحكم عليه بموجبه. وبهذا تأكّد الاعتقاد السائد بوجود اتجاه لدى سورية وحلفائها اللبنانيين نحو تغيير جوهري في النظام السياسي اللبناني والاعتراف بالهيمنة السورية.

من جهة العماد ميشال عون: وصف حكومته بـ «حكومة الإستقلال»، وبدأ خطابه السياسي يدور حول «هل نحن بلد مستقل أو ولاية سورية؟... السوريون يحكمون بلدنا، يتدخلون في كل شؤوننا، وفي النهاية سورية تريد ضمّ لبنان إليها، وهذا ما سنتصدّى له...».

١٦ – مبادرة عربية وحضور عون والحص والحسيني إلى تونس: في ١٢ كانون الثاني ١٩٨٩، قرّر مجلس الجامعة العربية الذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية، تشكيل لجنة وزارية عربية لتسوية المشكلة اللبنانية. ولأول مرة منذ اندلاع الحرب اللبنانية ترى سورية نفسها في مأزق مواجهة «تعريب» للأزمة اللبنانية طالما عارضته مباشرة أو بواسطة حلفائها اللبنانيين في السلطة أو خارجها. وبرز، في الاجتماع، وبصورة خاصة، موقف متشدد للعراق يلح في قيام مبادرة عربية «تمنع سورية من وضع اليد على لبنان بالعنف والإرهاب». وقد شُكّلت بالفعل لجنة ثلاثية برئاسة وزير الخارجية الكويتي، دعت لتوها الشخصيات القيادية اللبنانية إلى تونس، من بينهم العماد ميشال عون، وسليم الحص وحسين الحسيني.

في حين شدّد الحص والحسيني على ضرورة الإصلاحات السياسية، أعلن عون عن إمكانية وجود خلافات في الرأي بين اللبنانيين، لكن من الممكن تسويتها فقط بين اللبنانيين أنفسهم، والشرط الأساسي لذلك هو انسحاب الجيش السوري من لبنان.

١٧ – نظرة عون إلى القوات اللبنانية (والميليشيات): بعد عودته من تونس، واجه عون مشكلة تثبيت سلطة حكومته في المنطقة الشرقية أولًا (راجع خريطة توزّع مواقع الجيوش والميليشيات، وبالتالي سلطتها). لم يرفض، في بادئ الأمر، حق وجود القوات اللبنانية (والميليشيات عمومًا) طالما بقي التهديد الخارجي مسلطًا على البلد. ولكنه لحظ لها دورًا مساعدًا للجيش اللبناني دون أن تكون لها مهمات رسمية في شؤون الدولة.

١٨ – القوات في وارد مناقض تمامًا: لم يكن لشأن قيام الدولة أي حساب أو اهتمام في نظر القوات طالما هذه الدولة «ليست دولتها»، أو بأقل تقدير، «الدولة التي ترضى بها». فتمادت في رفضها تسليم المرافئ البحرية، واستمرت في جباية «الضرائب» بينما كان يزداد العجز في موازنة الدولة ومداخيلها باستمرار، ونافست الجيش في مجال تجنيد عناصر جديدة ودفعت لمقاتليها رواتب أفضل بكثير من رواتب عناصر الجيش، وأنشأت «مجلسًا للتنمية» أو « إدارة مدنية» بهدف تقديم مساعدات اجتماعية وتربوية... وأقامت دورات عسكرية وخرّجت «ضباطًا قوّاتيين»... وكان من حق كل هذا التصرف أن يثير الحجج «الدامغة» لدى ميليشيات الطرف الآخر لتتمادى هي الأخرى في تثبيت مواقعها ومنافعها، وكل ذلك على حساب الدولة وإن كانت بـ «شرعيتي الأمر الواقع». إذ ما كان رئيس «الحكومة الشرعية الأخرى» الدكتور سليم الحص ليتردد في التبرّم من سلطات الميليشيات «الإسلامية – الوطنية». فقد أثبتت الميليشيات، بمجملها، أنها بتقاتلها العسكري «والعقائدي» إنما كانت تنفّذ، واقعيًا، «حلفًا على الدولة» ما بعده حلف.

١٩ – معارك بين عون والقوات: لم تخلُ ساحة المنطقة الشرقية، منذ تسلّم العماد عون رئاسة حكومته، من التشنّج المصحوب باشتباكات متفرقة بين الجيش والقوات، حتى أدّى ذلك، في ١٠ شباط ١٩٨٩ إلى نشوب معارك طاحنة بينهما، اتّهم خلالها العماد عون القوات بأنها تحضر لانقلاب، وبأنها تتصرف تصرّف «المافيات». وكان الفريقان قويين عددًا وعتادًا: قدّر الجيش الذي كان بإمرة عون بنحو ١٥ ألف عنصر، والقوات بنحو ١٠ آلاف، وكانا مدججين بالأسلحة التي بدأت تردهما من العراق، وحصلت المعارك في ضواحي بيروت الشرقية وفي بعض القرى الجبلية وعلى طول الشريط الساحلي من المنطقة المسيحية، وقد استخدمت فيها المصفحات والمدفعية (حصيلة الخسائر البشرية ٧٧ قتيلًا و٢٠٠ جريح).

٢٠ – «لأول مرة تحاول سلطة قانونية وتنجح، وإن جزئيًا، بوضع حد لحكم الميليشيات»: لبّ عون طلب البطريرك الماروني وتجمّع السياسيين المسيحيين، وأوقف المعارك، ورضخت القوات لمطالب حكومة عون الرئيسية: تسليمها الحوض الخامس في مرفأ بيروت، وهو أهم مورد في البلاد لجباية الرسوم الجمركية، وتسليم حاجز البربارة، وعودة الميليشيات إلى ثكناتها. بهذا الاتفاق، ارتفعت واردات الدولة من الرسوم الجمركية بصورة بارزة، وانعكس ذلك إيجابًا على سعر صرف الدولار الذي تراجع من ٥٠٢ إلى ٤٠٠ ليرة لبنانية.

ثم طالبت حكومة عون كل الميليشيات الأخرى بإغلاق «مرافئها» أو بتسليمها إلى الحكومة. استجابت، أقله شكليًا، ميليشيا المردة التابعة لفرنجية، فسلّمت مرفأ سلعاتا إلى إحدى فصائل الجيش المرابضة في المنطقة، وامتنعت عن ذلك ميليشيا حركة أمل (نبيه بري) والحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط). فأمر العماد عون، في ٣ آذار ١٩٨٩، بمحاصرة مرافئهما في الأوزاعي وخلدة والجية، فمنعت مراكب من البحرية وطوافات جوية للجيش الدخول إلى هذه المرافئ.

بهذا الإنجاز، خاصة إزاء القوات اللبنانية، بدأ العماد ميشال عون يحقّق عصره «الوطني والشعبي الذهبي»، واكتسب شعبية واسعة لدى المسيحيين كما لدى المسلمين، هذا إذا لم تكن الشعبية الشاملة الشعب اللبناني، إلا اللّهم بعض «العقائديين» و «موظفي» و «مستفيدي» حالة اللاشرعية وحربها التي مرّ عليها زهاء ١٥ عامًا.

في تفسير ذلك كتب جهاد العلم: «لأول مرة تحاول سلطة قانونية وتنجح، وإن جزئيًا، بوضع حد لحكم الميليشيات» (J. Alam, *Crise dans la Crise, Geurre dans la Guerre*, in les Cahiers de l'Orient, 14 (1989) 2, P. 41).

٢١ – سورية تقصف وعون يرد بإعلان «حرب التحرير»: كانت سورية سابقًا تُسمع عون، بلهجة حاسمة في أغلب الأحيان، كلامًا يُستفاد منه بأنه يستطيع أن يفعل ما يريد في «منطقته»، ولكن لن تتسامح مع أي عمل يُقدم عليه ضد حلفائها في المناطق الأخرى. وعندما تمسّك عون بقراره: «استعادة الدولة للمرافئ غير الشرعية»، ردّت سورية سريعًا وبعنف، فقصفت مدفعية الجيش السوري في المتن الأعلى ومدفعية الحزب التقدمي الإشتراكي في الشوف مرافئ بيروت



العماد عون يتفقّد أضرار القصف في مكتبه في قصر بعبدا.

وجونية. فردّ عون بدوره بقصف مطار بيروت، وهكذا شُلّت الحركة في المرافئ والمطار.

على أثر ذلك، بدأ عون تصعيدًا كلاميًا، وأعلن في ١٤ آذار ١٩٨٩، «حرب التحرير» ضد سورية، ومما قاله: «من المؤكد أن سورية أقوى من لبنان، وإلا لما استطاعت احتلاله. ولكن لم يبقَ للبنانيين خيار آخر إلا الإنتفاضة ضد هذا الاحتلال. فالدول العربية وغير العربية، وسورية نفسها، طالبت دائمًا بأن على الدولة اللبنانية أن تستعيد سلطتها، وأنا لا أفعل شيئًا آخر».

٢٢ – حرب وحصار شامل على منطقة سيطرة عون: فرضت سورية وحلفاؤها، (الحزب التقدمي الإشتراكي وأمل) حصارًا شاملًا على منطقة سيطرة عون بدءًا من ٢١ آذار ١٩٨٩، فأغلقت كل نقاط العبور على خطوط التماس في بيروت والجبل والشمال. وتمكّنت المدفعية السورية ومدفعية الحزب التقدمي في الجبل من قصف مرافئ المنطقة الشرقية بسهولة وشل أي نشاط فيها. فتوقّف النقل البحري بين جونية وقبرص. وقصفت أيضًا الأحياء السكنية، وكان التدمير قاسيًا للغاية نظرًا إلى استخدام مدافع من عيار ٢٤٠ ملم، وجرى تدمير محطة توليد كهربائية و٨٠٪ من خزانات البنزين والمازوت والغاز... وشلّت الأعمال التجارية اليومية، وحتى في الأيام «الهادئة» نسبيًا، كانت القذائف المتقطعة تفرض بقاء المؤسسات والمدارس والمتاجر... مغلقة، ولم يكن بإمكان السكان الخروج من الملاجئ.

وفي ١٣ نيسان ١٩٨٩، ذكرى اندلاع الحرب اللبنانية، سقطت ١٠ آلاف قذيفة مدفعية وصاروخية على منطقة سيطرة عون، وكانت تلك العملية أعنف عملية تدمير وقصف منذ الحصار الإسرائيلي لبيروت الغربية (١٩٨٢). فاندلعت النيران والحرائق في المستشفيات ومستودعات الحبوب، ونفذت الوقود والمواد الغذائية من الأسواق.

ردّ جيش عون بعنف، فقصف مرابض السوريين في البقاع، ودمّر قرى درزية في جوار مواقع ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي، كما قصف المواقع السورية بين بيروت وبعلبك. وفي هذه العمليات تعرّض السكان في غرب بيروت للمآسي نفسها التي تعرّض لها السكان في شرقها بسبب القصف السوري والتقدمي الإشتراكي، وهرب عشرات الألوف من سكان بيروت الغربية، وخاصة الأحياء الشعبية المجاورة لمطار بيروت مرة أخرى إلى الجنوب. ومثلما كان الجيش السوري يلحق إصابات كبيرة وبالغة بالمدنيين أكثر من العسكريين هكذا كانت أيضًا نتائج قصف قوات العماد عون.

من وجهة النظر السورية لم تكن هذه الحرب سوى فصل في «الحرب الأهلية اللبنانية قدمت خلالها سورية دعمًا ومساعدة لحلفائها. فميليشيا الحزب التقدمي التي بدأت تشارك في هذه الحرب ابتداءً من ٦ آذار، كانت حركة أمل وحزب الله قد سبقاه إلى اتخاذ مبادرة معادية لعون منذ أن أوقفا خلافاتهما و«حربهما الشيعية»، وشاركا في الإشتباكات العسكرية على خطوط التماس، وأعلنا، في بيان مشترك، مواصلة القتال حتى النصر النهائي ضد العماد عون. كما أن وحدات من الجيش اللبناني التابعة لحكومة الحص قد اشتركت «رمزيًا» بالمعارك، وثمة مراجع ومصادر كثيرة تذكر أن «قلبها كان يخفق لميشال عون» (ثمة ما هو أكيد ومنظور وملموس ومعيوش ولا يزال حيًا في الذاكرة أن تظاهرات كثيرة، من سيل التظاهرات المؤيدة لـ«الجنرال» في المناطق الشرقية أثناء «الهدوء النسبي»، كانت تقصد خطوط التماس في بيروت على المتحف والسوديكو وفي المنطقة الممتدة ما بين الحدث وحي السلم، حيث كانت تلتقي بحشود وافدة لملاقاتها من المنطقة الغربية، فترتفع الرايات اللبنانية فوق رؤوس الجميع وتعلو صيحات التكبير والتهليل، ويخترق المندفعون من الجانبين الحواجز الترابية، ويتعانقون ويغرقون في «المشهد الحقيقي للوطن»).

٢٣ – عجز عربي واغتباط إسرائيلي: سعت الجامعة العربية إلى وقف إطلاق النار عدة مرات، وبقيت مواقفها بالنسبة إلى انسحاب القوات السورية من لبنان «وهمية» أو «عدمية». فبعد مفاوضات عديدة، طالب وزير الخارجية الكويتي، رئيس لجنة الجامعة العربية المهتمة بلبنان (منذ اجتماع تونس المذكور آنفًا) بانسحاب «القوات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية». وبما أن إسرائيل اشترطت انسحاب القوات السورية كي تسحب قواتها؛ وسورية اشترطت انسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تسحب هي أيضًا قواتها، فقد بقي هذا المطلب أشبه بـ«الوهمي» أو «العدمي». عندئذ سعت المملكة العربية السعودية إلى استبعاد أي قرار لا يرضي سورية، وذلك خوفًا من تزايد «سطوة» العراق الخارج منتصرًا من حرب طويلة والمطالب بشدة بانسحاب سورية من لبنان والداعم لجيش العماد عون.

أما إسرائيل فكانت تنظر بارتياح كبير إلى طوابير اللاجئين اللبنانيين الهاربين من جحيم الحرب في بيروت إلى منطقة الحزام الأمني التي تسيطر عليها. كما رحّبت بأحداث لبنان التي حجبت عن الأنظار، أو قللت من أهمية إنهماك الرأي العام الدولي واهتمامه بالإنتفاضة الفلسطينية.

٢٤ – الموقف الأميركي: أوضحت الإدارة الأميركية الجديدة (الرئيس جورج بوش بعد الرئيس رونالد ريغان) بأنها لا تنوي إطلاقًا التدخّل مجددًا في «الشؤون اللبنانية»، بدءًا من الرئيس جورج بوش الذي أعلن بقوله: «لا يوجد أي خطة عجائبية تستطيع إعادة السلام إلى لبنان»، إلى مسؤولي الخارجية الأميركية الذين عبّروا عن لا مبالاة واضحة بلبنان وما يدور به. ففي خطاب ألقاه ريتشارد مورفي عن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الخارجية (نيسان ١٩٨٩) لم يرد أي ذكر للبنان ولو بكلمة واحدة. وإذا ما تكلم هؤلاء المسؤولون فإنهم تكلموا عن استيائهم من العماد عون لأنه حال في أيلول ١٩٨٨، دون انتخاب ميخائيل الضاهر الذي اقترحوه وتفاوضوا على ترشيحه مع السوريين.

٢٥ – الموقف الفرنسي: المبعوث الفرنسي، فرنسوا دينيو، نقل في البداية التزام حكومته تقديم حل للأزمة اللبنانية من زاوية أقرب إلى وجهة نظر العماد عون واصفًا سورية بالدولة المعتدية على لبنان. ونظرًا إلى ردة الفعل السورية القاسية أعطت الحكومة الفرنسية هذا التصريح طابع التعبير عن رأي خاص به. وذهب دينيو إلى محاولته إثارة اهتمام الولايات المتحدة بالوضع في لبنان. ولشدة امتعاضه من استمرار اللامبالاة الأميركية أطلق تصريحه الشهير الذي أشار فيه إلى أن سورية تغضّ النظر عن زراعة الحشيش والمخدرات في سهل البقاع وعن تدريب الإرهابيين، وأن الولايات المتحدة، بعكس سياستها في مناطق أخرى من العالم، لا تستنكر هذه الممارسات.

أما المساعدة الفرنسية للبنان بإرسال باخرة مستشفى وناقلة محروقات، فقد اعتبرت في البداية مؤشرًا سياسيًا لدعم العماد عون، ولكنها سرعان ما أخذت، بسبب التهديدات السورية، طابع الإجراء الإنساني لصالح كل اللبنانيين دون تمييز أو تفضيل سياسي. في هذا المنحى «المعتدل» الذي يقف على مسافة متساوية من أفرقاء النزاع اللبناني، تكلم وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما، ووزير الدولة للشؤون الإنسانية برنار كوشنار، وكذلك صرّح ميشال روكار، رئيس الحكومة، بأن فرنسا تطالب بانسحاب القوات السورية من لبنان، ولكنها لا تنوي محاربة سورية. والسبب الرئيسي في هذا الموقف يعود دون شك إلى الامتناع الأميركي عن تقديم مساعدة سعى إليها جاهدًا رولان دوما أثناء زيارة قام بها إلى واشنطن.

٢٦ – ألمانيا والاتحاد السوفياتي ومجلس الأمن: بقيت فرنسا الدولة الوحيدة التي استمرت في طرح قضية لبنان وتقديم بعض المساعدات له.

فنشطت على الجبهة الاوروبية حتى قرّر مجلس الوزراء الأوروبي الطلب بانسحاب كل القوات غير اللبنانية من لبنان. ووافقت جمهورية ألمانيا الإتحادية على هذا القرار، لكنها في الوقت نفسه واصلت برنامج تعاونها الاقتصادي مع سورية.

كذلك، ورغم المعارضة الأميركية، تمكنت فرنسا من طرح المشكلة اللبنانية في مجلس الأمن الدولي. وقد دعمها في هذا المجال الإتحاد السوفياتي الذي أبدى استياءه (واستهجانه) أكثر من مرة من التصرف السوري في لبنان.

قرّر مجلس الأمن بالإجماع تكليف الأمين العام بيريز دي كويار القيام باتصالات مع مختلف الأفرقاء، والدعوة إلى وقف إطلاق النار، ودعم مبادرة الوساطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية...

٢٧ – بوادر تراخ في جبهة المنطقة المسيحية: إزاء تصلب الموقف السوري، المدعوم دوليًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والخسائر الهائلة التي تترتب على «حرب التحرير»، بدأ منذ نيسان ١٩٨٩، بعض السياسيين المسيحيين يتساءلون عن جدوى هذه الحرب، وعما إذا لم يكن من الأفضل لهم القبول بانتخاب رئيس موال لسورية (فرنجية او الضاهر) والحفاظ بالتالي على الدولة اللبنانية وإن في ظل الحماية السورية. واجتمع ٢٣ نائبًا في الصرح البطريركي الماروني وطالبوا بوقف لإطلاق النار، وأعلنوا عن استعدادهم للاتصال بكل أطراف النزاع والسلطات والعمل لإحلال السلام، وأضاف البطريرك عليهم قوله إن تحرير لبنان ينبغي أن يحصل بالتعقّل والحوار.

٢٨ – تصلّب عون ودعم جماهيري له: بادرة النواب، والبطريرك، أثارت احتجاجات عنيفة، فسارت التظاهرات المندّدة بالنواب والبطريرك والمؤيدة لـ«الجنرال» عون، الأمر الذي لا سابقة له في تاريخ الجماعة المسيحية في لبنان. فأصبح المشهد السياسي المسيحي موزّعًا بين فئتين: فئة قالت إن الخسائر جسيمة وإمكانيات النجاح ضئيلة ولا فائدة من مواصلة «حرب التحرير»، وغمز بعضها من قناة المسلمين بتساؤله لماذا يتعين على المسيحي وحده أن يقاتل السوري ويتحمل هذا العبء الثقيل في حين أن المسلم قابل به ومستكين له؛ وفئة أخرى رأت بأنه من المستحيل تناسي هذه الخسائر والعودة إلى الوضع الذي كان قائمًا سابقًا، لذلك لم يبق أي خيار سوى الصمود.

العماد عون بقي متصلبًا في سياسته، يدعمه جيل الشباب بصورة خاصة: «أنتم جيل التحرير (...) قولوا لهم (النواب والبطريرك) أنكم لن تشاركوا في خيارهم، وليس لهم بعد أي حق في تمثيلكم (...) قولوا للكنيسة إن مبرر وجودها هو في قولها الحقيقة (...) قولوا للدول الغربية إننا شبعنا من مساعداتكم الغذائية، نريد احترام حقوقنا السياسية...».

القوات اللبنانية أجهدت النفس في إظهار «عبثية» حرب التحرير، ومجمل موقفها السياسي وكل إعلامها كانا ينمّان عن هلعها من فقدانها، يومًا بعد يوم، شعبيتها وحتى عناصرها لمصلحة العماد عون.

٢٩ – في المنطقة «الإسلامية – الوطنية» (اغتيال المفتي حسن خالد): في هذه المنطقة عرف العماد عون تعاطفًا أظهرته شواهد كثيرة وإن لم يُعبّر عنه علنًا. وجاء اغتيال مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد أحد أكبر هذه الشواهد، إذ إن المفتي خالد كان يسعى بعمل دؤوب ودون توقّف، منذ قيام الحكومتين إثر فشل انتخاب رئيس الجمهورية في أيلول ١٩٨٨، إلى التوسّط بين حكومتي عون والحص وإزالة خلافاتهما بحثًا عن حل وطني لبناني. فاعتبر اغتياله، من الجميع، تحذيرًا لكل من تسوّله نفسه القيام باتصالات أو يبدي استعدادًا للتعاون مع عون. وأما عدم مشاركة وحدات الجيش اللبناني المسلمة إلى جانب القوات السورية والميليشيات المتحالفة في معاركها ضد قوات عون فاعتبر أنه لسوء الأسلحة التي كانت تمتلكها.

٣٠ – ليونة في خطاب عون، ولكنها لم تنفع: في أواخر نيسان (١٩٨٩)، أبدى عون بعض الليونة في خطابه السياسي ملتقيًا، إلى حد بعيد، مع مقررات المؤتمر غير العادي لجامعة الدول العربية في تونس التي طالبت بوقف إطلاق النار، ورفع الحصار عن كل المرافئ والمطار والمعابر البرية، وإرسال مجموعة من المراقبين العرب للإشراف على وقف إطلاق النار، إذ وافق عون حالًا على هذه المقررات، وتراجع عن الإجراءات التي اتخذها ضد المرافئ غير الشرعية، وأعطى، في خطاب ألقاه في ٢ أيار ١٩٨٩، تفسيرًا جديدًا لـ«حرب التحرير» بقوله إنه ينبغي «مواصلة التحرير عبر الطرق الدبلوماسية».

لكن في اليوم نفسه، ٢ أيار، وبعد احترام لوقف النار دام بضعة أيام فقط، أعاد السوريون وحلفاؤهم عمليات القصف والتدمير مجددًا ضد منطقة سيطرة عون، وكثّفوا منها طوال أسبوع إلى درجة لم يُعرف لها مثيل سابقًا.

٣١ – ترويكا القمة العربية: خرق وقف إطلاق النار من قبل سورية وحلفائها جاء واضحًا وحادًا جدًا وشديد الوطأة على جامعة الدول العربية (والملوك والرؤساء العرب) التي رأت نفسها مطالبةً من فرنسا والاتحاد السوفياتي، بصورة خاصة، بضرورة اتخاذ خطوات جديدة.

في ٢٣ أيار ١٩٨٩، عقد مؤتمر قمة عربي في الدار البيضاء، تقرّر خلاله تكليف ثلاثة من رؤساء الدول العربية معالجة الأزمة اللبنانية، وهم: العاهلان السعودي والمغربي والرئيس الجزائري.

لم يأت مؤتمر الدار البيضاء على ذكر سورية، لكنه كان واضحًا للغاية لجهة التركيز على لبنان وتأكيد استقلاله، ما أتاح في المجال أمام كثير من الحكومات العربية وغير العربية لاعتباره «موجهًا ضد النوايا السورية في لبنان»، كما اعتبر «تعريبًا للقضية اللبنانية»، التعريب الذي يعني نزع الاستفراد السوري بلبنان، ونتيجة «لحرب التحرير» التي خاضها عون.

٣٢ – الترويكا تباشر عملها. الأخضر الإبراهيمي: وضعت اللجنة الرئاسية العربية الثلاثية (الترويكا) لنفسها أهدافًا واضحة تتضمن دعوة مجلس النواب اللبناني خلال ستة أشهر لإقرار إصلاحات سياسية، وانتخاب رئيس جديد، وتشكيل حكومة اتحاد وطني و«استعادة سيادة الدولة على كل الأراضي اللبنانية». وباشرت عملها سريعًا، فشكّلت أمانة عامة، مركزها مدينة جدة في السعودية، وكلّفت بإدارتها ممثّل الأمين العام لجامعة الدول العربية الأخضر الإبراهيمي الذي وصف هدف الترويكا بأنه ليس فقط إيقاف الحرب في لبنان ورفع الحصارات، بل أيضًا «تحرير لبنان من كل هيمنة إقليمية واستعادة سيادته الوطنية». وطلبت الترويكا من دمشق، بكلام الموقف السياسي الحاسم وليس الدبلوماسي، احترام وقف إطلاق النار، ومن بغداد وقف مد العماد عون والقوات اللبنانية بالأسلحة.

٣٣ – مفاوضات الأخضر الإبراهيمي، تصلّب سوري، تصعيد القصف وتشديد الحصار: أسفرت مفاوضات الأخضر الإبراهيمي مع أطراف النزاع اللبنانيين عن تقدّم سريع، وأخذت تبرز ملامح تسوية للإصلاحات الداخلية. ولكن المحادثات مع سورية حول استعادة السيادة اللبنانية، وفقًا لمقررات مؤتمر القمة، كانت صعبة للغاية. ولتسريع الخطوات، دعت الترويكا الرئاسية العربية (العاهلان السعودي والمغربي والرئيس الجزائري)، في نهاية أيار ١٩٨٩، أعضاء مجلس النواب اللبناني للاجتماع خارج لبنان لهدف إعداد «وثيقة الوفاق الوطني».

ردت سورية على هذه المبادرة بقصف عنيف للمنطقة الشرقية (حيث سيطرة عون) وشدّدت الحصار عليها، وظهرت لأول مرة سفن حربية سورية أمام الشواطئ اللبنانية، وأغرقت ناقلة نفط مالطية. وأدى قصف البواخر بالصواريخ الموجهة بواسطة جهاز الرادار إلى زيادة في تصعيد الحصار.

٣٤ – بيان غورباتشوف وميتران: في ١٥ تموز ١٩٨٩، أصدر الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف والرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران، عقب اجتماعهما، بيانًا مشتركا رحّبا فيه بجهود الترويكا التي «واصلت جهودها رغم مجابهتها بمقاومة سورية عنيدة». فكل محاولة كان يقوم بها مبعوث إلى دمشق وبيروت، وكل لقاء بين وزراء خارجية الترويكا، كان يواكب بتصعيد القصف السوري في لبنان.

٣٥ – بيان الترويكا يعلن فشلها ويحمّل سورية المسؤولية: في ٣١ تموز ١٩٨٩، أعلنت الترويكا أسفها لفشل جهودها، وأصدرت بيانًا طويلًا (*Les Caheirs de l'Orient*, 15 (1989), p. 61-82، ونشرته وسائل الإعلام في حينه) حمّلت فيه الحكومة السورية مسؤولية هذا الفشل، وشكل وثيقة دبلوماسية عربية.

شدّد البيان على وجود توافق بين كل الأطراف اللبنانية حول كل المسائل المهمة: جميع الأطراف تتمنى السلام والتعايش، تقبل الأكثرية الساحقة بالإصلاحات السياسية وبإعادة بناء المؤسسات الحكومية وخاصة بانتخاب رئيس للجمهورية، وقبل الجميع دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد خارج الأراضي اللبنانية؛ وجاء في البيان: «... رغم وعود السوريين في فتح طرق العبور، لم يتحقق شيء من هذه الوعود. وأكثر من ذلك استمرّ الحصار البحري وجرى تصعيد أعمال العنف».

وأوضح البيان أن خلافات عميقة في المواقف والآراء حصلت بين ممثلي الترويكا وسورية، خاصة حول مسألة السيادة اللبنانية والعلاقات المستقبلية السورية – اللبنانية. واقترحت الترويكا ضرورة تجميع القوات السورية في البقاع بعد مرور مرحلة انتقالية، ويحدّد مكان تجميعها وحجمها ومدة إقامتها في اتفاق أمني سوري – لبناني يتم التوصّل إليه بإشراف الترويكا. ولكن سورية رفضت الاقتراحين. ورفض الرئيس الأسد كل إشارة إلى القوات السورية لأنها ليست قوة احتلال كي تُدفع إلى الانسحاب من لبنان، كما رفض كل مشاركة للترويكا في إعداد اتفاق لبناني – سوري. وامتنع عن التحدث إطلاقًا عن هاتين المسألتين، وكلّف وزير خارجيته بمواصلة المحادثات الأخرى التي بقيت هي الأخرى دون نتيجة: «... بالاختصار، بقي الأخوة السوريون متمسكين بمواقفهم السابقة (...) فحسب نظرنا، شكّلت التصورات المختلفة للجنة الثلاثية (الترويكا الرئاسية) من جهة، ولسورية من جهة أخرى، حول موضوع السيادة، العقبة الرئيسية...».

هكذا فشلت بادرة الوساطة من قبل جامعة الدول العربية. ولم تعز اللجنة الرئاسية، التي حمّلت هذه البادرة، هذا الفشل إلى تباين في الآراء اللبنانية حول السياسة الداخلية، بل إلى سورية وتحديدًا حول مسألة السيادة اللبنانية.

٣٦ – استياء سوري وهجوم عسكري يستهدف قصر بعبدا: ترجمت سورية استياءها وغضبها على بيان الترويكا العربية الرئاسية عبر قصف عنيف لمدينة بيروت دام ٣٦ ساعة متواصلة، أعقبه تصريح وزير خارجيتها الذي جاء فيه: «الجيش السوري باق في لبنان لمواصلة مهمته الوطنية وللدفاع عن شرف وكرامة الشعب اللبناني».

وفي ١٣ آب ١٩٨٩، تجمّعت قوات من ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي ومن مقاتلين فلسطينيين موالين للقيادة السورية، بدعم من القوات السورية، وشنّت هجومًا على سوق

مواقع الجيوش والميليشيات في منتصف عام ١٩٩٠



المصدر: تيودور هانف، «لبنان، تعايش في زمن الحرب»، ص٧٤٠.

الغرب، محاولة كسر طوق مواقع وحدات الجيش اللبناني التابعة للعماد عون ومستهدفة الهجوم على قصر الرئاسة في بعبدا (مقر قيادة عون). وبعد معارك طاحنة دامت خمس ساعات، تمكّن جنود وحدات الجيش اللبناني من رد الهجوم، فعاود الاشتراكيون والسوريون القصف المدفعي والصاروخي عن بعد.

٣٧ – ردود فعل عربية ودولية. مجلس الأمن، تحرّك الأسطول الفرنسي: المعارك في ذروتها، وردود الفعل الدولية إزاء الأزمة تزايدت وتائرها. العراق دعا إلى عقد مؤتمر قمة عربي، والأردن (ولأول مرة منذ بداية الحرب اللبنانية، إذ كان قبلًا، وأكثر الأحيان بلسان الملك حسين شخصيًا، يدعم كل مبادرة سورية) ومنظمة التحرير الفلسطينية طالبا بانسحاب القوات السورية، والمملكة العربية السعودية والمجموعة الأوروبية طالبتا بوقف إطلاق النار، وتحدث البابا عن «إبادة جماعية في لبنان».

في ١٥ تموز ١٩٨٩، دعا مجلس الأمن إلى وقف إطلاق النار وأعرب في الوقت نفسه عن تقديره لجهود الترويكا العربية.

وفي ١٩ تموز ١٩٨٩، أرسلت فرنسا حاملة طائرات وفرقاطة وناقلة مراكب للإنزال أمام الشواطئ اللبنانية في إطار إعلان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران أن استقلال لبنان مهدّد وينبغي حمايته، وقوله في الوقت نفسه أن مهمة الأسطول الفرنسي ليست عسكرية بل إنسانية.

تحليلات كثيرة جرت لمهمة الأسطول الفرنسي ومدى ما مارسه من ردع لسورية (حاملة الطائرات «فوش» كانت تنقل طائرات «سوبر إتندارد» مع صواريخ «إكزوست»، وحلّقت الطائرات عدة مرات فوق سورية) استنتج بعضها أن «ردعًا ما» قد يكون حصل بالفعل، لكن من جهة أخرى لم يخف القصف السوري عن السابق بعد ظهور الأسطول الفرنسي.

٣٨ – إحصاء بالضحايا والأضرار: وصل عدد الضحايا، منذ بداية الاشتباكات في آذار حتى نهاية آب ١٩٨٩، إلى نحو ألف قتيل، وزاد أيضًا عدد الجرحى كثيرًا. ومن الأضرار المادية تدمير ١٢٠ مصنعًا وتضرر ٤٠٠ أخرى. وكان مئات الآلاف من سكان بيروت وضواحيها قد هربوا إلى مناطق أخرى من البلاد أو إلى الخارج.

٣٩ – الترويكا عادت مجددًا: تلبية لنداءات لبنانية وعربية ودولية متكررة، عادت الترويكا الرئاسية العربية إلى الاجتماع في ٩ أيلول ١٩٨٩، ووضعت، في ١٣ أيلول، طروحات جديدة تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار، ورفع الحصارات، واجتماع مجلس النواب اللبناني محددة له تاريخ ومكان وهدف الاجتماع: ٣٠ أيلول في المملكة العربية السعودية للتشاور حول وثيقة الوفاق الوطني اللبناني التي أعدتها لجنة الترويكا الرئاسية.

٤٠ – ونجحت المبادرة العربية بمراعاة الرغبة السورية: هذه المرة، وفي غضون أيام قليلة، توقفت المعارك العسكرية، وعادت المرافئ إلى نشاطها، وكذلك مطار بيروت، وفتحت المعابر بين بيروت الشرقية والغربية. هنّأت فرنسا الترويكا وبادرت توًا إلى سحب أسطولها، وانعكس كل ذلك ارتفاعًا في سعر الليرة مقابل الدولار.

لا شك أن سر نجاح المبادرة هذه المرة كان كامنًا في التوازن التالي: تزايد الضغوط والعزلة الدولية على سورية حتى بدأ يطال أصدقاءها (صدر عن السفير السوفياتي في دمشق قول مفاده أن الاتحاد السوفياتي ينوي تخفيض مساعداته العسكرية لسورية) من جهة، وأخذ الترويكا بالاعتبار تصورات سورية ومواقفها: اللجنة الأمنية التي شكّلتها المبادرة قامت بتفتيش كل السفن المتجهة إلى لبنان بحثًا عن نقل الأسلحة المشحونة إلى لبنان (أي إلى العماد عون) وتوقيفها، وتضمين الصيغة الجديدة لوثيقة الوفاق الوطني التي عرضت على المجلس النيابي اللبناني إشارة إلى «انسحاب جزئي» للقوات السورية بعد مرحلة زمنية تدوم سنتين (في الأصل كانت الترويكا اقترحت مدة ستة أشهر) تبدأ بعد انتخاب رئيس الجمهورية وتأليف حكومة اتحاد وطني وإقرار الإصلاحات الدستورية، أي بعد اتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تستطيع الحكومة السورية ممارسة نفوذها وتأثيرها على إقرارها. وفي نهاية هذه المهلة ينبغي على القوات السورية، ليس فقط أن تتمركز في سهل البقاع – كما اقترح سابقًا – بل أيضًا «على مدخل البقاع الغربي من ضهر البيدر وحتى خط حمّانا – المديرج – عين داره» (أي حتى داخل عمق جبل لبنان). و «كذلك في مراكز أخرى». وهذا ما ترك المجال مفتوحًا لمختلف الاجتهادات والخيارات حول هذه النقطة. أما مسألة تحديد حجم القوات السورية ومدة تمركزها فقد تركت إلى اتفاق تقرّه الحكومتان السورية واللبنانية. ويقتصر دور الترويكا على استعدادها «لمساعدة الدولتين إذا رغبتا في ذلك».

هكذا، إن ما يمكن قوله، مما ظهر بوضوح في المبادرة الثانية للترويكا العربية (بعد توقف مبادرتها الأولى كما ذُكر آنفًا)، انها ربطت الوساطة العربية في موضوع المسائل الأمنية برغبة الحكومة السورية، ولم تلحظ أي مشاركة للترويكا الرئاسية العربية في إعداد اتفاقات سورية – لبنانية وفي كل المسائل التي كانت موضوع خلاف سابق.

٤١ – عضو الترويكا الرئاسية الرئيس الشاذلي بن جديد يوضح: نشرت الجريدة «الفرنسية» اللبنانية «الأوريان – لوجور»، في عددها ٣ تشرين الأول ١٩٨٩، حديثًا لعضو الترويكا الرئاسية العربية الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، أشار فيه إلى أن فريقًا من اللبنانيين طالب بانسحاب السوريين، ورفض ذلك فريق آخر، كما طالبت بعض الدول العربية بشدة بهذا الانسحاب. لهذا السبب طلبت الترويكا العربية بالانسحاب السوري كشرط للتسوية، ما أساء إلى السوريين وعارضوه بقوة. على أثر ذلك وضعت الترويكا حدًا نهائيًا لمهمة الوساطة التي كلفت بها. ولكنها عادت إلى متابعتها بطلب من دول عربية ودول أخرى. عندئذ طُرح السؤال حول ما إذا كان الانسحاب السوري ينبغي أن يحصل ضرورة قبل التوصّل إلى تفاهم سياسي بين اللبنانيين، وقد اقترن هذا السؤال بتساؤل عن إمكانية وجود سلطة لبنانية مسلحة تستطيع أن تضمن الأمن وامتلاك ثقة كل اللبنانيين. لذلك تقرّر البدء أولًا بمعالجة المشاكل اللبنانية الداخلية، واعتبار الانسحاب السوري كمرحلة أخيرة للتسوية. ولكن الترويكا التزمت تجاه اللبنانيين بمساعدتهم في معالجة الانسحاب السوري عندما تتحقق شروط التفاهم الداخلي.

٤٢ – لحظة نجاح وفشل في آنٍ للعماد عون: وضع الأزمة «القضية اللبنانية»، وبقوة، على طاولة جامعة الدول العربية، ثم، وخاصة، على رأس اهتمامات لجنة عربية رئاسية، وتوفير إمكانية لاجتماع مجلس النواب في مكان حيادي (المملكة العربية السعودية)، لا يمكن اعتبار ذلك سوى نجاح لسياسة العماد عون المتصلبة بعد سنوات طويلة من الإستفراد السوري، الذي تخلله تدخّل واحتلال اسرائيلي عدواني، في «الأزمة – القضية اللبنانية».

لكن، في المقابل، تخوّف عون من احتلال سوري غير محدود بنص في وثيقة الترويكا، ومن ارتباط متواصل للبنان بسورية يستطيع مجلس النواب أن يضفي عليه طابعًا شرعيًا. لذلك رأى نفسه محاصرًا سياسيًا مما وصلت إليه مبادرة الترويكا وأنزلته منزلة «الوثيقة» و «الحل». فلم يبقَ له خيار آخر سوى إعطاء النواب فرصة والاكتفاء بتحذيرهم لكي يصرّوا على وضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات السورية.

٤٣ – النواب تحت الضغط: في المناطق «الإسلامية – الوطنية» (مناطق حكومة الحص

وتواجد الجيش السوري)، أوضحت «أمل» و«حزب الله» (الشيعة) بأنهما لن يتسامحا مع أي تسوية دستورية ولن يقبلا بأقل من اعتماد الديمقراطية العددية. الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) أخذ يُعلم النواب ومن «يهمه الأمر» أن الضحايا الكثيرة لم تُقدم خلال سنوات عديدة لكي يُكتفى في النهاية ببعض التصحيحات في النظام السياسي القديم. في أوساط السنّة، فإن كل من كان يطرح تساؤلًا حول الموقف السوري كان عرضة للإنذار. واغتيل النائب السنّي عن البقاع، ناظم القادري، الذي أثار مع زملاء له مسألة المطالبة بانسحاب السوريين من البقاع، «نظرًا إلى انتماء هذه المنطقة أيضًا إلى لبنان» (أواخر أيلول ١٩٨٩).

أما النواب المسيحيون في منطقة سيطرة عون فأتاهم القدر الأكبر من الضغط من جانب جماهير الأهالي الذين ما إن سكت المدفع حتى اندفعوا في تظاهرات حاشدة ومتواصلة تأييدًا للعماد عون.

٤٤ – **خطاب افتتاح اجتماع «الطائف»**: في ١ تشرين الأول ١٩٨٩، افتتح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل اجتماع النواب اللبنانيين في مدينة «الطائف» (في المملكة العربية السعودية) بخطاب ركّز فيه على أن دينامية مصالحة وسلام قد بدأت مع هذا الاجتماع الذي بات «الفشل فيه ممنوعًا». في حين أعلنت المملكة العربية السعودية «ضمانات أدبية» عن بدء الانسحاب السوري فور تحقّق المصالحة الوطنية في لبنان.

أما لماذا هذه الصفة «الأدبية» للضمانات؟

لأن سورية، على ما أكّده سعود الفيصل للنواب اللبنانيين، لا تريد أن تتقيّد خطيًا بالانسحاب كي لا تبدو خاسرة أمام العماد. وقد شدّد الفيصل أيضًا، بمثل ما فعله الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (كما ذُكر آنفًا) على أن الترويكا، وبنوع خاص المملكة العربية السعودية، ستقف إلى جانب لبنان في حال إثارة صعوبات من قبل سورية.

٤٥ – **اجتماع الطائف أشبه بخلوة**: لم يُسمح للصحافيين ولا للمساعدين والمستشارين حضور اجتماع النواب اللبنانيين، وكان اتصالهم مع الخارج بواسطة الهاتف فقط. وقد شارك وزراء خارجية الترويكا (العربية السعودية، المغرب والجزائر) في المناقشات والمفاوضات منذ بداية الاجتماع حتى نهايته، الذي كان من المتوقع أن يدوم ثلاثة أيام، ولكنه دام ٢٢ يومًا.

٤٦ – **جلسة المناقشة العامة**: في البداية، حصلت جلسة مناقشة عامة عُرضت خلالها كل النقاط والمفاهيم التي يتعارض حولها اللبنانيون في السياسة الداخلية والخارجية. النواب المسيحيون طالبوا، بصورة عامة، بربط الإصلاحات السياسية بانسحاب القوات السورية، في حين رفض النواب المسلمون كل انسحاب سوري قبل إقرار الإصلاحات الدستورية وإعادة تنظيم الجيش وتحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي.

نواب «الجبهة اللبنانية» سابقًا أرادوا الحفاظ على مركز رئيس الجمهورية القوي وفقًا للدستور القائم، بينما طالب النواب المقرّبون من جنبلاط إعطاء كل السلطات للحكومة، وذهب عدد من النواب (الشيعة) إلى المطالبة بإلغاء نظام النسبة حسب الطوائف وتطبيق نظام الأكثرية العددية. وكانت مصالح الطوائف بارزة: السنّة أرادوا تدعيم مركز رئيس الحكومة، الشيعة مركز رئيس مجلس النواب، وطالب النائب الدرزي الوحيد المتبقي على قيد الحياة (توفيق عساف) بإنشاء مجلس شيوخ يكون رئيسه درزيًا.

اتفاق الطائف

«وثيقة الوفاق الوطني»

٤٧ – **لجنة الإصلاح الدستوري**: عندما كان كل نائب، أو فريق، يطرح رأيه في بداية جلسة المناقشات كان يبدو الاتفاق مستبعدًا. ولكن خلال المناقشات التالية تبيّن أن أقلية صغيرة من



وفد من النواب اللبنانيين في زيارة شكر لملك المغرب الحسن الثاني بعد اتفاق الطائف.

النواب تصر على تغيير جذري في النظام السياسي، بينما أبدت الأكثرية الساحقة استعدادًا للاكتفاء بإصلاحات جزئية. فبدا الاتفاق إذًا وشيكًا، هذا إذا جرى التسليم بأن في الأمر ثمة «إرادة للنواب» خارج ما عُرف في حينه من شعار أن «الفشل ممنوع» دوليًا وعربيًا.

كلفت لجنة من ١٧ نائبًا، جرى اختيارهم كالعادة وفقًا لانتمائهم الطائفي، لوضع مبادئ رئيسية للإصلاح الدستوري.

لم تستند هذه اللجنة، كمرجع لها، الوثيقة التي أعدّتها الترويكا العربية فقط، بل أيضًا، وبصورة أساسية، ما كان جرى من اتفاق بين البطريرك الماروني نصر الله صفير ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني.

وبالنتيجة، ولدى الانتهاء من صياغة «وثيقة الوفاق الوطني» في الطائف «لم يكن أحد راضيًا، بل قبل بها الجميع تقريبًا»، على حد ما قال أكثر من نائب مشارك في ما بعد.

٤٨ – **مقدمة «وثيقة الوفاق الوطني»**: تضمنت هذه المقدمة مبادئ عامة عن طابع لبنان وهويته: أمة ذات سيادة، وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، الحدود الواردة في الدستور والمعترف بها دوليًا، بلد عربي، جمهورية ديمقراطية وبرلمانية، احترام الحريات، المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين دون تمييز، الشعب مصدر السلطة والسيادة، مبدأ المشاركة في السلطة...

بكلمة موجزة، مبادئ واضحة تبعد كل شكل من أشكال التبعية وكل أشكال الحكم غير الديمقراطي وكل إمكانية تقسيم.

٤٩ – **النظام الاقتصادي**: تلت المبادئ المذكورة مبادئ عامة حول النظام الاقتصادي والاجتماعي: نظام حر يقوم على المبادرة الشخصية، والملكية الخاصة، «... إن تنمية متوازنة للمناطق... هي القاعدة الرئيسية للدولة

وللاستقرار. وعلى الدولة أن تسعى، عبر إصلاحات مالية واقتصادية واجتماعية، إلى تحقيق عدالة اجتماعية شاملة».

ذهبت الوثيقة، هنا، إلى أبعد مما كان يتضمنه الدستور السابق، إذ جرى التشديد على اقتصاد السوق، ولكن أيضًا على قيام «دولة اجتماعية» تعمل على تحقيق التوازن في مستوى العيش في كل مناطق البلاد.

٥٠ – المجلس النيابي: أُقرّ مبدأ جديد لمجلس النواب «من أجل احترام مبادئ التعايش بين اللبنانيين»، وذلك بوجوب وضع قانون جديد للانتخاب. وطالما لا يتم الاتفاق على هذا القانون «خارج النظام الطائفي»، تتوزّع مقاعد النواب وفقًا لنظام نسبي بين كل طائفة وبين المناطق. فنظام النسبة الذي كان قائمًا حتى الآن ٦ للمسيحيين مقابل ٥ للمسلمين، استبدل بمبدأ المساواة.

أما في حال انتخاب مجلس نيابي غير طائفي ينبغي إنشاء مجلس شيوخ تتمثل فيه «كل العائلات الروحية»، وتقتصر صلاحياته «على الشؤون المصيرية». وإقرار نظام المجلسين يبقى منوطًا بمجلس النواب القائم على قاعدة المساواة عدديًا بين المسيحيين والمسلمين.

حصل جدال بنوع خاص في الطائف حول موضوعين: رفع عدد المقاعد وتعيين نواب جدد مكان المتوفين والمقاعد الجديدة من قبل حكومة الاتحاد الوطني التي سيجري تشكيلها.

المقاعد الجديدة لا بد منها لتطبيق مبدأ المساواة في عدد المقاعد. كانت الترويكا الرئاسية العربية اقترحت العدد ١٢٨ مقعدًا. ولكن أكثرية النواب الحاضرين في الطائف عارضت ذلك لتخوّفها من تعبيد الطريق أمام زعماء الميليشيات لدخول المجلس (خاصة وأن هذه التخوفات تستند إلى سابقة جاءت في اتفاق الميليشيات الثلاث، – القوات اللبنانية، أمل والحزب التقدمي الاشتراكي – في دمشق أواخر ١٩٨٥ الذي لحظ رفع عدد النواب إلى ١٩٨)، خاصة عبر عملية التعيين.

أخيرًا، تمّ التوصّل، نظرًا إلى صعوبة إجراء انتخابات جديدة في البلاد، إلى القبول بمبدأ التعيين، ولكن على أساس رفع عدد النواب إلى ١٠٨.

وجرى تدعيم دور رئيس مجلس النواب، فرفعت مدة ولايته من سنة إلى أربع سنوات، أي طيلة دورة كاملة لمجلس النواب، مع إمكانية إقالته بعد سنتين ولكن بأكثرية ثلثي عدد النواب. وأصبح يشرف على «الاستشارات الإلزامية» التي يجريها رئيس الجمهورية مع النواب لتشكيل الحكومة.

٥١ – السلطة التنفيذية: التعديلات الأكثر حسمًا التي جرى إقرارها في الطائف ليس فقط بالنسبة إلى السلطة التشريعية، بل أيضًا بالنسبة إلى السلطة التنفيذية. فقد جرى تثبيت توزيع الوظائف العليا في الدولة حسب الطوائف كما كان الأمر في السابق. فأُبقيت رئاسة الجمهورية للموارنة، ورئاسة الحكومة للسنّة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، ولكن عُدلت بشكل جذري صلاحيات هذه الوظائف.

حُجّمت صلاحيات رئيس الجمهورية، فلم يعد رئيسًا للسلطة التنفيذية، بل «رئيس الدولة ورمز الوحدة». بقي القائد الأعلى للجيش ورئيس مجلس الدفاع، ولكنه مرتبط بقرارات الحكومة في هذا المجال. فلم يعد من صلاحياته أن يترأس دوريًا جلسات مجلس الوزراء، بل «فقط عندما يرغب»، ولا التصويت، ولا يمتلك إزاء قرارات الحكومة إلا حق الفيتو لتأجيلها، وأصبح لا يكلف أحدًا لتشكيل الحكومة إلا على أساس «الاستشارات الملزمة» مع النواب، ولا يحق له لا عزله ولا إقالته.

وبالمقابل، تعاظم دور رئيس الحكومة. فهو الذي يرأس جلسات الحكومة، و«مسؤول عن تنفيذ السياسة العامة لمجلس الوزراء»، ويوقّع كل المراسيم باستثناء مرسوم تعيينه.

السلطة التنفيذية أُلقيت على عاتق مجلس الوزراء. فله، كحكومة، يعود حق المبادرة في إعداد القوانين، وهي مهمة كان يشارك فيها رئيس الجمهورية سابقًا. وقرارات الحكومة ينبغي أن تؤخذ توافقيًا. وفي حال تعذر ذلك يُصار إلى عملية التصويت. والقرارات ذات «الشؤون الهامة» تحتاج إلى أكثرية ثلثي أعضاء الحكومة، وجرى تحديدها بوضوح: التعبئة العامة، حالات الطوارئ، إعلان الحرب، إبرام السلام، المعاهدات الدولية، الموازنة العامة، مشاريع التنمية الطويلة الأمد، تعيين كبار الموظفين، الإصلاح الإداري، حل مجلس النواب، قانون الانتخاب، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية وإقالة الوزراء. وإذا استقال ثلث عدد الوزراء تعتبر الحكومة مستقيلة تلقائيًا. والأسباب الأخرى التي تجعل الحكومة مستقيلة حكمًا: انتخاب رئيس جمهورية جديد، بداية مجلس نيابي جديد، استقالة رئيس الحكومة أو وفاته.

٥٢ – إلغاء الطائفية: ثمة تناقض ظاهري يبدو في قرارات الطائف إزاء مسألة «إلغاء الطائفية». ففي حين تشير هذه القرارات إلى أن إلغاء الطائفية يشكل «هدفًا وطنيًا جوهريًا»، إلا أنه اكتُفي على صعيد القرارات الواقعية لتحقيق هذا الهدف، بعد حديث جرى عنه بسرعة، بذكر أن «مجلسًا وطنيًا» برئاسة رئيس الجمهورية، يُدعى له، ويتألف من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وشخصيات سياسية واجتماعية وثقافية وجامعية، ويسعى إلى «دراسة إلغاء الطائفية على مراحل». ولم يوضع لذلك أي جدول زمني، كما لم يوضع أيضًا جدول زمني لإنشاء نظام المجلسين الذي لا يلغي الطائفية بل يوكلها إلى مجلس شيوخ.

٥٣ – المرحلة الانتقالية: بالنسبة إلى هذه المسألة تمّ الاتفاق على قرارين واقعيين: إلغاء نظام النسبة الطائفي في الإدارة في ما يختص بموظفي الوظائف المتوسطة والدنيا، بينما جرى مجددًا تثبيت نظام المساواة بين المسيحيين والمسلمين بالنسبة إلى وظائف الفئة الأولى في الإدارة المدنية والعسكرية (هيئة ضباط الأركان وكبار الضباط). وكذلك تقرر إلغاء خانة الانتماء الطائفي من تذاكر الهوية.

٥٤ – العلاقات بين لبنان وسورية: لم يبحث اجتماع الطائف فقط في النزاعات اللبنانية الداخلية، بل أيضًا في مسألة العلاقات العسكرية والسياسية بين لبنان وسورية. وقبل هذا الاجتماع، كانت الترويكا الرئاسية العربية قد ناقشت هذا الموضوع مع الحكومة السورية التي كانت كلمتها، في النهاية، هي الكلمة الفصل. فقد أكّد وزراء خارجية الترويكا للنواب بأنهم ليسوا بحال يؤهلهم للحصول على أكثر من ذلك. وهذا يعني القبول بالنص الذي يعترف بدور الجيش السوري كـ«مساعد للحكومة اللبنانية لاستعادة سلطتها»، وذلك خلال مرحلة تدوم سنتين ابتداءً من إقرار عملية الإصلاح، وإضفاء طابع الشرعية على تمركز القوات السورية في البقاع وفي الجبل، «كما في مناطق أخرى» لمرحلة غير محددة يجري التفاوض حولها لاحقًا بين الحكومتين اللبنانية والسورية دون مشاركة الترويكا، والالتزام بإقرار «علاقات مميزة بين لبنان وسورية في كل المجالات» عبر اتفاقات ثنائية.

٥٥ – لا مجال أمام النواب للتفاوض حول هذه المسائل (صوت جوزف سكاف): لم يكن أمام النواب إلا قرار القبول أو الرفض. أما الرفض فيعني العودة الفورية لعمليات القصف والتدمير. عندئذ أصرّ النواب المسيحيون على تحديد شروط للانسحاب السوري، وخاصة من هؤلاء النواب جوزف سكاف، نائب زحلة عن الروم الكاثوليك، الذي كان الأكثر تأثرًا مباشرة بتمركز الجيش السوري في البقاع. فطالب بإصرار شديد بتحسين النص المتعلق بتمركز الجيش السوري. عندئذ قام وزير الخارجية السعودي

سعود الفيصل بزيارة دمشق (خلال اجتماع الطائف). وبعد جولتين من المحادثات مع الرئيس السوري حافظ الأسد، دامت الثانية ست ساعات، عاد إلى الطائف حاملًا «تنازلات سورية»: موافقة سورية على أن يكون عدد النواب في المجلس النيابي ١٠٨ بدلًا من ١٢٨ (أي وفقًا لقرار النواب اللبنانيين)، وقبولها بإضافة عبارة «في إطار سيادة واستقلال البلدين».

٥٦ – **الفرصة الأخيرة... وإلا مصير اللبنانيين كمصير الفلسطينيين**: بعد عودته إلى الطائف أعلن الأمير سعود الفيصل أمام النواب اللبنانيين بأن عليهم اتخاذ القرار، إذ إن نص الوثيقة «وثيقة الوفاق الوطني»، كما هو ماثل أمامهم، يشكّل الفرصة الأخيرة. ثم ذكّر النواب برفض العرب مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في العام ١٩٤٧، ومنذ ذلك الحين والفلسطينيون يبحثون عن قطعة أرض صغيرة لوطن لهم. وكذلك اللبنانيون يعرّضون أنفسهم للخطر، إذ يتحوّلون، مثل الفلسطينيين، إلى شعب دون وطن. فإذا ما اندلعت الحرب من جديد فستكون عاقبتها تدمير لبنان وتهجير سكانه. ومما قاله الأمير سعود أيضًا: «لم نستطع الحصول من السوريين على شيء أفضل ولن نستطيع أن نحرز أي تقدم بعد». ووعد سعود الفيصل النواب أيضًا باستعداد مليكه العاهل السعودي ووزيري خارجية المغرب والجزائر لتقديم المساعدة إذا ما تمّ إقرار الوثيقة.

٥٧ – **إبراز الجوانب الإيجابية، إمكانية انسحابات سورية واسرائيلية**: عضوا الترويكا الآخران، وزيرا خارجية المغرب والجزائر، دخلا أيضًا على خط زميلهما وزير الخارجية السعودي، فحاول الثلاثة إبراز الجوانب الايجابية في التسوية الممثلة بوثيقة الطائف، «وثيقة الوفاق الوطني». فأشاروا إلى أنه لا شيء يمنع لبنان من إرسال عدد من الجنود اللبنانيين إلى البقاع أكثر من عدد الجنود السوريين، كي لا يبقى أي مبرر لسورية للبقاء في لبنان. وعندما تسحب سورية قواتها، يصبح بالإمكان دفع اسرائيل إلى سحب قواتها أيضًا. وهكذا يمكن فقط كسر طوق إصرار سورية، وكذلك اسرائيل، في ادعاء كل منهما بضرورة البقاء في لبنان.

٥٨ – **النواب يصوّتون للاتفاق – الوثيقة**: تردّد النواب في بادئ الأمر، ثم حسموا، في اليوم الثالث والعشرين لاجتماعهم – الخلوة في الطائف، الأمر بقبولهم «الأمر الواقع». فجرى التصويت، ووافق ٥٦ نائبًا على الوثيقة من أصل ٦٢، وتحفّظ إثنان منهم حول ضرورة تحديد جدول زمني للانسحاب السوري، وسجّل ثلاثة تأييدهم لإلغاء الطائفية، وامتنع أربعة عن المشاركة في التصويت. وهكذا جرى القبول بميثاق تعايش جديد، ومعه أُضفي طابع الشرعية على الوجود السوري.

من جملة ما قدّمه لاحقًا النواب المسيحيون المصوّتون للوثيقة في الطائف من ذرائع وأسباب دفعتهم للقبول، يمكن تسجيل النقاط التالية:
– السوريون هم في البلاد وليسوا خارجها، ويسيطرون على ٨٠٪ من أراضيه، ولهم حلفاؤهم والمتحمّسون لهم والمقاتلون معهم، من أحزاب وتنظيمات وميليشيات وشخصيات... – اعترفوا بمبدأ الانسحاب على مرحلتين... – قبلوا بنزع سلاح الميليشيات خلال ستة أشهر... – الوثيقة، وإن لم تكن الحل الأمثل، إلا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه في هذا الوقت.

٥٩ – **ترحيب دولي**: أثار القبول بوثيقة الطائف ترحيبًا دوليًا واسعًا: مجلس الأمن الدولي، الولايات المتحدة، دول المجموعة الأوروبية، مصر وحتى العراق... على اعتبار أنها «الفرصة لإنهاء الحرب في لبنان».

وقام أعضاء الترويكا بخطى متسارعة لتطبيق الاتفاق. فعرضوا على رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عقد جلسة نيابية في بيروت لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في جلسة عادية، وانتخاب رئيس للجمهورية. وسافر مندوب الترويكا الأخضر الإبراهيمي حالًا إلى بيروت لحث العماد عون على الموافقة.

تمرّد العماد عون

٦٠ – **«يحق لهم الإصلاحات لكن ليس التنازل عن السيادة»**: رفض العماد عون «وثيقة الطائف» معلنًا بأنه لا يعارض الإصلاحات السياسية، بل إنه يريد إصلاحات أكثر راديكالية، وإنما لا يستطيع الموافقة على إضفاء طابع الشرعية على الوجود العسكري السوري في لبنان، لأن ذلك يحد من استقلال الدولة وسيادتها. فالنواب كان لهم الحق بإقرار الإصلاحات، ولكن لا يحق لهم دستوريًا عقد معاهدات دولية، وبنوع خاص لا يحق لهم «التنازل عن السيادة الوطنية»، وهدّد عون بأنهم إذا ما أصرّوا على ذلك فإنه سيضطر إلى حل المجلس النيابي.

٦١ – **وقف وحيدًا أمام السياسيين وجماهيريًا جدًا بين المسيحيين**: مع هذا الرفض القاطع للقسم المتعلق بـ «الوجود العسكري السوري» في وثيقة الطائف، وجد عون نفسه وحيدًا أمام القيادات السياسية في لبنان: النواب أصرّوا على قرارهم؛ البطريرك الماروني نصر الله صفير أعرب عن ارتياحه وشكره لله على هذا الحل المتمثل باتفاق الطائف ودافع عن النواب ملتقيًا تمامًا مع موقف الفاتيكان القاضي باختيار أهون الشرين؛ القوات اللبنانية أبدت بدورها مع بعض التحفّظ موافقتها على الطائف الذي حمل إليها تباشير التخلّص من العماد عون وإعادة كسب نفوذها في المنطقة المسيحية.

في المقابل كان الشارع المسيحي يقترع للعماد عون بإضراب عام وشامل ضد قرارات الطائف، و «سيرًا على الأقدام» عبر تظاهرات يومية أمام قصر بعبدا تأييدًا له واستعدادًا لدعمه رغم حالة الإنهاك والخلل الهائل في موازين القوى لمصلحة خصومه.

٦٢ – **عون يحل مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات جديدة**: اقتناعًا منه بأن تسوية العلاقات المستقبلية مع سورية كما جرى القبول بها في الطائف ستكون مليئة بالمخاطر بالنسبة إلى لبنان، واستنادًا إلى الدعم الشعبي الذي تلقاه، تجاوز العماد عون، في ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، حدًا خطيرًا، دستوريًا وسياسيًا وأمنيًا، وأصدر القرار ٤٢٠ القاضي بحل مجلس النواب، مستندًا إلى سابقة تاريخية في فرنسا: «الوضع شبيه بوضع الجنرال ديغول (حكومة فرنسا الحرة) إزاء المارشال بيتان (حكومة فيشي)، الأول يمثّل المقاومة لفرنسا الحرة، والآخر فرنسا المحتلة، نحن نقاوم اتفاقًا فرض علينا في ظل الاحتلال». وفي القرار، حدّد عون موعدًا لانتخابات جديدة في كانون الثاني ١٩٩٠.

٦٣ – **جدل قانوني**: إذا كانت شرعية حكومة العماد عون يصعب الجدل حولها دستوريًا، إلا أن إقدامها، كحكومة انتقالية، على حل مجلس النواب اعتبر غير دستوري.

وحده تقريبًا النائب العميد ريمون إده رأى أن هذا الإجراء قانوني، وأخذ يصف نفسه ابتداءً من ذلك الحين بـ «النائب السابق».

رئيس مجلس النواب حسين الحسيني استشار الاختصاصي القانوني في الدستور الفرنسي جورج فادال الذي أوضح أن الحكومة تمارس، وفقًا للمادة ٦٢ من الدستور، في حال شغور منصب الرئاسة، مهامها التنفيذية، ولكن لا يحق لها حلّ مجلس النواب، لأن ذلك يتناقض مع مهامها الانتقالية. فحل المجلس من قبل حكومة انتقالية، يجعل من الحكومة الجهاز الدستوري الوحيد،

وبالتالي يحصل اعتداء صارخ على المبدأ الأساسي المتعلق بتوزيع السلطة.

هذا إضافة إلى أن توقّع انتخاب مجلس جديد في ظل الأوضاع السائدة بدا وهميًا للغاية. فاضطرّ عون نفسه، في مطلع ١٩٩٠ إلى إرجاء موعد الانتخابات إلى أجل غير مسمّى.

٦٤ – **انتخاب الحسيني ومنصور وإقرار وثيقة الطائف وانتخاب رئيس الجمهورية رينه معوض في جلسة واحدة**: دعا حسين الحسيني (رئيس مجلس النواب، ووفق ما أقرته الترويكا الرئاسية العربية وجرى الاتفاق عليه في مناقشات الطائف) مجلس النواب للانعقاد في قاعدة مطار القليعات الجوية التي تبعد ٧ كلم عن الحدود السورية. في تلك الأثناء كان معظم النواب المسيحيين في باريس، إذ كانوا قصدوها بعد اجتماع الطائف، ولم يعودوا إلى منازلهم في المنطقة التي كان يسيطر عليها عون خشية من أن يُمنعوا من المشاركة في أي جلسة نيابية. لذلك سافر الحسيني إلى باريس، وأقنع النواب الـ ٢٥ هناك بالسفر إلى القليعات. نقلتهم طائرة خاصة يملكها رجل الأعمال اللبناني رفيق الحريري مباشرة إلى القاعدة الجوية في القليعات، بينما وافاهم إليها النواب الآخرون عن طريق البر. وبعد حضور ٥٥ نائبًا واكتمال النصاب، عقدت جلسة نيابية في ٥ تشرين الثاني ١٩٨٩.

خلال هذه الجلسة، انتخب حسيني الحسيني مجددًا رئيسًا للمجلس، وانتخب غيابيًا ألبير منصور نائبًا له. ثم جرى التصويت على وثيقة الطائف، فوافق عليها كل النواب الحاضرين، وتحفّظ تسعة منهم.

ثم بوشر بعملية انتخاب رئيس الجمهورية. في الدورة الأولى من الاقتراع حصل النائب رينه معوض على ٣٥ صوتًا مقابل ١٦ صوتًا لرئيس حزب الكتائب جورج سعاده و٥ أصوات نالها الياس الهراوي. أما سليمان فرنجية وميخايل الضاهر فكانا قد سحبا ترشيحهما قبل البدء بالاقتراع.

في الدورة الثانية فاز رينه معوض (نائب زغرتا) بأكثرية ٥٢ صوتًا وامتنع ٦ نواب عن التصويت.

حضر عدد من السفراء الأجانب جلسة الانتخاب. وقد صدرت تصريحات تأييد لانتخاب رينه معوض من الدول العربية ومن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا. وأبدت إيران موقفًا سلبيًا، إذ رأت في انتخاب معوض تثبيتًا للنظام الطائفي، وعبّر العراق عن تحفظه لأن الوضع في لبنان سيبقى معقدًا طالما هناك احتلال من قبل قوات «أجنبية» وخاصة سورية.

أثارت جلسة الانتخاب هذه جدلًا قانونيًا أيضًا، خاصة لجهة التشكيك في التصويت على وثيقة الطائف. فالمادة ٧٥ من الدستور اللبناني تنص على أنه عندما ينعقد المجلس لانتخاب رئيس للجمهورية، فإنه يشكّل فقط هيئة انتخابية وليس مجلسًا للتشاور، وعليه حالًا ودون تردّد أو نقاش أن يباشر بعملية انتخاب رئيس الدولة. فالتصويت على وثيقة الطائف حصل قبل انتخاب رئيس للجمهورية لأن النواب المسلمين اعتبروا قبول الإصلاحات كشرط للاشتراك في انتخاب الرئيس. وهكذا كان.

٦٥ – **عون لم يعترف بانتخاب معوض**: المجلس محلول بنظر العماد عون، إذًا جلسته غير قانونية، وكذلك غير قانوني ما صدر عنها من إقرار لوثيقة الطائف، ثم انتخاب للرئيس رينيه معوض. لكن عزلة عون الدولية ازدادت مع هذا الانتخاب وأطبقت عليه من كل جانب، فأصبح في نظر معظم حكومات الدول ضابطًا متمردًا. إلا أنه بقي يتمتّع بتأييد شعبي واسع في المنطقة المسيحية. وفي عشية انتخاب رئيس للجمهورية هاجم المتظاهرون الصرح البطريركي الماروني في بكركي واعتدوا على البطريرك، ووضعت متفجرات على منازل معظم النواب المسيحيين. ولكن العماد عون استنكر هذه الممارسات متفهمًا في الوقت نفسه «غضب الشعب»، وصعّد من حدة تصريحاته: «أنا رئيس لبنان الحرّ والسيّد... أستند على شرعية الشعب... رينه معوض ليس إلا نائبًا سابقًا، وهذا كل ما في الأمر».

٦٦ – **لغة معتدلة للرئيس المنتخب رينه معوض**: دعا الرئيس رينه معوض كل اللبنانيين للانضمام إلى عملية السلام: «انني أعتبر رسالتي في الحياة العمل على تحقيق المصالحة بين اللبنانيين على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم. وهذه المصالحة لا تستهدف استبعاد أحد، حتى الذين يصرّون على إبعاد أنفسهم...».

٦٧ – **تحرّك سياسي لدعم معوض**: لم تحصل مظاهرات تأييد للرئيس الجديد إلا في مسقط رأسه زغرتا. ولكن معظم اللبنانيين، مع ذلك، عبّروا بشكل أو بآخر عن أملهم وارتياحهم لـ «الرئيس المعتدل». فعادت بيروت تعج بالسيارات وامتلأت المحلات التجارية والمطاعم، وانخفض سعر الدولار من ٥٣٤ ليرة قبل الانتخاب إلى ٤٢٠ بعده.

سعى رئيس الجمهورية الأسبق شارل حلو وبعض الشخصيات المارونية لإقامة حوار بين معوض والعماد عون، ولكن دون جدوى. فقد رفض عون كل وساطة وطالب النواب بالتراجع عن قرارات الطائف كشرط لإبطال مفعول قراره بحلّ المجلس.

ورغم إعلان نبيه بري ووليد جنبلاط معارضتهما للطائف، لأسباب أخرى غير أسباب العماد عون، فقد اعترفا بالرئيس معوّض وعبّرا عن استعدادهما للمشاركة في الحكومة.

٦٨ – **معوّض رفض استخدام العنف ضد المنطقة الشرقية**: لم ينجح معوّض، أثناء طرح موضوع تشكيل حكومة إنتقالية، في كسب تأييد سياسيين مسيحيين من وزن يساعده على أن تأتي الحكومة حكومة وحدة وطنية. ولدى طرح فكرة إنهاء تمرّد عون بالقوة، رفض معوّض استخدام العنف: «أريد كسب المنطقة الشرقية بالحوار وليس بالسلاح». وقد نُشر أن سورية عرضت عليه مساعدتها لـ «إلغاء عقبة عون»، وأنها أدركت سريعًا تصلّب معوّض وإصراره على إيجاد تسوية.

٦٩ – **«مقابلتان صحافيتان مستغربتان»**: في ٨ تشرين الثاني ١٩٨٩، نشرت الصحف اللبنانية، نقلًا عن صحيفة «الثورة» السورية، مقابلة مع الرئيس رينه معوّض، جاء فيها قوله: «... تقوم العلاقات المميزة بين لبنان وسورية على معطيات تاريخية وجغرافية (...) على روابط القربى والكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي (...) لبنان وسورية هما شعب واحد في دولتين، وجزء من الأمة العربية التي مزّقتها القوى الاستعمارية...». لكن المكتب الإعلامي للرئيس معوض سارع إلى الإعلان عن أن الرئيس لم يعط أي تصريح ولم تجرَ معه أي مقابلة. وبعد أيام قليلة، تكرّر الأمر نفسه مع زوجة الرئيس نايلة معوّض، وقد أنكرت هي أيضًا أن تكون قد أُجريت معها أي مقابلة صحافية.

٧٠ – **اغتيال الرئيس معوّض**: في أجواء توتّر كثيف: معوّض يصرّ مجددًا على تحقيق قرارات الطائف، وعون يصفها بـ «الخيانة والفشل»، احتفل لبنان، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩ بعيد استقلاله السادس والأربعين. وفي طريق عودة الرئيس معوّض إلى مكان سكنه بعد حفل استقباله السفراء الأجانب في القصر الحكومي، وكان لم يبتعد بعد سوى عشرات الأمتار من هذا القصر الكائن في بيروت الغربية حيث السيطرة الأمنية للقوات السورية دون سواها، انفجرت سيارة مفخخة أدّت إلى مقتله ومقتل ١٣ شخصًا آخرين. أول تعليق على الحادث جاء على لسان مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، الذي اتّهم اسرائيل والعراق والعماد عون بتنظيم هذا الاغتيال. وكما هو الحال في عدد كبير من الاغتيالات السياسية السابقة في لبنان، كان من الصعب جدًا تحديد

الرئيس رينيه معوّض

الجهة الدافعة إليها بدقة، كما لم يُعرف الجاني، فبقي، ولا يزال، مجهولًا.

٧١ – انتخاب الياس الهراوي رئيسًا للجمهورية: بعد ساعات من اغتيال الرئيس رينه معوّض، انتقل حسين الحسيني رئيس مجلس النواب إلى دمشق (مساء ٢٢ تشرين الثاني)، للتشاور مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري. وفي صباح اليوم التالي، ٢٣ تشرين الثاني، التقى ٣٩ نائبًا في فندق بارك أوتيل في شتورا (الفندق الذي لا تذكره وسائل الإعلام الأجنبية إلا وتذكر معه أنه مركز جهاز الاستخبارات العسكرية السورية)، وقد وافاهم إلى هناك عدد من النواب الذين حضروا مجددًا من باريس في طائرة رفيق الحريري الخاصة. وفي اليوم التالي انعقد، هناك، مجلس النواب في جلسة رسمية ووسط إجراءات منعت حضور الصحافيين. وقد اكتمل النصاب بحضور ٥٣ نائبًا. كان المرشّح الوحيد نائب زحلة الياس الهراوي، الذي فاز في الجولة الثانية بـ ٤٧ صوتًا، ولم يصوّت ضده أحد، ولكن ستة نواب امتنعوا عن التصويت. وعلى أثر ذلك مباشرة، أقرّ النواب تجديد ولاية مجلسهم لفترة أربع سنوات أخرى.

دعا الرئيس الجديد الياس الهراوي اللبنانيين إلى «التفكير والوعي بدلًا من الانجراف في مغامرة سياسية»، وحثّ على التسلّح بـ «الواقعية بدلًا من الاستماع إلى الشعارات التي ستحول الأحلام والآمال إلى دموع».

٧٢ – الهراوي ينذر عون وعشرات الآلاف يندفعون إلى قصر بعبدا: لم يمر يوم واحد على انتخاب الهراوي إلا وكان هذا الأخير قد أصدر قرارًا بإقالة العماد عون كقائد أعلى للجيش، وأمره بمغادرة قصر الرئاسة في بعبدا خلال ٤٨ ساعة، وإلا «عليه تحمّل النتائج». «لم ننتخب لإعلان حرب جديدة، ولكن إذا ما اندلعت حرب جديدة، فلن تدوم سوى ساعات قليلة، وذلك للقضاء على الذين لا شرعية لهم. أنا مقرّر أن أحكم انطلاقًا من بعبدا... حتى وإن لم يبقَ هناك سوى غرفة واحدة». وعرف الجميع أن الرئيس «مقرّر» الاستعانة بآلة الحرب السورية، بما فيها سلاح الطيران السوري، إذ معروف أن قصر بعبدا شديد التحصين ولا يدمّره خلال «ساعات قليلة» إلا سلاح الطيران.

لكن ما إن أصدر الهراوي إنذاره للعماد عون حتى اندفع عشرات الآلاف من الناس إلى بعبدا ليحموا بأجسادهم القصر والعماد المقيم فيه. فنصبت حول القصر الخيام وبدأ اعتصام دام عدة أسابيع، كما ساهم الفنانون والشعراء والموسيقيون في إثارة مشاعر الجماهير الزاحفة بصورة متواصلة إلى بعبدا.

٧٣ – مواقف: ارتعب الهراوي من هذه الظاهرة، وكانت أي غارة جوية ستؤدي إلى مجزرة جماعية لا شبيه لها في التاريخ. ونصحه البطريرك الماروني، الذي كان خصمًا للعماد عون، بعدم استخدام العنف. وكذلك فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والفاتيكان. أما اسرائيل فقد وجدتها فرصة لتشدّد من جديد على أنها تعتبر المجال الجوي اللبناني «خطًا أحمر» من غير المسموح للسوريين بخرقه. فحذّر قائد سلاح الطيران الاسرائيلي سورية من استخدام طائرات لأن ذلك سيؤدي إلى «مجابهات غير مرغوبة» مع الطائرات الاسرائيلية التي كانت تحلق دوريًا في الأجواء اللبنانية (لم تتحرّك إسرائيل إطلاقًا لمعارضة أو لمواجهة الحصار البحري الذي أقامته البحرية السورية ضد المنطقة المسيحية). وما جعل كل غارة جوية صعبة للغاية، إضافة إلى ذلك، أن عون استحصل من العراق على صواريخ أرض – جو نصبها حول بعبدا.

وما بدا كتظاهرات مناوئة لقرارات الطائف، تحوّل خلال أسابيع قليلة إلى حركة تأييد للعماد عون شبيهة بظاهرة «عبادة الشخصية». لقد وجد عدد كبير من الشباب في المنطقة المسيحية فرصتهم لرفض النظام البرلماني القائم، ورفض ممثليه وإبداء التقدير والإعجاب بشخصية قيادية متطورة وضعت نصب عينيها وحدة الأراضي اللبنانية وتحريرها (أعداء عون وصفوا حركة التأييد هذه المترجمة بتظاهرات يومية بـ «كرنفال بعبدا» تهكمًا. وروى كثير من أفراد الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة أن بعض وسائل الإعلام الأميركية أظهر هذه التظاهرات، وأكثر من مرة، على أنها معادية للعماد عون ومطالبة برحيله على أساس أنه متمرد على الشرعية ومعارض للحل السلمي الذي قدّمته المبادرة العربية).

هكذا قضت هذه الظاهرة الشعبية على إمكانية الترجمة العملية لقرار الهراوي بالقضاء على «مشكلة عون» بالعنف وسريعًا. وفي ١٤ كانون الأول ١٩٨٩، أعلن الهراوي بأنه لم يطلق أي إنذار ضد عون ولم ينوِ القيام بأي هجوم عسكري ضد بعبدا، ولكنه قال في الوقت نفسه بأنه يملك وسائل أخرى أكثر فعالية لتحقيق هدفه.

٧٤ – أولى حكومات «جمهورية الطائف»: بعد انتخاب الهراوي مباشرة، كُلّف سليم الحص مجددًا تشكيل حكومة جديدة. فتشكّلت (٢٥ تشرين الثاني ١٩٨٩)، إلى رئيسها الحص، من ميشال ساسين، نزيه البزري، جورج سعادة، ادمون رزق، علي الخليل، سورين خان أميريان، عبد الله الراسي، نبيه بري، وليد جنبلاط، الياس الخازن، ألبير منصور، محسن دلول وعمر كرامي. حكومة من داخل أعضاء المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء بري وجنبلاط ودلول وكرامي. ألقت بيانها الوزاري في المجلس النيابي في جلسة ٢٦ تشرين الثاني في بارك أوتيل شتورة.

الوزراء المسلمون، ومن بينهم نبيه بري ووليد جنبلاط، تسلّموا حالًا حقائبهم، وكذلك الوزراء المسيحيون المقيمون في المناطق الواقعة تحت السيطرة السورية، ولكن وزيرين مسيحيين كانا يقيمان في المنطقة المسيحية تردّدا في قبول تعيينهما: ميشال ساسين بقي في باريس، وجورج سعادة، رئيس حزب الكتائب، تردّد بين القبول والرفض، لأن الأمر كان مشروطًا بـ «حكومة وحدة وطنية» في إطار قرارات الطائف. بدأ الهراوي والحص، بسرعة وبإمكانيات واسعة، في الاستفادة من أجهزة الدولة لتكثيف العزلة على العماد عون. فطلب إلى كل الموظفين مغادرة المكاتب الوزارية والإدارات الرسمية الواقعة في منطقة سيطرة عون، وقُطعت الرواتب عن الذين لا ينفّذون هذا القرار. وفي وزارة الخارجية استبدل الموظفون الموالون لعون. كما عُيّن العماد إميل لحود قائدًا للجيش، فأمر كل الضباط والجنود بالالتحاق بقيادته. وخلق هذا الأمر تضعضعًا في أوساط الضباط إذ حار عدد كبير منهم حول إلى مَن ينبغي أن يعود ولاؤهم. ونشر بعض وسائل الإعلام أن العماد عون أمر، في ٣ كانون الثاني

١٩٩٠، بإلقاء القبض على ثلاثة ضباط بتهمة قيامهم بمفاوضات مع العماد لحود، وتخطيطهم لتسليم موقع عمشيت العسكري لقيادة الجيش الجديد، ومنه يتقدمون جنوبًا في عمق منطقة سيطرة عون.

٧٥ – صعوبات كبيرة تعترض عون: أبلغ هذه الصعوبات تأثيرًا عليه كان الأمر الذي أصدرته حكومة الحص إلى البنك المركزي بقطع رواتب الجيش والموظفين في منطقة سيطرة عون. فلم يبق أمامه إلا أن يقطع مداخيل الدولة التي تؤمنها منطقة سيطرته، بهدف استخدامها لدفع رواتب الجيش والموظفين فيها. وكما كان الحال في كل البلاد منذ مدة طويلة فإن مداخيل الدولة كانت عاجزة عن تغطية المصاريف، لذلك كان اللجوء إلى القروض وإلى طبع أوراق نقدية. وهذان الأمران كان بوسع حكومة الحص، دون حكومة عون، أن تتصرّف بهما لوجود البنك المركزي في بيروت الغربية.

اعتمد عون المخرج الوحيد المتبقي له، على صعيد المال، أي زيادة المداخيل في منطقته. وما كان هذا الأمر ممكنًا إلا على حساب القوات اللبنانية التي احترمت اتفاقها، على هذا الصعيد، بعد حربها الأولى مع عون في شباط ١٩٨٩، جزئيًا فقط. إذ كانت قد واصلت «جباية الضرائب والرسوم الجمركية» بنسب عالية. وهكذا كان بمقدور القوات تأمين رواتب أفرادها المدنيين والعسكريين ودفع رواتب أعلى من الرواتب التي كانت تدفع لموظفي عون وضباطه وجنوده.

وباختصار، وضعت العقوبات المالية والاقتصادية التي اتخذتها حكومة الحص العماد عون في وضع فرض عليه الدخول في نزاع محتّم مع القوات اللبنانية.

٧٦ – خلافات عون – جعجع: لم يكن السبب المالي والاقتصادي هو مفجّر هذه الخلافات، وإن كان سببًا مهمًا وضاغطًا. فثمة خلافات سياسية عميقة وأهداف متضاربة بين جعجع (القوات) وعون:

أخذ العماد عون على عاتقه مسؤولية تمثيل الدولة الواحدة الموحدة، في حين رأت القوات اللبنانية مبرّر وجودها في الدفاع عن «الشعب المسيحي»، وفي قيام «دولة فدرالية مرنة» يستطيع جزؤها المسيحي التمتّع بحكم ذاتي واسع. العماد عون أراد تحرير كل البلاد، بينما رأى جعجع أن على المسلمين اللبنانيين أن يحرّروا أنفسهم بأنفسهم عندما يرغبون بذلك، وينبغي في الوقت الراهن تدعيم الحفاظ على القرار المسيحي الذاتي في المنطقة الشرقية.

على صعيد النظرة إلى سورية في إطار الأحداث الأخيرة، لم يكن جعجع لينتظر شيئًا من التحدّي غير الضروري لها وهي المتفوقة بقوّتها العسكرية، ولا من حرب التحرير التي أعلنها العماد عون. حاربت القوات إلى جانب الجيش في هذه الحرب لأن الأمر كان يتعلق بالمنطقة التي تتمسّك بها، وإن عن غير قناعة سياسية. فقد امتنع جعجع خلال أشهر طويلة عن إعطاء أي تصريح علني. ولكنه بعد نهاية التهديد العسكري المباشر للمنطقة المسيحية، لم يعد يرى أي مبرر للتضامن غير المشروط مع العماد عون. فحزب الكتائب، الذي كان للقوات منذ عدة سنوات الكلمة النهائية في اجتماعات مكتبه السياسي (منذ وفاة مؤسسه وزعيمه الشيخ بيار الجميّل، ١٩٨٤)، شارك بشخص رئيسه النائب جورج سعاده في خلوة الطائف، وعيّن وزيرًا في أولى حكومات الطائف. وفي ١٧ كانون الأول ١٩٨٩، قطع جعجع صمته الطويل وأعلن عن ضرورة «إعطاء فرصة للطائف». وهذا ما سهّل الاتصالات بين الهراوي والقوات اللبنانية، الاتصالات التي وصفها العماد عون بـ «الخيانة».

وقد زاد في تفاقم حدة الخلافات التسابق إلى كسب التأييد الشعبي بين المسيحيين. فلم ينجح جعجع في كسب التأييد الذي كان عليه بشير الجميّل قبل عشر سنوات، والذي تمتّع به وزاد،

في الوقت الحاضر، العماد عون. فثمة ممارسات لعناصر كثيرة في القوات أبعدت الناس عنها، بل أثارت الحقد عليها، إضافة إلى الميل الطبيعي لدى المواطنين في التعاطف مع «السلطة الشرعية» التي كانت، في أعين هؤلاء السكان، لا تزال ممثلة بـ «الجنرال».

٧٧ – ونشبت المعارك بين الجيش والقوات من جديد: في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٠، اندلعت الاشتباكات على أثر قرار حكومة عون استعادة مبنى ثانوية رسمية في تحويطة فرن الشباك كانت قد صادرته القوات اللبنانية. وخلال ساعات قليلة كانت المعارك امتدت إلى أكثر مواقع المنطقة الشرقية، وهاجمت القوات ثكنات الجيش الواقعة على الشواطئ، فاستسلم موقع للجيش في عمشيت (٣١ كانون الثاني)، ثم ثكنة صربا (٢ شباط)، والقاعدة البحرية في جونية. وكذلك انسحبت وحدة صغيرة من الجيش كانت ترابض في مرفأ بيروت إلى بيروت الغربية واستسلمت لقيادة العماد إميل لحود. وهكذا سقط الشريط الساحلي من المنطقة المسيحية خلال أيام معدودة في أيدي قوات جعجع.

في ٦ شباط ١٩٩٠، شنّ الجيش هجومًا مضادًا، واحتل بعد معارك ضارية، منطقة ضبيه على الساحل حيث كانت تقع عدة ثكنات للقوات وحيث مبنى إدارتها المالية («الصندوق الوطني»). فقامت القوات، لتخفيف الضغط عنها، بمحاصرة قاعدة أدما الجوية حيث دمّرت كل الطوافات العسكرية التابعة للعماد عون. ورغم التفوّق العددي للقوات، تمكّنت وحدة الكومندوس في تلك القاعدة من المقاومة حتى جرى في النهاية اتفاق سمح لأفراد الجيش المحاصرين بالخروج من القاعدة مع أسلحتهم.

٧٨ – جعجع يعترف بسلطة الهراوي «الشرعية» في عزّ معاركه مع الجيش: في ١٠ شباط ١٩٩٠، شنّت القوات هجومًا ضد مواقع الجيش في القليعات (كسروان) حيث كان الجيش قد قام بمحاولة فاشلة من هناك لإرسال إمدادات إلى قاعدة أدما. فجرى التصدّي لها سريعًا. وفي اليوم نفسه أعلن العقيد بول فارس، الذي استقال من الجيش قبل عدة أسابيع وكان معروفًا بتعاطفه مع القوات، نفسه قائدًا لـ «الجيش الحيادي»، فانضمّ إليه الجنود الذين استسلموا للقوات في بداية المعارك.

في ١١ شباط، وقعت معركة عين الرمانة بعد معارك طاحنة لم يعرف لضراوتها مثيل سابقًا، انسحبت على أثرها وحدات القوات إلى بيروت الغربية ومنها إلى الأشرفية. عندئذ أعلن جعجع اعترافه بـ «السلطة الشرعية»، أي سلطة الهراوي وحكومة الحص وطلب مساعدتها ضد عون. وكبادرة حسن نية ازاء حكومة الحص سلّم جعجع أربع طائرات عسكرية وقعت في حوزته عند استيلائه على مطار حالات العسكري إلى سلاح الجو التابع للعماد لحود. ولكن الهراوي ردّ على جعجع بقوله إنه سيقدّم له المساعدة فقط عندما يعترف (جعجع) بوثيقة الطائف ويعلن عن استعداده لوضع نفسه بتصرّف الحكومة.

وعندما قام الجيش، في ١ آذار ١٩٩٠، بهجوم وتقدّم في سن الفيل والنبعة، تبيّن أنه انتصر في المعركة، لكن سرعان ما تعرض جنود عون لصعوبات شديدة لأن الشوارع والمنازل كانت ملغمة، كما أظهرت القوات مقاومة عنيدة، وبدأت الذخيرة تنفد لدى الجيش.

٧٩ – أشد معارك الحرب اللبنانية ضراوة كانت معارك المارونيين عون وجعجع: مرّ أكثر من شهرين ولم يحسم أحدهما المعركة لصالحه. فانقسمت المنطقة المسيحية على نفسها رغم أنها أضيق بقعة من بقاع سلطات أسياد الحرب ومحاصرة من كل الجهات. وقامت فيها خطوط تماس بين مناطق خاصة لعون وأخرى خاضعة لجعجع: بقيت القوات مسيطرة على قضاءي جبيل وكسروان إضافة إلى الأشرفية والكرنتينا اللتين كانتا

تؤمنان اتصالهما بكسروان عن طريق البحر. أما عون فسيطر على قضاء المتن وعلى ساحل بيروت – نهر الكلب، بالإضافة إلى ضواحي بيروت الشرقية والمنطقة المحيطة ببعبدا وجزء صغير من كسروان.

لقد بلغت تلك المعارك من القساوة والضراوة مستوى لم يشهده اللبنانيون منذ بداية الحرب: استخدمت المدفعية الثقيلة والمصفحات والمدرعات والصواريخ بين السكان المدنيين وفي أحيائهم الشديدة الكثافة السكانية، ومارس الطرفان سياسة «الأرض المحروقة»، وجاءت الخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات وتجاوزت بعيد الخسائر التي تسبّب بها قصف المنطقة المسيحية من قبل السوريين قبل سنة، وأصبحت عبارة الزعيم الوطني كمال جنبلاط: «أعطوا الموارنة السلاح فيتكفلوا بإفناء بعضهم البعض» على كل شفة ولسان. وأما مسؤولية التخريب والتدمير والقنص والقتل والاعتداءات، خارج إطار المعارك العسكرية وفي أثنائها، أي الاعتداءات المتفق على تسميتها بـ «اعتداءات فردية»، فقد وقعت فيها القوات أضعاف ما وقع فيها الجيش، ذلك أنها ميليشيا وأنه جيش نظامي من جهة، ومن جهة ثانية فإن القوات امتلأت من القرويين المشردين (من بلدات وقرى الشمال) في الأشرفية وجونية وجبيل... دفعت بهم مشاعرهم إلى ممارسة العنف والسلب والنهب والحريق، واستهدفت اعتداءاتهم بنوع خاص التلامذة والطلبة الذين كانوا يرونهم يوميًا يشاركون في تظاهرات بعبدا «بدلًا من أن يكونوا إلى جانب الحكيم» (سمير جعجع). كذلك اتخذوا أفراد عائلات ضباط الجيش كرهائن، وأعدموا رميًا بالرصاص بعض الجنود الأسرى، كما أعدموا عددًا من رفاقهم في القوات الذين، في بعض الحالات، رفضوا مواصلة القتال، وقام بعض مسؤوليهم بحرمان السكان الآمنين من الغذاء والماء والكهرباء «عقابًا لهم» كون «الشعب المسيحي» المفترض، برأيهم، أن يكون إلى جانب «الحكيم» قد تحوّل إلى جانب «الجنرال».

أنشأ العماد عون مرفأ في انطلياس لتأمين الاتصال بالعالم الخارجي. ولكن القوات سدّت طريق السفن بالقصف المدفعي، فقصف عون المرافئ الواقعة تحت سيطرة القوات: هكذا نفّذ الطرفان المتخاصمان في المنطقة المسيحية ما نفّذه السوريون في العام ١٩٨٩ من حصار على هذه المنطقة. وعلى خطوط التماس في بيروت الشرقية وفي كسروان كانت تحصل دائمًا، بعد إنهاك الطرفين وبدء نفاذ ذخائرهما، اشتباكات متقطعة وأعمال كومندوس وقصف محدودة.

٨٠ – عون لإمكانية التفاوض والفاتيكان لوقف إطلاق النار: ضعفت كثيرًا إمكانية النجاح في نظر مؤيدي عون، من أركان وقادة وجماهير كانت إلى الأمس القريب شديدة الحماس له. فعرض العماد عون، في منتصف شهر آذار ١٩٩٠، على الرئيس الياس الهراوي إمكانية التفاوض لأن المعارك كشفت بأن «النزاع لا يمكن حله بالعنف بل بالحوار فقط». ولكن الهراوي رفض هذه «الإمكانية» مشترطًا قبلها قبول العماد عون باتفاق الطائف.

وفي ٢١ أيار ١٩٩٠، وتحت وطأة الاستنزاف المتواصل لدى الفريقين، عون وجعجع، جرى التوصّل إلى وقف لإطلاق النار بفضل وساطة الفاتيكان.

٨١ – عون لمبدأ «إمكانية التفاوض» ويقبل بمساعدات حلفاء سورية: بدا جعجع منقلبًا على تاريخه وتاريخ القوات اللبنانية بإعلانه استعداده لتأييد اتفاق الطائف رغم أنه لا يمكن أن يعني سوى ربط لبنان بسورية. وكذلك بدا عون منقلبًا على نفسه أيضًا، وإن بدرجة أقل وبفعل ظرف بالغ الدقة والصعوبة، فقبل بمحروقات وذخيرة أمّنها له إيلي حبيقة والحزب السوري القومي الاجتماعي، وبالمقابل سمح لهما بمعاودة نشاطهما السياسي في المتن. وجرى كلام كثير على نوايا سورية في الموضوع، أقربه إلى المنطق أنه ليس من مصلحتها

انتصار جعجع ولا عون، بل اضعافهما معًا، كما أنها لم تكن مستعجلة لتطبيق اتفاق الطائف، وأخذت وقتها في إقناع الهراوي والحص بأنها وحدها القادرة على مساعدتهما لبسط سلطتهما.

٨٢ – مبادرة الهراوي وحكومته السلمية: في ١١ تموز ١٩٩٠، أطلق الهراوي، وحكومته، نداءً عامًا إلى كل القوى السياسية في البلاد «للانضمام إلى الشرعية دون إقصاء أحد أو إعطائه إمكانية احتكار تمثيل طائفة أو منطقة ما»، واقترح برنامج عمل يلحظ، كخطوة أولى، انسحاب الميليشيات من بيروت الشرقية والغربية.

حظي هذا النداء بموافقة الترويكا العربية وترحيبها، وكان سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي، والسفير الأخضر الإبراهيمي، قد حصلا قبل ذلك على موافقة الحكومة السورية حول مضمون النداء. وأيّد البطريرك الماروني مبادرة الرئيس الهراوي وحكومته، وكذلك فرنسا والفاتيكان.

٨٣ – موافقة جعجع، و«رفض عون»!؟: وافق سمير جعجع على النداء – المبادرة، لكنه اشترط أن يسلّم العماد عون قصر بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة إلى الحكومة الشرعية.

ورفض عون النداء رفضًا قاطعًا لأنه «صادر عن مراجع غير شرعية». فقام مندوب الترويكا العربية السفير الأخضر الإبراهيمي بمحاولة أخرى لإقناع العماد عون بالموافقة على اتفاق الطائف، واقترح تشكيل حكومة اتحاد وطني يتمثل فيها عون وجعجع. التقى بالعماد عون مرات عديدة، ولم يرفض الأخير اقتراح الابراهيمي مباشرة، بل وضع شروطًا، من بينها عدم تعيين النواب وتقوية صلاحيات رئيس الجمهورية إزاء صلاحيات رئيس الحكومة وإقرار تنفيذ اتفاق الطائف بعد حل الميليشيات وانتخاب مجلس نواب جديد... وكل هذه الشروط متعارضة ومضمون اتفاق الطائف، ما جعل الإبراهيمي يعلّق بقوله: «أنا لا أفهم على مَن وعلى ماذا يعتمد الجنرال؟»، فأجاب عون بأن «الجنرال والشعب يقرران معًا».

ثمة رواية أخرى يؤكّد عليها وزير الدفاع حينها ألبير منصور (في كتابه: «الانقلاب على الطائف»، ص١٣٣–١٣٤)، مفادها أن عون قبل بمبادرة مجلس الوزراء، تموز ١٩٩٠، وأعطى للسفير الفرنسي موافقة خطية أُبلغت إلى رئيس الجمهورية، الذي «أخفى» هذه الموافقة على مجلس الوزراء: «... أؤكد أنه لو أعلم مجلس الوزراء بالأمر في حينه لكان أوقف العملية العسكرية حتمًا (١٣ تشرين الأول). لماذا لم يعلم مجلس الوزراء بتلك المفاوضات مع العماد عون ولا بنتائجها الإيجابية؟ لا جواب لدي فليُسأل الرئيس إن كان لديه جواب».

٨٤ – حسابات جديدة لعون، محاولة تقرّب من سورية: غابت تقريبًا عبارة «حرب التحرير» عن خطاب عون السياسي والجماهيري في صيف ١٩٩٠، وحلت محلها، كما سبق ذكره أعلاه «إمكانية تسوية» على أساس شروط... «تقوية صلاحيات رئيس الجمهورية...». وعلّق جعجع وعدد من السياسيين على ذلك بأن عون أعلن دائمًا، خلال مؤتمر الطائف وبعده، بأنه لا يعلّق أي أهمية على النظام السياسي، بل على السيادة الوطنية فقط، و«لكنه الآن لم يعد يتحدث عن السيادة، بل فقط عن صلاحيات رئيس الجمهورية».

لكن الحقيقة أن عون استمرّ، في ذلك الصيف، رافضًا لاتفاق الطائف في خطاباته، لكنه ما عاد يذكر «حرب التحرير» محاولًا التقرّب من سورية لاعتقاده بأنها غير مهتمة بتنفيذ عملية الطائف، وذهب، في نهاية شهر تموز، إلى حد الإعلان عن تحديد العلاقات اللبنانية – السورية بصيغ دمشق نفسها: «نحن شعب واحد من حيث التقاليد والعادات والثقافة، لماذا لا ينبغي أن تربطنا علاقات أقوى من علاقات الجوار والعلاقات المميّزة؟». لكن بدا أن سورية، كما ظهر لاحقًا،

كانت قد أصبحت في وارد عدم تصديق مثل هذا الكلام الصادر عن «عماد معزول».

المشهد العام في باقي المناطق

٨٥ – **في الجنوب**: تواصلت، في ١٩٨٩–١٩٩٠، وبنفس وتائر السنوات السابقة تقريبًا، عمليات المقاومة الوطنية، والإسلامية، والفلسطينية ضد منطقة «الحزام الأمني» (ميليشيا لحد) والقوات الاسرائيلية، كما تواصلت معها عمليات الاحتلال والهجومات الانتقامية للجيش الاسرائيلي وحلفائه في «جيش لبنان الجنوبي» (ميليشيا لحد)، وكذلك الغارات الاسرائيلية الجوية.

٨٦ – **صراع أمل – حزب الله**: في كانون الأول ١٩٨٩، اندلع من جديد النزاع المسلّح بين حركة أمل وحزب الله. بعدما تمكّن مقاتلون من حزب الله العبور من البقاع والتسلل إلى المنطقة الخلفية من صيدا. ورغم حصول وقف متقطع لإطلاق النار، حارب مقاتلو الفريقين للسيطرة على المواقع حول قرى إقليم التفاح، حيث حاولت عبثًا القوات الفلسطينية المرابضة في المخيمات المجاورة لصيدا، الفصل بين المتقاتلين وتوسيع إطار نفوذها قدر الإمكان. وقد اتصف النزاع المسلح بين المنظمتين الشيعيتين بنفس الضراوة تقريبًا التي اتصف بها نزاع عون – جعجع في المنطقة المسيحية. وقد اتّهم زعيم أمل نبيه بري حزب الله بأنه لا يشكّل مجموعة لبنانية أصيلة، وانه ليس سوى «ألعوبة» في أيدي التيارات الايرانية المتطرفة. لكن حزب الله عرف نموًا كبيرًا في قواته العسكرية مقرونًا بنمو كبير أيضًا في شعبيته. وفي أيار ١٩٩٠، شنّ هجومًا على حركة أمل في بيروت الغربية، لكن الجيش السوري أنهى مرة أخرى قتالهما دون تمكين أي فريق من الانتصار على الفريق الآخر.

٨٧ – **مناطق جغرافية – دينية – سياسية – عسكرية صغيرة**: مناطق لبنانية ممزقة تمامًا تسيطر عليها قوات عسكرية وقوى سياسية مختلفة. هكذا بدا المشهد اللبناني العام في منتصف العام ١٩٩٠:

– في طرابلس وأقصى الشمال، كانت السيطرة التامة للقوات السورية التي سبق وواجهت إزعاجًا كبيرًا لها من قبل حركات أصولية سنية.

– في الشمال المسيحي، بدأ، منذ آب ١٩٩٠، نجم سليمان طوني فرنجية (سليمان الصغير، حفيد الرئيس سليمان فرنجية) في التألّق، بعد عزله لعمه روبير وإبعاده عن المسرح السياسي. فخلا الجو لنفوذه السياسي في المنطقة بدعم (وإشراف) سوري ساعده على إبعاد خطر الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تهب من طرابلس في أية لحظة، وكذلك خطر خصمه اللدود سمير جعجع وقواته المرابضة عند أبواب منطقته الجنوبية.

– في البقاع، كان ثمة توازن، بوجود الجيش السوري وإشرافه، بين مختلف المجموعات الشيعية، والفلسطينيين، وميليشيا حبيقة (المسيحية) التي كانت تسيطر بنوع خاص في زحلة.

– في المتن وبيروت الشرقية، وُصفت خطوط التماس الجديدة بين عون وجعجع بـ«الحدود الداخلية الأكثر سخونة». أما الخطوط التقليدية، فكان الصراع قائمًا على أشدّه بين أمل وحزب الله في بيروت الغربية وضواحيها الجنوبية حيث كان السوريون يلعبون دور الحكم، الدور الذي لعبه الفلسطينيون في صراع أمل وحزب الله في الجنوب.

– في الشوف، سيطر الترقّب والحذر على الحزب التقدمي الاشتراكي (وعلى الدروز عمومًا) الخارج أيضًا من نزاع مرير (في السنوات السابقة) مع أمل، والعامل على تجنّب تدفّق الشيعة أو الفلسطينيين إلى المنطقة التي أصبحت، منذ ١٩٨٣، قليلة السكان بخروج المسيحيين منها.

– في صيدا وصور، كانت القوى الناصرية تقاسم النفوذ مع منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات، والتي كانت قد نجحت إلى حد كبير في إعادة بناء قوّتها في المخيمات المحيطة بالمدينتين.

– في شرقي صيدا، سيطرت حركة أمل، لكنها بقيت على حذر شديد وخوف من الفلسطينيين من جهة، ومن حزب الله من جهة ثانية.

– أما منطقة نفوذ «جيش لبنان الجنوبي» (ميليشيا انطوان لحد) ومنطقة «الحزام الأمني الاسرائيلي» فقد استمرتا مسرح عمليات لكل المنظمات الوطنية والفلسطينية والإسلامية التي كانت تستهدف تحرير الجنوب (وفلسطين) بالوسائل العسكرية.

٨٨ – **وأما أكثرية اللبنانيين** فعاشت تحت سيطرة الميليشيات، وتعاطف بعضهم مع «ميليشياتهم» في سنوات الحرب الأولى زال في الفترة الأخيرة. ولكن هذا التراجع في الشعبية والتأييد دفع بالميليشيات إلى إحكام السيطرة بشكل أشد من السابق. وكذلك إفقار البلد المتزايد جعل تمويل الميليشيات من المناطق التي كانت تسيطر عليها عبئًا ثقيلًا على السكان أكثر مما كان في السنوات الماضية.

اقتصاديًا، كان عاما ١٩٨٩ و١٩٩٠ من أسوأ السنوات منذ بداية الحرب اللبنانية. انخفضت نسبة الإنتاج الوطني إلى ٢٠٪ عام ١٩٨٩ بالإضافة إلى ١٠٪ عام ١٩٩٠، ودمّرت المنشآت الكهربائية والمائية، كما شُلّ تمامًا القطاع الصناعي، وارتفعت مرة أخرى نسبة هرب الرساميل. وواصلت الميليشيات جباية الضرائب أكثر من الدولة. وبلغت نسبة العجز في الموازنة العامة لعام ١٩٩٠ ما يقارب ٦٥٪، ولم تعد مداخيل الدولة تكفي لتغطية فوائد قروضها وديونها. أما مصاريفها فكانت تموّل فقط من طباعة الأوراق النقدية. وانفجرت حركة الهجرة، إذ هاجر في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٠ حوالي ١٥٠ ألف لبناني.

إنهاء تمرّد عون

٨٩ – **الحدث الإقليمي – الدولي، ٢ آب ١٩٩٠**: في هذا اليوم، اجتاح الجيش العراقي الكويت. وتشكّل، على أثر ذلك، وفي غضون فترة قصيرة، تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لمناهضة العراق، ما لبثت أكثرية الدول العربية أن انضمّت إليه، بما فيها سورية التي كان رئيسها حافظ الأسد قد أدرك، قبل أي زعيم عربي، معنى التغييرات التي بدأت تحصل في أوروبا الشرقية منذ ١٩٨٨ ومدى انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط، حيث لم يعد للاتحاد السوفياتي شأن وقدرة للاحتفاظ بتوازن سياسي وعسكري مع القوة الأميركية في المنطقة.

٩٠ – **حركة التفاف سورية على كل مقارنة بين الدور السوري في لبنان والدور العراقي في الكويت**: في وقت بدت فيه حكومات الدول في العالم (والرأي العام الدولي) والحكومات العربية منتفضة على الرئيس صدام حسين بسبب اجتياحه الكويت، وجد الرئيس السوري حافظ الأسد أنه من الأنسب طمس كل فكرة مقارنة بين الدور العراقي في الكويت والدور السوري في لبنان في ذهن هذه الحكومات، خاصة وأن الرئيس صدام حسين كان يثير هذه المقارنة في خطاباته. فوجد الرئيس الأسد أن أهم مخرج لذلك هو في القبول باتفاق الطائف والتعهّد بتنفيذه، خاصة وأنه، في نهاية المطاف، الاتفاق الذي أخرجته إلى النور مبادرة الترويكا الرئاسية العربية. وهذا ما كانت تتمناه وتدفع باتجاهه دائمًا المملكة العربية السعودية، عرّاب الطائف، والتي أصبحت أهم حليف للولايات المتحدة في المنطقة. هذا إضافة إلى أن إعادة الاهتمام بتطبيق اتفاق الطائف أصبح بالنسبة إلى سورية أكثر سهولة نظرًا إلى تزايد نفوذها في لبنان عما كان عليه في العام ١٩٨٩، وإلحاح الرئيسين الهراوي والحص عليها لمساعدتهما في القضاء على تمرّد عون.

٩١ – «علامات ذلك الزمن» والعماد عون: حتى أكثر الكتابات والتحليلات المؤيدة للعماد ميشال عون لم تتمكن من إثبات عدم تقصيره (إلا اللهمّ وفق معايير «البطل الوطني اليوتوبي» أو «الدون كيشوتي») في التقاط «علامات ذلك الزمن» سريعًا. فقد استمرّ على خلاف مع الولايات المتحدة، وأغلقت السفارة الأميركية في بيروت أبوابها بعد التظاهرات التي قام بها مؤيدوه أمامها، ونظرت بعين الغضب لتعاطفه مع العراق، فانتفت أية إمكانية يمكن أن ينتظرها منها. أما اسرائيل فمن الطبيعي ألا تروقها أبدًا الخطابات «الوطنية» و«النضالية» بعد ١٥ سنة من حرب يفترض أن تحمل هوية واحدة: حرب أهلية، طائفية ومذهبية. وأما فرنسا والفاتيكان فكانا قد بذلا جهودًا حثيثة لحمل عون على إيجاد تسوية ممكنة مع الرئيس الياس الهراوي، وزاد امتعاضهما بسبب تمسّكه بالرفض. وأخذ حديث «الضوء الأخضر» المعطى لسورية لإنهاء تمرّد العماد عون يتواتر يوميًا.

٩٢ – تعديل الدستور، أو «دستور جمهورية الطائف»: في منتصف شهر آب (١٩٩٠)، أحالت حكومة الحص مسودة تعديل للدستور إلى مجلس النواب الذي أقرّها استنادًا إلى المبادئ والإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق الطائف.

فالتفسيرات الأساسية حول طابع لبنان وهويته التي تصدرت «وثيقة الوفاق الوطني» (اتفاق الطائف) اعتمدت دون أي تعديل كمقدمة للدستور. وكذلك تمّت الموافقة على الإصلاحات الدستورية بتعديل ٣٠ مادة من الدستور وفقًا لما تضمنه اتفاق الطائف.

وفي ٢٦ آب ١٩٩٠ انعقد مجلس النواب بحضور ٥١ نائبًا: ٢٦ مسيحيًا و٢٥ مسلمًا. وجرى التصويت على التعديلات الدستورية بأكثرية ٤٨ صوتًا، ومعارضة صوت واحد وامتناع نائبين عن المشاركة في التصويت.

فابتداء من هذا التاريخ (٢٦ آب ١٩٩٠) دخلت المهل الزمنية الواردة في اتفاق الطائف حيّز التنفيذ: ستة أشهر لحلّ الميليشيات، وسنتان لانسحاب القوات السورية وإعادة تمركزها في البقاع (بقيت هذه المهلة الأخيرة موضوع أخذ وردّ...). وهكذا بدأ جديًا العمل باتفاق الطائف، وبالدستور المعدّل الجديد. لكنه «العمل» الذي انفردت به سورية. فحرب الخليج قضت على أحد طرفي التوازن العربي (العراق ومنظمة التحرير)، وانشغل العرب الآخرون، وبخاصة السعودية، بقضاياهم الداخلية وبأوضاع الخليج وغرقت الجزائر في متاعبها الداخلية، فانفردت سورية بتنفيذ الاتفاق.

٩٣ – المواقف من الدستور الجديد: عبّر زعماء السنّة، وخاصة صائب سلام، عن ارتياحهم الكبير. الشيعة لم يخفوا امتعاضهم، وتحدث الشيخ محمد مهدي شمس الدين عن «اتفاق حصل بحكم الضرورة وليس باختيار حر». وكان وليد جنبلاط واقعيًا بقوله: «لا يوجد شيء آخر غير الطائف، وسيكون من الصعب جدًا إعادة النظر فيه أو معارضته، لأن ذلك سيؤدي إلى حروب جديدة».

العماد عون استمرّ على موقفه، واعتبر الجلسة فصلًا جديدًا من فصول «المهزلة»، وأشار إلى أن مجلس النواب قد حُلّ من قبل الحكومة الشرعية منذ ٤ تشرين الأول ١٩٨٩، وكل قراراته اللاحقة تعتبر غير قانونية.

وعادت حكومة الحص مرة أخرى وقدّمت للعماد عون عرضًا جديدًا للتسوية: أن يُسلّم قصر بعبدا إلى قائد الجيش العماد إميل لحود، وتنسحب القوات اللبنانية في الوقت نفسه من الأشرفية، ويتمّ تعيينه هو (العماد عون) وزير دولة.

وفي ١٣ أيلول ١٩٩٠، رفض عون كل حوار مع «دمى» الحكومة في بيروت الغربية، وقال: «أنا أمثّل الحل». وبذلك انتهت آخر محاولة لحثّه على القبول بتسوية.

٩٤ – الهراوي يوقّع على الدستور وعدد من الضباط يلتحقون بقيادة لحود: في ٢١ أيلول ١٩٩٠، وقّع الهراوي على الدستور الذي يثبت أسس الجمهورية التي وصفت بـ«الجمهورية الثالثة» أو «جمهورية الطائف». ومما قاله في المناسبة:

«نريد تشكيل حكومة تضم كل الأحزاب، تقوم بإنهاء حال الحرب، وحلّ الميليشيات، وإعادة فرض سلطة الدولة والقانون على كامل الأراضي اللبنانية، والاهتمام بمعالجة الأزمة الاقتصادية، كما ستعمل في الوقت نفسه على وضع أسس ثابتة لعلاقات أخوية مع سورية (...) أني آمل بالتمكّن من إجراء انتخابات برلمانية قريبًا...».

وبدأ يتزايد، في صفوف أنصار العماد عون، عدد المشككين والمتسائلين عمّا إذا كانت مواقفه ما زالت قانونية وشرعية. وجاء هذا التشكيك خاصة من قبل قيادات عسكرية معتبرة تقليديًا شرعية. فقد دعا ثلاثة من أسلافه في قيادة الجيش: إميل البستاني، فكتور خوري وابراهيم طنوس، جنود عون للالتحاق بقيادة العماد لحود. وقد لبّى هذه الدعوة عدد من الضباط.

٩٥ – إطباق الحصار يؤجّج التظاهرات المؤيّدة لعون: في ٢٨ أيلول ١٩٩٠، اتخذت قوات من الجيش اللبناني بقيادة العماد إميل لحود مواقع لها على كل المعابر المحيطة بالمنطقة التي كان يسيطر عليها العماد عون، الأمر الذي زاد في إحكام الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضًا على المنطقة. وردّ أنصار عون على ذلك بتظاهرات يومية (مثلما حصل في خريف ١٩٨٩)، كان عدد منها يتوجّه إلى نقاط العبور حيث كان المتظاهرون من الشرقية يلتقون هناك بجمهور من الغربية فتقوم بينهم تظاهرات من التآخي مذهلة.

عشية ٣٠ أيلول – ١ تشرين الأول ١٩٩٠، سارت مجموعات كبيرة من المتظاهرين حاملين الشموع على خطوط التماس في بيروت حيث كانت ترابض وحدات من الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود وإلى جانبها وحدات من القوات اللبنانية (سمير جعجع). وعلى خط تماس داخل المنطقة الشرقية (عون – جعجع) عند نهر الموت، أُطلقت النيران والقذائف على المتظاهرين المؤيدين للعماد عون، فسقط منهم ١٣ قتيلًا و٩٠ جريحًا. ورغم ذلك تواصلت التظاهرات في الأيام التالية، وشعاراتها الغالبة دعت إلى مناهضة القوى المسلحة بالوسائل السلمية.

٩٦ – نداء الهراوي للأسد وسقوط «الخط الأحمر الجوي» وعون غير مصدّق: في ١١ تشرين الأول ١٩٩٠، وجّه الرئيس الهراوي للرئيس السوري حافظ الأسد، على أثر قرار اتخذه مجلس الوزراء اللبناني، نداءً خطيًا يطلب منه تقديم مساعدة عسكرية للجيش اللبناني وفقًا لما جاء في اتفاق الطائف. وفي اليوم نفسه (كما في اليوم التالي وبعده ١٢ و١٣ تشرين الأول) حلّقت طائرات عسكرية سورية فوق بعبدا دون أن يعترضها سلاح الجو الاسرائيلي. فتبيّن أن «الخط الأحمر الجوي» قد سقط، وأن أمرًا خطيرًا بات وشيك الوقوع بين لحظة وأخرى.

واستمرّ العماد عون غير مصدّق تلك «اللحظة»، لجملة عوامل يوجزها ألبير منصور، وزير الدفاع في حكومة الهراوي – الحص، بالتالي: «المعارضة الفرنسية للعملية والتحفّظ الفاتيكاني، انفتاح بعض أركان الميليشيات الموالية لسورية على التعاطي الايجابي معه وتشجيعه قولًا وفعلًا على متابعة القتال ضد القوات، اطمئنان إلى أن استخدام الطيران غير مسموح به دوليًا وإقليميًا، جو التعبئة الشعبية التظاهرية التي خلقها حول قصر بعبدا، الاتصالات المباشرة التي كان يجريها بعض الضباط التابعين له والموثوقين منه مع المخابرات السورية، وربّما كان للموعد الذي حدّد لهم من قبل العميد غازي كنعان في تمام الساعة العاشرة من يوم السبت ١٣

تشرين الأول دور لتطمين العماد إلى أن العملية العسكرية تهويلية خلافًا لمعلومات ورأي الاستطلاع العسكري لديه. وقد علمتُ في ما بعد أن ضباط العمليات أبلغوه أن الحشود وطريقة التوضيع والاستعدادات تنذر بهجوم حاصل خلال ساعات معدودات. لم يصدّق حتى أُعلم بقصف الطيران صبيحة اليوم التالي» («الانقلاب على الطائف»، ص١٣٢).

٩٧ – إسقاط عون بمعركة عسكرية بالغة الضراوة (١٣ تشرين الأول ١٩٩٠): عشية ١٢–١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، حبس الناس أنفاسهم، خاصة في منطقة سيطرة العماد عون، وهم يرتقبون الحدث الوشيك والخطير والدراماتيكي. وقلّ عدد المعتصمين في جوار قصر بعبدا حمايةً له ولسيّده «الجنرال المتمرد». وثمة مَن صرّح من ضباط القوات اللبنانية وعناصرها أن أمرًا صدر لهم بأن يكونوا في كامل الجهوزية وراء مدافعهم، وأنهى العماد عون تلك العشية بإعلانه «مواصلة المقاومة حتى النهاية».

في الساعة السابعة من صباح ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، بدأت الطائرات الحربية السورية بغاراتها على بعبدا، رافقها تقدّم بالدبابات والمصفحات التابعة للوحدات العسكرية السورية ووحدات الجيش اللبناني بقيادة العماد لحود من الجبل ومن بيروت الغربية. وبعد ساعتين ونصف الساعة من بدء الهجوم، انتقل العماد عون من قصر بعبدا إلى دار السفارة الفرنسية في الحازمية، حيث دعا من هناك قواته للالتحاق بالعماد لحود، وطلب اللجوء السياسي من فرنسا.

وصلت دعوة عون للاستسلام لقيادة العماد لحود متأخرة لبعض وحدات قواته التي كانت قد بدأت الاشتباكات والمعارك، كما قرّرت وحدات أخرى مواصلة المقاومة، الأمر الذي خلق جوًا من البلبلة في ساحات المعارك وفي طريق تقدّم القوات السورية التي تكبّدت خسائر فادحة (نحو ٤٠٠ قتيل). فحيث كانت تحصل مقاومة كانت تجري

عون في منفاه في فرنسا.

انتقامات دموية (كما في عاريا، وخاصة في بسوس). وكانت القوات اللبنانية من جانبها تطلق نيران مدفعيتها على وحدات عون في بعبدا والمتن أثناء الهجوم السوري.

٩٨ – السوريون في القصر الجمهوري وفي وزارة الدفاع: انتهت المعارك بعد ثماني ساعات فقط من اندلاعها. ودخل السوريون القصر الجمهوري في بعبدا ووزارة الدفاع في اليرزة، واعتقلوا نحو عشرين من كبار الضباط، وأوقفوهم أولًا في عنجر، ثم نقلوهم إلى سورية، خاصة الضباط الذين كانوا يعملون في المخابرات، وقادة الأفواج وقادة الوحدات التي قاومت.

أما المنطقة التي كانت واقعة تحت سلطة العماد عون، فقد تعرّض سكانها، خلال عدة أيام، لأنواع عديدة من الدهم والتفتيش والنهب والسلب، خاصة وأن الميليشيات التي كانت مبعدة عنها عادت مع القوات المنتصرة. ولم تتوقف هذه الاعتداءات إلا مع قيام دوريات مراقبة مشتركة من الجنود السوريين واللبنانيين.

وقصد الرئيس الياس الهراوي دمشق حيث التقى الرئيس السوري حافظ الأسد شاكرًا له المساعدة التي أمّنها انتصارًا للشرعية.

٩٩ – اغتيال داني شمعون: لم يحصل توقيف لمؤيّدي عون رغم كل التخوفات التي انتشرت، وتابع أنصاره المدنيون الذين كانوا يشكّلون «مكتب التنسيق الوطني» حياتهم الطبيعية. وفُرض على العماد عون التزام «الصمت»، وضمنت له فرنسا اللجوء السياسي الذي اعتبره الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران حقًا له، وربطه بـ«شرف» فرنسا. لكن الحكومة اللبنانية لم تسمح للعماد عون بالسفر إلى الخارج، فبقي (لمدة) في السفارة الفرنسية. واستفادت الحكومة، دون شك، من الصدمة الأليمة التي تسبّب بها لمؤيديه نتيجة استسلامه السريع الذي دلّ على «حساباته الخاطئة» و«تهوّره»، ولكنها، واجهت، بالمقابل، صدمة أليمة للغاية عنونت ما يمكن أن ينتظر الحكومة، والبلاد عمومًا، من صعوبات على الصعيد الأمني ومختلف الصعد، وتمثّلت باغتيال رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون، وزوجته، وولديه، بعد عشرة أيام من عملية ١٣ تشرين الأول العسكرية التي أنهت سلطة العماد عون. وكان داني شمعون أحد أشدّ أنصار عون، وخصمًا عنيدًا لـ«الهيمنة السورية» ولـ«الدور الأميركي» فيها. وبعد مصرعه، لم يعد أحد يجرؤ على التعبير علنًا ضد هذه الهيمنة.

١٠٠ – أما القوات اللبنانية التي كانت تتمنى وتعمل لأن تصبح الممثلة الوحيدة للمسيحيين في لبنان، فبدا أنها أحسّت فورًا بمأزقها المصيري، ولم تهلّل كثيرًا لإسقاط العماد عون، وراحت تشهد سريعًا حصول الأسوأ بالنسبة إليها: لم تتمكّن من إحراز أي كسب لها على الأرض، لا عسكريًا ولا سياسيًا. فإلى جانب الجيش السوري واللبناني دخلت ميليشيا ايلي حبيقة، الخصم اللدود لسمير جعجع؛ وقوات ومحازبو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذين أخذوا يتدفقون ويتغلغلون في المنطقة ويرفعون شعارات ورايات الحزب، ويفتحون مقرات لهم في ساحاتها وأحيائها. وقد جرى تهميش القوات اللبنانية سياسيًا ولم تعد موضوع ثقة بنظر أي فريق، حتى الفريق الذي تعاونت معه (الهراوي والسوريون) في عملية إقصاء العماد عون، الأمر الذي زاد في حقد أنصار هذا الأخير تجاهها. وتمكّن من الاستفادة من هذه العملية فقط الفريق الذي كان مقتنعًا باتفاق الطائف والذي عرف كيف يستغل تلك الفرصة لصالحه. وطغت على سطح القاموس السياسي المتداول مفردتان: «المحدلة» التي لا يمكن لأي قوة إيقاف سيرها، في تعبير مجازي للإرادة الدولية والعربية (خاصة الأميركية والسورية) التي شاءت ما حدث وسيحدث ما ستشاء؛ و«القاطرة» التي تسير في الطريق «الممحدلة» والممهّدة، والتي يتخذ «الأذكياء» و«الشطّار» لهم فيها المقاعد.

معالم في الحرب اللبنانية (ومحاولة في الأسباب)

١ – معالم في العنف ونتائجه

التعبئة: (هذه المادة مستقاة من: تيودور هانف، «لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة»، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط١، ١٩٩٣، نقله إلى العربية موريس صليبا، ص٤٠٥–٤١٠، وصدقية مضمونها تطابق الواقع إلى حد بعيد، ذلك أن المؤلف وضع مواد كتابه بأبحاث وتحقيقات ميدانية، وقد وفّر له لبنانيون اختصاصيون، مثل د. بطرس لبكي، د. انطوان مسرّة، سليم نصر، ابراهيم شبلي وغيرهم، مختلف أوجه المساعدة، بما فيها الدراسات والاختبارات التجريبية للاستمارات وتقنيات ووسائل الاستقصاء والمقابلات مع شخصيات قيادية...).

قبل الحرب ضمّت المنظمات الفلسطينية بين صفوفها عددًا كبيرًا من الفدائيين المدربين مهنيًا والمتفرغين بكامل وقتهم للعمل العسكري. أما مختلف أطراف النزاع اللبنانيين، فلم تتوفر لهم إلا كوادر قليلة وضعيفة التأهيل عسكريًا. ولكن الأحزاب التي كانت، منذ زمن طويل، تضم بين صفوفها ميليشيات (خاصة منها حزب الكتائب اللبنانية الذي عُرفت ميليشياته بـ«القوى النظامية» وشكّلت عموده الفقري من الخمسينات)، تمكّنت من جمع عدد من عناصرها ومن المتطوعين وتدريبهم خلال عُطل نهاية الأسبوع والعطل المدرسية. فضباط حركة فتح الفلسطينية، وكذلك ضباط الجيش اللبناني، الذين أخذوا منذ ١٩٧٣ يدرّبون ميليشيات هذا الفريق أو ذاك، حاولوا تأهيل تلك العناصر الحزبيين أو المتطوعين الذين كانوا يتمتعون بمعنويات عالية. ولكن هؤلاء كانوا يمشون على مثال عناصر الحركات الكشفية. تعلّموا إلى حد ما عمليات إطلاق الرصاص، ولكن لم يكن بوسعهم المشاركة فعليًا في عملية عسكرية جماعية. كانوا يفتقرون إلى كوادر قيادية متوسطة. فميليشيات الحركة الوطنية استفادت كثيرًا من الكوادر الفلسطينية. أما الأحزاب المسيحية فكانت تنظم لميليشياتها دورات تدريبية متفرقة بإشراف حركة «التنظيم» التي قادها الدكتور فؤاد الشمالي.

عند اندلاع الحرب، قامت كل الفئات بتعبئة مكثفة لعناصر طوائفها الدينية. الأحزاب المسيحية (ودائمًا حزب الكتائب بصورة خاصة ورئيسية) قامت بذلك بطريقة علنية. أما زعماء الأحزاب اليسارية فقاموا بذلك مكرهين، لأنهم كانوا من المسيحيين بغالبيتهم العظمى، ويرفضون بالتالي، بحكم قناعاتهم، إعطاء الطابع الطائفي لتلك التعبئة. ولكنهم سرعان ما تخلوا عن مفهومهم العلماني عندما تبيّن لهم أن الدعوة إلى تضامن طبقي لم يستجب لها إلا عدد قليل من المسيحيين والمسلمين الذين باتوا يلبّون «الدعوة الدينية».

حصلت التعبئة لدى الجانب المسيحي بسرعة أكبر مما حصلت لدى الجانب المسلم. فالسنّة مثلًا اعتبروا أنفسهم ممثلين كفاية في الحرب عبر الفلسطينيين، الذين وصفهم مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ حسن خالد بـ«جيش المسلمين»، وقامت المنظمات الفلسطينية (خاصة فتح) بدعم وتدريب مختلف التنظيمات السنية في بيروت وصيدا وطرابلس (المرابطون، والتنظيمات الناصرية كافة...). أما الشيعة، فقد اتّخذوا، في البداية وبتوجيه من الإمام موسى الصدر، جانب الحياد، إلا أنهم كانوا يشكّلون العدد الأكبر من مقاتلي الأحزاب اليسارية. أما تعبئتهم المكثفة كطائفة شيعية فقد حصلت في نهاية السبعينات (أي بعد ٤–٥ سنوات من اندلاع الحرب) في إطار بداية نزاعهم مع الفلسطينيين. الدروز، من جانبهم، بدأوا بتعبئة أنفسهم كطائفة، وعسكريًا حول الحزب التقدمي الاشتراكي، عام ١٩٨٢ بعد دخول القوات اللبنانية إلى الشوف (قبل ذلك، شارك الحزب التقدمي الاشتراكي كطرف من أطراف الحركة الوطنية تحت قيادة كمال جنبلاط الذي كان زعيمًا لهذه الحركة).

شعر المسيحيون عامة، والموارنة خاصة، بأن وجودهم أصبح، منذ ١٩٧٥، مهدّدًا. وهذا ما سهّل حالة الاستنفار في صفوفهم، التي كانت تضم في بداية الحرب (حرب السنتين ١٩٧٥–١٩٧٦) نسبًا عالية من أصحاب الاختصاصات العالية (مهندسون، أطباء، جامعيون، طلاب، تجّار، رجال أعمال... نقلت وسائل الإعلام أن السفير الأميركي آنذاك أبدى اندهاشه من ظاهرة الطلاب اللبنانيين الذين يتركون جامعاتهم في الولايات المتحدة عائدين إلى لبنان للمشاركة في الحرب). إلا أن نهاية التعبئة المسيحية بدأت، عندما تبيّن، في خريف ١٩٧٦، أن الحرب قد انتهت. عندئذ عاد أصحاب المهن الحرة والتجّار إلى مزاولة أعمالهم، وانتقل عدد كبير منهم إلى الخارج، وكذلك عاد الطلاب إلى الدراسة، وعاد قائد «التنظيم» د. فؤاد الشمالي إلى عمله كطبيب جرّاح.

وعندما تبيّن، في بداية ١٩٧٧، أن النزاع لم ينته، كان هناك عدد كبير من الشباب على أهبّة الاستعداد للانخراط في الميليشيات. ونسبة كبيرة منهم كانت بقيت خارج المقاعد الدراسية، وتنتمي إلى الطبقات الفقيرة، وإلى شرائح كانت قد هُجّرت... وأخذت الميليشيات تنشئ الثكنات العسكرية وتدرّب عناصرها بانتظام، وأنشأت مؤسسات لتأمين مصادر مالية لها، وفرضت ضرائب مباشرة على السكان والمؤسسات وأصحاب الأملاك، وضرائب «غير مباشرة» على مداخيل المطاعم ومحطات الوقود، ورسوم جمركية على الاستيراد... وسهّل ذلك إنشاء جهاز إداري كبير ذي طبيعة عسكرية وسياسية، وتكاثر إنشاء مؤسسات أخرى (وكالة أنباء، شرطة عسكرية، مكتب صحافي وإعلامي، مكتب للخدمات الاجتماعية، محطة إذاعة...). وهكذا بدأت القوات اللبنانية، منذ ١٩٨٠، بإنشاء مؤسسات مماثلة لما فعلته منظمة التحرير الفلسطينية في جزء آخر من لبنان، أي «دولة داخل الدولة».

أما الميليشيات «الوطنية والإسلامية» فلم تستطع، حتى ١٩٨٢، إنشاء أجهزة شبيهة بأجهزة القوات اللبنانية. لم تتمكّن من جمع عناصرها في ثكنات نظامية، فكانت لهم مكاتب عسكرية وسياسية ومحطات إذاعية وأجهزة صحافية، وأنشأت مصادر تمويل... لكنها بقيت، تمويلًا وتدريبًا وتسليحًا، تحت رحمة منظمة التحرير. ولم تمكّنها نزاعاتها من أن تنجح في إقامة إدارة مدنية في بيروت الغربية.

لم يتغيّر هذا الوضع إلا عندما شعر الشيعة والدروز بتهديد وجودهم (كما حصل في بداية الحرب مع المسيحيين) وقامت في صفوفهم حركة تعبئة جماهيرية في ١٩٧٩، ثم في ١٩٨٢ و١٩٨٣، وقد نتج عن ذلك إنشاء ميليشيات منظمة، بعد تحقيق انتصارات عسكرية بارزة رغم انغماسها في نزاعات أخرى، يشرف على كل منها جهاز سياسي.

سيطرة المليشيات: لقد تطورت ميليشيات القوات اللبنانية وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي وأصبحت إلى حد كبير متشابهة بسيطرة كل منها على مناطق من الأراضي اللبنانية التي حصل فيها تجانس سكاني. فكان لكل منها مرافئها الخاصة ومداخيلها المستقلة، و«إدارتها المدنية» التي حلّت محل الإدارة الحكومية، ونجحت إلى حد كبير بالسيطرة على نفوذ السياسيين القاطنين في مناطقها.

القوات اللبنانية جعلت حزب الكتائب تحت رحمتها، وحركة أمل مارست ضغوطًا على الزعماء الشيعة حتى أن بعضهم لجأ إلى المناطق المسيحية. إلا أن وليد جنبلاط أدرك (مثل سليمان فرنجية و«المردة») كيف يجمع بين شرعية زعامته التقليدية على الدروز وزعامته للحزب التقدمي الاشتراكي وللميليشيا الدرزية.

لكن هذه السيطرة لم تكن كاملة تمامًا. فالقوات اللبنانية اضطرّت إلى تقاسم النفوذ العسكري إلى حد ما مع الفئة المسيحية من الجيش الذي كان يمثّل شرعية الدولة (رئيس الجمهورية الياس سركيس ثم أمين الجميّل، ثم العماد ميشال عون الذي وسّع إطار هذا النفوذ حتى بات النفوذ الأهم في المناطق المسيحية وعبر معارك عسكرية). وحركة أمل أيضًا التي وجدت نفسها في مأزق مرير مع التنامي السريع والكبير لحزب الله، ومع قوات منظمة التحرير في بيروت والجنوب. وحده الحزب التقدمي الاشتراكي تمكّن من السيطرة بمفرده على منطقة نفوذه التي أصبحت منذ تهجير المسيحيين كبيرة جدًا بحيث لم تعد متناسبة وحجم الطائفة الدرزية الديموغرافي. لذلك حاول جنبلاط التفاهم مع السنّة ومع منظمة التحرير الفلسطينية في فترات عدة من فصول الحرب، كما بدأ يسعى إلى عودة المسيحيين إلى الشوف.

حرب مواقع، أما حرب الشوارع فكانت بالأكثر «داخلية»: لم تحصل إلا عمليات عسكرية قليلة بين الميليشيات، خارج بيروت، باستثناء أحداث الشوف (١٩٨٢–١٩٨٣) وشرقي صيدا (١٩٨٥). أما في بيروت فقد حصلت عمليات عسكرية في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ فقط في منطقة الفنادق التي كان يعرفها جيدًا المقاتلون من الفريقين. وبعدها، أصبحت حرب الميليشيات «حرب مواقع» يكتفي فيها المتقاتلون بإطلاق النار والقصف المدفعي على خطوط التماس أو عبرها التي بقيت قائمة حتى نهاية الحرب، ولم تقم أية محاولة لعبور شارع أو احتلال مبنى، كما لم تحصل أية محاولات للتسلّل أو «عمليات كوماندوس» عبر هذه الخطوط (باستثناء «محاولة العودة» لأنصار حبيقة).

ولم تحصل معارك شوارع بين أطراف النزاع الرئيسيين، بل حصلت في النزاعات داخل كل فريق: حزب الكتائب ونمور الأحرار، أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، أمل وحزب الله.

كان ثمة «شجاعة وجدارة» لدى الميليشيات في الدفاع عن مناطقها، ولم تبرز مثل هذه الشجاعة في الهجوم على «مناطق الآخرين». فبعد تثبيت الجبهات واحتلال «البؤر الغريبة» وتهجير سكانها داخل كل منطقة، ساد بين أطراف النزاع اللبنانيين نوع من «التوافق الضمني» على حدود الكانتونات الطائفية.

«لم يرد أحد إحراز نصر شامل»، هذا باستثناء كمال جنبلاط في حرب الجبل ربيع ١٩٧٦، لاعتبار الجميع أن ذلك غير ممكن في النزاعات اللبنانية الداخلية رغم المساعدات التي يمكن الحصول عليها من حلفاء خارجيين. وباستثناء حالة إنهاء تمرّد العماد عون، في آخر سنة من سنوات الحرب، والتي جرى توافق دولي وإقليمي عليها، إضافة إلى أكثر الأفرقاء الداخليين.

أما أطراف النزاع الخارجيين فكانوا يمتلكون القوى العسكرية والأسلحة التي تؤهلهم لإحراز نصر ساحق على خصومهم من اللبنانيين، ولكنهم لم يجسروا على ذلك خوفًا من مواجهة كاملة وشاملة مع الفريق الخارجي الذي يحمي الخصم اللبناني في الداخل.

هذه الحالة: «لم يرد أحد إحراز نصر شامل»، يقول البعض إنها مُرادة تمامًا وأنها في صلب وركن أساسي من أركان «المؤامرة»، لإبقاء الحرب اللبنانية أطول مدة ممكنة، وليستفاد منها على صعيد ما يجري ترتيبه للمنطقة عمومًا، خاصة في الحسابات الأميركية والاسرائيلية. أما آخرون فيغلّبون حسابات الأفرقاء الداخليين والخارجيين الخاطئة على حسابات «المؤامرة» المحبوكة بدقة. ففي بداية الحرب اعتقدت المنظمات الفلسطينية، وإلى حد كبير اعتقد كمال جنبلاط، بأن المسيحيين لن يقووا على الحرب وسيستسلمون إذا ما اشتدّ الضغط عليهم. واعتقد حزب الكتائب، من جانبه، بأنه يكفي استدراج الجيش اللبناني إلى اشتباكات مع الفلسطينيين كي يستسلم هؤلاء لإرادة الدولة. واعتقدت سورية، بدورها، بأن

القصف المدفعي للمدن سيرغم ميليشيا الكتائب والقوى الحليفة لها على الاعتراف بالسيطرة السورية. وكذلك أرادت اسرائيل استخدام غاراتها الجوية على مخيمات الفلسطينيين للانتقام من عمليات الفدائيين ضد القرى الاسرائيلية، وبهدف إيقافها أيضًا. لقد اعتبر الجميع أن التهديد بالعنف سيكون فاعلًا لتحقيق أهداف سياسية. وكلّما ازداد شعور مجموعة ما بالتهديد ازداد أيضًا لجوؤها إلى العنف بغية الحفاظ على هويتها وعلى مكتسبات أحرزتها عبر مفاوضات تسوية نزاع جولة من جولات الحرب... هكذا أصبح العنف «شكلًا من أشكال الأسر الذاتي».

عمليات القصف: الأولى منها، في ١٩٧٥، بُرّرت بحجة «إعطاء درس» للفريق الآخر وإرغامه على التنازل السياسي. ولكن النتيجة لم تكن سوى قصف مضاد. والقصف والقصف المضاد كانا عشوائيين في أكثر الأحيان، واستهدفا أماكن عمل ولهو وسكن المدنيين («إرهاب العدو»). وكثيرًا ما كان القصف المدفعي العشوائي يرافق الأنشطة السياسية والدبلوماسية: قبيل أية مفاوضات، زيارة موفد أجنبي أو عربي... ومع الاستمرار في التسليح، وفي توافر أسلحة ذات مدى أبعد كانت تتسع دائرة القصف (والقتال) إلى مناطق جديدة.

خطوط التماس والمعابر: أصعب الأوضاع كانت في المناطق القريبة والمحاذية لخطوط التماس بين مناطق المجموعات (الدينية أو السياسية) المتقاتلة، حيث كانت عمليات إطلاق النار الكثيفة تحصل باستمرار ومن مسافات قريبة. فتحوّلت خطوط التماس كلها في مدينة بيروت إلى مواقع محصّنة بالدشم والإسمنت وأكياس الرمل وبقايا الباصات والقطارات والسيارات لحماية المارة من رصاص القنص. واستُثنيت من هذه الاجراءات المعابر، ولكنها ظلت خاضعة لسيطرة الميليشيات التي كانت تصطاد عليها، متى يحلو لها أو شعرت بحاجتها «لإرهاب» أو «لكسب أمني أو سياسي»، ضحاياها بالقنص أو بالخطف. وما لوحظ، فعلًا، ان اللبنانيين لم يتوقفوا عن استخدام تلك المعابر رغم تحوّلها إلى مسرح رهيب للقنص والخطف والقتل.

القتل على الهوية: انتشرت، خلال السنوات الأولى من الحرب، ما سُمّي بعمليات «القتل على الهوية»، والتي أخذت طابعًا مؤلمًا للغاية، لأنها طاولت مئات المسلمين فقط لأنهم مسلمون ومئات المسيحيين فقط لأنهم مسيحيون. وهذا المصير لم ينقذ حتى المسيحيين الذين كانوا من العناصر البارزة في أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، مثل حزب البعث والحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي. وهذا ما دفع إلى هرب المسلمين أو المسيحيين من المناطق التي كانت تسيطر عليها ميليشيات الطوائف، فبدأت بالتالي عملية التجانس السكاني في مناطق عديدة من لبنان.

التجانس السكاني الاضطراري: بدأت بهذا التجانس عمليات القتل على الهوية. وازداد التجانس نتيجة لعمليات عسكرية مورست ضد «الجزر السكانية»، وكانت سهلة، من الوجهة العسكرية، باستثناء معركة مخيم تل الزعتر الذي كان محصنًا بقوة. فجرى طرد السكان من منازلهم، وغالبًا بعد مذابح تعرّض لها السكان المدنيون الآمنون. وفقط عملية إخلاء الشيعة من منطقة النبعة تمّت دون مذبحة بفضل توسّط الإمام موسى الصدر.

إضافة إلى حالات الدامور، الكرنتينا والمسلخ، حارة الغوارنة، سبنيه... حصل طرد أيضًا لسكان بعض القرى (المسيحية) في عكار والبقاع، وتهجير مسيحيي بيروت الغربية (١٩٨٤)... وتهجير مسيحيي الشوف وعاليه.

عمليات الخطف: مع تنامي عمليات التجانس، تراجع القتل على أساس الانتماء

الطائفي. لكن تكاثرت بالمقابل عمليات الخطف التي مورست ضد مواطنين مدنيين وضد أجانب ابتداءً من ١٩٨٤. وقد حظي خطف الأجانب (رهائن) بحملات إعلامية واسعة في وسائل الإعلام الدولية، بينما لم يُشر إلى عمليات خطف عدد كبير جدًا من اللبنانيين الذين كانوا يتجرأون على التردّد إلى مناطق الآخرين أو الذين كانوا يقيمون فيها.

نزاعات داخل كل معسكر: كلما حصل هدوء على جبهات النزاع الرئيسية، كانت تنفجر خلافات ونزاعات داخل كل معسكر، ولم تكن انعكاساتها أقل مرارة من انعكاسات الاشتباكات على جبهات المعسكرات الأساسية. وفي الجانب المسيحي، انتهت النزاعات بين حزب الكتائب وحركة المردة، وبين حزب الكتائب وميليشيا نمور الأحرار إلى حمّامات من الدم. وبعد توحيد كل ميليشيات المنطقة الشرقية في إطار القوات اللبنانية حصل هدوء نسبي دام حتى برز نزاع جديد داخل المعسكر المسيحي بسبب الاتفاق الثلاثي في دمشق، الذي أثار معارك طاحنة بين أنصار جعجع وحبيقة. ثم نزاع آخر، وهو الأعنف، بين أنصار جعجع وقوات الجيش التابعة للعماد عون.

وبتواتر أكثر كانت تحصل أيضًا نزاعات مسلحة بين الميليشيات المتواجدة في بيروت الغربية وبين القوى الإسلامية. قبل ١٩٨٢، حصلت اشتباكات ومنازعات عديدة بين ميليشيات كانت مبدئيًا متحالفة، ولكنها منازعات بسبب خلاف على «الخوّات» التي فُرضت على الشركات، أو بسبب أحداث بسيطة وخلافات شخصية، وأغلبها انفجر وتحوّل إلى معارك في الشوارع، وغالبًا ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تتدخّل لتهدئة الحال، ولكن معظم الأحيان كان الفلسطينيون أيضًا معنيين مباشرة في تلك الأحداث الجانبية.

بعد ١٩٨٤، تكاثرت النزاعات والمعارك في سبيل النفوذ والسيطرة بين الميليشيات الإسلامية، وحتى بين ميليشيات الأحزاب اليسارية (الحركة الوطنية). فبعد انسحاب قوات منظمة التحرير من بيروت، بدأ البحث والنزاع على الأولوية في السيطرة. فاتفق الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) وأمل (الشيعة) معًا وقضوا على «المرابطون» (المنظمة السنية). ثم حصلت معارك طاحنة بين الدروز والمنظمات اليسارية ضد حركة أمل الشيعية التي أُنقذت من الهزيمة بتدخّل سوري. ثم اندلعت معارك طاحنة بين أمل والفلسطينيين، وحزب الله أيضًا. ولكن الأضرار التي أحدثتها هذه النزاعات في بيروت الغربية لا تُقارن مع الأضرار التي خلّفها الغزو الاسرائيلي.

وامتزج «الإجرام السياسي» مع «الإجرام العادي». فمنذ اندلاع الحرب، كانت تحصل باستمرار تعديات على الأشخاص والممتلكات داخل كل فريق، وأصبح الرعب ظاهرة يومية.

عنف مذهبي ونزاعات بين زعامات صغيرة: «في النهاية تحوّل النزاع فعلًا من تنافس بين الطوائف إلى صراع عدائي مذهبي. فظاهرة العنف... أخذت أشكالًا أكثر شدة مثل حرب الشوارع وحرب الأحياء بالإضافة إلى العنف الطائفي السابق. ثم بدت الميزة السابقة لمختلف مراحل العنف المدني والتي وصفت مثلًا بـ«المسيحي ضد المسلم» أو بـ«اليمين ضد اليسار»، وكأنها وصفًا لموضة قديمة لا قيمة لها الآن. في الحقيقة لم تعد شيئًا نظرًا إلى بروز نزاعات عدائية جديدة بين السنّة والشيعة، الدروز والشيعة، الفلسطينيين والشيعة، الأكراد والشيعة، الموارنة والأرمن، أو بين الموارنة والموارنة. في الحقيقية تجاوزت الأضرار التي خلّفها العنف المذهبي خلال السنتين الأخيرتين تلك الأضرار التي نتجت عن العنف بين الطوائف أو بين الأديان» (Samir Khalaf, *On Entrapment and Escalation, in American-Arab Affairs*, nr 24 (1988), p. 15).

وعلى صعيد النزاعات بين «الزعامات الصغيرة» (قبضايات الأحياء) التي عرفتها بيروت الغربية أكثر بكثير مما عرفتها باقي المدن والمناطق اللبنانية. فكان تكاثر «المكاسب المسلحة» (بزعامة «قبضاي» حي أو شارع، وبرعاية بصورة خاصة من منظمة فتح الفلسطينية حتى ١٩٨٢، وبعدها برعاية بعض ميليشيات الأحزاب) إحدى الظواهر الأكثر بروزًا في تقاسم أحياء المدينة. وقد وصل عددها، في العام ١٩٨٦، إلى أكثر من ١٢٠ «مكتبًا» يتقاسم «زعماؤها الصغار»، أو يتنازعون على النفوذ في مختلف الأحياء. فمعظم الاشتباكات المسلحة الصغيرة أو الكبيرة التي مزّقت المدينة خلال السنوات الأخيرة حصلت بسبب خلاف على فتح «مكتب» جديد أو على مناطق النفوذ.

التهجير: خلال الحرب (من بدايتها حتى أواخر ١٩٨٧) تحوّل اللبنانيون إلى شعب من اللاجئين والمهجّرين داخل وطنهم. لقد اضطرّ أكثر من ٧٠٠ ألف إلى الهرب من مساكنهم. كان بعضهم يعود في مرات عديدة، كما أن البعض الآخر هُجّر أكثر من مرة.

التغيير الجذري، بسبب التهجير، حصل في المتن الأعلى وقضاءي عاليه والشوف. كان المسيحيون، قبل العام ١٩٧٥، يشكّلون نصف سكان هذه المناطق. بعد العام ١٩٨٧، أصبحوا لا يشكّلون سوى ١٪. وكان قد جرى تهجير المسيحيين في السنتين الأولين من الحرب من منطقة ساحل الشوف، وأول ضحايا التهجير هناك كانوا من سكان قرية عين أسد في إقليم الخروب، حيث بدأت حركة الهرب إثر احتلال الفلسطينيين لتلك القرية.

وإثر أحداث الدامور، في بداية ١٩٧٦، جرى تهجير كل السكان المسيحيين من ساحل الشوف، وبعض سكان منطقة الشوف الجبلية (أي ما مجموعه نحو ١٠٠ ألف من السكان المسيحيين القادرين على العمل). عاد قسم كبير منهم إلى ديارهم بعد دخول الجيش السوري إلى تلك المناطق. ولكن على أثر اغتيال كمال جنبلاط (١٩٧٧)، تعرّض المسيحيون لمجزرة في بعض القرى الشوفية، وهرب حوالي ٢٥ ألف مسيحي. وأما كارثة تهجير المسيحيين الكبرى فقد حصلت بعد دخول القوات اللبنانية إلى الشوف والحرب التي نتجت عن ذلك (١٩٨٣)، فنزح على أثر ذلك نحو ١٦٤ ألف مسيحي من الشوف. ومنذ العام ١٩٨٦، أخذ وليد جنبلاط يدعو المسيحيين للعودة إلى الشوف وعاليه. ولكن لم يلبِّ هذه الدعوة إلا عدد قليل جدًا (في التسعينات بدأت عمليات العودة تدريجيًا إلى هناك). فقد تحوّلت منطقة الشوف إلى «كانتون درزي» بقطع النظر عن الأقلية السنية التي تقطن المنطقة الوسطى (شحيم، برجا).

ومثلما حصل تغيير جذري في منطقة الشوف كذلك حصل في منطقة البقاع التي كان المسيحيون يشكّلون ٤٠٪ من سكانها قبل الحرب: مدينة زحلة ونحو ٢٥ قرية تتوزّع من شمال البقاع حتى جنوبه. استخدم الفلسطينيون وحلفاؤهم (المنظمات اللبنانية اليسارية) هذه القرى، في أحيان كثيرة، كأهداف في كل مرة أرادوا «إنزال عقاب غير مباشر» بالميليشيات المسيحية داخل المنطقة المسيحية الرئيسية، علمًا أن القرى البقاعية المسيحية، مثلها مثل القرى المسيحية في مختلف مناطق الأطراف اللبنانية (الشمال، عكار، الجنوب) كان عدد كبير من أبنائها، خاصة من المتعلمين والمثقفين، من محازبي أو من أنصار الأحزاب اليسارية، ولم يشفع هذا الأمر بهم وبأهليهم (الوضع نفسه إلى حد كبير بالنسبة إلى مسيحيي ساحل الشوف والشوف وعاليه الذين كان منهم عدد كبير من محازبي الحزب التقدمي الاشتراكي ومن أنصار كمال جنبلاط، ثم وليد جنبلاط). فقرية حوش الأمراء القريبة من زحلة دُمّرت بالكامل، وهُجّر سكان تعلبايا. وفي قرى أخرى دفعت الاغتيالات والاعتداءات وعمليات مصادرة المنازل السكان

المسيحيين إلى الهرب والنزوح. وهنا أيضًا أسهم السوريون في عودة جزئية لبعض النازحين. لكن عندما بدأت، عام ١٩٧٨، المواجهة بين الميليشيات المسيحية والقوات السورية، لم يعد يحظى السكان المسيحيون بأية حماية، وجاءت مجزرة بلدة القاع (إثر اغتيال طوني فرنجية) لتفرغ من جديد قرى مسيحية في شمال ووسط البقاع. وبصورة إجمالية، نزح ما يقارب ١٥٠ ألفًا من المسيحيين من بلدات وقرى البقاع، استقرّ حوالي ٤٠ ألفًا في زحلة، وقصد الباقون إلى المنطقة المسيحية الرئيسية.

وبالمقابل، هرب إلى البقاع عشرات الآلاف من الشيعة عام ١٩٧٦ و١٩٨٢ و١٩٨٤ من ضواحي بيروت، معظمهم كانوا من سكان البقاع. وفي ١٩٨٢، هرب عدد كبير من الفلسطينيين من بيروت إلى البقاع، وتحوّلت بلدات مسيحية، مثل تعلبايا وسعدنايل إلى بلدات تسكنها أكثرية فلسطينية. وفي سنوات الحرب الأولى، نزح الأكراد إلى البقاع بعدما تحوّلت منطقة سكنهم في وسط بيروت إلى جبهة للقتال.

في شمال لبنان، أدّى الهرب والتهجير إلى تبادل سكاني داخل المنطقة. في خريف ١٩٧٥، هُجّر المسيحيون من عكار، والمسلمون من الكورة والبترون. وفي ١٩٧٨، أدّت المعارك بين المسيحيين (حزب الكتائب وميليشيا المردة) إلى هرب أنصار حزب الكتائب إلى المنطقة التي تسيطر عليها ميليشيا هذا الحزب، وعاد أنصار فرنجية الذين كانوا يقطنون بيروت الشرقية والمتن وكسروان إلى منطقة الشمال. وفي معارك طرابلس، بين السوريين والميليشيات المتحالفة معهم من جهة، والفلسطينيين والأصوليين السنّة من جهة أخرى، نزح ما يعادل ١٠٠ ألف من سكان المدينة بين ١٩٨٠ و١٩٨٥، وعادوا إليها في ما بعد.

أما سكان الجنوب فهم أكثر الذين اضطرّوا إلى الهرب والنزوح. بين ١٩٦٩ و١٩٧٥، غادر نحو ٢٥ ألف شيعي قراهم بسبب المواجهات الفلسطينية – الاسرائيلية. وفي ١٩٧٨، أدّى الغزو الاسرائيلي إلى موجة نزوح شملت نحو ١٧٥ ألفًا. ودفع الحصار الاسرائيلي لبيروت (١٩٨٢) بأعداد كبيرة من سكان الضواحي الشيعية إلى العودة نحو الجنوب. وارتبطت حركة نزوح الشيعة كذلك بمعارك ١٩٨٤ و١٩٨٥ بين الشيعة والفلسطينيين وبين فصائل شيعية (أمل – حزب الله).

قبل الحرب كان المسيحيون يشكّلون ٢٥٪ من سكان الجنوب، ويسكنون بصورة خاصة قرى شرقي صيدا وجزين ومنطقتها والزهراني ومرجعيون والقليعة... في تشرين الأول ١٩٧٦، هاجم جيش لبنان العربي بلدة العيشية المسيحية وهجّر سكانها، وانتقمت الميليشيات المسيحية بعدوان مماثل على بلدة الخيام الشيعية. وباستثناء هذين الحدثين، كان المسيحيون والشيعة ينزحون عن الجنوب بسبب أوضاع الحرب والأوضاع الاقتصادية المتردية. وتبدّل هذا الوضع في العام ١٩٨٥ مع دخول القوات اللبنانية الجنوب إثر الغزو الاسرائيلي (١٩٨٢) وقصفها مدينة صيدا والمخيمات الفلسطينية المجاورة. فهرب نحو ٨٥ ألف مسيحي في البداية إلى منطقة جزين التي كانت تقع تحت نفوذ جيش لبنان الجنوبي (انطوان لحد) وإلى منطقة الحزام الأمني، ولكن لجأ معظمهم في ما بعد إلى المنطقة المسيحية في وسط البلاد.

بالنسبة إلى بيروت وضواحيها، فقد كانت منذ بداية الحرب مسرحًا لعمليات هرب ونزوح عديدة وهدفًا لعمليات تهجير. في نيسان ١٩٧٥، هُجّر معظم السكان المسيحيين من «الجزر» الواقعة في ضواحي بيروت الجنوبية الغربية، مثل حارة حريك وبرج البراجنة والشياح، وهي بلدات مسيحية قديمة، نشأت حولها مخيمات فلسطينية وضواح تقطنها أكثرية مسلمة (شيعية بغالبيتها العظمى). وكذلك هرب نحو ٣٥ ألف مسيحي من وسط بيروت الغربية إلى المنطقة الشرقية منها بفعل الخوف من «القتل على الهوية»، والخوف نفسه دفع بعدد كبير من المسلمين للهرب من بيروت

الشرقية إلى بيروت الغربية، خاصة على أثر أحداث «السبت الأسود» (كانون الأول ١٩٧٥). وفي صيف ١٩٧٦، اضطرّ السكان الشيعة إلى مغادرة النبعة من ضاحية بيروت الشرقية، عندما هاجمت الميليشيات المسيحية مخيم تل الزعتر. وقد قُدّر عدد المسلمين الذين اضطرّروا إلى مغادرة بيروت الشرقية (مع ضواحيها) بين ١١٥ و١٢٠ ألفًا، يضاف إليهم حوالي ١٥٠٠ مسيحي من أنصار أحزاب الحركة الوطنية والذين كانت الميليشيات تعتبرهم «طابور خامس».

بقي، في بيروت الغربية، عدد كبير نسبيًا من المسيحيين، خاصة في الأحياء السكنية المختلطة منذ أجيال مثل الحمرا ورأس بيروت. وقد عاد إلى تلك المنطقة، أثناء وجود القوات المتعددة الجنسية (١٩٨٢–١٩٨٣) عدد كبير من المسيحيين الذين كانوا نزحوا عنها قبلًا. إلا أن الوضع تبدّل منذ ١٩٨٤ بسبب انتفاضة الشيعة (٦ شباط)، وما سبقها وأعقبها من ممارسات تضييق واعتداءات (بعض حوادث قتل ومصادرات للبيوت والممتلكات) ضد المسيحيين. وبرزت مقاومة لهذه التصرفات خاصة من جهة الحزب التقدمي الاشتراكي (الدروز) والحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعي، وقد اضطرّ أكثر من ٥٠ ألف مسيحي إلى مغادرة الجزء الغربي من مدينة بيروت منذ ١٩٨٤. وكذلك غادر بيروت الغربية عدد من المسلمين السنّة، وعدد آخر من الشيعة (إلى البقاع أو الجنوب) بسبب تكرار الاصطدامات العسكرية بين الميليشيات.

وبصورة عامة، اضطرّ أكثر من ثلث اللبنانيين إلى النزوح من أماكن سكنهم مرة أو أكثر بسبب أحداث الحرب، وتمكّن معظمهم من العودة.

(المرجع الرئيسي لهذه المادة: مؤلفات الأساتذة خليل أبو رجيلي، بطرس لبكي وعلي فاعور، التي شكّلت المستند الأساسي لعشرات أبحاث شهادة «الكفاءة» التي تقدّم بها الطلاب الجامعيون، وعشرات المقالات المطولة في الجرائد اللبنانية، ولعدد من الكتب الأجنبية – بما فيها مؤلف تيودور هانف المذكور آنفًا –؛ وكذلك دراسة جامعتي القديس يوسف، اليسوعية، في بيروت، ولاڤال في كندا، التي أشرف على تعريبها وكتب مقدمتها العربية المؤلف – مسعود الخوند – بطلب من مدير «مكتب شؤون المهجرين» ومستشار الوزير كمال فغالي، ١٩٩٠–١٩٩١).

الهجرة: في السنة الأولى من الحرب غادر البلاد نحو ١٥٪ من السكان، وعاد منهم ٧٥٪ باعتبار أن الحرب قد انتهت. ولكن في العام ١٩٧٧، عادت الهجرة من جديد لعدم تحسّن الوضع الاقتصادي، وفي ١٩٧٩، حدّ السلام النسبي منها، لتعود وتتضاعف على اثر الحرب بين سورية والجبهة اللبنانية، ثم الغزو الاسرائيلي. وابتداء من ١٩٨٤ تميزت سنوات الحرب المستمرة بالتضخّم المالي وانهيار قيمة النقد اللبناني.

في ١٩٨٢، كان يعمل ما يقارب ٦٠٪ من المهاجرين في الدول العربية، من بينهم ٣٣,٥٪ في السعودية، و٨,٣٪ في الكويت. وفي السنة نفسها كانت نسبة المهاجرين ١٢٪ إلى أوروبا، و٧٪ إلى شمال أميركا وجنوبها، و٦٪ إلى الولايات المتحدة الأميركية.

معظم المهاجرين كانوا بنوع خاص من الأيدي العاملة المؤهلة. فثلثهم تقريبًا من العمّال الصناعيين المؤهلين، والثلث الثاني من قطاع البناء، والخمس من القطاع الفندقي. والأكثر تمثيلًا من المهاجرين كان عدد المهندسين والأطباء وكوادر في حقل المال والاقتصاد. ونقلت شركات عديدة مكاتبها وموظفيها إلى الخارج. فقد أسّست ١٦ شركة تأمين لبنانية ٤٣ فرعًا لها في الدول العربية واليونان وقبرص. وكذلك فتح ٢٣ مصرفًا لبنانيًا حوالي ٧٤ فرعًا في الخارج، معظمها في الدول العربية، ولكن أيضًا في أوروبا والولايات المتحدة. وقد لحق بالمصارف رجال الأعمال والتجّار الذين احتفظوا غالبًا بمكاتبهم في لبنان، إلا أن معظم نشاطهم كان يمارس في الخارج.

هاجر إلى البلدان العربية (دول الخليج) أكثرية من الشباب العمّال، ونسبة ٤٠٪ من خرّيجي الجامعات. وإلى الولايات المتحدة هاجرت عائلات بكامل أفرادها، من بينهم ٩٪ من خرّيجي التعليم العالي، و٣٠٪ من الأرمن. وإلى أوستراليا وكندا هاجر مقاولون، وكذلك عائلات. أما فرنسا فقصدها بصورة خاصة الطلاب والمثقفون. وتكاثرت الهجرة إلى افريقيا الغربية، حيث كان يوجد عام ١٩٧٠ حوالي ٧٤ ألف لبناني، وارتفع هذا العدد إلى ١٤٧ ألفًا في العام ١٩٨٥، من بينهم ٦٠ ألفًا في ساحل العاج. قبل الحرب كان معظم اللبنانيين في افريقيا يعملون في حقل التجارة، لكن اليوم يعمل عدد كبير منهم كعمّال في حقل البناء. ويلاحظ بوضوح أن الهجرة إلى الدول العربية هي بمعظمها هجرة للعمل فقط، بينما الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا وأوستراليا هي نهائية بالنسبة إلى الغالبية العظمى من المهاجرين إلى هناك.

كان للهجرة نتائج سلبية بالنسبة إلى لبنان. فحركة السكان عرفت نوعًا من الركود بسببها: في ١٩٨٥ كان عدد السكان نفسه تقريبًا مثلما كان في ١٩٧٥. وسبّبت الهجرة نقصًا كبيرًا في اليد العاملة المؤهلة، لم يعوّض عنها مجيء العمّال من سورية ومصر والدول الآسيوية (سري لانكا، الهند، الفيليبين، بنغلادش...). من جهة كانت تحويلات المهاجرين تسمح لقسم كبير من ذويهم الباقين في لبنان بمتابعة العيش بكرامة رغم انحسار إمكانيات العمل، وهذا ما كان يساعد على تحسين ميزان المدفوعات، لكن من جهة أخرى كانت النتائج الاقتصادية سلبية بمعظمها، إذ ضعفت الطاقة الإنتاجية في البلاد، كما أن التحويلات نفسها زادت من الحاجات وبالتالي من استيراد المواد الاستهلاكية ورفعت نسبة العجز في ميزان المدفوعات، كما أسهمت كثيرًا في حجم التضخّم وانهيار قيمة النقد. وبلغ عدد المهاجرين خلال السنوات ١٩٧٥–١٩٨٧، ما مجموعه ٢٥٤ ٦٣٧ مهاجرًا (عن تيودور هانف، مرجع مذكور، ص٤٣١–٤٣٢، استنادًا إلى خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي *Bilan de treize ans de guerre au Liban: Les pertes*, 1ère éd., Beyrouth, oct. 1987).

الضحايا: (الإحصاءات الواردة تتناول فترة ١٩٧٥–١٩٨٧، وتستند إلى مؤلف خليل أبو رجيلي وبطرس لبكي – المذكور آنفًا – اللذين تحققا منها باستنادهما إلى معلومات قوى الأمن الداخلي والجيش اللبناني والأمن العام والصليب الأحمر اللبناني، وكذلك عبر تحقيقات أجرياها في أوساط النقابات المهنية والأحزاب والميليشيات؛ وقد استند إليها، بدورهم، أكثر المؤلفين والدارسين اللبنانيين والأجانب. والجدير ذكره أن الصحافة والسياسيين كانوا يذكرون أرقامًا عالية جدًا لأسباب غير خافية. وبالنسبة إلى ضحايا العامين الأخيرين من الحرب، راجع ما ذكر بشأنهم «أحداث ١٩٨٨–١٩٩٠»).

منذ بداية الحرب في ١٩٧٥ وحتى نهاية تشرين الأول ١٩٨٧، بلغت خسائر حرب لبنان ٦٢ ألف قتيل و٨٣ ألف جريح بينهم ٩١٠٠ حالة إعاقة. ويُضاف إلى عدد القتلى المفقودون الذين تراوحت تقديرات عددهم بين ألفين و١٧ ألفًا.

المدنيون كانوا أكثر المتضررين من الحرب، فبلغت بينهم نسبة الضحايا ٧٥٪، والجرحى ٨٥٪. وقاربت نسبة ضحايا الميليشيات ١٥٪، والجيوش النظامية ١٠٪: الجيش اللبناني والأمن الداخلي ٢٠٦٤ قتيلًا و٢٤٢٨ جريحًا، الجيش السوري ٢٥٠ قتيلًا و٢٥٠٠ جريح، الجيش الاسرائيلي ٦٧٣ قتيلًا و٣٨٩٠ جريحًا، القوات المتعددة الجنسية ٣٠٦ قتلى (أكثريتهم الساحقة من الأميركيين والفرنسيين، وعدد الجرحى غير معروف)، قوات الأمم المتحدة ١٥٥ قتيلًا (عدد الجرحى غير معروف)، فيكون مجموع قتلى الجيوش النظامية، حتى آخر تشرين الأول ١٩٨٧، ٥٦٩٨، وجرحاها ٨٨١٨.

كان من الصعب تحديد عدد ضحايا الميليشيات. ويعود ذلك من جهة إلى التغييرات السريعة في هذه المنظمات، إذ حُلّ بعضها وألحق البعض الآخر بمنظمات أخرى، ومن جهة أخرى إلى صعوبة الفصل بدقة بين أفراد الميليشيات والمدنيين الذين اضطرّوا إلى حمل السلاح في ظروف معينة. إلا أن معطيات أكثر دقة تتوفر بالنسبة إلى ضحايا القوات اللبنانية والمنظمات التي قامت قبلها (القوى النظامية الكتائبية، التنظيم، حراس الأرز...). فوصل عدد ضحاياها إلى ٣٠٦١ وجرحاها إلى ٨٥٥، علمًا أن نصف هؤلاء الضحايا وقعوا خلال حرب السنتين (١٩٧٥–١٩٧٦).

بالنسبة إلى الضحايا الفلسطينيين، فقد بلغ عددهم ٨٨٠ قتيلًا، بمن فيهم ضحاياهم إبان الغزو الاسرائيلي في العام ١٩٧٨ والعام ١٩٨٢، إضافة إلى ٥٠٧ قتلى في معارك طرابلس (١٩٨٥) ضد السوريين وحلفائهم.

واضح من النظر إلى جداول توزيع الضحايا، قتلى وجرحى، على السنوات، ان السنة ١٩٧٦ والسنة ١٩٨٢ عرفتا العدد الأكبر من الضحايا: الأولى ١٤ ٧١٤ قتيلًا و١٣ ٢٠٩ جرحى، والثانية ١٧ ألف قتيل ونحو ٣٠ ألف جريح؛ وأن السنة ١٩٧٧ (الهادئة نسبيًا) عرفت العدد الأقل، ٦٧٦ قتيلًا و٦٢٣ جريحًا.

وفي تصنيف آخر، فقد قتل ٢٪ من مجموع القتلى بفعل الغارات الجوية الاسرائيلية والاغتيالات الفردية، وحوالى ٧٪ بالسيارات المفخخة (خاصة بين ١٩٨٤ و١٩٨٧). أما الاغتيالات (سياسية وغيرها) والقتل الفردي، فلم يقل معدلها عن نحو ٥٠٠ حالة سنويًا: في السنوات الأولى «قتل على الهوية»، وفي ما بعد نفّذت عمليات اغتيال بهدف إرعاب مجموعات أو فئات مهنية، فجرى اغتيال ٦١ صحافيًا وناشرًا وما لا يقل عن ١١٦ دبلوماسيًا (٧٠ عراقيًا في انفجار السفارة العراقية، ٣٠ أميركيًا، ٤ فرنسيين).

أما المجازر فجرى تصنيفها، بصورة عامة، وفق النسب التالية: ٨٠٪ من ضحاياها كانوا من سكان القرى المسيحية في مناطق تسكنها أكثرية مسلمة أو مختلطة. الغالب في الدراسات أن المجازر لم تحصل بصورة عفوية إلا نادرًا، إنما ارتكبت لأهداف إطالة الحرب والفرز السكاني وتعميق الخلاف. وطالت أيضًا لائحة المجازر عدة عمليات أهمها مجازر صبرا وشاتيلا (تراوحت تقديرات ضحاياها بين ٨٠٠ و٢٠٠٠).

وقد لوحظ أن عمليات خطف الأجانب كانت نادرة قبل العام ١٩٨٤، ولم تتكاثر إلا مع ازدياد نفوذ الجماعات الموالية لإيران. وقد استهدف الخطف بنوع خاص الأميركيين (٢٠ مخطوفًا) والفرنسيين (٩)، والبريطانيين (٤)، والروس (٤)، كما خطف من المنطقة الشرقية ٤ دبلوماسيين ايرانيين. وقد طال الخطف عدة آلاف من اللبنانيين (لا يزال عدد كبير منهم مجهول المصير حتى اليوم – العام ٢٠٠١).

كيف توزّعت معارك هذه الحرب؟: شملت الحرب الأراضي اللبنانية كافة، وتوزّعت، بين ١٩٧٥ و١٩٨٨، على ٢٦ مجابهة عسكرية كبيرة تخللتها «حروب صغيرة». ست، من المجابهات الكبيرة، وقعت بين قوى غير لبنانية؛ وتسع بين أطراف لبنانيين ضد أطراف في النزاع غير لبنانيين وضد حلفائهم اللبنانيين في الوقت نفسه. وفي تسع مجابهات فقط حارب لبنانيون لبنانيين آخرين، من بينها ست مجابهات حصلت، ليس بين فريقي النزاع الرئيسيين، بل داخل صفوف كل فريق.

وقعت الحرب، في البداية (صيف ١٩٧٥ حتى خريف ١٩٧٦)، بين الفريقين الرئيسيين، عندما حاربت الأحزاب المسيحية ضد تحالف قوى اليسار وجيش لبنان العربي (الحركة الوطنية) والفلسطينيين. وقد شكّل الفلسطينيون القوة العسكرية الرئيسية في هذا التحالف.

أما الحرب الأهلية، بمعناها الصحيح، فحصلت بعد ١٩٨٢ وإثر الاجتياح الاسرائيلي، وهي حرب الشوف أو حرب الجبل بين

الميليشيات المسيحية (القوات اللبنانية) والميليشيات الدرزية (الحزب التقدمي الاشتراكي). وكذلك حصلت حرب أهلية: شيعة ودروز بدعم واسع من سورية ضد الحكومة والجيش، إثر اتفاق ١٧ أيار.

وفي خانة الحرب الأهلية أيضًا النزاعات داخل صفوف كل فريق: المسيحيون ضد المسيحيين من جهة، الشيعة ضد الدروز والشيعة ضد الشيعة من جهة أخرى. ومنذ نهاية عام ١٩٨٥ تكاثر هذا النوع من النزاعات، وخسرت الميليشيات المسيحية كل المناطق خارج معقل المسيحيين الرئيسي.

أما النزاعات التي شاركت فيها القوى والجيوش الأجنبية، فلم تكن الأكثر عددًا فقط، بل الأكثر شراسة. فالخسائر البشرية الأكثر جسامة وقعت في تلك الحروب «غير اللبنانية»، خاصة في ١٩٧٦ و١٩٨٢، والتي اشترك فيها أولًا الفلسطينيون، ثم السوريون والفلسطينيون والاسرائيليون، ثم السوريون في عملية اقتلاع العماد ميشال عون (١٩٩٠).

لقد تميزت الحرب، منذ بدايتها، بطابع التدخلات الخارجية، أو استهدفت فرض الهيمنة الخارجية على لبنان. ولكن لم تفلح أية منها (باستثناء الحرب الأخيرة على العماد عون) في تحقيق هدفها. فقد فشلت إما بسبب مقاومة طرف النزاع الداخلي أو بسبب تدخلات خارجية أخرى.

إن محاولة الفلسطينيين لنصرة كمال جنبلاط وحلفائه فشلت بسبب تدخّل سوري، ومحاولة سورية إخضاع المسيحيين والفلسطينيين على حد سواء. في ١٩٧٧، تخلّت سورية عن هذه المحاولة ضد الفلسطينيين بسبب نزاعها ضد الرئيس المصري أنور السادات الذي قام بزيارة إلى اسرائيل وبدأ مسارًا سلميًا منفردًا. أما إخضاع المسيحيين، فقد فشل بسبب المقاومة الشديدة واحتمال ردود فعل اسرائيلية تأتي بنتائج غير محسوبة في الخطة أو الاستراتيجية السورية.

التدخّل – الاجتياح الاسرائيلي (١٩٨٢) أدّى إلى إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ولكن هدف إسرائيل الثاني في تمكين الميليشيات المسيحية من فرض هيمنتها فشل بسبب مقاومة سورية والميليشيات الشيعية.

التدخّل الأميركي والفرنسي (١٩٨٢–١٩٨٤) الذي أُعلن عنه أنه لتمكين إعادة سلطة الدولة اللبنانية فشل كذلك بسبب العرقلة الاسرائيلية والسورية وانتفاضة الشيعة والدروز ضد الحكومة المركزية.

أما محاولة سورية لفرض هيمنتها عبر اتفاق الميليشيات (الاتفاق الثلاثي) فقد فشل مجددًا بسبب مقاومة المسيحيين (جعجع وعون).

وكذلك محاولة ايران لتثبيت نفوذها في لبنان عبر «حزب الله» جوبهت بمعارضة ميليشيا حركة أمل التي حصلت آنذاك على دعم وتأييد من سورية.

وبالاختصار، إلى جانب محاولة أطراف النزاع اللبنانيين لفرض هيمنة داخلية، فشلت، حتى ١٩٩٠، كل محاولات القوى الخارجية لفرض هيمنتها أيضًا. وهكذا لم يكن بالإمكان فرض سلام على الإطلاق، بل توالت دائمًا ومجددًا حروب كبيرة وصغيرة، حتى كان التدخّل الخارجي الفاصل والمتوافق عليه لإنهاء تمرّد العماد عون (خريف ١٩٩٠).

٢ – معالم في رفض الحرب والتمسّك بالعيش المشترك

حركات شعبية للسلام والوحدة: برزت لأول مرة، في ١١ تشرين الأول ١٩٧٥، عندما عادت «هيئة الحوار الوطني» لاستئناف اجتماعاتها، واجتمع كميل شمعون وياسر عرفات، وبدأ نزع المتاريس والحواجز المسلحة، فهبّ أهالي الشياح وعين الرمانة بصورة عفوية، وراحوا يلتقون في شوارع المحلتين وزواريبها ويتعانقون ويهزجون بأناشيد وطنية ويهللون ويكبّرون ويسكبون دموع الفرح.

وكانت المرة الثانية، في تشرين الثاني ١٩٧٥، عندما أطلق شريف الأخوي، المذيع في إذاعة بيروت، نداء للقيام بمظاهرة شعبية تدعو إلى وقف المعارك. فلبّى النداء عفويًا عشرات الآلاف من أهالي بيروت الغربية والشرقية. لكن ما إن عاد المتظاهرون إلى منازلهم حتى بدأت الميليشيات مجددًا بإطلاق النار. ومن يومها، لوحظ أن الميليشيات ما إن كانت تستشعر حركة شعبية ما تستهدف لقاءات وطنية بين مواطني المناطق كافة حتى تستبقها قبل ساعات بإطلاق نيران مدفعيتها، الأمر الذي كان يدفع بالسكان إلى البقاء في مساكنهم أو الهروع إلى الملاجئ.

وخلال الحصار الاسرائيلي لبيروت الغربية (١٩٨٢) استقبلت المنطقة الشرقية حوالى ١٠٠ ألف نسمة في لقاء تضامني رائع.

وكذلك قام تأييد شعبي عارم، ومن مختلف الفئات، ما استطاع أحد إنكاره، حول الرئيس المنتخب بشير الجميّل (راجع باب «اسرائيل تجتاح لبنان»)، واستقبل انتخاب شقيقه أمين رئيسًا للجمهورية بتأييد شعبي أيضًا لما كان عُرف عنه من اعتدال في الموقف، وحصلت مظاهرات مذهلة تعبيرًا عن إرادة التآخي الوطني خلال الاستقبال الذي أعدّ في صيدا له ولرئيس حكومته رشيد كرامي عندما زارا المدينة على أثر انسحاب القوات الاسرائيلية منها (هذه الشعبية التي ظهرت للجميّل، من المسلمين والمسيحيين، خلال السنة الأولى من ولايته، ما لبثت أن بدأت تتراجع، وبصورة سريعة ومذهلة، حتى بات في أيام ولايته الأخيرة «وحيدًا»، كما قيل).

وكانت لافتة جدًا، بل تتويجًا واقعيًا لحركة الرفض الشعبي والجماهيري للحرب والميليشيات، تلك الاستجابة الشعبية الهائلة، بالمظاهرات الحاشدة في المناطق الشرقية والتعاطف الأكيد في المناطق الغربية، للخطاب السياسي للعماد ميشال عون.

حركات مهنية ونقابية: مع ازدياد ونمو حركة الاحتجاجات ضد الحرب، بهدف إعادة توحيد البلاد، خاصة منذ العام ١٩٨٥ الذي شهد مسيرة «الأمهات ضد الحرب» إلى القصر الجمهوري وإلى مجلس النواب، ومسيرة المعوقين على عكازاتهم وكراسيهم من طرابلس إلى بيروت، تحركت أيضًا الاتحادات المهنية كافة، وأعلنت بوضوح معارضتها للميليشيات «على أنواعها» (كثيرة هي بيانات المثقفين والمهنيين التي بدأت تعتبر «الميليشيات» واحدة في مصالحها، وأولى هذه المصالح ديمومة الحرب أطول مدة ممكنة) ورفضها لكل ما تبذله هذه الميليشيات من محاولات لتقسيم صفوف المهنيين. ففي انتخابات نقابة المحامين اللبنانيين عام ١٩٨٨، حاول كل من حزب الكتائب وحركة أمل فرض أنصارهما على النقابة. ولكن لم ينتخب أحد من هؤلاء، بل فاز خصومهم الرافضون للحرب وللاستقطاب بين الطوائف. وبصورة مماثلة، جاءت نتائج انتخابات نقابة الأطباء، ففشل كل المرشحين المرتبطين أو المؤيدين أو الموالين للميليشيات ولأطراف الحرب. وحالت الميليشيات دون انتخاب هيئة نقابة المهندسين، خوفًا من الحصول على نتائج مماثلة.

وعلى صعيد كثير من الروابط والأندية والجمعيات الأهلية، خاصة منها الجمعيات والحركات الثقافية، ثمة أمثلة لا تعد ولا تحصى عن ممارسات الميليشيات إزاءها لإسكات صوتها الرافض للحرب.

أما الاحتجاج الشعبي الأكثر قوة ضد الحرب فجاء من قبل النقابات العمّالية.

حافظ الاتحاد العمّالي العام، طيلة سنوات الحرب، على نظامه وتعاونه متخطيًا كل اعتبار طائفي. ففي العام ١٩٨٨، كانت النقابات تضم ٥٥ ألف عضو، يدفعون بانتظام رسوم الانتساب، وكان الاتحاد العمّالي العام يتألف من ١٦٥ نقابة، وكانت النشاطات النقابية متمحورة، حتى منتصف عقد الثمانينات، حول قضايا الأجور والأسعار

ومشاكل أوضاع العمل وقوانينه. فتمكّن بذلك الاتحاد العمّالي العام من أن يصبح إحدى أهم المنظمات التمثيلية فعلًا في البلاد، وتمكّن بين ١٩٧٧ و١٩٨٢ في تحقيق زيادات في قيمة الأجور تتلاءم على الأقل مع نسبة التضخّم.

لكنه، مع بدء استفحال الأزمة الاقتصادية وعجزه عن مواكبة انعكاساتها ضمن إطار الحركة المطلبية النقابية الصرفة، أخذ الاتحاد العمّالي العام يتوجّه، بحزم وجدية، لمحاربة أسباب الأزمة، أي الحرب وتقسيم البلاد كأمر واقع.

في تموز ١٩٨٦، دعا لأول مرة إلى إضراب عام، جرى تنفيذه في كل مناطق البلاد رغم معارضة أرباب السلطة والنفوذ السياسي والميليشياوي فيها. وقد عقبته سلسلة من إضرابات أخرى ذات طابع سياسي وطني متزايد، وذلك في نيسان وتموز وآب وأيلول وتشرين الثاني من العام ١٩٨٧، وفي نيسان ١٩٨٨. ولم تكن هذه الإضرابات ذات طابع تقليدي، بل أدّت إلى مظاهرات جماهيرية شاركت فيها أعداد كبيرة من الشعب اللبناني إلى جانب النقابيين، وكذلك شارك المثقفون الإصلاحيون خاصة منهم أولئك الذين برزوا، في الستينات وأوائل السبعينات، على صعيد الحركة الطلابية. فترافق على رأس هذه المظاهرات الدكتور عصام خليفة، على سبيل المثال، وانطوان بشارة رئيس الاتحاد العمّالي العام. وانصبّت مطالب المتظاهرين على إنهاء حال الحرب وإعادة بناء العيش اللبناني المشترك. وقد بلغت هذه الحركة ذروتها، في تشرين الثاني ١٩٨٧، حيث اندلعت مظاهرات ضخمة، بشعارات واحدة وصوت واحد، في طرابلس وجبيل وصيدا وصور، وكانت أضخمها وأهمّها في بيروت حيث التقى، بحسب تقارير الأمن الداخلي وقتها، حوالى ستون ألف متظاهر من المنطقتين الشرقية والغربية على معبر المتحف. فهال هذا الأمر الميليشيات، وأخذ انطوان بشارة وعصام خليفة وسواهما يتلقّون التهديد تلو التهديد في المنطقة الشرقية، كما هُدّد نائب رئيس الاتحاد في المنطقة الغربية، واستقال إثنان من المكتب التنفيذي في الحزب التقدمي الاشتراكي، وهما عضوان نقابيان، من مهماتهما الحزبية احتجاجًا على موقف الحزب. وعاد الاتحاد العمّالي العام مجددًا ونظّم إضرابًا وطنيًا عامًا في ٢٩ أيار ١٩٩٠. ورغم كل ذلك لم تتمكّن النقابات من تحقيق هدفها الرامي إلى الإسهام في تغيير الوضع السياسي؛ لكن النقابيين، ومن التفّ حولهم ولبّى دعوتهم من جماهير الشعب اللبناني، برهنوا على أنهم لم يكونوا على استعداد لسماع أوامر أسياد الحرب.

تحقيقات برهنت، هي الأخرى، على ما عبّرت عنه الحركات والمظاهرات: دراسات وتحقيقات كثيرة، ميدانية، في بيروت والمناطق، ولدى مختلف الفئات والشرائح، ومن خلال عينات مدروسة، قام بها اختصاصيون، وجاءت نتائجها لتكشف بوضوح أن الغالبية العظمى من اللبنانيين باتت، في سنوات الحرب الأخيرة، رافضة لها ولأسيادها الميليشياويين، وأن هناك «حقدًا أقل وتسامحًا أكثر بين السكان» رغم كل ما حصل منذ ١٩٧٥، وان هناك إرادة أقوى للعمل على وحدة البلد أكثر مما يمكن تصوّره بعد الانهيار الذي حصل خلال سنوات طويلة، وأن ليس هناك جماهير متعصبة ومتزمتة لتحول دون قيام توافق وطني جديد، وأن لدى أكثرية اللبنانيين مشاكل أقل في التوفيق بين الهوية الطائفية والهوية الوطنية: الشعور بالانتماء إلى طائفة ما هو شعور قوي دون شك، ولكنه لم يجر تفضيله إلا من قبل أقلية صغيرة فقط على الانتماء إلى الهوية اللبنانية. «كل إنسان يريد أن يبقى مثلما هو، ويعترف بذات الشيء بالنسبة إلى الآخر، وكذلك يريد العيش مع الآخرين وبسلام في البلد نفسه»، هذا ما استنتجه تحقيق استطلاعي قامت به في شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٨٩ مؤسسة «ماس» اللبنانية، ومؤسسة استطلاع الرأي الفرنسية، أوبتام؛ ومن أهم ما جاء فيه أيضًا تأييد ٧٣٪ من المستفتين القول التالي: «رغم الأزمة، يوحّد اللبنانيين شعور قوي بانتمائهم إلى أمة لبنانية، وهذا ما يسهّل إعادة بناء بلدهم» (MASS et OPTEM, *Les Libanais et le Liban*, Paris, Octobre 1989).

ثمة تحقيق ميداني آخر أجراه تيودور هانف (احتلّ نحو ١٥٠ صفحة من كتابه «لبنان تعايش في زمن الحرب» المذكور آنفًا) في العام ١٩٨٧ وشمل عينة كبيرة (٢٠٠٣ أشخاص) سمحت له بإجراء تحليل مفصّل وفقًا للسن ومستوى التعليم والمهنة والديانة، كما أخذت بعين الاعتبار الفروقات بين المناطق الجغرافية المختلفة. وقد جرى، حول كل موضوع، توضيح المواقف في إطار المقارنة بهدف إبراز «الجوهر الأساسي» مجتمعيًا وسياسيًا للرأي اللبناني. وأبرز ما استنتجه هانف في تحقيقاته التي بدأها منذ ١٩٨١ واستمر بها حتى ١٩٨٧:

- «لا يمكن التمسّك بوجود طوائف منظمة سياسيًا إلا لفترة زمنية قصيرة. فعندما كانت تخف حدة الأزمة كان يتراجع تأرجح المواقف ويعود إلى حالته الطبيعية...

- «في مرحلة من مراحل الأزمة المبرحة، ازداد وعي اللبنانيين لانتمائهم الطائفي، كما طمحوا إلى منطقة خاصة بهم. ورغم ذلك، وفي ذروة احتدام المعارك لم ترغب أكثرية اللبنانيين بسماع أي كلام عن إقامة الكانتونات...

- «عندما تنطق الأسلحة ينهار اعتبار ونفوذ السياسيين القدامى، أي فطاحل أو أرباب العمل السياسي في زمن السلم، وتلتفّ كل فئة بدورها حول أسياد الحرب. وحالما تنخفض حدّة أصوات المدافع ترتفع بورصة الزعماء القدامى وبتبدّد مجد أمراء الحرب سريعًا كالسحاب. وعندما يضعف التعايش ظاهريًا بسبب الأزمة يصبح أمر تحقيقه أكثر صعوبة، ولكن لفترة وجيزة حتى يتوقف النزاع المفتوح...

- «وعندما يُسأل عن تقدير الوضع الذاتي أو وضع البلد ككل، يتمّ الحصول على أجوبة واقعية. وعندما يُعبّر عن المواقف والآراء، عندئذ تبرز بوضوح آثار صدمات الحرب. ولكن في الوقت نفسه، يتبين أيضًا بكل وضوح أن هذه الصدمات يجري تجاوزها سريعًا وبطريقة تستحقّ الدهشة والإعجاب. فقبل أن يتوقف هدير المدافع، أي حالما يخف صوتها وتتراجع حدّة القصف الصاروخي قليلًا ينبري اللبنانيون ويستعيدون مواقفهم المعتدلة العادية.

- «لقد كشفت سلسلة التحقيقات منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٧ بأن الثوابت أو القواعد الأساسية للثقافة السياسية اللبنانية، أي الاستعداد الدائم للتعايش والتسامح والبحث عن التوافق مع الاحتفاظ بالتباينات، قد صمدت دون أن تتأثر أو أن تتعثر في سنوات الحرب...

- «من الممكن أن تحصل أو أن تقع حرب أو حرب أهلية في لبنان، ولكنها لن تكون حرب أكثرية اللبنانيين على الإطلاق، لأن هذه الأكثرية بالذات تريد التعايش أكثر فأكثر حتى في زمن الحرب...» (ص٦٧٣-٦٧٤).

٣ - محاولة في أسباب الحرب

المحلّلون: بعد اندلاع الحرب تكاثرت، ولا تزال، الدراسات والتحليلات التي تبحث في أسباب الحرب، أسباب هذا «الاختبار العنيف» والطويل الذي عرفته التجربة اللبنانية، «الديمقراطية التوافقية» التي كتبت «قصة نجاح» فريدة في إطار نظام سياسي - طوائفي ينظّم سلميًا عيش طوائفه إلى جانب بعضها البعض ويُسهم في تقدمها دون اضطرابات ثورية، ويؤمن للسكان مستوى متناميًا من الرفاه في إطار من الحرية الديمقراطية.

التحليلات في الأسباب تميزت عن بعضها بصورة بارزة. البعض أحلّ في المقام الأول من الأسباب الذاتية مسألة التوترات الاجتماعية (خلل كبير في القطاعات الاقتصادية لمصلحة قطاع الخدمات، انعدام التنمية المتوازية، فقر، أحزمة بؤس...)؛ والبعض الآخر ردّ السبب الأساسي إلى المشكلات المستعصية بين هويات وطنية مختلفة نشأت بين الطوائف اللبنانية (بحيث اعتبر

المسيحيون في خانة «القوميين اللبنانيين»، والمسلمون في خانة «القوميين العرب»)، ورأى آخرون الأسباب في النظام الطوائفي اللبناني «الذي توزّع الدولة واللبنانيين حصصًا بين الطوائف» مع أرجحية «فئوية وطائفية وطبقية ومناطقية» لمصلحة الموارنة، والذي عاد كل محاولة لقيام دولة القانون على أُسس ومفاهيم حديثة للدولة وللمواطن، بمعنى «الوطني» والولاء الوطني والانصهار الوطني. والجدير ذكره أن لا هذا الفريق من المحللين للأسباب الذاتية ولا ذاك أنكر الأسباب الأخرى المغايرة للسبب الذي غلّبه على سواه، ما يشير إلى أن ثمة قواسم مشتركة برزت لدى الجميع، فكانت أسبابًا مشتركة، ولكن بدرجات متفاوتة من الأهمية.

هذا بالنسبة إلى الأسباب «اللبنانية». وهناك عدد كبير من الكتّاب والمؤرخين والمحللين الذين رأوا إلى تفسير الحرب اللبنانية ليس كنتيجة للتوترات بين الطبقات أو بين الطوائف أو لانعدام التلاؤم في النظام السياسي – الطوائفي، بل نتيجة لتأثير عوامل إقليمية (الفلسطينيون – القضية الفلسطينية – الأنظمة العربية – اسرائيل) ودولية (خاصة العامل الأميركي). ويتراوح القائلون بالأسباب الإقليمية والدولية بين مَن اعتبرها أنها وحدها فجّرت الحرب اللبنانية، وبين مَن أعطى بعض الاعتبار للأسباب اللبنانية الداخلية.

إيليا حريق تكلم على الدوافع الإقليمية بكلام جريء وقاسٍ. لكن مَن تراه يستطيع نكرانه؟: «يبدو في الواقع أن الديمقراطية اللبنانية لم يكن يحق لها بالاستمرار، ليس بسبب افتقار محيطها الاقليمي إلى مؤسسات ديمقراطية فحسب، بل أيضًا لأنه كان معاديًا لها...»: – الصحافة اللبنانية الحرة الخارجة مع كل فجر، الجمعيات والأحزاب، مشاهد مظاهرات بيروت والمدن اللبنانية، مشاهد اللبنانيين عند أقلام الاقتراع لانتخاب ممثليهم دوريًا، جلسات المجلس النيابي وموالاة ومعارضة وتشكيل حكومات وإسقاط حكومات وانتخاب رئيس جديد للجمهورية كل ست سنوات...» (Iliya HARIK, The Economic and Social Factors, in: The Lebanese Crisis, Journal of Arab Affairs, 1981-1982, p. 235).

توترات اجتماعية ومطالب: النزاعات الاجتماعية كانت بارزة منذ سنوات طويلة، لكنها تفاقمت في السنوات القليلة السابقة للحرب. كان هناك أصحاب امتيازات اجتماعية وآخرون دون امتيازات في كل الطوائف. الكلام على «الامتيازات المارونية» يطال الجانب السياسي طبقًا للنظام السياسي – الطوائفي وليس جانب الامتيازات الاجتماعية، ذلك أن الوضع الاجتماعي الأفضل كان يطال، نسبيًا، الطوائف التي كانت تسكن المدن كالسنّة والروم الأرثوذكس، والوضع الأصعب عرفته الطوائف التي نزحت لاحقًا إلى المدن، أي الموارنة والشيعة، ومن الثابت، في الدراسات، أن توزيع الدخل في لبنان، في سنوات ما قبل الحرب، كان متفاوتًا باعتدال إذا ما جرت مقارنته بباقي الدول.

الطائفة الشيعية كانت، بوجه عام، الأكثر حرمانًا، بسبب الإهمال الطويل لمعظم المناطق الزراعية الشيعية (البقاع، الجنوب). ومنذ ١٩٦٩، زاد هذا الحرمان بسبب بداية الحرب في الجنوب.

السياسة الاجتماعية الشهابية، في الستينات، خفّفت من حدة التفاوت بين الطوائف من حيث مستوى التعليم والدخل. لكن الإحساس بالظلم واللامساواة كان أخذ طريقه عميقًا في النفوس. فكم يبدو صائبًا هنا قول المؤرّخ والسياسي الفرنسي شارل دو توكفيل (١٨٠٥–١٨٥٩): «لقد خفّت حدة الشر، ولكن الحساسية زادت حيوية». وجاء عهد سليمان فرنجية ليجهز على سياسة التوازن الشهابية الإصلاحية، فكان ذلك ملائمًا تمامًا لتفاقم حدة إدراك الحرمان.

في البداية، تركّز الحديث على التناقض بين الغني والفقير، ثم تحوّل تدريجيًا فتركّز على «المسيحيين الأثرياء والمسلمين الفقراء». وحتى في مسألة توزيع الوظائف الحكومية حسب الحصص، وخاصة في مجال الجدل حول «الامتيازات» و«الضمانات»، سيطرت قضية حرمان طوائف مقابل قضية حرمان فئات أو طبقات. وهكذا لم يعد بالإمكان تفسير وشرح الأزمات الاجتماعية في مطلع السبعينات بطريقة واضحة. ولكن في المنظمات النقابية كما في حركات الإضراب، لم يأخذ التركيز على المشاكل الاجتماعية لدى الفئات الاجتماعية والاقتصادية (خاصة في أوساط أحزاب الحركة الوطنية – اليسارية عمومًا – وأنصارها) الطابع الذي عبّرت عنه الأحزاب اليمينية والطوائف. فتبيّن وكأن النزاعات الطبقية قد تغلبت على النزاعات الطائفية.

ولكن قبيل اندلاع شرارة الحرب، وخاصة أثناء مظاهرة صيادي الأسماك في صيدا واغتيال معروف سعد (ومظاهرات حزب الكتائب التي تلت هذا الحادث)، تجاوز الاعتراض الاجتماعي والتعبير السياسي حدّهما، وأعطيا طابع الانتماء الطائفي.

ومن المفيد جدًا أن نرسم ما يشبه الخط البياني لهذه النقطة بالذات، فنقول: ثمة أمور عديدة تشير إلى أن النزاع الاقتصادي في الأربعينات والخمسينات كان نزاعًا بدرجة كبيرة بين الطوائف، ولكن في الستينات ومطلع السبعينات اعتبر أكثر فأكثر صراعًا طبقيًا «غير طائفي» (طبعًا تحت وقع تنامي الأحزاب اليسارية)، وفي منتصف السبعينات أُعيد وصفه، وبنجاح، بنزاع بين الطوائف.

في المطالب والبرامج التي كان يقدّمها السياسيون السنّة وهيئاتهم، أُشير غالبًا إلى المواضيع الاقتصادية بصورة هامشية وبعبارات عامة. أما المطالب الشيعية التي صدرت عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، فتركّزت بالمقابل على برنامج اقتصادي، مثل إعادة توزيع الوظائف العامة وفقًا لحجم كل طائفة، وتنفيذ

مشروع الليطاني ومشروع الريّ في البقاع الغربي وبناء المدارس والمستوصفات ورفع أسعار محاصيل الدخان (لم تضم لائحة المطالب الشيعية أي شيء لم يكن ملحوظًا في برامج الإصلاحات الشهابية).

يمكن إيجاز الوضع بأن الشعور بالحرمان قد ازداد في مطلع السبعينات لدى كل الفئات الدنيا. ثم تحوّل إلى شعور بالحرمان خاصة لدى الطائفة الشيعية. «فبينما كان الشيعة في الأربعينات طائفة هامشية وريفية بنسبة ٧٥٪، ومن الأميين، وتتزعمهم نخبة «إقطاعية» منقسمة على بعضها ومتخلفة، تحوّلوا في الستينات إلى طائفة مدينية بنسبة أكثر من ثلثي عددهم... تتزعّمها نخبة مثقفة نشطة جدًا، ونخبة اقتصادية طموحة تتألف من مغتربين عائدين، ونخبة سياسية معارضة موزّعة على مختلف الأحزاب الماركسية أو القومية العربية، وحركة سياسية خاصة يتزعّمها قائد شعبي ذو نفوذ فاعل، الأمام موسى الصدر...» (NASR, Salim: *l'Islam politique et l'Etat Libanais* (1920-1975), in: Olivier CARRE (ed), Paris, 1982, p. 39).

صحيح أن الطائفة الشيعية هي أكثر الطوائف اللبنانية الأساسية التي طال الحرمان أبناءها، لكن الصحيح أيضًا، إذا ما نُظر إلى خريطة الحرمان الاجتماعي في السنوات القليلة السابقة للحرب إنه حرمان سكان الريف لصالح سكان المدن، وحرمان مناطق معينة مقابل مناطق أخرى، وتزايد أعداد خريجي التعليم الثانوي والجامعي... كلها ظواهر تسبّب أزمات اجتماعية، وكلها ظواهر طالت الطوائف جميعًا، ولكن بدرجات متفاوتة. وفي لبنان، وبسبب تلك «الحساسية الطائفية التاريخية» اعتبر الحرمان «طائفيًا» أكثر منه فئويًا أو طبقيًا أو مناطقيًا أو وفق المراحل العمرية (شباب ومتخرجون جامعيون...). ثم، وعلى أساس «طائفيته» جرى توظيفه (الحرمان) سياسيًا عبر مقولتي «الهيمنة المسيحية» و«المشاركة».

شكّل الشيعة الأغلبية الساحقة من عناصر الميليشيات «الإسلامية والوطنية» (نسبة إلى أحزاب الحركة الوطنية)، ومن متخرجي التعليم الثانوي والجامعي في صفوف الشيعة والسنّة تشكّلت كوادر أو أطر هذه الميليشيات. لكن الأمر الذي لم يُلاحظ غالبًا أو بصورة واضحة قبل الحرب هو أن قسمًا من الموارنة أيضًا اضطرّ إلى النزوح من الريف وعاش بين الفقر والفقر المدقع، وقسمًا آخر منهم لم يتمكن من تحقيق طموحاته في مجال الترقي الاجتماعي رغم تخرّجه الثانوي والجامعي، فشكّلوا أيضًا عناصر وكوادر في أحزاب الحركة الوطنية وميليشياتها.

«الهيمنة المسيحية» ومطالب: لا شك أن العبارة، «الهيمنة»، مبالغ بها إذا ما نُظر إلى وضع السلطة والحكم دستورًا وأعرافًا (الميثاق الوطني) وحتى واقعًا، وقد ردّد المسلمون استعمالها كـ«شعار سياسي» يبغي الحد الأقصى طرحًا للحصول على الحد الأدنى مطلبًا. وهذا لا يعني أنه لم يكن هناك أرجحية مسيحية عمومًا ومارونية خصوصًا في ميزان السلطة والحكم (والإدارة والاقتصاد والمناطق...)، لكنها أرجحية، وبالتالي مصلحة ومنفعة، في إطار ما وصفه الكاتب والمفكّر منح الصلح معطيًا له العنوان الشهير الذي جرى تداوله بكثرة قبل الحرب: «المارونية السياسية»، مظهرًا تلك الأرجحية والمصلحة، ولكن في إطار صيغة طائفية – سياسية احتوت أصحاب المصلحة الموارنة في المقام الأول مثلما احتوت غيرهم من الطوائف كافة (الدستور، كما أعراف الميثاق، تعطي رئيس الجمهورية – الماروني – صلاحيات واسعة جدًا تصل، أحيانًا، إلى حد «الحاكم المنفرد»، كما أثبتته دراسات كثيرة، منها محاضرات للعلاّمة الدستوري الدكتور إدمون رباط).

مع التأزم يجري الاستقطاب على حساب أوضاع وحتى تسويات سابقة. فلا الدستور، ولا الميثاق، ولا «المارونية السياسية»... عادت كافية.

لتغيير الوضع الاقتصادي لا بد من تغيير الوضع السياسي القائم: تحوّل المسلمون إلى تقديم مطلب إعادة النظر والبحث بالميثاق الوطني، ثم بالدستور (جرى التركيز – قبل الحرب وفي سنواتها الأولى – على الميثاق أكثر من الدستور، في محاولة من المسلمين لإثبات حسن النية حول عدم رغبتهم في انتزاع منصب رئيس الجمهورية من الموارنة، ونزع عامل الخوف لديهم).

ولكن نتيجة لوجود العامل الفلسطيني بقوة (وتناميه منذ ١٩٦٨) ديموغرافيًا وعسكريًا وسياسيًا، وكما يعتبره المسيحيون «الولاء المزدوج» اللبناني – العربي الإسلامي لدى المسلمين اللبنانيين، وربّما «العربي الإسلامي» قبل وفي مرتبة أعلى من «اللبناني»، استثيرت مشاعر الخوف لدى المسيحيين، خاصة حول مسائل تتعلق بالمصير وبالاستقلال. فبرزت بحدة أكثر من الماضي مسألة النزاع حول الهوية. وقد أثارت هذا الخوف أحزاب المسيحيين من خلال معارضتها لكل تعديل في النظام اللبناني القائم. فحزب الكتائب، الذي أسهم خلال سنوات طويلة بتنفيذ النهج الشهابي ومشاريعه الإصلاحية، انضمّ في العام ١٩٦٨ إلى جبهة أعدائه (الحلف الثلاثي)، إذ تبيّن له أن تحالفًا قويًا للحفاظ على الوضع القائم أهم من تعديله أو تغييره حتى وإن كان في الأفق ثمة ما ينذر بأخطار جذرية.

هذا الوضع: مطالب ومطالب مضادة، مشاعر غبن اقتصادي وسياسي من جهة ومشاعر خوف من جهة ثانية (مضافة إليها العوامل الفلسطينية والخارجية، من عربية واسرائيلية ودولية – راجع ما جاء بصددها في المتن)، ما لبث أن أفل نجم ظاهرة وطنية صحية، كانت هي الأخرى متصاعدة حتى أوقفها سلاح الحرب، وقد تمثلت بالحركة النقابية التي كانت خليطًا طائفيًا، وكذلك الحركة الطلابية (في الجامعة اللبنانية وغيرها من الجامعات الخاصة، والمعاهد والمدارس)، وببروز مجموعات مسيحية طالبت، مثل المسلمين، بإصلاح اقتصادي وسياسي جذري.

قضية الهوية والقومية: دراسات وكتب لا تُعد ولا تُحصى حول هذا الموضوع المحوري في تاريخ لبنان الحديث والمعاصر. إن ما يهمّنا هو الاستنتاج الأخير الذي يكاد يكون مجمعًا عليه، والذي لاحظه المعاصرون المتتبعون على أرض الوقائع اليومية، أرض الأزمة السابقة للانفجار.

اتّهم القوميون اللبنانيون (العبارة تُقال في حال شمولها جميع القائلين بـ«لبنان الوطن السيد الحر المستقل والنهائي والقائم بذاته من دون نعت آخر»، وغالبيتهم الساحقة من المسيحيين)، المسلمين بولائهم المزدوج: ولاء للبنان وولاء للعالم العربي الإسلامي.

وهناك تطرف لدى بعض القوميين اللبنانيين أبرز هو الآخر نوعًا من الولاء أو الانتماء المزدوج: انتماء للبنان الحاضر طالما أن الصيغة الدستورية والميثاقية مضمونة الجانب وتصب في خانة طمأنة المسيحيين على واقعهم ووجودهم ومصيرهم؛ وانتماء للبنان مسيحي صغير إذا ما سارت الأمور نحو تهديد هذه الصيغة وهذا الوجود. فكان فؤاد افرام البستاني صريحًا، في هذا الأمر، بقوله: «الحل الوحيد الممكن يقوم على تدويل المسألة اللبنانية والعودة إلى صيغة لبنان القديم (الجبل، أو نظام المتصرفية)، والحياد المضمون من قبل الأمم المتحدة» (فؤاد افرام البستاني، «مشكلة لبنان»، الكسليك، ط٢، ١٩٧٨، ص٣٧).

اختصارًا، يمكن القول إن التيار الرئيسي للقومية العربية كان متطابقًا والشعور الطائفي السني، والتيار الرئيسي للقومية اللبنانية كان متطابقًا والشعور الطائفي الماروني. أما تماثل الطوائف الأخرى مع إحدى هاتين القوميتين – الطائفتين، فكان قليل الوضوح، وكان ينمو أو يضمر وفق الأحداث والتطورات في المنطقة عامة.

الشيعة والدروز، بصورة عامة (أي باستثناء أعضاء الأحزاب العقائدية التي تحتوي أعضاء – عناصر وكوادر – من مختلف الطوائف، بما فيها الموارنة)، شاركوا بطريقة محدودة ابتهاج السنّة بالمشاريع الوحدوية العربية. فهم يتمسّكون بلبنان، ولكن دون أن تفرض عليهم قومية لبنانية تبعدهم عن العالم العربي أو العالم الإسلامي. وكذلك اتخذت طوائف الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والأرمن مواقف إيجابية من لبنان «الوطن ذي الخصوصية المسيحية»، ولكنها لم تجد، وهي الموجودة أيضًا في دول عربية أخرى، أية فائدة في عزل لبنان أو من العودة به إلى «لبنان الصغير». وإضافة إلى ذلك، برزت لدى الروم الأرثوذكس (للتذكير، دائمًا باستثناء الحزبيين والعقائديين، أي المقصود المشهد الأهلي والجماهيري العام لأبناء الطائفة) فئات عديدة تفضل «سورية الكبرى» المعروف بها الحزب السوري القومي الاجتماعي، أو القومية العربية على أسس علمانية. وكذلك بشير تكوين أجهزة القيادة في كل الأحزاب والحركات اليسارية في لبنان (وعمادها الأساسي: الحزب الشيوعي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب السوري القومي الاجتماعي، مع الإشارة إلى أن الأخير لم يبد حماسًا لإيراده في خانة «اليسار») إلى أن القومية العربية ليست بنظرهم إسلامية – رغم إحلال الإسلام المقام الأول في نشوء القومية العربية وديمومتها في فكر البعث – بل تقدمية علمانية. مع الإشارة إلى أن الحزب الشيوعي عاش مرحلة طويلة من الجدل الداخلي حول ضرورة تركيز الجهد السياسي على لبنان أو على منطقة أكبر منه، وكذلك ركّز الحزب التقدمي الاشتراكي دائمًا على التضامن مع العرب، ما أبرز زعيمه كمال جنبلاط زعيمًا وطنيًا وعربيًا، ولكن الأمر بالنسبة إلى هذا الحزب وإلى جنبلاط نفسه، كان يدور قبل كل شيء على الوضع في لبنان وحول السلطة في لبنان، أما البعثيون في لبنان فكانوا على حسم في الموضوع: «الوحدة العربية»، والسوريون القوميون «سورية الكبرى».

إيجازًا وخلاصة: إن ما هو أساسي وجوهري في موضوعنا أن النزاعات العقائدية، القومية وسواها، كانت قائمة دائمًا، ولكن – وهنا بيت

القصيد – دون إمكانية تأثير، إلا في الحدود الدنيا، على السياسة اللبنانية الجارية تاريخيًا وتقليديًا. ويشير إلى ذلك هذا الوجود الدائم والطاغي لأكثريات سياسية في كل الطوائف منذ العام ١٩٤٣، تعترف بالميثاق الوطني، وتبتعد عن التركيز أو التمسّك بمبادئ هذه العقيدة أو القومية أو تلك. فتاريخ لبنان، منذ الاستقلال وحتى الحرب، ينبغي –وقبل كل شيء– أن يُفسّر كنزاع بين أفكار الدولة التوفيقية القائمة على التوافق بين الطوائف، ثم، وفي مرتبة ثانية، كنزاع مع فكرة لبنان العلماني، المنصهر والمتكامل اجتماعيًا.

قضية العلمنة: هذه المرتبة (العلمنة)، الثانية في أهميتها في التطوّر التاريخي المعاصر للبنان بعد «الطائفية» و «القومية»، تعود إلى محاولة جادة في عهد الانتداب الذي اتخذت سلطته في العام ١٩٣٦ قرارًا من حقّه أن يوفّر إمكانية إنشاء «مجتمع مدني». فقد جاء في المادة ١٤ من القانون ٦٠ الصادر في ١٣ آذار ١٩٣٦: «تنظّم الطوائف الحق العام وتدير بحرية مصالحها ضمن حدود التشريع المدني» (Longrig, H. Stephen, *Syria and Lebanon under French Mandate*, London, 1958, p. 235). لكن الطوائف الإسلامية احتجّت بشدة، واعتبرت هذه المادة متعارضة وأحكام الإسلام. فعلّق تطبيق هذا القانون بالنسبة إلى الطوائف الإسلامية. ومذاك، وحتى اليوم، لم يوضع قانون مدني للأحوال الشخصية.

علمانيون مستقلون (في هيئات وجمعيات مدنية)، وعلمانيون في الأحزاب اليسارية، وكذلك في اليمين: حزب الكتائب والكتلة الوطنية والوطنيين الأحرار...

أعلن حزب الكتائب، منذ أواسط الستينات أنه يقبل بدولة علمانية شرط علمنة المجتمع، أي تهيئة الأوضاع القانونية لتكامل لا يكون فقط من جانب واحد (الجانب المسيحي).

أحزاب اليسار، إزاء مطلبها بتحقيق العلمنة، كانت ضعيفة. أما موقف الكتائب فقد فُسّر على أنه لا يعدو كونه مناورة ومحض تكتيك، ذلك أنه يعرف سلفًا بأن العلمنة غير مقبولة من المسلمين. وبذلك يبقى الحفاظ على الوضع الراهن قائمًا بالنسبة إلى تقاسم السلطة بين الطوائف، ويمكن بالتالي تبرير استمراريته. والحقيقة أن هذا التفسير (مناورة الكتائب) قد يكون صائبًا بالنسبة إلى حزب الكتائب، أو بصورة أدق بالنسبة إلى بعض سياسيي الحزب، ولكنه لا يمكن أن يجد له أي وجه حق بالنسبة إلى المسيحيين، ذلك أنهم، وبحكم معتقداتهم الدينية نفسها، وتاريخهم، وتعليمهم وثقافتهم... مندرجين، وبصورة طبيعية، في خانة القبول بالعلمنة، وقد أثبتت ذلك تحقيقات كثيرة.

بيان الحزب التقدمي الاشتراكي، الصادر في أيار ١٩٧٦ (وكانت كارثة الحرب في أوجها)، أعطى زخمًا كبيرًا لقضية العلمنة، توصيفًا وعلاجًا: «... إن الطائفية حالت دون بناء هوية موحّدة في لبنان، وبسببها نشأت هويتان مع وضعين طائفيين (...) تحاول العلمنة إلغاء الطائفية التي هي سبب التمزّق والانقسام المجتمعي القائم في لبنان. العلمانية ستحاول القضاء على هذا الارتباط المزدوج، أي الانتماء إلى الطائفة أولًا، ثم الانتماء إلى الأمة ثانيًا، وخلق إمكانية لإقامة رابط مشترك، وهو الارتباط بالأمة فقط (...) وبما أن العلمانية هي نقيض الطائفية التي هي أهم الخصائص الاجتماعية في لبنان، فهي ملزمة بأن تقيم مكانها مفهومًا سياسيًا ومجتمعيًا جديدًا للقومية العربية يصبو إلى ما يلي: أ) إبعاد الطابع الطائفي والشعوري عن العروبة، والذي أُضفي عليها عبر الشارع الإسلامي والطروحات القومية الرومنسية كالبعث والناصرية: ب) إبعاد عقدة الخوف من نفوس المسيحيين، لأن المفهوم الجديد للعروبة سيصبح الرابط القومي والثقافي الذي يتجاوب مع الحاجات الاقتصادية والسياسية للمجتمع

اللبناني، ج) تمهيد الطريق لاحقًا للبنان، كي يصبح جزءًا من الدولة العربية المتحدة التي ينبغي أن تقوم على أسس الديمقراطية والعلمانية (...). العلمانية ليست فقط مجموعة من القوانين، ولا تهدف إلى إلغاء النظام الطائفي وإلغاء الطائفية في الوظائف الحكومية، وإقرار الزواج المدني... فحسب، بل هي أيضًا إعادة بوتقة ثقافة المجتمع وبنائها على ثقافة العقل والعلم...».

أعلن اليسار، كما في السابق، موافقته وتأييده لهذا البيان، وكذلك أكثر الأحزاب المسيحية، كما تبيّن أن فكرة العلمنة يمكن أن يقبلها المسلمون الذين لا ينتمون إلى الأحزاب اليسارية. فاتحاد طلبة جمعية المقاصد الإسلامية آنذاك أعلن قبوله لمفهوم العلمنة الشاملة، بما في ذلك قبول قانون مدني للأحوال الشخصية، وذلك في آذار ١٩٧٦، أي قبل صدور بيان الحزب التقدمي الاشتراكي.

لكن هذا ما أثار غضب رجال الدين السنّة والشيعة. فأصدر مجلس العلماء بيانًا بالغ الأهمية برزت فيه بوضوح إشارات الخوف من تنامي ديناميكية اليسار والعلمنة، وتاليًا زوال، برأيهم، الهوية الإسلامية (وسائل الإعلام، في ٢٥ آذار ١٩٧٦):

لا يعارض مجلس العلماء إطلاقًا «مطالب القيادات المارونية والدرزية إذا أرادوا علمنة قانون الأحوال الشخصية لطوائفهم، إذا بقي هذا المطلب مقتصرًا على ذلك، ولكن المجلس يعارض تطبيق العلمنة على الجميع (...) لا مكان للعلمنة في حياة المسلم. إما أن يقوم المسلم دون العلمانية، أو العلمانية دون الإسلام...».

وطالب مجلس العلماء اتحاد طلبة جمعية المقاصد «التمسّك بالإسلام والابتعاد عن أي مبدأ أو اتجاه آخر»، وحذّر كل المرشحين لانتخابات رئاسة الجمهورية من التزامهم بالعلمنة، وأبلغهم بأن المسلمين «الذين ينتمون إلى حزب واحد، هو حزب الله (قبل سنوات من قيام الحزب المعروف بهذا الاسم «حزب الله»)، سيحافظون على قوانين دينهم بكل الوسائل». وفي هجوم معاكس، طالب المجلس، بمنع الاعتراف بالزواج المدني الذي يعقد في الخارج (وكانت مثل عقود الزواج هذه متنامية، وغالبيتها الساحقة عقدت بين مسيحيين ومسلمات ومسلمين ومسيحيات).

ودخلت «الوساطة الفلسطينية» على خط قضية ومشكلة العلمنة، وتركّزت على تسوية تناولت «العلمنة السياسية» التي استهدفت إلغاء نظام النسبة الطائفية في الدولة وفي الوظائف العامة. أما المطالبة بتطبيق العلمنة في مجالات أخرى فقد تُركت جانبًا، «بصورة مؤقتة» حسب تفسير اليسار، و «بصورة مبدئية» حسب تفسير الجانب الإسلامي.

وكانت كلمة الرئيس السوري حافظ الأسد في الموضوع إياه، في خطابه الشهير يوم ٢٠ تموز ١٩٧٦، حيث اكتفى بالإشارة إلى صعوبة القضية وتعقيدها والخلاف اللبناني العميق بشأنها. فقال إنه ناقشها مع بيار الجميّل وكمال جنبلاط وموسى الصدر وبعض رؤساء الحكومات ورؤساء المجلس النيابي. وكانت النتيجة أن الصدر ورؤساء الحكومات والمجلس النيابي رفضوا، جميعًا، العلمنة لأنها تمسّ جوهر الإسلام. «فالمسلمون في لبنان هم الذين لا يريدون أية علمنة، وليس العكس...». ومما قاله الأسد إن بيار الجميّل أكد له بأنه لا يقبل «بأي بديل عن العلمنة»، وانه يصرّ ويتمسّك بدولة علمانية في لبنان، وأن كمال جنبلاط يتمسّك أيضًا بالعلمنة.

إفتراضات والمسؤولية: الافتراضات غير ممكنة في التاريخ. فمقولة «لنفترض...» لا تنفع إلا في حدود التفكير النظري، وكتابة، على سبيل المثال، سيناريو لحظة معينة. فلا يمكن تأكيد أو نفي أن اللبنانيين كانوا سيطلقون النار على بعضهم لو لم يكن هناك هذا الوجود الفلسطيني الضخم الذي استدعت قضيته تدخلات اقليمية ودولية بسبب مصالحها المتشابكة.

إن ما يمكن قوله، موضوعيًا، انه في العام ١٩٧٥، عام انطلاقة الحرب، كانت الطبقة الحاكمة والنخبة السياسية اللبنانية أقل تمزقًا مما

كانت عليه في العام ١٩٥٨ (ثورة ١٩٥٨)، أقلّه في ما يتعلق بمسائل السياسة الداخلية. كما إن ما يمكن قوله وتأكيده أن نقاط الاتفاق بين اللبنانيين كانت أقوى وأرسخ من نقاط الخلاف حتى في عزّ أيام الحرب: استعداد دائم للتسامح والعيش المشترك (راجع ما ورد أعلاه تحت عنوان: «٢ – معالم في رفض الحرب والتمسّك بالعيش المشترك»).

فمسألة «لبناني يطلق النار على لبناني مع عدم وجود العنصر الفلسطيني» مسألة مختلفة تمامًا، دون ريب، عن مسألة «لبناني يطلق النار على لبناني بوجود العنصر الفلسطيني».

وأكثر من ذلك، فإن الأمر الحاسم في عسكرة النزاع اللبناني وتحويله إلى حرب لبنانية أهلية، إنما يعود إلى وجود قوة مسلحة في البلاد إلى جانب الدولة، وهي قوة الفلسطينيين الذين سارعوا إلى تسليح حلفائهم تجنبًا لمصير مشابه للمصير الذي لقوه في الأردن.

هنا، وفي ضوء ما حصل في الأردن (التجربة أو الامتحان الأردني)، ناقش اللبنانيون، افتراضيًا أيضًا، الفكرة التالية: في الأردن، لم تحصل أية خلافات تقليدية بين المسيحيين والمسلمين، بل كانت هناك سلطة مركزية قوية، ومع ذلك حصلت حرب دموية وفازت بها السلطة، فهل كان بإمكان نظام لبناني مركزي قوي ومقبول في لبنان (النظام الشهابي على سبيل المثال) الحؤول دون قيام حرب لبنانية – فلسطينية أو مسيحية – فلسطينية كما ظهرت في سنتيها الأولين؟، أو في حال اندلاعها هل كان بإمكان مثل هذا النظام كسب هذه الحرب، أي أن تكسبها السلطة والدولة؟ واستتبع هذه التساؤلات تساؤل آخر، فيه منطق قوي يستند إلى واقع لاحق متمثل بـ«حرب المخيمات»، ويقول: لو لم يقاوم المسيحيون الفلسطينيين لثار ضد هؤلاء الشيعة الأكثر تضررًا من نشاطهم!؟.

تساؤلات وافتراضات غير جائزة في تأريخ الوقائع، ولكنها تجوز لأخذ العبرة، وللإشارة، ولو من بعيد، إلى أهمية العوامل الخارجية في جعل لبنان ساحة حرب تضعف الفلسطينيين (القضية الفلسطينية) واللبنانيين (تجربة حريات وديمقراطية غير مرغوب بها).

ولا تزال تدخل أيضًا في خانة «وجهات النظر» و«التساؤلات» وإلى حد كبير «الافتراضات» مسألة «المسؤولية الذاتية»، مسؤولية «الأفرقاء اللبنانيين»، مسؤولية القيادات اللبنانية عن هذه الحرب.

لكن ثمة وقائع تثبت أن جميع هؤلاء الأفرقاء يتوزّعون المسؤولية في تفجير الحرب والانزلاق فيها. والخطوط العريضة لهذه المسؤولية المباشرة (المسؤولية غير المباشرة كامنة في مجمل أداء الحكم منذ الاستقلال) أن الشيخ بيار الجميّل وحزبه (الكتائب) ركّزا على إثارة الجيش اللبناني لضرب المقاومة الفلسطينية، في وقت أن تاريخهما – الجميّل والكتائب – حفل بمعارضة كل مطلب كان من شأنه تقوية الجيش انصهارًا وعقيدة وطنية وتسليحًا، بحجة أن «قوة لبنان في ضعفه» (العبارة الشهيرة التي كان يطلقها الشيخ بيار الجميّل)، الأمر الذي أثار مخاوف كبيرة لدى الأطراف الآخرين من رغبة مارونية جامحة في إبقاء الجيش مجرّد أداة مسلّحة لحراسة مصالح نظام، الطرف الأكثر استفادة منه هم الموارنة. أما المسؤولية المباشرة للفريقين الآخرين: كمال جنبلاط والحركة الوطنية (اليسار)، والزعماء المسلمين التقليديين، فقد تمثّلت باعتمادهما الهائل على عنصر غير لبناني، أي على الفلسطينيين (ويبقى عنصرًا غير لبناني، بحكم الأمور وطبيعة الأشياء، مهما كان أخويًا ومهما كان حاملًا لقضية مقدسة)، مدخلين إياه في كل شاردة وواردة وكل صغيرة وكبيرة في شأن الخلاف اللبناني الداخلي، وأكثر من ذلك في تغطيتهما لممارساته اليومية على الأراضي اللبنانية التي لم تخلُ من أعمال وتجاوزات أضرّت كثيرًا بالاقتصاد، وانتهكت السيادة الوطنية واعتدت على كرامة اللبنانيين. فكمال جنبلاط وحلفاؤه وجدوا مساعدة المنظمات الفلسطينية لهم فرصة ذهبية للاستيلاء على الحكم.

والزعماء المسلمون تمكّنوا من فرض مطلبهم بعدم استخدام الجيش، وحاولوا استخدام الصراع لمصلحتهم ولبلوغ مطلبهم في تعديلات دستورية تؤمن توزيعًا جديدًا للسلطة.

وفي خضم شحن النفوس، وتدفّق الأسلحة، وتزايد العنصر الفلسطيني قوة وأهمية، والتدخلات الإقليمية والدولية... وجدت الأصوات والأوساط والهيئات والحركات المعتدلة (البطريركية المارونية، ريمون إده، موسى الصدر...) نفسها عاجزة عن إيقاف الانزلاق نحو النزاع القاتل.

العوامل الخارجية (سورية وحدها انتصرت):

يستطيع القارئ أن يقع على بعض تفاصيل هذه العوامل، الاسرائيلية والسورية والعربية والأميركية والأوروبية وسواها، التي دفعت أو شجّعت على انزلاق اللبنانيين والفلسطينيين نحو المواجهة، في متن الكتاب الأول، وتحديدًا منذ بدأ الانزلاق المباشر نحو الحرب في أواخر عهد الرئيس شارل حلو حتى انفجارها في العام ١٩٧٥.

لقد زجّ لبنان في وسط عاصفة سياسة الشرق الأوسط مع بداية المحاولات الأميركية لتسوية المشكلة الفلسطينية (أواسط ستينات القرن العشرين)، في البداية دون منظمة التحرير الفلسطينية، ثم دون سورية، وكذلك دون مشاركة الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتبر داعمًا وحاميًا للمنظمة ولسورية. لذلك بذلت المنظمة وسورية جهودهما لإفشال هذه المحاولة عبر تعبيرات، انطلاقًا من لبنان (حيث المنظمة وقوتها)، مؤداها أن لا إمكانية لتسوية نزاع الشرق الأوسط بدونهما.

ونجحت المنظمة وسورية في ذلك. ولكن سرعان ما أصبح هذا النجاح، ما إن اشتعلت الحرب، وقفًا على سورية التي تمكّنت من الاحتفاظ بنفوذ حاسم وبالسيطرة على الأحداث في لبنان، ولم يعد الفلسطينيون، بعد ذلك، يلعبون سوى دور دفاعي حتى ١٩٨٢، ودور موقوف على الجنوب بعد ذلك. فبرزت سورية وحدها متمكنة من السيطرة التامة على مجريات الأمور في لبنان، حتى وإن ظلت هذه السيطرة، على شيء من التضعضع في عمق المنطقة المسيحية في وسط البلاد حتى ١٩٩٠.

مسارات هذه السيطرة، بحركيتها السياسية والعسكرية وبكواليسها خاصة لجهة العلاقات السورية – الأميركية (حافظ الأسد – هنري كيسنجر)، ينظر إليها خصوم سورية، من لبنانيين وسواهم، من خلال نظرية «المؤامرة»، العبارة التي تثير، دون شك، سورية ولا تجد أي احتمال لتصديقها. فسورية، دون أدنى ريب، لديها مصالح بعيدة الأمد، تعمل قيادتها على تحقيقها بكل عزم وإصرار. فهي تمارس، حسب ما جاء على لسان الرئيس حافظ الأسد، في اتجاه كل الدول العربية، «سياستها القومية». فهدف النفوذ السوري في لبنان يدخل في هذا الإطار، مثلما يدخل فيه أيضًا رغبة سورية في السيطرة على الحركة الفلسطينية. وفضلًا عن ذلك هناك مصالح دفاعية أساسية لسورية في لبنان، التي ترى إليه «خاصرتها الضعيفة» في أية مجابهة عسكرية محتملة مع اسرائيل.

لقد أعطت المجابهة بين الدولة اللبنانية ومنظمة التحرير، عام ١٩٦٨، سورية فرصة لممارسة دور الحكم ولفرض نفوذها على فريقي النزاع. وتمكّنت من ممارسة هذا الدور على أفضل وجه والتمسّك به. فمنعت كل فريق من إحراز أي نصر على الآخر: دعمت الفلسطينيين عندما هدّدهم الجيش اللبناني في ١٩٦٩ و١٩٧٣، وأسرعت لنجدة المسيحيين عام ١٩٧٦ وإنقاذهم من هزيمة محققة على يد المقاومة الفلسطينية والقوات المشتركة وكمال جنبلاط...

كريم بقرادوني (عضو قيادة القوات اللبنانية، والمستشار السياسي للرئيس الياس سركيس)، في كتابه «السلام المفقود» (*La Paix Manquée*)، يتحدث عن «تلك النوايا السورية»، وعلى لسان الرئيس سركيس نفسه في أكثر الأحيان. ويبدأ بالمقارنة بين ما كان يريده عبد الناصر من الرئيس

فؤاد شهاب ولبنان، وبين سورية وما تريده من الرئيس سركيس ولبنان.

اعتقد الرئيس سركيس، عند تسلّمه سدة الرئاسة، بنوايا القيادة السورية الهادفة إلى مساعدة الدولة اللبنانية لبناء توازن سياسي جديد فيه ولردع الفلسطينيين. ولكنه سرعان ما بدأ يشكّك بنوايا سورية، وقال لمستشاره (كريم بقرادوني)، في ١٩٧٦، أي بعد فترة قصيرة من تسلّمه الحكم: «... أراد جمال عبد الناصر من لبنان أن يلتزم ويؤيّد سياسة مصر الخارجية فقط، والرئيس فؤاد شهاب أراد أن يقرّر وحده سياسة بلاده الداخلية. فكان هناك مجال لاتفاق متوازن. فقد اتّبع فؤاد شهاب خط عبد الناصر في السياسة الخارجية، كما دعم عبد الناصر سياسة فؤاد شهاب الداخلية» (*La Paix Manquée*, p. 21).

وازدادت شكوك الرئيس سركيس بدءًا من العام ١٩٧٨؛ ومن أقواله: «سورية... لا تفهم لبنان، ولن تفهمه، حتى وإن بقيت قواتها مائة سنة هنا. يريد السوريون تطبيق أساليبهم هنا، ويعتقدون بأن على الرئيس اللبناني أن يحكم البلد حسب طريقتهم» (*op. cit.*, p. 146).

وفي ١٩٧٩، حمل كلام نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام، الذي وجّهه للرئيس سركيس، تهديدًا واضحًا وإفصاحًا صريحًا عن «تلك النوايا»: «... إهدأ يا فخامة الرئيس، سوف لن نقصف بيروت بعد الآن. سنستخدم وسائل أخرى ونضرب في مكان آخر... الضربات على الرأس ليست وحدها مميتة. في المستقبل سندفع عشرين ألفًا من الفلسطينيين لمحاربة عشرين ألفًا من القوات اللبنانية» (*op. cit.*, p. 191). وفي الواقع، لم تكن القيادة السورية تستخدم جيشها النظامي فقط، بل أيضًا المجموعات المناصرة لها، لترويض خصمها في لبنان.

«السياسة السورية» في لبنان، بحسب كتابات المناصرين للدور السوري، المندرج، في رأيهم، في إطار استراتيجيتها القومية المواجهة لإسرائيل، سواء على صعيد المسار السلمي في الشرق الأوسط كسبًا لأكبر قدر من الحقوق العربية، أو على صعيد احتمال العودة إلى المواجهة العسكرية معها في حال فشل هذا المسار.

«النوايا السورية» في لبنان، بحسب كتابات خصوم الدور السوري، تهدف، في رأيهم، للسيطرة على لبنان. من الأعمال الكتابية التي تنحو في هذا الاتجاه، برز مؤخرًا (حزيران ٢٠٠١) كتاب روجيه عزام «لبنان: الحقيقة، الجريمة والتحدي – دهاليز الحرب اللبنانية»، الذي عرض أهم محتوياته (من باريس، ونشرت العرض «النهار»، ١٤ حزيران ٢٠٠١) الصحافي بيار عطا الله؛ وفيه أن المؤلف جمع معلوماته من موقعه السابق في مجلس قيادة حركة «التنظيم» التي كانت قريبة جدًا من المكتب الثاني (المخابرات) في الجيش اللبناني، وأن منطق الحرب «انطلق من قرار اتخذه مسؤولان سياسيان كبيران هما الرئيس السوري حافظ الأسد ووزير خارجية أميركا هنري كيسنجر، وكل لأهدافه الخاصة: فقد أراد الوزير الأميركي ضبط الوضع الفلسطيني والسيطرة عليه فيما أراد الرئيس السوري وضع اليد على الورقة الفلسطينية ولبنان معًا تنفيذًا لأحلام سورية قديمة، وكان أن اختار الأميركيون والسوريون معًا افتعال حرب داخلية طائفية تبرّر وضع اليد على لبنان والقضاء على الحضور الفلسطيني فيه. وهذا ما كان». وفي الكتاب أيضًا، وفق العرض الذي قدّمه عطا الله أن المؤلف (روجيه عزام) يتحدى وجود أي أثر لطلب بدخول الجيش السوري صادر عن الرئيس فرنجية أو أي من أعضاء الجبهة اللبنانية آنذاك؛ فهذا «الادعاء من نسج خيال الدعاية السورية وعبد الحليم خدّام تحديدًا (...) والأصح أن يقال إن التنسيق المكثّف مع الاسرائيليين بواسطة ملك الأردن هو ما أدخلهم إلى لبنان. وهذا ما كشفه السفير الاسرائيلي في لبنان، رافائيل جدعون، لاحقًا، والذي نقل رسائل ووثائق خطية بين الطرفين قادها إيغال آلون باسم اسرائيل وكيسنجر باسم واشنطن من أجل الاتفاق على الخطوط الحمراء».

الأسباب اختصارًا وموضوعية وفي شهادة للتاريخ على لسان سياسي لبناني وطني معتدل ومثقّف. تقي الدين الصلح: تيودور هانف، الباحث الألماني، الذي أمضى سنوات عديدة في لبنان – ضمن سنوات الحرب – على رأس فريق من المساعدين، والذي وفّر له أكاديميون واختصاصيون لبنانيون معروفون (بطرس لبكي، انطوان مسرّة وسليم نصر) الكثير من المعلومات والتوجيهات، خصّص في كتابه: «لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة» (نقله عن الألمانية موريس صليبا، وأصدره مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط١٩٩٣)، فصلًا كاملًا عن أسباب الحرب من صفحة ٤٤٧ إلى صفحة ٥٢٥ بعنوان «الثعالب والذئاب، النزاع اللبناني في تصورات السياسيين وزعماء الميليشيات». وهذا الفصل كناية عن ثبت أو لائحة طويلة بأجوبة السياسيين وزعماء الميليشيات حصل عليها ردًا على سؤاله لهم عن تصوراتهم أسباب الحرب.

أجوبة السياسيين، من تقليديين مسيحيين ومسلمين، أو محدثين إصلاحيين (مثل ريمون إده وفؤاد بطرس)، وكذلك أجوبة زعماء الميليشيات، وإن جاءت على بعض اختلاف في تغليب سبب على آخر، أجمعت على أن المشاكل الداخلية سمحت بوقوع الحرب وسهّلت اندلاع شرارتها، ولكنها اعتبرت بمجملها الأسباب غير اللبنانية (الفلسطينية، السورية، الأميركية، الاسرائيلية...) بأنها الأهم والأقوى، لا بل ذهب معظمها مذهب اعتبار أن هذه الحرب ما كانت لتندلع لولا الأسباب غير اللبنانية.

النموذجي في هذه الردود كان رد رئيس حكومة سابق هو تقي الدين الصلح، أحد أركان هذه الأرومة الصلحية اللبنانية (رياض، كاظم، خلدون، علياء، منح، رغيد...) التي امتهنت «وظيفة الصلح الوطني اللبناني» بعمق فكر سياسي وصدق ممارسة. وننقل ما جاء فيه (ص٤٦١–٤٦٢).

«العناصر الداخلية هي من جهة الشعور بالخوف لدى المسيحيين، ومن جهة أخرى الشعور باللامساواة لدى المسلمين. وقد أسهمت مثل هذه المشاعر في لبنان إلى تحويله إلى ساحة صراع للآخرين. في مطلق الأحوال، لقد عشنا سوية في لبنان بصورة جيدة. من المؤكد أن أمورًا كثيرة لم تكن سليمة. كانت لدينا مشاكل اجتماعية، كما في الدول الأخرى. ومن المؤكد أيضًا أن إدارتنا لم تكن في وضع يؤهلها لممارسة كل واجباتها. وليس هناك من سر. فالتساوي كان موجودًا. التوترات الاجتماعية والفساد لا يفسّران وحدهما جوهر النزاع. ولكن جرى استغلالهما. وكذلك استغلت أيضًا الخصائص التي تتميز بها حريتنا ومستوانا المعيشي، والتقدم الذي أحرزناه. كل إنسان كان يستطيع المجيء إلى أرضنا. اقتصادنا جذب عددًا كبيرًا من العمّال من البلدان المجاورة. ومفكّرون كثيرون جاءوا إلى هنا أيضًا، لأنه لم يكن يسمح لهم في بلادهم، لا بالكتابة ولا أيضًا بالقراءة. فقد اضطرّ لبنان إلى دفع ثمن أخطائه وحسناته غاليًا.

والعنصر الفلسطيني كان هامًا جدًا. في عام ١٩٤٨، كان يعيش ٦ آلاف لاجئ هنا. وعند اندلاع الحرب أصبح عددهم يتراوح بين ٤٠٠ و٦٠٠ ألف. ولا أحد يعرف ذلك بدقة. هناك من يتحدث عن نصف مليون فلسطيني. بعد مجازر عمّان عام ١٩٧٠، ارتفع عددهم هنا بطريقة مأساوية. آنذاك غادروا الأردن وجاءوا إلى البلد الأكثر جمالًا وحرية، أي لبنان. هناك حكومات عديدة استاءت كثيرًا من هذه الحرية، لأن الإنسان يستطيع هنا أن يتحدث ويكتب عما يحصل في تلك البلدان، الأمر الذي لا يسمح به فيها. ولكن بالنسبة إلى الفلسطينيين لم يكن الأمر يتعلق فقط بالزيادة العددية والحرية التي يتمتعون بها، بل أيضًا بالتغيير النوعي والشامل للشعب الفلسطيني. ففي مخيّمات اللاجئين حصلت ثورة نوعية. في السابق كانوا فقراء يعملون بأجور زهيدة. وكان بإمكان عنصرين في قوى الأمن

الداخلي مراقبة ١٥ ألفًا أو ٢٠ ألفًا من اللاجئين. فالخوف أدّى إلى القهر والاستغلال. ولكن اليوم تمكّن الفلسطينيون من إعادة اكتشاف شخصيتهم. فهم يفتخرون، وأصبحوا أحرارًا. ولكنهم تسلحوا أيضًا. الأجانب، وبالأخص الأجانب المسلحون الذين تمتّعوا بحريات معينة، حتى عبر الحدود، الأجانب الذين لا يظهرون أي احترام للقانون، لا بد من أن يدخلوا في نزاع مع سكان البلد. من المؤكّد أن الفلسطينيين هم إخوتنا، ولكن بين الأخوة أيضًا يؤدي مثل هذا التصرّف إلى نزاعات.

أخيرًا، ما الذي أشعل مثل هذا النزاع؟ هل المشاكل بين اللبنانيين أنفسهم، أو بين الفلسطينيين واللبنانيين؟ أنا مقتنع بأن اللبنانيين كانوا يستطيعون حل مشاكلهم دون اللجوء إلى السلاح. كان بالإمكان حصول مشاكل طبيعية اقتصادية واجتماعية، ولكن دون أن يؤدي إلى حرب إطلاقًا. كلا. فدون الوجود الفلسطيني لما اندلعت الحرب. ولكن المشكلات الداخلية اللبنانية خلقت أجواء كانت ملائمة لنشوب الحرب.

الشعور بالخوف لدى المسيحيين يكمن في أن المسلمين يولدون كثيرًا، ويفعلون ذلك لأن المناطق الإسلامية في البلاد هي المناطق المتخلفة. وفي مثل هذه المناطق يتكاثر في العالم كله عدد الولادات. الميزان الديموغرافي كان سيتغيّر حتى دون الفلسطينيين. الجميع هنا يخافون من التعداد السكاني. لقد فضّلنا التغاضي عن الواقع الديموغرافي وتناسيه.

إن المجتمع المسيحي هو تقريبًا في كل الميادين أكثر تقدمًا من المجتمع الإسلامي، رغم ما أحرزه المسلمون من تقدّم أيضًا. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن المسلمين انفتحوا على الحضارة الغربية ببطء أكثر من المسيحيين... فعندما يتشكى بعض المسلمين من المسيحيين ويتهمونهم بأنهم اغتنوا على عاتق المسلمين واستغلالهم لهم، أعتبر ذلك خطأً. المسيحيون بدأوا عملية ترقيهم، حتى في عهد الأتراك، وذلك بفضل عملهم وجهادهم الذاتي. ولكن المسيحيين اقترفوا حسب رأيي الخطأ لاحقًا. فبعد الاستقلال أهملوا تنمية المناطق الإسلامية. فالرئيس فؤاد شهاب أدرك ذلك، وحاول تنفيذ سياسة إنمائية للمناطق الإسلامية. كان يعلم أن عدم التوازن الاجتماعي يسمح بتعريض لبنان للخطر».

الجمهورية الثالثة

«جمهورية الطائف»

(١٩٩٠ - ٢٠٠١)

(الجمهورية الأولى من ١٩٢٦ إلى ١٩٤٣، الثانية من ١٩٤٣ إلى ١٩٨٩)

عهد الياس الهراوي

١٩٨٩ – ١٩٩٨

الأمن وتوحيد العاصمة أول أعمال الحكومة: (بدأ عهد الرئيس الياس الهراوي مع انتخابه في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٨٩، ولكنه استمرّ «عهدًا جزئيًا»، إذا صحّ التعبير، لوجود حالة تمرّد العماد ميشال عون حتى إقصائه في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠. راجع، بصدد أحداث هذه الشهور الـ ١١ العناوين الفرعية المرقمة من ٧١ إلى ١٠٠ تحت العنوان الأساسي «أحداث ١٩٨٨–١٩٩٠»).

الحكومة هي حكومة الرئيس سليم الحص التي صدرت مراسيم تشكيلها بعد ساعات من أداء الهراوي القسَم أمام مجلس النواب. وفي اليوم التالي لإنهاء حالة تمرّد العماد عون، عكفت الحكومة على معالجة الحالة الأمنية مركّزة على نقطتين أساسيتين: وضع الميليشيات وتوحيد العاصمة (بيروت الكبرى).

قبل ١٣ تشرين الأول (١٩٩٠)، كانت وحدات الجيش اللبناني الخاضعة لقيادة العماد لحود من حوالي ٦ آلاف جندي. وبعد انضمام معظم الوحدات التي كانت خاضعة سابقًا للعماد عون إليها، تضاعف عدد أفراد الجيش اللبناني الشرعي سريعًا، ولم يكن لهم، بصورة عامة، أي تعاطف مع الميليشيات كافة. فسرعان ما أصبح، ووفق خطة وتنفيذًا لقرار مجلس الوزراء، جيشًا مندمجًا عديدًا في قطع ووحدات مختلطة طائفيًا، قويًا ومحفزًا كفاية لتنفيذ الأوامر التي تعطى له لتحرير بيروت من الميليشيات.

قبل إعلان الحكومة عن خطتها الأمنية لبيروت، بدا أن توافقًا تامًا بصددها كان قائمًا بين الحكومة وسورية. وفي ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٠ (بعد ٣٥ يومًا من إنهاء تمرّد عون)، اتخذت وحدات من الجيش اللبناني مراكز لها في نقاط عديدة من العاصمة. وفي اليوم نفسه، طلبت الحكومة من كل الميليشيات سحب عناصرها من بيروت. فسحبت حركة أمل وحداتها إلى الجنوب، والحزب التقدمي الاشتراكي إلى الشوف، وبعد ثلاثة أيام انسحب مقاتلو حزب الله. أما القوات اللبنانية فوضعت شروطًا لانسحابها معلنة عن استعدادها لذلك بعد انسحاب الميليشيات المؤيدة لسورية من منطقة المتن



الرئيس الياس الهراوي يؤدي اليمين الدستورية، وإلى يساره رئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، والنائب نجاح واكيم.

(جماعة ايلي حبيقة التي كانت تتحرك بزخم تحت يافطة «حزب الوعد» ومجموعات تابعة للحزب السوري القومي الاجتماعي)، وبعد إعادة مكاتب وبيوت حزب الكتائب إليه ومرابضة وحدات من الجيش في الأشرفية غير الوحدات التي كانت سابقًا تحت إمرة العماد عون. وأبدت الحكومة تفهّمًا ومرونة إزاء هذه الشروط، فأعادت إلى حزب الكتائب معظم مقرّاته («بيوت الكتائب»)، وأرسلت إلى الأشرفية وحدات من ثكنة صربا التي بقيت على الحياد أثناء المعارك بين عون والقوات. وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٠، بدأت هذه القوات بالانسحاب من بيروت في عراضة قوة لم تستطع طمس مشاعر الإرباك والخوف من المنتظر. وانتهى انسحابها الاستعراضي في ٣ كانون الأول ١٩٩٠، ولكنها أبقت على نحو ٣٠٠ مقاتل من عناصرها في مقرها الرئيسي في الكرنتينا والمرفأ.

وفي اليوم التالي (٤ كانون الأول ١٩٩٠)، بدأت وحدات الجيش بإزالة الحواجز والدشم عن خطوط التماس. وأُعيد توحيد بيروت للمرة الأولى منذ شهر شباط ١٩٨٤، كما أن هذه المدينة أصبحت، للمرة الأولى، منذ ١٩٧٥، خالية تقريبًا من الميليشيات. وفي ٦ كانون الأول، زار الرئيس الهراوي منطقة الأشرفية (كان يقيم في مبنى في محلة سبينس من بيروت الغربية بانتظار انتهاء أعمال ترميم وتأهيل قصر بعبدا الرئاسي).

واستطاعت الحكومة إحراز نجاحات أخرى. فبعد جهود ووساطات بذلتها الحكومتان السورية والايرانية، انسحبت ميليشيات حركة أمل وحزب الله من إقليم التفاح حيث كانت وقعت معارك طاحنة بينهما. وكذلك قام خمسة ضباط لجأوا مع العماد عون إلى السفارة الفرنسية بوضع أنفسهم بتصرف قائد الجيش العماد إميل لحود. وفي ١٥ كانون الأول ١٩٩٠، زار بيروت، لأول مرة منذ سنوات طويلة، رئيس دولة عربية، هو الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الذي وعد بتقديم مساعدات وأسلحة لدعم بناء الجيش اللبناني.

خلافات الهراوي – الحص: كان الرئيس سليم الحص دائم التمسّك بتفضيله لحكومات من تكنوقراط ذوي كفاءة عالية على حكومات موسّعة من السياسيين، في حين أن الرئيس الياس الهراوي، وهو سياسي من المدرسة التقليدية في السياسة اللبنانية، لم يوافقه هذا الرأي. وبينما تمسّك الحص بصلاحيات رئيس الحكومة وفقًا للدستور الجديد (دستور الطائف)، تصرّف الهراوي من منطلق روحية صلاحيات رئيس الجمهورية التي كانت له قبل الطائف، ما أدّى سريعًا إلى توتّر في العلاقات بين الرجلين. والهراوي، في موقفه هذا، استند إلى دعم سوري قوي تأمّن له تقديرًا لخياره الواضح والهادف إلى تعاون وثيق ومفتوح مع سورية. وهذا الوضع بالذات: خلافات الهراوي والحص والدعم السوري للهراوي على حساب صلاحيات رئيس الحكومة المنصوص عليها في الطائف، اعتبر الخطوة الأولى والمبكرة في مسار «انهيار» دستور الجمهورية الثالثة والواقع الدستوري بصورة بارزة.

أحد وزراء حكومة الحص، ألبير منصور، وزير الدفاع، انبرى للحديث عن «مؤامرة» تعرّض لها الحص، وتاليًا دستور الطائف (في كتابه: «الانقلاب على الطائف»، ص١٣٧-١٣٩): «... لم يعد الرئيس الهراوي يفوّت فرصة واحدة تسنح دون أن يثير وينتقد تململ الرئيس الحص من رحلات فخامته المنفردة إلى دمشق ومقابلته المسؤولين السوريين. كما أخذ ينسب إليه التردّد في اتخاذ القرارات مستفيدًا من تردّده في الموافقة على قرار العملية العسكرية في ١٣ تشرين الأول ليتخذ منه ذريعة تعميم وتهجّم (...) وتضاف رغبة الرئيس بتوزير الأقربين واستلحاق الاستفادة من السنوات المتبقية مما يُسمّى بالعهد...».

حكومة عمر كرامي (٢٤ كانون الأول ١٩٩٠ – ١٦ أيار ١٩٩٢): «الحكومة الجديدة»، الموضوع الأساسي لزيارات الهراوي دمشق، وكذلك المفاوضات لتشكيلها. وكان واضحًا أثناءها تجاهل، ليس فقط رئيس الحكومة سليم الحص، بل أيضًا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني (الاستشارات النيابية بحضوره تمّت بشكل صوري). وفي ١٥ كانون الأول ١٩٩٠، قصد الهراوي دمشق بمفرده، دون الحص والحسيني. وبعد أربعة أيام استقال الحص، وفي اليوم التالي كُلّف عمر كرامي بتشكيل الحكومة الجديدة التي أعلن عن تأليفها في ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠.

تشكّلت هذه الحكومة من ٣٠ وزيرًا، فكانت أوسع حكومة عرفت حتى ذلك الوقت في تاريخ لبنان، وتمثلت فيها كل الأحزاب والاتجاهات السياسية باستثناء حزب الله وحزب الوطنيين الأحرار وأنصار العماد عون والشيوعيين. وتألفت أكثرية أعضاء الحكومة من أنصار عائلات السياسيين التقليديين. ولم يتردّد الهراوي في تعيين صهره فارس بويز واثنين من الأعيان المرتبطين به تجاريًا كوزراء في الحكومة (بويز وزيرًا للخارجية).

عيّن فيها زعماء الميليشيات كوزراء دولة (دون حقائب): بري، جنبلاط، جعجع، حبيقة، سليمان طوني فرنجية، عبد الله الأمين (حزب البعث – الجناح السوري). وأسعد حردان (الحزب السوري القومي الاجتماعي). وكان عمر كرامي صريحًا بقوله إن مشاركة «أمراء الحرب» في الحكم تعني استعدادهم لحل ميليشياتهم.

«وزير دولة»!: انشغل اللبنانيون، وهم يتابعون أخبار تشكيل الحكومة بهذا «التوزير» (وزير دولة) لزعماء الميليشيات، في محاولة للوقوف على «أهمية» المنصب في الحكم، وتاريخه ومفهومه في لبنان. وقد عكست وسائل الإعلام هذا الاهتمام العام، ونشرت ما يعنيه منصب «وزير دولة» وصلاحياته، خارج لبنان (في فرنسا) وفي لبنان.

«استعمل لقب وزير دولة في الجمهورية الثالثة الفرنسية باسم Ministre d'état ثم تحوّل في أواخر عهد الجمهورية الثالثة وفي عهد الجمهورية الرابعة إلى Ministre sans porte feuille، وهو اللقب الأصحّ. أما الغاية في إيجاد هذا الوضع الوزاري الخاص فكانت إرضاء الأحزاب التي كانت قائمة في عهد هاتين الجمهوريتين، والتي كانت تتميّز بتعددها البالغ؛ ولكي تنال الحكومة ثقة البرلمان، كان المكلف تشكيلها يرى نفسه مضطرًا إلى إرضاء ممثلي تلك الأحزاب بإيجاد مناصب وزارية من دون حقائب. ووظيفة وزير الدولة كانت ولا تزال في الدول التي تعمد إلى ذلك الاشتراك فقط في حضور جلسات مجلس الوزراء والمشاركة في اتخاذ المقررات السياسية، ما يدل على أن هذا المنصب ليس منصبًا إداريًا بالمعنى الذي نصّت عليه المادة ٦٤ من الدستور اللبناني قبل تعديلها في ٢١ أيلول ١٩٩٠ والتي كانت تنص على أن «يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته». وعلى هذا فإن كل وزير دولة لا يكلف مهمة خاصة، كانت تقتصر وظيفته على حضور جلسات مجلس الوزراء. ويرى الأستاذ أحمد زين في كتابه «إشكالات دستورية ونيابية»، الجزء الأول، «إن هذا التوزير كانت ولادته الأولى لإحداث شيء من التغطية السياسية للحكومة... وإن مفهوم وزير الدولة تطوّر ابتداءً من حكومة الرئيس تقي الدين الصلح (١٩٧٣-١٩٧٤، وكان فيها أربعة وزراء دولة) إذ أصبح على علاقة مباشرة بالتوازنات السياسية والمذهبية والمناطقية في داخل الحكومة...» (الرائد ماجد ماجد، «تاريخ الحكومات اللبنانية»، ص٣٨٧).

نقاط تعثّر في طريق الحكومة: في ٩ كانون الثاني ١٩٩١، عقدت جلسة الثقة، وألقي البيان الوزاري. ورغم الانتقادات العنيفة التي وجّهت إلى ظروف تشكيل الحكومة، فقد جرى التصويت ومنحت الثقة بأكثرية ٤٧ صوتًا

وحجبها ٣ نواب وغاب عن الجلسة ١٧ نائبًا (عدد النواب حينذاك ٦٧).

تضمّن بيان الحكومة برنامج الطائف بكامله الداعي إلى سيطرة الجيش بأسرع وقت ممكن على المرافئ غير الشرعية، وإرساله إلى الجنوب، وحلّ الميليشيات وإدماج عدد كبير من أفرادها في الجيش وقوى الأمن الداخلي والإدارات الحكومية الأخرى، وتعيين نواب جدد للمقاعد الشاغرة والمستحدثة، وعقد الاتفاقات مع سورية كما تقرّر في الطائف، والعمل على تسهيل عودة المهجّرين إلى ديارهم، وإعادة بناء البلاد.

فور إعلان التشكيلة الحكومية تريّث الوزيران ميشال ساسين وجورج سعادة (رئيس الكتائب) قبول المنصب الوزاري، وقاطعا اجتماعات مجلس الوزراء، ثم عادا عن مقاطعتهما: ساسين ابتداءً من ٦ آذار ١٩٩١، وسعادة من ٢٠ آذار ١٩٩١. أما سمير جعجع فقد اعتذر أصلًا عن الاشتراك وقدّم استقالته التي قبلت في ٢٠ آذار ١٩٩١، وعيّن مكانه كوزير دولة أحد كوادر القوات المقربين منه روجيه ديب. وكانت القوات أصلت الحكومة الاحتجاج الأعنف مطالبة بحكومة «أكثر توازنًا» لأن الوزراء المسيحيين لا يمثلون القاعدة، وكان من المحتمل، برأي القوات، أن يكون الأمر أسهل إذا ما تمّ تشكيل حكومة أصغر. ولكن هذا المطلب بالذات كان الهراوي يتجنّبه.

في ١١ كانون الثاني ١٩٩١، أعلن الوزير جنبلاط استقالته من الحكومة في خطاب ألقاه في المكتبة الوطنية في بعقلين. لكن كرامي رفض استقالته، وعاد جنبلاط عنها في ٢ آذار ١٩٩١.

في ٢٠ آذار ١٩٩١، تعرّض نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع ميشال المر لمحاولة اغتيال بتفجير سيارة مفخخة لدى مرور موكبه في انطلياس (استمرّ ميشال المر يشغل منصب نائب رئيس الحكومة في جميع الحكومات التي تشكّلت حتى أواخر العام ٢٠٠٠. وهذا المنصب اقتضى العرف تخصيصه طائفة الروم الأرثوذكس باستثناء أربع مرات: الأولى، قبيل الاستقلال حيث عيّن مارونيًا هو موسى نمّور؛ والثانية في ١٩٤٦–١٩٤٧، صبري حماده (شيعي) بسبب انتخاب حبيب أبو شهلا (أرثوذكسي) رئيسًا لمجلس النواب؛ والثالثة حين عيّن ناظم عكاري (سني) بسبب تعيين اللواء فؤاد شهاب (ماروني) رئيسًا لمجلس الوزراء (١٩٥٢)؛ والرابعة حيث عيّن كميل شمعون (ماروني) بسبب الظروف التي كانت سائدة في أواخر ولاية رئيس الجمهورية سليمان فرنجية).

وفي مهرجان شعبي حاشد أُقيم في النبطية في ٣١ آب ١٩٩١، لمناسبة ذكرى اختفاء الإمام موسى الصدر ورفيقيه، أعلن الوزيران نبيه بري ومحمد عبد الحميد بيضون استقالتهما من الحكومة، وطالبا بـ«موقف من قضية الإمام الصدر يكون واضحًا وصريحًا، وموقف إزاء ليبيا...»، لكنهما عادا عن الاستقالة بعد تبنّي مجلس الوزراء (في ١٨ أيلول ١٩٩١) موقفًا أعلن فيه «الحرص على متابعة قضية الإمام موسى الصدر ورفيقيه، والتي تعتبر قضية لبنانية شاملة تعني كل لبنان وهي من القضايا الوطنية الكبرى وتهيب بالمسؤولين الليبيين وبجميع المراجع القادرة على المساعدة على جلاء هذه القضية».

الحكومة والخطة الأمنية والميليشيات: اعتبرت الحكومة الثلاثينية (حكومة عمر كرامي) أنها «حكومة الوفاق الوطني» المولجة تحقيق التصوّر الذي وضعه أهل الطائف في وفاقهم الوطني للميليشيات وحلها وللخطة الأمنية التي يأتي حل الميليشيات جزءًا منها. وينص تصوّر الطائف على:

«تقوم حكومة الوفاق الوطني بوضع خطة أمنية مفصلة مدتها سنة، هدفها بسط سلطة الدولة اللبنانية تدريجيًا على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية، وتتسم خطوطها العريضة بالآتي:

١. الإعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال ستة أشهر تبدأ بعد التصديق على وثيقة الوفاق الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وإقرار الإصلاحات السياسية بصورة دستورية.

٢. تعزيز قوى الأمن الداخلي:

أ) فتح باب التطوّع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزيًا ثم توزيعهم على الوحدات في المحافظات مع إتباعهم لدورات تدريبية دورية منظمة...».

في منتصف كانون الثاني ١٩٩١، كلّفت الحكومة الجيش التصدّي في بيروت الكبرى، بقوة وحزم، لكل ما تبقّى من سيطرة الميليشيات فيها، إذ كانت هذه لا تزال تحاول مواصلة سيطرتها على بعض أجزاء المدينة. لكن الحكومة حظرت أي نوع من حمل السلاح وارتداء اللباس الميليشياوي. كذلك كلّف الجيش البحث عن الأسلحة المخبّأة، ومنع الميليشيات من مراقبة الأشخاص وفرض «الضرائب والخوّات»، ومنع المظاهرات غير المرخّص لها. فقام الجيش بعدة حملات دهم لعدد كبير من مكاتب الميليشيات، وتفتيشها، وتوقيف المسلحين الذين كانوا يوصفون في التقارير الرسمية بـ«العناصر المسلحة» من دون الإشارة إلى الميليشيا التي ينتمون إليها.

احتجّ قائد القوات اللبنانية سمير جعجع بعنف على الخطة الأمنية وعلى نزع سلاح الميليشيات. فردّ عليه وزير الدفاع، ميشال المر، بأنه في المستقبل لن تبقى أية «جزر» أو «جيوب» خارج سيطرة الجيش. وفي ٩ آذار ١٩٩١، دخلت قوات من الجيش المقرات الرئيسية للقوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله، كما صادرت أسلحة مخبّأة في بيروت الغربية والشرقية. وفي اليوم التالي تقدمت قوات الجيش نحو مرافئ الميليشيات: الحوض الخامس في مرفأ بيروت، ومرفأ ضبيه، والأوزاعي وخلده. وأُعيد مرفأ بيروت مجددًا أمام الملاحة البحرية.

كانت إنجازات الحكومة الأمنية تلاقي ارتياحًا شعبيًا حتى من قبل أنصار العماد عون الذين كانوا لا زالوا متأثرين بـ«صدمة ١٣ تشرين الأول»، وذلك لما كانت تعنيه هذه الإنجازات، هذه المرة، من جدية في طي صفحة الحرب اللبنانية. وفي ١٥ آذار ١٩٩١، تلقّت الحكومة تأييدًا خارجيًا قويًا لإنجازاتها عبر إعلان الرئيسين: الأميركي جورج بوش والفرنسي فرنسوا ميتران، في مؤتمر قمة المارتينيك، عن تأييدهما لعملية الطائف، كما أرسلت الولايات المتحدة، لأول مرة منذ ١٩٨٤، شحنات أسلحة إلى الجيش اللبناني.

حل الميليشيات: في ٢٠ آذار ١٩٩١، اتخذت الحكومة قرارًا أكثر أهمية، يقضي بحلّ الميليشيات في موعد أقصاه آخر نيسان (أي في غضون ٤٠ يومًا). في البداية، أعرب كثيرون عن شكّهم بإمكانية تطبيق هذا القرار. ذلك أن انسحاب الميليشيات من بيروت مع أسلحتها الثقيلة إلى معاقلها في كسروان أو الشوف أو الجنوب أمر، والتخلي نهائيًا عن هذه المعاقل أمر آخر. إلا أن قرار الحكومة، من جهة ثانية، كان واضحًا للغاية: تسليم كل الأسلحة إلى الجيش خلال شهر واحد، وإغلاق كل وسائل الإعلام التابعة للميليشيات، وفي حال الضرورة يجري تنفيذ هذا القرار باستخدام العنف وبمساعدة أخوية من الجيش السوري. وأضاف الرئيس الهراوي على هذا القرار تصريحًا قال فيه إن «أيام الميليشيات أصبحت معدودة وعملية السلام لا عودة عنها».

وفي جلسات الحكومة المتوالية، اتخذت قرارات تتعلق بمستقبل أفراد الميليشيات، خاصة وأن معظمهم لا يتقن إلا ممارسة الحرب، وسيكون صعبًا عليهم إيجاد فرصة عمل في الحياة المدنية، وسيشكّلون، إذا كانوا عاطلين عن العمل، مصدرًا لاضطرابات اجتماعية. لذلك لحظت الحكومة اعتمادات تسمح بدفع أجر شهري بمقدار مائة دولار لكل مقاتل ميليشياوي، وإدماجهم في الوظائف العامة بعد مرحلة زمنية من

التدريب والامتحان تسمح بضمّهم إلى الجيش أو إلى قوى الأمن الداخلي أو إلى الشرطة أو إلى وظائف حكومية أخرى.

عارضت القوات اللبنانية بشدة هذه القرارات حتى أن جعجع تحدث عن خطر اندلاع حرب جديدة، وقام الميليشياويون وذووهم في كسروان وجبيل (معظمهم يسكنون هاتين المنطقتين ولكنهم من بشري وبلدات وقرى شمالية) بمظاهرات تطالب بالإبقاء على الميليشيات. فكان كلام جعجع والمظاهرات مؤشرًا على التقهقر والتراجع. وبدأت القوات، في النصف الثاني من نيسان، بنقل أسلحتها الثقيلة، وثمة «معلومات من مصادر» تحدثت أنها شحنتها إلى خارج البلاد.

من جهة أخرى، أعلن وليد جنبلاط عن رغبته تسليم ترسانة الأسلحة الموجودة لديه إلى الجيش السوري. وقد فُسّر هذا الموقف أنه مكمّل لموقف الاعتذار الذي قدّمه جنبلاط لدمشق بعد إعلانه تأييد العراق ورئيسها صدام حسين (في حرب الخليج الثانية). وكان، على أثر ذلك، قرّر اعتزال العمل السياسي نهائيًا، إلا أنه عاد عن هذا القرار نزولًا عند رغبة طائفته.

بعد ذلك، تقرّر ضم ٢٠ ألف ميليشياوي إلى الجيش والقوى الأمنية والإدارات العامة، ١٠ آلاف مسيحي و١٠ آلاف مسلم، تقدّم منهم القوات اللبنانية ٦٥٠٠ عنصر من أفرادها، وتقدم كل من حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي ٢٨٠٠ عنصر، ويؤخذ الباقون من الميليشيات الأخرى.

عيوب قرار حل الميليشيات والخطة الأمنية خلافًا لوثيقة الطائف: تناول ألبير منصور (وزير الدفاع في حكومة الحص، وزير الإعلام في حكومة كرامي المعنية بقرار الحل والخطة الأمنية، مؤلف كتاب «الانقلاب على الطائف» الصادر في العام ١٩٩٣، في الصفحات ١٥٠–١٥٢) معالجة الحكومة لمسألة حل الميليشيات بالنقد، وكان الوزير الوحيد الذي خالفها، معتبرًا أنها أدّت إلى «حل للميليشيات بدل حلها». وتمثلت عيوب المعالجة الحكومية لهذه المسألة، بنظر منصور، بالنقاط التالية:

١ – جاء الحل لصالح الميليشات وعلى حساب الدولة، إذ إنه يعطي الميليشيات إمكانية التسلّل المباشر إلى داخل المؤسسات العسكرية وخاصة الجيش، ويميّزها عن سائر المواطنين من حيث أفضلية عناصرها عنهم. في حين أن وثيقة الطائف تحصر استيعاب عناصر الميشيليشات في قوى الأمن الداخلي وفي أجهزة على جنبها وخارجها وهامشها (كالحرس الوطني وحرس الحدود) وتحترم المساواة بين المواطنين دون أي تمييز.

٢ – ثمة تجاوز أشد خطورة يقضي بالسماح للميليشيات بأن تبيع أسلحتها أو تتصرف بها كما تريد، إعادةً أو إخفاءً... وألا تسلّمها للدولة اللبنانية. وتمّ القبول بهذا التجاوز لاتفاق الطائف تحت ستار التزام هذه الميليشيات بإعادة أسلحتها إلى مصادرها: فوليد جنبلاط رفض تسليم الجيش اللبناني مصرًا على إعادة سلاحه إلى سورية، والقوات اللبنانية تذرعت بوجوب إعادة قسم من سلاحها إلى الاسرائيليين وبرغبتها ببيع القسم الآخر طالما أن وليد جنبلاط يرفض تسليم سلاحه.

٣ – ما سُلّم من سلاح للدولة تمّ في إطار عمليات إعلامية غير جدية. فواقع الأمر أن عناصر الميليشيات دخلت الجيش وقوى الأمن والسلاح بقي بتصرف الميليشيات ولم يجمع بل اختفى.

٤ – تحت ستار مقاومة الاحتلال أُبقي سلاح أمل وحزب الله لا في الجنوب فقط وإنما في البقاع أيضًا والضاحية الجنوبية لبيروت. حزب الله استمرّ ممتلكًا كامل قواه العسكرية عديدًا وسلاحًا وفي جميع المناطق من الجنوب إلى الضاحية الجنوبية إلى البقاع، وهو ليس سلاحًا مخفيًا بل ظاهر ومستعمل عند الحاجة التي ليست بالضرورة والحصر حاجة المقاومة. ففي القتال مع آل جعفر استعمل، وفي العرض بمناسبة ذكرى عاشوراء في بعلبك كذلك، وعشية الانتخابات النيابية في مهرجان بعلبك عصر يوم الجمعة في ٢١ آب ١٩٩٢، وهو دائم الحضور في ضمير وذهن وتصرّف أي مواطن في الضاحية وبعلبك والهرمل والبقاع الغربي والجنوب. فهذه المخالفات لاتفاق الطائف فتحت الباب أمام سلسلة المخالفات اللاحقة في الأمور الأساسية، ومنها قانون الانتخاب الذي فصّل على قياس مصالح وعلى حساب الاتفاق والوفاق الوطني. وخطورة الأمر بدت، كما مرّ معنا، في تحكّم الميليشيات المحسوبة على السوريين متحالفة مع الوزراء المحسوبين عليها، بمصير اتفاق الطائف وتنفيذه وفقًا لمصالحها.

٥ – أما انتشار الجيش اللبناني، تنفيذًا للخطة الأمنية ووثيقة الوفاق الوطني (الطائف)، بقصد بسط سلطة الدولة بقواها الذاتية على الأراضي اللبنانية كافة، فقد رسم على الورق بدقة وفقًا لجدول زمني محدد: الأول من أيار ١٩٩١ جبل لبنان مع البترون والكورة؛ الأول من حزيران الجنوب؛ الأول من تموز البقاع والشمال، فتصبح السيادة الوطنية وبالقوى الذاتية تامة.

انتشر الجيش فعلًا في الأول من أيار وبفعالية كبيرة في كسروان وجبيل وبكثافة أقل في الكورة والبترون وعاليه، وبشكل رمزي في الشوف والضاحية الجنوبية. منطقة المتنين لم يتغير وضع انتشار الجيش فيها بسبب كونها منطقة وزارة الدفاع ووزير الدفاع (ميشال المر)، فهي واقعة تحت سيطرة محكمة للجيش وأجهزته كافة من مخابرات وشرطة عسكرية وتدخّل، إلى وجود عسكري وأمني سوري كثيف. تمّ انتشار الجيش في المرحلة الأولى انتشارًا مركّزًا في مناطق تواجد القوات اللبنانية بحيث أصبحت المناطق الشرقية التي كانت خاضعة للعماد عون والقوات اللبنانية تحت سيطرة محكمة للجيش اللبناني، أما مناطق الجبل الأخرى وبيروت الغربية فسيطرة الجيش فيها تقارب الرمزية كما في الضاحية والشوف.

الانتشار الأخير في البقاع والشمال لم يحصل ولم يسأل عنه أحد. «يوم سألتُ – يقول ألبير منصور في كتابه المذكور ص١٥٢ – قيل إنه آتٍ مع زيادة عديد الجيش وإمكان نقل بعض الوحدات من الجنوب عندما تسمح الظروف».

وينهي ألبير منصور نقده للخطة الأمنية بقوله إن انتشار الجيش اقتصر فعليًا على المناطق التي كانت سابقًا تحت سيطرة عون والقوات وعلى المناطق التي كانت تحت سيطرة الفلسطينيين في الجنوب: «توجّه كبت واضح واستثارة قهر مقصود وتركيز غالب ومغلوب وتجاوز مرعي ومدروس لاتفاق الطائف ووثيقة الوفاق. فما استعيد لسيطرة الدولة وبسط سيادتها هو ما كان في حوزة المسيحيين والفلسطينيين، أما ما كان في يد سواهم فبقي على حاله وأصبحت السيادة في الدولة لهذا «السوى» ميليشيات وأحزابًا وشخصيات».

أي حلّ لمنظمة التحرير والفلسطينيين؟: مرّ معنا، سابقًا، أن منظمة التحرير، التابعة لياسر عرفات، تمكّنت من إعادة بناء قوة عسكرية لها في مخيمات الفلسطينيين المجاورة لصيدا وصور وفي بعض المواقع خارجها في الجنوب.

في اتفاق الطائف لم يشر إطلاقًا إلى الفلسطينيين، ما أتاح الفرصة أمام «اللاعبين» على رقعة الاتفاق لاعتبارهم «ميليشيات» ينبغي تجريدها من السلاح، وهذا ما كان جعل منظمة التحرير تبدي تعاطفًا مع معارضي الاتفاق وخاصة مع العماد عون. وبعد إبعاد عون، زادت مخاوف الفلسطينيين حول مستقبل وجودها في لبنان. فطالبت منظمة التحرير الحكومة اللبنانية بإبرام اتفاق جديد حول وضعها في لبنان. لكن هذه المطالبة لم تلقَ أي صدى لدى أية قوة سياسية لبنانية. فمعظم اللبنانيين أصبحوا مقتنعين أن ما حلّ بهم من مصير مشؤوم بدأ مع اتفاق القاهرة في العام ١٩٦٩.

الرئيس الياس الهراوي قال بوضوح، في تشرين الثاني ١٩٩٠، إن الوجود المسلّح لمنظمة التحرير ينبغي أن يتوقّف نهائيًا خلال الأشهر الستة القادمة.

في البيان الحكومي (٩ كانون الثاني ١٩٩١)، شدّد عمر كرامي على أن قرار الحل يشمل «الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية». فردّت منظمة التحرير معتبرة نفسها «جيشًا لتحرير فلسطين» ولا علاقة لها إطلاقًا بـ«سياسة لبنان الداخلية». وعلى ذلك أجاب رئيس مجلس النواب حسين الحسيني بقوله إنه يبدو أن أبا عمّار (ياسر عرفات) وأبا إياد (صلاح خلف، الرجل الثاني في المنظمة) ما زالا يعيشان في مرحلة ما قبل عام ١٩٨٢؛ فلبنان يهدف إلى احترام شديد لاتفاق وقف إطلاق النار المنعقد مع اسرائيل عام ١٩٤٨، والجيش وحده مع قوات الأمم المتحدة يتحمّلان معًا مسؤولية أمن الجنوب، وسيجري التعامل مستقبلاً مع الفلسطينيين ومع مخيماتهم تمامًا كما هو حاصل معهم في باقي الدول العربية.

رصد تيودور هانف (في كتابه «لبنان تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة»، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، باريس، ط١، ١٩٩٣، ص٧٥٨-٧٥٩) تطوّر التوترات اللبنانية – الفلسطينية بعد بداية عملية حرب الحلفاء ضد العراق في نزاع الكويت، بقوله:

«حاولت منظمة التحرير في جنوب لبنان فتح جبهة ثانية لدعم صدام حسين، إذ أطلقت قذائف الغراد والكاتيوشا على المنطقة الشمالية من اسرائيل وعلى الحزام الأمني. فردّت اسرائيل بقصف مدفعي وغارات جوية. وهكذا اضطرّ الجيش اللبناني إلى التحرّك، فاتجه في ٦ شباط (١٩٩١) فوج من قواته إلى الجنوب بهدف «إسكات كل المدافع» حسب قول وزير الدفاع آنذاك ميشال المر. على أثر ذلك، حصلت بين صفوف الفلسطينيين معارك داخلية، بين وحدات أرادت التجاوب مع المطالب اللبنانية، وأخرى رفضتها. ولكن تمكنت الفئة الأولى من فرض رأيها.

«في نهاية شهر آذار (١٩٩١)، بدأ الجدال مجددًا حول وضع الفلسطينيين في لبنان. فكرّرت منظمة التحرير قولها بأنها ليست ميليشيا، ولن تسمح بالتالي بتجريد عناصرها من السلاح. ولكن ردود الفعل اللبنانية جاءت سريعة وواضحة. فصرّح الرئيس الهراوي بأنه لن يسمح للفلسطينيين بحمل السلاح. وطالب نبيه بري بأن يطبّق على الفلسطينيين ما يطبّق أيضًا على اللبنانيين. وكذلك صرّح وزير الداخلية سامي الخطيب بأن المقاومة المزعومة لا ينبغي أن تشكّل حجة لبناء دولة داخل الدولة. وشدّد وزير الخارجية فارس بويز بأنه لن يعقد بعد اليوم إطلاقًا أي اتفاق مع الفلسطينيين. وهكذا حصل التوافق اللبناني حول هذا الموضوع بدعم سوري قوي تجسّد في تصريح وزير الدفاع مصطفى طلاس الذي عبّر فيه عن وجوب زوال كل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية.

«أما الفلسطينيون، فلم يكونوا راغبين في الحصول على أكثر مما حصلوا عليه عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٥، أي حق محاربة اسرائيل انطلاقًا من الأراضي اللبنانية. ولكنهم في عام ١٩٩١ لم يجدوا أي حليف لبناني يؤيدهم. وهكذا اختصر وزير الدفاع اللبناني ميشال المر بأن «الفلسطينيين لم يحرّروا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة أي شبر من أرض فلسطين». وبعكس ما حصل عام ١٩٦٩ و١٩٧٥، لم يعد بإمكان منظمة التحرير التابعة لعرفات الاعتماد على دعم سورية.

«في ٢٠ نيسان ١٩٩١ ألقى الجنود اللبنانيون في الجنوب القبض على وحدات فدائية من الجبهة الشعبية كانت تستعد لعملية كومندوس. وفي منتصف أيار حصلت اشتباكات بين الجيش والفلسطينيين في ضواحي مدينة صور. وفي حزيران أعلن اللبنانيون استعدادهم لمجابهة شاملة. عندئذ «طلبت الحكومة من منظمة التحرير الانسحاب كليًا من مواقعها خارج المخيمات وتسليم الأسلحة الثقيلة للجيش اللبناني. وبأمر من قيادة منظمة التحرير من تونس رفضت القوات الفلسطينية المتواجدة في ضواحي صيدا الانصياع لهذا الطلب.

«وهكذا مقابل ستة آلاف مقاتل فلسطيني وقف عدد مماثل من الجيش اللبناني مؤلفًا من وحدات مسيحية وإسلامية مختلطة. لم تكن لديها، مثل الفلسطيني، أية خبرة مشتركة في القتال. بدأت المعارك في أول تموز (١٩٩١) بتبادل القصف المدفعي والقذائف الصاروخية. في اليوم التالي، هاجم الجيش اللبناني المواقع الفلسطينية. وبعد معارك دامت حوالى ١٢ ساعة فقد الفلسطينيون كل مواقعهم خارج المخيمات. على أثر ذلك تحدث وزير الدفاع ميشال المر بحق عن «انتصار خاطف». وفي ٤ تموز أعلن الفلسطينيون عن استعدادهم لتسليم الأسلحة الثقيلة والخفيفة. وكذلك قام الجيش بتجريد الميليشيات اللبنانية في صيدا من السلاح. وبعد ذلك بأيام قليلة، قامت قوات من الجيش اللبناني باقتحام المخيمات الفلسطينية المحيطة بمدينة صور حيث أرغم الفلسطينيين على الرضوخ والاستسلام. عندئذ لم يبق لياسر عرفات إلا البحث عن مخرج مشرّف له، فأمر بإهداء الأسلحة إلى الجيش اللبناني. كان لهذه البادرة أن تترك صدًى طيبًا لو حصلت في السنوات السابقة. ولكن في عام ١٩٩١ اعتبرها اللبنانيون مهزلة تافهة بعد المآسي التي تكبّدوها بسبب الوجود الفلسطيني على أرضهم».

تعديل قانون الانتخاب وتعيين نواب: في مطلع أيار ١٩٩١ عدّل مجلس النواب قانون الانتخاب تنفيذًا لقراراته الداعية، وفق اتفاق الطائف، إلى رفع عدد النواب إلى ١٠٨، نصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين، واعتماد النسبة داخل كل مجموعة حسب الطوائف (ماروني، أرثوذكسي... سني، شيعي، درزي، علوي). وأُعطي للشيعة ثلاثة مقاعد إضافية في الجنوب وبعلبك وبعبدا، وللسنّة مقعدان في بيروت وطرابلس، وللدروز مقعدان في حاصبيا وبيروت، كما أُعطي لأول مرة مقعدان للعلويين في طرابلس وعكّار.

معارضة شديدة لمبدأ «تعيين نائب» برزت على لسان بعض النواب («هذا عمل شائن»، ميخائيل الضاهر)، وبعض الزعماء («لا يمكن بهذه البساطة تعيين أي إنسان في مقعد كمال جنبلاط»، وليد جنبلاط)، وفي الصحافة والندوات والمنتديات الثقافية. لكن محدلة «الطائف»، كما بدأ يتبين بوضوح، «تسير»، أو «تتوقف»، أو «تأخذ طريقًا فرعيًا»... وفق رغبة دمشق. وهنا، سارت «المحدلة» تحت يافطة «صعوبة إجراء انتخابات في المستقبل القريب... وعدم جواز إبقاء المجلس من ٦٨ نائبًا من أصل ٩٩ انتخبوا منذ العام ١٩٧٢». علمًا أن ثمة قاعدة تقول، في أحوال شبيهة بالأحوال اللبنانية، «إنه كلما زاد العدد كلما أحكمت عملية الانحراف» (العبارة استشهد بها ألبير منصور في كتابه المذكور، ص١٥٣).

تقدّم ٣٨٤ مرشحًا، نظرت بهم الحكومة في جلستها تاريخ ٧ حزيران ١٩٩١، و«انتخبت» منهم ٤٠ نائبًا جديدًا، ومعظمهم بأكثريات ساحقة من أصوات الوزراء. من هؤلاء الأربعين ١٣ نائبًا من أعضاء الحكومة، أي أن نصف أعضاء الحكومة تقريبًا «قرروا شخصيًا تعيين أنفسهم نوابًا».

من النواب المعيّنين أعضاء في أحزاب لم تمكّن في السابق من الفوز بمقعد نيابي مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث الموالي لسورية (٣ مقاعد)، وحركة أمل. وأُعطيت الأحزاب القديمة، مثل الكتائب والحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الطاشناق المقاعد التي كانت تشغلها سابقًا، باستثناء حالة بارزة أثارت استهجانًا واسعًا على قدر ما دلّت على «المستقبل المنتظر»، وهي إعطاء مقعد بيار الجميّل إلى إيلي حبيقة (نُشر في حينه أنه كان من المقرّر أن يعيّن مكان النائبين المتوفيين، كميل شمعون وبيار الجميّل، ولداهما دوري وأمين، ولكنهما رفضا ذلك – أمين الجميّل كان فقد مقعده النيابي بانتخابه رئيسًا للجمهورية).

وأكثر من نصف النواب المعينين جرى اختياره من بين العائلات السياسية التقليدية أو من

الشخصيات المقرّبة منها. وكان بينهم ما لا يقل عن ١٤ نائبًا من أبناء أو من أقارب نواب سابقين.

هكذا تمّت عملية إكمال عدد مقاعد مجلس النواب في ظل ذات المؤشرات التي رافقت عملية تشكيل حكومة عمر كرامي، إضافة إلى عملية أخرى، وقد تكون هي الأساس، يدعوها ألبير منصور (المرجع المذكور، ص١٥٣) «عملية سبر غور لدراسة ردات الفعل حول نوعية النواب المعينين. فلما قبلت النوعية ثبت إمكان تحويل المجلس كله إلى نوعية مماثلة وهذا ما حصل» (المقصود: هذا ما حصل في انتخابات ١٩٩٢).

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق مع سورية:

جاء في «رابعًا» من وثيقة الوفاق الوطني اللبناني (إتفاق الطائف): «إن لبنان، هو عربي الانتماء والهوية تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سورية علاقات مميزة تستمدّ قوّتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسّده اتفاقات بينهما في شتى المجالات بما يحقّق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما...».

ولعقد «معاهدة أخوة وتعاون وتنسيق» مع سورية، شكّلت لجنة برئاسة رئيس الحكومة وعضوية الوزراء: ميشال المر، جورج سعادة، بطرس حرب، مروان حمادة، فارس بويز، عبدالله الأمين، سامي الخطيب وألبير منصور لاقتراح مشروع معاهدة يطرح على مجلس الوزراء ويتم بحثه مع المسؤولين السوريين.

وبعد بحث وتداول، جرى وضع المعاهدة، ثم إقرارها، وبموجبها تعمل الدولتان على تحقيق «أعلى درجات التعاون والتنسيق بينهما في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها»، وذلك «ضمن إطار سيادة واستقلال البلدين» (المادة الأولى من المعاهدة). وقد جرى التركيز فيها على الجوانب الأمنية: لبنان لا يسمح بأن يكون ممرًا أو مستقرًا لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمن سورية، وأن سورية، الحريصة على الحفاظ على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه، لا تسمح بأي عمل يهدّد أمنه واستقلاله وسيادته (المادة الثانية). وتعمل حكومتا البلدين على تنسيق سياستيهما العربية والدولية وتحقيق أوسع التعاون في المؤسسات والمنظمات العربية والدولية وتنسيق مواقفهما تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية (المادة الخامسة). وقد جرى التشديد على أنه، وبالاستناد إلى الجدول الزمني الذي اتّفق عليه في الطائف، تقرّر الحكومتان إعادة تمركز القوات السورية في منطقة البقاع ومدخل البقاع الغربي وفي ضهر البيدر حتى خط حمانا – المديرج – عين داره، وإذا دعت الضرورة في نقاط أخرى (المادة الرابعة).

ولتنفيذ هذه المعاهدة، تقرّر إنشاء بعض الأجهزة:

- مجلس أعلى يتألف من رئيسي الدولتين ورئيسي الحكومتين وممثليهما ومن رئيسي مجلس النواب، وينعقد هذا المجلس مرة كل سنة.
- لجنة متابعة وتنسيق تتألف من رئيسي مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين بالعلاقات بينهما وتلتقي مرتين كل سنة.
- لجان وزارية للشؤون الخارجية والاقتصاد والدفاع تعقد اجتماعاتها دوريًا كل شهرين.
- وأخيرًا أمانة عامة.

وأشارت المعاهدة كذلك إلى عقد اتفاقيات ثنائية في كل المجالات الواردة فيها.

وجاءت ردود الفعل على المعاهدة متباينة، كما كانت بالنسبة إلى الطائف. المأخذ الرئيسي لمعارضي المعاهدة عبّر عنه البطريرك الماروني نصر الله صفير بقوله إن معاهدة بين فريقين غير متساويين تعني سيطرة جهة على أخرى. المؤيدون أشادوا بالمعاهدة وبما تحمل من فوائد للبنان على الصعد الوطنية كافة، ورأى الوزير مروان حمادة أن المعاهدة تحمل اعتراف «سورية لأول مرة بالدولة اللبنانية».

في ١٥ أيار ١٩٩١، وافقت الحكومة على المعاهدة بالإجماع، وامتنع وزيران عن الإدلاء بصوتهما: روجيه ديب وجورج سعادة (القوات اللبنانية والكتائب). وجرى التوقيع عليها في دمشق في ٢٢ أيار ١٩٩١. وفي حفل التوقيع، كرّر الرئيس الأسد، مرة أخرى، عبارته الشهيرة «شعب واحد في دولتين»، وركّز الرئيس الهراوي على أن المعاهدة هي أفضل خيار للبنان، وانها لا تنقص من سلطة الدولة التي استُعيدت بعد ١٦ سنة من الحرب الأهلية.

حكومة عمر كرامي في تقويم شامل (مناقشة): (تحت عنوان «تحريف اتفاق الطائف»، جال تيودور هانف –في كتابه المذكور آنفًا، ص٧٦٠ إلى ٧٦٣– في النصف الثاني من ولاية حكومة كرامي، أي من خريف ١٩٩١ إلى استقالتها في أواخر ربيع ١٩٩٢، ذاكرًا الظروف والضغوط الإقليمية والدولية التي دفعت في اتجاه «تحريف اتفاق الطائف»، ودائمًا على حساب لبنان ولحساب سورية):

في منتصف عام ١٩٩١، شعر معظم اللبنانيين بارتياح لنهاية نفوذ الميليشيات ولعودة الأمن، كما كانوا سعداء لإعادة توحيد البلاد والعاصمة، وكان ثمة شعور جدي بعودة السلام، وقد تمثّل ذلك في صيف ١٩٩١ عبر ظاهرة تدفّق رساميل كثيرة إلى البلاد.

تحقّق هذا النجاح لأن سورية ولبنان التزما حرفيًا بقرارات اتفاق الطائف. فالحكومة اللبنانية لم تتخذ في الواقع أي قرار مهم دون التفاوض المسبق حوله مع سورية التي كانت تدعم هذه القرارات بصدق ودقة. هكذا سمح هذا التنسيق الوثيق بإنهاء حالة الحرب وباستتباب الأمن.

إلا أن ثمن هذا النجاح كان الحدّ من السيادة اللبنانية، الذي حدّدته «معاهدة الأخوة» مع سورية. فأجهزة التنسيق الواردة في هذه المعاهدة لا تختلف إلا قليلًا فقط عن الأجهزة التي تلحظها معاهدة الصداقة الألمانية – الفرنسية، أو معاهدة التعاون السياسي الأوروبي في عدم التوازن البارز في السلطة بين الفريقين، خاصة الواقع الذي فرضته وأفرزته المعاهدة السورية – اللبنانية، والقاضي بمرابضة جيش بلد الشريك الأقوى على أرض البلد الشريك الأضعف، ولأجل غير محدّد.

يبدو أن «جانوس» (Janus، إله روماني له وجهان، تفوق قوته قوة جوبيتر) يرمز فعلًا وبقوة إلى جمهورية لبنان الثانية (يعتبرها هانف «ثانية» في حين أنه من الأصح اعتبارها الجمهورية الثالثة): أحد وجهيه هو إعادة بناء الدولة اللبنانية، والوجه الآخر هو الحدّ من سيادتها. ليست هذه الازدواجية سوى نتيجة لاتفاق الطائف بالذات. وهذا ما يكشف عن أن ثمن الإنجازات الأولى الناجحة كان أعلى بكثير مما كان متوقعًا في الطائف. فالحد من السيادة تلاه انتهاك للديمقراطية ولدولة القانون. إذ إن «انتخاب» النواب من قبل الحكومة حصل بصورة عقلانية ومنطقية، إلا أنه جاء تحريفًا ساخرًا لتوزيع السلطة، وذلك بفعل الضغط السوري على النواب في الطائف. وبفعل هذا الضغط المتجدد جرى تنفيذ ما اتفق عليه في الطائف بعد مرور السنتين لاحقًا. أما الحدّ من حرية الرأي وحرية الصحافة فلم يشر إليه إطلاقًا في اتفاق الطائف. إلا أن قراءة الصحافة اللبنانية أصبحت مملّة للغاية بفعل الرتابة والرقابة الذاتية. ومنذ صيف ١٩٩١ أخذ يلقى القبض غالبًا على خصوم الحكومة السياسيين، خاصة على أنصار العماد عون دون إنذار أو أوامر رسمية بالتوقيف، ويودعون السجن دون محاكمات قانونية.

جاء أيضًا تأليف حكومة عمر كرامي مطابقًا حرفيًا لاتفاق الطائف، إلا أنه طعن في روحية هذا الاتفاق. في الواقع جرى توزيع العدد الكبير من الوزراء بالتساوي بين الطوائف. ولكن أكثرية الوزراء المسيحيين لم يكن لهم أي وزن تمثيلي لطوائفهم. لذلك وجدت معظم القوى والفعاليات المسيحية السياسية الهامة نفسها محرومة من إمكانية تشكيل أقلية تتألف من ثلث عدد الوزراء، تستطيع نقض أي قرار وفقًا للضمانة التي أعطيت

لهم في الطائف. فالانتهاك الفادح لمبدأ التوافق لم يبرز بعد، طالما الأمر يتعلق بتأمين تطبيق هذا الاتفاق. ولكن الانتهاك الأخطر من ذلك حصل في صيف ١٩٩١، عندما أجّلت سورية أولًا، ثم الحكومة اللبنانية، إمكانية البحث في تطبيق بنود أخرى رئيسية من اتفاق الطائف. والانتهاك هذه المرة لم يحصل ضد روح الاتفاق، بل ضد حرفية بنوده أيضًا.

وكما هو الحال غالبًا في تاريخ لبنان المستقل، لم يحصل تحريف الاتفاق بفعل تطوّر الأحداث اللبنانية، بل بفعل الأوضاع الإقليمية. فقامت الولايات المتحدة بمحاولة جديدة لحل المشكلة الفلسطينية ودعت أطراف النزاع للتفاوض في سبيل إقرار سلام شامل في الشرق الأوسط. إلا أن الجولة الأولى من المفاوضات بددت كل الأوهام، وتبيّن أنها ستكون طويلة وعسيرة. ولكن الغرب كان يشدّد على تسهيل دفع سورية إلى مفاوضات جدّية. لذلك لم يعد لبنان يحظى باهتمام أولي، بل جرى تركيز الاهتمام على أبعاد وآفاق المفاوضات. وبالنسبة إلى سورية تبيّن أن استمرار تأثيرها في لبنان يوفّر لها إمكانية أفضل في عملية المفاوضات.

ومرة أخرى، اختارت سورية جنوب لبنان منطقة تستطيع من خلالها تذكير اسرائيل، دون تعريض أراضيها للخطر، بأن السلام على حدودها الشمالية سيبقى ضربًا من الأوهام إذا لم تتعاون معها. أما منظمة التحرير فلم يعد بمقدورها أن تعمل لمصلحة سورية التي وافقت ودعمت الجيش اللبناني للقضاء على بقايا وجودها العسكري.

ولكن حزب الله كان بديلًا عنها. فبينما كانت منظمة التحرير تعمل في السابق لتحقيق استقلالية نسبية في نضالها عن سورية، رأت هذه الأخيرة أنها تستطيع توجيه حزب الله.

إلا أن اتفاق الطائف قرّر نزع سلاح كل الميليشيات «اللبنانية وغير اللبنانية». ولكن في غمرة تنفيذ هذا القرار، لم ينتبه المراقبون في لبنان إلى أن ميليشيا حزب الله لم ينزع سلاحها، لا في المناطق المحيطة بالحزام الأمني الاسرائيلي في الجنوب ولا في قواعدها الواقعة تحت سيطرة القوات السورية في شمال البقاع. في أيار ١٩٩١، صرّح نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، عن ضرورة مواصلة المقاومة في جنوب لبنان طالما لم تنسحب اسرائيل من تلك المنطقة (أشار أحمد بيضون إلى أن الرئيس الهراوي ووليد جنبلاط، وكذلك أمين عام حزب البعث في لبنان عارضوا كل نشاط تمارسه فئات المقاومة في لبنان. وكذلك كان سكان جنوب لبنان يعارضون ويرفضون كل عمل عدائي بسبب نتائجه الوخيمة. ولكن السوريين خالفوا هذا الرأي، لأنهم «يهتمون بالاعتبارات الاستراتيجية أكثر من اهتمامهم بالشأن المحلي»، كما انهم يحترمون رغبات ايران. الأمر الذي «ألزم الرئيس الهراوي الذي كان قد أصدر أوامر حاسمة ضد العمليات العسكرية، إلى التخفيف من شدتها» (Ahmed Beydoun, «*Le Liban pacifié. Dissolution des milices? Renaissance de la société civile?*», in: Centre d'Action et d'information pour le Liban, Perspectives et réalités du Liban, Paris, 1993, p. 70f).

وهكذا بعد انتهاء الجيش اللبناني من عملية القضاء على قوات منظمة التحرير، لم يتلقّ أي دعم أو موافقة لبسط سلطة الدولة اللبنانية جنوب نهر الليطاني. ومنذ صيف ١٩٩١ عادت من جديد عمليات حزب الله والمنظمات المتحالفة معه ضد جيش لبنان الجنوبي التابع لأنطوان لحد والقوات الاسرائيلية في «الحزام الأمني»، وعادت عمليات الانتقام الاسرائيلية إلى سالف عهدها، مثلما كان الحال منذ سنوات عدة.

في خريف ١٩٩١، تعرّض الأمل بمستقبل آمن في لبنان، والذي كان قد انتعش بفضل إنجازات الجمهورية الثانية (الثالثة)، لضربة مأساوية. فنظرًا إلى تجدّد المعارك في الجنوب وللانتهاك الفاضح في عملية اتفاق الطائف تبددت ثقة المستثمرين المنتظرين، وتوقف خلال أشهر قليلة تدفّق الرساميل إلى لبنان.

في كانون الثاني ١٩٩٢، قدّمت الحكومة اللبنانية إلى مجلس النواب مشروع موازنة كشف عن عجز تفوق قيمته نصف إجمالي الناتج القومي، الأمر الذي دفع بالناس إلى شراء الدولار. وقد تواصل هذا التدفّق على شراء العملة الأميركية رغم سحب الحكومة لمشروعها. حاول المصرف المركزي في البداية دعم العملة الوطنية، ولكنه، بعد نفاد ثلث احتياطه من العملة الأجنبية، أوقف عملية الدعم في ٢٩ شباط (١٩٩٢). وفي بداية شهر أيار وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى ألفي ليرة لبنانية.

ولكن ردة الفعل على انهيار الوضع الاقتصادي، كان إضرابًا عامًا شلّ معظم مناطق لبنان في ٦ أيار ١٩٩٢، آخذًا شكل انتفاضة شعبية، جرى خلالها اعتداء وتدمير لمكتب رئيس الحكومة، ومنزل وزير المالية (علي الخليل)، وفندق يملكه رئيس مجلس النواب، ومحطات وقود يملكها نجل رئيس الجمهورية. وفي أمكنة عديدة حصلت مظاهرات معادية لسورية.

ونظرًا إلى عجز الحكومة عن لجم تلك الانتفاضة، قدّم رئيسها استقالته. وجرى بسرعة أكثر مما كان متوقعًا تشكيل حكومة جديدة في دمشق، معظم أعضائها من المؤيدين لسياسة سورية ومواقفها دون قيد أو شرط. فبعض الوزراء الذين كانوا يرحّبون بتعاون وثيق مع سورية، ولكن ليس دون شروط، جرى إبعادهم. أما رئيس الحكومة الجديد، رشيد الصلح، فقد أعلن بعد عودته من دمشق، عن انتخابات تشريعية جديدة خلال الصيف.

بهذا الإعلان نُفّذ انقلاب فاضح على أولوية الاجراءات التي تمّ الاتفاق عليها في الطائف. كان مقرّرًا إنشاء مجلس دستوري، وعودة المهجّرين إلى مناطق سكنهم الأصلية، وخاصة انسحاب جزئي للجيش السوري بعد مرور سنتين، أي في أيلول ١٩٩٢.

أما إقرار إجراء انتخابات جديدة خلال فترة قصيرة من الزمن، فيعني انتخابات دون توافر إمكانية قانونية للنظر في دستورية قانون الانتخاب الجديد، وانتخابات في مناطق هُجّر قسم كبير من سكانها، وانتخابات في بلد يحتل قسمًا من جنوبه الجيش الاسرائيلي (أو الميليشيات المرتبطة به) والأقسام الباقية خاضعة للجيش السوري. وهكذا أدّت انعكاسات الأحداث إلى النتائج التي كانت مستهدفة فعلًا.

استقالة حكومة عمر كرامي: بسبب تفاقم الوضع الاقتصادي وتدني قيمة النقد الوطني بشكل مريع في الفترة الواقعة بين ١٩ شباط ١٩٩٢ و٤ أيار ١٩٩٢، اجتمع أركان الاتحاد العمّالي ومكتب المعلمين ورابطة أساتذة الجامعة اللبنانية في ٥ أيار ١٩٩٢ وأعلنوا الإضراب العام لمدة أربعة أيام «من أجل تأليف حكومة قادرة». وقد ترافق مع ذلك قيام مجموعة كبيرة من المواطنين بتظاهرات شعبية عمّت مختلف المناطق اللبنانية، وتصاعدت وتيرة التظاهرات في اليوم التالي (٦ أيار ١٩٩٢) رافقتها أعمال شغب وتكسير محال وحرق إطارات حيث «تحولت العاصمة إلى كتلة من الدخان الأسود» ومهاجمة منازل وزراء ومسؤولين في بعض المناطق اللبنانية، استدعى على أثرها الرئيس كرامي أجهزة الإعلام وأعلن عبرها استقالة حكومته معلنًا عن أمرين، بقوله:

«... لم يعد غريبًا، إلا على المتجاهل أو المتحامل، أن الحرب التي خطط لها في الظلام وبأعصاب المتآمرين الهادئة لضرب الشعب بلقمة العيش، وهي أقسى إيلامًا من الرصاص والمدفع، جاءت في الوقت الذي تميّز بأمرين أساسيين: أولهما الاستنفار الحكومي من أجل وضع خطط إعادة بناء البنى التحتية للدولة (...) والبدء بوضع معالجات جذرية للقضايا الاقتصادية (...) أما الأمر الثاني فهو ثبات الموقف القومي اللبناني في مواجهة التحديات الاسرائيلية والضغوط الخارجية وإصراره على الانسحاب الاسرائيلي من لبنان تنفيذًا للقرار رقم ٤٢٥ قبل القبول بأية مفاوضات

أو محادثات ليس لبنان معنيًا بها في المرحلة الراهنة على الأقل...».

الإضرابات، المظاهرات، الشغب، الدخان الذي ملأ أجواء بيروت (٥-٦ أيار ١٩٩٢)... لم يكن برأي الكثيرين سوى لتغطية حقيقة إسقاط حكومة كرامي. من هؤلاء الوزير (في حكومة كرامي) ألبير منصور:

«نال الرئيس (الهراوي) والميليشيات من حكومة الرئيس كرامي وأسقطوها في سوق الشغب في السادس من أيار ١٩٩٢...

«... أبعد عن الحكومة (حكومة رشيد الصلح التي تشكّلت) جميع الوزراء النواب الذين شاركوا في الطائف باستثناء جورج سعادة الذي يشكّل بقاؤه ضرورة تتعلق بالتوازن المسيحي.

«أبرز علامات حكومة رشيد الصلح، من حيث تركيبها، أنها أقصت الوزراء المستقلين الذين كانوا مع تطبيق الطائف، وعزّزت عدة مواقع للوزراء المحسوبين على تحالف مباشر مع سورية حزبيين وغير حزبيين ورؤساء ميليشيات وأرضت الرئيس بتعزيز موقع وزيره (صهره فارس بويز)...

«كنز المعاني في فهم تشكيل حكومة الرئيس رشيد الصلح يكمن في اختيار رئيسها. فهو، لغيابه الفعلي أو المفتعل وإنما الدائم، يعتبر التحضير المثالي للخلف الموعود.

«إن قراءة تركيب الحكومة الصلحية، بمن أحضرت وبمن عزّزت وبمن أقصت، تعطي صورة واضحة عن التحالف الفعلي الذي عمل على ترحيل حكومة كرامي، وتُسقط نهائيًا مزاعم الثورة الاجتماعية وكل حبائل وستائر الدخان التي ارتفعت في ٦ أيار لتغطية حقيقة ما جرى. لم تسقط حكومة الثلاثين (حكومة كرامي) بانتفاضة شعبية وإنما سقطت بتآمر داخلي عليها يُقرأ في تركيبة الحكومة التي خلفتها...

«بعد تركيبها وتأليفها، حددت لحكومة الصلح مهمة أساسية هي تغيير المجلس النيابي. وهدف التغيير المجيء بمجلس نيابي على صورة الحكومة تركيبًا وتحالفات...» (ألبير منصور، «الانقلاب على الطائف»، مرجع مذكور، ص١٧٣-١٧٤).

حكومة رشيد الصلح (١٦ أيار - ٣١ تشرين الأول ١٩٩٢): في ١٠ أيار ١٩٩٢، صدر عن رئاسة الجمهورية بيان بقبول استقالة حكومة كرامي، وتحددت الاستشارات النيابية ابتداء من ١١ أيار، وكلّف بنتيجتها رشيد الصلح تشكيل الحكومة الجديدة.

تشكّلت هذه الحكومة من ٢٤ وزيرًا بمن فيهم رئيسها، وجاءت من داخل أعضاء مجلس النواب باستثناء الوزراء شوقي فاخوري، أسعد حردان، سمير جعجع، سمير مقدسي، أسعد دياب، أحمد منقارة وميشال سماحة.

شغل ميشال المر حقيبة وزارة الدفاع إلى جانب منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وسامي الخطيب (الداخلية) وفارس بويز (الخارجية) ونصري المعلوف (العدل) وجورج سعادة (البريد والمواصلات) وزكي مزبودي (التربية) ومحسن دلول (الزراعة) ومروان حمادة (الصحة والشؤون الاجتماعية) وشوقي فاخوري (الأشغال العامة) وعبد الله الأمين (العمل) ومحمد عبد الحميد بيضون (الموارد المائية والكهربائية) وسليمان طوني فرنجية (الإسكان والتعاونيات) وشاهي برصوميان (الصناعة والنفط) وسمير مقدسي (الاقتصاد والتجارة) وأسعد دياب (المالية) وأحمد منقارة (السياحة) وميشال سماحة (الإعلام).

حقيبة وزير دولة شغلها نزيه البزري، ونبيه بري ووليد جنبلاط وأسعد حردان وسمير جعجع والياس (ايلي) حبيقة، الذي له وحده أُضيفت «شؤون المهجّرين»، أي وزير دولة لشؤون المهجّرين، وكان قد استلم هذا الملف (ملف شؤون المهجّرين) منذ حكومة كرامي السابقة، وكان مستشاره كمال فغالي مسؤول «مكتب المهجّرين» في الدكوانة.

بعد إعلان مراسيم تشكيل الحكومة اعتبر وزير السياحة العميد الركن أحمد سامي منقارة أن «حقيبة السياحة لا تتناسب مطلقًا مع حجم الموقع الذي تمثله طرابلس والشمال»، مشيرًا إلى أنها «انتقاص كبير من حقوقنا»، وطالب بإيجاد صفة ومخرج لإعطاء طرابلس حقّها في التمثيل الصحيح، و«إلا فإن موقفنا حينئذ معروف».

سمير جعجع رفض الاشتراك في الحكومة، وأعلن استقالته فور إعلانها. وتحفّظ جورج سعادة في بداية الأمر، ثم عاد عن تحفّظه بناءً على توصية المكتب السياسي لحزب الكتائب (٢٧ أيار ١٩٩٢).

أُلقي البيان الوزاري في جلسة المجلس النيابي تاريخ ٢٩ أيار ١٩٩٢، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٧٦ نائبًا. أشرفت على الانتخابات النيابية التي جرت في الفترة ٢٣ آب - ٦ أيلول ١٩٩٢، والانتخاب الفرعي في دائرة كسروان الفتوح في ١١ تشرين الأول ١٩٩٢. لم يترشح الوزراء البزري، سعادة (ترشّح وسحب ترشيحه بسبب المقاطعة المسيحية العارمة)، المقدسي، دياب؛ وترشّح باقي أعضاء الحكومة، وفازوا باستثناء الوزراء المعلوف، المزبودي وفاخوري.

بعد مواصلة الوزيرين جعجع ومنقارة امتناعهما عن ممارسة مهماتهما الوزارية، رأى مجلس الوزراء، في جلسة ١٦ أيلول ١٩٩٢، «إن التمادي والإصرار على هذا الموقف من قبلهما يعني عدم القبول في المشاركة في الحكومة، وبالتالي اعتبار هذا التصرف بمثابة استقالة صريحة»، وكلّف الوزير ميشال سماحة مهمة وزارة السياحة بالوكالة (بعد اعتقال جعجع، وأثناء محاكمته، تردّد كثيرًا أنه لو قبل المشاركة في الحكومة لما وُجّهت إليه الاتهامات التي وُجّهت ولما اعتُقل أو حوكم، حتى أن الرئيس الهراوي نفسه قال مرة: «ماذا أعمل له، الحق عليه، لقد رفض الدخول في الحكم...»).

أثناء الانتخابات، قدّم وزير الخارجية فارس بويز استقالته (٢٦ آب)، وتبعه الوزير جورج سعادة (٢٨ آب)، وطالبا بتعديل قانون الانتخاب وتأجيل الانتخابات، وقبل مجلس الوزراء استقالتهما.

انتخابات صيف ١٩٩٢
انتهاك الطائف وتزوير

قانون انتخاب ينتهك اتفاق الطائف بشكل فاضح: ما إن مرّ شهران على حكومة رشيد الصلح حتى بادرت إلى «وظيفتها» الأساسية: قانون جديد للانتخاب، وإجراء انتخابات نيابية.

قدّمت الحكومة مشروع قانون جديد للانتخاب إلى مجلس النواب الذي وافق عليه (١٦ تموز ١٩٩٢)، ولم يعارضه سوى نائب واحد هو الدكتور ألبير مخيبر واصفًا إياه بالقانون «المستورد والمفروض».

تفصيلات القانون (بالوقائع وبإجماع الدارسين) صبّت في صالح حلفاء سورية ومؤيديها دون تحفّظ، المسيحيون منهم والمسلمون ولكن بنوع خاص المسلمون؛ وأبعدت على حد سواء، المؤيدين ولكن على أساس «الاحترام المتبادل»، والمعارضين، وفيهم أيضًا المسيحيون والمسلمون ولكن بنوع خاص المسيحيين.

لم ينتهك اتفاق الطائف، هذه المرة، عبر ممارسات سياسية بل وأيضًا وبوضوح عبر نصّ قانوني:

في الطائف تقرّر رفع عدد المقاعد النيابية، بعد نقاش حاد ومفاوضات طويلة مع دمشق إلى ١٠٨. ولكن في قانون الانتخاب تقرّر رفع العدد إلى ١٢٨. «واعتمد هذا العدد من دون أي مبرر منطقي، إذ إن إضافة عشرين مقعدًا لم تؤدّ إلى تحسين أداء المجلس النيابي في التشريع والرقابة ولم تجعله أكثر تمثيلًا وفعالية، لا بل نتج من هذه الإضافة تحميل الخزينة أعباء مالية إضافية كان لبنان بغنى عنها في وقت وصل فيه العجز والدين العام إلى مستويات غير مسبوقة. أما الغاية من رفع العدد فبرزت من خلال توزيع المقاعد على بعض النافذين (...) وإغراق المجلس بعدد من النواب، الحزبيين وغير الحزبيين، المحسوبين على السلطة في دمشق وبيروت (...) وبذلك يشكّل نواب المقاعد العشرين المستحدثة أو

معظمهم كتلة احتياطية يمكن تسييرها في الاتجاه المطلوب، إما مباشرة من السلطة أو بالواسطة» (فريد الخازن، «انتخابات لبنان ما بعد الحرب»، ط١، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص٤٦).

المقاعد الإضافية جرى توزيعها بطريقة غير متساوية إطلاقًا على مناطق البلاد:

في البقاع زاد عدد المقاعد النيابية إلى أكثر من النصف، في شمال لبنان ٤٠٪، في الجنوب ٢٥٪، أما في بيروت وجبل لبنان فلم تصل الزيادة إلى ٢٠٪. وهكذا وُزّع ثلثا عدد النواب الإضافيين على المناطق اللبنانية الطرفية (الأطراف)، ونالت حصة الأسد المناطق التي ترابض فيها القوات السورية منذ أكثر من ١٥ سنة، وحيث ستبقى بعد حصول انسحاب جزئي «محتمل».

في البقاع أُعطي مقعد نيابي لكل ١٦ ألف ناخب، وفي باقي مناطق البلاد مقعد نيابي لكل نحو ١٩ ألف ناخب.

وخُصّص مقعدان للناخبين العلويين المسجلين والبالغ عددهم بحسب إحصاءات وزارة الداخلية ١٤٣٧٩، في حين أن الأقليات الأخرى (بروتستانت، سريان أرثوذكس، لاتين، كلدان) البالغ عدد ناخبيهم ٢٦٢٥٠ فلم يخصّص لهم إلا مقعد نيابي واحد.

الانتهاك الثاني لاتفاق الطائف تركّز على تقسيم الدوائر الانتخابية: في الطائف اتفق النواب على أن تشكّل كل محافظة دائرة انتخابية (كان كل قضاء يشكّل دائرة انتخابية في الماضي)، وذلك بغية قيام تحالف أوسع وأقوى بين الطوائف، وبغية فسح المجال أمام السياسيين والمرشحين للاهتمام ليس فقط بالطائفة التي يمثلونها بل أيضًا بالطوائف الأخرى.

هذا في اتفاق الطائف، أما قانون الانتخاب الجديد فلم يقرّر لا الدائرة الصغيرة (القضاء) ولا الدائرة الكبيرة (المحافظة)، بل قرّر نظامًا خليطًا: دوائر كبيرة في بيروت وشمال لبنان وجنوبه، أي على أساس المحافظة، ودوائر صغيرة في البقاع وجبل لبنان، أي على أساس القضاء.

في بيروت يشكّل المسلمون أكثرية ضعيفة من المقترعين، وفي الجنوب أكثرية قوية، وفي الشمال نوعًا من التوازن مع المسيحيين.

في جبل لبنان، يشكل المسيحيون أكثرية قوية. ففي حال إقرار هذه المحافظة دائرة انتخابية واحدة، يستطيعون عندها فرض النواب المسلمين في هذه الدائرة. لذلك استبعد هذا الأمر عبر تقسيم هذه المحافظة إلى ست دوائر انتخابية صغيرة. بذلك لا يبقى وليد جنبلاط مرتبطًا بأصوات الأكثرية المسيحية القوية.

كذلك البقاع، فقد قسم إلى ثلاث دوائر انتخابية، تتوافق كل منها مع قوة أحد السياسيين النافذين في الجمهورية الثالثة: قضاء زحلة للرئيس الهراوي، قضاء بعلبك – الهرمل للرئيس حسين الحسيني، والبقاع الغربي – راشيا لوزير الداخلية سامي الخطيب.

الهدف واضح: لا لتعزيز التمثيل المحلي كما كان الحال في نظام الدوائر الانتخابية على أساس القضاء، ولا لتعزيز التحالفات بين الطوائف وتأمين وصول السياسيين المعتدلين كما كان مقررًا في الطائف، بل نعم ونعم فقط لتفضيل الدوائر الانتخابية الكبيرة والصغيرة بهدف تعزيز مواقع المرشحين المؤيدين لسورية.

إخلال كبير في التوازن بين لبنان المسيحي ولبنان المسلم: نظام توزيع المقاعد النيابية السابق وفقًا لقاعدة ستة مقاعد للمسيحيين مقابل خمسة للمسلمين عرف وضعًا انتخابيًا مفاده أن نسبة كبيرة من النواب المسيحيين كانوا يفوزون بأصوات الناخبين المسلمين، وقد زادت المساواة الجديدة في المقاعد بين المسيحيين والمسلمين من هذا الوضع، بينما لا يُنتخب إلا عدد قليل جدًا من النواب المسلمين من قبل الناخبين المسيحيين. هكذا لم يعد بوسع النواب المسيحيين الذين يعتمدون في انتخابهم على أكثرية الناخبين المسيحيين، وفقًا لقانون الانتخاب الجديد، حتى تشكيل أقلية تتألف من ثلث أعضاء المجلس، كي تتمكن من نقض أو معارضة أي قرار. فالمساواة في عدد المقاعد وفقًا للطائف حوّلها قانون الانتخاب، بالقذلكات والفنيات المناطقية والفئوية والطائفية، إلى سيطرة إسلامية واقعية في مجلس النواب، حتى باتت أية مشاركة مسيحية، ولو كثيفة، في الانتخابات غير قادرة على تغيير شيء. وحتى هذه المشاركة جرى القضاء عليها في بعض بنود قانون الانتخاب الجديد. فالاتفاق الذي تمّ في الطائف حول عودة اللاجئين والمهجّرين إلى ديارهم لم ينفّذ، الأمر الذي حال دون تمكن حوالي ثلث الناخبين من التوجّه إلى صناديق الاقتراع في مناطقهم. لقد خصّصت في بيروت مراكز اقتراع لمهجّري الشوف وعاليه، ولم تخصّص مراكز اقتراع للاجئين من الشمال، أي من بشري وعكّار، ولا من البقاع والجنوب.

وفضلًا عن ذلك لم يلحظ قانون الانتخاب أي حق بالاقتراع للبنانيين الموجودين في الخارج (وليس بالضرورة للمهاجرين، فلتطرح قضيتهم جانبًا حسمًا للجدل)، خاصة أنهم يشكّلون نحو ثلث عدد الناخبين. ففي العام ١٩٩٢ بلغ عدد الناخبين نحو ٢,٤ مليون، توزّعوا بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وهؤلاء هم الذين كانوا موجودين في لبنان. وحسب التقديرات المختلفة (خاصة منها دراسة مؤسسة الحريري، والدراسة المشتركة التي وضعتها جامعتا القديس يوسف في بيروت – اليسوعية، وجامعة لافال في كندا) كان يقيم في لبنان ٢,٣ مليون لبناني، ١,٣ مليون مسلم ومليون مسيحي تقريبًا. وخلال سنوات الحرب الأخيرة، ارتفع عدد المسيحيين الذين بحثوا عن ملجأ وعمل في الخارج، ولكنهم احتفظوا بمكان سكنهم الرئيسي في لبنان، ونسبة كبيرة منهم من أنصار العماد عون. ولكن الحكومة، ودائمًا من منطلق الحسابات السياسية، لم تجد أية مصلحة في إشراكهم في الانتخابات. وهذا الأمر زاد في إخلال التوازن بين المسلمين والمسيحيين. فاتضح تمامًا أن قانون الانتخاب الجديد شكّل انقلابًا على الطائف، وأنه وُضع لاستخدامه، بدرجة أولى، كوسيلة للحفاظ على توجّهات السياسة السورية وتثبيتها في لبنان، وقد عمّق تأثيره هوّة الخلل في التوازن اللبناني التاريخي.

المعارضون والمقاطعة: «اللعبة»، بقانون الانتخاب وبالانتخابات نفسها، أدركها الجميع في لبنان و«سخروا منها على قدر ما سخرت منهم»، حتى ان الأوساط التي تعتبر قريبة جدًا من الحكم ومن المؤيدين لكل تعاون مع سورية لم تتمكّن من التغطية عليها. فاستقال، احتجاجًا، وزير الخارجية فارس بويز (صهر رئيس الجمهورية). ولم تعترض عليها فقط الأحزاب المسيحية، مثل التيار العوني وحزب الوطنيين الأحرار والكتلة الوطنية والكتائب والقوات، بل أيضًا عدد كبير من النواب المستقلين، بمن فيهم نواب مسلمون، فكان صوت سليم الحص الأكثر نفاذًا: «الوحدة الوطنية أهم من انتخابات جديدة».

البطريرك الماروني نصر الله صفير، الذي دعمه مجلس الأساقفة الموارنة، رفض إجراء الانتخابات طالما لم تتم عودة المهجّرين، ولم يلحظ حق الاقتراع للبنانيين في الخارج، ولم يوضع جدول لانسحاب القوات السورية. وفي ٢٣ تموز ١٩٩٢، حصل إضراب عام ضد الانتخابات.

لكن الحكومة مضت في «خطتها الانتخابية» غير آبهة بالاحتجاجات، وركّزت اهتمامها على «تشكيل لوائح انتخابية» في كل الدوائر، وكانت أحاديث دعم ممثلي السلطة السورية لها متواترة يوميًا.

في الجنوب شكّل نبيه بري (وزير دولة) تحالفًا واسعًا، لم يضم ممثلين عن حركة أمل فحسب، بل ممثلين عن حزب الله والشيوعيين والحزب السوري القومي الاجتماعي (أسعد حردان، وزير دولة)، وأسر الأعيان الشيعية، والمسيحية (في جزين والزهراني) القديمة. وكذلك ضمّت لائحته بهية الحريري شقيقة رجل المال والأعمال المعروف رفيق الحريري (رئيس الحكومة التالية).

ومقابل هذا التحالف، تشكّلت لائحة معارضة برئاسة كامل الأسعد الذي كان لا يزال يحظى بتأييد واسع في بعض بلدات وقرى الجنوب، خاصة في الحزام الأمني. وهكذا تبيّن أن الناخبين في الجنوب كانوا مستعدين للمشاركة في الاقتراع.

والوضع في لبنان الشمالي كان مماثلًا للوضع في الجنوب. في الشمال تألفت لائحة من العائلات السياسية التقليدية في طرابلس وزغرتا (عمر كرامي وسليمان طوني فرنجية) ضمّت إليها ممثلين عن الحركة الإسلامية السنية وممثلين عن العلويين.

في البقاع، ترأس لائحة الحكومة وزير الداخلية سامي الخطيب، وفي زحلة نجل رئيس الجمهورية، وفي بعلبك الهرمل حسين الحسيني، حيث شكّل حزب الله لائحة معارضة.

في بيروت، كان الوضع صعبًا بالنسبة إلى القوى الموالية للحكومة: رئيس الحكومة رشيد الصلح ترأس لائحة، وألف سليم الحص لائحة أخرى بعد لقاء طويل أجراه مع عبد الحليم خدّام (نائب الرئيس السوري)، ورفض صائب سلام ونجله تمام ترشيح نفسيهما.

في الشوف وعاليه، مثّل جنبلاط (الحزب التقدمي الاشتراكي) لائحة الحكومة. أما في باقي دوائر جبل لبنان الانتخابية فواجهت الحكومة صعوبات كبيرة في ايجاد مرشحين موالين لها يدعمون المثلث الموالي جدًا والمؤيّد جدًا لسورية: ميشال المر – ايلي حبيقة – الحزب السوري القومي الاجتماعي.

المعارضة لم تقم بأية حملة انتخابية، ولكنها دعت إلى مقاطعة الانتخابات. فنظرًا إلى عدم تمكّنها، في إطار قانون الانتخاب الجديد، من الاعتماد على إحراز أي نصر، ولا حتى على تكوين أية أقلية تستطيع نقض القرارات في مجلس النواب، سعت إلى تحويل الانتخابات إلى عملية استفتاء ضد الانتخابات. ولم تقدم الأحزاب المسيحية أي مرشح عنها، حتى حزب الكتائب، الذي كان مترددًا في البداية، اتخذ في النهاية قرار المقاطعة بعد زيارة أمين الجميّل القصيرة إلى لبنان (كان غادر إلى الخارج بعيد انتهاء ولايته الرئاسية، ويرجّح البعض أنه غادر مجبرًا لأسباب لم تتوضح بعد). وكذلك الزعماء المستقلون القياديون للطوائف المسيحية في جبل لبنان امتنعوا أيضًا عن ترشيح أنفسهم.

أقلية من المقترعين: كانت المهلة التي لُحظت للحملة الانتخابية قصيرة للغاية. مرشّحو المعارضة جرت معاكستهم ومطاردتهم أثناء الحملة الانتخابية. الحالة النموذجية هي حالة المرشح كامل الأسعد، رئيس المجلس النيابي سابقًا، عندما قرّر إجراء مهرجان انتخابي في تبنين. فأغلقت الطرقات لمنع أنصاره من المشاركة فيه. ورغم ذلك شارك في المهرجان نحو عشرين ألف نسمة. وعلى أثره جرى خطف أحد معاونيه المحامي نبيه خوري، ورغم إضراب نقابة المحامين لم يطلق سراحه (كانت حادثة خطف بارزة، والأولى من نوعها في «الجمهورية الثالثة»، أعقبتها بعد نحو ثلاثة أسابيع حادثة خطف بارزة أخرى لأحد قياديي حزب الكتائب، بطرس الخوند، راجع بشأنه في ما بعد). كذلك اعتُقل دون محاكمة عدد كبير من الشباب والطلاب المؤيدين للعماد عون، لأنهم وزّعوا مناشير طالبوا فيها بمقاطعة الانتخابات.

أرشيف انتخابات صيف ١٩٩٢ (الصحافة اللبنانية) مليء بألف حكاية وحكاية – أكثرها موثق بالاسم والمكان والزمان ومختلف الشواهد – تحكي عن التزوير الذي طال مختلف عمليات الاقتراع، من سجلات أسماء المقترعين إلى شهادات إخراج القيد (أموات يقترعون، أصوات عديدة لإخراج قيد واحد...) إلى صناديق الاقتراع، إلى مكاتب الاقتراع، إلى اللجان، إلى الفرز... نتخطى ذكرها أو ذكر أمثلة عليها لنصل توًا إلى مغزاها السياسي المتعلق أساسًا بمستوى المشاركة في الاقتراع:

بلغت أعلى نسبة للمشاركين في الاقتراع ٤٠٪ في شمال البقاع وفي الجنوب، ومع ذلك فإنها لم تشكّل إلا ثلث نسبة المشاركين في آخر انتخابات نيابية جرت قبل ذلك أي في العام ١٩٧٢.

في بيروت الكبرى بلغت ١٠،١٪.

في طرابلس ١٥٪.

وأدنى نسبة جاءت في دوائر الجبل ذات الأكثرية المارونية: في جبيل مثلًا، تمكّنت المرشحة هناك من دخول المجلس النيابي بـ ٤١ صوتًا، في كسروان، حيث أرجئت عملية الانتخاب لعدم تقدّم مرشحين في هذه الدائرة، إلى شهر تشرين الأول، شارك ٢٠،٩٪ (مقابل ٥٧٪ عام ١٩٧٢). وعلى مستوى البلاد ككل، بقيت النسبة أدنى من ٢٠٪.

وليس من شك في أن مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها المعارضون (الأحزاب والزعماء المسيحيون) شكّلت نجاحًا خارقًا، وجاءت استفتاءً جليًا ضد قانون الانتخاب وضد الانتخابات في ظل الأوضاع السائدة. ولكنهم إذا كانوا اعتقدوا، للحظة، بأن المقاطعة ستؤدي إلى إمكانية إلغاء الانتخابات، فهذا يعني جهلهم التام بإمكانية «المحدلة» وبالمبادئ والمفاهيم التي تحملها معها. فمثلما لم تعر أي اهتمام لمعارضتهم، هكذا لم تلتفت إلى الاحتجاجات الصادرة من الدوائر والمؤسسات الديمقراطية في العالم، وكان أبرزها احتجاج البرلمان الأوروبي، وقول المرشّح الديمقراطي الأميركي، بيل كلينتون، الصريح والذي وصف الانتخابات اللبنانية بأنها «غير حرة وغير نظيفة».

الفائزون: في الشمال، فازت «لائحة الحكومة» بكل المقاعد، وضمّت عمر كرامي وسليمان طوني فرنجية وأنصارهما من ممثلي الأسر السياسية في طرابلس وزغرتا. أما النواب الجدد الذين فازوا على لائحتهما، فأحدهم يمثّل حركة الإسلاميين السنّة، وآخران الطائفة العلوية.

في الجنوب، لم يتمكّن أنصار كامل الأسعد في منطقة «الحزام الأمني» من المشاركة في عملية الاقتراع لأن اسرائيل أغلقت المعابر يوم الانتخاب. فازت «لائحة الحكومة» التي ترعّمها نبيه بري، وبلغت نسبة المشاركة ٣٧٪ (لم تتجاوز ٥٪ في البلدات والقرى المسيحية في قضاء جزين). وفي صيدا انتُخب مصطفى سعد رغم أنه لم ينضم إلى لائحة بري. وقد اعتبر برّي فوز لائحته «انتصارًا على ٤٠٠ سنة من الإقطاعية».

في البقاع الغربي – راشيا، فازت لائحة وزير الداخلية سامي الخطيب. لكن في دائرة بعلبك – الهرمل حصلت مفاجأة كبيرة بفوز لائحة حزب الله على لائحة رئيس مجلس النواب حسين الحسيني الذي تمكّن من الفوز بمقعده لأن لائحة حزب الله كان ينقصها مرشح واحد عن الشيعة. امتعض الحسيني كثيرًا من هذه النتيجة، فتحدث عن عملية تزوير للانتخابات وأعلن استقالته. ولكن لم يُستبعد قط أن يكون حزب الله قد اغتنم الفرص السانحة للتزوير، لأن عددًا كبيرًا من مراكز الاقتراع كانت خالية من مراقبين رسميين، الأمر الذي سمح لممثلين عن هذا الحزب بالإشراف عليها. ولكن، في المقابل ثمة قناعة بأن الحزب حصد فوزًا حقيقيًا هناك لأنه اكتسب كثيرًا من التعاطف والتأييد الشعبي بفعل الخدمات الاجتماعية والمساعدات التي قدّمها للناس بقطع النظر عن مواقفهم العقائدية، في الوقت الذي كان فيه الحسيني منشغلًا بمعارك السلطة والنفوذ في بيروت أكثر من اهتمامه بحاجات ومشاكل دائرته الانتخابية. وما يشير أيضًا إلى تفوّق حزب الله هو أن أعلى نسبة مشاركة في الاقتراع حصلت في هذه الدائرة وبلغت ٤٠٪.

في زحلة، حصلت أيضًا مفاجآت. في هذه الدائرة، التي كان يترشّح فيها رئيس الجمهورية، أدلى ٣١٪ فقط من الناخبين بأصواتهم. وفشل نجل الرئيس، وحتى المرشّح محسن دلول، المعروف بعلاقاته الوثيقة مع سورية، فاز بصعوبة

بالغة. أما الذي نال أكبر عدد من أصوات المقترعين فكان إيلي سكاف الذي برز كمعارض للسياسة السورية في لبنان.

في بيروت، أسفر عدم ترشيح آل سلام (صائب ونجله تمام) والسياسيين الموارنة والأرثوذكس التقليديين عن مشاركة ضئيلة جدًا في الاقتراع. نالت معظم الأصوات لائحة سليم الحص، ولم يفز رئيس الوزراء رشيد الصلح إلا بصعوبة. وقد فاز بالمقعد الماروني مرشّح عن الحزب السوري القومي الاجتماعي (غسان مطر).

في الشوف وعاليه، لم يفز من اللائحة المعارضة إلا نجل الأمير مجيد أرسلان. وأعلى نسبة مشاركة في الاقتراع في جبل لبنان حصلت في دائرة الشوف حيث اقترعت أكثرية الدروز والسنّة، بينما بقي المسيحيون في منازلهم.

في دائرة المتن، انتُخب وزير الدفاع نائب رئيس الحكومة ميشال المر (مقرّب من سورية)، ونواب مستقلون ولكنهم من أنصار الحكومة، مثل نسيب لحود وأوغست باخوس... وذلك من قبل ١٤٪ من الناخبين.

دائرة جبيل، أشير إليها سابقًا بذكر حالة فوز المرشحة مهى خوري أسعد بـ ٤١ صوتًا. أما دائرة كسروان حيث جرت انتخابات لاحقة، فقد فازت لائحة وزير الخارجية فارس بويز الذي أعلن عن ترشيحه وتأليف لائحة «بهدف إبعاد مرشحين من أنصار ايلي حبيقة أو أنصار حليفه الحزب السوري القومي الاجتماعي عن المنطقة».

وصلت إلى المجلس أكثرية كبيرة جدًا موالية للحكم، وتاليًا للسلطة في سورية، ولو بدرجات تبدأ من الارتباط الوثيق جدًا وتنتهي بالتأييد: ١٩ نائبًا يمكن اعتبارهم في خانة «الارتباط الوثيق جدًا»، في مقدمهم ايلي حبيقة، سامي الخطيب، ميشال المر ونواب الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث. كما برزت كتل برلمانية على تجانس كبير: كتلة نبيه بري (١٧ نائبًا)، كتلة حزب الله (١٤ نائبًا) يضاف إليها نائبان عن الحركة الإسلامية، كتلة الهراوي (١١ نائبًا)، سليم الحص (١٠)، وليد جنبلاط (١٠)، عمر كرامي (٩)، سليمان طوني فرنجية (٦).

مؤشرات ووقائع جديدة: تغييران أساسيان في السياسة الداخلية أدّت إليهما نتائج انتخابات صيف ١٩٩٢، ووقائع جديدة في السياسة اللبنانية لم تعرفها البلاد من قبل وأتست لفترة لاحقة.

التغيير الأساسي الأول هو التغيير الراديكالي في التمثيل الشيعي. فقد حلّ مكان النواب التقليديين أنصار حركة أمل وحزب الله، الذين، بفعل الارتفاع النسبي في عدد المشاركين في الاقتراع لهم في المناطق الشيعية، وبعكس ما حصل مع باقي النواب، اكتسبوا شعبية كبيرة وشرعية تمثيلية. التغيير الثاني تمثّل في الغياب التام لممثلي أهم التيارات السياسية المسيحية: ميشال عون، ريمون إده، دوري شمعون وأمين الجميّل في المنفى. وباستثناء كتلة نواب زغرتا، فإن أهم القوى السياسية المسيحية وجدت نفسها في صفوف معارضة غير برلمانية، علمًا أن نصف أعضاء المجلس النيابي من المسيحيين، ولكنهم لم يمثّلوا إلا أقلية منهم، كما دلّت على ذلك بنوع خاص نسبة المقترعين المتدنية في أهم المناطق المسيحية.

أما الوقائع الجديدة التي أتست لفترة لاحقة فتمثلت في خمس نقاط أساسية (عن فريد الخازن، «انتخابات لبنان ما بعد الحرب»، دار النهار للنشر، ط١، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص٢٥-٢٦):

«- ساهمت انتخابات ١٩٩٢ في إزاحة أحد أبرز أركان الطائف عن السلطة. فبعد اغتيال الرئيس رينه معوض بعد انتخابه بأيام، خسر السيد حسين الحسيني موقعه في رئاسة مجلس النواب الذي شغله منذ منتصف الثمانينات لمصلحة رئيس حركة أمل السيد نبيه بري الذي دخل المجلس بكتلة نيابية واسعة.

«- جرت انتخابات ١٩٩٢ في ظل أزمة اقتصادية خانقة سجّل فيها سعر صرف الليرة هبوطًا

غير مسبوق، ما فتح الباب أمام السيد رفيق الحريري للوصول إلى السلطة. فالحريري، الذي شارك في صنع الطائف في كل مراحله وسعى إلى منصب رئاسة الوزراء منذ ١٩٩٠، استطاع أن يرأس الحكومة الرابعة بعد الطائف إثر الأزمة السياسية والاقتصادية التي نتجت من الانتخابات وبدعم سوري لم يكن متاحًا من قبل.

«- مع وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة وبري إلى رئاسة مجلس النواب في ١٩٩٢، وبعدما حلّ الياس الهراوي في رئاسة الجمهورية محل رينه معوض في ١٩٨٩ اكتمل المشهد السياسي بطاقمه الرئاسي وسياسييه في مرحلة ما بعد انتخابات ١٩٩٢: رئاسة مارونية محدودة الصلاحيات ورئيس جمهورية يفتقر إلى القاعدة الشعبية وتحديدًا في الأوساط المسيحية، يقابله رئيسا حكومة ومجلس هما من أبرز الشخصيات السياسية ضمن طائفتيهما وأكثر نفوذًا في لبنان ما بعد الحرب. هكذا تأسس نظام «الترويكا» بركائزه المتجانسة والمتضاربة في آن واحد: توازن بلا استقرار، تجانس بلا تكامل، خلاف بلا قطيعة، واتفاق بلا وفاق.

«- إن أهم ما أنتجته انتخابات ١٩٩٢ التأكيد القاطع أن القرار النهائي في المسائل الأساسية في لبنان ما بعد الحرب في يد سورية، وفي مقدمها قانون الانتخاب ومفاعيل الانتخابات السياسية، وأن هذا الواقع بات من مسلمات الحياة السياسية في لبنان. وسواء كان واقع البلاد مأزومًا أو لم يكن، فلا بد من القبول به والتأقلم معه. إنه الخيار الوحيد المتاح.

«- لعلّ المفارقة في انتخابات ١٩٩٢ انها على رغم كونها الانتخابات التي ووجهت بالمقاطعة وسجّلت أدنى نسبة مشاركة في الانتخابات النيابية في لبنان وأدت إلى انقسامات حادة وشهدت فوضى إدارية عارمة وتلاعبًا وتزويرًا يوم الاقتراع، فهي الانتخابات «التأسيسية» في جمهورية الطائف والحدث الفاصل بين حقبة سياسية بدأت وأخرى ولّت. ومع هذه الانتخابات - الأزمة أرسي الخروج المشرعن عن اتفاق الطائف بركيزتيه الاثنتين: الإصلاح والسيادة».

(المراجع الأساسية لهذا الموضوع «انتخابات صيف ١٩٩٢، انتهاك الطائف وتزوير»: أرشيف المؤلف؛ كتاب تيودور هانف «لبنان، تعايش في زمن الحرب، من انهيار دولة إلى انبعاث أمة»، ص٧٥٤-٧٧٢؛ وكتاب فريد الخازن، «انتخابات لبنان ما بعد الحرب...»، مذكور سابقًا).

مؤشر آخر: خطف بطرس الخوند (قضية المخطوفين والموقوفين اعتباطًا ومجهولي المصير)

خطف بطرس الخوند (١٥ أيلول ١٩٩٢): في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ١٥ أيلول ١٩٩٢، اعترضت سيارتا «بي.إم.» وسيارة «فان»، في داخلها عناصر مسلحة، سيارة بطرس الخوند من أمام منزله الكائن في حرش تابت سن الفيل (أكثر مناطق لبنان حضورًا أمنيًا، إذ تعجّ سن الفيل مع جوارها، الدكوانة والمكلس وجسر الباشا والحازمية، بالعشرات من المراكز والثكن والحواجز الأمنية اللبنانية والسورية)، وخطفته على مرأى من الجيران والمارة، واتجهت نحو مستديرة المكلس؛ ومن هناك غاب، ولا يزال حتى اليوم (خريف ٢٠٠١) كل خبر أكيد عن بطرس الخوند، العضو في حزب الكتائب والذي كان أصبح عضوًا في مكتبه السياسي. كما غاب كل جواب لدى أي مسؤول أمني أو قضائي أو سياسي، ولدى رفاقه في الحزب، عن سؤال تطرحه زوجته أو يطرحه أشقاؤه عن مصيره.

في أواسط ١٩٩٧، أكّدت منظمة «سوليدا» (إنسانية لبنانية - فرنسية مهتمة بالكشف عن مصير اللبنانيين المعتقلين اعتباطًا في السجون السورية) أنه موجود في سجن عدرا في سورية، ونقلت «النهار» الخبر (حزيران ١٩٩٧).



بطرس الخوند

كيف تعاطى الحزب والدولة مع قضية اختطافه

اختطافه: أما عن مواكبة حزبه، الكتائب، لقضية اختطاف بطرس ومصيره ففي مجملها، كما في تفاصيلها، ما يُظهر «الخوف»، «الارتباك»، «التستّر»، «اللامبالاة»... في تعاطيه مع قضية خطف «رفيق» أمضى نحو ٤٠ سنة من حياته حزبيًا مناضلًا مشهودًا له المناقبية والتفاني.

نقلت مجلة «المسيرة» (العدد ٦٢٠، ١٥ أيلول ١٩٩٧، ص٢٥) ملخصًا لمواكبة الحزب هذه القضية، على لسان نائب رئيس الحزب منير الحاج (رئيسه في ما بعد)، حيث قال: «نحن لم ننسَ هذه القضية ولا لحظة ولا نزال نتابعها في شكل مستمر، من وقت إلى آخر، كانت تردنا معلومات عن احتمال وجوده هنا أو هناك، ولكن كان يتبين أنها غير صحيحة، وتوصل إلى طريق مسدود». وعمّا إذا كان الحزب قد تقدم بشكوى ضد مجهول بعد خطف بطرس الخوند، قال الحاج إنه لا يذكر «ما إذا كنّا قدّمنا مثل هذه الشكوى (كذا؟!)، وفي أي حال بماذا قد تنفع سوى أنها ستحفظ في الملف؟». وختم الحاج: «هذه القضية سياسية، وملاحقتها تتم سياسيًا لا قضائيًا» (والمعروف أن منير الحاج محام، والمعروف أيضًا وبداهةً، أو هكذا يفترض قياسًا على حالات كثيرة مشابهة عرفها «العالم الثالث»، أنه مهما بلغ «الرعب والإرهاب» من درجة قاسية فإن أبسط الأمور وأيسرها توكيل محام أقله لحفظ الحق بانتظار المستقبل وظروفه!).

ونشرت «المسيرة» (العدد ٦٧٢، ١٤ أيلول ١٩٩٨، ص١٣)، وأكّدت زوجة بطرس: «في مخفر سن الفيل، حيث سجّل محضر تحقيق بالحادث (فور وقوعه في ١٥ أيلول ١٩٩٢) قيل لزوجة بطرس، بعد مراجعتها، إن الملف أُغلق وأُتلف ولم يعد فيه ولا ورقة. توسّلت الزوجة، جانيت الخوند، المطران بشارة الراعي الذي تحرّك في الموضوع. فجاء عسكري من المخفر إلى منزل المخطوف للحصول على نسخة من محضر الحادث، ليسلّمها في ما بعد إلى سيادة المطران... على أنها كل ما عندهم من معلومات عن الحادث! وكان ذلك قبيل إطلاق دفعة من المعتقلين في السجون السورية في آذار الماضي (١٩٩٨). وتروي السيدة خوند ان مشوار الانتظار القاسي تلقّى ضربة أقسى في القصر الجمهوري حيث نقلت خوند عن رئيس الجمهورية قوله للمطران الراعي: «لا أعرف شيئًا عن الموضوع. وإذا سألتُ فلا مَن يرد». ولكنها لم تتعب من تتبع خيوط الأمل الضئيلة، وقابلت النائب رشيد الخازن الذي كان يزور سورية في مساعٍ لإطلاق سجناء، وقال لها نقلًا عن المسؤولين السوريين انه ليس عندهم... و«فتشوا عند الايرانيين» (انتهى كلام «المسيرة»).

استمرّت الجمعيات الإنسانية المهتمة بحقوق الإنسان تورد إسم بطرس بين اللبنانيين الموجودين في السجون السورية، لكن أركان الدولة اللبنانية استمرّوا، من جهتهم، بنفي وجود أي مخطوف أو معتقل اعتباطًا في سورية، حتى فاجأتهم هذه الأخيرة بإطلاق دفعة ثانية من اللبنانيين في سجونها في العام ٢٠٠٠ (أصبح عددهم، في الدفعتين، يفوق الـ ٢٠٠ شخص)، ولم يكن بطرس في عدادهم، وبقي مصيره مجهولًا. وقالت دمشق، وأكّدت بيروت، إنه لم يعد في السجون السورية «أي لبناني»، في حين استمرّت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومعها عدد من أهالي المخطوفين والمعتقلين اعتباطًا، في تأكيد وجود آخرين لم يُفرج عنهم بعد.

ناشطون لبنانيون: قضية المخطوفين (الإخفاء القسري) والمجهولي المصير والمعتقلين اعتباطًا في السجون السورية، إبان سنوات الحرب، وبعدها أي في أيام قيام دولة الطائف وتباهي أركانها بقيام الأمن وحكم القانون وتفعيل مؤسساتها، كان يمكن أن يلفّها النسيان على مستوى الحق الإنساني والمستوى الوطني عمومًا لو لم تنبرِ لها مجموعة من الناشطين، يتقدمهم غازي روبير عاد وفاضل طيّار، الذين نجحوا في تحريكها داخلِ صفوف أهالي المخطوفين والمعتقلين اعتباطًا في باديء الأمر، لتطال بعد ذلك المجتمع الأهلي في لبنان، وتاليًا المنتديات الإنسانية والسياسية الدولية. فجعلوها قضية انسانية ووطنية عاصية على النسيان مهما بُذل من جهود لطمس الجريمة.

الصحافة اللبنانية –وبصورة خاصة «النهار» و«الأوريان لو جور»– غطّت، وإلى حد كبير، أنشطة هذه المجموعة. من هذه الصحافة، ومباشرة من غازي عاد وفاضل طيار، وكلاهما صديق للمؤلف (مسعود الخوند، شقيق بطرس، وكان له ما استطاعه من نشاط في قضية شقيقه وقضية المخطوفين عمومًا)، وخاصة من غازي الذي أصبح مرجعًا لكل مهتم في الموضوع، لبنانيًا كان أو غير لبناني، هذه اللمحة عن النشاط – القضية (غازي عاد، مولود في بيروت العام ١٩٥٧، حاز دراسات عليا في العلوم البحرية من جامعة «وليام أند ماري» في ولاية فرجينيا الأميركية. في آب ١٩٨٣، تعرّض لحادث سير تسبّب في شلل جسدي رباعي أقعده على كرسي نقّال مدى العمر، لكنه نهض، في الوقت نفسه، ذهنًا وقّادًا وإيمانًا راسخًا بعدالة القضية، قضية المخطوفين والمعتقلين اعتباطًا، التي نذر العمر لها. فبدا، في أعين وأفئدة الآلاف من الأهالي المفجوعين محطّ أملهم، كما أثار إعجاب كل مَن التقاهم في المنتديات الدولية، من سياسيين وناشطين انسانيين، لتمكّنه من مختلف جوانب القضية، معرفةً وإحاطةً وطرحًا ودفاعًا):

الفكرة، فكرة المطالبة بإطلاق أو بالوقوف على مصير المعتقلين في سورية، بدأت مع الاطلاع على تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية في تشرين الأول ١٩٨٨ بعنوان «سورية، التعذيب على يد القوى الأمنية»، حيث ورد، وفي أكثر من فقرة، كلام عن وجود معتقلين لبنانيين في السجون السورية.

«شعرنا، يقول غازي عاد، بأنه أصبح لدينا مستند دولي شرعي ينص على ما كنّا متأكدين منه ولكنه ضائع في لجة الحرب وغياب القانون، وهو وجود لبنانيين معتقلين ومجهولي المصير في السجون السورية خلافًا لمختلف القوانين والأعراف الدولية سواء في حالات السلم أو الحرب. وأطلقنا، في ٢٩ كانون الأول ١٩٨٩، حملة طلبنا فيها من كل العائلات التي لديها معتقلون أن تتقدم برسائل إلى لجنة شكلناها وأعطيناها لاحقًا (١٩٩١) إسم «سوليد»، مختصر إسمها بالفرنسية والانكليزية تسهيلًا لمهمتنا لدى الأوساط الغربية، وتعني لجنة دعم المعتقلين والموقوفين اللبنانيين اعتباطًا في السجون السورية. وخلال شهر واحد، تلقّينا أكثر من ٢٠٠ رسالة من الأهالي من مختلف المناطق اللبنانية والطوائف كافة، وشكّلنا ملفًا مستندًا على قاعدة معلومات دقيقة».

في فترة عملية الإطاحة بالعماد عون، جمدت مجموعة «سوليد» عملها، ثم استأنفته في أواخر ١٩٩١ بالاتصال بـ «مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني» (رئيسها وائل خير) التي أبدت استعدادًا لكل تعاون. وبدأت «سوليد» اتصالاتها بـ «الفدرالية الدولية لجمعيات حقوق الإنسان» و«منظمة العفو الدولية». وأثمرت هذه الاتصالات حركة لمندوبي



غازي عاد، على الكرسي النقّال، يحيط به وفد من الأهالي في الباحة الداخلية للبرلمان الأوروبي في بروكسيل قبيل اجتماعهم بعدد من نوابه ولجانه، خصوصًا منها المهتمة بحقوق الإنسان (أواخر كانون الثاني ١٩٩٨).

هاتين المنظمتين، وبدء الكلام على حالات معينة للبنانيين في السجون السورية. وفي ١٩٩٥، أرسلت الفدرالية الدولية مندوبتها إلى لبنان (فيوليت داغر، فرنسية من أصل لبناني) بمهمة تقصّي الحقائق وفتح مكتب للتحقيق في حالات اختفاء لبنانيين. ولما رفضت الدولة اللبنانية كل تعاون معها، أجرت فيوليت داغر مقابلة في «النهار» طلبت فيها من الأهالي التوجّه برسائلهم مباشرة إلى المنظمة في باريس وأعطت عنوانها البريدي.

وجاءت حالات اختفاء عديدة بعد قيام «دولة الطائف» (بطرس الخوند، داني منصوراتي، خديجة بخاري، الياس طانيوس، رضوان ابراهيم...) لتزيد من منطق وشرعية دوافع «سوليد» والمنظمات الإنسانية.

في ١٩٩٦، أصدرت «منظمة مراقبة حقوق الإنسان» في أميركا تقريرًا يتكلم على موضوع المعتقلين اللبنانيين في سورية؛ وعادت المنظمة وأصدرت تقريرًا ثانيًا في أيار ١٩٩٧ عنوانه: «القوى الأمنية اللبنانية والسورية: تحالف خارج القانون».

العمل الأقوى في هذا المجال، إلى حينه، جرى يوم ٩ تشرين الأول ١٩٩٧، عندما أصدرت الفدرالية الدولية لجمعيات حقوق الإنسان، من لبنان بالذات ولأول مرة، ومن نقابة الصحافة في بيروت، تقريرها التي تحدثت فيه عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية وأكّدت وجودهم وطالبت الدولة اللبنانية بتحمّل مسؤولياتها تجاه مواطنيها هؤلاء. وفي اليوم نفسه (٩ تشرين الأول ١٩٩٧)، ساهمت «سوليد»، وبصورة أساسية، في تشكيل «لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية» برئاسة السيدة صونيا عيد (ابنها جهاد أحد هؤلاء المعتقلين).

وتدرّجت القضية صعدًا من حيث الأهمية محليًا ودوليًا. فبعد تشكيل لجنة الأهالي، وفي إطار اتصالات «سوليد» بالفدرالية الدولية وتنسيقها مع جمعية دعم المعتقلين اللبنانيين اعتباطًا في السجون السورية الناشطة في فرنسا (أعضاؤها

لبنانيون مقيمون في فرنسا وفرنسيون)، أُقيم أسبوع للتضامن مع هؤلاء في باريس (أواخر كانون الثاني ١٩٩٨)، وكان لـ«سوليد» فيه نشاط مميز. فعقدت مؤتمرات ولقاءات صحافية، وأصدرت منشورات، وقابلت عددًا كبيرًا من الناشطين الانسانيين والمسؤولين السياسيين على أعلى المستويات الفرنسية والأوروبية، وتوّجت نشاطها بزيارة البرلمان الأوروبي في بروكسيل حيث اجتمعت بعدد كبير من نوابه.

أثمر هذا التحرّك، خاصة إزاء البرلمان الأوروبي، قرارًا اتخذه هذا البرلمان، في ١٢ آذار ١٩٩٨، يطالب سورية بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين اللبنانيين، ويطالب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإدراج موضوع هؤلاء المعتقلين في مباحثات الشراكة الأوروبية – المتوسطية مع حكومتي لبنان وسورية.

وعلى مدى شهور لاحقة عكفت «سوليد» ولجنة الأهالي على متابعة الموضوع وإثارته في زيارات قامتا بها للسفارات الغربية في بيروت (الأميركية، الفرنسية، البريطانية والألمانية) وللشخصيات الدينية (أخصّها البطريرك الماروني نصر الله صفير الذي أخذ يداوم تقريبًا على ذكر القضية في كل عظاته يوم الأحد) والسياسية، كما على عقد مؤتمرات صحافية وإصدار منشورات واتصالات مع المسؤولين الأمنيين والسياسيين، وكذلك على إثارة الموضوع عبر بعض التظاهرات والاعتصامات التي قام بها أهالي المخطوفين والموقوفين اعتباطًا.

وفي شباط ٢٠٠٠، شاركت «سوليد»، ممثلةً بناشطيها الرئيسيين غازي عاد وفاضل طيار، في مؤتمر أوروبي – متوسطي ضد الإخفاء القسري الذي عقد في باريس، وتضمّن المؤتمر جولة لقاءات واطّلاع على ملف القضية مع البرلمان الأوروبي في بروكسيل مرة جديدة، ومع مجموعات العمل ضد الاعتقال الاعتباطي والإخفاء القسري التابعة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف.

وفي أواخر أيلول ٢٠٠٠، وفي غمرة إصرار السلطة على اعتبار المخطوفين والمعتقلين في السجون السورية «متوفين»، سار الأهالي في تظاهرة إلى قصر بعبدا، وبعدها بأيام ساروا إلى المجلس النيابي حيث اختاروا، من بين النواب الذين كانوا يمرّون أمامهم في ساحة المجلس النائب وليد جنبلاط وأودعوه رسالة بمطالبهم. وطرح جنبلاط مطالبهم داخل المجلس لأول مرة.

وبين ١٣ و٣٠ آذار ٢٠٠١، شاركت «سوليد» في اجتماعات لجنة حقوق الإنسان في نيويورك حيث قدّمت تقريرها وناقشت نقاطه حول قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية مؤكّدة وجودهم هناك، في حين نفى التقرير الرسمي السوري نفيًا قاطعًا مثل هذا الوجود. وأصدرت لجنة حقوق الإنسان تقريرها النهائي في ٦ نيسان ٢٠٠١، حيث بدا واضحًا أن الوفد السوري فشل، إزاء هذه اللجنة، في تقديم أجوبة واضحة ودقيقة حول مسألة إخفاء مواطنين سوريين ومواطنين لبنانيين اعتقلوا في لبنان ونُقلوا إلى سورية. وطالبت اللجنة، في تقريرها، الحكومة السورية بتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في هذه «الإخفاءات»، كما طالبتها بإصدار أحكام قضائية، إذا أمكن، بحق كل مَن يثبت التحقيق ضلوعه في هذه الجريمة. وعلى هامش عمل «سوليد» مع لجنة حقوق الإنسان، كان لها لقاءات مع منظمات أميركية مهتمة بحقوق الإنسان ومع نواب وشيوخ في الكونغرس الأميركي.

وفي أواخر نيسان ٢٠٠١، التقى وفد مشترك من «سوليد» ولجنة الأهالي، في الفاتيكان، وزير خارجيته الكاردينال ثوران Thoran والكاردينال داود (حلّ محل الكاردينال سيلفستريني رئيسًا للمجمع الشرقي في الفاتيكان). ووعد ثوران الوفد بحمل ملف القضية وتقديمه للرئيس السوري بشّار الأسد خلال زيارة البابا لسورية، الزيارة التي تمّت في أيار ٢٠٠١.

(قضية المخطوفين والمعتقلين اعتباطًا في السجون السورية جزء من قضية أشمل هي قضية

المخطوفين خلال سنوات الحرب، والتي استمرّت وطالت، كما تبيّن معنا، عددًا من الأشخاص بعد اتفاق الطائف وقيام دولته، وقد ذكرت حالات عنها في أمكنة متفرقة من الكتاب الأول وهذا الكتاب. وبخصوص المخطوفين والمعتقلين في سجون العدو الاسرائيلي، راجع، لاحقًا، باب «الجنوب»).

المخطوفون والمفقودون في سورية على لسان رئيس الوزراء سليم الحص: قضية هؤلاء بقي «الصمت الرسمي» إزاءها سيّد الموقف، في ما عدا ما أشار إليه، مرة، الرئيس الهراوي، لمامًا أن هناك ٢١٠ مخطوفين ومفقودين في السجون السورية، ليعود بعدها ويردّد، كسائر المسؤولين، لدى مراجعات الأهالي لهم أنهم إما لا يعرفون شيئًا عن الموضوع وإما ليس بوسعهم عمل أي شيء في قضيتهم.

أتى رئيس مجلس الوزراء الدكتور سليم الحص على ذكرهم بفقرة من كتابه «للحقيقة والتاريخ – تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠» (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٣، ٢٠٠١، ص٦٢) يقول فيها:

«كنت قد شكّلت لجنة للتحقيق في مصير المخطوفين والمفقودين اللبنانيين خلال الحرب اللبنانية، وجعلت على رأسها العميد سليم أبو اسماعيل، أحد كبار الضباط في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع في رئاسة الوزراء. وعندما وردني تقرير اللجنة الأولي، وفيه أن هناك ١٦٨ موقوفًا لبنانيًا في سورية بحسب إفادة ذويهم، أوفدت قائد سرية الحرس الحكومي الرائد فارس فارس لعرض هذا الأمر مع رئيس مكتب المخابرات السورية في بيروت، للنظر في ما ينبغي عمله للإفراج عن هؤلاء. فكان الجواب أن ليس في سورية أي موقوف لبناني. ومع أن الرقم الذي تضمنه التقرير مضخّم بعض الشيء، كان هناك في الواقع عدد لا يستهان به من الموقوفين في سورية. وقد أعلن في ٦ كانون الأول ٢٠٠٠ أن الرئيس بشّار الأسد اتصل بالرئيس إميل لحود وأبلغه قرار سورية تسليم جميع الموقوفين اللبنانيين في سورية مع ملفاتهم القضائية إلى السلطة اللبنانية، وذلك تلبية لطلب رئيس الجمهورية. فتبيّن أن ثمة ٤٦ موقوفًا لبنانيًا لأسباب أمنية سُلّموا إلى السلطة اللبنانية، و٩٥ محكومًا بجرائم مختلفة ارتكبت على أرض سورية، سلّمت سورية إلى السلطة اللبنانية لوائح بهم، أي أن مجموع المودعين في السجون السورية كان ١٤١».

وجرى تسليم العدد الذي ذكره الرئيس الحص، وخاضت السلطات السياسية والأمنية حملة تصريحات دارت حول انه لم يعد هناك من موقوف لبناني واحد في سورية باستثناء من ارتكب جرمًا على الأراضي السورية وصدر بحقه حكم قضائي ويقضي مدة عقوبته (؟!). ونتيجة لاستمرار حملة الأهالي وضغوطهم عبر تحرّكهم وعبر استمرار المنظمات الإنسانية (والصحافة اللبنانية باستثناء، طبعًا، من توالي من هذه الصحافة سورية من دون أي اعتبار آخر) في الكشف عن عشرات، بل مئات المتبقين، وتأكيد مطالب الأهالي، شكّلت السلطات اللبنانية لجنة برئاسة النائب فؤاد السعد ومن أعضائها مدير المخابرات ريمون عازار، لتلقّي مراجعات الأهالي وإفاداتهم (ربيع ٢٠٠١).

إلامَ آلت القضية صيف ٢٠٠١؟: في ١٠ تموز ٢٠٠١، وزّعت لجنة «سيدر واتش»، التي تهتم بحقوق الإنسان في لبنان لائحة قالت إنها لأماكن اعتقال لبنانيين في سورية، في ما اعتبرته ردًا على تصريحات الرئيس السوري بشّار الأسد لدى زيارته فرنسا (قبل أيام، أي في مطلع تموز) حيث «رحّب بأي معلومات عن وجود لبنانيين معتقلين لديه».. وقالت اللجنة، التي تتخذ العاصمة البريطانية مقرًا لها، في بيان تلقّاه مكتب «النهار» في باريس بواسطة الفاكس («النهار»، ١١ تموز ٢٠٠١، ص١٦):

«يهمّنا أن نوضح، ردًا على تصريحات الرئيس السوري بشّار الأسد في فرنسا ومحاولته التنصّل من جريمة خطف مئات اللبنانيين ونقلهم إلى سورية، فنضع أمام الرأي العام العالمي والعربي واللبناني جملة معلومات جديدة توافرت لدينا من جمعيات حقوق الإنسان العالمية عن أماكن اعتقال لبنانيين في سورية تضاف إلى المعتقلات المعروفة مثل تدمر وصيدنايا وسجن السبع بحرات وهي: معتقل بلدة خان أبو الشامات شمال شرق دمشق، التابع للاستخبارات الجوية السورية ويضم ٤٠ لبنانيًا، ومعتقل فرع الاستخبارات الجوية في بلدة حرستا في ضاحية دمشق، المسؤول عنه العميد عز الدين اسماعيل ويضم ٢٠ معتقلًا لبنانيًا، والمعتقل ٢٥١ في ضاحية المزة قرب مركز الهلال الأحمر، شارع بغداد والمسؤول عنه العقيد تركي حامد علم الدين، ويضم ١٧ لبنانيًا، والفرع ٢٨٥ التابع لإدارة المخابرات العامة قرب دوار كفرسوس في دمشق، والمسؤول عنه العميد عزيز عباس وفيه ٣٠ معتقلًا لبنانيًا منهم عضو المكتب السياسي الكتائبي بطرس خوند.

«إننا إذ نضع هذه المعلومات في تصرف الرأي العام اللبناني والعربي والعالمي نتمنى أن يبادر الرئيس السوري وبناء على تصريحاته أمام المسؤولين الفرنسيين إلى إصدار الأوامر بفتح تحقيق فوري وجدي لإطلاق المعتقلين اللبنانيين المذكورين والذين مضى على اعتقال بعضهم عشرات الأعوام، وبين هؤلاء خصوصًا الراهبان الأنطونيان شرفان وأبو خليل والضباط والعسكريون اللبنانيون المعتقلون في سجن تدمر منذ ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، إضافة إلى مَن اعتُقلوا خلال الأعوام الفائتة».

وألقى الصحافي السوري المعارض نزار نيوف ضوءًا قويًا على قضية المخطوفين والمفقودين اللبنانيين في سورية في مؤتمر صحافي عقده في باريس في ١٦ تموز ٢٠٠١ في مقر منظمة «مراسلون بلا حدود»، حيث أكّد وجود «المقابر الجماعية والمفقودين اللبنانيين وبعض الفلسطينيين والأردنيين الذين تمّت تصفيتهم هناك...».

حكومة رفيق الحريري الأولى
٣١ تشرين الأول ١٩٩٢ – ٢٥ أيار ١٩٩٥

تشكيل الحكومة: قدّم رشيد الصلح استقالة حكومته في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٢، بعد انتهاء العمليات الانتخابية عملًا بأحكام الفقرة (هـ) من البند الأول من المادة ٦٨ من الدستور: «تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب». ومما جاء في كتاب الاستقالة: «... أجرت الحكومة الانتخابات النيابية العامة بعد توقّف عن إجرائها استمرّ عشرين عامًا، في جو من الحرية والحياد التامين (...) فجاءت هذه الانتخابات مثالًا في الحياد والأمن والطمأنينة (...) وأولت الحكومة جهدًا كبيرًا قضايا الجنوب، وعملت على دعم صمود أبنائه ومساعدتهم على تحرير أرضهم، وتابعت المشاركة في المفاوضات الدائرة في واشنطن بغية إنهاء الاحتلال الاسرائيلي (...) وعملت الحكومة أيضًا على توثيق العلاقات المميزة مع الشقيقة سورية...».

في يومي ٢١ و٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢، أجرى الرئيس الهراوي الاستشارات النيابية الملزمة، وصدر، بنتيجتها، عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان التالي: «في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع فيه ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٢ دعا فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ الياس الهراوي، بعد التشاور مع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري، السيد رفيق الحريري، وكلّفه تأليف الحكومة الجديدة استنادًا إلى الاستشارات النيابية التي أجراها فخامة الرئيس والتي أطلع دولته رسميًا على نتائجها وذلك عملًا بأحكام الفقرة ٢ من المادة ٥٣ من الدستور».

جاءت الحكومة، مع رئيسها من ٣٠ وزيرًا: ميشال المر، رضا وحيد، ميشال إده، بهيج طبارة، أسعد رزق، مروان حمادة، جورج افرام، وليد جنبلاط، محسن دلول، عبد الله الأمين، فارس بويز، الياس حبيقة، سليمان فرنجية، شاهي

الرئيسان الياس الهراوي ورفيق الحريري

برسوميان، ميشال سماحة، مخايل الضاهر، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، بشارة مرهج، حسن عز الدين، علي عسيران، محمود أبو حمدان، محمد غزيري، عادل قرطاس، سمير مقبل، هاغوب دمرجيان، محمد بسام مرتضى وفؤاد السنيورة.

وكانت حكومة من داخل المجلس النيابي باستثناء رئيسها والوزراء: وحيد، إده، طبارة، رزق، افرام، غزيري، قرطاس، مقبل، دمرجيان، مرتضى والسنيورة.

وألقي البيان الوزاري في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٢، ونوقش ست مرات على مدى ثلاثة أيام، ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ١٠٤ أصوات ضد ١٢، وامتناع ٣، وغاب عن جلسة الثقة ٩ نواب.

الانطباعات الأولى مزيج من الارتياح والترقّب والتخوّف (قمة لبنانية – سورية):

أراحت شخصية رئيس الحكومة الجديد، رفيق الحريري، معظم اللبنانيين، وهو المعروف كرجل مال وأعمال كبير، وكذلك كمحسن كبير. وقد ضمّ إلى حكومته رجال أعمال ناجحين وتكنوقراط بارزين. كما وركّز في بيان حكومته على مسائل إعادة البناء والنهوض الاقتصادي بتجديد البنى التحتية والإصلاح الإداري وتحديث قطاع التعليم والتنمية الزراعية وتنظيم المدن وخاصة تعزيز قطاع الاستخدام. وفي يوم تكليفه تشكيل الحكومة كان سعر الدولار يساوي ٢٢٠٠ ليرة لبنانية، وبعد حصول حكومته على ثقة مجلس النواب انخفض سعر الدولار إلى ١٩٠٠ ليرة.

وهذا الارتياح انعكس أيضًا نشاطًا سياسيًا بين مختلف الفئات السياسية: لقاء بين حزب الله وحزب الكتائب. كما التقى سمير جعجع وايلي (الياس) حبيقة، ودعا وليد جنبلاط المسيحيين والقوات اللبنانية للعودة إلى ديارهم في منطقة الشوف. كذلك انعكس أيضًا تفككًا في صفوف المعارضة غير البرلمانية. لقد برهنت هذه المعارضة عن قوّتها العددية عبر مقاطعة الانتخابات، ولكنها لم تكن بعد ذلك في وضع يسمح لها بالتعبير عن هذه القوة. فبعد فشل محاولاتها لإلغاء الانتخابات، وحرمانها من مجلس النواب كمنبر للتعبير عن مواقفها، تفككت أكثر مما كانت سابقًا. وأحد أبرز مظاهر هذا التفكّك الصراع الذي

اندلع في حزب الكتائب حول السلطة بين «التيار المدني» برئاسة جورج سعادة وكريم بقرادوني، وبين سمير جعجع قائد القوات اللبنانية. وقد تجلى عجز هذه المعارضة بوضوح عندما أخذت سورية وحلفاؤها اللبنانيون يركزون على مطلب يشل تمامًا الفريق المسيحي المعارض:

هذا المطلب هو «إلغاء الطائفية السياسية»، ما يعني إجراء الانتخابات النيابية القادمة دون اعتماد المساواة العددية بين المسيحيين والمسلمين وأخذ مقياس النسب بعين الاعتبار. وهذا الموضوع ملحوظ في المادة ٩٥ من الدستور الجديد (على أساس اتفاق الطائف) دون تحديد زمني له. وقد عبّر نبيه بري، رئيس المجلس النيابي الجديد، في خطابه في ٢٥ تشرين الأول ١٩٩٢، عن أمله بأن يكون هذا المجلس آخر مجلس ينتخب على أساس طائفي. وقد تبنّى حزب الله بعد ذلك مطلب إلغاء الطائفية السياسية.

وبعد مرور شهر (في أواخر تشرين الثاني ١٩٩٢)، أعلن نائب الرئيس السوري، عبد الحليم خدّام، عن إمكانية انسحاب جزئي للقوات السورية عندما تُلغى الطائفية في لبنان؛ وبعد عشرة أيام عقدت قمة لبنانية – سورية في دمشق، صدر على أثرها بيان مشترك لم يتطرق إطلاقًا إلى أي انسحاب سوري، كان مقررًا تنفيذه في أيلول ١٩٩٢ وفقًا لما جاء في اتفاق الطائف. وفي ٨ كانون الأول ١٩٩٢، أعلن الرئيس الهراوي عن أن إلغاء الطائفية لن يحصل إلا بالتوافق فقط وفي إطار اتفاق الطائف والدستور. وهكذا وُضع اللبنانيون أمام هذه المعادلة: إما انسحاب سوري جزئي فقط بعد إلغاء نظام النسبة والمساواة، وإما، إذا كان هناك تخوّف من هذا الإلغاء، كما هو حال أكثرية المسيحيين اللبنانيين، الامتناع عن المطالبة بانسحاب القوات السورية. وبذلك جرى تدعيم وظيفة الحَكَم التي تمارسها سورية في لبنان.

وعلى الصعيد الاقتصادي، الذي كان من المفترض أنه الصعيد الأكثر جذبًا لارتياح اللبنانيين لشخصية رئيس الحكومة، فإنه سرعان ما كشف عن واقع عودة بطيئة جدًا لبعض الرساميل إلى البلاد. فلبنانيو الخارج، أصحاب هذه الرساميل، تعلّموا من الأحداث السابقة التريّث والانتظار للتأكّد من الوقائع. فتأليف حكومة فقط، وإن كانت معتبرة ذات جدارة وموضوع ثقة أكثر من سابقاتها، لم يكن كافيًا لإزالة أحد العوائق الرئيسية للاستثمار. خاصة وأن مسلسل عمليات التحرير في جنوب لبنان مستمر عبر عمليات حزب الله العسكرية وردّات الفعل الانتقامية من جانب الاحتلال الاسرائيلي. أضف إلى ذلك أن تطبيق القانون، في باقي أنحاء البلاد، بقي هشًا، فضلًا عما كان ينضح بعجز ولا مساواة وظلم. فتواصلت عمليات اعتقال عناصر من القوات اللبنانية، وخاصة عناصر من أنصار العماد عون: في كانون الأول ١٩٩٢، نشرت منظمة العفو الدولية، في تقريرها الشهري، أن حوالى ٢٠٠ شخص من أنصار عون جرى اعتقالهم خلال أشهر ماضية، وعبّرت المنظمة عن قلقها بسبب الأنباء الواردة عن عمليات التعذيب التي يتعرّضون لها. كما أن الأنباء عن خطف بطرس الخوند ومصيره المجهول استمرّت ترد تباعًا. وإلى كل ذلك أداء حكومي، خصوصًا لجهة تعديلين حكوميين، طالا الوزيرين افرام ومرهج، اللذين استبدلا بحبيقة والمر، كان من شأنهما أن يثيرا، لدى المستثمرين كما لدى المواطنين كافة، ترقّبًا باستئناف، أو باستمرار، المسار المشؤوم؛ إضافة إلى اعتقال قائد القوات سمير جعجع ومحاكمته على أساس عدد من التهم أثار بعضها في الرأي العام الكثير من التساؤلات والشكوك حول صحتها، فاعتبرت «قضية جعجع» سياسية أكثر منها عدلية.

◆ ١٩٩٣–١٩٩٧

المختصر المفيد في السياسة الخارجية: خيار الحكومة كان التطابق مع سورية في العلاقات الدولية. والتطابق الكامل في ما يتعلق بالمفاوضات العربية – الاسرائيلية التي انطلقت من مؤتمر مدريد الذي شارك فيه وزير الخارجية فارس بويز (استمر هذا المنحى – التطابق إلى اليوم، أواخر ٢٠٠١). فوجد لبنان نفسه على هامش مفاوضات السلام، إذ تحدث، والمقاومة جارية على أرضه، مع الدولة التي باتت وحدها عظمى كما مع باقي الدول لغة «سلام بارد» أو «حرب باردة»، في حين كانت الدول المنخرطة في «عملية مدريد» (وما تلاها، أوسلو، وغيرها...) تتحدث لغة المصالح الواقعية.

في السياق، تمسّك لبنان بتطبيق القرار الدولي ٤٢٥. لكن العام ١٩٩٣ انتهى مع استبعاد هذا القرار من توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة (كانون الأول ١٩٩٣).

الخلافات، التي كانت تظهر بعض الأحيان بين الرؤساء الهراوي وبري والحريري (الترويكا) وتتم معالجتها في دمشق، كانت تنسحب أيضًا على علاقة الحريري بوزير الخارجية فارس بويز. ففي شباط ١٩٩٣، زار الحريري مصر من دون وزير الخارجية، وتكرّس بذلك أسلوب التعاطي المزدوج مع ملف السياسة الخارجية والزيارات المنفصلة. ونتيجة للاعتداءات الاسرائيلية الجوية المتكررة (اعتبرت اجتياحًا اسرائيليًا جويًا)، ظهرت خلافات على طريقة المعالجة ونشر الجيش في الجنوب، ما أثار احتمال تعديل وزاري.

المقاومة، الجنوب، المفاوضات: كاد العام ١٩٩٣ أن يمر بسلام، أو أقلّه دون أثمان باهظة، لولا «الاجتياح الاسرائيلي الجوي» (أواخر تموز). أوجز بشارة شربل («الحياة»، ٣١ كانون الأول ١٩٩٣، ص٣) الوضع بالصورة التالية:

ظنت الحكومة أنها تستطيع إمساك كل شيء في يد واحدة ووقت واحد: المفاوضات ولغة الحرب، السيادة والمقاومة، الدولة والثورة، مفاوضات تلي أخرى وجولة تتبعها جولة ولبنان يفاوض وكأنه لا يفاوض (الأصح القول ليس «ظنت الحكومة»، بل «اضطرت الحكومة». إذ واضح أنها كانت مربكة وعاجزة وممسوكة: في عهد الياس سركيس عُقدت ٩ قمم لبنانية – سورية، وفي عهد أمين الجميّل ١١ قمة، وفي عهد الياس الهراوي ٦١ قمة حوالي نصفها بين ١٩٩٠ و١٩٩٣).



الرئيس الفرنسي جاك شيراك مستقبلًا الرئيس الحريري في الأليزيه.

أصابت الحكومة في قرارها عدم الإسراع في الاتفاق مع اسرائيل وفي التأكيد أن «لبنان آخر من يوقّع». لكنها ارتبكت في العلاقة مع المقاومة. تعهّدت في بيانها الوزاري أن يكون الجيش أداة التحرير وحفظ الحدود، ثم تراجعت. لا الوضع الداخلي ساعد على إلغاء الجزر الأمنية ولا الوضع الإقليمي (النفوذ السوري) سمح بذلك. حزب الله دخل المجلس النيابي لكن لعبة البرلمان لم تطوّعه وقبة البرلمان لم تشكّل ضابطًا له. وكان لا بدّ لخيار المقاومة أن يجرّ اعتداءات اسرائيلية وصلت أوجها في أواخر تموز.

منذ مطلع العام (١٩٩٣)، أكّد حزب الله معارضة الحكومة ورفض المفاوضات وتأكيد أسلوبه في المقاومة. أمينه العام السيد حسن نصرالله أكّد في الذكرى السنوية لمقتل السيد عباس الموسوي أن «المقاومة طريقنا». وفيما كان الجيش يدهم مخابئ السلاح في كسروان وصيدا ومناطق أخرى كان حزب الله يتظاهر بالسلاح في بيروت وينفّذ مناورة بالذخيرة الحية في البقاع، وما يسري على الآخرين لا يسري عليه: شرعيته في المقاومة وضمانته إقليمية من طهران ودمشق.

ومنذ شباط ١٩٩٣، أكّدت اسرائيل، على لسان منسّق أنشطتها في لبنان أوري لوبراني أنها لا تفاوض اللبنانيين لتنفيذ القرار ٤٢٥، وان التمسّك به لن يفيدهم. واقترح الأميركيون، أثناء زيارة وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر لوزارة الدفاع اللبنانية في اليرزة تشكيل لجنة عسكرية اسرائيلية لبنانية تبحث مع إسرائيل في تنفيذ القرار ٤٢٥.

عند كل جولة من المفاوضات كان التصعيد في الجنوب: غارة اسرائيلية وردّ بالصواريخ وانتقادات داخلية وصلت إلى حد قول الرئيس نبيه بري أن القصف بالصواريخ سلاح اسرائيلي وليس لبنانيًا، فيما كانت اسرائيل تؤكد أن السلام لن يستقر مع لبنان إذا لم ينزع سلاح حزب الله.

حاولت الحكومة القيام بأنصاف خطوات. فنفّذ الجيش إجراءات أمنية في الضاحية وفكّك صواريخ موجّهة إلى اسرائيل، غير أن التهديدات الاسرائيلية استمرّت متقطعة وكذلك الغارات الجوية. فتصلّبت المواقف، وأكّد الرئيس الهراوي أن «وقف المقاومة خيانة». إثر ذلك تقدّمت اسرائيل بوثيقة للحل ردّ عليها الجانب اللبناني بالتأكيد على الحل الشامل (أي الحل الذي يشمل سورية وباقي الأطراف العربية) واستبعاد الصفقات المنفردة واضعًا شروطًا لقيام اللجنة العسكرية.

لم يطل الوقت حتى توتّر الوضع في الجنوب مجددًا. وأطلقت صواريخ الكاتيوشا على الجليل ليبدأ شهر تموز بعمليات للمقاومة، وكاتيوشا، وردود اسرائيلية، وتصريحات نارية. فأكّد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين أن «لبنان بلا قرار ونفصّل التفاوض مع سورية»، وحمّل قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلية لبنان وسورية مسؤولية الكاتيوشا، وحذّر رابين مجددًا الرئيس السوري حافظ الأسد من رد اسرائيلي في جنوب لبنان، فيما اعتبر نبيه برّي أن التصعيد الاسرائيلي هو وجه آخر لقرار بالإجماع تبنّاه الكونغرس الأميركي مطلع تموز ١٩٩٣ ودعا إلى انسحاب القوات السورية من لبنان.

وانعكس التوتّر في الجنوب توتّرًا سياسيًا في بيروت، وتحوّلت قضية بناء مستشفى بيروت الحكومي قضية سياسية بعدما عارضها حزب الله، فهدّدت الحكومة بنقل المستشفى إلى المنارة أو بعبدا. وفيما كانت البلاد تعيش هذه الأجواء ظهر الأمين العام للجبهة الشعبية – القيادة العامة (الفلسطينية) أحمد جبريل بين مسلّحيه في مخيّم عين الحلوة، واعتبر الأمر تحديًا لاسرائيل ولسيادة لبنان في آن معًا. فطلب الرئيس الحريري من دمشق الحؤول دون زيارات

مشابهة. واستمرّ التصعيد وهددت تل أبيب بعمليات انتقامية، فيما أكّدت دمشق أنها «لن تقف متفرجة...»، وأنها تحتفظ بـ«توقيت الرد...». وحين طالبت واشنطن بيروت بضبط عمليات المقاومة كان الرد مواجهات في الجنوب أعلنت على أثرها المقاومة احتلال مواقع ومقتل جندي اسرائيلي وتجدّد تبادل القصف والكاتيوشا. عند ذلك، استقدمت اسرائيل حشودًا إلى مرجعيون ليبدأ، في ٢٥ تموز ١٩٩٣، أسبوع كامل من الغارات والقصف المنظّم الذي طاول الجنوب والمخيمات وساحل الشوف والبقاع الغربي. وكانت المقاومة ترد بالكاتيوشا وبالهجمات داخل الشريط المحتل. ومع الغارات كان الجنوبيون ينزحون إلى بيروت.

لم تسمع الدولة نصائح السفير اللبناني في واشنطن، سيمون كرم، بضرورة أن تملك قرارها الأمني على أرضها لتتمكّن من تدارك العدوان قبل حصوله. وحين وقع هذا العدوان وقعت الحكومة في الارتباك. فلا قرار الحرب بيدها ولا قرار السلم.

دمشق كانت مكان المفاوضات الحقيقية التي زامنت «أسبوع الحرب». انتقل إليها المسؤولون اللبنانيون ومسؤولو حزب الله وقدم وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي. وعلى خط آخر كانت واشنطن تسعى إلى تهدئة اسرائيل. توقّف العدوان الاسرائيلي في الأول من آب ١٩٩٣ بعدما حصد ١٣٠ قتيلا و٥٠٠ جريح ونصف مليون نازح وتدمير عشرات القرى وأحياء بكاملها. وما أعلن نتيجة المفاوضات أن الاتفاق تمّ على وقف القصف في مقابل وقف الكاتيوشا.

صمد الاتفاق وبدأت عودة النازحين، ونجحت الحكومة في منع إغراق بيروت بالمهجّرين الجنوبيين. خسرت قرار الجنوب لكنها احتفظت بـ«قرار بيروت» في وجه حزب الله الذي تظاهر مناصروه في العاصمة رغم قرار منع التظاهر، ولكنهم لم يستطيعوا الإمساك بورقتها.

سورية تحول دون إرسال الجيش إلى الجنوب والحكومة ترتبك ومزيد من التراجع إثر حادث الغبيري: حين صحا الجنوبيون على الدمار طالبوا بالحل. وكان برأيهم أن ينتشر الجيش اللبناني في كل المناطق وينهي سيطرة المسلحين. وتطوّع وزراء للترويج لهذه الفكرة والتأكيد على ضرورة تسلّم الجيش أمن الجنوب. ودعمت أميركا نشر الجيش وحل الميليشيات. وأعلن الرئيس نبيه بري أن ما جرى «آخر حروب الآخرين على أرضنا» في حين حصل تضامن وطني شامل مع الدولة في مواجهة العدوان الاسرائيلي. وفيما كان الجيش يستعد للانتشار كان السفير اللبناني في واشنطن سيمون كرم يقدّم استقالته إلى الرئيس الهراوي.

وصمد وقف النار، وأعلن العرب تضامنهم مع لبنان، والتأم مجلس الجامعة العربية وأقرّ مساعدات للبنان بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لإعادة النازحين وتجهيز الجيش.

لكن، فيما كان المسؤولون اللبنانيون، والمواطنون، يشدّدون على تسلّم الجيش أمن الجنوب، أكّدت دمشق (وأعلمت كل مَن يهمّه الأمر) أن استمرار المقاومة مرتبط ببقاء الاحتلال. فارتبكت الحكومة، وارتبك وزراؤها، وانتهى الأمر بطي صفحة إرسال الجيش إلى الجنوب واقتصاره على الدفعة الأولى منه التي لم تتجاوز ٤٠٠ جندي.

في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وقّع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اتفاق «غزة – أريحا أولًا» في حديقة البيت الأبيض في واشنطن. اعتبرت الحكومة اللبنانية (في سياق اعتبار السلطة في سورية) أن الاتفاق «خروج على التضامن العربي»، وقرّر حزب الله التظاهر ضد الاتفاق. التأم مجلس الأمن المركزي في بيروت وأكّد على قرار منع التظاهر، فأصرّ حزب الله، وجرت التظاهرة في الغبيري في ظل انتشار كثيف للجيش، فسقط ٩ قتلى بين المتظاهرين، وبدأت التصريحات السياسية العنيفة المطالبة باستقالة الحكومة. ولم يكن من وزير الداخلية، بشارة مرهج، إلا أن اعتكف «تضامنًا مع الشارع»، أو، كما اعتقد البعض، «رغبة في تنفيس الاحتقان»، أو «ضعفًا» من وزير مسؤول عن الأمن.

انتهى التوتّر تدريجًا بعدما استنكر مجلس الوزراء حادث الغبيري، وترك مجلس النواب مفتوحًا لنواب حزب الله للتنديد بالحكومة، واعتبر الجيش قتلى الضاحية شهداء للمؤسسة العسكرية، وعاد مرهج عن الاعتكاف.

وفي الشهر الأخير من العام (١٩٩٣)، تلقّت سياسة الدولة صفعة قوية حين أقرت توصية في الجمعية العامة للأمم المتحدة استبعد منها القرار ٤٢٥. فاعترض لبنان على ذلك، لكنه لم يجد من حليف له، في هذا الاعتراض، سوى دمشق وطهران.

«الترويكا» الرئاسية: لم يكد الحريري يأخذ ثقة البرلمان حتى بدأت علاقته بالرئيسين الهراوي وبري تشهد خلافات متقطعة ومصالحات ترعاها دمشق (وسيستمر هذا المنوال طوال الأعوام اللاحقة). ففي أول شهر من العام ١٩٩٣، اختلف الهراوي والحريري على التعيينات، ثم اختلف الحريري وبري على الصلاحيات الاستثنائية المطلوب اعطاؤها للحكومة. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي والمالي، واضطرّ مصرف لبنان للدفاع عن الليرة وتراوحت الأرقام بين ٢٠٠ و٤٠٠ مليون دولار. فأعلن الحريري وقوفه إلى جانب سياسة المصرف المالية، وجرت تدخلات، فانحسر الضغط. وإثر ذلك استقبلت دمشق قائد الجيش اللبناني إميل لحود استقبالًا استثنائيًا في «رسالة واضحة» (كما رآها بعض المراقبين) إلى الجميع. وفي الربيع (١٩٩٣) وجد الحريري نفسه مكبّل اليد من جديد عندما نصحته دمشق بـ«التعاون» مع البرلمان الذي تقدّم الحريري منه بطلب صلاحيات استثنائية ليتمكّن من تنفيذ مشاريعه الإصلاحية. ولما تبيّن أن الحريري ماضٍ في هذا الطلب، زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام زحلة (نيسان ١٩٩٣) ورعى لقاء مصارحة ومصالحة للترويكا في بيت الرئيس الهراوي هدفه «تفعيل عمل الحكومة وطي طلب الصلاحيات». ثم نشأت أزمة بين وزير الإعلام ميشال سماحة والرئيس الحريري على الإشراف على نشرة الأخبار في «تلفزيون لبنان» (المعروف عنه أنه تلفزيون الدولة). فتضامن وزراء (محسوبون على الرئيس الهراوي) مع سماحة وجرت جلسة «تصفية حساب» أضعفت رئيس الحكومة. فزار خدّام بيروت من جديد، وأكّد أن الأمر ربّما تطلّب بقاء الحريري حتى العام ٢٠١٠»؛ واستمرّت علاقة الهراوي بالحريري مشوبة بالحذر. يتعاونان حين يضطران ولا يخفيان تعارض آرائهما وأسلوب كل منهما. ولم يلبث أن بدأ سجال بين الحريري وبري على وضع الإعلام وتلفزيون لبنان ومرسوم البث الفضائي، كان موقف الهراوي فيه أقرب إلى موقف الحريري.

استبدال جورج افرام بالياس حبيقة: في ١١ حزيران ١٩٩٣، عيّن وزير الموارد المائية والكهربائية جورج افرام وزير دولة، وأسندت حقيبته إلى وزير الدولة الياس حبيقة بموجب المرسوم رقم ٣٦٠٢ إثر اجتماع بين الهراوي والحريري، و«عزته مصادر حكومية إلى تأخّر الوزير افرام في تنفيذ مشاريع تأهيل معامل الكهرباء والبنى التحتية الكهربائية». وقد تريّث الوزير افرام في إعلان موقفه، ثم قدّم مراجعة إلى مجلس شورى الدولة في شأن المرسوم المذكور، و«لكن الحكومة اعتبرت ما ورد في هذه المراجعة مخالفًا للحقيقة»، وقرّرت في جلسة ١١ آب ١٩٩٣ إعفاءه من الحكومة وعيّن مكانه (وزير دولة) النائب جان عبيد.

وورد في نص دعوى الوزير افرام أمام مجلس شورى الدولة، بتاريخ ٩ آب ١٩٩٣، بواسطة

وكيله المحامي الدكتور ادمون نعيم («النهار»، ١٣ آب ١٩٩٣):

(...)

«٩ - بما أن رئيس مجلس الوزراء كان يرغب في أن يوقّع مع إحدى المؤسسات الأجنبية تعهّد أشغال ولوازم بينما كان الوزير افرام الداخل ضمن اختصاصه توقيع ذاك التعهّد يتفاوض مع مؤسسات عدة لتلك الغاية.

«١٠ - وبما أن رغبة السيد الحريري في الإسراع بتوقيع العقد دفعه في بدء الأمر إلى التفكير في إقالة السيد افرام لإحلال من يوقّع محله، وعندما ثبت له أنه لا يحصل على الأصوات المطلوبة (ثلثا أعضاء الحكومة بمقتضى المادة ٦٥ للإقالة) لجأ إلى مداورة الأصول المنصوص عنها في المادة ٦٥ بتطبيق نص المادة ٥٣ معتقدًا أن هذا النص الأخير يمكنه من استبعاد المستدعي والإتيان بوزير آخر يقبل التوقيع (...)».

الجانب القانوني أو الإخراج القانوني في الموضوع لم يلتفت إليه الناس، بل انشغلوا بشخصية الوزيرين وبما يعنيه هذا التبديل الحكومي: المقال جورج افرام والمعيّن الياس حبيقة، على رأس أهم وزارة خدمات، «الموارد المائية والكهربائية». الأول، معروف عنه أنه رجل صناعي كبير، كافح طيلة سنوات الحرب دعمًا للصناعة الوطنية، حتى ان الاعلانات التجارية لمنتوجاته (سانيتا Sanita وسواها) انفردت بالدعوات لدعم الصناعة الوطنية والليرة اللبنانية أكثر من كونها للدعاية التسويقية. في حين أن الثاني (الياس حبيقة)، شهرته كانت قد أصبحت مطبقة للآفاق في كونه «السوبر ميليشياوي» و«السوبر سوري» والذي أصبح «السوبر وزير»... كما أخذ البعض يروّجون أنه «الوزير اليوم والرئيس غدًا...». وذلك في أجواء أمرين أساسيين: الأول، توقيع أربعة اتفاقات تعاون مع سورية في مجالات النقل والصحة والزراعة والاقتصاد، وضعها المؤيدون لسورية في خانة الإنجازات، ووضعها المعارضون في خانة إحكام قبضة دمشق على لبنان وتكبيله باتفاقات غير متكافئة يتكفّل المرتبطون بها بتنفيذها. والأمر الثاني أن الوزير حبيقة سارع إلى شغل المبنى الذي كان بطرس الخوند (الذي تمّ خطفه قبل أشهر وبقي مصيره مجهولًا) في طور إنجازه وإعداده ليكون «تعاونية بيار الجميّل الاستهلاكية»، كونه كان قد عيّن، وبصفته الحزبية، رئيسًا لمجلس إدارة هذه التعاونية، فأصبح المبنى «وزارة الموارد الكهربائية والمائية». وبقي أمر تحوّل المبنى من «تعاونية» إلى «وزارة» سرًا من الأسرار، حتى أن مَن يفترض بهم أنهم مالكو «التعاونية» و«رفاق» بطرس الخوند (حزب الكتائب، وبمختلف أجنحته: جورج سعادة ومعه كريم بقرادوني ومنير الحاج...، ايلي كرامه وأمين الجميّل... وكذلك كتائبيو القوات) لم ينبسوا ببنت شفة في الموضوع.

حديث استقالة الحريري والعودة عنها: لم يمضِ أسبوعان على إقالة الوزير جورج افرام حتى عقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية (٢٦ آب ١٩٩٣) كانت مخصصة للبحث في موازنة العام ١٩٩٤. لكن وسائل الإعلام تناقلت، في اليوم التالي، «معلومات عن استقالة رئيس الحكومة» الذي رفض تأكيد أو نفي أنباء استقالته، رغم أن «المحيطين به» ردّدوا قوله «إن الاستقالة أفضل من الفشل وإن شروط البقاء هي توفير المقدار الكافي من الانسجام في الحكم، بحيث تنجح كلنا معًا بدل أن نفشل الواحد بعد الآخر ويدفع لبنان الثمن» («النهار»، ٢٧ آب ١٩٩٣، ص٢). وقد أعقب الجلسة، في اليوم التالي، زيارة عبد الحليم خدّام بيروت «ناقلًا إلى الرؤساء الثلاثة رسالة خاصة من الرئيس السوري حافظ الأسد تؤكّد استمرار الدعم السوري لمسيرة الحكم في لبنان على كل المستويات، وأكّد أن الحكومة باقية حتى نهاية العهد» («النهار»، ٢٨ آب ١٩٩٣، ص١). وبعد جلسة مجلس الوزراء، في ٢٩ آب ١٩٩٣، «لفت رئيس مجلس الوزراء رفيق

الحريري إلى أن كلمة «استقالة» لم تستعمل في مجلس الوزراء إنما في بعض الصحف وبطريقة غير صحيحة، معتبرًا أن ما تعرّضت له الحكومة والحالة التي مرّت بها البلاد لا تطاق ولا تجوز. فكأن هناك شخصًا يلعب لعبة إضعاف الحكومة ورئيسها؛ وطمأن الناس إلى أن الحكومة باقية والأمور ماشية على رغم الحملة التي تستهدفها...» («النهار»، ٣٠ آب ١٩٩٣، ص٢).

إنجازات ومحاولات إصلاح: في مطلع كانون الثاني ١٩٩٣، استحدثت وزارة شؤون المهجّرين بموجب القانون رقم ١٩٠؛ وفي ١٨ شباط ١٩٩٣، استحدثت وزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب القانون رقم ١٩٧؛ وفي ٢ نيسان ١٩٩٣، استحدثت وزارة التعليم المهني والتقني بموجب القانون رقم ٢١١، ووزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون ٢١٢، ووزارة المغتربين بموجب القانون ٢١٤، ووزارة الثقافة والتعليم العالي بموجب القانون ٢١٥، ووزارة البيئة بموجب القانون ٢١٦. وعدّلت تسمية بعض الوزارات بموجب التعميم رقم ١٠ تاريخ ٢٣ نيسان ١٩٩٣. ولم ينته العام إلا وكانت الحكومة قد أنجزت تشكيل المجلس الدستوري، فانتخب مجلس النواب خمسة من أعضائه وعيّن مجلس الوزراء خمسة آخرين، وشهد الجميع للعشرة بالنزاهة وحسن الاختيار، واعتبرت خطوة أولى سليمة تتفق مع ما جاء في اتفاق الطائف بعدما تعرّض له من تشويه وانتهاك في الانتخابات والتعيينات ومسألة إعادة انتشار الجيش السوري.

بدأ تلزيم الكهرباء، وتحسّنت الاتصالات وتمّ تلزيم الشبكات بالتراضي أو بغير التراضي، بدفاتر الشروط الضيقة حتى التفاصيل الدقيقة. ولكنها المفصّلة على «القياس» (قياس أصحاب الحظوة). أم بالمناقصات بتفضيل شركات على أخرى أم بإفساح المجال أمامها جميعًا.

تحققت إيجابيات كثيرة، خاصة على صعيد البنى التحتية وبعض الخدمات. أما لمصلحة مَن من الناس، ولمصلحة أي مشروع اقتصادي؟ وأي مشروع سياسي؟ فتلك مسألة أخرى جرى حديث كثير عنها، اللون الغالب فيه، لون الهدر والفساد. وشركة إعمار وسط بيروت (سوليدير) باشرت عملها وسط إقبال على الاكتتاب وأسئلة عما إذا كانت من الأولويات، وفي مصلحة مَن تصب في النهاية، وما سيكون دور بيروت (ولبنان) بسببها كونها من الشركات العملاقة... «وفتاوى أصولية» تحرّم المشاركة فيها؟!.

لم تختصر جهود الحكومة بالخدمات وتلزيم مشاريع البنى التحتية، بل جرت محاولة لتجديد دم الإدارة تحت عنوانين: التعيينات والإصلاح الإداري. لكن التعيينات جاءت مرتبكة والإصلاح جاء ناقصًا.

لاحظ اللبنانيون أن الحريري حاول جاهدًا ضخ دم جديد في الإدارة بمثل ما لاحظوا المعوقات الهائلة التي وضعت في طريقه... إلى أن استنتجوا أنه، في نهاية المطاف، ارتضى تعيين «المحسوبين» (لا بل حتى «الميليشياويين» في أحيان كثيرة) مقابل «سيطرته على القرار المالي». وخضعت التعيينات إلى تجاذبات انتهت بتقاسمها. فانسحبت تركيبة «الترويكا» (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الوزراء) على الإدارة: وزير «لا يمون» ربّما على موظف عادي... وهلم جرًا. أما الخطوة الإدارية الثانية، التي كانت في استغناء الحكومة عن خدمات ١٨٠٠ موظف (الأولى في نوعها منذ ربع قرن) وفي دفع آخرين للاستقالة، فقد اعترفت الحكومة نفسها أنها كانت مهمة وضرورية لكنها لم تكن عادلة تمامًا ولا مكتملة.

وأبرز ما يمكن تسجيله في خانة الإيجابيات للحكومة جهود وزير المهجّرين وليد جنبلاط لإعادة المهجّرين إلى قراهم وأراضيهم. فعملية إعادتهم، على رغم تعقيداتها، سارت بخطى ثابتة. كما أن المسؤولين جالوا على بلدان الخليج جولات عدة طالبين المساعدات والقروض ومحاولين الحصول على ما يساعد الاقتصاد على

النهوض، ووقّعوا بروتوكولات مع دول عدة أوروبية وعربية للتعاون والتدريب.

المعارضة «معارضات»: لم تتبلور، في الجمهورية الثالثة، منذ ولادتها، معارضة واحدة. واستمرّت على هذه الحال طيلة العام ١٩٩٣ (وما تلاها). فكانت «معارضات»: «داخل البرلمان، مفككة وجماع أصوات متنافرة، ضوابطها إقليمية وسقفها يحدده الآخرون لها. وفي أحسن الأحوال تعتبر معارضة ضمن الفريق الواحد والولاء الواحد والخيارات المتشابهة. تعارض الحكومة أو رئيسها ولا تقترح البديل. تعارض مشروعًا ولا تملك تصورًا لأفضل منه. وبعضها يستهدف «الشخص» ويمكن وصفها بـ«المعارضة اللغوية». نجم المعارضة البرلمانية فرد هو النائب نجاح واكيم ومجموعة هي كتلة حزب الله. لم يستطع نجاح واكيم جرّ كتلته المترددة إلى المعارضة الحقيقية ولم يتمكّن حزب الله من العثور على قواسم مشتركة مع المعارضين الآخرين» (بشارة شربل، «الحياة»، ٣١ كانون الأول ١٩٩٣، ص٣).

خارج البرلمان بقيت المعارضة واسعة، لكنها مفكّكة أيضًا. بعضها يعارض الخيارات الأساسية في البلاد من اتفاق الطائف إلى العلاقات المميزة مع سورية، وبعضها الآخر يعارض مطالبًا بتطبيق فعلي لاتفاق الطائف والتوقّف عن انتهاكه واستغلاله لمصالح أفرقاء معينين.

لم تستطع القوى، التي تجمّعت لمقاطعة انتخابات ١٩٩٢، أن تبقى متضامنة: بالنسبة إلى معارضة المنفى، أكّد أمين الجميّل مواقفه، فأُثيرت ضده قضية طائرات بوما (قضية لم تتوضح ملابساتها سوى أنها أوحت بـ«صفقة مالية») فردّ مشدّدًا على ضرورة كشف كل الحقائق. تيار العماد عون بقي قويًا خاصة بين المسيحيين، والعماد انتقل من مرسيليا إلى هوت ميزون في ضواحي باريس، وأطلق تصريحات كرّر فيها رفضه بقاء القوات السورية في لبنان، ورفضه المجلس الأعلى اللبناني – السوري والاتفاقات اللبنانية – السورية، وندّد بالاعتقالات التي طاولت أنصاره. واستمرّ حزبا الأحرار والكتلة الوطنية في المعارضة، في حين هادن العميد ريمون إده رئيس الحكومة رفيق الحريري.

أما حزب الكتائب فدخل في صراع مرير بين أنصار رئيسه جورج سعادة وأنصار قائد القوات اللبنانية سمير جعجع. وكان يوم ١٧ شباط ١٩٩٣ يوم «الخلاف الكتائبي الطويل»، إذ جرت بين الطرفين عمليات اقتحام متبادلة للمراكز، وسجّل في ختامه، تدخّل الدولة لمصلحة سعادة (الكتائبي والقواتي السابق، الوزير الياس حبيقة، عمل، وأنصاره، بزخم لمصلحة سعادة). وبدأ سعادة وفريقه بزيارات متكررة لدمشق، ثم عقدوا اتفاقًا مع «المردة» وزعيمها الوزير سليمان طوني فرنجية. لكن العام انتهى مأساويًا على حزب الكتائب، إذ استهدفت سيارة مفخخة مقر قيادته المركزية في الصيفي فقتل ثلاثة أشخاص ونجا عشرات كانوا في داخل المقر.

أما الحزب الشيوعي فانضمّ إلى صف المعارضين. وعقد مؤتمره في نيسان (١٩٩٣) وانتخب فاروق دحروج أمينًا عامًا خلفًا لجورج حاوي.

وخلال العام (١٩٩٣) تفاوت تعامل الدولة مع المعارضين: أُقفلت القناة التلفزيونية آي.سي.إن. (لصاحبها هنري صفير) أكثر من ثمانية أشهر بتهمة التحريض، وتعرّض أنصار القوات وعون لضغوط مختلفة. وأُحيلت جريدة «السفير» على المحاكمة. واستبعد المعارضون كليًا من التعيينات. لكن صوتًا أساسيًا برز محذّرًا ومذكّرًا، هو صوت البطريرك الماروني نصر الله صفير، الذي استمرّ في التشديد على أهمية احترام الحريات، ومنع انتهاك حقوق الإنسان، وضرورة انسحاب الجيوش المرابطة على أرض لبنان، وتصحيح تنفيذ اتفاق الطائف. وكذلك رفع الصوت سياسيون (أبرزهم كامل الأسعد وألبير مخيبر) ونقابيون وحقوقيون وأكاديميون، إضافة إلى العديد من شخصيات وجمعيات وهيئات المجتمع المدني، الذين، ثابروا، سياسيًا، على «الوطن اللبناني» المستقل السيد الحر والديمقراطي، وشدّدوا، مطلبيًا، على حقوق الإنسان والمواطن ودانوا كل ممارسة قمعية وواصلوا طرح «قضية المخطوفين والموقوفين اعتباطًا ومجهولي المصير» (المرجع الأساسي، بشارة شربل، مرجع مذكور آنفًا).

الحريري بين اعتكاف واستقالة وعودة عنها وتعديل حكومي بإحلال المر محل مرهج كوزير للداخلية: في ٨ أيار ١٩٩٤، أعلن الرئيس رفيق الحريري اعتكافه في دارته في قريطم، وامتنع عن ممارسة مسؤولياته «احتجاجًا على فقدان التضامن الوزاري». واستمرّ اعتكافه ستة أيام، وانتهى إثر زيارة مفاجئة لدمشق قابل خلالها الرئيس السوري حافظ الأسد. وكانت نتيجة الزيارة الفورية «اتصالين هاتفيين أجراهما برئيسي الجمهورية ومجلس النواب ودعوة مجلس الوزراء إلى جلسة استثنائية عقدت في القصر الحكومي».

وبعد نحو ١٥ شهرًا على استبدال الوزير افرام بالوزير حبيقة على رأس وزارة الموارد المائية والكهربائية، جرى تعديل حكومي آخر بتعيين نائب رئيس الحكومة ميشال المر وزيرًا للداخلية مكان الوزير بشارة مرهج الذي بقي وزير دولة (منتصف ليل ٢ أيلول ١٩٩٤). وفي ٧ أيلول، قدّم مرهج استقالته الشفوية بعد أن شارك لدقائق في جلسة مجلس الوزراء. وفي اليوم التالي، قدّم استقالة خطية إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وأتبعها بمؤتمر صحافي اعتبر فيه التعديل «انقلابًا بطيئًا على وثيقة الوفاق الوطني وانسحابًا من موجبات الإصلاح الإداري» (الصحف الصادرة في ٩ أيلول ١٩٩٤). أما الرأي العام اللبناني، وفق ما عكسته الصحافة، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك، واعتبر التعديل إمعانًا في «إمساك» و«ضبط» البلاد وفق الرغبة السورية نظرًا إلى شدة ارتباط الوزير المر بدوائر السلطة في دمشق، وإلى صفة «الوزير القبضاي» التي تستوجبها وزارة كوزارة الداخلية (العبارة: «الوزير القبضاي»، أطلقها المر على نفسه وردّدها مرات عديدة في ما بعد).

وفي الأول من كانون الأول ١٩٩٤، أثار الرئيس الحريري «عاصفة سياسية» حين خرج من جلسة مجلس الوزراء «معتصمًا» بالاستقالة الشفوية بعد خلاف حاد داخل المجلس، وألقى خطابًا في افتتاح معرض الكتاب العربي في بيروت، أكّد فيه استقالته، وهاجم «مَن يتلاعبون بلبنان كطاولة قمار ويتقاذفون الأوراق والمكائد والأوهام».

لكن الرئيس الحريري عاد عن استقالته بعد خمسة أيام من إعلانها عقب اجتماع ضمّ الرؤساء الثلاثة (الهراوي، بري والحريري) وتمّ خلاله الاتفاق على ضبط الانفلات السياسي وإزالة أسباب التشكيك بالدولة. وكانت سبقته لقاءات عقدت في دمشق أبرزها اجتماع بين الرئيس الأسد والرئيسين بري والحريري في حضور نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام.

مجزرة كنيسة سيدة النجاة: صباح الأحد ٢٧ شباط ١٩٩٤، انفجرت عبوة ناسفة في كنيسة سيدة النجاة الواقعة في ذوق مكايل (قرب جونية)، وأودت بحياة ١١ شخصًا تناثرت أشلاؤهم وجرحت ٦٠ آخرين من جمهور المصلين. وسرعان ما تبيّن أن منفّذي الجريمة استخدموا عبوة ناسفة مربوطة بقذيفتي هاون. وقد أدّت المصادفة فقط إلى تجنّب فظاعة أفدح في الكارثة حين اكتشف أحد الإعلاميين أسلاكًا في داخل الكنيسة تبيّن أنها موصولة إلى الأرغن، وانها موصولة بعبوة أخرى جاهزة للتفجير وبقربها خمس قذائف هاون من عيار ٨١. فأُخلي المكان من الذين دخلوه بعد الانفجار الأول، وتمّ تفكيك العبوة الثانية التي لو انفجرت لكانت أودت بحياة المزيد من الأبرياء. ولفت في التحقيقات الفورية ما قاله مدّعي عام جبل لبنان القاضي طربيه رحمه مشيرًا إلى «وجود مخطط لتفجير كل أماكن العبادة». وقد طغى نبأ هذا الحدث المرعب على ما عداه من أنباء، بما فيها الانتخابات الفرعية التي

كانت جارية في محافظة الشمال لملء المقعد الأرثوذكسي (فاز بها المرشح كريم الراسي، نجل النائب الراحل عبد الله الراسي).

إلى ذهول اللبنانيين واستنكارهم وتحذيرهم من الوقوع في فخ الفتنة مجددًا على لسان جميع مسؤوليهم ومرجعياتهم كافة، برز، على الصعيد الدولي، بيان الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي قال فيه: «مثلما كانت مجزرة الجمعة في مسجد الخليل تستهدف العملية السلمية، فإن هذا الهجوم (على الكنيسة) يبدو واضحًا. إنه يستهدف عملية المصالحة في لبنان». وأضاف بيان الرئيس كلينتون: «لدى المتطرفين غاية مشتركة: تشجيع الانقسام والصراع والحرب. يجب عدم السماح لهم بالنجاح ولن يُسمح لهم»؛ وختم بالدعوة إلى الوحدة «في وجه قوى الظلام والحقد»، مؤكدًا أن شعوب الشرق الأوسط «تستحق مستقبلًا أفضل».

وندّد البابا بالجريمة التي قال إنها «ارتكبت ضد الله وضد أبنائه... وضد لبنان وتقاليده السامية...»؛ وجدّد، في عظته، إدانته لمجزرة الخليل. وأصدرت وزارة الخارجية الفرنسية بيانًا ندّد بالجريمة.

واتصل الرئيس السوري حافظ الأسد بالرئيس الهراوي مستنكرًا المجزرة، وقال: «ما أصاب لبنان أصاب سورية، والأجهزة الأمنية في سورية ستبذل أقصى الجهود مع الأجهزة الأمنية اللبنانية للكشف عن الفاعلين».

وفي بيروت، وفور وقوع المجزرة، أخذ أركان الدولة اللبنانية، تباعًا وواحدًا بعد الآخر، يربطون الجريمة بمصلحة اسرائيل في «التغطية على جريمة الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل» (الفلسطينية) التي كانت وقعت يوم الجمعة الذي سبق مباشرة يوم الأحد في كنيسة سيدة النجاة (في لبنان)، وأضاف بعضهم على «اسرائيل» عبارة «عملائها» في لبنان في إيحاء شديد الوضوح بإشارته إلى القوات (بعد أقل من شهرين أُلقي القبض على قائدها سمير جعجع، وبدأت محاكمته على أساس عدد من التهم، منها تهمة مجزرة كنيسة سيدة النجاة). ووجّه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رسالة متلفزة إلى اللبنانيين (مساء يوم الجريمة) قال فيها «إن الكارثة جريمة عارية لن تنجح في إلهاء الرأي العام العالمي. فالجريمة لا تغطي الجريمة (...) إن محاولات متتابعة ظهرت ترمي إلى ضرب مسيرتنا وتريد أن تثير النعرات بين المواطنين (...) لكن الدولة أثبتت قدرتها على إخماد هذه المحاولات ولحمة الشعب أقوى منها...» (سبقت حادث تفجير كنيسة سيدة النجاة عدة محاولات تفجير داخل أو قرب أمكنة العبادة، وتمكّنت الأجهزة الأمنية من تعطيلها).

وكان هناك شبه إجماع شعبي على موافقة المسؤولين والقياديين اتهام اسرائيل بتفجير الكنيسة نظرًا إلى ما يقدّمه لها ذلك من فوائد، إذ يساهم في تغطية جريمة المسجد الإبراهيمي في الخليل، ويعطي انطباعًا في العالم بأن المسلمين يرتكبون مثل هذه المجازر وليس اليهود فقط، فضلًا عن أنه يربك السلطة اللبنانية وسورية ويظهرهما عاجزين عن الإمساك بالوضع الأمني في البلد.

وكان لدى جهات (خاصةً في المناطق المسيحية) ميل إلى تحميل الأصوليين الإسلاميين في البلد ومَن يرعاهم في الخارج مسؤولية المجزرة، فربطت التفجير بزيارة البابا يوحنا بولس الثاني الذي ينوي القيام بها للبنان، والتي رفضها الأصوليون.

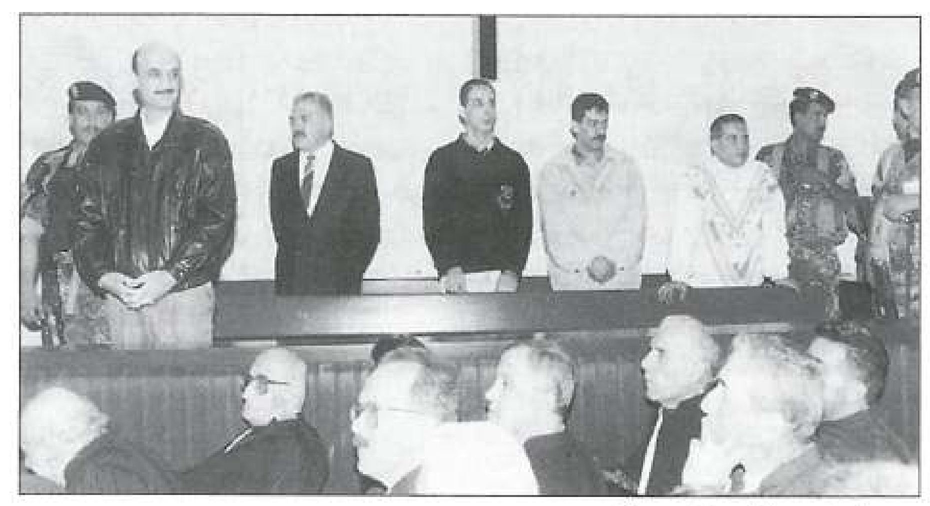
ولم يكن اللبنانيون في حاجة إلى قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام، قبل فترة قصيرة من وقوع حادث تفجير الكنيسة، بأن لبنان لا يزال «في غرفة العناية الفائقة»، لكي يعرفوا أن المخاطر أمام سلامهم لا تزال مفتوحة. فحادثة تفجير أحد مباني الجامعة الأميركية في بيروت، بعيد انطلاقة «دولة الطائف» و«سلامها الموعود»، أيقظهم من نشوة الأمل بالسلام، كما أغرقهم في لجة الخوف من عدم اكتشاف الجناة من محرضين ومخططين ومنفذين.

ثم كان حادث اختطاف بطرس الخوند، قبل نحو ١٦ شهرًا من تفجير الكنيسة، ليقنع اللبنانيين بأن عهد ممارسات الحرب لم ينته بعد، خصوصًا عندما عجز المسؤولون اللبنانيون عن حل لغز اختطافه، أو عندما تحاشوا ذلك (بمن فيهم رفاقه في حزب الكتائب) لأسباب لا تزال خافية على الجميع، تاركين أهل المخطوف واللبنانيين في حيرة وفي تساؤل مرير: هل هو حي فيعاد إلى عائلته وحزبه؟ أم هو ميت فيدفن؟ ومَن هم خاطفوه في وضح النهار وفي منطقة تعجّ بالقوى الأمنية اللبنانية والسورية، ولماذا لم يتجرأ أحد على ذكرهم؟

وتفجير المركز الرئيسي لحزب الكتائب على رؤوس أعضاء مكتبه السياسي وبعض لجانه جعل اللبنانيين واثقين من أن في البلد يدًا عابثة مطمئنة إلى حريتها في التخريب.

ولم يكن ينقص سوى مجزرة الكنيسة لترسيخ الاقتناع عند اللبنانيين بأن شيئًا ما يدبّر لهم وضد بلدهم، ليس أقلّه الفتنة الطائفية. كما أكّدت متفجرة الكنيسة، في أحاديثهم وقناعاتهم، أن لبنان لا يزال أداة وساحة لأطراف الصراع العربي – الاسرائيلي المستعصي على الحل على رغم مؤتمر السلام الذي افتتح في مدريد، وما تلاه من مفاوضات جارية، وفتحت عيونهم على فشل الجمهورية الثالثة (جمهورية الطائف) في إقامة دولة فعلية قادرة على توفير الحد الأدنى من الأمن. وتجلّى هذا الفشل في استمرار غياب المصالحة الوطنية الذي انعكس سلبًا على الوحدة الوطنية.

اعتقال جعجع ومحاكمته: بعد حل الميليشيات، وجمع الأسلحة، وتسلّم الجيش لما كان يعرف بمبنى «المجلس الحربي» في الكرنتينا الذي كان يضم أيضًا مقر قيادة القوات، اتّخذ سمير جعجع له مقرًا في غدراس حيث استمرّ عدد من معاونيه ورفاقه يحيطون به. وفي أعقاب تكرار موقفه الرافض للمشاركة في الحكومة والانخراط في المفاعيل الواقعية الناتجة عن اتفاق الطائف الذي قبل به أصلًا، أخذ يشعر بأن طوقًا عسكريًا وأمنيًا يشتدّ حوله يومًا بعد يوم. وقد ازداد هذا الطوق إحكامًا بعد حادثة تفجير كنيسة سيدة النجاة (٢٧ شباط ١٩٩٤)، فأقام الجيش حاجزًا عند المفترق المؤدي إلى مقر جعجع في غدراس، وتواترت أخبار توقيفات عناصر من القوات ولجوء عدد منهم إلى غدراس هربًا من العدالة، وكل ذلك في أجواء إعلامية



جعجع في إحدى أولى جلسات محاكمته.

طاغية تتحدث عن المستفيد من حادثة تفجير الكنيسة: «الصهيونية وعملاؤها في لبنان»، في تلميح واضح إلى أن القوات هي التي نفّذت عملية التفجير. ومن المعروف أن قانون العفو عن جرائم الحرب يبطل مفعوله في حال ارتكاب أي جريمة في وقت لاحق على تاريخ صدوره. وتناقص عدد زوّار «الحكيم» (لقب أُطلق على جعجع منذ أيام الحرب)، وأصبح يعيش في عزلة سياسية.

في ٢١ نيسان ١٩٩٤، اعتُقل جعجع واقتيد إلى وزارة الدفاع حيث أودع أحد سجونها (ولا يزال فيه، أواخر ٢٠٠١)، واتّهم بعدة جرائم (المسؤول عن تنفيذها مسؤول الأمن في القوات غسان توما): تفجير كنيسة سيدة النجاة، اغتيال رشيد كرامي، داني شمعون، الدكتور الياس الزايك، وجرت محاكمته، وبُرّئ من تهمة تفجير الكنيسة (لا يزال الفاعل مجهولًا)، وحُكم بالتّهم الباقية بالإعدام وخُفّض الحكم إلى السجن المؤبّد).

هذا على صعيد الحكم القضائي، لكن صعيدًا آخر تزامن مع المحاكمة التي امتدّت سنوات، ولا يزال، ولقي رواجًا لدى كثير من سياسيين ومواطنين، خاصة من مؤيّدي جعجع، وهو صعيد أن محاكمته استنادًا إلى التهم الموجّهة إليه إنما هي محاكمة سياسية أكثر منها عدلية. وما رواه الرئيس الياس الهراوي، بعد نحو سنة من انتهاء ولايته لمجلة «الوسط» (العدد ٤٠١، تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٩٩، ص٣١-٣٣) يؤكّد أمرًا، هو اختلاط العدلي بالسياسي: لا ينفي الهراوي التهم الموجّهة إلى جعجع، بل هو أقرب إلى تأكيدها خاصة في ما يتعلق باغتيال داني شمعون، ولكنه يؤكّد، في الوقت نفسه، أنه (أي الهراوي) بذل جهدًا كبيرًا لإقناع جعجع بالدخول في الحكومة أو بمغادرة البلاد، فكان دائمًا يُواجَه بتصلّب جعجع في الأمرين. وهذا هو الجانب السياسي الواضح والمنطوق به على لسان رئيس الجمهورية نفسه، والمترابط مع الجانب القانوني، بمعنى أنه لو رضي جعجع، خاصة وأنه كان أحد الأركان المسيحيين القابلين بالطائف، بسياسة دولة الطائف لما كان تعرّض لما تعرّض له.

«محاكمة سياسية» هي العنوان العريض الذي سار عليه كل مَن دافع عن جعجع، وعلى رأسهم محامو الدفاع. وكنموذج على ذلك ما قاله أحد المحامين المشهورين الدكتور إدمون نعيم، في مؤتمر صحافي عقده في الأول من حزيران ٢٠٠٠، حيث جاء:

«... إن توقيف الدكتور سمير جعجع في السجن منذ ٢١ نيسان ١٩٩٤... يخالف قاعدة جوهرية تبنّتها الدولة اللبنانية هي المساواة بين اللبنانيين (...) لقد أوقف بتهمة أنه اشترك في تفجير كنيسة السيدة في الذوق وجرى التحقيق في هذا الموضوع، وفي أثناء التحقيق معه أُثيرت ملاحقة أخرى تتعلق باغتيال المرحوم المهندس داني شمعون (...) وأتذكّر تمامًا ولا أعتقد أن أحدًا يغالطني في ما سأقول: إننا زرنا دولة الرئيس نبيه بري وهناك تكلّمنا بكل صراحة فقال لنا بالحرف الواحد: «في ضوء الظروف التي عشناها منذ ١٩٧٥ حتى تاريخ توقيف الدكتور سمير جعجع، لا أعتقد أن قضية غير قضية تفجير كنيسة الذوق يمكن أن تؤخذ في الاعتبار من أجل ملاحقته، فإذا صدر قرار ببراءته من تفجير الكنيسة فلا ينظر إلى القضايا الأخرى ويعتبر بريئًا ويتعيّن إطلاقه».

وأضاف الدكتور إدمون نعيم: «سارت الأمور حتى صدر قرار عن المجلس العدلي ببراءة الدكتور جعجع من تهمة تفجير الكنيسة التي أُلصقت به. لكنه بقي في السجن ملاحقًا وأُضيفت إلى ملاحقته في قضيتَي الكنيسة واغتيال المهندس داني شمعون ملاحقات أخرى (...) لقد آن الأوان أن تنظر الدولة بمؤسساتها القانونية والدستورية والسياسية في قضية توقيف الدكتور جعجع بينما غيره من الذين ترأسوا الميليشيات واشتركوا في القتال الذي حصل منذ ١٩٧٥ لم يُلاحَقوا بل تسلّموا مراكز عليا وعليا جدًا في الدولة...».

وتقدّم محامو الدفاع بطلبات التماس العفو عنه مرات عدة، وبمذكرات تشرح ما يعانيه من سوء معاملة في زنزانته في وزارة الدفاع، كان آخرها المذكرة التي نقلها وفد من هؤلاء المحامين إلى البطريرك صفير، في ٢٧ تموز ٢٠٠١، طالبًا تدخّله لـ«رفع الحيف» عن جعجع، جاء فيها انه «يخضع بشكل منهجي صارم ومتعمّد لتعذيب نفسي مدمّر (...) ويمنع عليه أي شكل من أشكال الاتصال بالعالم الخارجي...».

التحقيق مع النائب يحيى شمص وقضية المخدرات: انتهى العام ١٩٩٤ على انشغال اهتمام اللبنانيين بقضيتين مثيرتين للجدل هما قضية محاكمة سمير جعجع وقضية التحقيق مع نائب بعلبك - الهرمل، وعلى ترقّبهم لتفاعلات سياسية ستحدثها القضيتان، مع أن العلاقة مفقودة بينهما، من خلال استجماع الأدلة والقرائن، ويمكن أن توسع دائرة الاتهام لتشمل عددًا من رموز النظام والحكم، خاصة في ما يتعلق بقضية النائب شمص والاتجار بالمخدرات (كانت قضية محاكمة جعجع قد بدأت تبدو أحدية الاتجاه في «التهمة والأدلة والقرائن» ومركّزة على جهة واحدة: جعجع والقوات)، إذ رمى شمص في البرلمان، وفي معرض النقاش لرفع الحصانة النيابية عنه تمهيدًا لمحاكمته، أسماء بعض النواب والمتنفذين... وخشية أن تكتسب «الإشاعات» التي طالت نجل رئيس الجمهورية، معنى الحقيقة، طلب الرئيس الهراوي فتح كل الملفات المقفلة وإجراء تحقيق شامل، بدءًا بنجله روي (كان من الذين تناولتهم «الإشاعات») الذي ادّعى على شمص أمام النيابة العامة الاستئنافية في زحلة. وانضمّ إليه جميع الوزراء في حملة الدفاع عن سمعة الدولة والبرلمان.

ومع التحقيق مع شمص فُتح ملف المخدرات بعد مرور خمس سنوات على انتهاء الحرب وتفعيل مؤسسات الدولة، كما جرى تنسيق بين السلطات القضائية اللبنانية والسلطات السورية حول هذا الموضوع. وعن تأخّر فتح الملف قال المدّعي العام التمييزي القاضي منيف عويدات إن هناك قضايا عدة مجمّدة منذ خمس سنوات، وان نظام الأولوية لم يستعجل فتح ملف المخدرات سابقًا. وعن موضوع التنسيق، لمّح عويدات إلى قانونية الاستعانة الأمنية بالسوريين، مؤكّدًا أن الذي يساعد في عمليات ضبط الأمن لا بد أن يساعد في كشف الجرائم. وكان رئيس جهاز الأمن والاستطلاع في القوات السورية العاملة في لبنان العميد الركن غازي كنعان قد شدّد على ضرورة دعم منطق سيادة القانون وتسهيل عمل السلطة القضائية. وامتدحت الدول الكبرى والمنظمات المعنية بمكافحة المخدرات خطوة الدولة اللبنانية باتهام شمص وفتح ملف المخدرات بالتنسيق مع دمشق كونها صاحبة الباع الطولى أمنيًا في البقاع حيث تنتشر زراعة الحشيشة والخشخاش (النبتة التي يصنع منها مخدر الأفيون)، وواكب ذلك سيل من التحقيقات الميدانية والمقالات والدراسات التي ظهرت ونشرت في وسائل الإعلام اللبنانية والدولية، استجمع سليم نصّار أهمها («الحياة»، ٣ كانون الأول ١٩٩٤):

يقدّر خبراء الأنتربول أن المردود السنوي، الذي يجنيه المزارع والمصنّع والمنتج والحامي والناقل والمسوّق، يتراوح بين ٣ و٥ بلايين دولار، ما يشكّل ٦٫٢٥٪ تقريبًا من مجمل الأموال المجنية من تجارة المخدرات التي تتراوح حصيلتها العالمية السنوية بين ٨٠ و١٠٠ بليون دولار. ويعتبر الاقتصاديون أن عائد هذه التجارة قفز إلى المرتبة الثانية بعد عائد النفط الذي يشكّل ٤٠٠ بليون دولار سنويًا. ومعنى هذا أن حجم تجارة المخدرات يتقدم حجم تجارة الذهب (٣٠ بليون دولار) وحجم تجارة الحديد (٢٠ بليون دولار).

الصحف الأجنبية كتبت عن سهل البقاع - بعلبك كمصدر لزراعة الحشيشة والخشخاش أكثر مما كتبت عنه كمركز تدريب لحزب الله ونشاطه. وطغت شهرة هذا الموقع الخصب لنمو نباتات

المخدر على شهرة قلعة بعلبك التي قال عنها جورج برنارد شو: «لو كان عندنا في بريطانيا مثل هذه الأعمدة لألغينا الضرائب». ومعروف أن شو زار قلعة بعلبك في ١٩ آذار ١٩٣١ برفقة الدليل السياحي ميخائيل ألوف. وكان الكاتب الساخر يريد بهذه الملاحظة أن يدلّل على أهمية هذه المعجزة المعمارية في إثراء خزينة الدولة من أموال السياح. ويبدو أن اللبنانيين اكتشفوا في الحقول المجاورة مصادر أخرى أكثر إغراء لجمع ثروات كانت تظهر في شكل مفاجئ كلما تراجعت سلطة الدولة وحلت محلها سلطة زعماء العشائر والقبائل. ففي صيف ١٩٥٨، استغلّ هؤلاء أجواء الثورة والفوضى ليزرعوا نباتات الحشيشة بكميات ضخمة ضجّت من آفاتها دول العالم، خصوصًا مصر التي نالت النصيب الأوفر من الإنتاج. فكان يصلها عبر قوافل الجمال أو داخل البطيخ المحشو بالسم الأخضر. وكثيرًا ما استخدمت طائرة خاصة كانت تحط على مدرج خفي أنشئ وسط مزارع الحشيشة، لتنقل إلى صحراء سيناء أطنانًا معبأة بأكياس من النايلون الواقي. وارتفعت إلى جانب أخبار القتال والتسلل أخبار المهرّب الزحلاوي الشهير سامي الخوري الذي أصدرت عنه فرنسا كتابًا تحدثت فيه عن الشبكة التي كان يشرف على تمويلها من بيروت إلى مرسيليا، إلى باريس فروما وهوليوود. وذكرت أن عشرات من القضاة وضباط الجمارك وممثلي السينما ورجال الأمن كانوا يحرسون الطرق التي يستخدمها سامي لتوصيل «البضاعة». وفي آخر محاولة له على الحدود الأردنية – السورية اختفى أثره في ظروف غامضة مع موظف الأمن العام منير علوية.

وعندما وصل الجنرال فؤاد شهاب إلى الحكم بعد ثورة ١٩٥٨ فوجئ بحجم الشكاوى التي انهالت عليه عربيًا ودوليًا بسبب الحشيشة. وحمل له اللواء علي عامر اعتراضات مصر بسبب تخاذل الدولة اللبنانية وتقاعسها عن فرض الحلول. وجرّد نور الدين الرفاعي حملات دهم لإتلاف المحاصيل بواسطة رجال الدرك. لكن الصادرات لم تتأثر باعتبار أن المزارع كان يحمي إنتاجه الحقيقي في الجرود العالية في حين يترك نباتات السهل للمصادرة والإتلاف. وكي يعوّض العهد الشهابي على زعماء العشائر الذين كانوا يدينون بالولاء له، عهد إلى الدكتور مالك بصبوص، رئيس المشروع الأخضر، بمهمة إيجاد زراعات بديلة للحشيشة. واقترح بصبوص زراعة «دوار الشمس» الذي أمّنت «النقطة الرابعة» بذوره وسماده الكيماوي، شرط أن تشتري الدولة المحاصيل. وكانت النتيجة أن الإنتاج انخفض بنسبة متدنية جدًا، علمًا أن المتنفذين ظلوا يحمون جماعاتهم الذي يؤمنون لهم مصادر الثروة.

وإثر اندلاع حرب ١٩٧٥، اتّسعت حدود المتاجرة بالحشيشة، واستغلّ المتعاطون بها أجواء الفوضى وانحسار أثر الدولة ليؤسسوا «جمهورية المخدرات» في أخصب سهل في العالم. واستقدمت مجموعة منهم بعض المزارعين الأتراك ليضيفوا إلى الإنتاج التقليدي إنتاجًا مربحًا مستخرجًا من نبتة الخشخاش. ويقول خبراء الزراعة أن هذه الشجيرة التي تشبه الرمّانة ارتفعت عن الأرض بطول مترين، الأمر الذي لم يحدث مثله في حقول كولومبيا وبورما وتايلاندا ونيبال. وفي نهاية العام ١٩٧٦ أنشأ زعماء العشائر، بحماية قادة الميليشيات المسلحة، ثلاثة مصانع أولها قرب دير الأحمر وثانيها عند مشارف بعلبك. وأعطت الاختبارات إنتاجًا متميزًا لم يعرفه السوق العالمي في السابق. وازدهرت مع هذه الصناعة مناطق عدة كان المهربون يغسلون لونها الوسخ بإنشاء الفيلات والمطاعم والمصانع. ونال زعماء الميليشيات حصصًا كبرى ساعدتهم على تمويل استمرار الحرب، ومواصلة دفع أجور المقاتلين حتى بعد حرب ١٩٨٢ وانتقال المقاومة الفلسطينية المسلحة من لبنان مع كل ما كانت توفّره من أموال لأنصارها.

عند وصول الرئيس جورج بوش إلى البيت الأبيض، ظهرت قضية المخدرات كعنوان رئيسي

خلال ولايته. وشنّ حربًا سياسية وإعلامية، وحتى عسكرية ضد كولومبيا وباناما، في محاولة لإقصاء حماة بارونات المخدرات عن السلطة. وكانت أقمار التجسّس تنقل إليه دائمًا صور حقول الحشيشة والخشخاش في سهل البقاع الذي يبلغ طوله ١٢٠ كلم وعرضه ٣٢ كلم. وكان وزير خارجيته، جيمس بايكر، خلال جولاته في المنطقة، يلمّح إلى هذا الخطر الذي يتهدّد صحة الشبّان في الولايات المتحدة وتساهم فيه الحرب اللبنانية بصورة غير مباشرة.

وكما تعاون في كولومبيا تجّار المخدرات وزعماء الميليشيات والإقطاعيين لكي يؤلفوا دولة بديلة... هكذا نشأت في لبنان طبقة أخرى مؤلفة من هذا التحالف الثلاثي لتضخ ما يوازي، حسب التقارير الرسمية، نصف الناتج القومي الإجمالي اللبناني. وهكذا ظهر اقتصاد مواز كانت تنظف الحرب أمواله الضخمة وتغسل سواده القاتل. ومع وصول الرئيس بيل كلينتون إلى الحكم قدّم السناتور الديمقراطي تشارلز شومر تقريرًا إلى الكونغرس يتناول موضوع المخدرات المصدّرة من لبنان. وبما أن شومر كان يرأس لجنة الجرائم وحماية المجتمع، فقد كلفه الحزب بإعلان نتائج التقرير قبل بضعة أيام من الانتخابات، أي في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٤ لتشويه سمعة بوش أمام الناخبين. وكان التقرير يحمل عنوانًا مسيئًا: «عراق – غيت ثانية، بوش والمخدرات». ولقد أثار هذا الموضوع موجة من الاستنكار خصوصًا أن معلوماته مستقاة من وكالة المخابرات المركزية ومن الوكالة الخاصة بمكافحة المخدرات.

وفي تقرير آخر رفع للكونغرس، قدّمه السناتور جون براون والسناتور هانك براون، معلومات خطيرة جدًا حول أسماء المنتفعين الكبار من عمليات الاتجار بالمخدرات. وجاء في ملحق وضعه مكتب مكافحة المخدرات الأميركي أن هناك ما لا يقل عن ٧٠٠ ألف شخص يتعاطون الهيروين في الولايات المتحدة عام ١٩٩١، أي بنسبة زيادة ٤٩٪ عن عام ١٩٩٠، والسبب هو غزارة الإنتاج في لبنان وانخفاض سعر الرطل الانكليزي الواحد من ١٦٥ ألف دولار إلى ٨٠ ألف دولار. وكانت النتيجة أن ازداد عدد المستهليكن بسبب انخفاض القيمة الشرائية. وتنبّه المسؤولون الأميركيون إلى استفحال عمليات التهريب من لبنان إلى بلادهم عندما صادر رجال الجمارك في بوسطن شحنة تزن ٢٩٢٥ كلغ من الهيروين اعترف ناقلها أنها من إنتاج مصنع في البقاع. كان ذلك في منتصف آب ١٩٩٠. وعلى الفور طلبت واشنطن من دمشق تعزيز مراقبتها على منطقة البقاع لأن نفوذ الميليشيات لن ينتهي بجمع السلاح فقط، وإنما بمنع تجّار المخدرات من مواصلة تزويد العناصر المقاتلة بالأموال الحرام. وكان من نتيجة ذلك أن صودرت كميات ضخمة على المطار والمرافئ غير الشرعية. وفي العام ذاته (١٩٩٠)، انضمّت الحكومات الأوروبية إلى تحالف المتضررين خصوصًا بعد مصادرة ثمانية أطنان من الحشيشة نقلها شابان غير لبنانيين زعما أنها من إنتاج البقاع. ويقول المراقبون أن الإدارة الأميركية هي التي زوّدت سورية ولبنان بالمعلومات الكافية عن بارونات المخدرات، وكان وزير الخارجية الأميركي، كريستوفر، يشير في كل جولاته إلى مخاطر هذه القضية التي تشغل بال المسؤولين الأميركيين وتحرم لبنان من العطف الدولي.

(استُكمل التحقيق مع النائب يحيى شمص وحُكم عليه بالسجن. وجرى إتلاف زراعات الحشيشة والخشخاش في البقاع بالتعاون مع الأجهزة والقوات السورية وسط ترحيب أميركي ودولي، ووُعد المزارعون بالمساعدة عن طريق زراعات بديلة وخطط تنموية للبقاع تقدّمها دول وهيئات دولية، ولم يصلهم منها سوى النذر اليسير، فعادت المشكلة – الزراعة الممنوعة في العام ٢٠٠٠–٢٠٠١ لتخلق مشكلة داخلية من جديد).

إلامَ آل الوضع اللبناني العام حتى أواخر ١٩٩٤؟ (مناقشة): سيلٌ من الدراسات، أميزها كتاب «لبنان اليوم»، الصادر بالفرنسية عن CNRS و CERMOC في باريس، ووضعه باحثون لبنانيون فرنكوفونيون بإشراف الدكتورة فاديا كيوان. وأبرز نقاط الكتاب تدور حول موضوعات يمكن أن تشكّل إجابة على السؤال – العنوان نوجزها بالتالي:

١ – **بنية مأزومة**: بنية لبنان اليوم لا تزال «البنية التاريخية المأزومة» تضاف إليها مؤثرات ١٧ سنة من الحرب الأهلية. وهي بنية قابلة للاستمرار حاملة معها الكثير من مخاطر تفجير حرب أهلية جديدة، أي مخاطر تدمير لبنان وحذفه من خارطة الشرق الأوسط الجديد المتجه نحو الاستقرار على قاعدة التصالح بين العرب واسرائيل تحت إشراف مباشر من الولايات المتحدة.

٢ – **الطائف**: إن صيغة اتفاق الطائف لعبت دورًا مهمًا في إيقاف الحرب، لكنها بالمقابل أدخلت لبنان مباشرة في دائرة الانتظار لما سينتج من مفاوضات السلام بين العرب واسرائيل من دون أن يكون فاعلًا رغم أنه جزء لا يتجزأ من النظام الإقليمي الشرق أوسطي. فبدت صيغة الطائف موقوفة على إيقاف الحرب ولا تصلح للنظام السياسي ولا للنهوض الاقتصادي وإنماء لبنان.

٣ – **النظام السياسي**: إن بنية النظام السياسي هي نتاج تدامج بين سلطة أبناء العائلات السياسية المتوارثة مع سلطة زعماء الميليشيات. ونتج عن ذلك أن سيطرت ذهنية الميليشيات على العمل السياسي والإداري، فشلّت إمكانية أي تغيير وإصلاح. وهذه الذهنية لا تزال مستفحلة، خصوصًا أن زعماء الميليشيات أوصلوا أنصارهم إلى أعلى المراكز في أجهزة الدولة من دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة أو نظافة الكف أو المسلكية الأخلاقية، بل فقط المحسوبية والولاء الشخصي.

وإضافة إلى أسر بنية النظام السياسي في إطار البنية الموروثة والذهنية الميليشياوية برز أيضًا إطار آسر آخر هو طموح المؤسسة العسكرية لكي تلعب دورًا سياسيًا على غرار التجربة الشهابية. وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة أثارت قلق اللبنانيين، خصوصًا بعد محاولة الدولة كمّ الأفواه، والتضييق على الحريات الديمقراطية، وإصدار قانون للإعلام المرئي والمسموع والمكتوب يفقد اللبنانيين الكثير من حرياتهم المعهودة.

٤ – **الاقتصاد**: إن الاقتصاد اللبناني يعيش اليوم (سنوات الطائف الأولى ١٩٨٩–١٩٩٤) مرحلة تخلخل شبه كامل لجهة تفضيل القطاع الخاص على القطاع العام في كل شيء. فكثرت الدعوات المطالبة بالخصخصة تحت ستار الخسائر الكبيرة التي يلحقها القطاع العام بالدولة وسوء الأداء في هذا القطاع لجهة تقديم الخدمات الضرورية للمواطنين. فتخلصت الدولة من معظم القطاعات المدعومة كالقمح والبنزين وغيرهما تحت ذريعة تحويل الوفر إلى قطاعات الخدمات التي تهم المواطنين كالدواء والمدرسة والسكن وضمان الشيخوخة وغيرها. لكن ذلك لم يحصل إذ يفتقر المواطن اللبناني، اليوم، إلى جميع الخدمات الضرورية في مختلف المجالات، ويكاد يكون نموذجًا فريدًا على الدولة التي لا تقدم لمواطنيها الحد الأدنى الضروري للعيش الكريم والعمل والخدمات الأساسية.

من جهة أخرى، باتت بنية الاقتصاد اللبناني أسيرة سيطرة الرأسمال الكبير، والقروض الداخلية والخارجية بفوائد مرتفعة، والشركات الرأسمالية العملاقة. وفي الوقت الذي يسود الأسواق اللبنانية اليوم (السنوات الأولى من اتفاق الطائف) ركود قاتل نتيجة تردّي القدرة الشرائية لدى اللبنانيين واستفحال أسعار السلع تصاعدًا، فإن هجوم الرأسمال الخارجي، العربي والأجنبي، بات يلاحظ في جميع القطاعات.

أما الرأسمال الكبير الذي يمتلكه اللبنانيون في دنيا الاغتراب ما زال مترددًا في العودة إلى لبنان بانتظار ما ستؤول إليه الأوضاع فيه. وتدل تصريحات المسؤولين اللبنانيين في الآونة الأخيرة (أواخر ١٩٩٤) على رغبتهم في جذب هذا الرأسمال عن طريق إدخال لبنان في السوق العالمية للقروض التي تحميها الدولة، فيكون لبنان بذلك أول دولة عربية تحظى بثقة البنوك والمؤسسات الدولية العاملة في مجال القروض الطويلة الأمد.

٥ – **زوال الطبقة الوسطى**: إن بنية لبنان اليوم (والكلام دائمًا على الفترة الواقعة من الطائف إلى أواخر ١٩٩٤) تختلف جذريًا عما كانت عليه بنية لبنان قبل الحرب الأهلية في مجال توزّع اللبنانيين على الطبقات والشرائح الاجتماعية. فمن المعروف جيدًا أن تقرير بعثة «إيرفد» ERFED في مطالع ستينات القرن العشرين (أي قبل نحو ٤٠ سنة فقط من اتفاق الطائف) يشير إلى وجود شريحة من الأغنياء في لبنان تبلغ نسبتها ٤٪ مقابل حوالي ٢٣٪ من الفقراء والمعدمين وحوالي ٧٣٪ من الفئات الوسطى والميسورة. لكن هذه البنية تبدّلت جذريًا اليوم (العام ١٩٩٤، أي خلال خمس سنوات من بدء جمهورية الطائف) لجهة انسحاب الفئات الوسطى والميسورة وتقلّص نسبة الأغنياء من ٤ إلى ١٪ من جراء زيادة تمركز أموالهم وأملاكهم وزيادة حصتهم من الدخل القومي بشكل واضح. وعلى رغم غياب الاحصاءات الرسمية الوثيقة فإن الباحثين الاقتصاديين في الشأن اللبناني، من لبنانيين وغير لبنانيين، يجمعون على الغياب شبه الكامل للطبقات والفئات الوسطى في لبنان التي دمّرتها الحرب اللبنانية أولًا وزادت في تأزّم أوضاعها السياسات المتعاقبة لحكومات الطائف.

٦ – **«ملاحظات ختامية»**: النقاط الخمس – المذكورة أعلاه – التي تناولها المؤرّخ اللبناني المعروف الدكتور مسعود ضاهر في معرض عرضه لموضوعات كتاب «لبنان اليوم» وثنائه عليه، ختمها بـ«ملاحظات» قال فيها («الحياة»، ٢٣ تشرين الأول ١٩٩٤، ص١٩):

«إن لبنان اليوم ما زال أسير بنية سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية تحمل الكثير من

سلبيات البنية المأزومة المتوارثة من عهود العثمانيين والانتداب الفرنسي وصيغة ١٩٤٣ الاستقلالية. وزاد في حدة الأزمة التي يعانيها لبنان اليوم ان صيغة الطائف تحجّرت منذ لحظة الإعلان عنها. ومنهم من يعتبر أن تلك الصيغة لم تطبّق قط أو انها صيغت فقط لإيقاف الحرب الأهلية وليس لبناء لبنان الجديد. لذلك عجزت القوى السياسية التي حكمت لبنان بعد الطائف عن رسم صورة مشرقة للبنان الجديد لأنها جاءت باسم الميليشيات وليس باسم لبنان الطامح إلى الخلاص النهائي من ذهنية حكم سياسي يقوده زعماء الميليشيات والطوائف والمذاهب وأبناء العائلات أو الأعيان. فالأسئلة المستقبلية مقلقة للغاية طالما أن أيًا من المشكلات القديمة أو التي أفرزتها الحرب الأهلية لم تحل بل زادت تأزمًا وباتت تهدّد لبنان مجددًا بانفجار الصراعات الداخلية فيه. وليس صدفة أن بعض الزعماء اللبنانيين يهدّد أحيانًا بالعصيان المدني في مواجهة القرارات التعسفية للدولة. كما أن فرض الضرائب على الطبقات الدنيا والوسطى المسحوقة زاد في تأزمها فباتت على استعداد للانخراط في أي مشروع سياسي يناهض حكم الرأسمال الجشع والمنفلت من كل ضوابط اقتصادية أو أخلاقية، والساعي إلى تحويل لبنان إلى جنة للمستثمرين العرب والأجانب. وتجدر الإشارة إلى أن الصراع واضح ومكشوف بين أهل الحكم أنفسهم لأن صيغة «الترويكا» أو الحكم بثلاثة رؤوس هي صيغة سياسية أقرب إلى المحسوبيات وصراع الديوك منها إلى الصيغة الديمقراطية بأسوأ تجلياتها.

«باختصار شديد يمكن القول إن لبنان اليوم يواجه مخاطر كبيرة تهدّد وجوده كدولة مستقلة وذات سيادة على أراضيه المعترف بها دوليًا. فالاحتلال الاسرائيلي ما زال جاثمًا على أكثر من عُشر (١/١٠) مساحته... وهناك تواجد سوري عسكري كثيف ما زال قائمًا على الأراضي اللبنانية ويثير حساسية قوى سياسية لبنانية تعتبره انتقاصًا لسيادة لبنان وتعبيرًا عن عجز قواه الذاتية عن

حماية أراضيه خارج المناطق التي تحتلها اسرائيل (...) ومشكلة المهجّرين لم تنته فصولًا حتى الآن (١٩٩٤) على رغم الخطوات الكبيرة التي أنجزت في هذا المجال. والأزمات الاقتصادية والاجتماعية تزداد استفحالًا (...) فمشكلات لبنان الأمس التي استعصت على الحل، وأضيفت إليها مشكلات الحرب والميليشيات والهجرة والتهجير وانسحاق الطبقات الوسطى وفساد الإدارة وسوء الأداء الحكومي.

«هذه الأزمات المتشابكة وغيرها تتقاطع مع مأزق المفاوضات الجارية الآن بين العرب واسرائيل للوصول إلى سلم دائم وعادل لأزمة الشرق الأوسط. وهي المفاوضات التي تحدّد مستقبل لبنان على كل الصعد، كما تحدّد الدور الجديد الذي يمكن للبنان أن يلعبه في هذه المنطقة الموضوعة تحت المجهر الأميركي بشكل يومي نظرًا إلى ضخامة المصالح الأميركية فيها».

تشكيل حكومة الحريري الثانية (٢٥ أيار ١٩٩٥ - ٧ تشرين الثاني ١٩٩٦): بعد خروجه من القصر الجمهوري في بعبدا، في ١٩ أيار ١٩٩٥، أذاع رفيق الحريري نص استقالته التي قدّمها إلى الرئيس الهراوي، جاء فيها: «... إن الموضوعية تقتضي منا أن نسجّل الإنجازات التي حققتها الحكومة على صعيد عودة المهجّرين والاستقرار النقدي، وكذلك على الصعيد الأمني والإنمائي والاقتصادي والوطني ولا سيّما التزام الحكومة لحقوقنا الوطنية والقومية بإزاء الاحتلال الاسرائيلي لأرضنا في الجنوب والبقاع الغربي، والمقاومة التي تعبّر عن إرادة شعبنا في التصدّي للاحتلال وبإزاء دور لبنان في مسار السلام والتزامها التنسيق الكامل مع الشقيقة سورية...».

قبل الهراوي الاستقالة، وأعاد تكليف الحريري تشكيل الحكومة الجديدة نتيجة الاستشارات النيابية الملزمة التي جرت يومي ٢٠ و٢١ أيار، والتي تخلّلها تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية حرية الاختيار (مسألة التفويض هذه أثارت جدلًا قانونيًا في ما بعد، خاصة في العام ١٩٩٨، عندما كلّف الرئيس لحود الرئيس سليم الحص تشكيل الحكومة)، وجاءت من ٣٠ وزيرًا، إلى رئيسها: ميشال المر، ميشال إده، علي الخليل، بهيج طبارة، مروان حمادة، وليد جنبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاخوري، أسعد حردان، فارس بويز، الياس حبيقة، شاهي برسوميان، عمر مسقاوي، أنور الخليل، نقولا فتوش، محمود أبو حمدان، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، قبلان عيسى الخوري، جوزف مغيزل، عبد الرحيم مراد، روبير غانم، فريد مكاري، اسطفان الدويهي، الفضل شلق، ياسين جابر، علي حراجلي وفايز شكر (ثلثاهم من داخل البرلمان). وبعد أربعة أيام من تشكيلها توفي الوزير جوزف مغيزل إثر نوبة قلبية، وعيّن مكانه، وزيرًا للبيئة، بيار فرعون. وقد أشرفت هذه الحكومة على الانتخابات النيابية التي جرت في آب - أيلول ١٩٩٦.

«السينودوس من أجل لبنان»: الإعلان عن هذا السينودوس جاء في خطاب للبابا يوحنا بولس الثاني في ١٢ حزيران ١٩٩١، ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان (٨ تموز ١٩٩١)، ثم في ندائه المتلفز إلى اللبنانيين (١١ تموز ١٩٩١)، ثم في رسالته إلى البطاركة والأساقفة التي أعلن فيها الموضوع العام في ضوء الاستشارات (٢٠ حزيران ١٩٩٢).

أهداف السينودوس، كما بدت في مستندات البابا الأربعة المذكورة، هي إحياء الرجاء وسط اليأس والقنوط والضياع (بسبب ما خلّفته الحرب اللبنانية الطويلة وانسداد أبواب الوضوح أمام مصير اللبنانيين)، والقيام بحركة تجدّد روحي شامل، وأداء شهادة متضامنة للمحبة تشمل الوحدة والمصالحة والشأن الاجتماعي والإنمائي، والممارسة السياسية والاقتصادية والنشاط الإعلامي، أي ما يمكن إيجازه في هدف نهائي هو إبراز دعوة لبنان التاريخية، والالتزام بها، وهي ان لبنان رسالة للحرية والديمقراطية وتلاقي الأديان والثقافات والحوار المسيحي - الإسلامي على صعيد الحياة والحضارة والسياسة.

أما المعنيون بالسينودوس ونظرة اللبنانيين إليه قال بصددهما المطران بشارة الراعي (راعي مطرانية جبيل المارونية والمنسّق العام المحلي لأعمال السينودوس، «الحياة»، ١٤ أيلول ١٩٩٥):

«أما من جهة المعنيين بالسينودوس، فهم مباشرة أبناء الكنائس الكاثوليكية الست في لبنان، ومؤسساتهم ومجموعاتهم. لكن قداسة البابا وجّه دعوة إلى أبناء الكنائس الأخرى الخمس لطلب مساعدتهم وصلواتهم ومقترحاتهم، وما يوحي به الإيمان المشترك بالمسيح من تفكير عملي...

«كما وجّه البابا دعوة إلى اللبنانيين المؤمنين بالإسلام ليقدروا مجهود مواطنيهم المسيحيين الكاثوليك، وليروا فيه رغبة في أن يكونوا أكثر قربًا منهم، بإرادة صادقة في العيش المشترك، وتعاون مخلص لإعادة بناء البلاد، وليساعدوا ويشجّعوا الكاثوليك اللبنانيين، ويروا في هذا الحدث واقعًا يثري المجتمع اللبناني، ويساعده على تخطي الحواجز وعدم التفاهم.

«إن اللبنانيين في بادئ الأمر رأوا في السينودوس وسيلة لحل مشاكلهم الاجتماعية (أقساط مدرسية، استشفاء، سكن، عودة المهجّرين)، ولحل الأزمة السياسية (تحرير البلاد من الاحتلال الاسرائيلي، ومن الوجود السوري، واستعادة القرار السياسي الحر والاستقلال الكامل). ورأى فيه المسيحيون عطفًا عليهم، وتشديدًا لعزيمتهم، وإعادة اللحمة لصفوفهم. ورأى فيه المسلمون أمرًا سياسيًا غير واضح الأبعاد والأهداف، وكأنه تحالف غربي مع المسيحيين اللبنانيين لغير صالح المسلمين، يراد منه عودة إلى الوراء وإعادة نظر في ما أنجز اتفاق الطائف.

«غير أن النظرة راحت تتبلور أكثر فأكثر لدى الجميع مع بروز وثيقة الخطوط العريضة التي ساهم كاثوليك وأرثوذكس ومسلمون في أقسامها المشتركة (...) فراح يختلف التعاطي عند المسيحيين والمسلمين، بعد الاطلاع على النصوص ودرسها والإجابة عنها، وبفضل ما أُقيم من ندوات ومحاضرات ومؤتمرات، وبما نُشر من مقالات وأُجري من مقابلات صحافية وإذاعية وتلفزيونية، وكانت المبادرات في كل ذلك تنطلق من مسيحيين ومسلمين على السواء (...) هذه هي أهمية السينودوس الذي يختلف تمامًا عن أي مؤتمر أو قمة (...) والحوار الإسلامي - المسيحي، في ظل السينودوس، جاد وساع في آن. إنه جاد لأنه رغبة مشتركة أطلقها المسلمون والمسيحيون على السواء. والسينودوس طرح الحوار بجدية كاملة بلغ معها إلى وضع نص مشترك، ساهم فيه مسيحيون ومسلمون ووافقت عليه القيادات الروحية من كلا الجانبين، وهو الفصل الرابع من وثيقة الخطوط العريضة بعنوان دعوة لبنان التاريخية. والسينودوس ساع بفضل ما نظم مسلمون ومسيحيون من مؤتمرات مشتركة وندوات ومحاضرات أطلقت الحوار الإسلامي - المسيحي في جهاته الثلاث: الحياة اليومية معًا، الثقافة والحضارة العربية المشتركة، النظام السياسي في لبنان كما حددته وثيقة الوفاق الوطني والدستور المعدل في ضوئها. أما نتيجة هذا الجد والمسعى فتتجلى في الخطاب الإنساني والاجتماعي والوطني الموحّد الذي نجده عند القادة الروحيين المسلمين والمسيحيين، على سبيل المثال لا الحصر».

وتُوّج كل ذلك في «المجمع الراعوي (السينودوس من أجل لبنان» الذي انعقد في الفاتيكان في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٥ وختم أعماله، بعد ١٧ يومًا من العمل ليل نهار، في ١٤ كانون الأول ١٩٩٥، بتوجيه «النداء الأخير»، الذي وصف بأنه «معبر عن إرادة اللبنانيين ولم ينسَ شيئًا» وأنه «جسّد لبنان المرتجى بكل طوائفه واتجاهاته».

وجاء النداء «صرخة حارة» إلى اللبنانيين والعالم، بشرح قضية لبنان، مركّزًا على عناوين بارزة سيتضمنها «الإرشاد الرسولي» الذي سيذيعه البابا (وقد أذاعه في ما بعد، إبان زيارته لبنان).

تطرّق النداء «إلى كل شيء» بدءًا بوحدة الكنيسة بكل طوائفها، إذ يدعو إلى «النظر إليها من الداخل وبنائها معًا»، لافتًا إلى «أننا خطونا خطوات كثيرة مع الكنائس الأخرى، وتبيّن عبر هذه الحوارات وتلك التي تمّت في إطار مجلس كنائس الشرق الأوسط ان في استطاعتنا أن نجد حلولًا لعدد من المشكلات الواقعية». وحض على «هدم جدران جماعتنا وتقوية وحدة شعبنا»، معتبرًا أن «الهيكلية المتعددة الطائفة هي التي تسمح بهذا العيش المشترك الإسلامي – المسيحي في مناخ من الحرية والمساواة أمام القانون والتعاون المخلص». ودعا إلى «الاعتراف لمغتربينا بما لهم من مكانة (...) ليتوافر لهم الحق في الحصول على الجنسية اللبنانية».

وفي مجال الحياة الاقتصادية لفت النداء إلى ما قامت به الكنيسة لمساعدة «شعبنا». وانتقد السياسة الضريبية المتّبعة في لبنان، مشيرًا إلى مشاكل أخرى في الخدمات الصحية والإسكانية ومشاريع الكنيسة في هذا المجال.

ثم تطرّق النداء إلى «الحياة السياسية واستقلالنا وسيادتنا»، ودعا السياسيين إلى «تحمّل مسؤولياتهم بشجاعة أمام ضميرهم وأمام الأمة والتاريخ للحفاظ على استقلال لبنان وحرية قراراته». ورأى انه «لا يحق لأحد أن يعزلنا عن طاولة السلام وأن يحل محلنا ليهتم بمصالحنا كما لو كنا قاصرين وتحت الوصاية». وقال: «فلتعد سيادة البلد على أرضه بتحريرها من الاحتلال الاسرائيلي تنفيذًا لقرارات الأمم المتحدة، كما ان السلام الداخلي يجب أن يترجم بجلاء القوات السورية عن لبنان وبانتشار الجيش اللبناني على الأرض اللبنانية».

وحضّ نداء السينودوس على «احترام دقيق» لحقوق الإنسان، و«طلب في إلحاح» أن يوضع حد «للتوقيفات التعسفية وأن يلغى التعذيب، وأن يحرّر من سجنوا لأسباب سياسية وأن ينجلي مصير المفقودين وأن يتمكّن المبعدون عن لبنان، من دون أن تصدر في حقّهم أحكام قضائية، من العودة إليه والعيش فيه في أمان وأن تعود المساواة بين الجميع أمام القانون والعدالة».

وثمة فقرة في النداء الأخير تتعلق بالمهجّرين الذين «معظمهم غادر مكرهًا بيئة مختلطة الطوائف ليلجأ إلى بيئة من لون واحد». وأكّد أن مشكلة المهجّرين «انسانية ووطنية خطيرة»، معلنًا أن العودة الكريمة للمهجّرين إذا لم تتحقق «يبقى العيش المشترك كلامًا فارغًا ولبنان يخسر دعوته» (حبيب شلوق، «النهار»، ١٥ كانون الأول ١٩٩٥، ص٤، ونص «النداء الأخير» بالعربية كما خطّه المطران يوسف بشارة رئيس لجنة الإعلان في السينودوس، ص٥).

(للموضوعات ذات الصلة، راجع «الموسوعة التاريخية الجغرافية»، ج١٣، مادة «الفاتيكان»، ص٢٢٣–٢٢٦، و٢٤٢–٢٤٧؛ وعن الحوار الإسلامي – المسيحي، ج١٢، مادة «العالم الإسلامي»).

التمديد للرئيس الهراوي في أجواء تراجع سيادي وسياسي واقتصادي عام: تجذرت «الترويكا» الرئاسية (الهراوي، بري، الحريري: خلافات ثم مصالحات، وعودة إلى الخلافات ثم المصالحات...)، ومعها أزمة الحكم، ودائمًا مترافقة بتلازم مسارين وعلى خطين: خط تلازم مسار العلاقات اللبنانية – السورية «المميزة» وخط تلازم مسار تنفيذ الطائف مع انتهاكه. وعندما كان يتفق الرؤساء الثلاثة تختزل مؤسسات الدولة كافة بـ«الترويكا» وعندما يختلفون يتم التعطيل وتدخل البلاد في أزمة تعالج ظرفيًا (وسوريًا طبعًا) بجوائز ترضية سياسية أو غير سياسية. وهكذا يتكوّن المشهد السياسي العام من حلقات منفصلة قد تجتمع حينًا وتتفرّق حينًا آخر، ودائمًا بصرف النظر عن آراء الناس وهمومهم، وبصرف النظر عن تراجع الحريات السياسية وازدياد انتهاكات حقوق الإنسان التي استهدفت أساسًا القوى السياسية المسيحية (القوات، التيار العوني، وحزب الوطنيين الأحرار الذي تعرّض لمحاولة انشقاق على يد تريسي شمعون إبنة أخ رئيس الحزب دوري شمعون).

حاول الرئيس رفيق الحريري (بوزنه الخاص، وخاصة وزنه المالي، وليس بكونه رئيس حكومة، إذ إن الحكومة كانت متأثرة بالترويكا وتراشقت الكلام) أن يحل محل التراجع في السياسة مشروعًا للإعمار والإصلاح، بسعيه خلق دينامية قادرة على أن تعوّض الحركة السياسية المتعثرة والتغييب السيادي عن طريق الاقتصاد بدل السياسة. إلا أنه سرعان ما وصل إلى الطريق المسدود. فكان الدين العام قد ارتفع، وفي غضون أقل من خمس سنوات، من نحو ملياري دولار في ١٩٩٢ إلى ما يزيد على ١٤ مليارًا.

في هذه الأجواء، وقبيل انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، أي في خريف ١٩٩٥، تمّ تمديد ولايته ثلاث سنوات إضافية بعد تعديل الدستور (تمديد لمرة واحدة)، «لا بسبب أداء الرئيس ولا طبعًا بسبب غياب البديل الأفضل. أما قرار التمديد بمعزل عن أسبابه، وهي محدودة التأثير في نظام سياسي معطلة فيه أدوات المساءلة، فأتى من سورية على لسان الرئيس حافظ الأسد في تصريح إلى صحيفة الأهرام المصرية في ٩ تشرين الأول ١٩٩٥ يؤيد فيه التمديد للرئيس الهراوي. وهذا ما حسم الجدل الداخلي حول الموضوع بحجة الضرورات الإقليمية الضاغطة التي تبرّر التمديد، على رغم أن معارضي التمديد في المجلس كانوا كثُرًا» (فريد الخازن، «انتخابات لبنان ما بعد الحرب...»، دار النهار للنشر، ٢٠٠٠، ص٢٩).

انتخابات ١٩٩٦: خشي اللبنانيون، إثر عملية «عناقيد الغضب» (راجع باب «الجنوب»)، أن تؤدي هذه العملية، بذيولها في حال تطورت، إلى

التمديد لمجلس النواب القائم. لكن رئيس الجمهورية، بعد عودته من الولايات المتحدة (أيار ١٩٩٦)، أكّد أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها المقرر، أي أواخر صيف ١٩٩٦، كما أكّد ذلك نائب رئيس الحكومة وزير الداخلية ميشال المر. وفي التأكيدين ما أشار إلى أن سورية، صاحبة الدور الأول في لبنان، مقتنعة بإجراء انتخابات جديدة ولها مصلحة أساسية في قيام مجلس نيابي جديد يواكب تطوّر العملية السلمية في المنطقة سواء نحو التسوية الشاملة والعادلة مع إسرائيل أو نحو فشلها، «ذلك أن مجلسًا ممددًا له (بعد أن سبقه تمديد لرئيس الجمهورية) في ظروف شعبية معارضة من شأنه طرح نفوذها ودورها ووجودها العسكري في لبنان على طاولة البحث عندما يحين الأوان» (سركيس نعوم، «الوسط»، العدد ٢٢٤، ١٣ أيار ١٩٩٦، ص١٨).

ويبدو أنه، إلى جانب هذه «المصلحة الأساسية» لسورية، كان في الأجواء الدولية ما يشير إلى ضغط باتجاه اجراء هذه الانتخابات. «... ويعلم اللبنانيون أيضًا أن معركة شبه خفية تجري وراء الكواليس وتعطي شيئًا من البعد الإقليمي للانتخابات، وتتمثّل بالتحرّكين الأميركي والفرنسي لحضّ اللبنانيين على المشاركة في الانتخابات على رغم عدم وجود الحد الأدنى من مقومات الجو الديمقراطي الحقيقي، وذلك على أمل التوصّل إلى مجلس نيابي جديد يضم أكبر عدد من النواب ذوي الاتجاه الموالي لسياسات أميركا في المنطقة» (د. جورج قرم، «الحياة»، ٣٠ تموز ١٩٩٦).

مرشحون كثر. والأجواء كلها أجواء حديث واحد وحيد يقول: «الانتخابات لن تغيّر شيئًا من مصير البلاد». لا برامج انتخابية – وطنية للمرشحين، بمن فيهم الأقطاب، والأمور كلها تدور حول المناورات لتركيب اللوائح، وكلام صحافي ينقل تفاصيل المشاورات والزيارات والاجتماعات بين المرشحين، ولم يتقدم صحافي

واحد بسؤال واحد لمرشح قطب أو متوسط أو صغير عن برنامج انتخابي ورؤية مستقبلية للبلاد.

أما قانون انتخاب ١٩٩٦، فتمّ إقراره قبل أشهر قليلة من موعد الانتخابات، و«جاء مخالفًا للدستور كما أكّد المجلس الدستوري. وقد أدخل هذا القانون بعض التعديلات على قانون انتخاب ١٩٩٢ لجهة توسيع بعض الدوائر الانتخابية بحيث تمكّن السلطة من التحكّم بالعملية الانتخابية بشكل أفضل من انتخابات ١٩٩٢. فبالإضافة إلى تفصيل القانون بهدف التأثير في مسار الانتخابات، كما في قانون ١٩٩٢، جاءت اللوائح معلّبة في إطار تحالفات قسرية بين قوى سياسية غير متجانسة» (د. فريد الخازن، مرجع مذكور آنفًا، ص٢٩).

ويمضي الدكتور فريد الخازن (ص١٧٠ وما تلاها) في تفسير هذا القانون وانتخاباته، مظهرًا أن الفوضى العارمة التي رافقت انتخابات عام ١٩٩٢، وخصوصًا في البقاع والشمال والجنوب، انحسرت نسبيًا عام ١٩٩٦. والتحسّن أيضًا برز في ارتفاع نسبة المشاركة قياسًا على ١٩٩٢. ونسبة الاقتراع ارتفعت في جميع المناطق وضمن الطوائف جميعها، إلا أنها كانت الدنيا عند الطوائف المسيحية. وفي ما عدا ذلك، سجّلت انتخابات ١٩٩٦ تراجعًا نوعيًا عن انتخابات ١٩٩٢ برز على مستويات عديدة: قانون ١٩٩٦ لا يساوي بين اللبنانيين كما أكّد المجلس الدستوري الذي عدّه مخالفًا للدستور (نص قرار المجلس الدستوري في «النهار»، ٩ آب ١٩٩٦)، وذلك لجهة التفاوت في تقسيم الدوائر وفي عدد المقاعد والناخبين... وفي توقيت القانون حيث جرى إقراره قبل خمسة أيام فقط من موعد الانتخاب المقرّر سلفًا منذ أربع سنوات... «فهذا أداء تشريعي يصعب تفسيره»؛ وتزايد نفوذ دمشق، كمًّا ونوعًا، عما كان عليه في ١٩٩٢؛ مشكلة التمثيل الصحيح برزت بوضوح، وازدادت عما كانت عليه حتى في ١٩٩٢، لدى الطوائف المسيحية، وخاصة الطائفة المارونية...

وبعد تفسير دقيق ومفصّل وموثق ومقارن ومبرهن بالأرقام والجداول للقانون والانتخابات (١٩٩٦)، يخلص الخازن إلى الحصيلة الأبرز لانتخابات ١٩٩٦، والتي أدرجها في ست نقاط (ص٣٢-٣٣):

«١ – بروز الرئيس الحريري قطبًا سياسيًا لا من موقع رئاسة الحكومة فحسب بل في المجلس النيابي من خلال خوضه الانتخابات (عن بيروت) وفوزه على رأس كتلة نيابية واسعة تضم نوابًا في عدد من الدوائر الانتخابية وليس حصرًا في بيروت. وكانت الانتخابات مدخلًا لزعامة الحريري داخل الطائفة السنية تنافس الزعامات الأخرى في بيروت وسائر المناطق اللبنانية.

«٢ – استطاع رئيس المجلس نبيه برّي أن يحافظ على موقعيه كرئيس للمجلس أربع سنوات أخرى وكرئيس لكتلة نيابية واسعة تضم نواب حركة أمل إضافة إلى نواب اللائحة الانتخابية التي ترأسها. ولقد ساهمت انتخابات ١٩٩٦ بتثبيت زعامة بري داخل الطائفة الشيعية من جهة وزعامته الجنوبية بمواجهة حزب الله من جهة أخرى.

«٣ – حافظ أيضًا وليد جنبلاط على موقعه كزعيم الدروز الأكثر نفوذًا وكرئيس لكتلة نيابية نواتها الائحة الانتخابية في دائرة الشوف. وكذلك أقام جنبلاط تحالفًا سياسيًا مع رفيق الحريري على رغم مواقفه المعارضة لسياسة الحكومة التي كان عضوًا فيها وبرئاسة الحريري نفسه.

«٤ – استطاع حزب الله أن يثبّت موقعه في المعادلة السياسية كحزب سياسي وككتلة في المجلس النيابي وكحالة سياسية مؤثرة داخل الطائفة الشيعية. في المقابل تراجعت حصة الأحزاب الإسلامية السنية في مجلس ١٩٩٦.

«٥ – شكّلت انتخابات ١٩٩٦ انتكاسة جديدة للأطراف المسيحيين: للمقاطعين، الذين أراد بعضهم المشاركة في الانتخابات لكن شرط تأمين حياد السلطة، وللمشاركين منهم، وفي مقدمهم حزب الكتائب اللبنانية الذي لم يتمكّن من إيصال أي من مرشّحيه الثلاثة عشر إلى المجلس، لا سيّما رئيس الحزب جورج سعادة. أما المعركة الانتخابية الأبرز فجرت في دائرة المتن الشمالي وأدت إلى خسارة النائب السابق ألبير مخيبر وفوز راجي أبو حيدر على لائحة وزير الداخلية ميشال المر، هذا مع العلم أن أبو حيدر دخل عالم السياسة والانتخابات قبل أيام قليلة من الانتخابات.

«٦ – وأخيرًا، جاءت انتخابات ١٩٩٦ لتثبت الخلل القائم في الحياة السياسية، نظامًا وممارسة، ولتؤكّد أن السقف الذي يحكم الخيارات السياسية في لبنان هو هو لا يتغير ولا يتبدل. هكذا كانت انتخابات ١٩٩٦ أداة للتطويع بهدف أن يعتاد الناس على أن لا خيار لهم سوى التأقلم مع الأمر الواقع: مع وَهْم الديمقراطية ومع انتخابات وظيفتها تحويل الوهم إلى حقيقة».

حكومة الحريري الثالثة: بعد الانتهاء من العمليات الانتخابية اعتبرت حكومة الحريري الثانية مستقيلة بناءً على الفقرة «هـ» من البند ١ من المادة ٦٩ من الدستور: «تعتبر الحكومة مستقيلة عند بدء ولاية مجلس النواب».

وبعد الاستشارات النيابية الملزمة التي أجراها رئيس الجمهورية في ٢٣ و٢٤ تشرين الأول ١٩٩٦، تمّ تكليف الرئيس رفيق الحريري تشكيل الحكومة الجديدة (حكومته الثالثة على التوالي)، وأعلنها في ٧ تشرين الثاني، من ٣٠ وزيرًا، وهم، إليه: ميشال المر، ميشال إده، بهيج طبارة، وليد جنبلاط، محسن دلول، نديم سالم، شوقي فاخوري، أسعد حردان، فارس بويز، الياس حبيقة، سليمان فرنجية، طلال أرسلان، شاهيه برسوميان، عمر مسقاوي، نقولا فتوش، بشارة مرهج، محمود أبو حمدان، هاغوب دمرجيان، فؤاد السنيورة، جان عبيد، ياسين جابر، علي حراجلي، فوزي حبيش، باسم السبع، أكرم شهيّب، أيوب حميّد، فاروق البربير، الياس حنا وغازي سيف الدين، وكانوا من أعضاء المجلس النيابي باستثناء سبعة منهم. ونالت الحكومة الثقة في ٢٧ تشرين الثاني بأكثرية ١٠٢ من الأصوات ضد ١٩ وغياب سبعة نواب. واستمرت في الحكم حتى نهاية عهد الرئيس الياس الهراوي في خريف ١٩٩٨ وانتخاب العماد إميل لحود الذي كلّف الرئيس سليم الحص تشكيل حكومة عهده الأولى.

آية الله السيد محمد خاتمي محاضرًا في انطلياس عن العلاقات المسيحية – الإسلامية:

في إطار أنشطة الحركة الثقافية في انطلياس والحوار الإسلامي – المسيحي وترقّب زيارة البابا للبنان، استضافت الحركة الثقافية – انطلياس، في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٦، بدعوة من اللجنة الأسقفية للحوار الإسلامي – المسيحي التابعة لمجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان آية الله السيد محمد خاتمي الذي انتُخب، بعد شهور، رئيسًا لجمهورية ايران الإسلامية.

في بداية كلمته ذكر خاتمي جهود صديقه حجة الإسلام محمد علي أبطحي في فتح باب الحوار بين الدين المسيحي والدين الإسلامي في إيران، وجهودهما معًا، خلال فترة تولّي خاتمي لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، في إقامة ملتقيين للحوار، الأول في اليونان والثاني في بريطانيا.



الرئيس الإيراني محمد خاتمي في مقر الحركة الثقافية – انطلياس في ٢٦ كانون الأول ١٩٩٦؛ وبدا، إلى يمين الصورة، المطران سليم بسترس.

وأعدّ خاتمي دعوة المجمع الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥-١٩٦٨) الطرفين إلى نسيان التاريخ المرّ، ومصادقة المجمع على هذه الدعوة، «نقطة ذهبية ومصيرية».

حادثة الحروب الصليبية التي فاقمت في المشاكل بين الدينين، قال بصددها خاتمي إن مصدرها «هم الأتراك السلاجقة الذين أساؤوا الفهم السليم للإسلام ومارسوا التعصّب حيال المسيحيين في فلسطين وجرحوا أحاسيسهم وأثاروا مشاعر المسيحيين وأحاسيسهم في أرجاء العالم ليذهبوا لإنقاذ أبناء دينهم في فلسطين. أي أن التعصّب الديني للسلاجقة هو الذي أشعل نار فتنة التعصّب الديني الأعمى. ومن عجائب التاريخ أن تقع القدس في أيدي الفاطميين الذين كانوا أكثر انفتاحًا ويحملون سعة صدر أكثر من السلاجقة. ولكن أحاسيس المسيحيين ومشاعرهم كانت قد أثيرت ووقع ما لم يكن يجب أن يقع».

الحادثة الثانية، يقول خاتمي، «هجوم الأتراك العثمانيين على العالم المسيحي وهم الذين يحملون الدين الإسلامي إسميًا فقط، وأسلوب تعاملهم مع المسيحيين والعالم المسيحي لم يكن ينسجم إطلاقًا مع الدين الإسلامي، ورسم صورة قاتمة للإسلام لأن العالم المسيحي كان يتصوّر أن العثمانيين هم صورة نقيّة للإسلام».

الحادثة الثالثة الاستعمار، «وتعرفون مدى الظلم الذي تعرّضت له بلداننا من هذا الاستعمار. ويا للأسف إن المستعمرين كانوا من المسيحيين، في حين أن أطماعهم التوسعية لم تكن لها صلة بالدين المسيحي (...) ولا يمكن أن نمحو مثل هذه الذكريات من التاريخ الإنساني بسهولة، لا سيّما وأن غالبية شعوبنا عادية، ولا تهتم بالتحليل العميق والدقيق لهذه الأمور، وهي تابعة لأحاسيسها ومشاعرها أكثر من تبعيتها لعقلانيتها».

أما وأن جوهر الدين المسيحي والإسلامي حواري وباحث عن الحقيقة فيجب طي صفحة الماضي من أجل إظهار هذا الجوهر ودعوة العالم المبتلي بالمادة إلى كلمة الله. ولهذه المهمة «لا أرى شريحة أكثر جدارة من المفكرين، ولا سيّما علماء الدين، لهذا العمل العظيم (...) أنا أجد أرضية مناسبة اليوم في عصرنا الحاضر لهذا الأمر. وإن هناك عدوًا خطيرًا يهدّد هذين الدينين وكل دين إلهي وسماوي: وهو ابتلاء البشر المعاصرين بهموم الدنيا وابتلاؤهم بالمادة. بينما كلا الدينين يدعو الإنسان إلى الحقيقة السامية (...) نحن كلنا مبتلون بأناس يحملون الجمود والتحجّر في عقولهم، مع اننا نريد أن نتعامل مع هؤلاء المتحجرين والجامدين بعطف ورأفة. ولكن يجب أن لا نضحّي بالحقيقة من أجل مثل هذا التعامل الطائفي. أنا أحب إخواني المسلمين، ولكني أحب الحقيقة أكثر منهم. وآمل من أعزائي المسيحيين، الذين يحبّون المسيحيين طبعًا، أن يحبّوا الحقيقة أكثر من إخوانهم وأبنائهم، علمًا أن الحقيقة هي جوهر لا متناه. ومن خلال مساعينا وجهودنا نصل إلى صورة من صور الحقيقة. إذًا هناك حركة متواصلة ومستمرة ازاء نظرتنا إلى الحقيقة. وهذه الحقيقة وهذه النظرة في طريق التكامل. ومثل هذا الأمر يحتاج إلى تعاون، لا سيّما وأن الإلهيات الحديثة تحمل قواسم مشتركة للتعاون بين الدينين. والمسيحيون يحملون فقط بيان الإلهيات الجديدة. والمفكّرون المسيحيون في الغرب طرحوا وجهات نظر مفيدة لكل مَن يريد أن يفكّر في الأديان ويؤمن بالأديان. ومثل هذه الحركة ستساهم في تقريب وجهات النظر بين المسلمين والمسيحيين وأتباع بقية الأديان».

وضع فلسطينيي لبنان أواخر ١٩٩٦ (قضية أبو محجن): سنوات ما بعد الطائف شهدت، كما ذكر سابقًا، تطورات على صعيد وضع فلسطينيي لبنان والمخيمات: حل التشكيلات العسكرية في المخيمات وتسريح المقاتلين، إغلاق منظمة التحرير معظم مؤسساتها الخدماتية وتقليص فعالية ما تبقّى منها وتوقفها عن دفع التعويضات الشهرية لعوائل الشهداء والأسرى والمفقودين، وبصورة مترافقة مع تقليص متواصل لخدمات الأونروا من دون توفير البدائل، وفشل المحاولات المتكررة للفصائل الفلسطينية في توفير إطار بديل يشكّل مرجعية فلسطينية بعد الخلافات بين التيارات الفلسطينية بسبب التوقيع على اتفاق أوسلو (١٣ أيلول ١٩٩٣)... باختصار، ألغيت في المخيمات كل مظاهر «السلطة البديلة» التي نشأت في السنوات الماضية، وصارت تحت إشراف وسيادة السلطات الشرعية اللبنانية في اعتبارها المرجعية القضائية الأمنية والقانونية وصاحبة السيادة دون شريك. «... وفي لقاءات أجريتها مع أكثر من جهة سياسية فلسطينية تبيّن لي أن الجميع لا يبدون اعتراضًا على دخول السلطة إلى المخيمات. كما أن هذا الموقف لم يعد سرًا، بل صرّح به مرارًا أكثر من مسؤول سياسي فلسطيني في لبنان، كما تبنّى هذا الموقف المؤتمر الشعبي لمخيم عين الحلوة في جلسة عقدها إبان ملابسات قضية أبو محجن، فرحّب في بيان له نشرته الصحافة المحلية آنذاك بدخول السلطة اللبنانية إلى المخيم من موقع سيادتها على أرضها، نافيًا أن تكون المخيمات جزرًا أمنية خارج السيادة اللبنانية» (معتصم حمادة، رئيس تحرير مجلة الحرية، «الحياة»، ١٠ تموز ١٩٩٦).

حادثان أمنيان طرحا موضوع «الجزر الأمنية» بحدة أمام السلطة اللبنانية: حادث انفجار في مخيم عين الحلوة، في ١٦ حزيران ١٩٩٦ ومقتل ٦ مواطنين وجرح ١٦ آخرين، إضافة إلى ما أعاده هذا الحادث إلى الأذهان من أجواء إثر مقتل الشيخ نزار الحلبي (جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية) واتهام القضاء اللبناني لأحد أبناء المخيم محمد عبد الكريم السعدي (أبو محجن) في الضلوع في عملية القتل. وصدرت بحق السعدي مذكرات توقيف، اتخذت السلطات اللبنانية في ضوئها إجراءات أمنية في محيط المخيم أثارت مخاوف الكثيرين. لكن اجتماعًا لاحقًا في وزارة الدفاع حضره مسؤولون لبنانيون وممثلون عن المخيمات هدّأ الخواطر وطمأن النفوس بأن الإجراءات هي لتنفيذ قرار القضاء بحق أبو محجن (لكنه لم ينفّذ حتى اليوم، ٢٠٠١)، وبأن لا قرار سياسيًا يستهدف المخيمات (أهمية مخيم عين الحلوة أنه الأكبر بين مخيمات الفلسطينيين في لبنان، يسكنه نحو ٧٠ ألف لاجئ فلسطيني، وهو واحد من ١١ مخيمًا).

لماذا غاب هذا القرار، وبقيت المخيمات في دائرة «الالتباس الأمني والسياسي»، خصوصًا وان اتهامات للحكومة بعدم عدالة إجراءاتها تصاعدت في إطار اعتقالها لرئيس حزب القوات سمير جعجع، وجملة ممارساتها إزاء المعارضين؟

أركان السلطة اللبنانية، في إجاباتهم المنشورة، أشاروا إلى أن الحكومة لا يمكنها أن تنظر إلى الوجود الفلسطيني في المخيمات من زاوية أمنية محدودة، بل من زوايا مختلفة لشدة ارتباطها بالجوانب السياسية والإقليمية المتعلقة بدورها بمسار الحل الشرق أوسطي (القضية الفلسطينية والنزاع العربي – الاسرائيلي). فالمفاوضات المرتقبة مع اسرائيل حول الجنوب المحتل، وتنفيذ القرار ٤٢٥، تدفع بالحكومة إلى التريّث، إذ إنها تدرك أن ملف اللاجئين على أرضها سيفتح لا محالة إذا ما استؤنف المسار التفاوضي (كان هذا المسار توقّف مع سورية في العام نفسه، ١٩٩٦) مع اسرائيل، وأن الدولة العبرية ترفض إعادة اللاجئين إلى ديارهم التي طُردوا منها عام ١٩٤٨، وأنها ستدعو، كحل بديل، إلى توطينهم في الدول العربية ومنها لبنان. لذلك لم ترغب الحكومة اللبنانية –من وجهة نظرها– في استعمال «الورقة الفلسطينية» في ملفها التفاوضي مع اسرائيل قبل الأوان، وفضّلت التريّث بانتظار اللحظة التي تراها مناسبة لها.

وإلى هذا، ساد اعتقاد لدى الحكومة أن مَن يتولّى الشأن الأمني للمخيمات يتوجب عليه أن يتولّى كل شؤونها الأخرى، من اجتماعية واقتصادية وسياسية، ما يؤدي إلى تحميل السلطة أعباء المخيمات كاملة (توفير فرص عمل، خدمات تربوية وصحية...)، الأمر الذي

لا طاقة لها عليه، فضلًا عن أن حلًا كهذا ستكون له انعكاساته السياسية على مجمل البنية اللبنانية. فالوجود الشعبي الفلسطيني على أرضها ليس مجرد رقم أو كتلة جامدة، خارج إطار التأثّر والتأثير، إذ هناك تداخل واسع بين التجمّعات السكانية الفلسطينية وجوارها اللبناني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والدينية وحتى السياسية. وفي كثير من الأحيان يتداخل العامل الديني بالعامل السياسي، كما بدا ذلك واضحًا في قضية أبو محجن، على سبيل المثال، أحد تعبيرات هذا التداخل. لذلك فضّلت الحكومة اللبنانية حلًا وسطًا تمسك فيه بأمن المخيّمات من الخارج تاركة باقي جوانب القضية معلقة بانتظار التطورات.

من ذاكرة الحرب، استكمال المهمة: لأن سلام «الأمن» الذي وعد به الطائف لم يترسّخ بعد «ما يستدعي بقاء الجيش السوري...»، ولأن الشعور بالهزيمة استمرّ متحكمًا بشريحة واسعة من اللبنانيين تغذّيها انتخابات بعيدة كل البعد عن مفهوم التمثيل الصحيح، وأداء إداري وسياسي فيهما كل صنوف وضروب «ضرورة إبعاد الوطنيين والأكفاء والإبقاء على قسمة اللبنانيين والحظر على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية»، ولأن السلم الاقتصادي – الاجتماعي لم يتحقّق منه بعد شيء يذكر... لكل ذلك، ظلت ذاكرة الحرب مهيّأة ومستنفرة، تقبّل وتختزن أقاصيص «المؤامرة» التي بات اللبنانيون يرون إليها على أنها مستمرة على هذا البلد الصغير، وتمنع عليه كل أسباب الحياة. وثمة نموذجان، بين عشرات النماذج، توقفت عندها ذاكرة الحرب لدى اللبنانيين كما لم تتوقف عند سواهما، ويطالان دورًا في الحرب للأفرقاء الأربعة، سوريا والأردن (العرب) واسرائيل والولايات المتحدة:

الأول، ما نقلته (وتناقلته تاليًا الصحافة اللبنانية والعالمية) صحيفة هآرتس الاسرائيلية، في نيسان ١٩٩٥، وقالت إنه صرّح به إليها السفير الاسرائيلي السابق في لندن جدعون رافائيل، وفيه أن الملك حسين (عاهل الأردن) لعب دورًا في دخول السوريين إلى لبنان.

وتابعت صحيفة «الحياة» تفاعلات تصريحات السفير الاسرائيلي، ونقلت عن «مصادر أردنية موثوق بها» أنها قالت لها («الحياة»، ٩ نيسان ١٩٩٥) «إن الأردن لعب بالتأكيد دورًا أساسيًا في تسهيل دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ وفي منح الغطاء السياسي والشرعية العربية لهذا الدخول».

ونقلت «الحياة»، في الوقت نفسه، على لسان الرئيس أمين الجميّل تأكيده أن دخول الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦ كان مصدر بحث بين إيغال ألون وزير الخارجية الاسرائيلي وهنري كيسنجر في ١٠ آذار ١٩٧٦، وأن اسرائيل أبلغت الولايات المتحدة شروطها لدخول الجيش السوري إلى لبنان في ٢٤ آذار ١٩٧٦ «في ما عُرف باتفاق الخطوط الحمر...».

الثاني، ما جاء في مقال ريتشارد إرميتاج، مسؤول سابق في وزارتي الدفاع والخارجية الأميركيتين («الحياة»، العدد ١٢٣٣٧، ٥ كانون الأول ١٩٩٦، ص١٧): «... ويروي أشخاص زاروا لبنان أخيرًا قصصًا رهيبة عما يتعرّض له هذا البلد من نهب وحتى تدمير للبيئة على أيدي طبقة سياسية جشعة، لتستكمل عمليًا المهمة التي كانت بدأتها في ١٩٧٦...».

إصدار بطاقة هوية جديدة ووقائع هويات مذهبية: في ١٧ آذار ١٩٩٧، تسلم رئيس الجمهورية بطاقة الهوية الجديدة الرقم ١، في احتفال أُقيم في مشغل إصدار هذه البطاقة التابع لوزارة الداخلية في محلة بدارو (وفد من خبراء فرنسيين من شركة «ساجيم» أشرفوا على تدريب موظفين لبنانيين لإصدار هذه البطاقة). وأكّد الرئيس، للمناسبة، أهمية إصدارها بعد توقّف دام منذ ١٩٧٦، وحضّ جميع اللبنانيين على الإقبال عليها، خاصة وأن ذكر «المذهب» غاب عنها بخلاف البطاقة السابقة.

وكانت أجهزة الدولة توقفت عن استصدار بطاقات الهوية للمواطنين منذ ١٩٧٦ بسبب عمليات التزوير لبطاقات الهوية، واستعاض المواطنون عنها بورقة الوظيفة أو بطاقة الصحافة أو الانتساب إلى نقابة أو الانتساب الحزبي أو أي أمر مهمة، وبإخراجات القيد التي ظلت الدولة تصدرها، وبجوازات السفر التي ظلت موجودة، لكن حلّتها تغيّرت مرات كثيرة في محاولات للحؤول دون تزويرها.

غاب ذكر الطائفة عن بطاقة الهوية الجديدة، لكن على صعيد الواقع والممارسة العملية فما من شيء اتفق عليه المراقبون والمحللون (والمواطنون عامة) بمثل اتفاقهم على أن الطائفية في لبنان، في السنوات التي أعقبت اتفاق الطائف، تعمّقت وتحوّلت إلى مذهبية، وأن الزعامة السياسية تحوّلت إلى زعامة مذهبية وفي حدود منطقة معينة، وأن ذهنية الميليشيات تسيطر على الدولة وتسخرها لصالح بعض الزعماء، وأن كل المشكلات اللبنانية (وأكثرها موروثًا من مرحلة ما قبل الحرب وإبانها) ازدادت تعقيدًا بقدر ما ازداد الفساد والرشوة في الدولة اللبنانية. وأجمع السياسيون الذين ساهموا في وضع صيغة اتفاق الطائف على القول بأن إنهاء حال الاحتراب الداخلي كان الهدف الأساسي من وراء تلاقي اللبنانيين. ولكن الممارسات العملية لهذه الصيغة أثبتت أن هناك ثغرات خطيرة أدّت إلى تعميق الانتماءات الطائفية، وإلى توزيع الحصص المذهبية، وإلى إفراز «ترويكا» سياسية شلّت مركزية النظام وعطلت الانسجام في الدولة وربطت موظفي الدولة بها عبر علاقة تبعية وولاء شخصي، كأن الوطن الصغير تعرّض لعملية اقتسام حصص وتوزيع منافع. فولدت من هذا الوضع المعقّد أضخم بيروقراطية عرفها لبنان منذ العام ١٩٢٠، وهي بيروقراطية فاسدة تحرص على ملء جيوبها بدلًا من ملء الخزينة (والوصف يطالعه الباحث أينما وقعت عيناه على دراسات وتحليلات وأخبار سنوات ١٩٩٠–١٩٩٧).

«تلازم المسارين» و«قصور اللبنانيين»: بُعيد توقّف المفاوضات السورية – الاسرائيلية (١٩٩٦)، نشط الحديث في دمشق وبيروت، حديث أركان الدولتين، عن «تلازم المسارين السوري واللبناني» في كل عملية تفاوضية لإحلال «السلام العادل والشامل» في المنطقة. وأخذ الحديث يزداد زخمًا، خاصة بعد كل تلميح اسرائيلي عن إمكانية انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان من جانب واحد تطبيقًا للقرار الدولي ٤٢٥ الذي ينص على ضرورة تنفيذ هذا الانسحاب دون إبطاء، في وقت كان يبدو أن الاحتلال الاسرائيلي للجنوب شديد الارتباط بسلسلة عوامل إقليمية ودولية يصعب تجاوزها قبل توقيع اتفاق سلام بين سورية واسرائيل.

وبدا أن «تلازم المسارين» في العملية التفاوضية يجب أن لا يعطله أي تفصيل آخر، أو حادث، أو مبادرة مهما كانت مهمة حتى ولو كانت انسحابًا اسرائيليًا من جانب واحد من الجنوب اللبناني المحتل. وقد دعمت موسكو (أحد راعيي عملية السلام منذ مدريد) هذا التلازم، ونقلت «الحياة» (٢٤ أيلول ١٩٩٧، ص١) حديثًا أجرته مع وزير الخارجية الروسي يفغيني بريماكوف على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، قال فيه إنه يتحفّظ عن فكرة انسحاب اسرائيلي من جانب واحد من جنوب لبنان: «لا أعتقد أن مثل هذا الانسحاب يجب أن يتم من دون إجراء مشاورات مع سورية ومن دون تحقيق بعض التقدّم على المسار السوري»؛ وحضّ، في الوقت نفسه على عدم التفكير في فصل المسارين السوري واللبناني: «إن المسار السوري في المفاوضات فائق الأهمية، ويجب عدم التفكير في فصل المسارين عن بعضهما بعضًا. فذلك فائق الخطورة، إذ إن سورية ستبذل جهدها وتفعل ما في وسعها كي لا تكون بمفردها ضد اسرائيل».

على جانب آخر مكمّل لـ«تلازم المسارين»، طُرح بقوة، خاصة في أجواء ذكرى الاستقلال

الـ ٥٤ (تشرين الثاني ١٩٩٧)، حديث «قصور اللبنانيين». لا سيّما وأن رئيس الجمهورية نفسه أجاب على سؤال حول الفترة الزمنية المطلوبة لكي تستعيد الدولة سلطتها على كامل أرض الوطن. بأن هذا الأمر «لن يتحقق إلا عندما يبلغ لبنان سن الرشد». فأثار هذا الرد سيلًا من التحليلات التي رأت أن في أداء «الترويكا» نفسها ما عطل الانسجام في الدولة. وما جعل من الطبيعي أن يعهد إلى سورية كل مهمات حفظ التوازنات الداخلية على اعتبار أن توزيع المسؤوليات بين رئيس الجمهورية (الياس الهراوي) ورئيس مجلس النواب (نبيه بري) ورئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري) خلق إشكالات يمكن أن تؤدي إلى الصدام في حال غياب القوة المركزية (أي القوة السورية المؤثرة). والرؤساء الثلاثة أنفسهم صارحوا وزير الخارجية الأميركي كريستوفر الذي التقاهم، بهذا الأمر، وأكدوا له أن انسحاب النفوذ السوري من لبنان يمهّد لنزاع آخر، وردّدت غالبية أهل الحكم الاستنتاج نفسه، ما أدخل في روع الإدارة الأميركية قناعة (تصريحات المسؤولين الأميركيين والتعليقات عليها) بأن النموذج اليوغوسلافي، الذي تفكّك بعد وفاة تيتو، يمكن أن يتكرّر في لبنان بعد انسحاب القوات السورية.

أما الموقف الاسرائيلي فبدا، في العام ١٩٩٧ ومن خلال تصريحات شيمون بيريز، «راضيًا باستمرار نفوذ سورية في لبنان ولو بعد عقد اتفاق سلام شامل، لقناعته بأن الحرب ألغت الانصهار الوطني وذوّبت روابط الوحدة ولم يعد في مقدور اللبنانيين حكم أنفسهم. ويرى المراقبون بأن اقتراح بيريز يعبّر عن فشل المشروع الاسرائيلي في إخراج لبنان من دائرة المنظومة العربية. ولكنه من جهة أخرى يعكس حيرة اسرائيل من التعاطي مع وطن ممزق اتفق أهله على إخراجها منه بقوة السلاح. وربّما يكون هذا هو الهدف الوحيد الذي اتفقوا عليه في حين اختلفوا على كل شيء آخر: على سلطات الرئاسة... على طبيعة النظام... على السياسة الخارجية... على السياسة المالية... على كمية الحرية... على أولويات مشاريع الإعمار. ومثل هذه الخلافات المتفاقمة تعزّز شعور الخوف لدى مليون ومئتي ألف مهاجر توقفوا منذ ١٩٧٥ في محطات مختلفة بانتظار العودة. وفي تصوّرهم أن هذا الوطن المؤجل قد لا يتجدّد بصورته السابقة وإنما بصور دول ذيلية تابعة مثل مونت كارلو (...) أو مثل هونغ كونغ (...) وهم يرون التحوّل البطيء الذي تمّ في عهد الرئيس الياس الهراوي شكلًا من أشكال الشراكة السياسية – الاقتصادية التي تجعل من البلدين دولة واحدة في نظامين. كما يرونه أيضًا من زاوية تاريخية تفسّر رفض دمشق إقامة علاقات دبلوماسية مع بيروت منذ إعلان لبنان الكبير إلى حين عودة الأقضية الأربعة إلى الوضع الذي أنشأته الامبراطورية العثمانية قبل سايكس – بيكو» (سليم نصار، «الحياة»، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٧).

خطاب الأب سليم عبو يثير نقاشًا سياسيًا وعقائديًا حادًا: في ١٩ آذار من كل سنة، تقيم جامعة القديس يوسف في بيروت (الجامعة اليسوعية) قداسًا احتفاليًا بمناسبة عيد شفيعها «القديس يوسف». تميّز قداس العام ١٩٩٧ بخطاب عميد الجامعة، العالم الاجتماعي الأب سليم عبو (نشرته «النهار» و«الأوريان – لوجور» كاملًا، في ٢٠ آذار ١٩٩٧) الذي أثار نقاشًا سياسيًا وعقائديًا حادًا أعاد إلى الحياة السياسية اللبنانية، وعلى مدى أسابيع، أبرز نقاط خلافات أبنائها، خصوصًا لجهة خلافاتهم حول القومية، اللبنانية أو العربية.

رفض عبو، في خطابه، «الخطاب الايديولوجي الرسمي» (خطاب دولة الطائف) الذي ينزع إلى اجتثاث الجذور اللبنانية والخصوصيات التاريخية والثقافية للأمّة اللبنانية، محذرًا من محاولات تعويد اللبنانيين على القمع والتبعية، ومؤكدًا أن لبنان سيبقى على الدوام دولة تعددية ومشيرًا إلى أن التعددية الطائفية والتنوّع الثقافي لن يكونا على الإطلاق حائلًا دون الوحدة الوطنية، ومركّزًا على الرابط الموجود بين الديمقراطية والفكر النقدي «اللذين لا وجود لهما في هذه المنطقة من العالم».

ما لفت في موجة الردود والاعتراضات على خطاب عبو، والتي تواصلت إلى أيام عديدة (من سياسيين وعقائديين) أنها تجنّبت، وإلى حد كبير، الخوض في غمار الرد على الجانب السياسي في الخطاب وركّزت على الجانب الايديولوجي: وزير شؤون المهجّرين وليد جنبلاط حمل بشدة على الخطاب وصاحبه، وقال في تصريحه («النهار»، ٢ نيسان ١٩٩٧) «يذكّرنا الكلام الأكاديمي لفيلسوف اليوم سليم عبو بالخطاب السياسي للانعزال اللبناني قبيل اندلاع الحرب وبالطرح التعددي لسيدة البير في أوج المبادرة العربية السورية (...) ويأتي هذا الكلام ليرفض كل التراث العربي والثقافي والإنساني والقومي لمسيحيي الشرق ويدحضه (...) ويأتي ليؤكّد مجددًا دور الغرب في إنعاش المسألة الشرقية واستخدامها ثقافيًا وسياسيًا، لتقسيم الشرق وتفتيته حين تسمح الظروف (...) ويأتي ووحدة السودان في خطر... والعراق بحكم المقسم... والجزائر مقسمة ودوائر الاستعمار الفرنسي والغربي تحاول الاستفادة من البربر والقبائل لتحريضهم على العرب والمسلمين... وعناصر مشبوهة تقتل الأقباط والمسلمين في مصر (...) وأخيرًا يأتي هذا الكلام ليؤكّد لنا أكثر من أي وقت خطر دور الإرساليات في لبنان وهشاشة كيانه الداخلي...».

وتقدم، ناقدًا أيضًا خطاب عبو، المطران جورج خضر («النهار»، ٥ نيسان ١٩٩٧): «باختزال كلي يريد لنا الدكتور سليم عبو ثقافة غربية إزاء ثقافة عربية (...) لكن هناك ثقافة بلد أجمع أبناؤه على أنه وطن نهائي لهم والدعوة إلى هذه النهائية وردت في الثوابت الإسلامية قبل أن يتبناها الطائف (...) لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو في انتقاده الحكم الحاضر

وقد سبقه الكثيرون إليه ولن أناقشه في رفضه أن نكون مع السوريين «شعبًا واحدًا في دولتين» (...) ولكني أهمل هذا لأقول إن انزعاج الأب عبو من «الحضور» السوري هنا (والكلمة لريمون إده) لم تقابله كلمة واحدة عن احتلال اسرائيل لأرضنا. هذا من شأنه أن يوحي أن المسيحيين يتساهلون وهذا الاحتلال حتى يتغير الوضع الاقليمي. هذا غير صحيح. فقد همس الصهاينة في أذن أحد حلفائهم في الحرب الرديئة أن الحاسوب عندهم عدّ الأدبيات التي كتبها المسيحيون العرب والمسلمون فوجد أن المسيحيين وضعوا نصف الأدب المعادي للصهيونية والمسلمين النصف الآخر. علمًا أن المسيحيين لا يتجاوزون نصف العرب. ولم أجد عند عبو حسرة على هذا الاحتلال ولا على الذين ماتوا في قانا...».

«لن أتعرّض للخطاب السياسي للأب عبو...». قال المطران خضر، لكنه سرعان ما تعرّض لما تجاوزه الأب عبو سياسيًا؟!. ولم يذكر (المطران خضر) كلمة واحدة عما هو المحور السياسي والجوهر في خطاب الأب عبو: خطاب دولة الطائف، القمع، التبعية، الإلغاء، الفساد... أليس في كل هذا، يقول منتقدو المطران خضر، أخطار على لبنان وعلى ديمقراطيته الفريدة في المنطقة وعلى تجربته وخصوصياتها وعلى كيانه؟! علمًا أن المطران خضر، على ما يجمع عليه قرّاء مقالته الأسبوعية في «النهار»، هو في مقدمة الكتّاب والمفكّرين المتباهين والمعتزّين بتجربة الوطن اللبناني في التعددية والديمقراطية، والداعين إلى إبقائها منارة تحتذى في هذا الشرق. فأليس الخطر خطرًا من أي جهة أتى؟!. وهل ثمة خطر يوازي خطر الإلغاء، إلغاء مقومات التجربة الفريدة؟!. وأليس الخطر الآتي من صديق أو شقيق أشد ضيمًا من خطر العدو؟!.

الحدّة، التي ظهرت في خطاب الأب عبو وفي الردود عليه، لطّفت منها كثيرًا زيارة البابا.

زيارة البابا والإرشاد الرسولي (أيار ١٩٩٧):

منذ مطلع ١٩٩٤ والتداول كان قائمًا عن عزم رئيس الكنيسة الكاثوليكية، رئيس دولة الفاتيكان البابا يوحنا بولس الثاني على زيارة لبنان. ومرّ أكثر من عامين من دون التوصّل إلى تفاهم رسمي بين الفاتيكان وبيروت على موعد الزيارة وبرنامجها. واختلف اللبنانيون على الأسباب، في وقت عكفت «المعلومات الرسمية» في بيروت على ترداد أن للبابا رغبة مزمنة في زيارة لبنان، وعلى تأكيد عدم وجود أي اتفاق بين الكرسي الرسولي والسلطة في لبنان على أي موعد لها علمًا بأن الزيارة تبقى واردة.

خارج هذه «المعلومات الرسمية»، التداول الغالب دار حول اعتبار أن عوامل إقليمية حالت دون إتمام الزيارة، وتحديدًا سورية. ذلك أن دمشق، الموجودة في لبنان عبر ٣٠-٤٠ ألف جندي سوري إضافة إلى وجودها السياسي (أهل الحكم والتحالفات)، لمست قوة الرهان الذي وضعه المسيحيون اللبنانيون على هذه الزيارة واستغلالها لتحسين موقعهم في العلاقة معها (أي سورية). وعلى هذا الاعتبار بُني اعتبار آخر مفاده أن دمشق وجّهت رسائل، بعضها مباشر وبعضها غير مباشر عبر شخصيات لبنانية، جعلت البابا يصرف النظر عن الزيارة أو على الأقل يرجئها، خاصة وأن أعمال السينودوس من أجل لبنان كانت قد انتهت في كانون الأول ١٩٩٥.

مثل هذا التداول، المقرون بشتى الاعتبارات، استمرّ حتى الأيام الأخيرة التي سبقت تنفيذ الزيارة فعلًا في أيار ١٩٩٧. ذلك أن تخوفًا جديًا استمرّ يتحكّم ببعض «المتشائمين» من أن الزيارة لن تتم، وبأن سورية وحلفاءها اللبنانيين سيحولون دون الزيارة في اللحظة الأخيرة.

لكن ثمة مَن أكّد حصولها هذه المرة وبنى تأكيده على جملة اعتبارات: اتفاق رسمي وتفصيلي على موعد الزيارة ومدتها وبرنامجها حصل بين السلطة في لبنان والفاتيكان، وقد أعلن ذلك في بيان رسمي في بيروت والفاتيكان؛ بعض المسلمين اللبنانيين لم يرفع، هذه المرة، الصوت احتجاجًا على الزيارة كما كان يحصل في السابق، لا بل ان تصريحات مرحّبة بالزيارة ومجمعة على إيجابيتها بالنسبة إلى لبنان صدرت عن معظم المرجعيات الدينية الإسلامية وكذلك القيادات السياسية؛ سورية «أعطت الضوء الأخضر» للزيارة البابوية عندما زارها وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور توران (ربيع ١٩٩٧)، «والهدف الأبرز لهذه الزيارة كان الاتفاق على مضمون الزيارة وعلى حدودها بحيث لا تزعج سورية ووضعها في لبنان ولا وضع النظام اللبناني المتحالف معها. وفي هذا المجال لا بد من الإشارة إلى دور إيجابي لعبته سورية بعد اتفاقها مع توران على صعيد «منع» عدد من التحفظات الإسلامية الأصولية عن الزيارة من التفاعل (...) وهي ما كانت لتلعب هذا الدور أو لتنجح فيه لو لم تأخذ من الفاتيكان مواقف تشبه الضمانات بأن الزيارة لن تكون سياسية بحيث تعيد شحن الوضع الداخلي وتحدث إرباكًا لدمشق، وبأن طابعها العام سيكون دينيًا، وهي ما كانت لتلعبه أيضًا أو لتنجح فيه لو لم تحصل من الفاتيكان على تجاوب بأن الإرشاد الرسولي الذي سيوقّعه البابا في لبنان والذي هو نتيجة حتمية للسينودوس الذي انعقد عام ١٩٩٥ سيكون أكثر اعتدالًا في لغة بعض بنود الوثيقة التي صدرت عن السينودوس أو بالأحرى عن أعضائه العاملين، وجميعهم مسيحيون ولبنانيون» («الوسط»، العدد ٢٧٥، ٥ أيار ١٩٩٧، ص٢٦).

في ١٠ أيار ١٩٩٧ وصل البابا إلى بيروت، وأمضى في لبنان ٣٢ ساعة مثقلة بالمعاني، باللقاءات بالتفجّر الشعبي في استقباله خاصة في يوم ١١ أيار وإبان القداس الذي رأسه (أجمعت التقديرات على أن نحو مليون شخص، أي ثلث اللبنانيين، خرجوا إلى استقباله وسماعه وللقائه). والدلالة العظمى للزيارة أن الجمهور الشعبي المسيحي، الذي يعيش احتقانًا كبيرًا وكبتًا هائلًا وخوفًا على المصير، وجد طريقه إلى العلن مع زيارة البابا. «فلم يستقبله هذا الجمهور كرأس



ملصق كبير في شوارع بيروت بمناسبة زيارة البابا يوحنا بولس الثاني إلى لبنان، ١٠-١١ أيار ١٩٩٧. وعليه صورته وخريطة لبنان يتوسطها كنيسة وجامع، والعبارة الشهيرة التي قالها: «لبنان أكثر من بلد! إنه رسالة».



البابا ورئيس الجمهورية الياس الهراوي.



البابا والقيادات الروحية الإسلامية.

للكنيسة فحسب، بل أيضًا كرمز للنضال في سبيل الحرية والاستقلال. فالهتافات له، في نبرتها، كانت أقرب إلى صراخ الموجوع ونداء المستغيث وخطاب الرافض» (جورج ناصيف، «النهار»، ١٢ أيار ١٩٩٧، ص١).

أحدث خطاب البابا، خطاب الاعتدال والمحبة والحوار، صدمة إيجابية في الأوساط اللبنانية كافة. أما دمشق فتعاملت مع الزيارة، إعلاميًا، بكثير من الحياد. لم تعلّق في شكل معلن على الزيارة، في حين اكتفت «مصادر سورية رسمية» بتأكيد طابعها الديني البحت نافية أية أبعاد طائفية لها حاول البعض ترويجها. وأعربت «المصادر» عن الأمل في أن تساهم هذه الزيارة في تحقيق أهدافها الرئيسية الواردة تحت عنوان تعزيز الوحدة الوطنية والروابط بين الطوائف الدينية المختلفة في لبنان، مشيرة إلى فشل محاولات البعض استغلالها وحرفها عن أهدافها في مسعى لتكريس الطائفية مجددًا بين صفوف اللبنانيين.

بعد الزيارة، وفي سياق «تصعيدي» مركّز لمواقفه من لبنان، وفيما كانت زيارته لا تزال الشغل الشاغل للبنانيين وللكثير من الأوساط الإقليمية والدولية، مضى البابا في تثبيت لبنان أولوية مطلقة في اهتماماته موحيًا أن ما بدأ مع زيارته التاريخية سيكون موضع متابعة. فبعد يومين من الزيارة بادر البابا إلى مطالبة دول الشرق الأوسط والأسرة الدولية بـ«ضمانات سلام فعلية» في لبنان «الذي عانى طويلًا». وتميّز هذا الموقف بشرح خصائص لبنان «البعيد عن أي تعصّب» ما يجعله «مميزًا عن دول أخرى يتحكم فيها المتطرفون بالحياة الاجتماعية». ووجّه البابا هذا الطلب وحدّد هذا التمييز للبنان أمام نحو عشرين ألف شخص من رعايا وأبرشيات تنتمي إلى دول مختلفة في ساحة القديس بطرس في الفاتيكان (١٤ أيار ١٩٩٧).

(الجدير ذكره أن التصعيد العسكري في الجنوب اللبناني عاد إلى الواجهة بعد أيام من الهدوء الذي لوحظ أنه سبق ورافق الزيارة. فشنّت الطائرات الاسرائيلية غارات على مناطق في إقليم التفّاح وقصفت المدفعية عددًا من القرى ومحيطها. كما نفّذت المقاومة الإسلامية – الجناح العسكري لحزب الله – عملية ضد موقع اسرائيلي. بخصوص أحداث الجنوب، راجع باب «الجنوب»).

وقّع البابا، أثناء الزيارة «الإرشاد الرسولي» (الوثيقة التاريخية التي توصّل إليها السينودوس من أجل لبنان) ويقع في ٣٨ صفحة من القطع الكبير ويتضمن مقدمة وستة فصول وخاتمة.

عرض الفصل الأول لواقع الكنيسة الكاثوليكية، ولدعوة المؤمنين الكاثوليك، وكل البشر ذوي الإرادات الطيبة، ليشاركوا معًا في بناء المجتمع اللبناني ضمن إطار احترام التقاليد الروحية المتعددة، ولتطلعهم إلى عدالة تكرّس مساواة الجميع أمام القانون. ويخلص البابا، في هذا الفصل، إلى القول:

«أنا عالم بالصعوبات الحالية الأكثر أهمية: – الاحتلال الذي يهدّد جنوب لبنان؛ – الظروف الاقتصادية في البلد؛ – وجود القوات العسكرية غير اللبنانية على الأراضي اللبنانية؛ – كون مشكلة المهجّرين لم تحل بصورة كاملة بعد، إضافة إلى خطر التطرّف والانطباع السائد لدى البعض بأن حقوقه مهضومة. إن كل ذلك يغذّي القلق على أن تكون القيم الديمقراطية والحضارية التي يمثّلها هذا البلد موضع مساومة. ونتيجة هذا الواقع فإن اللبنانيين تغرّهم الهجرة، ولا سيّما الشباب منهم (...) إن الأمل موجود وهو يبقى حيًا ويدفع إلى العمل على تعزيز القيم الانسانية في لبنان وهي مصدر غنى لهذا البلد».

في الفصل الثاني عرض البابا للتفكير اللاهوتي حول الكنيسة، جسد المسيح. وفي الفصل الثالث، تكلم على مفهوم حقيقة التجدّد والنشاط الراعوي في عيش الأسرار وفي تثبيت المسيحيين في إيمانهم، وفي الرسالة الخاصة التي للعائلة. وفي الفصل الرابع يدعو البابا إلى تقوية الاتحاد بين الكنيسة الكاثوليكية في لبنان وبلدان الاغتراب، وإلى الوحدة بين الكنيستين الكاثوليكية والأرثوذكسية، وإلى الحوار الإسلامي – المسيحي (الفصل الخامس) في بلد يجب أن يكون مثالًا للعيش المشترك. فهذا الحوار يجب أن يستكشف ويطاول جل جوانب الحياة المشتركة من أجل بناء مجتمع أكثر عدلًا وأكثر أخوّة. كما يجب أن يتواصل على صعيد الحياة اليومية، والعمل، والحياة الاجتماعية حيث يتعلم البشر أن يقدروا بعضهم البعض. ويوضح البابا، إزاء الحوار الإسلامي – المسيحي، بأن المسيحيين والمسلمين عاشوا جنبًا إلى جنب وطوال قرون طويلة تارة بسلام وتعاون وطورًا بمواجهة وصراعات، لذلك فإن المسيحيين والمسلمين مدعوون إلى إيجاد الطريق الذي لا بد منه للعيش معًا ولبناء المجتمع من خلال الحوار الذي يحترم أحاسيس الأفراد والطوائف المختلفة. وعلى اللبنانيين ألا ينسوا هذا الاختبار الطويل للعلاقات، وهم مدعوون إلى استعادته من دون ملل من أجل خير الأفراد والأمة بأجمعها، إذ لا يمكن التفكير، بين أشخاص ذوي إرادات طيبة، أن أعضاء مجتمع بشري يعيش أفراده على أرض واحدة، يمكن أن يخشى بعضهم البعض، أو أن يقفوا بمواجهة بعضهم البعض، أو أن يرفض بعضهم البعض الآخر باسم دياناتهم. ودعا البابا اللبنانيين إلى المحافظة بصورة لا تقبل الضعف على روح الأخوّة بينهم، وإلى بناء نظام سياسي واجتماعي عادل منصف ويحترم الأفراد وكل الميول التي تكونه من أجل بناء بيت مشترك.

في الفصل السادس، «الكنيسة في خدمة المجتمع»، ذكّر البابا بمكانة الكنيسة داخل المجتمع لأن لرسالتها بعدًا اجتماعيًا يستوحي الشهادة الإنجيلية. «إن إعادة بناء المجتمع اللبناني ضرورة، من أجل تخطي الأزمة الاقتصادية ومن أجل تكوين مجتمع لا يكون فيه أحد مهمشًا. وفي هذه الروحية يرى الكاثوليك في لبنان أن عليهم أن يعملوا بثقة مع أشقائهم، وخصوصًا في مجال خدمات التربية والصحة والإعلام، وكذلك في

مجال الحياة السياسية (...) وفي هذا المجال الأخير – الحياة السياسية – ليس على الكنيسة أن تلتزم مباشرة، إلا أن المؤمنين العلمانيين الذين ليس بإمكانهم مطلقًا أن يتراجعوا أو يتنازلوا عن المشاركة في السياسة، إنما ينجزون خدمة حقيقية للإنسان وللمجتمع الوطني».

«حقوق الإنسان» كان موضوع النداء الذي ختم به البابا «الإرشاد الرسولي»، معتبرًا إياها «العنصر الأساسي لدولة القانون»، وداعيًا المواطنين اللبنانيين بمجملهم حتى يعملوا كل ما في وسعهم كي تكون حقوق الإنسان محترمة بشكل كامل. وعاد مجددًا داعيًا إلى الوحدة وإنجاح تحدّي المصالحة والأخوّة والحرية: «إن الاختلافات والخصوصيات داخل المجتمع، وكذلك تجارب التمسّك بالمصالح الشخصية أو الطائفية يجب أن تتراجع إلى المكانة الثانية (...) إن لبنان، ولأنه مكوّن من طوائف مختلفة، فهو مثابة أرض مثالية»، وأشار إلى أنه سمع الممثلين المسلمين، أثناء السينودوس، يؤكّدون أن لبنان من دون المسيحيين لن يكون لبنان. وآخر كلمات الإرشاد الرسولي كانت دعوة البابا إلى تجدّد راعوي حقيقي، وإلى التزام متين أكثر في المجتمع، وقال: «إن اللبنانيين مدعوون إلى إنجاح تحدّي المصالحة والأخوة لكي يستعيدوا كلهم الرجاء، عند ذلك ينبت الشعب مثل النخيل، وينمو مثل أرز لبنان».

أحدثت الزيارة، والإرشاد، للتو، دينامية سياسية ووجدانية، خاصة على صعيد العمل الراعوي الكاثوليكي وبالأخص في صفوف الشبيبة.

لكن الصدمة أو الدينامية السياسية – الوجدانية (على الصعيد الوطني العام) بدت متلاشية بعد شهور قليلة من الزيارة، رغم أن هذه المبادرة الفاتيكانية التاريخية التي حملت في عناوينها الوطنية اللبنانية، ملامح إنقاذية، وقوبلت بترحيب إسلامي لا يقل حماسة علنية عن العناية المسيحية بها.

أجملت «النهار» (١٥ أيار ١٩٩٨، ص٦) ما آلت إليها الزيارة وما بقي من الإرشاد الرسولي في ذكراهما الأولى، بما يلي:

في الميدان الكنسي شُكّلت لجان عمل ونظّمت ندوات وأُطلقت مبادرات، ولكن نتائجها بقيت، إما قيد الدرس أو محدودة مقارنة بـ «الثورة التجديدية» التي أطلقها الإرشاد على مستويات عدة ترتبط بالمفاهيم والعلاقات وقطاعات المجتمع المختلفة.

أما في الميدان السياسي الوطني فإن الصحوة التي أحدثها هذا الرجاء (والإسم الرسمي أو العنوان كان: «الإرشاد الرسولي – رجاء جديد للبنان») سرعان ما اغتيلت بعدما تلاشت مفاعيل «الصدمة الأولى» وبروز مؤشرات أوحت أن العوامل التي أجهضت اتفاق الطائف وساهمت في الانقلاب عليه تجعل من الإرشاد مجرد «وثيقة» أو نص مؤجل.

الحوار الإسلامي – المسيحي كان أكثر حيوية قبل الإرشاد وصار أقل حرارة بعده لأنه تحوّل «حوارًا تحت المعاينة».

الحوار بين السلطة والمسيحيين استمرّ ممنوعًا (يُلاحظ أنه وحتى اليوم – صيف العام ٢٠٠١ – لا يزال الحكم يدير ظهره لكل دعوة من أجل أن ترعى الدولة حوارًا أو مؤتمرًا وطنيًا) ولم تؤد محاولات تحريكه إلا إلى مزيد من قفل الأبواب في وجهه.

الحوار بين المسيحيين وسورية انتهى قبل أن يبدأ لأن «الحوار هو بين دولتين» (هذا المنطق لا يزال نفسه حتى اليوم – صيف ٢٠٠١)، ولا مكان للطوائف في العلاقة بين الدول.

وبعدما قفلت أبواب الحوار، الذي حضّ عليه الإرشاد، صارت مضامينه الأخرى أسيرة الواقع السياسي المأزوم، ما عزّز أنصار «النداء الأخير» عند المسيحيين وعزّز ممانعة بعض المسلمين في ملاقاة الروح الجديد الذي أطلقه الإرشاد.

ومن يعاين الخطاب السياسي لأطراف الحكم والآخرين يكتشف حجم التجاهل لـ «وصايا» الوثيقة التأسيسية التي تضمّنها الرجاء.

وثمة من يقول، في هذا السياق، ان حكم الطائف لن يكون أمينًا (وليس بمقدوره) للوثيقة ولن يجعلها رافعة وطنية لترميم الحياة السياسية ورفدها بدينامية قادرة على جبه المشكلات وتصحيح الاختلال والوصول إلى وفاق وطني حقيقي (وهذا ما ثبت فعلًا وبوضوح جلي حتى بات كل لبناني، ولو في أنأى قرية لبنانية، يتساءل عن السر الكامن وراء عدم مبادرة الدولة لرعاية كل حوار أو مصالحة حقيقية؛ وليس هذا فقط، بل عرقلتها لكل إمكانية إجراء مثل هذا الحوار أو المصالحة، رغم الدعوات المتكررة لذلك، ومنها دعوات أطلقها بعض أهل النظام نفسه، وفي مقدمتهم وليد جنبلاط).

مستقبل المسيحيين اللبنانيين (مناقشة):

زخّمت زيارة البابا من حديث «وجود» أو «قضية» المسيحيين اللبنانيين، كأقلية في العالم العربي الإسلامي، وتكاثرت الدراسات حولها وتوّجت أخيرًا (صيف ٢٠٠١) بصدور كتاب «هواجس المسيحي اللبناني، مقالات وحوارات» (منشورات دار بيسان) يجمع مقالات كل من: هيام ملاط، جورج صبرا، حبيب بدر، جبران تويني، وائل خير، فريد الخازن وسيمون كرم، الذين اتفقوا على النقاط التالية:

١. اعتراف بتضاؤل الوجود المسيحي في لبنان نتيجة الهجرة والتجنيس والأوضاع الاقتصادية المتدهورة.
٢. الإقرار بتقلص الدور الاقتصادي والثقافي والسياسي المسيحي.
٣. تأكيد الإحساس بالغبن والخيبة اللذين يعانيهما المسيحي اللبناني.
٤. وكل ذلك رغم دور المسيحي الطليعي وتضحياته وانخراطه الايجابي في قضايا العرب الكبرى.

وقد داخلت هذه النقاط المشتركة آراء، أبرزها:

هيام ملاط: إن هجرة المسيحيين المتعاظمة يومًا بعد يوم (من لبنان ومن الشرق عمومًا) هي في الحقيقة انسحاب لا يبرّره العوز أو الخوف أو الاضطهاد. وثمة خطاب إسلامي قد ينجح في معالجة هذه المشكلة الحقيقية، وهي مشكلة بالنسبة إلى المسلمين أيضًا لأن المجتمعات الإسلامية ستخسر، بانسحاب المسيحيين، عنصر التفاعل الحضاري.

جورج صبرا: إن مكمن التحدّي، في هذه المشكلة، هو النجاح في بناء وطن «متعدد ثقافيًا موحّد سياسيًا».

حبيب بدر: ليس هناك مانع وطني أو قومي أو سياسي أو فلسفي أو عقائدي أو حتى ديني يحول دون الاستثمار الايجابي للطائفية المتجذرة في الشرق في سبيل انشاء مجتمع صحيح ودولة حديثة. ومن الهواجس المقلقة، لدى بدر، وغيره من الكتاب، مسألة نهائية الكيان اللبناني ومشروع الدولة الإسلامية الذي يمكن أن يمثّله انتصار حزب الله وتحوّل المسيحيين معه إلى ذميين أو مواطني درجة ثانية.

جبران تويني: المسيحي اللبناني خائف ويجب إزالة هذا الخوف، لأنّ «إذا زال مسيحيو لبنان، لن يكون هناك لبنان».

وائل خير: إن «قتل المسيحية في لبنان كان بالاقتتال الداخلي بين العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع. أما وثيقة الوفاة وحصر الإرث وتوزيع التركة فقد تعهدتها وثيقة اتفاق الطائف».

فريد الخازن: إن التراجع في الدور المسيحي ليس مرتبطًا بالحرب اللبنانية أو بانتهائها، وانه في حقيقته عائد إلى تراجع ديموغرافي بدأ مع بداية القرن العشرين بفعل الهجرة التي تختلف بين قطر عربي وآخر تبعًا للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية. ولهواجس المسيحي اللبناني ما يبرّرها: القوانين الانتخابية منذ بدء تطبيق اتفاق الطائف، الزعامات الأساسية تمثّل الطوائف الأخرى في السلطة التنفيذية (والتشريعية) في حين أن المسيحيين تمثّلهم زعامات لا قواعد شعبية لها، مرسوم التجنيس الذي شكّل انقلابًا ديموغرافيًا لمصلحة المسلمين، إضافة إلى التعامل المتحيز وتراجع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان...

سيمون كرم: ركّز على الهاجس الأهم: «نهائية الوطن اللبناني».

ثمة وجهة نظر مهمة من حيث أن كثيرًا من اللبنانيين، من المسيحيين والمسلمين، مقتنعون بها، وتعود في جذورها، كما في رؤاها، إلى فكر أحزاب ومنظمات ما كان يسمّى، قبل الحرب وأثناءها، «الحركة الوطنية» (اليسار اللبناني)، أعاد طرحها، ناقدًا الكتاب المذكور، كرم الحلو (كاتب لبناني، «الحياة»، ٢٥ تموز ٢٠٠١) في قوله:

«يبقى الكتاب (هواجس المسيحي اللبناني) في خطه العام أسير هواجس طائفية التي قد يكون لها بعض المشروعية نتيجة ما هو سائد في لبنان والمنطقة، إلا أن باعثها الأساسي هو صيانة المعادلة بين الطوائف اللبنانية، تلك التي جهد النظام الطائفي في لبنان إلى الإبقاء عليها من دون جدوى منذ نظام القائمقاميتين إلى نظام الطائف. وسيظل المسيحي اللبناني في قمقم مخاوفه وهواجسه والمجتمع اللبناني مهددًا بالحرب الأهلية المتجددة طالما بقي مهيمنًا هذا النظام الطائفي المتناقض في العمق مع حقوق الإنسان.

«إن الرهان على النظام الطائفي لم يجلب للمسيحي اللبناني ولا لسواه إلا الأزمات المتجددة والانزلاق المتواصل نحو الآفاق المسدودة. ولقد كانت تجربة غيتوات الحرب الطائفية، بممارساتها المنافية لحقوق الإنسان والقمع الذي فرضته حتى على رعاياها بالذات، شاهدًا حيًا على أن لا مستقبل للمسيحي ولا للمسلم اللبناني إلا في الدولة الوطنية المدنية التي تتعامل مع مواطنيها من مبدأ المواطنة لا تبعًا لانتمائهم الطائفي.

«إن المحاولات التي بذلت قبل الحرب اللبنانية، وفي خلالها وبعدها لأدلجة التميّز الطائفي التي ما انفكّت تعصف بعالمنا المعاصر من دون هوادة منذ ثمانينات القرن العشرين إلى الآن. فالهجرة التي جاءت في مقدمة «هواجس المسيحي اللبناني» ليست خصوصية مسيحية وإن تكن أكثر حدة لدى المسيحيين بفعل علاقاتهم التقليدية مع

الغرب وانفتاحهم عليه منذ قرون، بل إنها طاولت الطوائف اللبنانية الأخرى بنسب متقاربة على ما أشارت إليه دراسة لبطرس لبكي في «المستقبل العربي» ٢٠٠١/٢.

«إن الهجرة من لبنان ومن العالم الثالث كله هي الظاهرة الرديفة لعولمة متوحشة تحيل شعوب هذا العالم إلى الفقر والأمية وانسداد سبل البقاء والاستمرار. والعولمة ذاتها هي التي تهدّد الكيانات الصغيرة وتسوقها بلا رحمة إلى أنماطها الاقتصادية والثقافية بحيث لم يعد في الإمكان مقاومتها من دون الانخراط في تكتلات واتحادات إقليمية أو قومية على قاعدة الحد الأدنى من القيم والمصالح المشتركة، وفي قيام الاتحاد الأوروبي مثل ساطع على ذلك».

◆ أحداث ١٩٩٨

فتح «المعركة» الرئاسية وكشف حساب بانجازات عهد الهراوي وأخطائه: استُهلّ العام ١٩٩٨ على وقع كلمة الرئيس الياس الهراوي في قداس عيد الميلاد (٢٥ كانون الأول ١٩٩٧) في بكركي ورأسه البطريرك الماروني نصر الله صفير، قال، في ختامها مشيرًا إلى الكرسي التي جلس عليها: «إن هذه الكرسي ستكون لغيري في الميلاد المقبل إن شاء الله لأننا في بلد ديمقراطي». وفي معرض كلمته نظر إلى البطريرك وخاطبه قائلًا: «يطالب صاحب الغبطة دائمًا بالحرية، وهو محق في ذلك. لكنني أعتقد بأننا لم ننضج سياسيًا واجتماعيًا بما فيه الكفاية لكي نستفيد من الديمقراطية (...) الحرية التي نريدها لجنوب لبنان وبقاعه لا تستكمل إلا بخروج القوات الاسرائيلية. ولتتأكّد يا صاحب الغبطة، انه عندما يتحرر جنوبنا وبقاعنا الغربي، عندئذ لا نعود بحاجة إلا لأن يكون لدينا استقلالنا وحريتنا». بهذا اعتبر الهراوي أن العوائق التي تحول دون تحقيق الاستقلال الناجز هي الاحتلال الاسرائيلي الذي يؤخّر عملية تنفيذ الوعد السوري بإعادة انتشار القوات السورية.

أدخل هذا الخطاب اللبنانيين، ومعهم المرشحين الرئاسيين (عدد من الشخصيات المارونية كالعادة) ومختلف الشخصيات والزعماء اللبنانيين، في دائرة حديث «الرئيس المرتقب»، كما في دائرة ثانية متصلة مباشرة بالأولى: ماذا تريد سورية ومَن تريد؟. وطال الحديث، ومضت الأشهر الطويلة، حتى ومضى الصيف واقترب جدًا الموعد الرئاسي، وسورية، على غير عادتها، لم تقل كلمتها الفصل في الموضوع. وتناقلت الأنباء، في الأثناء، أن اللواء الركن غازي كنعان أرسل إلى دمشق ملفًا ضخمًا تضمّن المعلومات التي يجب أن يطّلع عليها الرئيس حافظ الأسد، بما فيها سيرة كل مرشح ونهجه السياسي. وقد تردّد في بيروت أن الملف تضمن الأسماء التالية: قائد الجيش العماد إميل لحود، الوزير جان عبيد، النائب نسيب لحود، الوزير ايلي حبيقة، النائب بيار حلو، الوزير ميشال إده، النائب روبير غانم، حاكم البنك المركزي رياض سلامة، النائب بطرس حرب، النائب بيار دكاش، مخايل الضاهر والوزير فوزي حبيش.

حديث التمديد للرئيس الهراوي، أقله لسنة واحدة، لم يُستبعد، والمنطق الذي روّج لهذا الأمر استند على أن هذه المدة القصيرة لا تعتبر صدمة للشعب الذي ينتظر التغيير، وعلى أن الوضع الإقليمي المتفجّر لا يسمح لسورية بتطبيق فترة إختبار، الأمر الذي يشجّعها على التمديد سنة واحدة بانتظار إعداد خليفة للرئيس الهراوي في ضوء الأوضاع الإقليمية التي قد تصبح أكثر جلاءً خلال هذه السنة.

«المرشحون الموارنة» الذين وردت أسماؤهم في «الملف» أخذوا ينتقون عباراتهم بعناية فائقة.

الرئيس عمر كرامي، اعترف، على رغم دنو الموعد الرئاسي، بأن صورة الانتخابات لم تتوضح بعد في ذهنه. الرئيس رفيق الحريري حدّد مواصفات الرئيس بثلاث: أن يكون صديقًا لسورية، ومقبولًا من المسلمين ومرضيًا عنه من المسيحيين. الرئيس سليم الحص طالب بـ«رئيس ينشر مناخ النظافة والعدالة والقيم في وقت يستشري الفساد في الإدارة والمجتمع، ويخبو مبدأ المحاسبة، ويهتزّ نظام القيم أمام هجمة المادة بحيث أصبح الجشع سمتًا وصراطًا». الوزير وليد جنبلاط طالب برئيس يمنع انزلاق البلاد إلى الهوة وإنقاذ نفوذ رئاسة الجمهورية ومجلس النواب «لأن الدولة أصبحت جزءًا من الاستملاكات الخاصة».

في الأسابيع الأخيرة من موعد الانتخابات الرئاسية، أجمع «المراقبون على القول بأن قرار الاختيار لن يتخذ إلا في آخر شهر من نهاية المدة الدستورية. ومع أن دور الاقتراح الذي أعطي سابقًا للولايات المتحدة قد جُيّر إلى فرنسا، إلا أنه من المؤكّد أن سورية لا تقبل بمشاركة أي فريق في قرار يتعلق بأمنها القومي. ويسود الاعتقاد في

دمشق بأن التغيير الذي شهدته القيادة السورية، يجب أن ينسحب على لبنان أيضًا، لأن خطورة التقيّح السياسي والاهتراء الاقتصادي ستدعم مخططات التفجير...» (سليم نصّار، «الحياة»، ١٥ آب ١٩٩٨).

وعرفت الأشهر الأخيرة من عهد الهراوي، الذي تنتهي ولايته في **٢٤** تشرين الثاني **١٩٩٨**، سيلًا من المديح له اشترك فيه كل العاملين تحت السقف السوري من موالين ومعارضين. الأمر الذي ترك انطباعًا لدى اللبنانيين أن تمديدًا ثانيًا للرئيس لن يحصل، وان سورية لا تريد أن يبدو العهد المقبل مناقضًا للعهد المنقضي. واتفق المادحون في تعداد الإنجازات التالية:

- إرساء الأسس الصحيحة والثابتة للعلاقة المميزة بين لبنان وسورية التي نصّ عليها اتفاق الطائف، والسمة الأساسية لهذه العلاقة التكامل والتنسيق والتعاون بين البلدين.
- اقتران هذه السمة بسمة أخرى هي اعتراف سورية بنهائية الكيان اللبناني وباستقلاله وسيادته، وهو أمر كان دائمًا موضع شك عند جهات لبنانية عدة. وقد تمّ ذلك بصورة مباشرة بقول الرئيس حافظ الأسد أكثر من مرة، وخصوصًا في حفل توقيع «معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق»، إن اللبنانيين والسوريين شعب واحد في دولتين مستقلتين.
- قرار الهراوي إزالة تمرّد العماد ميشال عون، وما يضاعف من أهمية هذا القرار (والإنجاز) تردد مسؤولين في حكومة الهراوي في اعتماد الخيار العسكري مع عون.
- حل الميليشيات العسكرية وجمع الأسلحة.
- سيطرة الدولة على المخيمات الفلسطينية.

وقد أثار هذا القرار في حينه ترددًا عند بعض الوزراء مشابهًا للتردّد الذي أثاره قرار إزالة تمرّد عون. لكن الهراوي لم يأبه لذلك، واعتمد على الجيش وكذلك على دعم الرئيس الأسد.

- الاستعانة برفيق الحريري رئيسًا للحكومة الذي نجح في إرساء أسس استقرار نقدي معقول، والذي كاد أن ينجز بنية تحتية سليمة وكاملة رغم «الكلفة الباهظة».

في مقابل هذا الكشف بالإنجازات، طرح كشف بالأخطاء التي حجبت فداحتها الإنجازات وأثارت نقمة شعبية:

- بقاء «جزر أمنية» فلسطينية في الجنوب، وتفسير ذلك بربطه بالبعد الاقليمي لم يكن مقنعًا كثيرًا.
- كذلك «جزر أمنية» لبنانية (حزب الله) لم يقدم الهراوي تفسيرًا كافيًا لها، على أساس أنها ليست ميليشيا، وأن عملها محصور في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي. فقد لاحظ الكثيرون أنه كان على شيء من الارتباك إزاء هذا الأمر.
- فشله، مثله مثل غيره من أركان النظام، في إقامة دولة المؤسسات والقانون، وانخراطه في لعبة «الترويكا» التي أساسها المحاصصة على قاعدة المصحلة الشخصية وما جرّته من هدر وفساد وإفساد.
- عدم استيعابه للمسيحيين المهزومين عسكريًا (في نهاية الحرب)، فاستمرّ شعورهم بالهزيمة نتيجة لمختلف أوجه الأداء الرسمي إزاءهم.
- محاولته خلق أعراف جديدة تتجاوز الدستور، ما أزعج فئات لبنانية كثيرة كان يمكن أن تنتقل إلى ردات فعل لولا الكابح السوري. ومحاولاته هذه كانت في أغلب الأحيان لإظهار «مارونيته» وحرصه على «الدور الأول» للرئيس رغم الدستور الجديد، وكثيرًا ما كان يلجأ، في هذا السياق، إلى طرح موضوع «التعديلات الدستورية». لكن سرعان ما كان يتبيّن أن الأمر لا يعدو كونه من منطلق نكاية أو خلاف بينه وبين ركني الترويكا الآخرين، رئيس مجلس النواب نبيه بري أو رئيس الحكومة رفيق الحريري.
- تغطيته للمسؤولية السورية (المعترف بها دوليًا وإقليميًا) في عدم تنفيذ اتفاق الطائف نصًا وروحًا، وللتجاوزات السورية في مواضيع عدة، كمسألة المخطوفين والمفقودين، ومسألة العمالة السورية في لبنان، ومسألة عدم التكافؤ في التعامل التجاري...

- عمله على تمديد ولايته لمرة ثانية رغم ما كان أعلنه في بكركي يوم عيد الميلاد في **٢٥** كانون الأول **١٩٩٧**، ورغم الإرادة الشعبية الجارفة والمتلهفة لرؤية رئيس جديد.

مشروع قانون الزواج المدني ومسألة إلغاء الطائفية السياسية: في آذار ١٩٩٨، طرح رئيس الجمهورية مشروع قانون الزواج المدني الاختياري، وأقرّه مجلس الوزراء بأكثرية **٢١** صوتًا في مقابل رفض خمسة وزراء ورئيس الحكومة رفيق الحريري وامتناع وزير واحد عن التصويت هو سليمان فرنجية. ومع ذلك أوقف هذا المشروع بسبب ما أثاره من زوبعة طائفية وسياسية هددت السلم الأهلي. وأجمعت المرجعيات الدينية الإسلامية على رفضه، كما أعلن البطريرك الماروني نصر الله صفير (٢٢ آذار ١٩٩٨) رفض المشروع معتبرًا أنه «خروج على تعاليم الكنيسة»، وواضعًا موقفه في إطار التضامن مع المراجع الإسلامية في رفضها لهذا المشروع، وقال: «تقضي المساواة أمام القانون في لبنان بالوقوف في هذا المجال إلى جانب إخواننا المسلمين». وكان مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام مهدي شمس الدين أعلنا رفضهما مشروع الزواج المدني لأنه «يمس جوهر عقيدة المسلمين وإيمانهم الديني».

فكرة اعتماد الزواج المدني الاختياري ليست جديدة في لبنان، ولم يكن الرئيس الهراوي أول مَن طرحها. ففي الخمسينات طالب المحامون، بينهم عميد حزب الكتلة الوطنية ريمون إده، بإصدار قانون يشرّع الزواج المدني الاختياري. فقامت معارضة قوية في وجههم اجتمعت فيها المؤسسة الحاكمة والمؤسسات الدينية المسيحية والإسلامية، أعلن المحامون إزاءها إضرابًا عامًا شلّ القضاء طوال ثلاثة أشهر، لكن دون نتيجة.

النخب الثقافية والسياسية، ومعها الأحزاب العلمانية خاصة الشيوعي والسوري القومي الاجتماعي، استمرّت في إثارة الفكرة لكن من دون أثر يذكر لدى أوسع الفئات الشعبية المسيحية والإسلامية. وعندما اندلعت الحرب (**١٩٧٥**) غاب موضوع الزواج المدني عن التداول خصوصًا بعدما اتخذت هذه الحرب طابعًا طائفيًا.

عندما انتهت الحرب، تضمّن اتفاق البرلمانيين في الطائف بندًا ينص على آلية إلغاء الطائفية



المفتي الشيخ محمد قباني وسط عدد من رجال الدين المسلمين في تجمّع معارض لمشروع الزواج المدني.

السياسية بعد أول مجلس نيابي مختلف. لكن أحدًا من المسؤولين أو من الطبقة السياسية أو الدينية لم يطرح ضرورة المباشرة بتنفيذ بند إلغاء الطائفية السياسية. ولم يكن العامل الكامن وراء ذلك تفاقم الطائفية عند اللبنانيين وتحويلها مذهبية فقط بل كان نوعًا من التواطؤ الضمني بين الأطراف اللبنانية كلها وممثليها، سواء الذين في السلطة أم خارجها فضلًا عن مرجعياتها الدينية. وقد رأى المحللون أن نقاطًا عدة تقف وراء هذا «التواطؤ – التسوية» الذي ارتضاه الجميع رغم نص دستور الطائف عليه:

– الموقف المسيحي العام بعنوانه العريض: لماذا إلغاء الطائفية السياسية فقط من دون إلغاء الطائفية في الدولة؟ أليس في ذلك مصلحة للمسلمين دون المسيحيين؟.

– غياب الوفاق الوطني الفعلي الذي أسهم فيه عدم اكتمال تطبيق اتفاق الطائف، أو تطبيقه اجتزاء.

– الانشغال الكامل لأركان النظام، وتحديدًا الترويكا، بمصالحهم على حساب مصالح الوطن. ويذهب المحللون إلى حد اعتبار أن ما جرى في جلسة مجلس الوزراء التي بحثت في مشروع قانون الزواج المدني والاختياري (آذار ١٩٩٨) لم يكن نتيجة إيمان الرئيس الهراوي (الذي طرح المشروع) بالعلمانية وتحديدًا بالزواج المدني، ولا نتيجة إيمان الرئيس بري بإلغاء الطائفية السياسية، بل نتيجة صراع بين الرؤساء الثلاثة على الموقع الأول لكل منهم.

– أما ما لوحظ من عدم إقدام سورية على أي مبادرة في الموضوع رغم أن نظامها السياسي هو الأقرب بين الأنظمة العربية للأخذ بمبادئ العلمانية، فمردّه الأساسي إلى خطورة الموضوع وحساسيته. إذ لا يعرف أحد كيف يمكن الاستمرار بطرحه وإيجاد الحل في ظل رفض إسلامي للزواج المدني يقابله رفض مسيحي لإلغاء الطائفية السياسية. فليس من مصلحة سورية كسر إرادة معظم هؤلاء خشية تحوّل لبنان، عن اقتناع لدى البعض وعن اضطرار لدى البعض الآخر، ضدها مع ما يثيره ذلك من احتمال استعماله من اعدائها وأعداء لبنان.

بعد انتخاب الرئيس إميل لحود، وقبل ٢٦ يومًا من انتهاء ولاية الرئيس الهراوي، وجّه الأخير (٢٨ تشرين الأول ١٩٩٨) رسالة إلى المجلس النيابي يحضه فيها على الشروع في تشكيل الهيئة الوطنية عملًا بمضمون البند (ز) من وثيقة الاتفاق الوطني، ومهمتها درس الطرق الكفيلة لإلغاء الطائفية. ومما جاء في الرسالة: «... انني أتطلع إلى إلغاء الطائفية من جذورها حتى نستأصل أسباب التناحرات المذهبية المتلاحقة في مجتمعنا وعلى أرضنا...».

. **الانتخابات البلدية والاختيارية (أيار – حزيران ١٩٩٨)**: بعد تأجيل متواصل لمدة ٣٥ سنة (آخر انتخابات بلدية جرت في العام ١٩٦٣) بسبب «الظروف الأمنية» جرت هذه الانتخابات في أيار – حزيران ١٩٩٨، ولم تشمل كل المدن والبلدات والقرى بسبب ظروف استثنائية كانت تعيشها بعض المناطق مثل الشريط الحدودي الخاضع للاحتلال الاسرائيلي ومثل عدد من قرى الجبل والساحل التي لم يعد أبناؤها أو معظمهم إليها بعد التهجير (عادت وجرت، تباعًا، في عدد من هذه القرى، كما جرت، بعد التحرير، في الشريط الحدودي وفي منطقة جزين، في أيلول ٢٠٠١).

ظل اللبنانيون يعتقدون أنها لن تجرَ حتى الأيام القليلة السابقة على إجرائها فعليًا، إذ كانت حكومات الطائف تحدثت كثيرًا عن إجرائها في الماضي، ثم اتخذت في مرحلة معينة قرارًا بإجرائها ثم أرجأتها سنتين، كما انها حاولت إرجاءها مرة ثانية في مطلع ربيع ١٩٩٨ إلا أن المجلس الدستوري عطل محاولتها. ومن الطبيعي أن تثير هذه الانتخابات السؤال عن الموقف السوري إزاءها ولماذا سمحت سورية بها.

من مجمل ما قاله المراقبون والمحللون لهذا «السماح» يمكن استخلاص النقاط التالية:

– طرح اسرائيل، بما يشبه الحملة، لموضوع تنفيذ القرار ٤٢٥، ما قد يشكّل «اختراقًا سياسيًا» للبنان. فرأت سورية إشغال اللبنانيين بالانتخابات، والانفتاح، من خلالها، على المعارضة. هذا إضافة إلى أن دمشق باتت مقتنعة بأن فوز أخصامها بعدد من المجالس البلدية لن يغير في الواقع شيئًا لأنهم موجودون أصلًا، ولأن اشتراكهم يُظهر مدى حجمهم الحقيقي من جهة، ويساعد على تنفيس الاحتقان الذي يشعرون به والذي قد تتضرر منه هي بالذات من جهة ثانية.

– التجاوب مع دعوات المجتمع الدولي (وخاصة الولايات المتحدة) الداعي إلى تعميق الممارسة الديمقراطية في لبنان. فكان إجراء هذه الانتخابات، في نظر سورية، أبلغ رد على اتهامات معاونة رئيس اللجنة الخارجية في الكونغرس الأميركي (هيلمز) التي زارت بيروت في مطلع ١٩٩٨، واتّهمت المسؤولين بتعطيل العمل الديمقراطي ومصادرة القرار الوطني لمصلحة دمشق.

– «استندت سورية أيضًا إلى اقتناع بضرورة تكريس توازنات معينة في لبنان بين المرجعيات السياسية والأحزاب والطوائف والمذاهب. وهو توازن ضروري للبنان، مثلما هو ضروري لسورية، لأنه يجعل أطرافه في حاجة إليها ويحول دون استئثار قطب سياسي أو مرجع رسمي أو حزب ديني بطائفة أو بمذهب أو بمحافظة أو بمدينة، وتاليًا دون نجاح أي من هؤلاء في مناقشة سياسة سورية في لبنان، وفي التجرؤ على الاعتراض وربّما لاحقًا في رفضها» (نعوم سركيس، «الوسط»، العدد ٣٣٤، ٢٢ حزيران ١٩٩٨، ص٣٠-٣١).

وجرت الانتخابات البلدية والاختيارية، وشارك فيها معارضو الطائف أنفسهم (التيار الوطني الحر بزعامة العماد ميشال عون) وباقي الأحزاب والزعامات المسيحية المعارضة التي قاطعت الانتخابات النيابية السابقة لأن الدولة، بنظرهم، لا تملك حق السيادة الوطنية ولا حرية القرار السياسي. لكن مشاركتهم في هذه الانتخابات البلدية عزوها إلى جملة أمور: يأسهم من السباحة ضد التيار بعدما خذلتهم الدول الكبرى، وخصوصًا الولايات المتحدة وفرنسا من جهة، واعتبارهم، من جهة ثانية، أن السلطات الرسمية الضاغطة لا تملك، في الانتخابات البلدية والاختيارية، هامشًا واسعًا للتدخّل، إذ ينحسر نفوذها جدًا على صعيد القرى والأحياء والعائلات. لذلك اعتبر زعماء المعارضة المسيحية أن اختبار الانتخابات البلدية يمثّل التحدّي الحقيقي لأظهار الشعبية التي يتمتعون بها.

وثمة تفسير آخر لأسباب مشاركة المعارضة المسيحية هذه المرة مؤدّاه أن دمشق هي التي أوحت لقيادة هذه المعارضة بأن عملية الانفراج السياسي ستكون امتدادًا لعملية الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية (كانت دمشق، قبل موعد الانتخابات، أفرجت عن دفعة منهم)، وأن الأحاديث الايجابية المنفتحة التي أدلى بها الرئيس أمين الجميّل والعميد ريمون إده والعماد ميشال عون ستترجم بلغة الاستيعاب والمشاركة الفعلية. وقد ربط المراقبون ذلك بـ«ملفات التحديث» التي كان بدأ يستلمها الدكتور بشّار الأسد في سورية.

جرت الانتخابات البلدية والاختيارية، إذًا، وخاضتها القوى المسيحية المعارضة، كما سائر القوى الفاعلة. وأسفرت نتائجها عن ضعف نسبي لتيار العماد عون قياسًا على ما كان عليه من سيطرة على الساحة الشعبية المسيحية قبل سنوات. فسقط مرشحوه في العاصمة، ولم يحققوا نتائج باهرة في مناطق أخرى، لا بل أن «التيار الوطني» الذي كان جمع تيار عون مع حزب الوطنيين الأحرار ومناصري أمين الجميّل، فرطته الانتخابات عمليًا على رغم استمراره نظريًا. وشارك حزب الوطنيين الأحراب بشخص رئيسه دوري شمعون في انتخابات دير القمر البلدية وفي الانتخابات الاختيارية في العاصمة على رغم مقاطعته انتخاباتها البلدية. واشتركت القوات اللبنانية المحظورة منذ سنوات ولكن تحت يافطة «مرشحو تيار القوات

اللبنانية»، بمعنى أنهم قريبون منها وليس أعضاء فيها (حققت فوزًا بارزًا في بشري). وفاز أنصار المعارض الأكبر الدكتور ألبير مخيبر في بيت مري، والنائب نسيب لحود في بعبدات، ونجح بعض محازبي الكتائب في أماكن معينة، وعاد النائب مخايل الضاهر إلى الساحة الشعبية قويًا في القبيات ضد منافسه فوزي حبيش الذي كان اعتبر أنه من الهابطين بـ«المظلة» في انتخابات ١٩٩٦ النيابية.

وفي جملة ما أسفرت عنه نتائج هذه الانتخابات أنها حقّقت توازنًا بين قوى أساسية في البلاد. ففي الضاحية الجنوبية للعاصمة خسر الرئيسان نبيه بري ورفيق الحريري لمصلحة حزب الله. وفي صيدا ربح الحريري بعد معركة صعبة وبعد استعانته بحلفاء قد لا يبقون حلفاء. وفي الجنوب ربح بري وحركة «أمل» في صور، وحزب الله في النبطية، وتوزّع الاثنان البلديات الأخرى. وخفّفت هذه النتائج من حجم ما كان يقوله الحزب أن له الغالبية في الجنوب، وأظهرت أن للخدمات التي قدّمها بري للجنوبيين من خلال وجوده كركن أساسي في الدولة أثرها الكبير في الانتخابات. وفي الوقت نفسه عاد للتقليديين في الجنوب ولبعض اليسار والأحزاب تأثير أكبر مما كان يُظن.

لكن طرابلس قدّمت، في هذه الانتخابات، نموذجًا مؤسفًا في القياس الوطني التعايشي. إذ أعطت مثالًا على رفض الانسجام مع مبادئ العيش المشترك لأن نتائج الانتخابات كانت مخالفة لشعارات الطائف ومناقضة للانصهار الوطني والتوازن الشعبي؛ ذلك أنها تجاوبت مع دعوة الشيخ أبو ابراهيم في عدم التصويت للمسيحيين، الأمر الذي فشل الرئيس عمر كرامي في معالجته بسبب عجزه عن تجيير أصوات أنصاره ومحازبيه. لذلك فاز عضو واحد هو الأرثوذكسي سليم مسعد، بينما سقط كل مرشح ماروني وعلوي. وخشية أن تتكرر هذه التجربة المذهبية في بيروت أعطت دمشق الضوء الأخضر لرئيس الحكومة رفيق الحريري لكي يمنع تكرار هذه المشكلة حتى ولو اضطرّ إلى التحالف مع مرشحي تيار القوات اللبنانية ومرشحي حزب الكتائب. فجاءت النتيجة في بيروت في حدود المعايير المتوازنة والمشاركة الإسلامية – المسيحية المطلوبة.

في البقاع، تحالفت أمل وحزب البعث والحزب السوري القومي في مواجهة حزب الله في بعلبك، في حين أن جميع لوائح هذا الحزب انتصرت في الهرمل ومنطقتها. أما في زحلة فاعتبرت نتيجة انتخاباتها البلدية والاختيارية نكسة لرئيس الجمهورية الياس الهراوي الذي دعم لائحة نجله روي في مواجهة لائحة النائب ايلي سكاف التي شارك فيها جورج الهراوي النجل الأكبر للرئيس.

ثغرات هذه الانتخابات اعتبرت قليلة ولم تؤثر في اعتبارها ناجحة، وأكثر البعثات الدبلوماسية في بيروت أشادت بها، وذهب الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى حد تهنئة وزير الداخلية ميشال المر شخصيًا على إنجازه الانتخابي.

أخيرًا، هناك ثلاث ظواهر مهمة انطوت عليها هذه الانتخابات:

الأولى، ظهور قوة التيارات الإسلامية الأصولية في لبنان، السنية منها والشيعية، التي كثيرًا ما رأى المراقبون والمحللون أنها، وإن كانت منسجمة مع الخط السياسي لسورية، إلا أن طبيعة النظام السوري لا يرتاح إلى سيطرة الأصولية على هذه الطائفة أو تلك في لبنان.

الثانية، تزايد الإقبال على خوض غمار الانتخابات البلدية والاختيارية في العام ١٩٩٨ من قبل طبقة مثقفة لم تكن في السابق لتهتم بأقل من المعارك النيابية. وربّما تنامى الشعور بأهمية المجالس البلدية أثناء فترة الحرب واطلاع اللبنانيين الهاربين إلى أوروبا على طريق تطوير الديمقراطية عبر المجالس المستقلة إداريًا ومحليًا.

الثالثة، ترشّح رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون عن مقعد رئاسة بلدية دير القمر وفوزه به. فكان ذلك بمثابة مؤشر مهم لعودة المصالحة الدرزية – المارونية في الجبل، «تمامًا كما كان انتخاب والده رئيسًا للجمهورية بعد مرور مئة سنة تقريبًا على فتنة ١٨٦٠ مؤشرًا لإحياء المشاركة السياسية بين المختارة ودير القمر. وعلى رغم الخلافات الظاهرية التي كانت تطفو على سطح الأحداث بين الرئيس كميل شمعون والزعيم كمال جنبلاط إلا أنهما كانا يعترفان بنفوذهما المتوازي في تدبير شؤون الجبل، وكان الرئيس رشيد كرامي يتعمّد فضح تعاونهما الخفي ويردّد لازمة شهيرة تقول: كميل وكمال... متفقان في المنطقة... ومختلفان في المنطق» (سليم نصّار، «الحياة»، ٢٠ حزيران ١٩٩٨).

رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والصحافي

حسن صبرا: انتهت الترويكا في صيف ١٩٩٨، أي في أواخر عهد الهراوي، إلى خلاف شديد بين الركنين الهراوي والحريري، خلاف تكدست فيه كل تراكمات فترات التباعد بينهما التي ضاهت فترات التقارب. وزاد من الخلاف الموقف الصريح والمعلن للرئيس الحريري في معارضته لتجديد ولاية الرئيس مرة ثانية. وفي السياق، جاءت الصفعة – الحادثة الغريبة والمؤسفة التي سدّدها الرئيس الهراوي للصحافي حسن صبرا، والتي نزلت على الصحافة والرأي العام كـ«أم فضائح» العهد.

الكاتب والصحافي اللبناني سليم نصّار كتب عن الحادثة، وفي ضوئها الخلاف بين الهراوي والحريري، وعن الموقف المشرّف للصحافة إزاءها، ليستلّ بالأخير مثالًا عن دولة عالمثالثية (زيمبابوي) وفيه درس «يصفع» به المسؤولين اللبنانيين علّهم يعتبرون. ونظرًا إلى أهمية ما كتب ننقله حرفيًا («الحياة»، ٤ تموز ١٩٩٨):

«لأول مرة في تاريخ الجمهورية اللبنانية يقرّر رئيس الدولة الياس الهراوي أخذ ما يعتبره حقه... بيده. وهو حادث مؤسف تناوبت على دفعه إلى ذروة الانفعال أكداس من الخلافات

القائمة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة كان الزميل حسن صبرا أبرز ضحاياها. ويلاحظ كل مَن يزور القصر الجمهوري أن الهراوي لا يخفي امتعاضه من اتساع هيمنة الحريري على معظم قطاعات الدولة. وكثيرًا ما يطلب من زوّاره متابعته في العد على الأصابع العشرة لأهم الوزارات والمؤسسات الرسمية التي يسيطر عليها الحريري: البنك المركزي، وزارة المالية، وزارة البريد والبرق والهاتف، وزارة الأشغال العامة، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الاعلام، مجلس الانماء والإعمار، صندوق الإسكان، محافظة مدينة بيروت، شركة الميدل إيست المملوكة من البنك المركزي، سوليدير، إضافة إلى بنك «ميديترانيه» المالك لغالبية الحصص في أهم القطاعات الصناعية والزراعية. ويختتم الرئيس عادة حديثه عن هذه الهيمنة المستشرية بتأكيده أن كل الحملات الصحافية التي تُثار ضده وضد صهره الوزير فارس بويز هي بإيحاء وتوجيه صديقه القديم رفيق الحريري. وهو يعترف بأنه أخطأ ألف مرة عندما ألحّ على الرئيس حافظ الأسد بضرورة استبدال عمر كرامي برجل الإنماء والإعمار الحريري. وغالبًا ما يترحّم أمام زوّاره على أيام الدكتور سليم الحص الذي ضايقته مشاركته إلى حد دفعه للشكوى في دمشق بأن الحص يسأله استئذانه حتى في الذهاب إلى الحمّام. وعندما يفتح باب المقارنة يفسّر مشاركة الحريري في الحكم بأنها هيمنة طاغية على كل مرافق الحياة العامة. وفي ضوء هذا التصوّر الذي استحوذ على هواجسه، يعتقد الرئيس الهراوي بأن الافتتاحية التي كتبها رئيس تحرير مجلة «الشراع» (حسن صبرا) وعنوانها «يا رايح... كثّر قبايح» مستوحاة من أجواء قصر قريطم (أي قصر الحريري)، علمًا بأن انتقاد الزميل حسن صبرا لعهد الهراوي بدأ قبل وصول الحريري إلى رئاسة الحكومة.

«ولكن المضايقة من محتوى الافتتاحية بلغ حد الغضب الشديد لأنها أعلنت عن نهاية العهد في وقت يستعد الهراوي لتمديد ولايته الثانية...

ولأنها فسّرت إنجازات الرئاسة – ومنها مشروع الزواج المدني – بأنها قبائح مستهجنة.

«ولقد ربط بعض الصحف بين الدوافع الخفية لسلوك الرئيس وبين الحادث المؤسف، فكتبت جريدة «الميزان» الصادرة في لندن تقول: «صفعة للحريري على خد حسن صبرا». واستشهدت جريدة «الديار» بكلام نسبته للهراوي وهو يدافع عن نفسه ويقول: «الحريري يفتح كفّه بالمال... وأنا أفتح يدي بالضرب». ونقلت وكالات الأنباء هذه العبارة بهدف الكشف عن الأسباب العميقة لتطوّر الخلاف بين الهراوي والحريري على نحو قاد إلى ما وصفه رئيس الجمهورية بـ«الاستفزاز». ويؤكّد شهود الحادث أن الزميل صبرا تمنع عن تجاهل الرئيس أثناء التعزية بوالدة وزير الداخلية، ووقف أمامه لينبّهه إلى وجوده ظنًا منه بأن الهراوي كان منشغلًا بالحديث مع قائد الجيش العماد لحود، ولم يلحظ أن هذا الانشغال كان متعمدًا لأن الدم الزحلاوي كان يغلي في عروقه، ولأنه كان يفضّل أن يساعده صبرا على الصبر... وعلى عبور كأس الغضب!!.

«المادة ١٣ من الدستور اللبناني تكرّس حرية الرأي قولًا وكتابة وطباعة. وهذه الحرية مكفولة ضمن دائرة القانون. ولقد كتب عنها وعن مبادئها العامة أطروحته للدكتوراه رئيس مجلس الشورى السابق انطوان بارود. وفي الدستور اللبناني – قديمه وجديده – ما يؤكّد «سهر رئيس الدولة على احترام الدستور». من هنا كان استنكار مجلس نقابتي الصحافة والمحررين «لأسلوب القصاص الشخصي المباشر الذي يتناقض مع ما يتوجب لمؤسسات الدولة من دور في نظام الحياة المدنية». خصوصًا أن حامي الدستور والحكم النزيه وقاضي القضاة هو الذي تجاوز القانون وأصدر حكمه بالضرب. ووصف بيان النقابتين هذه الحادثة بأنها «سابقة لا مثيل لها في تاريخ علاقة الصحافة اللبنانية بالمسؤولين».

«ومع أن بعض الزملاء في النقابة طالب بالإضراب والمقاضاة والمقاطعة إلا أن الوسطاء تدخّلوا لتنفيس الأزمة بحجة حماية الموقف الداخلي وصيانة روح التنسيق بين الرؤساء الثلاثة، علمًا بأن نبيه بري ظلّ بعيدًا عن هذه المعركة ولو أن ممثله في وزارة الإعلام المدير محمد عبيد لم يسلم من حرب المنافسة مع الوزير باسم السبع المحسوب على جناح الحريري.

(جميع محاولات المصالحة فشلت، و«ظل الهراوي متشبثًا بموقفه رافضًا الاعتذار كما طالبت نقابتا الصحافة والمحررين»).

«تحضرني «والكلام دائمًا لسليم نصّار) بهذه المناسبة واقعة رواها لي رئيس زيمبابوي روبرت موغابي، أثناء إدلائه بحديث مسهب نشرته في مجلة «المستقبل» عام ١٩٨٥. كان يتحدث عن خصمه السياسي، زعيم البيض ورئيس الوزراء السابق إيان سميث، وسألته ما إذا كان يتضايق من لقاء سبق أن رتبته مع سميث بهدف نقل وجهة نظر الجالية البيضاء. وأذكر أنه كان مصابًا بزكام حاد وهو يغالب بصعوبة لرفع جرس صوته المبحوح. وراح يروي لي كيف اتهمه إيان سميث بتخريب النظام إثر إلقائه خطبة نارية عام ١٩٦٤. وكان من نتيجتها أن اعتقل وحكم عليه القاضي الأبيض عشر سنوات سجن. ثم تبدلت لهجته فجأة عندما تحدث عن المعاملة القاسية التي لقيها من سميث، عندما بلغه نعي ولده الوحيد. قال إنه كتب له رسالة استعطاف يرجوه فيها السماح له بمغادرة الزنزانة ولو لساعة واحدة بغية إلقاء نظرة أخيرة على وحيده.

«كان موغابي يتذكر تلك الواقعة المؤلمة وقد اغرورقت عيناه بالدموع. واستطرد يقول: طلبت عندئذ من أنصاري الاتصال بزعماء جبهة عدم الانحياز – وكنت واحدًا من أعضائها – لعلّ وساطتهم تستدر عطف سميث وتدفعه للتراجع عن عناده. وعلمت أن عبد الناصر وتيتو ونهرو أبرقوا لإيان سميث الذي رفض الاستجابة لطلبهم.

«ثم توقف الرئيس (روبرت موغابي) عن متابعة الحديث ليمسح دموعه ويسألني بطريقة مفاجئة: كيف تتصوّر أنه يجب عليّ أن أتعامل مع إيان

سميث بعدما أوصلني كفاحي ونضال حزبي إلى سدة الرئاسة (شباط ١٩٨٠).

«كان تعليقي العفوي مستمدًا من الصورة القاتمة التي رسمها أمامي رئيس زيمبابوي، لذلك أجبته بانفعال وغضب: يستحق في رأيي أن تقطع رأسه انتقامًا...

«وهزّ موغابي رأسه معترضًا ثم قال: عندما تكون حاكمًا ومؤتمنًا على الدستور والنظام يستحيل عليك التصرف كسائر الناس غير المسؤولين. أنا لا أستطيع من موقعي كرئيس للبلاد أن أكره وأحب كأي مواطن عادي مخافة أن تنعكس كراهيتي ومحبتي على الآخرين. لذلك بقي إيان سميث في عهدي رئيسًا للمعارضة داخل البرلمان وخارجه، لأن اللعبة الديمقراطية لا تخضع لروح الانتقام والتشفي.

«في ضوء هذه الواقعة يمكن فهم البيان الذي أصدره مجلسا نقابتي الصحافة والمحررين، والذي جاء فيه: «إن الصحافة لا تستطيع أن تعوّض بكرامتها استهانة أصحاب السلطة بمقاماتهم مهما بلغ الحرص على احترامها... أو أن تضحي بحريتها من أجل حماية المقامات».

«وعليه فإن الرئيس الهراوي الذي دلّل على نزاهته بالتزام جانب الحياد في معركة انتخابات بلدية زحلة... لا يستطيع أن يلعب نقيض هذا الدور حتى لو برّر انفعاله بالاستفزاز، أو بأن سلوكه كان عملًا شخصيًا لا يمت إلى موقع الرئاسة بصلة. ذلك أن الرئاسة والرئيس توأمان لا ينفصلان أثناء حكم الولاية. لذلك قيل إن الصفعة لم تصب صبرا بقدر ما أصابت صورة الرئيس...».

عهد إميل لحّود

١٩٩٨ –

الأوفر حظًا: مَن سيكون، بين المرشحين، الرئيس؟. شهر أيلول ١٩٩٨ حمل الجواب شبه الأكيد: إنه قائد الجيش العماد إميل لحود. فالهالة حول شخصه بدأ يرسمها الإعلام ومديح السياسيين. فنشأ واقع نفسي عام حدّه الأدنى أن مجيئه سيحدث صدمة إيجابية تشحن جهود إصلاح الأوضاع في البلاد.

والحقيقة أن ثمة عمليتي اقتراع للعماد لحود جاءتا لمصلحته قبل العملية الثالثة والثابتة في مجلس النواب:

الأولى، «مارسها اللبنانيون عبر استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسات مختلفة وكانت نتيجتها واحدة وهي تقدّم العماد لحود بفارق كبير جدًا عن سائر الساعين إلى رئاسة الجمهورية. ولوحظ في هذه الاستطلاعات أن لحود تقدّم منافسيه داخل طائفته وداخل الطوائف الأخرى، الأمر الذي أكّد وجود تيار وطني واسع يراهن على نهجه. كانت القيم التي اعتمدها مَن شملتهم الاستطلاعات في عملية اختيار لحود هي قيم النزاهة والاستقامة ونظافة الكف. عملية الاقتراع الثانية تمّت خلال القمة الأخيرة بين الرئيسين حافظ الأسد والياس الهراوي. إذ اقترعت سورية بوضوح لمصلحة العماد لحود وهو ما طوى نهائيًا صفحة سيناريوهات التمديد للهراوي وأطلق العملية الدستورية التي انتهت بانتخابه في ١٥ من الشهر الجاري – تشرين الأول ١٩٩٨» (غسان شربل، «الوسط»، العدد ٣٥١، ١٩ تشرين الأول ١٩٩٨، ص٢٠).

تعديل المادة ٤٩ من الدستور بهدف إجازة انتخاب إميل لحود: في صباح ٦ تشرين الأول، اتصل رئيس الجمهورية الياس الهراوي برئيس مجلس شورى الدولة جوزف شاوول واستدعاه



رئيس الجمهورية العماد إميل لحود.

ليطلب منه وضع صيغة تعديل للمادة ٤٩ من الدستور (التي لا تجيز للموظفين والقضاة الترشّح للمناصب السياسية في الدولة إذا ما كانوا قد استقالوا، وقبل مدة محددة، من وظائفهم. قائد الجيش، العماد إميل لحود كان لا يزال في منصبه)، . بعد أن كان الوزير الياس حنا قد وضع صيغة مشروع القانون الدستوري الرامي إلى إضافة فقرة إلى المادة ٤٩. وعقد مجلس الوزراء جلسة استثنائية في ٩ تشرين الأول ١٩٩٨، تقدّم فيه رئيس الجمهورية بمشروع قانون دستوري لتعديل المادة الدستورية المذكورة استنادًا إلى الأسباب الموجبة الآتية: «انطلاقًا من المصلحة الوطنية العليا في هذه المرحلة من تاريخ البلاد، وبغية الاستفادة من كل الكفاءات والطاقات...».

في ١٢ تشرين الأول ١٩٩٨، عقدت اللجنة النيابية للإدارة والعدل جلسة برئاسة النائب شاكر أبو سليمان، وأقرّت مشروع قانون التعديل. وفي اليوم نفسه، دعا رئيس الجمهورية مجلس النواب

إلى عقد دورة استثنائية محدّدة بـ«مشروع قانون دستوري بتعديل المادة ٤٩ من الدستور». وفي اليوم التالي، ١٣ تشرين الأول ١٩٩٨، أقرّ المجلس التعديل حيث أيّده ١١٣ نائبًا وعارضه ٤ نواب. وللتو سارع نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر وحمل النص المعدّل إلى السراي حيث وقّعه رئيس الحكومة رفيق الحريري، ثم نقله المر إلى القصر الجمهوري حيث وقّعه رئيس الجمهورية الياس الهراوي وأصدره. وجاء التعديل بإضافة النص التالي: «أضيفت إلى المادة ٤٩ من الدستور الفقرة التالي نصّها: لمرة واحدة، وبصورة استثنائية، يجوز انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة أو موظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون العام» (قائد الجيش موظف من الفئة الأولى).

انتخاب إميل لحود وخطاب القسَم: وفي اليوم التالي، ١٥ تشرين الأول ١٩٩٨، انتخب مجلس النواب، بإجماع ١١٨ نائبًا، قائد الجيش العماد إميل لحود رئيسًا للجمهورية في جلسة استغرقت نصف ساعة واقتصرت على إجراءات الاقتراع. تغيب عن الجلسة الرئيس عمر كرامي والوزيران وليد جنبلاط وأكرم شهيّب، والنواب مروان حمادة ونبيل البستاني وجورج ديب نعمة ووديع عقل وخليل عبد النور (نواب جبهة النضال الوطني). وكان جنبلاط، قبل جلسة الانتخاب بيوم واحد، زار نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام ليبلغه موقفه من الاستحقاق الرئاسي وقراره عدم المشاركة في التصويت بسبب اعتراضه المبدئي على مجيء عسكري للرئاسة. وكان لحود المرشح الوحيد لهذا المنصب، ونال أصوات جميع النواب الحاضرين.

قبل استلامه مهامه الرئاسية الدستورية (في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨)، أصدر العماد لحود، بصفته قائد الجيش، وبمناسبة عيد الاستقلال، آخر «أمر اليوم» للعسكريين، أكّد فيه أن الجيش سيبقى بعيدًا عن السياسة، والأمن حق لجميع المواطنين. وفي المناسبة نفسها، وجّه رئيس الجمهورية الياس الهراوي رسالة إلى اللبنانيين، وبعد يومين، وجّه إليهم رسالة الوداع لمناسبة انتهاء ولايته الدستورية (مساء ٢٣ تشرين الثاني ١٩٩٨).

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨، عقدت جلسة قسَم اليمين الدستورية في مجلس النواب. وبعد كلمة رئيسه نبيه برّي، أقسم رئيس الجمهورية المنتخب إميل لحود اليمين الدستورية: «أحلف بالله العظيم، أن أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها، وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه». ثم ألقى «خطاب القسَم»، أبرز ما جاء فيه:

«نحن في بلد، الجميع فيه، حكّامًا ومحكومين، كلهم يشكون وكلهم يشكّكون، ذلك ان لغة القانون غائبة حينًا ومغيبة أحيانًا...

«المشترع أراد أن يكون رأس الدولة تحت القانون فلا يعود لأحد غيره أن يكون فوق القانون، وسأكون تحت القانون. إننا كسلطات ومسؤولين، موجودون حيث نحن باسم القانون...

«لا مستقبل لأحد في هذا البلد، حاكمًا كان أم محكومًا، إلا بقيام دولة القانون والمؤسسات في ظل النظام الديمقراطي البرلماني، وكما تعلمون، فإن الناس يريدون التغيير، ولديهم أسباب معروفة ومحقة. وبقدر ما هو مستحيل أن يتم ذلك دفعة واحدة، بقدر ما هو غير جائز أن لا تكون هناك بداية...

«الناس يريدون قضاء منزهًا ومستقلًا (...) إدارة تخضع لرقابة صارمة... يشترون منها الخدمات بالضريبة وليس بالرشوة والضريبة (...) أن تكون الإنجازات خاضعة للقوانين والأنظمة... وحقهم أن يعرفوا كيف تصرف واردات الضرائب... وحقهم علينا أن نتقشف قبل أن نطلب منهم التقشّف...

«والناس كل الناس، يريدون أن يعرفوا ما بيننا وبين سورية، نعم، يريدون أن يعرفوا... إليهم

أقول... إنه لو أدرك اللبنانيون، ولا سيّما بعض مَن كان منهم مسؤولًا آنذاك، لو أدركوا جوهر المبادرة السورية التي أطلقها الأخ الحقيقي للبنان الرئيس حافظ الأسد، لما استمرّ النزف والدمار إلى الأمس القريب...

«إن تجربتي في بناء الجيش زوّدتني الإيمان والبرهان أن سورية، بقائدها وشعبها وجيشها، تريد الخير للبنان... فهلّا عرف اللبنانيون، في موقع الحكم والسلطة، أن يوظّفوا هذا الدعم لبناء دولتهم ومؤسساتهم، فيحبّهم الناس ويحبّون سورية من خلالهم، بدلًا من توظيف هذا الدعم لأنفسهم، فيدينهم الناس ويُساء إلى سورية؟...

«جرّدت اسرائيل خلال الفترة الماضية حملة سياسية وإعلامية واسعة، لإظهار أن لبنان يرفض انسحابها من أرضه وفقًا للقرار ٤٢٥. أما الواقع أيها السادة، فلا ينسجم مع المصلحة اللبنانية والكرامة الوطنية، لذا كان جوابنا اننا نرفض إعطاء ضمانات من أي نوع كانت إن لم تكن من خلال السلام، كل السلام، وليس نصف السلام.

«إن كل السلام في مفهومنا يعني أن للبنان مصلحة وطنية... تقضي أيًا تكن الظروف والاعتبارات، بتلازم المسار مع سورية على قاعدة الانسحاب الاسرائيلي الشامل من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والجولان على حد سواء (...) إن الدولة العربية الشقيقة، المشكورة في كل ما قدّمت إلى لبنان ماضيًا وحاضرًا، هي خزّان المحبة والأخوة والدعم، الذي نعتمد عليه لمواجهة الأعباء المترتبة عن الاحتلال الاسرائيلي وللنهوض في مسيرة الإعمار والتنمية...».

بعد خطاب القَسَم توجّه الرئيس لحود إلى قصر بعبدا، حيث تبادل مع الرئيس الهراوي التسلّم والتسليم، وبدأت ولايته. وفي اليوم نفسه (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٨) صدر عن المديرية العامة لرئاسة الجمهورية البيان الآتي: «عطفًا على أحكام البند ١ من المادة ٦٩ من الدستور، المتعلقة بالحالات التي تعتبر فيها الحكومة مستقيلة، لا سيّما أحكام الفقرة (د) من البند المذكور، ونظرًا لبدء ولاية رئيس الجمهورية اعتبارًا من اليوم الثلاثاء والواقع فيه ٢٤/١١/١٩٩٨، أعرب فخامة رئيس الجمهورية عن شكره لدولة رئيس مجلس الوزراء (رفيق الحريري)، وللسادة الوزراء، وطلب فخامته من الحكومة الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما تشكّل حكومة جديدة».

ردود فورية: الترحيب بانتخاب الرئيس الجديد، وبخطاب قَسَمه الدستوري، شمل الجميع تقريبًا، شخصيات وفئات وأحزابًا، خاصة لجهة ما برز في الخطاب من تشديد على دولة القانون وعلى ضرورة التغيير.

فالرئيس الجديد، من خلال القراءة المتأنية لخطابه، تعمّد فصل عهده عن العهد السابق، ولم يذكره بخير، وإنما رسم صورة قاتمة للفوضى السياسية المستشرية وللوضع الاقتصادي المشوّش، مركّزًا على «التغيير» ومنتقدًا بقسوة السياسة الاقتصادية – المالية التي أدّت إلى تفاقم الأزمة المعيشية... وقدّم لحود، في خطابه، نفسه المثل والمثال معتبرًا أن رأس الدولة يجب أن يكون القدوة الحسنة لكل ما يتعلق باحترام النظام والقانون. واستعمال لحود لعبارة «رأس الدولة» قد يكون أراد منه تمييز دوره عن أدوار رئيسي المجلس والحكومة.

فوريًا وفي حينه (إذ بدأ الوضع يختلف على مر الشهور اللاحقة)، أجمع السياسيون والمعلقون على وصف خطاب الرئيس لحود بأنه «بلاغ رقم واحد» وانقلاب سياسي أبيض يشير إلى أسلوب جذري في أسلوب الحكم.

على صعيد الموازنة (طائفة الرئيس)، برزت ثلاثة مواقف: إعطاء فرصة أمام الرئيس لترجمة وعوده، التحفّظ، والنقد:

١ – البطريرك صفير طالب بمنح الرئيس الجديد فرصة لإبراز نهجه وإظهار التغيير الذي تحدث عنه. ورحّب مجلس المطارنة باختياره وانتخابه على أمل أن ينجح في قيادة البلاد إلى شاطئ الأمان، فيحقّق ما انتظره الشعب اللبناني في ما يخص المصالحة الوطنية الشاملة، والقضاء على فساد الإدارة وإعادة المهجّرين إلى قراهم. وقد اعتبر هذا الموقف، منذ اتفاق الطائف، أول خطوة انفتاح تخطوها الطائفة باتجاه الدولة. وقد جرى حديث متزامن مع هذا الموقف مفاده أن دمشق تتوقّع أن ينجح لحّود في ردم الهوة التي باعدت بينها وبين بكركي، خصوصًا أن الظروف الإقليمية تتطلب تفعيل شريحة كبيرة من الشعب اللبناني ترفض الدخول في دورة الحياة السياسية – الاقتصادية بطريقة ذليلة مهمّشة (الرئيس الأسبق أمين الجميّل اقترب جدًا من موقف مجلس المطارنة).

٢ – دوري شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، جهر بموقف حمل شعورًا مختلطًا يتراوح بين الإعجاب ببناء «دولة القانون الموعودة في خطاب القسم» وبين التحفّظ على تفسير الرئيس لحود للعلاقات السورية اللبنانية.

٣ – العماد ميشال عون لاحظ أن الخطاب «لم يتضمن كلامًا على الاستقلال»، وتساءل «هل الاستقلال الذي أقسم من أجله لحود موجود، وهل تضمّن الخطاب كيفية استعادة الاستقلال؟». واستهجن عون كيف ربط الخطاب مصير تحرير الأراضي اللبنانية بتحرير الجولان، وهي أراض تابعة لبلد آخر، وهل يحق له (لحود) كرئيس جمهورية ربط مصير الأراضي اللبنانية بمصير الأراضي السورية من خلال ترابط المسارين؟.

حكومة الحص

١٩٩٨–٢٠٠٠

استشارات تكليف رئيس الحكومة ونقاش قانوني: في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٨، حدّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحّود مواعيد الاستشارات النيابية الملزمة التي تنص عليها المادة ٥٣ من الدستور لتسمية رئيس الحكومة الأولى في عهده. وفي اليوم التالي بدأ الرئيس هذه الاستشارات مع النواب، وثار معها من جديد، وهذه هي المرة السادسة من الاستشارات التي أُجريت منذ اتفاق الطائف، نقاش حول ما إذا كانت الاستشارات التي تنص عليها المادة ٥٣ المذكورة مُلزمة بنتائجها أم هي إلزامية بإجرائها فحسب (المرات الخمس السابقة جاءت الاستشارات فيها إلزامية بإجرائها وملزمة بنتائجها).

في ٢٨ تشرين الثاني (١٩٩٨)، صدرت الصحف بعناوين تفيد ان الاستشارات النيابية انتهت، لكن التكليف تأخّر بسبب تجدّد السجال حول المادة ٥٣، لا سيّما ما يتعلق منها بإمكانية تفويض النواب رئيس الجمهورية تسمية رئيس الحكومة.

جاءت الاستشارات لمصلحة تكليف الرئيس رفيق الحريري. لكن هذا الأخير اعتذر، في ٢٩ تشرين الثاني، عن عدم قبول التكليف معتبرًا أن تفويض ٣١ نائبًا إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات أمر تسمية رئيس الحكومة مخالفة دستورية (علمًا أن الرئيس الحريري سبق له ولم يعترض على تفويض بعض النواب إلى رئيس الجمهورية الياس الهراوي حرية الاختيار في أيار ١٩٩٥).

لم يوافق الرئيس لحود الرئيس الحريري أن في الأمر مخالفة دستورية. وصدر عن رئاسة الجمهورية، في ٣٠ تشرين الثاني (١٩٩٨)، بيان بقبول اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف. ثم حُدّد برنامج مواعيد لاستشارات جديدة بدأت في اليوم التالي.

العالم القانوني الدستوري والنائب السابق الدكتور حسن الرفاعي أدلى برأيه في الموضوع، وقال لـ«وكالة الأنباء المركزية» (نشرته الصحف في ١ كانون الأول ١٩٩٨): «إن على رئيس الجمهورية أن يقوم باستشارات جديدة. واعتبر أن اعتذار الحريري عن عدم قبوله تأليف الحكومة الجديدة «غنج سياسي» مشيرًا إلى أن «المسألة

سياسية»، وهي لا تقارب من قريب ولا بعيد دستورًا ولا قانونًا» (راجع رأي الرئيس الحص، في ما يلي).

سليم الحص يشكّل حكومة العهد الأولى (كانون الأول ١٩٩٨ - تشرين الثاني ٢٠٠٠): في الاستشارات الجديدة نال الدكتور سليم الحص ٩٥ صوتًا من أصوات النواب، وامتنعت كتلة الرئيس الحريري وكتلة وليد جنبلاط عن تسمية أي مرشح لتشكيل الحكومة.

كلّف رئيس الجمهورية الرئيس الحص تشكيل الحكومة، فبادر الحص إلى التصريح من قصر بعبدا معتبرًا «عجز الموازنة هو مركز الاهتمام لأننا نعتبر هذا العجز مصدرًا لكثير من العلل التي يشكو منها الاقتصاد الوطني اللبناني، ومنها حالة الركود التي يعاني منها العجز، إذ يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في السوق، ويشكّل سببًا لكبح النشاط الاقتصادي الذي يرتبط بحركة الاستثمار في البلاد. كما أن عجز الموازنة جعل من الدولة مزاحمًا للقطاع الخاص على مدخرات المجتمع، فعوض أن تنصرف المدخرات للاستثمار في القطاعات الإنتاجية فتُحرّك الاقتصاد الوطني، فهي تتجه نحو الاستثمار في سندات الخزينة أو الودائع المصرفية» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ، تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ و٢٠٠٠»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٣، ٢٠٠١، ص٧٠-٧١).

وتشكّلت حكومة الحص من: إليه، ميشال المر، محمد يوسف بيضون، سليمان فرنجية، أنور الخليل، غازي زعيتر، ميشال موسى، عصام نعمان، سليمان طرابلسي، حسن شلق، جورج قرم (للمالية)، ناصر السعيدي، أرتين نازاريان، نجيب ميقاتي، كرم كرم وجوزف شاوول.

وبدأها الرئيس الحريري حملة على الرئيس الحص من منطلق «أنني لو كنت مكانه لما قبلت التكليف» (مؤتمر صحافي عقده الحريري في ٣ كانون الأول ١٩٩٨)، في نقدٍ للرئيس الحص مُتسر على ان الحص «فرّط بمصالح المسلمين السنّة».

في اليوم التالي، ردّ الحص بتفنيده للأمور التالية (سليم الحص، المرجع المذكور آنفًا، ص٧٢-٧٣):

«حتى لا يعلق في الأذهان أن قبولي التكليف يشكّل مخالفة دستورية. أرى لزامًا عليّ أن أشرح للناس أين كان خطأ الرئيس الحريري.

«إن رأيي لا يختلف في شيء عن رأي الرئيس الحريري في ما يتعلق بعدم جواز تفويض النواب إلى رئيس الجمهورية تسمية المرشح لرئاسة الوزراء في الاستشارات. وقد قلت ذلك في تصريح أدليت به، قبل أن يبدي الرئيس الحريري رأيه في هذا الشأن. ولكن رأيي هذا، وبالتالي رأيه، لا يحظى بإجماع اللبنانيين، بدليل أن بعض النواب أدلوا بآراء مخالفة له، وكذلك كان رأي بعض فقهاء القانون.

«وبعد تفويض عدد من النواب إلى رئيس الجمهورية في الاستشارات، طُرحت في بعض الصحف حلًا للإشكال الحاصل بالدعوة إلى احتساب الذين فوّضوا التفويض في عداد الذين امتنعوا عن التسمية. وهذا يعني عدم استخدام رئيس الجمهورية التفويض المعطى له.

«وهذا ما فعله رئيس الجمهورية في الواقع، فاشترط الرئيس الحريري أن يقرن رئيس الجمهورية هذا الإجراء بتسجيل عدم دستورية أصوات الذين فوّضوا، وهنا خطأ الرئيس الحريري. ذلك لأن رئيس الجمهورية ليس المرجع الصالح لتفسير الدستور في ظل الخلاف الحاصل حول مفهوم المادة ٥٣ منه. فالمرجع الوحيد الصالح لتفسير نصوص الدستور هو مجلس النواب. وليس هناك أدنى مصلحة في عرض الموضوع على مجلس النواب، لأن ذلك يمكن أن يقود إلى انقسامات طائفية ومذهبية في مجلس النواب، أقلّ ما يقال فيها إنها غير مضمونة النتائج.

«لذلك قلت للرئيس الحريري شخصيًا (خلال الجولة التقليدية التي قمت بها على رؤساء الوزراء السابقين إثر تكليفي) إنه كان يجب أن يكتفي باعتبار الذين فوّضوا الرئيس في عداد الذين امتنعوا عن التسمية. ولم يعترض الحريري على قولي هذا بل قال إن الأمر أضحى الآن مقضيًا».

البيان الوزاري وجلسة الثقة (١٤-١٦ كانون الأول ١٩٩٨): تضمّن بيان الحكومة تقويمًا للعهد السابق (منذ حكومته الأولى، أي مع قيام جمهورية الطائف) الذي غيّب، وبصورة مفجعة «المساءلة والمحاسبة»، ولكنه أيضًا حقّق إنجازات: أول مشروع خطة مرحلية لإعادة التأهيل والإعمار (حكومة عمر كرامي)، انتخابات نيابية بعد غياب ٢٠ عامًا (حكومة رشيد الصلح)، حركة إعمار واسعة (حكومات رفيق الحريري الثلاث)، وصولًا إلى الجامع بين هذه الحكومات، وهو «ترسيخ التحالف القومي بين لبنان وسورية».

وأطلق البيان على الحكومة —حكومة الحص— إسم حكومة الإنقاذ والتغيير والإصلاح والديمقراطية والشفافية الواردة في خطاب القسَم للرئيس لحود. ووضع البيان أهداف الحكومة في ٢٠ نقطة، أولها سياسي: تعزيز التحالف القومي مع سورية ودعم المقاومة حتى تنفيذ القرار ٤٢٥... وبناء دولة القانون والمؤسسات... ووضع خطة إنمائية مرحلية متكاملة... والحرص على الشفافية في الأداء الحكومي... وإلغاء الطائفية السياسية بالتعاون مع مجلس النواب...

وأفرد البيان بابًا خاصًا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية، من بينها تبنّي مبدأ التقشّف وتخفيف الأعباء الضريبية على الفئات المتوسطة والفقيرة. وعدّد مشاريع القوانين التي تنوي الحكومة إرسالها إلى مجلس النواب: ضمان القروض المتوسطة والصغيرة، مكافحة الاحتكار وتأمين المنافسة... وكذلك حرص البيان على ضرورة زيادة فرص التكامل الاقتصادي مع سورية والإسراع في الانضمام إلى التجمّعات الاقتصادية العربية والدولية، من مثل السوق العربية المشتركة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة... وأكّد البيان أن الحكومة ستكون في منتهى الوعي في موضوع التخصيص (الخصخصة) بـ«إنشاء هيئة عليا للإشراف والرقابة على الأنشطة والمؤسسات، تفاديًا لتحوّل الاحتكار العام احتكارًا خاصًا لا رقيب عليه...».

في مناقشات النواب للبيان الوزاري، برز كلام حاد للنائب وليد جنبلاط الذي نعت بعض الوزراء بأنهم «أشباه رجال». وتعرّض وزير المالية الدكتور جورج قرم لـ«حملة شنيعة» كما وصفها الحص (في كتابه، المذكور آنفًا، ص٧٧)، خاصة لجهة التركيز على مقاطع وردت في مؤلفاته وتبرز مواقف سلبية كانت له من الدور السوري في لبنان. وبعد كلمة النائب ابراهيم أمين السيد، متحدثًا عن كتلة الوفاء للمقاومة، وأعلن فيها امتناع الكتلة عن التصويت على الثقة بالحكومة، ارتسمت خريطة معارضة نيابية ثلاثية قوامها كتلة الرئيس الحريري (١٢ نائبًا)، وكتلة وليد جنبلاط «جبهة النضال الوطني» (١١ نائبًا) وكتلة الوفاء للمقاومة (٩ نواب) (سليم الحص، ص٧٧).

وفي الرد على الانتقادات قال الرئيس الحص «إن سياسة الحكومات السابقة اتّسمت بالمحاصصة سواء على صعيد التعيينات الإدارية أو على صعيد توزيع تراخيص وسائل الإعلام، وسادها الكثير من الهدر والفساد في الإدارة، وهذا ما أكّده المسؤولون أنفسهم عندما كانوا يتراشقون التهم. فالتركة ثقيلة، والكل يعلمون أن الدين العام تجاوز حدود ٢٥ مليار ألف ليرة، وأن خدمة الدين تفوق ٣٢٠٠ مليار ليرة سنويًا، وأن عجز الموازنة يفوق ٣ آلاف مليار ليرة سنويًا، «كما ورثنا إدارة يعشش فيها الفساد... ماذا تقولون عن إدارة فيها عدد غير معروف من المسؤولين يتقاضون راتبين، راتبًا من الدولة معتدلًا وراتبًا كبيرًا من خارج الدولة...» (ص٧٨).

وبعد تفنيد الرئيس الحص لبنود البيان الوزاري ودفاعه عن وزير المال الدكتور جورج قرم الذي

«يتمتع بثقتنا وتقديرنا. وهو معروف بعلمه ووطنيته ومقدرته... ولا ينوي، وقد أصبح وزيرًا للمال، أن يردّ على أية مهاترة سياسية، وذلك شعورًا منه بمسؤولية المنصب الذي أُسند إليه» (ص٨٣)، جرى التصويت على الثقة، فنالت الحكومة ٨٥ صوتًا، وامتنع ٣١ نائبًا عن التصويت وغاب عن الجلسة ١٢.

«علامات إيجابية» في أداء حكومة الحص وعلى لسانه («المجتمع الدولي يعاقبنا»): يعدّد رئيس الحكومة سليم الحص (في كتابه «للحقيقة والتاريخ»، ص١٥٦–٢٨) ١٨ نقطة يعتبرها، قياسًا على حكومات سلفه الرئيس رفيق الحريري الثلاث السابقة، «علامات إيجابية» في أداء حكومته وفي ما أنجزته:

١ – القضاء على ترويكا الحكم وإن شابها «شيء من المحاباة والمحسوبية»، في التعيينات الإدارية، فاستفاد منها بصورة خاصة رئيس مجلس النواب نبيه بري و«الوزير المتميز» ميشال المر. وقد «لوّح النائب نسيب لحود يومًا إلى هذا الواقع في تصريح له قال فيه إن التعيينات التي تمّت لا تخلو من المحاصصة ولو أن رئيس مجلس الوزراء سليم الحص لم يكن له فيها حصة. وأحيانًا، كان يُراعى في التعيينات جانب جهات سورية كانت تمر في قناة رئيس الجمهورية» (ص١٦).

٢ – إعداد موازنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. الأولى كان يجب على حكومة الحريري السابقة أن تنجزها، ولكنها لم تفعل لأنها كانت ستفضح «بأرقامها الخلل المالي الفادح الذي خلفته تلك الحكومة لحكومتنا، والذي تجسّد في دين كبير جدًا تترتب عليه فوائد سنوية تكاد تكون المصدر الأساسي بل الوحيد لعجز الخزينة المتفاقم. وعجز الخزينة يكاد يكون مصدر كل علّة في الاقتصاد الوطني اللبناني» (ص١٧).

٣ – أُرفق بموازنة ١٩٩٩ برنامج عمل للتصحيح المالي استهدف تخفيض نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من نحو ١٢٥٪، وهو المستوى الذي كانت عنده، إلى ما دون ٩٦٪ بعد خمس سنوات؛ وبالتالي تخفيض نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي من نحو ١٥٪، كما كانت، إلى ما دون ٥٪ بعد خمس سنوات.

أُنجزت صياغة هذا البرنامج في منتصف ١٩٩٩، وأرفق بمشروع الموازنة. إلا أن الحكومة لم تتمكّن من تحقيق الأهداف المحددة في هذا البرنامج لأسباب عديدة: غارة اسرائيلية جوية مدمرة (حزيران ١٩٩٩)، وثانية وثالثة (شباط وأيار ٢٠٠٠)؛ وما ترتّب على ذلك من خسائر ونفقات، خاصة وأن هذه الغارات استهدفت البنى التحتية؛ وتأخّر مجلس النواب في إقراره حتى ٣١ أيار ٢٠٠٠، أي قبل أقل من خمسة أشهر من رحيل الحكومة، ونزف مالي لم يكن في الحسبان إذ كان على الحكومة أن تسدّد فواتير مستحقة على أعمال منجزة سابقًا (ص١٧–١٨).

٤ – صون مقومات الصمود بعد الاعتداءات الاسرائيلية، خاصة من خلال الحملة الدبلوماسية (الرئيس الحص وزير الخارجية في الوقت نفسه)، وعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب في بيروت في آذار ٢٠٠٠ الذي صدر عنه موقف تاريخي يدعم حق لبنان في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي (ص١٨–١٩).

٥ – صمود الليرة اللبنانية طوال ولاية الحكومة، وتأكيد منعة الاقتصاد الوطني، وتعزيز احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية، وانخفاض الفائدة على سندات الخزينة (ص١٩).

٦ – في الإصلاح الإداري، اعتبر الرئيس الحص «إنجازًا» مجرّد وضع الإدارة في أجواء المساءلة والمحاسبة، ليعود ويذكر فشل كل إصلاح «عند أعتاب بعض أركان النظام النافذين والمدعومين اقليميًا. وقد أمسى اتفاقنا داخل الحكم على إقصاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على هؤلاء متعذرًا. ومما يذكر اننا لم نستطع إجراء تبديل في رئاسة إحدى المؤسسات الكبرى لأن رئيسها القائم كان

يحظى بحماية جهة سورية...» (ص٢٠). هذا إضافة إلى نقطة أخرى في صدد الإصلاح الإداري، أشار إليها الرئيس الحص (ص٤٢): «... وقد تبنّى الرئيس لحود ترشيح الأستاذ ميشال المر لعدد من الأشخاص الذين عُيّنوا في مراكز الفئة الأولى في الدولة، في الإدارة والمجالس. فكانت الأسماء تُعرض أمامي على أنها من ترشيح الرئيس نفسه. فاكتشفت فيما بعد أن وراءها الأستاذ المر. وبعض هذه التعيينات لم تكن موفقة...». وشاب الإصلاح الإداري (التعيينات والمناقلات) الكثير من الشوائب، واعترف بذلك الرئيس الحص: «بعض التعيينات لم تكن موفقة تمامًا» («النهار»، ١٥ شباط ١٩٩٩)، حتى أن هذه المشكلة جعلته يطرح فكرة التنحي على رئيس الجمهورية الذي لم يقبلها (ص٢٥): «في نهاية التحليل يمكن القول إن عملية الإصلاح الإداري اصطدمت بحواجز سياسية عجزت الحكومة عن تخطيها، وإن الواقع السياسي السائد لم يهضم عملية الإصلاح» (ص٩٧).

٧ – الحرص على صون الحريات العامة... بما فيها حرية التظاهر، «فلا يكاد يمر يوم من أيام الأربعاء، وهو يوم انعقاد مجلس الوزراء، من دون أن يكون هناك تظاهرة بالقرب من مقرّ مجلس الوزراء، في شأن من الشؤون. ولعل أكبر التظاهرات التي انطلقت في عهد حكومتنا كانت تلك التي دعا إليها الاتحاد العمّالي العام احتجاجًا على تدهور الحالة الاقتصادية – الاجتماعية. وقد رفعت خلالها شعارات تندّد بحكومتنا. ولم تسجّل أي من هذه التظاهرات أي حادث يذكر، ولم تجرِ أية محاولة لقمعها» (ص٢٢). والجدير ذكره أن التظاهر كان محظرًا منذ العام ١٩٩٣.

٨ – إخراج مشروع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأدراج التي كان مدفونًا فيها لسنوات خلت، «فشكّلنا هذا المجلس بحسب الأصول، علمًا بأن قانون إنشاء هذا المجلس صدر في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٥، وجرى تعديله في ٢٤ آب ١٩٩٦ (ص٢٢).

٩ – «أنشأنا مقرًا خاصًا لمجلس الوزراء حيث يجب أن تُعقد جلساته، عملًا بأحكام الدستور (المادة ٦٥، البند الخامس). وكان هذا الموجب الدستوري مهملًا، في ظل تناوب كيفي على استضافة مجلس الوزراء بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة. وكان هذا الموضوع أحد مواضيع الخلاف بيني وبين الرئيس الأسبق الأستاذ الياس الهراوي في عام ١٩٩٠» (ص٢٢).

١٠ – في العلاقات الخارجية، «تمثّل لبنان على أعلى مستوى في القمة الفرنكوفونية التي ترأس رئيس الجمهورية العماد إميل لحود وفد لبنان إليها، وفي افتتاح دورة الهيئة العامة للأمم المتحدة في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، وقد ترأست شخصيًا وفد لبنان في الحالتين، وكذلك في القمة العربية غير العادية (تشرين الأول ٢٠٠٠) لدعم الانتفاضة الفلسطينية. ومثّلتُ لبنان في مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري، ثم شاركت في القمة إلى جانب الرئيس إميل لحود. وقد استغليتُ هذه المناسبة لعرض مواقف لبنان المبدئية من مختلف القضايا التي تهم لبنان، ولا سيّما ما يتعلق منها بالعدوان الاسرائيلي على لبنان، كما القضايا العربية، ولا سيّما منها قضية فلسطين، والقضايا الدولية. واستثمرت هذه المناسبات أيضًا لتوطيد علاقات لبنان مع الدول الصديقة. وقد استقبل لبنان مسؤولين كبارًا من مثل هوبير فدرين وزير خارجية فرنسا، ومادلين أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأميركية، ولمبرتو ديني وزير خارجية ايطاليا، وكوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وخافيير سولانا المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والرئيس حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، والأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد المملكة العربية السعودية. واستضاف لبنان مؤتمرًا استثنائيًا لوزراء الخارجية العرب صدر عنه موقف تاريخي إثر الاعتداء الاسرائيلي على البنى التحتية في لبنان في شباط ٢٠٠٠» (ص٢٢–٢٣).

(في مداولات هذا المؤتمر تميّز موقف وزير خارجية مصر عمرو موسى الداعي لاستقلال وسيادة لبنان وخروج القوات غير اللبنانية من أراضيه، الأمر الذي أثار حفيظة وزير خارجية سورية فاروق الشرع).

١١ – «كان للحكم والحكومة موقف مسؤول من تحرير بلدة أرنون ومنطقة جزين؛ فكنت شخصيًا ورئيس الجمهورية العماد لحود أول الوافدين إليهما» (ص٢٣).

١٢ – إعادة النظر في قانون الاثراء غير المشروع، وإحالته على مجلس النواب وتصديقه بعد إدخال تعديلات طفيفة على المشروع. ووضع هذا القانون للمرة الأولى موضع التطبيق العملي، فطُلب من جميع المسؤولين في الحكم التصريح عن أموالهم المنقولة وغير المنقولة (ص٢٣).

(لم يكن لهذا «التطبيق» أي أثر عملي، ولم تتحرّك أي جهة لتطبيقه، ولم يشعر أي مواطن بأن ثمة ما تغيّر).

١٣ – لتعزيز المناخ الاستثماري، وُضعت نصوص تشريعية بتنظيم السوق المالية والائتمانية، وكذلك تنظيم العمليات والمعاملات والأوراق والسندات... وعقد مؤتمر لرجال الأعمال المغتربين في حزيران ٢٠٠٠ (٢٢٤).

(كذلك لم تحقق هذه الإنجازات أهدافها... بسبب معوقاتها الكثيرة والمتمحورة حول ثلاثة كبرى: استمرار الاحتلال الاسرائيلي وعمليات مقاومته، استمرار الوجود العسكري السوري، استمرار حال الفساد في الإدارة).

١٤ – وضع خطة خمسية للإنماء والإعمار ذات أولويات واضحة ومبنية على مبدأ الإنماء المتوازن، أي مع مراعاة حاجات المناطق الأقل نموًا (ص٢٤).

١٥ – تمكّنت الحكومة من الدفع في اتجاه عقد مؤتمر للدول المانحة إثر تحرير الجنوب والبقاع الغربي. وعقد المؤتمر في تموز ٢٠٠٠ على مستوى السفراء في بيروت (٣٨ دولة وعشر منظمات وصناديق إقليمية وعدد من المنظمات المتفرعة عن الأمم المتحدة). وكذلك لم يؤدِّ المؤتمر إلى أي نتائج عملية. «لكننا شعرنا بتلكؤ عواصم القرار في العالم ومماطلتها في تحديد تاريخ لانعقاد هذا المؤتمر (أي المؤتمر الذي كان سيكون على مستوى وزراء التنمية والذي اعتبر المؤتمر الذي انعقد على مستوى السفراء مؤتمرًا تحضيريًا له). مما أوحى إلينا بأن ليس هناك إرادة حقيقية لدعم لبنان في الوقت الحاضر، لا بل ساورتنا ظنون بأن المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية التي اتخذناها خلال مسيرة التحرير، فحملنا لواء المقاومة للاحتلال. واكتسبت حركة المقاومة في عهد حكومتنا شرعية عربية ودولية، في الوقت الذي كانت فيه عواصم القرار، وبخاصة واشنطن، تصرّ على نعت المقاومة بالإرهاب» (ص٢٤–٢٥).

١٦ – الموافقة على مشروع ضمان الشيخوخة بشقّيه: الشق المتعلق بالضمان الصحي للمسنين، والشق المتعلق بمعاش التقاعد بديلًا لتعويض نهاية الخدمة (ص٢٥).

١٧ – انتخابات نيابية (٢٠٠٠) «شهد القاصي والداني، حتى الذين لم يحالفهم الحظ فيها، بأن عملية الاقتراع فيها حرة ونزيهة (...) وكان سقوطي في هذه الانتخابات، ومعي ثلاثة من أعضاء الحكومة شاهدًا على أن عملية الاقتراع لم تتدخّل فيها الحكومة، خلافًا لما كان يجري في أكثر الحالات في الماضي» (ص٢٥).

١٨ – «أخيرًا لا آخرًا، فإن أعظم أنجاز حقّقه لبنان في عهد حكومتنا، ولا أقول بفضلها، هو تحرير الجنوب والبقاع الغربي من احتلال اسرائيلي غاشم استمرّ ٢٢ عامًا... تحت وطأة ضربات المقاومة الباسلة. ولم يبقَ تحت الاحتلال سوى مزارع شبعا وثلاث نقاط على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة على الحدود مع فلسطين المحتلة، تحفظ لبنان حيالها في حينه. كان الإنجاز عظيمًا من حيث ان الانتصار كان على أعتى قوة في الشرق الأوسط، حقّقه المقاوم اللبناني» (ص٢٦).

والإنجاز الآخر، الذي نعته الرئيس الحص «بالإنجاز العظيم»، هو إعادة دمج ألوية الجيش اللبناني على يد قائده العماد إميل لحود والذي فتح أمامه تبوُّء سدة رئاسة الجمهورية. لكن المعارضين للطائف من أساسه، والمعارضين له على أساس انه لم يُطبّق ولا زال غير مطبّق وانه انتُهك ولا زال يُنتهك، فقالوا منذ بدأ الدمج مع بداية الطائف، ولا زالوا يقولون في العهد الحالي الذي أسس الحص أول حكوماته، إن ما تمّ من عملية إعادة بناء الجيش، أي دمج الألوية، لم يتعدّ عملية «الإلصاق الكمي» الخالية من أي معالجة حقيقية أو أي عمق مجتمعي على صعيد مشكلة الطائفية. فالجيش ليس جزيرة منعزلة عن المجتمع؛ والمجتمع بات، تحت ثقل أداء الحكم والنظام، يئنّ من المشكلة الطائفية أكثر من السابق. وإذا كان الأمر غير ذلك، فلماذا، برأي هؤلاء المعارضين، تقوم قيامة أهل الحكم والنظام، حلفاء سورية، فيروحون «يهدّدون» بالعواقب الوخيمة والعودة إلى الاقتتال الطائفي لهشاشة الوضع المجتمعي (وبعضهم يلمّح إلى إمكانية انفراط عقد الجيش نفسه متناسين «إنجازهم» في إعادة بنائه) في كل مرة تُطرح فيه مسألة انسحاب الجيش السوري؟!.

«**الترويكا**»: هي «ترويكا الحكم» أو «ثلاثية الحكم» المشكّلة من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء. أتينا على ذكرها عدة مرات منذ العام ١٩٩٢؛ وكانت تقوى وتخف ولكنها لم تغب أبدًا، فكانت الداء الأخطر في أداء الحكم، والمسبّب الأكبر للأزمات. ذلك أن هذه البدعة (ترويكا الحكم) شكّلت صيغة مشاركة عملية في قرار الحكم بين الرؤساء الثلاثة، متخذة شكل «محاصصة بين أركان الحكم الثلاثة» ولمصلحة أشخاصهم، وذلك في مختلف المجالات: في التعيينات الإدارية، في توزيع التراخيص، وأحيانًا المشاريع. وكان منها توزيع تراخيص وسائل الإعلام المرئي والمسموع. «وبعض هذه الأعمال يقع تحت طائلة قانون الإثراء غير المشروع، بما ينطوي عليه من تضارب في المصالح» (د. سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٥).

هذه البدعة، الترويكا، «قضينا عليها، يقول د. سليم الحص (المرجع المذكور، ص١٥)، إلى غير رجعة. وقد كانت ظاهرة لا دستورية ولا ديمقراطية، فضلًا عن أنها مسخت الحكم إلى معادلة للتقاسم والمحاصصة؛ كانت لا دستورية، لأن الدستور يقضي بالفصل بين السلطات، ولا سيّما السلطة الإجرائية والسلطة التشريعية، فيما بدعة ترويكا الحكم أسفرت عن تداخل وتشابك بين السلطات. وكانت لا ديمقراطية، لأن أركان الحكم اختصروا المؤسسات في أشخاصهم. وكانت حائلًا دون الإصلاح السياسي، ومن ثم الإصلاح الإداري، فهما لا يستقيمان إلا في كنف دولة القانون والمؤسسات».

ويبقى السؤال: «المصالحات» السورية التي كانت كل مصالحة منها تعقب كل خلاف بين الرؤساء الثلاثة لماذا لم تتمكّن، والدور السوري في لبنان بات متمكّنًا من كل شيء وقادرًا على كل شيء خاصة إزاء حلفائه أهل الحكم، من إجراء مصالحة نهائية وطنية حقيقية بينهم، بمعنى المصالحة التي تأتي لمصلحة أداء الحكم ومصلحة دولة القانون والمؤسسات؟. ستأتي الأيام، لا ريب، بالجواب المدعوم بالشواهد والوثائق.

كما تبقى ملاحظة ومعها سؤال: تلاشت الترويكا مع حكومة الحص لوثوق علاقة الحكم بينه وبين رئيس الجمهورية العماد إميل لحود، لكن لماذا عاشت كل هذه المدة، أي منذ قيام دولة الطائف، ولم تتم معالجتها بصورة صحيحية وراسخة، لا فقط عبر مصالحات «شخصية وظرفية ومؤقتة»، ولماذا تبقى مسلّطة فوق رؤوس اللبنانيين وجاهزة لأن تطل برأسها من جديد في كل لحظة، كما حدث في الأشهر الأولى من ولاية حكومة الحريري الحالية (الرابعة)؟!

الذين لا يريدون أن يشيروا إلى الدور السوري في هذه اللعبة، لعبة الترويكا، القادرة على عرقلة كل إنجاز، يقولون، والقول نموذجه ما جاء على لسان تمام سلام (نجل الزعيم البيروتي صائب سلام، والذي خسر في انتخابات ٢٠٠٠) لـ «نهار الشباب» حيث ورد (العدد ٤٢٩، ٢٤ تموز ٢٠٠١، ص٣١):

«عندما تسأل النائب (السابق) تمام سلام: كيف تتحدث عن سيادة لبنان، في حين نرى أن أي خلاف بين الرؤساء الثلاثة يوجب تدخلًا من نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدّام أو الوزير فاروق الشرع؟. تسمع الإجابة التالية: «أليس الرؤساء الثلاثة هم الذين يحكمون البلد، وهم قمة السياسة في لبنان! فإذا كانت هذه الأطراف لا تدرك أهمية تضامنها وتوحيد موقفها، فما ذنب السوري؟ (...) وأتساءل من يمنع هؤلاء الثلاثة من الاتفاق؟ أين ضميرهم الوطني؟ وأين شعورهم بالمسؤولية؟ وعلامَ يختلفون ويفترقون؟...».

هكذا، وبكل هذه البساطة يرون (حلفاء سورية والطالبون الحلف معها و... الخائفون) إلى مسألة الترويكا، وكأنها تدور فصولًا في حقل لا علاقة له بالحياة السياسية في لبنان، وكأن هناك حياة سياسية لبنانية، أو كأن هناك نفوذ سوري، قائم وثابت ومُدرك ومحسوس وتناوله بالبرهان القاصي والداني، سيطر على كل أمر في البلاد لكنه أعفى الترويكا من هذه السيطرة؟!!.

توقيف الوزير السابق شاهي برصوميان والتحقيق مع الوزير فؤاد السنيورة: في غمرة حديث الإصلاح الإداري واجتماعات مجلس الوزراء واللجان المختصة، أُوقف، في ٤ آذار ١٩٩٩، الوزير السابق شاهي برصوميان قيد التحقيق وقبل إدانته في مخالفات تتعلق بصفقات نفط. وهي المرة الأولى التي يتم بها توقيف وزير سابق قيد التحقيق في أعمال قام بها خلال وجوده في الحكومة. وبقي برصوميان في السجن أكثر من تسعة أشهر قبل أن يصدر القرار الظني في حقه، وبعده أُخلي سبيله بكفالة مالية، وقبل أن تحسم قضيته.

وقبل قضية برصوميان فُتحت قضية الوزير في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة، وذلك عندما كشف وزير الداخلية والشؤون البلدية ميشال المر، في ١٨ شباط ١٩٩٩، النقاب عن قضية مالية طالت مبلغ ٥١ مليون دولار دفعت تعويضًا لشركة ايطالية عن محرقة نفايات قال إنها غير موجودة. «فكانت هذه الشرارة الأولى لإطلاق قضية في وجه وزير الدولة للشؤون المالية في الحكومة السابقة فؤاد السنيورة، والتي شرع القضاء بالتحقيق في شأنها. وقد شرح السنيورة موقفه من هذه العملية مؤكّدًا أن التسوية تمّت بناء على قرار من مجلس الوزراء، وأنه هو كان المعترض الوحيد في مجلس الوزراء على هذا القرار. ولكن النيابة العامة أصرّت على تحميله المسؤولية. وفي ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠، وبعد طول تحقيق، أعلنت الهيئة العامة لمحكمة التمييز برئاسة القاضي منير حنين، عدم صلاحية القضاء العدلي للنظر في الدعوى المقامة ضد السنيورة من النيابة العامة. وكان في تعليل القرار أن الفعل الذي تنسبه النيابة العامة إلى السنيورة يتصل مباشرة بممارسة وزير المال لمهماته السياسية والوزارية. وهذا يعني أن السبيل الوحيد لمتابعة هذه القضية سيكون من خلال المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٠٠-١٠١).

قضية أخرى شغلت الرأي العام: توقيف النائب حبيب حكيم (٣١ كانون الثاني ٢٠٠٠) على ذمة التحقيق بجرم إهدار أموال عامة وتحريض على تزوير مستند رسمي بعدما رفع مجلس النواب الحصانة عنه في ٧ كانون الأول ١٩٩٩. وطلب النائب العام المالي خليل رحّال الادّعاء على حكيم والوزير (السابق) فؤاد السنيورة في ملف محرقة برج حمود. وفي ٤ أيار ٢٠٠٠ أُخلي سبيل حكيم بكفالة ٢٠ مليون ليرة، وفي تشرين الثاني طُوي ملف السنيورة كما سبق ذكره.

قضية سرقة الآثار: نسارع، هنا، إلى القول إن الصحافة، التي تابعت هذه القضية، سمّت أسماء، منها لمتمولين وسياسيين، ولمّحت أو غفلت عن أخرى. لكن الغريب أن «بعض» هذه الصحافة نسج أخبارًا حول هذه القضية طالت رجلًا، هو رجل الأعمال اللبناني الكبير روبير معوّض، اضطرت رئيس الحكومة نفسه سليم الحص إلى الاتصال بالرجل «في ما يشبه الاعتذار» (وفق ما جاء في بعض التعليقات) لثبوت براءته والتحامل عليه، وربّما لمقاصد «التمويه على الفاعل الحقيقي». يقول الرئيس الحص («للحقيقة والتاريخ»، ص١٠٣):

«وصدرت أخبار في الصحف تسيء إلى رجل الأعمال الكبير روبير معوّض الذي كان قد اشترى قصر هنري فرعون في بيروت بما فيه من ثروة أثرية، ثم أخذ يضيف إلى هذه الثروة بشراء قطع أثرية من خارج لبنان وداخله. فنشرت بعض الصحف أخبارًا تشكّك في كيفية حصوله على هذه المقتنيات، مما أثار حفيظته، الأمر الذي اضطرني إلى استدعاء ممثله في لبنان وتحميله رسالة شفهية إلى السيد روبير مهيبًا به تجاوز ما حصل، خصوصًا أن كلامًا تناهى إليّ عن لسانه يفيد أنه قرّر تصفية مشاريعه في لبنان والامتناع عن القيام بأي استثمارات جديدة في البلد. وقد زارني روبير معوّض في مكتبي في السرايا الحكومية في ٥ نيسان ١٩٩٩، فجلوتُ الأمر معه».

طالت التحقيقات (التي بدأتها حكومة الحص بعد أيام من تشكيلها) حول قضايا الإهدار والفساد والاختلاس في إدارات الدولة ومؤسساتها ملف الآثار بدءًا من ١٢ آذار ١٩٩٩. وطُلب من مكتب مكافحة الجرائم المالية الانتقال إلى الأماكن الأثرية (في بيروت وصور وجبيل) لإجراء تحقيق ميداني، ونفّذ أعمال دهم واسعة، طالت في ما طالت منازل بعضها لذوي الشأن الرفيع والمرتبة السياسية، وأدّت إلى مصادرة أكثر من ١٥٠٠ قطعة أثرية تعود إلى مئات وألوف السنين.

غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران ١٩٩٩): الوضع في الجنوب على حاله: عدوان اسرائيلي مستمر، عمليات مستمرة للمقاومة وردود اسرائيلية انتقامية ليس ضد المقاومة فحسب بل ضد الشعب ومقومات صموده وحياته، أي البنى التحتية لاقتصاده. ففي مساء ٢٤ حزيران ١٩٩٩، أغار الطيران الحربي الاسرائيلي، ولمدة ثلاث ساعات، ودمّر محطة تحويل الكهرباء في الجمهور والجسور التي تربط بيروت بالجنوب وتربط بين مناطق الجنوب، وقصف محطة بصاليم لتحويل الكهرباء، وضرب أهدافًا في بعلبك (مواقع لحزب الله). فكانت خسائر بشرية ومادية فادحة، خاصة وأن هذه الضربة جاءت على أبواب الصيف الذي كان من المنتظر أن يتحرّك أثناءه موسم الاصطياف (الحصيلة ٨ قتلى و٦٢ جريحًا، وخسائر مادية قُدّرت بمئات ملايين الدولارات. وقال ناطق عسكري اسرائيلي بأن الغارات جاءت ردًا على استهداف منطقة الجليل وكريات شمونه لدفعات من صواريخ الكاتيوشا.

اتصل الأمير الوليد بن طلال (حفيد رياض الصلح، والدته السيدة منى الصلح) بالمسؤولين اللبنانيين وأبلغهم استعداده للتبرّع بتكاليف بناء محولات كهربائية بديلة. فكانت هذه المبادرة الطيبة فاتحة حملة تبرعات للدولة أجراها المواطنون، وكانت الحصيلة النهائية لها والمقدمة للدولة تربو على ٤٠ مليار ليرة.

موقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة ولا سابقة له على لسان رئيس الجمهورية: تلقّى رئيس الجمهورية العماد إميل لحود اتصالًا تضامنيًا من الرئيس السوري حافظ الأسد. وبعد أن أجرى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص عددًا من الاتصالات (برئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان، واستقباله للسفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، وكذلك السفير الفرنسي دانيال جوانو)، وبعد عقد

جلسة استثنائية لمجلس الوزراء، عقد الرئيس الحص مؤتمرًا صحافيًا، أعاد فيه تأكيد موقف الحكومة الثابت: «دعوتي أشدّد على أن لا شيء يمكن أن يخفّف من عزيمتنا على صعيد السياسة الوطنية. سنستمر في المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ الذي دعا اسرائيل منذ ٢١ عامًا إلى سحب كل قواتها المحتلة من أراضينا فورًا وبدون قيد أو شرط حتى الحدود المعترف بها دوليًا. نحن ملتزمون، بشكل قاطع، تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام، وخصوصًا أن مصالحنا القومية تفرض ذلك. وسنستمر في دعمنا السياسي والمعنوي لأعمال المقاومة، ما دام هناك جزء من الأراضي اللبنانية تحت الاحتلال. وسنظل نحترم بشكل كلي تفاهم نيسان ١٩٩٦ (أسفر عن مجموعة مراقبة اتفق عليها في أعقاب «مذبحة قانا» ورمت إلى حماية المدنيين من أي اعتداء). بالطبع نحن لا نحبّذ أي عمليات خارج الحدود...».

وبعد ثلاثة أيام من الغارة، نقلت «النهار» (عدد ٢٧ حزيران ١٩٩٩)، وعلى لسان رئيس الجمهورية العماد إميل لحود كلامًا قال فيه: «إن المقاومة لن تتخلّى، بدعم كامل ومطلق من الحكومة اللبنانية، عن سلاح الكاتيوشا في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة ما دامت إسرائيل تقصف المدنيين اللبنانيين في بيوتهم (...) إن اسرائيليًا سيكون في مقابل لبناني يُقتل في كل مرة يضرب الاسرائيليون المدنيين اللبنانيين الآمنين».

وقد لاحظ المراقبون، وكتبوا، أنها المرة الأولى في لبنان التي يتخطى فيها رئيس الجمهورية رئيس الحكومة في موقفه الداعم لقضية تتعلق بالمقاومة، رأس حربة قضية الصراع العربي – الاسرائيلي. خاصة وأن رئيس الحكومة كان قد قال قبل يوم واحد إنه «لا يحبّذ العمليات خارج الحدود اللبنانية». وبعدها، أصبح يُطلق على رئيس الجمهورية العماد إميل لحود لقب «المقاوم الأول».

(في ما يخص الشكوى اللبنانية لدى مجلس الأمن ولجنة تفاهم نيسان والمواقف منها، راجع باب «الجنوب»).

موقف لبنان من عملية السلام في المنطقة:

في ٢ آب ١٩٩٩، زار دمشق وفد دبلوماسي لبناني (ظافر الحسن الأمين العام لوزارة الخارجية، ويحيى المحمصاني المستشار الدبلوماسي لرئاسة الوزراء) بعد اتصال كان أجراه الرئيس الحص بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع، وبهدف التأكيد على ثوابت الموقف اللبناني من مفاوضات السلام في المنطقة: الإصرار على تطبيق القرار ٤٢٥ لتحرير الجنوب، ورفض مبدأ التفاوض على تطبيق هذا القرار من دون قيد أو شرط، وبالتالي يكون لبنان غير معني مباشرة بالقرار ٢٤٢ و٣٣٨ أو بمبدأ الأرض مقابل السلام.

إن ما صرّح به الوفد اللبناني في دمشق أو في بيروت، ونقلته وسائل الإعلام، وأكّده الرئيس الحص (في كتابه «للحقيقة والتاريخ»، ص١٦٨–١٦٩) دار حول النقطتين الأساسيتين التاليتين:

– إن لبنان على استعداد، إسوة بسائر العرب، لإجراء محادثات مع اسرائيل توصّلًا إلى سلام عادل ودائم.

– وإن لبنان، في حال استئناف المحادثات مع اسرائيل، سيصرّ على أن يشمل جدول أعمال المفاوضات مسائل حفظ حق لبنان في مياهه، وحقّه في التعويض عن الخسائر والأضرار التي مُني بها جرّاء العدوان الاسرائيلي منذ ١٩٧٨، وحق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في العودة إلى ديارهم، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية.

وما هي إلا أسابيع حتى أعلن في واشنطن ودمشق وتل أبيب أن لقاء سيتم بين وزير الخارجية السوري فاروق الشرع ورئيس وزراء اسرائيل إيهودا باراك برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وذلك في البيت الأبيض في ١٥

كانون الأول ١٩٩٩ لافتتاح المحادثات، وبوجود وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت على مقربة من مكان الاجتماع للتدخّل عند الاقتضاء.

وقبل يوم واحد من اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض، طلب الرئيس الحص من الوزير ميشال المر أن يترأس الأخير وفد لبنان إلى هذه المحادثات إذا ما أسفرت عن استئناف لها على المسار اللبناني. وقبل الوزير المر أن يكون رئيسًا لوفد لبنان المفاوض، عازيًا ذلك إلى كونه وزيرًا للخارجية بالوكالة في حال غياب رئيس الحكومة وزير الخارجية (الرئيس الحص يقول في كتابه المذكور، ص١٦٩، أنه أبى أن يترأس هو الوفد لعدم رغبته مجالسة باراك ومصافحته).

وعُقد اجتماع افتتاح المحادثات في البيت الأبيض برعاية كلينتون وفي موعده المحدد (١٥ كانون الأول ١٩٩٩)، لكن سرعان ما توقفت محادثات الشرع – باراك بعد الافتتاح، ولم تستأنف المحادثات اللبنانية الاسرائيلية في مؤشر واضح على «تلازم المسارين» السوري واللبناني الذي تزخّم الحديث عنه في دمشق وبيروت عند كل إشارة إلى عملية السلام في المنطقة.

قضية التنصّت على الهاتف: في أيلول ١٩٩٩، أثار أعضاء اللجان النيابية المشتركة موضوع تنصّت الأجهزة الأمنية – وسواها – على هواتف السياسيين وغيرهم، خصوصًا بعد دخول رئيس الحكومة سليم الحص ووزير الداخلية ميشال المر في نقاش علني استدعى مشاركة الأجهزة الأمنية التي أقرّت بوجود تنصّت على الهاتف الثابت. ومع اعتراف الوزراء والنواب وقادة الأجهزة الأمنية بحصول المراقبة، اقترحت اللجان النيابية صوغ قانون يضع ضوابط لعملية التنصّت المشروع حسب الطرق المطبّقة في الولايات المتحدة وأوروبا. والهدف من وراء اقتراح النواب يكمن في الحاجة إلى منع الأجهزة الأمنية من تخطي القوانين بذريعة الحفاظ على الأمن القومي، أو حماية النظام من أعدائه. وكانت وصلت إلى مرفأ بيروت (في آب ١٩٩٩) «أجهزة تنصّت متطورة، طلبتها إحدى شركتي الهاتف الخلوي بهدف استخدامها من قبل الدولة لمراقبة الهواتف الخلوية. والمؤكّد أن ازدياد أعداد الخلويات إلى أكثر من نصف مليون هاتف... وإقبال السياسيين على استخدامها تهربًا من مراقبة الهاتف الثابت، شجّعا المسؤولين على الاهتمام بتوسيع عمليات التنصّت بحيث تشمل الهاتف الخلوي أيضًا» (سليم نصار، «الحياة»، ٢ تشرين الأول ١٩٩٩).

يعود عهد اللبنانيين بقضية التنصّت على الهواتف إلى أيام الرئيس فؤاد شهاب و«المكتب الثاني» (مخابرات الجيش). لم يتدخّل شهاب لمنع التنصّت على السياسيين والصحافيين وزعماء أحزاب المعارضة، وحجته بذلك حاجة الدول لدرء الأخطار الخارجية، وأن التنصّت ساعد ضباط «الشعبة الثانية» على رصد نشاطات أركان الحزب السوري القومي واكتشاف خيوط الانقلاب.

بعد سقوط الشهابية، قام رئيس الحكومة (في بداية عهد الرئيس سليمان فرنجية) صائب سلام بتفقّد غرفة التنصّت يرافقه رجال الصحافة، وأعلن أمامهم تعطيل كل الأجهزة المستخدمة لتسجيل المكالمات السرية. ثم أتبع هذا القرار بمعاقبة كبار ضباط المكتب الثاني بإبعادهم إلى سفارات نائية، لأنهم، في رأيه، استغلوا موضوع الأمن الداخلي لمحاربة المعارضة وإضعاف الحريات السياسية.

استؤنفت عملية التنصّت على قادة المقاومة الفلسطينية بعد صدام الجيش مع مسلّحي المخيّمات عام ١٩٧٣، وفشل الجيش في ضبط العمليات المسلحة. وعزت قيادة الأركان هذا الفشل إلى تردّد المسؤولين السياسيين، وإلى تجميد عمل المراقبة.

هيئة التنسيق اللبنانية – السورية: «هيئة المتابعة والتنسيق»، يترأسها رئيسا الوزراء في لبنان وسورية، عقدت اجتماعها في مقر رئاسة الوزراء السورية في دمشق في ١١ أيلول ١٩٩٩، وحضره عن الجانب اللبناني، إلى الرئيس الحص، الوزراء محمد يوسف بيضون، عصام نعمان، كرم كرم، ناصر السعيدي، سليمان فرنجية، نجيب ميقاتي، غازي زعيتر، ميشال موسى، جورج قرم، أرتيور نازاريان، سليمان طرابلسي وعدد من المديرين العامين والمسؤولين في الوزارات؛ وعن الجانب السوري، إلى رئيس الوزراء محمود الزعبي، الوزراء المعنيون. وبعد أن ألقى كل من رئيسي الوزراء كلمة، عرض كل وزير الموضوع المتعلق بوزارته، ونتائج أعمال اللجان المشتركة التي بحثت في هذه المواضيع، ثم قدّم الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني السوري نصري خوري مداخلة، فأطلع المجتمعين على تقرير الأمانة العامة للمجلس الأعلى، عارضًا ما تمّ تنفيذه من بنود الاتفاقات السابقة، وما لا يزال قيد التنفيذ. واختتمت الهيئة أعمالها، في اليوم التالي، بتوقيع وزيري السياحة في البلدين اتفاقًا سياحيًا، ووزيري الزراعة اتفاقًا يتضمن أُسس تحديد تبادل المنتوجات الزراعية. وقد سجّل المحضر المشترك ارتياح الهيئة لقيام السلطات المختصة في البلدين، بإبرام وتصديق عدد من الاتفاقيات في مجال التعليم، وتجنّب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار. وأوصت الهيئة بمتابعة الاجراءات لتوقيع اتفاقية إنشاء المكاتب الحدودية المشتركة واتفاقية البيئة. وتوّجت اجتماعات الهيئة بلقاء مطوّل مع الرئيس حافظ الأسد.

هذا على صعيد «الاتفاقات» الرسمية بين البلدين، وصعيد «الأخبار» الرسمية في البلدين. أما على صعيد الجدوى الاقتصادية والاجتماعية من هذه الاتفاقات، فالوقائع (منها ما عرفته البلاد من تحركات للمزارعين اللبنانيين...) والدراسات جاءت لتؤكّد أن هذه الجدوى ذهبت، وذاهبة، أقله في المدى الحالي، في الاتجاه الأحدي، اتجاه الجانب السوري (خبر، من مئات أخبار تلك الجدوى الأحدية الجانب، أوردته «النهار» في مطلع صيف ٢٠٠١، ان موقعًا لوزارة السياحة اللبنانية على الإنترنت يدعو إلى زيارة بعلبك «في سورية»...).

قضية الفنان مارسيل خليفة: كان لافتًا جدًا انه في ثاني يوم لبدء السنة القضائية في لبنان، أصدر قاضي التحقيق الأول في بيروت عبد الرحمن شهاب (في ٢ تشرين الأول ١٩٩٩) قرارًا ظنيًا بحق الفنان مارسيل خليفة طلب فيه عقوبة السجن له من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات لإقدامه «على تحقير الشعائر الدينية بإدخال آية من القرآن الكريم في سورة يوسف ملحّنة ومتلوّة على أنغام موسيقية». وأحال القاضي شهاب الفنان خليفة على الحاكم المنفرد الجزائي في بيروت للمحاكمة.

اللافت والداعي إلى الاستغراب أن قضية الفنان خليفة كانت معلّقة منذ سنوات، وأن القاضي عبد الرحمن شهاب كان عُيّن في منصبه قبل أقل من ٢٤ ساعة من إصداره القرار الظني، وان هذا القرار هو إجراء روتيني في أي دعوى ولا يعتبر إدانة على الإطلاق، وأن القاضي الذي كان يستجوب خليفة ويتولى ملفه منذ أربع سنوات هو سعيد ميرزا، وأن الحكومة السابقة (حكومة الحريري) كانت أسقطت الدعوى، وأن رجال دين مسلمين كثرًا أُعجبوا بنص القصيدة الذي كتبه الشاعر محمود درويش «أنا يوسف يا أبي»، وأن الفنان مارسيل خليفة أكثر الفنانين العرب حضورًا في الوجدان العربي لما غنّاه للجنوب وقضيته ولفلسطين وقضيتها فاكتسب إعجابًا جماهيريًا قلّ نظيره «من المحيط إلى الخليج». وكان آخر نشاط له، في المساء الفائت لصدور القرار الظني به، في بلدة تبنين الجنوبية حيث أحيا حفلة حضرها نحو خمسة آلاف شخص في مقدمهم رئيس مجلس النواب نبيه بري.



مارسيل خليفة وجانب من المتضامنين معه (تشرين الأول ١٩٩٩).

أما نصّ القصيدة (لمحمود درويش) الذي اتُّهم خليفة أنه لحّن آية قرآنية وردت في آخرها، فهو:

«أنا يوسف يا أبي. يا أبي، إخوتي لا يحبونني، لا يريدونني بينهم يا أبي. يعتدون عليّ ويرمونني بالحصى والكلام. يريدونني أن أموت لكي يمدحوني. وهم أوصدوا باب بيتك دوني. وهم طردوني من الحقل. هم سمّموا عنبي يا أبي. وهم حطموا لعبي يا أبي. حين مرّ النسيم ولاعبَ شعري غاروا وثاروا عليّ وثاروا عليك. فماذا صنعتُ لهم يا أبي؟ الفراشات حطّت على كتفي، ومالت عليّ السنابلُ، والطيرُ حطت على راحتيّ. فماذا فعلتُ أنا يا أبي، ولماذا أنا؟ أنتَ سمّيتني يوسفًا، وهمو أوقعوني في الجبّ، واتهموا الذئبَ؟ والذئبُ أرحمُ من إخوتي. أبتِ! هل جنيتُ على أحد عندما قلت إني رأيت أحد عشر كوكبًا، والشمس والقمر، رأيتهم لي ساجدين».

الذين، من اللبنانيين، لم يكونوا قد اطّلعوا على القصيدة، جاء القرار الظني وأثار حشريتهم في الاطّلاع عليها. ولم يكن الأمر يحتاج كثير ذكاء ولا كبير عناء حتى يكتشف الجميع أن الأمر بعيد كل البعد عن الدين، وأنه في صلب «السياسة» (السياسة العربية)، وأن خطيئة درويش وخليفة أنهما أصابا عين الديك من هذه السياسة: ما فعله ويفعله الأشقّاء بـ«يوسف الجميل»، «فلسطين الجميلة»، «لبنان الجميل»، «الجنوب الجميل».

موجة عارمة من السخط على القرار الظني ودعمًا لخليفة اجتاحت الأوساط الثقافية والشعبية، واشترك فيها سياسيون وحتى رجال دين (وحده مفتي الجمهورية الشيخ محمد رشيد قباني، ودار الفتوى... اشتُمّ من موقفهم أنهم كانوا يقفون وراء القرار الظني، وربّما أكثر من ذلك أنهم هم فريق الإدعاء!!):

– رئيس مجلس النواب نبيه بري:

«لأننا نحترم القضاء فنحن على يقين أنه سيبرئ مارسيل خليفة، ولأن الإسلام سمح، والهدف من إنشاد قصيدة محمود درويش، كما أشعار حافظ الشيرازي، ليس المسّ بالمحرمات وترتيل الآيات، فإننا موقنون أن سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ودار الفتوى يقفان عند الأعمال بالنيات (...) أتمنى عليه إعادة النظر في ما حدث، وهو حتى الآن قرار ظن وصدر في حق لبنان، كل لبنان».

– العلّامة السيد محمد حسين فضل الله قال: «... إننا لا نجد إساءة في تضمين القصيدة التي تعبّر عن مضمون إنساني يتعلّق بقضايا الإنسان المقهور الذي يمثّله نموذج النبي يوسف (عليه السلام)، آية قرآنية، ولا نجد أن تلحين القصيدة يمس القرآن أو يسيء إليه...».

– السيد هاني فحص استغرب القرار وقال «علينا كرجال دين ألا نوقف عملنا وفكرنا على إيقاع السجال السياسي (...) إن خليفة لم يرتكب ما يمسّ بالمقدسات».

– وزير الإعلام أنور الخليل: «إن خليفة رمز وطني نفتخر به».

– النائب نجاح واكيم: «عيب على مشارف القرن الحادي والعشرين أن نعود إلى محاكم

التفتيش (...) ورجال الدين مع احترامي لهم ليسوا أقرب إلى الله من الناس العاديين (...) لا درويش ولا خليفة دعوا إلى فتنة طائفية، في حين نرى رجال دين كانوا يمسكون ميليشيات وأفتوا بالقتل على الهوية».

– الحزب التقدمي الاشتراكي: «إن الطعنة السامة التي وُجّهت إلى خليفة، من تحت عباءة القضاء، هي طعنة في صدر الحريات والديمقراطية في كل الميادين ودليل إضافي إلى التحجّر السلطوي والإفلاس السياسي (...) إن مثل هذه الممارسات تهدد الوفاق وتهدم البقية القليلة الباقية من حرية الرأي والتعبير، وتنذر بعواقب وخيمة ليست في مصلحة الحوار والسلم الأهلي».

– معن بشور، رئيس المنتدى القومي العربي، دعا المفتي قباني إلى «معالجة حكيمة لهذه القضية، خصوصًا أن مقصد خليفة الصادق من أغنيته يكمن في الدفاع عن فلسطين والقدس بالذات».

٥ تشرين الأول ١٩٩٩، كان يوم حشد هائل في مقر نقابة الصحافة اللبنانية حول مارسيل خليفة، تقدّمه سياسيون تجاوزوا الموالاة والمعارضة، ومخرجون وممثلون وملحنون ومغنون وكتّاب وصحافيون ومثقفون ومواطنون وطلاب وحزبيون. لم يأتِ هذا الحشد لمجرد التضامن مع خليفة بل لتحمّل المسؤولية معه، فوقّع أفراده على بيان مكتوب يتبنون فيه عمل خليفة، بل يعلنون مشاركتهم فيه: «... شاركنا في اختيار نص الأغنية المذكورة بالذات، متبنين تلحينها وأداءها...»، ما يعني، قانونًا، أن القرار الظني أصبح يشملهم، وكان من المرتقب أن تكرّ سبحة بيانات تحمّل المسؤولية إلى جانب خليفة لتشمل عشرات آلاف الأشخاص، لو لم يصدر القضاء حكمًا بتبرئة خليفة.

ففي ١٥ كانون الأول ١٩٩٩، انتصر القضاء اللبناني لنفسه، وهو الذي يحكم باسم «الشعب اللبناني»، قبل أن ينتصر لمارسيل خليفة، وذلك بتجاوز الحكم على الفنان اللبناني، فاعتبر الحكم أن خليفة أنشد قصيدة الشاعر محمود درويش «أنا يوسف يا أبي»، المتضمنة مقطعًا من آية في «سورة يوسف» القرآنية بـ«وقال ورصانة ينمّان عن إحساس عميق بالمضمون الإنساني الذي عبّرت عنه القصيدة بأداء لا يحمل أي مسّ بقدسية النص القرآني أو ما يسيء إليه أو إلى مضمونه، ولا ينمّ عن قصد الحث على الازدراء به، لا تصريحًا ولا تلميحًا، عبر الألفاظ أو المعاني أو النغم...».

وبدأ الحكم (٥ صفحات بخط اليد) بذكر أساس الدعوى، فقال إنها أثيرت حين وجهت المديرية العامة للأمن العام في ٢٩ آب ١٩٩٦ كتابًا إلى النيابة العامة الاستئنافية في بيروت يفيد «أن الغضب ساد أوساطًا إسلامية في طرابلس بعدما اعتبرت ان تلحين الآيات القرآنية وتلاوتها على أنغام الموسيقى محرّم شرعًا ويرفضه جميع المسلمين».

مسألة توطين الفلسطينيين: من أكثر المسائل التي ظلت تثير المخاوف حتى منذ قبل اندلاع الحرب اللبنانية رغم استمرار تأكيد رفض اللبنانيين والفلسطينيين لها. وقد تزخّم الحديث بشأنها وازدادت المخاوف باحتمالها منذ بدء تنفيذ اتفاق الطائف، خاصة وأنها بدأت تُطرح مقرونة بالوضع الاقتصادي المتدهور للبنان وازدياد مديونيته ووعد الدول المانحة بإعفاء لبنان من ديونه مقابل قبوله بتوطين الفلسطينيين الموجودين على أرضه.

نقطة «ساخنة» في هذا الموضوع، كان من حقّها ترجيح هذا الاتجاه الأميركي والدولي، رسمتها وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت أثناء زيارتها الخاطفة لبيروت في مطلع أيلول ١٩٩٩. ففي مؤتمر صحافي عقدته والرئيس الحص في نهاية محادثاتهما، سُئلت أولبرايت عن صحة التقارير التي تحدثت عن خطة تقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، في مقابل إعفاء لبنان من ديونه الدولية، فتجنّبت الرد المباشر وأجابت أن رئيس الوزراء (سليم الحص) أعرب لها عن رغبة الشعب اللبناني في إيجاد حل عادل

لهذه القضية. وأردفت القول إن موضوع اللاجئين الفلسطينيين يتعلق بمفاوضات الحل النهائي، وسيُناقش في هذا الإطار فقط. على ذلك علق الرئيس الحص (في كتابه «للحقيقة والتاريخ»، ص٢١٠–٢١١) قائلًا: «ولدى تكرارها هذا القول، بأن الأمر يتعلق بمحادثات الحل النهائي بين الفلسطينيين والاسرائيليين، توجّه إليّ أحد الصحافيين بالسؤال عينه، فقلت: نحن معنيون مباشرة بموضوع اللاجئين الفلسطينيين. لذلك لا يمكننا القبول بمقولة ترك هذه القضية للحل النهائي على المسار الفلسطيني». وليس من غير مغزى أن أولبرايت انتقلت على الفور، بحسب التغطية الصحافية للمؤتمر الصحافي وبحسب ما ذكره الرئيس الحص نفسه، إلى تأكيد أن محادثاتها مع الرئيس حافظ الأسد في دمشق كانت مثمرة وبنّاءة.

وفي المؤتمر الصحافي نفسه، قال الرئيس الحص: «أما في صدد مسألة اللاجئين الفلسطينيين، فنقول إن هناك نحو ٤٠٠ ألف لاجئ يقيمون في لبنان، أكثرهم منذ عام ١٩٤٨. واللبنانيون يتلاقون والفلسطينيين على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. ورفض توطين هؤلاء بات أمرًا وفاقيًا، بعدما دخل نص به في اتفاق الطائف، ومن ثمّ في مقدمة الدستور اللبناني» (المرجع المذكور، ص٢١٢).

وأثناء وجود الرئيس الحص في نيويورك، رئيسًا لوفد لبنان إلى الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة، اجتمع، في ٢٢ أيلول ١٩٩٩، إلى مساعد نائب وزيرة الخارجية الأميركية مارتن أنديك الذي قال، بعد الاجتماع: «إن الرئيس الحص أثار هذا الموضوع (مسألة توطين الفلسطينيين) خلال الاجتماع، وهو يعتبره مهمًا. وفي رأينا أن مسألة اللاجئين هي من ضمن السلام في المنطقة» (المرجع المذكور، ص٢١٨). وفي كلمته أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة (٢٣ أيلول ١٩٩٩)، شدّد الرئيس الحص على استحالة استكمال التسوية السلمية دون تمكين اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم، وأعلن رفض لبنان توطين الفلسطينيين على أرضه، محذرًا من أنه «في حال إقرار التوطين على الصعيد العملي، فإنه سيشكّل تهديدًا لأمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها» (ص٢١٩). وعاد الحص وكرّر رفض لبنان للتوطين في محادثاته مع رئيس وزراء كندا جان كريتيان الذي زار لبنان في نيسان ٢٠٠٠. والمعروف أن كندا تولي قضية اللاجئين اهتمامًا خاصًا كونها تترأس اللجنة المعنية باللاجئين في إطار المحادثات المتعددة الأطراف.

أحداث الضنية: أحداث دموية دامت أربعة أيام وواجه فيها اسلاميون متطرفون قوة من الجيش اللبناني في منطقة الضنية. انطلقت شرارتها في اليوم الأخير من العام ١٩٩٩ حين توجّهت قوة من الجيش لإقامة حواجز ودوريات في مناطق شمالية عدة للحفاظ على الأمن، وخصّت منطقة عاصون بقوة لتعقّب مطلوبين إثنين بتهمة إلقاء متفجرات على كنائس في طرابلس. فنصب عدد كبير من الإسلاميين المسلّحين كمينًا للقوة العسكرية، وقتلوا خمسة منها، وأسروا ضابطًا وجنديًا. وصدر عن مديرية التوجيه في قيادة الجيش ثلاثة بيانات بالتطورات التي كانت منطقة العمليات (منطقة الضنية) مسرحًا لها. ولدى تطويق قوة الجيش لمنطقة جبال الأربعين من جهاتها الأربع، بدأت مناوشات مع المسلحين تطورت إلى اشتباكات عنيفة، وتمكن الجنود من احتلال مواقع ومنازل كان المسلحون يرابطون فيها، وصادروا كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. ولإحكام الطوق على المسلحين ومنعهم من التغلغل في جرود المنطقة استعملت قوة الجيش الطوافات العسكرية وحسمت الوضع واعتقلت المطلوبين (وكان المسلحون اختطفوا الرائد ميلاد النداف والرقيب المرافق له، وقد عُثر على الرائد النداف مقتولًا). وقرّر مجلس الوزراء، في ٤ كانون الثاني ٢٠٠٠، إحالة القضية على المجلس العدلي.

بقيت ذيول هذه الأحداث تتفاعل مدة طويلة مثيرةً القلق العميق في صفوف الشعب وفي كل مكان من لبنان، ولم تنفع في التخفيف من هذا القلق البيانات الصادرة عن الهيئات الإسلامية المستنكرة والمطالبة باعتقال مرتكبي الاعتداء على الجيش. وفي اليوم الأخير من هذه الأحداث (٣ كانون الثاني ٢٠٠٠) انتقل التوتّر إلى قلب العاصمة بيروت. فعلى امتداد ساعات من النهار، روّع مسلّح فلسطيني منطقة مار الياس، وعمد إلى احتجاز رهائن في مبنى قريب من مقر السفارة الروسية، قبل أن تجهز عليه القوى الأمنية، بعدما تمكّن من قتل عريف في قوى الأمن الداخلي وجرح تسعة.

في ١٠ تموز ٢٠٠٠، أصدر المحقق العدلي في حوادث الضنية القاضي حاتم ماضي قراره الاتهامي طالبًا الإعدام لـ٣٧ شخصًا وكاشفًا عن جماعة مسلحة كان هدفها تأسيس دولة إسلامية في لبنان. وطلب محاكمة ٣٣ شخصًا وفقًا لمواد تراوح عقوبتها بين ١٠ سنوات إلى ثلاث سنوات سجنًا، فيما أسقط الحق العام عن ١٠ أشخاص بسبب مقتلهم خلال الاشتباكات مع الجيش أبرزهم قائد المجموعة بسام أحمد كنج الملقّب بأبي عائشة. وسطر القاضي مذكرات تحر دائمة لمعرفة الهويات الكاملة لـ٢٩ شخصًا، بينهم سعودي وكويتي.

وأظهر القرار الاتهامي أن بسام كنج (أمير الجماعة) كان حصل على منحة دراسية في الولايات المتحدة (١٩٨٥)، واستقرّ في بوسطن، وتزوّج من أميركية اعتنقت الدين الإسلامي. وفي ١٩٨٩، توجّه وزوجته وابنته إلى باكستان. وفي ١٩٩١، عاد إلى لبنان واستقرّ فيه مع زوجته حتى ١٩٩٤ عاد بعدها وحده إلى أميركا ومكث فيها حتى العام ١٩٩٦ عندما عاد نهائيًا إلى لبنان واستقرّ في بلدته عرقة في طرابلس مع عائلته. وأشار القرار أن بسام كنج كان على اتصال بعصبة الأنصار في مخيم عين الحلوة والتقى مرارًا أميرها المدّعى عليه أبا محجن، وكان ثمة دور تنسيقي بين أبو عائشة (بسام كنج) وعصبة الأنصار في مخيم عين الحلوة بدأ أوائل ١٩٩٧ بعد تنفيذ حكم الإعدام بقتلة الشيخ نزار الحلبي (رئيس جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية «الأحباش»). وأنجز أبو عائشة مهام عدة منها إخراج بعض مقاتلي العصبة من عين الحلوة ونقلهم إلى المخيم الذي أقامه في جرود الضنية صيف ١٩٩٩.

المذكرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة: منذ مطلع العام ٢٠٠٠، عكفت اسرائيل، وعلى لسان مسؤوليها كافة بدءًا من رئيس وزرائها باراك على تكرار وتأكيد قرارها وعزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار الدولي ٤٢٥ الذي كان لبنان لا ينفك يطالب بتنفيذه منذ ٢٢ سنة.

وكم كانت دهشة اللبنانيين واستغرابهم (وكذلك أوساط الأمم المتحدة، الأمين العام كوفي أنان ومساعدوه ورسله إلى المنطقة) من موقف الحكم اللبناني وأشد الموالين له ازاء القرار الاسرائيلي بالانسحاب. فبدا هذا الموقف، وبوضوح جلي متخبطًا متلعثمًا وكأنه يعمل على عرقلة الانسحاب (دمشق بدت، في الأثناء، وكأنها فوجئت بقرار الانسحاب، فردّت باتهام اسرائيل بأنها تحضّر، بانسحابها، لمجازر في الجنوب ولبنان).

رئيس الحكومة سليم الحص لمّح إلى هذا التخبّط (من دون أي ذكر للموقف السوري) في معرض عتبه على رئيس الجمهورية لعدم اطلاعه على المذكرة الرئاسية لأمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان («للحقيقة والتاريخ»، ص٤٥–٤٦):

«لقد أساء الرئيس لحود إلي... عندما كتب إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في ٦ نيسان ٢٠٠٠ مباشرة، من دون المرور بي والتشاور معي، بصفتي رئيسًا للوزراء ووزيرًا للخارجية، وذلك، في موضوع إعلان اسرائيل عزمها على الانسحاب من لبنان وفق القرار ٤٢٥، وقد عُرفت هذه الرسالة بالمذكرة الرئاسية. وعندما التقيت الرئيس بعد إعلان نص المذكرة، أبديت عتبي على عدم التشاور معي في الموضوع، ولفتُّه إلى أن مضمون المذكرة يوحي وكأن لبنان متحفظ على تنفيذ القرار ٤٢٥ من جانب اسرائيل أو كأنه لا يريد ذلك. فقد طرحت في هذه المذكرة سلسلة من الأسئلة منها: «هل تعتبرون أن طرح تنفيذ القرار ٤٢٥ من قبل اسرائيل يأتي... لحماية الشعب اللبناني المعتدى عليه أم لحماية المعتدي؟»... و«فيما لو أن بعض المجموعات الفلسطينية حاولت القيام بعمليات عبر الحدود من ضمن حق العودة ولعدم وجود حلول مستقبلية لهم، هل تعتقدون أن القوات الدولية ستكون قادرة على حروب يومية صغيرة على الحدود؟»... و«طالما أن هناك احتمالًا لحروب صغيرة على الحدود مصدرها مجموعات فلسطينية مسلحة قادمة من المخيمات الفلسطينية في الداخل، ألا تعتقدون أن مصلحة لبنان تقضي بقيام القوات الدولية، أولًا وقبل أي شيء آخر، بتجريد المخيمات الفلسطينية من سلاحها أو بالمشاركة الميدانية في ذلك، سواء في مدن صور أو صيدا أو طرابلس أو بيروت أو بعلبك أو غيرها، قبل أن تنتشر تلك القوات على الحدود؟ وهل تقبل الأمم المتحدة شرطًا لبنانيًا بعدم قبول هذا الانتشار على الحدود قبل تجريد الفلسطينيين من سلاحهم؟... «هذه الأسئلة يعتبر لبنان أن من حقوقه أن يطلب أجوبة عليها من جانب الأمم المتحدة قبل أن يقرّر الخوض في تفاصيل أخرى».

ويكمل الرئيس الحص قوله: «هذه الأسئلة أوحت أننا نتعمّد التعقيد لنحول دون انسحاب اسرائيل وفق القرار ٤٢٥ الذي ما فتئنا نطالب بتنفيذه منذ ٢٢ سنة. كما أوحت الأسئلة المتعلقة بتجريد الفلسطينيين من أسلحتهم في المخيمات كأننا نريد هذا الشيء، ونحن عاجزون عن تحقيقه».

«... هذه الأسئلة (في المذكرة الرئاسية) أوحت أننا نتعمّد التعقيد لنحول دون انسحاب اسرائيل»، قالها الرئيس الحص، للحقيقة والتاريخ، وبلباقة شديدة ومن موقع مسؤولية هو شريك رئيسي فيها.

لكن ما لم يقله الرئيس الحص، وما يستحيل على الباحث أو المؤرّخ الذي عاش الأحداث لحظة بلحظة تجاهله ضنًا بالحقيقة والتاريخ أيضًا، أن «قلة الفرح» لدى أهل النظام، إذا لم نقل «الزعل» أو «الحزن»، من أنباء الانسحاب الاسرائيلي التي كانت تتأكّد يومًا بعد يوم، كانت واضحة جدًا وعكستها الصحافة التي ربطت، بتعليقاتها وتحليلاتها، بين الانسحاب الاسرائيلي وفقدان مبرر استمرار وجود الجيش السوري في لبنان، ما يعني نهاية للهيمنة السورية التي تعني بدورها نهاية لحلفاء سورية في لبنان. هذه «الهيمنة» لا ينفيها الرئيس الحص (في كتابه المذكور) لكنه ينسبها إلى المعارضين ولا يسمّي منهم سوى البطريرك صفير. ومما يقوله: «إن ما يُحكى عنه من تدخّل سوري في القرار اللبناني لم يعبُر يومًا من خلالي، بل من خلال بعض القنوات الأخرى في الدولة (...) أما الوجود العسكري السوري في لبنان، بما يكتنفه من مسائل تتعلق بالانتشار والانسحاب، فيجب أن يبقى رهنًا بقرار تتخذه السلطة التنفيذية في لبنان، أي مجلس الوزراء، بالتفاهم مع المسؤولين السوريين» (ص٦٢–٦٣).

مسألة عقوبة الإعدام: رفض الرئيس الحص التوقيع على مرسومين بتنفيذ حكم الإعدام بشخصين «لأن ذلك يتعارض مع اقتناعاتي» («للحقيقة والتاريخ»، ص١٨٤). أما نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر (الوزير المميز والأقوى في الحكم)، فقد اعتقد أنه وجد مخرجًا للمسألة بعرضه على رئيس الوزراء استعداده للتوقيع على المرسومين في حال غيابه خارج البلاد. وهذا ما حصل، إذ وقّع المر على المرسومين أثناء وجود الحص في الفاتيكان في زيارة للحبر الأعظم. وقد أثار هذا الأمر جدلًا قانونيًا كان أبرزه ما أفتى به العالم القانوني والمحامي إدمون نعيم (ونشرته

الصحافة، في ١٨ آذار ٢٠٠٠، وورد كذلك في كتاب سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٨٥)، وجاء فيه:

«نائب رئيس مجلس الوزراء (ميشال المر) هو مركز لم ينص عليه الدستور، ولم يحدّد اختصاصاته. لذلك إذا كان نائب رئيس مجلس الوزراء محددًا بمقتضى نصوص قانونية عادية، فهذه الأخيرة لا يمكن أن يكون لها قوة بوجود النص الدستوري الذي لا يورد أي ذكر لنائب رئيس مجلس الوزراء. وعليه فإن المرسوم يكون باطلًا دستوريًا. وفي حال إصرار رئيس الحكومة على موقفه الرافض... لا يمكن أن يجبره أحد على توقيع المرسوم».

وقد استجاب رئيس الجمهورية لطلب الرئيس الحص (١٨ آذار ٢٠٠٠) سحب المرسومين الموقّعين من نائب رئيس مجلس الوزراء كونهما يشكّلان مخالفة دستورية.

وبعد انتهاء ولاية حكومة الرئيس الحص، نشرت «النهار» (١٦ كانون الأول ٢٠٠٠، وأورده الحص في كتابه «للحقيقة والتاريخ»، ص١٨٥–١٨٧) مقالًا افتتاحيًا للرئيس الحص حول الأسباب التي دعته إلى عدم توقيع المرسومين، قال فيه:

«المسألة في نهاية التحليل هي مسألة اقتناع شخصي.

«إنني أعتقد أن ليس من حق الإنسان أن ينتزع حياة إنسان. فالله وحده يهب الحياة والله يستردّها.

«إنني لا أستبيح ذبح حيوان، فكيف بقتل إنسان؟...

«... كثيرًا ما يُقال لي إن الله حلّل في الكتب السماوية إعدام القاتل، فبأي منطق أسمح لنفسي بتحريم حكم الإعدام بمجرم؟

«الجواب هو أنني لم أحرّم تنفيذ حكم الإعدام إلا على نفسي. فمع أن ذبح الخراف أيضًا حلال، فإن أكثر الناس لا يستطيعون، أو لا يجيزون لأنفسهم، ذبح خروف بأيديهم. وأنا بالتوقيع على مرسوم بالإعدام أشعر وكأنني في مقام الجلاد، أو ذابح الخروف.

«وأقول لمن يطرح هذا السؤال عليّ: إذا قيل لك أنت، وأنت المؤمن بواجب تنفيذ حكم الإعدام، إن أحدًا من الناس محكوم بالإعدام فهل أنت على استعداد لتنفيذ الحكم بقطع عنقه بيدك؟ إذا كان الجواب سلبيًا، وهذا ما أتوقعه من أكثر الناس، فلماذا تعذر نفسك في الاستنكاف عن تنفيذ حكم إعدام بيدك، ولا تعذرني إذا استنكفت عن التوقيع على مرسوم بإعدام إنسان، ولو كان مجرمًا؟.

«إلى كل ذلك، فأنا أرى أن أحكام الإعدام في لبنان تُطلق انتقائيًا وتنفّذ انتقائيًا. فإلى الذين يسائلونني عن موقفي من حكم الإعدام، أسائلهم: ألم تسمعوا بمن حُكم بالإعدام، ثم حوّلت المحكمة الحكم إلى السجن المؤبد؟ فلماذا ينفّذ حكم الإعدام بالبعض ولا ينفّذ بالبعض الآخر؟ لماذا لا تحل عقوبة السجن المؤبّد محل عقوبة الإعدام في كل الحالات؟.

«ثم ألَمْ تسمعوا بمجرمين، ارتكبوا أبشع الجرائم خلال الحرب الداخلية اللبنانية، يرتعون اليوم أحرارًا طلقاء، إما لأن قانون العفو العام شملهم، أو لأنهم من ذوي المنزلة التي لا تطاولها يد القضاء، وبعضهم تسلّق مراكز المسؤولية.

«ولا بد من الإشارة ختامًا إلى أن أكثر من مئة دولة في العالم تحرّم اليوم عقوبة الإعدام، والرأي في بقية الدول يتجه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في قوانينها. فعلامَ هذا الاستغراب لموقفي المبدئي الرافض لحكم الإعدام؟ ومما يذكر أن منظمة العفو الدولية، في بيان صدر عنها بتاريخ ٢١ آذار ٢٠٠٠، نوّهت بموقفي صراحةً من عقوبة الإعدام وأيّدته.

«كل هذه الاعتبارات، أشعر براحة الضمير، لأنني لم أوقّع على مراسيم الإعدام. ولقد أنفقت في سدّة رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٧٦ ما يناهز التسع سنوات لم أوقّع خلالها على مرسوم بإعدام أحد والحمد لله».

أيّد بعض اللبنانيين، منذ فجر الاستقلال، إلغاء عقوبة الإعدام وتمسّك بها بعضهم الآخر. في السنوات الأخيرة، وخاصة في ضوء موقف الرئيس

سليم الحص منها، نشط الداعون إلى إلغائها (هيئات أهلية، ندوات، مذكّرات مرفوعة إلى المسؤولين... وبرزوا خاصة لدى العاملين في مجال حقوق الإنسان، كما لدى المسيحيين الناشطين في إطار العمل الراعوي الكاثوليكي)، فردّ عليهم المتمسّكون بها، وجلّهم من رجال الدين المسلمين، وإسنادهم الرئيسي أن «قانون الإعدام هو من القوانين التي تلاقت عليها الشرائع السماوية»، والآية القرآنية الكريمة ﴿ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب﴾ (من آخر ما نُشر في هذا الصدد مقال بقلم الشيخ حسن الخشن، مدرّس في المعهد الشرعي الإسلامي، «النهار»، ٢٧ تموز ٢٠٠١).

الهجوم الاسرائيلي الجوي الثاني: بعد أقل من ثمانية أشهر على الهجوم الذي استهدف البنى التحتية (الكهرباء والجسور)، صرّح الناطق باسم القوات الدولية في الجنوب تيمور غوكسيل (شباط ٢٠٠٠) أن الوضع آخذ بالتدهور إثر فشل عملية اسرائيلية استهدفت اغتيال أحد كوادر حزب الله ردًا على اغتيال عقل هاشم أحد كبار قادة «جيش لبنان الجنوبي» المتعامل مع اسرائيل (يُعتبر عقل هاشم، عمليًا، في موقع قيادي فعلي في هذا الجيش يتخطى بأهميته أهمية قائده اللواء انطوان لحد)، إضافة إلى ارتفاع عدد قتلى الجيش الإسرائيلي إلى خمسة قتلى في غضون أقل من ٤٥ يومًا.

وبعد اجتماع رئيس الوزراء الاسرائيلي، باراك، بالعاهل الأردني عبد الله الثاني في عمان، هدّد باراك بالرد على أي عملية عسكرية قد يتعرض لها الجيش الاسرائيلي في لبنان، وأعاد تشديده على أن اسرائيل لا تزال عازمة على الانسحاب من لبنان قبل تموز ٢٠٠٠. وما لفت، في ما كان باراك يردّده عن الانسحاب، انه لم يذكر أن هذا الانسحاب يجب أن يحصل في إطار اتفاق مع سورية أو مع لبنان وسورية، كما درج على القول في السابق.

وفي ليل ٧ شباط ٢٠٠٠، شنّ الطيران الاسرائيلي غارة على بعلبك ودمّر محطة لتوزيع الكهرباء، وقصف المنطقة الجردية شرقي بعلبك وأطراف المدينة، ثم أغار على محطة تحويل الكهرباء في دير نبوح قرب زغرتا في الشمال ودمّرها، ثم عاد وقصف محطة الكهرباء في الجمهور قرب بيروت. وتوالت تصريحات المسؤولين الاسرائيليين، ولفت فيها تصريح وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي: «... أعتقد أن العدو ليس حزب الله وحده، بل والحكومة اللبنانية أيضًا، كما أن السوريين يتحملون المسؤولية...»، فيما أعلن لبنان تمسّكه بتفاهم نيسان، وحزب الله في حقه الاحتفاظ لنفسه بـ«حقه الكامل في الرد على الخرق الاسرائيلي الفاضح لتفاهم نيسان في التوقيت المناسب وبالشكل الذي يختاره».

في جلسة مجلس الوزراء الاستثنائية (بسبب الهجوم الاسرائيلي الجوي)، قال رئيس الجمهورية إن الاعتداءات «لن تؤدي إلى إقامة معادلة ميدانية جديدة لمصلحة اسرائيل، وخصوصًا في ما يتعلق بحق المقاومة في القيام بعمليات يومية ضد العدو في المنطقة المحتلة حتى زوال الاحتلال». أما رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص فاعتبر، في الجلسة، أن «إسرائيل تريدنا أن نحمي جنودها على أرض لبنان (...) وليكن معلومًا أن لبنان لن يحمي الاحتلال الاسرائيلي لأرضه في حال من الأحوال (أي بكلام آخر: تريد اسرائيل وضع إسفين بين الحكومة – الجيش – والمقاومة)، فالمقاومة حق مشروع لأي شعب تقع أرضه تحت الاحتلال».

تواصلت الاعتداءات الاسرائيلية جوًا على مدى يومين متواصلين، رافقها قصف مدفعي على أهداف في النبطية وحاصبيا وفي القطاع الأوسط وسط تهديدات وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي بـ«إشعال أرض لبنان في حال سقوط صواريخ كاتيوشا على شمال اسرائيل». فيما الموقف الأميركي، وعلى لسان الرئيس كلينتون

ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت. جاء يحمل في طياته تبريرًا للغارات: «من الواضح أن الغارات تأتي ردًا على مقتل جنديين اسرائيليين...» (كلينتون)، و«... الأحداث بدأت عندما أطلق حزب الله عملياته في الأسبوعين الأخيرين...» (أولبرايت). وعمل رئيس الحكومة سليم الحص جاهدًا لتحريك تفاهم نيسان، وعضدته الدبلوماسية الفرنسية في هذا الاتجاه. أما مسألة تقديم شكوى إلى مجلس الأمن فإن «الأصدقاء الذين تشاورنا معهم في احتمال لجوء لبنان إلى مجلس الأمن، نصحونا بعدم التوجّه إلى المجلس، خشية أن نُفاجأ بقرار يساوي بين الضحية التي هي لبنان والمعتدي الذي هو اسرائيل (وموقف الولايات المتحدة معروف). هذا فضلًا عن احتمال تشعّب المناقشات بما قد يؤدي إلى إصدار قرار قد لا يكون في مصلحة لبنان، وقد يكون من شأنه إضعاف القرار ٤٢٥» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٥٣).

ومن جديد، تبرّع الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز بمبلغ خمسة ملايين دولار لصندوق إعادة بناء ما دمّرته الغارات، وتوالت التبرعات من لبنانيين مقيمين ومغتربين.

مجلس وزراء الخارجية العرب في بيروت: تعبيرًا عن دعمها لبنان «في محنته»، وآخر فصولها عدوان شباط ٢٠٠٠، قرّرت الجامعة العربية، في ٢٣ شباط ٢٠٠٠، نقل اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ١١-١٢ آذار ٢٠٠٠ إلى بيروت بدلًا من القاهرة. وأعلن ذلك الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية، ومما جاء في كلامه: «إن موضوع لبنان والعدوان الاسرائيلي عليه، سيكون أحد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية لمجلس الجامعة، واتخاذ موقف عربي داعم سياسيًا وماديًا للبنان».

وفي غضون الاستعداد لعقد هذا الاجتماع كانت اسرائيل مستمرة في تهديداتها للبنان، وأعنفها قاله وزير خارجيتها دافيد ليفي في خطابه في الكنيست: «إذا احترقت كريات شمونة، فإن لبنان كله سيحترق، الدم مقابل الدم، وطفل مقابل كل طفل». وفي أجواء هذا التهديد، زار رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان اسرائيل، وعقد مؤتمرًا صحافيًا وصف فيه حزب الله بـ«المنظمة الإرهابية». فتعرّض (٢٦ شباط ٢٠٠٠)، خلال جولته في الضفة الغربية، لغضب الطلاب في جامعة بيرزيت الذين رشقوه بالحجارة. وردّ رئيس

مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت (آذار ٢٠٠٠)؛ من اليمين، الرئيس سليم الحص والوزير يوسف بن علوي بن عبد الله والشيخ جاسم بن حمد.

الحكومة وزير الخارجية الدكتور سليم الحص على جوسبان مذكّرًا إياه بـ«المقاومة الفرنسية»، وبما إذا كان يمكن أن تُنعت بالإرهاب.

في ٥ آذار (قبل أسبوع واحد من انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب)، أقرّ مجلس الوزراء الاسرائيلي خطة رئيس الوزراء إيهودا باراك لسحب الجيش الاسرائيلي من الشريط الحدودي في جنوب لبنان بحلول تموز ٢٠٠٠، حتى في غياب اتفاق مع بيروت ودمشق.

عشية المؤتمر (٩ آذار ٢٠٠٠)، عقدت قمة ثلاثية في شرم الشيخ ضمّت الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس وزراء اسرائيل إيهودا باراك ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، أكّد بعدها مبارك، في تصريح مقتضب، تفاؤله بالمرحلة المقبلة وباستمرار عملية السلام.

وصفت الصحافة اللبنانية حدث انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في بيروت بأنه «أوسع تظاهرة دبلوماسية عربية». عقد المؤتمر اجتماعاته في السرايا الحكومية، وافتتح بكلمات ألقاها الوزراء العرب («دعم لبنان» و«دعم المقاومة إلى أن يجلو المحتل»...)، وقرّر، في نهاية اجتماعاته، إدانة اسرائيل لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية، ودعم لبنان في مطالبته بتنفيذ القرار ٤٢٥ وفي مقاومة الاحتلال. كما استنكر المؤتمر التصريحات التي أدلى بها بعض مسؤولي «دول صديقة ساووا فيها بين المعتدي والمعتدى عليه». ودعا إلى توفير الدعم اللازم للبنان لتعزيز صموده وإعادة إعماره. وشدّد على التمسّك بعملية التسوية السلمية وفق مبادئ مدريد، متبنيًا مبدأ تلازم المسارين اللبناني والسوري... وأيّد مسعى لبنان في طلب تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة من أجل محاكمة مجرمي الحرب الاسرائيليين الذين ارتكبوا المجازر. ودعا الدول العربية التي تقيم علاقات مع اسرائيل، في إطار عملية السلام، إلى إعادة النظر في هذه العلاقات بعد العدوان الاسرائيلي على لبنان...

أوساط الحكم اعتبرت «المؤتمر» (و«القرار» الذي اتخذه) تاريخيًا، سواء من حيث الشكل أو المضمون. المعارضة (خاصة المعارضة من خارج أهل نظام دولة الطائف) دعت إلى «انتظار النتائج»!...

هجوم جوي اسرائيلي ثالث: لم يمر شهران على اجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب الذي وصفه رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص بـ«الانتصار الدبلوماسي المبين الذي حقّقه لبنان، وكان علامة مشرقة في ظل الظروف العصيبة التي كان يعيشها في تلك اللحظات بعد العدوان الغاشم عليه ووسط التهديدات الاسرائيلية المتلاحقة» («للحقيقة والتاريخ»، ص١٦٣)، وقبل ساعات من وصول موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن إلى بيروت ليل ٣ أيار ٢٠٠٠، أغارت الطائرات الاسرائيلية على بلدة حبّوش، مستهدفةً في قصفها (عن طريق الخطأ كما ادعت) سيارة أحد مسؤولي حركة أمل وستة منازل (١٢ جريحًا). وأعلن، بعدها، حزب الله مسؤوليته عن إطلاق عشر قذائف أصابت موقعًا اسرائيليًا في الشريط الحدودي المحتل. وهدّد باراك بالانتقام، علمًا أن اسرائيل كانت خرقت، بغاراتها، تفاهم نيسان الذي سبق لها وعطّلته عمليًا عبر مقاطعتها مجموعة المراقبة المنبثقة منه.

وفي ٥ أيار ٢٠٠٠، أغار الطيران الاسرائيلي على لبنان من العاصمة حتى بعلبك والشمال، وقصفت محطة كهرباء بصاليم، ومحطة توليد الكهرباء في منطقة البداوي في الشمال، ومحطة محروقات في بريتال (البقاع)، ومستودع ذخيرة للمقاومة في جرود بعلبك. وفي اليوم نفسه اجتمع الرئيسان الحص ولحود بالموفد الدولي لارسن، وطالباه إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة استنكار لبنان الشديد، ودعوته للعمل على وقف الاعتداءات الاسرائيلية.

وفيما الحركة الدبلوماسية اللبنانية، سواء إزاء العرب أو الغرب، على أشدّها، بدأت بوادر

انفراج مع دعوة إسرائيل مواطنيها في الشمال إلى الخروج من الملاجئ» (٦ أيار).

«كان هذا هو الاعتداء الكبير الثالث على البنى التحتية في لبنان، خلال ١١ شهرًا من عهد حكومتنا. وكان للتدمير الذي أوقعته هذه الاعتداءات وقع سلبي جدًا على حياة الناس الذين باتوا يعانون من انقطاع مستمر في التيار الكهربائي في مناطق واسعة من لبنان، بما فيها العاصمة بيروت. ولا يخفى ما يترتب على هذا الواقع من أضرار اقتصادية أصابت حركة الإنتاج في الصناعة والزراعة وسائر القطاعات. وكان، من جرّائه أيضًا، ضرب الحركة السياحية، خصوصًا وأن إثنين من تلك الاعتداءات وقعا على أبواب موسم الصيف، وجاء العدوان الآخر في شباط في بداية شهر التسوّق الذي كانت أعلنته وزارة الاقتصاد. كل ذلك كان من شأنه إلحاق أفدح الأذى بصورة الحكومة اللبنانية بين الناس، وبقدرتها على معالجة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتلبية حاجات الناس الحياتية؛ فظهرت الحكومة وكأنها مقصّرة في واجباتها إزاء المجتمع. ولم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٦٥-١٦٦؛ الجدير ملاحظته هنا أن الرئيس الحص يعرف، بدون أدنى شك، أن «التذكير كان مجديًا» حتمًا في ما لو: - نجحت حكومته في الإصلاح الإداري ولم تملأ الأجواء أحاديث التدخلات والمحاسيب والأزلام؛ - نجحت حكومته في إجراء مصالحة وطنية حقيقية؛ - نجحت في إقناع سورية، أقلّه في التخفيف من عبء سيطرتها على البلاد حتى التدخّل بكل شاردة وواردة؛ - نجحت في إقناع العرب، وهو من أكثر رؤساء الحكومات اللبنانية عروبة فكرًا ومبدأً، وإقناع إيران والدول الإسلامية، وهو المسلم المؤمن، دعم لبنان وصمود شعبه فعلًا لا قولًا؛ - نجحت في إقناع الغرب والدول والمنظمات المانحة والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان أن الدولة أصبحت دولة قانون ومؤسسات، وبالتالي، محل ثقة للاستثمار في الاقتصاد الوطني... الخ. يعرف الرئيس الحص ولم يشأ ذكره لأسباب تبقى ملكًا له. لكن يومًا سيأتي قد يكون فيه الرئيس الحص في طليعة المسؤولين الكبار المتصدين للكشف عن السر الذي تحمله عبارته المذكورة: «لم يكن التذكير بالاعتداءات وآثارها ليجدي في تلك الحال»).

غياب صائب سلام وريمون إدّه: في ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠، غيّب الموت الرئيس صائب سلام، الذي كان غادر لبنان في العام ١٩٨٥ إلى جنيف لضرورات صحية وبقي فيها حتى العام ١٩٩٥ حيث عاد إلى لبنان حتى وفاته. وكان صائب سلام أحد أركان جمهورية الاستقلال: عُيّن وزيرًا للداخلية عام ١٩٤٦، وفي ١٩٥١ انتُخب نائبًا عن بيروت للمرة الثانية، وفي ١٩٥٢ أُوكل إليه تأليف حكومة، ولكنه لم يوفّق بسبب الانقسام الكبير الذي كان محوره موضوع استقالة بشارة الخوري. وآخر حكومة ترأسها كانت في العام ١٩٧٣، وقدّم استقالتها بعدما رفض رئيس الجمهورية سليمان فرنجية إقالة قائد الجيش اسكندر غانم الذي اعتبره سلام مقصّرًا إزاء عملية الكومندوس الاسرائيلية التي قضت على ثلاثة قادة فلسطينيين في بيروت.

وفي ١٠ أيار ٢٠٠٠، أغمضت عينا ريمون إده قبل أن يشهد من منفاه القسري في باريس، الذي لجأ إليه منذ العام ١٩٧٦ بعد تعرّضه لمحاولتي اغتيال، الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي اللبنانية، هو الذي كان ينتظره ويشترط حصوله، وكذلك يشترط انسحاب باقي القوات غير اللبنانية قبل العودة إلى الوطن. وعمّ الحزن اللبنانيين لنبأ وفاته، وأكثر ما لفت في احتفال جنازته (في كنيسة مار جرجس، وسط بيروت) حضور وليد جنبلاط على رأس وفد حزبي وشعبي كبير، ودخوله الكنيسة دامع العينين، فهبّ الحاضرون وأخذوا بالتصفيق، وأجهش كثير منهم في البكاء. وكان جنبلاط علّق على نبأ وفاة ريمون إده بقوله:


ريمون إده

«... سيبقى في ضمير اللبنانيين رجل المبادئ النزيهة والمواقف الجريئة». وقد أجمع السياسيون والنقابيون والمثقفون... بمن فيهم الذين كانوا خصومه على إبراز هذه الصفات فيه، إضافة إلى استشرافه المبكر للخطر الصهيوني وتنكّبه الدائم لقضية الجنوب. وبعد أيام من وفاة إده، انتخب حزب الكتلة الوطنية ابن شقيقه بيار، كارلوس إده، عميدًا جديدًا له. وكانت أول إطلالة سياسية للعميد الجديد في ذكرى أربعين عمه في ١٨ حزيران ٢٠٠٠.

التحرير: راجع باب «الجنوب».

غياب الرئيس حافظ الأسد وانتخاب نجله بشّار رئيسًا للجمهورية: في ١٠ حزيران ٢٠٠٠، أُعلن أن الرئيس حافظ الأسد قد توفي. «فاستقبل النبأ بذهول واسع بين الناس وحزن عميق. جرى تشييع جثمان الفقيد الكبير في بلدة القرداحة في ١٣ حزيران ٢٠٠٠، فشاركتُ فيه والرئيس إميل لحود والرئيس نبيه بري. وقد توالت كلمات التأبين للراحل الكبير على المستويين العربي والدولي، وكلها تشهد للدور المحوري والفاصل الذي قام به إقليميًا ودوليًا على امتداد نحو ثلاثين سنة. وقد تميّز نهجه بالبعد الاستراتيجي والالتزام القومي الذي لم يحد عنه قيد أنملة طوال حياته الزاخرة بالنشاط والعمل والمبادرات الشجاعة. فكان في موقعه بحق شاغل العالم» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٨٨).

«الرئيس الراحل كان متخوفًا أن يدركه الموت قبل استكمال عملية ترسيخ دور نجله (بشّار الأسد) ضمن مؤسستي الحزب والجيش. لذلك وضع وصيته على شكل برنامج واضح حدّد فيه أساليب المواجهة لمختلف الصعوبات والعراقيل الداخلية المحيطة بموضوع الإرث السياسي. ونصح بضرورة استباق الأحداث لتنفيذ وصيته فور وفاته، لا بعد أربعين يومًا كما تقضي الأعراف. وكان قلقًا من إضاعة الفرصة... ومن دخول عناصر غير متوقعة قد تفسد حال الاستقرار التي ميّزت عهده طوال ثلاثين سنة. وبناء على هذه الوصية طبّق البرنامج بحذافيره بمعاونة وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس والعميد بهجت سليمان، مدير المخابرات العسكرية، والعميد أصف شوكت، وثلاثة من اللجنة المركزية. وقاده الاهتمام بتفاصيل هذه الوصية أن طالب حافظ الأسد بأن تقام له جنازة شعبية يشترك فيها المواطنون، وأن يصلي على جثمانه شيخ سنّي (حدّده بالإسم). وهذا ما أحدث بعض الارباك في الجامع، إلى أن حُسم الأمر بالامتثال إلى رغبة المتوفي» (سليم نصار، «الحياة»، ١٥ تموز ٢٠٠٠).

الغالب في تحليلات المراقبين التي تلت غياب الرئيس حافظ الأسد أن نجله الدكتور بشّار الأسد سيُنتخب بالتأكيد رئيسًا للجمهورية، وانه سيكمل ما باشر بتنفيذه منذ أربع سنوات تحت إشراف والده ومراقبته، وأنه سيبدأ بمعالجة الوضع الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ورفع مستوى المعيشة وزيادة وتائر التحديث بسبب سرعة قطار العصر، وانه سيسمح لأحزاب «الجبهة التقدمية القومية» بممارسة نشاط مضبوط، خصوصًا وأن جميع الجبهات القومية واليسارية والأصولية أيّدت انتخابه وتوقعت أن يرفع عنها الحظر.

في ١١ تموز ٢٠٠٠، فاز بشّار الأسد بنسبة ٩٧,٢٩٪ من أصوات المشتركين في الاستفتاء الرئاسي، فأصبح الرئيس الـ٢٠ لسورية منذ العام ١٩٤٣.

وفي ١٧ تموز ٢٠٠٠، أدّى بشّار القسم الدستوري على ولاية رئاسية أولى مدتها سبع سنوات تنتهي في ١٧ تموز ٢٠٠٧. وكرّس، في خطاب القسَم أمام مجلس الشعب، الحيّز الأكبر للوضع السوري الداخلي وإمكانات تطويره بخطى ثابتة نحو التغيير، مشدّدًا على دور المؤسسات وأهمية المساءلة والمحاسبة، ومعتبرًا أن «امتلاك الفكر الديمقراطي يعزّز الفكر والعمل المؤسساتي». ونادى بتفعيل الاتفاقات الاقتصادية العربية القائمة من أجل إقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة و«هو الحد الأدنى». ووصف العلاقة مع لبنان بأنها «نموذج للعلاقة بين بلدين عربيين لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة إلى الكثير من الجهد لكي يصبح مثاليًا بحيث يحقّق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح إليه في كلا البلدين». ومع تأكيده استعداد سورية للسلام، رفض أي محاولة للضغط على حدودها أو تقليصها بحيث توافق على «خط معدل» لخط الرابع من حزيران ١٩٦٧. وحضّ الولايات المتحدة على ممارسة دورها راعيًا لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه.





١٧ تموز ٢٠٠٠: فوق، الرئيس بشّار الأسد وإلى يساره نائب الرئيس عبد الحليم خدام في جلسة القسم الرئاسي في مجلس الشعب. تحت، الأسد يحيي أعضاء مجلس الشعب قبل أدائه اليمين الدستورية.

مؤتمر الدول والمنظمات المانحة (تموز ٢٠٠٠): بعد جهود دبلوماسية كثيفة بذلها الرئيس الحص، خاصة إزاء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان وألمانيا وكندا (مجموعة الدول الصناعية الغنية) والاتحاد الأوروبي، وعلى قاعدة ما لحظه برنامج متكامل لمجلس الإنماء والإعمار من حاجة مالية لتطوير المناطق الجنوبية المحررة ومبلغها مليار و٢٠٠ مليون دولار عبر السنوات الخمس المقبلة، تحدّد يوم ٢٧ تموز ٢٠٠٠ موعدًا لانعقاد «مؤتمر الدول والمنظمات المانحة لإنماء لبنان مع التركيز على المناطق المحررة والمتاخمة لها» في بيروت.

وضاعف الرئيس الحص من جهوده في اتجاه هذا المؤتمر مع ورود نبأ، في ١٣ تموز ٢٠٠٠، أن وزراء الخارجية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى تعهّدوا، في اجتماعاتهم في ميازاكي في اليابان، دعم الجهود لإعادة إعمار جنوب لبنان. وشملت الدعوات الموجّهة لحضور المؤتمر ٤٠ دولة و١٠ صناديق ومصارف تنمية: إلى الدول الصناعية الغنية السبع، رؤساء البعثات العربية والأجنبية العاملة في لبنان، جامعة الدول العربية، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الإسلامي للتنمية، الصناديق العربي والكويتي والسعودي والظبياني.

افتُتح المؤتمر في موعده (٢٧ تموز ٢٠٠٠) في حضور ممثلين على مستوى السفراء لـ٣٨ دولة وعدد من صناديق مالية ومصارف عربية دولية ومؤسسات ومنظمات رسمية وخاصة، وتولى أكثر من ١٠٠ صحافي ومراسل محلي وأجنبي تغطية المؤتمر الذي بحث في ثلاث جلسات في خطتين تقدم بهما لبنان: الأولى للمشاريع الملحّة للمناطق المحررة والمتاخمة لها وتكلفتها ٢٦٠ مليون دولار، وتتضمن أشغالًا مائية وكهربائية وإقامة أبنية ومراكز صحية وإزالة أنقاض وترميم منازل وشبكات طرق وهاتف ونزع ألغام؛ والخطة الأخرى تمتدّ خمس سنوات، وتبلغ تكلفتها نحو مليار و٢٠٠ مليون دولار لتمويل مشاريع ذات طابع إنمائي (قبل الجلسات، أي في الافتتاح، وزّعت كلمة لرئيس الجمهورية، وتكلّم وزير الاقتصاد ناصر السعيدي ووزير المالية جورج قرم ونائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر).

في ختام المؤتمر، أعلن رئيس الحكومة سليم الحص تشكيل لجنة تحضيرية ثلاثية يتمثّل فيها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي، مهمتها الإعداد لاجتماع الجهات المانحة في مؤتمر لاحق (يفترض أن يعقد على مستوى الوزراء) تعلن فيه التزاماتها.

أما النتيجة، التي جاءت مخيبة، يقول فيها الدكتور سليم الحص («للحقيقة والتاريخ»، ص١٩٦): «... وقد أظهرت الأيام أن هذا الجهد كان عبثيًا. فلا الدعم العاجل أتى لبنان، ولا المؤتمر الموعود رأى النور. فقد كانت العملية كلها من باب التخدير، أو هكذا بدا الأمر في نهاية المطاف. كنا نأمل أن يشكّل الإنفاق في الجنوب على المشاريع العاجلة، ثم على المشاريع الإنمائية، سبيلًا للنهوض بالأوضاع في المناطق المحررة والمتاخمة من جهة، ومبعثًا لتحريك الاقتصاد الوطني اللبناني برمّته من جهة ثانية. فلم يتحقق هذا الرهان، لأن مراكز القوى في المجموعة الدولية، كما في المجموعة العربية، لم تقف حقيقة إلى جانبنا في هذا الشأن».

الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية: استمرّت هذه الأزمة، بل استفحلت بفعل ما يمكن تسميته «قانون التراكم» في حال غياب المعالجات الجذرية للمعضلات التي أضحت متجذرة في الحياة العامة للبنانيين: معضلة عجز الموازنة، الدين العام المتفاقم، وطأة الوضع المعيشي والاجتماعي، قضايا الإصلاح السياسي والإداري والقضائي، القضايا الأمنية (الاحتلال الاسرائيلي والوجود السوري)، تنمية القطاعات الإنتاجية، الخلل في القطاعات الاقتصادية، بنية تكاليف هي الأعلى في المنطقة العربية، استمرار غياب الاستثمارات الخارجية والداخلية، الركود الاقتصادي العام وتفاقم مشكلة البطالة، ومشكلة الهجرة...

ما كُتب وقيل، حول الأزمة، توصيفًا وتحليلًا مبيّنًا بالمؤشرات والأرقام، تعجز عن احتوائه أعداد كبيرة من المجلدات، ولقد دوّخ المواطنين حتى باتت غالبيتهم تُقلع، مشمئزة،

عن سماع أو قراءة شتى المطولات والتفسيرات والتحليلات... مُصْغية، في الوقت نفسه، وبانتباه كلي، إلى ما يذهب توًا، وببساطة كلية، إلى السبب المباشر في الأزمة وتراكمها واستفحالها: أي معالجة يمكن أن تؤتي ثمارًا إذا كانت الأوضاع الأمنية المؤاتية لكل نشاط اقتصادي واستثمار غائبة، وخاصة إذا كان القرار الوطني السياسي مغيبًا!؟ وهل يُعقل أن يكون هناك اقتصاد أو اجتماع أو أمن أو ثقافة... من دون سياسة؟! (ما أجمع اللبنانيون على أمر مثل إجماعهم على أنه «لم يعد هناك من حياة سياسية في لبنان»).

يقول رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص (في كتابه «للحقيقة والتاريخ»، ص٢٩-٣٦) إن حكومته كانت جادة في المعالجة، خاصة من خلال عدم تسليمها بوجود الأسباب البنيوية العميقة للأزمة، ما دعاها إلى التركيز على تشجيع حركة الاستثمار عن طريق التوجّه نحو المستثمرين من المغتربين اللبنانيين الذين يملكون طاقات استثمارية هائلة، ونحو المستثمرين العرب، «وكذلك الشركات الأجنبية في أوروبا وأميركا واليابان التي تمتلك إلى جانب الإمكانات الاستثمارية الكبيرة، إمكانات مهمة جداً لنقل التقانية (التكنولوجيا) الحديثة إلى لبنان» (ص٣٤)؛ ومن خلال إنشاء، لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار (إيدال)، مكتبًا موحداً لإنجاز معاملات المستثمرين تجنبًا لهم مغبّة الغرق في تعقيدات الإدارة اللبنانية؛ ومن خلال وزارة المغتربين (مؤتمر رجال الأعمال المغتربين، حزيران ٢٠٠٠)؛ ومؤتمر الدول والمنظمات المانحة على مستوى السفراء؛ وقانون يرعى عمليات الخصخصة... وكلها محاولات، جادة بدون شك، ولكنها لم تؤت ثمارها ولا قُيّض لها أي نجاح... فكأن «المجتمع الدولي يعاقبنا على المواقف الوطنية...» (ص٢٥).

لكن الرئيس الحص، وهو المعروف بصفتين أساسيتين: الأكاديمية ونظافة الكف، لم يأت على ذكر القرار السياسي، حتى لا نقول القرار السيادي، في توصيفه للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية. فهل من الجائز، أقلّه أكاديميًا، ذكر تفاصيل كثيرة عن أي مشكلة واستبعاد أي ذكر لما هو أساسي بل جوهري (هنا، الرابط العضوي الوثيق بين الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي والسيادي). وإذا كان ممكنًا، في العلاقات الدولية، أن «يعاقبنا المجتمع الدولي على مواقفنا الوطنية»، فهل يجوز لرئيس الحكومة أن لا يأتي على ذكر ما هو أساسي أيضًا وجوهري وواضح كالشمس في مسألة هذه «العقوبة»، وهو أن «الأشقاء العرب» ساهموا في هذه العقوبة نفسها، إذ أين قرارهم الاقتصادي - السياسي - السيادي. وأين استثماراتهم؟. إن ما يجمع على قوله المواطنون العاديون، ببساطة وعفوية وإحساس يومي، أصدق إنباء من الكتب والكلام المدروس.

«**إطلالات خارجية**»: تحت هذا العنوان، خصّص الرئيس الحص فصلًا كاملًا، من ٤٣ صفحة (في كتابه المذكور، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٩٧-٢٣٩)، أجمل فيه نشاطاته الخارجية، العربية والدولية، كرئيس للحكومة ووزير للخارجية، واستهله بذكر أن أول إطلالة له كانت زيارته دمشق في ٦ كانون الثاني ١٩٩٩ واجتماعه بالرئيس حافظ الأسد عارضًا عليه رؤية الحكومة العامة ومنطلقاتها، وشارحًا له «الملابسات التي أحاطت بتكليفي رئاسة الوزراء وتأليف الحكومة».

١ - ثم كانت زيارته للمملكة العربية السعودية (شباط ١٩٩٩) واجتماعه بالملك فهد وأركان المملكة. وفي ما تناولته محادثاته معهم «موضوع الإشكال الذي أدّى إلى اعتذار الرئيس الحريري عن عدم قبول التكليف... وكنتُ حريصًا على التشديد على أن ليس في الأمر غبن للمسلمين السنّة كما يحاول أن يصوّر البعض...».

٢ - أما عن عدم اشتراكه والرئيس لحود في مأتم الحسين ملك الأردن (توفي في ٧ شباط ١٩٩٩)، فإن ما قيل عن تبرير هذا الغياب «لم يقتنع به أكثر الناس». ومن التبريرات أن الرئيس لحود اضطرّ للبقاء في البلاد تجنّبًا لفراغ دستوري بسبب وجود الحص في زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية.

٣ - في ١٢ شباط ١٩٩٩، استقبل الحص وزير خارجية ألمانيا يوشكا فيشر، وكانت ألمانيا آنذاك ترأس الاتحاد الأوروبي. وجرى البحث في تطورات عملية السلام في المنطقة، وفي العلاقات الثنائية اللبنانية الألمانية، وعلاقات لبنان مع الاتحاد الأوروبي.

٤ - في ٢٠ شباط ١٩٩٩، قام الحص بزيارة رسمية للقاهرة، حيث التقى الرئيس حسني مبارك، وطلب مساعدته بالاتصال بالدول الكبرى من أجل الضغط على اسرائيل للانسحاب من أرنون، ولوقف اعتداءاتها وتنفيذ القرار ٤٢٥، وأكّد له التزام لبنان مسيرة التسوية العادلة وإنما في إطار تلازم المسارين اللبناني والسوري. وفي اجتماعه بوزير الخارجية عمرو موسى لمس الحص منه تفهّمًا كاملًا لموقف لبنان من العدوان الاسرائيلي؛ في حين تركّزت مباحثاته مع رئيس مجلس الوزراء الدكتور الجنزوري على القضايا الاقتصادية.

٥ - في ٢٠ آذار ١٩٩٩، زار الحص قطر والتقى أميرها، ثم دولة الإمارات واجتمع برئيسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وكبار المسؤولين.

٦ - وفي ٢٢ أيار ١٩٩٩، زار الحص الكويت، والتقى أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح الذي قاله له: «إنك في بلدك الثاني الكويت الذي لا يمكن أن ينسى لبنان، الصوت الأول الذي ارتفع عاليًا لإدانة غزو الكويت عام ١٩٩٠». وكان الحص، بالفعل، أول مسؤول في العالم يدين اجتياح العراق للكويت، و«كنتُ آنذاك أشارك في اجتماعات جامعة الدول العربية في القاهرة». وأعلن، خلال الزيارة، أنه تمّ تفاهم على قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار أميركي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

٧ - في ٢٠ تموز ١٩٩٩، زار رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار لبنان. وبعد خلوة عُقدت بينه وبين الرئيس الحص، تمّ اجتماع موسّع ضم الوفدين اللبناني والإسباني، ووقّع خلاله الجانبان على بروتوكول مالي واتفاق اقتصادي قيمته ١٠٠ مليون دولار.

٨ - في ٥ آب ١٩٩٩، زارت وزيرة خارجية فنلندا (كانت فنلندا في الأثناء تترأس دورة الاتحاد الأوروبي) لبنان، واجتمعت بالرئيس لحود وبالرئيس الحص، ومحور مهمتها كان عملية السلام في الشرق الأوسط.

٩ - في ٩ آب ١٩٩٩، قام أمير قطر حمد بن خليفة بزيارة قصيرة للبنان، واجتمع بالرئيس لحود. وكان الأمير أول رئيس دولة يزور لبنان في عهد الرئيس لحود. وزاره مرة ثانية في ١٥ آب ٢٠٠٠ مهنئًا بجلاء اسرائيل عن أرضه.

١٠ - في مطلع أيلول ١٩٩٩، شارك الرئيس لحود في مؤتمر القمة الفرنكوفونية في مونكتون (كندا) حيث ألقى خطابًا قال فيه «إن توطين اللاجئين الفلسطينيين سيشكّل للمجموعة الدولية قنبلة تهدّد السلام والأمن الإقليمي». وأثناءها قابل الرئيس لحود الرئيس الفرنسي شيراك الذي أبدى له استعداده لدعم أي اتفاق على صعيد تلازم المسارين اللبناني والسوري في عملية السلام. واختتمت القمة أعمالها بموافقة إجماعية على عقد



الرئيس لحود أثناء إلقاء كلمته في الجلسة الختامية للقمة الفرنكوفونية في مونكتون - كندا (أيلول ١٩٩٩).

القمة الفرنكوفونية المقبلة سنة ٢٠٠١ في لبنان، واقترح الرئيس لحود عنوانًا لها، هو «الحوار بين الثقافات».

١١ – وفي غياب الرئيس لحود في كندا أقبلت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى بيروت قادمة من دمشق (المرة الأولى، منذ ١٦ عامًا، يهبط مسؤول أميركي رفيع المستوى في المطار)، واقتصرت زيارتها على لقاء مع الرئيس الحص. وجاء في تعليق لصحيفة «النهار» على هذه الزيارة: «على إيجابية هذه الخطوة، كانت الميزة الأخرى سلبية، وتمثّلت باختتام زيارة أولبرايت الخاطفة، وسط خلافات واضحة ومُعلنة بينها وبين محادثها اللبناني رئيس الوزراء وزير الخارجية سليم الحص. وتمحورت نقاط الخلاف على مسائل عدة، أبرزها موضوع التوطين وقضية المقاومة». وهذا الخلاف عكسه بوضوح المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيس الحص والوزيرة أولبرايت في نهاية محادثاتهما.

١٢ – في ١٣ أيلول ١٩٩٩، زار لبنان عاهل الأردن الملك عبد الله بن الحسين (عبد الله الثاني)، واجتمع بالرئيس لحود، في وقت اجتمع الوفد اللبناني برئاسة الرئيس الحص بالوفد الأردني برئاسة رئيس الوزراء الأردني عبد الرؤوف الروابدة: العلاقات الثنائية، وثوابت الموقف اللبناني في المحادثات مع اسرائيل في حال استئنافها.

١٣ – ترأس الحص وفد لبنان إلى اجتماعات الدورة العادية للجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيلول ١٩٩٩)، والتقى رئيس وزراء فرنسا ليونيل جوسبان ووزير خارجيتها أوبير فدرين، وأعرب لهما عن مخاوف لبنان من افتعال اسرائيل لحال من الاضطراب عند انسحابها من الجنوب، و«لمس» تفهّمًا من جوسبان حول هذا الموضوع، لكنه لم يلمس منه تجاوبًا في موضوع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، «إذ علّق قائلًا إن هذا الأمر يجب أن يُبتّ من خلال التفاوض مع اسرائيل». ثم التقى الحص وزير خارجية مصر، ووزير خارجية روسيا. واستوقفته كلمة الرئيس الأميركي كلينتون في الأمم المتحدة التي «لم يتطرق فيها إلى الوضع في منطقة الشرق الأوسط». واعتذر الرئيس الحص، وهو في نيويورك، عن تلبية دعوة وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت لحضور اجتماع تحت عنوان «شركاء السلام» لأنه لا يرى «مصلحة لبنانية لحضور لقاء يضم الاسرائيليين...». ومن الذين اجتمع بهم الحص في نيويورك رئيس أساقفة نيويورك الكاردينال جون أوكونور (كان زار لبنان في العام ١٩٨٩) والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة. وفي كلمة الحص أمام الجمعية العمومية (٢٣ أيلول ١٩٩٩) تشديد على تشبّث لبنان بالقرار ٤٢٥، وشرح مسهب لممارسات اسرائيل في لبنان منذ ٢١ عامًا، والتزام لبنان مسيرة التسوية وتلازم المسارين اللبناني والسوري.

١٤ – في ٦ تشرين الأول ١٩٩٩، ختم الرئيس الفنلندي مارتي أهتيساري، الذي كانت بلاده تترأس الدورة للاتحاد الأوروبي، في بيروت جولة شرق أوسطية، وأجرى محادثات مع الرئيس لحود أبدى بعدها تفاؤله باستئناف مفاوضات السلام، في حين أكّد الرئيس لحود «سعي لبنان إلى السلام العادل والشامل وفق وحدة المسار والمصير مع سورية».

١٥ – في أيلول ٢٠٠٠، وبعد خسارته الانتخابات في بيروت، عاد الرئيس الحص إلى نيويورك ليلقي كلمة لبنان في الجمعية العامة للأمم المتحدة. هناك، اعتذرت أولبرايت عن الاجتماع به بناءً على طلبه، «ربّما لأنني غدوت في طريق الخروج من الحكم، علمًا بأنها هي أيضًا ستخرج من الحكم عند تسلم الرئيس الأميركي الذي يفوز بالانتخابات» (ص٢٣٥). وفي كلمته في الأمم المتحدة (١٤ أيلول ٢٠٠٠)، تناول الحص موضوع تحرير الجنوب، وأشار إلى أن خط الانسحاب الذي رسمته الأمم المتحدة «لا يتوافق عند ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسومة عام ١٩٢٣ بين لبنان وفلسطين؛ كما يترك مزارع شبعا خارج إطار

منطقة عمليات القوة الدولية» (ص٢٣٥). وعقد الحص، في نيويورك سلسلة لقاءات، مع وزراء خارجية مصر وسورية وايطاليا وإيرلندا وروسيا، ومع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان.

١٦ – في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٩، زار وزير خارجية فرنسا أوبير فيدرين لبنان، والتقى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة وجرت محادثات انتهت بتوقيع لبنان وفرنسا اتفاقين: الأول يقضي بإنشاء مكتب لوكالة التنمية الفرنسية في بيروت، والثاني لتمويل الوكالة مشاريع مياه الشفة في جزين.

١٧ – في ١٥ شباط ٢٠٠٠، زار الرئيس الأرمني روبرت كوتشاريان لبنان، وأجرى، على رأس وفد مشارك، محادثات مع الرئيس لحود والرئيس الحص.

١٨ – في ١٩ شباط ٢٠٠٠، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة خاطفة للبنان استغرقت أربع ساعات، عُقدت خلالها خلوة بينه وبين الرئيس إميل لحود، وجرت محادثات، في الأثناء، بين وفد لبناني برئاسة الحص، ووفد مصري (وزير الخارجية عمرو موسى وعدد من الوزراء). وفي لقائه مع رؤساء تحرير الصحف اللبنانية، قال مبارك إن زيارته لبنان هي تعبير عن وقوف مصر إلى جانب لبنان... «قلتُ لباراك – رئيس الحكومة الاسرائيلية – إذا قُتل جنديان في الشريط الحدودي، فما ذنب بيروت والمواطنين العزّل؟...». الزيارة جاءت عقب تدمير اسرائيل لثلاث محطات كهرباء في لبنان، وتهديد الوزير الاسرائيلي دافيد ليفي بإحراق لبنان، وركّزت تعليقات الصحف الأجنبية على أهمية توقيت الزيارة، وقالت إنها أخرجت الدولة اللبنانية من حال الارتباك ووفّرت للمقاومة مساندة أكبر دولة عربية. ورأت صحف القاهرة في زيارة الرئيس المصري لبنان رسالة سياسية معبّرة مفادها أن تحييد مصر عسكريًا لا يمكن أن يحيّدها سياسيًا. وكان لافتًا أيضًا في زيارة مبارك انه ثاني حاكم مصري يزور لبنان بعد ابراهيم باشا نجل محمد علي في العام ١٨٣٢، ذلك ان الرئيس جمال عبد الناصر، في زيارته الرئيس فؤاد شهاب عام ١٩٥٩، بقي على أرض إقليم سورية في الجمهورية العربية المتحدة تحت خيمة ضمّت الرئيسين فوق أرض مقسمة السيادة.

١٩ – بعد ٤٨ ساعة من زيارة الرئيس مبارك، زار لبنان وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، تأكيدًا لتضامن الكويت مع لبنان في مواجهة العدوان الاسرائيلي. وشملت المحادثات احتمال عقد مجلس وزراء الخارجية العرب جلسة خاصة في بيروت.

٢٠ – في ٢ آذار ٢٠٠٠، زار الحص الفاتيكان والتقى قداسة البابا الذي حمّله «رسالة محبة إلى الرئيس لحود». وقبلها، كان الحص التقى رئيس وزراء ايطاليا ماسيمو داليما ووزير خارجيتها. في الفاتيكان، كما في روما، ردّد الرئيس الحص على محادثيه «الثوابت اللبنانية» طالبًا الدعم لها. وإبان وجوده في إيطاليا، زار ولي العهد السعودي الأمير عبد الله لبنان، وأطلق منه دعوة إلى اسرائيل للتخلي عن لغة السلاح: «آن الأوان لتفعيل عملية السلام».

٢١ – في ٧ نيسان ٢٠٠٠، زار المفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية كريستوفر باتن لبنان، والتقى الرئيسين لحود والحص. ووقّع وزير المالية جورج قرم معه اتفاقًا ماليًا منح الاتحاد الأوروبي بموجبه لبنان مساعدة مباشرة للموازنة مقدارها ٥٠ مليون يورو لتنفيذ برنامج الحكومة للتصحيح المالي. وأكّد باتن استعداد الاتحاد الأوروبي للمساهمة في إعادة إعمار الجنوب بعد الجلاء الاسرائيلي عنه.

٢٢ – في ١٣ نيسان ٢٠٠٠، زار بيروت رئيس وزراء كندا جان كريتيان، تناول البحث بينه وبين الرئيس الحص العلاقات الثنائية، خاصة وأن كندا تتميز باستضافة جالية كبيرة من المغتربين اللبنانيين. كما تناولت المحادثات «الثوابت اللبنانية» التي طرحها الرئيس الحص على ضيفه، في ضوء القرار الاسرائيلي بالانسحاب من لبنان.

٢٣ – الانتفاضة الفلسطينية، وتصاعد العنف الاسرائيلي في التصدي لها (صورة الطفل الفلسطيني محمد جمال الدرّة التي نقلتها وسائل الإعلام لحظة استشهاده في حضن والده وهما مختبئان في زاوية من الطريق، والتي أثارت نقمة عارمة على الاسرائيلي)، عجّلا في اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد قمة عربية عاجلة. فعقد مؤتمر وزراء الخارجية العرب التحضيري لها في ٢١ و٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٠، وحضره رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص، وطالب فيه بـ«وقف التطبيع مع اسرائيل...». وعقدت القمة في القاهرة التي وصلها الرئيس إميل لحود «ولم يكن في يده نص معدّ. فكان عليه عندما فاجأه الرئيس مبارك بدعوته إلى الكلام، أن يرتجل كلمة في المؤتمر باللهجة العامية اللبنانية؛ فلم يكن لكلمته الصدى المطلوب (...). وكانت قرارات القمة دون الحد الأدنى المطلوب لمواجهة التحدي الخطير الناجم عن تصاعد الانتفاضة الفلسطينية، واشتداد أعمال القمع التي تنفّذها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني» (الحص، ص٢٣٩).

٢٤ – وفي ما يتعلق بـ«الإطلالات الخارجية» (الحركة الدبلوماسية اللبنانية) إزاء الوضع في الجنوب وصولًا إلى الانسحاب الاسرائيلي والتحرير وما تلاهما، راجع باب «الجنوب».

المعارضة

الخلاف بين الحص والحريري: كان الرجلان صديقين حتى خريف ١٩٩٤، أي عندما طلب رئيس الحكومة آنذاك رفيق الحريري من وزير الدولة للشؤون المالية فؤاد السنيورة مرافقة وفد «ميريل لينش» إلى منزل الدكتور سليم الحص لإطلاعه على تفاصيل أو إصدار سندات خزينة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار استدانتها الدولة من الأسواق الخارجية. فكان أن اعترض الحص على هذه السياسة المالية، واستمرّ بصلبها معارضته، رغم انه هو نفسه اضطر، بعد نحو خمس سنوات تقريبًا، عندما أصبح رئيسًا للحكومة، إلى إعلان تكليف «ميريل لينش» بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة ٥٤٠ مليون دولار. الكاتب والصحافي سليم نصار يروي ما كان بين الرجلين من صداقة، ثم فراقهما («الحياة»، ٢٠ آذار ١٩٩٩):

«بُنيت صداقة الحريري – الحص وتوطدت على الإعجاب المتبادل في الثمانينات. ذلك أن الحص كان يرى في عصامية الصيداوي (الحريري) وبخاصة في جمع ثروة طائلة، وتخصيصه مبالغ ضخمة لبناء مستشفى كفرفالوس وتأمين منح التعليم الجامعي... مصادر إعجاب ظلت قائمة رغم تغلغل الحريري في المراكز العصبية للحياة السياسية وتشكيله تهديدًا لأعضاء نادي رؤساء الحكومات كافة. واكتشف الحريري مثله الأعلى (سليم الحص) في السياسة من خلال نقاشات موسّعة كان الحص يجهر بها أمامه ويحدثه عن الطريقة التي تعاطى بها مع رؤساء الجمهوريات، بدءًا بالياس سركيس... مرورًا بأمين الجميّل... وانتهاء بالياس الهراوي. ومن خلال تجاربه في الحكم كان الدكتور الحص يرى في اتفاق الطائف الموقف الموحّد والعادل للشرعية. وفي تصوّره أن الانقسام بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة كان مصدر التفسّخ الذي أصاب الشعب، خصوصًا وأن القيادات السياسية المتصارعة امتطت الموجات الطائفية والمذهبية لتعطّل الحياة السياسية. وعلى امتداد فترة الحرب اللبنانية كان إعجاب الحريري بصديقه الحص يزداد يومًا بعد يوم، خصوصًا خلال المراحل التي أعقبت اغتيال الرئيس رشيد كرامي والرئيس رينيه معوض. ولم تكن الطائرة الخاصة التي أهداها له سوى تعبير عن تقديره للدور الذي يقوم به كاطفائي سياسي لحرائق الأزمات. ثم أهداها الدكتور الحص للحكومة لأنه يرفض تأسيس العلاقات على مستوى المكاسب والمنافع. وظلت صداقة الإعجاب المشترك

قائمة إلى حين وصول رفيق الحريري إلى رئاسة الوزارة، واتّساع رقعة نفوذه المالي بشكل اعتبره الحص خطرًا على أخلاقية العمل السياسي... وتهديدًا لمشاريع الإصلاح الاجتماعي والتطوّر الاقتصادي. وركّز الحص في هجومه على النهج المتّبع في استسهال الاقتراض محذرًا من عواقب خسارة السيادة الوطنية إذا ما استمرّت سياسة الإنفاق لتسديد المزيد من الديون المتراكمة. واستمرّ التركيز على هذه النواحي بواسطة أعضاء «كتلة الإنقاذ والتغيير» التي ترأسها الدكتور الحص وجعلها أداة لتنوير الرأي العام، وقاعدة برلمانية لتوسيع المشاركة الوطنية. وشدّدت الكتلة في توجهاتها على إظهار آثار المخاطر التي ستجنيها البلاد من سياسة تمويل العجز وتثبيت سعر الصرف، ومع ازدياد العجز تزداد الحاجة إلى الاقتراض وإلى تقليص القدرة على ضبط سعر الصرف. وكان الانتقاد متواصلًا داخل البرلمان وفي الصحف للنظام الضرائبي الذي أرهق الفقراء وذوي الدخل المحدود، دون أن يجذب المستثمرين كما وعدت الحكومة...».

ما كادت تمر ثلاثة أشهر ونيف (آذار ١٩٩٩) على تشكيل حكومة الحص حتى وقع رئيسها في ما كان بنى معارضته للحريري على أساسه: الاستدانة الخارجية بواسطة سندات الخزينة، إذ كلّف «ميريل لينش» بالإشراف على إصدار سندات باليورو والدولار بقيمة ٥٤٠ مليون دولار، ثم أعرب عن ارتياحه لنتائج الاكتتاب في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية. فقام الحريري ونواب كتلته يتساءلون عن التغيير الذي كان يطرحه الدكتور الحص في البرلمان. ولقد زادت من فرص الاعتراض على نهج وزارة الحص عملية تسويق التخصيص كحل لخفض الدين العام وعجز الموازنة. وكما اتّهم النواب المعارضون الحكومة باستخدام سياسة الانتقام والكيد أثناء التعيينات. كذلك اتهموها باللجوء إلى التخصيص في وقت منعوا الوزارة السابقة من تنفيذه.

المعارضة في مستهل العهد: (المقصود المعارضة من داخل نظام دولة الطائف): هذه المعارضة بدأها وليد جنبلاط، منذ اللحظة الأولى للعهد، إذ كان الزعيم الوحيد الذي استقبل العهد، مع كتلته النيابية (٦ نواب) بمقاطعة انتخابات الرئيس إميل لحود، مكرّرًا مقولته بأنه ضد عودة العسكر إلى الحكم. وقد شدّد على هذه المقولة بعد أن أصدرت حكومة الحص التشكيلات الأولى، حيث وجد جنبلاط فيها مؤشرًا على ان الرئيس العماد لحود بدأ يثبت قواعد حكمه على ركائز عسكرية في إطار محاصصة، المستفيد الثاني منها رئيس مجلس النواب نبيه بري. لكنه أبدى استعداده للتعاون مع الرئيس لحود، مشترطًا ألا يبدأ العهد الحالي من حيث انتهى عهد الرئيس فؤاد شهاب («المكتب الثاني»)، وطالب بحقوق «الذين دفعوا ضريبة الدم ثمنًا لصمودهم خلال حرب الجبل» (الدروز)، واعتماد القضاء دائرة انتخابة في الشوف وعاليه.

المحللون لهذا الموقف الجنبلاطي رأوا إليه على أن جنبلاط يحرص على بقائه، في السلم كما في الحرب، المرجعية الوحيدة لدى الدروز، خاصة وأنه صُدم بمحاولة العهد إحياء «الزعامة اليزبكية»، ممثلة بالأمير طلال أرسلان، وخاصة عندما فوجئ أثناء محاولته إزاحة الشيخ بهجت غيث (شيخ عقل الطائفة الدرزية) من منصبه بموقف معارض منعه من تحقيق ذلك بمؤازرة الجيش وحمايته. كما منعه العهد الجديد من فرض شروطه أثناء تأليف حكومة الحص. وزاد من مخاوف جنبلاط انتقال الملف اللبناني، في سورية، إلى عهدة الدكتور بشّار الأسد المعروف بصداقته للأمير طلال أرسلان.

وبينما كان جنبلاط يركّز حملته على العهد ورموزه في محاولة لإرباك الرئاسة والتشكيك بدورها، ركّز الحريري معارضته على حكومة الحص وليس على العهد، بهدف منع الحكومة من وصم إنجازاته بالفساد والهدر. فبعد جولة

شملت السعودية والولايات المتحدة وفرنسا، عاد الحريري (مطلع كانون الثاني ١٩٩٩) ليعتمد سياسة الهجوم باعتبارها أفضل وسيلة للدفاع عن نفسه وعن إنجازاته التي كانت تتعرض للانتقاد المتواصل. وترافق ذلك مع أقاويل انتشرت على نطاق واسع مفادها أن الرئيس الماروني عاد ليستأثر بالموقع الأول على خلاف ما جاء في اتفاق الطائف الذي أعطى هذا الموقع لرئيس مجلس الوزراء السنّي، ومع انتشار نشرات (من جهةٍ مجهولة) تحمل نص اتفاق الطائف، وفيه تحديد لمهمة رئيس مجلس الوزراء بأنه «ممثل الحكومة والمتكلم باسمها، والمسؤول عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها المجلس». من هنا كان طلب الحريري للرئيس الحص بضرورة رفض التكليف لئلا يعتبر التجيير (تجيير أصوات النواب لرئيس الجمهورية وقت الاستشارات لتأليف الحكومة) سابقة يمكن تكرارها من قبل رئيس الجمهورية. وثمة مَن أخذ يتكلم أن ظاهرة الإحباط التي عانى منها المسيحيون منذ إطاحة العماد عون وبدء دولة الطائف، أخذت تنتشر في الشارع السنّي بتغذية من المعارضة الجديدة.

الموقف السوري، في عمله على استيعاب العهد وحكومته من جهة، والمعارضة (جنبلاط – الحريري) من جهة ثانية، أبدى انزعاجًا من شكاوى الشاكين في موقعي السلطة والمعارضة، الأمر الذي اضطر الدكتور بشّار الأسد لأن يشهر سيف الدفاع عن العهد، ويتحدث لمجلة «الكفاح العربي» (مطلع شباط ١٩٩٩) عن «الإحباط كوصفة مسمومة تنقلها طائفة إلى أخرى». هذه العبارة وغيرها، مثل الاستغراب من «موقف الذي يهاجم جيش بلاده» (في إشارة إلى وليد جنبلاط)، دفعت إلى الحديث (في الصحافة) عن المضايقات التي «بلغت ذروتها لدى الرئيس حافظ الأسد ونجله بشّار، خصوصًا بعدما توقف عبد الحليم خدّام عن التعاطي بالملف اللبناني، وألغى مواعيد السياسيين وأصحاب الحاجات الذين تعدت طلبات مواعيدهم الرقم ألفين خلال شهر واحد...» (سليم نصّار، «الحياة»، ٦ شباط ١٩٩٩).

وفي وقت استمرّ الحريري يجول في العواصم العربية والإسلامية والغربية حيث يحرص على الظهور بمظهر رئيس «حكومة ظل»، عكف جنبلاط على حركية سياسية داخلية (زيارات لزعماء وشخصيات ومرجعيات سياسية ودينية، وتصريحات) تمحورت حول موقف من ثلاث نقاط: ١ – اتهام الحص بالانصياع إلى إرادة رئيس الجمهورية مثلما كان سامي الصلح مع كميل شمعون، أو شفيق الوزّان مع أمين الجميّل؛ ٢ – موضوع قانون انتخاب جديد يؤمن التمثيل الصحيح عبر القضاء باعتباره يشكّل الدائرة الأمثل لتأمين ذلك؛ ٣ – دور الجيش، حيث يقول جنبلاط: «العسكر والديمقراطية نقيضان. صحيح أن جيشنا حقّق بعض الإنجازات، لكن ذلك تمّ بقرار سياسي لبناني وسوري. الجيش أداة للسلطة السياسية ولا يجوز أن نميّزه عن الموظفين الآخرين، لا في الأجور ولا في المراكز» (سليم نصار، «الحياة»، ٦ شباط ١٩٩٩).

الجانب الخاص باستهداف الحكم من معارضة جنبلاط توقّف مع الزيارة التي قام بها لرئيس الجمهورية العماد لحود في ٢٨ تشرين الأول ١٩٩٩، حيث توافقا على «مجموعة مسلمات تجمع بينهما» بحسب تقويم لمراقبين سياسيين توقفوا أمام الدور الإيجابي لدمشق على هذا الصعيد.

جاءت هذه الزيارة في نهاية شهر شهد تصادمًا بين الحكومة والمعارضة أخذ طابعًا من الحدة غير مألوف، وكان أحد موضوعاته «قانون التنصّت» الذي أُريدَ منه أن يصون الحريات من دون أن يحرم الدولة من حقها في متابعة التنصّت باسم حماية الأمن الوطني. وارتفع الخلاف إلى مستوى التشهير والتخوين، فاتُّهم العهد بـ«الأمركة»... والحريري ورجال المعارضة بـ«التعامل مع اسرائيل». ولقد زاد من حرارة هذه المعركة السياسية دخول الرئيس السابق الياس الهراوي على خط المعارضة المتحفظة، وتهديده برفع الصوت عاليًا إذا مُسّت الديمقراطية، موحيًا بأن الديمقراطية مهدّدة من قبل «العسكر». وما سهّل على الوسطاء مهمة أن يقوم جنبلاط بزيارة الرئيس لحود، أن جنبلاط لم يشارك في حملة التشهير، وكان في الأثناء منشغلًا بزيارة الرهبانيتين المارونية والمريمية، ما وضعه في موضع المصالحة مع القوى التي تعتبره مسؤولًا عن موضوع المهجّرين. وصدرت أجوبة من دمشق تتعلق بإعادة ترتيب الأمور في لبنان بشكل أعاد إلى الساحة السياسية بعض الاستقرار المطلوب. وترافق دور وساطة دمشق المتجدد مع كلام وتعليقات لمحللين ومراقبين تفيد أن سورية أعطت الرئيس لحود دور الحكم الداخلي، وعهدت إليه بمهمة فضّ المنازعات لكي لا تضطر القيادات السورية إلى الانشغال في الشأن اللبناني، ومهمة القضايا الخارجية الخطيرة ذات الاهتمام المشترك، أي تلك التي تعني تلازم المسارين وتعميق التعاون الأمني – الاقتصادي – السياسي.

المعارضة في ذروة الهجوم على أبواب الانتخابات: عناصر كثيرة دعمت هذه المعارضة أهمها الأداء الإداري الذي ما تلمّس المواطنون فيه أي خطوة إصلاحية، بل على العكس فقد ظهرت الإدارة وكأنها تابعة لرجل قوي واحد هو نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية ميشال المر؛ فانعكس هذا الأمر ضررًا كبيرًا على رئيس الحكومة المعروف بنزاهته وتجرده، فبدا ضعيفًا «يملك ولا يحكم»، وعلى باقي الوزراء خاصة وزير المالية جورج قرم المعروف بعلمه وثقافته وشفافيته، فبدا حالمًا لا يمت بصلة إلى واقع الحكم في لبنان، فتحمّلا أكثر من سواهما وزر فشل الحكومة.

إلى هذا العنصر «الإداري» الذي استفادت منه المعارضة، بسبب مساوئه، أيما استفادة (علمًا أن هذا الوضع لم يكن بأفضل حال في الحكومات السابقة)، انضاف عنصر آخر، سلبي بالنسبة إلى الحكومة إيجابي بالنسبة إلى المعارضة، ولا يقل أهمية عن الأول (وكذلك رغم أن حكومات الحريري كانت المسبّب الرئيسي له) ويتمثّل في استمرار واستفحال الأزمة الاقتصادية – والمديونية العامة – والأوضاع المعيشية الخانقة. وانخرط الاتحاد العمّالي العام في صفوف المعارضة، وقاد تظاهرة في بيروت، في ٢ تموز ٢٠٠٠، رفعت شعارات تندّد بالحكومة وتهدّد بمزيد من التحرّك.

في البيان الذي أصدره الرئيس الحص، في ٤ تموز ٢٠٠٠، في أوج هجوم المعارضة عليه (بقطبيها الرئيسيين رفيق الحريري ووليد جنبلاط) وفي أجواء تهديد الاتحاد العمّالي العام ببدء تحرّكه، ومع بداية اشتداد أوار المعركة الانتخابية النيابية، ذكّر بالتركة الثقيلة من الأزمات الاقتصادية والمعيشية التي ورثها عن الحكومات السابقة، وأظهر الرئيس الحريري محورًا كل حملته عليه حول العاصمة بيروت بهدف «الاستغلال الانتخابي»: «أما الحملة العنيفة التي شنّتها وسائل الإعلام التابعة للرئيس الحريري وتلك المحسوبة عليه، فقد تركّزت على أنني، في مشروع دمج مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لمدينة بيروت بالمجلسين الآخرين، إنما أفرّط في مصلحة بيروت وحقوقها» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص١٨٩). ولكن الرئيس الحص، من جهة ثانية، تملّص، في بيانه، من مسؤولية فشل الحكومة، بالتذكير بما هو معروف عنه شخصيًا ولا يختلف عليه إثنان من اللبنانيين، التجرّد والنزاهة، متعاميًا عن مسؤولية الحكومة كفريق عمل: «... وانطلاقًا من مقولة إن المسؤول يبقى قويًا إلى أن يطلب أمرًا لنفسه، فنحن أقوياء لأنه طيلة وجودنا في الحكم، لم نطلب أمرًا لأنفسنا والحمد لله...» (ص١٩٢).

عودة الرئيس أمين الجميّل بعد غربة قسرية امتدّت ١٢ عامًا: في ١١ تشرين الأول ١٩٨٨، أي بعد ١٨ يومًا على انتهاء ولايته الرئاسية، اضطرّ الرئيس أمين الجميّل لمغادرة البلاد. وأهم وثيقة حول هذا الأمر المحضر الذي كتبه المدّعي العام التمييزي القاضي جوزف فريحة في منزل الرئيس الجميّل في سن الفيل في ٦ تشرين الأول ١٩٨٨، حيث جاء (نقله نقولا ناصيف، «النهار»، ٣١ تموز ٢٠٠٠):

«أبلغ إلينا فخامة الرئيس السابق بصفة رسمية الآتي: في تاريخ السادس من هذا الشهر عَلِم (الجميّل) من أمين سرّه أن الأستاذ كريم بقرادوني يود الاجتماع به في بيته، فرفض هذا الأخير (الجميّل). ثم عَلِم أن الأستاذ بقرادوني اتصل بزوجته السيدة جويس وألحّ عليها بطلب الاجتماع بها لأمر مهم جدًا، فقبلت. واجتمعت به في مقر الجمعية الخيرية التي تديرها في سن الفيل، وأن الأستاذ بقرادوني أبلغ إليها رسميًا أن الدكتور سمير جعجع قرّر أن على الرئيس الجميّل مغادرة الأراضي اللبنانية في غضون يومين أو ثلاثة، وإلا أجهز عليه وعلى عائلته. وانه، أي الأستاذ بقرادوني، مكلّف إبلاغها هذا الأمر لأن الرئيس الجميّل لم يقبل استقباله لإبلاغه الأمر. وأخبرنا الرئيس السابق أن دولة رئيس مجلس الوزراء العماد عون وغبطة البطريرك صفير على علم بهذا الشأن، وأنه قرّر عدم الإذعان لهذا الطلب والبقاء في لبنان، وأنه قرّر إبلاغنا بصفتنا الرسمية بذلك دون أن يطلب اتخاذ أي تدابير وإبقاءه سرًا. لكن في النتيجة انصاع الرئيس الجميّل للأمر وغادر البلاد (...)».

في العام ١٩٩٢، عاد الرئيس الجميّل إلى منزله في سن الفيل. لكن هذه المرة توسّلت «الأجهزة اللبنانية»، عبر «مجهول» الوسيلة نفسها لإبعاده مجددًا: مكالمة هاتفية بعد ظهر ١٦ آب ١٩٩٢، «تنصحه» (وفي هذا معنى التهديد المبطن) بضرورة المغادرة. فسافر الرئيس الجميّل، بعد ساعات، من طريق مرفأ جونيه إلى قبرص ومنها إلى باريس. وحصل الأمر نفسه في ١١ كانون الأول ١٩٩٨، ثم في ١٩ تموز ٢٠٠٠.

حول «النصيحة» التي وجّهت إليه هذه المرة (١٩ تموز ٢٠٠٠)، أصدر الرئيس الجميّل، وهو في باريس، بيانًا أكّد فيه أنه كان تلقّى، في ١٤ تموز، دعوة شخصية ورسمية للمشاركة يوم الخميس في ٢٠ تموز، في القرداحة، بحفل التأبين لمناسبة مرور أربعين يومًا على رحيل الرئيس حافظ الأسد (نشرت «النهار» البيان وصورة عن الدعوة السورية له، عدد ٢٠ تموز ٢٠٠٠)، وأنه عزم على المجيء إلى لبنان ومنه الانتقال إلى القرداحة. لكن قبل ١٥ دقيقة من إقلاع الطائرة إلى بيروت، «فوجئت باتصال هاتفي من السفير اللبناني في باريس السيد ريمون بعقليني يبلغني أنه تلقّى اتصالًا من أمين عام وزارة الخارجية اللبنانية السفير زهير حمدان مفاده «ضرورة الاتصال بأي شكل وبأسرع وقت بالرئيس أمين الجميّل الموجود في المطار الباريسي لإبلاغه أن الدعوة التي وُجّهت إليه من قبل رئاسة الجمهورية السورية قد سُحبت كونها خطأ بروتوكوليًا...». كما

لحظة وصول الرئيس أمين الجميّل إلى مطار بيروت (٣٠ تموز ٢٠٠٠) ولقائه والدته الشيخة جنفياف. وبدت زوجته السيدة جويس وشقيقته الراهبة الأخت أرزة.

أضاف السفير بعقليني (والكلام لا يزال كلام الرئيس الجميّل) بلغته الدبلوماسية انه «ينصح بإلغاء السفر إلى بيروت والقرداحة».

أبدى رئيس الحكومة وزير الخارجية سليم الحص انزعاجه من «نصيحة بعض السلطات اللبنانية» إلى رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل بعدم المجيء إلى بيروت، نظرًا إلى أن هذه السلطات تصرفت من دون استشارته أو إحاطته علمًا بالأمر، ما دفعه إلى إصدار بيان أعرب عن هذا الانزعاج رافضًا حرمان الرئيس الجميّل من حق العودة إلى البلاد.

«لعبة النصيحة» هذه انتهت فصولًا بعد عشرة أيام. ففي ٣٠ تموز ٢٠٠٠، عاد الرئيس الجميّل إلى لبنان آتيًا من باريس بعد غياب قسري استمرّ أكثر من ١٢ عامًا تخللته زيارة قصيرة للبنان عام ١٩٩٢. واستقبل جمهور حاشد تقاطر من بلدات وقرى المتن (نحو ١٥ ألفًا) الرئيس الجميّل في بكفيا. وفي حديثه، فور عودته، رفض الجميّل ربط عودته بالاستحقاق الانتخابي (انتخابات ٢٠٠٠)، وأبدى رغبته في التعاون وطي صفحة الماضي، ونفى أن يكون معنيًا بأي ضمانات أُعطيت له حيال «فتح ملفات» (التي كان أركان دولة الطائف يهدّدون بفتحها مع كل «نصيحة» تُسدى له بعدم العودة)، وشدّد على: «لا أنشد خلال نضالي إلا المصالحة الحقيقية التي تجمع كل أبناء هذا الوطن الحبيب». وبالفعل، إن أهم ما أقدم عليه، خلال فترة قصيرة تلت عودته، توقيعه والنائب والزعيم وليد جنبلاط، بيانًا يؤكّد على ضرورة أن تقوم الدولة وترعى مصالحة وطنية حقيقية. فكان هذا البيان فاتحة دعوات مماثلة ومتوالية (إلى الآن، أواخر صيف ٢٠٠١) من قبل شخصيات وجهات وطنية عديدة كانت دأبت على دعوة الدولة إلى رعاية هذه المصالحة منذ قيام دولة الطائف، لكن دون أي نتيجة.

انتخابات ٢٠٠٠

قانون جديد: صدّق مجلس الوزراء مشروع قانون الانتخابات النيابية في جلسة ٩ كانون الأول ١٩٩٩ التي عقدت برئاسة رئيس الجمهورية إميل لحود. «وكانت في تلك الجلسة أكثر من مداخلة، اعترضت فيها على تقسيم العاصمة بيروت دوائر انتخابية، وكذلك سائر المحافظات. وقد جاء في محضر الجلسة أن الرئيس لحود قال إن مشروع التقسيم الانتخابي هو أحسن الممكن. وقد وافق جميع الوزراء، ما عداي (...) وقد جنّد الرئيس رفيق الحريري وسائل الإعلام التابعة له، والمحسوبة عليه، لتحميلي مسؤولية تقسيم العاصمة بيروت انتخابيًا (...) فدفعت الثمن في الانتخابات النيابية...» (سليم الحص، «للحقيقة والتاريخ»، ص٢٩٣-٢٩٥).

قبل هذه الجلسة الحكومية (أواخر ١٩٩٩)، كانت حكومة الحص جادة في وضع مشروع قانون متقدم على القانونين السابقين (١٩٩٢ و١٩٩٦). فدعت باكرًا المعنيين في الشأن العام للتقدّم باقتراحات لقانون انتخاب جديد. فلاقت هذه المبادرة الاستحسان مع التحفّظ. والتحفّظ كان بسبب المعايير التي حددتها الحكومة، وهي أن يكون كل اقتراح ملتزمًا المساواة ووثيقة الوفاق الوطني (الطائف). فجعلت الحكومة نفسها أمام ثلاث مسؤوليات: مسؤولية معالجة الخلل المتراكم منذ انتخابات ١٩٩٢، مسؤولية الالتزام باتفاق الطائف والدستور ومسؤولية الأخذ بالاقتراحات التي تلتقي مع المبادئ والمعايير الواردة في نصوص الوثيقتين.

تلقت اللجنة الوزارية، التي شُكّلت لهذه الغاية، نحو أربعين اقتراحًا (معظمها نشرته الجرائد ودار نقاش حوله)، وهي معروفة ومتنوعة لا تترك صيغة متبعة في العالم إلا وتسترشد بها: الدائرة الفردية أو الصغيرة، القضاء دائرة انتخابية (كما في قانون ١٩٦٠)، دوائر أكبر من القضاء وأصغر من المحافظة، أي تقسيم المحافظة إلى دائرتين أو

ثلاث، اعتماد صيغ عدة لقانون مركّب... والجانب الخلافي الأبرز تمحور حول حجم الدوائر وليس نظام الاقتراع. وفي النهاية هبط قانون انتخابات ٢٠٠٠ على الجميع بشكل لا يخلو من «السخرية» في الواقع، بدليل أن الأكثرية الساحقة، داخل مجلس الوزراء ومجلس النواب وخارجهما، أبدت معارضتها له، وأقرت اللجنة الوزارية قانون ١٩٩٦ بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات في حجم الدوائر، في مسعى، شرحه الدكتور فريد الخازن (في كتابه «انتخابات لبنان ما بعد الحرب»، دار النهار للنشر، بيروت، ط١، تشرين الثاني ٢٠٠٠، ص٢١٦-٢١٧) بالتالي:

«لقد سعى صانعو القانون في بيروت ودمشق عبر تلك التعديلات إلى الحفاظ على مواقع بعض الأقطاب والقوى السياسية واستهداف آخرين. فتمّ تقسيم بيروت إلى دوائر ثلاث مستهدفين بذلك رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري للحد من قدرته على الإتيان بكتلة نيابية واسعة، وضمّ القانون محافظتي الجنوب والنبطية في دائرتين انتخابيتين لتأمين انتخاب كتلة نيابية كبيرة موالية لرئيس مجلس النواب نبيه بري. واستهدف القانون أيضًا قضاء بشري فدمجه في دائرة واحدة مع قضاء عكار بحجة مراعاة التوازن، بينما الهدف من ذلك قطع الطريق أمام أنصار قائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع في قضاء بشري من التأثير في نتائج الانتخابات.

«... وفي البقاع التحالفات الانتخابية والخريطة السياسية هي هي بمعزل عن حجم الدوائر. وخفّضت دوائر محافظة جبل لبنان من ست إلى أربع. فالقاعدة التي اتّبعت لتحديد حجم الدوائر في جبل لبنان كانت دائرة المتن الشمالي بمقاعدها الثمانية حيث لوزير الداخلية ميشال المر ماكينة انتخابية فاعلة وقدرات واسعة على التحكّم بالانتخابات، وقد لا تكون كذلك في حال كانت الدائرة أوسع أو في حال كان جبل لبنان دائرة انتخابية واحدة».

الانتخابات في إطار وضع سياسي عام: اختلفت انتخابات صيف ٢٠٠٠ عن انتخابات ١٩٩٢ وانتخابات ١٩٩٦ لجهة حسن إدارتها في مرحلة الإعداد لها ولجهة قدر كبير من النزاهة يوم الاقتراع (وهذا ما سُجّل فعلًا للحكومة ولوزير الداخلية ميشال المر). ففي حين تميزت انتخابات ١٩٩٢ بالمقاطعة، وانتخابات ١٩٩٦ بقانونها المخالف للدستور وبالسجال حول «البوسطة» و«المحدلة» الانتخابيتين، جاءت انتخابات ٢٠٠٠ لتساهم في تظهير خطاب سياسي جديد كان مصنّفًا في خانة المحرمات (الوجود السوري، تطبيق اتفاق الطائف لجهة انسحاب الجيش السوري...). وقد فسّر المراقبون هذه الظاهرة بتزامن انتخابات صيف ٢٠٠٠ مع عدد من التطورات، أبرزها: انسحاب اسرائيل من الجنوب ووفاة الرئيس حافظ الأسد وانتخاب نجله بشار الأسد رئيسًا لسورية محاطًا بعدد من المسؤولين من الحرس القديم والجديد، وعودة رئيس الجمهورية السابق أمين الجميّل غير المتوقعة إلى لبنان ووفاة العميد ريمون إده وتسلّم ابن شقيقه كارلوس إده رئاسة حزب الكتلة الوطنية.

أضِف إلى ذلك إطارًا سياسيًا متعلقًا بمعارضة الحريري - جنبلاط للحكومة والحكم، تلك المعارضة التي بدأت مع بداية العهد وخروج الحريري المفاجئ من السلطة (خريف ١٩٩٨). وجاء استهداف بعض المقربين من الحريري في إطار سياسة «محاربة الفساد» التي أطلقها الحكم الجديد ليعمّق الهوة بينه وبين الحريري. وحقيقة الأمر أن الودّ مفقود أساسًا بين الحص والحريري المتنافسين على الزعامة البيروتية، وبين الحريري ورئيس الجمهورية إميل لحود منذ أن كان لحود قائدًا للجيش.

وحقيقة الأمر أيضًا، وهو أمر سُجّل كمكسب سياسي للمعارضة الحريرية - الجنبلاطية، ان التراجع الذي طاول تحالفات الرئيس لحود مع سياسيين أيّدوا مجيئه إلى رئاسة الجمهورية لم يقابله تحالفات جديدة إن لتدعيم موقعه في الرئاسة أو

لمواجهة الحريري ولصدّ الحملة المضادة التي أطلقها وليد جنبلاط. «ولم تكن العلاقة الوطيدة بين الرئيس لحود وحزب الله والرئيس نبيه بري - وهي علاقة ذات مضامين تتجاوز السياسة الداخلية لا سيّما بالنسبة إلى مسألة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي - كافية لقيام توازنات داخلية قوية لمصلحة العهد. كما أن حكومة الرئيس الحص لم تتمكّن من ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه غياب الحريري، ناهيك عن إخفاقها في معالجة الأزمة الاقتصادية الصعبة التي ورثتها من حكومات الحريري السابقة (...) وقد حشد الحريري طاقاته السياسية والمالية والإعلامية ووظف علاقاته العربية والدولية... للانتقال إلى الهجوم المضاد... وتثبيت زعامته البيروتية وزعامته السنّية في لبنان» (فريد الخازن، ص٢١٨).

الأحزاب السياسية شاركت في هذه الانتخابات، لكن في إطار خلفية غابت عنها «العقيدة» وحلّت محلها «المحاصصة»؛ أي أن الأحزاب انخرطت في لعبة توزيع المقاعد وإقامة التحالفات بالتنسيق مع مرجعيات محلية واقليمية. ففي حين كان تحالف حزب الله وحركة أمل برعاية سورية - إيرانية، جاءت تحالفات أخرى برعاية لبنانية - سورية، خصوصًا تحالفات الحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث والجماعة الإسلامية وحزب الوعد (ايلي حبيقة) والأحزاب الأرمنية مع قوى سياسية حزبية أو غير حزبية في عدد من الدوائر الانتخابية.

كانت الأحزاب، وفق هذا الواقع، مجرّد أداة حشد للقاعدة الحزبية بهدف التصويت لكامل أعضاء اللائحة أو لتأمين فوز مرشّح الحزب. وثمة أحزاب دخلت في تحالفات تتناقض مع خطها السياسي، مثلما كان تحالف حزب الكتائب والحزب السوري القومي في المتن، وتحالف حزب الله وايلي حبيقة في دائرة بعبدا - عاليه.

وساهمت الانتخابات، في بعض الحالات، في رص صفوف الحزب حول القيادة مثلما حصل بالنسبة إلى الجماعة الإسلامية، وخصوصًا بالنسبة إلى حزب الله في مواجهة الشيخ صبحي الطفيلي وأنصاره في بعلبك - الهرمل؛ كما أدّت، في المقابل، إلى شرذمة أحزاب أخرى، كحزب الكتائب الذي شهد سلسلة انقسامات داخلية في السنوات الأخيرة، والحزب الشيوعي المتخبط في أزمة داخلية.

المقاطعون ونسبة المشاركة: أحزاب وقوى سياسية أخرى ذات قواعد مسيحية قاطعت الانتخابات: حزب الوطنيين الأحرار، التيار الوطني الحر (العماد عون) والقوات اللبنانية المنحلة. لكن هذه المقاطعة تراجع تأثيرها بالمقارنة مع الانتخابات السابقة على رغم أن نسبة المشاركة المسيحية كانت متدنية في عدد من الدوائر الانتخابية لا سيّما في بيروت وفي دوائر جبل لبنان الجنوبي.

«المأزق الذي واجهه المقاطعون هو هو منذ ١٩٩٦ (خلافًا لانتخابات ١٩٩٢، حيث المقاطعة كانت واسعة وبدت طبيعية ولم تقتصر على المسيحيين)، فإن شاركوا في الانتخابات في ظل الظروف غير الملائمة إن لجهة التأثيرات المعروفة في العمليات الانتخابة أو لجهة الاستهداف الذي يطاول تلك الأطراف، فلن يتمكّنوا من خوض المعركة وإقامة التحالفات بالحرية المطلوبة، وإن قاطعوا فهم يضعون أنفسهم خارج المعادلة السياسية. وفي كلا الحالين المشكلة قائمة، وحلها يبدأ بقرار من السلطة بوقف الحظر والاستهداف الذي طاول التنظيمات المسيحية وقادتها خلال السنوات العشر الماضية» (فريد الخازن، ص٢٢٤).

أما المشاركة، فعلى الرغم من انخفاض نسبتها من نحو ٤٥٪ في انتخابات ١٩٩٦ إلى نحو ٤٠٪ في انتخابات ٢٠٠٠، إلا أن الجدل السياسي حول جدوى المقاطعة تراجع كثيرًا لمصلحة المشاركة على رغم معرفة المسيحيين (المفترض انهم مقاطعون) بالصعوبات التي تعترض مَن لا يتقيّد بقواعد اللعبة السياسية وبحدودها (قواعد الطائف + قواعد النفوذ السوري على وجه

الخصوص). ولقد كان للبطريرك صفير موقف لافت بمطالبته بموقف موحّد إن باتجاه المشاركة الكاملة أو المقاطعة الشاملة من الجميع. وجاءت انتخابات ٢٠٠٠ لتؤكّد أن المشاركة قد تعطي ثمارها وتؤثر في النتائج، ولو حصريًا، كما في جبل لبنان. ولقد تفاوتت نسبة المشاركة بين المحافظات، فكانت الأعلى في الشمال مع نسبة ٤٥٪، والأدنى في بيروت وجبل لبنان ٣٥٪.

النتائج: جاءت نتائج انتخابات ٢٠٠٠ غير متوقعة، خصوصًا لجهة الحجم الهائل الذي خرج به رفيق الحريري في بيروت، ووليد جنبلاط في الجبل. إذ حقّق الحريري فوزًا كاسحًا للوائحه الثلاث في بيروت، ووليد جنبلاط فوزًا مماثلًا لكافة أعضاء لائحته في الشوف وللائحة المدعومة منه في بعبدا – عاليه. وفي المقابل كانت خسارة رئيس الحكومة سليم الحص وتمام سلام ومحمد يوسف بيضون (ونجاح واكيم على رغم عزوفه عن الترشيح لأسباب هي على الأرجح قراءته الصائبة والمسبقة للنتائج الانتخابية) في بيروت، وعدم تمكّن لائحة كرامي – معوض من الفوز بأكثر من مقعدين (من أصل ١٧) في الدائرة الثانية في الشمال.

حافظ نبيه بري على موقعه كرئيس للمجلس النيابي وكرئيس لكتلة نيابية واسعة.

وحافظ وليد جنبلاط على موقعه كزعيم للدروز الأول والقطب الأكثر نفوذًا في الجزء الجنوبي من جبل لبنان، واستعاد دوره كلاعب أساسي في المعادلة السياسية.

وحافظت معظم القوى السياسية، باستثناء الرئيس سليم الحص (الخاسر الأكبر أمام الحريري في بيروت)، على مواقعها: سليمان فرنجية، حسين الحسيني، نايلة معوض، عصام فارس، الياس سكاف؛ وتراجع بعضها وإن فاز، مثل عمر كرامي وبطرس حرب.

أما الذي جاء تراجعه مدويًا ويشبه الهزيمة (وإن فاز) فكان وزير الداخلية ميشال المر، أكثر الوزراء نفوذًا وقربًا من الرئيس لحود: خاض الانتخابات معوّلًا على الفوز الكامل لأعضاء لائحته، التي جمع فيها القومي إلى الكتائبي (غسان الأشقر عن القومي ومنير الحاج رئيس حزب الكتائب) إلى نجل رئيس الجمهورية إميل إميل لحود، في أجواء صدامية وفي معركة حاسمة، في وجه النائب نسيب لحود الذي شكّل لائحة قوية كاد أن يفوز إثنان من أعضائها (ميشال سماحة ورافي مادايان) لولا أصوات الأرمن التي رجحت الكفة لمصلحة لائحة المر. وتميزت المعركة بمضامين سياسية واضحة وبفوز السياسي المخضرم الدكتور ألبير مخيبر المعروف بمواقفه الداعية إلى خروج القوات السورية من لبنان. وبينما كان فوز مخيبر مؤكّدًا عبر تحالف من خارج اللائحة مع الوزير المر، فإن المفاجأة كانت فوز المرشح المنفرد بيار الجميّل بعدد مرتفع من الأصوات تبادلها مع لائحة نسيب لحود.

وطالما الحديث حديث نتائج انتخابات المتن الشمالي حيث المرشح الخاسر – الفائز، وزير الداخلية، الوزير الأقوى والمميز ميشال المر، فقد أكثر المر من تصريحاته حول نزاهة الانتخابات في لبنان (وهو وزير الداخلية المسؤول عنها) التي اعترف الجميع بنزاهة عمليات الاقتراع، ولكن أحدًا من اللبنانيين، لسوء حظه، ما أعادها إليه، بل إلى السماح السوري بها، بل «الأمر السوري» بأن تكون نزيهة. فالرئيس السوري بشّار الأسد أعطى «أمرًا بمنع الأجهزة اللبنانية من التدخّل في الانتخابات» (من حديث أدلى به الرئيس الحريري إلى تلفزيون أبو ظبي في ٢ آب ٢٠٠٠، ونقلته الصحافة اللبنانية).

أما الأحزاب، فقد حافظ بعضها على عدد مقاعده من مجلس ١٩٩٦، وتراجع تمثيل بعضها الآخر أو خرج من مجلس ٢٠٠٠: حزب الله ارتفع تمثيله من سبعة مقاعد إلى تسعة، وحزب البعث من مقعدين إلى ثلاثة، وحافظ الحزب التقدمي الاشتراكي على مقاعده الخمسة. في المقابل، تراجع تمثيل حركة أمل من ثمانية مقاعد إلى سبعة، والحزب السوري القومي الاجتماعي من خمسة إلى اربعة، وخسر حزب «الوعد» مقعديه

(إيلي حبيقة وجان غانم)، والجماعة الإسلامية مقعدها، ولم تفز جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية بأي مقعد. ولم يفز الحزب الشيوعي بأي مقعد، كما في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦.

والخاسر الأكبر بين الأحزاب في انتخابات ٢٠٠٠ كان حزب الطاشناق الأرمني الذي احتفظ بمقعد واحد وخسر مرشحوه الخمسة في بيروت، حيث استطاع رفيق الحريري أن يقلب الطاولة على حزب الطاشناق في بيروت وأن يسجّل سابقة انخراط النواب الأرمن في الحياة السياسية من باب المعارضة، كاسرًا بذلك القاعدة المتبعة (والتي اتّبعها هو نفسه قبل ذلك، أي في انتخابات ١٩٩٢ و١٩٩٦) بأن التحالف الأرمني مع السلطة هو دائمًا رابح بالنسبة إلى الأرمن كما بالنسبة إلى السلطة.

أما حزب الكتائب، فقد خسر مرشّحه ورئيسه منير الحاج على لائحة ميشال المر. لكن الحزب عاد إلى المجلس بنائبين بعد خروجه في ١٩٩٢، وهما: انطوان غانم المقرّب من الرئيس أمين الجميّل في دائرة بعبدا، ونادر سكر الذي فاز على لائحة ائتلافية مدعومة من حزب الله في دائرة بعلبك – الهرمل. أما المقعد الذي فاز به بيار أمين الجميّل في المتن الشمالي فاعتُبر مقعدًا كتائبيا ثالثًا في المجلس ولكن من خارج الحزب.

حزب الكتلة الوطنية، لم يشارك عميده كارلوس إده في الانتخابات، إلا أن محازبين أو مقربين من الحزب شاركوا، وفاز منهم إثنان: عبد الله فرحات وصلاح حنين في دائرة بعبدا – عاليه.

كتل الأقطاب النيابية الأساسية أربع: كتلة حزب الله التي ضمّت ثلاثة نواب إضافة إلى محازبيه التسعة (١٢ نائبًا)، كتلة رئيس مجلس النواب رئيس حركة أمل نبيه بري (١٦ نائبًا)، كتلة وليد جنبلاط (١٥ نائبًا). أما الكتلة النيابية الأكبر فهي «تيار المستقبل» برئاسة رفيق الحريري (٢٥ نائبًا).

ومن النتائج الأكثر أهمية: تجانس داخل المجلس إزاء سورية يصل إلى حدود الـ ٩٥٪، ثنائية في الحكم، خطاب جديد لجنبلاط وبيان

المطارنة الموارنة (مناقشة): (الدكتور فريد الخازن، الاختصاصي في العلوم السياسية، رئيس دائرة العلوم السياسية والإدارية في الجامعة الأميركية في بيروت، رئيس تحرير سابق لمجلة «الأبحاث» الصادرة عن كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأميركية، وله دراسات عديدة ومؤلفات في الشؤون السياسية اللبنانية والعربية وفي العلاقات الدولية، لحظ أمورًا مهمة أعقبت مباشرة انتخابات ٢٠٠٠، وأوردها تحت عنوان فرعي هو «الجامد والمتغير»، في كتابه «انتخابات لبنان ما بعد الحرب...»، مرجع مذكور آنفًا، ص٢٢٩–٢٣١، نعيد كتابتها بحرفيتها):

بصورة عامة، تبدو خريطة القوى السياسية وتوازناتها في مجلس نواب ٢٠٠٠ شبيهة بتلك التي سادت في المجلس السابق. فإذا كان السقف الأعلى في السياسة اللبنانية هو ذاك الذي تحدده العلاقات المميزة بين لبنان وسورية، فإن مجلس ٢٠٠٠ لا يقل تمايزًا في علاقته مع دمشق عن مجلسي ١٩٩٢ و١٩٩٦، لا سيّما الأقطاب من النواب والأحزاب السياسية. فلو كان منطق الحزب الحاكم سائدًا في لبنان مثلما هي الحال في سورية، فإن حصة سورية في مجلس ٢٠٠٠ تقارب ٩٥٪ من مجموع النواب.

فالقراءة السورية للخريطة الانتخابية في لبنان تظهر تباينًا في مدى الأهمية التي تعلّقها دمشق على بعض المناطق اللبنانية بالمقارنة مع أخرى، إن بسبب خصوصيتها الطائفية أو بسبب ارتباطها الجغرافي والسياسي بها. لذلك تأتي مناطق البقاع والجنوب والشمال بالدرجة الأولى لجهة أهميتها «الاستراتيجية» بالنسبة إلى سورية، تليها بيروت وجبل لبنان. ولقد برزت هذه القراءة السورية لـ «احتياطها الاستراتيجي» الانتخابي في انتخابات ١٩٩٦ عبر التحالفات التي تمّت برعاية سورية مباشرة وعبر الدعم الواضح لبعض المرشحين، وتأكّدت مجددًا في انتخابات ٢٠٠٠، وإن بدا هامش الحركة السياسية في الانتخابات الأخيرة أكثر اتّساعًا من قبل.

أما السقف الثاني فهو الحد الفاصل في السياسة الداخلية وفي اصطفاف الأقطاب في جبهتي الحكم والمعارضة. فللمرة الأولى منذ انتهاء الحرب تبرز ثنائية واضحة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء (مع تشكيل المنتصر الأول في الانتخابات رفيق الحريري للحكومة). وخلافًا لمرحلة ما قبل الحرب، حيث كان رئيس الجمهورية المنتخب يتعاون مع القطب السني، وهو عادة حليفه في الانتخابات النيابية والرئاسية، فإن الحالة التي أفرزتها انتخابات ٢٠٠٠، إثر الفوز الكبير الذي أحرزه رفيق الحريري واحتمال ترؤسه الحكومة وتاليًا تعامله مع الرئيس لحود، تضع البلاد أمام امتحان صعب.

ومع تراجع موقع لحود في سياسة المحاور الداخلية، وهو لا يزال في عامه الثاني من ولايته الرئاسية، وفي ظل الانقسامات التي ظهرت ضمن فريق الحكم المعاون للرئيس لحود والتي تلامس في بعض جوانبها حالة «الترويكا»، وإن اختلفت عن «الترويكا» السابقة، باتت التوازنات الداخلية بين المحاور هشة، ما يحتّم عملًا سريعًا لتدارك أخطارها. وفي المقابل، برز محور جديد كان مغيبًا في السنوات الأخيرة، ألا وهو الأحزاب المسيحية المقاطعة التي نالت حصتها في الانتخابات بالواسطة، لا داخل المجلس النيابي بل في الشارع، وذلك عبر التأكيد على حضورها الشعبي واسترجاع بعض المعنويات التي افتقدتها.

لعلّ الحدث الأهم الذي رافق الانتخابات لم تفرزه الانتخابات نفسها بل ساهمت في إبرازه: الخطاب السياسي الذي أطلقه وليد جنبلاط والذي تمّ التمهيد له بمصالحة مع أمين الجميّل في زيارتين متبادلتين إلى بكفيا والمختارة، بعد قطيعة دامت نحو ١٥ سنة. هذا الخطاب السياسي الداعي إلى مصالحة وطنية شاملة وإلى إنهاء الأزمة السياسية وإطلاق الحريات وصولًا إلى تصحيح مسار العلاقات اللبنانية – السورية، بدت معالمه تتضح منذ الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب في أيار الماضي (أيار ٢٠٠٠)، وجاءت الانتخابات لتشرعنه ولتعطيه دفعًا سياسيًا. وكانت أيضًا للعماد ميشال عون في الآونة الأخيرة مواقف في الاتجاه عينه، والكلام عن تنسيق وتقارب في المواقف بين عون وجنبلاط يصب في خانة إيجاد الوسائل العملية لتفعيل تلك التوجهات.

جاءت هذه التطورات لتتقاطع مع طروحات البطريرك الماروني نصر الله صفير، القديم منها والجديد، لا سيّما النداء الأخير الذي صدر عن مجلس المطارنة الموارنة في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ والذي يضع النقاط على الحروف ويسمّي الأشياء بأسمائها. هذا النداء، الذي استثار ردودًا سريعة من مراجع روحية وسياسية يعبّر عن عمق الأزمة التي تجتازها البلاد، ويشدّد على البعد السيادي لاتفاق الطائف المرتبط بشكل أساسي بإعادة التوازن إلى العلاقات اللبنانية – السورية. فهو دعوة إلى الحوار والمصارحة بين اللبنانيين لمن أراد أن يتحاور، ومناسبة لإصدار التهم والتخوين لمن أراد أن يصطاد في الماء العكر. سواء كان كلام مجلس المطارنة الموارنة شديد اللهجة أو متسرعًا، فإن الوقائع التي أوردها النداء لا يمكن إنكارها، والواقع الذي وصفه لا يمكن التغاضي عنه والتلطي وراء الكلام الواهي. فلا الردود خارج الموضوع تحيي الحوار، ولا فتح الملفات يصحّح الخلل داخل لبنان أو بين لبنان وسورية.

هذا الكلام السياسي في المحظور لم يلامس المضمون والوضوح الذي بلغه اليوم. لكن يبقى أن تلقى هذه الخطوات المتقدمة ترجمة عملية في المرحلة المقبلة ليس فقط في الأوساط السياسية اللبنانية، المسيحية والإسلامية، بل أيضًا في سورية المعنية مباشرة بالموضوع.

بيان مجلس المطارنة (٢٠ أيلول ٢٠٠٠):
راجع ثانيًا: «بيان مجلس المطارنة وجلسة الثقة، الوجود العسكري السوري».

حكومة الحريري (الرابعة) ٢٠٠٠ –

تكليف الحريري تشكيل الحكومة: يوم ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ أنهى رئيس الجمهورية إميل لحود استشاراته النيابية لتسمية رئيس الحكومة المكلّف تشكيل الحكومة الجديدة. وانتهت الاستشارات التي كان تسبّب في تأخيرها بعض الوقت أخذ ورد بفعل اتّباع قاعدة الاتفاق على تأليف الحكومة قبل التكليف، في يوم واحد. وشهدت الجلسة بين لحود والنائب وليد جنبلاط، أثناء هذه الاستشارات، سجالًا لم يخلُ من حدة، إذ تحدث جنبلاط عن دور الأجهزة الأمنية غير المقبول، الأمر الذي اعتبره لحود غير صحيح.

سمّى ١٠٦ نواب رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري. وامتنع عن التسمية نواب «كتلة الوفاء للمقاومة» (حزب الله)، ونواب «كتلة الكرامة والتجدد» (جورج افرام)، والنائبة نائلة معوض، والنائب بطرس حرب، والنائب طلال أرسلان. وفي هذه الاستشارات أطلق رئيس الحكومة السابق سليم الحص مفاجأة سياسية بتسمية «غريمه» الرئيس الحريري لرئاسة الحكومة الجديدة.

وفي ٢٦ تشرين الأول ألّف الحريري حكومته الجديدة من ٣٠ وزيرًا، منهم ٧ وزراء دولة، و١٢ من خارج مجلس النواب. من الوزراء الجدد: عصام فارس، نائبًا لرئيس الوزراء؛ الياس المر (نجل ميشال المر)، وزيرًا للداخلية؛ غازي العريضي، وزيرًا للإعلام؛ غسان سلامة، وزيرًا للثقافة (وقد ربط المراقبون فورًا بينه وبين الفرنكوفونية؛ فاعتبر الوزير المدعو للتحضير ولإنجاح مؤتمر الدول الفرنكوفونية المحدد موعد انعقاده في بيروت خريف ٢٠٠١)؛ وعبد الرحيم مراد، وزيرًا للتربية.

بعد ثلاثة أيام، وقبل نيل الحكومة الثقة، استقبل رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المستشار الألماني غيرهارد شرودر في أول زيارة لمستشار ألماني للبنان. وعقد شرودر مع الحريري خلوة استغرقت ساعة، وأخرى مع لحود استغرقت ٣٥ دقيقة. وتناقلت مصادر دبلوماسية أن وفدًا ألمانيًا اقتصاديًا كان من المقرر أن يرافق المستشار، لكنه ألغى زيارته بسبب التوتّر في المنطقة، كما لاحظت أن عنوان زيارة شرودر للبنان (كما للمنطقة) تقلّص من عنوان سياسي – اقتصادي إلى سياسي.

البيان الوزاري والثقة بحكومة الحريري: قبل ٤٨ ساعة من عقد جلسة الثقة، أي في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٠، وُزّع على النواب البيان الوزاري الذي وقع في ٣٣ صفحة تناولت مختلف الشؤون والقضايا. واستهلّ البيان بالعبارة التالية: «تنطلق حكومتنا اليوم على قاعدة أهم الإنجازات الوطنية في تاريخ لبنان وهو انتصار المقاومة، مقاومة كل اللبنانيين للعدوان والاحتلال الاسرائيلي وإجبار العدو على الانسحاب والاعتراف بالهزيمة (...)». ثم بدأ البيان بتكرار ما قد أصبح معروفًا ومصرّحًا به على لسان أركان الحكم والحكومة والسلطة والشخصيات الموالية والمؤيّدة لبقاء الجيش السوري في لبنان، ليعود ويشدّد عليها في خاتمته (خاتمة البيان): الانتصار ثمرة نضال وصمود لبناني سوري مشترك يعكس وحدة الموقف والمصير والمواجهة المشتركة للاعتداءات الاسرائيلية على لبنان؛ رفض توطين الفلسطينيين وضرورة عودتهم إلى ديارهم؛ استكمال انسحاب اسرائيل (من مزارع شبعا) وتحرير الجولان... «ومن أجل تحقيق ذلك لا يزال لبنان بحاجة إلى دعم سورية، وجيشها الذي نجدّد التأكيد أن وجوده على أرض لبنان ضروري، وهو شرعي وموقت، تمليه وتحدده الحاجات الاستراتيجية المتفق عليها بين الدولتين...».

وعدّد البيان ما تنوي الحكومة إنجازه أو تحقيقه على مختلف الاصعدة: الوفاق الوطني

واستكمال عودة المهجّرين؛ سيادة القانون وحماية المواطن؛ الاعلام والحريات أو الدور المميز للبنان؛ الاهتمام بالشباب؛ دور المرأة؛ تعزيز دور الجمعيات الأهلية؛ الثقافة (رأسمال لبنان الأول، و«هدفنا نقل البلاد إلى مستوى الإسهام الفعّال في اقتصاد المعرفة...»)؛ الخصخصة لتحفيز النمو وضمن إطار يكفل عدم الاحتكار؛ الإدارة؛ الزراعة والتصنيع الزراعي؛ السياسة الإسكانية؛ التربية والتعليم؛ وضع المشاريع اللازمة؛ البيئة؛ الأشغال العامة والنقل؛ السياحة؛ الصناعة؛ العمل.

منح مجلس النواب الحكومة الثقة بغالبية ٩٥ نائبًا وامتناع ١٧ عن التصويت ورفض ٦ إعطاء الثقة.

ما ورثه الحريري

الوضع الاقتصادي مع انطلاق حكومة الحريري أواخر العام ٢٠٠٠: بدأت حكومة الحريري تولي الوضع الاقتصادي أهمية خاصة. ومما أقدمت عليه (في جلسة ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠) إعلانها دفعة من القرارات الاقتصادية هي الأهم، لأنها قضت بإعفاء الكثير من السلع المستوردة، كمواد أولية، أو السلع الوسيطة المستخدمة في الصناعة، أي نصف المصنّعة، ومنها أجهزة الكومبيوتر، من الرسوم الجمركية كليًا، فيما خفّضت هذه الرسوم على سلع أخرى، آملة من السياسة الاقتصادية الجديدة تحريك الاقتصاد والخروج من حال الانكماش، وتشجيع الصناعة والزراعة. وتدارست الحكومة فكرة إزالة حصرية الوكالات التجارية لتشجيع المنافسة في الأسواق التجارية.

بهذا انطلقت حكومة الحريري، لكن في إطار أي وضع اقتصادي كان مرتسمًا مع هذه الانطلاقة في أواخر العام ٢٠٠٠؟.

في تشرين الأول (٢٠٠٠)، حدّد خبراء دوليون مكامن الإصلاح الاقتصادي للبنان، وخلصوا إلى اعتبار أنه لم يفت بعد أوان المعالجات التي يفترض أن تعتمد خلال العام ٢٠٠١، وفي مقدمها ضبط نمو العجز من خلال إصلاح شامل في النظام الضريبي وممارسة رقابة صارمة على الإنفاق العام، فضلًا عن خفض الدين العام من خلال اعتماد عائدات الخصخصة المقدّرة بما يراوح بين ٥ و٨ مليارات دولار. إلا أن هؤلاء الخبراء شدّدوا على أهمية إقرار الحكومة بالحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لإدارة الدين خصوصًا أنه تجاوز نسبة ١٤٠٪ من الناتج المحلي، وهي النسبة الأعلى مقارنة بالاقتصادات الناشئة.

في ضوء هذه المعطيات التي قدّمها الخبراء الدوليون، كانت الخطوات الأولى للحكومة (الاعفاءات من الرسوم الجمركية) التي شكّلت برأيها «صدمة» هدفت إلى تحويل لبنان محورًا جاذبًا للاستثمار ومنطقة حرة للتسوّق على غرار بعض المناطق (كما في الخليج...)، إضافة إلى طرح الخصخصة التي لم يتسنّ للحكومة البحث فيها جديًا بعد إقرار قانون إطار عام، بسبب انشغالها باستحقاقات أمنية وسياسية ضاغطة: انسحاب اسرائيل من الجنوب، الانتخابات النيابية، تأليف حكومة جديدة...

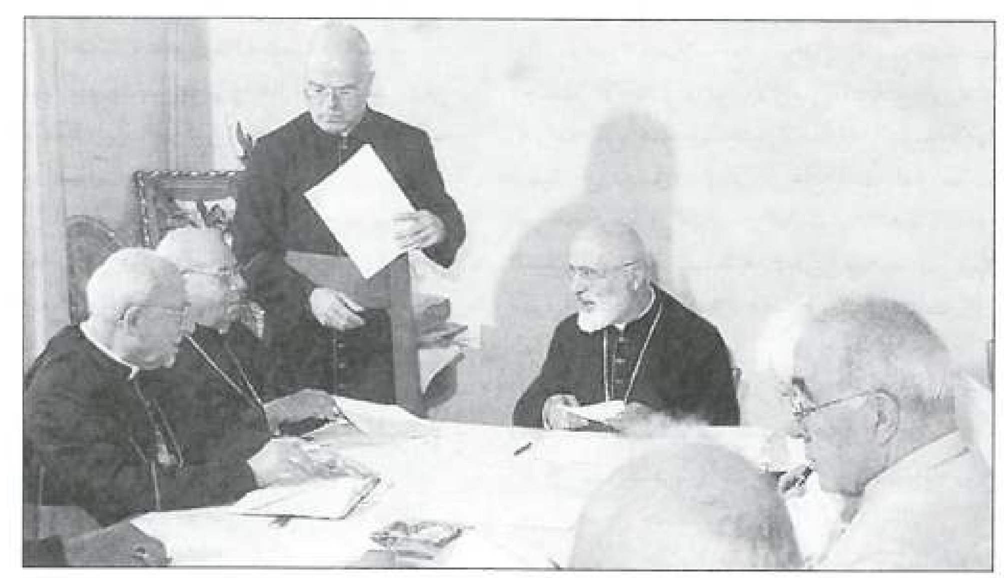
وفي محاولة تعويض ما فاتها في الداخل، سعت الحكومة إلى الإصدارات الخارجية لإعادة هيكلة الدين الداخلي. وواصل مصرف لبنان العمل بسياسة التثبيت النقدي مبقيًا السعر الوسطي على مستوى ١٥٠٧,٥ ليرات منذ أيلول ١٩٩٩. وقد تركّز الجهد الأكبر لمصرف لبنان على حماية القطاع المصرفي من الحملة الدولية التي قامت منتصف السنة (٢٠٠٠) لمكافحة تبييض الأموال القذرة، وخصوصًا أن اسم لبنان أُدرج على لائحة الدول غير المتعاونة في هذا المجال. فقام بمساع حيال الحكومات والمصارف المركزية في الخارج، ووضع قانون مكافحة التبييض على نار حامية في الداخل. إذ إن إبقاء إسم لبنان على لائحة الدول الـ ١٥ والتي لم يبقَ فيها سوى لبنان

وجزيرة نيرو، سينسحب عزلة تفرض من جانب المجتمع الدولي على لبنان. وقد لفت المصرف المركزي إلى أن فترة شهر على الأكثر تفصله عن موعد اجتماع مجموعة العمل المالية لمكافحة التبييض GAFI (بين كانون الثاني وشباط ٢٠٠١) حيث يفترض أن ينجز هذا القانون الذي أعدّه مصرف لبنان بالتعاون مع جميعة المصارف.

بيان مجلس المطارنة (٢٠ أيلول ٢٠٠٠) وجلسة الثقة: الوجود العسكري السوري

«أحقًا كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟»: فيما كانت البلاد تشهد تصاعدًا لوتائر المعركة الانتخابية، وللاحتجاجات والتحركات النقابية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتفاقمة، أصدر مجلس المطارنة الموارنة بيانًا، في ٥ تموز ٢٠٠٠، حذّر فيه من «الانفجار» جراء «الوضع الاقتصادي الخانق الذي أصبح لا يطاق». وفي قضية الجنوب، حمل البيان على الدولة التي «لم تثبت وجودها فيه وتركت الأمر لرجال الدرك الذين لم يتمكّنوا من فرض الأمن». وكان ذروة الموقف الهجومي، في بيان المطارنة تساؤلهم: «أحقًا كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل كيلا تبادر إلى الإمساك بالأرض لأسباب لا يدركها إلا العارفون؟». أما في موضوع الانتخابات الوشيكة، فبدا المطارنة جازمين بأنها «لن تأتي بالتمثيل الشعبي الصحيح في ظل القانون الموضوع»، ولاحظوا ان «اللوائح لم تشكّل بعد في انتظار من سيتولى الايحاء بتشكيلها ريثما يكون قد اتّسع له الوقت لذلك». كما انتقدوا «غياب الفكر السياسي عن العديد من المرشحين» ليخلصوا إلى أن هذه الانتخابات ستكون «صورة لسابقاتها في الدورتين الأخيرتين».

بيت القصيد في بيان ٥ تموز عبارة «أحقًا كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب؟»، لأنها عكست ما استشعره الجميع من ارتباك و«اكتئاب» أركان الدولتين، اللبنانية والسورية، بسبب تحضيرات اسرائيل وجديّة قرارها الانسحاب من الجنوب، ثم انسحابها الفعلي. وقد لاحظ هذا الأمر وأكّده باتريك سيل، الخبير في شؤون الشرق الأوسط والشؤون السورية على وجه الخصوص، في مقاله المطوّل



البطريرك صفير مترئسًا مجلس المطارنة (٢٠ أيلول ٢٠٠٠).

بعنوان «نعي المسار السوري» («الحياة»، ٩ أيار ٢٠٠٠، ص٩) حيث جاء: «المسار السوري في عملية السلام مات، على رغم أن لا أحد يريد أن يعترف بذلك رسميًا. ولا يمكن إلا لمعجزة أن تعيده إلى الحياة. فقد تحوّل الاهتمام العالمي إلى انسحاب اسرائيل الأحادي الجانب من لبنان (...) الآن وقد توقفت محادثات السلام يتركّز انتباه سورية بقلق على انسحاب اسرائيل الوشيك من لبنان الذي ينظر إليه كثيرون في دمشق بشكوك كمناورة تهدف إما إلى جر سورية إلى مواجهة عسكرية وإما إلى تأجيج معارضة في لبنان للوجود السوري هناك. وترحيب دمشق المتردّد بقرار اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ للعام ١٩٧٨، بعد تأخير دام ٢٢ سنة، ينبع من قلقها ان اسرائيل لن تنسحب من لبنان إلا كي تحتفظ بالجولان (...) ودمشق التي يبدو مزاجها مكتئبًا تتملّكها شكوك الآن في أن المجتمع الدولي يعمل ضد مصالحها».

أما ما يمكن أن يكون قد دفع في اتجاه «التلميح الموجع» الذي جاء في بيان المطارنة في ٥ تموز (تمهيدًا لـ «الصراحة الموجعة» الواردة في بيانهم في ٢٠ أيلول: المطالبة بانسحاب الجيش السوري من لبنان)، إضافة إلى تحقيق الانسحاب الاسرائيلي عمليًا وعدم إرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب، فهو ما بدأ يتواتر، بعد الانسحاب، من مواقف مسؤولين أميركيين يدعون إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان.

ففي ٦ حزيران ٢٠٠٠، نقل مندوب «الحياة» في واشنطن ملخّص دراسة أميركية دعت إلى جعل انسحاب الجيش السوري من لبنان أولوية في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وحملت الدراسة عنوان «دور الولايات المتحدة في انهاء الاحتلال السوري للبنان»، ووقّعها ٢٢ شخصية أميركية، بينهم السيناتور جيسي هيلمز رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، ودعت إلى «استرجاع لبنان استقلاله وسيادته وحريته كشرط لسلام حقيقي ونهائي في الشرق الأوسط». تناول القسم الأول من الدراسة (صدرت عن «منتدى الشرق الأوسط» وهو مؤسسة أكاديمية يترأسها دانيال بايبس) «أهمية لبنان الحر السيد المستقل» بالنسبة إلى السلام في الشرق الأوسط، وركّز على العلاقات التاريخية بينه وبين الولايات المتحدة والدور الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدّيه، وأهمية مجتمعه المدني وقدرته على تصدير المياه إلى دول المنطقة المجاورة. واعتبر أن السلام الداخلي في لبنان و «فك الاحتلال عنه» يساعدان على تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وركّز القسم الثاني على دوافع «الاحتلال السوري» للبنان من النواحي الايديولوجية والسياسية والاقتصادية ليخلص إلى أن «سورية لم تكن يومًا عامل سلام وتهدئة» في لبنان. وتطرّق القسم الثالث إلى الثمن الذي يدفعه لبنان من جراء الوجود السوري من «خرق فاضح» لحقوق الإنسان، إلى «التصدّع السياسي والإفقار الاقتصادي والتسلّط على المؤسسات العامة والخاصة، وخنق الحريات السياسية والإعلامية». وقدّم القسم الرابع اقتراحات إلى الإدارة الأميركية بضرورة الضغط على سورية لسحب قواتها من لبنان تطبيقًا للقرار ٥٢٠ الصادر عن مجلس الأمن، وعدم مساعدتها ماليًا واقتصاديًا حتى في حال توقيعها السلام مع اسرائيل إذا لم تسحب «جيشها الاحتلالي» من الأراضي اللبنانية. ودعت الدراسة إلى عدم مساعدة الحكومة اللبنانية لأنها «معينة من دمشق»، والتركيز على دعم المؤسسات غير الحكومية في لبنان، وطالبت بـ «استخدام كل السبل في خطة تصاعدية لتحرير لبنان، بما فيها القوة العسكرية، كملاذ أخير في حال فشلت كل الطرق الأخرى».

وفي اليوم التالي لنشر هذه الدراسة، دعت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، أثناء زيارة لها للقاهرة، سورية إلى الانسحاب من لبنان: «نأمل جميعًا في أن يبدأ الجيش اللبناني في التحرّك وأن يسيطر اللبنانيون على أرضهم وأن ترحل كل القوات الأجنبية (...) من المهم جدًا

أن تلتزم الأطراف التزاماتها. لقد نفّذ الاسرائيليون هذا، وأعتقد أنه يتعين على السوريين أن يفعلوا هذا أيضًا». وقد عكف السوريون، في ردودهم على الدعوة لانسحابهم من لبنان، على تكرار أن كل بحث في هذا الأمر عائد إلى الحكومة اللبنانية (لم يعد يرشح، منذ أواخر ٢٠٠٠، عن مسؤولين أميركيين، كونغرس وإدارة، ما يستفاد منه أنه دعوة جدّية لسورية بسحب جيشها من لبنان).

بيان ٢٠ أيلول الشهير: «أحقًا كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل؟» الواردة في بيان مجلس المطارنة في ٥ تموز لم تحدث الصدمة ولا ردود الفعل التي أحدثها بيان المطارنة في ٢٠ أيلول (٢٠٠٠)، خاصة لجهة دعوته إلى إعادة النظر في انتشار الجيش السوري «تمهيدًا لانسحابه نهائيًا عملًا باتفاق الطائف وتنفيذًا للقرار ٥٢٠»، هذا الجيش الذي «يرابط في جوار القصر الجمهوري، رمز الكرامة الوطنية»، و «وزارة الدفاع وما سوى ذلك من أماكن حسّاسة يشعر اللبنانيون لوجوده فيها بحرج كبير، لكي لا نقول بانتقاص من سيادتهم وكرامتهم الوطنية». وشدّد البيان، مع ذلك، على حرصه على أفضل وأمتن علاقات الأخوة بين لبنان وسورية، وذهب إلى حدّ المطالبة بأبعد من التعاون والتنسيق، فدعا إلى «التكامل الصحيح بين لبنان وسورية».

وتوسّع البيان ليقول إن ما يعانيه لبنان من اختناق اقتصادي ينعكس ركودًا وضيقًا معيشيًا ليس سوى انعكاس لهذا الوضع الذي أفقد لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر، وقد تجلى ذلك بأوضح صوره في الانتخابات النيابية الأخيرة التي كان للوجود السوري دور كبير في تعليبها مما أفقدها الشرعية الشعبية وإن تكن جرت ضمن الأصول القانونية. فقانون الانتخابات «أقرّ من وضعه» بأنه «سيئ وفاسد»، كما فشل رئيس مجلس النواب في تعديله وقال عنه إنه «غير جامع»، أي يشتّت اللبنانيين ولا يوحّد في ما بينهم، فإذا بالانتخابات يفوز فيها نواب «لا يمثلون من يفترض أن يمثلوهم من المواطنين»، وصولًا إلى «استدعاء الأجهزة اللبنانية، ولا سيّما السورية، المخاتير ورؤساء البلديات في بعض المناطق، والطلب تارة بالوعود وتارة بالتهديد، إلزام الناخبين الاقتراع لمصلحة هذه أو تلك من اللوائح».

ومما جاء في البيان: «لن يكون فتنة في لبنان إن لم يعمد أحد إلى إضرام نارها، واللبنانيون ما اقتتلوا إلا لأنه كان هناك مَن يبثر بذور الفتنة في ما بينهم (...) آن الأوان لإعادة النظر في طريقة التعاطي بين البلدين (لبنان وسورية) بحيث يقوى أحدهما بالآخر فيتكاملان تكاملًا صحيحًا (...) وإبقاء ما بينهما من روابط تاريخية وجغرافية، وبين شعبيهما من وشائج قربى ومصالح مشتركة (...) هذا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون تفكّك لبنان وزواله. وهو إذا كان متعافيًا كان عونًا لسورية، وأما إذا ظلّ عليلًا كان عالة عليها. ونحن نريد له ما نريده لسورية من عزة وكرامة وازدهار وسلام».

موقف وليس «فحص ضمير علني وطلب الغفران»: رأى البعض من المراقبين، المسيحيين والمسلمين، ونظرًا إلى الدور الأساسي الذي لعبته بكركي دعمًا لاتفاق الطائف، إلى بيان ٢٠ أيلول على أنه «كلمة حق وفحص ضمير علني وطلب غفران» ما عاد باستطاعة البطريرك السكوت عنها بعد ١١ سنة من الطائف ومن تشديد القبضة السورية على لبنان، واهتراء الوضعين السياسي والاقتصادي وزيادة موجات الهجرة، فضلًا عن العمل على تشجيع وتغليب كل ما هو سلبي وكل ما من شأنه أن يُباعد بين اللبنانيين؛ كذلك فضلًا عن خيبة بكركي من عدم مبادرة الرئيس السوري الجديد الدكتور بشّار الأسد إلى اتخاذ خطوات عملية في سبيل إعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان، بعد اندحار الجيش الاسرائيلي في الجنوب أمام عمليات المقاومة التي كانت تنزل به خسائر يومية والتي وقف منها المسيحيون موقف التأييد والإعجاب. وقد أملت بكركي في أن تكون الخطوة المنشودة من جانب القيادة السورية

استدراكًا، وإن متأخرًا، لما تخلفت سورية عن تنفيذه من اتفاق الطائف الذي التزمت يوم إقراره أمام اللجنة الثلاثية العربية (السعودية – المغربية – الجزائرية) بإعادة نشر قواتها بعد سنتين من إقرار الاتفاق إلى مواقع جديدة، على أن يبت انسحاب قواتها من هذه المواقع في محادثات تجرى بين الحكومتين اللبنانية والسورية في ضوء الحاجات الدفاعية والاعتبارات الاستراتيجية. ذلك أن بكركي لم تنسَ انها كانت شريكًا أساسيًا في اتفاق الطائف، وانها هي التي أمّنت التغطية المسيحية الرئيسية لهذا الاتفاق مع رؤساء بقية الطوائف المسيحية الأخرى، وانه لولاها لما تحقّق إنجاز الطائف، يوم خُيّر اللبنانيون، والمسيحيون خصوصًا، بين اتفاق ينطوي على تنازلات عن صلاحيات رئيس الجمهورية لحساب مجلس الوزراء، أو يستمر القتل والتفجير والتدمير للوطن، ناهيك بتهجير أبنائه، ففضل البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير سلام الطائف على الحرب المدمّرة، وقاد المسيحيين في هذا الاتجاه متحمّلًا مسؤولية تاريخية.

أما وقد سارت الأمور وفق لعبة مأساة مستمرة قد تفضي إلى زوال لبنان، فما «فعله البطريرك صفير والمطارنة في البيان – النداء التاريخي، هو فحص ضمير علني أمام الشعب اللبناني وطلب الغفران عما آل إليه السير في ركب اتفاق أنهى الحرب وظن البطريرك أنه سينقذ لبنان، فإذا به يهدّد كيانه بالزوال ويبقيه تحت الوصاية السورية مكبّلًا في كل نواحي حياته» (إدمون صعب، «النهار»، ٢٢ أيلول ٢٠٠٠).

لكن ما صدر عن البطريرك صفير، بعد أيام قليلة من البيان، أثبت أنه مقدم على موقف رسم البيان خطوطه العريضة، وأن هذا البيان ليس مجرد «فحص ضمير» أو «فشة خلق». وهذا ما أكّده البطريرك في حديثين (بعد أقل من أسبوع على إذاعة بيان مجلس المطارنة في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠)، واحد مع هيئة الإذاعة البريطانية، والآخر مع وكالة فرانس برس:

في حديثه الأول، حمّل البطريرك سورية «الجزء الأكبر من مسؤولية الأزمة الاقتصادية في البلد»، وقال إن اللبنانيين «لم يُترك لهم المجال ليقرّروا بذواتهم ما يجب أن يقرروه (...) هناك أمر واقع. إنهم (السوريون) يهيمنون على كل شيء (...) قلنا إن الاسرائيليين كانوا يحتلون بلادنا، وقد ذهبوا، وهناك اتفاق الطائف الذي يقول بمعاودة النظر في انتشار الجيش السوري بعد سنتين (من إقرار الإصلاحات الدستورية) وانقضت عشر سنوات ولم يُنظر في هذا الأمر». وأوضح البطريرك، في حديثه ذاته، ان نداء المطارنة «ينطلق من منطلق صداقة وود وان مصلحتنا المشتركة تقضي أن يكون بين لبنان وسورية أحسن العلاقات ضمن نطاق استقلال كل بلد وسيادته وقراره الحر».

في حديثه الثاني (مع وكالة فرانس برس)، رفض البطريرك الذرائع التي يقدّمها «أولئك الذين يخشون عودة الحرب الطائفية إلى لبنان»، وقال: «إن مقولة إما الجيش السوري وإما الفوضى ذريعة واهية (...) بعد رحيل السوريين لا أعتقد أن فوضى ستحصل إلا إذا افتعل أحد ذلك (...) إن الحكومة اللبنانية ليست سوى تعبير عن إرادة الحكومة السورية، وليس سرًا على أحد أن السوريين يتدخلون في كل مكان وعلى كل المستويات».

ذروة الموقف مع النائب ألبير مخيبر: ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠، أول أيام جلسة الثقة النيابية بحكومة الحريري الجديدة، وبيان مجلس المطارنة لم تمضِ عليه ستة أسابيع، تفجّرت قضية الوجود السوري في لبنان داخل مجلس النواب على نحو مفاجئ وبصورة لا سابقة لها منذ دخول الجيش السوري إلى لبنان في العام ١٩٧٦.

تحت عنوان مانشيت الصفحة الأولى: «يوم المواقف الصارخة يفاجئ الحكومة في أول أيام الثقة، مخيبر «يقتحم» المجلس بالدعوة إلى الجلاء السوري» وصفير يصعّد مشدّدًا على «انسحاب مشرّف»، قالت «النهار» (٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠):



النائب الدكتور ألبير مخيبر في مجلس النواب (٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠).

«أقل ما يقال في ما جرى أمس ان المواقف الصارخة التي انطلقت من النائب الدكتور ألبير مخيبر في مجلس النواب وتصاعدت بوتيرة أشد مع البطريرك الماروني الكاردينال مار نصر الله بطرس صفير في حديثه التلفزيوني الفضائي ليلًا، أحدثت انقلابًا مباغتًا في أوليات الزمن الحكومي الجديد بدليل ان رئيس الوزراء رفيق الحريري اضطرّ من بداية الطريق إلى الرد على مخيبر وسط أجواء استثنائية للغاية.

«وما بادر إليه مخيبر في «اقتحامه» مجلس النواب بقضية الوجود السوري في لبنان مطالبًا بـ «جلائه» وبقيام تمثيل دبلوماسي بين بيروت ودمشق بدا حدثًا فريدًا وسابقة لا نظير لهما منذ زمن.

«فهي المرة الأولى منذ عشرة أعوام على الأقل، أي منذ بداية عهود الطائف، تُثار فيها هذه القضية على هذا النحو العلني في مجلس النواب. ولم يسبق لنائب قبل مخيبر أن أفرد مداخلة طويلة على النحو الذي فعله نائب المتن أمس لتشريح قضية الوجود السوري، ولا كذلك للمطالبة بالكف عما سمّاه «الحركشة» باسرائيل منعًا لـ «جر الحرب مجددًا إلى الأراضي اللبنانية». كما أن أي نائب لم يذهب قبل مخيبر إلى التحذير من أن تواجه سورية في لبنان وضعًا شبيهًا بانتفاضة الفلسطينيين في وجه اسرائيل.

«هذه المواقف ذات العيار الثقيل والاستثنائي، فرضت بسرعة أجواء مغايرة تمامًا لتلك التي كانت منتظرة في جلسة مناقشة البيان الوزاري في أول أيامها الثلاثة. وبدا واضحًا أن الحكومة اصطدمت، ومعها المجلس، بما لم يكن متوقعًا، وبأشد القضايا إثارة للإحراج بدليل الوجوم الذي خيّم على وجوه النواب والوزراء وهم يستمعون إلى مخيبر يطالب المجلس بـ «تسجيل كلامه للتاريخ».

وما قاله مخيبر يتلخّص بأن «الشعب اللبناني يطالب بعلاقات دبلوماسية مع سورية، وهو انتفض لأنه رفض الوصاية السورية (...) ومطلب الشعب جلاء الجيش السوري (...) ولماذا «نحركش» باسرائيل ولماذا لا تحركون الجولان؟».

«ازاء ذلك ردّ الحريري متمسّكًا بما ورد في بيان حكومته من أن الوجود السوري «ضروري وشرعي وموقت». واستغرب ان تصوّر اسرائيل مظلومة «فيما هي المعتدية على لبنان». وقال إن استقرار لبنان «كان مستحيلًا من دون الدخول السوري ولو أن هذا الدخول حصل لمصلحة سورية لكنها لعبت دورًا ايجابيًا».

«وقبل أن يتمّ استيعاب الصدمة التي أحدثها هذا التطوّر، جاء حديث البطريرك صفير مساء إلى محطة «أوربت» التلفزيونية الفضائية والذي تولت نقله أيضًا محطة «أم.تي.في.» التلفزيونية ليعطي انطباعًا راسخًا بأن قضية الوجود العسكري السوري لم تعد من القضايا القابلة للطي، وانها مستمرة في إثارة الجدل السياسي في كل المحطات البارزة.

«وما قاله صفير لا يختلف في شيء عما ورد في بيان المطارنة الموارنة قبل مدة (أي في ٢٠ أيلول)، لكنه اكتسب سمة مميزة نظرًا إلى إصرار صفير على ترداد مواقف حازمة جدًا من الوجود السوري ورسمه صورة قاتمة جدًا عبر حديثه عن «شبه يأس» لدى اللبنانيين من أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

«وإذ ذهب إلى القول إن «لبنان أصبح مهددًا بالزوال أكثر من أي وقت»، أعلن أن «الوجود

السوري هو في غير محله» مطالبًا «بخروج مشرف للجيش السوري من لبنان من منطلق الصداقة بين البلدين». وإذ شدّد على «أننا ضد المؤامرات على سورية في لبنان» قال: «نريد أن تحترم سورية لبنان كما يحترمها لبنان». وحمل بشدة على «تعيين السوريين المسؤولين في لبنان فهذا لا يطاق بالنسبة إلى اللبنانيين وحكومتنا تابعة وليست متبوعة وهي صنيعة الحكومة السورية». واعتبر أن أي حكومة وفاق وطني لم تقم في لبنان منذ ١٩٨٩ وحتى الآن، في إشارة إلى الحكومة الجديدة».

وذروة أخرى مع النائب وليد جنبلاط: موقف آخر كان له وقع الصاعقة، في جلسات الثقة داخل البرلمان أو خارجه خصوصًا في دمشق كما لدى حلفائها في لبنان، هو موقف النائب والزعيم الدرزي والوطني وليد جنبلاط في الموضوع نفسه: الوجود العسكري والأمني السوري في لبنان. إذ دعا جنبلاط إلى «إعادة النظر في بعض نقاط التمركز للقوات السورية وفقًا لمقتضيات الأمن القومي لسورية في لبنان ووفقًا لاتفاق الطائف». فتعرّض جنبلاط لهجوم عنيف من حلفاء سورية وللتهديد من النائب البعثي عاصم قانصوه الذي اتّهم جنبلاط بـ«مختلف نعوت العمالة...»، وذهب إلى حد تهديده بـ«بنادق المقاومين».

وعلى رغم تسوية الأمر داخل المجلس بإقناع جنبلاط بعدم الرد على قانصوه وبحذف كلام هذا الأخير من محضر الجلسة، فإن التأزّم الذي نجم عن ردود الفعل على ما قاله جنبلاط رافضًا أي «تدخلات سورية جانبية» في لبنان انعكس في دمشق، على ما قاله سياسيون زاروا دمشق ونشرت الصحافة أقوالهم، مزيجًا من الغضب والمرارة والخيبة والانزعاج من طرح جنبلاط لديهم، ومن ظلم ذوي القربى، كما قالوا، باعتبار جنبلاط حليفًا رئيسيًا. لذلك انصبّت ردود حلفاء سورية على جنبلاط في وقت تجنّبت المسيحيين المعارضين: الدكتور ألبير مخيبر، بيار أمين الجميّل، بطرس حرب وتسيب لحود الذين طالبوا بالانسحاب السوري أو بإعادة الانتشار.

مجلس المطارنة والبطريرك يصعدان: في ثاني يوم من انتهاء جلسات الثقة، أي في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٠، أصدر مجلس المطارنة الموارنة برئاسة البطريرك صفير بيانًا دان فيه «التهديد والوعيد والتخويف الموجّهة إلى زعيم سياسي كبير (جنبلاط) في طائفة هي في أساس الكيان اللبناني». وهذا أمر «يوجب على الدولة موقفًا صريحًا منه». وجدّد مجلس المطارنة موقفه من الوجود العسكري السوري، غامزًا من قناة «الحكم والحكومة وحلفاء سورية» الذين يعتبرون هذا الوجود «ضروريًا وشرعيًا وموقتًا» (كما جاء في البيان الوزاري). لكن بيان مجلس المطارنة أكّد، من جهة ثانية، أنه «لم يقل أحد بوجوب القطيعة بين لبنان وسورية بل برفع الهيمنة السورية عن لبنان...»، ودعا إلى الحوار البنّاء.

وفي ١٣ تشرين الثاني، عاد البطريرك صفير وصعّد موقفه من الوجود العسكري السوري، داعيًا إلى «إخراج العلاقة بين البلدين من حال الضبابية إلى حال الوضوح، بإقامة علاقات دبلوماسية صريحة، شأن كل الدول ذات السيادة والاستقلال والقرار الحر». وهي المرة الأولى يطلب صفير إقامة هذه العلاقات، إذ إن مكتبًا مشتركًا درج على أن يتولى رعاية العلاقة في السنوات الماضية ومنذ استقلال البلدين، فيما تتولاها الآن معاهدة التعاون والأخوة والتنسيق التي أبرمت في ٢٢ أيار ١٩٩١. واعتبر مراقبون أن هذا التصعيد للبطريرك جاء ردًا على تصريحات رئيس الجمهورية إميل لحود، وبيان الحكومة التي أكّدت أن «الوجود العسكري السوري ضروري وشرعي وموقت».

وبعد خمسة أيام، أي في ١٨ تشرين الثاني، أصدر مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك بيانًا طالب فيه الحكومة اللبنانية «بالعمل بجدية لاستكمال تطبيق وثيقة الوفاق الوطني (الطائف)

ولا سيّما في موضوع الوجود العسكري السوري في لبنان»، مؤكّدًا شكره «لما بذلته الدولة السورية الشقيقة من تضحيات لمساعدة لبنان»، ومؤيدًا مطالبة البطريرك الماروني «بضرورة تصحيح العلاقات بين البلدين على أساس القوانين الدولية في مناخ من الصداقة والأخوة والتعاون بعيدًا عن الخلاف والانقسام وفي جو من الحوار والتوافق بين اللبنانيين ولمصلحة الشعبين السوري واللبناني في شتى المجالات».

وبعد ستة أيام، أي في ٢٤ تشرين الثاني، زار رئيس مجلس النواب نبيه بري بكركي وعقد اجتماعًا مطوّلًا مع البطريرك صفير، أعلن على أثره إن «الجيش العربي السوري بدأ إعادة انتشاره قبل الانسحاب الاسرائيلي أي في نيسان (...) وفي جميع الأحوال سوف تكتمل إعادة الانتشار في القريب العاجل». ثم أعلن «أن القيادتين اللبنانية والسورية ستجتمعان لتحديد مراكز تموضع القوات السورية نتيجة خطة إعادة الانتشار وفقًا للطائف». ولفت إلى «أن هناك كثيرين لا يريدون هذا الاتفاق لأنهم يريدون الاستفادة من الجو القائم ولكنني أريد أن أخيّب ظنهم اليوم لأنه لا يمكننا اللعب بمصيرنا ومصير وطننا ووحدتنا الوطنية». لكن ما هي إلا أيام قليلة حتى ظهر جليًا أن بري انكفأ عن كل حركة سياسية متعلقة بما كان أعلنه في بكركي، ورأى المراقبون إلى ذلك أن بري تخطى في إعلانه ما تستسيغه دمشق أو تسمح به.

في الردود على بيان ٢٠ أيلول وعلى جلسة الثقة: فيما رحّبت الغالبية في الجانب المسيحي ببيان مجلس المطارنة في ٢٠ أيلول (الاستثناء الأبرز جاء على لسان الوزير سليمان طوني فرنجية) تراوحت ردود جانب الأحزاب (خاصة البعثي والسوري القومي) والشخصيات الموالية لسورية والهيئات والمرجعيات الإسلامية بين الرد العنيف الذي ذهب إلى حدّ اتهام أصحاب البيان بـ«التآمر... خدمة للمخططات الصهيونية...»، وبين الرد المعتدل كما برز جليًا في بيان دار الفتوى حيث جاء: «لنا أمل كبير في أن نتمكّن من العمل معًا، نحن وأعضاء المجلس الكريم (البطريرك والمطارنة) لتجاوز أي انعكاسات يمكن أن تترك أي أثر سلبي على وشائج الأخوة الوطنية التي تجمع اللبنانيين من مختلف الطوائف».

وإزاء البيان والردود عليه والردود المضادة، كان لرئيس الجمهورية إميل لحود، في ٢١ أيلول ٢٠٠٠، موقف وزّعه فرع الشؤون الإعلامية في رئاسة الجمهورية، اكتسى ظاهره ثوب الرد على جميع أصحاب المواقف المتطرفة، لكن حقيقته، كما اتضح بصورة جلية، قصد موقف مجلس المطارنة برئاسة البطريرك بصورة أساسية. فقد جاء في كلام الرئيس لحود:

«إن المواقف الأخيرة لا تعبّر عن مناخ الحوار الوطني الحقيقي وإنها تطرقت إلى الواقع اللبناني من زوايا ضيقة ومنقوصة تفتقر إلى الصفاء والموضوعية وتشجّع على المزايدة وتفعيل الغرائز الطائفية والمذهبية...

«إن الوجود السوري في لبنان شرعي وموقت وإن توقيت البحث فيه ينطلق من مصالحنا الاستراتيجية دون غيرها، في حين أن العدو الاسرائيلي ما زال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى إلى التوطين الفلسطيني في لبنان...

«ليس من لغة العقل والمنطق والحق أن يتم التحامل على سورية بينما يتمّ التعامي عن جرائم اسرائيل في حق لبنان...

«ليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون بمسؤولية حربهم على الآخرين، كل مرة، في وقت كانت معظم أدوات تلك الحرب منهم وفيهم...».

وكان مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور سليم الحص، أكّد، بعد ساعات قليلة من صدور بيان مجلس المطارنة، أن «العلاقة مع سورية ليست مزاجية تتغيّر بتغيّر المواقف الخارجية والفئوية بل علاقة استراتيجية تحددها الدولة». وأهاب مجلس الوزراء بكل القيادات السياسية والروحية والشخصيات الوطنية «أن تعي جيدًا خطورة

المرحلة في ظل المخططات الاسرائيلية والضغوط التي تمارس على لبنان وسورية للسير في ما يريح اسرائيل ويعطيها الذرائع لعدم تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بحق عودة الفلسطينيين إلى أراضيهم وحق الأشقاء السوريين في تحرير الجولان المحتل وحق لبنان في تحرير كل أراضيه، وبالتالي تهرّب اسرائيل من القرارات الدولية المتعلقة بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم».

هذا في ما يتعلق بأهم ما كان من ردود على بيان مجلس المطارنة. أما ما تلا جلسة الثقة في مجلس النواب وما عرفته بدورها، ولأول مرة، من مواقف حادة التقى موضوعها الأساسي (الوجود العسكري السوري) مع الموضوع الأساسي لبيان مجلس المطارنة، فكان أهمّه زيارة رئيس الحكومة السورية مصطفى ميرو لبنان، في آخر أيام جلسة الثقة (٦ تشرين الثاني ٢٠٠٠)، ناقلاً إلى الرئيس لحود «تحيات الرئيس السوري بشّار الأسد، وللشعب اللبناني الخير والتقدّم». وهنأ ميرو اللبنانيين بتحرير الجنوب والبقاع الغربي. وشدّد على «ضرورة تعميق التعاون القائم بين البلدين انطلاقًا من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق». وقد بلغت الاتفاقات، التي ترعاها هذه المعاهدة، على مر الأعوام العشرة الماضية، ٣١ اتفاقًا في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والأمن والدفاع والصحة والتجارة والاتصالات والتعليم، بالإضافة إلى ٧ مراسيم وقوانين صادرة حتى اليوم (تشرين الثاني ٢٠٠٠)، فضلاً عن الاتفاق الاقتصادي السوري اللبناني الموقّع في ٥ آذار ١٩٥٣ والذي جُدّد عام ١٩٦٨.

وابان زيارته، سُئل ميرو عن الاعتراضات التي ظهرت في مجلس النواب على الوجود السوري وأثر ذلك في مصير العلاقات بين البلدين وإمكان إعادة النظر فيها وهل يشكّل الأمر خطرًا على «تلازم المسارين» (السوري — اللبناني). قال ميرو: «بالتأكيد لا خطر، لأن هناك إرادة مشتركة لتلازم المسارين، وهناك مصلحة مشتركة لتأكيده».

وفيما كان ثمة حديث عن «انسحابات وإقفال مراكز سورية» في بعض المناطق اللبنانية، أعلن الرئيس لحود لوفد من وكالة «فرانس برس» في ١٠ تشرين الثاني ٢٠٠٠، انه متأكّد من أن سورية، عندما يحل السلام الشامل، ستطلب بنفسها الخروج من لبنان»؛ وقال «إن اسرائيل تعمل على حصول اضطرابات في لبنان، وإذا انسحب السوريون فإن هذا يمنح اسرائيل هامش مناورة أوسع». وبعد أسبوع ونيف، قال لحود، في رسالته إلى اللبنانيين عشية ذكرى الاستقلال إن طرح الوجود السوري الآن خدمة مجانية لاسرائيل.

وأقفل العام ٢٠٠٠ على خلوة جمعت بين الرئيس لحود والبطريرك صفير في بكركي بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد. وما رشح عنها أوجزته الصحافة اللبنانية بأنهما تفاهما على أمور (المهجّرين، المفقودين، التوطين...) لكن كلًا منهما ظل متمسكًا بـ«اقتناعات». ولم يكن خافيًا على أحد، خاصة في ضوء الأيام والأسابيع الأولى من العام ٢٠٠١، أن هذه الـ«اقتناعات» متصلة بمسألة الوجود العسكري السوري. وصحيح أن انفراجًا، بين المطالبين بالانسحاب السوري وبين المتمسكين به، سبق الخلوة ومهّد لها، لكن الصحيح أيضًا أن الجميع بات يتحدث عن موضوع الانسحاب السوري الذي كان، قبل بيان مجلس المطارنة في ٢٠ أيلول، «ممنوعًا من الصرف». وهذا يعني، على رأس ما يعني، أن سورية التي كانت «حارس الأزمة في لبنان أضحت، للمرة الأولى، في أزمة» (عنوان مقالة للصحافي نبيل بو منصف، «النهار»، ٣٠-٣١ كانون الأول ٢٠٠٠).

كرونولوجيا أهم أحداث كانون الثاني – ٥ أيلول ٢٠٠١

كانون الثاني: العفو العام، مؤتمر القدس، مطلب التعويض: أكّد رئيس الجمهورية إميل لحود أن «لا بد من توافق وطني على اقتراح قانون بالعفو العام تكون نتيجته حلًا وطنيًا لا يتناول الأفراد فحسب». وقد نقل هذا الكلام عنه نقيب المحررين ملحم كرم الذي سلّمه رسالة حمّله إياها قائد القوات اللبنانية المحظورة سمير جعجع من سجنه إلى رئيس الجمهورية عن اقتراح قانون بالعفو العام بحسب نص الطائف وروحه.

عقد في بيروت «مؤتمر القدس الأول» (أواخر الشهر) وحضره مسؤولون وشخصيات وأحزاب وهيئات من لبنان وفلسطين وبلدان عربية وإسلامية؛ ومن التوصيات التي أصدرها المؤتمر: القدس عاصمة لفلسطين ولا سيادة عليها لغير الفلسطينيين، اعتماد خيار المقاومة والجهاد، مقاطعة المنتوجات الصهيونية والأميركية وإحياء مكتب المقاطعة العربية للكيان الصهيوني، حق كل فلسطيني في العودة إلى أرضه، العمل على إحياء قرار الأمم المتحدة الرقم ٣٣٧٩ الذي ينص على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية. وقرّر المؤتمر إنشاء «مؤسسة القدس» التي «ستتولى وضع آليات محددة للعمل والمتابعة، وجعل آخر يوم جمعة من رمضان المبارك كل عام يومًا للقدس». وزار وفد من المشاركين في المؤتمر المنطقة المحررة في الجنوب برئاسة عضو مجلس الشورى الإيراني علي أكبر محتشمي الذي أبدى «تقدير ايران لدور المقاومة في التحرير».

في غمرة الحديث الذي اجتاح أوروبا عن مادة اليورانيوم المستنفد إثر وفيات وإصابات بسرطان الدم بين جنود خدموا في البلقان، بعدما ثبت أن قوات حلف شمال الأطلسي استخدمت قذائف زوّدت رؤوسها باليورانيوم المستنفد، كما تبيّن أن القوات الأميركية والبريطانية أطلقت هذه القذائف على القوات العراقية في حرب الخليج (١٩٩١). في غمرة هذا الحديث حرّكت الحكومة اللبنانية ملف دعوى إلى محكمة العدل الدولية ضد اسرائيل لمطالبتها بتعويض الخسائر البشرية والأضرار المادية الناجمة عن الجرائم التي ارتكبتها على مدى ٢٢ عامًا ضد اللبنانيين عمومًا والجنوبيين خصوصًا. وبعد أن كان الجيش الاسرائيلي ينفي وجود مثل هذه الأسلحة (قذائف مزوّدة باليورانيوم المستنفد) لديه، جاء في تصريح للناطق العسكري الاسرائيلي (أواخر كانون الثاني): «استخدمنا هذه القذائف للمرة الأولى عام ١٩٨٥ عندما اعترض طراد على مسافة ١٦٠ كلم قبالة السواحل الاسرائيلية مركبًا ينقل مجموعة كوماندوس من منظمة التحرير الفلسطينية من مرفأ لبناني إلى اسرائيل». وفي معلومات يجري التثبت منها ان سلاح البحرية الاسرائيلية استعمل اليورانيوم المستنفد في إطلاق القذائف في اتجاه المقاتلين على الأراضي اللبنانية.

شباط – نيسان: جولة البطريرك صفير في أميركا: عن هذه الزيارة وخطابها السياسي الذي أكّد على مضمون بيان مجلس المطارنة في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، خاصة لجهة الوجود العسكري السوري، وتداعياته على الساحة الداخلية اللبنانية، راجع العنوان الفرعي العاشر: «أهل النظام أمام أهم معضلة سياسية: الوجود العسكري والأمني السوري»، في باب «لبنان، مدخل» من الكتاب السابق (ج١٦ من الموسوعة، ج١ من لبنان المعاصر) ص٣٦-٤٠.

شباط: كلاريدس، شارون، برودي، باول، اجتماع باريس: زار الرئيس القبرصي كلافكوس كلاريدس لبنان، وأجرى مع الرئيس إميل لحود محادثات حول العلاقات الثنائية تطرقت أيضًا إلى دور قبرص داخل الاتحاد الأوروبي الذي من المتوقع أن تنضم إليه قريبًا، وتأثير ذلك على الوضع في المنطقة وخصوصًا في الجانب المتعلق بفتح الحدود القبرصية أمام الدول الأوروبية، وامتداد ذلك حتى الحدود اللبنانية (القرب الجغرافي لقبرص). وزار كلاريدس جامعة الكسليك التي منحته دكتوراه فخرية، وبكركي.

ازداد الوضع اللبناني الداخلي دقة مع فوز شارون برئاسة الحكومة الاسرائيلية، خصوصًا أنه جاء في ظل تعثر مفاوضات السلام على كل المسارات، وبعد الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان. وبرز ميل واضح لدى اللبنانيين، بمختلف فئاتهم السياسية، إلى ضرورة تفويت الفرصة على شارون من الساحة الجنوبية.



جانب من مستقبلي البطريرك صفير لدى عودته من رحلته الأميركية.

وبالفعل. فقد أبلغ شارون وزير الخارجية الأميركية كولن باول (٢٥ شباط) أن اسرائيل ستضرب أهدافًا سورية في لبنان «إذا واصلت دمشق تشجيع حزب الله» على تنفيذ عمليات.

رئيس المفوضية الأوروبية رومانو برودي زار بيروت والتقى الرؤساء لحود وبري والحريري (انتقل بعد ذلك إلى دمشق)، وناقش والأخير انضمام لبنان إلى اتفاق الشراكة الأوروبية، ووصف الحريري المحادثات بأنها «مثمرة توافقنا خلالها على متابعة البحث للتوصّل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن قبل حلول الصيف لتوقيع اتفاق الشراكة...».

وزير الخارجية الأميركي كولن باول استثنى لبنان من جولته على بلدان المنطقة، إذ إن «إدارته مقتنعة بأن اسرائيل نفّذت القرار ٤٢٥، وأن المطالبة بمزارع شبعا أمر مرتبط بمفاوضات الحل الشامل. وبما أن هذه الجولة (جولة كولن باول) مخصصة لاستكشاف المواقف المستجدة بشأن مسيرة السلام العربي – الاسرائيلي ومستقبل النظام العراقي، فإن وجهة نظر سورية تعكس تلقائيًا وجهة نظر لبنان في سياسة وحدة المسارين» (سليم نصار، «الحياة»، ٢٤ شباط ٢٠٠١). واكتفى باول برسالة منه إلى رئيس الحكومة رفيق الحريري، نقلها السفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، حيث أمل باول «أن يمنح كل الأطراف في المنطقة الفرصة للحكومة الاسرائيلية الجديدة التي لا تزال في طور التشكّل...».

اجتماع باريس (وفد لبناني برئاسة الحريري مع المسؤولين الفرنسيين) هو اجتماع اقتصادي، وجاء على خلفية زيارة ولفنسون رئيس البنك الدولي للبنان حيث ردّد عبارته الشهيرة أن «على اللبنانيين أن يساعدوا أنفسهم ليحصلوا على مساعدة الآخرين» (راجع «مفترق مصيري، اجتماع باريس، شباط ٢٠٠١»، الكتاب السابق، ص٥٠–٥١).

آذار: تخفيض نفقات، الاتحاد العمّالي، «تجمّع وطني إنقاذي»، العلاقات الدبلوماسية مع العراق، حملة شارون، إعلان عمان: ظهر أن ثمة توافقًا بين الرؤساء الثلاثة، لحود وبري والحريري (خاصة إثر خلوة فقرا بين بري والحريري) على ضرورة خفض النفقات بعد النصائح الدولية المتكررة: اقتطاع بعض مصاريف الجيش والقوى الأمنية، وزارة الاعلام وتلفزيون لبنان... فبدا معها لبنان أكثر جدية من ذي قبل في التعاطي مع الحلول المطلوبة لأزمته الاقتصادية وتقليص العجز المتمادي في الموازنة.

على صعيد الاتحاد العمّالي العام، فقد جرت فيه انتخابات جديدة أسفرت عن فوز اللائحة التي دعمتها السلطة ويرأسها غسان غصن وإقصاء القيادة العمّالية السابقة برئاسة الياس أبو رزق الذي كان ترشّح عن مقعد نيابي في الجنوب ضد لائحة نبيه بري. وقد قاطع الانتخابات العمّالية ١٤ اتحادًا عضوًا في الاتحاد العام والتي يسيطر عليها شيوعيون ومستقلون ويمثّلها ٢٧ ناخبًا من أصل ٧٤ ناخبًا.

في آخر الشهر (٣١ آذار)، بدأت أعمال المؤتمر الأول لتأسيس «التجمّع الوطني الإنقاذي» الذي تنادت إليه نحو ٣٠٠ شخصية لبنانية معارضة تمثّل أحزابًا ووزراء ونوابًا سابقين وشخصيات نقابية وسياسية وإعلامية وثقافية، ويهدف إلى انشاء «حركة سياسية غير طائفية». وانتقدت وثيقة المؤتمر «الدور الذي يؤدّيه في لبنان الوجود العسكري السوري الذي، وإن قدّم مساهمات إيجابية لجهة الحرب والتصدي للعدو الاسرائيلي والإسهام في تحرير الجنوب، استند إلى المعادلة الطائفية إياها وكرّسها وعمّقها في الممارسة العملية عبر التدخّل في الشأن الداخلي للبنان وبما ينتقص من سيادة الدولة».

أعاد لبنان علاقاته الدبلوماسية مع العراق بعد مضي سبع سنوات على قطعها في خطوة لافتة بتوقيتها (قبل انعقاد القمة العربية في عمان التي تتناول العلاقات العربية مع العراق كبند رئيسي وحسّاس بفعل تراكمات الدخول العراقي إلى الكويت في العام ١٩٩٠). وقد اكتسبت هذه الخطوة في عودة العلاقات أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي في لبنان، نظرًا إلى أنها تزيد من آفاق التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين. وكان مجلس الوزراء وافق على اقتراح من رئيس الحكومة رفيق الحريري بإلغاء قرار اتخذه المجلس في العام ١٩٩٤ بقطع العلاقات مع بغداد إثر اكتشاف أجهزة الأمن اللبنانية تورّط السفارة العراقية في بيروت في اغتيال طالب السهيل التميمي، المعارض العراقي، الذي كان يقيم في لبنان. وكان الحريري اجتمع (في ١٠ آذار ٢٠٠١) مع السفير الكويتي في بيروت محمد سعد الصلال، وشرح له خلفيات القرار اللبناني.

عاد شارون، إبان زيارته واشنطن ولقائه الرئيس الأميركي جورج بوش، إلى شن حملة جديدة على لبنان متهمًا إياه بالتحوّل إلى «مركز إرهاب بفعل السياستين الايرانية والسورية فيه». وكان سبق هذه الحملة تهديدات اسرائيلية للبنان بسبب جره قسطل مياه إلى قرية الوزاني وقرية أخرى قريبة.

في «إعلان عمان» الصادر عن القمة العربية والداعي إلى «رفع العقوبات عن العراق والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين»، جاء: «... تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة، مؤكدين ان الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وفي مقدمها القدس الشريف، ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من يونيو/ حزيران، وما تبقّى من الأراضي اللبنانية المحتلة، هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط...».

نيسان: تبريد سياسي وطائفي، زيارة الحريري لواشنطن، وثيقة قرنة شهوان، رئيس سلوفاكيا، وزير خارجية فرنسا: الذروة التي بلغها التصعيد السياسي منذ بيان مجلس المطارنة في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠ مرورًا بجلسة الثقة لحكومة الحريري وبجولة البطريرك صفير وعودته وخطابه على خلفية المواقف المطالبة بانسحاب الجيش السوري، والتي قابلتها مواقف مطالبة ببقائه، بدأ (هذا التصعيد) بالتراجع على وقع اللقاءات والحوارات التي أخذت تنعقد بدءًا من ١٢ نيسان ٢٠٠١ وتكسر حدة المواقف السياسية والتشنجات الطائفية. فقد شهد قصر بعبدا أول لقاء في نوعه (منذ تشرين الأول ٢٠٠٠) بين رئيس الجمهورية اميل لحود ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط الذي وصف أجواء اللقاء بأنها «جيّدة وممتازة». وفي بكركي اجتمع البطريرك الماروني نصر الله صفير مع وزير الصحة سليمان فرنجية (اكثر الشخصيات المارونية الداعمة للحكم ولبقاء الجيش السوري) الذي أوضح أن اللقاء «طرح الهواجس»، وأن البطريرك «لا ينطلق من منطلق طائفي أو فئوي. وإذا كان لدى البعض مشروع خاص ويحب أن يستعمل بكركي غطاء له، فقد سمعت من سيدنا البطريرك أنه لا يشكّل غطاء لأي فئة لديها مشروعها الخاص المتطرف...». وفي ٢٦ نيسان التقى رئيس الجمهورية البطريرك صفير في بكركي استكمالًا لاجتماعهما يوم عيد الفصح قبل ١١ يومًا. واكتسب اللقاءان أهمية لأنهما أسهما في تخفيف حدة التشنّج التي سادت على مدى شهور ماضية في ما يتعلق بالسجال على الوجود السوري في لبنان.

الرئيس رفيق الحريري زار واشنطن حيث اختتم محادثاته هناك بلقاء نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني الذي أكّد له التزام الإدارة الأميركية العملية السلمية في المنطقة ودعم البرنامج الاقتصادي والمالي للحكومة اللبنانية ولمؤتمر باريس – ٢ الذي من المقرر أن يشارك فيه صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية.

وتجاوزت اللقاءات التي عقدها الحريري والوفد اللبناني المرافق له المسؤولين في الإدارة الأميركية إلى أعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ الذين وجّهوا انتقادات إلى الحكومة اللبنانية حيال السياسة التي تتبعها، وخصوصًا بالنسبة إلى علاقتها الوطيدة بسورية وعدم نشر الجيش اللبناني في الجنوب. وكانت واشنطن المحطة الرئيسية للحريري في جولة زار خلالها أيضًا نيويورك وأوتاوا وباريس والفاتيكان.

في آخر أيام نيسان صدرت «وثيقة قرنة شهوان» عن اللقاء الذي شاركت فيه شخصيات مسيحية تمثّل مختلف الاتجاهات والتيارات، وتضمنت مجموعة أفكار للتحاور في شأنها. وسلّم اللقاء البطريرك الماروني نصر الله صفير الوثيقة بعنوان «من أجل حوار وطني» هي خلاصة اجتماعات استمرت شهرًا. وأبرز من يضمهم «لقاء قرنة شهوان» الرئيس أمين الجميّل، نسيب لحود، بطرس حرب، نائلة معوض، سمير فرنجية، دوري شمعون، صلاح حنين، منصور البون، بيار الجميّل، انطوان غانم، فارس سعيد، الياس سكاف، نديم سالم، كميل زيادة، سيمون كرم، جبران تويني، توفيق الهندي، شكيب قرطباوي وآخرين... وقد اكتسب إعلان الوثيقة أهمية سياسية كبيرة ووُصفت بـ«التاريخية» كون مضمونها يوفق بين الناحية المبدئية وموجبات الانفتاح والحوار، وهو ما دفع أوساطًا إسلامية إلى الإقرار على انها «ايجابية ومعتدلة» (راجع نص الوثيقة تاليًا).

الرئيس السلوفاكي رودولف شوستر قام بأول زيارة رسمية للبنان منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩٢. وتوّجت المحادثات بتوقيع اتفاقين، الأول حول التعاون التجاري، والثاني يتضمن بروتوكولًا للتشاور بين وزارتي الخارجية في البلدين، فضلًا عن اتفاقات أخرى وضعت على سكة التحضير في مجال النقل والتبادل الثقافي.

وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين زار لبنان وعقد لقاءات عدة في مقدمها مع رئيس الجمهورية، وخرج بانطباع أن ليس لدى اللبنانيين أي سبب لإعطاء رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون أي تعهّد لعدم تصعيد الوضع. وكان فيدرين، وهو في نيقوسيا قبيل وصوله إلى لبنان، أعرب عن قلقه الشديد حيال الوضع الاقتصادي والمالي في لبنان «الذي يشغلنا كثيرًا لأنه بلد صديق ولديه مهمة ضخمة تتمثل في إعادة إعماره (...) إن إعادة الإعمار لم تُنجز بعد ونرغب بكل قوانا في أن ينجح لبنان في هذه المهمة. فهذه الأزمة مؤسفة جدًا لأن وجود لبنان مزدهر ضرورة لقيام شرق أوسط مستقر ينعم بالسلام. ويجب ألا تُضاف هذه الصعوبة إلى المشكلات الاسرائيلية – العربية التي لا تزال تمثّل، بأشكالها المتنوعة، عقبة جدية في المنطقة (...) أن فرنسا تبذل جهدها من أجل أن تقدم المنظمات الدولية المتخصصة والدول الصديقة دعمها إلى لبنان ليتجاوز هذه المحنة».

وردًا على سؤاله عن النقاش الدائر في شأن انتشار ٣٥ ألف جندي سوري في لبنان، قال «إنه نقاش مشروع ويدل على حيوية المجتمع اللبناني. ونحن نبقى، من حيث الأساس، متمسكين في شدة بسيادة لبنان واستقلاله. ومسألة الوجود الموقّت للقوات السورية يعني أولًا السلطات اللبنانية والسورية، ونحن لا نشك في قدرة الحكومتين على القيام بإعادة تقويم تدريجية لعلاقاتهما بما يتيح في الوقت الملائم رحيل القوات السورية».

نص «وثيقة قرنة شهوان»: «إن الخوف على المصير لدى اللبنانيين في هذا الوقت بالذات لا يقل عما كان أثناء الحرب. فأسباب هذا القلق المستمر تعود إلى شعورهم أن عددًا من القضايا الكبرى التي تهدّد مستقبلهم الوطني لا تزال عالقة من دون حل، وفي مقدمها:

- عدم استكمال المصالحة الوطنية الشاملة التي تشكّل المدخل الصحيح لتحقيق الوفاق وتعزيز الوحدة الوطنية واستعادة الدولة سلطتها وثقة المواطنين بها.
- استفحال الأزمة الاقتصادية الحادة وعجز الحكومات المتعاقبة عن حلها، الأمر الذي يفاقم الأزمات الاجتماعية ويزيد من الهجرة الجارفة التي تتسبّب بإفراغ البلاد من معظم قواها الشابة والحية.
- تصاعد الأخطار على لبنان والمنطقة بعد وصول شارون إلى السلطة (في اسرائيل) وتوقّف مفاوضات السلام نتيجة تنكّر اسرائيل للمبادئ التي انطلقت على أساسها، وشنّ حرب شاملة على الفلسطينيين بهدف القضاء على الانتفاضة في الأراضي المحتلة، ما يهدّد بتكرار مأساة العام ١٩٤٨، إضافة إلى تنفيذ تهديداتها حيال لبنان وسورية واستمرار احتلالها مزارع شبعا.
- غياب الحوار الوطني في شأن قضايا أساسية تشكّل ركائز التعاقد الوطني في ظل تجميد السلطة آليات استعادة السيادة الوطنية.

بناءً على ما تقدم، نتوجّه إلى اللبنانيين وندعوهم إلى حوار عاجل للبحث في السبل الآيلة إلى مواجهة الأخطار التي تهدّد مستقبلنا الوطني وتثبيت وحدتنا الوطنية، على أن تتحمّل الدولة مسؤولياتها في هذا المجال، وننطلق في دعوتنا هذه من المسلّمات الآتية:

• لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وليس دولة اصطناعية أو مجرد «ساحة» أو «ورقة»، له الحق الكامل في الاستقلال والسيادة والقرار الحر أسوة بدول العالم كلها. وما دام هذا الحق الكامل يظل منتقصًا، فإن لبنان لن يستطيع تجاوز الأزمات التي تعصف به.

• إن الحوار هو الخيار الأسلم، بل السبيل الوحيد إلى حل الخلافات بين اللبنانيين مهما بلغت حدتها، لا العنف، مهما تنوّعت مبرراته. والحوار يعني قبل كل شيء الاعتراف بالآخر والتفاعل معه وقبول الرأي المغاير وعدم ادعاء احتكار الحقيقة. وما شهدناه أخيرًا من تحركات مفتعلة ومظاهر منافية لمنطق الحوار لا يعبّر عن واقع العلاقة بين المسيحيين والمسلمين، إنما يشكّل محاولة يائسة للإيهام بأن البلاد هي في خطر فتنة دائمة تجعلها في حاجة إلى الوصاية.

• إن الإصلاحات التي أقرّت عام ١٩٩٠ وصارت جزءًا من دستور البلاد هي إصلاحات لا رجوع عنها، وهي جاءت تلبية لمطالب تحقيق المشاركة الفعلية في السلطة، ومن شأنها إنهاء منطق الثنائيات الطائفية في الصيغة ومنطق الاستقواء بالخارج لتحقيق مكاسب في الداخل.

• إن الدولة، التي يريدها اللبنانيون قائمة على المشاركة، ليست مجالًا مفتوحًا للاستباحة والمحاصصة، إنما هي دولة قادرة على رعاية صيغة العيش المشترك وحمايتها وتطويرها مواكبة للعصر، فاعلة في تنظيم شؤون المواطنين، مرتكزة على إدارة حديثة محررة من القيد الطائفي تعتمد الكفاية والشفافية، تتمتع مؤسسات الرقابة في إطارها بحصانة واسعة، وكل ذلك بضمان سلطة قضائية مستقلة.

• إن إسرائيل تشكّل مصدر الخطر الرئيسي على الشعب والأرض. ونجاح المقاومة، وسط احتضان وطني وشعبي، في إلحاق الهزيمة بالعدو المحتل، تحريرًا للأرض، إنما هو برهان إضافي على أهلية لبنان واللبنانيين في البقاء والعيش المشترك، وإسهامهم الرفيع في حياة العرب. إلا أن هذا النجاح لن يكتمل إلا إذا عادت مؤسسات الدولة إلى الجنوب المحرر، وخصوصًا مؤسسة الجيش، حمايةً للشعب والأرض وتجسيدًا لعودة الجنوب إلى رحاب الوطن جزءًا لا يتجزأ منه وفاعلًا فيه.

• إن بقاء العلاقة مع سورية على ما هي من شوائب ونواقص يعود بالضرر على البلدين معًا، وهو أمر مرفوض من اللبنانيين الذين يجمعون على قيام أفضل علاقات الأخوة بين البلدين والمحافظة على ما بينهما من روابط تاريخية، وبين شعبيهما من وشائج وصداقة ومصالح مشتركة. ولن تتحقق هذه الغاية إلا إذا استردّ لبنان استقلاله وسيادته وقراره الحر كاملة. إن المعادلة التي تحكم العلاقات بين البلدين يجب أن تقوم على الجمع بين أقصى درجات التضامن والتعاون وأوضح مقومات السيادة والاستقلال. هذه المعادلة تفسح في المجال أمام الوصول إلى تسوية تاريخية تضمن استقرار البلدين وتؤسس لعلاقات تعاون سليمة ودائمة.

• إن علاقة لبنان بمحيطه العربي لا يجوز أن تقوم على الخيار المحتوم بين إلغاء الذات أو العداء. فلبنان لم يتخلف يومًا ولن يتخلف عن أداء دوره في تجديد العروبة وجعلها رابطة حضارية طوعية، منفتحة على العصر، خارجة عن سياسة الاستتباع التي دفع لبنان ثمنها غاليًا، وقائمة على ديمقراطية تأخذ في الاعتبار تنوّع المجتمعات العربية، وتعددها السياسي، وتعزّز قدراتها على مواجهة تحديات العصر وبلورة مشروع مستقبلي يؤمن للعالم العربي وجودًا فاعلًا ومميزًا في حوار الحضارات.

انطلاقًا من هذه المسلّمات ودرءًا للأخطار التي تتهدد الوطن، ندعو اللبنانيين إلى العمل المشترك لتحقيق الأهداف الأساسية الآتية:

١ – دفع السلطة المؤتمنة على الدستور إلى العمل على تنفيذ أحكامه واستعادة السيادة الوطنية كاملة من خلال تطبيق اتفاق الطائف، خصوصًا لجهة بند إعادة انتشار القوات السورية، تمهيدًا لانسحابها الكامل من لبنان وفقًا لجدول زمني محدد.

٢ – حماية الديمقراطية وتفعيلها على قاعدة ان الشعب هو مصدر كل السلطات، بتأمين استقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان ووضع قانون انتخاب جديد يؤمن صحة التمثيل، إضافة إلى صون الحريات العامة والفردية والحد من تدخّل الأجهزة في المجالات كافة.

٣ - استكمال المصالحة الوطنية الشاملة وتأمين عودة المنفيين وإطلاق المعتقلين السياسيين وفتح صفحة جديدة في حياة اللبنانيين، الأمر الذي يسهم مساهمة كبيرة في بلورة حياة سياسية سليمة ومعالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة وحماية الاستقرار في البلاد.

٤ - دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل استرجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منعًا للتوطين، مع تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي واسرائيل في إيجاد الحل العادل والشامل لقضية اللاجئين.

٥ - العمل على صوغ مشروع عربي لسلام عادل وشامل يحافظ على الحقوق العربية ويؤسس لنظام إقليمي عربي حديث يشكّل إطارًا سليمًا للتعاون بين الدول العربية ومواجهة تحديات السلام ومقتضيات العولمة، من خلال تنسيق على قاعدة التكافؤ والاحترام المتبادل بين لبنان وسورية وسائر الدول العربية» (انتهى نص الوثيقة).

ردود على الوثيقة: لم تمض أيام قليلة على إعلان الوثيقة حتى صدرت بيانات ومواقف عنيفة، فقط من بعض القوى المرتبطة بدمشق، وخصوصًا حزب البعث الذي حمل على الوثيقة وموقعيها، مكررًا في انتقاداته التعابير إياها التي استخدمت في أوج الصراع السياسي إبان الحرب، متهمًا هؤلاء بـ«الانعزالية» وبأن حديثهم عن السيادة «يثير الغثيان». كما صدرت مواقف عن مرتبط آخر بدمشق هو الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي اعتبر أن ما تضمنته الوثيقة من مواقف جديدة إزاء الصراع العربي - الاسرائيلي وتحرير الجولان ودعم الانتفاضة في فلسطين، كان هدفه التغطية على المطالبة بالانسحاب السوري لا غير. وفسّر البعض هذين الموقفين انهما حاولا طمس صورة الإجماع الوطني (أحزاب ومرجعيات وهيئات وشخصيات مسيحية وإسلامية) المرحّب بوثيقة قرنة شهوان، بحيث لا تنشأ حالة سياسية تتجاوز ما هو مرسوم لإمكانات الانفتاح السياسي على المطالبين بإعادة النظر في العلاقات اللبنانية - السورية. وفسّر بعض المقربين المعتدلين من دمشق هذا التشدّد في الرد على الوثيقة بالتأكيد على نقطتين: الأولى انه كي يصبح الحوار ممكنًا يجب سحب موضوع إعادة انتشار القوات السورية في لبنان من التداول، بحيث لا يبدو كأن البحث فيه يتم تحت الضغط؛ والثانية أن على جماعة قرنة شهوان التسليم برغبة سورية أن يتم الحوار عبر الدولة وتحديدًا رئيس الجمهورية إميل لحود. فتوضحت بذلك، لدى الرأي العام اللبناني، صورة أن لا حوار وطنيًا ولا مصالحة وطنية إلا من خلال رئيس الجمهورية، وصورة أن رئيس الجمهورية لم يبادر إلى أي خطوة في هذا الاتجاه رغم النداءات والمبادرات المتكررة التي بدأت منذ مطلع ولاية الرئيس الهراوي واستمرت مطلبًا سياسيًا ووطنيًا مركزيًا حتى الآن (أواسط ولاية الرئيس لحود)، وصورة أن ما إن يبادر زعيم وطني أو لقاء أو تجمّع وطني في الدعوة إلى الحوار والمصالحة حتى يواجَه بمختلف العراقيل ويُرمى بشتى التهم، فبدت صورة سياسية قاتمة للغاية لا توازيها قسوةً إلى صورة الأزمة الاقتصادية والمعيشية الخانقة.

أيار: قمة لبنانية - فرنسية، طلاس، حرب، بري، السبع، «المنبر الديمقراطي»: الرئيس إميل لحود زار باريس (٢٨ أيار) وعقد اجتماعًا مع الرئيس شيراك، تناول العلاقات الثنائية وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط. وفي حديثه إلى مجلة «لو فيغارو ماغازين» الفرنسية، طالب لحود فرنسا «بمزيد من التعاون الثقافي والدعم السياسي والمساعدة الاقتصادية...»، وأكّد أن «السوريين هم حلفاء لبنان، وانهم موجودون على أرضنا بصفة موقتة وبناء على طلبنا وهم يتمتعون بالشرعية وانهم سيغادرون لبنان عندما لا يعود أمننا مهددًا وعندما تتجمّع الظروف المحلية والإقليمية لمغادرتهم، أي عندما يتحقق السلام في المنطقة». أما عن شروط تحقيق هذا السلام، فقد كرّر لحود تعدادها للمجلة الفرنسية (وكان أوردها في مناسبات عدة في لبنان)، وهي خمسة: «انسحاب اسرائيل من كامل الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليًا وليس إلى الخط الأزرق، وحق العودة للفلسطينيين الموجودين في لبنان إلى أراضيهم، وإطلاق سراح اللبنانيين في السجون الاسرائيلية، والانسحاب من الجولان السوري إلى ما قبل حدود ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس» (أي ان الجيش السوري باقٍ في لبنان ويتمتع بصفة شرعية حتى تحقيق هذه الشروط الخمسة).

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس انتقد البطريرك صفير والنائب وليد جنبلاط، في حديث

إلى جريدة «الديار» اللبنانية، وقال إن «صفير طلب من البابا يوحنا بولس الثاني أن يتدخل لدى مناحيم بيغن عندما كان رئيسًا لوزراء اسرائيل لحماية المسيحيين في حرب الجبل (١٩٨٣)، فكانت إجابته ان الدم الاسرائيلي يهدر دفاعًا عن اسرائيل فقط»؛ وعن جنبلاط، قال: «لينتقد، لن نرد ولا نسمع له، ونحن اخترعناه». وأثار كلام طلاس مخاوف في الأوساط اللبنانية، وردود فعل غاضبة، كان أميزها ردّ النائب بطرس حرب: «هل نهنئه (طلاس) لأنه أصبح أمين سر البابا ليسرّ إليه معلومة بهذه الأهمية والخطورة، أم يجب أن ندينه لأنه كان حافظ أسرار بيغن لأنه أطلعه عليها؟»؛ وأكّد حرب «أن الوقائع تكذب ما ورد على لسانه إذ إن صفير لم يكن بطريركًا عام ١٩٨٣»؛ وأضاف: «إن بعض الممارسات العربية الشاذة أسهمت أو قد تسهم، عن حسن نية أو سوء نية، في تحقيق المؤامرة الاسرائيلية على لبنان، ولنا في تصريح طلاس نموذج عن هذه الممارسات»؛ واعتبر حرب أن «جنبلاط ليس قياديًا طارئًا في لبنان كبعض مَن أفرزتهم الأحداث، ولا يمكن أن يكون اختراعًا من أي فئة أو دولة، لأن آل جنبلاط زعامة تعود إلى ما قبل النظام القائم في سورية».

في اليوم الثالث للجلسة النيابية العامة (اليوم الأخير من شهر أيار) المخصصة لمناقشة مشروع الموازنة، تداخل في كلمات النواب السياسي بالاقتصادي بالمناطقي، في حين تابع رئيس المجلس نبيه بري انتقاده القوى الأمنية والحكومة، وحمل النائب باسم السبع بعنف على «الأجهزة الأمنية والمخابرات والأشباح»، متهمًا «أحد رؤسائها بالتحضير لحكومة جديدة، وجهات مختصة في الدولة بالتنصّت على المكالمات الهاتفية لمسؤولين وصحافيين وقضاة».



حبيب صادق حاملًا لوائح بأسماء المواطنين الـ ١٤٠٠ الذين وقّعوا البيان. وقد وقّعته كتلة جنبلاط ولقاء قرنة شهوان وأحزاب.



المشاركون في اللقاء الذي دعا إليه «المنبر الديمقراطي» (حبيب صادق)، وبدا منهم، في الصف الأمامي ومن اليمين: النواب نسيب لحود ووليد جنبلاط ونائلة معوض، واللواء نديم لطيف (التيار العوني)، والنائب فارس سعيد، وجبران تويني وهنري إده وألبير منصور ودوري شمعون (١٦ أيار ٢٠٠١). وقد دعا البيان الذي ألقاه رئيس المنبر الديمقراطي حبيب صادق في اللقاء إلى «الوفاق» وإلى علاقات متكافئة مع سورية وتحذير من تحويل لبنان دولة أمنية.

في غمرة تكاثر التجمّعات والنصوص السياسية التي تجمع على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية وتصويب العلاقات اللبنانية – السورية على قاعدة النديّة وليس التبعية والمطالبة بإعادة انتشار القوات السورية تمهيدًا لانسحابها من لبنان (على غرار كرة الثلج الذي قذف بها أول مَن قذف وليد جنبلاط في صيف ٢٠٠٠، ثم بيان مجلس المطارنة ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، ثم خطب البطريرك صفير، ثم وثيقة قرنة شهوان...)، كان أيضًا، في ١٦ أيار ٢٠٠١، موقف سياسي لافت شكّل استكمالًا لبيان لقاء قرنة شهوان، اتخذه «المنبر الديمقراطي» مطالبًا «السلطة بأن تبادر إلى إرساء العلاقات اللبنانية – السورية على قواعد النديّة والتكافؤ واحترام السيادة ومراعاة مصالح كل طرف على شتى الأصعدة»، وطالبًا منها (أي السلطة) «تحمّل مسؤوليتها الوطنية لجهة دعوة السلطة السورية إلى إجراء حوار صريح ومسؤول بينهما يتناول، كبند أساسي من بنود التسوية، موضوع إعادة انتشار القوات السورية وتمركزها في لبنان، وتطبيقًا أمينًا لاتفاق الطائف في إطار الحرص الشديد على أفضل علاقات الأخوة بين البلدين».

وكذلك حذّر «المنبر الديمقراطي»، في بيانه، السلطة من «مغبة تحويل لبنان دولة أمنية تُغيَّب فيها الديمقراطية وتُنتهك حقوق الإنسان»، وحضّها على «أن تنكب فورًا على ملف القضية الوطنية اضطلاعًا بمسؤوليتها الأساسية بغية إنجاز تسوية تاريخية بين اللبنانيين، آخذة اتفاق الطائف في الاعتبار»، مشيرًا إلى «أن هذه التسوية ترمي إلى تحقيق الوفاق الوطني ثمرة حوار ديمقراطي يجري بين جميع الأطراف اللبنانيين من دون استثناء وترمي إلى إنجاز مشروع الدولة الديمقراطية القائمة على القانون والمؤسسات وفصل السلطات». كذلك رأى البيان أنه يتعين على السلطة «أن تتولى وحدها النهوض بمسؤولية الأمن الوطني في كل لبنان، بدءًا من حدوده الجنوبية، وأن تتصدى لمعالجة الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية الموشكة على الانفجار».

جمع «المنبر الديمقراطي» حول مطالبه التي أوردها في البيان المذكور، تظاهرة سياسية حاشدة في نقابة الصحافة (١٦ أيار)، حملت أبعادًا ودلالات سياسية عميقة، خصوصًا أنها ضمّت تحت سقف مطالب واحدة، قوى من مختلف الانتماءات والتيارات والطوائف لها وزنها في الحياة السياسية، وكان نجمها النائب وليد جنبلاط. وقد أعلن البيان باسم «المنبر الديمقراطي» النائب السابق حبيب صادق في مؤتمر صحافي في دار نقابة الصحافة، والتقى حوله كتلة «اللقاء الديمقراطي» برئاسة وليد جنبلاط، وأعضاء في «لقاء قرنة شهوان»، والحزب التقدمي الاشتراكي، وندوة العمل الوطني، والحزب الشيوعي، وحزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتلة الوطنية، والتيار الوطني الحر، وتيار القوات اللبنانية، وحركة التجدّد الديمقراطي، وعدد من النواب والوزراء السابقين، والشخصيات السياسية والأكاديمية والفكرية والاجتماعية. فحقّق بهذه الوحدة ما بادرت إليه وثيقة قرنة شهوان.

حزيران: صبرا وشاتيلا إلى الواجهة من جديد، حديث عن إعادة انتشار القوات السورية: مجزرة صبرا وشاتيلا، التي ارتكبت عام ١٩٨٢ ومسؤولية رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون الذي كان وزيرًا للدفاع آنذاك عنها وإمكان محاكمته في بلجيكا، تعود مجددًا إلى الواجهة، بعد أن بث تلفزيون الـ«بي بي سي» البريطاني مساء ١٧ حزيران برنامجًا شارك فيه العديد من الاختصاصيين حول هذا الموضوع، فيما وصلت ناجية من المجزرة، سعاد مرعي، يرافقها محاميها شبلي الملاط، إلى بروكسيل في مسعى رفع دعوى ضد شارون أمام القضاء البلجيكي (ظلت القضية تتفاعل واضطرّ شارون إلى توكيل محامية بلجيكية).

حديث تواترَ عن إعادة انتشار القوات السورية وانسحابها من بعض المواقع، فتواترت معه تعليقات تقول إن إعادة الانتشار هذه جاءت استكمالًا لخطة بدأت ربيع العام الماضي (٢٠٠٠)، ثم ما لبثت أن أوقفتها سورية مع بدء مطالبة «البعض» بانسحاب القوات السورية حتى لا تظهر القيادة في دمشق «في مظهر الضعيف الذي يرضخ للضغوط». ومن تفسير هذه الخطوة السورية التي أعلنتها السلطة في بيروت أنها صبّت في مصلحة الرئيس لحود الذي أعطى دمشق الكثير وأصبح في أمسّ الحاجة إلى تعزيز رصيده ليس في وجه المعارضة وحدها بل أيضًا على الساحة المسيحية التي يفترض أنه يمثّل وفقًا لطبيعة النظام. وقد سبق حديث إعادة الانتشار وأعقبه خفوت وضمور في لغة المطالبين بالانسحاب السوري ليحلوا محل هذا المطلب مطلب «إعادة تصحيح العلاقات مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشقيقة سورية الاستراتيجية». فبمثل أن سورية لم يعد بمقدورها اعتبار المطالبين بالانسحاب قلة ونفر من المتعاملين، هكذا لم يكن ممكنًا للمطالبين تجاهل مصالحها في هذه الظروف بالذات أو تجاهل نفوذها حتى في حال سحب قواتها إلى ما وراء الحدود. وكان لافتًا ان هذه المعادلة في لبنان واكبتها في سورية حالة مشابهة إلى حد ما (من حيث الظرف الاستراتيجي)، وهي أن القوى السورية، التي كانت لأشهر خلت تستعجل الرئيس بشّار الأسد عملية الإصلاح وما تستلزمه من تغييرات جوهرية، علّقت أنشطتها وأوقفت بيانات مثقفيها وحوارات منتدياتها.

تموز: الحص، عون، مجلس المطارنة، الكهرباء، الحريري، حزب الله: هاجم الرئيس سليم الحص حكومة الرئيس الحريري الحالية «التي تتبع من السياسات ما كانت المعارضة تؤاخذ حكومتنا السابقة عليه (...) وبت، ويا للعجب، أمجادًا على أنقاض إجراءات وسياسات كانت حكومات الحريري السابقة قد اعتمدتها». ولاحظ الحص «ان أكثر من ثمانية أشهر انقضت على قيام هذه الحكومة لكن الثمرة لم تكن على مستوى التمني، وبقيت البلاد في انتظار الحلول السحرية الموعودة (...)، ولا تزال الأزمة الاقتصادية – الاجتماعية على حالها من الحدة». وتساءل الحص: «كيف تكون الدولة دولة إذا كان رئيس الوزراء يسمح لنفسه بالتصريح في مجلس النواب وعلى شاشات التلفزة أن القرصنة على التخابر الدولي أكبر من قدرة وزير العدل على مكافحتها؟»؛ وقال: «كأن صيغة ترويكا الحكم عادت إلى الحياة بكل ملابساتها. فإذا اتفق أركان الحكم كان تقاسم ومحاصصة. وإذا اختلفوا كان شلل في أداء الدولة ومؤسساتها».

العماد ميشال عون هاجم بشدة اتفاق الطائف والمدافعين عنه، واعتبر ان هذا الاتفاق «همّش المسيحيين وأرضى بعض المسلمين بسلطة وهمية فحكّم السوريين وأبعد اللبنانيين وأصبح معه لبنان وطنًا بلا هوية (...) إنه اتفاق سيئ نفّذ في شكل جيّد».

مجلس المطارنة الموارنة، برئاسة البطريرك صفير، رأى بعد اجتماعه الشهري «أن الهمّ المعيشي يشدّ على الخناق وتترجمه إضرابات واعتصامات، والبطالة تنتشر والديون تتكاثر، وهذا يوجب تناسي كل الخلافات لمعالجة الأزمة معالجة تحد من الإهدار وتضبط الإنفاق...».

موظفو ومستخدمو وعمّال «كهرباء لبنان» أعلنوا عن خطوات تصعيدية، إبان إضرابهم، ومعهم نظراؤهم في المصالح المستقلة والمؤسسات العامة، وعن الاستمرار في الإضراب المفتوح وتسليم معامل الإنتاج إلى المسؤولين، وتوزيعهم لائحة بأسماء ٢٨ شخصية سياسية وغير سياسية في الشأن العام تخلفوا عن دفع مبالغ كبيرة مستحقة للمؤسسة (بلغ بعضها عشرات الملايين، وبلغت قيمتها الإجمالية نحو بليون ليرة). وردّ وزير الطاقة والمياه محمد بيضون بشن هجوم على المؤسسة وموظفيها وعمّالها، وحمّلهم مسؤولية عدم ملاحقة المتخلفين عن دفع فواتير الكهرباء المتراكمة عليهم.

الرئيس الحريري زار باريس مرة جديدة، واجتمع إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك. الأبرز في تحليلات الزيارة ركّز على ان الاستحقاق الاقتصادي لم يعد وحده في الواجهة الأمامية من الوضع اللبناني بعدما بدا أن ثمة استحقاقًا دوليًا آخر يواجه المسؤولين اللبنانيين في ضوء مطالبة (أكثر من مرة وبإلحاح) الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بنشر جيشه على الحدود الجنوبية مع إسرائيل.

وعقب لقائه شيراك، أعلن الرئيس الحريري ان اجتماع باريس – ٢ (باريس – ١، عقد في شباط ٢٠٠١) سيعقد على الأرجح قبل نهاية السنة الحالية (٢٠٠١)، وان تحديد موعده ينتظر صدور تقرير صندوق النقد الدولي في تشرين الأول المقبل واستشارة الدول المعنية به والأصدقاء الدوليين. وأوضحت أوساط الحريري أن شيراك كان مطّلعًا على تقرير بعثة صندوق النقد إلى بيروت، وقراءته للوضع تتلخص في أن الخطة التي تسير عليها الحكومة سليمة، وقد أكّد للحريري أن فرنسا ستساعد لبنان على استقرار وضعه الاقتصادي لأن استقراره من استقرار المنطقة.

قبل زيارة باريس، وعلى مدى أيام، كان ثمة حوار بين الحريري وحزب الله (بعد توتر بسبب استمرار حزب الله بالقيام ببعض العمليات في الجنوب – مزارع شبعا – «غير المبررة» برأي الحريري ومعه أوسع القطاعات الشعبية، خاصة وأنها تعيق مسيرة الاستقرار والمعالجات الاقتصادية في البلاد) أعلن الأخير بنتيجته أنه ليس في وارد إرباك الحكومة: رفضت الحكومة اقتراح شراء محصول الحشيشة في البقاع الذي كان

تقدم به قيادي مقرب من حزب الله حسين الموسوي، وأعلن حزب الله أن «موقف الموسوي يعبّر عن رأيه الشخصي»، واجتماع بين حزب الله والحريري (١٥ تموز) أنهى قطيعة تعود إلى ١٤ نيسان ٢٠٠١ بعد اعتراض الحزب على ما نشرته جريدة «المستقبل» التي يملكها الحريري في تعليقها على العملية التي نفّذها حزب الله من أنها جاءت في التوقيت الخاطئ؛ وحديث الحريري لـ«الحياة» (٢٢ تموز ٢٠٠١) حيث قال إنه على رغم اختلاف طبيعة حزب الله عن طبيعته والفروقات الايديولوجية بينهما فإن هذا لا يمنع الالتقاء على المقاومة، مشيرًا إلى «مساكنة إرادية» مع الحزب.

آب: وطن كان يرتسم على وقع المصالحة الوطنية ومعركة الحريات: ثبت كرونولوجي (يومي) لأيام هذا الشهر التاريخية من العام ٢٠٠١:

١-٢ آب، التعيينات الإدارية: الحدث الغالب عيد الجيش وكلمة الرئيس لحود في رعايته احتفال تخريج لضباط في المدرسة الحربية، حيث شدّد على «أن اسرائيل لا تزال تحتل جزءًا من الأرض اللبنانية في مزارع شبعا... وتتجاهل عودة الفلسطينيين إلى أرضهم... وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة في فلسطين والجولان...».

والحديث الغالب حديث التعيينات الإدارية المنوي إجراؤها في إدارة مترهلة ورواتب متدنية للموظفين تضع الكفايات إما أمام الرشوة وإما أمام الهجرة، وإدارات متقلة بالمحاسيب ولا رقابة عليها. اليوم، ثمة ٨٠ إدارة عامة ووظيفة من الفئة الأولى، ونحو ٤٠ مجلسًا من مجالس إدارة المؤسسات العامة (إضافة إلى عشرات الأعضاء)، تتحوّل مع كل عهد ساحة تجاذب ظاهره إصلاح إداري وباطنه سياسي وطائفي. ومع الحديث عن التعيينات الجديدة، التي وعد بها الرئيس لحود، تتحول الأنظار نحو الهيئات الرقابية (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي...) التي تسعى المراجع المعنية إلى تحميلها وزر اختيار «الشخص المناسب للمكان المناسب بعيدًا عن كل محاصصة»، على حد تعبير الرئيس لحود.

في اليوم التالي وما أعقبه غاب كل حديث وبرز الحدث: زيارة البطريرك صفير للجبل ولقاؤه وليد جنبلاط في المختارة، وموجة الاعتقالات التي أعقبت الزيارة واللقاء.

٣ آب، البطريرك في الشوف: البطريرك صفير بدأ زيارة للشوف (الأولى من نحو ٢٠٠ سنة لبطريرك ماروني)، وكانت محطته الأولى في دار أرسلان في خلدة التي ازدانت بأعلام لبنانية ورايات «الحزب الديمقراطي الوطني» الذي يترعمه طلال أرسلان، انتقل بعدها إلى الناعمة ثم الدامور ثم كفرحيم في طريقه إلى بيت الدين حيث بات ليلته ليستأنف جولته إلى المختارة وجزين في اليوم التالي.

تزامنت جولة البطريرك مع الانفتاح الحاصل بين بكركي وجنبلاط الذي كان خاض الانتخابات النيابية (٢٠٠٠) على أساس فتح صفحة جديدة في علاقته بالمسيحيين واستعجال إقفال ملف عودة المهجرين، إضافة إلى أنها شكّلت محطة سياسية بالغة الدلالة الوطنية (المصالحة الوطنية) على رغم حرص البطريرك على أن تبقى راعوية، وذلك لما واكبها من جهود حثيثة لإزالة الآثار السلبية المترتبة على الحرب التي شهدها الجبل.

وشكّل الاستقبال الشعبي الكبير الذي أقامه جنبلاط للبطريرك بين بلدتي دميت وكفرحيم تأكيدًا على مضي رئيس الحزب التقدمي في انفتاحه على الحوار مع المسيحيين الذي شهد، على هامش الاستقبال، عودة أحزاب سياسية للمرة الأولى إلى المنطقة، لا سيّما «القوات اللبنانية» التي كانت حاضرة بكثافة في الناعمة والدامور.

وحرص جنبلاط، بتعاطيه مع الزيارة، على أن تحمل طابعًا وطنيًا مميزًا. وهذا ما برز من خلال اللافتات التي رفعت في الشوف، وتميز بعضها بالإشارة إلى أن «العلاقات اللبنانية – السورية أساس الانتصار ضد اسرائيل»، و«تطوير وتعميق هذه العلاقات ضمانة لمواجهة التحديات»، و«اتفاق الطائف للتطبيق والتطوير»، و«لا ثنائية درزية – مسيحية» في إشارة واضحة إلى رغبة جنبلاط في إعداد استقبال وطني لا طائفي ولا مذهبي.

وبدوره تجاوب البطريرك إلى أبعد الحدود مع أجواء المحبة التي غمرت الزحف الشوفي الشعبي لاستقباله. فأكّد، وهو يغادر الديمان إلى الشوف «اننا نعمل يدًا واحدة وقلبًا واحدًا في سبيل خيرنا المشترك»، لافتًا إلى





فوق: وليد جنبلاط مستقبلًا البطريرك صفير في المختارة.
تحت: صفير يحيي الشيخ سليمان أبو علي دياب (٤ آب ٢٠٠١).

أنه «يجب ألا ننتظر من أحد من الخارج كي يأتي وينقذ وطننا»، مشيرًا إلى أنه «من دون الحرية والسيادة والاستقلال لا يمكن أن ننعم بالهدوء والاستقرار»، ومشدّدًا على موقفه من العلاقة مع سورية بلهجة ودية.

أما في بلدة كفرحيم الدرزية، وكانت أكثر المحطات حشدًا شعبيًا (عشرات الألوف من المستقبلين)، فألقى صفير كلمة في حضور نواب اللقاء الديمقراطي والمئات من مشايخ الدروز، قال: «إن العيش المشترك كان وسيبقى الدعامة الأساسية لبقاء بلدنا لبنان وديمومته، وإذا كنا مررنا بين الحين والآخر بفترات مظلمة من التاريخ، فإن بعض هذه الأزمات يمكننا أن ندعوها أزمات مراهقة، لكننا تخطينا سن المراهقة فأصبحنا رجالًا أشداء وعقلاء وطوينا صفحة الماضي وفتحنا صفحة جديدة هي صفحة التكاتف والتضامن في سبيل لبنان وحده، وهذا ما ينادي به الزعيم الكبير وليد بك جنبلاط، وهذا ما ننادي به معًا،

وهذا ما ينادي به كل عاقل ومخلص للبنان واللبنانيين الذين يمدون أيديهم لجميع أصدقائهم وجيرانهم بالدرجة الأولى». ورأى «ان اللبنانيين تواقون ليكونوا أحرارًا في بلدهم كغيرهم في بلدانهم»، وقال «نحن نعامل الجميع بكل مودة واحترام، فليعاملونا بمثل ما نعاملهم». ووجّه البطريرك «تحية إلى بني معروف وإلى العيش المشترك».

٤ آب، في قصر المختارة: اليوم الثاني للزيارة شهد لقاءات مهمة على أكثر من صعيد وتخللتها استقبالات شعبية حاشدة. فاستهل صفير يومه بزيارة رئيس الجمهورية إميل لحود في قصر بيت الدين واختلى به لمدة ٤٠ دقيقة. ووصف رئيس الجمهورية الزيارة الراعوية التي يقوم بها البطريرك بأنها «تاريخية».

وزار صفير قصر المختارة وسط حشد كبير من المواطنين. وحين أطلّ على مدخل القصر أُطلقت الزغاريد والهتافات وعلا التصفيق، ورحّب به حشد ضخم من الشخصيات الرسمية والنيابية والروحية التي غصّت بهم باحة القصر، يتقدمهم الرئيس أمين الجميّل وقيادة الحزب التقدمي وأعضاء اللقاء الديمقراطي ونائب رئيس المجلس النيابي ايلي الفرزلي وعميد الكتلة الوطنية كارلوس إده على رأس وفد كبير ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وقائد القوات اللبنانية سابقًا فؤاد أبي ناضر وأركان لقاء قرنة شهوان والنائب نسيب لحود على رأس وفد وأركان المنبر الديمقراطي وعشرات رجال الدين المسيحيين والمسلمين...

وأبرز ما جاء في كلمة جنبلاط الترحيبية: «... وفي ما يسمّى بالثنائية (المسيحية – الدرزية) وإمكان بعثها أو تجديدها، أعتقد أن هذه الثنائية عرفت أيامًا مجيدة، ولاحقًا أيامًا صعبة، لكن لبنان الكبير الذي شاركتم في بنائه وإحيائه لا يحمل ثنائيات، بل يفرض وحدة وطنية شاملة، آخذين في الاعتبار خصوصية المناطق (...) في قضية العدالة والتنمية، لا عدالة من دون تنمية متوازنة، والتمثّل والانبهار بالنمط الغربي ضرب من ضروب التهوّر، فكل بلد له خاصيته في التنمية على رغم تلك العولمة المتوحشة، وحذاري من نصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومن جنات الشراكة الأوروبية. المهم إزالة الفساد، وحكم الأجهزة، مع رفض احتكار الثروة ودولرة العملة الوطنية (...) إن تزايد التهديدات الاسرائيلية يفرض احترام المصالح الاستراتيجية العسكرية والأمنية لسورية، لكن هذا لا يلغي ضرورة التصحيح من أجل تنقيتها ومن أجل وقف التشنّج أو المزايدة أو التملّق أو الوصاية...».

وردّ صفير بكلمة شكر فيها جنبلاط على احتفائه. وذكّر بـ«العلاقة التي قامت بين هذه الدار ودار المطرانية المارونية، لا بل البطريركية المارونية (...) وما القول عن المرحوم والدكم كمال بك... الذي ذهب ضحية صدقه مع نفسه وصراحته، وهو الذي ما أضمر يومًا غير ما أظهر (...) إذا كانت قد تلبدت غيوم دكناء في بعض الأحيان في سماء هذه العلاقات الودية فيمكننا أن نقول ما تعوّد بعضنا أن يقول في مثل هذه الحالة سامح الله مَن كان السبب».

في جزين: وغادر صفير المختارة إلى جزين من طريق نيحا – باتر. وأُقيم له استقبال رسمي وشعبي حاشد في ساحة جزين العامة يتقدّمه النائب ياسين جابر ممثلًا رئيس المجلس النيابي نبيه بري. وفي القداس، ألقى صفير عظة، جاء فيها: «... إن جزين على رغم كل الصعوبات بموقعها المميز في الجبل هي اليوم بوابة الجنوب الذي يطيب لنا أن نحيي من هذا المكان أبناءه الميامين الصابرين على المحنة المتمسكين بتقاليدهم ووطنهم لبنان ولم يبخلوا يومًا بالمهج والأرواح في سبيل الذود عن كرامته (...) كم كنا نتمنى أن نزوره لولا اننا نعرف أن من بينهم من اتخذ طريق المنفى الطوعي ومن بينهم مَن زجّ في السجن، ولم يبقَ في البيوت سوى الأمهات والأطفال الذين يعانون ما يعانون من خوف وحرمان وامتهان من كل الطوائف والمذاهب وهم يستأهلون نظرة عطف وتفهّم لأوضاعهم المأسوية من كل المسؤولين» (لا بد من الإشارة، هنا، إلى أن ثمة نقدًا صدر من شخصيات وجهات كثيرة ومن مختلف الفئات والطوائف اللبنانية تناول اكتفاء البطريرك بهذا الحيّز الضيق الذي خصّه للجنوب الذي شكّل، وعلى مدى عقود، أكبر قضايا الوطن).

في الأثناء، كانت ساحة جنوبية أخرى، صيدا، تستقبل بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام في احتفال رسمي وشعبي شارك فيه مخيم عين الحلوة الفلسطيني. ورُفعت في الاحتفال أعلام لبنانية وفلسطينية ومجسمات للمسجد الأقصى. وكان في مقدم المستقبلين وزير البيئة ميشال موسى والنواب علي الخليل وانطوان الخوري وقاسم

هاشم وعبد اللطيف الزين وجورج نجم وممثلون عن نائبي صيدا بهية الحريري ومصطفى سعد ومفتي صيدا والجنوب الشيخ محمد سليم جلال الدين.

٥ آب، في دير القمر: عاد البطريرك من جزين إلى دير القمر حيث ترأس قداسًا احتفاليًا اتخذ طابعًا سياسيًا، إذ حضره رئيس الجمهورية إميل لحود ووليد جنبلاط وأعضاء «اللقاء الديمقراطي» نوابًا ووزراء ووزير الداخلية الياس المر والنائب نسيب لحود وأعضاء من لقاء قرنة شهوان ورئيس بلدية دير القمر رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون. وبرز بين الجموع المئات من مناصري حزب الوطنيين الأحرار والقوات اللبنانية المحظورة، وأخذوا يطلقون هتافات تطالب بخروج القوات السورية وبراءة جعجع. وألقى صفير عظة أشار فيها إلى «ما كان مما لا نريد أن نذكره وهي صفحة من تاريخنا نريد أن نطويها على ما فيها لنفتح صفحة جديدة تكون مشرقة بمعاني الوطنية الصحيحة والأخوة الصادقة والتعاون المخلص والاحترام المتبادل لخير الوطن وكل أبنائه (...) أدركنا جميعًا مساوئ التفرقة والخصام والاقتتال، ونحن الآن نجني ما صنعت أيدينا، وهذا ما حذّر منه المسيح بقوله: كل مملكة تنقسم على نفسها تخرب، وكل مدينة أو بيت ينقسم على نفسه، لا يثبت».

في طريق عودته إلى مقره الصيفي في الديمان، عرّج البطريرك على بلدات الباروك والفريديس وعين زحلتا والصفا وكفرنيس والمعوش ورشميا وشرتون وكفرعميه وعاليه والكحالة، وكان سكان تلك القرى يتنادون إلى الطريق العامة مرحبين به. وكان صفير، خلال توقفه على الطرق وساحات البلدات، يعيد، أمام الجموع، تأكيد «طي صفحة الماضي إلى غير رجعة...». وفي الكحالة، أطلق بعض أنصار القوات والتيار العوني هتافات نالت من رئيس الجمهورية شخصيًا وعلى مسمع البطريرك الذي قاطعها واستنكرها بشدة.

أما ما لفت إليه البطريرك عن الجنوب وهو في جزين، فقد علّق عليه عضو شورى حزب الله الشيخ محمد يزبك بقوله: «إننا مسرورون جدًا بالكلام الذي سمعناه على الانفتاح وإغلاق ملفات الماضي، لكننا نبدي أسفنا للأصوات التي ارتفعت في جزين وتبرّر للعملاء خيانتهم...». وفي اليوم نفسه، صدر موقف آخر للحزب على لسان نائب أمينه العام الشيخ نعيم قاسم يؤكّد فيه «الاستمرار في المقاومة لتحرير مزارع شبعا بالسلاح، ولن نعتمد على الحركة الدبلوماسية وسنعمل على تحرير أسرانا بكل قوتنا وإمكاناتنا ولن نخضع لأي ابتزاز دولي».

٧ آب، موجة اعتقالات وتوقيفات: لم تمضِ ٤٠ ساعة على «عرس الجبل» كما وُصف، وذروته لقاء البطريرك – جنبلاط في قصر المختارة، حتى وقف اللبنانيون مذهولين أمام أوسع حملة اعتقالات وتوقيفات أجرتها السلطات الأمنية لعشرات من الناشطين في القوات اللبنانية (جعجع) والتيار الوطني الحر (عون)، شملت المستشار السياسي السابق لقائد القوات توفيق الهندي، ورئيس الهيئة العامة في التيار الوطني الحر اللواء المتقاعد نديم لطيف، وقياديين آخرين في التنظيمين. وعزت المصادر الأمنية توقيفهم إلى انهم كانوا يعدون في الاجتماعات لتظاهرات وأعمال شغب، وقال النائب العام التمييزي القاضي عدنان عضوم إن ملاحقتهم عائدة إلى «إطلاقهم شعارات مسيئة»، في حين أجمعت الأوساط السياسية، على اختلافها (في ما عدا حزب البعث والحزب السوري القومي)، على اعتبار ان حملة التوقيفات هي من تفاعلات زيارة البطريرك للشوف وعاليه وجزين، وتهدف إلى توجيه رسالة سياسية إلى المعنيين بالزيارة (وبالحوار والمصالحة). ولفتت، في السياق نفسه، مصادر وزارية إلى تشديد الرئيس الحريري، في ندوة تلفزيونية أجراها في الوقت الذي كان فيه البطريرك لا يزال في الشوف، على الحريات العامة وحرية التعبير، وأشار إلى أنه سبق أن دعا العماد عون إلى العودة، وإلى صعوبات تواجه وقف تنصّت الأجهزة على الهاتف، مؤكّدًا أن «القانون سيطبّق ولو بعد حين».

صحيفة «الحياة» (وعنها أخذت وسائل الإعلام كافة) اتصلت بالعماد عون واستوضحته رأيه. فقال إن ما حصل هو ردّ على الاعتدال. وشبّه التوقيفات بـ«الاعتقالات من جانب الانتداب الفرنسي لقادة الاستقلال في قلعة راشيا». وقال في تصريحات أخرى: «لو كنا عملاء لأي دولة لكنّا اليوم في مراكز المسؤولية ولم نكن في أي مركز آخر أو في المنفى، ولكانت السلطة في يدنا والذين يضطهدوننا كانوا يؤدّون التحية لنا ويطلبون منا الخدمات».

٨ آب، السلطة تصعّد والمعارضة تدعو إلى مواجهة «العسكرة»: تبلور بوضوح تام التبرير الرسمي لحملة التوقيفات: بيان جديد لقيادة الجيش تحدث عن «تحركات مشبوهة» وقيام «بعض المشاركين فيها بالتبشير بمناخات تقسيمية لاحقة مراهنين على متغيرات إقليمية مرتقبة». وغطى وزير الداخلية وزير الدفاع بالوكالة الياس المر حملة التوقيفات بقوله إن الجيش أطلعه على «معلومات بأن هناك مناخًا من أن البعض ينتظر ضربة اسرائيلية ويراهن عليها...»، وإنه طلب من الجيش «القيام بواجبه تحت سقف القانون»، وان التوقيفات تمّت بقرار من النيابة العامة التمييزية و«نتيجة للتحقيقات بدأ يتبين ان هناك معلومات حول مشروع تقسيمي ووجود رهان فعلي على ضربة اسرائيلية ومناخ تقسيمي وفدرالي مقبل والتحضير لذلك بشتى الوسائل».

وليد جنبلاط اتّهم الأجهزة الأمنية بـ«محاولة تخريب المصالحة الوطنية»، وطالب بمحاسبتهم وإقالتهم: «هل تحكم الأجهزة فوق إرادة الرئيس لحود ورئيس الوزراء رفيق الحريري؟».

لقاء قرنة شهوان عقد اجتماعًا طارئًا وخلص إلى استنتاجات وقرارات: زيارة البطريرك التاريخية، بدل «أن تساعد السلطة في استكمالها لجهة ما بدأته من المصالحة الوطنية، عمدت إلى محاولة ضربها»، وتعدت بشكل فاضح على الدستور والحريات العامة «في محاولة لتحويل النظام اللبناني نظامًا بوليسيًا». وقال «إن موجة الاعتقالات هذه هي بمثابة انقلاب على المصالحة الوطنية (...) والواضح ان السلطة تخشى أن يجرفها تلاقي اللبنانيين، وان يدحض هذا التلاقي كل الكلام الذي تردّده حول عدم أهلية اللبنانيين لإدارة شؤونهم بأنفسهم وحاجتهم إلى وصاية دائمة» (في إشارة إلى تكرار أركان الدولة والمرتبطين بسورية، منذ قيام دولة الطائف، تخويفهم اللبنانيين من أن حربًا أهلية لا تزال ممكنة إذا ما انسحب الجيش السوري). وفي المقررات: المطالبة بإطلاق جميع المعتقلين فورًا، قرار نواب اللقاء تقديم استجواب إلى الحكومة، إضافة إلى الاستجواب الذي قدّمه النائب بطرس حرب، حول تحديد مسؤولية استباحة الحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان، التواصل مع الحزب التقدمي الاشتراكي والمنبر الديمقراطي (حبيب صادق) ومع النواب والشخصيات لتشكيل «هيئة طوارئ دائمة» لصون الحريات، تأييد الدعوة إلى الإضراب التي أطلقها مجلس نقابة المحامين في بيروت وطرابلس.

الرئيس سليم الحص اعتبر أن السلطة ارتكبت «خطأ جسيمًا بتوقيف بعض الشباب بسبب أفكارهم أو مواقفهم...».

«المنبر الديمقراطي» ندّد بالإجراءات القمعية، ودعا إلى «منع النزوع الخطير إلى إقامة الدولة الأمنية تجاوزًا للدستور، وإطلاق جميع المعتقلين فورًا».

الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار والقوات (المحظورة) والفاعليات والهيئات السياسية اللبنانية كافة (باستثناء حزب البعث والحزب القومي، وبعض الوزراء والشخصيات) حمّلوا السلطة مسؤولية إعاقة الحوار والمصالحة وتجاوز القانون وضرب الحريات.

مجلس المطارنة، وفي وقت كان أهالي المعتقلين يعتصمون في باحة مقر البطريرك في الديمان، تساءل عما إذا كان القمع غيّر مرة من المواقف؟! وأعلن ان المطلوب معالجة الاقتصاد بدل ملاحقة «شباب مزعجين». وعاد النائب ألبير مخيبر، رئيس «التجمّع للجمهورية»، وذكّر بأن لا قيامة للبنان قبل خروج الجيش السوري.

جريدة «النهار» نقلت، على صفحتها الأولى (٩ آب ٢٠٠١) رسالة من واشنطن، جاء فيها: «تعليقًا على التطورات الأخيرة في لبنان أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أمس أنها

عضو لقاء قرنة شهوان سمير فرنجية يتلو بيان اللقاء الختامي متوسطًا دوري شمعون وجبران تويني والنائب السابق كميل زيادة وميشال معوض (نجل الرئيس رينه معوض) والنائبين فارس سعيد ومنصور البون (٨ آب ٢٠٠١).

«تدعم حرية الرأي في لبنان ولقد نقلنا هذا الأمر إلى الحكومة اللبنانية». ووجّه عضو لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي أليوت أنغل رسالة عاجلة إلى وزير الخارجية الأميركي كولن باول جاء فيها: «أعرب عن اهتمامي العميق لاعتقال أعضاء المعارضة اللبنانية بواسطة أجهزة الأمن. إن هذه الاعتقالات لمعارضي الوجود السوري في لبنان، ومن بينهم ناشطون شباب في صفوف الطلاب، يمثّل اعتداء على جذور المعارضة الشعبية التي تعمل من أجل لبنان متعدد وديمقراطي. إن تطبيق القرار ٥٢٠ الذي يدعو إلى احترام سيادة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية هو أمر أساسي. إن أعضاء المعارضة الذين اعتُقلوا كانوا يطالبون بانسحاب الجيش السوري وتطبيق قرارات مجلس الأمن، وان اعتقال هؤلاء هو اعتداء على الشعب اللبناني وحقه في التعبير. ونحن في لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب الأميركي ندعوكم إلى إدانة هذا الأمر بصوت عال على إطلاق المئات من المعتقلين اللبنانيين».

٩ آب، مجلس الوزراء غطّى إجراءات الجيش، اعتقال ١٣ شخصًا أمام قصر العدل: أشاد مجلس الوزراء بـ«الدور الذي قام ويقوم به الجيش اللبناني» في قرار أصدره بعد نحو ست ساعات من المناقشات الحادة، وتحفظ على القرار ثلاثة وزراء يمثّلون «اللقاء الديمقراطي» الذي يتزعّمه وليد جنبلاط، وهم مروان حمادة وفؤاد السعد وغازي العريضي، إضافة إلى وزير رابع هو بيار حلو. وشهدت الجلسة خلافًا على التعاطي مع الإعلام، إذ طالب وزيرا الداخلية والاتصالات (الياس المر وجان لوي قرداحي) بتدابير ضد محطة تلفزيون «أم تي في» التي كانت بثّت برامج ضد حملة التوقيفات، إلا أن نقاشًا واسعًا دار حول هذا الأمر رفض فيه الوزير العريضي توجهًا كهذا.

وفيما أطلقت الأجهزة الأمنية والقضائية ٥٣ موقوفًا، اعتقلت من جديد ١٣ كانوا يشاركون في اعتصام دعا إليه التيار العوني أمام قصر العدل في بيروت، حيث كانت نقابة المحامين في حرم القصر تعج بعشرات المحامين وسياسيين وغير سياسيين ونوابًا جاءوا للاحتجاج على التوقيفات الحاصلة التي طاولت محامين وأطباء ومهندسين إلى جانب قيادات في القوات والتيار العوني. وقد تعرّض بعض المحتجين للضرب على يد عناصر قيل إنها من «المخابرات». وكان المحامون توقفوا، بناءً على دعوة نقابتهم، عن حضور جلسات المحاكم احتجاجًا.

١٠ آب، الحريري استعجل التحقيقات والمر حظر أي نشاط: ترأس رئيس الحكومة رفيق الحريري سلسلة اجتماعات شدّدت على التعجيل في إنجاز التحقيقات والاجراءات القضائية مع الموقوفين من القوات والتيار العوني، وأعلن مجلس الأمن المركزي برئاسة وزير الداخلية الياس المر حظر أي نشاط للتنظيمين اللذين دعوا إلى إضراب عام في ١١ آب. وقال بيان للمجلس ان القوانين تحظر «أي شكل من أشكال الاجتماع والتظاهر والإضراب وتوزيع النشرات والخطابات والشعارات، بما فيها المشاركة في أي نشاطات ذات طابع سياسي أو إعلامي...». واستند المجلس في ذلك إلى «ان القوات حزب منحل وأن المجموعات العونية غير مرخصة».

١١ آب، فشل الإضراب، بدء المحكمة العسكرية، جنبلاط، الجميّل، فضل الله، وفد اللقاء الديمقراطي في دمشق: فشل الإضراب الذي كان التيار العوني والقوات دعَوا له، عقب بيان مجلس الأمن المركزي، وتحدث التيار العوني عن تهديدات لمن يلتزم بالإضراب.

تحدثت مصادر التحقيق الأولي ان التحقيقات مع المستشار السياسي في القوات اللبنانية توفيق الهندي أدّت إلى اعترافه باتصالات أجراها مع اسرائيليين في باريس. أما بالنسبة إلى رئيس الهيئة العامة في «التيار الوطني الحر» (التيار العوني) اللواء نديم لطيف، قالت المصادر القضائية أن لا شيء في محاضر التحقيق يشير إلى أن لديه اتصالات باسرائيل، إلا أن مواقفه واضحة ضد الدولة ويحرّض على النظام ومن أجل إخراج السوريين من لبنان بأي أسلوب ويعقد اجتماعات ممنوعة لهذا الغرض.

جنبلاط، لدى استقباله لوفد من أهالي الموقوفين تكلمت باسمهم زوجة توفيق الهندي الصحافية كلود أبي ناصر متوجهة إليه بالقول: «يا حامي الحريات والمدافع عن السيادة والاستقلال...»، أكّد، وفق ما نقله الأهالي، أن «الاتهامات الموجّهة إلى الموقوفين باطلة ولا يصدقها أحد وهي من حياكة بعض العقول الشريرة».

الشيخ أمين الجميّل رأى أن «عرس المصالحة في الجبل لم يرق للبعض فحصلت ممارسات مغرضة من شأنها أن تشوّه صورته».

العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله علّق على التوقيفات: «كان من الأجدى مطالبة الدولة بتقديم معطياتها، وبعدالة القضاء وعدم تسييسه وإصلاح الخلل فيه وفي الأجهزة». وقال إن «مسألة الوجود السوري في لبنان أُقفلت لكنها بقيت تتحرك من خلال تعقيدات إقليمية ودولية».

وفد «اللقاء الديمقراطي» ضمّ الوزراء غازي العريضي ومروان حمادة وفؤاد السعد، والنواب أكرم شهيب وأيمن شقير وعلاء الدين ترو، التقى في دمشق نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام وبحث معه تطورات الوضع في المنطقة ولبنان في ضوء ما حصل في الأيام الأخيرة، وشرح الوفد لخدام وجهة نظر جنبلاط مما حدث ورؤية «اللقاء الديمقراطي» إلى السبل الكفيلة بالخروج «من الوضع غير الطبيعي الذي يعيشه لبنان».

١٢ آب، الجيش أذاع «اعترافات الهندي باتصاله مع اسرائيل»: كشفت مديرية التوجيه في قيادة الجيش ان توفيق الهندي اعترف في التحقيق الأمني الذي أجرته معه مديرية المخابرات بأنه أجرى اتصالاً هاتفيًا خلال وجوده في باريس في نيسان الماضي (٢٠٠١) بالمستشار الإعلامي لمنسّق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان، أوديد زاراي، إضافة إلى اعترافه بالاتصال بالمسؤولين الأمنيين السابقين في القوات جوزف جبيلي وغسان توما، وهذا الأخير مطلوب قضائيًا بمذكرات توقيف غيابية عدة وصدر في حقه حكمان بالإعدام في جريمتي اغتيال رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي ورئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون.

١٣ آب، تعديل قانون المحاكمات الجزائية: عقد مجلس النواب أعنف جلساته وأشدها صخبًا وانقسامًا بين النواب، وموضوعها الجو السياسي العام في البلاد (التوقيفات، القمع، وما سمّي بـ«عسكرة النظام» على حساب المؤسسات الديمقراطية)، ومدخلها تعديل قانون المحاكمات الجزائية. فشنّ النواب المعارضون لهذا التعديل هجومًا عنيفًا على المشروع الذي كانوا صوّتوا ضده، وعلى الأجهزة الأمنية (في حين دافع عنه الموالون لرئيس الجمهورية). إلا أن عددًا منهم عاد فصوّت معه في إطار التسوية التي لخّصها رئيس الحكومة رفيق الحريري بالقول: «الأمر لا علاقة له بالتشريع إنما له علاقة بالسياسة ونحن سنمشي في التعديل ليس عن اقتناع وإنما لأن الوضع السياسي يحتم ويفرض ذلك». ويقضي التعديل بإعطاء مزيد من الصلاحيات للأجهزة الأمنية وللنيابة العامة، وبإطالة أمد التوقيفات والتحقيقات دون محاكمة. وكان اقتراح التعديل أحاله عدد من النواب الموالين للرئاسة الأولى (اميل لحود) بعدما أقرّ في جلسة سابقة من دون الأخذ بملاحظات لحود الذي كان ردّه إلى البرلمان، وأقرّ خلافًا لموجبات الردّ، مما شكّل سببًا لعدد من المداخلات الحامية، فرأى النائب باسم السبع ان هذه الجلسة «هي مذكرة جلب» معربًا عن خوفه من «عسكرة النواب والعدلية». وتحدث عدد من النواب معارضين الاقتراح، أبرزهم: بطرس حرب، نسيب لحود، نائلة معوض والوزيران مروان حمادة وغازي العريضي.

وبعدما أعلن الحريري أنه سيؤيد التعديل (تماشيًا مع رغبة الرئيس لحود) حرصًا على الوضع السياسي، أيّده وليد جنبلاط في مناورته السياسية هذه، وقال: «إن رئيس الحكومة جاء على مضض الآخرين وإذا صارت له فرصة سيطيرونه...». وتوجّه إلى الرئيس الحريري قائلاً: «أنصح بألا تسلّم الحكم إلى قرطة العسكر، فأنا أعرفهم أكثر منك... ونحن نريد مساعدة لحود، ولكن إذا كان المطلوب مخالفة الدستور والطائف في هذا الاقتراح فنحن ضده».

١٤ آب، دعم «مطلق» من الأسد للحود والجيش، وبدأت أجواء «التبريد»: التأزم السياسي على خلفية زيارة البطريرك للجبل والخلاف على التوقيفات وعلى طريقة إقرار التعديل لقانون أصول المحاكمات الجزائية أخذ ينحسر ويحل محله جو من التبريد مع دعوة رئيس الجمهورية كلًا من رئيسي المجلس النيابي نبيه بري والحكومة رفيق الحريري إلى مأدبة غداء لـ«غسل القلوب» مبديًا ارتياحه إلى نتائج جلسة التعديل النيابية، كما أفادت دوائر القصر الجمهوري والموالون للحود أنه سيزور الديمان للقاء البطريرك صفير وانه سيستقبل وليد جنبلاط قريبًا.

سبق جو التبريد هذا، بساعات، ما نشرته الصحف السورية حول ان الرئيس الأسد أكّد «دعم سورية

المطلق للحود والجيش اللبناني ولبنان حكومة وشعبًا ومقاومة» خلال حضوره مناورات عسكرية تكتيكية برفقة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش السوري والقوات المسلحة العماد علي أصلان. وكذلك استقبال الأسد لقائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان وتأكيده له دعم نظيره اللبناني والجيش والمقاومة في وجه التهديدات الاسرائيلية المتكررة. وأوضحت قيادة الجيش اللبناني – مديرية التوجيه أن الأسد وسليمان بحثا «في التنسيق والتعاون بين الجيشين الشقيقين اللبناني والعربي السوري».

١٥ آب، لقاء ما بعد العاصفة بين الرؤساء الثلاثة، حرب، معوض، عودة: تمّ اللقاء بين الرؤساء الثلاثة (لحود، بري، الحريري) بدعوة من الرئيس لحود في إطار تحرّك لاستيعاب نتائج العاصفة الأمنية – السياسية ومفاعيلها على الوضع العام وداخل الحكومة. وأذاع مكتب رئيس الجمهورية الإعلامي عن اتفاق الرؤساء الثلاثة على وحدة الموقف.

نواب مخضرمون، حاليون وسابقون وبينهم فقهاء في القانون، أجمعوا على أن ما حصل من إقرار ثانٍ لقانون أصول المحاكمات الجزائية في المجلس النيابي، قبل يومين، (الإثنين في ١٣ آب) «سابقة في تاريخ البرلمان اللبناني، أسهمت في هزّ صدقية المجلس في أعين الناس». وعكف النائب بطرس حرب على إعداد مراجعة طعن في القانون أمام المجلس الدستوري وأجرى اتصالات مع نواب لتوفير العدد المطلوب لهذا الأمر (١٠ نواب)، وأمل «أن تبقى هذه السابقة يتيمة وفريدة وألا تجر وراءها عمليات شبيهة بها».

النائبة نائلة معوض، بعد اجتماعها إلى البطريرك صفير، قالت إنها جاءت للتعبير عن غضبها الشديد واستنكارها القاطع «لما حصل في الأيام الأخيرة»، وأردفت: «ما شهدناه عملية اغتيال لكل المؤسسات في الدولة، هناك اغتيال للجيش اللبناني، لأنهم يحوّلونه ميليشيا. نحن نخرّب المؤسسات القضائية. وكذلك نخرّب السلطة التشريعية وما شهدناه أخيرًا في قانون أصول المحاكمات الجزائية كان وصمة عار على جبين المجلس النيابي، نحن نخرّب مؤسسة مجلس الوزراء. والحقيقة أصبح رئيس مجلس الوزراء مثل الزينة لا يضعونه في أجواء ما يحصل ولا يستطيع أن يفعل شيئًا...».

متروبوليت بيروت للروم الأرثوذكس المطران الياس عودة قال في عظته في كنيسة سيدة الانتقال في الأشرفية: «... عندما رأيت قبل يومين مجلسنا الذي يمثلنا ويدّعي تمثيل نفسه، حزنت وبكيت، نحن لا نعتبرهم أسياد أنفسهم، نحن نعرف أن هناك مَن يملي عليهم أفعالهم (...) في هذا البلد العسكرة لن تجدي. نحن نحترم العسكر والجيش وُجد ليدافع عن بلدي، لا ليقتل أولادي...».

١٦ آب، «مؤتمر الحريات» رفض مشروع «الدولة الأمنية – المخابراتية»، والبعث والقومي وأمل وحزب الله ضد «التشكيك في مؤسسات الدولة»: عقد في فندق الكارلتون في بيروت مؤتمر للمعارضة تحت شعار: «المؤتمر الوطني للدفاع عن الحريات والديمقراطية» شارك فيه عدد كبير من الشخصيات السياسية وممثلي أحزاب ونقابات وهيئات ثقافية يتقدمهم الرئيس أمين الجميّل ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون وأعضاء لقاء قرنة شهوان وحركة التجدد الديمقراطي برئاسة نسيب لحود والمنبر الديمقراطي برئاسة حبيب صادق. وفيما غابت أحزاب البعث والقومي وحزب الله وحركة أمل إضافة إلى الرؤساء حسين الحسيني وسليم الحص وعمر كرامي والنائب السابق نجاح واكيم، لوحظت مشاركة أربعة نواب من كتلة «قرار بيروت» التي يترأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري، هم: غنوة جلول وعاطف مجدلاني وغطاس خوري ووليد عيدو.

إثنا عشر خطيبًا في المؤتمر حملوا في عنف على السلطة مؤكّدين ضرورة الدفاع عن الحرية والديمقراطية والإفراج عن المعتقلين:

١ – النائبة نائلة معوض قالت «إن لبنان في خطر لذا نحن هنا للتصدي لقمع الحريات... ولمنع المؤسسات العسكرية والأمنية من التحوّل أداة قمع وقهر، بل ميليشيا ترتد على الدستور والقانون».

٢ – النائب بطرس حرب: «معركتنا اليوم تتجاوز الحرية إلى وجود لبنان...».

٣ – النائب نسيب لحود: «اجتمع أركان الحكم البارحة، لا بأس، أما نحن فنأمل ألا تكون اجتماعاتهم التقطيعية مجرد مساومات...».

٤ – النائب باسم السبع: «... إن لبنان محكوم من نظام لئيم أو من حكم لئيم أو من إطار بوليسي أو أمني

لئيم (...) خوفنا كبير جدًا أن تصبح رئاسة الجمهورية في لبنان شبحًا...».

٥ – النائب انطوان غانم (حزب الكتائب، أمين الجميّل) سأل «إذا كان البعض يعتقد أنه يستطيع أن يخرّب المصالحة الوطنية في الجبل التي رعاها وليد بك جنبلاط بالتعاون مع الشرفاء وعلى رأسهم البطريرك صفير فهو واهم».

٦ – النائب مصباح الأحدب قال: «علينا أن ننتفض معًا سواء كان الانتهاك أمام قصر العدل أم في طرابلس»، ودعا إلى «شمول المصالحة الوطنية كل الفئات».

٧ – نقيب الصحافة محمد البعلبكي: «ما من لبناني يرضى اليوم أن يُقذف أي مواطن لبناني مهما اختلف معه في الرأي بجرم الاتصال أو محاولة الاتصال بالعدو الاسرائيلي إلا إذا ثبت مثل هذا الاتهام بالدليل القاطع».

٨ – طلال سلمان (جريدة «السفير»): «بالحرية حمينا هذا الوطن الصغير (...) لا يمكن للدولة أن تنجح في معزل عن شعبها».

٩ – فاروق دحروج (الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني): «لن يكون لبنان وطنًا للحرية والعدالة حين يكون الوطن المسلوب الإرادة ومصادر القرار ومواطنوه مكبلين بالجوع والفقر ومسكونين بالخوف والهلع».

١٠ – غابي المر (محطة «إم تي في» التلفزيونية) وعد بأن وسيلته الإعلامية ستبقى، كما كانت، دعامة أساسية للحرية.

١١ – حبيب صادق (المنبر الديمقراطي): «سنتابع النضال انتصارًا للحرية، وعبثًا يحاول المحاولون لجمها واحتجاز طريقها».

١٢ – وليد جنبلاط: «... ماذا أقول اليوم؟ معركة الحريات فوق كل اعتبار، فوق الطائفية والمذهبية والمناطقية (...) ستواجه وستستمر المواجهة (...) على هذه الحكومة أن تحاسب المسؤولين في الأجهزة وأن تقتص منهم ومن المسؤولين في القضاء الذي أصبح اليوم قضاة وقائيًا (...) آن الأوان لقانون انتخابي جديد يعتمد الدائرة الفردية المصغرة بعيدًا من المحادل، وعندها نستطيع ومصباح الأحدب والشرفاء أن نسمع صوت كل الفقراء الذين تجاهلهم بعض المحادل في الشمال وغيره، وعندها يلتقي مطلب الفقراء في باب التبانة مع مطلب الأحرار عند العدلية».

وخلص المؤتمرون، في بيانهم، إلى المطالبة بالإفراج عن جميع الموقوفين، ومناشدة القضاة أن يدافعوا عن استقلال القضاء، ومطالبة مجلس الوزراء مجتمعًا بتحمّل مسؤوليته الدستورية عبر اشرافه على كل الأجهزة العسكرية والأمنية وإخضاعها بالفعل لسلطته السياسية المستندة إلى أحكام الدستور، واستنكار تعديل المجلس النيابي قانون أصول المحاكمات الجزائية بعد أقل من عشرة أيام على إقراره ونشره بغالبية موصوفة، ما شكّل استهتارًا بقيمة التمثيل الشعبي وإساءة كبيرة إلى دور الهيئة الاشتراعية...

على صعيد آخر، رأت «ندوة العمل الوطني» (الرئيس سليم الحص) «إن الطريقة التي نفّذت بها التوقيفات الأخيرة لا تتفق مع القوانين والروح الديمقراطية...».

حزب الله حدّد، للمرة الأولى، موقفه من الأحداث الأخيرة، معتبرًا أنها «اتخذت أبعادًا مقلقة مع المعلومات المتداولة عن عودة اليد الصهيونية إلى التحرّك، من خلال محاولات ايجاد مرتكزات أو إشاعة مناخات متوترة، تربك لبنان وتضر بالسلم الأهلي، وتسمح للصهاينة بالتلاعب مجددًا بمصائر بعض اللبنانيين». وتوقف الحزب عند خطاب «بعض المسؤولين السياسيين والروحيين خصوصًا منذ الانتصار وإلى الآن سواء في الدفاع عن العملاء وتبرير العمالة للعدو، أو في الدعوة إلى إرسال الجيش إلى الجنوب خدمة للأمن الصهيوني، وهو خطاب أوجد مؤثرات سياسية ونفسية شكّلت حافزًا أو دافعًا للمراهنة على العدو».

أما أحزاب البعث والقومي وحركة أمل فأكّدت، في بيان مشترك، أن «المشكلة الأساسية هي تشكيك البعض المستمر في مؤسسات الدولة (...) لبنان اليوم يحتاج إلى الحريات لتوظيفها في مشروع نهوض الوطن... وليس في فتح أي ثغرة لينفذ منه أعداء لبنان وبعض المتعاملين معهم لإضعافه وتوظيفه خصوصًا ضد عملية الصمود العربي الذي تمثّله سورية الأسد في وجه الاندفاع العسكري الشاروني».

١٧ آب، «عناصر الأمن المدنيون...»: فيما ظلت تتفاعل بقوة، محليًا ودوليًا، الصور المنشورة لعناصر مدنيين ينهالون ضربًا على المعتصمين قرب بوابة قصر العدل، نشرت مجلة «الوطن العربي» (في عددها ١٧ آب ٢٠٠١) مقالها الرئيسي تحت عنوان: «الوطن العربي» تكشف: ضباط سوريون يقودون أجهزة أمنية لبنانية حساسة، ٥ آلاف عسكري سوري بملابس الجيش اللبناني». ومنعت الدوائر اللبنانية المجلة، لكن المقال سرعان ما انتشر لدى اللبنانيين كالنار في الهشيم (عبر الإنترنت، والتصوير طبق الأصل...). وفي ٢٨ آب، استدعى قاضي التحقيق الأول المدير المسؤول في المجلة وليد أبو ظهر، والكاتب سعيد القيس لاستجوابهما بـ«أنباء كاذبة وتحقيرًا بالجيش اللبناني والسوري، ومساسًا بسمعتهما...».

حول صور «عناصر مدنية» ينهالون ضربًا على المعتصمين، أكّدت «مصادر عسكرية أن هناك أخطاء حصلت من الجميع، وأن القيادة كلّفت الشرطة العسكرية في الجيش إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد من تجاوزوا المهمة الموكلة إليهم تمهيدًا لاتخاذ الاجراءات التأديبية في حقهم...».

١٨ آب، الهندي وباسيل: أحال المدّعي العام التمييزي القاضي عدنان عضوم على القضاء العسكري توفيق الهندي. وأعلن أن التحقيقات القضائية «أظهرت أن اتصالات أجراها الهندي بالعدو الاسرائيلي». كما أظهرت التحقيقات (ودائمًا بحسب ما سُمّي بـ«تسريبات رسمية») انه كان للموقوفين الآخرين (ايلي كيروز والصحافي انطوان باسيل وسلمان سماحة) أدوار في التحضير لهذه الاتصالات وتحديدًا الصحافي باسيل.

١٩ آب، البابا، البطريرك، طلاس، جنبلاط، يونس: دعا البابا يوحنا بولس الثاني إلى «عدم التضحية بقيم الديمقراطية والسيادة الوطنية في مقابل مصالح سياسية زائلة» في تعليقه على حملة الاعتقالات في لبنان. وأردف البابا: «إضافة إلى الوضع المأسوي في الأرض المقدسة هناك توترات سياسية خطرة في لبنان بعد موجة اعتقالات تشكّل عقبة أمام الحوار الوطني (...) إن هذه الأمة العزيزة عانت ما فيه الكفاية بسبب انقساماتها الداخلية (...) إن لبنان تعددي وحر، هو مكسب لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها فليساعد الجميع اللبنانيين في الحفاظ عليه وجعله يأتي بثماره». وفي عظته الأسبوعية، أبدى البطريرك صفير قلقًا عميقًا على الوطن: «كأن ثمة رفضًا رسميًا لكل مصالحة مخلصة (...) الاعتقالات أظهرتنا

بلدًا متخلفًا لا يحترم الحقوق ولا يتقيد بأصول محاكمات...».

وزير الدفاع السوري العماد أول مصطفى طلاس أعلن، في كلمة ألقاها بالنيابة عن الرئيس السوري بشار الأسد في حفلة تخريج عدد من الضباط السوريين، وقوف دمشق إلى «جانب الرئيس اللبناني اميل لحود وقائد الجيش اللبناني الشقيق العماد ميشال سليمان».

وليد جنبلاط دعا إلى «عقد مؤتمر قومي عربي للبحث في الخدمة الإلزامية المفروضة على دروز اسرائيل» منذ ١٩٥٦، ومن أجل «تأكيد الهوية العربية لزهاء ١٠٠ ألف درزي» يعيشون في اسرائيل وهضبة الجولان السورية المحتلة. وكان جنبلاط يتحدث في اجتماع في فندق «هوليداي إن» في عمان في حضور أكثر من ١٢٠ شخصية درزية من لبنان واسرائيل، فطالب دروز اسرائيل بـ«رفض الخدمة الإلزامية دعمًا لإخواننا في فلسطين الذين يقاومون الاحتلال».

ليل ١٨–١٩، اعتقل رجال المخابرات حبيب يونس (صحافي في أسرة «الحياة») للتحقيق معه في أقوال نُسبت إلى الصحافي أنطوان باسيل وتردّد فيها إسم حبيب يونس في شأن تهمة الاتصالات مع المستشار الإعلامي لأوري لوبراني، أوديد زاراي.

٢٠ آب، مخيبر: النائب ألبير مخيبر سأل، في تصريح له، الرئيس الأميركي جورج بوش، لماذا لم يتدخل لتطبيق القرار ٥٢٠ الذي يقضي بإخراج الجيش السوري من لبنان «وخصوصًا ان الدول العربية تطالب دومًا بتطبيق قرارات الأمم المتحدة؟»، وناشد الرئيس بشّار الأسد «لأن يسحب جيشه من لبنان ليتم السلام المطلق بيننا وبينه».

٢١ آب، خلوة الديمان بين الرئيس والبطريرك، اجتماع جنبلاط والأسد، واشنطن للحريات الشخصية: زار رئيس الجمهورية البطريرك صفير في مقره في الديمان، وعقد خلوة معه، رشح عنها من طريق مصادر رسمية «أن الرأي كان متفقًا بينهما على ضرورة تعزيز المناخات الوفاقية في البلاد، خصوصًا في ظل دقة المرحلة الإقليمية الراهنة...»، وأن هذه الخلوة مهّدت لحوار بين الرئيس و«لقاء قرنة شهوان» المعارض.

في دمشق، أجرى الرئيس بشار الأسد محادثات مع وليد جنبلاط تناولت، بحسب متحدث رئاسي

«مواضيع لبنانية والتحديات التي تواجه البلدين الشقيقين سورية ولبنان». وجاء هذا الاجتماع غداة لقاء جنبلاط مع زعماء الدروز في لبنان واسرائيل عقد في عمان وتعهّدوا خلاله تصعيد الحملة الهادفة إلى وقف التجنيد الإجباري للدروز في الجيش الاسرائيلي.

واشنطن، وعلى لسان ناطق باسم وزارة الخارجية، دعت الحكومة اللبنانية إلى إظهار أن لبنان «لا يزال يحترم الحريات الشخصية وحرية التعبير والأفكار السياسية» مشيرة إلى أن لبنان «كان يفاخر لمدة طويلة بالتزامه مبادئ الحرية (...) ان التوقيفات الأخيرة بحق الناشطين المسيحيين تحضّنا على دعوة لبنان إلى إظهار أنه لا يزال مستمرًا في احترام هذه المبادئ ونظام القانون».

السلطات الأمنية والقضائية أفرجت عن عدد من الموقوفين مقابل كفالات، من بينهم المنسق العام لـ«التيار الوطني الحر» اللواء المتقاعد نديم لطيف. وعلى ذلك علّق الرئيس أمين الجميّل معربًا عن أمله أن يكون الإفراج علامة يقظة و«لعل لحود أدرك فداحة عمل الأجهزة»؛ ووزير الإعلام غازي العريضي انتقد «مسرحية إطلاق الموقوفين» وسأل «هل كرامات الناس هدايا؟» وقال «يخطئ من يعتقد أنه انتصر مهما كان موقعه والقرار الاستثنائي هو بإدخال المسؤول عما جرى إلى السجن».

الوزراء مروان حمادة وغازي العريضي وفؤاد السعد غادروا إلى سردينيا للقاء رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي كان اتخذ له إجازة لأيام يقضيها خارج لبنان.

وسائل الإعلام تناقلت تقرير «منظمة العفو الدولية» الذي يقول في مقدمته أن «النساء اللواتي يُقبض عليهن في لبنان يتعرضن لأخطار التعذيب وسوء المعاملة على أيدي المؤسسات المكلفة تنفيذ القانون خلال مدة الاعتقال السابق للمحاكمة...»؛ ومن الأمثلة التي أوردها التقرير ان امرأة ظلّت ٨ أعوام بلا محاكمة وأخرى سُجنت ٣ سنوات ثم أعلنت براءتها، إضافة أن أخريات تعرضن للاغتصاب والتعذيب والابتزاز.

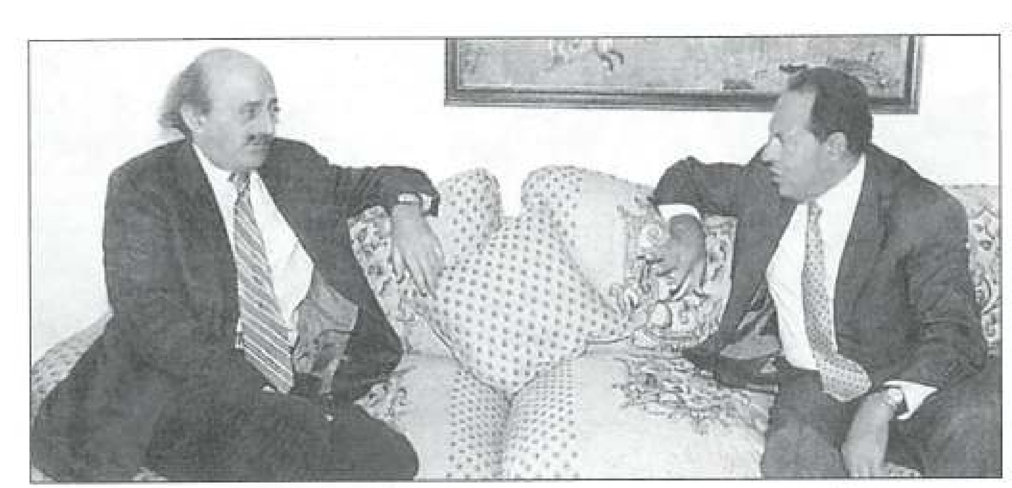
٢٣ آب، لقاء لحود وجنبلاط، و«لقاء قرنة شهوان» يهاجم «مؤامرة التخوين»: التقى وليد جنبلاط الرئيس لحود وأعلن بعد اللقاء «ان المعالجات الاقتصادية والسياسية تحتاج إلى حد أقصى من التضامن في الحكومة، ولا بد من معالجة الصدمة التي حصلت بالحد الأقصى من التضامن، لأن البلاد مقبلة على مرحلة دقيقة تتطلب هدوءًا وتعاونًا». وقال «كان اللقاء مع فخامة الرئيس إيجابيًا جدًا».



أعضاء في لقاء قرنة شهوان: النائبة نائلة معوض والسفير سيمون كرم ورئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون والصحافي جبران تويني يصغون إلى عضو اللقاء سمير فرنجية أمام مطرانية قرنة شهوان (٢٣ آب ٢٠٠١).

«لقاء قرنة شهوان» عقد اجتماعًا في مقره (مطرانية قرنة شهوان)، وقرّر تكثيف اتصالاته مع القوى السياسية، وفي مقدمهم رئيس الجمهورية، للشروع في حوار حقيقي وصريح. وأصدر بيانًا أكّد فيه أنه «يتعرض، منذ قيامه، لهجمة شرسة ومركّزة تسعى إلى الإجهاز عليه عبر النيل من أعضائه، وانكشفت دوافعها الحقيقية في ورقة الطلب الصادرة عن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي نصري لحود (شقيق رئيس الجمهورية) بتاريخ ٢٠ آب حيث ورد ما مفاده أن انشاء تجمّع وطني يضم الأحزاب المسيحية المعارضة قد تمّ بناء على طلب (منسّق النشاط الاسرائيلي في لبنان أوري لوبراني) للمطالبة بإخراج السوريين من لبنان وتمكين اسرائيل من استثمارها عالميًا بهدف الضغط من أجل الانسحاب السوري وذلك لإرباك الساحة اللبنانية والضغط على الدولة لتحقيق هذا الهدف». واعتبر اللقاء «ان محاولة التخوين هذه تشكّل مؤامرة حقيقية على كل الثوابت الوطنية».

«كتلة القرار الوطني» التي يترأسها رئيس الحكومة رفيق الحريري، أكّدت «تمسكها بالنظام البرلماني الديمقراطي وبالحريات العامة باعتبارها من الثوابت الوطنية». وحذّرت من «إشاعات السوء التي تتناول الاقتصاد الوطني» (في اليوم التالي، ٢٤ آب، أطلقت الهيئات الاقتصادية تحذيرًا قويًا من الأزمة السياسية).



الرئيس لحود مستقبلًا النائب وليد جنبلاط في قصر بعبدا (٢٣ آب ٢٠٠١).

٢٥ آب، واشنطن لانسحاب «كل القوات الأجنبية»، ولقاء اللقلوق المسيحي – الإسلامي: في أول «تذكير» أميركي منذ انسحاب اسرائيل من لبنان ومنذ بدء ولاية الرئيس جورج بوش، أعلنت واشنطن تأييدها «انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان من خلال العمل على تحقيق سلام شامل في المنطقة». وعبّر وزير الخارجية كولن باول عن هذا الموقف الأميركي في رسالة إلى «المعهد الأميركي اللبناني» القريب من التيار العوني (يرأس المعهد دانيال ناصيف).

في فندق «شانغريلا» في اللقلوق اجتمع ٢١ شخصية في لقاء حواري مسيحي – إسلامي مغلق استكمالًا للقاءات استضافتها مدينة مونترو السويسرية في ١٦–٢٠ حزيران الفائت. وأعلن اللقاء، في اليوم التالي، عن قيام «اللقاء اللبناني للحوار»، وحدّد يوم ٢٩ أيلول المقبل موعدًا لاجتماعه الأول. وشخصيات اللقاء هي من مختلف الفئات والاتجاهات الثقافية والسياسية من بينهم أركان في «لقاء قرنة شهوان» وقياديون من «حزب الله». وشارك في لقاء اللقلوق: سمير فرنجية، نواف الموسوي، مارون حلو، كميل منسى، فاديا كيوان، سيمون كرم، ابراهيم محمد مهدي شمس الدين، جان سلمانيان، رياض جرجور، طارق متري، محمد السماك، غالب أبو زينب، محمود قماطي، انطوان حداد، جوزف باحوط، النائب فارس سعيد، سليمان تقي الدين، الدكتور سمير المقدسي، عباس حلبي، شبلي الملاط وسلوى بعاصيري.

٢٦–٢٧ آب، عودة الحريري من إجازته وهو مستعد لتجاوز المشاكل: عاد رئيس الحكومة رفيق الحريري آتيًا من سردينيا حيث أمضى عشرة أيام على وقع ترددات الهزة العنيفة التي تعرّض لها لبنان إثر حملة الاعتقالات، بعدما عرّج على باريس والتقى الرئيس جاك شيراك، وصدر بيان فرنسي أشار إلى أن البحث تطرق إلى مؤتمر باريس–٢ الذي يضم شركاء لبنان الاقتصاديين وانعقاده قبل نهاية العام الجاري. وأعلن شيراك أن بلاده «تقف إلى جانب الحكومة اللبنانية في إصلاحاتها الاقتصادية ذات الضرورة المطلقة»، معتبرًا أن هذه «الإصلاحات الجريئة ينبغي أن تفيد من بيئة قانونية وقضائية تضمن الحريات العامة والفردية ودولة الحق والديمقراطية، وتشجّع الاستثمارات الأجنبية لكي تحقق نتائجها».

وأعلن أن الحريري ردّ على استفسارات شيراك حول الاعتقالات وما رافقها وعما يتعلق بالمسؤولية عما حدث، مؤكّدًا أن «الأمر يتعلق بصراعات سياسية داخلية، ولا يمكن تحميل سورية مسؤولية ما جرى (...) ما حصل يمكن تجاوزه لأنه لا يشكّل توجهًا استراتيجيًا، فما جرى حادث لا يمت بصلة إلى تقاليد لبنان ونظامه».

٢٨ آب. لقاء لحود - الحريري. «غسان تويني يردّ على منتقدي افتتاحيته»: اجتمع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة (لحود والحريري) في أول لقاء ثنائي بينهما منذ الأزمة السياسية الحادة (الاعتقالات) للبحث في خطوات عملية لتجاوز هذه الأزمة وخصوصًا آثارها على الوضع الاقتصادي، وحرص الرئيسان على إضفاء أجواء إيجابية على اجتماعهما. وأكّد الحريري «أن لا مجال للخلاف مع سورية ورئيس الجمهورية إميل لحود»، وأنه «حاضر للتعاون معهما إلى أقصى الحدود، ومع المجلس النيابي من خلال رئيسه نبيه بري، كذلك مع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وقوى أخرى تبدي استعدادها للتغلب على المشكلات الاقتصادية والمالية».

غسان تويني، النائب والدبلوماسي والوزير السابق، المثقّف وكاتب افتتاحية «النهار» كل يوم إثنين، الافتتاحية الأكثر تأثيرًا والأكثر إثارة للإمتعاض من جانب حلفاء سورية، ردّ على منتقدي افتتاحيته «خصوصًا لجهة التدخّل والسطوة الأمنية – السياسية السورية على الحكم والإدارة في لبنان»، وركّز في ردّه على الاقتصاد، فقال إنه، إذ يهنئ سورية في عهدها الجديد، يستغرب قدرتها «على التوفيق بين معالم كثيرة لاقتصاد السلام، ودعوتها عندنا إلى «مجتمع المقاومة». وأعطى تويني أمثلة على ما ينفذ في سورية من مشاريع سياحية وغيرها، وما هو «ممنوع» على لبنان تنفيذه: ونوّه تويني بالملايين، بل المليار دولار، التي تجتنيها سورية من نقل النفط العراقي والاتفاقات الاقتصادية الموقّعة بين بغداد ودمشق، «والممنوع توقيع مثلها بين لبنان والعراق، في حين يئن اللبنانيون من اتفاقاتهم مع سورية... وسورية تصدر نتيجة اتفاقها العراقي بمئات الملايين، والصناعات اللبنانية تفرغ وتهدّد بطرد العمّال والإقفال...».

٢٩ آب. عون والردود عليه، بري، الحريري، الكتائب. «لقاء الوثيقة والدستور»: اعتبر العماد ميشال عون البطريرك و«لقاء قرنة شهوان»، بما يبديانه من اعتدال، وبطلب «قرنة شهوان» زيارة الرئيس لحود، أنهما أخطآ من حيث أنهما أهدرا الحالة الشعبية، وأعادا الاعتبار لـ«الحاكم»، وأن البطريرك لا يزال يخطئ منذ ١٩٨٩، أي من الطائف (ممثل التيار العوني في لقاء قرنة شهوان لم يوقّع على وثيقة اللقاء من الأساس).

انبرى للرد على عون، هذه المرة، أقرب المقربين إلى رئيس الجمهورية مدافعين عن البطريرك: نجله النائب إميل إميل لحود، وصهره وزير الداخلية الياس المر، والوزير جان لوي قرداحي. كما ردّ عدد آخر من الشخصيات، منهم أعضاء في لقاء قرنة شهوان برز من ردودهم رد النائبة نايلة معوض التي أملت أن تعطي زيارة لقاء قرنة شهوان للرئيس لحود نتيجة على الأرض وأن تكون «زيارة حوارية مع التمسّك طبعًا بمبادئنا والبيانات التي أصدرناها». وقال عضو لقاء قرنة شهوان النائب بطرس حرب أن اجتماع اللقاء (حدّد في ٣٠ آب) مع رئيس الجمهورية «غير محدد بسقف بل هو مفتوح على كل المواضيع والمشكلات التي تمر فيها البلاد والمعاناة التي يتعرض لها الشعب»، مشيرًا إلى أن الهدف منه «إطلاق الحوار الذي يجب أن يبدأ برئيس البلاد وعنده، ويجب أن نسعى إلى أن يطلقه الرئيس بالذات ليشمل كل القوى السياسية والأحزاب».

رئيس المجلس النيابي نبيه بري، بعد لقائه الأسبوعي برئيس الجمهورية، قال (وفق ما أعلنه المكتب الإعلامي في رئاسة الجمهورية) إن «الرئيس لحود وضعه في أجواء لقائه مع رئيس الحكومة رفيق الحريري»، معربًا (بري) عن ارتياحه «لما سمعه من الرئيس لحود»، وقال: «ما لمسته أن النيات، والنية للعمل، تلتقي هذه المرة على محاولة فريدة لإنقاذ الوضع».

بعد زيارة الحريري لرئيس الجمهورية لفت المسؤولين والمراقبين صدور بيانين عن مكتبي الإعلام، مكتب رئيس الجمهورية ومكتب الرئيس الحريري، تضمّنا لغتين مختلفتين على رغم تأكيدهما التعاون في معالجة الأزمة الاقتصادية. فالأول أكّد أن هذه المعالجة مسؤولية مشتركة بعدما كان أشار إلى أن الأمن استتب. والثاني قال إن شؤون الأمن والسياسة والاقتصاد تُعالج في المؤسسات. وجاء البيانان في ظل ترقّب الأوساط السياسية لسجال ضمني يرى فيه الفريق المعارض لإجراءات الأجهزة الأمنية أن تدابيرها وتجاوزها الحكومة كان لها أثر سلبي على الاقتصاد، فيما يرى الفريق الموالي لرئيس الجمهورية (عبّر عنه الوزير جان لوي قرداحي) أن المشكلة تكمن في غياب خطة اقتصادية واضحة يعرضها الحريري على مجلس الوزراء. أما اجتماع الحريري بالرئيس السوري بشار الأسد فقد قال بشأنه الوزير غازي العريضي ان الحريري «مرتاح جدًا جدًا».



الرئيس لحود يصافح النائب الدكتور فارس سعيد (أحد أبرز شخصيات لقاء قرنة شهوان). ويبدا المطران يوسف بشارة والنائب منصور البون (٣٠ آب ٢٠٠١).

حزب الكتائب بدأ يعيش جو «تقديم موعد الانتخابات في الحزب قبل أن تنجلي الاتصالات التوافقية القائمة، الأمر الذي لا يسير في اتجاه توحيد الحزب»، على حد تعبير الجناح المعارض في الكتائب (د. ايلي كرامه).

قررت ١٥ شخصية لبنانية بعد اجتماعهم تأليف لقاء دائم باسم «لقاء الوثيقة والدستور» هدفه «متابعة صحة تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني وتطبيق الدستور، ومواكبة الأوضاع العامة في ضوء المبادئ التي تضمنها اتفاق الطائف والاتفاقات والمعاهدات وسائر النصوص المنبثقة منه». وضمّ اللقاء رئيس الحكومة السابق رشيد الصلح والوزراء والنواب السابقين: نصري المعلوف، عثمان الدنا، رفيق شاهين، ميشال معلولي، أوغست باخوس، محمود عمّار، ألبير منصور، محمد يوسف بيضون، بيار دكاش، أنور الصباح، شفيق بدر، طارق حبشي، الياس الخازن وإدمون رزق.

٣٠ آب. الحوار ينطلق بين لحود و«لقاء قرنة شهوان»: أول لقاء بينهما في قصر بعبدا. وتألف وفد اللقاء من النواب بطرس حرب ونائلة معوض وبيار الجميّل وفارس سعيد ومنصور غانم البون وأنطوان غانم وصلاح حنين، وراعي أبرشية انطلياس المارونية المطران يوسف بشارة.

في البيان الذي وزّعه «لقاء قرنة شهوان» بعد الزيارة أن اجتماعه الأول مع رئيس الجمهورية «بداية حوار جدي حول المسائل الوطنية العامة والتطورات الأخيرة ولا سيّما تلك التي حصلت بعد زيارة البطريرك الماروني إلى الجبل وموجة الاعتقالات التي أعقبتها ومحاولة إعادة ضخ العامل الاسرائيلي في الحياة الوطنية».

وسلّم الوفد الرئيس لحود مذكّرة أعادت التذكير بالمبادئ التي تضمنتها وثيقة اللقاء في ٣٠ نيسان الماضي (راجع «نص وثيقة قرنة شهوان» الواردة آنفًا). ولفتت المذكرة إلى أن «حملة الاعتقالات التي قامت بها الأجهزة الأمنية (...) استهدفت المساعي الحوارية (...) وباتت تهدّد النظام السياسي بكامله».

نقلت الصحافة، عن «مصادر الوفد»، أن لقاء بعبدا استمرّ ساعتين وربع الساعة وهو أطول لقاء بين لحود ومجموعة سياسية، وتطرق إلى التوقيفات (تكلم فيها النائب بطرس حرب)، والضرب الذي تعرض له المتظاهرون أمام قصر العدل. وتحدث نواب حزب الكتائب (بيار الجميّل وأنطوان غانم) عن تدخّل الأجهزة في الحزب وانتخاباته ومحاولة ضرب وحدته. وامتدّ البحث إلى اتفاق الطائف وضرورة تنفيذه بما فيه ما يتعلق بالوجود العسكري السوري وجدول انسحابه، وموضوع إرسال الجيش إلى الجنوب. وعندما أثار أحد أعضاء الوفد مناخات التخوين بالتعامل مع اسرائيل كلما جرى الحديث في شأن وطني وعن الوجود السوري، ردّ لحود معلقًا أن هذا غير مقبول وكل مَن يتهم «قرنة شهوان» بالعمالة يكون في النهاية بمثابة عميل.

مصادر قصر بعبدا، وفق ما جاء في وسائل الإعلام، ركّزت على أن اللقاء سادته أجواء مصارحة تامة ولم يترك موضوع إلا وأُثير بالعمق. وقد أبدى أعضاء اللقاء حرصهم على التأكيد على مقام رئاسة الجمهورية وعلى عدم القبول بأي مسّ بشخص رئيس الجمهورية، كما أكّدوا دوره في قيادة الحوار الوطني وفق الأسس الوطنية الجامعة.

«إخفاء الإمام الصدر» في نص من تقرير منظمة العفو الدولية: لمناسبة يوم «المخفيين» للعام ٢٠٠١ (٣٠ آب)، أوردت منظمة العفو الدولية أن «مئات الألوف من الأشخاص قد اختفوا على مدى العقود الماضية» في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلبيتهم في العراق. وخصّ تقرير المنظمة الإمام موسى الصدر بالفقرة التالية: «الإمام موسى الصدر رجل دين شيعي بارز ايراني المولد، شوهد في طرابلس الغرب في ليبيا في ٣١ آب ١٩٧٨ للمرة الأخيرة برفقة الشيخ محمد يعقوب والصحافي عباس بدر الدين اللذين أخفيا منذ ذلك التاريخ. الإمام موسى الصدر، ٥٠ عامًا، كان من المقرر أن يجتمع إلى العقيد معمّر القذافي يوم إخفائه، تدّعي السلطات الليبية أن موسى الصدر قد غادر إلى ايطاليا، غير أن هذا يتناقض مع التحقيقات التي أجرتها الدولة الايطالية والتي أكّدها حكم محكمة ايطالية».

٣١ آب، بري ينتقد مؤتمر الحريات، توتّر في الجنوب: في مهرجان حاشد أقامته حركة «أمل» في بنت جبيل في الذكرى الـ٢٣ لإخفاء الإمام الصدر، غمز الرئيس نبيه بري من قناة البعض بقوله: «... إن التعمية على التآمر الهادف إلى تقويض النظام وتصوير الأمر كأن الجيش يقمع البعض، هدفه تقويض المؤسسة العسكرية... هذا الكلام ليس تجاوزًا لما حصل أمام قصر العدل الذي تستنكره، بل دعوة صريحة للمحاسبة الداخلية عما جرى (...) إننا سنكون في طليعة من يتصدى لإضعاف النظام القضائي، ولمن يتصدّى للحرية ولعسكرة النظام...». وهاجم بري مؤتمر الحريات (الذي عقدته المعارضة قبل أيام قليلة) بقوله: «إن ما نراه من جمع لمؤتمر ضد الحريات بعنوان حماية الحريات، سببه أمر واحد هو تأكيد وحدة المسار والمصير مع سورية، كل الموضوع يكمن هنا».

إلى الحدود الدولية في الجنوب، دفعت إسرائيل بتعزيزات عسكرية غداة زيارة قام بها شارون مع أركان حكومته الأمنية المصغرة إلى هناك، ما ولد توتيرًا للأجواء. وقالت الإذاعة الاسرائيلية ان «الجيش الاسرائيلي على الحدود وضع في حال تأهّب قصوى» بعد ورود ما سمّته إنذارات تفيد أن حزب الله يستعد للقيام بعمليات استشهادية. وإلى ذلك، أعلن حزب الله ان «وحدة الدفاع الجوي في المقاومة الإسلامية تصدّت لليوم الثاني على التوالي، وعلى دفعتين، لطائرات حربية اسرائيلية اخترقت أجواء مرجعيون والخيام».

القمة الفرنكوفونية المقررة في بيروت

تقرّر في القمة الأخيرة (الثامنة) التي عقدت في كندا أن تعقد القمة التاسعة في بيروت، بين ٢٢ و٢٨ تشرين الأول ٢٠٠١. وقمة بيروت التي من المنتظر أن يشارك فيها ٥٥ رئيس دولة وحكومة هي القمة الأولى التي تعقد في الشرق الأوسط. وقد أوكلت إلى وزارة الثقافة (الوزير غسان سلامة) مهمة إعداد حدث ثقافي يتمثّل بـ«القرية الفرنكوفونية» بمشاركة المجتمع المدني، علمًا أن القرية ستقام في منطقة المشاة في وسط بيروت التجاري.

إلى شعار القمة الفرنكوفونية المعروف أُدخلت الأرزة بمحاذاة دائرة التضامن التي تمثّل الشعوب الفرنكوفونية في القارات الخمس. وكان لبنان يحتل دائمًا موقعًا مميزًا ضمن المجموعة الفرنكوفونية؛ وشهيرة هي العبارة التي أطلقها الرئيس الفرنسي جاك شيراك غداة اختيار بيروت لاستضافة القمة التاسعة: «أي أداة للإشعاع أفضل من الفرنكوفونية في لبنان، هذا البلد الصديق، في حين تعد احتمالات السلام بعصر من التطور الهائل في هذه المنطقة، وتشكّل بيروت، بالنسبة إلى فرنسا، مدخلًا طبيعيًا إلى الشرق الأوسط؟».

أما موضوع القمة فهو «حوار الثقافات» الذي بات جوهريًا في كل مقاربة تعددية ومنفتحة للثقافات والحضارات ولمجتمع دولي تتكامل فيه الهويات على اختلافها، بما فيه مصلحة الفرد والمجتمع على حد سواء. لذلك فإن كل الكتيبات والمنشورات الخاصة بالقمة تشدّد على أن الثقافة باتت مرادفة للتنمية والنمو الاقتصادي في عالم يتزايد فيه التركيز على اقتصاد المعرفة. وموضوع قمة بيروت اتُّخذ له شعار: «أن نعيش معًا وإن مختلفين، أن نعيش معًا اختلافنا». ما يعني أن الفرنكوفونية إنما هي، وقبل أي شيء آخر، مساحة كونية تتميز، عن غيرها من التشكلات الأحادية الطابع، باحتضانها للاختلاف لكونها تضم إلى لغات ولهجات متعددة، شعوبًا وثقافات متنوعة لم تكن مجتمعاتها على مرّ التاريخ على وئام وانسجام بينها وبالأخص مع القطب الفرنسي من هذه المجموعة بالذات (عن الفرنكوفونية، تطورًا تاريخيًا، بلدانًا، وكالات ومؤسسات، قممًا... راجع: «فرنسا»، ج١٣ من الموسوعة، ص٣٥٦-٣٦٢).

منذ إقرار استضافة بيروت للقمة الفرنكوفونية التاسعة أعطت الصحافة اللبنانية والفرنسية حيّزًا واسعًا للفرنكوفونية في لبنان، حدثًا ووجودًا ودراسةً. لكن أحداث شهر آب (راجع أعلاه) طرحت جملة تساؤلات مقلقة حول انعقاد القمة في موعدها، ونجاحها، أو مدى جدواها في ظل الوجود السوري ودوره في لبنان.

آخر ما تناولته الصحافة الفرنسية حول هذا الأمر أوردته «النهار» (١ أيلول ٢٠٠١) بقلم مراسلها بيار عطا الله في باريس، بالتالي: «... فبعد افتتاحية «لوموند» الأسبوع الفائت عن العسكرة والتساؤلات التي طرحتها عن القمة الفرنكوفونية، تلتها «لوفيغارو» على صدر صفحتها الأولى حول الوضع في لبنان والدور السوري، جاء أمس دور مجلة «لو نوفيل أوبسرفاتور» الأسبوعية التي خصّت لبنان في عددها الأخير بمقالة ساخنة عنوانها: «وضع اليد السورية والاعتقالات الاعتباطية – لبنان المضحّى به»».

وتابعت «النهار»: «وكتب الصحافي جان دانيال عن تحدي الفرنكوفونية في مواجهة ما سمّاه القمع السوري: «لا يمكن مؤتمر الفرنكوفونية المقبل أن يتجاهل أنه يعقد في بلد هو ضحية للقمع السوري. إن الوضع في لبنان العزيز (العزيز على فرنسا وعلى ديغول وعلى شيراك) لا يتعلق فقط بالحرب الحقيقية التي تفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين». وعرض دانيال قضية الصحافيين المعتقلين انطوان باسيل وحبيب يونس: «أُوقف صحافيان في بيروت خلال حملة الاعتقالات الأخيرة في صفوف المسيحيين المناهضين لسورية، ويمكن أن يصدر حكم إعدام في حق كل منهما في حال دينا بارتباطات مع اسرائيل. وفي مرحلة أولى اعترف هذان

الصحافيان باتصالاتهما مع العدو الاسرائيلي ولكن سرعان ما عادا عن اعترافاتهما وأعلنا انها انتزعت منهما قسرًا بواسطة التعذيب...». وأضاف دانيال: «في اختصار، فإن الموقف المناهض للسوريين من مسيحيي لبنان بات مسألة أكثر تعقيدًا مع قيام عدد من المسلمين اللبنانيين بالمطالبة مرة جديدة، ورغم مجازفتهم بذلك، برحيل القوات السورية وبإنهاء وصاية دمشق على بيروت (...) ويبدو أن العديد من الكوادر اللبنانية الشابة وضعت نصب أعينها المطالبة بلبننة وطنها. واللبنانية تعني جعل لبنان مستقلًا عن سورية (...)».

(جرى تأجيل القمة إثر انفجارات نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول، على أن يعاد انعقادها في بيروت).

صورة الوضع السياسي إثر أحداث شهر آب والنداء الثاني لمجلس المطارنة (٥ أيلول ٢٠٠١)

إحراج متواصل لرئيس الحكومة: أجمل سليم نصار («الحياة» و«النهار»، ٨ أيلول ٢٠٠١) صورة هذا الإحراج بقوله: «أطلق بعض الصحف الأجنبية على رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري لقب «خاتمي لبناني» بسبب المأزق السياسي الذي يتشابه فيه الاثنان أثناء ممارستهما للسلطة.

«ذلك ان الإحراج المتواصل الذي يعاني منه الحريري لا يختلف عن الإحراج الذي يواجهه خاتمي (رئيس جمهورية إيران الإسلامية) مع خصومه الأقوياء الذين يفضلون وجوده المقيّد والمشلول داخل الحكم على وجوده كزعيم معارض تزداد شعبيته خارج الحكم.

«وكما يعاني الرئيس محمد خاتمي من تدخّل مرشد الجمهورية الإسلامية علي خامنئي وأنصاره المتشددين، كذلك يعاني الحريري من تدخّل المستقوين بالقصر الجمهوري ودمشق، أولئك الذين يشكّلون حكومة رديفة تتجاوز دائمًا صلاحيات رئيس الحكومة وكل ما نصّ عليه الدستور من ضوابط قانونية. ولقد اعترف الحريري بازدواجية الحكم اللبناني يوم أعلن في حديث تلفزيوني ما مفاده أن التنصّت الهاتفي يمارس عليه من قبل جماعة تعتبر نفسها فوق القانون بحيث يتعذر عليه

ضبطها أو ردعها. وكشف أمام الرأي العام عن عدم إبلاغه بقرار الاعتقالات كأن في شكواه العلنية ما يدعوه إلى الاعتراض والاستنكار.

«ورأى منافسه الدكتور سليم الحص في الموقف المتردّد الذي وقفه الحريري تجاه مخترقي أحكام الدستور، إهانة لموقع رئاسة الوزراء المهمّشة عن القرار السياسي...».

ذروة الانقلاب على الطائف ولمصلحة موقع رئاسة الجمهورية: ويتابع سليم نصار: «... في اجتماعات الطائف اجتهد النواب والمراقبون لاستحداث صيغة توفيقية مبتكرة هدفها خلق توازنات دستورية بين رئيس الجمهورية الماروني ورئيس مجلس النواب الشيعي ورئيس مجلس الوزراء السني. والمؤسف أن عملية التطبيق اصطدمت بتفعيل مؤسسة الرئاسة التي منحتها دمشق صلاحيات دور أكبر بكثير مما أعطاها الدستور، وذلك في مواجهة مجلسي النواب والوزراء. علمًا أن المرجعية الأولى حُصرت بمجلس الوزراء «الذي يرسم سياسة الدولة، ويشرف على كل أجهزتها الأمنية والمدنية والعسكرية».

«صحيح أن رئيس الجمهورية يعتبر القائد الأعلى للقوات المسلحة، لكن الصحيح أيضًا أن هذه القوات تخضع لسلطة مجلس الوزراء. إضافة إلى هذا، فإن رئيس الدولة لا يستطيع عقد المعاهدات وإبرامها إلا بالاتفاق مع رئيس الحكومة وبموافقة مجلس الوزراء...

«والطريف أن ما وفّره الدستور الجديد من صلاحيات واسعة للبرلمان ولمجلس الوزراء، قامت دمشق بتأمينه لمؤسسة رئاسة الجمهورية. وعندما يعلن الدكتور بشار الأسد انه يتعامل مع مؤسسات الحكم اللبناني حسب نظام التراتبية معتبرًا أن رئيس الجمهورية يمثّل مركز القرار الأول، إنما يستوحي محور هذه المفاضلة من النظام السوري وليس من الدستور اللبناني. ذلك ان رئيس الجمهورية في سورية يشكّل المرجعية القيادية الأولى التي تتخطى بالتنظيم الهرمي كل المؤسسات الأخرى، بدءًا بمجلس النواب... مرورًا بمجلس الوزراء... وانتهاء بزعامة الحزب وقيادة الجيش. في حين يعطي الدستور اللبناني (على أساس اتفاق الطائف) رئيس الجمهورية صلاحيات شكلية ودورًا رمزيًا كالحفاظ على استقلال لبنان ووحدته وسلامة أراضيه. ولحل إشكالية المفاضلة والأولوية بين ثلاثة رؤساء متساوين نظريًا، منحت سورية رئيس الجمهورية دورًا متقدمًا غير ملحوظ في الدستور، أشبه ما يكون بدور ولاية الفقيه في ايران الذي يتولاه مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي».

الجدير ذكره أن سورية، في موقفها هذا، إنما بدت منقلبة تمامًا على موقفها السابق إبان سنوات الحرب، حيث كانت تدعم بقوة مطالب «المسلمين» و«الوطنيين» (المرجعيات الإسلامية والحركة الوطنية) حول موضوع «المشاركة» التي كانت تنصبّ على ضرورة إجراء تعديلات دستورية تأخذ من رئاسة الجمهورية لتعطي مجلس الوزراء ومجلس النواب.

لكن البطريرك ومجلس المطارنة فضّلوا تطبيق اتفاق الطائف و«الوطن الحر المستقل» على صلاحيات تُعطى لرئيس الجمهورية: بعد عاصفة شهر آب، التقى الرئيس لحود البطريرك صفير في الصرح البطريركي. و«في نهاية اللقاء طلب الرئيس لحود من البطريرك الدعم المعنوي لمهمته الصعبة، محذّرًا من أنه قد يكون الرئيس الماروني الأخير إذا ظلت طائفته تتعاطى معه بسلبية ومعارضة ورفض؛ ووعد البطريرك بتوفير الدعم المعنوي الكامل، منبّهًا إلى مخاطر حصول مؤسسة الرئاسة على حصة أكبر من الحصة التي منحت للمسيحيين في اتفاق الطائف... (وقال له البطريرك) بأن أوضاع الطائفة هي التي فرضت عليه القيام بدور سياسي كان يفضّل أن يظل دورًا روحيًا راعويًا. وتمنّى على الرئيس تنفيذ اتفاق الطائف الذي أعطاه في حينه التغطية المطلوبة على أمل أن يتقيّد الموقعون بحرفية النص. كما طالبه بالعمل على صون حقوق الإنسان في لبنان، ووقف الأوضاع المتدهورة التي تدفع بالشباب إلى هجرة ثانية» (بلغ عدد المهاجرين الجدد أكثر من ٦٠٠ ألف شاب منذ وصول الرئيس لحود إلى الحكم، سليم نصار، مرجع مذكور أعلاه).

«الدعم المعنوي» للرئيس، جاء أكثر ما جاء، من خلال لقائه ووفد «قرنة شهوان» ومناخ الانفراج العام الذي كان، في الحقيقة، موضوع تصريحات سياسية وأحاديث صحافية، أكثر منه واقعًا مترجمًا بإجراءات فعلية أقدمت عليها السلطات، سواء على المستوى الأمني أو المستوى السياسي. وهذا ما منح الهجوم الذي أصلاه العماد ميشال عون للقاء الديمان (رئيس الجمهورية والبطريرك) ولقاء القصر الجمهوري (رئيس الجمهورية ووفد لقاء قرنة شهوان) معتبرًا إياهما «كسبًا مجانيًا» لرئيس الجمهورية، صدًى كبيرًا لدى الكثيرين.

وما هي إلا أيام انقضت على أحداث آب و«انفراج» أيام هذا الشهر الأخيرة، أي في ٥ أيلول ٢٠٠١، حتى وجد مجلس المطارنة نفسه مضطرًا من جديد إلى إصدار بيان – نداء بدا تثبيتًا لمضمون النداء الأول (الصادر قبل نحو سنة، في ٢٠ أيلول ٢٠٠٠) ولمواقفه خصوصًا من قضية الوجود السوري في لبنان. وقد بدت هذه القضية محور البيان من أول حرف إلى آخر حرف فيه، غير عابئٍ أو مهتم بـ«صلاحيات تُنتزع من اتفاق الطائف وتُعطى لرئيس الجمهورية»، مشددًا على ضرورة تطبيق هذا الاتفاق، وساردًا بإسهاب لكل الوقائع والمحطات الرئيسية التي شهدتها السنة الفاصلة بين النداءين (الأول، ٢٠ أيلول ٢٠٠٠، والثاني، الحالي، ٥ أيلول ٢٠٠١).

نص النداء الثاني لمجلس المطارنة (٥ أيلول ٢٠٠١): في ما يلي حرفية هذا النداء كما نشرته «النهار» (٦ أيلول ٢٠٠١):

«نداء ثان

«يوم الأربعاء الخامس من أيلول ٢٠٠١...

«بعد أسبوعين يكون قد انقضى عام على ندائنا الأول. وقد أمّلنا النفس في أن يبادر المعنيون إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتصحيح العلاقة التي تشدّنا إلى الشقيقة سورية، وذلك لخير البلدين الشقيقين. ولكننا انتظرنا سنة رأينا فيها بعض محاولات خجولة تظهر على الساحة، وما لبثت أن تبخرت لتترك اللبنانيين في حيرة من أمرهم، لما يلف علاقتهم بشقيقتهم من إبهام، فهم لا يعرفون إذا كانوا حقًا، كما تؤكّد لهم، مستقلين، يتدبرون أمورهم دونما تدخّل منها بشؤونهم الداخلية، أم أنهم قد أصبحوا تابعين لها، وبعدما أصبح بلدهم يغيب شيئًا فشيئًا عن الساحة الدولية، وعاجزًا عن اتخاذ أي قرار، أيًا يكن من دون العودة إليها. وفي اعتقادنا أنه قد آن الأوان للخروج من هذا الإبهام. فالصدق في التعاطي، والمصارحة خصوصًا في الأمور المصيرية، خير وأبقى.

ومعلوم أن لبنان قد نعم عبر التاريخ بحكم ذاتي وهو على الأقل في العهد العثماني لم يخضع للولاة رأسًا، بل كان يحكمه الأمراء اللبنانيون من معنيين وشهابيين الذين كانوا يدفعون للباب العالي ما يفرضه عليهم من جزية. وقد أطلق هذا الأخير يدهم في حكم البلاد وإدارة شؤونها. وجاء عهد المتصرفية الذي نال فيه لبنان استقلالًا إداريًا بكفالة سبع دول أوروبية. وكان الانتداب الفرنسي وإعادة الأقضية الأربعة إلى لبنان، أي إلى حدوده الطبيعية التي كانت له قبل تحجيمه في عهد المتصرفية، وكان الاستقلال الذي اعترفت به منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

صحيح أن بعض اللبنانيين أبدوا في بدء عهد الانتداب بعض التحفّظ لدى إعلان استقلال لبنان في مقابل مشروع الأمير فيصل الذي أعلن مملكة سورية العربية، ولكنه مشروع لم يحالفه النجاح. ولا ندري ما إذا كان اليوم من بين اللبنانيين مَن لا يريد لبنان بحدوده الطبيعية، سيدًا حرًا مستقلًا وخصوصًا أن الدستور أقر لبنان وطنًا نهائيًا لجميع أبنائه.

عُيّبَ على النداء أنه طالب بإعادة انتشار الجيش السوري، تطبيقًا لاتفاق الطائف، وقيل إن الانتشار كان قد بدأ، لكنه توقف لئلا يقال إنه يتم تحت الضغط. وقيل أيضًا، جوابًا على النداء، إن وجود الجيش السوري في لبنان ضروري وشرعي وموقّت. وكانت مبادرة دولة الرئيس بري التي ما إن ظهرت إلى العلن، حتى خُنقت في المهد. وكانت زيارة معالي الأستاذ فؤاد بطرس لدمشق على أمل أن يكون هناك حوار يؤدي إلى تصحيح العلاقة بين لبنان وسورية، وما طال الأمر حتى قيل إن على الدولة اللبنانية أن تتولى هذا الأمر. لأن مثل هذا الحوار لا يصح إلا إذا جرى بين دولتين.

وفي المقابل، علت بعض أصوات في المجلس النيابي ووسائل الإعلام تطالب بتصحيح العلاقة السورية اللبنانية وإعادة انتشار الجيش السوري. وكان تجمّع مسيحي وطني تمثّل شيئًا فشيئًا في «لقاء قرنة شهوان» وكان «المنبر الديمقراطي». وكان أن انحلّت عقدة الألسن، فأصبح الناس يعربون عن اقتناعهم، ولو بحذر. ولقي النداء التأييد الذي أعرب عنه الشعب لدى عودة صاحب الغبطة والنيافة من الولايات المتحدة وكندا، ولدى قيامه بزيارته الرعائية للدامور والشوف وجزين. وهي زيارة وضعت حجر الأساس لمصالحة وطنية شاملة بدأت بين المسيحيين والدروز في تلك المنطقة، لتشمل لاحقًا جميع الفئات اللبنانية برعاية الدولة اللبنانية. غير أنه أعقبتها فورًا، ويا للأسف الشديد، اتهامات، فاعتقالات، فمحاكمات.

لا حاجة إلى التدليل على ما آلت إليه أمور الدولة في هذا الجو الملبّد بالغيوم الثقيلة. وإن ما شاهدناه بالأمس القريب لأسطع برهان على التردّي الذي وصلت إليه المؤسسات: مجلس النواب غيّر موقفه بعصا سحرية من النقيض إلى النقيض في مدى عشرة أيام (في إشارة واضحة إلى قانون أصول المحاكمات الجزائية). مجلس الوزراء بدا كأنه لا يعرف ماذا يجري حوله، وهو المسؤول عن كل أوضاع البلاد بموجب الدستور. الحال الاقتصادية تنذر بأوخم العواقب. البطالة متشرة انتشارًا مخيفًا لم يسبق له مثيل. الأدمغة الشابة تهاجر، وليس من يدري ما إذا كان سيقيّض لأصحابها أن يعودوا إلى لبنان.

هذا والدولة تبدو كأنها مكبّلة. ومن النواب مَن يتجاهلون الشعب والشعب يتجاهلهم، وهم يدينون بالولاء لمن أقعدهم في مقاعدهم، وبعض الوزراء مفروضون على رئيسهم، المجبر على التعاون معهم على كره منه. والقرار خارج لبنان، وليس لأصحابه اللبنانيين. والمقررون يؤيدون مَن يشاؤون من أهل الحكم، فينصرون هذا على ذاك، ولا حرج. وبدلًا من جمع الصفوف، يمعنون في تقسيمها.

فهل يجوز أن تستمر هذه الحال التي بدأت منذ خمسة وعشرين عامًا؟ وأصبح لبنان معها يضيع شيئًا فشيئًا هويته وخصائصه ومؤسساته الدستورية، وحتى كيانه، وخصوصًا بعدما جنّس من الطارئين عليه أعدادًا كبيرة؟ هذا فيما الكثير من اللبنانيين يبذلون أقصى جهدهم للحصول على جنسية أجنبية أيًا تكن، ويذهب سواهم بزوجاتهم إلى الخارج ليضعن مواليدهن حيث يكتسبون جنسية يعتقدون أنها تؤمّن لهم مستقبلًا هادئًا. وكل ذلك لفقدانهم ثقتهم بوطنهم.

ما من أحد يجهل ما يعانيه لبنان من مشاكل دون غيره من بلدان محيطه، ما عدا فلسطين التي نأسف شديد الأسف لتعرّض شعبها للمذابح اليومية. وهناك مسألة توطين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، والخلاف على مزارع شبعا والغجر. ومسألة إرسال الجيش إلى الجنوب بناءً على إلحاح الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، ومسألة الجبهة الوحيدة المشتعلة في جنوب لبنان، فيما كل الجبهات مع اسرائيل هادئة، ومسألة الجنوبيين من كل الانتماءات المذهبية الذين التجأوا إلى اسرائيل، والذين من بينهم مَن يقبعون في السجون اللبنانية؛ فيما عيالهم من نساء وأولاد باقون من دون معيل، ومسألة الديون الباهظة التي لا طاقة لبلد صغير كلبنان بحملها، وهو مكره على اعتماد اقتصاد حرب وافتقار فيما الدول من حوله تعتمد اقتصاد سلم وازدهار، ومسألة بقاء الأسلحة في بعض الأيدي، خلافًا لما نص عليه اتفاق الطائف. وأخيرًا مسألة تطبيق الطائف تطبيقًا انتقائيًا أفرغه من مضمونه بحيث انه راح مَن يتساءل: ألا يزال هذا الاتفاق قائمًا أم انه سقط نهائيًا؟ وهل هذا يعني ان لبنان محكوم عليه أن يبقى تحت الوصاية الدائمة بحجة أن أبناءه سيعودون إلى الاقتتال فيما لو ارتفعت الوصاية عنهم؟.

خلافًا للاعتقاد المزعوم، في استطاعة لبنان أن يتغلّب على جميع مشاكله، فيما لو تُرك له أمر حلها. وشعبه مسالم، وهو يرغب في مصالحة وطنية شاملة، على أن ترتفع يد الوصاية عنه، وعلى أن يُسمح له بممارسة نظامه الديمقراطي على وجهه الصحيح، وباختيار ممثليه في المجلس النيابي بحرية تامة من دون تدخلات ووعود ووعيد، وتاليًا باختيار حكّامه ومحاسبتهم لدى الاقتضاء. وحتى اليوم لم يفكّر أحد في وضع قانون انتخاب عادل وثابت يأتي بالنتيجة المطلوبة. ولكن لبنان إذا استمرّ في هذا الوضع المخزي، فستستمر الهجرة تبتلع أبناءه، وسيأتي يوم، لا نتمناه، يُقال فيه كان لبنان الذي عرفناه حرًا سيدًا مستقلًا. والذين يدعون المحافظة عليه بإبقاء الوصاية عليه، يكونون هم مَن تسبّبوا بزواله. وإذا زال لبنان فالذين يطمعون بابتلاعه لن يكونوا سعداء، بل سيكونون هم الخاسرين. ولن يخسروا ما يجنونه من فوائد منه مادية ومعنوية فقط، بل ستنتقل العدوى إليهم، وهذا ما لا نتمناه لهم.

هناك مَن يقول من اللبنانيين، لأغراض لا تخفى على أحد، إن الجيش السوري لن يذهب من لبنان ما دام الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي قائمًا. ومَن يدري متى سينتهي هذا الصراع، وقد مرّ عليه نصف قرن، وليس ما يدل على أنه سينتهي في القريب العاجل. ولكن الواقع، الذي لا جدال فيه، ان لبنان ازدهر واستقامت أحواله على مدى ربع قرن، رغم كل الصعوبات، قبل أن يدخله الجيش السوري.

وبعد، هل مَن يستطيع اليوم أن يقول ما إذا كان الجيش السوري في لبنان قد أعاد انتشاره؟ وإلى أي مدى؟ وما هو العديد المرابط منه حاليًا في لبنان؟ وإلى

أي زمن؟ وهناك مَن يطيب له التأكيد أن الحاجة ستبقى ماسة إليه حتى ولو انتهى هذا الصراع، وذلك خلافًا لما نصّ عليه اتفاق الطائف، وكل المواثيق والأعراف. إن هذا القول يقضي نهائيًا على استقلال لبنان وسيادته، لأن بقاء الجيش السوري فيه وما يتفرع عنه من أجهزة تهيمن على الحياة السياسية يمنع ممارسة الحياة الديمقراطية فيه، ويقضي بالتالي على الحريات. ولبنان والحريات صنوان. ولكن لن يبقى الفاسدون والمفسدون من لبنانيين وسوريين –والكلام ليس لنا– يستغلون الوجود العسكري السوري في لبنان لتقاسم المغانم على حساب إفقار الشعب اللبناني، وتقويض نظام لبنان. فهذا يؤذي سورية ولبنان معًا. وأفضل حل لهذه الحالة الشاذة، تمكين لبنان من القيام بمسؤولياته بذاته، وتدبير شؤون بيته بنفسه، على أن يكون هناك تنسيق بينه وبين سورية في الأمور المشتركة، وهذا اقتناع منا ثابت شأن أخوين يسكن كل منهما بيته ويتعاطى أموره الذاتية، دون أن يتدخّل أحدهما في أمور الآخر، وفقًا لأصول العلاقات بين الدول.

ونحن نؤمن أن مستقبل لبنان واستقلاله رهن بإرادة أبنائه وإيمانهم وتضامنهم ووقوفهم بجانب الحق بجرأة، وهذا ما نعهده فيهم. لذلك، ورغم كل الصعوبات التي عرضناها والأزمات التي يعيشها الشعب اللبناني، لا يمكننا إلا أن ندعو هذا الشعب، بكل فئاته، إلى أن يعزّز ثقته بوطنه وبنفسه، وأن يوحّد صفوفه ويتضامن تضامنًا أخويًا لإعادة لبنان إلى ما كان يحتله من مكانة في مجموعة الدول الحرة السيّدة المستقلة.

هذه، يشهد الله، قولة حق وصدق، لتسلم الأخوّة وتحلو الحياة» (انتهى النداء الثاني لمجلس المطارنة).

(بعد ستة أيام من هذا البيان، حدثت تفجيرات ١١ أيلول في نيويورك وواشنطن. ومن تداعياتها في لبنان، على مدى نحو شهرين، في ما يتعلق بالموقف المسيحي المعبّر عنه عمومًا في البيان المذكور، أن الشخصيات والأحزاب والقوى السياسية المسيحية التزم قسم منها الصمت والترقّب وأيّد القسم الآخر الخطاب السياسي للدولة، وخاصة للرئيس العماد إميل لحود إزاء أهم الموضوعات الخلافية التي كانت مطروحة قبل ١١ أيلول: الوجود العسكري السوري، إرسال الجيش إلى الحدود، تحرير مزارع شبعا بالطرق الدبلوماسية أو بالمقاومة، العفو عن الدكتور سمير جعجع، تسهيل عودة العماد ميشال عون).

الجنوب

نبذة تاريخية

تعريف عام: يمتد الجنوب اللبناني من النهر الأولي شمالًا (مدخل مدينة صيدا من جهة الساحل الشمالي) حتى الناقورة عند الحدود مع فلسطين جنوبًا، ومن البحر الأبيض المتوسط غربًا حتى مشارف البقاع عند بلدة مشغرة. ويعتبر سهل الخيام في الجنوب امتدادًا لسهل البقاع.

مساحة الجنوب حوالى ٢٠٠٠ كلم٢ (١/٥ مساحة لبنان)، وسكانه حوالى ٨٠٠ ألف نسمة (١/٤ سكان لبنان).

يُقسم الجنوب إلى أربع مناطق:

- المنطقة الساحلية التي تمتدّ على طول الساحل من الأولي إلى الناقورة، ومن شاطئ البحر حتى ارتفاع ٣٠٠م.
- المنطقة الوسطى التي تمتد في موازاة المنطقة الساحلية ارتفاعًا ما بين ٣٠٠ و٥٠٠م.
- المنطقة الجبلية التي تعتبر امتدادًا لسلسلة جبال لبنان الغربية (جزين، كفرحونة، الريحان...).
- المنطقة الداخلية (سهل الخيام) التي تعتبر امتدادًا لسهل البقاع.

إداريًا، يقسم الجنوب اليوم إلى محافظتين: محافظة الجنوب ومركزها مدينة صيدا، ومحافظة النبطية ومركزها مدينة النبطية.

«ينتمي سكان الجنوب، بغالبيتهم، إلى أصول عربية، وتتحدر قلة منهم من أصول تركية وفارسية وأوروبية، بالإضافة إلى أن كثيرًا من عائلات السواحل من أصل مغربي.

«وينتمي معظم المسلمين في الجنوب إلى الطائفة الشيعية على المذهب الجعفري، وبقية المسلمين من الطائفة السنية ويقيم معظمهم في المدن الساحلية (صيدا)، وهناك قلة ضئيلة من الدروز. أما المسيحيون فهم قلة ويقيمون في الداخل بمعظمهم (المسيحيون أقلية في الجنوب عمومًا، أكثرية في بعض مناطقه، خاصة الجبلية والداخلية).

«وخلال بقاء الصليبيين ما يقرب من مئتي عام في هذه البلاد، حدث تمازج وتزاوج بينهم وبين السكان. كما أن قلة من الصليبيين آثرت البقاء في البلاد وعدم الانسحاب إلى أوروبا، عندما انتهى المد الصليبي، وقام هؤلاء بالاندماج مع السكان تدريجيًا (...) وهذا الجيل الذي نشأ من التزاوج بين السكان المحليين وبين الصليبيين عُرف باسم «بولين» Poulain، وأفراده لهم ملامح أوروبية من بياض البشرة وزرقة العينين وشقرة الشعر، وأكثر ما يبدو هذا في مناطق معينة من الجنوب مثل يحمر وشقرا والنبطية الفوقا.

«وقد تمذهب الصليبيون الذين بقوا في هذه البلاد بمذاهب المناطق التي وُجدوا فيها، فتشيّع بعضهم، وتسنّن البعض الآخر، بينما مال الآخرون إلى المذاهب المسيحية المحلية مثل المارونية والأرثوذكسية والروم الكاثوليك وغيرهم» (د. طلال المجذوب، مجلة «تاريخ العرب والعالم»، العدد ١٤٧، كانون الثاني – شباط ١٩٩٤، ص١٢٤).

ما يكاد اللبناني اليوم، من أي منطقة كان أو إلى أي مذهب ديني أو ولاء سياسي انتمى، يتلفّظ بمفردة «الجنوب» أو «الجنوبي» حتى تتبادر إلى ذهنه وذهن سامعه، أو تقترن المفردة بدماثة الخلق، ولطف المعشر، وطاقة التحمّل والصبر، والذكاء، والميل الشديد للدراسة والتعلّم، وحب شديد للأدب والمطالعة والثقافة وقدرة على قرض الشعر وسماعه، وتقترن خاصة بالوطنية والمقاومة والتحرير.

وعهد الجنوب بالثقافة والعلوم والصحافة والمقاومة قديم. فالمدارس الفقهية فيه تعود إلى أكثر من قرنين. ومن أوائل المدارس الحديثة المدرسة الانجيلية للبنات في صيدا (١٨٦٢) ومدرسة النبطية (١٨٦٤) التي أنشأها رضا الصلح، ومدرسة مار يوسف في صور (١٨٨٤)، ومدرسة الأرض المقدسة للآباء الفرنسيسكان في صور (١٨٦٨) ومدارس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في صيدا (١٨٧٩) ثم في النبطية.

وبدأت المطابع بالانتشار في جبل عامل منذ مطلع القرن العشرين، وكانت مطبعة العرفان في صيدا (١٩٠٩) أولى مطابعه. كما كان تأسيس مجلة «العرفان» في صيدا في العام نفسه أول قيام للصحافة الحديثة في الجنوب، ثم كانت جريدة «جبل عامل» (١٩١٢)، وجميعها أنشأها الشيخ أحمد عارف الزين.

وليس ممكنًا تعريف «الجنوب» من دون «المقاومة»، وأطولها وأعنفها وأجلّها المقاومة الأخيرة ضد العدوان الاسرائيلي الممتدة والمتواصلة طيلة نحو ثلث قرن. ومن نماذجها الأولى، في التاريخ الحديث والمعاصر، انتفاضة أبناء الجنوب عام ١٧٧١ في العهد العثماني وتعاونهم مع ظاهر العمر، وانتفاضة سكان صيدا سنة ١٨٨٢ ضد قائمقامها إحسان بك لتدخّله في انتخابات محكمة بداية صيدا، وفرق الوطنيين المسلحة لمقاومة الفرنسيين (١٩١٨–١٩٢٠) وكان أبرزها فرقة صادق حمزة التي ضمّت ١٥٠ مقاتلًا وغطت نضالاتها وعملياتها معظم جبل عامل، وفرقة أدهم خنجر الشهير التي اتخذت من قلعة الشقيف مركزًا لأعمالها العسكرية وفرقة محمود بزي في بنت جبيل. هذا فضلًا عن مؤتمر وادي الحجير برئاسة كامل الأسعد الذي أكّد دعمه حكومة فيصل العربية ورفض أي صورة من صور الانتداب أو الحماية الأجنبية؛ ثم انخراط الجنوب في القضية الفلسطينية.

قديمًا: عندما نقول «الجنوب»، في التاريخ القديم، إنما المعني يكون، في الدرجة الأولى، صيدا وصور، اللتان يرجع تاريخهما، بحسب ما يتوافر حتى الآن من معطيات آثارية (أقدمها آثار عصر الحجر والنحاس – حوالى ٤ آلاف سنة ق.م. في القطاع الجنوبي من مدينة صيدا) إلى ما لا يقل عن ٥ أو ٦ آلاف سنة، هذا إذا ما استثنينا العصور الحجرية القديمة والممثلة بمغارة عدلون.

لم تنقطع خلال هذه الألفيات الست (٤٠٠٠ ق.م. – ٢٠٠٠ ب.م. أي إلى أيامنا الحالية) الحياة النشطة أو تتوقف على أرض المدينتين، وما يجاورهما من مناطق الجنوب بطبيعة الحال. وكان لهما من الأهمية والشهرة في العصور القديمة ما للمدن التاريخية الكبرى. كما لم يقتصر نشاطهما فقط على الملاحة والتجارة ومختلف الصناعات والفنون الحرفية، بل شمل مجالات أخرى كعلم الفلك والرياضيات. ولا حاجة بنا إلى تكرار ما تحفل به كتب التاريخ القديم، من مدونات تؤكّد حضارة المدينتين، مكتفين بالتذكير بكتب القدماء: من هوميروس، الذي أتى على ذكر صيدا وصور مرارًا في الألياذة والأوذيسة؛ إلى هيرودتس، إلى ديدوروس الصقلي، إلى سترابون المعروفة عنه قولته الشهيرة: «وحتى الآن – أي القرن الأول ق.م. – يمكننا تلقّي العلم في صيدا وصور ليس في هذين العلمين فحسب (الفلك والرياضيات)، بل في جميع فروع الفلسفة الأخرى».

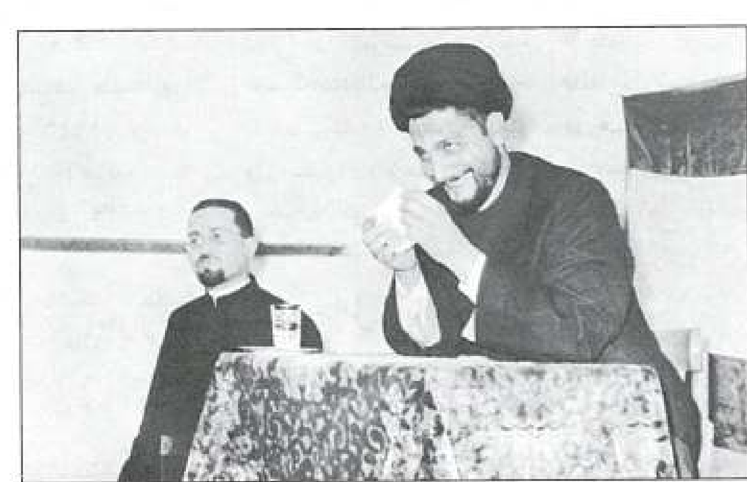
د. يوسف الحوراني، في كتابه «المجهول والمهمل في تاريخ الجنوب اللبناني» (دار الحداثة، ١٩٩٩)، يعرض في ربط تاريخي متسلسل لتاريخ الجنوب اللبناني في زمن الهكسوس، فيثبت أنه كان منطقة حضارية عرفت الكثير من التغيرات والازدهار، فانتشرت دور العبادة مقرونة بأسماء آلهة مصر القدماء. ويفرد الحوراني فصلًا كبيرًا تحت عنوان «النبي شيت الجامع» (أي الجامع بين لبنان ومصر)، وسُميت قرية النبي شيت على اسمه، مستشهدًا بالكثير من المؤرخين الثقاة، مثل المسعودي، ومخايل السوري، وابن الأثير وغيرهم ممن كتبوا عن نشأة شيت ابن آدم، وإناطة أبيه له في الكثير من المهمات والأعمال. ويؤكّد الحوراني ان الانسان أينما اتجه أو حل في أرض الجنوب فإنه «يكتشف أثرًا لحضارات، وبقايا آثار لمواقع مهمة في التاريخ، مثل تلك الكهوف الرائعة في وادي الزهراني». ويشير إلى ثلاث قرى شغلت باحثين ومؤرخين عالميين: رميش، عين داما، وحبوش. ويقول إن الأولى (رميش) كانت موقعًا أثريًا مهمًا في عهد الإله «كورا» والإله «مول» اللذين ينتميان

للكنعانيين وللحوريين. والثانية تحمل إسم الإله «داما»، وفيها موقع أثري مهم «ورد ذكره لدى يشوع، باعتباره مدينة حصينة في أرض نفتالي»، وقرية حبوش على اسم الآلهة «حبوش» بحسب ما ورد في مجلس آلهة الحوريين في شمال سورية».

المسيحية في الجنوب (كنيسة الجنوب):

«الجنوب موطئٌ للمسيح منذ فجر المسيحية. وقد زار السيد المسيح صور وصيدا (متى ١٥/٢٥) وكذلك منطقة مرجعيون قرب نبع بانياس (على سفح جبل الشيخ)، حيث أسّس هناك الكنيسة حين قال لبطرس: «أنت الصخرة وعلى هذه الصخرة أبني كنيستي» (متى ١٦/١٨)، وقد كان إسمها آنذاك قيصرية فيليبس، وأيضًا حين ألقى موعظة الجبل كان جمع من صور وصيدا حاضرين. وقد مرّ الرسول بولس على مدينة صور سنة ٥٨، حيث مكث أسبوعًا مع الجماعة المسيحية الأولى (أعمال الرسل ٢١/٣)، وإلى صيدا، بعد اعتقاله أسيرًا إذ رفع دعواه إلى قيصر روما واقتيد مكبّلًا بالسلاسل من فلسطين إلى روما (أعمال الرسل ٢٧/٢) وقد عرّج بإذن من القائد الروماني يوليوس وقتئذ على صيدا وسُمح لكنيسة صيدا أن تستضيف بولس الأسير. وهذه دلائل تاريخية على نشوء المسيحية منذ القرون الأولى، وحفظ لنا المؤرخ إفسابيوس أسماء أساقفة صور وصيدا ومرجعيون...» (الأب – المطران في ما بعد – سليم غزال، مجلة «تاريخ العرب والعالم»، العدد ١٤٧، كانون الثاني – شباط ١٩٩٤، ص١٠).

والمعروف انه ما إن انتهى القرن الميلادي الأول حتى كانت المسيحية قد تخطت حدود فلسطين واجتاحت الأقاليم الشرقية (سورية وآسيا الصغرى) من الامبراطورية الرومانية، رغم الاضطهاد الروماني الوثني. وبعد زوال هذا الاضطهاد (ابتداءً من القرن الرابع)، أصبحت المسيحية الديانة الرسمية للدولة، وازدهرت ازدهارًا عظيمًا. فأعاد الأسقف يولينوس بناء كنيسة صور في العام ٣٠٣، وقد فاقت بجمالها كنائس فينيقيا جميعها. واشترك الأسقف ثاوذوروس في المجمع المسكوني الأول عام ٣٢٥ المنعقد في عهد قسطنطين الكبير الذي أمر ببناء برج عظيم قرب مغارة سيّدة المنطرة في مغدوشة. ويذكر المؤرخ أسد رستم (في كتابه «تاريخ كنيسة أنطاكية»، ج١، ص٣٥٦) «أن مجمعًا مقدسًا عقد في مدينة صيدا خريف عام ٥١٢ على عهد الامبراطور أنسطاسيوس وشارك فيه ثمانون أسقفًا...».



الإمام موسى الصدر محاضرًا في دار العناية، وبدا إلى جانبه الأب (المطران ابتداءً من ٢٠٠١) سليم غزال في العام ١٩٦٣ (إميل اسكندر، «إطلالة على كنيسة الجنوب»، ص٦٠).

في العهد العربي – الإسلامي، ومع اتساع نفوذ الأتراك والأعاجم من فرس ومغول، اشتدت النعرات الدينية والعصبية وكثرت القيود والاضطهادات على المسيحيين، الذين استمروا، رغم ذلك يسهمون برفع مداميك حضارتهم، الحضارة العربية، خاصة من خلال التأليف والنقل والترجمة والأعمال الديوانية.

في العهد الصليبي، ساءت أوضاع مسيحيي الشرق عمومًا لما أثارته الحملات الصليبية من نعرات دينية بين المسلمين والمسيحيين. فبعد «خراب مدينة عكا سنة ١٢٩١ أضحت مدن الساحل خرابًا ولم يبقَ فيها إلا نزر قليل من المسيحيين. وفي هذا الصدد يذكر السائح كوتوفيكس حين زار مدينة صيدا في العام ١٥٩٨ انه وجدها خرابًا ولم يبصر فيها سوى حفنة من المسلمين والدروز والنصارى» (إميل اسكندر، «إطلالة على كنيسة الجنوب»، ١٩٩١، ص١٩؛ نقلًا عن تاريخ مدينة صيدا، منير خوري، ج٧).

لكن مع تولي الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير زمام الحكم في الإمارة، بعد مضي عقود قليلة على بداية العهد العثماني، خصّ مدينة صيدا بعناية كبيرة، ما جعلها مركزًا تجاريًا مهمًا. ولما كان الأمير على جانب من التسامح الديني، «فقد تدفّق على مدينة صيدا ومنطقة الشوف سيل من الهجرات المسيحية، كالموارنة الذين قدموا من شمال لبنان، والروم الملكيين من جهات طرابلس وعكار والكورة وحوران والشام. وفي هذا العهد، انتقل أول بطريرك ماروني من بشري إلى الشوف وهو البطريرك يوحنا مخلوف الإهدني بعد مضايقات شديدة من الشدياق خاطر الحصروني، حيث حلّ في مزرعة مجدل معوش التي بنى فيها دارًا وكنيسة على إسم السيدة العذراء؛ وفي عهده، تمّت سيامة أول أسقف ماروني على مدينة صيدا هو المطران يوسف العاقوري في العام ١٦٢٦، وبعده تعاقب على كرسي صيدا عدد من الأساقفة...» (إميل اسكندر، مرجع مذكور آنفًا، ص١٩-٢٠؛ نقلًا عن تاريخ المطران الدبس).

ويوجز الأب - المطران في ما بعد - سليم الغزال (في مجلة «تاريخ العرب والعالم»، عدد ١٤٧، ١٩٩٤، ص١١-١٢) وضع كنيسة الجنوب، بقوله:

«١ - الروم الملكيون: من سنة ١٦٠٤ جدّدوا السلطة الأسقفية فقد عاد لرئاسة كهنتهم مطارنة أولهم أغناطيوس عطية مطران صور وصيدا، وكانوا طائفة واحدة حتى انقسامها سنة ١٧٢٤ إلى: (أ) روم كاثوليك و (ب) روم أرثوذكس. وأصبح لكل طائفة أسقفها ومؤسساتها إلى يومنا هذا. في صيدا ذاتها بناء الكنيسة الواحدة (مار نقولا) مقسومة إلى شطرين يفصل بينهما حائط لا يزال قائمًا.

«(أ) الروم الكاثوليك جعلوا من الجنوب ثلاث أبرشيات، صور وصيدا ومرجعيون (بانياس).

«(ب) الروم الأرثوذكس الذين جعلوا أبرشية واحدة على الجنوب باسم صور وصيدا ومرجعيون وحاصبيا وراشيا، ومقرّها الأساسي مرجعيون.

«٢ - الموارنة: قسموا الجنوب إلى أبرشيتين صور وصيدا: أول أسقف ماروني أصيل سنة ١٨٣٧ عبد الله البستاني، ومن قبل كان الجنوب نيابة بطريركية.

«٣ - الانجيليون: أول دخولهم إلى الجنوب بعد تسرّب التعاليم البروتستانتية إلى مسيحيي الجنوب، فنشأت أول جماعة منهم في حاصبيا حوالي السنة ١٨٤٤ (أسد رستم، ج٣، ص١٩٣) ثم في صور وصيدا والمية ومية والنبطية، حيث تعاطت إرسالياتهم التبشير وإنشاء المدارس».

هذا وتنتشر في الجنوب عشرات الرهبانيات والأديرة والمؤسسات الاجتماعية والمزارات والمدارس والمعاهد المسيحية، عدا عن عشرات الكنائس الأثرية والحديثة... «ولا ننسى أن المؤسسات التربوية والاجتماعية كانت لخدمة أبناء الجنوب دون تفرقة، فنما على شجرتها شخصيات ومثقفون لعبوا دورهم الوطني والإنساني» (الأب - المطران - سليم غزال، مرجع مذكور، ص١٣).

جبل عامل وبلاد بشارة، الجنوب

الاسم: الرأي الغالب لدى المؤرخين أن الجنوب سُمّي «جبل عامل» أو «جبال عاملة» نسبة إلى «عاملة بن سبأ»، وهي إحدى القبائل العربية التي ظهرت على مسرح التاريخ بعدما انتقلت من اليمن إثر انهيار سد مأرب. أما انتقالها إلى الجنوب فكان في أعقاب اشتراكها في حرب زنوبيا ملكة تدمر ضد الرومان وهزيمة زنوبيا في هذه الحرب. فانتشرت قبيلة عاملة في هذا الجبل وبسطت نفوذها عليه تحت الحكم الروماني البيزنطي، وباسمها سُمّيت المنطقة، وأُطلق على سكانها إسم «العامليين».

هذا هو القول الذي يبدو غالبًا لدى المؤرخين العامليين وسواهم.

ثمة أقوال أخرى تدور حول إسم «جبل عامل» أو «عاملة»، من بينها أن عاملة هي بنت مالك بن وديعة (من العصر الجاهلي)، وأن إسم عاملة قد ورد للمرة الأولى في النصوص الآشورية، وأنها عرفت في القرن الثامن ق.م. (صافي عبد المرتضى حبحاب، «عين قانا، قرية وتاريخ»، دار الخلود، ط١، ٢٠٠٠، ص١٥-١٦).

وقد ورد إسم «جبل عامل» في كتب التاريخ الكبرى أكثر من مرة. فذكره اليعقوبي، وابن الأثير في الكامل، وأبو الفدا، وياقوت في معجم البلدان. ومرّ به الرحّالة ابن جبير، وابن بطوطة، وناصر خسرو الفارسي. ولم يذكر أحد من هؤلاء شيئًا يذكر عن أحوال سكانه وحكامه.

أما تسمية «بلاد بشارة»، فالأقوال فيها متضاربة: فمن هذه الأقوال أنه الأمير بشارة بن معن، ومعن أسرة عربية حكمت لبنان من ١٥١٦ إلى ١٦٩٧. وقد نُقض هذا الرأي، إذ لم يُعرف في سلسلة أمراء آل معن مَن اسمه بشارة. «ومنهم من قال إنه بشارة بن مقبل القحطاني. وهذا القول انفرد به العلّامة المؤرّخ الشيخ علي سبيتي (...) ولم نرَ لهذا الاسم ذكرًا في ما لدينا من المؤلفات التاريخية، ولم يذكر العلّامة السبيتي المصدر الذي نقل عنه (...) والمعول عليه والأقرب إلى الصحة انه الأمير حسام الدين بشارة بن أسد الدين بن مهلهل بن سليمان بن أحمد بن سلامة العاملي (...) وهو من أمراء الدولة الصلاحية الكردية حضر مع الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب...» (محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، دار النهار، ط٣، ١٩٩٨، ص٢٨).

بقي إسم «جبل عامل» و «بلاد بشارة» الإسم المعتمد حتى الاحتلال الفرنسي (١٩١٨)، وإعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠) حيث طُمس هذا الإسم واعتمد مكانه «الجنوب» (جنوب لبنان).

الإسلام والتشيّع في جبل عامل: ذكر بعض المؤرخين في تاريخ جبل عامل، «أنه بعد ذروة الفتح العربي (الإسلامي) في الشام سنة ٦٣٤ وانتشار الدين الإسلامي الحنيف، انتقل أبو ذر الغفاري - وهو أحد أصحاب النبي محمد - إلى الشام حيث عاش زمنًا اختلف المؤرخون في تحديد مدته، فاستطاع أبو ذر خلاله نشر مذهب الموالاة للإمام علي بن أبي طالب. فتكاثر الإماميون، وتجذر التشيّع في جبل عامل كمذهب لا يزال سائدًا حتى اليوم. وقيل أيضًا إن التشيّع عمومًا هو حجازي - عراقي، قديم المنبت في الأساس، انتشر في جبل عامل بوافد سكاني وثقافي بعدما ازداد التنقّل والترحال من البلاد الإسلامية، فانتقلت إلى جبل عامل، وبشكل تدريجي، بعض القبائل العربية التي حملت معها أفكارها الدينية والثقافية، وتركت آثارها إلى يومنا هذا (...) كما تحدث التاريخ عن قوى عديدة توالت على جبل عامل بدءًا من الأمويين حتى الصليبيين الذين احتلوه في القرنين ١١ و١٢، واهتزت سلطتهم على يد صلاح الدين الأيوبي، ثم خلفهم المماليك الذين حلوا في القرن ١٣، وسيطروا على البلاد، وكان من سياستهم أنهم جرّدوا حملة ضد منطقة كسروان في جبل لبنان عام ١٢٩١، ثم تكررت ثلاث مرات في عامي ١٣٠٢ و١٣٠٥، فشهد جبل عامل حركة نزوح سكانية إليه من شيعة كسروان، مما ساهم في توسيع الحركة الاستيطانية فيه» (صافي عبد المرتضى حبحاب، مرجع مذكور آنفًا، ص١٦).

التاريخ السياسي لجبل عامل قبل سقوط المنطقة في يد العثمانيين: لم يحظ جبل عامل بتأريخ محلي له يتناول تلك المرحلة (الإسلام

والتشيّع – مطلع القرن ١٦) كما حظي بذلك جبل لبنان عمومًا أو مناطق أخرى. والغالب على الظن في أسباب ذلك «انه لم يكن له (جبل عامل) وضع سياسي خاص في تلك العصور. ويعود السبب في ما نرى إلى السياسة الغاشمة التي كانت تدور في عهد الدولتين الأموية والعباسية حول الشدة والضغط على اليمانيين والعلويين. وبنو عاملة يمانيون نسبًا وقبيلًا وعلويون مذهبًا وسياسة (...) فبقي بنو عاملة يعيشون في جبالهم تحكمهم أسر منهم على طريقة الإقطاعات شأن أكثر حكومات ذلك العهد (...) والمفهوم من أقوال المؤرخين ان دخول نظام الحكم الإقطاعي إلى جبل عامل كان في القرن الثالث عشر. على أننا لم نقف من أخبار حكّامه في ذلك العصر على غير ما ذكرناه آنفًا بإيجاز عن الأمير حسام الدين بشارة بن أسد الدين العاملي. ومن هذا الأمير انتقلت إمارة البلاد إلى آل وائل. وكانت تنازعهم الحكومة (الحكم) أسرتان هما آل سودون وآل شكر» (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفًا، ص٣٣–٣٤، ٣٦).

وآل وائل (آل علي الصغير في ما بعد) يعودون إلى جدهم الأول «محمد بن هزاع الوائلي قدم من بادية نجد في عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي بجيش من أعراب قبائله إلى ديار بني عاملة وأميرها يومئذ بشارة بن مقبل القحطاني فاشتبك معه في حرب ضروس انتهت بظفر الأول واستيلائه على البلاد. وعلى هذا تكون حكومة (حكم) آل وائل التي أُطلق عليها في الدور الثاني (أي في المرحلة التي ابتدأت مع سيطرة العثمانيين) حكومة آل علي الصغير بدأت في الدور الأول من تاريخ جبل عامل، أي قبل دخول سورية تحت الراية التركية العثمانية» (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفًا، ص٣٦).

وبعد أن يتكلم محمد آل صفا عن الحكم الوائلي، وحكم آل سودون وآل مشطاح وآل شكر، في الدور الأول (أي إبان الفترة السابقة مباشرة لبدء الحكم العثماني)، ويخصّص فصلًا عن مشاهير آل علي الصغير، آل وائل وصولًا إلى كامل بك الأسعد، المتوفي عام ١٩٢٤ (من ص٣٦ إلى ٦٦)، ينتهي إلى الخلاصة التالية (ص٦٦):

«... إن حكومات (حكم) جبل عامل الوطنية في الدور الأول (قبل العثمانيين) تنحصر منذ عرف العهد الإقطاعي في هذه البلاد بأسر أربع:

١ – الأسرة البشارية نسبة إلى الأمير بشارة.
٢ – الأسرة السودونية نسبة إلى آل سودون.
٣ – الأسرة الشكرية نسبة إلى آل شكر.
٤ – الأسرة الوائلية الصغيرية نسبة إلى الأمير محمد بن هزاع، ثم لأحد أحفاده علي الصغير بن حسين بن أحمد بن مشرف الوائلي القحطاني.

وقد انقرضت الأسرتان البشارية والسودونية ولم يبق منهما أحد معروف. وأما الأسرة الوائلية التي أطلق عليها في الدور الثاني (أيام العثمانيين) إسم آل الصغير فقد نمت ورسخت قدمها في البلاد وكثرت فروعها وأنصارها، ولعبت دورًا مهمًا في سياسة جبل عامل».

جبل عامل في أيام العثمانيين (١٥١٧–١٩١٨): تبدأ هذه المرحلة عندما دانت سورية للأتراك العثمانيين بعدما كانت تابعة لمصر في عهد دولة المماليك البرجية إثر معركة مرج دابق قرب حلب.

«أما حالة الشيعيين في عصر الترك فنقول بالإجمال إنهم لم يكونوا أسعد حالًا وأنعم بالًا من بقية الطوائف وأهل المقاطعات. بل كانت وطأة الترك عليهم أشد وقعًا، وظلمهم أعظم أثرًا... بسبب الفروق المذهبية والتعصّب الديني. فنكلوا بعلمائهم. واستحلّوا دماءهم. وشتتوا شملهم. وصادروا مكاتبهم. وجعلوا مؤلفاتهم طعامًا للنار. وساروا بالبلاد على سياسة الإفقار والتدمير وجمع الأموال. وأعظم نكبة حلّت بأبناء الشيعة في عهد الدولة العثمانية كانت في عصر سليم الأول الذي أصابت شروره الشيعيين المقيمين على الحدود الايرانية... ومدينة حلب وكان معظم أهلها من الشيعة الإمامية فقتل منهم مقتلة عظيمة، وجلا مَن بقي منهم إلى الضواحي في جهات أدلب. وهاجر بعضهم إلى جبل عامل فتوطنوه...» (محمد جابر آل صفا، ص٧٥–٧٧).

حروب أهلية غذّاها الأتراك العثمانيون: لم يكف العامليين الشيعيين جور الأتراك واضطهادهم لهم حتى استعانوا عليهم بأهل الإقطاعات المجاورة من أنصارهم: لبنانيين من الشمال، وبدو فلسطين (الهنادي والهوارة) من الجنوب والشرق. فكانت حروب دامية ومعارك، أبرزها (ذكرها العلّامة اللغوي الشيخ علي السبيتي في مجلة العرفان، المجلد الخامس، صفحة ٢١، وأعاد ذكرها محمد جابر آل صفا، في كتابه المذكور، ص٨١–٨٣): معركة أنصار مع الأمير ملحم بن معن (١٦٣٨)، ومعركة النبطية (١٦٦٦)، ومعركة وادي الكفور (١٦٦٧)، ومعركة أنصار الثانية مع الأمير ملحم بن الأمير حيدر الشهابي (١٧٣٤)، ومعركة ميس ومرج قدس مع سليمان باشا العظم (١٧٤٣)، ومعركة أنصار الثالثة في السنة ذاتها مع الأمير ملحم الشهابي، ومعركة مرج عيون (١٧٤٤)، ومعركة رأس العين، ومعركة طير سمنا مع ظاهر العمر (١٧٦٦)، ومعركة دير قانون مع الأمير ملحم الشهابي (١٧٥٠)، ومعركة في فلسطين مع علي الظاهر (١٧٦٥). «هذا ما ذكره العلّامة السبيتي وغيره من مؤرّخي جبل عامل ولم يذكر أحد منهم تفصيلًا وافيًا عن هذه المعارك سوى قولهم إن الحرب كانت سجالًا وأن كفة النصر في معظمها كانت أميل إلى جهة الشيعيين منها إلى جهة أخصامهم، خلا المذبحة التي وقعت في قرية أنصار في سنة ١٦٣٨، وفيها دخل الأمير ملحم بن معن قرية أنصار بحجة التفتيش على خصمه الأمير علي علم الدين. دخلها دخول مسالم ولما استأمن القوم أمر بهم فذبحهم عن آخرهم في المرج المعروف للآن بمرج الدجاج. وكان عدد القتلى ١٦٠٠ قتيل وأباح البلدة ثلاثة أيام (...) ولقد كان توالي تلك

الحروب أن خلق منهم... شعبًا حربيًا باسلًا...» (محمد آل صفا، ص٨٢–٨٣).

الإقطاع في جبل عامل: وجه الاختلاف للإقطاع في جبل عامل عن باقي الإقطاع في المناطق اللبنانية (في العهد العثماني) أنه لم يقع خلاف يذكر بين الزعماء الإقطاعيين في جبل عامل أو منافسات على الحكم تذكر. فعند كل خلاف، كان العامليون يلجأون إلى تحكيم كبار الزعماء في فضّه، كما كانوا يكنون احترامًا كبيرًا لسلطة المجتهدين من كبار العلماء الذين إليهم كان يرجع القضاء وفصل الخلاف بين الناس، وكانت فتاويهم حكمًا مبرمًا ولو جاءت لغير مصلحة الزعيم الإقطاعي؛ وكانوا منصرفين للفقه والتدريس والإرشاد، وعاشوا عيشة الزهد والقناعة.

أول حاكم إقطاعي على جبل عامل ذكره التاريخ هو حسام الدين بشارة بن أسد الدين العاملي الذي كان معاصرًا للملك صلاح الدين يوسف بن أيوب. ولما انقضى عهده، ورثه محمد بن هزاع الوائلي، ثم كانت السمة الإقطاعية الغالبة في جبل عامل هي سمة الوفاق عمومًا بين الزعماء. وكل زعيم إقطاعي حر في مقاطعته، لا سلطة فوق سلطته ولا رقيب على أعماله سوى سلطة العلماء، وكانت الرسوم التي تتقاضاها الدولة منه مقطوعة. وكانت المقاطعات مقسمة، في أغلب الأحيان إلى: مقاطعة الشقيف، والشومر، والتفاح في الشمال؛ وجبل هونين، وجبل تبنين، وساحل المعركة، وساحل قانا، وساحل صور في الجنوب. المؤرّخ حيدر رضا الركيني دوّن أحداث الفترة الواقعة بين ١٧٤٩ و١٨٣٢ (حقق كتابه د. أحمد حطيط وأعطاه عنوان «جبل عامل في قرن ١٧٤٩–١٨٣٢»، ونشره دار الفكر اللبناني، بيروت ١٩٩٧)، ومما ذكره معلومات عن الإقطاع في جبل عامل، وعن توزّع السلطان والنفوذ بين العائلات الإقطاعية الثلاث: بنو منكر، بنو صعب، وبنو علي الصغير؛

وكذلك معلومات عن الضرائب وعن العلاقات بين الأسر الإقطاعية والصراعات بينها.

سقط الحكم الإقطاعي في جبل عامل، للمرة الأولى، في عصر الجزّار الذي حكم البلاد بأشدّ أنواع القساوة، واستردّه (الحكم الإقطاعي) فارس الناصيف بدعم من سليمان الباشا وبعده عبد الله باشا. وعاد وسقط للمرة الثانية مع الفاتح المصري ابراهيم باشا (١٨٣٢) الذي ألحق جبل عامل بجبل لبنان.

وكثرت الحروب والثورات في جبل عامل دامت عشر سنين إلى أن تمّ جلاء المصريين. فعاد إقطاع آل صعب وآل منكر وآل علي الصغير إلى سنة ١٨٦٣ حيث بدأ الأتراك تطبيق نظام المتصرفية في جبل لبنان، وألغوا حكم الإقطاع في جبل عامل وحكموه حكمًا مباشرًا إلى أن كانت هزيمتهم العسكرية في نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨).

فقهاء جبل عامل (قبيل وإبان العهد العثماني):

استعانت الدولة الصفوية بفقهاء الشيعة لنشر المذهب الشيعي في أنحاء إيران. ومعظم هؤلاء الفقهاء كانوا، في المرحلة الأولى التأسيسية من العلماء العرب الذين استقدموا من العراق والبحرين وبلاد الشام، وبصورة خاصة من منطقة جبل عامل في لبنان.

أول الفقهاء العامليين، الذين عملوا في خدمة الدولة الصفوية، نور الدين الكركي (١٤٤٦–١٥٣٤) الملقّب بالعاملي الكركي. درس في مدرسة إمامية في البقاع، ثم قصد مصر. وفي ١٥٠٩، لبّى دعوة من الشاه اسماعيل في أصفهان، ثم قصد هراة، ثم مشهد. وأعطاه الشاه صلاحيات مطلقة لإدارة العمل الحكومي في المجال الديني. واعتبر مؤسّسًا للمدرسة الصفوية الشيعية.

في العهد العثماني، وبعد السلطان سليمان القانوني، المعروف بإصداره لتشريعات استوعبت العلماء والفقهاء في سلطات محلية، «بدأت الدولة بالرسميات وأخذت تلقي الشغب بين العلماء وذلك برتب اخترعتها لهم وجرايات أدرّتها عليهم، فزادت لأجل هذه النفقات الضرائب والخراج على الأمة وكثر التنافس بينهم. وقلّ القوّالون بالحق من رجال العلم، وأنشأ معظمهم يدلسون ويوالسون ويمتدحون السلطان مهما ضلّ وغوى، وسهل بعد ربط العلماء بروابط الرتب والرواتب أن يستصدر السلاطين فتاوى بقتل الأبرياء لمن تغضب عليهم الدولة» (د. وجيه كوثراني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٤٧، ١٩٩٤، ص٧٧؛ نقلًا عن محمد كرد علي، خطط الشام، ج٢، ص٣٣٤).

ويتابع د. وجيه كوثراني (المرجع المذكور، ص٧٨–٧٩): «وأما بالنسبة إلى الشيعة فقد تعرّضوا لردود انتقامية عنيفة من قبل السلطات العثمانية، لا سيّما عندما كان يحتدم الصراع الصفوي – العثماني، ويتعرض الشاهات الصفويون للسكان السنّة في ايران (...) عانى المسلمون الشيعة من العرب ولا سيّما في بلاد الشام وفي جبلهم التاريخي الأساسي – جبل عامل – من حالة القلق والخوف والحذر. الأمر الذي دفعهم أكثر فأكثر إلى ممارسة «تقية» تقضي بعدم الإعلان عن معتقدهم في مسألة الإمامة (وهو المعتقد الذي يؤدي عمليًا إلى اعتبار السلطات القائمة غير شرعية)، وذلك بهدف الانخراط في الاجتماع السياسي القائم والتعايش مع السلطات القائمة حفظًا للنظام العام ووحدة الجماعة واستمرارية المعتقد.

«أما فقه الشيعة الإمامية الذي تبلور على يد العلماء الأوائل (الكليني، المفيد، الرضي، المرتضى، الطوسي، الحلي...)، فقد استمرّ يدرّس في المدارس الدينية العديدة المنتشرة آنذاك في جبل عامل، والتي كان أهمها جزين وجبع (جباع)، وميس... وكان قد سبق لأحد الفقهاء العامليين محمد بن مكي الجزيني (١٣٣٣–١٣٨٤) أن وضع مجموعة كبيرة من المؤلفات، كان أهمها الموسوعة الفقهية المسمّاة بـ«اللمعة الدمشقية».

«وتقدّم ثقافة محمد بن مكي الجزيني وممارساته، كفقيه مرجع في المجتمع، أنموذجًا توحيديًا ومنفتحًا على كل التيارات والمذاهب والمدارس الإسلامية، مع المحافظة على خط الاستقلال عن مظاهر السلطان، وفقًا لما تقتضيه عقيدته في مسألة الإمامة، ويتأكّد هذا الخط مع زين الدين ابن علي الجبعي...».

وزين الدين بن علي الجبعي (نسبة إلى بلدته جباع، توفي ١٥٥٨) المعروف بغزارة علمه وسعة اطلاعه والملقّب بـ«الشهيد الثاني»، فإن ثمة تفسيرًا لمقتله «مستقى من مصدر فارسي رواه السيد محسن الأمين في «أعيان الشيعة»، يؤكّد على هذا السياق الذي نشير إليه وخلاصته أنه في سنة ٩٦٥هـ، في أواسط سلطنة الشاه طهماسب الصفوي استشهد... الشيخ زين العاملي. وكان السبب في شهادته أن جماعة من السنيين قالوا لرستم باشا الوزير الأعظم للسلطان سليمان ملك الروم أن الشيخ زين الدين يدّعي الاجتهاد، ويتردّد إليه كثير من علماء الشيعة ويقرأون عليه كتب الإمامية، وغرضهم بذلك إشاعة التشيّع، فأرسل رستم باشا الوزير، في طلب الشيخ زين الدين، وكان وقتئذ بمكة المعظمة فأخذوه من مكة وذهبوا به إلى استنبول، فقتلوه فيها من غير أن يعرضوه على السلطان سليمان» (السيد محسن الأمين، «أعيان الشيعة»، ج٣٣، ص٢٩٢؛ ونقله د. وجيه كوثراني، مرجع مذكور آنفًا، ص٨١).

وإثر مقتل زين الدين، جرت هجرة جماعية من جبل عامل، كان في عدادها بهاء الدين العاملي (وكان صبيًا وتلميذًا لزين الدين في المدرسة النورية في بعلبك) الذي اصطحب والده إلى إيران، حيث تابع دراسته على جماعة من شيوخ ايران، ثم تقلد منصب مشيخة الإسلام لمدينة أصفهان. «والراجح أن الغموض الذي يلف تسلسل مراحل حياته من المصادر والمراجع، يوصل إلى توضيح حقيقة وهي أن سكوت المصادر عن أخبار منصبه في مشيخة الإسلام في أصفهان أيام الشاه عباس الكبير، إنما يبرز هامشية هذا المنصب بالنسبة إلى غزارة إنتاجه العلمي وعظيم نشاطه في الأسفار والسياحة والانتقال. فمن يترك ١٢٣ أثرًا من التآليف والرسائل التي هي أجوبة على مسائل، ومَن يسوح من البلاد بهذا القدر، فإنه من الطبيعي ألا تشغله وظيفته في مشيخة الإسلام إلا قليلًا. وهذا القليل لا يشغل أي حيّز من الخبر في المصادر. والمثير في إنتاج بهاء الدين العاملي أن بعضه يندرج في نطاق الفلسفة فيبرز صاحبه فيلسوفًا مرموقًا، وبعضها الآخر في نطاق الفقه فيبرز فقيهًا أصوليًا مجتهدًا، وبعضه في نطاق الأدب فيبرز شاعرًا كبيرًا. والأهم من هذا أنه رياضي وهندسي مبدع، إذًا إنه فيلسوف وفقيه وشاعر ورياضي» (كوثراني، مرجع مذكور آنفًا، ص٨٢).

الفحوى نفسه، حول تاريخ الشيعة في جبل عامل في القرنين ١٦ و١٧، وحول فقهائهم ودورهم في إيران، ذكره د. فيليب حتي في مؤلفه «تاريخ لبنان» (دار الثقافة، ط٣، ١٩٧٨، ص٤٩٨–٤٩٩)، نقلًا عن: Edward G. Browne, «A Literary History of Persia», (Cambridge, 1930). vol/ IV, p.p. 54, 253, 360, 406, 427.

في أيام المعنيين والشهابيين: الأسر التي حكمت جبل عامل من غير أهله حكمًا مباشرًا وموقتًا في عهد العثمانيين هم آل معن وآل شهاب. إلا أن آل شهاب لم يكن لهم حكم ثابت طويل الأجل في بلاد الشيعة، وانحصرت مهمتهم في معاونة العثمانيين على الشيعيين إذا عصى هؤلاء وتمرّدوا على الولاة وأبوا دفع الضرائب.

أول من تقدم من آل معن لالتزام إقطاعات جبل عامل من والي الشام مصطفى باشا هو الأمير فخر الدين الثاني الذي التزم سنجقية صفد، وكان جبل عامل داخلًا في ضمنه (١٦٠٨). ولم يلبث أن نازعه الأمير يونس الحرفوش. ودامت سلطة آل معن في جبل عامل بعد مقتل فخر الدين مدة حكم أرسلان باشا الذي تولى ولاية صيدا (١٦٦٦).

في هذه السنة (١٦٦٦)، ثار العامليون وطردوا عمّال أرسلان باشا الذي أرسل حملة عليهم مستعينًا بجنود آل معن، ودامت المعارك والمناوشات حتى عام ١٦٩٧، حيث توفي الأمير أحمد المعني، وانتقلت الإمارة إلى الشهابيين.

في أيام الشهابيين نهض الزعيم الوائلي الشيخ مشرف ورفع راية استقلال جبل عامل عن العثمانيين (والشهابيين)، فساق الوالي عليه، وأنجده الأمير بشير الشهابي الأول، حملة ووقع الشيخ مشرف أسيرًا. ولم يفت ذلك في عضد الشيعيين، وأبقوا ثورتهم سنين طويلة لم تنقطع إلا في فترات قليلة. وكانت الزعامة على العامليين بصورة عامة في آل علي الصغير، وكانت تنتقل، بعد وفاة الشيخ مشرف، من زعيم إلى زعيم حتى انتهت للشيخ ناصيف بن نصار الأحمد، وهو أشهرهم وكان معاصرًا لحكم الشيخ ظاهر العمر، وعُرف بمحاربته له ثم بتحالفه معه.

ظاهر العمر في جبل عامل: الشيخ ظاهر العمر أحد أبرز حكّام المنطقة همةً وبأسًا وإعمارًا واستنارةً وعدالةً («... وكانت العدالة ضاربة أطنابها في بلاده ولا فرق عنده في شمولها أهل المذاهب المختلفة...». الرحالة الفرنسي الشهير ڤولناي). تولى حكم صفد وطبريا وعكا (١٧٠٦)، ومنحته الدولة العثمانية لقب «شيخ عكا وأمير الأمراء وحاكم الناصرة وطبريا وصفد وسائر الجليل» (١٧٦٨). وأصدر السلطان، في ١٧٧٤، فرمانًا بإحالة ولاية صيدا لعهدته. إلا أن صلاته مع حاكم مصر علي بك الكبير الذي كان على وفاق مع امبراطورة روسيا كاترين الثانية، ووشايات الجزّار به، جعلت الدولة تتوجس خيفة منه، فجرّدت عليه حملة، وانفضّ من حوله قواده وجنده، وخرّ قتيلًا (١٧٧٦، وكان في التسعين من عمره)، وفرّ أولاده ملتجئين إلى الشيخ ناصيف النصّار في جبل عامل.

وموجز علاقة ظاهر العمر بجبل عامل أن ظاهرًا، حين دانت له مناطق سورية الجنوبية، كتب إلى عميد زعماء جبل عامل الشيخ ناصيف بن نصار الأحمد الوائلي يدعوه إلى أن يتخلى عن قريتي البصة ومارون بدعوى انهما تابعتان لفلسطين. فردّ ناصيف بالرفض القاطع. ونهض ظاهر العمر لاكتساح بلاد عاملة، وقاومه الشيخ ناصيف إلى أن أسقط من يده بعد سقوط قلعة تبنين وأسر ولديه. لكن ظاهرًا أكرمهما وأعادهما إلى أبيهما. فقام حلف بين الزعيمين كان له أثره في توطيد نفوذ ظاهر العمر وتعاظم سلطانه، خاصة في أعقاب ثلاث معارك خاضها ظاهر العمر وحلفاؤه شيعة جبل عامل ضد ولاة الدولة العثمانية والأمراء الشهابيين: معركة البحرة (أو بحيرة الحولة) في آب ١٧٧١، ومعركة كفرمان – النبطية في تشرين الأول ١٧٧١، ومعركة الحارة وسهل الغازية في حزيران ١٧٧٢.

جبل عامل في أيام أحمد باشا الجزّار: بعد مقتل ظاهر العمر عيّن أحمد باشا الجزّار واليًا على صيدا (١٧٧٦)، وبعد عشر سنوات ضُمّت إليه ولاية دمشق. ولما استمرّ الشيخ ناصيف النصّار على عهده في رفض الانصياع لإرادة الوالي العثماني ومتمسكًا بما أُنجز لجبل عامل من استقلال، خاصة على صعيد الضرائب، هاجمه الجزار (١٧٨٠) بجيش جرار تصدّى له الشيخ ناصيف في حصن تبنين، وكانت معركة غير متكافئة خرّ أثناءها الشيخ ناصيف صريعًا. «ثم اكتسحت جنود الجزّار البلاد وأحرقت القرى ودمّرت المنازل. وشحن ما في مكاتب جبل عامل من التآليف والمخطوطات النادرة حيث أحرقت في عكا. وشكاه علماء البلاد إلى الآستانة ولكن حكومة الباب العالي أرسلت إليه الشكوى عينًا فانتقم من موقعيها. وأسرف رجاله في ذلك الشعب قتلًا وذبحًا، وقُبض على فريق من الوجهاء فأماتهم خنقًا في سجون عكا، وشرّد مَن بقي منهم إلى البلاد المجاورة. وهاجر العلماء وأهل الفضل للبلاد الإسلامية النائية كالهند والعراق وإيران والأفغان وخدموا فيها الإسلام والشيعة الإمامية

أجل خدمة. وفرّ مَن بقي من الحكّام وأبناء العشائر إلى جبال حلب والأناضول وقصد بعضهم عكار فأنزلهم حاكمها علي بك الأسعد المرعبي في دار رحبة لم تزل للآن تعرف بدار العشائر» (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور، ص١٣٧–١٣٨).

لم يستكن العامليون لجور الجزّار، فألفوا فرقًا تنازل رجال الجزّار، في حرب عصابات. لكن هذه العصابات شكّلت «أتعس دور مرّ على جبل عامل. وقع فيها بين نارين: نار زبانية الجزار ونار رجال الثورة. فالزبانية التي كان يقذفها الطاغية تعيث في البلاد فسادًا، وتضيق الخناق على الأهلين المساكين، وتؤلف منهم فرقًا تسمّى «سرولي» لمطاردة العصابات فلا تظفر بهم. والثوار يشنّون الغارة للسلب والنهب، وحرق القرى وتدمير البيوت متغلغلين في بطون الأودية بين الأحراج والغابات معتصمين برؤوس الجبال» (محمد جابر آل صفا، ص١٣٩؛ نقلًا عن تاريخ صيدا، ص١٥٦).

جبل عامل بعد الجزار: لم تهدأ الأحوال في جبل عامل بعد هلاك الجزار (١٨٠٤)، إذ اتسعت حرب العصابات وامتدت سلطة الثوار، فكانوا يفرضون الضرائب والرسوم على البلاد ويفتكون بمن يخالفهم. فرأى سليمان باشا، الذي خلف الجزّار، أن يفاوض زعماء عشائر جبل عامل وثوّاره على حد سواء، وساعده في ذلك الأمير بشير شهابي، وتوصلت المفاوضات إلى عقد اتفاق: العفو عن الثوار وإعطاؤهم إقليم الشومر على أن يمثلهم تجاه الحكومة شيخ المشايخ فارس الناصيف. واستمرّ الاتفاق معمولًا به حتى العام ١٨٢١ حين عدّله الوالي عبد الله باشا الخزندار، الذي خلف سليمان باشا، لمصلحة زعماء جبل عامل، معيدًا لهم حكم بلادهم كما كانوا في السابق (محمد آل صفا، ص١٤١–١٤٢).

جبل عامل في عهد المصريين: لكن هذا الوضع (عودة الحكم لزعماء الإقطاع) لم يصمد لأكثر من ١١ سنة، إذ ألغى ابراهيم باشا، قائد الحملة المصرية، نظام الإقطاع (١٨٣٢) فور سقوط سورية كلها بيد الجيش المصري بعد سقوط عكا، وألحق جبل عامل بجبل لبنان وأميره يومئذ بشير الشهابي الثاني. وقد ولّى الأمير الشهابي ولده الأمير مجيد إدارة جبل عامل. فعامل هذا الشيعيين بمنتهى القسوة والتنكيل، وكذلك فعل عمّال المصريين في بلاد بعلبك. فثار الشيعيون في بعلبك يقودهم الأمير جواد الحرفوش، وفي جبل عامل يقودهم حسين بك الشبيب (في الأثناء عمّت الثورة ضد المصريين جميع الأنحاء تقريبًا، خاصة في جبال النصيرية وبلاد بعلبك ووادي التيم وحوران وفلسطين وجبل عامل وشمالي لبنان وحتى جبل لبنان، وكُتب الكثير عن دسائس الانكليز في هذه الأثناء مستهدفين الحملة المصرية عمومًا). وتعقّب الأمير مجيد الشهابي الثوّار في جبل عامل وقبض عليهم.

بعد المصريين: لم تهدأ الثورة، إذ رفع لواءها بعد القبض على حسين بك الشبيب ثائر آخر هو حمد البك، الذي اعتبر أشهر زعيم عاملي وائلي من آل علي الصغير بعد ناصيف النصار. فعرف حمد البك كيف يتحيّن الفرص، حتى إذا رأى بارقة الأمل في مؤتمر لندن (تموز ١٨٤٠) الذي اتفقت فيه الدول على انتزاع سورية من محمد علي باشا وإعادتها للسلطنة العثمانية، وفي وصول الجيش التركي إلى حلب، رفع حمد البك علم الثورة، واصطدم بالأمير مجيد الشهابي عند جسر القاقعية، وانضمّ إلى الجيش العثماني الذي كان وصل إلى حمص، ثم عاد إلى جبل عامل واشتبك مع الجيش المصري في عدة معارك، واستولى على صفد وطبريا والناصرة.

ولما انقضى أمر المصريين وعادت البلاد إلى حكم العثمانيين أغدقت الدولة على حمد البك الهدايا والعطايا وفوّضت إليه حكم جبل عامل كما كان أسلافه من قبله. وبعد وفاته (١٨٥٢) خلفه علي بك الأسعد، فساد الأمن في أيامه وزهى

الأدب العاملي وانتعشت اقتصاديات البلاد. وقد نافس علي بك على الزعامة ابن عمّه تامر الحسين. وكانت الولاية في بيروت تستعين بزعماء جبل عامل لقمع الثورات وإخماد الفتن التي تحصل في بعض أنحاء البلاد.

جبل عامل أثناء الفتنة الكبرى (١٨٦٠): «وقف علي بك الأسعد مع سائر عشائر جبل عامل موقفًا شريفًا في الحرب الأهلية التي شنّت بين الدروز والنصارى سنة ١٨٦٠. فالتجأ كثيرون من منكوبي المسيحيين اللبنانيين إلى جبل عامل فحلّوا فيه ضيوفًا على الرحب والسعة، فحماهم الشيعيون وآووهم ودافعوا عنهم دفاعًا مجيدًا لم يزل يذكره فضلاؤهم إلى اليوم. وحاول محمد بك الأسعد أن ينتصر للمسيحيين ويكبح جماح الدروز لما هاجموا جبع (جباع)، آخر بلاد الشيعة الشمالية، ونهبوا الأموال والأمانات التي كان أودعها المسيحيون النازحون في دار العلّامة الأكبر الشيخ عبد الله نعمة. فاهتزّ الجبل بأسره وأسرع محمد بك على رأس ألف فارس إلى جبع لمهاجمة الدروز، غير أن سياسة الدولة يومئذ قضت بإيقاف الهجوم، وحال دونه خورشيد باشا والي إيالة صيدا فسوّى القضية وأعاد المنهوب» (محمد جابر آل صفا، ص١٥٩–١٦٠).

زوال حكم الإقطاع في جبل عامل مع بدء تطبيق نظام المتصرفية لجبل لبنان: لما قدم وزير الخارجية العثماني فؤاد باشا عيّن علي بك الأسعد عضوًا مستشارًا في المجلس الأعلى الذي اختاره للنظر والتحقيق في الفتن، وأوكل إليه حماية منكوبي المسيحيين ومطاردة الثوّار الفارين. وكان فؤاد باشا يطري علي بك على إخلاصه، لكنه كان يخطّط سرًّا للقضاء على نفوذه في إطار سياسة الدولة الهادفة إلى القضاء على الحكم الإقطاعي في سائر الأرجاء اللبنانية. واستغلّ فؤاد باشا الخلاف المستحكم بين علي بك وتامر بك الحسين. واعتقل الوالي خورشيد باشا علي بك وشقيقه محمد بك، في وقت ألغت فيه الدولة إيالة صيدا وضمّتها إلى إيالة الشام تحت اسم «ولاية سورية». فزال الحكم الإقطاعي في جبل عامل، وحكمه العثمانيون حكمًا مباشرًا إلى أن انتهت الحرب العالمية الأولى (١٩١٨).

جبل عامل في العهد العثماني المباشر (١٨٦٢–١٩١٨): استبدل العثمانيون الزعماء الإقطاعيين بوجهاء الأسر، وأغروا كل وجيه بالآخر، ووضعوا الرسوم على الأراضي، وتنوّعوا الضرائب، وقضوا على زراعة التبغ بالحصر إذ منحوا احتكارها للشركات الأجنبية وكانت المورد الوحيد لجبل عامل من زمن بعيد إذ لم يكن للحبوب من أسواق رائجة خارج البلاد، فبارت الأرض وسادت الفوضى ووقعت البلاد في فقر مدقع.

ووضعت الحكومة قانون التجنيد الإجباري وفرضته على الطوائف الإسلامية وأعفت منه الطوائف غير المسلمة. ولا يزال المعمّرون إلى اليوم في القرى «الحدودية» (بين جبل لبنان – المتصرفية، وجبل عامل) في قضاء جزين الحالي، أي القرى المسيحية الواقعة بالقرب من جباع (مثل زحلتي وحيطورة وقطين – حيداب...) يتحدثون عن أن الجنود الأتراك كانوا يصلون إلى هناك، أي إلى «الحدود» بحثًا عن الشباب المسلمين الشيعيين لجرهم إلى الجندية. «وكانت النتيجة أن البلاد خسرت مالها ورجالها. فالأغنياء ضنوا بنفوسهم عن إلقائها في أتون هذه الخدمة الشاقة فافتدوها بالمال مما جمعوه بكد يمينهم. والفقراء كانوا يساقون كالسوام إلى شقاء دائم وموت محقق، لا سيّما إذا كان السفر للبلاد اليمانية التي لم تهدأ بها الثورات والفتن منذ احتلها الأتراك. وهكذا ضاعت النفوس والأموال ولم يبق في البلاد إلا العاجز الكسول والمشوّه الخلق» (محمد جابر آل صفا، مرجع مذكور آنفًا، ص١٦٨).

بعض الانتعاش حقّقه جبل عامل في عهد الإصلاحي العثماني مدحت باشا. فمنح الوظائف

لزعماء آل علي الصغير، وشكّل قائمقامية مرج العيون وعيّن عليها خليل بك الأسعد. «وعيّن نجيب بك ابن علي بك الأسعد قائمقامًا على صهيون (لواء اللاذقية). وارتقى خليل بك في مناصب الدولة فبلغ درجة المتصرفية، وعُيّن للواء البلقاء، ومركزه يومئذ نابلس. وقلّما كان يبلغ هذا المنصب موظف من أبناء العرب وبخاصة أبناء الشيعة» (آل صفا، ص١٧٢).

وفي عهد الوالي حمدي باشا، الذي خلف مدحت باشا، ازداد شأن النبطية على وجه الخصوص، إذ عُيّن عليها رضا بك الصلح الذي أتمّ فيها بناء دار الحكومة وتشكيل المجلس البلدي، وأسّس في النبطية أول مدرسة لتعليم الناشئة، وكان يتعهدها بنفسه.

وبعد مدحت باشا وحمدي باشا، عادت الأمور لتسوء أكثر فأكثر في جميع الأنحاء السورية والعربية الخاضعة للعثمانيين. فساد الجور وتفاقم الظلم، و«سقطت هيبة الدولة وارتفعت هيبة القنصليات الأجنبية...»، و«برزت القضية العربية...»، و«تألفت الجمعيات القومية...»، و«انتشر شعار الحرية...».

أما مساهمة جبل عامل في الحركة العربية (عبر الأحزاب والجمعيات السرية) فيوردها محمد جابر آل صفا (في كتابه المذكور، ص٢٠٨–٢٣٠):

– أول مؤتمر اشترك فيه الشيعيون للنظر في استقلال سورية، وعقد سرًّا في دمشق عام ١٨٧٧، وتمثّل فيه جبل عامل بالعالم الجليل السيد محمد الأمين من الأشراف الحسينيين سكان شقراء، والنبيل الحاج علي عسيران رأس الأسرة العسيرانية المعروفة في صيدا، والشيخ علي الحر الجبعي، وشبيب باشا الأسعد الوائلي. وكان المفتي العاملي السيد محمد الأمين المار ذكره متطرفًا في عروبته، مجاهدًا بفكرته السياسية، يحرّض العامليين على الثورة، ويراسل الأمير عبد القادر الجزائري في دمشق بصراحة تامة. وقد أقرّ المؤتمرون اختيار هذا الأمير الجزائري، نزيل دمشق، أميرًا على سورية.

– المساهمة الكبرى أثبتتها اللائحة الاتهامية الطويلة (في محاكمات جمال باشا العرفية الشهيرة عام ١٩١٥) ضد الأحرار العرب، وقد ضمّت أسماء كثر من الأحرار العامليين الذين كانوا منتظمين في الجمعيات العربية الثورية: الشهيد عبد الكريم قاسم الخليل، الشيخ سليمان ظاهر، محمد جابر آل صفا، الشيخ أحمد رضا (الثلاثة الأخيرون كانوا يؤلفون فرع جمعية الثورة العربية في النبطية)، رضا بك الصلح، بهاء الدين زين (مفتي صيدا يومئذ) وأخواه بديع ومحمود الزين، حسن زنتوت، حسين المجذوب، تحسين الخياط (من أهالي صيدا)، الحاج نجيب بكار، حسين اليوسف، محمد سعيد بزة، مراد غلمية، اسكندر شديد، نصر عودة (من أهالي مرجعيون)؛ والشيخ عبد الكريم الزين، محمد الحاج علي، يوسف الحاج علي (من النبطية، إضافة إلى الثلاثة المذكورين آنفًا: الشيخ أحمد رضا، الشيخ سليمان ظاهر ومحمد جابر آل صفا)؛ والحاج عبد الله يحيى خليل والحاج اسماعيل خليل (من صور)؛ إضافة إلى لائحة طويلة من أسماء الشهود الذين ذُكروا في قرار الاتهام، منهم: الشيخ عارف الزين صاحب مجلة العرفان، والشيخ منير عسيران والشيخ محمد الدين عسيران وراشد بك عسيران وتوفيق عسيران ويوسف بك الزين.

جبل عامل إبان الاحتلال العسكري الفرنسي (١٩١٨–١٩٢٠): «في ٥ تشرين الأول ١٩١٨ قدم النبطية كامل بك الأسعد يصحبه السيد ايليا الخوري مندوب الأمير فيصل تخفق أمامه الراية العربية المربعة الألوان التي رفعت لأول مرة في ربوع جبل عامل وركّزت في أعلى دارة آل الفضل (...) وانتخب الأعيان لرياسة الحكومة في صيدا رياض بك الصلح. وتشكّلت حكومة صور برياسة الحاج عبد الله يحيى خليل. وكان العداء مستحكمًا بين كامل بك الأسعد وآل الصلح (...) فانصرفت همة كامل بك لمناوأة رياض بك وحكومته، ورفع سلطته عن جبل

عامل، باعتبار أنه حاكم المقاطعة كلها والمندوب لإدارة شؤونها بأمر الأمير فيصل. وعقد في النبطية بدعوة من كامل بك اجتماع حافل بالعلماء والأعيان كان الغرض منه إسقاط حكومة رياض بك والحملة على مناصريه من العامليين الشيعيين... ولم تنجح خطته...» (محمد جابر آل صفا، ص٢٢٣).

ما كادت حملة اللنبي تصل إلى صور وصيدا في طريقها إلى بيروت حتى عين ضابط فرنسي لإدارة «حكومة صيدا وملحقاتها». فاستاء الناس من انفراد الفرنسيين بالإدارة، واشتد تذمّر العامليين من الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يعاملون الناس بالشدة والازدراء مقربين منهم كل من ابتعد عن أهله ودسّ عليهم. فتألفت عصابات ثورية في المناطق الداخلية من جبل عامل لمقاومة الفرنسيين ومنع الأهالي من دفع الضرائب.

ولما استفحل أمر الثوّار، دعا كامل بك الأسعد إلى مؤتمر عاملي من أبناء الشيعة على رأس نهر الحجير (مكان يبعد نحو ٢٢ كلم من النبطية لجهة الجنوب). وقرّر المؤتمرون بالإجماع «انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكًا على سورية، ورفض الدخول تحت حماية أو انتداب الفرنسيين» (آل صفا، ص٢٢٦). وهذا القرار أكّده العامليون كذلك لدى اللجنة الأميركية (لجنة كينغ – كراين الشهيرة) التي انتدبها الرئيس الأميركي ولسون في العام ١٩١٨ للوقوف على رغبات أبناء المنطقة في سورية وفلسطين ولبنان إزاء الانتداب. ولما انتهت اللجنة من مهمتها في فلسطين قدمت إلى صيدا، وفيها سمعت بيان وفود الطوائف الإسلامية والمسيحية. وكان وفد المسلمين الشيعيين إليها مؤلفًا من نحو مائة بين عالم ووجيه. وقد صرحوا برفض الانتداب الفرنسي والانضمام للوحدة السورية، وطلب الاستقلال التام تحت لواء الملك فيصل الأول.

«لكن بعض الموظفين، الذين التفّوا حول الحاكم الفرنسي من بيت العازوري وبيت نور وغيرهم... أشاعوا أن ذلك المؤتمر عقد للتنكيل بالمسيحيين. ثم شرعوا بتحريض أهل القرى المسيحية في جنوبي جبل عامل لمناوأة الشيعيين وهم يعلمون أن المسيحيين في تلك الجهة أقلية ضئيلة جدًا عاشت بسلام مع الشيعيين قرونًا عديدة متآخية متصافية وعلى أتم وفاق (...) فسلّحوا أولئك المسيحيين الوادعين بالبنادق، وأغروهم بالتحرّش بجيرانهم ومواطنيهم (...) ووقعت فاجعة عين إبل، البلدة المسيحية المجاورة لبنت جبيل، بين شبان البلدين المتآخيين منذ زمن (...) كل هذا والحكومة لم تحرك ساكنًا واكتفت بحفظ مركزها في المدن الأربع: صيدا وصور والنبطية ومرجعيون، وقد دامت الفوضى شهورًا زهقت فيها النفوس، ونهبت الأموال... وكثر الثوّار واشتد ساعدهم (...) ولما أصاب أذى الثوار عساكر المحتلين... وهاجموهم في ٨ كانون الثاني ١٩٢٠ في جديدة مرجعيون... رأى المحتلون أن الفرصة أصبحت سانحة للتظاهر بحماية النصارى بعد أن أهملوا ذلك عمدًا. وكانوا في السر يغرون الطوائف إحداها بالأخرى. فجرّدوا حملة مؤلفة من ٤ آلاف مقاتل بقيادة الكولونيل نيجر... استقرت (الحملة) في قرية هونين وإليها استدعى قائد الحملة كامل بك الأسعد بقصد إلقاء القبض عليه وإرساله لبيروت إجابة لطلب الجنرال غورو (فارق كامل بك البلاد قاصدًا دمشق بطريق فلسطين والجولان)... فزحفت الحملة إلى الطيبة مقر كامل بك واحتل الجند داره ونهبوا ما بها من أثاث (...). وفي ٥ حزيران ١٩٢٠ جمع الكولونيل نيجر علماء جبل عامل وأعيانه فحشرهم في دار الأسقفية الكاثوليكية في صيدا والقى عليهم، على مسمع من إكليروس المسيحيين ووجهائهم، خطابًا ناريًا يتضمن التهديد والوعيد. ثم أجبرهم على إمضاء وثيقة وتعهّد بالمواد التالية: أولًا: دفع مائة ألف ليرة عثمانية ذهبًا غرامة حربية وتعويضات؛ ثانيًا: التعهّد بإعادة الأمن وتسليم المحكومين للحكومة؛ ثالثًا: إعادة المسيحيين الفارين إلى قراهم والمحافظة والتعويض عليهم.

وقد جمع حاكم صيدا الفرنسي (شربنتييه) وأعوانه تلك الغرامة أضعافًا مضاعفة، وأمعنوا في البلاد سلبًا ونهبًا. فنضبت ثروة الجبل من هذه المظالم الفادحة، ووقع في مهاوي الفقر والخراب. وفي خلال ذلك تعيّن حكّام وطنيون فكان لمتصرفية صيدا رشيد بك جنبلاط، ولقائمقامية صور فؤاد العازوري، ولمديرية النبطية نخله الخوري. وقصد فريق من أعيان الشيعيين بيروت لعرض ما حاق بالبلاد من الظلم والجور للجنرال غورو فرفض مقابلتهم بتاتًا فعادوا في حالة يأس وقنوط» (محمد جابر آل صفا، ص٢٢٦-٢٢٩).

من «جبل عامل» إلى «الجنوب» (١٩٢٠):

مذ إعلان «لبنان الكبير»، في العام ١٩٢٠، الذي تضمّن تحديدًا لحدوده، أحلّ التداول الرسمي لـ«الجنوب» محل «جبل عامل»، وأخذ التداول الشعبي يطمس شيئًا فشيئًا «الجبل» حتى غاب كليًا – في ما عدا كتب التاريخ وذكريات المعمّرين – لمصلحة «الجنوب». وفي هذا يقول العلّامة السيد محمد حسن الأمين (في تقديمه لكتاب محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، دار النهار، ط٣، ١٩٩٨، ص١٠).

«هذا الجبل (عامل) الذي جنى عليه الجانون فاهتضموه، ولا يزالون، هذا الجبل كان من أفظع ما جنوا عليه أن بدّلوا إسمه فأطلقوا عليه اسم «الجنوب» وتركوا إسم جبل عامل، وذلك عندما انشأوا لبنان الكبير وضمّوا إليه فيما ضمّوا جبل عامل، فبدلًا من أن يحيوا الاسم الصحيح، فيحيوا بإحيائه ذكريات المجد التالد، بدلًا من ذلك حاولوا إماتته – واستطاعوا – فأطلقوا عليه إسمًا يفصله عن ماضيه الرفيع، ويحول بينه وبين تذكّر الخوالي من الأيام، أيام الشعر والأدب والفقه واللغة والصلاح والإصلاح وإرشاد الأمم وبعث لنهضات فيها.

لقد استطاعوا طمس الاسم الحبيب، فطغى إسمهم الغريب حتى بين العامليين أنفسهم، فلو سألت أي عاملي من أين أنت؟ لأجابك: إنني من الجنوب!!».

الجنوب
(١٩٢٠ - ٢٠٠١)

خسارة الحولة (١٧ قرية): بين حدود لبنان لدى إعلان «دولة لبنان الكبير» (١٩٢٠) وحدوده المحددة في دستور ١٩٢٦، انتزعت من لبنان مناطق جنوبية وفق الرغبات الصهيونية المعروفة بأطماعها بالمياه وبالأراضي الخصبة وبرعاية بريطانية وفرنسية (اتفاق نيوكومب – بوليه، إسم مندوبي بريطانيا وفرنسا). وتمّ ذلك فعليًا في مطلع ١٩٢٤ عندما «رفعت الإدارة البريطانية في فلسطين كتابًا إلى المفوضية العليا في لبنان جاء فيه ان الحدود بين لبنان وفلسطين «غير صحيحة» ويجب تعديلها وفق مقررات مؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) بحسب صك الانتداب البريطاني على فلسطين كما أقرّته عصبة الأمم (٢٤ تموز ١٩٢٢)... وكان هذا الصك يفوّض إلى الحكومة البريطانية تنفيذ سياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين. فتألفت لجنة للنظر بطلب تعديل الحدود، ضمّت ممثلًا عن الانتداب البريطاني وآخر عن الانتداب الفرنسي، والوجيه المرجعيوني مراد غلمية بصفته من كبار الملاكين في المنطقة. وفي أول اجتماع للجنة عرض المندوب البريطاني نسخة عن خريطة من وثائق صك الانتداب البريطاني على فلسطين، وقّعها لويد جورج وكليمنصو، تضع منطقة الحولة (١٧ قرية) ضمن حدود الانتداب البريطاني (أي ضمن حدود فلسطين). ففوجئ مراد غلمية بهذه المؤامرة، وثار طالبًا من المندوب الفرنسي مراجعة الخارجية الفرنسية بالموضوع. وتأجلت اجتماعات اللجنة، حتى انكشف ان الخريطة المذكورة كانت مدسوسة بين وثائق للتوقيع معروضة علي رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، فوقّعها عن الجانب الفرنسي دون أن ينتبه إلى دس صهيوني كان منذ ذلك الحين يعمل لضم الحولة إلى فلسطين، كي تصبح لاحقًا داخل الأراضي الاسرائيلية. هكذا، وبموجب تلك الخريطة المدسوسة انتقلت ١٧ قرية (الحولة) من لبنان إلى فلسطين، هي: المطلة، النخيلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، خان الدوير، الدوارة، الخصاص، العباسية، دفنة، اللزازة، هونين، ابل القمح (سلام الراسي، «الحياة»، ٦ تموز ٢٠٠٠، ص١٨). الجدير ذكره أن رواية «الخريطة المدسوسة» التي أُخذ بها كليمنصو على حين غرة لا يعيرها أكثر المؤرخين أهمية، فيغلّبون عليها تلاقي مصلحة الدولتين المنتدبتين أو خضوع فرنسا للضغوطات البريطانية والصهيونية، ويقدّمون في ذلك البراهين.

وكان من الطبيعي أن يعتمد دستور ١٩٢٦ اللبناني هذا التعديل ولبنان يخرج لتوّه من الحكم الفرنسي العسكري المباشر إلى الحكم الانتدابي الفرنسي، ولكن بصيغة «الجمهورية اللبنانية» الخاضعة لنظام الانتداب. فنصّت مادته الأولى على: «لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسميًا من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم وهي التي تحده حاليًا».

علامَ رست الحدود في دستور ١٩٤٣:
وفي دستور ١٩٤٣، في مطلع العهد الاستقلالي، نصّت المادة الأولى على أن «لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حاليًا:

شمالًا: من مصب النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه علي علو جسر القمر.

شرقًا: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورنت) مارًا بقرى: معيصرة، مربعانة، هيت، أبش، فيسان، على علو قريتي بريتا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوبًا: حدود قضاءي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية وغربًا البحر المتوسط».

بذلك، ثبّت دستور ١٩٤٣، كما فعل دستور ١٩٢٦، التعديلات (السلخ من الأراضي اللبنانية لمصلحة أراضي فلسطين التي كان الصهاينة يطمعون بتحويلها إلى «اسرائيل») التي أجراها الانتدابان، الفرنسي والبريطاني. وما أثبته دستور ١٩٤٣، من الوجهة القانونية، ما أصبح مودعًا لدى عصبة الأمم (هيئة الأمم المتحدة في ما بعد) أي الحدود الدولية للمناطق اللبنانية الجنوبية والجنوبية الشرقية المعترف بها دوليًا، والقرار رقم ٢٧–R4، تاريخ ٤ شباط ١٩٣٥، وفيه النص التالي:

Cette frontière est constituée par la ligne de faîte de l'Anti-Liban, c.à.dire par une limite géographique «أي ما يؤكّد أن خط الحدود في السلسلة الشرقية يجب أن يتبع خط القمم، إذ كانت عملية الترسيم ميدانيًا بدأت على الأرض في العام ١٩٣٤ بوضع النقاط – المعالم على رؤوس القمم في جبل الشيخ (...) وقد تكرس ذلك على الأرض باتفاق الدولتين السورية واللبنانية، عبر اللجان المشتركة الممثلة للدولتين، بعد استقلال كل من سورية ولبنان وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين» (منيف الخطيب، «مزارع شبعا»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص٧٥–٧٧).

وثمة تعديلان احتلالان اسرائيليان آخران على الحدود الجنوبية سيأتي الكلام عليهما في ما بعد: احتلال القرى السبع في العام ١٩٤٨، واحتلال مزارع شبعا في العام ١٩٦٧.

(المراجع التي تتحدث عن التعديلات الحدودية في الجنوب والتي أساسها المطامع الصهيونية في مياه الجنوب وأراضيه الخصبة، عديدة جدًا ولا تزال تتوالى مؤلفات في كتب ومقالات دراسية في الجرائد، نشير إلى أحدثها للدكتور عصام خليفة: «لبنان المياه والحدود ١٩١٦–١٩٧٥»، بيروت ١٩٩٦؛ و«مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية»، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ٢٠٠١؛ وكذلك للدكتور طارق المجذوب، في دراسات عديدة ظهرت في الجرائد اللبنانية، وفي كتيّب صادر عن الحركة الثقافية – انطلياس، وآخر عن وزارة الإعلام بعنوان «أطماع اسرائيل في المياه اللبنانية»، ٢٠٠١؛ وأيضًا للدكتور أحمد أمين بيضون، عن وزارة الإعلام، ٢٠٠١، بعنوان «حصيلة الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان». وسنعود إلى هذه المراجع لاحقًا في حديثنا الذي سيندرج تحت عنوان «قضايا جنوب – لبنانية لا تزال قائمة بعد التحرير»).

الجنوب ١٩٤٨–١٩٧٥: لم تكن الحرب، أو الثورة، أو المقاومة، حدثًا طارئًا في حياة الجنوبيين. فقد شاركوا في الثورة العربية ١٩١٨–١٩٢٠، والثورة السورية ١٩٢٥، وفي مواجهة الانتداب الفرنسي. وشاركوا في «جيش الإنقاذ» خلال معارك ١٩٤٨ في فلسطين. ومنذ استقلال لبنان والشباب الجنوبيون يمدّون الأحزاب الوطنية والقومية (واليسارية عمومًا) والحركات الطالبية والنقابات بمناضلين أشدّاء.

خلال معارك ١٩٤٨، دخلت القوات الصهيونية قرية حولا المحاذية للحدود مع فلسطين، في ٣١ تشرين الأول، وجمعت السكان في منزلين ونسفتهما، الأمر الذي أدّى إلى سقوط أكثر من ٨٠ قتيلًا (تفصيلات المجزرة وأسماء شهدائها في «رابطة أبناء حولا»، ١٩٩٨). كما ارتكبت هذه القوات مجزرة أخرى في قرية صلحة على الحدود اللبنانية – الفلسطينية، وهي إحدى القرى السبع التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨. وبحسب المؤرّخ الإسرائيلي بني موريس فإن قوة من اللواء السابع (التابع للهاغاناه) احتلت صلحة يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٨، في سياق عملية حيرام، وأن ٩٤ شخصًا «قُتلوا داخل منزل تمّ نسفه» وطرد الباقون من سكان القرية الذين ظلوا على قيد الحياة (محمود سويد، «الجنوب اللبناني في مواجهة

اسرائيل»، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٤–٥؛ نقلًا عن الخالدي، ١٩٩٨، ص٣٢٦).

ويتابع محمود سويد (المرجع المذكور، ص٥–١١) محصيًا الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب اللبناني:

١ – على الرغم من أن الحدود اللبنانية – الاسرائيلية كانت أقل الجبهات العربية سخونة بين ١٩٤٩ و١٩٦٤، فقد سجّل ١٤٠ حادث اعتداء على لبنان في هذه الحقبة، قبل الولادة الرسمية لحركة «فتح» سنة ١٩٦٥ وتشكيل مجموعات فدائية بدأت تبحث عن منافذ للتسلل إلى فلسطين عبر نقاط الضعف في المناطق المحيطة بها من سيناء إلى الجنوب اللبناني.

٢ – وفي ليل ٢٩–٣٠ تشرين الأول ١٩٦٥، بدأت مرحلة جديدة من الاعتداءات الاسرائيلة، كمًا ونوعًا، عندما دخلت قوات اسرائيلية مسافة ٣ كلم داخل الأراضي اللبنانية ونسفت منزلًا في قرية حولا، و٣ خزانات للمياه في قرية ميس الجبل، ردًا على «أعمال إرهاب» تأتي من الأراضي اللبنانية، كما ادّعى رئيس الحكومة الاسرائيلية وقتذاك. ثم تكررت الاعتداءات، وسقط قتلى وجرحى من المدنيين في القرى اللبنانية.

٣ – وعلى الرغم من أن لبنان لم يشارك في حرب حزيران (حرب الأيام الستة) ١٩٦٧، فقد حوّلت إسرائيل فضاء الجنوب مسرحًا لحركة طيرانها الحربي في اتجاه سورية، ونالت المنطقة نصيبها من القذائف. واستفادت اسرائيل من الفرصة التي أتاحتها هذه الحرب، فاحتلت وضمّت ١١ مزرعة في خراج قرية شبعا ومساحات من الهضاب الغربية والجنوبية لجبل الشيخ في الجزء اللبناني منه، ودفعت الأسلاك الشائكة التي تقيمها على الحدود إلى داخل الأراضي اللبنانية في عملية قضم سوف تتكرر طوال أعوام الاحتلال.

٤ – بعد حرب ١٩٦٧، ارتفعت حرارة الاشتباكات على الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. فقد وجد الفدائيون الفلسطينيون في انكسار الأنظمة العربية، نتيجة الهزيمة المروعة، فرصة لتكثيف عملياتهم والتسلّل حيثما أُتيح لهم عبر الحدود العربية إلى فلسطين.

٥ – وفي ١٤ آب من السنة نفسها (١٩٦٧)، أعلن وزير خارجية اسرائيل، آبا إيبان، ان اتفاق الهدنة مع لبنان ملغى، كغيره من اتفاقات الهدنة مع الدول العربية الأخرى، وان اسرائيل تتمسّك باتفاق وقف القتال فقط. لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك، وأعلن الأمين العام يوثانت، في تقريره عن أعمال المنظمة الدولية في ١٥ أيلول ١٩٦٧، ان اتفاقات الهدنة العربية – الاسرائيلية قائمة.

٦ – في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨، أغار الطيران الحربي الاسرائيلي على مطار بيروت المدني ودمّر ١٣ طائرة تجارية جاثمة على أرض المطار، بحجة أن فدائيين انطلقوا من لبنان وهاجموا طائرة بوينغ ٧٠٧ تابعة للخطوط الجوية الاسرائيلية في مطار أثينا، وقُتل راكب وجُرحت مضيفة.

٧ – بعد معركة الكرامة في الأردن، بدأت تتكوّن نواة وجود فدائي فلسطيني منظم في الجنوب، متركّزة بصورة خاصة في منطقة العرقوب، التي عُرفت لاحقًا باسم «فتح لاند».

٨ – كما أخذ، منذ صيف ١٩٦٨، يترخّم ويندفع هدّارًا الخطاب الثوري اليساري اللبناني، منضمًا إلى الثورة الفلسطينية وخطابها، مستفيدًا من حيّز واسع جدًا من الحرية، التحليل الغالب له أنه وصل إلى حد الفوضى وإلى حد أنه أشرع أبواب البلد على المؤثرات الخارجية كلها: صحافة، أحزاب، حركة نقابية عمّالية وطالبية، مظاهرات شبه يومية، الجنوب «بؤرة ثورية» وقد تواجدت فيه الثورة الفلسطينية وتنادى إليه المناضلون والثوريون اليساريون، عبد الناصر، حزب البعث، حركة القوميين العرب، حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية تعيد الاعتبار بعد الهزيمة، حرب فيتنام، حركات التحرّر في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية، القائد الثوري الفيتنامي جياب، غيفارا، كاسترو، لومومبا، ماركس، لينين... صور وأفكار وأحلام تنسج خريطة لعالم عربي منتصر ولعالم أفضل.

٩ – في إطار هذه البيئة المتفجرة، أذعن الحكم اللبناني للضغوط ووقّع مع منظمة التحرير الفلسطينية «اتفاق القاهرة» في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، لتنظيم وجود المقاومة الفلسطينية ونشاطها في الجنوب اللبناني. وجعل هذا الاتفاق الجنوب «بؤرةً ثورية» شرعية.

١٠ – وتدفّق الفدائيون إلى لبنان بعد تصفيتهم في الأردن (١٩٧٠–١٩٧١)، وتحوّل الجنوب إلى ساحة قتال: غارات طيران متلاحقة، اجتياحات تنفّذ سياسة «الأرض المحروقة»، دمار وقتل وتهجير. وكان فاتحة الاجتياحات وأكبرها حجمًا، منذ ١٩٤٨، اجتياح القوات الاسرائيلية منطقة العرقوب في ١٢ أيار ١٩٧٠ واشتباكها مع الجيش اللبناني والفدائيين مدة ٣٥ ساعة قُتل خلالها ٦ جنود لبنانيين وجرح ١٥، وقُتل مدنيان، بحسب البيانات العسكرية اللبنانية.

١١ – ومنذ ذلك الحين، صارت الغارات الجوية والبحرية والاجتياحات البرية نشاطًا يوميًا للجيش الاسرائيلي، وصار منظر الجنوبيين الهائمين على الطرقات أو المحملين في الشاحنات مع بقجهم وأثاثهم، مغادرين قراهم وعائدين إليها، منظرًا مألوفًا ومتكررًا.

١٢ – الاجتياح الواسع للقطاعين الأوسط والشرقي في الجنوب فجر ٢٥ شباط ١٩٧٢؛ واجتياح ١٦–١٧ أيلول ١٩٧٢ الذي مهّدت له اسرائيل بغارات جوية شاركت فيها ٥٥ طائرة حربية، وقد اشتبك الجيش اللبناني مع القوات المغيرة وسقط له –بحسب بلاغ رسمي– ١٥ شهيدًا و٤٦ جريحًا عسكريًا و٨٠ شهيدًا مدنيًا، وقدّرت خسائر الجيش الاسرائيلي بـ ١٨ قتيلًا.

١٣ – في حرب ١٩٧٣، سقط قتلى وتهدّمت منازل في المعارك الجوية فوق الجنوب.

١٤ – ردًا على عملية فدائية في مستعمرة كريات شمونة (١١ نيسان ١٩٧٤، مقتل ١٨ اسرائيليًا)، اجتاحت قوات إسرائيلية قرى الضهيرة، محيبيب، عيترون، بليدا وبارون، ونسفت ٣٤ منزلًا ومركز محطة ضخ المياه في بلدة الطيبة، وخطفت ١٣ شخصًا، وقتلت امرأة وابنتها. وصرّح وزير الدفاع، موشيه دايان، أن هذا مجرّد تحذير للحكومة اللبنانية، وإذا سمحت بنشاط «المخرّبين» (الفدائيين)، «فإن جزءًا كبيرًا من لبنان سيصبح مدمّرًا ومهجورًا».

١٥ – قصف اسرائيل لمخيمات الفلسطينيين في بيروت والجنوب يوم ١٦ أيار ١٩٧٤ بعد يوم من العملية الفدائية في ترشيحا (مستعمرة معلوت) التي أسفرت عن ١٦ قتيلًا و٧٠ جريحًا؛ ثم بعد العملية الفدائية في نهاريا يوم ٢٤ حزيران ١٩٧٤.

١٦ – تدمير قرية كفرشوبا، في كانون الثاني ١٩٧٥، بعد تحوّلها إلى مركز فعّال لنشاط المقاومة.

حدث هذا كله قبل أن تنخرط إسرائيل في الحرب اللبنانية بنشاط وتعلّق عليها آمالًا كبيرة. وقد سجّلت السلطات اللبنانية ٣ آلاف اعتداء اسرائيلي على لبنان بين ١٩٦٨ و١٩٧٤، أدّت إلى مقتل ٨٨٠ مدنيًا من اللبنانيين والفلسطينيين.

الجنوب أثناء الحرب اللبنانية (١٩٧٥–١٩٨٢): راجع في الكتاب الأول من هذا العمل «لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام» (نفسه، ج١٦ من الموسوعة):

– أحداث صيدا واغتيال معروف سعد، ص٢٧٦.

– المحرومون، ٢٧٣؛ وحادث في مركز حركة المحرومين واعتداءات اسرائيلية، ٢٩٢.

– كرامي في دمشق واستئناف اسرائيل اعتداءاتها، ٢٩٢.

– واليسار، ماذا حلّ به وماذا فعل؟، ٣٥١.

– «جدار طيّب» و«جزر – عوائق»، ٣٦٣.

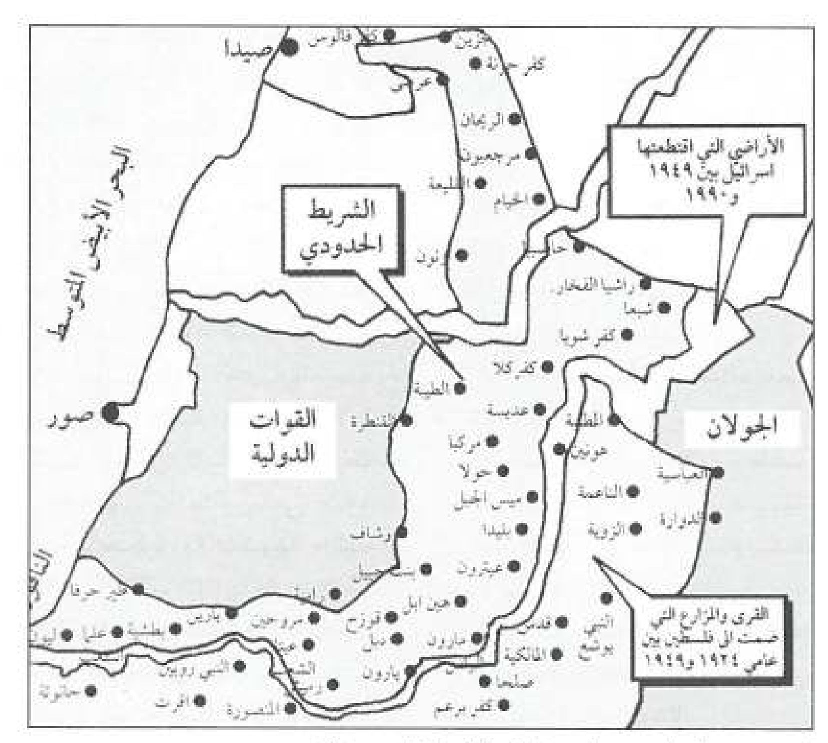
– سعد حداد، ٣٦٤.

– جولة جديدة من القتال في الجنوب، ٣٦٥.

– التدخّل الاسرائيلي المباشر، ٣٦٨.
– عدوان اسرائيلي جديد، ٣٦٩.
– انعكاسات زيارة السادات للقدس على الساحة اللبنانية، ٣٦٩.
– التوطين، ٣٧٠.
– اسرائيل تغزو جنوب لبنان (١٩٧٨): عدوان لم يسبق له مثيل، القرار ٤٢٥، مهمة القوة الدولية (القبعات الزرق)، نزوح كثيف للجنوبيين، انسحابات اسرائيل، القوة الدولية والقوات المشتركة والعراقيل، مذكرة تفاهم وحادث دبلوماسي يغرقان القوة الدولية في مستنقع التناقضات اللبنانية، ٣٧١–٣٧٦.
– اسرائيل وحرب المئة يوم، ٣٨١.
– النقاش حول مسألة حفظ الأمن والجيش، ٣٨٥.
– حرب استنزاف في الجنوب («دولة لبنان الحر»)، ٣٨٦.
– القوة الدولية بين نارين، ٣٨٧.
– «فوضى مسلحة» في المناطق ذات الأغلبية المسلمة، ٣٨٩.
– خلافات واشتباكات في طرابلس وبيروت والجنوب، ٣٩٩.
– الحركة الوطنية إلى انكفاء متزايد، ٤٠٠.

الجنوب أثناء الحرب اللبنانية (١٩٨٢–١٩٩٠): راجع هذا الكتاب (الثاني من «لبنان المعاصر...»، ج١٧ من الموسوعة) من أوله «إسرائيل تجتاح لبنان»، ص٤٢٧، ونلفت بصورة خاصة إلى العناوين المتصلة مباشرة بالجنوب:

استراتيجية عربية موحّدة للدفاع عن جنوب لبنان تجهض من الاجتماع الأول – استعدادات فلسطينية – ظروف آتت اسرائيل فمضت في استعداداتها للاجتياح – خطة أورانيم – العدوان من منظور الحرب الوقائية الاسرائيلية – العدوان والاجتياح – المعارك الأخيرة للقوات المشتركة – الجانب الحربي الاسرائيلي السوري في عملية الاجتياح.



المصدر: مجلة «العربي»، العدد ٤٢٤، آذار ١٩٩٤، ص١٤١.

بدءًا من الصفحة ٤٨٩ من هذا الكتاب، وفي معرض الكلام عن «حرب الجبل»، وما بعده في ١٩٨٣–١٩٨٤: قوات الحزب التقدمي والحركة الوطنية تسيطر على شرقي صيدا وإقليم التفاح. في ١٩٨٥: خطة الساحل تنجح فترد إسرائيل في شرقي صيدا وإقليم الخروب – حرب المخيمات – المفاوضات اللبنانية الاسرائيلية في الناقورة ومراحل الانسحاب الاسرائيلي – الحزام الأمني – المقاومة الوطنية (١٩٨٢–١٩٨٥).

في ١٩٨٦: أحداث المناطق «الوطنية الإسلامية» الأمنية، الأحزاب – حرب المخيمات.

الجنوب، ممارسات القوات الاسرائيلية وحليفتها الميليشيا الحدودية – المقاومة الوطنية والإسلامية – قوات الطوارئ الدولية.

ثم راجع، تحت عنوان، أحداث ١٩٨٧ (بعد نحو ١٥ صفحة) حرب المخيمات، في الجنوب، وبعدهما إلغاء اتفاق القاهرة،

وراجع: النقطة ٨٥ و٨٦ من النقاط المئة الواردة تحت عنوان أحداث ١٩٨٨–١٩٩٠.

وفي باب «معالم في الحرب اللبنانية (ومحاولة في الأسباب)»، راجع: التهجير، توترات اجتماعية ومطالب.

«المقاومة الوطنية» و«المقاومة الإسلامية»، إعلان الشيخ محمد مهدي شمس الدين: قاتلت المقاومة الوطنية اللبنانية الجيش الاسرائيلي في الجنوب وبيروت والمناطق الأخرى في إطار «القوات المشتركة» مع المقاومة الفلسطينية. واستمرّت تقاتله بعد أسابيع قليلة من خروج قوات منظمة التحرير من لبنان سنة ١٩٨٢، إذ شكّلت، في ١٦ أيلول ١٩٨٢، «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» (بيان صادر في بيروت)، نواتها الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي، ثم ما لبثت هذه النواة أن صارت إطارًا ضمّ مختلف القوى اللبنانية والفلسطينية، العلمانية والدينية، وبدأت عملياتها في بيروت، ولاحقت الجيش الاسرائيلي وهو ينسحب على مراحل من منطقة إلى أخرى. وقد استخدم رجال المقاومة الوطنية مختلف الوسائل القتالية: كمائن، ألغام، صواريخ، متفجرات، قنابل يدوية، إطلاق نار واشتباكات مباشرة...

في الجنوب، كان حزب الله وحركة أمل قد أصبحا أقدر على الحركة وسط الناس في القرى الشيعية، وقد تمكّنا في جعل قرى بكاملها تنتفض في وجه الدوريات الاسرائيلية ومقاتلتها بما ملكت أيديهم من أسلحة بدائية، كما جرى في قرية معركة وجبشيت والبيسرية والبازورية وبدياس وبرج رحال وطورا وأنصارية، وغيرها. وقد جرى في الأثناء حديث عن محاولات اسرائيل لاستمالة الشيعة كطائفة، وعندما فشلت وتأكّد لها أن البلدات والقرى، بشيبها وشبابها وأطفالها، إنما هي منتفضة في وجهها، أخذت تمارس ضد الأهالي كل أنواع القمع والقهر. وكان رجال دين مارسوا أدوارًا رئيسية في حشد القرى وتجييشها في مواجهة الجيش الاسرائيلي، ومنهم من استشهد (السيد عباس الموسوي، الشيخ راغب حرب)، ومنهم من اعتقل في سجون اسرائيل (الشيخ عبد الكريم عبيد). والأبرز في هذا التجييش إعلان الشيخ محمد مهدي شمس الدين، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى آنذاك، في ١ تشرين الأول ١٩٨٣، «المقاومة المدنية الشاملة ضد اسرائيل»، ضمّنه النقاط الأربع الرئيسية التالية: ١ – التعامل مع اسرائيل بجميع وجوهه وأشكاله حرام شرعًا، وهو خيانة وطنية عظمى؛ ٢ – نبذ المتعاملين مع اسرائيل؛ ٣ – على الجنوبيين التشبّث بالأرض؛ ٤ – التشبّث بوحدة لبنان أرضًا وشعبًا ومؤسسات.

العمليات الانتحارية ضد الجيش الاسرائيلي، مارستها القوى الوطنية العلمانية (الشيوعي، القومي، البعث)، في ١٩٨٢، ١٩٨٣، ١٩٨٤ و١٩٨٥ (راجع عن بعضها المذكور في سياق الكلام على «المقاومة الوطنية ١٩٨٢–١٩٨٥،

تحت عنوان «عهد أمين الجميّل») بحماسة لا تقل عن حماسة القوى الدينية – حزب الله – لها.

لكن قيودًا بدأت تُفرض على «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية»، لمصلحة المقاومة الإسلامية. وقد بدأ التباين يظهر بوضوح منذ ١٩٨٤، في الاشتباكات بين عناصر الفريقين، وفي اغتيال رموز فكرية وقيادات شيوعية وقومية.

«ومنذ سنة ١٩٨٤، ومع تصاعد المد الديني، وبتأثير مباشر من دعم الثورة الإيرانية التي أوفدت وحدات من الحرس الثوري الإسلامي إلى بعلبك بعد الغزو الاسرائيلي سنة ١٩٨٢ للتدريب على السلاح والقيام بعمليات عسكرية واستشهادية، بدأت المقاومة تتحول إلى عصبية دينية في الجنوب تتخللها صراعات متقطعة بين حركة أمل وحزب الله، يفرض التدخّل الايراني والسوري إخمادها، إلى أن استقرّت الهيمنة شبه الكاملة لحزب الله على ساحة المقاومة في الجنوب. ففي أيار ١٩٨٤، ظهر إسم حزب الله أول مرة في بيانات عن عمليات ضد جيش الاحتلال (...) وفي شباط ١٩٨٥، وجّه الحزب رسالة إلى المستضعفين حدّد فيها رؤيته وبرنامجه السياسي» (محمود سويد، «الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل»، ص٣٩).

لأن الأكثرية إسلامية!..: العلّامة السيّد محمد حسين فضل الله قال إن ٩٠٪ من المقاومين يمثّلون المقاومة الإسلامية، «نقول إنها مقاومة إسلامية لا لنطيّف المقاومة ولكن لنبيّن العمق الروحي والفكري الذي تتحرك من خلاله» («النهار العربي والدولي»، ٢٤ آذار ١٩٨٥، ص٢٠–٢٣).

الشيخ صبحي الطفيلي، مسؤول حزب الله (في البقاع آنذاك)، قال: «إن تسمية المقاومة للعدو الاسرائيلي في الجنوب بالمقاومة الوطنية ليست تسمية دقيقة لأن النسبة العالية من العمليات ومن المقاتلين الذين يعادون الاحتلال هم ذوو منطلقات إسلامية. من هنا لو سُمّيت بالمقاومة الإسلامية لكانت أقرب إلى الحقيقة...» («اليوم السابع»، باريس، ٥ تشرين الثاني ١٩٨٤، ص٧).

الشيخ محمد مهدي شمس الدين فضّل تسميتها بـ«الشاملة» لا «الإسلامية»، «لأننا أردنا أن تضم غير المسلمين من اللبنانيين أيضًا» («النهار العربي والدولي»، ١٧ آذار ١٩٨٥، ص١٨).

العلّامة السيد محمد حسن الأمين، أحد الرموز الفكرية والنضالية الشيعية في الجنوب، رأى أن الصمود والمقاومة الشعبية للاحتلال في هذه المنطقة يستمدّان زخمهما من أساس ثقافي ينتميان إليه ويشكّل الإسلام إطاره العام، كما يستندان إلى خصوصية الثقافة العاملية والحالة الكربلائية. ولا يمكن رؤية ما نرى من إقدام على التضحية والاستشهاد دون ربطه بالوجدان الشعبي الذي تكوّن في ظل استعادة ملحمة البطولة والفداء التي سجّلها الإمام حسين مع أصحابه على أرض كربلاء. فالاستشهاد يشكّل شعورًا حقيقيًا بأنه انتصار على الموت» (السيد محمد حسن الأمين، «ثقافة المواجهة الجنوبية في جذورها وتجلياتها»، مجلة «الموقف»، العدد ٢١، شباط ١٩٨٥، ص٢٢–٢٥).

(أعاد محمود سويد نشر هذه الآراء، في المرجع المذكور، ص٣٨–٣٩).

... أم لأنه القرار الإقليمي والدولي! (برأي الشيوعي): الياس عطا الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، قال: «بعد عام ١٩٨٤ توقفت المساعدات السوفياتية والعربية عبر سورية. وأجرى السوريون اتصالًا بالحزب (الشيوعي) في مطلع عام ١٩٨٥ وطلبوا إحاطتهم علمًا بالعمليات قبل حصولها. حصل تهرّب من الطلب، لكنهم فهموا الرسالة، ونحن فهمنا الرد بسرعة» («السفير»، ١٣ آب ١٩٩٨).

جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السابق، قال: «في سنتي ١٩٨٤

و١٩٨٥، طغى القرار الإقليمي والدولي على تحويل الصراع كليًا إلى صراع طائفي»، و«كان القرار أن المقاومة ليست لبنانية عامة، هي شيعية وهي ايرانية بعد ذلك» (مجلة «المستقبل»، بيروت، العدد ١٤٩، ٢١ أيلول ١٩٩٨، ص٤٨).

(نقله أيضًا محمود سويد، المرجع المذكور، ص٣٧–٣٨).

«مغدوشة كالأخ لم يرجع في المساء»: وحده «التهجير الجنوبي» لمسيحيي بلدان وقرى شرقي صيدا، على جروحه البليغة في مسبباته «الاسرائيلية» و«القواتية» كما في ردود فعله العنيفة التي أصابت عددًا من الأهالي المسيحيين الأبرياء، كان التهجير الأخف وطأة والأسرع التئامًا وحلًا بين موجات التهجير التي عرفتها باقي المناطق اللبنانية بما فيها موجة التهجير المارونية – المارونية في الشمال (الكتائب والقوات – المردة، فرنجية). وفي هذا ما فيه من روح تاريخية عاملية سمحاء، غذّت، لا ريب، وتغذّت، في الفترة الأخيرة، من تواجد كثيف في الجنوب (فاق أي تواجد في أي منطقة لبنانية أخرى) لأحزاب الحركة الوطنية والتقدمية التي هي أقرب إلى العلمانية، وكذلك من الخطاب السياسي والوطني للإمام موسى الصدر وباقي العلماء الجنوبيين، وأيضًا من زعماء الاستقلال وبيوتاتهم وورثتهم وتراثهم التعايشي (الأسعد، عسيران، الزين... معروف سعد، ثم نجله مصطفى...)...

النجوى التي أطلقها الدكتور أحمد شعلان، ابن زيتا جارة مغدوشة (البلدة المسيحية الأكبر عددًا والأكثر تضررًا في «المعارك»)، عنونت تلك الروح العاملية – الجنوبية («النهار»، ٢٤ أيار ١٩٨٧، ص١١):

«مغدوشة، طال انتظارك، وجرحك ينزف في القلوب والضمائر (...) عطشت آذاننا لأجراس كنائسك تلحن آذان المآذن لتعطي صدى حاضرًا في التاريخ والمعاش والرؤى (...) نناشدك أن تقذينا بعودتك، وإلا أسقطونا، أسقطوا مبادئنا ونهجنا وبراءتنا...».

والصدى جاء مذكّرًا بجبل عامل، جبل المكرمات: «... أما سمعتم الدكتور أحمد شعلان يناجي مغدوشة؟!. إسمعوا نجواه. ردّدوها. تغنّوا بها. أغرسوها في قلوب أبنائكم. إزرعوها في ضمائركم، إذا شئتم أن تعودوا إلى عزّكم وهنائكم. ليست غريبة هذه المكرمة الشعلانية عن جبل عامل، جبل المكرمات، والنضج الفكري، والإنسانية الرفيعة المزايا، والعبقرية الخلّاقة، والعطاء الحضاري السمح، الفيّاض...» (الأديب جورج مصروعة، «النهار»، ١ حزيران ١٩٨٧).

وأسرع الجنوبيون في تضميد جرح «التهجير الجنوبي»، وعاد المهجرون المسيحيون إلى بلداتهم وقراهم في منطقة شرقي صيدا، ولم يعد يسمع، منذ ١٩٩٠، عن «مشكلة عودة مهجّري شرقي صيدا»، على خلاف باقي المناطق.

الجنوب ١٩٩١–٢٠٠٠

الجنوب في «الجمهورية الثالثة»: في الفصل الخاص بـ«عهد الياس الهراوي»، راجع، تباعًا: حل الميليشيات، أي حل لمنظمة التحرير؟، حكومة عمر كرامي في تقويم شامل (القسم الخاص بالجنوب، حزب الله والفلسطينيون)، انتخابات ١٩٩٢ (ما يتعلق منها بالتحالف الانتخابي بين حزب الله وأمل).

تحت عنوان «١٩٩٣–١٩٩٧»، راجع: المقاومة، الجنوب، المفاوضات.

كذلك راجع: وضع فلسطيني لبنان أواخر ١٩٩٦.

وراجع: الفقرة الأولى الواردة تحت عنوان «فتح المعركة الرئاسية...» تحت العنوان الرئيسي «أحداث ١٩٩٨».

في الفصل الخاص بـ«عهد إميل لحود»، راجع: غارات اسرائيلية تقصف البنى التحتية (حزيران ١٩٩٩)، وموقف من الغارة ثابت على لسان رئيس الحكومة ولا سابقة له على لسان رئيس الجمهورية، وموقف لبنان من عملية السلام في المنطقة.

وراجع، بعد ذلك بعدة صفحات: المذكرة الرئاسية إلى أمين عام الأمم المتحدة. وبعده، بصفحات قليلة، راجع: الهجوم الاسرائيلي الجوي الثاني، وبعده، مجلس وزراء خارجية العرب في بيروت، وبعده هجوم جوي اسرائيلي ثالث.

وراجع (تحت العنوان الأساسي: «حكومة الحريري الرابعة»): أحقًا كانت الدولة ترغب في إخراج المحتل من الجنوب!؟.

إجتياح ١٩٩٣، «تفاهم تموز»: في ٢٥ تموز ١٩٩٣، شنّت إسرائيل حملة عسكرية استمرّت طوال سبعة أيام وشملت مناطق كثيرة في الجنوب والبقاع والشمال وأطراف بيروت، واستخدمت فيها جميع أنواع الأسلحة.

المصادر الرسمية اللبنانية أحصت خسائر هذا العدوان: ١٣٢ قتيلًا و٥٠٠ جريح، وتدمير ١٠ آلاف منزل، وتضرر ٢٠ ألف منزل في ١٢٠ قرية تعرضت للعدوان، وبلغ عدد النازحين الهاربين من القصف من منطقتي الجنوب والبقاع ٣٠٠ ألف نازح. كما دُمّرت منشآت عامة، مثل المدارس والجسور والطرق وإمدادات المياه. أما خسائر إسرائيل في هذا العدوان (وبحسب ناطق باسم الجيش الإسرائيلي، في ٢ أيلول ١٩٩٨) فكانت مقتل ٢٦ جنديًا وجرح ٦٧ آخرين.

انتهى الاجتياح مساء ٣١ تموز ١٩٩٣ باتفاق شفهي عُرف باسم «تفاهم تموز»، توصّلت إليه الولايات المتحدة بوساطتها بين لبنان وسورية من جهة واسرائيل من جهة أخرى. يقضي هذا التفاهم بوقف إطلاق صواريخ الكاتيوشا على شمال اسرائيل في مقابل تعهّد اسرائيل بعدم قصف القرى الآهلة والمدنيين اللبنانيين.

لم يصمد «تفاهم تموز» طويلًا، إذ عاودت اسرائيل قصفها القرى على الرغم من أن المقاومة الإسلامية (الذراع المسلحة لحزب الله) ركّزت عملياتها ضد الجيش الاسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، واستمرّت تنزل به الخسائر حتى بدأت التساؤلات بشأن الجدوى من الاحتفاظ بـ«الحزام الأمني» ترتفع في اسرائيل، ويزيد الرأي العام لديها ضغطه على الحكومة للانسحاب من لبنان.

إثر اجتياح تموز ١٩٩٣، قدّم رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، اقتراحًا طلب إليه نقله إلى المسؤولين اللبنانيين، وخلاصته أن تتولى السلطات اللبنانية نزع سلاح حزب الله، وإرسال الجيش اللبناني للانتشار في مناطق قرب الحدود مع اسرائيل، ووضع ترتيبات أمنية بين الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية، وأن تتعهّد الحكومة اللبنانية بعدم ملاحقة جنود «جيش لبنان الجنوبي» واستيعابهم في أجهزة الدولة الأمنية، وكل ذلك في مقابل انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان خلال تسعة أشهر، توقّع بعدها معاهدة سلام بين البلدين («هآرتس»، ٢٦ آب ١٩٩٣). وكرّر رابين اقتراحه في مؤتمر صحافي عقده في واشنطن في ١٣ أيلول ١٩٩٣، أي يوم توقيع الاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي، مضيفًا «أن أحدًا لا يريد إنشًا مربعًا واحدًا من أراضي لبنان أو مترًا مكعبًا من مياهه». وأوضح، بعد عودته من واشنطن، انه «إذا استطاع الجيش اللبناني، في غضون ستة أشهر، نزع سلاح حزب الله والمنظمات الإرهابية الأخرى، وتمكّن من منع حدوث أي عملية ضدنا، فقد يتمكّن البلدان من توقيع اتفاق سلام خلال الأشهر الثلاثة التي تلي ذلك» («الحياة»، ١٦ أيلول ١٩٩٣، و٢٣ آب ١٩٩٤).

إلامَ آل القرار ٤٢٥ أواخر سنة ١٩٩٣؟: خريف وأواخر كل سنة يكون الموعد مع انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وقراراتها. تلك السنة (١٩٩٣)، كان مشروع القرار حول «عملية السلام في الشرق الأوسط» خاليًا من كل ذكر للقرار ٤٢٥ الذي يطالب اسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية، على الرغم من الموقف اللبناني والمجموعة العربية المؤكّد على أهمية هذا القرار الذي يعتبره لبنان أساسًا لمفاوضاته الثنائية مع اسرائيل، وأساسًا لموافقته المشاركة في عملية مدريد والمفاوضات في واشنطن. وقد شدّد المندوب اللبناني في الأمم المتحدة، خليل مكاوي، على أن لبنان «وافق على المشاركة في عملية مدريد والمفاوضات في واشنطن على أساس القرار ٤٢٥. وهذا ما تمّ تأكيده لنا في رسالة تطمينات من الحكومة الأميركية إلى الحكومة اللبنانية في ١٨ تشرين الأول ١٩٩١ (...) ولبنان لم يكن طرفًا في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ وبالتالي فإن القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومعادلة الأرض في مقابل السلام لا تنطبق عليه (...) إذا كانت الجمعية العامة جدية في دعمها لمؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية، فلا بد لها من الإشارة إلى القرار ٤٢٥ (...) إنه لمن السخف أن يواجه لبنان وهو طرف مشارك في عملية السلام لأكثر من سنتين حذف القرار ٤٢٥ من قرار الجمعية العامة عن عملية السلام للشرق الأوسط (...) إن مجلس الأمن يعيد تأكيد صلاحية هذا القرار كل ٦ أشهر عندما يجدّد ولاية القوات الدولية في جنوب لبنان (...) إن سبب استبعاد القرار عائد إلى موقف دولة واحدة ترفض تنفيذه وترفض الإشارة في عملية السلام والمفاوضات، وهي اسرائيل» («الحياة»، ١٥ كانون الأول ١٩٩٣، ص١).

١٩٩٤–١٩٩٥، «هدوء نسبي»: العمليات استمرت بين المقاومة الإسلامية والجيش الاسرائيلي المحتل، ولكن غاب عنها «النوع الكبير» (اجتياحات اسرائيلية)، الأمر الذي اعتبر «هدوءًا نسبيًا». والتصعيد الخطير الوحيد تمثّل في غارة اسرائيلية على معسكر لحزب الله في سهل البقاع قرب الحدود اللبنانية – السورية أوقعت ما لا يقل عن ٣٥ قتيلًا وأكثر من ٨٠ جريحًا. وردّ الحزب بقصف شمال اسرائيل بصواريخ كاتيوشا على دفعات، معتبرًا أن «لا مكان لاسرائيل» في الشرق الأوسط (حزيران ١٩٩٤). بعدها أخذ الحديث يتواتر عن أن تفاهم تموز ١٩٩٣ (اتفاق الكاتيوشا) أصبح في حكم الميت.

«الجنوب: الاختبار الحاسم لوجود لبنان كدولة»، كان عنوان مقال كتبه ريتشارد إرميتاج، مساعد وزير الدفاع الأميركي آنذاك («الحياة»، ١٩ آذار ١٩٩٤، ص١٥)، وفيه: «... لحسن الحظ يسود لبنان الآن هدوء نسبي ويتمتع الناس بفرصة ليعيشوا حياة طبيعية نسبيًا. لكني أتساءل إذا كانت أي دروس قد استخلصت حقًّا من التاريخ القريب هذا، الذي كان بمثابة محاولة انتحار قام بها لبنان، بمساعدة نشيطة من آخرين بالطبع. إذا تمّ استيعاب الدرس الأساسي من كارثة لبنان – وهو الحاجة إلى وحدة وطنية شاملة لكل اللبنانيين – فلا يسعني إلا التساؤل كم من اللبنانيين على استعداد لتطبيق هذا الدرس فعليًا، بما ينطوي عليه بالدرجة الأولى من إنكار الذات (...) ستأتي الإجابات من شعب لبنان، وستتجلى في ما يحدث أو ما لا يحدث في المناطق الجنوبية من لبنان. وعلى هذه الإجابات أن تكون لبنانية صرفة، إذ لا يمكن أن يتولى هذه المسؤولية أي طرف آخر (...) إن الطريقة التي سيعالج بها لبنان قضية الجنوب هي الاختبار الحاسم لقدرته ما بعد الحرب على تقرير مصيره بنفسه».

الجدير ذكره أن هذا «الهدوء النسبي» قام في أجواء كانت المفاوضات الاسرائيلية – العربية تعرف بعض الزخم، وكانت سورية منخرطة فيها، ولم توقفها إلا في أوائل ١٩٩٦.

١٩٩٦، عملية «عناقيد الغضب»

نحو العملية: اسرائيليًا، تعرضت إسرائيل منذ شباط ١٩٩٦ وعلى مدى شهرين متعاقبين (أي قبيل عملية عناقيد الغضب)، وردًا على عمليات التصفية الجسدية لبعض زعماء المقاومة الفلسطينية وعلى تقدم التفاهم الاسرائيلي الفلسطيني في غزة وأريحا، لأربع هجمات انتحارية أوقعت ٦٢ قتيلًا وعشرات الجرحى: الهجوم الأول في ٢٥ شباط ١٩٩٦ في وسط القدس، تزامنًا مع الذكرى الثانية لمجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل؛ وبعد ٤٠ دقيقة، هجوم انتحاري آخر في ضاحية عسقلان؛ وفي ٣ آذار، ضربة ثالثة في وسط القدس، وضربة رابعة، في ٤ آذار، عندما فجّر انتحاري فلسطيني نفسه في وسط تل أبيب.

الهلع الذي ضرب الاسرائيليين وأصدقاءهم والمهتمين بمشروع السلام في الشرق الأوسط دفع إلى إقرار «عمل دولي جامع حاشد» لمعالجة التوتّر المتصاعد وإنقاذ رئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز المعتبر «أكثر المسؤولين الاسرائيليين اعتدالًا إزاء الفلسطينيين والعرب» (يعتبره حزب الليكود والاسرائيليون المتشددون منبطحًا أمام العرب). فكانت الدعوة العاجلة من الولايات المتحدة ومصر إلى مؤتمر شرم الشيخ، الذي اقترحت الولايات المتحدة أن يكون تحت عنوان «قمة مكافحة الإرهاب»، وصار بناء على تعديلات مصرية بصورة خاصة «قمة صانعي السلام». وانعقد هذا المؤتمر على عجل في ١٣ آذار ١٩٩٦ وشارك فيه مندوبو ٢٩ دولة غالبيتهم على مستوى الرؤساء وغابت عنه سورية ولبنان. وفي بيانه الختامي أكّد المؤتمرون «إدانتهم الشديدة لكل أعمال الإرهاب بكل أشكالها النكراء أيًا كانت دوافعها وأيًا كان مرتكبوها بما في ذلك الهجمات الإرهابية الأخيرة في إسرائيل، ويعتبرونها دخيلة على القيم الأخلاقية والروحية لشعوب المنطقة كافة ويعيدون تأكيد عزمهم على الوقوف بكل حزم ضد هذه الأعمال، ويحضون كل الحكومات على الانضمام إليهم في هذه الإدانة وهذه الوقفة إزاء تلك الأعمال الإرهابية».

وإسرائيليًا أيضًا، كان ثمة تنافس حاد جدًا بين الحزبين «العمل» الحاكم و«الليكود» المعارض. وكان قد أصبح معروفًا، منذ أواخر ١٩٩٥، أن معركة الانتخابات الاسرائيلية المقبلة لن تنتهي بانتخاب أعضاء الكنيست فحسب، بل، وللمرة الأولى في اسرائيل، بانتخاب رئيس الوزراء الاسرائيلي مباشرة من الشعب.

حزب العمل كان يحمل لواء التسوية السلمية المتداولة بدعم أميركي وغربي (وعربي إلى حد ما)، وكذلك الاعتدال في الطروحات الاجتماعية والاقتصادية. لكن اعتدال زعيمه، بيريز، كثيرًا ما فسّره الاسرائيليون توددًا وضعفًا إزاء عرفات والزعماء العرب، فامتعض المتشددون وابتعدوا عنه، فاضطرّ إلى التلويح بالقبضة الحديد وضمّ مجموعة من الجنرالات إلى لائحة المرشحين في حزب العمل.

حزب الليكود وسّع تحالفاته وحسم خياراته بترشيح بنيامين نتانياهو لقيادة السلطة بعد الفوز في الانتخاب، ولعب ورقة «وقف التنازلات للعرب في مقابل السلام» وإعادة صورة «إسرائيل القوية والمنيعة» والقضاء التام على «الإرهاب». وبدا واضحًا أن طرح الليكود أزعج الأميركيين والفلسطينيين والعرب.

ومنذ مطلع ١٩٩٦، ازداد التنافس حدة بين العمل والليكود، وصار كل حدث يصب في خانة أحدهما من حيث كسبه للقاعدة الشعبية. ثم جاءت العمليات الانتحارية لتزيد بوضوح من شعبية الليكود. فبدت الانتخابات المبكرة في اسرائيل، والمحدد إجراؤها في ٢٩ أيار ١٩٩٦، وكأنها موقوفة لليكود بزعامة نتانياهو، الأمر الذي جعل زعيم العمل رئيس الحكومة شيمون بيريز يحاول استلحاق إتجاه الرأي العام الاسرائيلي بـ «عمل عسكري حاسم» يظهره «قويًا» وليس «ضعيفًا» كما يتهمه أخصامه في الليكود.

أما لبنانيًا، فقد اتجهت الأنظار، عقب قمة شرم الشيخ إلى جنوب لبنان وإلى حزب الله

تحديدًا لرصد نتائج القمة على «المقاومة الإسلامية» التي كانت تذكر غالبًا في معرض ذكر «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وتكرست رديفًا لهما في البيان الختامي لـ«المؤتمر الإسلامي والوطني لمواجهة قمة الإرهاب»، المنعقد في بيروت في ١٣ آذار ١٩٩٦ حين ورد في الفقرة ٨ منه: «إن العمليات الاستشهادية التي تقودها حماس والجهاد الإسلامي والمقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة وجنوب لبنان (...) هزت كيان العدو الاسرائيلي وحلفائه (...)».

والواقع أن الأشد إيلامًا لاسرائيل في عمل المقاومة الإسلامية في الجنوب (الذراع العسكري لحزب الله) هو تتابع العمليات الاستشهادية، التي اتّسمت في غالبيتها الساحقة بمستوى عال في القدرة على استعمال أعقد التكنولوجيا المتطورة، وسقوط عدد كبير من القتلى في صفوف الجيش الاسرائيلي نتيجة لذلك، وقصف الكاتيوشا على شمال اسرائيل حيث بات سكانه يعيشون في حال قلق دائم وحركته السياسية في اضطراب.

هذا القصف كان موضوع «تفاهم تموز ١٩٩٣» (راجع ما سبق بصدده) الذي نص على منعه مقابل امتناع اسرائيل عن التعرّض للمدنيين في جنوب لبنان، وقد كفل الأميركيون التنفيذ. أما والمعركة الانتخابية في اسرائيل باتت على الأبواب، فقد بدا هذا التفاهم، إضافة إلى مجريات الأحداث داخل اسرائيل، مهددًا لمصالح بيريز الانتخابية وحزبه، وكذلك لكل ما صدر من مقررات وتوصيات عن قمة شرم الشيخ. واهتزاز تفاهم تموز ١٩٩٣ بلغ أوجه في عمليات عسكرية يومية في الجنوب سبقت مباشرة يوم بداية عملية «عناقيد الغضب» في ١١ نيسان ١٩٩٦.

عملية «عناقيد الغضب»، مجزرة قانا، تفاهم نيسان: في ١١ نيسان ١٩٩٦، شنّت اسرائيل اجتياحًا واسعًا أطلقت عليه إسم «عناقيد الغضب» (مستوحى من أسفار التوراة، وهو نفسه عنوان رواية الأديب الأميركي جون ستاينبك



من صور مجزرة قانا.

١٩٠٢–١٩٦٨ *The Grapes of Wrath*، التي تحكي قصة عائلة أوكلاهونية تهاجر إلى كاليفورنيا بعد خسارتها أرضًا أجدبت فإذا كاليفورنيا تنبذها وتقاتلها... عندها يتحول غضب العائلة المضطهدة ثورة وتحريرًا). اجتياح اسرائيل ساهمت مجزرة قانا التي ارتكبتها اسرائيل في ١٨ نيسان، وإلى حد كبير، في إرباكه وإحباط نتائجه، كما أثرت في الانتخابات الاسرائيلية (٢٩ أيار) وأدّت إلى سقوط شيمون بيريز وفوز بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة. وذلك بسبب ما أثارته المجزرة من ردّات فعل عالمية (على مستوى الحكومات والشعوب) غاضبة بما فيها داخل الرأي العام الاسرائيلي، الذي سخر قسم كبير منه من التبريرات التي قدّمها بيريز معتبرًا انها ارتكبت نتيجة «أخطاء» فنية.

قُتل في مجزرة قانا أكثر من ١٠٠ مدني لبناني (منهم عدد كبير من الأطفال) كانوا لجأوا إلى

مركز قوات الأمم المتحدة في قانا هربًا من القصف الاسرائيلي لقراهم المجاورة، فقصف الطيران الحربي الاسرائيلي المركز ودمّره وأحرقه.

انبثق عن عملية «عناقيد الغضب» تفاهم جديد مكتوب هو «تفاهم نيسان» (٢٦ نيسان ١٩٩٦)، حلّ محل تفاهم تموز ١٩٩٣، وقضى بتأليف لجنة دولية تضم ممثلين عن لبنان وسورية واسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا لمراقبة وقف إطلاق النار، وهو لا يختلف كثيرًا في مضمونه عن تفاهم تموز، إذ ينص على أن «المجموعات المسلحة» لن تنفّذ من لبنان هجمات على اسرائيل، وأن المناطق الآهلة بالمدنيين لن تستخدم قواعد انطلاق للهجمات، وأن اسرائيل و«المتعاونين معها» لن يطلقوا النار من أي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان.

بدأ كل طرف يدلي بتفسيرات مختلفة لبنود تفاهم نيسان. والتزمت المقاومة الإسلامية بتنفيذ مضمون التفاهم وحصرت عملياتها ضد جيش الاحتلال والميليشيا التابعة له (أنطوان لحد) على الأراضي اللبنانية، ولم تطلق صواريخ الكاتيوشا عبر الحدود إلا ردًا على اعتداءات اسرائيلية متكررة على المدنيين اللبنانيين، ذلك أن إسرائيل استمرّت في قصف القرى وإصابة المدنيين في الجنوب والبقاع الغربي.

أما عن ضحايا عملية عناقيد الغضب، فقد أكّدت الإحصاءات اللبنانية استشهاد ١٥٣ مدنيًا و٥ عسكريين و١٣ مقاتلًا من حزب الله، وجرح ٣٥٩ مدنيًا و٩ عسكريين. ويشمل هذا العدد ضحايا مجزرة قانا (نحو ١٠٠ قتيل). وبحسب تقرير أعدّته لجنة تابعة للأمم المتحدة، فقد تضررت بالعدوان ١٥٩ قرية و٧٢٠١ وحدة سكنية، ومستشفيات ومدارس ودور عبادة ومحطات كهرباء وخزانات مياه وآبار وجسور. وبحسب المصادر الاسرائيلية، في حينه، لم يُقتل أي جندي في العملية وجرح ١٢٧ جنديًا (لكن في ٢ أيلول ١٩٩٨، أذاع الناطق باسم الجيش الاسرائيلي معلومات تتحدث عن مقتل ٢٦ جنديًا سنة ١٩٩٦ وجرح ٩٨ جنديًا من دون توضيح في ما إذا كان هؤلاء سقطوا أثناء عملية عناقيد الغضب أو سواها).

وتمكّنت لجنة «تفاهم نيسان» (لبنان، سورية، اسرائيل، الولايات المتحدة وفرنسا) من ضبط نتائج الحرب الدائرة في الجنوب بين المقاومة الإسلامية والجيش الاسرائيلي بإبقاء العمليات العسكرية تحت سقف يمنع تطورها إلى حرب موسعة.

وأُخضع «تفاهم نيسان» لأول اختبار خلال عملية للمقاومة الإسلامية أدّت إلى جرح خمسة جنود إسرائيليين داخل الشريط الحدودي المحتل على طريق سجد – الريحان (١٢ أيار ١٩٩٦)، وردّت عليها القوات الاسرائيلية بقصف المدنيين في قرى إقليم التفاح: اعتبرت بيروت عملية المقاومة أنها «تحت سقف تفاهم نيسان»، فيما شكّلت تحديًا لرئيس الوزراء الاسرائيلي شيمون بيريز؛ فاعتبر تكتل ليكود المعارض «التفاهم» بأنه «صفقة انتخابية فاشلة»، كما اعتبر زعماء اسرائيليون معارضون أن «عملية عناقيد الغضب ذهبت هدرًا». وقبل مضي شهر واحد، صعد الوضع من جديد إلى واجهة الأحداث إثر عملية نفّذتها المقاومة الإسلامية (١٠ حزيران) وأسفرت عن مقتل خمسة عسكريين اسرائيليين وجرح ثمانية، الأمر الذي رفع لهجة الزعماء الاسرائيليين بالتهديد برد مناسب، فيما اتّهم الأردن حزب الله باستدراج رد اسرائيلي لتبرير موقف عربي متشدّد في القمة العربية قبل نحو عشرة أيام من انعقادها.

ومن العمليات الكبرى التي هدّدت سقف التفاهم عملية ١٩ أيلول ١٩٩٦، التي قُتل فيها جنديان اسرائيليان وجرح ثلاثة آخرون. فللمرة الأولى، منذ عملية عناقيد الغضب، سجّل الوضع العسكري في الجنوب تطورًا بارزًا تمثّل بمحاولة تقدم لقوة اسرائيلية في اتجاه تلال عقماتا في مرتفعات إقليم التفاح تحت وابل من القصف العنيف، فدارت مواجهات عنيفة مع المقاومة الإسلامية بمختلف أنواع الأسلحة، شارك فيها الطيران الحربي الاسرائيلي.



ميدالية تذكارية تخليدًا لذكرى شهداء قانا:
في ١٨ نيسان ١٩٩٦، خلّفت الغارات الاسرائيلية المتكررة على الأراضي اللبنانية، أكثر من ٢٢٥ ضحية منها ١١٩ قتيلًا وجريحًا في قانا. ففي ذلك اليوم سقطت خمس قذائف على مركز القوات الدولية لحفظ السلام في لبنان، في منطقة قانا، ما سبّب استشهاد ٩٨ طفلًا وامرأة وعجوزًا وجرح ١٠١ كانوا مجتمعين في المركز. وتخليدًا لذكرى هؤلاء الشهداء اللبنانيين، صمّم مصرف لبنان ميدالية تذكارية برونزية بحجم ٧٥ مم وقامت الشركة الفرنسية Monnaie de Paris بسكها. على الجهة الخلفية للميدالية تواريخ بعض الاعتداءات الاسرائيلية على الجنوب والبقاع الغربي.

١٩٩٧–١٩٩٨: في مطلع شباط ١٩٩٧، تعرّضت اسرائيل لأكبر كارثة جوية في تاريخها أسفرت عن مقتل ٧٣ عسكريًا بينهم ١٣ ضابطًا في اصطدام طائرتي هليكوبتر مخصصتين لنقل الجنود قرب الحدود اللبنانية – الاسرائيلية. وبدأت الأسئلة، على الأثر، تطرح بكثافة في شأن مستقبل الوجود العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان.

في أواسط آب ١٩٩٧، شهدت العمليات العسكرية تصاعدًا ملحوظًا في الجنوب عندما تعرضت مدينة صيدا لقصف مدفعي بلغ عدد ضحاياه ٧ قتلى و٤٠ جريحًا. وكانت هذه المرة الأولى التي يصل فيها القصف إلى عاصمة الجنوب منذ عملية عناقيد الغضب. وقد ألقى الجيش الاسرائيلي تبعة ذلك على ميليشيا «جيش لبنان الجنوبي» الحليفة له. وكان رد حزب الله (المقاومة الإسلامية) تقليديًا، إذ أطلق مقاتلوه عشرات من قذائف الكاتيوشا على شمال إسرائيل. وردّت الأخيرة بتنفيذ طائراتها المقاتلة ما سمّته المصادر الحكومية الاسرائيلية «سلسلة من الغارات التحذيرية» التي توزّعت على أهداف لمقاتلي حزب الله ومواقع الجيش اللبناني ومنشأة كهربائية تقع إلى الجنوب من العاصمة اللبنانية (في بلدة الجية).

بعد كل ضربة كانت تُطرح مسألة الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب. ومع بدء الخطوات

الدستورية التي بدأها الرئيس اللبناني الجديد العماد إميل لحود لتشكيل حكومته الأولى (أواخر تشرين الثاني ١٩٩٨)، عاد الجنوب إلى واجهة الأحداث بقوة. فأعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو (زعيم الليكود، خلف شيمون بيريز) على أثر عملية ناجحة للمقاومة أدّت إلى مقتل ضابط ورقيب في الجيش الإسرائيلي داخل الشريط الحدودي المحتل (٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨)، انه مستعد «لدراسة انسحاب القوات الاسرائيلية في نهاية الأمر من جنوب لبنان إذا تسنّى إيجاد سبل للوفاء بحاجات اسرائيل الأمنية وحماية الميليشيا (جيش لبنان الجنوبي) المتحالفة معها». وقد أدلى نتانياهو بهذا التصريح عقب لقائه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير في لندن، فيما السجال داخل اسرائيل في شأن مسألة الانسحاب من لبنان أخذ يتصاعد مع ارتفاع عدد الجنود الاسرائيليين القتلى إلى خمسة خلال الأيام العشرة الأخيرة من جراء ضربات المقاومة المتصاعدة كمًا ونوعًا.

١٩٩٩، خطاب أركان الدولة خطاب المقاومة: عرف هذا العام، على أرض واقع الاحتلال الاسرائيلي في الجنوب، حدثين مهمين تمثّلا في احتلال أرنون ثم الانسحاب منها على وجه السرعة، والانسحاب من جزين ومنطقتها.

في ما عدا هذين الحدثين، وعلى الصعيد العسكري، قُتل الجنرال الاسرائيلي غيردشتاين وعسكريين آخرين وصحافي في الإذاعة الاسرائيلية العامة بانفجار عبوتين زرعتهما المقاومة الإسلامية في موكبهم (٢٨ شباط ١٩٩٩) في منطقة حاصبيا في عمق الشريط الحدودي. وسارعت اسرائيل للرد على هذه العملية، فشنّت غارات واسعة على مناطق مختلفة في لبنان (طالت واحدة منها أطراف مدينة بعلبك)، تسبّبت بأضرار فادحة، من حيث استهدافها البنى التحتية للبلاد.

أركان الدولة والشخصيات السياسية والأحزاب وقفوا يعضدون المقاومة ويتبنون خطابها السياسي والتحريري. فكان «التضامن الوطني الذي لفت العالم خلال العدوان الاسرائيلي الأخير أبلغ دليل إلى أن لا خوف على لبنان (...) إن ما يطلبه لبنان ليس عدوانًا ولا افتراء إنما حقه المشروع في تحرير أرضه وانسحاب المحتل الاسرائيلي...» (رئيس الجمهورية، العماد إميل لحود). وعكف رئيس الحكومة د. سليم الحص على ترداد أن «الأجواء مطمئنة إلى استمرار العمل بتفاهم نيسان على رغم تصريحات المسؤولين الاسرائيليين (...) إن الدول الكبرى وتحديدًا الولايات المتحدة وفرنسا متمسكتان بالتفاهم».

في احتفال تأبيني في الضاحية الجنوبية لبيروت (آخر حزيران ١٩٩٩)، قال نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم: «... إن العدو الاسرائيلي فشل في تحقيق أهدافه. فمعنويات العدو المنهارة لا يمكن أن ترتفع بضرب البنى التحتية (...) والشرخ الذي أرادوه بين المقاومة والدولة والشعب تحوّل صلابة ووحدة في الموقف تمثّل في مظهر مميز عبّر عنه رئيس الجمهورية أروع تعبير والقوى السياسية والشعبية بالدعوة إلى الالتفاف حول المقاومة...». وأشاد العلّامة السيد محمد حسين فضل الله بموقف رئيس الجمهورية «الذي تحدث فيه بلغة المقاومة والذي لم يعرفه لبنان في كل تاريخه السياسي». واستبعد «إسقاط تفاهم نيسان أو تعديله»، معللًا ذلك «ان المرحلة المقبلة تحتاج إلى هذا التفاهم»، ولفت إلى «أن هناك مناخًا جديدًا في المنطقة العربية قد لا تكون احتمالات الحرب فيه كبيرة».

إزاء هذا الموقف اللبناني الصلب، أعاد رئيس الوزراء الاسرائيلي، إيهود باراك (الذي خلف نتانياهو) تأكيد نية إسرائيل سحب جيشها من لبنان في خلال عشرة أشهر. وحرص باراك، قبل أن يتوجّه إلى باريس (٢٢ أيلول ١٩٩٩) على توجيه نداء إلى الرئيس السوري حافظ الأسد استخدم فيه وصف سورية لـ«سلام الشجعان»، مؤكّدًا استعداده لوضع حد للحرب وسفك الدماء. وكان الملك الأردني، عبد الله الثاني، زار بيروت

قبل نحو عشرة أيام (أي في ١٣ أيلول) حيث أبدى تفاؤله، عقب محادثات مع الرئيس لحود، بإمكان الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان، في إطار معطيات عملية السلام في المنطقة.

أرنون: في ١٨ شباط ١٩٩٩، أقدمت إسرائيل على احتلال أرنون وإعلان ضمّها إلى الشريط الحدودي المحتل، وأحاطتها القوات الاسرائيلية بالأسلاك الشائكة ومنعت عنها المياه وسبل الحياة. وكانت أرنون بدأت تتعرّض للاعتداءات الاسرائيلية منذ اجتياح ١٩٨٢: قصف مدفعي وصاروخي، وهدم المنازل وتهجير السكان (يبلغ عدد سكانها المسجلين في لوائح الانتخاب ١١٥٠ مواطنًا، لم يعد يقطن منهم سوى نحو ٣٠ شخصًا).

ارتبكت الحكومة اللبنانية إزاء هذه «المفاجأة الإسرائيلية»، وبدأ عدد من المسؤولين والزعماء السياسيين يصلون إلى جوار أرنون ويقفون بمحاذاة «الشريط الشائك» فيما كان الجنود الاسرائيليون يتمركزون في «قلعة أرنون» (قلعة الشقيف). لكن بعد أيام قليلة، أي في ٢٣ شباط، كمن ثلاثة من رجال المقاومة الإسلامية، عند الهزيع الأخير من الليل، عند «بركة جبور» بالقرب من بلدة كوكبا في الشريط الحدودي المحتل، وفاجأوا رعيلًا من الجنود الاسرائيليين (٣٠ بين ضابط ورتيب وجندي) وتصدّوا لهم وجهًا لوجه، فأصيبوا بالذعر والذهول، ولم تتمكن الطائرات المروحية ولا القصف المدفعي من فك طوق المقاومين للجنود الاسرائيليين. وأسفرت المعركة، التي استمرّت ساعات طويلة، عن مقتل ثلاثة من النخبة المميزة من ضباط إسرائيل. واعترفت إسرائيل بقتلاها، كما اعترفت بإصابة خمسة جنود، إصابات بعضهم بليغة؛ بينما أعلن بيان المقاومة أن إصابات العدو بلغت ١٥ إصابة، كما غنم المقاومون أسلحة ومعدات، منها سلاح قائد الدورية الذي تبيّن أنه لم يطلق منه رصاصة واحدة، مما يدل على مدى المباغتة التي تعرّضت الدورية لها. ولم يتردّد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو من أن يعلن: «إنها ضربة مرة جدًا جدًا... ضربة كبيرة على إسرائيل... وإنه ليوم صعب»، كما لم يتردّد رئيس الدولة عازار وايزمان من الدعوة للخروج من لبنان: «يجب أن نخرج».

وبعد ثلاثة أيام من هذه العملية، أي في ٢٦ شباط ١٩٩٩، نجح أكثر من ألفي طالب لبناني في فك الحصار الاسرائيلي عن بلدة أرنون، فتظاهروا أمام الأسلاك الشائكة ونزعوها وهم عزّل إلا من العلم اللبناني، في انتفاضة شجاعة تجاوزت المساعي الدبلوماسية الدائرة للضغط على اسرائيل كي تنسحب من أرنون وتعود إلى السيادة اللبنانية. فقد كانوا طلاب جامعات لبنان، على اختلاف



طلاب من الجامعات اللبنانية عند الأسلاك الشائكة التي أقامتها اسرائيل حول أرنون (٢٦ شباط ١٩٩٩).

نزعاتهم وطوائفهم وأهوائهم ومشاربهم: الجامعة الأميركية، الجامعة اليسوعية، الجامعة العربية، الجامعة اللبنانية بكل فروعها، اتحاد الشباب الديمقراطي، حركة الشعب، منظمة الشباب التقدمي، مجموعة طانيوس شاهين، مجموعة بلا حدود...

وفيما كان أهالي البلدة والطلاب يحتفلون باللقاء وتحرير البلدة، كان شيخ النبطية وإمامها، الشيخ عبد الحسين صادق، يعتلي منبر المسجد داعيًا الناس للالتحاق بالطلاب في أرنون، وكانت أجراس كنائس النبطية تقرع إيذانًا بزحف أهالي النبطية وقرى الجنوب ووفود من كل لبنان إلى أرنون التي غدت معلمًا بارزًا من معالم الكرامة الوطنية. وكان لافتًا البيان المؤثر الذي أصدره طلاب جامعة القديس يوسف في الأشرفية (نشرته «السفير»، ٢٧ شباط ١٩٩٩) وأعلنوا فيه «التأهب للمضي قدمًا في النضال الوطني»، وتجديد انتسابهم «للمقاومة الوطنية اللبنانية»، ومواصلة «النضال من أجل بناء المجتمع المقاوم المتجاوز للعقد والمحدوديات الطائفية والمذهبية، المجتمع المقاتل في سبيل وحدة وسيادة لبنان وسيادة شعبه، للقرار الوطني المتحرر من كل هيمنة أجنبية...».

«اعتبر المراقبون ان ما حدث في بلدة أرنون يمثّل تحديًا غير مسبوق لنظرية الحدود الآمنة التي ترسمها إسرائيل حسب حاجاتها من المياه والأرض والمستوطنات. وفي دفاعه عن الطلاب والنواب وأعضاء المنظمات الذين قطعوا الأسلاك الشائكة المنصوبة حول أرنون، قال ممثل لبنان في لجنة تفاهم نيسان، إن الإذعان للحجج الاسرائيلية يجعل من كل القرى اللبنانية هدفًا سهلًا للضم. وبهذا تكون عملية تحرير أرنون قد دخلت من باب المقاومة السلمية التي دشنها غاندي أثناء محاربته الانتداب البريطاني، وتزامنت مع المقاومة المسلحة التي فرضت على زعماء الأحزاب الاسرائيلية التنافس على موعد الانسحاب. وكان من الطبيعي أن تزعج هذه السابقة وزير الدفاع أرينز الذي اعتبر أن إلغاء الحدود التي رسمها الجيش الاسرائيلي لأرنون هو بداية استرجاع حدود الحزام الأمني» (سليم نصّار، «الحياة»، ٦ آذار ١٩٩٩، ص١٥).

جزين: في مطلع حزيران ١٩٩٩، اجتمع رئيس وزراء اسرائيل المنتخب ايهود باراك مع رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو لبدء إجراءات التسلّم والتسليم. وفي اليوم نفسه، كانت ميليشيا جيش لبنان الجنوبي تبدأ انسحابًا واسعًا من جزين ومنطقتها المحاذية للشريط الحدودي المحتل. ولم يمض يومان، أي في ٣ حزيران، عادت جزين وقراها إلى كنف السيادة اللبنانية بعد ١٧ عامًا من الاحتلال الاسرائيلي وسيطرة ميليشيا أنطوان لحد الذي أخلتها وحداته كليًا وانكفأت إلى حدود الشريط الحدودي المحتل، وسط ارتياح الأهالي، وإشادة الرئيس لحود بالصمود الوطني وبالمقاومة اللذين أدّيا إلى انسحاب قوى الاحتلال وعملائه من جزين، وتهنئة رئيس الحكومة سليم الحص أهالي المدينة بتحريرهم.

تعرّض جيش لبنان الجنوبي، أثناء انسحابه لملاحقة المقاومة بالعبوات الناسفة، فأُصيب بنكسة معنوية جديدة بعدما كان انهياره بسبب ضربات حزب الله سببًا رئيسيًا لانسحابه، وتراجع إلى ما بعد الخط الذي كانت التقديرات توقعت انسحابه إليه، فأخلى أيضًا بلدة كفرحونة حتى انكفائه إلى داخل الشريط الحدودي المحتل.

فوجئ أهالي جزين (كانوا ٣٠ ألفًا قبل الاحتلال، وظلّ فيها ٥ آلاف أثناءه) بسرعة الانسحاب، وتوافد عليهم الكثير من أهلهم الموزّعين في بيروت وضواحيها. وبدأت مظاهر ورشة عودة الدولة إليها. وانتقل معظم نواب المدينة الحاليين والسابقين وقادتها السياسيين إليها، وكان أول زائر أجنبي لها السفير البريطاني دافيد ماكليان الذي التقى النائب نديم سالم والسفير السابق سيمون كرم. واعتبر الوزير والنائب السابق إدمون رزق ان «تحرير جزين هو نتيجة عمل المقاومة وصمود الأهالي»، ورحّب بقرار الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ضمّ جزين إلى البلدات التي يشملها تفاهم نيسان.

لقد كان مصير جزين مطروحًا منذ سنوات بعدما قرّر الإسرائيليون في مرحلة انسحاباتهم أواسط الثمانينات (بعد اجتياح ١٩٨٢) استثناءها وضمّها بصورة غير مباشرة إلى الشريط الحدودي (الحزام الأمني). لقد خرجوا منها، في تلك الأثناء، وأوكلوا أمر الإشراف عليها إلى ميليشيا انطوان لحد (جيش لبنان الجنوبي) المتعاملة معهم. ولكن بعد مؤتمر مدريد، وفي أثناء رئاسة إسحق رابين للحكومة، ثم نتانياهو، جرى الحديث باستمرار عن مشروع انسحاب أطلق عليه «جزين أولًا». وكان هذا المشروع يقضي، من وجهة نظر إسرائيلية، بخروج الميليشيا الحليفة لها من جزين ودخول الجيش اللبناني إليها وتكفّله الأمن فيها وتعطيله عمل المقاومة تمهيدًا للدخول في مفاوضات حول ترتيبات أمنية وسياسية تضمن خروج قوات الاحتلال من الجنوب وفصل المسار اللبناني عن المسار السوري. لكن بيروت ودمشق كانتا تسارعان إلى رفض مثل هذا الطرح جملة وتفصيلًا، وتعيدان التأكيد على تنفيذ القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط. وكانت بيروت تظهر، إزاء أي انسحاب مرتقب للميليشيا اللحدية، وكأنها متنصلة من تبعاته. فعكفت الحكومة اللبنانية على الرد على المطالب الاسرائيلية رافضة إرسال الجيش إلى جزين، وتقديم ضمانات بأن المنطقة لن تكون منطلقًا لعمليات المقاومة، وإصدار عفو شامل عن كل المقاتلين في صفوف الميليشيات.

أما فاعليات جزين وناشطوها السياسيون، من المقيمين خارجها، فقد نجحوا في إظهار أنهم يشاغبون على الموقف الرسمي اللبناني المتنصل من تبعات أي انسحاب، وفي الوقت نفسه، في إشاعة أجواء نفسية في منطقتهم تحول دون حسم ارتباطها بالجيش الجنوبي اللحدي. فبدا أن الجزينيين يقاومون أمرين واقعين: أولًا دعوات لحد لهم إلى الانخراط في وضع الشريط

الحدودي والانتماء إلى جيشه، وثانيًا تحفّظ الدولة اللبنانية عن تبنّي قضية بلدتهم في حال انسحبت ميليشيا لحد منها.

لذلك، ثمة إرباك وقعت فيه الدولة اللبنانية تزامن مع قرار اسرائيل سحب ميليشيا لحد من جزين، خصوصًا لجهة مطالبة أبناء جزين بعودة الشرعية إليها وتخوّفهم من المجهول، ومصير عشرات العناصر التي كانت تعاونت مع «جيش لحد»، وانسحبت منه على فترات متباعدة ورفضت مرافقته إلى الشريط الحدودي المحتل. والمعروف أن تركيبة هذه الميليشيا («جيش لبنان الجنوبي»، «جيش لحد»)، البالغة نحو ٣ آلاف عنصر مسلح، هي تركيبة متصلة بشكل وثيق بالتركيبة اللبنانية، طائفيًا وعائلات وقرى... «ففي معلومات مستقاة من الإعلام الحربي لحزب الله، يظهر أن نسبة ما بين ٦٠ و٦٥٪ من عناصر الميليشيا هم من الطوائف الإسلامية، ونسبة ٣٥ إلى ٤٠٪ هم من المسيحيين. وطوائف العناصر بحسب الكثرة العددية هي على الشكل الآتي: شيعة، موارنة، دروز، روم أرثوذكس، سنّة» (حازم الأمين، «الحياة»، ٩ آب ١٩٩٩، ص١٤).

كرونولوجيا أهم أحداث ما قبل التحرير (١ كانون الثاني – ٢٠ أيار ٢٠٠٠):

كانون الثاني، تقريب موعد الانسحاب، الموقف السوري، مقتل عقل الهاشم: بدأ العام الجديد بإظهار رئيس الحكومة الاسرائيلية رغبته في تقديم موعد سحب قواته من جنوب لبنان خلال شهر نيسان المقبل بدلًا من تموز.

– الرئيس اللبناني، إميل لحود، كرّر أمام أعضاء السلك القنصلي، موقفه الداعي إلى انتظار نتائج مفاوضات اختبار النيات التي تتولاها سورية، «من دون الحاجة إلى التسرّع أو الهرولة».

– الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن توافقوا مبدئيًا (٢٠ كانون الثاني) على تأجيل البحث في

مصير مزارع شبعا وعدم تضمين هذه الأراضي مستلزمات تطبيق القرار ٤٢٥.

– وأعلن (٢٠ كانون الثاني)، عن مصادر دبلوماسية غربية، أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تفهم الموقف السوري موقفًا يميّز بين ملكية مزارع شبعا والسيادة عليها. فدمشق أكّدت للمنظمة الدولية، بحسب هذه المصادر، الملكية اللبنانية للمزارع لكن السيادة عليها لسورية. ونقلت «الحياة» (٢١ كانون الثاني) عن مصادر في مجلس الأمن تحذيره لبنان من مغبة رفض بيان الأمين العام إذا لم يتضمن انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا تطبيقًا للقرار ٤٢٥، ونبّهت إلى انعكاسات سلبية لمثل هذا الرفض على الوضع في الجنوب وعلى مستقبل القوات الدولية العاملة هناك. وطلبت الأمانة العامة من بيروت خريطة موقّعة من الجانبين اللبناني والسوري توضح الحدود بين البلدين في منطقة شبعا. وفي عددها، ٢٩ كانون الثاني، نقلت «النهار» عن مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة السفير سليم تدمري «أن الأمم المتحدة ستفرض الخط الحدودي بحسب الخطوط الدولية المعترف بها منذ عام ١٩٢٣».

– أعلن رئيس الحكومة الدكتور سليم الحص (٢٧ كانون الثاني) ان لبنان دعا إلى اجتماع عاجل للجنة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان لدرس شكواه «ضد التمادي الاسرائيلي في خرق بنود التفاهم»، إذ كانت إسرائيل قد قامت بشنّ غارات جوية على موقع في منطقة البقاع اللبناني تابع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وبعدها بأيام قليلة قصفت إسرائيل أهدافًا مدنية وفي محيط مدارس مكتظة بالتلاميذ، ثم أغارت اسرائيل (٢٧ كانون الثاني) أيضًا على قرية نبع صافي في إقليم التفّاح.

– في ٣٠ كانون الثاني، وفي عملية نوعية تمكّنت المقاومة الإسلامية من قتل العقيد في «جيش لبنان الجنوبي» عقل ابراهيم هاشم أثناء وجوده في منزله في خراج بلدته دبل الواقعة في الشريط الحدودي المحتل والقريبة من الحدود الدولية، إذ نجحت في نصب مكمن بواسطة عبوات ناسفة فجّرت بعد التأكّد من وجوده، ما أدّى إلى مقتله. وتوعّد رئيس الحكومة الإسرائيلية، باراك، خلال وجوده بزيارة إلى القاهرة، منفّذي العملية بـ«عقاب»، معتبرًا مقتل عقل الهاشم «مؤلمًا جدًا»، لكنه وعد بالحؤول «دون تدهور الوضع على الحدود الاسرائيلية – اللبنانية». وكان عقل الهاشم (مولود سنة ١٩٥١ في عين إبل) سُرّح من الجيش اللبناني منذ العام ١٩٧٨. فأمضى في الشريط الحدودي المحتل متنقلًا من مسؤوليات أمنية وعسكرية عدة مع انطلاقة «جيش لبنان الحر» بقيادة الرائد الراحل سعد حداد، و«جيش لبنان الجنوبي» بإمرة اللواء أنطوان لحد. وبمقتله سقط «البديل المحتمل لخلافة لحد»، إذ كان عقل الهاشم يُعتبر الرجل الثاني، بعد لحد، في جيش لبنان الجنوبي. والمتابعون للوضع الميداني في الشريط الحدودي أكّدوا على صراع كان يبرز، بين حين وآخر، بين لحد والهاشم.

شباط، قصف إسرائيلي، موقف متشدّد لرئيس الحكومة: في ٨ شباط، بدأت اسرائيل عمليات عسكرية ضد لبنان ودمّرت ثلاث محطات كهربائية، ما أغرق مناطق لبنانية واسعة في الظلام لشهور عدة. وتمسّك لبنان وسورية بتفاهم نيسان، وطلبا عقد اجتماع عاجل للجنة المراقبة المنبثقة منه. وأعلن بيان صادر في دمشق حرص الجانبين، اللبناني والسوري، على «تجنيب المدنيين على جانبي الحدود أي إصابات في الأرواح أو خسائر في الممتلكات»، وتعدّ هذه المرة الأولى التي يصدر فيها عن دمشق، باسمها وباسم بيروت، موقف من هذا النوع تعليقًا على «خرق اسرائيل تفاهم نيسان» مع إبداء الحرص على المدنيين الإسرائيليين واللبنانيين معًا؛ فيما أعلن حزب الله أنه ردّ على الاعتداء الاسرائيلي ما أسفر عن مقتل جندي اسرائيلي. وأكّد رئيس الجمهورية إميل لحود (١٨ شباط) أن «حصانة المواطنين والمنشآت المدنية (في لبنان واسرائيل) متبادلة، وبإسقاط إسرائيل حصانة مواطنينا ومنشآتنا تكون أسقطت حصانة مواطنيها»، معربًا عن اعتقاده أن «ضرباتنا ستكون أكثر إيلامًا في هذه الحال». وواصلت الحكومة اللبنانية (د. سليم الحص) تحرّكها السياسي والدبلوماسي لردع إسرائيل عن تنفيذ تهديداتها واعتداءاتها، ومن ضمنه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، واتصالات تلقتها من مسؤولين أوروبيين. وفي ١٩ شباط، قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة مفاجئة للبنان، وأجرى محادثات مع الرئيس لحود استمرّت أربع ساعات. واعتبرت الزيارة وما رافقها من محادثات أنها «إشارة إلى عودة مصر بقوة إلى الساحة اللبنانية».

آذار، إقرار الحكومة الإسرائيلية الانسحاب:

– في ٥ آذار، أقرّت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع قرار رئيسها، إيهود باراك، انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ونشرها على الحدود الدولية مع لبنان في موعد أقصاه تموز المقبل، وذلك في «إطار اتفاق». وإن تعذر هذا الاتفاق، كما جاء في البيان الوزاري، فسيجتمع المجلس الوزاري «في الوقت المناسب لمناقشة سبل تنفيذ هذا القرار بالشكل المناسب». وردّ رئيس الحكومة اللبنانية وزير الخارجية سليم الحص، على القرار الإسرائيلي بقوله: «سواء أكان قرار الحكومة الاسرائيلية مناورة أم لا، كان موقفنا ولا يزال الترحيب بالانسحاب الاسرائيلي من لبنان في أي وقت إنفاذًا لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥، وإن كنا نفضّل أن يتمّ الانسحاب بمقتضى اتفاق لأننا لا نأمن النيات الاسرائيلية...».

– في ١٣ آذار، صعّدت إسرائيل عملياتها العسكرية في «رسالة مزدوجة»: ردّها على نتائج مؤتمر وزراء الخارجية العرب، وتصريحات الرئيس لحود بأن لبنان لن يقدّم ضمانات إليها من دون عودة اللاجئين الفلسطينيين. فقصفت حاجزًا للجيش اللبناني في بلدة المنصوري الجنوبية الساحلية وقتلت جنديًا وفتى وجرحت خمسة آخرين بينهم أربعة عسكريين لبنانيين وطفل، بعدما كانت طائراتها الحربية شنّت نهارًا ١٠ غارات شملت مواقع فلسطينية على الحدود اللبنانية – السورية في منطقة البقاع البعيدة من الشريط الحدودي المحتل.

نيسان، أسئلة لحود لأنان، خطوة تنفيذية لمجلس الأمن، قمة لبنانية – ايرانية: – في ٤ نيسان، اجتمع وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان في جنيف، وفي ختام محادثاتهما أكّد ليفي أن قرار اسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان ليس مرتبطًا بالأجوبة التي ينتظرها الرئيس الأميركي بيل كليتنون من الرئيس السوري حافظ الأسد (كانا عقدا قمة في جنيف اعتبرت فاشلة)، فيما أعلن أنان أن الانسحاب سيكون كاملًا «وبلا شروط».

– في ٦ نيسان، وجّه الرئيس لحود إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنان أسئلة تتعلق بالقرار ٤٢٥ ووجود الفلسطينيين في لبنان. ومع توجّه الأنظار إلى دور القوات الدولية في الجنوب في حال تنفيذ اسرائيل الانسحاب، أكّد غوكسيل، الناطق الرسمي لهذه القوات، أن طلب الرئيس لحود نزع سلاح الفلسطينيين «موجّه إلى أنان. أنا اطلعت عليه وهو للأمين العام» («الحياة»، ٧ نيسان ٢٠٠٠). وأوضح غوكسيل «أن مسؤولية المخيمات الفلسطينية لا يمكن أن تكون من مسؤولية القوات الدولية لأنها خارج نطاق عملها».

– في ١٦ نيسان، سجّلت الحكومة الاسرائيلية خطيًا اعتزامها الانسحاب الكامل من جنوب لبنان طبقًا للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ (قبل نهاية تموز من السنة نفسها ٢٠٠٠) في رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ثم أبلغت الأمانة العامة الحكومة اللبنانية رسميًا بنصها، كما أحاطت الحكومة السورية والحكومات الأخرى المعنية بالملف اللبناني بفحواها. وأوضحت الحكومة الاسرائيلية في رسالتها أنها تعتزم التنفيذ التام

للقرارين بلا شروط. كما تعهدت بالتعاون الكلي مع الأمم المتحدة.

– في ٢٠ نيسان، اتخذ مجلس الأمن أول خطوة رسمية في تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، وأصدر بيانًا أيّد فيه قرار الأمين العام بـ«الشروع في التحضيرات التي ستمكّن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارين». وأخذ مجلس الأمن بتعديلات سورية على البيان، فأكّد فيه «أهمية وضرورة تحقيق سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط على أساس كل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القراران ٢٤٢ (سنة ١٩٦٧) و٣٣٨ (سنة ١٩٧٣)». وعكس الأخذ بالتعديلات السورية أمرين مهمين: أولًا، ان سورية موافقة على مضمون البيان الذي يعتبر الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بموجب القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ خطوة مهمة في إطار حل شامل في الشرق الأوسط؛ وثانيًا، ان الولايات المتحدة، بموافقتها على علاقة بين القرارين المذكورين من جهة والقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ من جهة أخرى، في بيان مجلس الأمن الرئاسي، إنما تبعث رسالة بأن أبواب التفاوض لا تزال مفتوحة.

– في اليوم نفسه (٢٠ نيسان)، خرجت القمة بين الرئيسين، اللبناني إميل لحود والايراني محمد خاتمي، في طهران، بتنسيق لمواقف لبنان وايران في مواجهة استحقاقات مرحلة الانسحاب الاسرائيلي واستمرار دعم طهران لبيروت في مرحلة ما بعد الانسحاب. وكان الموقف الأبرز اعتبار إبلاغ اسرائيل الأمين العام للأمم المتحدة عزمها على الانسحاب «انتصارًا للبنان ومقاومته وللعالمين العربي والإسلامي». وأيّدت طهران المواقف اللبنانية المطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وعدم توطينهم، والمطالبة بالتعويضات الكاملة عن الأضرار التي أوقعتها الاعتداءات الاسرائيلية. وحظي تلازم المسارين اللبناني والسوري بتأكيد من الرئيسين، لحود وخاتمي، انطلاقًا من «أهمية وحدة الموقف وضرورة تحصين التلازم بين لبنان وسورية على قاعدة حقهما في تسوية عادلة تسمح بفرض انسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية ومن الجولان حتى حدود الرابع من حزيران، ومن الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس». أما بشأن المقاومة التي يقوم بها حزب الله وبقية الأطراف اللبنانية فهي «حق مشروع، وستستمر حتى الانسحاب الاسرائيلي الكامل إلى الحدود المعترف بها دوليًا». واعتبر مرشد الجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي خلال استقباله الرئيس اللبناني أنه «طالما بقي الخطر الاسرائيلي فهناك شعور بضرورة وجود المقاومة»، مشيدًا بدور «شباب المقاومة الإسلامية – التابعة لحزب الله – في انتصارات الشعب اللبناني». وذكّر بموقف ايران ضد الصهيونية، وقال «إن إيران ستبقى دائمًا إلى جانب لبنان في مقاومة الكيان الصهيوني» («الحياة»، ٢١ نيسان ٢٠٠٠).

أيار، اسرائيل تبدأ تفكيك مواقعها، لبنان يتمسّك بلبنانية شبعا: – في ٢ أيار، ألقى البروفسور في جامعة بوسطن الأميركية أوغستوس ريتشارد نورتن (شغل في الثمانينات صفة مراقب أميركي لدى الأمم المتحدة) محاضرة في الجامعة الأميركية في بيروت رأى فيها «أن إسرائيل حين تغادر لبنان لن يكون هناك توازن سوري – اسرائيلي»، وأن الهجمات ضد اسرائيل «ستكون غير شرعية وتكون سورية قد أساءت حساباتها لأن اسرائيل ستحصل على دعم دولي إذا هوجمت...». وقال إن مزارع شبعا «تقع في الأراضي السورية وهي تفصل بين سورية ولبنان وان الخرائط تظهر ذلك، ولدى الأمم المتحدة».

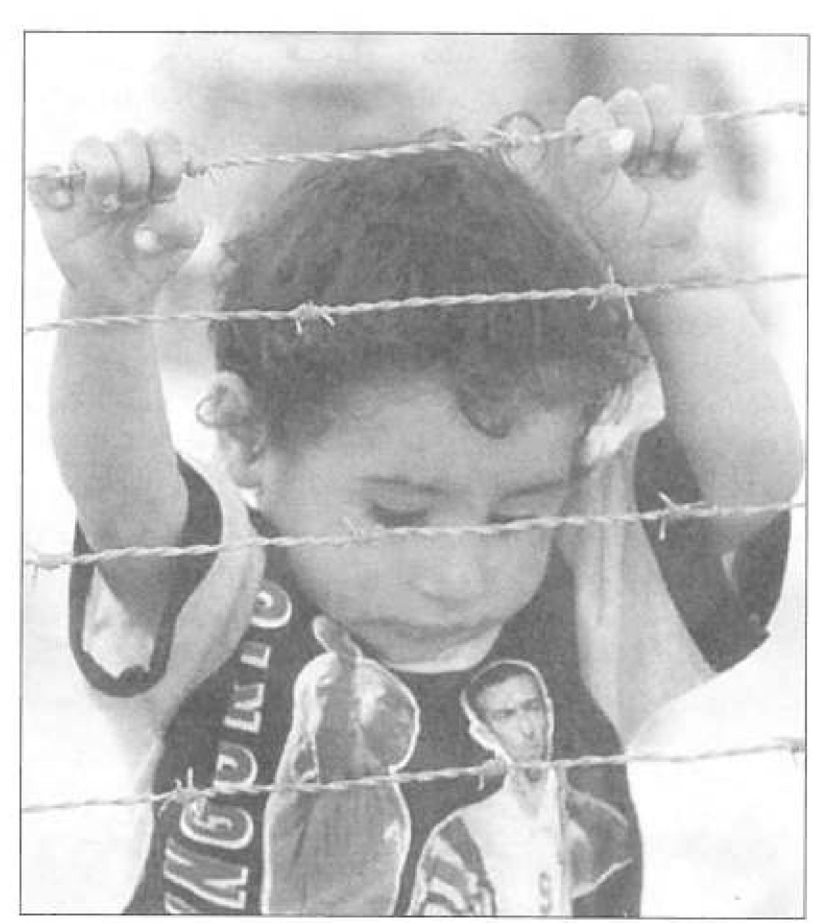
– في ٣ أيار، بدأ الجيش الاسرائيلي بإخلاء أربعة مواقع كبيرة على الحدود. وفي اليوم نفسه، بدأت اجتماعات وزراء خارجية مصر والسعودية وسورية في مدينة تدمر التاريخية وسط سورية. وتوالت، دوليًا، تصريحات رسمية رحّبت بالانسحاب الاسرائيلي المرتقب ودعت، بشكل

أو بآخر، إلى انسحاب القوات السورية من لبنان بعد حصول الانسحاب الاسرائيلي.

– في ٤ أيار، ربط لبنان موافقته على إقامة منطقة عمليات تابعة لقوات الطوارئ الدولية في الجنوب بـ«انسحاب كامل» يشمل مزارع شبعا التي تعتبرها إسرائيل واقعة في الأراضي السورية في الجولان المحتل. وذلك في إبلاغ لبنان موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن هذا الأمر. وجاء هذا الموقف اللبناني بعد إعلان وزراء خارجية مصر والسعودية وسورية، في بيان صدر إثر اجتماعهم في تدمر، دعمهم قيام قوات الأمم المتحدة بـ«المهمات الأمنية الموكلة إليها» لكي لا تكون لاسرائيل أي ذريعة في تحميل لبنان وسورية مسؤولية أي أحداث.

– وفي اليوم نفسه (٤ أيار) شهدت الجبهة العسكرية تصعيدًا عسكريًا هو الأعنف منذ ثلاثة أشهر في الجنوب. فأطلقت المقاومة الإسلامية ٢١ صاروخ كاتيوشا على شمال اسرائيل وسقط عدد من الإصابات في صفوف المدنيين هناك انتقامًا لاستشهاد امرأة لبنانية وابنتها فجرًا خلال غارة لمروحية اسرائيلية على قرية القطراني في قضاء جزين.

– في ١٤ أيار، أبلغ الموفد الدولي تيري رود لارسن الأمين العام للأمم المتحدة، فور عودته في جولته على الشرق الأوسط، ان الموقف السوري لا يزال غامضًا على رغم تأكيد بيروت أن مزارع شبعا لبنانية وموافقة سورية على ذلك.



طفل جنوبي ينتظر عبور الحدود مع أهله عند بوابة المطلة قبل أسبوع من التحرير.

– في ١٧ أيار، فكّكت اسرائيل موقع قيادتها الرئيسي في بلدة مرجعيون في سياق قرارها الانسحاب، في وقت كانت طائراتها الحربية تقوم بغارات على الجنوب. وكشف رئيس المجلس النيابي نبيه بري عن خريطة أميركية ممهورة بختم وزارة الدفاع (البنتاغون) وضعت عام ١٩٧٦ تُظهر مزارع شبعا، التي ترفض اسرائيل الانسحاب منها، ضمن الأراضي اللبنانية لا الأراضي السورية التي يحتلها الجيش الاسرائيلي. وكان لافتًا إعلان وزير الإعلام المصري صفوت الشريف، في اليوم نفسه في بيروت، أنه كانت لمصر «تجربة حين كان هناك خلاف في طابا، فحصلت عليها بالتفاوض والتحكيم». وكان الشريف في عداد وفد مصري يزور لبنان برئاسة رئيس الوزراء المصري الدكتور عاطف عبيد. وبعد يومين (١٩ أيار)، بعث لبنان بوثيقة جديدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتأكيد تفاهمه مع الحكومة السورية على أن مزارع شبعا تقع في الأراضي اللبنانية، ولدعم إصراره على انسحاب القوات الاسرائيلية منها، في مقابل الحجة الاسرائيلية القائلة أن قواتها احتلتها عام ١٩٦٧ باعتبارها أراضي سورية في الجولان السوري المحتل.

– في ٢٠ أيار، وفي ضوء معلومات أمنية عن استقدام القوات الاسرائيلية مواد متفجرة إلى قلعة الشقيف، وجّه رئيس الحكومة اللبنانية د. سليم الحص برقيتين إلى الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة اليونسكو يطالبهما بـ «التدخّل السريع والفاعل لمنع اسرائيل من تدمير قلعة الشقيف» التي تتخذ قواتها منها موقعًا على تخوم القطاع الأوسط في الجنوب. والقلعة معلم أثري يرقى إلى القرن الحادي عشر ويشرف على جزء كبير من الجنوب، وقد احتلّها الجيش الاسرائيلي خلال اجتياحه لبنان عام ١٩٨٢، بعدما طرد منها قوات منظمة التحرير الفلسطينية، وسلّمها رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن إلى قائد «جيش لبنان الحر» الموالي للدولة العبرية الرائد سعد حداد.

الانسحاب، التحرير

الأساس: التمسّك بالقرار ٤٢٥ وصمود المقاومة: لم تنفك الحكومات اللبنانية المتعاقبة، سياسيًا وديبلوماسيًا، من التمسّك بضرورة تنفيذ اسرائيل قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٢٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٧٨:

«إن مجلس الأمن، بعدما أخذ علمًا برسالتي مندوب لبنان الدائم السفير غسان تويني، ومندوب اسرائيل الدائم السفير حاييم هرتسوغ، وبعد استماعه إلى كلمتي المندوبين الدائمين للبنان واسرائيل، يعرب عن اهتمامه البالغ لتفاقم الوضع في الشرق الأوسط ولنتائجه بالنسبة إلى المحافظة على السلام الدولي، ويعرب عن اقتناعه بأن الوضع الحاضر يعوق تحقيق سلام عادل في الشرق الأوسط، وهو:

١ – يدعو إلى الاحترام الدقيق لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده الدولية المعترف بها.

٢ – يدعو إسرائيل إلى أن توقف فورًا عمليتها العسكرية ضد سلامة أراضي لبنان، وأن تسحب فورًا قواتها من الأراضي اللبنانية كلها.

٣ – يقرّر، في ضوء طلب الحكومة اللبنانية، أن يقيم فورًا تحت سلطته قوة موقتة تابعة للأمم المتحدة لجنوب لبنان، من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية وتثبيت السلام والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفعلية في المنطقة، على أن تتألف هذه القوة من عناصر توفرها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٤ – يطلب من الأمين العام أن يبلغه في ٢٤ ساعة تقريرًا عن تنفيذ هذا القرار».

ويكمل هذا القرار القرار ٤٢٦ (الصادر في اليوم نفسه) الذي يوافق على تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المتعلق بإجراءات تنفيذ القرار ٤٢٥. أما القرار ٤٢٧ الصادر في ٣ أيار ١٩٧٨، فيسجّل انسحابًا اسرائيليًا جزئيًا ويدعو اسرائيل إلى «إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أي تأخير».

يدين القرار ٤٢٥ إسرائيل ويلزمها الانسحاب في ٢٤ ساعة بلا قيد أو شرط أو اتفاقية سلام. ومع ذلك استمرّت اسرائيل في احتلالها مدة تزيد عن ٢٢ سنة، ولم تنسحب إلا في أيار ٢٠٠٠، إذ ما عادت تستطيع، باعتراف مسؤوليها السياسيين والعسكريين وصحافتها ورأيها العام، تحمّل نتائج الخسائر التي كانت تنزلها بها ضربات المقاومة اللبنانية (التي كان عمودها الفقري «المقاومة الإسلامية» خلال أكثر من السنوات العشر الأخيرة) المتلاحقة في عمليات شبه يومية تميزت بروح عالية من الاندفاع وصلت، في أكثرها، حدّ «عشق الاستشهاد الواعي والإرادي»، فضلًا عن المستوى العالي أيضًا في الاستخدام التكنولوجي: «لقد نجحت المقاومة اللبنانية المجاهدة في أن تقدم نفسها لا كمشروع لتحرير الأرض فحسب، بل كحركة نهوض شملت ميادين متعددة أخرى، بدءًا من الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا في عملياتها، إلى الاستخدام الناجح للإعلام المحلي والفضائي، بما في ذلك الإعلام الموجّه للعدو، وصولًا إلى إنجاز بنية من المؤسسات التربوية والاجتماعية والهندسية والثقافية شكّلت قاعدة هامة من قواعد الانتصار، بل وفّرت أجواء الالتفاف الشعبي والوحدة الوطنية اللذين يمكن توظيفهما كذلك في أي مشروع للنهوض» (افتتاحية مجلة «المنابر» عدد صيف ٢٠٠١، بعنوان «سبل تجسيد المشروع النهضوي الحضاري العربي في الواقع العربي»).

وبدا بوضوح أن إسرائيل كانت واعية أبعاد مأزقها مع المقاومة، فأقدمت قبل انسحابها من الشريط الحدودي في أيار ٢٠٠٠، على طرح مشاريع ومقترحات حول الانسحاب تضمن لها بعض المكتسبات الأمنية والسياسية. ولكنها كانت تواجه دائمًا بموقف لبناني موحّد يركّز على تطبيق قرار الشرعية الدولية (القرار ٤٢٥) دون قيد أو شرط، وعلى شرعية المقاومة طالما أن هذا القرار لم يُطبّق.

مشاريع اسرائيلية للانسحاب (إسقاط موضوع «معاهدة السلام»): مشروع قدّمه رئيس الحكومة الاسرائيلية إسحق رابين إثر اجتياح تموز ١٩٩٣ (راجع ما ورد آنفًا تحت عنوان: «اجتياح ١٩٩٣، تفاهم تموز»).

وإبان عملية «عناقيد الغضب» في نيسان ١٩٩٦، عرض رئيس الحكومة الاسرائيلية شيمون (أبو شمعون) بيريز اقتراحًا بتسوية مرحلية (محمود سويد، «الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل»، ص٤٤-٤٥، نقلًا عن الصحيفة الإسرائيلية «هآرتس»، ٢١ نيسان ١٩٩٦)، هذه نقاطه:

«- تعترف إسرائيل بالحدود الدولية باعتبارها الحدود الدائمة بينها وبين لبنان.

- توقف على الفور جميع العمليات العسكرية وأعمال العنف على جانبي الحدود.

- يعمل لبنان، بموافقة ودعم سوريين، على إزالة تهديدات «الإرهاب» وتفكيك البنية التحتية العسكرية لحزب الله وسائر المنظمات «الإرهابية».

- ينتشر الجيش اللبناني، بقوة فاعلة، على الخط الشمالي للحزام الأمني.

- تُضمن سلامة جنود «جيش لبنان الجنوبي» وسكان الحزام الأمني.

- ينسحب الجيش الاسرائيلي، على مراحل، إلى خطوط انتقالية في الحزام الأمني، ويُتفق على ماهية هذه الخطوط والجدول الزمني في المفاوضات.

- تُسلّم كل منطقة ينسحب الجيش الاسرائيلي منها إلى الحكومة اللبنانية مباشرة، بواسطة الجيش اللبناني.

- تحدّد إجراءات مشتركة بين الجيش الاسرائيلي والجيش اللبناني لمراقبة تطبيق التسوية».

ومن الملاحظ أن الاقتراح أسقط موضوع «معاهدة السلام»، واكتفى بترتيبات أمنية وعلاقات عسكرية عبر لجان التنسيق، وهو الأمر الذي سيتكرر في المقترحات اللاحقة كافة. مشروع رابين، ثم مشروع بيريز (حزب «العمل») تلاهما مشروع نتانياهو (تكتل «الليكود») الذي عُرف باسم «لبنان أولًا»، والذي عرضه رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتانياهو على الرئيس الأميركي بيل كلينتون وعلى الملك الأردني حسين بعيد تشكيل حكومته في أواخر حزيران ١٩٩٦. ويقوم مشروع «لبنان أولًا» على نقاط أمنية وعسكرية تكرّر الشروط نفسها تقريبًا الواردة في المشروعين السابقين، مع فارق أساسي هو إدخال العامل السوري، حيث ذكرت الصحيفة الاسرائيلية «هآرتس» (١ آب ١٩٩٦) أن «لبنان أولًا يقوم على الانسحاب من لبنان في مقابل حل حزب الله وتجريده من السلاح والحصول على ضمانات أمنية من الحكومتين اللبنانية والسورية...». وجاء في «الحياة» (٢٤ تشرين الثاني ١٩٩٦) أن وزير الدفاع الاسرائيلي يتسحاق موردخاي قوله: «يمكننا أن نتوصّل إلى اتفاق مع لبنان خلال أسبوعين إذا سمحت سورية له بذلك...». وجاء في الصحيفة الاسرائيلية «يديعوت أحرونوت» (١٦ آب ١٩٩٦) أن عرضًا اسرائيليًا مقدمًا إلى سورية، في إطار مشروع «لبنان أولًا»، يتضمن مغادرة الجيش الاسرائيلي لبنان ضمن تدابير أمنية يضمنها السوريون، وقبول اسرائيل مقولة أن السلام في لبنان والسلام الشامل في المنطقة هما رهن بسلام شامل مع سورية. وكثيرة هي تصريحات نتانياهو التي عبّر فيها عن أن موافقة سورية على الاشتراك في ضمان أمن إسرائيل من الجنوب اللبناني تساعد في بناء علاقات ثقة معها تنعكس على المحادثات من أجل الجولان لاحقًا. ولكن لبنان وسورية رفضا كل ما دار حول «لبنان أولًا»، وطرح الرئيس حافظ الأسد بديلًا منه شعار «لبنان وسورية أولًا»، وذلك في مؤتمر صحافي مشترك للرئيسين الأسد ومبارك (الرئيس المصري) في الاسكندرية (٧ آب ١٩٩٦).

واستمرّت إسرائيل تقرن موضوع انسحابها تنفيذًا للقرار ٤٢٥ بوضع شروط ترتيبات أمنية في الجنوب مع لبنان وسورية (حديث وزير الدفاع يتسحاق موردخاي إلى مجلة «الوطن العربي» الصادرة في باريس، العدد ١٠٨٧، تاريخ ٢ كانون الثاني ١٩٩٨، ص٤، وتوضيح هذا الحديث الذي قدّمه المستشار القانوني لوزارة الخارجية الاسرائيلية، نشرته «الحياة»، ١٢ شباط ١٩٩٨؛ وكلاهما يشدّد على الترتيبات الأمنية التي يجب الاتفاق عليها مع لبنان وسورية شرطًا للانسحاب).

وثيقة الاعتراف الاسرائيلي بالقرار ٤٢٥ في إطار استمرار المشاريع الأسرائيلية المشترطة ترتيبات أمنية: في ٢٧ كانون الثاني ١٩٩٨، أودع الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، الأمانة العامة للأمم المتحدة رسالة موجهة من حكومته إلى الأمين العام، كوفي أنان.

ومما جاء في الرسالة: «... إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار (٤٢٥) (...) بيد أن القرار لا يطلب انسحابًا غير مشروط، واسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصًا صريحًا، وهي إعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، في ما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة (...) ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصّل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين...» (وثيقة صادرة عن مجلس الأمن، نقلها محمود سويد، «الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل»، الملحق ٧، ص١٤٠-١٤١).

بعد أسبوع واحد، أي في ٤ شباط ١٩٩٨، نقلت «الحياة» تصريحًا لوزير الدفاع الاسرائيلي يتسحاق موردخاي هدّد فيه بأن البديل من تنفيذ القرار ٤٢٥ (وفق القراءة الاسرائيلية له) هو «أن

الخطر على لبنان ودول أخرى، سيزداد مع مرور الوقت (...) إن دولة واحدة ستدفع الثمن هي لبنان».

وكذلك بعد أسبوع من تصريح موردخاي، أي في ١٣ شباط ١٩٩٨، نقلت «الحياة» حديث لمنسّق الأنشطة الاسرائيلية في لبنان، أوري لوبراني، يقول فيه: «نريد إيجاد حل لا يكون له أي بعد سياسي على الإطلاق... بل يتعلق بالقضية الأمنية فقط (...) إن اسرائيل لن تربط بين انسحابها وبقاء القوات السورية في لبنان...». وفي حديث آخر للوبراني («الأهرام» المصرية، ١٨ أيار ١٩٩٨) أكّد فيه أن «لا انسحاب من دون ترتيبات أمنية»، منها: نزع سلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية، وحماية الميليشيات المتعاونة في الجنوب من أي عقاب.

في الأول من نيسان ١٩٩٨، أصدر مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر (برئاسة نتانياهو) بيانًا جاء فيه:

«تعلن إسرائيل قرارها قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، بحيث يخرج الجيش الاسرائيلي من لبنان مع ضمان ترتيبات أمنية ملائمة، وإعادة السيطرة الفعلية في الجنوب اللبناني إلى الحكومة اللبنانية المسؤولة عن ضمان عدم استعمال أراضيها قاعدة للإرهاب ضد اسرائيل...» (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص٢٣٣). وأتت بنود هذا الإعلان كافة مركّزة وشارحة «الضمانات الأمنية» في إطار اتفاق مع الحكومة اللبنانية وتحميلها مسؤولية حفظ الأمن في الجنوب. وجاء إعلان مجلس الوزراء الاسرائيلي المصغر أقرب إلى مشروع وزير الدفاع موردخاي منه إلى مختلف المشاريع الاسرائيلية الأخرى التي كانت موضوع تداول في الأثناء، وبالأخص مشروع وزير البنى التحتية أريل شارون، ومشروع يوسي بيلين عضو الكنيست، وكلاهما يركّز على «الانسحاب على مراحل» توفيرًا لمزيد من «الرقابة» و«الضبط الأمني».

الموقف اللبناني إزاء مشاريع الانسحاب الاسرائيلية (حتى آخر ١٩٩٨): لم يخرج لبنان عن إلحاحه تطبيق القرار ٤٢٥ دون قيد أو شرط (أي من غير اتفاق «أمني» أو «سياسي» مع اسرائيل). وظهر في موقف المسؤولين اللبنانيين، في مرحلة أولى، بعض الارتباك، إزاء الطرح الاسرائيلي المعترف بالقرار ٤٢٥ والمستعد للانسحاب، خاصة وأن وزير خارجية لبنان، فارس بويز، كان التزم، في افتتاح مؤتمر مدريد يوم ٣١ تشرين الأول ١٩٩١، بالتالي («النهار»، ١ تشرين الثاني ١٩٩١):

«إن لبنان يعلّق أهمية أساسية على تنفيذ القرار ٤٢٥، إذ إن اتفاق الهدنة لعام ١٩٤٩ ما زال يحكم الوضع بينه وبين اسرائيل (...) لقد أبلغنا إلى الدولتين الداعيتين لهذا المؤتمر، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، أن قبولنا الدعوة إليه مبني على هذا الموقف (...) إن القرار ٤٢٥ هو قرار مستقل متكامل يتضمن آلية ذاتية مفصلة لتنفيذه، لا يرتبط بأي شكل من الأشكال بالمساعي القائمة لتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بموضوع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ ولاسيّما منها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ (...) وعند تنفيذ هذا القرار سيلتزم لبنان التزامًا أكيدًا ضبط الأمن على حدوده الدولية المعترف بها، فلا يفسح في المجال لأية خروقات أمنية وعندئذ ينتفي المبرر لأعمال مقاومة الاحتلال...».

وتكرّر هذا الموقف اللبناني، طيلة المدة اللاحقة لمؤتمر مدريد وحتى ١٩٩٨، أي بداية الطرح الاسرائيلي المستعد للانسحاب. فتعهّد رئيس الجمهورية الياس الهراوي في أكثر من خطاب وتصريح بإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب وضبط الأمن فيه بمساعدة القوات الدولية، كما ينص القرار ٤٢٥ (على سبيل المثال: تصريح الهراوي بعد تأليف لجنة المراقبة المنبثقة من تفاهم نيسان إثر عملية عناقيد الغضب «النهار»، ٢ آب ١٩٩٦؛ وخطابه في حفل استقبال أعضاء السلك الدبلوماسي بمناسبة السنة الجديدة، «النهار»، ٧، كانون الثاني ١٩٩٧).

وأسرعت الحكومة اللبنانية، ومعها بطبيعة الحال وبصورة خاصة الموالون من أحزاب (البعثي، القومي... في المقام الأول) وهيئات وشخصيات، للخروج من «الارتباك» إلى «الحزم» من جديد بـ«التنسيق الكامل» مع سورية، معتبرة مشاريع الانسحاب الاسرائيلية «فخًا ومشروع فتنة داخلية»:

«لم يلتزم لبنان هذا الموقف (بويز، الهراوي) بعد إعلان اسرائيل اعترافها بالقرار ٤٢٥ ودعوتها إلى تنفيذه. واعتبر الموقف اللبناني المبادرة الاسرائيلية فخًا وخدعة الغرض منها فصل المسارين اللبناني والسوري، وإحداث فتنة داخلية في لبنان. وتمترس المسؤولون اللبنانيون عند مقولة صارت شعارًا: إذا كانت إسرائيل جادة في تنفيذ القرار ٤٢٥ فلتنسحب كما دخلت من دون استئذان، فالقرار الدولي ينصّ على انسحاب كامل وفوري من دون قيد أو شرط أو مفاوضات. وهو شعار صحيح مبدئيًا، لكنه لا يصلح في حد ذاته لكشف الخدعة والفخ أمام الرأي العام العالمي، إذا كان الموقف الاسرائيلي كذلك. أما إذا كانت إسرائيل جادة في عرض الانسحاب على أساس القرار ٤٢٥ مكبّلا بشروط، فإن على الموقف اللبناني أن يسعى لتفنيد هذه الشروط وتفكيكها وكشف أبعادها» (محمود سويد، «الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل»، ص٦٩).

وهذه الشروط، بحسب ما مرّ معنا، هي: مفاوضات مباشرة بين لبنان واسرائيل للاتفاق على الترتيبات الأمنية؛ نزع سلاح حزب الله والمقاومة؛ حماية «جيش لبنان الجنوبي» المتعاون مع اسرائيل ودمجه في قوى الأمن النظامية اللبنانية.

وفي تعليق على المبادرة الاسرائيلية (الانسحاب) المقترنة بهذه الشروط، صدر عن اجتماع مجلس الوزراء اللبناني، في ٢ نيسان ١٩٩٨، تعليق جاء فيه «... إن الطرح الاسرائيلي... يحمل أسباب رفضه بذاته... لربطه الانسحاب بشروط مسبقة...».

وفي ٢٣ نيسان ١٩٩٨، نشرت صحيفة «السفير» نص رسالة من وزير الخارجية، فارس بويز، إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي أوضح فيها الموقف اللبناني من الطرح الاسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥، وشكّلت الموقف الأكثر تماسكًا في مواجهة الحملة الدبلوماسية الاسرائيلية.

لكن الموقف اللبناني بدا بوضوح ضعيف التأثير في الرأي العام، خاصة بعد أن أخذ، منذ صيف ١٩٩٨، ينمو في اتجاه التخلّص «من أثقال القرار ٤٢٥ والتركيز على المطالبة بالتسوية الشاملة وهي، في المفهوم اللبناني، تسوية لبنانية – سورية مع اسرائيل (...) وأوضح رئيس الجمهورية، الياس الهراوي، سبب تراجعه عن الموقف الذي أعلنه مرات عدة، بإرسال الجيش اللبناني وتولّيه الأمن في الجنوب بعد انسحاب اسرائيل بقوله: بعدما جرى من نتانياهو حيال كل الالتزامات التي كانت تلتزمها اسرائيل بعد الاجتماع الذي عُقد في مدريد، رأيت من واجبي أن أقول: لا سلام إلا إذا كان عامًا وشاملًا في المنطقة» (محمود سويد، مرجع مذكور آنفًا، ص٧٣).

هنا، في هذا الاصطفاف اللبناني وراء الخطاب السوري الرابط مسألة الانسحاب الاسرائيلي بالتسوية الشاملة في المنطقة، كانت نقطة الاهتزاز والاضطراب في الموقف اللبناني، إذ نسي المسؤولون اللبنانيون ان لبنان «ناضل طويلًا ليميّز مضمون القرار ٤٢٥ وظروف صدوره، من القرار ٢٤٢، فلم يشارك في مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ إلا بعد أن تلقى رسالة تطمينات من الرئيس جورج بوش تنصّ على أن «التطبيق الكامل للقرار ٤٢٥ لا يتوقف على تسوية شاملة في المنطقة ولا يرتبط بها». كما ناضل لبنان من أجل تنفيذ القرار ٤٢٥ والعودة إلى اتفاق الهدنة، من دون أن يضطرّ إلى توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل قبل إنجاز التسويات العربية الأخرى مع اسرائيل» (محمود سويد، ص٧٥).

فالمسؤولون السوريون (الرئيس حافظ الأسد، ونائبه عبد الحليم خدّام، ووزير خارجيته فاروق الشرع...) ركّزوا على «الخدعة» الاسرائيلية من وراء قراءة الزعماء الاسرائيليين للانسحاب، وعلى ضرورة مواجهة هذه الخدعة بربط القرار ٤٢٥ بتحرير الجولان وبالتسوية الشاملة في المنطقة:

«قال وزير الخارجية، فاروق الشرع، بعد لقائه وزيرة الخارجية الأميركية، مادلين أولبرايت، في واشنطن: «نحن مع سلام شامل وعادل ولا نقبل بأي حلول منفردة أو مجتزأة، والهرب من مسار إلى مسار» («النهار»، ٢٣ أيار ١٩٩٨). وكان الشرع أدلى بحديث إلى صحيفة «الحياة» (٢٤ آذار ١٩٩٨) في ختام زيارة الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، لسورية، قال فيه إن الهدف من المبادرة الاسرائيلية هو «تخريب العلاقة بين لبنان وسورية»، وان «المسؤولين اللبنانيين جاءوا إلينا وأبلغونا رفضهم الشروط الاسرائيلية، وأن الاحتلال أشرف مما يعرض الاسرائيليون». وقال (الشرع) في محاضرة ألقاها في جامعة دمشق بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٩٨: «إن ما يجمع بين لبنان وسورية هو هدف التضامن بحيث تجعل من سورية ولبنان جبهة لصالح انسحاب تام من جنوب لبنان والجولان... لأن الأمن لا يمكن أن يتحقّق إلا في إطار سلام شامل وعادل» («النور»، لندن، العدد ٨٤، أيار ١٩٩٨، ص١١–١٢) (نقلها ايضًا محمود سويد، ص٨٠–٨١).

موقف «حزب الله»: شرح السيّد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، موقف المقاومة الإسلامية من الطرح الاسرائيلي للانسحاب والقرار ٤٢٥، في حديث مسهب نشرته مجلة «الشراع» اللبنانية (العدد ٨٢٦، ٣٠ آذار ١٩٩٨، ص١٥–٢٥)، جاء فيه: «القول بأن الاسرائيلي فقط يناور أو يلعب فهذا غير دقيق. والقول بأن الاسرائيلي يريد فقط الانسحاب كيفما كان، أيضًا كلام غير دقيق. الحقيقة هي مزيج من الأمرين: فهناك مشكلة لإسرائيل في جنوب لبنان وهناك ضغط داخلي لتنسحب لأنها تصاب يوميًا بخسائر (...) الاسرائيلي يريد أن ينتهي ويخرج من هذا المستنقع

بلا ثمن، أو... بأقل خسائر ممكنة (...) تخليه عن اتفاقية سلام كشرط للانسحاب، وتخليه عن التطبيع، هذا تنازل، تنازل حقيقي وليس مناورة. والاعتراف بالقرار ٤٢٥... بعد التنكر له عشرين سنة، هذا تنازل اسرائيلي أيضًا. يفهمها ويفسّرها ويريد فرضها، هنا حصلت المشكلة...».

وفي حديث آخر، قال السيد نصر الله («النهار»، ٣ نيسان ١٩٩٨): «الحل الوحيد والمنطقي هو الانسحاب من دون قيد أو شرط وترك مسؤولية الأمن للبنانيين أنفسهم حيث لن تكون هناك مشكلة في المنطقة المحتلة بعد انسحاب اسرائيل. إذ سيتعاون حزب الله مع الجيش اللبناني وقوات الأمن الرسمية تعاونًا كاملا حتى تحافظ تلك القوات على أمن المنطقة».

مواقف القوى المعنية الأخرى (حتى أواخر ١٩٩٨): وزير الثقافة الإيراني، عطا الله مهاجراني، تناول موضوع المبادرة الإسرائيلية للانسحاب من جنوب لبنان بتصريح قال فيه: «في حال انسحبت اسرائيل من جنوب لبنان في ظل ضمانات لحدود آمنة ونهائية، فلا حاجة عندئذ لمقاومة حزب الله في الجنوب اللبناني» («الحياة»، ٢٨ آذار ١٩٩٨).

بدا أن انتقادات شديدة وُجّهت إلى مهاجراني. فقام وزير الخارجية الإيراني، كمال خرازي، بزيارة لدمشق حيث اجتمع بالأسد وخدّام والشرع. وفي اليوم التالي، ٣٠ آذار ١٩٩٨، أعلنت صحيفة «السفير» في عنوانها الرئيسي: «إيران تنضم للموقفين اللبناني والسوري». وتبنّى خرازي، في تصريحاته، الخطاب السياسي اللبناني – السوري إياه إزاء مبادرة الانسحاب الاسرائيلية: «إن الطرح الاسرائيلي في شأن لبنان خدعة»، «إن سورية وإيران ترفضانه»، «إن إسرائيل تريد إحداث تفرقة بين دول المنطقة» (...). وفي ٢٧ نيسان ١٩٩٨، نشرت «النهار» البيان الصادر عن اجتماعات الهيئة العليا السورية – الإيرانية المشتركة والمعبّر بوضوح عن تطابق الموقف الإيراني مع الموقف السوري – اللبناني.

الولايات المتحدة الأميركية استمرّت تركّز على التسوية الشاملة في المنطقة، مع تشجيع «أي تقدّم حيثما يحصل». واعتبرت المبادرة الاسرائيلية في موضوع تطبيق القرار ٤٢٥ والانسحاب من جنوب لبنان جدية: «... سنبحث في قرار إسرائيل قبول قرار مجلس الأمن ٤٢٥، والولايات المتحدة رحّبت بمبادرة إسرائيل، ونصحنا الحكومتين اللبنانية والسورية بأننا نؤمن بأن هذه المبادرة يجب أخذها في الاعتبار والنظر إليها بكل جدية» (وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت، في مؤتمر صحافي في واشنطن قبيل اجتماعها برئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري، «النهار»، ١٧ حزيران ١٩٩٨).

فرنسا، على لسان رئيسها جاك شيراك أثناء زيارته لبيروت، اعتبرت أن القرار ٤٢٥، مثل كل قرارات الأمم المتحدة، غير قابل للتفسير ولا للنقاش ولا للتفاوض، ويجب أن يُنفّذ حرفيًا، والسلام يجب أن يشمل سورية ولبنان معًا («النهار»، ١ حزيران ١٩٩٨). وموقف روسيا كان متطابقًا مع الموقف الفرنسي إلى حد كبير.

الأمم المتحدة، وعلى لسان أمينها العام، كوفي أنان، في تصريح إلى «النهار» (١٦ نيسان ١٩٩٨) قال «إن نص القرار واضح، وإسرائيل تعلن لأول مرة منذ عشرين عامًا رغبتها في تنفيذه، وعلينا، وعلى جميع الفرقاء، أن ندرس مدى التزام اسرائيل تنفيذ القرار ٤٢٥، وأن نرى، بطريقة بنّاءة، ما يمكن أن تقوم به جميعًا في سبيل تنفيذه. مطلوب درس هذا الموضوع جيدًا وعدم إهماله».

الحكومة اللبنانية أجرت اتصالات بالأمين العام لاستجلاء موقفه والطلب منه عدم «القيام بدور الوساطة... لحساسية هذه الأمور...» (كما نقلت «السفير» عن لسان الرئيس الحريري بعد لقائه مع أنان في نيويورك، ٢٠ حزيران ١٩٩٨). ونقلت «الحياة» أن الرئيس الحريري، إبان زيارته لنيويورك، في أيلول ١٩٩٨، من أجل تمثيل لبنان

في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمكّن من إقناع أنان بالعدول عن إيفاد مبعوث له إلى الشرق الأوسط للبحث في المشروع الاسرائيلي المتعلق بالقرار ٤٢٥ («الحياة»، ٢٦ أيلول ١٩٩٨).

اسرائيل تُسقط ربط الانسحاب بـ«ترتيباتها الأمنية»: آخر ربط بين الانسحاب من الجنوب وشروط «الترتيبات الأمنية»، جاء على لسان نتانياهو، إثر عملية ناجحة للمقاومة أدّت إلى مقتل ضابط ورقيب اسرائيليين داخل الشريط الحدودي (٢٦ تشرين الثاني ١٩٩٨)، وعقب لقائه رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، إذ قال إنه «مستعد لدراسة انسحاب القوات الاسرائيلية في نهاية الأمر من جنوب لبنان إذا تسنّى إيجاد سبل للوفاء بحاجات اسرائيل الأمنية وحماية الميليشيا المتحالفة معها».

بعد ذلك، وإزاء صمود المقاومة وتصاعد عملياتها، ووحدة الموقف اللبناني – السوري في إطار «وحدة المسارين» خاصة في ما يتعلق برفض تطبيق القرار ٤٢٥ وفق القراءة الاسرائيلية له واشتراطها «ترتيبات أمنية» للانسحاب، عكف رئيس الوزراء الاسرائيلي، إيهود باراك (حزب العمل)، الذي انُتخب خلفًا لنتانياهو، على تحديد موعد الانسحاب (في تموز ٢٠٠٠) من دون ربطه بما كان أسلافه يطرحونه من مشاريع أو مبادرات اقترنت بشروط ترتيبات أمنية (راجع ما ذُكر آنفًا تحت العنوانين الفرعيين: «١٩٩٩» و«كرونولوجيا أهم أحداث ما قبل التحرير»).

الانسحاب، التحرير (٢١–٢٤ أيار ٢٠٠٠): الأيام الأولى للانسحاب الاسرائيلي وتحرير الجنوب يمكن إيجاز أحداثها بالتالي:

– في ٢١ أيار، بدأ الانسحاب الاسرائيلي من بعض قرى الشريط الحدودي (ست قرى)، وسابقت التطورات الساخنة في الجنوب اجتماع مجلس الأمن الدولي المقرر انعقاده في ٢٤ أيار لاتخاذ الموقف المناسب من آلية تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي. القرى الست هي: دير سريان، الطيبة، علمان، عدشيت القصير، القصير والقنطرة.

– في ٢٢ أيار، انسحبت اسرائيل أيضًا، وفي شكل مفاجئ، من ١٢ قرية في الشريط الحدودي: عديسة، حولا، مركبا، ميس الجبل، محيبيب، بليدا، عيترون، رب ثلاثين، بني حيان، طلوسة، رشاف وكونين. وبقيت البلدات الرئيسية وقراها محتلة، مثل حاصبيا، مرجعيون وبنت جبيل.

وتصاعد انهيار عناصر «جيش لبنان الجنوبي» (الموالي لإسرائيل)، فاستسلموا بالعشرات لحزب الله وحركة أمل اللذين أخذا يسلّمانهم إلى الجيش اللبناني. وقصفت القوات الاسرائيلية الأهالي الذين دخلوا قرى انكفأ عنها الاحتلال، ليحتفلوا بتحريرها بالدموع والأهازيج، فسقط أربعة قتلى و١٥ جريحًا، فيما نفّذ حزب الله عملية على منطقة مزارع شبعا التي ترفض اسرائيل أن يشملها انسحاب قواتها من الجنوب بحجة أنها أراض سورية.

أمين عام الأمم المتحدة، كوفي أنان، لوّح بأن الأمم المتحدة قد تضطر إلى سحب القوات الدولية العاملة في الجنوب «إذا لم يكن بالإمكان تنفيذ الخطط» التي أعدّها لما بعد الانسحاب. وأوصى أنان مجلس الأمن بـ«حل قابل للتطبيق لا يحكم مسبقًا على مواقف لبنان وسورية في شأن حدودهما الدولية، وينطلق على أساس الخط الفاصل بين منطقتي عمليات قوة الأمم المتحدة في جنوب لبنان (يونيفيل) وقوة فك الاشتباك في الجولان (أندوف)» من أجل تحديد خط عملي للانسحاب الاسرائيلي. وقال أنان ان خط يونيفيل – أندوف يتماشى مع خط الحدود الموجود في الخرائط التي أصدرتها الحكومة اللبنانية، بما فيها تلك التي نُشرت بعد ١٩٦٦، وهو الخط الذي وافقت عليه الحكومة اللبنانية لمدة ٢٢ سنة في إطار منطقة عمليات يونيفيل.

– في ٢٣ أيار، استمرّ انسحاب الاسرائيليين من الشريط المحتل تاركين خلفهم مئات من عناصر «جيش لبنان الجنوبي» يسلّمون أنفسهم إلى

السلطات اللبنانية، باستثناء عدد من قادته وعناصره الذين انتقلوا إلى إسرائيل.

ودعم مجلس الأمن الإجراءات والمتطلبات والخطوات التي وضعها الأمين العام، كوفي أنان، في تقريره بشأن تنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦، في بيان رئاسي أصدره المجلس (٢٣ أيار). ورحّب المجلس بقرار أنان إيفاد مبعوثه الخاص تيري رود لارسن فورًا إلى المنطقة لـ «ضمان الامتثال للمتطلبات... والتزام جميع الأطراف المعنية التعاون التام مع الأمم المتحدة لاستكمال تنفيذ القرارين».

في غضون ذلك تمنّى الرئيس الفرنسي جاك شيراك «أن تتجنّب سورية القيام بأي عمل قد يعتبر تحريضًا ويوقعها في عزلة دولية...»، وقال خلال مؤتمر صحافي عقده في اسبانيا في إطار القمة الفرنسية – الإسبانية: «تربطنا بسورية علاقات جيدة جدًا وينبغي ألا تقع سورية بأي صورة من الصور في عزلة، فعليها أن تفهم أن في مصلحتها ألا تقوم بأي عمل قد يُفسّر بشكل أو بآخر على أنه استفزاز، وهذا بالطبع لا يعني أنها يجب أن تشارك في عمليات ضمان أمن الحدود لإسرائيل».

دوافع مثل هذا القول لرئيس دولة غربية معنية إلى حد كبير بما كان يجري في جنوب لبنان كانت تستقي مبرراتها دون شك من الأجواء التي كانت تخيّم فوق دمشق (وتاليًا بيروت) إبان الانسحاب. فالانسحاب، كمبدأ، كان في غاية الأهمية، وهو الأول في نوعه في تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي يحصل بلا مقابل وبلا تنفيذ لأي شرط أمني تطلبه اسرائيل. لكن الظروف الملتبسة للانسحاب الفجائي (أعقبته بعد نحو أسبوعين وفاة الرئيس حافظ الأسد) ساهمت، وخاصة في غياب أي مؤشرات لاستئناف عملية المفاوضات السلمية على المسار السوري، في إبقاء حدث الانسحاب ضمن إطار محدود تحوطه مخاوف أكثر بكثير مما يحوطه فرح انتهاء الاحتلال الإسرائيلي.

– في الساعة ٦،٤٥ صباح ٢٤ أيار ٢٠٠٠، «انسحب آخر جندي اسرائيلي من أرض لبنان» لينتهي احتلال دام ٢٢ عامًا. وبعد ساعات قليلة، أي في الساعة الأولى والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم، استعادت الشرعية اللبنانية الجنوب اللبناني حين زاره رئيس الجمهورية إميل لحود.

الرئيس إميل لحود في زيارة المناطق المحرّرة (٢٥ أيار ٢٠٠٠).

آخر من جلا من جنود الاحتلال كان قائد وحدة الارتباط في المنطقة الحدودية الجنرال بني غينز في سيارة ترافقه دبابتان وجرافة قطعت الطريق مع لبنان، بعد إغلاق نقطة العبور عنه «بوابة فاطمة» المؤدية إلى مستعمرة المطلة.

وفي المقابل، واصل اللبنانيون الاحتفال بإقامة أعراس النصر احتفاء بالتحرير في مختلف قطاعات الجنوب والبقاع الغربي. ودخلت قوافل العائدين مرجعيون وحاصبيا والعديسة والريحان والعيشية والعرقوب والخيام التي احتفل سكّانها وأهالي المنطقة بتحريرها ومشاهدة المعتقل الذي ارتبط باسمها (معتقل الخيام).

وتوّجت عودة الجنوبيين بجولة للرئيس لحود شملت قرى علما الشعب ورميش وعين إبل وبنت جبيل، عابرًا خلالها في محاذاة الشريط الشائك بين لبنان واسرائيل. وتحدث إلى الأهالي مثمنًا «أجواء الوحدة الوطنية التي فوّتت على العدو فرصة إيقاع الفتنة»، ونوّه «ببطولات المقاومة في التحرير، وقد حقّقت النصر تلو النصر، موحّدة مع الشعب والجيش والدولة ومساندة سورية».

في هذه الأثناء، واصل عناصر حزب الله دخول مواقع الاسرائيليين و«جيش لبنان الجنوبي» السابقة، لإخراج الغنائم التي خلفوها وراءهم، وسحبوا عشرات الدبابات والملالات والسيارات العسكرية وكميات كبيرة من الأسلحة والذخائر والعتاد والمدافع الثقيلة.

وارتفع عدد أفراد «جيش لبنان الجنوبي» الذين سلّموا أنفسهم إلى الجيش اللبناني والمقاومة إلى نحو ١٦٠٠ من أصل ما يقارب ٢٥٠٠. وقالت الإذاعة الإسرائيلية أن عدد الذين لجأوا إلى إسرائيل نحو خمسة آلاف شخص توزّعوا بين مستوطنة غيشر في الجليل الغربي ومدينة نتانيا، فيما أقامت إسرائيل مخيمًا جديدًا لعدد من أفراد «جيش لبنان الجنوبي» عند الطرف الشمالي الشرقي لبحيرة طبريا. وأبلغ عناصر من «الجنوبي» من منطقة الناقورة أقرباء لهم هاتفيًا ان ما دفعهم إلى الهرب إلى إسرائيل الإشاعات التي بثّت عن أن حزب الله دخل البياضة وقرى أخرى وبدأ بذبح المتعاملين. لكن سرعان ما تبيّن لهم أن شيئًا من هذا لم يحصل (العدد الأكبر من الهاربين إلى اسرائيل عاد إلى لبنان، وقسم منهم هاجر إلى بلاد الاغتراب، ولم يبقَ سوى عدد ضئيل).

على الصعيد السياسي الداخلي، وفي يوم الجلاء نفسه (٢٤ أيار ٢٠٠٠)، وقّع رئيس المجلس النيابي نبيه بري وعدد من النواب وثيقة نيابية تعتبر يوم ٢٤ أيار عيدًا، كل سنة، للمقاومة والتحرير. وهنّأ رئيس الحكومة د. سليم الحص اللبنانيين بالانسحاب وبهزيمة إسرائيل النكراء، مؤكّدًا أن «فرحتنا لا يمكن أن تنسينا مزارع شبعا...». ووجّه قائد الجيش العماد ميشال سليمان «أمر اليوم» إلى العسكريين، ودعاهم فيه إلى «حماية الانتصار الوطني مما يخفيه العدو الاسرائيلي من دسائس ومخططات...». وأصدر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين بيانًا حيا فيه الإمام موسى الصدر والمقاومين والصامدين والشهداء والجيش وسورية وايران لمساهمتهم في التحرير؛ واعتبر أن «العبرة من هذا النصر أن العرب والمسلمين أثبتوا من خلال لبنان أن من الممكن ببساطة تحقيق الانتصار على اسرائيل ودحرها من دون الدخول في فخ المعادلات الدولية وأسر القرارات الدولية». ولاحظ العلّامة السيد محمد حسين فضل الله أن «العدو قدّم أولوياته الأمنية على خططه السياسية»، معتبرًا أن «النصر التاريخي للشعب اللبناني تجربة حية قابلة للتطبيق في أماكن أخرى». أما القيادي اللبناني المعارض العماد ميشال عون فاعتبر، من منفاه في باريس، أن السيادة لم تتحقق بعد طالما لم ينفّذ أيضًا القرار الدولي رقم ٥٢٠ الذي يدعو السوريين للخروج من لبنان، إذ قال: «هناك ثلاثة قرارات لإعادة السيادة إلى لبنان، لا قرارًا واحدًا،

وهي الـ ٤٢٥ والـ ٤٢٦ والـ ٥٢٠. والآن وبعدما قامت اسرائيل بما هو مطلوب منها دوليًا، فأنهت جيش لبنان الجنوبي وانسحبت من الأراضي اللبنانية وأطلقت المعتقلين في سجن الخيام، من المرتقب من المجتمع الدولي أن يتحرك لضبط الأوضاع في الجنوب...»؛ ودعا في مقابلة مع وكالة «رويتر» دول الغرب «إلى العمل على إخراج سورية من لبنان، ولو لزم الأمر تشكيل تحالف عسكري، مثلما حدث في الخليج أو كوسوفو أو تيمور الشرقية».

في اليوم نفسه (٢٤ أيار)، أعرب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عن إعجابه بالشعب اللبناني قائلًا انه يشعر بالفخر الشديد لتحرّر لبنان، فيما خرج الفلسطينيون في قطاع غزة والضفة الغربية إلى الشوارع للاحتفال بأنباء انسحاب اسرائيل وتحية حزب الله. لكن بعد يومين، تناقلت وسائل الإعلام آراء لعرفات أدلى بها في مقابلة أجرتها معه القناة الثانية في التلفزيون الاسرائيلي، وقال فيها إن رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك أمر بالانسحاب من جنوب لبنان لأنه يريد السلام، وسخر من القائلين بأن «حزب الله» أجبره على الانسحاب. وأعرب مجلس النواب الأردني عن «سعادته» بتحرير الأراضي اللبنانية، وهنأت الدوحة (قطر) الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني؛ وتلقى الحص اتصال تهنئة من الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد (وتوالت، في الأيام التالية، رسائل التهنئة والدعم من الزعماء العرب...).

الرئيس الايراني محمد خاتمي أشاد بالانسحاب الإسرائيلي، واتصل بالرئيس إميل لحود لتهنئته، وأضاف: «هذا مؤشر إلى الجهود الرائعة التي لم تتوقف من المقاومة والحكومة والأمة اللبنانية. نأمل بأن يشهد تحرير باقي الأراضي المحتلة وأن نشهد تقدمًا واستقرارًا في لبنان». وأرسل رجال الدين الإيرانيون وقائد الحرس الثوري رسائل تهنئة إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذي بعث هو الآخر برسالة إلى الرئيس الايراني خاتمي «يهدي» فيها «النصر إلى الروح السامية للإمام الخميني وكل شهداء الإسلام».

البابا يوحنا بولس الثاني دعا، في رسالة إلى البطريرك الكاردينال نصر الله صفير، إلى تجنّب القيام بأي عمل من شأنه تهديد التعايش بين الطوائف في لبنان بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي.

رئيس الحكومة الفرنسية ليونيل جوسبان أعرب عن استعداد بلاده لتحمّل مسؤولياتها في إطار قوات الطوارئ الدولية في الجنوب إذا حصلت الأمم المتحدة على «التزامات ملموسة» من الأطراف، وعلى «الضمانات الأمنية الضرورية» لذلك. وطالب وزير الخارجية الفرنسي هوبير فيدرين الأمم المتحدة بـ«التحقّق من أن الانسحاب كامل ولا جدال عليه»، والدولة اللبنانية بـ«بسط سلطتها على المنطقة بما ينصّ عليه القرار ٤٢٥». وأضاف ان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن «سيستطلع استعداد الاسرائيليين والسوريين واللبنانيين، بالنسبة إلى المرحلة الجديدة، لتتخذ المنظمة الجديدة قرارًا بما ستفعله لاحقًا».

وزير الخارجية البريطاني، روبن كوك، أشاد بانسحاب اسرائيل، ودعا جميع الأطراف المعنيين إلى «تهدئة التوتّر والعنف» خلال المرحلة المقبلة، وناشد الأطراف «القيام بما من شأنه أن يؤدي إلى عودة سلمية وإعادة جنوب لبنان إلى عهدة السلطات الرسمية اللبنانية».

المفوضية الأوروبية اعتبرت ان على السلطات اللبنانية «التعاون مع قوات الطوارئ الدولية وتولّي مسؤولياتها في كل الجنوب اللبناني سريعًا، الأمر الذي يسمح للمجموعة الدولية بالمشاركة في إعادة إعمار المنطقة وتأهيلها».

في نيويورك، تلقى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان رسالة من رئيس الوزراء الاسرائيلي إيهود باراك تضمنت تحذيرًا لسورية من عواقب «تهيئة الأرضية لأعمال عنف ضد إسرائيل» بعد الانسحاب إلى الحدود. وقال أنان ان هذه الرسالة «لا تتطلب ردًا»، مركّزًا على «فوائد» الإجراءات التي تتخذ لإتمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية و«استعادة لبنان المسؤولية الكاملة على ترابه، ليليها سحب قوات حفظ السلام بعد انتهائها من عملها».

وفي واشنطن، تقدم ١٢ عضوًا في مجلس الشيوخ الأميركي بمشروع قرار يحيي اسرائيل على انسحابها من جنوب لبنان، ويدعو إلى «خروج كل الجيوش الأجنبية من لبنان»، مشيرًا إلى وجود ٣٠ ألف جندي سوري في هذا البلد، وطالب بإصدار عفو عام عن عناصر «جيش لبنان الجنوبي».

(لربط أحداث هذه الأيام التحريرية الأربعة، ٢١-٢٤ أيار ٢٠٠٠، كرونولوجيًا، بالأحداث السابقة، راجع العنوان الآنف: «كرونولوجيا أهم أحداث ما قبل التحرير، ١ كانون الثاني – ٢٠ أيار ٢٠٠٠»).

معتقل الخيام: معتقل أخفى وراء أسواره مآسي ألوف العائلات اللبنانية، إذ كان المحتل الإسرائيلي والميليشيا المتعاونة معه قد جعلا من زنازينه مقبرة للمعتقلين المقاومين. وقد تحوّل هذا المعتقل، يوم التحرير، من شاهد على الجريمة الممتدة نحو عقد ونصف العقد من الزمن إلى صرح للحرية.

تجاوز عدد «نزلاء» هذا المعتقل، طيلة هذه المدة، وبمن فيهم العجائز والأحداث والفتيات والنساء الحوامل، الثلاثة آلاف. وعندما أخذ الأهالي يحطمون أبوابه، يوم ٢٣ أيار ٢٠٠٠، خرج منه ١٤٤ معتقلًا، وراح الأهالي، ومعهم الصحافيون والمصورون، يتفقدون زنازينه ويقفون على أدوات الضرب والتعذيب. وقد نشرت «منظمة العفو الدولية»، في الأول من حزيران ٢٠٠٠، نص رسالة وجّهها إليها وفد منها زار المعتقل ودوّن مشاهداته وأجواء لقاءاته المعتقلين المحررين. والوفد الذي ضم موظفين من الأمانة الدولية وعضوين، الأول من الفرع التونسي والآخر من الفرع النروجي للمنظمة، عنون رسالته بـ«لبنان، أين الباب؟»، ودعا فيها السلطات اللبنانية إلى «عدم إصدار عفو شامل عن أي انتهاك من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في المعتقل وتقديم المسؤولين عن التعذيب إلى العدالة في محاكمات عادلة». وحمّل الوفد، في رسالته، جيش لبنان الجنوبي وإسرائيل مسؤولية هذه الانتهاكات.



الأسرى المحررون (معتقل الخيام) مع أمين عام حزب الله السيّد حسن نصر الله.

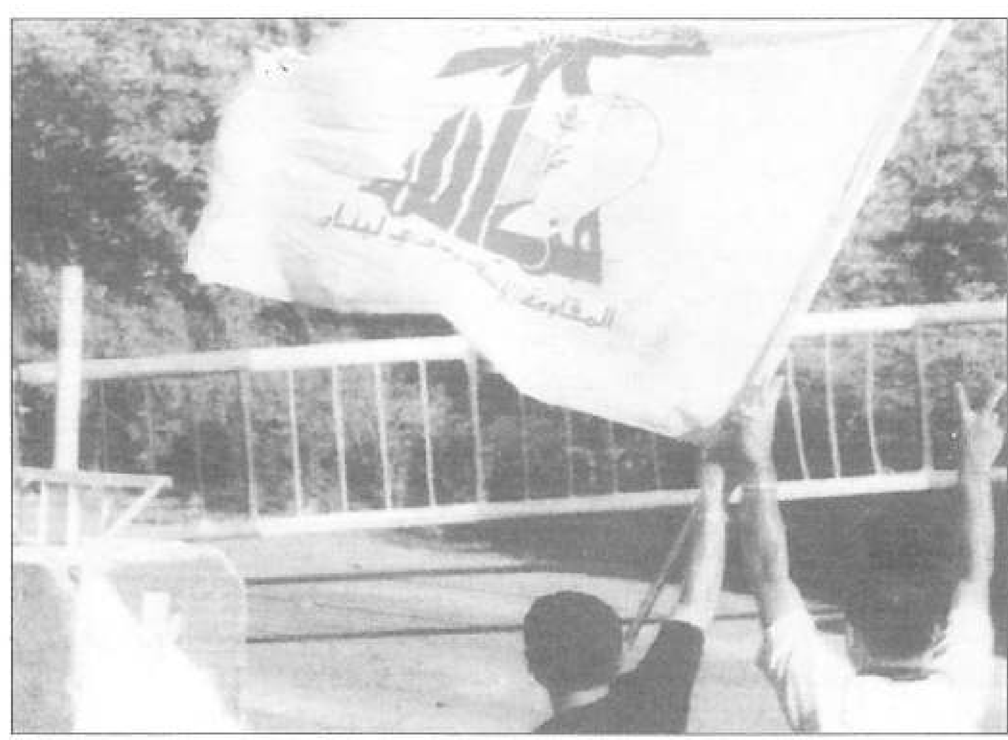
يعود تاريخ هذا المعتقل الرابض على تلة مطلة على بلدة الخيام إلى زمن الانتداب الفرنسي، عندما شُيّد ليكون ثكنة عسكرية، واستلمه بعد ذلك الجيش اللبناني. وإبان الحرب اللبنانية، تعاقب على السيطرة عليه «جيش لبنان العربي» بقيادة الملازم أول أحمد الخطيب، ثم منظمة التحرير الفلسطينية، وخضع بعدها لـ«جيش لبنان الحر» بقيادة الرائد المتعامل مع اسرائيل سعد حداد (شباط ١٩٧٧)، ثم كان اجتياح ١٩٧٨، وبعده اجتياح ١٩٨٢، وتحوّل إلى مركز للتحقيق مع المعتقلين في العام ١٩٨٤، ومن ثمّ إلى سجن للاعتقال الطويل ابتداءً من أواخر العام نفسه (١٩٨٤) بالتزامن مع إقفال معتقل أنصار، ليصبح في عهدة «جيش لبنان الجنوبي» (انطوان لحد).

في مطلع ٢٠٠١، صدر قرار في مجلس الوزراء قضى بوضع المعتقل في تصرّف وزارة الثقافة. وطرحت النائبة بهية الحريري فكرة تحويله إلى «قصر الحرية» ليؤرّخ ويوثّق «مرحلة مهمة من صراعنا مع اسرائيل (...) وليكون حافظًا للذاكرة اليومية الوطنية بكل معنى الكلمة». وفي انتظار تحقيق هذا الإنجاز، يبقى معتقل الخيام مزارًا للوافدين إليه من كل جهة يقفون فيه على أحد أبرز معلم من معالم التحرير.

ابتهاج، «فراغ أمني» ودعوات لإرسال الجيش: الأيام الأولى التالية على الانسحاب – التحرير كانت أشبه بـ«يوم الحشر»، إذ تدفقت عشرات الألوف من أنحاء مختلفة من لبنان على المواقع والبلدات والقرى المحرّرة. وعلى رأس هذه الحشود كان الزعماء والشخصيات السياسية (الحكومية والمعارضة والشعبية)، وكانت زيارة وجولة رئيس الحكومة سليم الحص، في ٢٨ أيار، حيث حيّا الجنوبيين ووعدهم بـ«العودة القريبة للدولة» ووضع نهاية لمعاناة الجنوب. وبعد يومين من زيارته (أسبوع من الاحتلال)، أي في ٣١ أيار، وبعد غياب فعلي للدولة اللبنانية عن تلك المنطقة استمرّ سنوات طويلة، عادت الدولة رسميًا، وتمثّلت عودتها بجلسة للمجلس النيابي في مدرسة مدينة بنت جبيل، التي تبعد عن الحدود الاسرائيلية نحو ثلاثة كيلومترات، شاركت فيها الحكومة وحضرها أكثر من مئة نائب، وكانت لافتة فيها المطالبة الملحة للنائبين نسيب لحود وبطرس حرب بضرورة إرسال الجيش إلى الجنوب. وفي ٢٥ حزيران، عاد السيد محمد حسين فضل الله إلى بنت جبيل والجنوب بعد غياب قسري استمرّ ٢٥ عامًا، فتحولت عودته مهرجانًا شعبيًا هتف بحياته «لأنه صاحب الفضل الرئيسي في إطلاق المقاومة وإرشادها»، كما قال أحد المتكلمين في المهرجان. وفي كلمته، انتقد السيد محمد حسين فضل الله الدعوات إلى نزع سلاح المقاومة (وإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب ليتسلم الأمن فيه ويدافع عنه في وجه اسرائيل إذا ما قامت حاجة لذلك بعد انسحابها، وكانت هذه الدعوات قد تكاثرت على لسان عدد كبير من السياسيين المعارضين على وجه الخصوص)، ووصف مطلقيها بأنهم «يفتقرون إلى الوعي السياسي لأن هذه الدعوات تزامنت مع الاعتداءات والتهديدات الاسرائيلية التي لم تنته بالانسحاب الذي لم يكتمل، وخصوصًا مع بقاء أجزاء من الأرض محتلة»؛ واعتبر ان «المقاومة هي الجيش الاحتياطي الذي يقف حيث لا يستطيع الجيش النظامي أن يقف سياسيًا»، داعيًا إلى استمرار التنسيق بينهما، مشيرًا إلى «أن سلاح المقاومة لم يكن يومًا موجّهًا إلى الداخل».

استند الداعون لإرسال الجيش اللبناني إلى الجنوب بما فيه المناطق التي كانت محتلة (الشريط الحدودي) إلى جملة من الدوافع، إضافة إلى الدافع – المسلمة التي تقضي بأن يتولى جيش البلاد الدفاع عنها في وجه أي اعتداء خارجي، أبرزها:

١ – «فراغ أمني» وما يعنيه، واقعيًا، من «أمن حزبي» ومخاطره على الأهالي (بعض الحوادث، من اعتداءات على الأفراد ونهب وسرقات للممتلكات، بدأ يقع منذ اليوم الأول للانسحاب



مبتهجون بالتحرير يرفعون راية حزب الله عند بوابة فاطمة.

ويغذي هذه النظرة) وعلى إبقاء الوضع هشًا. رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري حذّر، في حديث لشبكة «سي.إن.إن.» الأميركية في ٢٨ حزيران، من أن «الوضع الأمني في الجنوب هش»، وأبدى خشيته «أن تتدهور الأوضاع لأسباب عدة، منها عدم وجود اتفاق سلام بين اسرائيل وسورية ولبنان، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للجولان، وبقاء جزء من أراضي لبنان غير محرّر»، منبّهًا إلى أن «هذه المسألة الأخيرة يمكن أن تكون سببًا لبدء القتال مجددًا». وطالب الحريري الحكومة «بأن تقوم بكل شيء لضمان أمن الشعب اللبناني في الجنوب»، مشدّدًا على «ضرورة ملء الفراغ الأمني في الجنوب بسرعة، وخصوصًا ان الناس يتوقعون الكثير من الحكومة من أجل ضمان الأمن والاستقرار في المنطقة».

فمع انطواء الأسبوع الأول على تحرير الجنوب والبقاع الغربي لم تطوَ معه محاولات انفلاش مسلّح واتّساع دائرة الفلتان والاعتداء على بعض الناس ودهم بيوتهم وسرقة محتوياتها وخصوصًا في بلدة القليعة وعدد من القرى المسيحية الأخرى. وأما نشر وحدات من قوى الأمن الداخلي في القرى المحررة فلم يأتِ في مستوى ضبط الوضع القائم والذي ينذر بالمزيد. فالمسلحون لا يكترثون للقوى الأمنية التي تفتقر للسلطة الفعلية وأدواتها ووسائلها. وأما القوة الدولية فلا يمكن انتظار أي مبادرة منها تتعلق بالأمن الداخلي، لأن ذلك ليس من طبيعة مهمتها. وتصاعد التجاوزات أثار موجة نزوح في صفوف الأهالي القلقين على حياتهم ومنازلهم وممتلكاتهم. فكان السؤال: كيف يمكن السلطة أن تدعو الذين هربوا إلى اسرائيل للعودة إلى بلدهم والحال هذه؟

٢ – نص واضح في اتفاق الطائف، الذي صار الدستور: «نشر الجيش اللبناني في منطقة الحدود اللبنانية المعترف بها دوليًا والعمل على تدعيم وجود قوات الطوارئ الدولية في الجنوب

لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ولإتاحة الفرصة أمام عودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود».

٣ – خطاب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله نفسه، في يوم التحرير، حيث جاء: «نحن في أرضنا بفضل دماء شهدائنا (...) الحفاظ على هذا الانتصار يحتاج إلى جهد وتضحية وتواضع (...) كونوا لبنانيين ووطنيين حقًا في هذه اللحظة التاريخية...»؛ وحيث جاء: «إن حزب الله ليس في وارد أن يكون بديلًا من الدولة. لسنا سلطة أمنية، ولن نكون كذلك. الدولة مسؤولة عن هذه المنطقة التي عادت إلى سلطتها».

ورغم ذلك، عكفت السلطة اللبنانية على رفض إرسال الجيش بحجة عدم «حماية الحدود الاسرائيلية»! واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الأراضي اللبنانية (شبعا) ثم للجولان (ثم للأراضي العربية المحتلة، ثم عودة اللاجئين الفلسطينيين...)، ومعنى ذلك أن الجيش لن ينتقل إلى الجنوب إلا في ظل معاهدة سلام تضمن أيضًا الانسحاب من شبعا والجولان (واضح أن هذا الاجتهاد مخالف لطبيعة المهمة الأساسية للجيش اللبناني المكلف بحماية الحدود). وقد جاء هذا الموقف اللبناني على وقع حركية دبلوماسية عرفتها دمشق في الأيام القليلة الأولى التي تلت التحرير:

– استقبال الرئيس حافظ الأسد (٢٨ أيار) وزير الخارجية الايراني كمال خرازي، وإجراء خرازي محادثات منفصلة مع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع تركزت على «تطوّر الأوضاع في المنطقة وعملية السلام وتمسّك سورية بتحقيق السلام العادل والشامل وصيغة الأرض في مقابل السلام». وكان خرازي قال لدى وصوله إلى دمشق: «دائمًا كنا نحن وسورية ندعم بقوة المقاومة الإسلامية في لبنان إلا أن المقاومة هي التي ستقرر مصيرها ومستقبلها». وكان الشرع صرّح قبل يومين فقط، أي في ٢٦ أيار، انه «لا يجب نزع سلاح حزب الله لأنه ورقة سياسية مهمة في السياسة الداخلية اللبنانية».

– ردّ الشرع لدى سؤاله، في برشلونة، عن إمكان انتشار الجيش اللبناني في المناطق التي أخلتها إسرائيل، بقوله إنه «فهم أن السلطات اللبنانية إنما تعتزم إرسال قوات من الشرطة لفرض احترام القانون والنظام»!؟. وجوابًا عن سؤال آخر يتعلق بقوة تابعة للأمم المتحدة تعزّز نشر الأمن في الجنوب، قال الشرع انه «يدعم بشكل كلي دور الأمم المتحدة (...) لكن يتعين على قوة الطوارئ الدولية عدم اتخاذ مواقف ضد اللبنانيين لمصلحة اسرائيل...» (وبدأ يتوالى بعد ذلك التشكيك اللبناني بدور الأمم المتحدة والقوات الدولية، والتأكيد على عدم إرسال الجيش).

أحداث جنوبية يداخلها سجال على الوجود العسكري السوري (النصف الثاني من العام ٢٠٠٠): شكّلت الحكومة لجنة وزارية لـ«تلبية الاحتياجات الملحّة في المنطقة المحررة، ودعوة العرب إلى المساهمة في هذا الجهد وعقد مؤتمر دولي لدعم إعمار المنطقة المحررة بالاتفاق مع الأمم المتحدة». وعقد «مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية الدولية والمحلية لدعم التنمية في جنوب لبنان»، في ٢٩ أيلول ٢٠٠٠، في بيروت، وحضره نحو ١٥٠ ممثلًا لمنظمات غير حكومية دولية و٧٠ منظمة غير حكومية بالإضافة إلى الوزارات اللبنانية المعنية ووفود خارجية تمثّل الدول والمؤسسات الدولية المانحة. وتضمنت توصيات المؤتمر تنمية زراعية وصحية وتربوية وأربعة أسس لنزع الألغام. وأما النقاش فكان دار حول المطالب الجنوبية العاجلة: إزالة الألغام في جميع المناطق لتأمين التواصل بين البلدات والقرى والوصول إلى الحقول الزراعية، إعادة بناء القرى المهدّمة والمتضررة، إعادة تأهيل الطرق الموجودة وتعبيد طرق جديدة وشق طرق زراعية، تأمين الاستشفاء ومياه الشفة والكهرباء والهاتف والصرف الصحي وإقامة محطات لمعالجة المياه المبتذلة، إصلاح الأضرار البيئية الناتجة عن الأعمال الحربية... ويعاني معظم أهالي الجنوب المحرّر من البطالة وضيق العيش. فقد فقدت عائلات كثيرة مداخيلها، والتأم شمل عائلات، وتشتت عائلات أخرى...

وانشغلت الدولة اللبنانية والأمم المتحدة بمسألة الحدود خصوصًا ان الاسرائيليين لم ينسحبوا في شكل كامل بل تجاوزوا في نحو ١٧ نقطة «الخط الأزرق» الذي رسمته الأمم المتحدة وضمّوها إلى الشريط الشائك. وأخذت مسألة التثبّت من الحدود وقتًا طويلًا وجولات ميدانية كثيرة قام بها فريقا تحقق دولي ولبناني. وقام موفد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان، تيري رود لارسن، بزيارات مكوكية بين اسرائيل ولبنان لتثبيت الانسحاب إلى الخط الأزرق الذي أبدى لبنان تحفظه عنه. وسجّل الرئيس إميل لحود، في مذكرة إلى أنان، اعتراضًا على هذا الخط، وساق أدلة تاريخية على حدود لبنان المعترف به دوليًا (تضم مزارع شبعا).

في ١٦ حزيران، وعلى رغم تحفّظ لبنان على «الخط الأزرق»، أبلغ أنان مجلس الأمن أن «اسرائيل أكملت انسحابها من الجنوب طبقًا للقرار ٤٢٥». وساد في لبنان غضب الحكومة واستياؤها من «خديعة» الأمين العام، وأجرت اتصالات عربية ودولية لشرح ما اعتبرته «أخطاء فادحة» ارتكبها أنان بإعلانه انتهاء الانسحاب، في حين كان فريقا التثبّت (الدولي واللبناني) لا يزالان يعملان على الأرض لمعالجة ١٣ خرقًا اسرائيليًا. وقد أخّر هذا الأمر مصادقة مجلس الأمن، وحدا بوزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت إلى إجراء اتصالات هاتفية بالرئيس لحود أصرّت فيها على أن يؤيّد لبنان بيان مجلس الأمن القاضي بتأكيد إعلان أنان. لكن الرئيس لحود أصرّ على التأكيد ميدانيًا من صحة الانسحاب. وزار أنان بيروت وأصرّ على أن الأمم المتحدة هي المسؤولة عن تعريف خط الانسحاب وأن الطرفين أكّدا أنهما ملتزمان احترامه، والتقى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله (٢٠ حزيران)، وأشاد بانضباط حزب الله. وعُقد اجتماع تحضيري للدول المانحة لتلبية حاجات الجنوب الملحة التي قدرت بـ٢٦٠ مليون دولار، في بيروت، شارك فيه سفراء ٣٨ دولة.

وعلى رغم عدم انتهاء الخروق الاسرائيلية، بدأت قوات الطوارئ الدولية انتشارها في المناطق المحررة في ٢٨ تموز، وتمركزت مجموعتان غانية وايرلندية في مكان خرقين أساسيين بعدما استعاد لبنان جزءًا كبيرًا من أراضيه داخل الشريط الشائك، ثم انتشرت في ٢٠ موقعًا على «الخط الأزرق» تمركز فيها ٤٠٠ عنصر. ورفعت الأمم المتحدة عديد قوات الطوارئ الدولية (يونيفيل) من ٤٥٠٠ جندي إلى ٦٥٠٠، منها كتيبة أوكرانية لنزع الألغام. ثم أنجزت قوة أمنية لبنانية من ألف عنصر من قوى الأمن الداخلي والجيش انتشارًا في المناطق المحررة، للمحافظة على الأمن والقيام بدوريات ومنع الظهور المسلّح والملابس العسكرية. لكن أجواء العمليات والتهديدات الاسرائيلية عادت في تشرين الأول حين نفّذ حزب الله عملية وأسر ثلاثة جنود اسرائيليين في مزارع شبعا. ثم أسر عقيدًا اسرائيليًا بعدما استدرج إلى بيروت. وأتبعتها المقاومة بعمليتين استهدفتا دوريات اسرائيلية أدتا إلى سقوط قتيل و٤ جرحى (في إطار خطاب سياسي – مقاوم، استمرّت السلطة اللبنانية تدعمه، مفاده استمرار المقاومة المسلحة حتى تحرير الأجزاء المتبقية – مزارع شبعا –، ويذهب هذا الخطاب في أكثر الأحيان إلى «حتى تحرير الجولان»، و«الأراضي العربية المحتلة» و«عودة اللاجئين الفلسطينيين»...). ووجّهت اسرائيل، إثر هذه العمليات، تهديدًا إلى لبنان وسورية نقله الأميركيون.

وفي صورة موازية لهذا التطوّر «الجنوبي» تصدر السجال على الوجود العسكري السوري في لبنان النصف الثاني من العام ٢٠٠٠. فازداد مع تصاعد وتيرة مطالبة القيادات المسيحية المعارضة والبطريرك الماروني الكاردينال نصرالله صفير

بالانسحاب السوري أو بإعادة الانتشار، وسعت قيادات إسلامية إلى فتح البحث في هذا الموضوع، فدعا بعضها إلى تموضع هذه القوات أو تحديد نقاط تمركزها. وأبدت دمشق انزعاجها من المطالبة بانسحاب قواتها (راجع «مدخل – بطاقة تعريف»، في ج١٦ من الموسوعة، نفسه، ج١ من «لبنان المعاصر، مشهد تاريخي وسياسي عام»).

«خط لارسن» أو «الخط الأزرق»، خط حدودي يقضم المزيد من الأراضي اللبنانية: خط نيوكومب – بوليه (نسبة إلى إسمي المندوبين البريطاني والفرنسي) للعام ١٩٢٣، خط الهدنة للعام ١٩٢٣، خط لارسن (نسبة لإسم ممثل الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن) أو الخط الأزرق (نسبة للون قبّعات جنود قوات الطوارئ الدولية): «ثلاثة خطوط ينبغي أن تكون خطًا واحدًا للحدود الدولية اللبنانية – الفلسطينية، التي يدعو القرار ٤٢٥ صراحة إلى الانسحاب الاسرائيلي إليها. لكن «حكمة» التاريخ في هذه المنطقة من العالم و«سوء طالع» الجغرافيا اللبنانية شاءا أن يكون لكل خط من هذه الخطوط دور معين ووظيفة محدودة في خدمة الأطماع والأهداف الاسرائيلية. ومع كل خط كانت هناك مساحات شاسعة من الأراضي اللبنانية تقتطع لتضاف إلى داخل حدود الدولة التي يفاخر كل قادتها التاريخيين بأنها لا تحدها حدود، من دون أن يشذ عن هذه القاعدة طبعًا خط لارسن الأزرق على رغم كل ما أشاعه المندوب الدولي عن توسله خط ١٩٢٣ لرسم خطه العتيد مع بعض «التعديلات» وتبقى المشكلة في التعديلات» (عبد الله هاشم، «الحياة»، ٢١ أيار ٢٠٠١).

«التعديلات» التي مهّدت لوضع الخط الأزرق في العام ٢٠٠٠ نظر إليها وبرّرها أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان على انها حدثت في سياق «تعديلات عدة اتفق عليها الجانبان: اسرائيل ولبنان. وقد تعاون الطرفان مع الأمم المتحدة في عملية جمع المعلومات الخرائطية الضرورية لتحديد خط الحدود هذا، وقد أعدت الأمم المتحدة خريطة استنادًا إلى هذه المعلومات وستقوم بوضع علامات على أجزاء من هذا الخط على المواقع ذات الصلة بغرض التأكّد من الانسحاب» (جاء هذا الكلام في تقرير قدّمه الأمين العام إلى مجلس الأمن في ٢٢ أيار ٢٠٠٠ وهو مسجّل تحت الرقم S/٢٠٠٠/٤٦٠ – البند الرقم ١٣؛ عن عبد الله هاشم، «الحياة»، ٢١ أيار ٢٠٠١).

الدكتور سليم الحص، الذي كان رئيسًا للحكومة ووزيرًا للخارجية، يشرح في كتابه «للحقيقة والتاريخ» (مرجع مذكور آنفًا عدة مرات، خاصة إبان الحديث عن فترة ترؤسه الحكومة ١٩٩٨–٢٠٠٠) بعض أشكال المواجهة بين الموقف اللبناني والموقف الذي حمله لارسن لفرض خط «جديد» لانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان خلافًا لمنطوق القرار ٤٢٥ الذي ينص بصراحة ووضوح على ضرورة الانسحاب إلى خط الحدود اللبنانية الدولية المعترف بها دوليًا، أي خط ١٩٢٣ المثبت بخط ١٩٤٩. ويقول الحص إنه تمّ إبلاغ لارسن، في ٢٠ أيار ٢٠٠٠، «رفض نظرية الحدود العملية، إذ لا حدود عملية غير الحدود الدولية عملًا بنص القرار ٤٢٥...» (ص٢٨٠).

في ١١ حزيران ٢٠٠٠، وجّه رئيس الجمهورية العماد إميل لحود مذكّرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفيها: «يعترض لبنان على خط الانسحاب أو الخط العملي الذي رسمته المنظمة الدولية من أجل التثبت من الانسحاب الاسرائيلي من لبنان. والمذكّرة هي لتأكيد تمسّك لبنان بحقه في الحدود الدولية، ورفض ما حاول لارسن تكريسه في مفهوم خط الانسحاب». وأكّدت المذكرة عدم جواز «أن يفترق خط الانسحاب عن مفهوم الحدود المعترف بها دوليًا التي نص عليها القرار ٤٢٥ صراحة» (سليم الحص، ص٢٨٧).

وفي ٢٤ تموز ٢٠٠٠، التقى الرئيسان لحود والحص بالموفد الدولي تيري رود لارسن في حضور الوفدين اللبناني والدولي، وأعلن الوفد الدولي، على أثر اللقاء، إزالة كل الانتهاكات الاسرائيلية للخط الأزرق... ويقول الرئيس الحص: «تكون الجهود المبذولة التي بذلت مع الأمم المتحدة منذ إعلان اسرائيل انسحابها من الشريط الحدودي، والتي استغرقت شهرين تمامًا قد أمّنت انسحاب اسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق». فانتهت أخيرًا، وبحسب الرئيس الحص «ملحمة المراوغة والمماطلة الاسرائيلية في تنفيذ القرار ٤٢٥» (ص٢٩١).

الخروقات والانتهاكات على الخط الأزرق تمّت معالجة بعضها وفشلت معالجات بعضها الآخر، ولا يزال مبعوثو الأمم المتحدة في هذه المعالجات في ظل التعديات الاسرائيلية المستمرة على امتداد الخط، ودائمًا في إطار «دور» الأمم المتحدة، عبر مبعوثها لارسن، في رسم هذا الخط وما يثيره من تساؤلات؛ ما أدّى بالموقف اللبناني إلى اعتباره خطًا غير نهائي للحدود اللبنانية.

وُضع خط الانسحاب الاسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، فامتد «الخط الأزرق» من نقطة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين رقم ٣٨/ ٢ عند منطقة الغجر إلى مزارع شبعا مرورًا بأراضي كفرشوبا المحاذية للحدود اللبنانية – السورية. الأمر الذي أدّى إلى تقسيم أراضي كفرشوبا، كما قد ضمّ هذا الخط مساحات من أراضي كفركلا (تقدّر بحوالي ٣٠٠ دونم) إضافة إلى نحو ١٠٠ دونم من تربخانية القريبة من الوزاني؛ ومئات الدونمات من أملاك قرية مارون الراس حيث يبدو الخط الأزرق غير واضح المعالم، ونحو ٨٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الخصبة من عيتا الشعب.

المشهد الجنوبي خلال العام ٢٠٠١

«شظايا» أصابت حزب الله: «قلّص الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب الحضور العسكري لحزب الله إلى حد كبير. وضاقت الجبهة العريضة التي كان يقارع منها الاحتلال، لتقتصر على مزارع شبعا، حيث المواجهة على الصعيد الميداني مشابهة كثيرًا ما كانت عليه قبل الانسحاب، وإن على رقعة جغرافية أصغر، ومختلفة على المستوى السياسي بفعل تراجع مشروعية العمل العسكري للمقاومة دوليًا، باعتبار مزارع شبعا تخضع للقرار ٢٤٢ وليس للقرار ٤٢٥» (طالب كنعان، «نهار الشباب»، ٢١ آب ٢٠٠١، ص٣١).

استمرّ حزب الله، مدعومًا من السلطتين، اللبنانية والسورية، بعمليات عسكرية متقطعة في مزارع شبعا، وباتت بياناته تربط استكمال التحرير بتحرير مزارع شبعا والجولان ونصرة الشعب الفلسطيني («إن الانتفاضة لن تُترك لوحدها»).

والمعروف عن حزب الله أنه تمكّن، طيلة التسعينات وحتى التحرير، من أن ينأى بنفسه عن مماحكات السياسة الداخلية. لكن بعد التحرير، بدأت تصيبه «شظايا» بعض قضايا هذه السياسة: عملية في شبعا فتثور التساؤلات حول جدواها السياسية والاقتصادية (والأزمة الاقتصادية خانقة)؛ التخابر الدولي وما يترتب عليه من خسائر مادية على الخزينة؛ عودة زراعة الممنوعات في البقاع؛ ملف موظفي ومستخدمي شركة الميدل إيست... الملف الأمني والسياسي العاصف أواخر ربيع ٢٠٠١ (اعتقال ومحاكمة وسجن العشرات من التيار العوني والقوات اللبنانية، وسوق تهمة التعامل مع إسرائيل بحق بعضهم...) الذي بدا الحزب فيه آخذًا بحدة وبقوة جانب السلطات الأمنية رغم ما شاب تصرفها (وبوضوح كبير) من مبالغات في توجيه «تهمة جريمة التعامل مع إسرائيل» وما رافقها من قمع لم يعهد لبنان له مثيلًا؛ المسألة الوطنية الاستقلالية السيادية التي أثارت التساؤلات في

وجه حزب الله عن معناها ومفهومها طالما أنه مزمع على منع الجنود السوريين من مغادرة لبنان، لا اليوم ولا غدًا، حتى ولو اقتضى الأمر افتراش الأرض بالأجساد أمام الدبابات السورية لمنعها من مغادرة لبنان (على حد تعبير أمينه العام السيّد حسن نصر الله).

وإلى هذه «الشظايا» الداخلية انضافت، بدءًا من ١١ أيلول ٢٠٠١، «شظية» دولية تطايرت من انفجارات نيويورك وواشنطن، حيث بدأ إسم «حزب الله» ليكون موضوع تداول إعلامي دولي، ليس كمقاومة من أجل التحرير، بل بسبب ارتباط عدد قليل من عناصره بعمليات إرهابية في أواسط الثمانينات.

سؤال الحكومة عن مزارع شبعا للنائب بطرس حرب: في ١٥ شباط ٢٠٠١، وجّه النائب بطرس حرب سؤالًا إلى الحكومة عن أسباب عدم طلب الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية عقد اجتماع لترجمة محتوى الكتاب الذي كانت رفعته الأخيرة إلى الأمم المتحدة وفيه إقرار بسيادة لبنان على مزارع شبعا، وعن خطتها لمواجهة المرحلة المقبلة بعد انتخاب رئيس الوزراء الاسرائيلي أريل شارون. وفي حيثيات السؤال:

«مزارع شبعا هي أرض لبنانية ولا يعقل أن يتنازل لبنان عن حقه في بسط سيادته الوطنية عليها، بل إن من واجبات حكومته أن تسعى إلى تحريرها بكل الوسائل المتاحة، ولا سيّما تلك التي قد توفّر على مواطنيها التضحيات والمواجهات العسكرية، مع ما ينتج منها من انعكاسات سلبية خطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبنى التحتية نتيجة عمليات التحرير العسكرية.

«إلا أن المستغرب في هذه القضية، إننا في الوقت الذي تبذل الحكومة جهدها للتخفيف من حدة الأزمة المالية والاقتصادية والاجتماعية، عبر شعارات أولها بعث الثقة في البلاد واستقرارها الأمني وسلامة الاستثمار فيها، نشهد تلكؤًا فاضحًا في موضوع تحرير مزارع شبعا وإهمالًا فادحًا في استعادة حق لبنان على أراضيه كاملة إلى حد يدفعنا إلى التساؤل حول جدية موقف الحكومة من هذا الأمر الخطير.

«إن ملكية لبنان لمزارع شبعا محسومة من الوجهة القانونية، والجميع يعلم ان اسرائيل العدوة تستند في مزاعمها الواهية إلى ثغرة قانونية شكلية عن ملكية هذه المزارع، وانه لا بد لنا من سدّ هذه الثغرة بسرعة لإسقاط مزاعم اسرائيل.

«لقد وضعت سورية يدها عنوة على هذه المزارع بدءًا من الخمسينات بحجة منع التهريب الذي كان يحصل عبرها في اتجاهها، وتمادت في الأمر في الستينات بطرد القوى الأمنية اللبنانية. إلا أن الأمر الواقع هذا لم يغيّر شيئًا في الوضع القانوني لهذه المنطقة ولأبنائها. فمزارع شبعا كانت قبل وضع سورية يدها عليها لبنانية وبقيت بعد ذلك لبنانية، وأهالي منطقة مزارع شبعا كانوا لبنانيين قبل احتلالها من سورية وبقوا لبنانيين بعد ذلك أيضًا.

«أكثر من ذلك، لم يكن هناك خلاف في تلك المنطقة حول الحدود الدولية اللبنانية مع الحدود الدولية لدولة فلسطين سابقًا ولإسرائيل لاحقًا، والخلاف كان محصورًا في الحدود الدولية التي تفصل دولة لبنان مع دولة سورية. وقد تكون كلمة «خلاف» في غير محلها لأن هذه الحدود ثابتة تاريخيًا ودوليًا وقانونيًا، بشكل لا يرقى إليه الشك، وأن كل القرارات، بما فيها الدولية، تؤكّد ذلك، بدءًا بالقرار رقم ٣١٨ الصادر عن الجنرال غورو في ٣١ آب ١٩٢٠، وبالقرار رقم ٣٠٦٦ الصادر في ٩ نيسان ١٩٢٥ الذي ينظم إداريًا دولة لبنان الكبير مرورًا بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١ الصادر في ٢٩ كانون الأول عام ١٩٥٤ والمعدّل بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ الذي يؤكّد أن حدود قضاء حاصبيا يتضمن قرية شبعا ومزارعها وكذلك قرية النخيلة التي هي بعد مزارع شبعا في اتجاه الحدود الجنوبية، وغيرها من الاتفاقات ولا سيّما الاتفاق الموقّع بين الدولة الفرنسية الممثلة آنذاك بـ G. Leygues والدولة

البريطانية الممثلة بـ Harding of penshurs في شأن تنظيم شؤون الحدود والمياه وما إليها من مناطق الانتداب والموقع في تاريخ ٢٣ كانون الأول عام ١٩٢٠، والذي يثبت أن المناطق الواقعة بين مجرى الحاصباني وجنوب جبل الشيخ تعود كلها إلى السيادة اللبنانية.

«ناهيك طبعًا بأن شبعا ومزارعها مسجّلة في الدوائر العقارية اللبنانية، وأن أهلها مواطنون لبنانيون يدفعون الضرائب والرسوم للدولة اللبنانية، وان كل النزاعات القضائية التي كانت، ولا تزال تحصل فيها، تفصلها المحاكم اللبنانية.

«من جهة أخرى، لقد أقدمت الدولة السورية في شخص رئيسها وعبر حكومتها على الاعتراف العلني بلبنانية هذه المزارع، ولا سيّما في الكتاب الموجّه إلى الأمم المتحدة في تاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٠٠».

بعد تقديمه هذه الحيثيات، سأل النائب بطرس حرب:

«أولًا: لماذا لا تطلب الحكومة اللبنانية من الحكومة السورية عقد اجتماع لترجمة محتوى كتاب الحكومة السورية إلى الأمم المتحدة الذي تعترف فيه بلبنانية مزارع شبعا، إلى عمل قانوني له مفاعيله على الصعيد الدولي من خلال وضع محضر رسمي يعيد تكريس الحدود الفاصلة بين لبنان وسورية نهائيًا ويتضمن مزارع شبعا ويسقط كل الذرائع التي تقدّمها إسرائيل تبريرًا لاستمرار احتلالها لقسم من الأرض اللبنانية، ويضعها بالتالي في مواجهة العالم والأمم المتحدة، بدلًا من إبقاء الوضع المتفجّر على حاله وتعريض شبابنا ونسائنا وأطفالنا وشيوخنا للاستشهاد وتعريض الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي للاهتزاز في الوقت الذي يحتاج فيه الشعب اللبناني إلى كل ما يمكن أن يساعده على مواجهة أزمته الاقتصادية المتفاقمة وانعكاساتها الاجتماعية الخطيرة؟.

«ثانيًا: ما هي الحكمة من عدم تحرّك الدبلوماسية اللبنانية لتحرير مزارع شبعا واستكمال عملية تحرير كل الأراضي اللبنانية والاكتفاء بإعلان الموقف المبدئي بوجوب انسحاب اسرائيل من مزارع شبعا وهو ما سمح لاسرائيل بأن تكسب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة إلى جانبها في مواجهة لبنان؟

«ثالثًا: ما هي خطة الحكومة بعد انتخاب شارون رئيسًا لحكومة اسرائيل، للتعاطي مع المرحلة المقبلة وإبقاء جبهة الجنوب اللبنانية مفتوحة دون سواها من الجبهات لمواجهة إسرائيل؟. وكيف يمكن التوفيق بين استمرار هذه السياسة ووعودها بتقديم المعالجات للوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان؟».

وينهي النائب حرب سؤاله بـ«إنه يقتضي لتثبيت الحدود بين سورية ولبنان دوليًا أن تجتمع الحكومتان، اللبنانية والسورية، وأن تؤكّدا ترسيم الحدود الدولية بينهما بموجب محضر رسمي توقّعه الحكومتان وتبلغه رسميًا إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يُبنى على أساسه المقتضى القانوني» («النهار»، ١٦ شباط ٢٠٠١).

سؤال محبوك بدقة وبقوة إقناع، وخطاب إقتصادي للرئيس الحريري يجب إسماعه للغرب والعرب واللبنانيين، ولكن الردّ جاء سريعًا بعملية عسكرية في مزارع شبعا: ما سمع أحد، أو قرأ، ردًا على سؤال النائب بطرس حرب، محبوكًا بمثل حبكته أو مقنعًا بمقدار ما يُقنع، خاصة في ما حملته النقطة الثانية من سؤاله: «ما هي الحكمة من عدم تحرّك الدبلوماسية اللبنانية لتحرير مزارع شبعا... ما سمح لاسرائيل بأن تكسب الرأي العام الدولي والأمم المتحدة إلى جانبها في مواجهة لبنان؟».

أما الأزمة الاقتصادية، المهدّدة بكارثة الانهيار الاقتصاي ومختلف أوجه الكوارث الاجتماعية، فقد حمل رئيس الحكومة رفيق الحريري، ومعه تسعة وزراء، إلى باريس (أيضًا في شباط ٢٠٠١)، محاولة لمعالجتها تظهر ميزات لبنان التفاضلية كسوق مفتوحة وكمركز لجذب استثمارات أجنبية. ولتطمين المستثمرين المحتملين

والمنتمين إلى دولة (فرنسا) يعوّل الحريري كثيرًا على مساندتها للبنان ولمشروعه الاقتصادي، قال الحريري أمام جمع كبير من رجال الأعمال ورؤساء الشركات الفرنسية: «إننا لن نستفزّ أحدًا وهذا مؤكّد ولن نخضع للاستفزاز (...) وسياستنا بالاتفاق مع إخواننا السوريين واضحة جدًا، وهي أنه لن تكون هناك استفزازات (...)».

لكن، بعد أقل من يوم واحد من هذا الحديث لرئيس الحكومة، نفّذ حزب الله «عملية شبعا». فاعتبرت ردًا على «مشروع الحريري الاقتصادي»، وأعادت تركيز الموقف اللبناني الإقليمي والداخلي على النحو الذي ساد منذ اليوم الأول على التحرير (٢٥ أيار ٢٠٠٠). إذ المعادلة التي رست يومها أبقت الجنوب اللبناني ساحة مفتوحة على المناورة السياسية والأمنية والعسكرية بين لبنان وسورية من جهة، واسرائيل من جهة أخرى، تحت عنوان عريض هو استكمال تحرير ما تبقّى من الأرض اللبنانية وإطلاق المعتقلين والمخطوفين من السجون الاسرائيلية وتأكيد حقّ العودة للفلسطينيين اللاجئين في لبنان، وإرساء «السلام العادل والشامل» على المسارات كلها أي انتظار تحرير الأراضي السورية في الجولان في إطار «تلازم المسارين».

«كثيرون في لبنان بادروا، لدى سماعهم نبأ عملية مزارع شبعا إلى القول إن كلام الحريري الباريسي محاه حزب الله في ساعات، وعادوا بالذاكرة إلى ما كان قاله النائب وليد جنبلاط قبل فترة عندما سأل أي لبنان نريد: «هونغ كونغ» أم «هانوي»؟ وكان واضحًا من الموقف اللبناني الرسمي المعلن الذي أعقب عملية شبعا، ومن سلسلة خطب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ومعاونيه، أن الصيغة هي هانوي، وإن كان بعضهم يشير إلى «هانوي باردة» بخلاف هانوي التي كانت تعيش حربًا كاملة الأوصاف والنتائج. ومع ذلك فإن أيًا من القائلين بـ«هانوي باردة» لم يجب عن سؤال حول مَن يضمن بقاء «هانوي» اللبنانية باردة أو محدودة السخونة!».

(علي حمادة، «نهار الشباب»، ٢٠ شباط ٢٠٠١، ص٢٦).

عملية ثانية في شبعا، وغارة اسرائيلية تدمّر الرادار السوري، والتداعيات (نيسان ٢٠٠١): عرف هذا الشهر عمليتين عسكريتين: عملية للمقاومة الإسلامية (حزب الله) في شبعا، وعملية رد إسرائيلية دمّرت الرادار السوري في ضهر البيدر اللبناني (على طريق بيروت – دمشق). وثارت التساؤلات، والمواقف، حول ما إذا كان لبنان قد أضحى، بعد العمليتين، أمام منعطف جديد يعيد تسليط الأضواء على مسألتي خيار المقاومة في مزارع شبعا والعلاقات اللبنانية – السورية، وخطر المواجهة المباشرة بين سورية واسرائيل على أرض لبنان، وتعمّق الشرخ السياسي الداخلي في ما يتعلق بمسألة استمرار المقاومة لتحرير مزارع شبعا وما يستتبعه من نتائج تجعل لبنان يدفع أثمانًا باهظة. وفي هذا الخضم، ركّز العقلاء من اللبنانيين على أهمية الحوار اللبناني – اللبناني، واللبناني – السوري، للخروج من المأزق وما يرتبه على لبنان من نتائج كارثية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

آراء كثيرة في العمليتين العسكريتين وتداعياتهما أدلى بها المراقبون والمحللون والكتّاب والثقافيون، بينها رأي لمحمود سويد، رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، يقول إن «منطق المقاومة على أساس توازن الرعب سقط في العملية الاسرائيلية الأخيرة (تدمير الرادار السوري على الأرض اللبنانية)»، وأن «الموقف العربي والدولي غير متعاطف مع استمرار جبهة الجنوب» (في «ندوة النهار»، «النهار»، ٢٣ نيسان ٢٠٠١، ص٢١؛ وقد اشترك في الندوة، إلى سويد، سيمون كرم سفير لبنان السابق في الولايات المتحدة، ود. فريد الخازن، ود. عدنان السيد حسين).

الموقف السوري جاء في بيان رسمي أعلنته دمشق، في ٢٥ نيسان، وجاء فيه ان «ليس من حق أي مسؤول في الأمم المتحدة توجيه اللوم إلى أي طرف عربي يدافع عن نفسه ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية بالوسائل المشروعة وفق ميثاق الأمم المتحدة...». وفي تصريح للرئيس بشّار الأسد ان بلاده «لن تقف مكتوفة الأيدي» بعد الذي حصل وان «الدعوات لضبط النفس لم تعد مجدية...». وانتقد الأسد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لعدم تسميته «الأشياء بأسمائها»، مستغربًا وصف أنان عمليات حزب الله في مزارع شبعا بـ«العدوان» والغارة الاسرائيلية بـ«التصعيد».

وكان الانزعاج السوري اتضح في لقاء وزير الخارجية السوري فاروق الشرع مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة تيري رود لارسن بعد تأخير موعد اللقاء لنحو سبع ساعات (٢٥ نيسان). وقد حذّر لارسن من أن الدول المشاركة في القوات الدولية ستسحب قواتها «سريعًا» في حال لم توافق السلطات اللبنانية على نشر قواتها في جنوب لبنان بعد مرور نحو ١١ شهرًا على انسحاب اسرائيل. وكان من أبرز دوافع هذا التخوّف الدولي التصاعد في الموقف اللبناني الرسمي المتبني للموقف السوري ولموقف حزب الله. ونقل الصحافي السوري ابراهيم حميدي من دمشق ما حرفيته، في خاتمة مقالة بعنوان: «غارة شارون لم تهز ثقة دمشق بأوراقها»: «... أما ضرب مواقع سورية في لبنان فسيقود إلى استهداف المقاومة مواقع داخل اسرائيل حسب ما وعد به الرئيس اللبناني إميل لحود، ما يعني تجاوز الجانب العربي القواعد التقليدية... وتهديد عمق نظرية شارون الأمنية» («الحياة»، ٢٦ نيسان ٢٠٠١).

مؤتمر طهران (نيسان ٢٠٠١): في هذا الشهر، استضافت طهران «المؤتمر الدولي لدعم الانتفاضة الفلسطينية»، حضره، عن لبنان، رئيس المجلس النيابي نبيه بري، ورئيس الحكومة السابق سليم الحص، والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، الذين اتفقوا، في كلماتهم، على استحضار تجربة تحرير جنوب لبنان وتطبيقها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووظّف برّي المناسبة ليدافع عن أهمية الوجود السوري في لبنان، معتبرًا أنه «حاجة ملحّة وعنصر توازن إزاء احتلال مزارع شبعا»، مكررًا رفضه لنشر الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية، ومتهمًا إسرائيل (وضمنًا الأمم المتحدة وكل الدول المطالبة بإرسال الجيش إلى الجنوب) بأنها تهدف إلى جعل هذا الجيش حارسًا لحدودها.

الرئيس السابق للحكومة د. سليم الحص شدّد على أهمية دعم المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية معتبرًا أنهما «وُلدا من رحم واحد». وحذّر من مخاطر تفشيل الانتفاضة، لأن النتائج ستكون، حسب تقديره، في حجم نكبة ١٩٤٨، وما خلّفته من تداعيات على الشعوب العربية والإسلامية.

الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أكّد «أننا أمام فرصة استثنائية للإجهاز على كامل المشروع الصهيوني (...) إن استمرار المقاومة الفلسطينية يسلب الصهاينة أمنهم، بل يسلبهم سبب وجودهم في هذه الأرض ويثبت لهم أنهم في المكان الخطأ (...) وأن خيارهم الوحيد والصحيح، بل قدرهم الذي لا مفرّ منه، هو أن يحزموا أمتعتهم ويرحلوا عن فلسطين».

كان نصر الله «بهذا الطرح يؤكّد استئناف نشاط المقاومة الإسلامية إلى ما بعد تحرير مزارع شبعا بحجة أن النضال سيتواصل بهدف القضاء على المشروع الصهيوني وطرد آخر يهودي من فلسطين. وتدّعي مجلة «تايم» أن قيادة «حزب الله» أسّست هذا الأسبوع في طهران تحالفًا استراتيجيًا مع قيادة «حماس» يمكن أن يمهّد لولادة تيار رافض لكل الحلول السلمية. ولقد انعكست هذه الرواية الجديدة على بيانات القيادة الايرانية التي تبنّت الطروحات المتصلبة، معربة عن استعدادها للوقوف إلى جانب الانتفاضة، وإلى دعم حركات المقاومة عسكريًا وماديًا. وتزامن هذا الطرح المتشدّد مع ظهور المبادرة المصرية – الأردنية

المطالبة بوقف الانتفاضة مقابل وقف الاستيطان واستئناف المفاوضات من حيث توقفت. وكان من الطبيعي أن يرفض أريل شارون هذه المبادرة لاقتناعه بأن الانتفاضة ولدت برعاية ياسر عرفات، وبأن السلطة الفلسطينية تمارس عمليًا أسلوب الثورة الجزائرية، أي التفاوض في ظل القتال» (سليم نصار، «الحياة»، ٢٨ نيسان ٢٠٠١).

لا تأيد ولا دعم: «مصادر» محلية وعربية ودولية، ومراقبون... باتوا يلاحظون، ويجمعون، أن لبنان، في ربيع ٢٠٠١ وعلى أبواب الذكرى السنوية الأولى للتحرير، بات يقف وحيدًا في معركة تحرير مزارع شبعا (إلا من تأييد سورية ودعمها له) في مواجهة الدول الخمس الكبرى والمجموعة الأوروبية، ناهيك عن الأمم المتحدة. أما الدعم العربي فلا يبرز إلا كلاميًا، وفقط في أعقاب عملية عسكرية اسرائيلية طلبًا من الولايات المتحدة لتمارس ضغطًا على اسرائيل لـ «منعها من توسيع اعتداءاتها».

بقي لبنان على ثوابته في شأن الوضع في الجنوب لجهة التباين الحاصل بينه وبين الأمم المتحدة من حيث اعتبار الأخيرة ان قرار مجلس الأمن ٤٢٥ قد نفّذ بالكامل فيما تتحفّظ بيروت عن ذلك باعتبار أن مزارع شبعا لا تزال محتلة، ما جعل المقاومة مستمرة لتحريرها، وان اسرائيل لا تزال تحتفظ بمعتقلين لبنانيين في سجونها خلافًا لمعاهدة جنيف الرابعة.

والمنظمة الدولية (هيئة الأمم المتحدة) لا شك أنها تتسلح بمواقف الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وتتخذ مع كل ولاية للقوة الدولية في الجنوب قرارات منذ انسحاب اسرائيل في ٢٥ أيار ٢٠٠٠ لا تنسجم ورغبات المسؤولين اللبنانيين، ومنها البرنامج الأمني لخفض عديد تلك القوة إلى أكثر من النصف بحلول ٣١ تموز ٢٠٠٢.

وكثيرًا ما نصحت روسيا وفرنسا (والمجموعة الأوروبية) بأن يعتمد لبنان الحل الدبلوماسي وصولًا إلى حقه في تحرير مزارع شبعا. وكان واضحًا أن فرنسا، الدولة الصديقة للبنان التي وقفت بجانبه منذ عام ١٩٧٨ في أي قرار اتخذ في شأن الجنوب، لا تؤيّد الموقف الرسمي اللبناني المرتكز على الحل العسكري لمزارع شبعا. وحاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك، عبر إرساله وزير خارجيته أوبير فيدرين إلى بيروت ودمشق (٢٧ نيسان ٢٠٠١) إقناع الدولتين بجدوى الحل الدبلوماسي، لكنه فشل. وكثيرًا ما نقلت باريس إلى المسؤولين اللبنانيين أن الأجوبة التي تلقتها عن الحملة التي تقودها لتشجيع بعض الدول والمنظمات المالية الدولية لمساعدة لبنان في معالجة أزمته الاقتصادية، شدّدت (هذه الأجوبة) على أهمية الهدوء المطلوب في الجنوب وحال الاستقرار. وكثيرًا ما قيل إن جهات عديدة تضغط للحؤول دون عقد مؤتمر للدول المانحة لمساعدة لبنان، رغم تعهّد أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان، منذ التحرير، بأن المنظمة الدولية تسعى مع تلك الدول إلى دعم لبنان ماديًا، وأن هذه الجهات ثابتة في مواقفها. فيتأجل هذا المؤتمر مرة تلو المرة بعذر تلو العذر، وكل ذلك بسبب تحفّظ لبنان عن إرسال الجيش إلى الجنوب. وللتدليل على ذلك، توقّف المراقبون عند ما قام به عدد من النواب الأميركيين (في أيار ٢٠٠١) لمنع إقرار مساعدة إنسانية للبنان بقيمة ٢٠ مليون دولار طالما أنه لم يرسل جيشه إلى الجنوب.

عيد التحرير الأول (أيار ٢٠٠١)، ضياع إزاء «الخط الأزرق» وأزمة وجود: المناسبة لم تكن «فرحة». الهموم والغموم هي الطاغية على الجنوبيين كما على سائر اللبنانيين. فالدولة، بأدائها وسياساتها ومماحكات أركانها، بدت عاجزة عن تثمير الانتصار بالتحرير وتحويله واقعًا على الأرض بعدما تحوّل واقعًا على الخريطة.

ففي الأسبوع الأخير من أيار ٢٠٠١، المخصّص لاحتفالات الذكرى السنوية الأولى

للتحرير، كشف السفير الأميركي في بيروت دافيد ساترفيلد، عن موافقة الحكم اللبناني قبل عام على الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة بما فيه مزارع شبعا، كما رشحت معلومات تحدثت عن أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان كشف، أثناء محادثاته مع الرئيس رفيق الحريري في نيويورك، عن مذكرة مرسلة من الرئيس إميل لحود، في شهر حزيران ٢٠٠٠، تتضمن موافقة لبنانية رسمية على الخط الأزرق واعتبار مزارع شبعا خارجه. «وبدلًا من أن يسعى الحريري، بعد عودته إلى لبنان، إلى معرفة الواقع الحقيقي من مصدره الأساسي، أي من الرئيس لحود، كانت سلسلة اتصالات واجتماعات ولقاءات، هدفت كلها إلى معرفة الحقيقة من غير مصدرها الأصلي، وهدفت أيضًا وأيضًا إلى استغلال هذا الأمر لتسجيل نقاط على الرئيس لحود وصرف الأنظار عن موقف الحريري من عمليات المقاومة في مزارع شبعا (المنتقد لها) وتحويلها إلى مكان آخر دقيق وحسّاس (أي حقيقة موقف الرئيس لحود) (...) واستكمل موقف الحريري، المشكّك في موقف رئيس الجمهورية، بموقف آخر للرئيس نبيه بري في مهرجان اليونسكو، وفيه وصف الخط المرسوم في شبعا بأنه من صنع «الأجهزة اللبنانية»، كأنه بذلك يشكّك في الموقف السياسي اللبناني المعلن (...) وضاع العالم والأمم المتحدة وضعنا معهما، ولم ندر حقيقة الموقف اللبناني من الخط الأزرق (...) وكم آلمنا في الأسبوع الفائت امتناع السلطة عن الترخيص للحزب الشيوعي لإقامة مهرجان في حولا في ذكرى التحرير، كأن الدولة تريد من ذلك مصادرة الانتصار التاريخي وحصره ببعض المساهمين فيه (المقصود حصره بحزب الله)، والتعتيم على دور الحزب الشيوعي. علمًا أن هذا الحزب كان رائدًا، في إطلاق المقاومة وفي تحقيق سلسلة من الانتصارات ضد العدو الاسرائيلي، شكّلت أساسًا للانتصار الكبير الذي تحقّق قبل عام» (وليد عبود، «نهار الشباب»، ٢٩ أيار ٢٠٠١، ص٢٦).

هذا المشهد السياسي الرسمي المتعلق بالحدود الجنوبية كان جزءًا من مشهد وطني لبناني عام عصفت به «أزمة وجودية كبرى، ربّما كانت أدهى ما تعرض له لبنان من أزمات في تاريخه الحديث والمعاصر. فلو شئنا اختصار هذه الأزمة بأهم ما تواجهنا به من تحديات مصيرية، لأمكننا اختزالها في عناوين خمسة هي الآتية (د. بسّام الهاشم، أستاذ العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية وعضو الحركة الثقافية – أنطلياس، «نهار الشباب»، ٥ حزيران ٢٠٠١، ص٢٨):

«١ – أزمة اقتصادية مستفحلة، من أبرز مؤشراتها ما بات غير خاف على أحد من تراكم للمديونية العامة وتفاقم العجز عن خدمتها، إلى عجز في موازنة الدولة وميزان التجارة الخارجية، وتباطؤ في دوران عجلة الإنتاج، وانكماش للإنتاجية، وانحسار قدرة منتجاتنا الوطنية على المنافسة في وجه المنتجات الزراعية والصناعية المستوردة، لا سيّما السورية منها، وتباطؤ لوتائر الإنماء وتراجع لمعدلات النمو، وتدن للأجور، وارتفاع لكلفة المعيشة، وتزايد لأعداد المؤسسات الإنتاجية التي تقفل أبوابها وتسرّح مستخدميها بداعي الإفلاس، وما إلى ذلك.

«٢ – مأساة حدود ومياه يستوي موضوعيًا السوري والإسرائيلي أمام الطمع بها، على رغم ايماننا بأن السوري شقيق وإن جار، فيما الإسرائيلي عدو سافر. عنيت بعبارات أخرى المأساة المتمثلة، من جهة، في كون بعض أرضنا الجنوبية ما زال رازحًا تحت الاحتلال الاسرائيلي، فيما حدودنا الشرقية والشمالية مستباحة حتى الإلغاء من قبل سورية الشقيقة، وإن ظللتها المعاهدات والاتفاقات «الأخوية»، ومن جهة أخرى، في كون مياهنا الجنوبية مهددة بالاغتصاب من قبل إسرائيل فيما مياه العاصي في الشرق باتت مقتسمة بين البلدين الشقيقين بما يحرم لبنان، خلافًا لكل الأعراف والمواثيق الدولية، ما يصيبه منها عدلًا لخدمة حاجاته الإنمائية المحلية.

«٣ – غربة يتسع مداها يومًا بعد يوم بين الدولة والشعب، قوامها الأساسي انصراف الدولة بكل مكوّناتها التشريعية والتنفيذية والقضائية والأمنية من الاهتمام بهواجس الشعب، وخصوصًا بقلق الشباب على ما ينتظرهم من غد، إلى إرضاء دمشق، بل إلى خدمة أهدافها في لبنان، وهي (أي دمشق) التي باتت بعد الطائف مصدر السلطات الفعلي عندنا وولي نعمتها جميعًا.

«٤ – انتهاكات يومية منوعة الشكل والنوع للحريات العامة في البلاد، من السلطات الظاهرة ومَن يقف وراءها من أجهزة الظل، تحجب عن الوطن ممارسة حقه الطبيعي في السيادة والاستقلال والقرار الحر وتفتئت من حق الجماعات والمجموعات المكونة له في التعبير عن ذواتها والمشاركة بتوازن في صنع القرار العام، كما تحرم المواطن حق التفكير والتعبير والتصرف وفقًا لاقتناعاته، بمجرد أن تتعارض مع مقتضيات تثبيت الواقع المفروض.

«٥ – (وهذا، على ما أعتقد، ذروة ما يتربص الكيان اللبناني من أخطار) تحوّل متزايد الجسامة دائمًا لتركيبتنا السكانية، يستمد مقوماته الأساسية من سيرورتين متلازمتين هما: هجرة مردها إلى كل ما تقدّم ذكره من عوامل، حملت من لبنان إلى بلدان الاغتراب، في غضون الأعوام المنصرمة، ما لا يقل عن مليون شخص من خيرة أبنائه وبناته (أي حوالي ربع المقيمين من اللبنانيين أو ثلثهم)، ومن جهة أخرى، ما تلازم مع هجرة اللبنانيين هؤلاء من تدفّق للسوريين بأعداد مماثلة للحلول مكانهم، ومكوث من بقي على أرضنا من الغرباء الآخرين الذين لا أحد يعرف إن كانوا سيرحلون يومًا (وقد سبق لبعض هؤلاء وأولئك أن حصلوا، عام ١٩٩٤، بفعل مرسوم التجنيس الشهير، على الجنسية اللبنانية)».

«لغة دبلوماسية» قبيل زيارة الأسد باريس (حزيران ٢٠٠١): الأجواء في بيروت أجواء حديث انسحابات يجريها الجنود السوريون من بعض المواقع و«إعادة انتشار»، مترافقًا مع تحليلات رأت إلى «إعادة الانتشار» انها لدعم رئيس الجمهورية «مسيحيًا»، ولمحاولة مصادرة كل سؤال قد يُسأله الرئيس السوري «لبنانيًا» أثناء زيارته لباريس.

قبل يوم واحد من هذه الزيارة، قال الرئيس السوري، في مقابلة أجرتها جريدة «فيغارو» الفرنسية، وفي ما يتعلق بمزارع شبعا: «أيًا تكن الجهات التي تتحدث عن هوية هذه المزارع، ليس لها الحق أن تقوّم جنسيتها، سوى سورية ولبنان». وأشار إلى أن «الدولتين تتفقان وتسجلان الاتفاق في المنظمات الدولية بحسب القانون الدولي».

وفي التحليلات «أن هذه اللغة تعكس تطويرًا للموقف السوري في قضية المزارع (مزارع شبعا) ورسالة سياسية إلى الغرب ان دمشق ليست خارجة عن منطق القانون الدولي في ما يتعلق بالمزارع والوضع في الجنوب. واللغة الجديدة هذه لا تتضمن حسمًا وجزمًا بأن مزارع شبعا لبنانية كما في السابق حين كان المسؤولون السوريون واللبنانيون يؤكّدون أنها لبنانية. وهذا كان مبررًا للمقاومة ولحزب الله ليواصلا عملياتهما ضد الاحتلال الإسرائيلي في المزارع» (وليد شقير، «الحياة»، ٢٥ حزيران ٢٠٠١).

أثناء زيارة الرئيس الأسد باريس، نقلت «الحياة» (٢٧ حزيران ٢٠٠١) عن لسان «قيادي بارز في حزب الله» أن الحزب لا يتزعّم مقاومة مغامرة ويحرص على الدقة في الطريقة التي يعمل بها، ويراعي في تصدّيه للاحتلال الاسرائيلي «الاعتبارات الإقليمية وحجم تحمّل المواطنين في الداخل أعباء العمل المقاوم ضمن الحدود الدقيقة التي نعمل في إطارها».

وفي سياق «اللغة الدبلوماسية» نفسها يمكن إيراد التصريح الذي أدلى به رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط عقب زيارته أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله (١٩ تموز ٢٠٠١)

وجاء فيه: «إننا نستطيع استعادة مزارع شبعا عسكريًا وكذلك دبلوماسيًا، فهذا الأمر يعود إلى المسؤولين في لبنان»، مؤكّدًا أن المزارع «لبنانية، ونطالب بإجراء ترسيم للحدود بين لبنان وسورية إضافة إلى تثبيتها أرضًا لبنانية».

تغيير مهمة قوات الطوارئ الدولية (تموز ٢٠٠١): أثناء مشاورات مجلس الأمن الدولي في شأن توصية التجديد لقوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان، اقترحت الولايات المتحدة تغييرًا رسميًا لولاية هذه القوات لتصبح مهماتها «محددة بالمراقبة حصرًا»، مع تعريف واضح لهذه المهمات».

بهذا الموقف طرأ تطوّر جديد على التحضيرات لتجديد ولاية الطوارئ في جنوب لبنان (يونيفيل)، خصوصًا أن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان كان اقترح في تقريره الذي هو موضوع مشاورات المجلس، أن يتمّ التجديد ستة أشهر أخرى لهذه القوات مع خفض عديدها من ٤٥٠٠ عنصر إلى ٣٦٠٠، مع حلول الخريف، وإلى ٢٠٠٠ عنصر يتحولون قوة مراقبة مع حلول تموز ٢٠٠٢، أي ان أنان أوصى بتطبيق ما اقترحته واشنطن بعد سنة من الآن (تموز ٢٠٠١)، فيما اقترح مندوب الولايات المتحدة أن يبدأ تحويل مهمة القوات الدولية قوة مراقبة مع الولاية الجديدة.

أما موقف لبنان في مشاورات المجلس فكان التمسّك بالمهمات الأساسية الموكلة إلى «يونيفيل»، والتي تتضمن «حفظ السلام» إلى جانب «المراقبة»، إضافة إلى التحقّق من الانسحاب الإسرائيلي ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على الجنوب كاملًا (أي وفق منطوق القرار ٤٢٥). إلا أن مجلس الأمن والأمين العام اعتبرا أن «يونيفيل» وَفَتْ بمهماتها الأخرى ولم تعد ولايتها السابقة ذات صلة بالواقع، وأنها باتت «قوة مراقبة كأمر واقع» بعد الانسحاب الإسرائيلي.

أدّى تمسّك لبنان بموقفه إلى إجراء تحسين طفيف في القرار رقم ١٣٦٥ الذي اتخذه المجلس، في ٣١ تموز ٢٠٠١، لجهة المفعول المؤجل، وبالتشاور مع الحكومة اللبنانية، في موضوع تحويل مهمة القوة الدولية في الجنوب من قوة حفظ سلام إلى «بعثة مراقبين». إذ مدّد المجلس مدة انتداب القوة الدولية ستة أشهر جديدة، لكنه صوّت بالإجماع على خفض عديدها ومن ثم تحويلها قوة مراقبة في فترة الانتداب اللاحقة. وبذلك بيّن المجلس بوضوح انه يريد إنهاء مهمة القوة الدولية التي بدأت قبل ٢٣ عامًا بأسرع ما يمكن. ودان المجلس، في قراره، «جميع أعمال العنف»، وأعرب عن «القلق الشديد إزاء الخروق والانتهاكات الجوية والبحرية والبرية الخطيرة لخط الانسحاب»، وحث «الطرفين على وضع حد لها وعلى احترام سلامة أفراد قوة الأمم المتحدة».

عكس هذا القرار العزلة الدولية التي يعانيها لبنان، لجهة انه يطلق العد العكسي الفعلي لجعل القوة الدولية مجرد «بعثة مراقبة» بعد مضي ستة أشهر. ولفت المراقبين تزامن هذا التطوّر الخطير مع اتهام وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد سورية بصنع أسلحة جرثومية وتحريك اسرائيل لقضية مياه نهر الوزاني.

وفي اليوم نفسه، ٣١ تموز ٢٠٠١، اتّهم رئيس الجمهورية إميل لحود الأمم المتحدة بـ«الانحياز»، وخاطب وفد قيادة الجيش بقوله: «أين التوازن في مواقف الأمم المتحدة (...) التي يفترض أن تكون على الحياد؟». وأسف رئيس مجلس النواب، نبيه بري، لهذا القرار، لأنه «مخالف لمنطوق القرار ٤٢٥ نصًا وروحًا ولو انه أتى بصيغة تأجيل تغيير طبيعة مهمات القوة الدولية إلى تموز ٢٠٠٢ (...) هذه اللعبة المؤلمة في الأمم المتحدة وإبقاء هذا السيف السياسي مسلطا على لبنان، لن يغيّر ثوابت الموقف اللبناني وهي: أولًا، التمسّك بالأمم المتحدة وقواتها ضمن منطوق القرارين ٤٢٥ و٤٢٦؛ ثانيًا، التمسّك

بوحدة المسار والمصير مع سورية ومساندة الشعب الفلسطيني وصولًا إلى الحل الشامل والعادل في المنطقة» («النهار»، ١ آب ٢٠٠١).

قضية بلدة الغجر (آب ٢٠٠١): تقع بلدة الغجر الحدودية على سفح جبل الشيخ في هضبة الجولان السورية المحتلة، وهي امتداد جغرافي متصل بكفرشوبا وشبعا. قسّمها الخط الأزرق، الذي رسمته الأمم المتحدة في العام ٢٠٠٠ إلى قسمين: ثلثان في لبنان والثلث الباقي في الجولان.

بعد نحو شهرين من هدوء الوضع على «جبهة شبعا»، أي في آب ٢٠٠١، بدأت تطرح قضية الغجر في أعقاب خطاب للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أعلن فيه بوضوح استعداد الحزب للقيام بأية خطوات عملية من شأنها رفد الانتفاضة في فلسطين المحتلة، ودعا مقاومي الحزب وأنصاره للبقاء في حالة جهوزية تامة لتلبية النداء. وكان بيّنًا أن هذا الكلام هو تتويج لجملة مواقف مماثلة أطلقها في وقت سابق قادة الحزب، والقاسم المشترك فيها أن الحزب لن يبقى مكتوفًا إذا ما وجّه رئيس الحكومة الاسرائيلية أرييل شارون أي ضربة كبيرة للفلسطينيين.

ردّت إسرائيل، بعد أيام قليلة (في أواسط آب)، بإعلان بلدة الغجر الحدودية منطقة عسكرية مغلقة، وبتصعيدها للهجة التهديد وتضخيمها لموضوع الدعم اللوجستي الذي يقدّمه حزب الله للانتفاضة الفلسطينية.

ولدى إخلاء القوة الدولية لهذه البلدة بصورة مفاجئة، فوجئ سكّان القرية بمسؤول منطقة الجنوب في حزب الله الشيخ نبيل قاووق يجتاز الشريط ويدخل القسم اللبناني المحرر تحيط به مجموعة من مقاتلي المقاومة الإسلامية الجناح العسكري للحزب ويوجّه لهم التهنئة بالتحرير، ويقول إن الغجر «أرض لبنانية» وإن المقاومة «لن تتساهل في الدفاع عن أية حبة تراب من أرضنا اللبنانية». وانطلق حبل التصريحات الاسرائيلية التحذيرية على غاربه، وصار تحرّك الحزب مادة النقاش الأساسية بين وزير الدفاع الاسرائيلي بنيامين بن إليعازر ونظيره الأميركي دونالد رامسفيلد خلال اتصال هاتفي بينهما.

ما نقله الصحافيون والمصورون، في تحقيقاتهم الميدانية، عن بلدة الغجر ان سكانها غير مرتاحين لدخول حزب الله بلدتهم، وقد ترجموا ذلك بما أظهروه من نفور من الصحافيين وطلبهم منهم مغادرة البلدة. ويعتبر سكان الغجر أنفسهم سوريين، وقد اندمجت غالبيتهم في المجتمع الاسرائيلي، ويحملون هويته ويخضعون لسلطاته. ولا يفهمون بالتالي كيف أثيرت قضية بلدتهم وكبرت بالحجم الذي صارت عليه، ولا يرغبون في إدخالهم في صراعات أكبر من أن يتحمّلوها، ويأملون في أن تحل قضيتهم في شكل شامل لا في إطار يجعلهم عرضة للمضايقات الاسرائيلية اليومية. ونقل الصحافيون عن لسان بعضهم انهم على استعداد ليكونوا لاحقًا جزءًا من الدولة السورية بعد انسحاب اسرائيل من بلدتهم، ولا علاقة لهم بالدولة اللبنانية، لا في الانتماء ولا في الجغرافيا.

أما عن خطوة حزب الله وخطابه إزاء قضية الغجر، فقد «نجح، مستغلًا الإخلاء المفاجئ للقوة الدولية لهذه البلدة، وإلى حد كبير، في تكبير مساحة الخوف الإسرائيلي من أبعاد هذه الخطوة (...) وحوّلها (قضية الغجر) قضية سياسية بعدما كانت أصلًا قضية إنسانية تتصل بمصير أهلها الذين انقسموا في شطريها، ورفعت بين عائلاتها الأسلاك الشائكة بعدما رسمت الأمم المتحدة ما صار معروفًا بالخط الأزرق الذي أعاد إلى السيادة اللبنانية أرضًا لبنانية بنى عليها سكان هذه البلدة عددًا من المنازل مستفيدين من غياب السلطة اللبنانية بفعل الاحتلال الاسرائيلي (...) إن لخطوة الحزب بالسيطرة على زمام الموقف في بلدة الغجر بعد انسحاب القوة الدولية منها أبعادًا شتى وأهدافًا عدة. ففي موازاة القول إنها خطوة تعويضية عن غياب في مكان آخر، برع فيه الحزب، للعودة إلى واجهة الحدث الجنوبي الذي تراجع أخيرًا لمصلحة تطورات داخلية أخرى («هدوء على جبهة شبعا»، مماحكات مطلبية وسياسية – شركة الميدل إيست، زراعة الممنوعات في البقاع... – طالت الحزب في بيروت أو كان القصد منها أن تطاله، وكان صعبًا جدًا عليه أن يبقى بمنأى عنها بفعل امتداداته وتجذره الشعبي)، فإن مصادر الحزب تنطلق، في معرض تبريرها وتفسيرها لهذه الخطوة، من مسلمة أن الأرض التي تتمركز عليها عناصره هي أرض لبنانية، وجزء من الجبهة مع اسرائيل، والحزب إنما يتمركز فيها فهو على أرض لبنانية، وجزء من الجبهة مع اسرائيل، والحزب إنما يتمركز فيها فهو على غرار تمركزه في كثير من نقاط المراقبة والرصد المنتشرة على طول الحدود مع اسرائيل. ولا يبدو الحزب انه منزعج، أو متخوف من ارتفاع وتيرة القلق لدى الاسرائيليين من جراء هذا المستجد على الساحة الجنوبية، ولا يخفى أن ذلك يأتي منسجمًا كل الانسجام مع الاستراتيجيا التي أعلنها وانتهجها عملانيًا، منذ الانسحاب الاسرائيلي في ٢٥ أيار من العام الفائت (٢٠٠٠)، ولبّها الأساسي ألا تشعر اسرائيل للحظة أن بوابة الصراع معها على الحدود مع لبنان قد أغلقت وعليه تبني اسرائيل حساباتها في صراعها المستمر مع الفلسطينيين» (ابراهيم بيرم، «النهار»، ٢٥ آب ٢٠٠١).

كرونولوجيا أحداث ٥٠ يومًا متصلة بالجنوب وحزب الله بدأت بيوم «١١ أيلول الأميركي – الارهابي»: في هذا اليوم، ١١ أيلول ٢٠٠١، أعلن الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حربًا أميركية – عالمية على الإرهاب «قد تمتد إلى عشر سنوات»، إثر تعرّض مركز التجارة الدولية في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن لهجوم بطائرات مدنية مخطوفة بركّابها، ما أدّى إلى تهديم برجي المركز وجناح من البنتاغون ومقتل نحو خمسة آلاف شخص.

وبدأت تداعيات الحدث تطول العالم بأسره، دولًا وشعوبًا وتنظيمات ومؤسسات. واصطفّت

الدول الغربية إلى جانب الولايات المتحدة في توجيه تهمة الإرهاب وارتكاب جريمة نيويورك وواشنطن لحركة «طالبان» الأفغانية وأسامة بن لادن وتنظيمه «القاعدة»، كما في الاستعدادات الحربية والهجوم على أفغانستان، وتوالت مواقف أكثر الدول المستنكرة للعمل الإرهابي والمؤيّدة للولايات المتحدة في سعيها لاجتثاث الإرهاب الدولي من العالم. وأصدر مجلس الأمن الدولي، في ٢٩ أيلول، القرار ١٣٧٣ المتعلق بمكافحة الإرهاب على أشكاله والداعي إلى حظر ارتكاب الأعمال الإرهابية أو تسهيلها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التخطيط لها أو التحريض عليها، وذلك من دون أن يقدّم المجلس تعريفًا واضحًا لمعنى الإرهاب. و«لعلّ أبرز الجديد في هذا القرار الدولي انه، في تركيزه على الاستقصاء والتحقيقات وتبادل المعلومات، إنما يدفع بأجهزة المخابرات إلى واجهة العلاقات الدولية، ويولي هذه الأجهزة دورًا مؤثرًا في حياة المواطنين اليومية، ولا يكون ذلك إلا على حساب حرياتهم، لا بل ونمط حياتهم. ولا نغالي إذا قلنا إن مكافحة الإرهاب في تلك الحال سيكون من شأنها إشاعة أجواء إرهابية ثقيلة في المجتمع» (د. سليم الحص، «النهار»، ٥ تشرين الأول ٢٠٠١).

وكان لبنان من أولى الدول التي وقفت تدين العملية الإرهابية في الولايات المتحدة وتعلن عن استعدادها لتقديم كل مسعى في اتجاه مكافحة الإرهاب في العالم، كما كان في طليعة الدول العربية والإسلامية وغيرها من الدول المطالبة بضرورة وضع تعريف واضح للإرهاب وبضرورة الفصل بين الإرهاب والمقاومة. فبعد أن كان نائب وزير الخارجية الأميركي قد استدعى، بعيد حادثة التفجير، جميع السفراء العرب في واشنطن ليسلّمهم لائحة مطالب محددة غير قابلة للأخذ والرد مخاطبًا إياهم بلهجة «فجة»، بحسب ما ذكر آنذاك، برزت خلال وقت قصير تحولات ملموسة في المواقف على مستوى الأنظمة والشارع في العالم العربي، إذ بادر عدد من المسؤولين العرب

الكبار، وعلى رأسهم وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، إلى رفض التعرّض لحزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، على أساس أنهم أطراف «إرهابيون». ولاحقًا، بدا واضحًا ان الإدارة الأميركية أدركت أنها تحتاج إلى غطاء عربي وإسلامي لأي عمل عسكري تعتزم القيام به ضد ما تسمّيه «الإرهاب»، بل إن المسؤولين الأميركيين، ومعهم مسؤولون أوروبيون في طليعتهم رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، أخذوا يعملون بدأب لتبديد كل ما تكوّن بحجة الإعداد لحرب ضد الإسلام والمسلمين.

في ما يلي ثبت كرونولوجي بـ «تداعيات» عملية التفجير الإرهابية في الولايات المتحدة على ساحة لبنان، وخصوصًا ساحة الجنوب وحزب الله والمقاومة الإسلامية:

١ – في يوم الحادث الإرهابي في الولايات المتحدة نفسه، ١١ أيلول، كان الجنوب يعيش نتائج انتخاباته البلدية، حيث غابت عنها المفاجأة خاصة لجهة النجاح الذي حقّقه الائتلاف الشيعي (حزب الله وحركة أمل). أما ما اعتبر مفاجأة فكان في حاصبيا حيث وقفت أكثرية الناخبين إلى جانب اللائحة المدعومة من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، موجهين ضربة لخصومه، لا سيّما منهم ابن البلدة النائب أنور الخليل ووزير الدولة طلال أرسلان والحزب السوري القومي الاجتماعي. وجاءت مفاجأة أيضًا نتائج انتخابات بلدية جزين، حيث لم يفز أنصار النواب السابقين ادمون رزق ونديم سالم وسليمان كنعان والمحامي سيمون كرم (وبعضهم أعضاء في «لقاء قرنة شهوان») إلا بمقعد بلدي واحد من ١٨ مقعدًا.

٢ – الأيام الخمسة الأولى التي أعقبت ١١ أيلول أمضاها حزب الله صامتًا مترقبًا رغم تصويب الأنظار إليه والتوقّع بأنه سيكون واردًا «في قائمة الاستهداف الأميركي» ردًا على الضربة الكبرى التي تلقتها الولايات المتحدة ونالت من هيبتها.

أما الدولة اللبنانية فكانت، في الأثناء، تبدي استعدادها للتعاون مع السفارة الأميركية لدى طلبها معلومات إضافية عن المجموعة المتطرفة التي اشتبكت معها وحدات من الجيش اللبناني في جرود الضنية عشية حلول العام ٢٠٠٠ والتي تردّد أن بعض رموزها على علاقة بابن لادن، لكنها أبلغتها أنها تميّز بين المقاومة والإرهاب، معتبرة أن ما حصل من مقاومة إبان الاحتلال الاسرائيلي للجنوب، عمل مشروع ولا يمكن تصنيفه في خانة الإرهاب.

٣ – في ١٦ أيلول، خرج حزب الله عن صمته، وأعلن، في بيان، عن أسفه «لأي بريء يُقتل في أي مكان من العالم». وقال: «إن أهلنا في لبنان الذين ذاقوا مرارة المجازر الصهيونية في قانا وغيرها التي رفضت الإدارة الأميركية إدانتها يومذاك في مجلس الأمن الدولي، هم الأكثر تحسسًا بآلام ومعاناة الذين يفقدون أعزاءهم في الحوادث المرة (...) لا يجوز للعالم المنشغل برد الفعل الأميركي أن يغفل ما يجري في فلسطين المحتلة وعما يرتكبه الصهاينة يوميًا من قتل وتدمير...».

بهذا البيان، سجّل الحزب موقفًا ضد المهاجمين في عملية نيويورك وواشنطن، من دون أن يغفل مواقفه الثابتة ضد السياسة الأميركية في المنطقة.

٤ – في ١٩ أيلول، نقلت الصحافة عن «مسؤولين» أن أركان السفارة الأميركية لم يطرحوا إسم أي لبناني، ولم يتناولوا في مطالبهم الرسمية المباشرة نشاط حزب الله، بل اكتفوا بالتذكير ببعض الحوادث التي طاولت أميركيين أثناء الحرب اللبنانية، وبطرح أسئلة عن التحقيقات التي كانت أُجريت في العام الماضي مع مجموعتي الضنية والقرعون المتطرفتين، التي أُحيل الموقوفون منهما إلى المحاكمة أمام المجلس العدلي.

وفي مسار تقويم انعكاسات «الحرب على الإرهاب»، اجتمع رئيس الحكومة رفيق الحريري، في دمشق، إلى كبار المسؤولين السوريين، ثم انتقل إلى فرنسا.

٥ – في ٢٣ أيلول، وفي ذكرى رفع العلم اللبناني فوق جبل أرز فالوغا، أكّد قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان ان الجيش «كان أول من بادر إلى التصدي لظاهرة الإرهاب في جرود الضنية وغيرها وسقط لنا شهداء». لكنه أضاف: «بمقدار ما ندين الإرهاب وننبذه ونواجهه بمقدار ما ندعم المقاومة لأنها أنبل عمل في مكافحة إرهاب الاحتلال».

وفي مهرجان تأبيني في الجنوب، دعا حزب الله، على لسان مسؤول منطقة الجنوب الشيخ نبيل قاووق «الدولة والجيش والشعب والمقاومة إلى أن يكونوا في أعلى مستويات الجهوزية والاستعداد لكل الاحتمالات». وقال: «المقاومة لا يمكن أن تتساهل مع العدو الاسرائيلي، ولن تمنحه لحظة طمأنينة ولن تعطيه أي ضمانات أيًا تكن الظروف الدولية والإقليمية، وأي محاولة اسرائيلية ستواجه بالقوة».

٦ – في ٢٦ أيلول، التقت مواقف رئيس الجمهورية إميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الوزراء رفيق الحريري على تأكيد الموقف الرسمي اللبناني من قضية الإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة.

ولاقى البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله صفير الرؤساء الثلاثة من حيث تشديده على أن لبنان الذي عانى الإرهاب هو نموذج للتعايش بين مختلف الطوائف. لكنه اختلف عن الرؤساء الثلاثة بحديثه عن الموضوع السوري في لبنان وتأكيده تكرارًا استمرار «التدخّل السوري في كل شيء مما يجعل السيادة منقوصة». وسجّل صفير موقفًا متقدمًا في اعتباره ان حزب الله «ناضل لتحرير بلاده، واكتسب شرعية حفاظه على سلاحه لمواجهة اسرائيل وتحرير الأرض المحتلة»؛ ودعا إلى وجوب «عدم النظر إلى الإسلام من خلال ممارسات أشخاص، فهناك أصولية وإرهابيون في الإسلام كما في المسيحية وهذا لا يعني أن كل المسيحيين إرهابيون أو أن كل المسلمين إرهابيون، ونحن نعيش معًا رغم الصعوبات وأن وجودنا معًا هو وجود خير». وامتدح بري هذا الموقف للبطريرك: «نتطلع إلى بكركي لتتصدر مهمة الدفاع عن العرب والمسلمين في العالم».

٧ – في ٢٧ أيلول وفي مؤتمر أُقيم في دمشق، في الذكرى الأولى لانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، خطب الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وقال، في جملة ما قال: «... ويجب أن نؤكّد بكل وسيلة ممكنة مواصلة الجهاد والمقاومة لتحرير أراضينا العربية والإسلامية المقدسة من دون أن ترعبنا اتهامات الإرهاب التي اعتدنا سماعها طويلًا. ويجب أن يكبر إيماننا بأن الذين يملكون إرادة الصمود والاستشهاد، وإن تواضعت إمكاناتهم المادية، فهم قادرون على صنع النصر والتحرير وفرض إرادتهم واحترامهم على كل الطواغيت الجبابرة».

وفي اليوم التالي، ٢٨ أيلول، أُقيم احتفال حاشد في حارة حريك، قال فيه نصر الله: «من المؤسف أن يكون المطلوب من كل العالم أن يدخل في هستيريا الإدانة والاستنكار فقط لأن الحادثة في أميركا فقط والقتلى فقط من الأميركيين، أما عندما يكون القتلى من العرب أو المسلمين فيختلف المشهد كما في صبرا وشاتيلا وفي قانا وفي مجزرة الحرم الإبراهيمي. في مجزرة الحرم الإبراهيمي وفي المجازر الأخرى لا إدانة أميركية لهذه الجرائم ولا استنكار، ولكنها تعمل أيضًا وتمنع المجتمع الدولي من توجيه الإدانة لإسرائيل وتستخدم نفوذها في مجلس الأمن لعرقلة أي بيان إدانة وتستعمل الفيتو لذلك».

٨ – في ٣٠ أيلول، دعا الرئيس نبيه برّي، في احتفال في الجنوب، العرب إلى «توحيد كلمتهم» في هذه المرحلة، وسأل عن المطلوب منهم في مرحلة ما بعد أفغانستان، وجدّد إدانته الجريمة التي حصلت في الولايات المتحدة مشدّدًا على أنها «ضد ديننا وإنسانيتنا»، وأمل بأن «لا تخطئ البوصلة الدولية اتجاهًا في التفريق بين حق الشعوب في مقاومة الاستعمار والاستيطان وبين الإرهاب والجريمة»، معتبرًا «استمرار معاملة

اسرائيل كاستثناء لا تنطبق عليه القرارات وعدم معاقبتها على جرائمها أمرًا يشرّع العنف».

٩ – في ٢ تشرين الأول، أبلغ الرئيس نبيه بري وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر، الذي زار بيروت بعد دمشق، أن ستة آلاف جندي لبناني منتشرون في الجنوب إلى جانب قوات الأمن، ردًا على دعوة فيشر إلى ضرورة التهدئة في الجنوب. وأكد وزير الدفاع اللبناني خليل الهراوي تجاوب لبنان كليًا مع القرارات الدولية بما في ذلك القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن في شأن مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

١٠ – في ٣ تشرين الأول، وللمرة الأولى منذ ٢٩ حزيران (٢٠٠١)، شهدت جبهة شبعا مواجهة بالمدفعية بين حزب الله والاسرائيليين عقب شنّ الحزب هجومًا مدفعيًا وصاروخيًا على موقعي رويسة السماقة ورويسات العلم في منطقة مزارع شبعا المحتلة، ردّت عليه القوات الاسرائيلية بقصف مماثل. وفي بيان أصدره الإعلام الحربي في المقاومة الإسلامية ان اسرائيل نفّذت ٢٩٢٣ خرقًا للسيادة اللبنانية، جوًا وبرًا، منذ ١٧ حزيران ٢٠٠٠.

١١ – في ٦ تشرين الأول، أصدر حزب الله بيانًا ردّ فيه على الإدارة الأميركية التي أعادت إدراج إسمه على لائحة الإرهاب، فاعتبر ذلك خضوعًا «لإملاءات الكيان الغاصب واستجابة لضغوط اللوبي الصهيوني». وأوضح البيان ان المقاومة في جنوب لبنان «قدّمت أروع نموذج حضاري عبر ممارستها الأخلاقية الرائعة بعد الاندحار الصهيوني المذل من لبنان، حسبما شهد الصديق والعدو»، وأكّد أن «إفشال حزب الله محاولات الفتن التي أرادها العدو ليغطي فرار جنوده من لبنان جعله، وشريكته الإدارة الأميركية، وهما رأس الإرهاب في العالم، يغتنمان كل فرصة للزج بالمقاومة تارة باسم الإرهاب، وأخرى بحجة تهديد المصالح الأميركية والصهيونية». وأشار البيان إلى «رفض العديد من القادة والمسؤولين العرب والمسلمين ومسؤولين غربيين، الربط بين حركات المقاومة والتحرّر، خصوصًا حزب الله، وبين ما يُسمّى الإرهاب»، وتساءل: «من نصّب أميركا زعيمة للعالم وأعطاها الإذن بتصنيف المجتمعات والقوى السياسية؟»، وأشار إلى «إرهاب أميركا في ناكازاكي وهيروشيما».

١٢ – في ٩ تشرين الأول، قال النائب العام التمييزي عدنان عضوم إن لبنان يتلقّى تباعًا مزيدًا من البرقيات من الإنتربول الدولي يطلب فيها معلومات. وأضاف انه يزوّده «كل ما توافر لدينا منها عند انتهاء الرد المتعلق بكل برقية».

في مقابلة أجرتها «المؤسسة اللبنانية للإرسال» مع وزير الداخلية والبلديات الياس المر نفى أن يكون لبنان قد تعرّض لضغوط من أجل معالجة موضوع حزب الله، مؤكّدًا أن أي إسم لبناني لم يرد في الطلبات التي وضعها الانتربول إلى السلطات اللبنانية للتحقيق في أمر أشخاص مشتبه فيهم. واعتبر ان «عصبة الأنصار» (يتزعمها «أبو محجن»، الفلسطيني المحكوم بالإعدام غيابيًا بتهمة اغتيال الشيخ الحلبي) هي منظمة إرهابية تعمل داخل المخيمات الفلسطينية في الخفاء.

عضو الكونغرس الأميركي داريل عيسى (لبناني الأصل) قام بزيارة للبنان ذات دلالات مهمة، إذ إنها الأولى لشخصية أميركية بعد أحداث ١١ أيلول. قال عيسى، في مؤتمر صحافي، ردًا على سؤال يتعلق في ما إذا كان إسم حزب الله واردًا في اللائحة الأميركية للمنظمات التي تعتبرها إرهابية: «لم يكن حزب الله مدرجًا في اللائحة الأولى. صدرت لوائح عديدة. أميل كثيرًا إلى التعاطف مع العمل الذي يحاول حزب الله أن يقوم به. كذلك لدي مشاعر شخصية عبّرت عنها في الكونغرس، لأن ليس كل المنظمات جيدة وليست كلها سيئة. لكن أعتقد أن أيًا كان يستطيع أن ينظر إلى ماضي أعمال حزب الله يقول إنه قام بأعمال تشكل إرهابًا وفقًا لأي تحديد يعطيه للإرهاب (...) ألا يعتقد اللبنانيون أنه بالنظر إلى أعمال هذا الحزب في الماضي، ثمة حاجة إلى إصلاح؟...».

١٣ – في ١٠ تشرين الأول، أثار السفير الأميركي في بيروت فنسنت باتل لائحة المطلوبين الإرهابيين الـ ٢٢ التي كان أعلنها الرئيس الأميركي جورج بوش، وضمّت أسماء ثلاثة لبنانيين من حزب الله (عماد مغنية، علي عطوي وحسن عز الدين)، واتهمتهم بتنفيذ عمليات قتل ضد أميركيين وخطف طائرات وخطف رهائن. وفي اليوم التالي، هاجم حزب الله الرئيس بوش، وأعلن «ان الإدارة الأميركية تطلق اتهامات سياسية من دون أدلة».

١٤ – في ١٢ تشرين الأول، لوّح نائب وزير الخارجية الأميركي ريتشارد إرميتاج بمهاجمة سورية إذا لم تستجب مطالب الولايات المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأعرب عن «خيبة أمل» من موقف دمشق، مؤكّدًا أنه لا يعتبرها جزءًا من التحالف الدولي الذي يخوض حربًا على الإرهاب. وقال أيضًا (وكان في زيارة لإسرائيل) ان الولايات المتحدة تضع سورية على لائحة «الدول التي ترعى الإرهاب» لاستضافتها جماعات فلسطينية ودعمها جماعات لبنانية تهاجم اسرائيل، فيما استمرّت دمشق تشدّد على ضرورة التمييز بين الإرهاب وبين الجماعات التي تقاتل لتحرير أرض محتلة.

١٥ – في ١٤ تشرين الأول، اجتمع رجال دين ينتمون إلى «تجمّع العلماء المسلمين» (مقرّب من الجماعة الإسلامية)، و«تجمّع علماء جبل عامل» (مقرّب من حزب الله)، للمرة الأولى، في حضور نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، وأصدروا بيانًا شدّد على «عدم جواز فتح أراضي المسلمين وأجوائهم للأميركي المعتدي، ووجوب الدفاع عن الشعب الأفغاني في هذه الحرب الظالمة التي يتعرض لها»، واعتبروا انها «محاولة من الولايات المتحدة لمد نفوذها إلى آسيا الوسطى لنهب ثرواتها وثروات بحر قزوين، ولنشر قواعدها العسكرية قرب إيران وروسيا والصين ودول آسيا الوسطى».

١٦ – في ١٩ تشرين الأول، نفى السفير الأميركي فنسنت باتل أن تكون اللائحتان اللتان سلّمهما إلى السلطات اللبنانية تحويان إسمي الأمين العام الحالي لحزب الله السيد حسن نصر الله، والسابق الشيخ صبحي الطفيلي (وكانت شكوك وإشاعات تناولت وجود إسميهما في اللائحتين اللتين تضمان ٦٦ إسمًا، في ظل تكتّم المسؤولين اللبنانيين وتضارب تصريحاتهم). وأوضح المدعي العام التمييزي، عدنان عضوم، أن اللائحة الأميركية تضم أسماء منظمات وأشخاص تعتبرهم واشنطن إرهابيين، رافضًا كشف مضمونها، ومؤكّدًا أنها لأخذ العلم فقط ولم تتضمن أي طلب.

وقد تزامن هذا التطور مع استئناف محاكمة «مجموعة الضنية» المتطرفة التي كانت اصطدمت مع الجيش نهاية العام ١٩٩٩، والتي قتل قائدها آنذاك بسام كنج (أبو عائشة)، وخصوصًا أن الولايات المتحدة كانت طلبت معلومات عن عناصر المجموعة للاشتباه بعلاقتهم مع أسامة بن لادن وتنظيمه «القاعدة».

١٧ – في ٢٢ تشرين الأول، وفي احتفال «يوم جريح المقاومة» أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله «اننا لا نخاف عندما يُذكر إخواننا في لوائح الإرهاب (...) ان الدولة التي تصدر لوائح الإرهاب هي دولة إرهابية، ولا يحق لها أن تصنّف الناس إرهابيين وغير إرهابيين». وهذا أول رد فعل لنصر الله على اللائحة الأميركية التي أعلنها الرئيس جورج بوش، وكان قياديون آخرون من الحزب ردّوا على هذه اللوائح. والتقى نصر الله القيادة الجديدة لحزب الكتائب اللبنانية المنتخبة برئاسة كريم بقرادوني الذي قال: «تعمّدنا أن تكون أول زيارة لنا بعد الرؤساء (لحود، بري، الحريري) إلى حزب الله وأن نكون إلى جانب المقاومة في الأوقات الحرجة والمصيرية وما دامت بعض أراضينا محتلة والأحرار من لبنان في السجون الاسرائيلية (...) إننا نميز بين المقاومة والإرهاب الذي نحن ضده بكل أنواعه، لكننا نعتبر أن حزب الله مقاومة ولا علاقة له بأي عمل إرهابي».

وضربت المقاومة موقعين اسرائيليين في مزارع شبعا المحتلة، في هجوم هو الثاني في أقل من ثلاثة أسابيع، وأعقبه قصف مدفعي اسرائيلي وغارتان جويتان أوقعت أضرارًا. وحذّرت إسرائيل، عقب العملية من حرب شاملة مع سورية.

في قرار اتهامي، طلب قاضي التحقيق العسكري الأول في لبنان رياض طليع، عقوبة تصل إلى الإعدام لكل من دانيال السمرجي (٢٢ سنة) وبلال عثمان (٢٦ سنة)، اللذين أوقفهما القضاء قبل نحو أسبوع في طرابلس، ووجّه إليهما تهمة «التخطيط لأعمال إرهابية وإجراء التدريبات العسكرية اللازمة وإطلاق النار من أسلحة حربية في أمكنة آهلة». وجاء في القرار الاتهامي «أن المدعى عليهما خططا لضرب أهداف أميركية في الشرق الأوسط والإخلال بالأمن بعد هجمات ١١ أيلول على نيويورك وواشنطن (...) وأن المدعى عليهما سعيا إلى إنشاء ما سمّياه جيش الشريعة لتنفيذ أهدافهما (...) وأن دانيال كان سابقًا في جماعة أهل الدعوة، ثم انضمّ إلى مجموعة بسام كنج الملقّب بـ«أبو عائشة...».

لائحة أخرى من المتهمين تلقّاها النائب العام التمييزي، وهذه المرة، بعد إنتربول الأرجنتين، من انتربول روما وبرن.

وزير الخارجية الايطالي ريناتو روجييرو، بعد إجراء محادثات مع المسؤولين اللبنانيين في بيروت، قال: «... ناقشنا مكافحة الإرهاب الدولي ومحاولة تحسين الوضع في الشرق الأوسط (...) وبالنسبة إلى التحالف الدولي الكبير فدوري أن أركّز على الأسباب والفرص الموجودة في ظل الوضع الدولي الخطير (...) والفرصة الأولى هي الدور الجديد للأمم المتحدة، والثانية هي أن هناك تحرّكًا قويًا لإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية العالمية ومحاولة إرساء تحالف كبير في وجه الإرهاب الدولي. وما فعله لبنان حتى الآن أمر مهم ونقدّره كثيرًا...». وسئل كيف يمكن التوصّل إلى حل لمزارع شبعا المحتلة، فأجاب: «هذا السؤال لا يزال موضع بحث في الأمم المتحدة وهي لها دور مهم في هذا الموضوع والحل الدبلوماسي بينكم وبين سورية سيساعد بالتأكيد». وسئل عما أعلنته الولايات المتحدة ان الهدف الثاني بعد أفغانستان سيكون في دول أخرى فأي هذه الدول وهل لبنان بينها؟ فأجاب: «أعتقد أن القرار لم يصدر عن الإدارة الأميركية بل صدر عن الأمم المتحدة التي طالبت المجتمع الدولي بمحاربة الإرهاب وأن تتعاون الدول التي تضم شبكات إرهابية. والإدارة الأميركية تكرر دائمًا قرار الأمم المتحدة، أما في ما يتعلق بالأهداف الثانية، فلا أعرف».

١٨ – في ٢٤ تشرين الأول، نفى رئيس الجمهورية، أمام وفد الاتحاد الدولي للصحافة الفرنكوفونية، «أن يكون السفير الأميركي فنسنت باتل نقل إليه إنذارات أو تهديدات بعد عملية حزب الله الأخيرة في مزارع شبعا المحتلة». وقال «إن لبنان لا يقبل أن يهدّده أحد عندما يكون في موقع الدفاع عن حقّه وعن كرامته، وكل ما قيل عن هذا الموضوع غير صحيح. أما الإرهابي في مزارع شبعا، فهو مَن يحتلها خلافًا للقرارات الدولية وليس الإرهابي مَن يسعى إلى تحريرها ومساندة تلك القرارات الدولية».

١٩ – في ٢٦ تشرين الأول، أكّد النائب العام التمييزي في لبنان القاضي عدنان عضوم أن ما ذُكر عن تورّط اللبناني زياد الجرّاح، الذي قيل إن له علاقة بالمصري محمد عطا في الهجمات في الولايات المتحدة، لم يثبت من خلال التحقيقات التي يجريها القضاء. وقال: «لم تثبت أيضًا أي علاقة للأصوليين الذين أوقفوا في قضايا عدة منها أحداث الضنية، بتنظيمي القاعدة برئاسة أسامة بن لادن والجهاد الإسلامي برئاسة المصري أيمن الظواهري، على رغم أن بعضهم حارب في أفغانستان ضد الروس، وكذلك عصبة الأنصار ولا مجموعة النور المنشقة عنها».

الرئيس السوري، بشّار الأسد، كرّر، في موضوع الإرهاب، تأكيد استعداد بلاده للمشاركة في مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأضاف «أن سورية كانت سبّاقة إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب الذي كفله القانون».

ولا تزال سورية مدرجة على لائحة الإرهاب التي تضعها وزارة الخارجية الأميركية. ورفضت دمشق هذه التهمة مؤكّدة أن المنظمات الفلسطينية التي تؤويها وحزب الله اللبناني الذي تدعمه، تنشط في إطار مقاومة الاحتلال الاسرائيلي.

٢٠ – في عددها ٢٩ تشرين الأول، ص٨، نقلت «الحياة» عن مصدر دبلوماسي غربي تأكيده «ان واشنطن وجّهت إلى كل من سورية ولبنان تحذيرًا، داعية إياهما إلى ضبط عمليات حزب الله في مزارع شبعا لأن التصعيد قد تكون له عواقب. واعتبر أن سورية أظهرت حتى الآن تجاوبًا مع هذه الرسائل لأن حزب الله لم يتجاوز في عملياته سقف الخطورة التي قد تدفع باسرائيل إلى هجوم على الجبهة الشمالية».

٢١ – في ٣٠ تشرين الأول، وصل إلى لبنان وزير خارجية كندا جود مانلي قادمًا من دمشق، وقبلها من طهران (وبعد بيروت، سيزور إسرائيل والأراضي الفلسطينية).

كان مانلي طالب السلطات السورية «ضبط» حزب الله اللبناني وتنظيمات فلسطينية تتخذ سورية مقرًا لها، مؤكّدًا اختلاف وجهات النظر بين بلاده وسورية في تعريف الإرهاب، في تلازم واضح للسياستين الأميركية والكندية. وبعد أقل من ٢٤ ساعة من مغادرة مانلي دمشق، وصلها رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير، كمحطة أولى في جولة شرق أوسطية تتمحور حول الحملة المناهضة للإرهاب وعملية السلام العربية – الاسرائيلية، وهي الزيارة الأولى لرئيس وزراء بريطاني لسورية. وما اعتبر عنوانًا للزيارة تصريح ناطق باسم رئاسة الوزراء البريطاني، مع توجّه بلير إلى دمشق، يقول إن «سورية نددت بشدة بهجمات ١١ أيلول (...) إن الأمر، في ما يتعلق بسورية، ينطوي على تطوّر كبير (...) والهدف هو معرفة الطريقة التي يمكن أن نتبادل بها المساعدة».

في بيروت، أعاد الرئيس اللبناني إسماع الوزير الكندي، أثناء اللقاء بينهما، ثوابت الموقف اللبناني: عدم الخلط بين الإرهاب والمقاومة، حق الفلسطينيين في العودة، تعويض لبنان عن سنوات الاحتلال وخسائرها، حق لبنان في النضال لاسترجاع مزارع شبعا.

في مؤتمر صحافي، قال مانلي (بعد اجتماعه برئيسي المجلس النيابي والحكومة وبوزير الخارجية): «رسالتي هنا، كما في أي مكان ان الحكومات القادرة على التأثير على أي مجموعة اختارت العنف وسيلة لتحقيق أهدافها السياسية يجب أن تمارس هذا التأثير من أجل ثنيها عن ذلك وليس أكثر. وبالنسبة إلى الحكومة اللبنانية، ناقشنا طبيعة بعض المجموعات الناشطة، لكن الأمر يعود إلى الحكومة في كيفية التعامل معها. ونحن نرى أن إحلال السلام الشامل في المنطقة يكون بالعودة إلى طاولة المفاوضات».

في اليوم نفسه، قال البطريرك الماروني نصر الله صفير، قبيل لقائه الرئيس الفرنسي جاك شيراك في باريس: «... إن الانسحاب الاسرائيلي جعل من المناسب تطبيق اتفاق الطائف، الذي نصّ على أنه بعد مضي سنتين على توقيعه، ينبغي على القوات السورية أن تعيد انتشارها على الأراضي اللبنانية إلى سهل البقاع، والخروج نهائيًا لاحقًا». ورأى صفير أن موضوع مزارع شبعا «مثير للجدل وينبغي حله في إطار الأمم المتحدة، إذ إن حقوق لبنان في هذه المزارع ليست بالوضوح الذي يزعمه بعضهم».

٢٢ – في عددها ٣١ تشرين الأول (٢٠٠١)، نشرت «الحياة»، وعلى الصفحة الأولى، أقوالًا خصتها بها «مصادر واسعة الاطلاع»، وهي أن حزب الله رفض عرضًا أميركيًا نُقل إليه بالواسطة ويقضي بتطبيع العلاقة معه تمهيدًا لرفع الحزب عن لائحة المنظمات الإرهابية، مقابل تعاونه مع واشنطن وتنسيقه معها، في مواجهة عدد من التنظيمات الأصولية، ومنها «طالبان» في أفغانستان. وأوضحت المصادر ان جهات

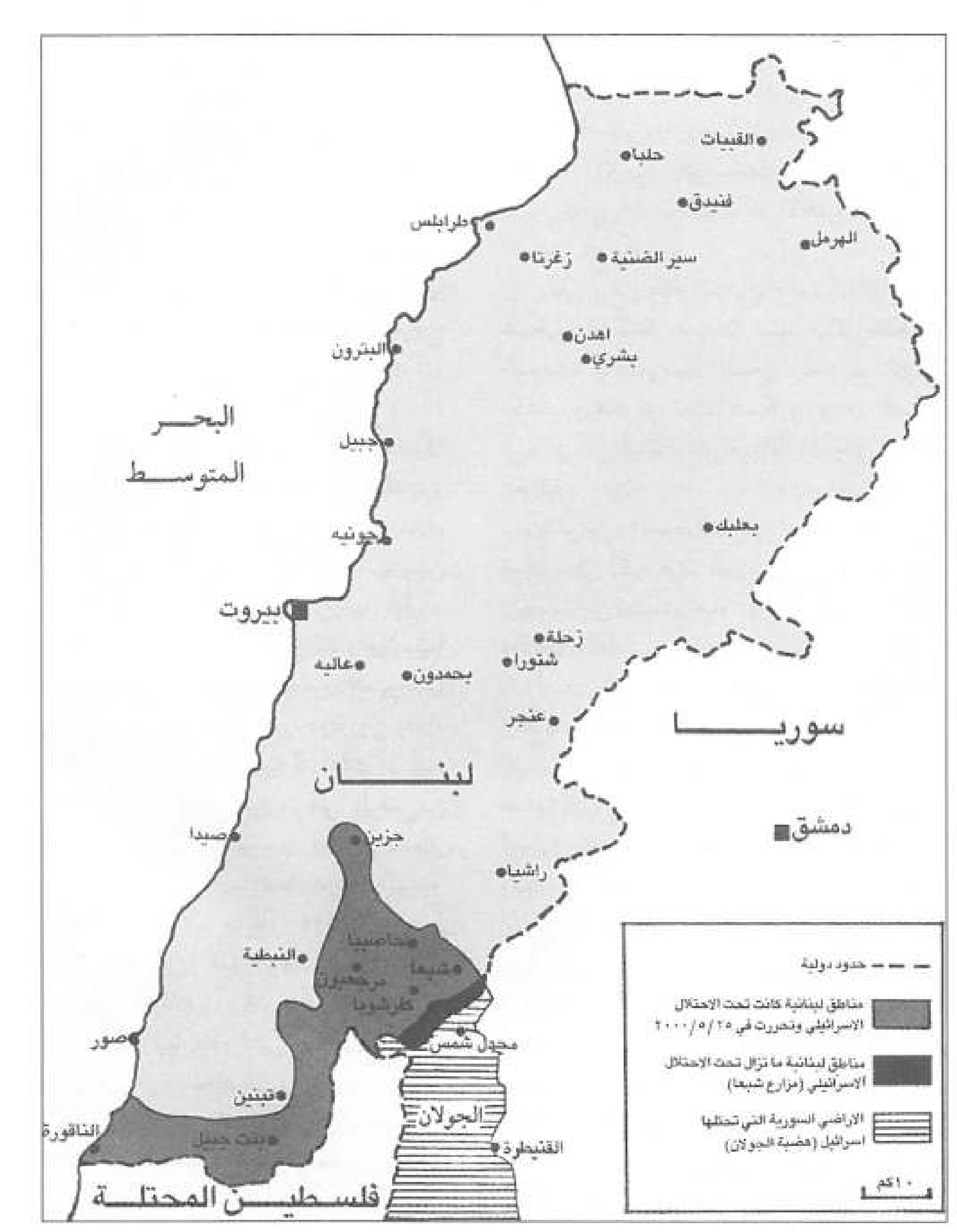
وسيطة نقلت هذا العرض إلى قيادة حزب الله في بيروت، قبل أكثر من أسبوعين. وهو يشمل أن يصدر الحزب مواقف معلنة تشكّل مراجعة لمرحلة سابقة من نشاطاته التي يتهمه الأميركيون بأنه مارس أعمالًا إرهابية خلالها. وأن يمتنع عن القيام بعمليات ضد اسرائيل في منطقة مزارع شبعا ويتحول إلى حزب سياسي، إضافة إلى تعاونه مع واشنطن ضد تنظيمات ومنظمات أصولية أخرى منها «طالبان»، مقابل عدم اعتباره من جانب الإدارة الأميركية تنظيمًا إرهابيًا.

ودائمًا وفق ما نشرته «الحياة»، وحرفيًا، أن المصادر الواسعة الاطلاع أوضحت لها أن قيادة الحزب رفضت هذا العرض كليًا وأن الخطاب الذي ألقاه أمينه العام السيد حسن نصر الله في ٢٢ الشهر الجاري (تشرين الأول ٢٠٠١) لمناسبة يوم الجريح وأعلن فيه «للصديق والعدو والخصم... إن حزب الله في قناعاته وأفكاره وطريقه وجهاده ومقاومته وأهدافه لن يتغير بالنسبة إليه شيء على الإطلاق...» كان بمثابة إعلان رفض لهذا العرض. وأضافت «الحياة» أن المصادر كشفت أن هذا العرض رافق زيارة أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي، اللبناني الأصل داريل عيسى إلى بيروت منتصف الشهر الجاري (تشرين الأول ٢٠٠١). وهو كان أعلن «اننا نتفهّم أعمال المقاومة التي قام بها الحزب على الأرض اللبنانية وأن عليه مراجعة المرحلة السابقة من نشاطاته». وقالت (المصادر) ان ثمة من نقل العرض في الفترة نفسها، فرفضه الحزب، في وقت كانت الإدارة تبحث في إمكان لقاء إحدى الشخصيات شبه الرسمية التي زارت المنطقة مع قياديين من الحزب، في حال تجاوبت قيادته مع العرض الذي نقل إليها. إلا أن رفض الحزب العرض أدّى إلى صرف النظر عن فكرة هذا اللقاء من الجانب الأميركي، على ما يبدو. وامتنعت المصادر عن تحديد الجهة التي نقلت العرض (يبقى، إزاء هذا الأمر، ما سيعلنه حزب الله، أو الإدارة الأميركية، أو الاثنان).

قضايا جنوب – لبنانية عالقة

١ – مزارع شبعا: «ليس الخط الأزرق الذي رسمه خبراء الأمم المتحدة الحدود النهائية للبنان المعترف بها دوليًا. فمزارع شبعا أرض لبنانية واستمرار اسرائيل في احتلالها يعني أنها لم تنفّذ القرار ٤٢٥ بشكل كامل. وإذا كان ثمة نقاش أو محاولات لإضعاف الموقف اللبناني وفرض شروط علينا، بذريعة القول إن المزارع ليست لبنانية أو أنها خاضعة للقرار ٢٤٢ وليس للقرار ٤٢٥، وبالتالي لإشراف قوات «الإندوف» العاملة في الجولان وليس لإشراف قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني، فإن ذلك لن يغيّر الموقف اللبناني لا سيّما بعد الموقف السوري الواضح الذي أعلنه أكثر من مرة الرئيس السوري بشّار الأسد والرسالة الرسمية التي أُرسلت من قبل سورية إلى الأمم المتحدة وتؤكّد فيها لبنانية مزارع شبعا بما يؤكّد حق لبنان في النضال المستمر وبكافة الأشكال من أجل تحريرها وبسط سيادته عليها» (وزارة الإعلام، في «تمهيد» لدراسة الدكتور عصام خليفة، «مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية»، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ٢٠٠١، ص٥).

وفي آخر موقف لبناني، في الصدد هذا، تأكيد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود على «حق لبنان في النضال من أجل استرجاع مزارع شبعا...»، لدى استقباله وزير الخارجية الكندي جون مانلي في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠١. لكن، في اليوم نفسه، كان البطريرك الماروني الكاردينال نصر الله صفير يصرّح في باريس، عقب اجتماعه بالرئيس الفرنسي جاك شيراك، بقوله: «إن المقاومة مكوّنة من لبنانيين سعوا إلى تحرير الجنوب اللبناني وقد تمّ ذلك، ونأمل أن تبسط الدولة سلطتها على كل الأراضي اللبنانية». وعن موضوع مزارع شبعا بالتحديد، رأى البطريرك أنه موضوع «مثير للجدل وينبغي حله في إطار الأمم المتحدة، إذ إن حقوق لبنان في هذه المزارع ليست بالوضوح الذي يزعمه بعضهم».



المصدر: منيف الخطيب، «مزارع شبعا: حقائق ووثائق»، ص١٦.

الكلام على «قضية جنوب - لبنانية عالقة»، هنا، إنما يتعلق بمزارع شبعا. أما بلدة شبعا فقد شملها التحرير من الاحتلال الاسرائيلي في ٢٥ أيار ٢٠٠٠. وتشكل البلدة مع مزارعها «وحدة جغرافية متماسكة تقع في قلب جبل الشيخ، وتحتل القسم الأكبر منه، المتمثل بالسفوح الجنوبية الغربية لهذا الجبل (...) فبلدة شبعا ومزارعها وأراضيها الزراعية ومشاعاتها... تشكّل شبه مستطيل يتراوح عرضه بين ٧ و١٥ كلم إلى ما يزيد عن ٢٥ كلم طولًا، أي الزاوية الجنوبية الشرقية من لبنان (...) ولقد شكّلت بلدة شبعا ومزارعها وحدة متماسكة عبر الحقب التاريخية، فكانت، في القديم، الجزء الأساسي مما كان يُسمّى بـ«هلال المقاتلين» الذي يمد الأمراء الشهابيين بالمقاتلين. كما شكّلت، هي ومزارعها أيضًا، صلة وصل بين فلسطين وسورية ولبنان، ولا سيّما في المجال التجاري واستيراد وتصدير المنتوجات الزراعية والمواشي والبضائع من دولة إلى دولة سواء أكان ذلك مسموحًا أم ممنوعًا. ذلك أن أبناء شبعا قد مارسوا التجارة بامتياز، على الرغم من الصعاب...» (منيف الخطيب، «مزارع شبعا، حقائق ووثائق»، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠٠١، ص١٢-١٤).

ومزارع شبعا هي: قمة الزلقا، مراح الملّول (أعلى المزارع موقعًا)، برختا (أقربها إلى بلدة شبعا)، المشهد (فيها مقام للنبي إبراهيم)، مزرعة رمثا (تشرف على الحاصباني)، الربعة، بيت البراق وكفردور (تقع بالقرب من وادي العسل وغنية بالينابيع)، حرف الغبرة، بسطرا، زبدين، قفوة، القرن، خلّة غزالة، فشكول، مزرعة المغر (الأقل ارتفاعًا عن سطح البحر).

تأتي الأهمية الاستراتيجية الأمنية لهذه المزارع، إضافة إلى أهميتها من حيث غناها بمصادر المياه، في طليعة الأهداف التي تسعى إسرائيل إليها في احتلالها وتثبيت هذا الاحتلال. وفي رأي النائب السابق، ابن شبعا، منيف الخطيب (المرجع المذكور) أن هذين الهدفين متحققان في مزارع شبعا التي تقع على سفوح جبل الشيخ وتشرف من الشمال الغربي على وادي التيم ونهر الحاصباني ومرجعيون وحاصبيا، وتشرف في الجنوب الغربي على سهل الحولة. وموقعها الاستراتيجي هذا يجعلها بالغة الأهمية في حساب اسرائيل العسكري.

وعلى أرض هذه المزارع أقامت إسرائيل مواقع عسكرية محصّنة عديدة، منها مركز التجسّس المعروف بـ«المرصد» المجهّز بأحدث التقنيات لكشف ورصد أي تحرّك عسكري أو غير عسكري في كل من لبنان وسورية والأردن حتى الحدود العراقية.

واسرائيل، بسيطرتها على مزارع شبعا، إنما تسيطر على أكبر خزّان للمياه في الشرق الأوسط، وتهيمن على مصادر مياه نهر بانياس والحاصباني واللدان والوزاني، وغيرها من الينابيع.

أضف إلى ذلك الأهمية السياحية للمزارع: ارتفاع يتيح لها الإطلال على مساحات واسعة في كل من لبنان وسورية وفلسطين وعلى البحر، ومناخ معتدل وثلوج في فصل الشتاء... كلها عوامل تجعلها مميزة للاصطياف والإشتاء والاستجمام وممارسة مختلف أشكال الرياضات. وقد أقامت إسرائيل فعلًا أكثر من مركز مهم للتزلّج فوق تلال عالية تتجاوز في ارتفاعها الألفي متر، بالإضافة إلى العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية.

نتيجة لهذه المزايا المتعددة لمزارع شبعا، وبحكم ملاصقتها لمرتفعات الجولان السورية، تحوّل احتلال مزارع شبعا إلى هدف تسعى اسرائيل للتمسّك به وتثبيته، وخصوصًا أن هذه المزارع احتلتها إسرائيل مع احتلال الجولان (١٩٦٧). ولتبرير استمرارها في احتلال مزارع شبعا، في وقت أُجبرت فيه تحت ضربات المقاومة على تنفيذ القرار ٤٢٥، عمدت اسرائيل إلى نفي «لبنانية» هذه المزارع زاعمة أنها سورية، وأن القرار ٤٢٥ لا يشملها، وأن قوات الطوارئ الدولية التي جاءت إلى لبنان لتنفيذ هذا القرار لم تنتشر فيها.

(حول «لبنانية» مزارع شبعا، تاريخًا وحقًا قانونيًا، ومطامع الصهيونية بها واحتلال إسرائيل لها، راجع: د. عصام خليفة، المرجع المذكور أعلاه، وكتابه «لبنان، المياه والحدود»، ج٢، بيروت ٢٠٠٠؛ وكذلك: منيف الخطيب، المرجع المذكور أعلاه؛ ويوسف ديب، «مزارع شبعا، دراسة وثائقية لمراحل الاحتلال والاقتلاع والأطماع وتأكيد الحق اللبناني»، المديرية العامة للدراسات والمعلومات في مجلس النواب، واللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، ٢٠٠١؛ ومن الدراسات العديدة المنشورة في الجرائد: عبد الله هاشم، «الحياة»، ١٦ أيار ٢٠٠٠، ص٨؛ وباسم البكور، «النهار»، ٩ حزيران ٢٠٠٠، ص١٣؛ ومؤخرًا، في تشرين الثاني ٢٠٠١، صدر للمحامية الباحثة ماري غنطوس: «مزارع شبعا والقانون الدولي العام»، بالفرنسية، عن دار «مختارات»).

٢ - قرية النخيلة: «... هي جزء من أراضي الدولة اللبنانية بحسب الوثائق التاريخية المختلفة» (د. عصام خليفة، «مزارع شبعا في ضوء الوثائق التاريخية والمطامع الصهيونية»، وزارة الإعلام، ٢٠٠١، ص٢٤).

ويتابع الدكتور خليفة، فيحدّد موقعها (في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية من قضاء حاصبيا)، ويثبت لبنانيتها منذ مطلع فترة الانتداب وخلال فترة الاستقلال بالخرائط والوثائق في الملحق:

- تبعًا لخط بوليه - نيوكومب، ١٩٢٣ (خريطة رقم ١).

- قرار الجنرال غورو رقم ٣١٨ الذي حدّد فيه حدود لبنان الكبير.

- قرار المفوض السامي الجنرال ساراي Sarrail رقم ٣٠٦٦ المتعلق بالتنظيم الإداري للبنان الكبير. وقد وضّح القرار أن من قرى مديرية حاصبيا: قرية شبعا (والمزارع هي جزء من هذه القرية) وقرية النخيلة.

- المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣ آذار ١٩٣٠ الذي يختص بتقسيم أراضي الجمهورية اللبنانية إداريًا، والذي ذكر قرية النخيلة في قضاء مرجعيون.

- لائحة الضرائب السنوية الصادرة عن الدولة اللبنانية عام ١٩٣٣، لحظت، بالنسبة إلى قرية النخيلة، دفع ٥٠٣٨ غ.ل.س.

- المرسوم رقم ٣٤٨٩ تاريخ ٢٠ كانون الأول ١٩٤٤ الذي حدّد صلاحيات بعض قضاة الصلح، وكانت قرية النخيلة من منطقة صلاحيات حاكم صلح حاصبيا.

- في المراسيم الإدارية الصادرة خلال فترة الاستقلال: المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٣ (قرية النخيلة من قرى قضاء مرجعيون)، والمرسوم الاشتراعي رقم ١٩ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٥٣ (قرية النخيلة هي من قرى قضاء حاصبيا)، والمرسوم رقم ١١ تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٥٤ (تأكيد على أنها في قضاء حاصبيا)، والمراسيم الاشتراعية اللاحقة، وآخرها رقم ٢٥٢ تاريخ ٢٤ شباط ١٩٨٣، أعادت التأكيد على أن النخيلة لا تزال في قضاء حاصبيا (نص المرسوم، الملحق رقم ١٤، ص٧٤ من كتاب الدكتور عصام خليفة المذكور آنفًا).

- في القوانين الانتخابية، حيث ترد قرية النخيلة، منذ قانون ٢٤ نيسان ١٩٥٧، في عداد المنطقة الانتخابية ٢٢ وهي منطقة مرجعيون - حاصبيا.

- في إحصاء السكان اللبنانيين، ليس خلال فترة الانتداب وبخاصة عام ١٩٣٢ فحسب، بل أيضًا خلال فترة الاستقلال. فالمرسوم ٧٠٠٨ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٦٧ الذي نشر عدد المدونين في سجلات الإحصاء لغاية تاريخ أول كانون الثاني ١٩٦٥، لحظ، في قضاء حاصبيا، سكان قرية النخيلة.

- عند مرور خط شركة أرامكو في خراج قرية النخيلة، ليصل إلى البحر المتوسط (الزهراني)، حصلت منازعات بين سكان القرية من مالكي العقارات والشركة الأميركية. وقد طرح هذا النزاع أمام المحاكم اللبنانية لكي تبتّ به. وقد خضعت

الشركة الأميركية لأحكام القضاء اللبناني. فإذا كانت النخيلة غير لبنانية، هل كانت الشركة الأميركية النفطية الكبرى تخضع لسلطة القضاء اللبناني؟ (خليفة، ص٢٦، نقلاً عن جريدة «النهار»، ١٠ حزيران ٢٠٠٠، إضافة إلى صورة عن نص إقرار الشركة الأميركية بلبنانية النخيلة، في الملحق رقم ١٦، ص٧٦ من كتاب د. خليفة).

– تدوين عقارات النخيلة في الدوائر العقارية اللبنانية في مركز محافظة الجنوب (صيدا). والإفادات المعطاة لم تقتصر على فترة الانتداب، وإنما ثمة إفادات تعود إلى فترة السبعينات، أي بعد نحو ثلاثين سنة من نيل الاستقلال (نموذج عن إفادة عقارية يعود تاريخها إلى ٥ حزيران ١٩٧١، خليفة، ص٦٠).

إضافة إلى قرية النخيلة، ضمّت منطقة النفوذ البريطاني، بحسب سايكس–بيكو، ثم اتفاقية الحدود (١٩٢٣)، نحو ٢٥ قرية يقع معظمها في إصبع الجليل، وهي: المطلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزويّة، المنصورة، أقرت، كفربرعم، النبي روبين، البصة، الذوق التحتاني، الذوق الفوقاني، خان الدوير، العباسية، دفنة، معسولة، حانوتا، اللزازة، الدوارة، الخصاص، صروح، المالكية، الجردية والدحيرجة. وكان هدف هذا الضم واضحًا وهو السيطرة على منابع المياه المتساقطة من جبل الشيخ، وعلى مجاري نهر الأردن.

أما سكان قرى الحولة وإصبع الجليل الست والعشرين (النخيلة والقرى المذكورة أعلاه) فهم من المسلمين السنّة. ونالوا الجنسية اللبنانية في العام ١٩٩٣ (راجع تاليًا «القرى السبع»). والكثير منهم يقطنون المخيّمات الفلسطينية مثل عين الحلوة ومخيم البرج الشمالي.

٣ – **القرى السبع**: لم تكن بين لبنان وفلسطين، حتى سنة ١٩١٧، حدود البتة، إذ كانت حدود الولايات متغيرة باستمرار، وكانت تعبيرًا عن مجرد ترتيبات إدارية تتعلق بعملية الجباية.

اتفاق سايكس–بيكو رسم الحدود بين فلسطين ولبنان من نقطة تمتد من بلدة الزيب، جنوبي رأس الناقورة، باتجاه الجليل، وتحديدًا نحو الشاطئ الغربي لبحيرة طبرية. وهذا يعني أن القرى السبع وقرى أخرى في إصبع الجليل وقعت ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، أي انها ألحقت بلبنان؛ وكذلك وقعت بحيرتا الحولة وطبرية ومنابع نهر الأردن في منطقة النفوذ الفرنسي.

وبموجب اتفاق الكولونيل البريطاني نيوكومب والكولونيل الفرنسي بوليه (١٩٢٣)، جرى ترسيم جديد للحدود بين لبنان وفلسطين، فتزحزح خط حدود سايكس–بيكو شمالاً فصار يتجه من رأس الناقورة شرقًا بدلًا من قرية الزيب، ونُقلت القرى السبع وقرى أخرى في إصبع الجليل إلى منطقة النفوذ البريطاني (فلسطين).

لم تراعِ هذه الحدود التي رسمها البريطانيون والفرنسيون رغبة السكان ولا مصالحهم. ثم جاء اتفاق الهدنة في ٢٣ آذار ١٩٤٩ ليكرّس خطوط الأمر الواقع التي نشأت جراء حرب ١٩٤٨، «فيقتطع مساحات جديدة من أراضي بلدات رميش ويارون وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا والعديسة وكفركلا، ويضمّها إلى فلسطين المحتلة (إسرائيل)، علمًا أن أراضي القرى السبع مسجلة في الدوائر العقارية اللبنانية، ومعظمها كان يتبع إداريًا قضاء صور حتى العام ١٩٢٦» (صقر أبو فخر، عضو هيئة تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية، «الحياة»، ١ شباط ٢٠٠٠، ص٨).

ما هي القرى السبع؟

١ – إبل القمح: كلمة إبل أو آبل تعني المرج. كانت هذه القرية تابعة لناحية بانياس قبل أن تُضم إلى فلسطين بحسب رسم حدود ١٩٢٣. تبعد كلم واحد عن الحدود اللبنانية (الحالية)، دمّرتها القوات الصهيونية سنة ١٩٤٨، وأقامت اسرائيل فوق أراضيها مستعمرة «كفار يوقال» (صقر أبو فخر، المرجع المذكور أعلاه).

٢ – تربيخا (طير بيخا): تقع على طريق رأس الناقورة – البصة – جسر بنات يعقوب (نهر الأردن). كانت من أعمال قضاء صور في العهد العثماني، وظلت تابعة للبنان إلى أن ألحقت بفلسطين (١٩٢٣). أرضها جبلية، ترتفع عن سطح البحر ٤٠٠م. ومصادر مياهها عيون ماء قريبة وعدّة برك ومجموعة آبار قديمة العهد. أخذت القرية، في أواخر عهد الانتداب، تعتمد كثيرًا على زراعة التبغ، وكثرت فيها أشجار التين وكروم العنب. ولم يتمكّن الصهيونيون من امتلاك أي بقعة من أراضيها طيلة فترة الانتداب، ولم يتجاوز عدد سكانها، أواخر الانتداب، ألف نسمة، وكان فيها مسجدان ومدرسة ابتدائية، ومركز جمرك ومركز شرطة (لمراقبة الحدود الملاصقة). وُجدت فيها آثار معصرة للزيت ومدافن منقورة في الصخر. دمّرها الصهيونيون عام ١٩٤٨ بعد أن أجبروا سكّانها على الجلاء عنها إلى القرى المجاورة في لبنان، وأقاموا مكانها مستعمرة «شومراه» (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الأول، ط١، ١٩٨٤، ص٥٢٨).

٣ – صلحة: ترتفع نحو ٥٠٠م عن سطح البحر، وبالقرب منها «وادي صلحة» الذي يحتوي على آثار تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وتدل على شهرتها منذ القديم بزراعة الزيتون والعنب. نما عدد سكانها من ٧٤٢ نسمة عام ١٩٣١ إلى ١٠٧٠ نسمة عام ١٩٤٥. قاوم أهلوها ببسالة عندما تعرّضوا للعدوان الصهيوني (١٩٤٨) الذي دمّر القرية وطرد سكانها، وأنشأ على أراضيها مستعمرة «يبرون» تجاه القرية اللبنانية المسمّاة «يارون» (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٤، ص٤٦).

٤ – قَدَس: قامت هذه القرية مكان بلدة «قادش» الكنعانية، وكانت من أجل جند الأردن. وكان يطلق على بحيرة الحولة، التي تقع على بعد ٧ كلم جنوب شرقي القرية، بحيرة قدس. وظلت هذه القرية تتبع لبنان حتى ١٩٢٣. تعلو عن البحر ٤٧٠م. خلال الانتداب استملك الصهيونيون ٢٧،٩٪ من أراضيها. في العام ١٩٤٥، بلغ عدد سكانها (مع قرية بليدة) ٣٩٠ نسمة. شرّد الصهيونيون سكّانها ودمّروا بيوتها في العام ١٩٤٨ (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٤، ص٥٠٧).

٥ – المالكية: تبعد ٥٠٠م عن الحدود الحالية. كانت تابعة للبنان حتى العام ١٩٢٣ (بوليه – نيوكومب). تعلو ٦٩٠م عن سطح البحر. كان فيها ٢٥٤ نسمة من العرب عام ١٩٣١، وارتفع العدد إلى ٣٦٠ نسمة عام ١٩٤٥. أُقيم مخفر للشرطة على بعد ٥٠٠م جنوب شرقي القرية. وجرت فيها، عام ١٩٤٨، معارك بين العرب والصهيونيين، وتبادلوا السيطرة عليها. وأخيرًا احتلّها الصهيونيون فشرّدوا سكّانها ودمّروا بيوتها. وفي عام ١٩٤٩ أقاموا كيبوتز «ملكياه» جنوب شرقي القرية (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط١، ١٩٨٤، ص٧٤).

المعارك بين الصهيونيين والعرب، التي وقعت على أرضها، في العام ١٩٤٨، اشتهرت بالدور الذي قام به الجيش اللبناني في إطار وتنسيق مع جيش الإنقاذ العربي، وبعنف القتال. وسقط في هذه المعارك النقيب اللبناني محمد زغيب، وكان معروف سعد من المتطوعين في القتال الذين أبلوا البلاء الحسن.

٦ – النبي يوشع: سُمّيت بذلك نسبة إلى المزار الموجود فيها، ويقال إنه قبر يشوع ابن نون (ينكر الإسرائيليون ذلك تمامًا). تعلو ٣٨٠م عن سطح البحر في منطقة تشرف على سهول الحولة الشمالية. كان فيها ٧٠ نسمة في العام ١٩٤٥. ضمّت جامعًا، وأنشأ البريطانيون في شمالها مخفرًا. هاجمه الصهيونيون في ٢٥ آذار ١٩٤٨، ولكنهم فشلوا في احتلاله وقُتل منهم ٤٠ فردًا. وفي ١٧ أيار، احتلّت القوات الصهيونية القرية والمخفر بعد أن اضطر العرب للانسحاب منها. ودمّر الصهيونيون القرية وشرّدوا سكانها العرب (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط١، ١٩٨٤، ص٤٥٤).

٧ – هونين: لبلدة هونين تاريخ حافل في الحروب الإسلامية – الإفرنجية. فقد احتلها الإفرنج مع غيرها من بقاع الجليل. وفي عام ١١٥٧، وقبل معركة الملاحة المعروفة، فشل هجوم للإفرنج على معسكر أسد الدين قرب هونين. وفي عام ١١٧٩ شيّد الإفرنج في البلدة قلعة عُرفت باسم «القلعة الجديدة». وفي ١١٨٧، حاصرها المسلمون فاستسلم مَن فيها صلحًا في كانون الأول من العام نفسه، ولكن الإفرنج استعادوها صلحًا في عام ١٢٤٠ وظلّوا فيها إلى أن حرّرها الظاهر بيبرس نهائيًا في عام ١٢٦٦؛ وقد أدّى الزلزال الذي حدث في عام ١٨٣٧ إلى تهدّم القلعة وجعلها غير صالحة للسكن. تعلو هونين ٦٦٠م عن سطح البحر. في العام ١٩٤٥، كان الصهيونيون قد استملكوا ٣.٤٪ من أراضيها. كان عدد سكانها، في العام ١٩٤٥، ١٦٢٠ نسمة، ويشمل هذا العدد سكان قريتي الحولة والعديسة (قريبتان جدًا منها). شرّد الصهيونيون سكّانها العرب ودمّروا بيوتهم (١٩٤٨). في ١٩٥١، أسّس صهيونيون هاجروا من العراق واليمن مستعمرة «مرجاليوت» على أراضيها (الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، ط١، ١٩٨٤، ص٥٥٢).

كان عدد سكان القرى السبع في العام ١٩٤٥ (أي قبل ثلاث سنوات من تهجيرهم إلى لبنان) نحو ٤٧٧٠ نسمة، وأصبح عددهم، وهم لاجئون في لبنان نحو ٢٥ ألفًا في العام ١٩٩٤.

في لبنان، صُنّف الكثير منهم فلسطينيين وسُجّلت أسماؤهم في وكالة غوث اللاجئين (الأونروا)، ومُنحوا وثائق سفر خاصة باللاجئين، وبهذه الصفات عُوملوا كبقية الفلسطينيين، فحُرموا من حق العمل في المؤسسات العامة والخاصة.

«رافقت مسألة جنسية أهالي القرى السبع مختلف العهود الرئاسية اللبنانية. ولم تجد لها حلا إلا في سنة ١٩٩٣ عندما أصدر الرئيس الياس الهراوي مرسومًا منح بموجبه أهالي القرى السبع وأهالي ٢٦ قرية أخرى في الحولة وإصبع الجليل الجنسية اللبنانية. ولمزيد من الدقة، فإن نحو ١٥ ألفًا من أهالي القرى السبع نالوا الجنسية اللبنانية في فترات متتالية قبل سنة ١٩٩٣. وفي سنة ١٩٩٣ جرى تجنيس نحو ٩ آلاف منهم، وبقي نحو ألف من أهالي هذه القرى لم يتمكّنوا من نيل الجنسية اللبنانية لأسباب مختلفة. وسكان هذه القرى هم من المسلمين الشيعة، وكان يوجد بين سكان قرية إبل القمح بعض العائلات المسيحية القليلة» (صقر أبو فخر، «الحياة»، ١ شباط ٢٠٠٠).

٤ – المياه: يعتبر لبنان خزّانًا للمياه ومصدرًا مهمًا بالنسبة إلى فلسطين (اسرائيل) وسورية والأردن. وشكّل الجنوب اللبناني، نظرًا إلى ما يمتلكه من مصادر مائية، ممرًا طبيعيًا للمياه السطحية اللبنانية المتوجهة نحو الدول المجاورة. بذلك حدّد الجنوب مسار الكثير من المشاريع المائية في المنطقة. والمعلوم أن أهم مصادر المياه في جنوب لبنان، هي: نهر الليطاني، نهر الحاصباني الذي ينبع من وادي التيم ويسقي البقاع الجنوبي قبل دخول فلسطين ويشكّل أحد روافد نهر الأردن؛ نهر الزهراني؛ نهر الأولي؛ نهر الوزاني الذي ينبع من قرب قرية الوزّانة الحدودية جنوب بلدة الخيام ثم يدخل أراضي شمال فلسطين. وإلى هذه الأنهار ينتشر في الجنوب عدد من العيون والينابيع والآبار، ما يدلّ، رغم عدم وجود دراسات جادة في الموضوع، على أن أرض الجنوب غنية كذلك بالمياه الجوفية.

«أواسط آذار ٢٠٠١، انطلقت من الكيان الصهيوني حملة إعلامية ودبلوماسية واسعة محذّرة لبنان بأن ما يقوم به يشكّل سببًا كافيًا لشنّ الحرب. وكالعادة هُرع «الغيارى» على الأمن والسلام في المنطقة لتدارك الموقف مستطلعين زعماء اسرائيل عن السبب الذي أقضّ مضاجعهم فكانت الإجابة أن لبنان «يحوّل» مجرى نهر الحاصباني. وسرعان ما تبيّن لهؤلاء أن التحويل المزعوم لم يكن سوى قسطل صغير وضعته أيد لبنانية على مجرى لبناني هو نبع الوزّاني لإرواء



جنوبيون يرفعون العلم اللبناني في موقع مشروع الوزاني (آذار ٢٠٠٠).

عطش قرية لبنانية مجاورة تحمل إسم نبعها، وحُرمت من مائه طوال سنوات الاحتلال الاسرائيلي للجنوب. ولقد اقتضت تهدئة خواطر المسؤولين الصهيانية تدخّل دول كبرى إلى جانب الأمم المتحدة لإقناعهم أن المسألة لا تتعدى سحب كمية بسيطة من مياه ذلك النبع لا تشكّل سوى نسبة ضئيلة من حصة لبنان فيه. ولم يكن الصهاينة يجهلون تلك الحقيقة لكنهم أرادوا توجيه رسالة تهديد مفادها أن انسحابهم القسري من جنوب لبنان لا يعني التخلي عن أطماعهم في السيطرة على مياهه، ما يكشف تاليًا عن أبرز الأهداف الكامنة وراء استمرار احتلالهم لمزارع شبعا القائمة على سفوح جبل الشيخ الذي يحتوي على واحد من أكبر خزانات المياه الجوفية في المنطقة، ومنه تنبثق ينابيع بانياس واللدّان والوزّاني التي تشكّل المصدر الأهم لمياه نهر الأردن. إنها حرب المياه إذن تلك التي تواصل إسرائيل شنّها على لبنان، كما على سورية وفلسطين والأردن، منذ قيامها. فحرمان لبنان حقه في مياهه، ومنعه من تنفيذ مشاريعه المائية لتنمية الجنوب منذ الخمسينات، وسرقة مياهه على نحو مكشوف أو مستور، كلها أمور مباحة ومشروعة في عقيدة العدو الصهيوني. أما أن يحاول لبنان الإفادة من مياهه، حتى ولو كان ذلك بحجم قسطل صغير موضوع على نبع، فتهديد لأمن إسرائيل، بل لوجودها، يستوجب منها إعلان الحرب الشاملة. تلك هي شُرعة العدو التي يضعها فوق كل الشرائع والقوانين الناظمة لتقاسم مياه المجاري المائية الدولية، فضلًا عن أطماعه في السيطرة على المياه الوطنية للدول العربية المجاورة» (وزارة الإعلام، تمهيد لدراسة الدكتور طارق المجذوب، «أطماع إسرائيل في المياه اللبنانية، ملاحظات حول روافد الأردن والقانون الدولي»، ٢٠٠١، ص٥).

(عدد كبير جدًا من الدراسات حول قضية المياه اللبنانية وأطماع إسرائيل فيها، جذورًا تاريخية وواقعًا ومشاريع ووضعًا في ضوء القوانين والاتفاقات الدولية، برز منها تلك التي وضعها الإختصاصي في قضايا المياه والنزاعات حولها الدكتور طارق مجذوب، منها الكتاب المشار إليه آنفًا، فضلًا عن كتب أخرى له أشار إليها فيه، وملف خاص له نشرته الحركة الثقافية – أنطلياس في سياق ملف خاص بقضايا المياه اللبنانية في العام ٢٠٠٠؛ وقد شكّلت أعماله المرجع الأساسي لمختلف الدراسات التي نشرتها الجرائد والمجلات – «النهار»، «الحياة»، «السفير» – ودارت حولها الندوات في الموضوع المائي اللبناني. وكذلك، الدكتور عصام خليفة، في عدد من أعماله، أخصّها كتاب «لبنان، المياه والحدود»، ج٢، بيروت، ٢٠٠٠؛ ومرّ خليفة أيضًا على قضية نهر العاصي مع سورية، ووضع دراسة بعنوان «اتفاقات نهر العاصي بحاجة إلى

تعديل»، «النهار»، ١٧ كانون الأول ٢٠٠٠، ص١٥).

٥ – اللاجئون الفلسطينيون: ثمة وجهان لهذه القضية، مثلها مثل غيرها من القضايا «الجنوب – لبنانية العالقة»، وجه القضية الوطنية اللبنانية العامة ووجه متعلق بالجنوب.

كقضية وطنية عامة، ينشدّ الانتباه العام والمطلب العام وكذلك الموقف اللبناني العام إلى «رفض التوطين» وإلى المطلب المتصل به مباشرة وهو مطلب «حق العودة» للاجئين الفلسطينيين. وفي آخر موقف لبناني، في الصدد هذا، ما صدر عن رئيس الجمهورية في تشديده على «حق الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وعدم توطينهم في الدول الموجودين فيها، ومنها لبنان الذي يرفض بقوة أي مقايضة في مقابل توطين الفلسطينيين على أرضه»، في استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠١.

تنص الفقرة (ط) من مقدمة الدستور، في نهايتها، على أن «لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين». وهذه الفقرة منقولة حرفيًا من البنود التي وردت في «المبادئ العامة والإصلاحات» في وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) والتي أصبحت مقدمة أو ديباجة للدستور بموجب القانون الدستوري الصادر في ٣١ أيلول ١٩٩٠.

بعد أن يعدّد الدكتور محمد المجذوب (في كتابَ «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بين رفض التوطين وحق العودة»، وزارة الإعلام، ٢٠٠١، ص١٨–١٩) أسباب تمتع الفقرة (ط) بالقوة الإلزامية، وعلى رأس هذه الأسباب ورودها في الدستور، يذكر أن رفض التوطين حاز على «الإجماع الرسمي والشعبي، وإجمال الفصائل الفلسطينية، وإجماع الدول والأجهزة والشخصيات الدولية (وذلك بالاعتماد على ما صدر عنها من تصريحات)» (ص٢٠).

(المرجع المذكور للدكتور محمد المجذوب يغطي، بصفحاته القليلة – ٤٠ صفحة – ولكن الكثيفة، موضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خاصة لجهة «قضية التوطين» وقضية «حق العودة» وأساسها القانوني – القرار الدولي الرقم ١٩٤ – في وجه ادعاءات اسرائيل لعرقلة العودة).

ومن المعلوم أن قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وثيقة، بل عضوية الصلة بالقضية الفلسطينية وبقضية المقاومة الفلسطينية عمومًا، خصوصًا في لبنان وبالأخص في الجنوب. ومنذ أواسط ثمانينات القرن العشرين، تراجع، منها، الجانب العسكري (المقاوم، الفدائي)، وما لبث أن اضمحلّ، ليستمر الجانب المدني – الاجتماعي – الإنساني، الذي يشكّل قضية عالقة من شقين رئيسيين: رفض توطينهم وحقهم في العودة.

عن أوضاعهم في الجنوب ان مخيمات منطقة صور الرئيسية الثلاث، الرشيدية والبص والبرج الشمالي، يعيش فيها نحو ٧٥ ألف فلسطيني، ويتوزّع عدد منهم على تجمّعات تحوّلت ما يشبه قرى فلسطينية صغيرة، مثل المعشوق، البرغلية، القاسمية وكفربد. وتقاربت الأوضاع الاجتماعية في ما بينهم وبين اللبنانيين من أبناء هذه المناطق. و«زاد في سهولة الاختلاط وجود عدد لا بأس فيه من أصحاب الانتماء الملتبس. فأبناء القرى السبع، وهم شيعة، تهجّروا من قراهم إبان نكبة فلسطين، لم تعترف الدولة اللبنانية إلا أخيرًا بلبنانيتهم، وهم يحملون إلى اليوم بطاقات اللجوء (...) وموجودون بكثرة في منطقة صور وكانوا إحدى قنوات الاختلاط الرئيسية، إذ ساعدتهم شيعيتهم على السكن في القرى وخارج المخيّمات كما سهّلت بطاقات «الأونروا» عليهم دخول المخيمات والعمل فيها (...) هذا الاختلاط الاجتماعي والاقتصادي هو أحد مستويات العلاقة بين اللبنانيين والفلسطينيين التي لها مستويات أخرى. إذ كانت له نتائج كارثية خلال حرب المخيمات، ما زالت إلى اليوم تقف وراء حساسيات متبادلة حادة. فسهّلت على الأطراف المتقاتلين عمليات الاعتقالات والتصفيات المتبادلة، التي لا يزال في وعي

اللبنانيين والفلسطينيين من أبناء المنطقة حكايات أليمة منها تحول دون اكتمال تواصلهم» (حازم الأمين، «الحياة»، ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩، ص١٠).

فلسطينيو صيدا وجوارها، في مخيمي عين الحلوة والمية ومية، كما في أحياء المدينة والأحياء المجاورة لها، يبلغ إجمالي تعدادهم نحو ٨١ ألف فلسطيني بحسب إحصاء الأونروا. ويعزى قدومهم إلى صيدا، كسبب أساسي، إلى التجانس الاجتماعي والطائفي. «فإلى المدينة وفدت، قبل نكبة فلسطين مئات من العائلات الفلسطينية. وكذلك ذهب نظير هذا العدد من الصيداويين إلى المدن الفلسطينية بهدف التجارة والعمل، وانعقدت بين العائلات الفلسطينية والصيداوية أثناء ذلك علاقات ومصاهرات كثيرة. وبعد النكبة وأثناءها قدم الصيداويون من فلسطين، واستقرّ الفلسطينيون حيث هم في المدينة، وأعدادهم ليست قليلة، ولهذا فإن الوجود الفلسطيني في صيدا نوعان: الأول سكان المدن الذين أقاموا في أحياء المدينة، وأبناء منطقة الجليل الأعلى الذين استقرّوا في مخيمي عين الحلوة والمية ومية. وما زال الوضع على هذه الحال إلى اليوم على رغم تبدلات كثيرة حصلت في البنية والتركيب السكّاني لأبناء الجنسين» (حازم الأمين، المرجع المذكور نفسه).

وكان للاختلاط الصيداوي – الفلسطيني وجوه أخرى قبل الحرب اللبنانية وأثناءها وبعدها. إذ «غالبًا ما تخلّل الأحزاب اللبنانية في المدينة انتماء فلسطيني والعكس صحيح أيضًا. ويلاحظ أحد المراقبين الصيداويين أن في الستينات كان بين خمسة أعضاء لقيادة حزب البعث في المدينة فلسطينيان. وكذلك كان أحد الوجوه البارزة في الحزب الشيوعي اللبناني في المدينة فلسطينيًا. وفي الحقبة نفسها انخرط لبنانيون وفلسطينيون في حركة القوميين العرب المختلطة القيادة آنذاك. ثم أبرز الوجوه النقابية الصيداوية هو من أصل فلسطيني. وفي أثناء الحرب وقبلها بقليل انعكست الآية قليلًا فاجتذبت الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية مئات الصيداويين، وأنشئت فروع فلسطينية لأحزاب كانت لبنانية القيادة والسمات العامة...» (حازم الأمين، المرجع المذكور).

أما اليوم، فأبرز وجوه التداخل الصيداوي – الفلسطيني، على الصعيد السياسي – الديني، يتمثّل «بالتنظيمات الإسلامية اللبنانية ذات الامتدادات التي تصل إلى داخل مخيم عين الحلوة، وبالتنظيمات الفلسطينية الإسلامية التي ينضوي فيها عشرات من الصيداويين واللبنانيين الآخرين» (حازم الأمين، المرجع المذكور).

٦ – الأسرى والمعتقلون: آلاف الأسرى والمعتقلين اللبنانيين قطعوا مسيرة طويلة على طريق الآلام والمعاناة في سجون إسرائيل وحلفائها (ميليشيا سعد حداد، ثم انطوان لحد). من معتقل أنصار الذي زُجّ فيه بآلاف المواطنين بعد اجتياح ١٩٨٢، مرورًا بالمعتقلات والسجون داخل إسرائيل، وانتهاءً بمعتقل الخيام الذي فتح الأهالي أبواب زنزاناته أثناء التحرير (أيار ٢٠٠٠). بعضهم استشهد رميًا بالرصاص أو تحت التعذيب، وبعضهم الآخر خرج وكان على موعد مع الشهادة في البيت أو المستشفى؛ و«أما مَن كتبت لهم الحياة فكثير منهم خرجوا محكومين بأمراض مزمنة، وإعاقات جسدية، ورضوض نفسية يصعب جبرها».

أما الأسرى والمعتقلون اللبنانيون الذين ما زالوا في السجون الاسرائيلية والذين ما تزال الدولة اللبنانية والمقاومة تطالبان إسرائيل، عبر المجتمع الدولي، بالإفراج عنهم، فهم وفق لائحة بأسمائهم وضعتها لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية: سمير القنطار (معتقل منذ العام ١٩٧٩)، محمد البرزاوي (منذ ١٩٨٧)، أنور ياسين (١٩٨٧)، حسن عنقوني (١٩٨٧)، مصطفى حمود (١٩٨٨)، يوسف وزني (١٩٨٨)، جواد قصفي (١٩٨٨)، الشيخ عبد الكريم عبيد (١٩٨٩)، فادي الجزار (١٩٩٠)، محمد بدير (١٩٩١)، علي بلحص (١٩٩٢)،

مصطفى الديراني (١٩٩٤)، مخايل نهرا (١٩٩٧) وابراهيم أبو زيد (١٩٩٧).

والموقف الرسمي (والمقاومة) في مطلب «عودة اللبنانيين المعتقلين في السجون الاسرائيلية» موقف ثابت، كرّره رئيس الجمهورية وأكّد عليه، في آخر مرة، لدى استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠١.

«وثيقة الاتهام الدامغة» ضد إسرائيل في قضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في سجونها هي الصفة التي أطلقتها «وزارة الإعلام» في تمهيدها لكتاب الدكتور حسن جوني: «جرائم إسرائيل بحق الأسرى والمعتقلين» (الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ٢٠٠١) الذي تناول بحثه في خمسة أقسام: الوضع القانوني للأسرى والمعتقلين في ضوء القانون الدولي، حيث بيّن رفض اسرائيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على المعتقلين وخرقها للقانون الدولي الإنساني، ورفضها تطبيق اتفاقية جنيف الثالثة على المقاومين الأسرى؛ وفي القسم الثاني، الممارسات الإسرائيلية بحق الأسرى والمعتقلين؛ والثالث، محاكمات الأسرى والمعتقلين؛ والرابع، تحويل الأسرى والمعتقلين إلى رهائن؛ والخامس، مسؤولية إسرائيل عن جرائمها بحق الأسرى والمعتقلين.

(إلى كتاب الدكتور حسن جوني المذكور، نلفت أيضًا، ولمزيد من التفاصيل، إلى مساهمة كمال حمّاد «مسؤولية إسرائيل عن الجرائم المرتكبة في لبنان، مدخل لمقاضاتها وفقًا للقانون الدولي العام»، ضمن كتاب «جنوب لبنان: دراسات في العدوان الاسرائيلي ونتائجه»، الجمهورية اللبنانية، مجلس النواب، ١٩٩٩. وفادي مغيزل، «حقوق الأسير على ضوء المواثيق الدولية»، ضمن كتاب «١٤ تموز، يوم الأسير اللبناني»، لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بيروت، ١٩٩٨. وكتاب وزارة الخارجية اللبنانية إلى الأمم المتحدة لمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتحقيق جنى نصر الله في «النهار»، ١٤ شباط ٢٠٠٠، ص١٣، حول «١٨١ رهينة لبنانية في السجون الاسرائيلية تعاني الانتهاك الإسرائيلي للمواثيق». ومساهمة د. محمد المجذوب، «انتهاكات إسرائيل للقوانين والقرارات الدولية» ضمن كتاب «الممارسات الإسرائيلية: المخالفات والتعويضات»، اللجنة الوطنية لإحياء ١٤ آذار و١٨ نيسان، الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، حزيران ١٩٩٦).

٧ – **الألغام**: «إن الألغام التي زرعها في لبنان الجيش الإسرائيلي وميليشيا العملاء المسمّاة «جيش لبنان الجنوبي» (...) بالإضافة إلى الأجسام المشبوهة (...) تعدّ، على الرغم من هزيمة الجيش الإسرائيلي وانسحابه... استمرارًا للعدوان الإسرائيلي على لبنان. فسقوط الضحايا... ومنع الأهالي من مجرّد تفقّد أملاكهم أو ممارسة حقّهم في زرع أراضيهم... يحوّل منطقة الجنوب والبقاع الغربي، وهي الغنية بأراضيها الزراعية وأماكنها التاريخية، إلى منطقة منكوبة...» (من مقدمة د. كمال حمّاد لكتابه «الألغام الإسرائيلية في لبنان، عدوان مستمر على الأرض والإنسان والبيئة»، الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ٢٠٠١، ص٧).

«رغم المعاهدات الدولية التي تحظّر استخدام الألغام، وخصوصًا تلك المضادة للأشخاص، وحملات التوعية التي تنشط في تنظيمها منظمات دولية حكومية وأهلية، لا يزال أكثر من ١٠٠ مليون لغم مزروعًا في دول تعاني نزاعات داخلية وأخرى انتهت حروبها قبل أعوام طويلة إلا ان مخلفاتها لا تزال حاضرة في يوميات هذه الدول وشعوبها حاصدة المزيد من الضحايا الأبرياء» («النهار»، ٨ كانون الثاني ٢٠٠١، ص١٣).

حصة لبنان من هذه الـ ١٠٠ مليون من الألغام والأجسام المتفجرة المتروكة، نتيجة للاحتلال الإسرائيلي طوال ٢٢ عامًا، ما زرعه الجيش الاسرائيلي في الجنوب والبقاع الغربي، وقدّر بـ «نحو ٧٠ ألف لغم مضاد للأشخاص والآليات، وخلّف آلاف القنابل غير المنفجرة، وآلافًا أخرى من الأجسام المفخخة، وبلغ مجموعها وفق الإحصاءات الأولية نحو ١٣٠ ألف جسم متفجر». وكشف الانسحاب المفاجئ للجيش الاسرائيلي، في أيار ٢٠٠٠، «الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمشكلة، وخصوصًا أن بعض حقول الألغام المنتشرة في مساحات واسعة غير مسيّج وبعضها الآخر قريب من أماكن سكنية أحيانًا، فضلًا عن كون عدد كبير منها من الأراضي الزراعية. هذا الواقع الجديد تسبّب بوقوع نحو ٨٥ ضحية منذ الانسحاب الإسرائيلي، بينها عشر حالات وفاة» («النهار»، ٨ كانون الثاني ٢٠٠١، ص١٣).

جزء بسيط من المشكلة حُلّ على يد فرقة الهندسة في الجيش اللبناني ذات الإمكانات القليلة المتوافرة، وكذلك على يد قوات الطوارئ الدولية وخصوصًا الفرقة الأوكرانية العاملة في إطارها. وتبقى المشكلة قائمة تنتظر إمكانات أكبر ودعمًا دوليًا. وفي آذار ٢٠٠١، كانت، في السياق، مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث زار وزير الثقافة والإعلام فيها الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان بيروت، فاستقبله رئيس الجمهورية وتسلّم منه رسالة شفهية من رئيس دولة الإمارات يبلغه فيها قرار الإمارات تبنّي مشروع إزالة الألغام التي زرعتها إسرائيل في جنوب لبنان. وفي ٢٢ آذار ٢٠٠١، قرّر مجلس الوزراء اللبناني تشكيل لجنة لبنانية – إماراتية – دولية، وتضم الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، وممثل قائد قوات الطوارئ الدولية في الجنوب، وسفير دولة الإمارات في لبنان، وممثل وزارة الدفاع الوطني، وممثل وزارة الخارجية، ورئيس المكتب الوطني لنزع الألغام، لمتابعة تنفيذ مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة. وتبقى المشكلة الأهم، في هذه القضية، وهي مشكلة الكشف عن وجود حقول الألغام، والتي ترفض إسرائيل تسليم خرائطها، «خلافًا للقرارات الدولية». وقد أثار رئيس الجمهورية هذه المشكلة، في آخر مرة، لدى استقباله وزير خارجية كندا جون مانلي في ٣٠ تشرين الأول ٢٠٠١.

أما مسؤولية إسرائيل، بسببها، فهي مسؤولية دولية وفقًا للقانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة. وهي المسؤولية التي عرض لها الاختصاصيون، ونشرت عنها الدراسات، منها دراسة د. كمال حمّاد (في المرجع المذكور أعلاه) الذي تناول مشكلة الألغام في لبنان كنتيجة للعدوان الاسرائيلي (ص٢٠–٢٢)، ثم في ضوء الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالألغام (٢٤–٣٣)، ثم مسؤولية إسرائيل الدولية (مسؤولية مادية وسياسية وجنائية) عن جرائمها وعدوانها المستمر المتمثّل بالألغام (٣٤–٣٧).

(نلفت إلى مراجع أخرى: مجموعة اتفاقيات لاهاي وبعض المعاهدات الأخرى، جنيف، ١٩٩٦؛ والمجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد ٥٨، ١٩٩٧؛ مفيد شهاب وآخرون، «دراسات في القانون الدولي الإنساني»، القاهرة، ٢٠٠٠).

٨ – **الخسائر والتعويضات**: قدّر الدكتور أحمد بيضون في دراسته «حصيلة الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان، ١٩١٦–٢٠٠٠» (الجمهورية اللبنانية، وزارة الإعلام، ٢٠٠١) خسائر لبنان جراء الاعتداءات الاسرائيلية بالتالي:

– داخل فلسطين قبل عام ١٩٤٩ (خسائر بشرية بين قتلى وجرحى، وخسائر زراعية من حيث الريع الفائت وثمن الأرض في حال البيع، ومساكن مدمّرة كليًا، واستثمارات خدماتية وتجارية وصناعية وزراعية، ومهجّرون): ٥,٣٩١ مليارات دولار.

– قيمة الخسائر الناجمة عن استيلاء الصهاينة على قرى وأراض لبنانية بموجب ترسيم ١٩٢٣ (مهجّرون، مساكن مدمّرة، ريع زراعي فائت حتى العام ٢٠٠٠، ثمن الأرض في حال البيع): ٢,٩٩٧ مليار دولار.

– قيمة الخسائر الناجمة عن استيلاء الصهاينة على أراض وقرى لبنانية عشية التوقيع على اتفاقية

الهدنة عام ١٩٤٩ (بشرية بين قتلى وجرحى، مهجّرون، مساكن مدمّرة، ريع زراعي فائت من عام ١٩٤٨ إلى عام ٢٠٠٠ وثمن الأرض في حال البيع): ٧٦٨ مليون دولار.

– قيمة خسائر المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٤٩ و١٩٧٧: ٢,٨٤٢ مليار دولار موزّعة على: بشرية بين قتلى وجرحى، تدمير منازل كليًا أو جزئيًا، تدمير منشآت مائية وخزانات ومنشآت كهربائية وطرقات وجسور، مهاجمة مطار بيروت (١٩٦٨)، احتلال لأراض زراعية، تهجير.

– قيمة خسائر المرحلة ما بين ١٤ آذار ١٩٧٨ و٢٥ أيار ٢٠٠٠، أي المرحلة الأشد والأكثر ضراوة (بشرية بين قتلى وجرحى واعتقال وإعاقة جسدية ونفسية وتهجير...، تهديم الأبنية، النهب والسرقة، المنشآت العسكرية، البنى التحتية والفوقية، القطاعات الإنتاجية، القطاع السياحي، القطاع الزراعي...): ١٤٠,٢٨٩ مليار دولار.

وبكلامه عن «حق لبنان بالتعويض» (في القسم الثالث والأخير من دراسته، ص٦٦–٧٠) اعتبر الدكتور أحمد بيضون ان اعتداءات اسرائيل هذه إنما هي مخالفات «تشكّل في واقعها الموجبات التي تلزم إسرائيل دفع التعويضات المناسبة للبنان، والتي من المفروض أن توازي قيمتها قيمة ما خسره لبنان طوال مراحل اعتداءاتها عليه». وذلك استنادًا إلى القانون الدولي العام وإلى جملة من القرارات والاتفاقيات الدولية، منها:

– المادة الثالثة من اتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧ التي نصّت على أن «أي فريق يخرق القواعد المنصوص عليها في تلك الاتفاقية ملزم قانونًا بدفع التعويضات عن الأضرار الناجمة عن تلك الأعمال» (نقلًا عن: د. جورج ديب، «قانا الانتهاكات والتعويضات» منشورة في كتاب الجرائم الاسرائيلية في لبنان، الصادر عن مجلس النواب، ١٩٩٨، ص٢٧).

– المادة ١٤٧ من اتفاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، تضمنت ما سُمّي «الانتهاكات الخطيرة» أو الجسيمة لقواعد القانون الدولي، علمًا أن الصفة التي أُطلقت على هذه الانتهاكات هي صفة «جرائم حرب». وهي تظهر الطبيعة القانونية لمسؤولية القادة الصهاينة الجنائية عن الجرائم التي ارتكبوها بحق الشعب اللبناني، وهي جرائم تنطبق عليها أحكام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٦ واتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا الحرب عام ١٩٤٩ واتفاقية تحريم جرائم الإبادة عام ١٩٤٨ وغيره من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

– قرار الأمم المتحدة الرقم ٩٥٥ الصادر في ٨ تشرين الثاني ١٩٩٤ الذي أنشأ بموجبه محكمة دولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني التي ارتكبت في رواندا.

– قرار مشابه سبق لمجلس الأمن الدولي أن اتخذه ويحمل الرقم ٨٠٨ عام ١٩٩٣، ودعا فيه إلى إنشاء محكمة دولية لمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

– انطباق أحكام قانون محكمة الجزاء الدولية على الجرائم الإسرائيلية. إذ إن سلطة هذه المحكمة التي أنشأتها الأمم المتحدة بموجب القرار ٣١٧/٥١ تاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٩٦ تطاول الجرائم التالية: جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب (نقلًا عن د. انطون ساروفيم، «محكمة الجزاء الدولية والعدوان الاسرائيلي على لبنان، دراسة سوسيو–قانونية»، منشورة في كتاب «جنوب لبنان» صادر عن مجلس النواب، ١٩٩٩، ص٢٢). «ونحن لو اطلعنا على ما ورد تحت هذه العناوين من تفاصيل وضعتها الأمم المتحدة كصيغة عمل لمحكمة الجزاء الدولية، لقلنا مباشرة أن هذه العناوين وُضعت لتصنيف جرائم إسرائيل لمحاكمتها وإلزامها بدفع التعويضات الملائمة للبنان. وبهذا الصدد نشير إلى أن اسرائيل خالفت قرارات

الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تمنع القيام بعمليات عسكرية ضد السكان المدنيين فضلًا عن المنشآت المدنية ومنها القرارين ٢٤٤٤ و٢٦٧٥» (د. أحمد بيضون، المرجع المذكور، نقلًا عن د. كمال حمّاد، «مسؤولية اسرائيل عن الجرائم المرتكبة في لبنان، مدخل لمقاضاتها وفقًا للقانون الدولي العام»، كتاب «جنوب لبنان»، مجلس النواب، ١٩٩٩، ص٤٧).

– قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٠١/ل تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٩٦ الذي أقرّ مبدأ موجب التعويض الذي من خلاله بات بالإمكان تخطي أي جدل قانوني قد تثيره اسرائيل حول مسؤوليتها عن التعويض على لبنان بموجب أحكام القانون الدولي العام (نقلًا عن د. فادي مغيزل، «مسؤولية الدولة المعنية عن الأضرار الناتجة عن عدوانها على دولة أخرى»، ندوة الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، بيروت، ١ حزيران ١٩٩٦، بعنوان «الممارسات الإسرائيلية، المخالفات والتعويضات».

– وبتقديرنا أن أبلغ وأدفع حجة لجأ إليها الدكتور أحمد بيضون (في دراسته المذكورة) هي تلك التي استقاها من الواقع الدولي وأعطاها عنوانًا فرعيًا هو «القياس والمقارنة» (ص٦٩)، حيث ذكّر بتعويضات الأوروبيين على اسرائيل نفسها التي «تقاضت وما زالت تتقاضى مبالغ خيالية من الدول الأوروبية بحجة اضطهادها لليهود في الحرب العالمية الثانية. وقد تقاضت من ألمانيا وحدها ١٢٠ مليار دولار أميركي، قيمتها الشرائية الآن توازي عشرة أضعاف قيمتها في ذلك التاريخ. إضافة إلى تقاضيها مبلغ ٧ مليارات دولار أميركي من مصارف سويسرا عن ودائع اليهود في هذه المصارف (...) علمًا أن هؤلاء اليهود هم من مواطني تلك الدول، ولا علاقة لهم من قريب أو بعيد مع دولة اسرائيل التي لم يكن لها أي وجود في تلك الفترة (...) ومطالبة اسرائيل للعراق بوجوب التعويض عليها بمبلغ ١,٠٧١ مليار دولار جراء سقوط ٧ صواريخ سكود في حقولها (...) ومطالبة اسرائيل بالتعويض عليها بمبلغ ٨٣ مليار دولار في حال إجلاء مستوطنيها من مرتفعات الجولان وعددهم ١٧ ألف مستوطن (...) وهذا ما يجعلنا نسأل ما هي إذًا قيمة التعويضات التي يجب أن تدفعها إسرائيل للبنان مقابل قرن كامل من اعتداءاتها (المنظمة الصهيونية قبلها) عليه؟ (...) والقرار رقم ٦٧٤ الصادر عن الأمم المتحدة والذي جرى بموجبه تحميل العراق المسؤولية الكاملة عن الأضرار التي طاولت مصالح الشعب الكويتي، وكذلك مصالح وحقوق أطراف كثيرة، بسبب أعماله العدائية واحتلاله غير الشرعي للكويت».

هذا، أخيرًا، في الجانب القانوني لقضية «الخسائر والتعويضات». أما في الجانب السياسي، فقد عكف أركان الدولة اللبنانية، خاصة على لسان الرئيس سليم الحص إبان ترؤسه حكومته الأخيرة (١٩٩٨–٢٠٠٠)، على تقديم مطلب حق لبنان في التعويض عن خسائره جراء الاعتداءات الاسرائيلية. وقد أكّد رئيس الجمهورية العماد إميل لحود على هذا المطلب أثناء استقباله مؤخرًا (٣٠ تشرين الأول ٢٠٠١)، وزير خارجية كندا جون مانلي، أن «أي تعويضات للبنان يجب أن تتم تنفيذًا لقرار صادر عن الأمم المتحدة، حفاظًا على حق لبنان في تعويضه عن سنوات الاحتلال الـ ٢٢ لأراضيه، وما خلفته الاعتداءات الاسرائيلية من خسائر بشرية ومادية وأضرار طاولت بناه التحتية».

Le Liban Contemporain

Panorama Historique et Politique

PAR

Massoud Khawand

Le même

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,

Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome XVII

تمّ طبع هذا الكتاب (الجزء السابع عشر)

في أيار ٢٠٠٢،

وتليه الاجزاء الأخرى تباعًا.

Ed. Mai 2002